

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

عودة العائلات الجزائرية المهاجرة و مدى

اندماجها في بلد الأصل

"دراسة ميدانية لعينة من العائلات الجزائرية المهاجرة

العائدة من مختلف البلدان المستقبلية "

رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التربوي و الثقافي

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين عبد اللاوي

إعداد الطالبة:

قاسمي وهيبة

أعضاء اللجنة المناقشة

أ.د. مخداني نسيمة..... رئيسا

أ.د. عبد اللاوي حسين مشرفا

أ.د. كواش زهرة عضوا

أ.د. زبيدي عائشة عضوا

أ.د. موزات محمد صايب..... عضوا

السنة الجامعية: 2018 – 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

نحمد الله تعالى على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأن أكرمنا بنعمة العلم والعقل.

ونوجه شكرنا إلى الأستاذ الفاضل حسين عبد اللاوي الذي تتبع معنا خطوات بحثنا هذا

ولم ييخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة .

و نوجه شكرنا أيضا إلى اللذين قدموا لنا المساعدات و المعلومات ربما دون أن يشعروا بدورهم

الكبير لإثراء هذا البحث خدمة للعلم، فلهم منا كل الشكر و الإمتنان و أخص بالذكر جميع

المبحوثين الذين أدلو لنا بتصرّياتهم التي أنارت و كشفت لنا عن أسرار الهجرة و العودة على

السواء من خلال تجاربهم الشخصية عبر تلك المقابلات التي أجريناها معهم.

و قبل أن نمضي لا ننسى أن نقدم أسمى آيات الشكر و الإمتنان و التقدير و المحبة إلى الزوج

الكريم الذي ساهم معنا و حمل معنا عناء تحقيق هذا الإنجاز بوقوفه إلى جانبنا

بمساعده الكبيرة و الجبارة و تقديم التوجيهات و بثه لروح الإرادة فينا

و التي أيقظت روح العزيمة والمثابرة لدينا لإنهاء هذا البحث.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم من بعيد أو قريب لإثراء هذه الدراسة، والتي نأمل أن يستفيد

منها كل طالب علم.

الإهداء

إلى حبيبي وقرة عيني محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، و من يستحق الكثير...أي الذي أعطاني الكثير، ووجهني إلى العلم المنير - عليه رحمة الله-

إلى صاحبة تلك التوجيهات التي عبرت بها البحور والقصور، و التي لا يمكن للكلمات أن توفي حقها،

والتي رحلت عني دون علمي بموعد الرحيل، إلى أمي - رحمها الله-

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، شريكي و رفيق دربي وسر نجاحي، و الذي لم يخل يوما

بتشجيعه لي و الوقوف بجاني ومد العون الكبير لي لإخراج هذا العمل للوجود. إليه أهدي نجاحي.

زوجي الغالي يزيد- حفظه الله و رفع قدره-

إلى أعز ما لدي في هذا الوجود فلذات أكبادي - وليد زكريا و إسماء- لهم أهدي ثمرة جهدي كي يسيروا وفق دربي -

حفظهم الله و سدد خطاهم-

إلى الذين نبت بين أذراحمهم إلى أسرتي كلها بدون استثناء، أشقة وشقيقات.

إلى الطيور المهاجرة و العائدة على السواء هنا وهناك ...

إلى كل من يتصفح هذه الصفحات ليستشف من ثمارها...و أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعاً يستفيد منه

كل طاب علم و بالخصوص عشاق السوسيولوجيا و طلبة جامعة الجزائر 2 بمعهد علم الاجتماع.

و أخيرا ... أترك أنفاسي من خلال آثاري لكل هؤلاء الذين أحببتهم والذين وقفوا بجاني بالدعاء وأهدي لهم هذا العمل

المتواضع الذي أتمته بمشيئة الله عز و جل.

وهيبة قاسمي

الفهرس

مقدمة.....أو

الباب الأول: الإطار النظري للبحث

الفصل الأول:

المنطلق النظري والمنهجى لدراسة عودة العائلات الجزائرية و مدى اندماجها فى بلد الأصل

تمهيد 03

المبحث الأول: محاولة بناء منطلق نظري لدراسة هجرة العودة

1. أسباب اختيار الموضوع..... 03

2. أهمية البحث وأهدافه..... 04

3. إشكالية و فرضيات البحث 05

4. تحديد المفاهيم..... 14

5. عرض الدراسات السابقة حول هجرة العودة و الإدماج..... 14

المبحث الثانى: البناء المنهجى لمقاربة هجرة العودة و مسألة الإدماج

1. المنهج المتبع..... 36

2. تقنيات جمع و تحليل البيانات 37

3. تقنيات تحليل البيانات 39

4. صعوبات البحث 40

الخلاصة..... 41

الفصل الثانى: الهجرة الجزائرية فى سياق تجدد نظريات الهجرة الدولية

تمهيد 43

المبحث الأول: التعريف بالهجرة

1. مفهوم الهجرة 43

2. نبذة عن ظاهرة الهجرة الدولية..... 47

3. أسباب الهجرة..... 50

4. آثار الهجرة..... 53

5. نحو منظور جديد للهجرة..... 63

المبحث الثانى: سوسيولوجية الهجرة الدولية

1. النماذج النظرية الممهدة لبناء نظريات الهجرة الدولية..... 68

2. تطور نظريات الهجرة الدولية فى سياق هيمنة النظريات الإقتصادية 70

70	1.2. النظريات الإقتصادية للهجرة
71	2.2. النظريات المعاصرة للهجرة
71	1.2.2. أصل و أسباب الهجرة، المقاربة الميكرو- بنيوية للهجرة الدولية
73	2.2.2. المقاربات الماكرو- بنيوية للهجرة الدولية
81	3. أزمة النظريات حول الهجرة
	المبحث الثالث: نحو إنتاج اتجاه نظري لدراسة الهجرة الجزائرية
83	1. نبذة عن تاريخ الهجرة الجزائرية الخارجية
85	2. مراحل تطور الهجرة الجزائرية
	1.2. أهمية نظرية الأعمار الثلاثة "العبد المالك صياد" كإطار لبناء نظرية سوسيولوجية للهجرة الجزائرية
85	2.2. نموذج "بنيامين ستورا" للقراءة التاريخية للهجرة الجزائرية
94	3. الواقع الحالي لظاهرة الهجرة في الجزائر
100	الخلاصة
	الفصل الثالث: الهجرة العائدة
102	تمهيد
	المبحث الأول: سوسيولوجية الهجرة العائدة
	1. الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة ونظرية الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة (Economie et NELM Néo-classique)
104	2. النظرية البنوية لهجرة العودة (Le structuralisme)
107	3. نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية (Le transnationalisme)
111	4. نظرية الشبكات الإجتماعية (La théorie des réseaux sociaux)
115	المبحث الثاني: التعريف بظاهرة الهجرة العائدة
121	1. مفهوم الهجرة العائدة
124	2. أنماط الهجرة العائدة
132	3. إشكالية إحصاء الهجرة العائدة
136	4. فوائد الهجرة العائدة: الهجرة و التنمية و مسألة تحويل الأموال
136	1.4. الهجرة و التنمية
138	2.4. الهجرة تحويل الأموال

143	3.4. الهجرة و التحويلات الإجتماعية.....
145	5. سياسة العودة.....
145	1.5. سياسة خاصة بالدول المضيفة.....
146	2.5. سياسة خاصة بدول المنشأ.....
150	3.5. إتفاقيات إعادة المهاجرين غير الشرعيين بين الجزائر و الدول الأوروبية.....

المبحث الثالث: عوامل الهجرة العائدة

153	1. تطور العودة في الجزائر بعد الإستقلال.....
160	2. الهجرة العائدة بين النظريات و الواقع الميداني.....
162	1.2. عوامل الطرد للهجرة العائدة.....
165	2.2. عوامل الجذب و الظروف الملائمة في بلد الأصل على العودة.....
167	3.2. طبيعة العودة الإختيارية وعلاقتها بقرار العودة.....
168	4.2. تأثير عوامل الإستعداد على العودة.....
176	5.2. العودة من أجل الأبناء.....
183	الخلاصة.....

الفصل الرابع: العودة و الإدماج الإجتماعي في بلد الأصل

185	تمهيد.....

المبحث الأول: التعريف بالإندماج الإجتماعي

185	1. رؤية سوسيولوجية للإندماج الإجتماعي.....
188	2. مفهوم الإندماج.....
188	1.2. مفهوم الإندماج من الناحية الصرفية و اللغوية.....
189	2.2. تعريف الإندماج من الناحية السوسيولوجية.....
190	3.2. علاقة الإندماج الإجتماعي بالمفاهيم الأخرى.....

المبحث الثاني: عوامل الإندماج بعد العودة إلى بلد الأصل

198	1. تأثير ظروف إنجاز مشروع الهجرة على بناء مشروع العودة.....
216	2. تأثير العوامل الخارجية في بلد الأصل على الإندماج بعد العودة.....
232	3. التغير الإجتماعي في بلد الأصل كعامل من عوامل الإندماج الإجتماعي بعد العودة.....

المبحث الثالث: مشاكل الإندماج في بلد الأصل بعد العودة

226	1. مشاكل التكيف الإجتماعي بعد العودة.....
227	2. مشكلة الإغتراب بعد العودة.....

3. تأثير تغير نمط الحياة اليومية وعادات الإستهلاك في بلد الأصل على الاندماج 231
4. مشاكل العائد وعلاقتها بطبيعة العودة المقررة و القسرية 232
5. مشاكل اندماج الأبناء بعد العودة إلى بلد الأصل 233
6. آفاق ما بعد العودة و التفكير في إعادة الهجرة 238
- الخلاصة 242

الباب الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية لعودة العائلات الجزائرية

ومسألة الاندماج في بلد الأصل

الفصل الأول: عرض لتجارب العائلات الجزائرية المهاجرة العائدة إلى بلد الأصل

- تمهيد 245
- المبحث الأول: مجالات الدراسة و مجريات إنجاز البحث الميداني

1. المجال المكاني 246
2. المجال البشري (عينة البحث) 247
3. ظروف إجراء البحث الميداني 248

المبحث الثاني: عرض تحليلي لسمات عينة البحث

1. البيانات الخاصة بالسن 253
2. البيانات الخاصة بالمستوى الثقافي 254
3. البيانات الخاصة بالحالة المهنية 256
4. البيانات الخاصة بالوضعية القانونية 257

المبحث الثالث: عرض حالات الدراسة

1. العائلة الأولى المختلطة العائدة من إيرلاندا 261
2. العائلة الثانية العائدة من إيطاليا 265
3. العائلة الثالثة العائدة من الولايات المتحدة الأمريكية 270
4. العائلة الرابعة العائدة من كندا 273
5. العائلة الخامسة العائدة من المملكة العربية السعودية 277
6. العائلة السادسة العائدة من الإمارات العربية المتحدة 281
7. العائلة السابعة العائدة من الإمارات العربية المتحدة 282
8. العائلة الثامنة العائدة من فرنسا 283

286	9. العائلة التاسعة العائدة من إنجلترا
288	10. العائلة العاشرة العائدة من إنجلترا
290	11. العائلة الحادي عشرة العائدة من فرنسا
291	12. العائلة الثانية عشرة العائدة من الولايات المتحدة الأمريكية
295	الخلاصة

الفصل الثاني: عرض تحليلي لتجارب عودة العائلات المهاجرة و مدى اندماجها في بلد الأصل

297	تمهيد

تحليل محتوى الفرضية الأولى: درجة الإستعداد وعلاقته بقرار العودة

المبحث الأول: تحليل محتوى طبيعة مشروع الهجرة (معرفة الأسباب و الأهداف من الهجرة)

298	1. تحليل محتوى الأسباب والظروف الخاصة بالمبحوثين قبل الهجرة
302	2. تحليل محتوى أثر الشبكة والمعلومات عن الهجرة وعن البلد المضيف في قرار الهجرة
304	3. تحليل محتوى المشاكل والصعوبات من أجل الوصول إلى البلد المضيف
308	4. تحليل محتوى طبيعة الهجرة (دائمة أم مؤقتة) ومدى وجود مشروع العودة من البداية

المبحث الثاني: تحليل محتوى تأمين الرأسمال المادي و علاقته بالعودة

313	1. تحليل محتوى الوضعية المهنية للمبحوثين أثناء الهجرة
319	2. تحليل محتوى القدرة على الإستثمار قبل العودة
324	3. تحليل محتوى تأمين المسكن من أجل العودة

المبحث الثالث: تحليل محتوى تأمين الرأسمال البشري و علاقته بالعودة

330	1. الجانب المعرفي (الدراسة و التكوين)
334	2. الجانب المهني (الخبرة و التكوين)

المبحث الرابع: تحليل محتوى تأمين الرأسمال الإجتماعي وأهميته في العودة

338	1. تحليل محتوى جمع المعلومات من أجل العودة
346	2. تحليل محتوى دور الإتفاق العائلي في قرار العودة
350	<u>المبحث الخامس:</u> نتائج الفرضية الأولى

351	1- مسار الهجرة يكشف عن الأسباب والأهداف الحقيقية للعودة
354	2- درجة أو مستويات الاستعداد وعلاقته بالعودة
362	الخلاصة

الفصل الثالث: تحليل محتوى الفرضية الثانية الخاصة بالعودة من أجل الأبناء

تمهيد 364

المبحث الأول: تحليل محتوى علاقة مكان ميلاد و سن الأبناء و دوره في قرار العودة

1. تحليل محتوى مكان ميلاد الأبناء و دور الوسط الاجتماعي من أجل تربية و غرس الهوية الوطنية للأبناء 365

2. تحليل محتوى سن الأبناء عند العودة و علاقته باتخاذ القرار بالعودة 371

المبحث الثاني: تأثير وعي الآباء حول تربية أبنائهم في بلد الإقامة على مشروع العودة

1. تحليل محتوى تصور الآباء حول تربية الأبناء في بلد الإقامة وعلاقته بالعودة 375

2. تحليل محتوى دور الشبكة الاجتماعية في قرار العودة 381

المبحث الثالث: تأثير حرص الآباء على غرس الهوية والمقومات الثقافية للأبناء في بلد الإقامة على مشروع العودة

1. تحليل محتوى حرص الآباء على المحافظة على تربية الأبناء وفق ثقافة و قيم بلد الأصل 388

المبحث الرابع: نتائج الفرضية الثانية 393

الخلاصة 399

الفصل الرابع: تحليل محتوى الفرضية الثالثة: درجة الاندماج في بلد الأصل بعد العودة

(نحو الإتجاه في العودة الدائمة أو التفكير في إعادة الهجرة)

تمهيد 402

المبحث الأول: تحليل محتوى تأثير بناء مشروع الهجرة على طبيعة الاندماج في بلد الأصل بعد العودة

1. تحليل محتوى المدة الزمنية للإقامة في بلد الإقامة وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة ... 403

2. تحليل محتوى طبيعة تجربة الهجرة في بلد الإقامة وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة .. 407

المبحث الثاني: تحليل محتوى تأثير ظروف بناء مشروع العودة وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل

1. تحليل محتوى طبيعة العودة و علاقتها بالاندماج في بلد الأصل 413

2. تحليل محتوى علاقة مدة العودة في بلد الأصل بالاندماج 419

المبحث الثالث: تحليل محتوى درجة الإستعداد للعودة و علاقته بالاندماج في بلد الأصل

1. تحليل محتوى علاقة الرأسمال المادي بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة 426

2. تحليل محتوى علاقة الرأسمال البشري بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة 431

3. تحليل محتوى الرأسمال الاجتماعي و علاقته بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة 437

المبحث الرابع: تحليل محتوى طبيعة الحياة العائلية بعد العودة وعلاقتها بمستوى الاندماج داخل بلد الأصل

1. تحليل محتوى أثر العودة على التماسك الأسري و علاقته بالاندماج 442

2. تحليل محتوى عن مدى تحقيق التصورات و الهدف من العودة من أجل تربية الأبناء

و علاقته بالاندماج..... 447

المبحث الخامس: تحليل محتوى طبيعة العلاقات مع المحيط الإجتماعي و المحيط الواسع داخل بلد الأصل و علاقته بالاندماج بعد العودة

1. تحليل محتوى مدى التكيف مع الأوضاع الجديدة و تأثير العوامل الظرفية و النسقية في بلد الأصل بعد

العودة وعلاقتها بالاندماج..... 452

2 تحليل محتوى عن مشروع المستقبل و تصورات آفاق ما بعد العودة: الإتجاه نحو الإستمرار في

الإقامة في بلد الأصل، أو في إعادة الهجرة 457

المبحث السادس: نتائج الفرضية الثالثة

الخلاصة 471

خلاصة الجانب الميداني..... 472

النتائج العامة لدراسة هجرة العودة عند العائلات الجزائرية و مدى اندماجها في بلد الأصل..... 475

الخاتمة..... 484

قائمة المراجع 487

الملاحق و دليل المقابلة

مقدمة

تختلف الهجرة الجزائرية اليوم عن سابقتها من السنوات الأخيرة. فقد كانت الهجرة إلى حد كبير حركة ذات اتجاه واحد مع موجة كبيرة من المهاجرين الذين كانوا يغادرون الجزائر تجاه بلدان مختلفة وفرنسا على وجه الخصوص. فقد كان يفترض وعلى العموم أن أولئك الذين يغادرون العالم القديم لن يعودوا أبداً وعلى الإطلاق. لكن، وعل عكس من ذلك وفي وقت جد مبكر، نجد أن "رافنستان" قد أشار إلى مبادئ هجرة العودة وذلك في سنة 1885 من خلال قائمته الشهيرة لقوانين الهجرة، حيث قال: "ينتج عن كل موجة هجرة موجة أخرى معاكسة معوضة لها". وهذه الموجة المعاكسة هي التي يطلق عليها اسم "هجرة العودة"، والتي تعتبر أحد أنماط الهجرة بحد ذاتها. ولذلك أصبحت هجرة العودة مصدر اهتمام العديد من الدراسات. إذ أنها لم تولى في وقت سابق حقها من الدراسة لدى العديد من البحوث في ميدان الحقول الاجتماعية، بالرغم من أن هناك أعداد هائلة من المهاجرين الذين كانوا يعودون إلى بلدانهم الأصلية ولأسباب مختلفة. وأن معظم الدراسات كانت وفي وقت مضى لا تزال تصب اهتمامها لموضوع الهجرة فقط، والتي شددت اهتمام العديد من الباحثين في مختلف التخصصات. و يعود هذا النسيان ربما وبالرغم من وجود بعض المعطيات لهذه الظاهرة، إلى صعوبة تحديد من هم المهاجرين العائدين، فقد كان يُتصور على أنهم ينتمون إلى فئة المتقاعدين، أي أنهم يشكلون مصلحة اقتصادية ثانوية. ومع ذلك فإن مسألة دفع معاشات التقاعد في بلد الأصل في حالة اختيار العودة بدأت في الظهور، لكن في الواقع فإن البيانات إلى جانب بعض الدراسات بينت أن هؤلاء العائدين ليسوا أساساً من المتقاعدين، إذ أن العديد ممن اختاروا العودة يقومون بعملية العودة رغم صغر سنهم، وهذا ما يقودنا و منظور أوسع من ذلك إلى الحاجة لمعرفة من هم العائدين وتحديد مفهوم هجرة العودة كحركة غير نهائية.

وما يلاحظ أيضاً عدم كفاية النماذج النظرية القياسية لشرح هجرة العودة. إذ لم تعد النظريات الكلاسيكية ونظريات الهجرة التقليدية الأخرى توفي بالغرض لتفسير هذه الظاهرة لما لها من عوامل أخرى معاصرة تختلف عن تلك العوامل والأسباب التي كانت تفرض نفسها في وقت مضى. فإن الإسهامات المنبثقة من "سجاستد" (1962) أو "هاريس" و"تودارو" (1970) مثلاً، لم تعد تفسر في الواقع عودة المهاجرين إلى البلدان النامية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال الفوارق المتوقعة في الدخل السلبي حسب النظرية الكلاسيكية لتفسير هجرة العودة.

أما اليوم ومنذ الثمانينات، وعلى الأخص خلال العقد التالي، أخذ موضوع هجرة العودة مكانة معتبرة وسط اهتمام العديد من الدراسات في ميدان العلوم الاجتماعية والسياسية وحتى في الاقتصاد وكانت مسألة الهجرة العائدة موضوع العديد من التفسيرات النظرية والتقييمات الميدانية التي مكنت من وصف وتحديد الآليات الرئيسية المعنية بهذا الموضوع لما لهذه الظاهرة من أهمية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في مجال الهجرة والتنمية، والتي أصبحت هي الأخرى موضوع الساعة خاصة لدى الدول الأوروبية والتي تعرف ولا تزال استقبال هجرات مختلفة من شتى أقطار العالم. كما أن هذا الموضوع أصبح اليوم يجذب الكثير من البلدان وعلى مستويات مختلفة. إذ أنه لا يوجد سبب واحد للعودة بل هناك العديد من العوامل التي تحتاج إلى تفسير تنوع العودة وفي حالات مختلفة، وتفسير مختلف حركات الهجرة عبر مراحل تاريخية وسياسية وفي بلدان مختلفة.

وبما أن الجزائر تعتبر من بين البلدان التي عرفت موجات هجرة مختلفة بامتياز، وذلك منذ زمن بعيد وفي ظروف مختلفة وبأشكال وأنماط هجرات مختلفة، فقد عرفت هي الأخرى هذا التيار المعاكس لهذه الهجرات والمتمثل في ظاهرة العودة. فتعتبر هجرة العودة في الجزائر كظاهرة تطورت بعد الإستقلال إلى يومنا هذا.

إذ أصبحت اليوم تواجه مقصد جديد لتدفق هجرات قادمة من بلدان مختلفة خاصة ابتداء من العقد الماضي. لذلك فقد تناول موضوع دراستنا هذه إذن، موضوعا من بين المواضيع الإجتماعية المهمة التي طلت على المجتمع الجزائري، خاصة في الآونة الأخيرة (الألفية الجديدة)، والتي سائرت بعض التغيرات و التحولات الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية التي عرفت الجزائر في هذه الفترة، مما أدى إلى ظهور تغيرات أخرى على المستوى الإجتماعي و الثقافي. فإن العودة ليست فقط مسألة شخصية، لكنها تعد أكثر من ذلك، فهي و قبل كل شيء مسألة اجتماعية و نسقية تأثرت بظروف و عوامل ظرفية و نسقية و بنيوية و هذا ما يدعونا للبحث و فهم هذه الظروف من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه.

لذلك، و منذ بداية الألفية الجديدة أخذت أسباب أو عوامل عودة الهجرة في الجزائر طابعا جديدا و أصبحت عودة الجزائريين تأخذ أبعادا و دوافع مختلفة أملتها ظروف و أسباب بل عوامل داخلية و خارجية تحتاج للكشف عنها عن طريق دراسات ميدانية في مختلف المجالات. فخلافا لهجرة عودة الأجيال الأولى من العائدين الجزائريين و التي كانت محل الكشف عنها في بحثنا هذا في الجانب النظري من البحث، تغيرت دوافع المهاجرين العائدين اليوم، و التي أملتها ظروف مغايرة عن تلك التي كانت موجودة في وقت مضى. فبعدما كانت العودة لأسباب سياسية عن طريق اتفاقيات شراكة بين الجزائر و دول استقبال أخرى ولا سيما فرنسا، أصبح اليوم الحديث أكثر عن إستراتيجية العودة، و أصبحت تحكم هذه الظاهرة أسبابا أخرى مختلفة عن سابقتها في سنوات السبعينات و الثمانينات. فالجزائر اليوم أصبحت تعرف عددا كبيرا من العائدين القادمين من شتى البلدان و لأسباب مختلفة و في ظروف مغايرة عما كانت عليه في السابق. لذلك و لأهمية هذا الموضوع، انصب اهتمامنا لهذه الظاهرة و التي تعتبر مجالا خصبا لدراسات مختلفة في شتى المجالات. لذلك كان من دواعي الفضول العلمي لدينا الكشف عنها و البحث عن عواملها وأسبابها و على أبعادها وانعكاساتها على الصعيد الفردي (العائلي) و الإجتماعي و الذي يتمثل في مسألة الاندماج داخل مجتمع الأصل بعد فترة الإقامة الطويلة في المهجر.

كما أنه و بالرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الجزائر، و بعد تمكننا من الإطلاع إلى الدراسات السابقة نفس الموضوع، فقد وجدنا أن هناك إسهامات معتبرة في هذا المجال وذلك في سنوات الثمانينات مع "رشيد بن عتيق" حيث تعتبر مساهمته الأولى من نوعها، حول العودة بالمساعدة من خلال برنامج إعادة الإدماج للمهاجرين الجزائريين من قبل السلطات الجزائرية، و إلى جانب هذه الدراسة هناك الدراسة الإستقصائية التي قام بها "محمد خندريش" في الجزائر حول العودة إلى بلد الأصل بالمساعدة (le retour assisté) والتي لا تقل أهمية عن الدراسات الأخرى في هذا الموضوع، حيث قام بنشر كتاب حول إعادة إدماج المهاجرين و كانت الهجرة الجزائرية مثالا لذلك. و لا تقل دراسة "ميرام" عن الموضوع و التي قدمت تحليلا معتبرا لهذا الموضوع و الإشارة إلى مفاهيم جديدة حول الموضوع، لكننا وجدنا إهمالا لهذه الدراسات حول العوامل الحقيقية للعودة و الإدماج و بالخصوص الجانب الإجتماعي منها و بالخصوص فئة العائلات.

كما أولينا الإهتمام إلى الجانب الثاني لهذا الموضوع و المتمثل في دراسة الإدماج بعد العودة إلى بلد الأصل. إذ أن قضية الإدماج عولجت هي الأخرى بطرق مختلفة من قبل باحثين في شتى التخصصات وميادين العلوم الإجتماعية و التي قورنت مع موضوع الهجرة. لكن هذه المرة و في بحثنا هذا أردنا أن نقرن هذا الموضوع مع العودة بما أن هذه الأخيرة هي الأخرى تعتبر نوعا أو نمطا من أنماط الهجرة و يحتاج المهاجر العائد إلى فترة من الإدماج في بلده الأصلي بعد قضائه مدة طويلة في بلد الهجرة. لذلك وللوهلة الأولى تظهر هذه الدراسة على أنها متشعبة، و بما أن هذا الموضوع يكاد ينعدم في الدراسات

الأكاديمية - الماجستير والدكتوراه- من قبل، حاولنا تسليط الضوء عليه و خاصة على عوامل و أسباب عودة الهجرة الجزائرية و مستويات اندماج هؤلاء العائدين بعد عودتهم إلى بلد الأصل، و ذلك انطلاقا مما لاحظناه في الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري من إقبال العديد من المهاجرين على العودة بما فيها العائلات و بعد الإطلاع على الدراسات السابقة التي تقتفر إلى الجانب الاجتماعي للموضوع، لذلك دفعنا الفضول العلمي لمعرفة الأسباب الخفية وراء قرار العودة و خاصة عند هذه الفئة (العائلات) بالرغم ما تعيشه هذه الأخيرة اليوم في المهجر من امتيازات مادية و ثقافية سواء لها و لأبنائها. فظاهرة العودة في الجزائر أخذت أسبابا متعددة أملتها ظروف داخلية و خارجية سواء في البلد المضيف أو في بلد الأصل على السواء، و اختلفت الأسباب و العوامل عما كانت عليه في السابق. كما أن التركيز على العائلات المهاجرة العائدة لم يكن بالصدفة و إنما جاء بعد قراءات أولية للعودة و التي لاحظنا فيها أن هذه الفئة من المهاجرين لم تتناولها بحوث كثيرة و دراسات في هذا المجال و إنما كان التركيز أكثر ينصب لدى فئة المهاجرين العمال أو من فئات اجتماعية أخرى، لكن وجدنا إهمال هذه الفئة، و لما تكتسبه هذه الفئة من أهمية بالغة لأنها أولا عودة أفراد كثيرين و قرار لا يتخذه المهاجر لوحده و إنما هو قرار يشترك فيه الزوجان و حتى الأبناء في بعض الأحيان، كما أنه نادرا ما نجد دراسات من هذا النوع و لأن هذه الفئة تطرح إشكالية كبيرة أولا عن أسباب عودتها و إشكاليات أخرى أيضا بل و تتعدى إلى أكثر من ذلك إلى طبيعة اندماجها بعد عودتها خاصة مع الأبناء.

فاليوم و بعد وجود فئات هجرات جديدة و مع تغير أسباب و سياسات الهجرة إلى جانب التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها الدول المرسلة و المستقبلية لهذه الهجرات تغيرت معها أيضا الأسباب للعودة، و بات من الضروري البحث و التساؤل عن هل أن الأسباب و العوامل التي كانت تتحكم في هذه الظاهرة هي نفسها اليوم، أم أن هناك أسباب أخرى تحتاج إلى الكشف عنها في هذه الدراسة، و ماهي مستويات اندماج هؤلاء العائدين داخل بلدهم الأصلي بعد الغياب الطويل بعيدين عنه، وهل هناك فعلا عودة نهائية أو هي إلا مرحلة من مراحل الهجرة التي ينبغي للمهاجر أن يمر عليها؟

فككل بحث علمي لا يخلو الجانب الميداني من البحث و الجانب النظري و الذي حاولنا فيه ربط كلا الجانبين مع بعضيهما بكل ما تحويه نظريات البحث و كذا الفرضيات. ونظرا لتشعب هذه الظاهرة إرتأينا لدراستها من أوجه رؤى مختلفة من أجل الإلمام بالموضوع من كافة الجوانب. ويستدعي ذلك التركيز على الظاهرة نفسها وتحديد الجوانب الهامة التي تتطلب الدراسة والبحث ولا بد من معرفة أصولها وكيفية نشأتها والأسباب التي أدت إلى قيامها وكذلك عن طريق الدراسة النظرية والميدانية يمكننا الوصول إلى الصورة الواقعية للظاهرة الناجمة عن الهجرة الخارجية سواء تعلق الأمر بالعودة أو بالاندماج. فقد وضعنا تفسيرا نظريا لواقع العائد من كل جوانبه و أسباب عودته، و التي جسدناها في محاور الدراسة الرئيسية الثلاث و التي فصلناها في ثلاثة محاور رئيسية و المتمثلة في الهجرة أولا و هي عمود لأي عودة هجرة مهما كان نوعها، ثم العودة و ديناميتها و عواملها أو حوافزها و التي تعتبر صلب الموضوع، ثم قضية الاندماج بعد العودة لما لهذه الأخيرة من انعكاسات سواء على العائد نفسه أو عائلته و معرفة طبيعة هذا الاندماج و الذي بإمكانه أن يحدد فيما بعد طبيعة العودة الدائمة أو المؤقتة أو يكون بإمكانه أحد أسباب لإعادة الهجرة التي تفرض على العائد بعد فشل اندماجه بعد العودة بعد تأثير العوامل النسقية و التغيرات التي تحصل على مستوى العائد نفسه و على المستوى الاجتماعي لبلد الأصل من جهة ثانية. فمسألة العودة و الاندماج تكتسي أهمية بالغة في بحثنا هذا و لا يمكن عزل كلاهما عن الآخر. فهذا التقسيم إن دل على شيء إنما يدل على أن العودة و الهجرة و الاندماج تعتبر مسار حياة بكاملها و التي تكمل الواحد منها الأخرى و لا يمكن فهم أي جانب من هذه الجوانب من دون الإشارة و الإهتمام بهذه المتغيرات الثلاث.

وفيما يلي سنبرز محتويات كل فصل من الفصول النظرية والميدانية، و الذي احتوى على تقسيم نفس عدد الفصول سواء في البحث النظري و الميداني، حيث وضعنا أربعة فصول نظرية و أربعة فصول ميدانية تسير وفق مسار هذه الظاهرة و هي: الهجرة العودة ثم الاندماج، و وضعنا لكل فصل ثلاث مباحث رئيسية تعمل كلها على تفسير الجوانب المهمة في الدراسة في كل جانب من هذه الجوانب الثلاث:

يتأسس **الفصل الأول** من هذا الإطار النظري للدراسة، التمهيد له عن طريق المقاربة النظرية و المنهجية لدراسة عودة المهاجرون الجزائريون إلى بلد الأصل و مدى اندماجهم في المجتمع، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين رئيسيين و اللذان تمثلا في المنطلق المنهجي لدراسة عودة الهجرة. حيث خصصناه لطرح الإشكال والفرضيات و عرض البناء المنهجي للبحث و المتمثلة في أسباب البحث و مجتمع البحث و خصائص العينة، تقنيات و جمع المعلومات و تحليل البيانات، أما الجانب الثاني منه فقد قمنا بمحاولة لعرض أهم الدراسات السابقة التي أشارت إلى دراسة العودة أو التي لها صلة بموضوع الدراسة.

و بما أنه لا يمكننا فهم ظاهرة عودة الهجرة من دون فهم ظاهرة الهجرة، بل تعد هذه الأخيرة أحد أنماط الهجرة في حد ذاتها، فبات من الضروري دراسة الهجرة لما لها من علاقة مع موضوع العودة، و من أجل ذلك فقد خصصنا **الفصل الثاني** لذلك، والذي قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث رئيسية، يجيب المبحث الأول للإشارة إلى النظريات العالمية للهجرة و التي تعتبر جد مهمة لتفسير الهجرة من ناحية و تفسير العودة من ناحية أخرى، ذلك لأن هذه الأخيرة تعتبر مرحلة من مراحل الهجرة بحد ذاتها لذلك كان لزاما علينا تسليط الضوء و عرض أهم نظريات الهجرة، و تطور حركات التنقل بما فيها النظريات الكلاسيكية القديمة والنظريات الاقتصادية للهجرة و المقاربات الميكرو الماكرو- بنوية لتفسير أصل و أسباب الهجرة، إلى جانب النظريات المعاصرة كنظرية الأنظمة العالمية و الهجرة الدورية، نظرية الشبكات و السببية التراكمية و نظرية الهجرة العابرة للحدود. أما المبحث الثاني فقد قمنا من خلاله لإعطاء نبذة و لوحة وجيزة عن الهجرة من خلال تحديد مفهومها و أنواعها و بعد مظاهرها و تغيراتها من أجل فهم حركات التنقل هذه و التغيرات التي تطرأ على المهاجر خلال فترة إقامته في البلد المضيف. أما المبحث الثالث و الأخير من هذا الفصل و الذي يعتبر ذو أهمية بالغة و لا يمكن الإشارة إلى موضوع العودة من دونه و بالخصوص في الجزائر، يتمثل في إعطاء لمحة وجيزة عن تطور الهجرة الجزائرية و ذلك عبر مراحل تاريخية مختلفة والتي من خلالها نتمكن من فهم أهم الظروف النسقية و التاريخية لحركات الأفراد أفرادا و جماعات، و التي تمكننا فيما بعد بفهم التحولات و التغيرات التي طرأت على عوامل العودة في حد ذاتها، خصوصا بعد تعدد و تنوع فئات المهاجرين في الفترة الأخيرة بغية تغيير وضعيتها الاجتماعية أو لأسباب أخرى تم الكشف عنها في هذا المبحث.

أما **الفصل الثالث** من هذا الجانب النظري، فقد تمثل في دراسة الظاهرة بحد ذاتها أي الهجرة العائدة و الذي يعتبر لب الموضوع، حيث قسمناه هو الآخر إلى ثلاث مباحث رئيسية، تمثل المبحث الأول في تفسير العودة على المستوى النظري أو سوسيولوجية العودة من أجل فهم الظاهرة و آليات حدوثها على ضوء نظريات الهجرة بحد ذاتها و ذلك عن كل من النظريات الكلاسيكية و النظرية البنوية و الشبكات الاجتماعية و أخيرا نظرية تخطي الحدود الوطنية و الإشارة إلى مفهوم الإستعداد للعودة و ما له من دور من تفسير عوامل العودة هذه، و كذا تفسير عملية الاندماج أيضا. أما المبحث الثاني فقد اهتم بتسليط الضوء على العودة كظاهرة معقدة و تحتاج لفهمها إلى جوانب و عناصر متعددة، منها التي تهتم بتحديد و معرفة أبعاد الظاهرة بحد ذاتها من خلال تعريفها و أنواعها، و أشكالها أو الجانب التاريخي لها و التي كانت عليه في السابق، و سياسات العودة و بعض الآثار التي خلفتها هذه الظاهرة على المستوى الفردي و الجماعي و كذا

الإشارة إلى فوائد العودة و بالخصوص الإشارة إلى الإشكالية المعاصرة التي تطرحها العودة و المتمثلة في مسألة الهجرة و التنمية. أما المبحث الأخير من هذا الفصل فيتمثل في الإجابة عن لب إشكالية الدراسة و المتمثل في العوامل الرئيسية للعودة من خلال عامل الإستعداد للعودة كما أشارت إليه نظرية الإستعداد و ما له من علاقة لفهم الظاهرة المراد دراستها و التي تعتبر أحد الفرضيات الأساسية في الدراسة، ثم الإشارة إلى أهم العوامل الأخرى التي تتحكم في الظاهرة على وجه العموم.

وقد أنهينا هذا الجانب النظري **بالفصل الرابع** و الأخير و الذي يتمثل في الجانب الثاني من إشكالية الدراسة و المتمثل في ربط العودة بالاندماج، و الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث رئيسية و التي لا تقل أهمية عن الأخرى: حيث عمدنا إلى إعطاء نبذة وجيزة لفهم الاندماج على المستوى النظري في المبحث الأول، ثم الإشارة في المبحث الثاني إلى أهم العوامل التي تتحكم في عملية الاندماج بعد العودة بما فيها عوامل التغير الإجتماعي في الجزائر ومشكلة الإغتراب عند العودة و المشاكل المادية و الإجتماعية و بالخصوص ربطها مع مفهوم الإستعداد و توفير الموارد المادية و غير المادية للعودة و دورها في تفسير مستويات الاندماج داخل المجتمع، و في المبحث الثالث إشارة إلى أهم المشاكل و الصعوبات و العراقيل التي تواجه العائد بعد عودته إلى بلده الأصلي و علاقتها في تحديد آفاق العودة فيما بعد عند العائدين.

و بعد هذا العرض المختصر للجانب النظري لدراسة الهجرة العائدة، ننتقل الآن إلى إبراز أهم ما جاء في **المبحث الميداني** لبحثنا هذا و المتمثل في عودة العائلة الجزائرية ومسألة الاندماج و الذي قسمناه هو الآخر إلى أربعة فصول رئيسية و المتمثلة في:

الفصل الأول: و الذي قمنا من خلاله بعرض وقائع الدراسة الميدانية لتجارب العائلات المهاجرة العائدة، وذلك من خلال عرض مجالات الدراسة و مجريات البحث الميداني و ذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد قمنا فيه بعرض تحليلي لسمات عينة البحث، و عرض خاص لأهم سمات أفراد العينة في كل حالة على حدا و ذلك في المبحث الثالث.

أما **الفصل الثاني** من هذا الجانب الميداني، فقد قمنا من خلاله بتحليل محتوى للكشف عن الفرضية الأولى من هذه الدراسة و التي جاءت لتفسير علاقة الإستعداد (المادي و البشري و الإجتماعي) بالعودة، من خلال متغيرات كثيرة و التي جاءت على شكل مباحث رئيسية: و كان متغير الهجرة على رأسها من أجل فهم و معرفة أسباب و الأهداف من الهجرة في البداية عند هؤلاء العائدين حتى يتسنى لنا معرفة التحول لقرار العودة و التحول عن الإقامة الدائمة لهؤلاء المهاجرين، ثم متغير الإستعداد و التحضير للعودة كعامل من عوامل العودة أو الاندماج و ذلك من خلال التقصي فيها من خلال المؤشرات الإستعداد الثلاث و تأمين العودة (الرأس المال المادي و البشري و الإجتماعي) و التي جاءت على شكل مباحث رئيسية.

أما **الفصل الثالث** من الإطار الميداني فقد تمثل في التحقق من الفرضية الثانية و المتمثلة في العودة من أجل الأبناء و التي جاءت على شكل مبحثين رئيسيين، يجيب المبحث الأول عن دور ميلاد و سن الأبناء في تحديد مسار و اتخاذ القرار بالعودة، أما المبحث الثاني فيتمثل في دور الشبكة الإجتماعية في التحول عن الإقامة الدائمة في البلد المضيف و اتخاذ قرار العودة، و المبحث الثالث فيتمثل في الكشف عن مدى حرص الآباء على تربية أبنائهم كعامل من عوامل العودة.

أما **الفصل الرابع** و الأخير من الفصول الميدانية فقد اهتمينا فيها بالتحقق من الفرضية الثالثة لهذه الدراسة و المتعلقة بإلقاء الضوء على مستويات و درجات الاندماج عند هذه العائلات العائدة و دور تلك المتغيرات التي وضعناها لاختبار هذه الفرضية و المتمثلة في متغيرات الهجرة و علاقتها بالاندماج، و ذلك من خلال مؤشرات عديدة كالمدة الطويلة و طبيعة تجربة الهجرة في بلد الإقامة، أما المبحث الثاني فقد قمنا من خلاله

بتحليل محتوى لمدة وطبيعة العودة المختارة و القسرية (المكرهة) كعامل من عوامل الاندماج، أما المبحث الثالث فقد تم التحقق من متغير الإستعداد للعودة و علاقته بمستوى الاندماج داخل بلد الأصل بعد العودة وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسية، الإستعداد المادي و دوره بالخصوص في الإستثمار و توفير السكن وتأمين ظروف العودة، أما المؤشر الثاني فتمثل في دور الرأسمال البشري في العودة و الاندماج، أما المؤشر الثالث و الأخير فيجب عن أهمية تأمين و توفير المعلومات قبل العودة من أجل فهم النسق والتحويلات الإجتماعية من أجل تحقيق مستوى من الاندماج. أما المبحث الرابع فيتمثل في الدور و البعد الإجتماعي للعودة و ما له من علاقة لفهم مستويات الاندماج عند هذه العائلات و ذلك من خلال تحليل محتوى لبعض المؤشرات و تمثل ذلك في فهم طبيعة الحياة العائلية بعد العودة و ما لها من دور لفهم عملية الاندماج و ذلك من خلال مبحثين رئيسيين و هما: أثر العودة على التماسك الأسري و بالخصوص إثر غياب أحد أفراد هذه العائلة و المتمثل في الأب، أما المحور الثاني فيجب عن مدى تحقيق التصورات والتوقعات التي وضعها هؤلاء العائدين قبل العودة و أثرها على الاندماج. والمبحث الخامس و الأخير يجب عن مستوى و درجة التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد العودة عند هذه العائلات و بالتالي تحديد آفاق ما بعد العودة.

وفي الأخير تم استعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها لاختبار الفرضيات و التي طارحناها في البداية لمعالجة عوامل العودة و الاندماج عند هذه العائلات العائدة، و التي تعتبر بداية لأبحاث أخرى جديدة نظرا لأهميتها و تشعبها و تعقدها، و ما يدل ذلك إلا على أهمية الموضوع في ظل الظروف الراهنة التي لا تزال تطرح موضوع العودة و الهجرة على السواء في مختلف مجتمعات الدول المرسله بما فيها الجزائر. وختمنا بحثنا هذا بقائمة من المراجع و الملاحق و المتمثل في دليل المقابلة التي تم الإستعانة بها في الدراسة. هذا و باختصار أهم ما جاء في هذه الدراسة من خطوات ومن بحوث واستنتاجات والتي تم التوصل إليها بعد عمل طويل من البحث.

الباب الأول

الإطار النظري للبحث

الفصل الأول

المنطلق النظري والمنهجي لدراسة عودة العائلات الجزائرية
ومدى اندماجها في بلد الأصل

تمهيد

نتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للدراسة من حيث بناء الموضوع انطلاقاً من أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة وأهميتها العلمية، وصولاً إلى طرح الإشكالية وصياغة الفرضيات مع تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة. ثم نقوم بعرض أهم الدراسات السابقة التي قامت بدراسة موضوع العودة والاندماج وذلك من خلال عرض مجموعة من الدراسات والأعمال التي عالجت موضوع العودة عموماً، ثم نتطرق إلى الدراسات السابقة في الجزائر على وجه الخصوص.

أما في المبحث الثاني و المتمثل في الإقتراب المنهجي للدراسة نتطرق من خلاله إلى بيان المنهج المتبع والتقنيات المستعملة في البحث لجمع وتحليل البيانات، وفي الأخير إعطاء لمحة وجيزة عن الصعوبات المواجهة لإنجاز هذا البحث.

المبحث الأول: محاولة لبناء منطلق نظري لدراسة هجرة العودة

1. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع الدراسة جاء بعد محاولات عديدة، إلا أن استقر بحثنا على موضوع "الهجرة العائدة وبالذات «عودة العائلات المهاجرة ومدى اندماجها في بلد الأصل» وذلك يعود إلى أسباب ذاتية وموضوعية والتي نوجزها فيما يلي:

□ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع التي تثير الفضول العلمي. وبما أننا نعد من بين المهاجرين العائدين، فقد أثار هذا الموضوع اهتمامنا و جلب فضولنا للتطلع أكثر على الظواهر التي تنجم عن الهجرة، وما يمكن أن ينتج عن العودة هذه ولماذا يعود الناس وأسئلة أخرى باتت تبحث عن أجوبة. و بعد تراكم مجموعة من الملاحظات والجدل الذي كان يثيره هذا الموضوع "لماذا يعود الناس" في الوقت الذي كان ولا يزال العديد من أفراد المجتمع الجزائري يتطلع إلى الهجرة، و ما كان أماننا إلا التطرق إلى هذا الموضوع لما يثيره من اهتمام على الصعيد العلمي والإجتماعي.

□ إن هذا البحث سيسمح لنا بمواصلة التخصص الذي مرسناه خلال مرحلة التدرج والمتمثل في «علم الاجتماع التربوي الثقافي»، كما أنه وفي نفس الوقت يدخل في إطار الدراسات السوسولوجية المهمة في وقتنا الحالي لمعرفة ما يجري وراء هذه الظاهرة، وفحص المعطيات السوسولوجية التي نستخرجها وذلك بوضع الفرضيات والتساؤلات من جهة والتحليل والإستنتاج من جهة أخرى. إلى جانب مواصلة اهتمامنا بمجال الهجرة التي بدأناه خلال فترة الماجستير و الذي تطرقنا فيها لدراسة "زواج الجزائريين بالأجنبيات ودرجة التوافق بينهما"¹، ارتأينا إلى هذا الموضوع الذي يهتم بالأسرة و الهجرة في نفس الوقت، كما أنه يثير اهتمام السوسولوجيين و حتى المتخصصين في علم النفس، لأن مسألة الاندماج عولجت في مختلف التخصصات و لا سيما في علم الاجتماع.

□ يبدو الموضوع جديداً من عنوانه، ذلك أن مشاكل المغتربين عولجت بأشكال مختلفة ولاسيما موضوع الهجرة، لكن النتائج المترتبة عنها لم تولى اهتماماً بالغا للدراسة خاصة فيما يتعلق بموضوع العودة، و إن إجراء دراسة و التقصي في هذا النوع من الظواهر تعتبر من الدراسات والبحوث الهامة في هذا الميدان.

¹ - وهيبة قاسمي، ظاهرة زواج المغتربين الجزائريين بالأجنبيات و مدى التوافق بينهم، دراسة حالة المغتربين الجزائريين المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية و زواجهم من أمريكيات، رسالة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 02، 2008.

□ نقص الدراسات حول هذا النوع من المواضيع و بالخصوص في الجزائر، وإن وجدت فهي عبارة عن مناقشات وآراء حول الموضوع، لكن لم توجد دراسات كثيرة ماعدا بعض الدراسات التي أجريت في الثمانينات و دراسة التي نشرتها "ميرام" التي تعتبر الوحيدة و الفريدة من نوعها في هذا المجال. كما أن هناك انتشارا كبير في مواضيع الهجرة و الإدماج ماعدا هذا النوع الهجرات و المتمثلة في هجرة العودة والتي تعتبر أحد أنواع الهجرات التي عرفت منذ القديم لكنها لم تكن بالشكل الذي هي عليه الآن و أن أسباب التي كانت تتحكم فيها من قبل ليست نفسها.

□ نظرا لتعدد وتشعب هذه الظاهرة، مما يجعلها تحتاج إلى دراسة وافية من عدة نواحي، الهجرة، العودة والإندماج هذا ما جعلنا نتساءل عن العوامل الحقيقية التي تؤثر في العودة من جهة و نتائجها على العائلة الجزائرية وهل استمرارها يعتبر ممكنا؟ هذا ما نود الكشف عليه في هذه المحاولة العلمية الأكاديمية من جهة أخرى.

2. أهمية البحث و أهدافه:

تكمُن أهمية أي بحث علمي فيما يساهم به في تطوير المعرفة العلمية في مجال من المجالات، و ما يضيفه من نظريات و مناهج بحث في حقل معين من حقول البحث العلمي. و تكمن أهمية دراستنا في تشخيص ظاهرة عودة الهجرة بصفة عامة من خلال العوامل المسببة لها و علاقتها بالإندماج الذي يعتبر أحد المتغيرات المهمة إما في استمرار هذا النوع من الهجرات أو أنها مرحلة مؤقتة من مراحل الهجرة بصفة عامة و التي يمكنها أن تتجسد في إعادة التفكير في الهجرة مجددا بسبب فشل عملية الإدماج. ككل بحث علمي لا يخلو بحثنا هذا من أهداف تسطر أهم النقاط التي نريد الخوض والبحث فيها، ومن أهم هذه الأهداف:

و بما أنه اليوم لم تعد أسباب و عوامل العودة في الجزائر هي نفسها في وقت مضى، و إنما أصبحت تختلف عما كانت عليه سابقا، بل و شهدت أيضا أنماطا متعددة مثلها مثل التي تحدثت في دول و مناطق متعددة والتي عرفت و لا تزال تعرف الهجرة بكافة أنواعها. و على ضوء هذه الإشكالية نود البحث و التقصي من جهة عن أهم العوامل و الأسباب الحقيقية لاتخاذ هذا القرار بالعودة و من جهة أخرى قياس آثار هذه العودة على الإدماج عن العائلات المستجوبة في الدراسة.

- إننا في هذا النوع من الدراسة، نهدف إلى الكشف عن مجالين كبيرين هامين، إحداهما جعل من ديناميات عودة الهجرة بؤرة اهتمامه، والثاني يركز على معرفة آثار وانعكاسات هذه العودة والتي تتمثل في مستويات الإدماج لدى العائدين وبالتالي أثره على الأسرة العائدة بأكملها.

- المساهمة في دراسة موضوع عودة الهجرة في الجزائر والتي تعد فريدة من نوعها حيث لم يسبق و أن عولج هذا الموضوع خاصة حول العائلات المهاجرة و التقرب إلى هذه الفئة الاجتماعية التي تطرح عودتها إشكالية أكثر من غيرها من الفئات الأخرى، وبالتالي وضع توصيات وحلول على ضوء نتائج البحث المتوصل إليها وبالتالي تشجيع العودة لدى الأوساط المهاجرة والذي تساهم هي الأخرى في التنمية الاقتصادية للجزائر.

- تهدف هذه الورقة البحثية أيضا إلى التعرف أولا إلى البيانات الخاصة بعودة الهجرة و التي نود اختبارها في وسط العائلات الجزائرية المهاجرة العائدة و إنتاج أدوات تحليل لفهم هذه الظاهرة. كما أن التركيز على العائلات المهاجرة العائدة لم يكن بالصدفة و إنما جاء بعد قراءات أولية للعودة و التي لاحظنا فيها أن هذه الفئة من المهاجرين لم تتناولها بحوث كثيرة و دراسات في هذا المجال و إنما كان التركيز أكثر ينصب لدى فئة المهاجرين العمال أو من فئات اجتماعية أخرى، لكن العائلات لم يكن التركيز عليها أكثر. و لما تكتسيه هذه الفئة من أهمية بالغة لأنها أولا عودة أفراد كثيرين و قرار لا يتخذه المهاجر لوحده و إنما هو قرار

يشارك فيه الزوجان و حتى الأبناء في بعض الأحيان، كما أنه نادرا ما نجد دراسات من هذا النوع و لأن هذه الفئة تطرح إشكالية كبيرة أولا عن أسباب عودتها بل و تتعدى إلى أكثر من ذلك إلى طبيعة اندماجها بعد عودتها خاصة عند الأبناء. لذلك انصب اهتمامنا على فئة العائلات و ما تمليه من مواضيع معقدة ومتعددة هي الأخرى، و لم يعد الإهتمام بأسباب و كيفية العودة عندها بقدر اهتمامها على مستويات الإدماج بعد العودة و أهم العوامل المساعدة على ذلك أي مصير هذه العائلات و الأبناء بالخصوص فيما بعد أي آفاق ما بعد العودة؟

- سيتم أخذ مجموعة متنوعة من المتغيرات المعقدة في هذه الدراسة، في محاولة لشرح كلا القضيتين: العوامل والظروف المحفزة للعودة، وأنماط إعادة إدماج المهاجرين في بلدهم الأصلي.
- البحث و التقصي عن عوامل و أهم آليات الإدماج بعد العودة داخل بلد الأصل.
- معرفة أثر تجربة الهجرة في الخارج على ظروف المهاجرين قبل وبعد العودة.
- البحث و التقصي في مستويات الإستعداد للعودة قبل العودة الفعلية إلى بلد الأصل بالقيام بدراسة ميدانية لتقديم بعض آليات و مكنزمات العودة.
- معرفة مختلف ظروف ما بعد العودة للمبشرين و احتمالات إعادة إدماجهم في بلد المنشأ. فمن خلال دراسة هذه الظاهرة نستطيع الكشف عن المشاكل الأخرى التي يعاني منها المهاجر العائد بعد عودته ومستويات الإدماج بعد العودة والتي بإمكانها أن تؤدي به في النهاية إلى إعادة الهجرة مجددا لسبب عدم الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من العودة أو عدم توازن أهداف التصورات مع التوقعات المرجوة من المهاجر العائد بعد عودته، وهذا ما سنكشف عنه في شكل فرضيات و من ثم التحقق منه في البحث الميداني. أي معرفة هل بإمكان لهجرة عودة المهاجرين الجزائريين إلى بلد الأصل من الإستمرار، وبعبارة أخرى هل هي عودة دائمة أم مؤقتة أو أنها نهاية دورة الهجرة.
- وفي الأخير يعتبر بحثنا هذا مشروعنا الأكاديمي لنيل شهادة الدكتوراه في حقل العلوم الاجتماعية وبالخصوص في علم الاجتماع التربوي و الثقافي.

3. إشكالية و فرضيات البحث:

1.3. إشكالية الدراسة

عرفت الجزائر و منذ القرن الماضي موجات هجرة كبيرة، بعد أن كان الطابع القسري و الإضطرابي هو الغالب عليها، إلى أن اختلفت أشكالها و أسبابها، و مرت بمراحل عديدة سائرت تلك الظروف القاهرة والصعبة التي عرفت البلاد منذ بداية الإحتلال الفرنسي إلى ما بعد الإستقلال، والتي كان أثرها واضحا على الهجرة الجزائرية بأنواعها الداخلية والخارجية. و كانت وجهتها الأولى في البداية فرنسا لأسباب إجتماعية بحثا عن الأمن و الإستقرار و تأمين ظروف العيش لأبنائها، إلى أن أخذت أشكالا و أسبابا أخرى سياسية واقتصادية خصوصا إبان الإستقلال، وعرفت الهجرات حينها منعرجا جديدا و تغيرت أسبابها وأشكالها وكان قدوم المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا منظم باتفاقيات ثنائية بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية. فكان هناك ما يعرف بهجرات و عودات منتظمة و إدارة مشتركة لهجرة اليد العاملة بين الجزائر المستقلة الجديدة والقوة الإستعمارية الفرنسية السابقة عن طريق سوق عمل إقليمية، و خاصة وأنها تزامنت وفترة اتفاقات إيفيان التي جاءت ببوادر وأهداف مشتركة بين الدولتين و ذلك عن طريق هجرة الجزائريين إلى الخارج والعودة من دون أي قيود. و قد كان "العمل" هو الشاغل الرئيسي لكلا الطرفين. وقد كان المهاجرون يغذون حينها فكرة "العودة"، إلى البلد حتى وإن صارت الإقامة أطول بالنسبة لجزء منهم، ذلك بسبب ارتباطهم بالوطن، و سرعان ما اختلفت هذه العلاقة فيما بعد باختلاف المعطيات

الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للبلد و تغيرت النظرة حول العودة على ما كانت عليه من قبل، بعدما اختلفت الأسباب للهجرة أيضا فيما بعد، و بالخصوص بعد ظهور مرحلة جديدة في عمر الهجرة و التي يمكن إضافتها إلى الأعمار الثلاث "لصياد" أو المراحل الخمسة "لبنيامين ستوري"، لنضيف مرحلة سادسة وهي مرحلة ما بعد 1992 و التي توقف عندها هذا الأخير، و التي عرفت منعرجا و تحولا كبيرا في سياسة البلاد و اقتصادها، الشيء الذي أثر على الجانب الإجتماعي للأفراد و الذي أحدث بدوره تغييرا في الأسباب و العوامل و التوجهات للهجرة و العودة في نفس الوقت. و هذه المرحلة الجديدة منحت المهاجرين الجزائريين وضعا خاصا و فريدا و على نقيض هجرة الأجيال الأولى من المهاجرين الجزائريين، و بعد أن ألغيت تلك الإتفاقيات المبرمة بين البلدين، أصبحت الهجرة إستراتيجية من بين إستراتيجيات تجسيد المشاريع الفردية أو تجمع عائلي من خلال تحديد بلد الوجهة و فكرة الإستقرار النهائي النسبي في بلد الإقامة¹.

فلم يستطع التخلي عن سياسة الإرسال المنظم للعمال الجزائريين أساسا نحو فرنسا ولا الصعوبات التي يواجهها الجزائريون في الحصول على تأشيرات الدخول إلى بلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية إيقاف حركة هجرة الجزائريين و التي كانت متوجهة أكثر إلى فرنسا، ثم إسبانيا وكندا مع أزيد من 80 في المائة من المهاجرين. فبين 2000 و 2011 تمكن 381890 جزائري من الإستقرار في هذه البلدان². و قد زامن هذا التطور الهائل للهجرة في شكلها ونموذجها و وجهتها ووظيفتها، ظهور فئات هجرة جديدة كانت غائبة خلال المراحل السابقة، لتكون الهجرة كمشروع بديل للوضعية التي كان يعيشها أبناؤها في بلدهم الأصلي في تلك الفترة. و ابتداء من هذه المرحلة بدأت هجرة الجزائريين تعرف تحولا في البناء و التنفيذ³. و تغيرت فيها الإنتماءات الإجتماعية للوطن أيضا وباتت العودة إلى بلد الأصل مستبعدة بسبب كل تلك الأوضاع التي كانت تمر بها البلاد و التي أثرت بدورها على قراراتهم نحو الهجرة من دون عودة. و بدأت تظهر فئات هجرة جديدة و التي كانت تطرح بدورها إشكاليات متعددة و متنوعة. (فئة المهاجرين الدائمين، و فئة المقيمين بطريقة غير قانونية، و فئة الكفاءات و العمال و اللاجئين)، و كانت معظم هذه الفئات تعيش على شكل أفراد أو عائلات مما زاد من تعقيد العودة عندهم.

ومع تغير الأوضاع في البلاد أخذت العودة منذ العقد الأول من القرن الماضي (الألفية الجديدة) اتجاها جديدا. وأصبح المهاجرون الجزائريون يعودون إلى البلد من دون أن تكون هناك محاولات سياسية جاذبة سواء من قبل السلطات الجزائرية أو الفرنسية كما كانت في السابق. و يبدو أنه كانت هناك عوامل أخرى للعودة، وجود بيئة مواتية، سهولة مالية، وانفتاح الإقتصاد، واستقرار سياسي وأمني، وانخفاض معدل البطالة، وتخفيض مستوى الفقر و عوامل أخرى⁴. إلى جانب توفر قوى طاردة من البلد المضيف أمام المشاكل المختلفة، السياسية والثقافية و الإجتماعية وحتى العنصرية التي أصبحت تشكل ضغطا كبيرا على المهاجرين الجزائريين المتواجدين في المهجر، كما أن بعض الآثار الإجتماعية التي أملتتها ظروف الهجرة بحد ذاتها كلها أصبحت عوامل محفزة للعودة، خصوصا مع تواجد عدد هائل من العائلات الذي كان سببه "التجمع العائلي" و الذي كان أحد الأسباب و الداعي الأساسي في عملية الهجرة و الإقامة الدائمة، و الذي

¹ - H, Labdelaoui, (2012), « L'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et dans le monde, Hommes et migrations [En ligne], 1298 | 2012, mis en ligne le 31 décembre 2014, consulté le 21 mars 2016. URL : <http://hommesmigrations.revues.org/1872>

² المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية - إنسانية لظاهرة الهجرة، النمسا، ديسمبر 2013، ص39

³ - H, Labdelaoui, opcit.

⁴ - Mohamed Saib, Musette, « migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », MIREM Project, (Migration de retour au Maghreb), rapport d'analyse, MIREM- AR/ 01, p5

عرف هو الآخر تطورا و ذلك ابتداء من الستينات أي أنه سائر تطور الهجرة الجزائرية. و أصبح هناك حوالي 67.57 بالمائة من الجزائريين الذين دخلوا إلى فرنسا في إطار هذا التجمع العائلي، و قدرت نسبة الهجرة العائلية سنة 1987م، 48,4%. و في عام 1998، كان ما يقرب من مليون مهاجر جزائري يعيش في فرنسا، 74% منهم عائلات، و 41% ولدوا في الأراضي الفرنسية. فقد بدأ تواجد الجيل الأول من المهاجرين الجزائريين في فرنسا مع حلول 1973 و هي المرحلة الأولى التي بدأت تعرف تواجد المرأة الجزائرية المهاجرة، و تأنيت الهجرة و الأسر الجزائرية و ميلاد الأبناء من الجيل الثاني في الأراضي الفرنسية. و من هنا بدأ تاريخ تواجد الجيل الثاني لأبناء المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا، و الذي وصل عددهم لأكثر من 250000 طفل أقل من 16 سنة خلال سنة 1980¹. و يقول الباحث و الخبير في الهجرة "موزات" في هذا الصدد: "أما الآن فنحن في مرحلة الجيل الثالث من أبناء المهاجرين، و هؤلاء لا يمكن اعتبارهم مهاجرون حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة، بما أنهم ولدوا من آباء مولودين في أراضي الدول المستقبلية لأنهم لم يغيروا مطلقا مكان إقامتهم المعتادة، لكن الأبناء من الجيل الثاني يعتبرون أجانب لأنهم مولودين لآباء أجانب"²

و حسب إحصائيات (INSEE 2003)³ أصبح هناك حوالي 118000 عائلة جزائرية في فرنسا تعيش مع أبنائها دون 25 سنة، 72 بالمائة منهم يعيشون في إطار زواج و 18 بالمائة هي معاشرات خارج هذا النطاق، إلى جانب وجود عائلات مختلطة. و أصبح هذا العدد الكبير من العائلات الجزائرية في الخارج يطرح إشكالية العودة على السواء، بالنسبة للنوع الأول أو الثاني من هذه الزيجات، بسبب أبنائها الذين ولدوا و نشأوا خارج بلدانهم الأصلية و التي تعكس أثارها الاجتماعية عليهم، و الذي أصبح ذلك يشكل إشكالا كبيرا نحو الإستقرار الدائم في البلدان المستقبلية حرصا على تنشئة أبنائهم تنشئة صحيحة في وسط ملائم يضمن لأبنائهم الحفاظ على هويتهم، و عدم انسلاخهم عن ثقافتهم الأصلية، و بعيدا عن تلك القيود التي تفرضها عليهم الرعاية الاجتماعية في البلد المضيف. فإن الانفصال عن المجتمع الأصلي بالنسبة للكبار الذين نشأوا في الجزائر قد لا يشكل خطرا عليهم مثلما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين نشأوا على أرض الغربة وفي مدارسها و بين أبنائها و تشبعوا بعبادات و تقاليد مجتمعاتها، خصوصا عند انقطاع هؤلاء الأبناء عن وطنهم الأصلي. لذلك لم يعد إهتمام المهاجر بمصيره لوحده كفرد ضمن ذلك البلد المستقبل و إنما أصبح الإهتمام أكثر بعائلته و بالخصوص على مصير أبنائه. إذ تشير بعض الأبحاث أن الذين يفقدون أصولهم و هويتهم الثقافية يتعرضون لتهديد التهميش بسرعة كبيرة في البلد المضيف، و ذلك بسبب قطع صلتهم مع بلد المنشأ على وجه الخصوص و التي تحدث قطيعة مع هويتهم الثقافية أيضا، و خصوصا مع وصول الأجيال الجديدة إذ يتم حينها، فقدان وتآكل تدريجي عندهم لما يسمى "بالنواة الصلبة" (Noyau dur)⁴.

¹ - Mohamed Saib, Musette, Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008), analyse des comportements des « remiseurs » Algériens , projet en vue d'obtention d'un doctorat en sociologie, département de sociologie, université d'Alger 2, 2010- 2011, p168

² - Ibid, p168.

³ - Ibid, p186.

⁴ - Yeza Villac, Boulhabel, « Les familles immigrées et l'intégration », chapitre 30, la famille l'état des savoirs , François, Desingly et autres, édition la découverte, Paris, 1991, p303.

و من أجل عملية الإدماج يتم إجراء التفاوض و النقاش داخل الأسرة من أجل الحفاظ على هذه "النواة الصلبة" والتي تعتبر المكان الوحيد الذي يتم فيها ترسيخ القيم و ثقافة سلوكيات المجتمع الأصلي عند الأبناء (Camillier, C, Kastersztein, 1990)¹. وهكذا أصبح تماسك الجزائريين بسياسة العودة تمليه أسباب عاطفية.²

فمن خلال هذا التحليل والتطور التاريخي للهجرة و العودة على السواء، لاحظنا أن العوامل المحفزة للعودة في الجزائر لم تصبح جزءا من إستراتيجية محسوبة كما كانت في السابق، خصوصا مع هذه المرحلة الجديدة و التي أدت إلى خلق اتجاه جديد نحو العودة، أي مع تغير الظروف النفسية في البلد المضيف نتيجة لظروف غير مواتية وغير متوقعة في الخارج، أو في بلد الأصل على السواء. و هو ما أكدته أيضا بعض نظريات الهجرة، أمام عوامل طاردة و جاذبة في نفس الوقت يحدث التنقل و تغيير وجهات جديدة للأفراد. فالיום لا تزال مسألة هجرة العودة تثير اهتمام الكثيرين، فليس هناك نمطا واحدا للعودة و إنما أنماطا مختلفة ومن المؤكد أن هذه الأنماط تعكس تجارب هجرة العائدين في بلد الهجرة السابق الذي كانوا يقيمون فيه. كما أنها أيضا تتشكل حسب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والمؤسسية والسياسية بعد العودة إلى الوطن. هذه الإعتبارات مهمة لفهم كيف ولماذا تختلف أنماط عودة العائدين عن بعضها البعض و كذا مستويات إعادة إدماجهم في بلد الأصل. و أصبحت هناك فئات عودة جديدة و التي أخذت بعين الإعتبار و لم تعد تقتصر فقط على العمال المهاجرين، الطلبة المهاجرين، الكفاءات المهاجرة، المقاولين، و العائدين من أصحاب المشاريع، بل أيضا اللاجئين و طالبي اللجوء المرفوضين و كذا المهاجرين في وضعية غير قانونية أو السريين و الذين خضعوا لأمر الترحيل إلى جانب العائلات. و بهذا تعددت عوامل العودة و اختلفت تلك الصورة و الأسباب التي كانت تملئها هذه الأخيرة، لذلك بات من الضروري البحث و التقصي عن العوامل الحقيقية و الخفية للعودة أمام تصاعد نظيرها من موجات الهجرة.

كما أن مفهوم العائد حسب التعريف المستخدم في إطار أنشطة البحث الذي أطلقه مشروع "ميرام" (Mirem)³ يجيب عن هاتين الإشكاليتين التي تطرحهما العودة في حد ذاتها و التي تتراوح بين عوامل العودة من جهة و عوامل نجاح هذه التجربة أي عوامل الإدماج في بلد الأصل من جهة أخرى. حيث تعتبر العائد ذلك، "الشخص الذي يعود إلى بلده الأصلي، خلال السنوات العشرة الأخيرة، سواء كان مهاجرا دوليا (على المدى القصير أو الطويل) في بلد آخر. قد تكون العودة دائمة أو مؤقتة، و قد يكون قرار المهاجر إراديا و بشكل مستقل أو مجبر تمليه ظروف غير متوقعة. كما تختلف عودة المهاجرين عن بعضهم البعض، حسب درجة استعداد هؤلاء والقدرة على جمع الموارد اللازمة لإعادة إدماجهم بعد العودة". فالعودة إلى بلد الأصل، أو بلد العبور أو إلى بلد آخر، تمر عبر مراحل للإعداد والتنفيذ لها. قد تكون العودة طوعية عن طريق مساعدة أو قسرية إضطرارية". فالعودة المقررة هي مشروع يتخذ فيه قرارا مهما ضمن مشروع الهجرة بعد تفكير، و يتطلب إعدادا مسبقا نفسيا واجتماعيا و ماديا كبيرا إذ يحتاج فيها العائد إلى البحث عن المعلومات الضرورية للعودة والتي تمثل أحد المتغيرات الرئيسية لأخذ هذا القرار. و يتوقف هذا المشروع إذا ما كانت العودة قسرية".

¹ - Mohamed Saib, Musette, « Migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », opcit, p12

² -Ibid, p12

³ -Jean- Pierre, Cassarino, "La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement", Projet Mirem, (Migration de retour au Maghreb), rapport général, institut universitaire Européen, Florence Robert Schuman center for Advanced studies, Italie, 2007

لذلك و من وراء تحديد هذا المفهوم للعودة يتبين لنا تعقد الموضوع لتعدد عوامل العودة فيه من جهة ، و بين أساليب و آليات الاندماج بعد العودة من جهة أخرى، و التي تنصب كلها على العوامل الفردية و قرارات الأفراد الاختيارية و القسرية و عوامل كيفية العودة (عوامل الإستعداد) و نقص البحث و التقصي في تلك العوامل الحقيقية لاتخاذ ذلك القرار. أي إشكالية العودة باتت محصورة حول جانب الإستعداد و التحضير للعودة أو حول مفاهيم الرأسمال المادي و البشري و الإجتماعي و تحويل الأموال كما بينتها الدراسات السابقة حول الموضوع، أمام الإفتقار و الإهتمام بالناحية الإجتماعية، و وراء تلك القرارات الفردية أو الجماعية للعودة. أي أصبحت النظرة لأسباب و عوامل العودة ينظر إليها من الزاوية المادية و من زاوية الإستعداد لها، و تقييم فشل و نجاح هذه التجربة من خلال ما يمكن للعائد أن يوفره قبل عودته من موارد مادية و غير مادية من أجل الإستعداد للعودة، مهملين الدور الإجتماعي و ما يمكن لهذا العائد أن يتعرض إليه من مواقف نتيجة هجرته بحد ذاتها و بالخصوص تلك العائلات المهاجرة و التي تنفقر إليها الدراسات لمعالجة تلك المشاكل الإجتماعية التي تعاني منها هذه الأخيرة خلال إقامتها في بلد الأصل خصوصا تجاه أبنائها، و أصبح هاجس العودة يورق هذه العائلات بين شعورها بالقلق على مستقبل أبنائهم و حرصهم على تربيتهم ضمن وسط إجتماعي يضمن لهم الحفاظ على مقوماتهم و هويتهم الثقافية من ناحية و من ناحية أخرى تخوفهم من فشل تجربة العودة أمام تأثير النسق الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي في بلد الأصل أمام تلك التحولات و التغيرات التي طرأت عليه خصوصا بعد الغياب عنه لفترة طويلة، أي التخوف من التعرض إلى متاعب و عراقيل عديدة تجعلهم يفكرون جديا في العودة.

لذلك جاء هذا الطرح منا ليبين و يحاول الكشف و سد أهم تلك الثغرات و النقص من جانب هذه الدراسات السابقة التي أشارت و اهتمت بالعودة و بجانب تحويل الأموال و توفير عوامل الإستعداد للعودة (المادية و غير المادية)، إلى جانب اهتمامها بطبيعة العودة الاختيارية و القسرية كعامل من عوامل الاندماج. والإشارة إلى بعض عوامل العودة الأخرى كالتي تتراوح ما بين التقاعد و إطلاق مشاريع استثمارية والإحساس بالاغتراب، و بين الدوافع الخارجية الإضطرابية كالطرد، و عدم تجديد وثائق الإقامة و تلك المشاكل العائلية، من دون الإهتمام بالأبعاد الأخرى و بالجانب الإجتماعي للعودة، لنبين أن هناك عوامل أخرى أمام هؤلاء العائدين أو تلك الأسباب الحقيقية وراء تلك القرارات التي أصبحت صعبة خصوصا على العائلات التي تعتبر قرارها ذلك "تضحية من أجل الأبناء" من جهة، إلى جانب تأثير ذلك النسق سواء في البلد المضيف أو بلد الأصل و الذي يعتبر هو الآخر محفزا أو معرقلا للعودة من جهة أخرى و الذي أصبح أمام إشكالية التكيف و الاندماج تحت تأثير تلك التغيرات التي سيصطدم بها العائد بعد عودته إلى بلده الأصلي بالرغم من ذلك الإستعداد (المادي و البشري) و توفير تلك المعلومات أو الرأسمال الإجتماعي النسبي قبل العودة.

لهذا يبدو تعقد الموضوع من بدايته ذلك لأنه يتناول البحث و التقصي عن أهم الأسباب والعوامل الحقيقية والأبعاد الخفية لعودة العائلات أمام رغبتهم في استمرار بقائهم في البلد المضيف من جهة، و أهم المتغيرات و المؤشرات التي تفسر ذلك التحول عن الإقامة في البلد المضيف و تأثير الشبكة الإجتماعية في إحداث ذلك القرار بالعودة، و الذي مر هو الآخر بمراحل عديدة قبل اتخاذ من جهة و الذي يتم معرفته من خلال تلك الظروف و تجربة و مسار الهجرة في البلد المضيف، أم هي تلك العوامل المتعلقة بالأبعاد الإقتصادية والمادية التي أشرنا إليها آنفا و المتعلقة بالتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الأمنية في بلد الأصل و التي كانت مجالا و حقلا خصبا للعودة، أم أن هناك أسباب أخرى خفية أملت لها الظروف داخل بلد المقصد أمام التغيرات و التحولات التي أملت لها ظروف العولمة و التغيرات السياسية و التقيدية لسياسة الهجرات.

ومن جهة أخرى و أمام أهمية الإستعداد للعودة وبفضل استخدام مفهوم "التحضير للعودة" كما أشارت إليها مختلف النظريات و بالخصوص "نظرية الإستعداد" (كاسارينو 2007)¹، فإن الرغبة في العودة لا تنطوي فقط على اختيار المهاجر لها، بل أيضا قدرته على القيام بذلك. أي أن قرار العودة لا يكفي لوحده، بل الإرادة يتبعه ضمان توفر الشروط و الظروف المهيئة قبل العودة و تنوع أساليب إعادة إدماج المهاجرين العائدين و تجهيز الموارد اللازمة لإعادة توطينهم في بلد المنشأ. أي هي عملية يقوم فيها هذا الأخير بتقييم الموارد الخاصة ببلد الهجرة و المنشأ من أجل ضمان إعادة اندماجه بعد العودة و الذي يعتبر انعكاسا لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجرون من قبل في بلد الهجرة، و تعكس أيضا ظروف ما بعد العودة الخاصة بالسياق الاجتماعي والبنوي والسياسي لبلدان المنشأ.

لهذا نود البحث والتقصي عن علاقة الإستعداد و التحضير للعودة كأحد أهم العوامل الرئيسية للعودة، أو هناك ثمة عوامل خفية أخرى كانت وراء ذلك الإستعداد، أم أنه يعتبر كعامل و أداة لتسهيل هذه العملية بذاتها من أجل تأمين و تحقيق الإدماج فيما بعد؟ و هل يعتبر هذا العامل كفيلا لوحده لتحقيق الإدماج بعد العودة و ما مدى تأثيره على طرق و أساليب إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية و مدى تفعيله و تأثيره على ظروف العائدين بعد العودة أمام الظروف السوسيو إقتصادية و النسقية غير الملائمة في بلد الأصل من أجل تحقيق المشاريع الإستثمارية و الإجتماعية بعد العودة من جهة أخرى؟ أي تحديد التكاليف والأرباح بالنسبة للفوائد المزعومة والمتوقعة أمام الإعتبارات السياسية و النسقية التي تبدو غامضة أحيانا وبعيدة المنال. إلى جانب التقصي في تأثير ذلك الجانب الاجتماعي و ما تمليه ظروف و طبيعة الحياة العائلية بعد العودة. إلى أي هل يمكن اعتبار قرار العودة صائبا أو مدى تحقيقها الفعلي لنتائج إيجابية، أي ما مدى نجاح تجربة هذه العودة و ماهي أهم المشاكل و الصعوبات التي تعترضه العائد و عائلته في مجتمعه الأصلي بعد العودة؟

و في أدب الهجرة، هناك مقولة معروفة جدا تقول أنه " ليس هناك ديمومة أكثر من الهجرة المؤقتة " فهذه المقولة جاءت بعد إجراء عدة مقابلات خلال فترة السبعينات لمهاجرين ألمان، و الذين كانت لديهم النية في العودة إلى وطنهم، ولكنهم بدلا من ذلك بقوا هناك إلى الأبد. فكما هو معروف فإن النوايا تختلف كثيرا عن الإجراءات الفعلية². وانطلاقا من النظريات التي تناولت عودة الهجرة "كنظرية تخطي الحدود الوطنية" و "نظرية الشبكات الإجتماعية" و "النظرية البنوية"، و التي بينت كلها أن "العودة تشكل إلا مرحلة من مراحل دورة الهجرة" حسب التحقيق الميداني لهذه النظريات. إذ تشدد هذه الأخيرة على ضرورة الإعراف بمدى تأثير الروابط القائمة بين بلدان الهجرة و بلدان الأصل على عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين. وفي ضوء ذلك، يدعونا هذا للتساؤل، هل العودة هي مرحلة من مراحل الهجرة فعلا أي هل هي إلا هجرة دورية أو عودة مؤقتة أو هناك ما يدعو لاستمرارية العودة؟ أي إلى أي مدى يمكن اعتبار عودتهم تلك دائمة أم مؤقتة؟ وهل طبيعة الإدماج عند هذه العائلات كفيلة بتحديد آفاق العودة (إعادة الهجرة)؟ أو بعبارة أخرى و هل تعتبر إعادة الهجرة عاملا و مؤشرا لعدم الاندماج؟

و كل هذه التساؤلات سمحت لنا بطرح الفرضيات التالية:

¹ - Jean Pierre, Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », International journal of multicultural societies (IJMS), managing migration and diversity in the Asia pacific region and Europe, vol, 6 no2, 2004, p 254.

² - Alessandra, Venturini, « Circular migration as a possible employment strategy for sending countries », Fargue Philippe, Mediterranean migration report, Robert Schuman centre for advanced studies, European University Institute, 2008-2009, p396.

2.3. فرضيات البحث

الفرضية الأولى: تلعب درجة الإستعداد للعودة في بلد الإقامة لدى المهاجر دورا حاسما في العودة. أي كلما كانت ظروف تأمين العودة أكثر ملائمة (توفير الموارد الملموسة وغير الملموسة) كلما سمح ذلك بالعودة.

مؤشرات درجة الإستعداد من أجل تأمين العودة:

المتغير الأول: طبيعة مشروع الهجرة (معرفة الأسباب و الأهداف من الهجرة)

بإمكان أن تكون طبيعة أسباب الهجرة عاملا من عوامل العودة، النية و الهدف من الهجرة (دراسة، انتهاء مدة العمل، البحث عن فرص أفضل لتحسين الظروف الإجتماعية، الهروب من وضعية إجتماعية غير ملائمة في بلد الأصل...)

1. الأسباب و الوضعية الإجتماعية بالمبشرين قبل الهجرة

2. أثر الشبكة و توفير المعلومات عن الهجرة وعن البلد المضيف في قرار الهجرة

3. المشاكل و الصعوبات من أجل الوصول إلى البلد المضيف

4. طبيعة الهجرة (الدائمة أو المؤقتة)، و مدى وجود مشروع العودة من البداية.

المتغير الثاني: تأمين الرأسمال المادي و علاقته بالعودة:

1. توفر الظروف المادية الملائمة من خلال وضعية مهنية ملائمة في البلد المضيف. (توفير و تنويع موارد الأسرة بغية تعويض أفضل للمخاطر المرتبطة عن غياب سوق تأمين فعال في بلد المنشأ) فكلما كانت الظروف ملائمة في المهجر كلما تحقق الرأسمال المادي.

2. القدرة على الإستثمار في بلد الأصل (القدرة على تحقيق مشروع استثماري في البلد المضيف أو بلد الأصل أي تحديد بوضوح المشاريع و الإستراتيجيات قبل العودة).

3. تحويل الأموال مع الإيدار، تحويل الممتلكات المادية الضرورية من أجل العودة، أي كلما زاد تحويل الأموال و الإيدار زادت احتمالية العودة (التخطيط الجيد للعودة و وضع إستراتيجية محسوبة قبل العودة، جهد في العمل مع إيدار).

4. تأمين السكن في بلد الأصل.

المتغير الثالث: تأمين الرأسمال البشري و علاقته بالعودة:

1. الدراسة والتكوين في البلد المضيف قبل العودة أي اكتساب المعارف و المهارات و الخبرات في البلد المضيف والتي تعد استثمارا بشريا مهما من أجل العودة كما أنه يعتبر عاملا مهما من عوامل الاندماج داخل بلد المنشأ.

2. تحقيق الخبرة المهنية في البلد المضيف.

المتغير الرابع: تأمين الرأسمال الإجتماعي و أهميته في العودة

1. جمع المعلومات الكافية من خلال العلاقات المستدامة في بلد المنشأ من أجل العودة من خلال الشبكة الإجتماعية (العائلة و الأقارب و الأصدقاء، الزيارات المتكررة، تجارب سابقة للعائدين، دور وسائل الإعلام في نشر المعلومات عن بلد الأصل).

2. الإتفاق العائلي في قرار العودة.

الفرضية الثانية: تكون العودة من أجل الأبناء.

مؤشرات الفرضية الثانية:**1. مكان ميلاد و سن الأبناء في بلد الإقامة و دوره في قرار العودة:**

أ. دور الوسط الاجتماعي في تربية الأبناء من أجل غرس الهوية الثقافية للأبناء.

ب. كلما كان سن الأبناء صغيرا كلما أتاح ذلك للعودة للآباء، و كلما كان سنهم كبيرا كلما صعبت العودة (وجود ظروف إجتماعية و ثقافية غير مواتية للعودة مع الأبناء).

2. درجة وعي الآباء حول تربية الأبناء في بلد الإقامة و ما يمكن أن تسببه العوامل المحيطة في مثل هذه المجتمعات (المشاكل التربوية) و التي تعيق تحقيق طموحات و التصورات التربوية للآباء في هذا المجال:

أ. تصور الآباء حول تربية الأبناء في بلد الإقامة (الوعي بالمشاكل التربوية المواجهة في تربية الأبناء في بلد الإقامة، أمام قيود و مشاكل الرعاية الاجتماعية).

ب. دور الشبكة الاجتماعية في قرار العودة (توفر المعلومات والتأثر بتجارب الآخرين السابقة في مجال تربية الأبناء، و التحول عن الإستقرار الدائم في البلد المضيف).

3. حرص الآباء على غرس الهوية و المقومات الثقافية الوطنية للأبناء في بلد الإقامة (المحافظة على تربية وفق ثقافة و قيم بلد الأصل).

الفرضية الثالثة:

تعتبر طبيعة الاندماج داخل بلد المنشأ عاملا للإستمرار أو الديمومة في العودة أو التفكير في إنهاءها أو إعادة الهجرة مجددا. (أي كلما توفرت عوامل الإندماج كلما أدى ذلك إلى الإستمرار في العودة، و كلما توفرت عوامل عدم الإندماج كلما كان إنهاء عملية العودة و التفكير في الهجرة مجددا).

عوامل الإندماج و العودة:**أولاً: متغيرات الهجرة وعلاقتها بالإندماج بعد العودة:****1. المدة الزمنية للإقامة في البلد المضيف و علاقته بالإندماج:**

أ. مدة زمنية طويلة: وقوع المهاجر في صراع مع الأفكار الجديدة المكتسبة من المهاجر و الأفكار التقليدية لمجتمعه الأصلي و الإحساس بالإغتراب.

ب. 1. مدة زمنية قصيرة (عدم توفر ظروف الإستعداد للعودة مما يعيق الإندماج).

ب. 2. مدة زمنية قصيرة للهجرة تسمح بالإندماج و تقبل الوضع الجديد بعد العودة بسبب عدم الغياب الطويل عن بلد الأصل.

2. طبيعة تجربة الهجرة في البلد المضيف و علاقتها بالإندماج بعد العودة (نجاح أو فشل تجربة الهجرة وعدم القدرة على تحقيق الفوائد المتوقعة من الهجرة: عدم توفر ظروف الإستعداد للعودة بسبب مشاكل طارئة، أو الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة).

ثانياً: متغيرات العودة و علاقتها بالاندماج في بلد الأصل:**1. طبيعة العودة:**

- أ. عودة إختيارية تساعد على الاندماج.
- ب. عودة قسرية (إضطرابية) لا تساهم في عملية الاندماج.

2. مدة العودة:

- أ. عودة طويلة المدى تؤدي بالعائد مع مرور الوقت بالاندماج و تقبل الوضع الجديد.
- ب. عودة قصيرة المدى تؤدي إلى عدم الاندماج و بالتالي التفكير في إعادة الهجرة.

3. درجة الإستعداد للعودة و علاقتها بالاندماج:

- أ. درجة الإستعداد المادي وعلاقته بالاندماج: دور تهيئة الإستعداد المادي قبل العودة على تحسين ظروف الحياة الإجتماعية و القدرة على إعادة الاندماج السوسيو مهني أو المساهمة في الإستثمار بعد العودة
- ب. درجة الإستعداد البشري و علاقته بالاندماج بعد العودة:

ب1. القدرة على استثمار الكفاءات العلمية بعد العودة (المعارف، المهارات و الخبرات المهنية... إلخ).

ب2. مدى الإعراف و استثمار و تقدير الكفاءات و الخبرات في المجتمع بعد العودة، أو مدى توافق الرأسمال البشري مع واقع مجتمع الأصل و دوره في تسهيل أو عرقلة عملية الاندماج و بالتالي التفكير في إعادة الهجرة.

ج. درجة الرأسمال الإجتماعي و علاقته بالاندماج:

مدى مساهمة الرأسمال الإجتماعي (جمع المعلومات الكافية من أجل العودة من خلال الشبكة الإجتماعية، العلاقة المستدامة مع بلد المنشأ قبل العودة: كالاتصالات المتكررة، الزيارات، الإطلاع على الأخبار لبلد المنشأ... إلخ) في الاندماج بعد العودة.

4. طبيعة الحياة العائلية بعد العودة وعلاقتها بمستوى الاندماج داخل بلد الأصل.

أ. أثر العودة على التماسك الأسري و علاقته بالاندماج.

ب. مدى تحقيق التصورات و الهدف من العودة من أجل تربية الأبناء و علاقته بالاندماج

5. طبيعة العلاقات مع المحيط الإجتماعي و المحيط الواسع داخل بلد الأصل و علاقته بالاندماج بعد العودة:

1. مدى التكيف مع الأوضاع الجديدة داخل بلد المنشأ بعد العودة وعلاقتها بالاندماج (العوامل الظرفية والنفسية بعد العودة و مدى نجاح أو فشل تجربة العودة):

أ. التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد العودة داخل بلد الأصل

ب. العوامل الظرفية و النفسية بعد العودة.

ج. مدى تطابق كفة تصورات العائدين مع كفة التوقعات بعد العودة (مدى استطاعة العائد تعديل الواقع المعاش بعد العودة أمام قوة المصالح التقليدية مما يؤدي إلى ابتكار محدود و الذي يؤدي إلى عدم التأقلم في بلد الأصل و من ثم التفكير في إعادة الهجرة مجدداً).

6. مشروع المستقبل أو تصورات ما بعد العودة: الاتجاه نحو الإستمرار في الإقامة في بلد الأصل أو إعادة الهجرة.

4. تحديد المفاهيم:

في دراستنا هذه و التي تناولت الهجرة العائدة و الإدماج، و نظرا لأهمية تحديد المفاهيم و التي تعد من أهم خطوات البحث التي تقوم عليها أي دراسة، نحتاج إلى تحديد أهم المفاهيم التي بني عليها موضوع دراسة الهجرة العائدة و الإدماج، و ذلك من خلال ثلاث مفاهيم رئيسية و المتمثلة في مفهوم **الهجرة والعودة والإندماج** باعتبارها أحد المحاور الكبرى للدراسة. و يعتبر مفهوم الهجرة في مقدمة هذه المفاهيم و أحد المفاهيم الرئيسية في دراستنا هذه بما أنه لا يمكننا فهم الهجرة العائدة من دون فهم و الإشارة إلى الهجرة بما أنها تعتبر أحد أنماط الهجرة بحد ذاتها لذلك كان من دواعي القيام بتقديم أهم التعريفات لمفهوم الهجرة.

و يلي في المقام الثاني تحديد مفهوم العودة إنطلاقا من التعريف الذي قامت على أساسه بعض التحاليل النظرية و الميدانية لدراسة موضوع العودة و كذلك التعريف الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة لمفهوم العودة و العائد و كذا التعريف الذي أطلقته مشروع "ميرام" لدراسة العودة في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب، الجزائر، و تونس. ثم الإشارة و القيام بتحديد المؤشرات التي لديها علاقة بهذه المفاهيم نظرا لأهميتها و المتمثلة في تلك المؤشرات التي اعتمدنا عليها في فرضيات البحث و التي لها علاقة وطيدة بمفهوم العودة و التي قامت بتفسير الظاهرة التي أمامنا، كمفهوم الرأسمال المادي و الإجتماعي و البشري، و مفهوم الإستعداد و التحضير للعودة إلى جانب مفاهيم أخرى لا تقل أهمية عن المفاهيم التي سبق الإشارة إليها و التي لها علاقة بموضوع الدراسة مباشرة. و في الأخير قمنا بالإشارة إلى مفهوم الإدماج على وجه العموم ثم ربطه بالمفاهيم الأخرى التي لها علاقة بهذا المفهوم حتى نتسّع لدينا الرؤية جليا حول علاقة الإدماج بالعودة.

و من أجل رؤية أوضح لكل هذه المفاهيم و نظرا لأهميتها و أبعادها النظرية و الميدانية، فقد فضلنا القيام بتحديد هذه المفاهيم في كل فصل الخاص بها و الذي فرض علينا هذا التقسيم و عدم الإلتزام بالتقسيم المنهجي المتعارف عليه و الخاص بتحديد المفاهيم في الفصل الأول من الجانب النظري، و ذلك بسبب عدم الإكتفاء بعرض أو القيام بتعريف و تحديد هذه المفاهيم و إنما ألزمتنا الحاجة إلى تحليل و التعقيب على كل هذه المفاهيم و ربطها بأدوات التحليل و المفاهيم النظرية الأخرى التي لها علاقة بهذه المفاهيم، لذلك قمنا بتحديد كل مفهوم من هذه المفاهيم في الفصل الخاص به و رغبة منا للحفاظ على ذلك التوازن و التقسيم المنهجي الذي وضعناه لذلك إليه في هذه الدراسة.

5. عرض الدراسات السابقة حول عودة الهجرة و الإدماج:

لقد تناولنا في قراءتنا النظرية لظاهرة عودة الهجرة الجزائرية إلى بلد المنشأ بعض الدراسات الأساسية التي تناولت الظاهرة من قريب أو من بعيد، و قد قمنا بتلخيص أهم هذه الدراسات التي ساعدتنا كثيرا على فهم الظاهرة المراد دراستها و لا سيما ظاهرة الهجرة عموما و العودة خصوصا. إذ تعتبر الهجرة المهد الأساسي لظاهرة العودة. و من ثم أشرنا إلى بعض الدراسات الميدانية التي لها علاقة بالموضوع، و خاصة الدراسة التي نشرتها (Mirem) حول ظاهرة العودة و إدماج المهاجرين في دول المنشأ وقضية التنمية، إضافة إلى دراسات أخرى أشارت لهذا الموضوع.

فإن موضوع عودة الهجرة ليس موضوعا جديدا في حد ذاته خصوصا في الجزائر. فالיום ومنذ الثمانينات، وعلى الأخص خلال العقد التالي، أخذ موضوع هجرة العودة مكانة معتبرة وسط اهتمام العديد من الدراسات في ميدان العلوم الاجتماعية و السياسية و حتى في الإقتصاد و كانت مسألة الهجرة العائدة موضوع العديد من التفسيرات النظرية والتقييمات التجريبية التي مكنت من وصف وتحديد الآليات الرئيسية المعنية بهذا الموضوع لما لهذه الظاهرة من أهمية على الصعيد الاجتماعي و الإقتصادي و خاصة في مجال الهجرة و التنمية، و التي أصبحت هي الأخرى موضوع الساعة خاصة لدى الدول الأوروبية و التي تعرف ولا تزال استقبال هجرات مختلفة من شتى أقطار العالم. كما أن هذا الموضوع أصبح اليوم يجذب الكثير من البلدان وعلى مستويات مختلفة. إذ أنه لا يوجد سبب واحد للعودة بل هناك العديد من العوامل التي تحتاج إلى تفسير تنوع العودة و في حالات مختلفة، و تفسير مختلف حركات الهجرة عبر مراحل تاريخية وسياسية و في بلدان مختلفة. لهذا ارتأينا إلى تلخيص أهم الدراسات التي تناولت العودة و إلى جانب الدراسات الأخرى التي نشرتها "ميرام" حول هجرة العودة في مختلف الدول المغاربية خصوصا و دول أخرى إفريقية كالتي سنقوم بعرضها و تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها. و نقوم بالإشارة إلى كل الدراسات التي نراها تلقي الضوء على موضوع دراستنا سواء من بعيد أو من قريب. و فيما يلي سنقوم بعرض بعض الدراسات التي أثارت اهتمامنا في هذا الموضوع.

1.5. مجموعة من البحوث حول الظاهرة:

تعتبر سوسيولوجيا هجرة العودة غير جديدة و ضاربة في القدم و ذلك منذ "فرانك بوفرنك" (1974)، وجمليش (1980)، ودراساتهم التي حاولت تحليل الظروف المعيشية للمتقاعدين والذين يشكلون جوهر و صلب موضوع هجرة العودة مثل ما أشار إليه داستمان (2006)، حيث أن معظم الهجرات الدولية في القرن العشرين كانت أساسها هجرات عمالة مؤقتة (Guest workers).

ففي الولايات المتحدة مثلا وجد هناك عودة حوالي أربعة ملايين من بين 15 مليون مهاجر إلى بلده الأصلي في الفترة ما بين (1909-1950). و في ألمانيا الشرقية عاد حوالي 85 بالمائة من المهاجرين اليونانيين من بين مليون مهاجر. و بالرغم من هذا هناك عدد قليل من البحوث في هذا المجال لتفسير وتحليل ظاهرة العودة¹. و في هذا القرن الحالي عرفت الهجرة العائدة بعض الدراسات و التحليل المعقدة من خلال إعادة النظر في النظريات التي أشارت إلى موضوع العودة، و ذلك من خلال "كاسارينو جون بيار" (2004)² والذي اعتمدنا عليه كثيرا في تفسير و فهم هذه الظاهرة و الذي قدم تحليلا معمقا عن عوامل العودة و الاندماج من مختلف النظريات التي فسرت الظاهرة، حيث أضاف مفاهيم جديدة لها ومنها تلك المتعلقة بالخصائص الفردية التي ينبغي للعائد توافرها قبل عودته و المتمثلة في الرأسمال البشري والاستعداد للعودة كعامل من عوامل الاندماج في بلد الأصل.

و في السنوات الأخيرة أثار هذا الموضوع فيما بعد العديد من البحوث و الدراسات من طرف المختصون في الإقتصاد، حيث قدم "كريستيان داستمان" (1998 - 2006) أكثر من دراسة حول عوامل العودة، ومن ثم أصبحت مسألة العودة قضية سياسية خصوصا بعد التوجيهات الإستراتيجية الجديدة لبعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، من أجل محاربة الهجرة غير المنظمة (الأمم المتحدة 2008)، من زاوية

¹ - Mohamed Saib, Musette, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)*, analyse des comportements des « remiseurs » Algériens, opcit, p 101.

² - Jean Pierre, Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, 2004.

الربح الثلاثي لأطراف الهجرة الثلاث (البلد المضيف، بلد الأصل و المهاجر) من خارج الاتحاد الأوروبي. كما أصبحت مسألة العودة تمثل أحد الفئات الرئيسية لتحليل و تفسير تحويل الأموال حسب تعريف "المحاسبة الدولية لميزان المدفوعات"¹، و عندما نتكلم عن تحويل أموال المهاجرين من الناحية الإقتصادية (المحاسبة)، يرتبط ذلك بتغيير الإقامة عند المهاجر من بلد إلى آخر سواء من البلد المضيف إلى بلد الأصل أو إلى بلد ثالث آخر.

2.5. مساهمة "ديمون جان كريستوف" و "جيل سبيلفوجيل"²

أعطت هذه المساهمة هي الأخرى الوجه الجديد لفهم ظاهرة العودة و التي قدمها "ديمون جان كريستوف" و "جيل سبيلفوجيل" من خلال الاستفادة من أعمال "كرار أندري" الذي استفاد من المعلومات التي تم جمعها من الدول الأعضاء الأوروبية من خلال الإستبيان والأعمال التي قدمتها أول ندوة تقنية حول "هجرة العودة والتنمية" و ذلك في باريس، 12 نوفمبر 2007. وقد تناول هذا التقرير الأبعاد المختلفة، الواقعية منها والسياسية على السواء لظاهرة العودة. و الذي شمل سلسلة من النتائج الإحصائية الجديدة و التي تسعى من خلالها إلى تحسين المقارنة الدولية للبيانات. و كان من نتائج الدراسة تحديد مفهوم العودة باعتبارها حقيقة يعود فيها المهاجر إلى بلده الأصلي بعد العيش و قضاء لفترة معينة في بلد آخر، ويشمل هذا التعريف حقائق أكثر تعقيداً من بينها (الهجرة الثانوية أو المتكررة، والعودة المؤقتة أو الدائمة..). و بينت هذه الدراسة أن البيانات القليلة لا يمكنها إعطاء نظرة عالمية ودقيقة لظاهرة العودة. و بشكل عام تختلف معدلات العائدين قليلاً حسب الجنس، و لكنها تتغير بقوة على طول دورة حياة المهاجرين أيضاً بمعدلات عالية عند للشباب والمتقاعدين. و يلاحظ وجود منحنى على شكل حرف ذلك حسب المستوى التعليمي للعودة (أي تكون معدلات العودة عالية حسب توزيع المؤهلات) U.

و قد تم تحديد أربعة عوامل تدعو للعودة حسب هذه الدراسة: أولاً فشل الاندماج في البلد المضيف، رغبة الأفراد في العيش في بلدهم الأصلي ثانياً، و ثالثاً، زيادة فرص العمل في بلد المنشأ بفضل الخبرة المكتسبة في الخارج. و يقوم المهاجرون بتكييف أهدافهم مع مرور الوقت لكن وفقاً لسياسات الهجرة الخاصة بالبلدان المضيفة. وعلى الرغم من العديد من المبادرات للبلد المضيف، كبرامج العودة الطوعية بالمساعدة ألا أنها لديها تأثير محدود، إذا كان تقييمها عند الموظفين المعنيين بالمقارنة مع مجمل العودات. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن العودة ليست سوى قرار اختياري مقترنا بالوضعية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية المستقرة في بلد المنشأ و تكون أكثر اجتذاباً للعائدين.

و توصلت الدراسة أيضاً إلى أن مساهمة المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية تكون نتيجة تلك الموارد التي يقومون بجمعها و نقلها قبل وقت عودتهم (رأس المال البشري والمادي و الإجتماعي) و الفوائد التي يجنيها هؤلاء وراء عودتهم. كما بينت الدراسة أن هناك صعوبة في قياس هجرة العودة، و يعود ذلك حسب عوامل ثلاث: أولاً حسب طبيعة الوضعية القانونية للإقامة، و شروط تجديدها و التي تختلف كثيراً وفقاً لفئات المهاجرين و الشيء الذي سيؤثر على معرفة احتمالية العودة والمدة الحقيقية للإقامة. (المهاجرين الموسميين و الطلاب الأجانب مثلاً يعودون بصفة سريعة إلى بلدانهم الأصلية)

¹ - Mohamed Saib, Musette, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)*, opcit, p101.

² -Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour : un nouveau regard », Perspectives des migrations internationales, PARTIE III, SOPEMI – Édition, OCDE 2008

ومن ناحية أخرى، يحصل الأشخاص الذين يدخلون في إطار برنامج الهجرة الانتقائية (أستراليا وكندا ونيوزيلندا) على تصريح إقامة دائمة لدى وصولهم. و في أوروبا مثلاً، بعض تصاريح الإقامة المؤقتة تبدو دائمة بما أنها تسمح بتسوية قانونية لإقامة طويلة الأجل. وبالتالي، يبدو قياس تدفقات الهجرة وفقاً لهذه الفئات المختلفة سيؤثر على متوسط معدل العودة الحقيقية. و يحدد الاتجاه نحو العودة أيضاً حسب أسباب الهجرة، فمن المرجح أن تكون الإقامة دائمة بالنسبة للذين كان جمع الشمل العائلي سبباً لهجرتهم. وعلى العكس من ذلك، وفي حالة اللاجئين سيكون احتمال العودة أساساً بعد استعادة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية استقرارها في بلد المنشأ و حسب درجة الاندماج في البلد المضيف.

وأخيراً، تعتبر الظروف الفردية، مثل الحالة العائلية والأسرية، من العوامل الرئيسية المحددة لسلوك الهجرة. ونظراً للاختلاف في طبيعة التدفقات حسب بلد المنشأ وخصائص سياسات الهجرة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، يمكن توقع معدلات متغيرة للعودة حسب البلدان، و الأخذ في الاعتبار الاختلافات في الهياكل والتنظيمات الهيكلية و التي من الصعب تحديد أثرها بدقة.

- يبدو أن النسبة النسبية للهجرة الثانوية والهجرة العائدة تختلف اختلافاً كبيراً حسب بلد المنشأ وبلد المقصد، ولكن أيضاً حسب طبيعة ومدة الإقامة في بلد المقصد. فقد تبين أن المهاجرين من البلدان أو المناطق الفقيرة نسبياً الذين يقيمون في بلد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديهم ميل أكبر للهجرة إلى بلد ثالث (في حالة عدم الاندماج في بلد الأصل)، في حين أن المهاجرين من البلدان التي لديها مستوى معيشي يمكن مقارنته ببلدان المقصد (متوسط) هم أكثر عرضة للعودة إلى بلدهم الأصلي¹.

- و من ناحية أخرى، فإن مدة الإقامة لها تأثير أقل في حالة الهجرة الثانوية. و قد أكدت هذه النتيجة تلك التحاليل التي أجريت من خلال سجلات المسح السكاني لبلدان الشمال الأوروبي. و الذي يدل على أن مدة إقامة المهاجرين في البلاد له تأثير سلبي على احتمال العودة إلى بلدهم الأصلي (في حالة السويد، "نكبي" (2006)): من خلال التحكم في مجموعة من العوامل الديموغرافية، تقلل السنوات العشر التي يقضيها المهاجرون في السويد من احتمالية العودة إلى بلد المنشأ بمقدار 8 نقاط تقريباً. في حالة الولايات المتحدة، تشير البيانات من تعداد لسنة 2000 ومسح المجتمع الأمريكي لعام 2005 أيضاً إلى أن الميل إلى إعادة الهجرة يتناقص مع طول مدة الإقامة.

و في بعض الحالات، تكشف متابعة المهاجرين على مدى فترة طويلة، أن احتمال العودة يتناقص في البداية ثم يزداد، فبالنسبة للدنمارك، يقدر "جنسن" و "بيدرسن" (2007) أن احتمال العودة يتناقص في الخمس عشرة سنة الأولى من الإقامة، ثم يزداد مرة أخرى، مما يعكس دورة حياة المهاجرين ولا سيما الميل الكبير للعودة في وقت تقاعد.

و كملاحظة أولى، هي أن هجرة العودة هي مكون رئيسي لتدفقات الهجرة و وفقاً للنتائج الواردة في هذا الدراسة، أنه من كل خمسة مهاجرين هناك عائدتين يغادرون البلد المضيف في غضون خمس سنوات الأولى من وصولهم ويختلف هذا الرقم اختلافاً كبيراً وفقاً لبلد المنشأ والبلد المضيف و نمط الهجرة و حسب الخصائص الفردية للمهاجرين. كما لوحظ أن معدلات العودة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تبلغ في العادة ضعف المعدلات التي لوحظت في البلدان النامية و تتركز عمليات هجرة العودة في نهاية دورة الحياة، أي أنهم في الغالب من الشباب الذين وصلوا مؤخراً إلى البلد المضيف، و كبار السن و خاصة عند التقاعد. و تعتبر العلاقة بين المدة الطويلة في المهجر نسبية إذ لوحظ احتمال العودة في

¹ - ibid, p194.

السنوات الأولى من الهجرة. و تتم غالبية العائدات في السنوات الثلاث الأولى؛ و بعد تجاوز 5 سنوات تكون نسبتها أقل نسبياً.

و قد بين العمل المقدم في هذا التقرير أن شروط الاندماج في البلد المضيف له تأثير غامض على الميل للعودة، وفي الواقع فحينما يكون الوضع غير ملائم في البلد المضيف من حيث العمل مثلاً، فسيحاول بعض المهاجرون تمديد مدة إقامتهم أكثر من أجل تحسين وضعهم و سيتمكنون من تحقيق هدفهم من الهجرة بسرعة أكبر. و يقوم المهاجرون ببناء مسار هجرتهم، بما في ذلك العودة، وفقاً لأهدافهم الفردية والعائلية ولكن أيضاً من خلال مراعاة الفرص الموجودة في بلد المنشأ.

كما سلط هذا التقرير الضوء على أهمية فئات المهاجرين لاعتبار أن العودة تمثل خطوة نحو احتمال إعادة الهجرة من جديد، لكن من دون وجود تحليل مفصل حول تأثير أسباب الهجرة وخصائص الإقامة في البلد المضيف (المدة، وشروط تجديد و تغيير الوضعية القانونية للإقامة) على العودة. إلى جانب الإهتمام بمسألة دور الأسرة والحالة الاجتماعية للمهاجر (مكان الإقامة و تعليم أفراد الأسرة) و التي تستحق مزيداً من الإهتمام. و من شأن هذه التحليلات أن تجعل من السهل استهداف خطط المساعدة على العودة وضبط محفزات العودة القائمة على الخصائص الفردية والعائلية وأنماط الهجرة.

3.5. بعض دراسات حول العودة و مصير أبناء العائلات العائدة:

- هناك بعض الدراسات التي أجريت من أجل اختبار سبب العودة من أجل الأبناء أو هل لعلاقة وجود الأبناء في قرار العودة، و ذلك من طرف دوستان (2003)¹ حيث أراد اختبار فرضية أن الأطفال في الأسرة المهاجرة في الوجهة يؤثرون على الهجرة العائدة، وأن التأثير يختلف حسب الجنس أي أن تزيد الفتيات من فرص العودة، بينما تقل احتمالات العودة عند الفتيان. لكنه انتقل بعد ذلك في تحليله إلى مجموعة البيانات نفسها التي قدمها كل من "كونستون وماسي" (2002). و قد وضع في الاعتبار نوعين من مشاكل تحديد الهوية في العودة: العوامل غير الملاحظة مباشرة (الخفية) التي تؤثر على كل من قرارات الخصوبة والعودة: و يقترح في ذلك ضرورة ملاحظة النوايا العائدة مراراً وتكراراً، و من ثم يقوم الباحث بتطبيق ذلك التقدير في الاختلافات، وإلغاء تصور العودة الفردي المتغير مع الزمن.

العودة وخطط الخصوبة: إذا لم يكن هناك أي أثر سببي ظاهر للأطفال حول قرار العودة، أي عدم وجود تأثير الجنس في ذلك القرار، يقترح هذا الباحث بعد ذلك وجود تحليل فعال من خلال اختيار جنس الطفل كأداة و مؤشر إذا كان المعامل المقدر لنوع الطفل مهماً. و قد أشار إلى أن تأثير الأطفال بشكل عام على قرار العودة حيث بين أنه لا يكون التعامل مع مشكلة الرقابة بشكل صريح. كما بين أن تأثير الأطفال على العودة سيكون أقوى في السنوات الأولى للهجرة. و يقول لذلك يكون احتمال العودة غالباً بعد فترة المراقبة التي تبلغ 14 عاماً. و قد بين أن نتائج بحثه تتماشى و الفرضية المقترحة و اعتبر أن قرارات العودة يجب أن ينظر إليها من منظور ما بين الأجيال. أي بين أنه ليس من الواضح تأثير الأبناء المباشر على ميل العودة أو بالأحرى زمن العودة، حتى في حالة العودة الفعلية و التي ربطها بين محاولة المهاجرين بالتحضير والإستعداد للعودة من خلال جمع المدخرات في الخارج أثناء حياتهم العملية والعودة من أجل الإستفادة من القدرة الشرائية العالية في البلد الأم، و بين أن العودة ستحدث في مرحلة لاحقة من الحياة، و ذلك حسب سن و دخل المهاجر الذي يقع بين هذين النقيضين.² لهذا كان من البديهي التساؤل عن أولئك الذين يعودون في

¹- Cora Leonie, Kveder Mezger, « Temporary Migration: A Review of the literature », document de travail 188, Ined & University of Sussex, p 15- 16.

² -ibid , p 19

سن مبكرة أو بعد مدة إقامة قصيرة في المهجر لدليل على وجود عوامل أخرى تفسر أسباب العودة عندهم (وهذا ما قمنا بتفسيره و توضيحه في البحث الميداني حيث أنه وجد أن معظم المبحوثين في الدراسة تتراوح أعمارهم بين الثلاثين و الأربعين أي أنهم لم يكملوا أهدافهم من الهجرة إلا أنهم عادوا لأسباب أخرى غير اقتصادية أو مادية وإنما لأسباب اجتماعية و المتمثلة في الأبناء).

- هناك دراسات أخرى أجريت حول موضوع مشاكل الجيل الثاني و التي قام بها باحث عربي "الدكتور جورج أبو سعدة"¹ و هو باحث في البحث الوطني الفرنسي، حصل على دبلوم الدراسات المعمقة في موضوع تعليم الأطفال المهاجرين. انصبت دراسته بصفة خاصة على واقع و مشاكل الجيل الثاني من أبناء المغرب العربي و البرتغال في شمال فرنسا و احتوت هذه الدراسة على أكثر من 150 صفحة بالإضافة إلى خلاصة البحث. وأبرز ما فيها:

أنه يوجد في محافظات شمال فرنسا الذي كان يبلغ عدد سكانها (في سنوات الثمانينات) حوالي 250 ألف نسمة 179 ألف عامل مهاجر، وهذا العدد حسب هذه الدراسات هو حوالي 8 بالمائة من الجزائريين يوجدون في مدينة "ليل" و الباقي موزعون على "كاميري"، "دوي"، و "فالنسيان" و تستقطب مدينة ليل وضواحيها حوالي 54 بالمائة من مجموع العمال الأجانب المتواجدين في شمال فرنسا و يعتبر البولونيون والإيطاليون ثم يليهم الجزائريون الرواد الأوائل من الذين وصلوا إلى هذه الناحية. و بالنسبة للجزائريين وصل الأوائل منهم حوالي سنة 1965. أما واقع الأطفال و الشباب المهاجر في هذه المنطقة فله شأن آخر، حيث تذكر هذه الدراسة بأن 77 بالمائة من عائلات الأجانب في شمال إفريقيا لهم من 6 أطفال فما فوق ويأتي الجزائريون في المقدمة من حيث خصوبة السكان أكثر من 81 بالمائة لهم 5 أطفال فما فوق و هناك 55 بالمائة من الأطفال المهاجرين في هذه الناحية بدؤوا دراستهم في فرنسا مقابل 6 بالمائة فقط تلقوا أول دراسة لهم في أوطانهم الأصلية. بالنسبة للجزائريين 78 بالمائة بدؤوا أول ما بدؤوا دراستهم كانت فرنسا و 23 بالمائة من الأطفال المهاجرين في هذه الناحية لا يتوفرون على مستوى تعليمي محترم و انتهوا إلى الشهادة الابتدائية فقط. و المشكل الأساسي في الحقيقة يكمن فقط في عالم الشغل و إنما يكمن أيضا في علاقة هؤلاء الشباب مع أوليائهم و ما يشوبها من تناقض و صراع أحيانا بين جيلين: جيل ترعرع و تربى في بيئة وطنية بعاداتها و تقاليدها، و جيل ولد و عاش وسط مجتمع أوروبي بعاداته و بنمط عيشه المختلف مما جعل العلاقة بين الآباء و الأبناء لا يسودها الوئام على مر الأيام. و محاور هذا الصراع تدور حول اللغة، إذ أن معظم الأطفال المهاجرين لا يعرفون "اللغة الأم" بالإضافة إلى سلوك كثيرا ما يراه أولياؤهم مخالفا لما اعتادوه و خاصة بالنسبة لسلوك الفتيات، فقد قال 58 بالمائة من هؤلاء الأطفال أنه لا يوجد شجار بينهم وبين أولياؤهم، في حين قال 31 بالمائة نادرا ما يحصل هذا الشجار، أما 11 بالمائة فقالوا أن الشجار بينهم و بين أوليائهم أمر يحصل باستمرار. وترتفع نسبة الشجار وسط الفتيات إذ قال 34 بالمائة منهن أن الشجار حصل بينهن و بين أوليائهن، و محاور هذا الصراع أسبابها اللغة و الزواج. إذ أن الكثير من الشباب يرغب في الزواج من فرنسيات و هذا عكس الأولياء. و حسب الدراسات هناك 66 بالمائة من الشباب يفضلون الزواج من جنسياتهم و 53 بالمائة من أولياء هؤلاء الشباب يعارضون الزواج المختلط و تلخص هذه الدراسة أهم المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة (المراهقين و الشباب) على وجه الخصوص و التي أشارت إليها العديد من الدراسات.

¹- سعدى بزيان، الشباب الجزائري في المهجر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص25-26.

4.5. دراسة عن العائدين الأردنيين إلى الأردن بسبب حرب الخليج: إستراتيجيات و آثار التهجير طويلة الأجل (منظور أنثروبولوجي):¹

أقيمت دراسة ميدانية، اشتملت على بحث الآثار الاجتماعية التي تنطوي عليها الهجرة العائدة القسرية إلى الأردن لما يقرب من 300000 أردني و فلسطيني خلال الفترة 1990/1991 نتيجة لأزمة الخليج والحرب التي أعقبتها. و كان التركيز على فئتين رئيسيتين من العائدين هما فئة المعوزين و فئة ذوي القدرة على إنشاء المشاريع و إدارتها أي المستثمرين. و تركز الدراسة من الناحية الموضوعية على إستراتيجيات الموائمة التي اتبعتها العائدون، و لاسيما خلال الأشهر القليلة الأولى من وصولهم إلى الأردن. و بالإضافة إلى ذلك فقد تم تقييم دور المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في تسيير المساعدات و إجراءات الإستيعاب خلال تلك الفترة الحرجة، و طرق جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة و أنواعها تعكس أهدافها. فقد تم التأكد من البيانات الإحصائية بإجراء دراسة لحالات، كما تم تكوين ملامح للأسر من خلال عمل ميداني أنثروبولوجي. و قد ركز البحث الميداني على الأسرة باعتبارها وحدة التحليل، و تتبع تجربتها و تجارب أفرادها و ذلك ابتداء من الهجرة الأولى، مروراً بالتجربة في الخليج، قرار العودة، و انتهاء بفترة التكيف و التأقلم بعد العودة. و بهذه الطريقة فقد تمت دراسة العودة القسرية كجزء من عملية و ليس كحدث منفرد في حد ذاتها. و قد تم وضع الأسرة أو عدم قدرتها على التغلب على مصاعب أزمة التهجير في سياق السمات المميزة لتلك الأسرة و تاريخ هجرتها.

و تم إجراء تحليل موضوعي و إجراء عشرون دراسة أنثروبولوجية معمقة لحالات إنفرادية: وهي دراسات تساعد في تحليل البيانات للعائدين و على تطعاتهم المستقبلية. و قد صمم المشروع ليشمل مسحا ل 400 أسرة، و تم إعداد بيان مفصل لهذا الغرض. و بالإضافة إلى مخاطبة تكوين الأسرة و سماتها الأساسية ركز الإستبيان على ما لرب الأسرة و زوجته من خبرة مكتسبة عبر ثلاث مراحل: قبل الهجرة إلى الخليج، أثناء الهجرة و بعد العودة. و قد توجب إلغاء المسح في نهاية الأمر بسبب افتقاره إلى التمويل، لكن التجربة التي اكتسبت نتيجة إعداده ساعدت في تركيز الأسئلة الخاصة بالبحث. و قد صمم العمل الميداني الأنثروبولوجي لتحقيق عدة أهداف. فأولا اختير ذلك العمل، الإستبيان الذي أعد للمسح و أصبح دراسة تجريبية. و قد تم خلال الزيارة الأولى تطبيق الإستبيان من جانب القائمين على العمل الميداني، و أعقب ذلك العديد من زيارات المتابعة للحصول على مزيد من المعلومات و لمراقبة التفاعل داخل الأسرة العائدة. وعدد الزيارات لم يحدد مسبقا بل ترك تقديره للقائم على العمل الميداني، و ذلك في حدود أهداف البحث. و جرت زيارة كل أسرة 3 مرات في المتوسط. و من الأسباب الرئيسية لاستخدام أسلوب الحصول على ملاحظات كل فرد من أفراد العائلة، هو محاولة الحصول على مزيد من المعلومات من مختلف أفراد الأسرة بالإضافة إلى التعرف على آرائهم و اتجاهاتهم. بينما اتجه الإستبيان إلى التركيز على رب الأسرة و زوجته. والدراسة الأنثروبولوجية ركزت بشكل كبير على قضية التكيف مع البيئة الجديدة و التوجهات المستقبلية مع التركيز على أوجه التباين بين أفراد الأسرة.

ولقد بينت الدراسة تلك الأسباب المحيطة بالبلد المضيف من دول مجلس التعاون الخليجي و التي بلغت نسبة اليد العاملة غير الوطنية فيها حوالي 46,5 بالمائة في منتصف السبعينات و 70,2 بالمائة في منتصف الثمانينات² و كانت تعمل في تلك البلدان أعدادا كبيرة جدا من المهاجرين الذين كانت لهم أصول و خلفيات إجتماعية و ثقافية مختلفة و كانوا يعيشون و يعملون معا و مع مواطني بلدان المجلس التعاون. غير أن

- اللجنة الاقتصادية و الإجتماعية لغربي آسيا "الهجرة العائدة: ملامحها و أثرها و استيعابها في البلدان الأصلية"، شعبة التنمية - الإجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص51.

² - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الهجرة الدولية و التنمية في شمال أفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2007 ص33.

هؤلاء المهاجرين لم يصبحوا في الواقع جزء من المجتمع الخليجي بل ظلوا مستقلين و مميزين. و في بعض دول الخليج مثل الكويت ظهرت مجتمعات محلية متميزة من الناحية الإجتماعية و الثقافية و شكلت ما يشابه التجمعات البشرية كما كان الحال بالنسبة للفلسطينيين و الفروقات الإجتماعية و الثقافية أو غيرها من أشكال التمييز و المنافسة في سوق اليد العاملة أو حتى قوانين الأمن و الضوابط المشددة و سياسات الهجرة التي اعتمدتها دول الخليج لم تكن كافية لإزعاج المهاجرين. و لكن الأزمة و الحرب ولدت ما يكفي من التوتر والضغط و النفور فيما بين المهاجرين كي يتدفقوا عائدين إلى بلدانهم الأصلية. و كانت من دوافع أو العوامل الطاردة لعودة ذلك الكم الهائل من العائدين في تلك الفترة و بالخصوص أنها كانت عودة قسرية أو ما يسمى بعملية التهجير و الذي سلط الضوء على الظروف التي كانت تعيشها هذه الدول من جهة والظروف المحاطة بالمهاجرين من جهة أخرى.

كما يتفق معظم الباحثين على أن تباطؤ الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف الثمانينات، يتعلق بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على حجم الطلب على العمل و نمطه في البلدان المصدرة للنفط. ومنذ حوالي عام 1972، أدى إنخفاض أسعار النفط و تقلص حصة منظمة البلدان المصدرة له (الأوبك) من إنتاج النفط العالمي إلى انكماش إقتصادي في هذه البلدان و انخفاض الطلب فيها تدريجيا على اليد العاملة غير الوطنية. و علاوة على ذلك، فقد تبع إنجاز انتهاء فترة ازدهار صناعة التشييد، حدوث تغير تدريجي في تكوين الطلب على اليد العاملة بحيث ازداد الطلب على العمال المؤهلين و العمال غير الحرفيين. و مع الزيادة الكبيرة في عدد العمال المغتربين، رأت بلدان مجلس التعاون الخليجي أن ظروف سوق اليد العاملة لم تعد مقبولة، بل و أصبحت خطرة من نواحي عديدة. و بهدف تحقيق نوع من التوازن بين اليد العاملة الوطنية و غير الوطنية، بدأت هذه البلدان تضبط تدفق المهاجرين، و هذا أدى إلى ازدياد حالات الهجرة العائدة الدائمة عما كانت عليه في الماضي، و لا سيما هجرة فئة العمال شبه المهرة و غير المؤهلين، مما زاد من الضغط على أسواق اليد العاملة المحلية المكتظة بالفعل في البلدان المرسله لليد العاملة. و عندما اندلعت أزمة الخليج في 2 أغسطس 1990، أصبحت مسألة العودة مسألة شائعة جدا مع العودة المفاجئة لأعداد كبيرة من المهاجرين إلى أوطانهم. و في منتصف الثمانينات و أوائل التسعينات، تغيرت أسباب الهجرة العائدة. و قد تراوحت تلك الأسباب بين الهجرة الطوعية و الترحيل الإجباري، و أخيرا الفرار من أخطار الحرب و الدمار. واضطر ملايين العرب و الأسر المغتربة الأخرى التي كانت قد استقرت منذ فترة طويلة في الكويت و العراق و المملكة السعودية إلى إخلاء منازلهم بسرعة تاركين ورائهم ممتلكاتهم ووظائفهم. و عودة مئات آلاف المهاجرين إلى مصر و الأردن و اليمن أثارت مشاكل إجتماعية و اقتصادية خطيرة في مجالات مثل التعليم و المرافق الصحية و توفر فرص العمل و توليدها و توفير المساكن لأعداد لم يسبق لها مثيل. ولذلك فإن الهجرة العائدة كانت معادلة في أهميتها لظاهرة الهجرة من وجهة نقل السياسة في البلدان الأصلية. و قد أشارت الدراسة إلى آثار هذه الهجرة العائدة لهذا الكم الهائل من العائدين، و منها الآثار الإقتصادية بالنسبة للفرد نفسه و البلد الأصلي و طرق إعادة الإندماج الإجتماعي و الإقتصادي لهؤلاء العائدين، ثم تلك الآثار الإجتماعية لتلك الأسر العائدة و درجة تكيفها مع الوضع الجديد، منها تلك الآثار التي أثارها بحوث عديدة و التي تهتم بالجانب الإجتماعي للعودة، منها: أثر غياب الزوج على الزوجة و الأبناء، و المشاكل الإجتماعية بعد العودة، تغير أسلوب الحياة المألوف بعد العودة، مشاكل السكن، مشاكل التكيف والإندماج، و الإغتراب...

5.5. دراسة "خشاني محمد" (2006) حول العودة في المغرب¹:

إذ أثار الباحث من خلال دراسته هذه للعودة في المغرب إلى أن تاريخ الهجرة في المغرب التي كانت تتسم مثلها مثل الهجرة في الجزائر أنها كانت هجرة اقتصادية (الهجرة من أجل العمل)، حيث كان المهاجرين آنذاك أميين و كانوا يهاجرون تاركين ورائهم عائلاتهم و أبناءهم في بلد الأصل من أجل العمل، و يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء مدة العمل. و كانوا يستثمرون في قطاع العقار من أجل تأمين عودتهم في بلدهم الأصلي و الذي كان يعتبر نوعا من النجاح الاجتماعي. و سرعان ما توقفت موجات العودة هذه بعد إيقاف الهجرة من أجل العمل و بداية الهجرة العائلية من خلال مشروع ما يسمى "بجمع الشمل العائلي"، و ذلك في بداية السبعينات، و من هنا بدأ الاتجاه نحو التحول إلى إقامة دائمة في البلد المضيف (فرنسا) أولا ثم في بلدان الهجرة الأولى (بلجيكا، هولندا، ألمانيا). و سرعان ما تحول مشروع الهجرة من مشروع اقتصادي إلى مشروع حياة، و من ثم تحولت الهجرة من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة و من ثم التجنس بجنسية البلد المضيف من أجل تأمين المخاطر بعد عودة احتمالية. و أصبح هؤلاء المهاجرين أغلبهم متزوجين و لديهم أسر و عائلات في البلد المضيف، و من هنا بدأ ثقل الحياة العائلية يشكل إشكالا كبيرا داخل هذه الدول خصوصا بعد ظهور الجيل الثاني و الثالث من أبناء المهاجرين. و من هنا بدأت إشكالية العودة في المغرب تتراوح بين صعوبة العودة إلى بلد الأصل بسبب الأوضاع المزرية و غير الملائمة للعودة في البلد الأصلي لهؤلاء (أوضاع سوسيو إقتصادية غير ملائمة)، و بين احتمال فشل المحاولة للعودة، أو فشل التجربة نفسها و صعوبة إعادة الاندماج في بلد الأصل. و قد تبين هذا الاتجاه نحو احتمال عودة دائمة تبين من خلال الوضعية القانونية لإقامتهم في البلد المضيف و تجنسهم بالجنسية المزدوجة، و الذي دعمته تلك العوامل الطاردة و التي تمثلت في الأوضاع السوسيو- اقتصادية غير الملائمة في بلد الأصل و تعزيز فكرة التخوف من فشل تجربة العودة و صعوبة إعادة اندماجهم السوسيو مهني بعد العودة.

و قد لاحظ وجود عدد معتبر من هؤلاء المهاجرين المغاربة من تجنسوا بجنسية الدول المضيضة في أوروبا و هذا ما أدى إلى وجود فائض معتبر من المهاجرين في الدول المستقبلية و الذي شكل ضغطا كبيرا أثار إشكالا أمام الرأي العام بسبب مشكل البطالة مما جعل من الضرورة لهذه البلدان إلى التفكير في حل من أجل تسوية ذلك الوضع، و ذلك من خلال تبني "سياسة العودة بالمساعدة" و الذي من شأنها أيضا التخفيف من وطأة و مشاكل صعوبة إعادة الاندماج السوسيو- مهني في بلد الأصل. و لكن تلك المبادرات لم تجدي نفعا كبيرا مما أدى بهؤلاء المهاجرين بالإستمرار في الإقامة في البلد المضيف من خلال تفضيل جمع الشمل العائلي بسبب التمايز و الاختلاف الكبير الموجود بين الإستمرار في بقائهم في البلد المضيف و عودتهم إلى بلدهم الأصلي و الذي كانت نتائجه وخيمة على الوضعية السوسيو- اقتصادية بين الدولتين و ذلك في مجال: الدخل، المستوى الاجتماعي و الضمان الاجتماعي). و من هنا بدأت العودة تطرح إشكالا كبيرا و أصبح ما يعرف بمصطلح "أسطورة العودة" خصوصا بعد إقامة العائلات في البلد المضيف و أصبحت العودة النهائية نادرة جدا عند أبواب هذه الأسر بسبب صعوبة إعادة اندماج الأبناء و الشعور بالإغتراب و الغياب الاجتماعي عندهم بعد العودة. و أصبحت العودة تظهر في أوساط المهاجرين الأوائل الذين هاجروا إلى دول الهجرة التقليدية الأولى بعد سن التقاعد، و أصبحت العودة تمس فئات معينة من المهاجرين: عودة الكفاءات المغتربة الحقيقية أو الافتراضية و أهميتها من أجل تحقيق التنمية في دولة مثل المغرب، بما فيهم الشباب الذين تمكنوا من تحقيق الاندماج السوسيو مهني و الذي يزيد من مبادراتهم و بإمكانهم أن يكونوا همزة وصل و خلق علاقات من نوع جديد بين دول الأصل و الدول المضيضة. و بدأ الاتجاه هذا نحو آفاق تحقيق

¹ - Mohamed, Khachani, "Statistiques sur les migrants de retour au Maroc", Projet Mirem (migration de retour au Maghreb), Robert Schuman for Advanced Studies, juin 2006, p 2- 7.

التنمية هذا من خلال هذه الكفاءات و المهارات المهنية و التقنية المكتسبة من الدول المستقبلية و ذلك من خلال إنشاء فرص عمل و خلق نشاطات جديدة لخلق فرص عمل و قد اتخذت بعض المساعي من أجل تحقيق ذلك، من خلال السير وفق إستراتيجية مزدوجة: و الذي يستدعي مجهودات مالية كبيرة من أجل خلق نفس ظروف العمل في بلد الأصل كالتي كانوا يعملون وفقها في البلد المضيف ، و الذي يستدعي و تنظيم وتشجيع عودة الكفاءات و الذي يهدف إلى استرجاع ذلك الإستثمار الذي كرس من أجل تكوين هذه الكفاءات و الذي يستدعي بذل جهود و شروط من طرف الدولتين معا (المستقبلية و المرسلية).

أما الإستراتيجية الثانية فتكمن في إعادة هذه الكفاءات لكن هذه المرة إنطلاقا من الدول المستقبلية، وفق نموذج أو "تجربة كولومبيا" و ذلك من خلال تفعيل تلك الكفاءات و المهارات و هي عودة غير حقيقية أو فيزيولوجية للعائدين و عليه ينبغي لبلد الأصل إنشاء شبكة للباحثين المغتربين و الذين لديهم هدف مشترك من جهة، و من جهة أخرى إقامة علاقات مع بلد الأصل من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية و العلمية و التكنولوجية إنطلاقا من مكان إقامتهم في الدولة المضيضة، و بهذا ستتمكن هذه النخبة المغتربة أن تكون في الطليعة للمراقبة التكنولوجية و تسمح للمجتمع العلمي في بلدان المنشأ بالبقاء على اطلاع حول تطور العلم و التكنولوجيا في معظم الدول المتقدمة، و يعترف هذا النموذج ضمناً بالحق الشرعي للنجاح الفردي (و هذا النموذج يعكس تجربة دول الجنوب الشرقي لآسيوي في العودة بما فيها تايوان و كوريا الجنوبية). و يعكس هذا النموذج في المغرب برنامج "توكتون" و هي المبادرة الأولى التي أطلقتها "جمعية المعرفة و التنمية".

و من هنا بدأ الإشكال ينصب حول كيفية تطبيق هذا البرنامج بصورة فعالة في المغرب و هذا ما يشكل حاجة أساسية نحو وجود دراسات حول العودة التي تستدعي اهتمام الكثير من الباحثين، و لا يوجد دراسات كثير حول الموضوع و في غياب أيضا بعض المعطيات و الذي أصبح من الصعوبات أيضا من أجل إثراء و دراسة هذا الموضوع. لذلك أصبح الإتجاه ينصب أكثر حول استثمارات المهاجرين المغاربة من خلال بعض الدراسات و الملتقيات و الذي يطرح أيضا إشكالية و صعوبة إحصاء العائدين من جهة أخرى. و من خلال هذه الدراسة الإحصائية لهذا الباحث و المعطيات السوسيو ديموغرافية للعائدين و التي قدمتها المصالح المكلفة بإحصاء السكان و ذلك من خلال معرفة عدد العائدين عند آخر بلد إقامة عاد منه، و من ثم تنبئين بعد ذلك متغيرات أخرى حول العودة. و لهذا أصبح موضوع العودة تتناوله بعض التحقيقات التي ننشئها بعض مصالح البحث المهمة بالموضوع، إلى جانب دراسات سوسيو اقتصادية أخرى لمعرفة ظروف العائدين بعد العودة إلى المغرب. و بالتالي أصبحت "ميرام" المصدر و المرجع الرئيسي لدراسات عديدة حول العودة و بالأخص العودة في المغرب مثل هذه الدراسة، إلى جانب الدراسة المشتركة بين دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب) و التي أشرنا إليها في هذا البحث و اعتمدنا عليها كثيرا لفهم و تفسير عوامل العودة و الاندماج.

6.5. الدراسات عن العودة في الجزائر

و في الجزائر، هناك الكثير من الدراسات التي أشارت إلى الهجرة و أوضاع و مشاكل المهاجرين في الخارج و العديد من القضايا المتعلقة بالهجرة، لكن موضوع العودة و العائدين لم يولى الكثير من الإهتمام إلا في الآونة الأخيرة مع بعض الباحثين ومراكز البحث التي تولي اهتماما إلى موضوع الهجرة والمهاجرين، أو بعض التقارير والتحقيقات في الموضوع. ولا يزال هذا الموضوع غائبا في ساحة الدراسات العلمية ماعدا تلك البحوث التي عنيت باهتمام مركز البحث التطبيقي في الإقتصاد و بعض البحوث الأكاديمية القليلة التي تناولت الموضوع من زاوية الهجرة. لكن بدأ الالتفات إلى هذا الموضوع يثير انتباه بعض الباحثين و مراكز البحث و بالخصوص من خلال ربطه دائما بموضوع التنمية و لا يزال يحتاج إلى المزيد من الدراسات من أجل الإلمام بالعديد من المواضيع التي تثيرها العودة بحد ذاتها و بالأخص

الجانب الاجتماعي منها. وكانت هناك دواعي للبحث في هذا المجال خصوصا في مرحلة الثمانينات، حيث كانت هناك دراسات سابقة تناولت نفس الموضوع. و يمكننا رصد بعض الدراسات التي أشارت إلى هذا الموضوع بدأ من الدراسات و التحقيقات الميدانية "العبد المالك صياد"¹ إذ لا يمكننا المرور وراء كل ظاهرة تتعلق بالهجرة من دون الإشارة إلى هذا الباحث الذي درس و ألم بجميع مشاكل الهجرة و المهاجرين. و يعتبر "ع. صياد" من الأوائل الذين أثاروا لموضوع العودة و إلى مشاكل الإدماج بعد العودة، و تلك المشاكل الاجتماعية و النفسية التي يعاني منها المغترب الجزائري سواء في بلد الهجرة أو في بلد الأصل بعد عودته، حالات من "التمزق" التي يتميز بها هؤلاء المغتربون، فهم ليسوا مندمجين في البلد المضيف و لا في بلد الأصل، و في نفس الاتجاه أشار "جون شارل سكانييتي"² إلى موضوع الإدماج واضعا أهم المقاييس إعادة الإدماج و المشاكل و صعوبات الإدماج التي يواجهها العائدون بعد عودتهم في حياتهم اليومية. إلى جانب دراسة "العربي طلحة"³ حول فشل برنامج العودة بالمساعدة التي قدمتها السلطات الفرنسية للمهاجرين الجزائريين الذين يودون العودة، و قد أشار إلى تدفق العديد من العائدين الجزائريين مقارنة مع المهاجرين من دول الجوار، حيث سجلت السلطات الفرنسية إنضمام 24000 مهاجر إلى هذا برنامج العودة هذا، منهم 12000 عامل و 9000 امرأة و 3000 طفل خلال سنوات الثمانينات.

و "أحمد محيو"⁴ أثار أيضا هذا الموضوع و صعوبات و مشاكل الإدماج و تفعيل سياسة العودة بالمساعدة هذه. كما أشارت الدراسة⁵ حول المشاكل التي يتعرض إليها العائدون بعد العودة و التي قدمتها (l'INEAP) منها 4 مشاكل أساسية: مشكل التقاعد بالدرجة الأولى، ثم الضمان الاجتماعي، و الخبرة و الأقدمية المهنية و التعريب. إلى جانب هذه الدراسة، هناك الدراسة الإستقصائية التي قام بها "محمد خندريش"⁶، حول العودة بالمساعدة إلى بلد الأصل و إعادة إدماج المهاجرين و كانت الهجرة الجزائرية مثالا لذلك. و التي لا تقل أهمية عن الدراسات الأخرى في هذا الموضوع. و قام بنشر كتاب حول اندماج المهاجرين الجزائريين في الجزائر و قد أشار هذا الباحث في كتابه⁷ إلى انخفاض مستوى العودة في الثمانينات و ذلك بسبب إيقاف الهجرة من قبل السلطات الفرنسية و زيادة الهجرة العائلية من خلال جمع الشمل العائلي و الذي وضع حدا للعودة إلى بلد الأصل في تلك الفترة، حيث سجل: معدل 15000 عودة سنة 1980، و تقلص العدد إلى 10000 عائد سنة 1986 و بعد بضع سنوات وصل عددهم إلى المائة ما بين 1988-1989. و قد سجل المسح السكاني لفترة (1987-1998) خلال سنة 1990 معدل 2600 عائد، و هذا ما يدل إعادة انطلاق تدفق العودة من جديد لكن تحت ظروف جديدة في بلد الأصل و أعيد تقليص و انكماش العدد فيما بعد تحت ظروف سياسية و أمنية أخرى في البلد، إلى أن عاودت موجة التدفقات مرة أخرى في المرحلة الجديدة من الألفية الثانية.

¹ - Abdelmalek, Sayad, « Les trois âges de l'émigration algérienne en France », Actes de la recherche en sciences sociales, n° 15, juin 1977.

² - Jean Charles, Scagnetti, « Une marginalisation singulière, les migrants algériens hors de retour (1973- 1983) », Cahiers de la Méditerranée, vol 69, 1990.

³ - Larbi Talha, « Migration externe et régulation interne : la dynamique des effets réciproques », communication colloque, effets of international, labour migration on the Maghreb, Tunis, 1993.

⁴ - Mohamed Saib, Musette, Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008), opcit, p174.

⁵ - Ibid, p 174.

⁶ - Mohamed, Khandriche, Développement et réinsertion : l'exemple de l'émigration algérienne, Ed OPU, Alger, 1982.

⁷ - Mohamed Saib Musette, opcit, p174

1.6.5. دراسة "رشيد بن عتيق" لعودة الهجرة بالمساعدة:¹

لقد كانت هناك إسهامات معتبرة في هذا المجال و ذلك مع "رشيد بن عتيق"، إذ تعتبر مساهمته الأولى من نوعها، حيث لاحظ ضعفا فيما يخص إدخال برنامج إعادة الإدماج للمهاجرين الجزائريين من قبل السلطات الجزائرية. وذلك من خلال البحث الذي أجراه في الفترة بين سبتمبر 1988 و يونيو 1989 بالنيابة عن مديرية السكان والهجرة بتمويل من صندوق العمل الاجتماعي، حول العودة بالمساعدة لإعادة إدماج المهاجرين من قبل السلطات العامة الفرنسية في النصف الأول من عام 1984، و الذي تضمن العمال المهاجرون الجزائريون بشكل رئيسي ضمن هذا الإجراء، أو المستخدمين الرئيسيين للمساعدة على إعادة الإدماج: و وفقا للتقرير الذي وضعه مكتب الهجرة الدولية في نهاية عام 1988 ، فقد مثلوا حوالي 41 ٪ من جميع المستفيدين من هذا المخطط منذ دخوله حيز التنفيذ. و يشمل العمال المعزولين الغالبية العظمى من المستفيدين من هذه المساعدة من أجل العودة.

و تم إجراء المسح المباشر في الجزائر على مرحلتين: المرحلة الأولى، تمت تم إجراء أول تقييم للعودات التي تمت في سبتمبر سنة 1987 و الذي أطلقه مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي بالجزائر العاصمة، من خلال القيام بمسح مباشر لعينة من 40 حالة مستفيدة للمساعدة العامة من أجل إعادة إدماج المهاجرين العائدين و الذين عادوا في سنوات 1984، 1985، و 1986.

أما المرحلة الثانية و خلال الفصل الثالث من عام 1988، تمت مقابلة 61 مهاجرا عائدا آخرا. و إلى جانب هذه الإستطلاعات و التي وصل عددها إلى 101 عائد من العمال من المستفيدين من المساعدة في إعادة الإدماج، تم إضافة 10 مقابلات إضافية مع الأزواج أو الأطفال الذين عادوا إلى الجزائر مع رب الأسرة. و يبدو أن الوضع العائلي لعب دورا حاسماً في اتخاذ هذا القرار لدى الأطراف المعنية. إذ يعتبر معظمهم أن اندماجهم في الجزائر أصبح أقل إشكالا من هجرة الأسرة إلى فرنسا.

و قد استند هذا التحقيق إلى قائمة تضم 200 شخص مسجلين في القنصلية العامة للجزائر "بليون" و الذين كانت عودتهم طوعية و قد كان ذلك المسح محصورا على بعض ولايات شرق البلاد حيث كان فيها إحصاء أكبر عدد من هؤلاء العائدين الذين استفادوا من الدعم. ففي عام 1986 ، على سبيل المثال، كانت ولاية سطيف و بجاية و برج بوعريرج و تيزي وزو تضم نحو ثلث جميع العائدين الذين عادوا بصفة نهائية. ويمثل هذا الكم الهائل من المهاجرين المنحدرين عبر كافة المناطق الفرنسية. و قد اهتم بالبحث والكشف عن مصير هؤلاء العائدين بالمساعدة بعد عودتهم إلى بلدهم الأصلي و مدى اندماجهم فيه و كانت من بين تلك التساؤلات عن مصير هؤلاء المهاجرين الذين غادروا فرنسا طوعاً بعد أن أمضوا جزءاً كبيراً من حياتهم العملية هناك، و إلى أي مدى أسفرت نتائج مشاريع إعادة التكوين المهني؟ بالإضافة إلى الإهتمام بدراسة الصعوبات الاقتصادية، وإلى أهم الصعوبات التي غالباً ما تواجهها هذه الأسر في حياتها اليومية و مدى تكيفها مع بيئتها الجديدة.

و قد كشفت الدراسة عن أسباب و العوامل التي سمحت للمهاجرين الجزائريين بقبول الاستفادة من مساعدات إعادة الإدماج، التي قدمته الدولة المستقبلية (فرنسا)، هو ضرورة الإشارة إلى الرغبة في الهروب من الوضع و التراجع الاجتماعي الذي جعله لا مفر منه بسبب البطالة، و أمام تلك الآفاق المفتوحة لتحقيق

¹ - Rachid Benattig. Le devenir des Algériens rentrés avec l'aide à la réinsertion. In: *Revue européenne des migrations internationales*, vol. 4, n°3, 1988. pp. 97-113. doi : 10.3406/Remi.1988.1181 http://www.persee.fr/doc/remi_0765-0752_1988_num_4_3_1181 Document généré le 19/10/2015, p97.

إعادة التكوين المهني في بلد المنشأ أمام إلى توفير رأسمال وفرصة تحويله في ظل تلك الظروف المواتية والمتمثلة في من فرص التبادل الموازي والحصول على السلع الاستهلاكية ليتم بيعها بأسعار مرتفعة في السوق الجزائرية. و نفهم من هذه الدراسة أهمية الكشف عن تلك العلاقة الموجودة بين طرفي الفاعلين للتنمية الاقتصادية للبلدين (المستقبل و المرسل) حتى و لو لم يبدو ذلك هو غرض الدولة المضيفة آنذاك (فرنسا) لكن لفائدة تبدو أنها عادت بالدرجة الأولى على المستفيدين من هذه المساعدة من جهة و على دولة المنشأ بالدرجة الثانية و ذلك من خلال الدعم أيضا الذي قامت بتسهيله لهؤلاء من أجل إرساء مشاريعهم الإستثمارية بعد العودة. و هكذا تبدو أهمية الدعم المادي و الإقتصادي لكلا الطرفين الدولة المضيفة من جهة و المرسل من جهة أخرى و التي من شأنها تسهيل عملية العودة من جهة و الاندماج فيما بعد في بلد الأصل بعد العودة.

قد بين "رشيد بن عتيق أنه في نهاية عام 1987، عاد أكثر من 11500 مهاجر جزائري في فرنسا إلى بلدهم الأصلي منذ إدخال نظام المساعدات لإعادة الاندماج. (أي ما يقرب من 23000 شخص في المجموع إذا أضفنا أفراد العائلة). و قد بينت الدراسة أن وضعية العائدين تميزت بالتحسن من خلال ذلك الدعم الذي تحصل عليه هؤلاء العائدين و الذي ساعدهم على الاندماج السوسيو مهني من جهة و إطلاق مشاريعهم الإستثمارية من جهة أخرى عبر مؤسسات تجارية مصغرة.¹ و كذا بيان أهم العوامل لقبول ذلك الدعم وأسباب العودة من جهة أخرى. و قد أسفرت الدراسة لعودة المهاجرين الجزائريين من فرنسا في الأربعين حالة المدروسة من خلال ذلك البرنامج بنتائج مختلفة للغاية، مجتمعة في ثلاث فئات أساسية:

تمثلت **الفئة الأولى** في رجال الأعمال الذين نجحوا في إعادة توطين أنفسهم في أنشطة تجارية صغيرة أو صناعة الحرف اليدوية أو خدمات إنتاجية. و يمكن تفسير نجاح استراتيجياتهم الترويجية بالجمع بين العديد من العوامل الإيجابية: السن، التأهيل الحقيقي، إعادة الاندماج الجيد داخل النسيج الاجتماعي لبلد الأصل، و إمكانية استخدام شبكة متنوعة من العلاقات.

و في **الفئة الثانية**، تعلق الأمر بالأفراد الذين كانوا يسعون بالخصوص إلى زيادة وتنمية مصادر دخل الأسرة قبل كل شيء. و هذه الإستراتيجية تنطبق بشكل خاص بين المهاجرين الذين لديهم مزارع و الذين كان بإمكانهم تبرير استثمارهم في الأراضي.

أما **الفئة الثالثة** تضمنت الأفراد الذين لم يكن لديهم مشروعهم اقتصادي أو أنهم لم يكن لديهم تشكيل حقيقي للمشروع والذين كانوا مقتنعين بالعمل في وظائف غير مؤهلة و ذات الدخل الضعيف أو المشاركة في العمل في أنشطة غير رسمية.

وكان التحقيق قائما لمعرفة في أي مجال كانت تستخدم تلك المدخرات الأجنبية، و ماهي الأنشطة التي كان يقوم على أساسها ذلك التحويل بالنظر إلى القيود المحلية التي سيواجهها ذلك العائد بعد عودته ؟ و ما هي العوامل التي تفسر تلك النتائج المتباينة التي لوحظت بقوة من خلال المحاولات المتنوعة لإعادة الإدماج؟ أما العوامل التي ساهمت في تأييد و قبول تلك المساعدة من قبل العائدين المهتمين تمثلت في ثلاثة عوامل رئيسية: و كانت البطالة سببا في ذلك بالدرجة الأولى حيث أثرت بشكل خاص على العمال الذين كانوا يقيمون بفرنسا و الذين تعرضوا لفقدان وظيفتهم لسنوات عديدة (خلال الثمانينات)، و بالخصوص عند أولئك الموظفين دون مؤهلات مهنية و المفصولين حديثا و الذين كانوا يقيمون لوحدهم بفرنسا و الذي كان ذلك سبباً في عودتهم. و قد كان هذا الدعم فرصة حقيقية لإعادة الإدماج المهني وإعادة الإدماج الاجتماعي

¹ - Ibid, p 81.

أمام إستراتيجية إعادة التدريب في بلد المنشأ مما سمح بتحويل مدخراتهم المدرجة في فرنسا بشكل مفيد من خلال مع تطور الصرف الموازي و الذي مناسبا لحاملي العملات و التي أعطت انطلاقة كبيرة في هذه الواردات غير المرئية. فإن التسهيلات الضريبية أعطت بعض العمال أملاً في تحقيق مكاسب كبيرة بمجرد العودة إلى الوطن. و قد ساعد هذا الدعم تطور الإقتصاد السري و الذي كان له أسباب متعددة و المتمثل في ذلك النقص أو غياب السلع الإستهلاكية في السوق الوطنية التي تسعى إليها الأسر التي زاد دخلها بشكل حاد بعد نهاية الستينيات و كانت هذه السلع الإستهلاكية تشمل المركبات الخاصة، والأثاث، الأجهزة المنزلية، والإلكترونية الإستهلاكية، وما إلى ذلك، و التي كانت مسموح بها من قبل السلطات و التي لم يكن استيرادها مجاني. كما نتج عن ذلك تطوير اقتصاد سري بين فرنسا والجزائر و الذي وفر العديد من فرص المضاربة للمروجين من نوع جديد، و المتخصص في توريد السلع الإستهلاكية المستوردة. و بفضل الأنظمة الجمركية المعمول بها في الجزائر آنذاك، فإن ذلك سمح للعائدين الذين عادوا بصفة نهائية من بناء رأس مال كبير نسبياً. و لقد عكست طبيعة المشروع الإقتصادي بشكل جزئي ظروف إعادة إدماج المهاجرين العائدين والتي سمح بتسليط الضوء وتصنيف العائدين والذين يمثلون بشكل خاص أهم الحالات الرئيسية و التي قام الباحث بجمع جميع الحالات التي كشفت عنها دراسة هذه وفقاً لأربعة ملامح نموذجية موضحة من خلال دراسة الحالة التي قام بها:

- **الإستراتيجيات الترويجية الناجحة:** الفئة التي حققت تماسك المشروع الإقتصادي و كانت هناك ظروف أخرى ساعدت في ذلك بما فيها الديناميكية الفردية، و غياب أي نزاع داخل الأسرة ولكن أيضاً القدرة على الإعتماد على الدعم المحلي الذي أمكن نجاحه بفضل وجود شبكة علاقات نشطة.

- **الإستراتيجيات المحافظة:** في هذه الفئة، لم يكن طموحهم نحو كان تغيير وضعهم الإجتماعي-المهني بشكل كبير، وكان المسار المفضل للترقية الإجتماعية لديهم متمثلاً في ضمان مصدر ثابت للدخل أو على الأقل، للحيلولة دون حدوث انخفاض كبير في مستوى معيشتهم.

- **إجهاض الإستراتيجيات الترويجية:** فشل تحقيق النشاط المقترح بشكل رئيسي بسبب وجود إشباع في الخدمات المقدمة في السوق وعدم قدرة بعض المروجين على إنشاء مشاريع بديلة.

- **استراتيجيات الإستئناف الأخير:** توضح حالة عدد من المهاجرين الذين كانت عودتهم في مرحلة ما قبل التقاعد تقريباً.

2.6.5. مشروع "ميرام"¹ و دراسة عودة المهاجرين من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب):

وهو مشروع بحث أطلقته Mirem حول عودة المهاجرين المغاربة بالشراكة مع معهد الجامعة الأوروبية (I'Institut universitaire Européen) ومراكز بحث في المغرب العربي، و هو عمل جماعي و التي أطلقته في ديسمبر 2005 والذي يقع مركزه في مركز "روبرت شومان للدراسات المتقدمة"، يهدف إلى إعادة إدماج العائدين في بلدهم الأصلي و ضمان اعتبار أفضل لعودة المهاجرين وأثره على التنمية. كما أن هذه الدراسة تهدف أيضاً إلى إنتاج أدوات تحليل لفهم هذه الظاهرة. ومن أجل هذا فقد عمدت هذه الدراسة إلى القيام بدراسة ميدانية لتقديم بعض آليات و مكانزمات العودة من خلال تقديمها إلى بعض المعطيات الإحصائية من خلال تلك الدراسة الميدانية أعدتها مجموعة فرق بحث تنتمي إلى مراكز البحث المتواجدة

¹ - www.Mirem.EUI:Return, Migration and development platform, European university institute, Robert Schuman center for advanced studies, Document généré le 19/11/2012.

في المغرب العربي و ذلك من أجل فهم الظاهرة و الكشف و تفسير بعض عوامل اندماج هؤلاء العائدين بعد عودتهم إلى الوطن، و العوامل المحفزة أو أسباب العودة و مدى تأثير تجربة الهجرة على المهاجر كعامل من العوامل المحفزة للعودة. و كذلك معرفة الظروف المختلفة التي تهيئ العودة (أو شروط العودة) و أبعاد الاندماج. و قد كان من بين أهداف الدراسة محاولة فهم: العوامل المحفزة للعودة، أثر تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر طيلة وجوده في المهجر و ظروف ما قبل و ما بعد العودة، واحتمالات إعادة الإدماج. و قد كان المبحوثين في هذه الدراسة ينتمون إلى الفئات السوسيو- مهنية المختلفة بما فيها العمال، و أرباب العمل، رجال الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص، البطالين أو الذين يبحثون عن عمل. وقد اعتمدت هذه الدراسة في دراسة مسألة العودة والاندماج من خلال بحث ميداني لمجموع 992 عينة بحث موزعة على ثلاث دول مغربية المغرب الجزائر و تونس. عن طريق توزيع استمارة استبيان: 332 عينة في الجزائر، 330 عينة في المغرب الأقصى و 330 عينة في تونس. و قد تم توزيع قائمة تبويب مشتركة و اختيار عدة متغيرات مشتركة باستخدام البيانات التجريبية التي تم جمعها.

و بما أننا نهتم بدراسة العائلات فاهتمينا برصد الحالة الاجتماعية لعينة البحث في الدراسة حتى نتمكن من مقارنة ذلك مع دراستنا و الطرح الذي اعتمدنا عليه في تفسير عوامل العودة و الاندماج. و يمثل هذا الجدول الحالة الاجتماعية لهؤلاء المبحوثين:

جدول رقم 01: الحالة الاجتماعية للمبحوثين المعتمدة في دراسة ميرام:

المجموع	طبيعة العودة		الحالة العائلية أثناء المقابلة
	مقررة (إختيارية)	قسرية (إضطرارية)	
20,9	42,9	14,2	أعزب (ة)
26,6	19,9	28,6	متزوج (ة) قبل الهجرة
23,3	10,8	27,1	متزوج (ة) في الخارج
20,7	17,7	21,6	متزوج (ة) عند العودة

المصدر: www.Mirem.EUI:Return¹

و يبين الجدول أن معظم المبحوثين العائدين كانوا متزوجين قبل الهجرة و ازداد عددهم بعد الهجرة بمعدل 50 بالمائة و هذا ما يمثل عودة العائلات أكثر من العودة الفردية، (مجموع العائلات بعد العودة 70,6 المجموع قبل العودة 49,9)² بدليل أن عودة غير المتزوجين كانت نسبة عودتهم عالية (ثلثي المبحوثين كانوا عزاب قبل هجرتهم) لكنها تفسر تحت عوامل أخرى بما أن معظمهم كانت عودتهم قسرية اضطرارية هناك 21% من كانت عودتهم اختيارية من بين 43% ممن كانت عودة اضطرارية و التي مثلتها فئة غير المتزوجين مقابل (20%) من المتزوجين، و يعود ذلك تحت عوامل خارجية في البلد المضيف و التي بينتها الدراسة و قمنا بتوضيحها في المباحث النظرية المتعلقة بعوامل العودة: الظروف السيئة عبر المنتظرة في البلد المضيف يعتبر محفزا للعودة (أسباب قهرية). أما العوامل الخارجية الإضطرارية أو القسرية لحوافز

¹ - Jean-Pierre, Cassarino, « Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socio- professionnelle », Projet MIREM, (Migration de retour au Maghreb), Institut Universitaire Européen, Centre Robert Schuman, ITC-ILO, Turin, 25 février 2010, p14.

² - Ibid, p14

العودة فقد تبين من خلال الدراسة أن سبب ذلك كان الظروف الخارجية في بلد الهجرة، الطرد و عدم تجديد لبطاقة الإقامة للبلد المضيف و إلى جانب المشاكل العائلية أو إلى أسباب صحية إلى جانب تضافر مشاكل أخرى كالمشاكل الإدارية والمالية للعائدين و مقاطعة الدراسة و المشاكل الصحية.¹

أما بالنسبة للذين قرروا العودة هناك سببين رئيسيين لأسباب العودة عندهم و المتمثلة في الرغبة في العيش في بلد الأصل بعد التقاعد و هي بنسبة (28,7%)، أما السبب الثاني فيتمثل في المشاكل العائلية في بلد الأصل بنسبة (12,5%). أما الأسباب الأخرى فهي المتعلقة بمشاكل الإغتراب و الاندماج في البلد المضيف.

و بالنسبة لعوامل العودة في تونس فيلاحظ عليها متغيرات عديدة، من بينها **علاقة العمل بطبيعة العودة**. حيث بينت الدراسة ما للوضعية المهنية من علاقة بطبيعة العودة المقررة أو المجبرة. حيث وجد أن 58 بالمائة من العائدين عودة اختيارية كانوا يعملون و لديهم دخل مقارنة بغيرهم من العائدين عودة اضطرارية فهم إما بطلين أو لديهم أعمال حرة غير دائمة أو عمال مؤقتين. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى استعداد العائدين لعودتهم. إذ يعتبر العمل الدائم و الدخل المستقر و الدائم عنصرا مهما للاستعداد للعودة بل و إمكانية الحصول على منحة التقاعد التي من شأنها أن تساهم كثيرا بعد العودة.

بالنسبة لعوامل العودة في المغرب²، فقد بينت الدراسة الإستطلاعية أن هناك أربع عوامل أساسية عند اللذين كانت عودتهم مقررة و التي تمثلت في: - إدارة الأعمال و الذين شكلوا نسبة (14,7 بالمائة) من مجتمع البحث حيث يعتبر البعد عن بلد الأصل عاملا مهما يعيق هذه العملية لذلك بات من الضروري العودة من أجل إمكانية تحقيق ذلك على التراب الوطني مباشرة، إلى جانب إطلاق مشاريع استثمارية و التي تستدعي هي الأخرى العودة من أجل مباشرة تلك العملية و التي شكلت نسبة (12,6 بالمائة) من مجتمع البحث، ومشاكل الإغتراب و الشوق إلى البلد و ذلك بنسبة (12,1 بالمائة)، إضافة إلى المشاكل العائلية في بلد الأصل (10,4 بالمائة) من مجتمع البحث، و بالخصوص عند أولئك الذين تركوا عائلاتهم في بلد الأصل.

و قد شملت الدراسة دراسة ثلاث مراحل مهمة و معتبرة لفهم ظاهرة العودة و ذلك من خلال فهم و معرفة مسار العودة عند هؤلاء العائدين المغاربة و ذلك من خلال فهم وضعية العائد قبل الهجرة (في بلد المنشأ)، وضعيته كمهاجر، تجربة الهجرة في البلد المستقبل و من خلالها يتم معرفة عوامل العودة و القدرة على الإستعداد، ثم وضعيته بعد العودة و هذه المرحلة مهمة لمعرفة و فهم عملية و عوامل اندماج المهاجرين العائدين. فإن هذه المراحل الثلاث تجعل من الممكن إدراج عملية العودة، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، ضمن ديناميات الهجرة المعقدة والدورية، وتحليل العوامل الخارجية والخاصة لمسار الهجرة للمهاجرين العائدين، وتحديد عملية إعادة إدماجهم، أي محاولة فهم ما مدى تأثير العوامل والمحيط النسقي والإجتماعي على تجربة الهجرة و على أنماط إعادة الإندماج. إلى جانب دراسة تطور الرأسمال البشري والإجتماعي والمادي للمهاجرين من أجل فهم أفضل دور المهاجر بوصفه فاعلا محتملا للتنمية، و مقارنة الأسباب المختلفة لمختلف مسارات أو مشاريع الهجرة

كما اعتمدت هذه الدراسة على متغيرات جد مهمة تعطي تفسيراً واضحاً لدرجة الإندماج عن طريق ربط هذه المتغيرات بطبيعة العودة القسرية (المعارضين للعودة) و (الاختيارية) المقررة. فعن طريق هذه المتغيرات و ربطها بطبيعة العودة المقررة أو القسرية يسعنا فهم أو عوامل العودة من جهة، و من جهة

¹ - Jean-Pierre, Cassarino, "La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement", opcit, p52 .

² - Mohamed, Khachani, «les migrants de retour au Maroc», Projet Mirem, (migration de retour au Maghreb), chapitre3, opcit, p79.

أخرى حسب الظروف التي يعيشها العائد أثناء عودته في بلد المنشأ وعوامل الإستعداد لهذه العودة قبل وقوعها (أي قبل السفر للعودة) و من هذه المتغيرات: ، تجربة الهجرة قبل العودة (الوضعية المهنية والعلمية للعائدين، الموارد الرأسمال المادي (المالي) والاجتماعي)، و معرفة آفاق ما بعد العودة. أما بالنسبة لعوامل الاندماج هناك ثلاث عناصر قاعدية اعتمدت عليها هذه الدراسة و التي قمنا نحن أيضا باعتمادها أيضا في دراستنا منها: - المدة الزمنية كلما كانت مدة العودة أطول كلما كان الاندماج و مدة وطبيعة تجربة الهجرة، فكلما كانت فترة الهجرة أطول كلما سمح بالوصول إلى تحقيق أرباح بعد الهجرة، فكلما كانت فترة الهجرة أقصر كلما كان الإعتراض للعودة، و طبيعة العودة المقررة، أي كلما كانت العودة مقررة كلما أدى ذلك إلى الاندماج. أما الدروس الرئيسية المستخلصة و الاستفادة من التحليلات فهي كالآتي:

- تعتبر العودة عملية تتم بمرور الوقت و تعتمد على درجة معينة من الإستعداد و التي يختلف حسب عوامل تجربة هجرة الفرد نفسها أو خارج هذه التجربة على حد سواء، و التي تتمثل في العوامل النفسية سواء في البلد المضيف أو في بلد الأصل. و هذه العناصر كلها تعتبر متغيرات أساسية و التي تساعد على فهم أنماط إعادة إدماج المهاجرين داخل بلد المنشأ. و هذا ما أشارت إليه أيضا نظريات العودة حول علاقة العوامل النفسية و الخارجية بقرار العودة و بالخصوص مع النظرية البنوية و التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه و التي سمحت بتفسير عوامل العودة من جهة و الاندماج من جهة أخرى.

أما بالنسبة لعوامل الاندماج فقد بينت الدراسة، أن طبيعة أو نمط العودة المقررة أو القسرية (المكرهة) تعتبر متغيرا أساسيا لفهم احتمالات إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني. حيث أكدت هذه الدراسة أن إن الانقطاع المفاجئ لدورة الهجرة بسبب ظروف غير مواتية أو بسبب الطرد، له أثر سلبي على آفاق إعادة الإدماج المهني للمهاجرين للعائدين إلى دول المغرب، حيث بينت أن ربع المهاجرين العائدين المكرهين على العودة كانوا عاطلين عن العمل وقت إجراء المسح مقارنة ب 6,2 % فقط من المهاجرين الذين اختاروا العودة. كما كان من بين النتائج المتوصل إليها في الدراسة أن قرار العودة يأتي بعد جملة من التغييرات والإصلاحات الموجودة في بلد المنشأ هذا من جهة، و من جهة أخرى اقتران متغيرات أخرى من أجل تفسير عوامل الاندماج و ذلك من خلال فهم طبيعة و مدة تجربة الهجرة في الخارج و التي اعتبرت كمتغير له تفسير واحد و هو قدرة بعض المهاجرين على الإستثمار بعد عودتهم إلى البلد.

- العودة الاختيارية هي سبب لإحداث التغيير في بلد المنشأ، و يعتبر العائدون الذين اختاروا العودة أكثر استثمارا من غيرهم من المعارضين في بلد المنشأ.

- إن الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي له تأثير واضح على أنماط إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمهاجرين داخل بلد الأصل وعلى إمكانية الإستثمار بعد العودة.

- تعتبر التحويلات مساهمة مالية كبيرة لعملية إعادة الإدماج. حيث أن الموارد و الخبرات التي اكتسبها المهاجرون في المهجر ليست كفيفة وحدها على قدرة المهاجرين للإستثمار في بلد الأصل، وإنما إلى جانب ذلك هناك التمويل الذاتي والدعم الأسري وجمع المعلومات عبرا لشبكات الاجتماعية أو المساعدة المتبادلة في كل من بلد الهجرة وبلد المنشأ كلها هذه تعتبر موارد تكميلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

- إن البحث عن وظيفة أفضل وتحسين ظروف الحياة هو الذي حفز المهاجرين على مغادرة بلادهم.

- يعتبر المستوى الثقافي لدى المهاجرين العائدين المكرهين على العودة أكبر من العائدين عودة طوعية.

- لا يجد العائد دعم من قبل الحكومة .

- فيما يخص الإستدامة في العودة، واحتمال هجرة جديدة إلى الخارج طرح موضوع إعادة الهجرة مجددا هو أكبر عند المعارضين للهجرة من الذين اختاروا العودة الطوعية. أي أنه و بعد التحليل الذي وضعته هذه الدراسة، فإن النتائج التي عرضتها لم تسمح فقط بتحديد العديد من المتغيرات التفسيرية لطرق إعادة إدماج المهاجرين العائدين وتنوعهم الجوهري فحسب لكنها أيضا سمحت بتحديد المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين القضايا الخاصة بهجرة العودة و إلى إعادة الإدماج المؤقت أو الدائم للمهاجرين في بلدان المغرب العربي.

لقد عملت هذه الدراسة على زيادة توضيح عوامل العودة و الإدماج لدينا، حيث قمنا بربط هذه المتغيرات لفهم عوامل الاندماج و العودة و ذلك من خلال متغير طبيعة العودة المقررة و المدة الزمنية للعودة، أما متغير مدة الهجرة الطويلة فقد اقترنت بطبيعة تجربة الهجرة الناجحة و الإدماج، فقد اقترنت المدة الطويلة للهجرة و التي تعطي تفسيراً واحداً فقط بعد الهجرة و هي القدرة على الإستثمار بعد العودة، لكن أهمل الجانب الإجتماعي لتفسير ذلك عند هؤلاء العائدين و تأثير النسق بعد العودة على ذلك، لكنه و في دراستنا هذه لم يكن هذا المتغير عاملاً في الإدماج الاجتماعي على وجه الخصوص بالنسبة للعائد الذي بقي فترة أطول في البلد المضيف و ذلك بسبب تصادم الأفكار الجديدة المكتسبة في المهجر مع الأفكار التقليدية والمشاكل النسقية في بلد الأصل مما نتج عنه عدم إمكانية الإدماج و فهم تلك التغيرات إلى جانب التعرض إلى مشاكل أخرى بيروقراطية و اجتماعية و إدارية أعاقت تلك المشاريع الإستثمارية المزعم إطلاقها بعد العودة عند بعض الباحثين. أي أن معظم الدراسات الحديثة اهتمت بالجانب الإقتصادي المادي للعودة أكثر من الجانب الاجتماعي والذي يعتبر بالغ الأهمية من أجل فهم عملية الإدماج من جهة و أسباب صعوبات الإدماج عند العائدين و بالخصوص تلك المتعلقة في المجال السوسيو مهني و من جانب الإستثمار بعد العودة.

3.6.5. دراسة "حمودة نصر الدين" حول الهجرة الدورية¹ في الجزائر:

حاول الباحث "حمودة نصر الدين" (2008) دراسة العودة من منظور الهجرة الدورية، و اختار الجزائر كحالة، إنطلاقاً من بعض الدراسات التي اعتمد عليها كتلك الدراسة التي أطلقها "ميرام" حول عودة الهجرة في 2006 و بعض الدراسات الأخرى إلى جانب بعض التحقيقات الميدانية لدراسة حركات الهجرة في الجزائر، بما فيها الهجرة غير المنظمة أو غير القانونية للمهاجرين من جنوب الصحراء (الأفارقة)، و دراسة أخرى حول تجربة هجرة أصحاب المشاريع الإستثمارية التي اعتمدها مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي، و الذي مس 200 مؤسسة إقتصادية و 200 عامل حول دول المغرب العربي الثلاث. و خلال دراسته هذه، حاول تفسير ظاهرة العودة إنطلاقاً من معرفة اتجاه المهاجرين حول العودة الدائمة أو الدورية أو ما يسمى بالهجرة المؤقتة، و ذلك من خلال معرفة نية العودة منذ البداية (قبل الهجرة). و قد بين أن أسطورة العودة كانت و لا تزال موجودة في الهجرة الجزائرية من القرن الماضي و هو ما يشير إلى وجود اعتبارات إجتماعية ثقافية تدفع إلى هذا النوع من العودة، و التي تجعل أن تصور الهجرة في بلد ينتمي إلى مجال ثقافي متنوع و عدائي أيضاً، لا يمكن توقعها كاستجابة لحاجة إقتصادية أو غير ذلك أي هناك عوامل متعددة كثيرة تسمح بوجود هذه الظاهرة. و من بين النتائج التي توصل إليها في هذه الدراسة، أن هناك 15 بالمائة من مجموع 332 عائد من كان له تصور للهجرة الدورية، أي ما يوضح أنه كان لديهم أكثر من مشروع هجرة واحدة (قاموا بهجرات متكررة). وانطلاقاً من هذه الملاحظة، تم طرح تساؤله عن مدى

¹ - Nacer-Eddine, Hammouda, « Migration circulaire : cas de l'Algérie », séries sur la migration circulaire, module démographie et économie, Carim AS no 2008/41, Robert Schuman centre for Advanced Studies, Institut universitaire européen, 2008, p 2- 10.

وجود نية العودة منذ البداية عند المهاجرين، أي هل يمكن اعتبار هجرة هؤلاء ضمن الهجرة الدورية أم هناك ثمة أسباب و اعتبارات أخرى تدفع بهؤلاء المهاجرين نحو اتخاذ هذا النوع من الإستراتيجيات. فقد بين أن هناك 60 بالمائة من هؤلاء المهاجرين المبحوثين من كانت لديهم الرغبة في العودة الدائمة في البداية، لكن تغير اتجاههم بعد ذلك مع مرور الوقت بعد احتكاكهم و مواجهتهم للواقع في بلد الأصل. أما باقي المهاجرين (40 بالمائة) الأخرى كانوا يودون البقاء لفترة مؤقتة في بلد الأصل (عودة مؤقتة 13,6 بالمائة) أما 26 بالمائة صرحوا أنهم لا يعرفون مصيرهم و ليسوا متيقنين من ذلك، أما ربع المبحوثين كان لا يود إعادة الهجرة مطلقاً، و أكثر من الثلث كان يود ذلك. وهذا ما أدى بالباحث إلى استنتاج و اعتبار أن الهجرة العائدة هي هجرة دورية أكثر من كونها عودة دائمة. و هو ما أكدته تجارب و نيات المهاجرين العائدين من هؤلاء المبحوثين و التي كانت تبدو غير واضحة من البداية إلا بعد مواجهتهم للواقع (أي أنه بعد العودة يتغير الإتجاه نحو إعادة الهجرة أو إلى الهجرة الدورية)، إذ وجد أنه حوالي 20 بالمائة من المبحوثين من كان يود إعادة الهجرة بعد العودة أو الهجرة إلى بلد ثالث آخر. و هذا ما يثبت وجود هجرة دورية و الذي يستبعد أو ينفي وجود عودة دائمة.

أما عن فئات العودة المؤقتة هذه، فقد وجد أنها مست الفئات التالية: الشباب من المهاجرين عزاب و هم الذين هاجروا من أجل التكوين و عادوا بعد نهاية التكوين في الخارج قبل بداية العمل، و هذا ما يشبه الوضع نفسه بعد الإستقلال، حيث مست العودة الدورية المهاجرون الذين يحملون الجنسية المزدوجة أكثر من الأجانب أنفسهم و الذين أقبلوا على الهجرة إلى الجزائر في إطار التعاون التقني.

- الفئة التي بقيت في بلد الإقامة بعد نهاية التكوين، حيث وُجد أنه كلما كانت مدة الإقامة أطول كلما سمحت الفرصة لإيجاد عمل و فرص أخرى للزواج من دول البلد المستقبل (الزواج المختلط)، لكن و في الوقت نفسه و بعد تحسن الوضعية الإقتصادية في الجزائر سمح لهم ذلك بتحويل أموالهم بعد تمديد مدة إقامتهم في المهجر، الشيء الذي يسمح لهم بالقيام بتغيير مكان إقامتهم من أجل إستأناف حياتهم العملية و العائلية في بلدهم الأصلي، و في بعض الأحيان هناك البعض منهم و أصحاب المهن العلمية (الأساتذة الجامعيين، الأطباء و المحامين) من كانوا يعملون كشركاء في بلد الأصل.

- وهناك فئة الرياضيون المحترفون و الفنانون و كل هذه الفئات كانت تتردد على الهجرة الدورية.

- وقد أضاف الباحث فئة العائلات التي لديها أبناء و التي كانت تطرح إشكالية الهوية كانت سببا في اتخاذ الهجرة الدورية أيضاً، حيث استدعى الأمر و وراء إشكالية الجيل الثاني لأبناء المهاجرين إلى بروز إستراتيجية جديدة و لهذا بدأت أشكال الهجرة الدورية عند بداية تدرس الأبناء أو في بداية مرحلة المراهقة. ومن هنا يتمكن هؤلاء الأبناء الإندماج و الإنغماس لفترة طويلة داخل البلد الأصلي و ذلك من خلال عودتهم مع آبائهم أو من دونهم و الذين يتم استقبالهم من طرف العائلة الممتدة. و هؤلاء الأبناء مع الوقت هم الذين يلجئون إلى هذا النوع من الهجرة (الدورية) سواء بعد الزواج بالنسبة للبنات أو بعد الحصول على البكالوريا بالنسبة للذكور.

أما عن أسباب إعادة الهجرة عند هؤلاء المبحوثين في الدراسة، فقد بين الباحث أن هناك عوامل جاذبة وأخرى طاردة و هي كالتالي: العلاقات القوية التي يحافظ عليها هؤلاء المهاجرون العائدون مع بلد الإقامة الأولى سواء كانت علاقات القرابة أو مهنية و التي يمكن اعتبارها علاقات جاذبة و هم الذين شكلوا ثلثين من المبحوثين في الدراسة (و هذا ما طرحته نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية). أما العوامل الأخرى الثلاث تتعلق بصعوبة العمل و الإندماج أو التكيف مع الوضع الجديد في بلد الأصل أمام مستقبل مجهول والتي تمثل العوامل الطاردة من البلد الأصلي و هي النسبة التي مثلت الربع من المبحوثين في الدراسة. أما

عن باقي المبحوثين فقد فسروا سبب ذلك من خلال الرغبة في إعادة الهجرة من خلال أسباب أخرى وخاصة الصحية منها. و إلى جانب العوامل الجاذبة تلك المتعلقة بوجود علاقات مستدامة مع البلد المضيف و الذين شكلوا 3/5 من المبحوثين و الذين يزورونه مرة في الأسبوع إلى مرة في السنة على الأقل (نظرية الشبكات الاجتماعية). و هناك أسباب أخرى لذلك أيضا و المتمثلة في تسوية الأعمال الإدارية.

كما بينت الدراسة أن الإقبال على هذا النوع من الهجرة (الدورية)، يفسر أيضا من خلال الوضعية أو الحالة العائلية و التي يقبل عليها أكثر غير المتزوجين (العزاب) باستثناء الذين تزوجوا في البلد المضيف من قبل (الزواج المختلط)، و هذا ما يتوافق مع دراستنا نحن من خلال طرحنا لفرضية العودة من أجل الأبناء وصعوبة إعادة الهجرة للسبب نفسه و اضطرار الآباء للبقاء في بلد الأصل بسبب صغر سن أبنائهم أي حتى يكتمل نضج الأبناء من جهة، و من جهة أخرى بسبب دراسة الأبناء و من ثم يتمكن الأبناء فيما بعد من إعادة الهجرة مرة أخرى سواء لوحدهم أو مع آبائهم ثانية. و هو ما بدا غامضا في هذه الدراسة، حيث بين الباحث هذه الفئة بالذات و التي أقبلت على الهجرة الدورية لكن من دون أن يبين سبب ذلك و هو ما شكل نحن في دراستنا هذه مجال بحث و تساؤل و الإجابة عنه في أحد فرضياتنا (العودة من أجل الأبناء) أي أنه من بين المبحوثين الذين لم يكن لديهم إجابة عن سبب عدم إقبالهم على إعادة الهجرة كان بسبب الأبناء أيضا و هي فئة المتزوجين الذين اختاروا الزواج من بلد الأصل.

أما بالنسبة لمتغير السن فكان احتمال الإقبال على الهجرة الدورية عند الفئة التي يتراوح متوسط السن لديهم ما بين (31- 50) أكثر من الشباب لكنهم كانوا عزاب لأن النسبة كانت أقل عند المتزوجين ما عدا الذين تزوجوا في البلد المضيف و هو ما يؤكد الطرح الذي قمنا بطرحه في دراستنا هذه و الذي بيناه آنفا. كما وجد أيضا أن الإقبال على هذا النوع من الهجرة كان في أوساط الفئة غير المستقرة مهنيا و اجتماعيا (تجار الحقيبة و المهاجرين غير الرسميين). و في نهاية بحثه الإستطلاعي و الإستقصاء و التحقيق في مجال هجرة العودة، لاحظ ترايد عودة المهاجرين الذين يحملون الجنسية المزدوجة و بالخصوص في الفترة ما بعد الألفية الجديدة، و الذي كان له تأثير كبير حول ظهور أشكال هجرة جديدة و لاحظ إقبال عودة العائلات إلى بلد الأصل للأسباب السوسيو ثقافية كأحد مراحل من مراحل حياتهم و الذين سيقبلون على أكبر مرحلة انغماس داخل بلد الأصل، و أعطى بعض الأرقام لذلك حيث بين تواجد 3/4 من هؤلاء (أصحاب ثنائي الجنسية) في 2006 و في مرحلة الثمانينات، و ابتداء من التسعينات أصبحت العودة مقررة اختيارية وتنوعت خلال تلك المرحلة الإقبال على بلدان مضيقة متنوعة بما فيها، دول أمريكية، أوروبية وشرق أوسطية).

4.6.5. دراسة "كريم خالد" حول عودة الكفاءات الجزائرية المغتربة:¹

لقد طرح الباحث إشكالية العودة عند أحد الفئات الهامة من العائدين الأخرى و هي الكفاءات و صعوبة العودة عندها ذلك لأن إشكالية "عودة" المغتربين الجزائريين المغتربين تختلف اختلافاً جوهرياً عن باقي فئات الهجرة الأخرى التي سبقتها، ولا سيما الفلاحين الأميين والمشردين الذين هيموا على تاريخ الهجرة الجزائرية منذ أكثر من قرن. و قد صور لنا هذه الظاهرة من خلال طرح جديد و كيفي يتناول فيه صعوبة عودة هذه الفئة بالرغم من الرغبة لذلك عندهم. و قد بين أن هناك علاقة طردية بين العودة و الكفاءات الجزائرية المهاجرة وذلك لأن الأكاديميون الجزائريون المقيمون في الخارج يطرحون علاقة معقدة مع

¹ - Karim Khaled, « Les retours de l'intelligentsia diasporique algérienne », *Hommes et migrations* [En ligne], 1300 | 2012, mis en ligne le 31 décembre 2014, consulté le 02 octobre 2016. URL : <http://hommesmigrations.revues.org/915>; DOI : 10.4000/hommes migrations.915

بلدهم الأصلي، إلى جانب وجود تلك العلاقة الغامضة بين السلطة الجزائرية والمفكرين و التي زادت من تعقيد عودتهم. و بالنسبة للجزء الأكبر منهم، و بسبب الهروب من هيمنة السياسة على عالم الأبحاث وعدم وجود الفرص المهنية المناسبة لهم، فإن رغبة هؤلاء في العودة إلى بلد الأصل من أجل المشاركة في الحياة الفكرية، التي أصبحت تواجه نفس أسباب الهجرة عندهم. و قد أضافت مساهمة هذا الباحث بعض المفاهيم الجديدة و المستوحاة من المفاهيم النظرية لهجرة العودة و اللذان يمثلان أحد عوامل العودة في هذه الدراسة.

فقد بين أن مجال الهجرة عند المفكرين الجزائريين، خاصة فيما يتعلق بالمعلمين والباحثين الذين استقروا في الخارج منظم تاريخياً من خلال نوعين من مواقف العودة: و هو ما يسمى **بعودة الشوق و الحنين** إلى الوطن و **العودة الإستراتيجية**. و هي عبارة عن مواقف فردية و مهنية و التي تنقل تلك الهوية الاجتماعية التي يتم بنائها باستمرار من خلال عملية الهجرة، و التي تتراوح بين الغياب المزدوج إلى الوجود المزدوج لكنها ليست نفسها التي كانت تشعر بها الموجات الأولى من الهجرة الجزائرية التي حلها عبد المالك صياد. و قد بين أن هذه الخصائص من الهجرة الفكرية الجزائرية أدت إلى تكوين شخصيات جديدة من المثقفين في المجال الفكري الجزائري، و هي مزيج لمسار ومصير جماعي محلي وطني و دولي. و يعني هذا أن النخب المثقفة أصبحت محل تساؤل و تطرح إشكالا دائما و أصبحت تعيش هوية فردية و مهنية واجتماعية مهتزة. و على الرغم من هذه التناقضات و الوضع في المنفى، يتحول هذا الانقسام و التمزق تدريجيا إلى شكل من أشكال مقاومة متصاعدة "من أجل العيش" و التي بإمكانها تدعيم تلك الأسس المتناقضة. و تعتبر عودة المثقفين إشكالية حاسمة، طالما يفتقر المجال الجامعي الجزائري إلى الإستقلالية و غير قادراً على إضفاء الطابع المؤسسي على ذاكرته الفكرية وإنتاج معرفته عن نفسه وعن المجتمع. و يكون غير قادراً على "تدويل" نفسه من خلال إنتاجه الفكري أو الإفتتاح على العالم ليكون أكثر جاذبية، على الأقل بالنسبة للنخبة التي هاجرت رغماً عنها. و في ظل هذا مواجهة الوضع المعقد الذي لا يزال يعيشه المفكرون الجزائريون "المنفيون - المشتتون" في بلدهم الأصلي وفي المجتمع المضيف، يتم تبني استراتيجيات عودة مختلفة.

العودة الإستراتيجية، و هي عوائد رمزية واجتماعية. إذ يتعلق الأمر بتلك النخب التي لم تكمل استثماراتها، بعد محاولاتهم السابقة قبل رحيلهم القسري إلى الخارج لتحقيق أهدافهم في بلدهم و لكن من دون جدوى. و تعتبر العودة في حالة المعلمين والباحثين، بمثابة قضاء دين تجاه المجتمع للمجتمع" على أمل الحصول على وضع رمزي، و ذلك من خلال المشاركة في الملتقيات و المؤتمرات و الندوات و الصحافة الوطنية و المنشورات العلمية في دور النشر، أو المشاركة في مشاريع بحث جامعية، و التي تعتبر من بين الممارسات الأخرى ضمن العودة الإستراتيجية. و هي مساعي مدروسة و حكيمة في آن واحد، على عكس هجرتهم. و نظراً للأزمة السياسية للمجتمع الجزائري، فإن بعض "الحسابات الإستراتيجية" التي وضعها بعض المدرسين تتعارض على الأرض الواقع. و في حالات أخرى، تعتبر الحركة الدائرية للمثقفين أصحاب الثنائية القومية أو "المتعددة الجنسية" جزء من منطق هذه الإستراتيجية و التي تجازف للإستثمار بالرغم من العراقيل البيروقراطية. مع ضمان في حالة الفشل أو الحالات غير المتوقعة، لعودة محتملة في البلد المضيف. إذا كان اعتماد الجنسية المزدوجة هو منعطف نحو البلد المضيف، فهو نفسه أيضاً بالنسبة لبلد المنشأ. وتأخذ هذه الإستراتيجيات بعين الاعتبار خطوات عملية لما يمكن حدوثه في المستقبل بسبب عدم اليقين لما كان يحدث لهم في الوقت الحاضر. و يعتبر المثقفون "لاعبون محترفون" إذ يمكنهم التكيف مع مواقف غير متوقعة في فضاء و مرجع انتماء مزدوج: قدم هنا و قدم هناك.

أما عن عودة الشوق و الحنين إلى بلد الأصل، فتعتبر كشحنة عاطفية كبيرة لذكرى الأسماء والأماكن عند العائدين، و تعبير لا واعي عند الذين ولدوا و عاشوا بالفعل في بلدهم الأصلي على عكس أولئك الذين ولدوا

في الخارج (فرنسا). وهنا ميز الباحث بين مصطلح "عودة العمر" أو السنوات الخوالي و "السن عند العودة" (l'âge du retour" et "le retour d'âge).

و يرتبط المفهوم الأول مباشرة بالوقت الحقيقي "الطبيعي" للأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد، أما المفهوم أو الحالة الثانية فليس "لعودة العمر" أي علاقة بالعمر البيولوجي، إنما يتعلق الأمر بالحنين إلى الأماكن والأسماء وهذا يمكن أن يحدث في أي وقت في ديناميكيات الهجرة للمهاجرين، و تظهر عودة الحنين إلى الماضي كشكل من أشكال العلاج لما يمكن للمهاجر أن يواجهه من صعوبات و قيود مختلفة و هو مقيم في البلد المضيف. و في بعض الحالات، يصبح ذلك ضرورة حيوية بالنسبة للأشخاص الذين عاشوا بالفعل في الجزائر: و في ظل هذه ظروف "لعودة العلاجية" هذه، يضع المفكرون الجزائريون استراتيجيات مختلفة، من أجل العمل و المتعة في نفس الوقت، عبر تلك الرحلات الرسمية والمهنية التي ينظمونها و التي يستفيدون من خلالها من تلك "النكهة" المتعلقة "بذكريات البلاد". وفي حالات أخرى، يضمن الإستثمار المربح في الجمعيات الفرنسية - جزائرية أو عبر شبكات التعاون الجامعي، السفر المجاني والنفعي. كما سبق للأطباء والفنيين والصحفيين الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا استغلال هذه الفرص التي يوفرها التعاون الدولي "للتخفيف من حنينهم" خلال بعثاتهم المهنية إلى الجزائر. و إذا كانت العودة الإستراتيجية تعطي الأولوية للجانب العقلائي للعودة على الجانب العاطفي، و على العكس من ذلك فإن عودة الحنين تدفعها العاطفة إلى الوراء. و يعتبر هذا الباحث أن هذه "العودات الخيالية أو غير الحقيقية" ليس لها معنى سوسيولوجي، بما أنها تُعتبر فاشلة من جانب المهاجر نفسه ومن المجتمع الأصلي كذلك. لذلك تتبنى النخبة المثقفة الجزائرية "استراتيجيات تدعم عودتهم" و التي تفسر لأسباب مهنية أو عائلية أو بسبب التقاعد، مقابل تلك الأحكام و ردة فعل مجتمعهم الأصلي عن هجرتهم على أنها بمثابة "هروب". و ما يبرز ذلك التخوف منهم من خلال تلك الخطابات السياسية المحافظة، على أن هذان النوعان من العودة لهؤلاء المثقفين الجزائريين - عودة الحنين أو العودة الإستراتيجية - تعكسان ظروف الهجرة و كذلك وفقاً للسياق السياسي و الإقتصادي والثقافي بنسب مختلفة في كلا المجالين (الجزائر و فرنسا)..

و في الأخير، يبين الباحث أنه و على الرغم من تلك القيود المختلفة التي يتعرض لها المفكرون الجزائريون في البلد المضيف، فإن العودة بأشكالها المختلفة مشروطة و بشكل أساسي، بتلك الظروف المعرفية أمام الخلل الوظيفي على مستوى الحقل الأكاديمي الجامعي (الإستقلال النسبي، والحرية الأكاديمية و حرية التفكير، والإدارة الشفافة للحقل الجامعي ...) وشروط النظام الإجتماعي: نظام تعليمي فعال لأبنائهم، كفاءة نظام الرعاية الصحية، وظروف معيشية وظروف عمل مقبولة. و بما أن كل هذا لا يزال بعيدا و قابلا للتحقيق في الجزائر، يصعب تصور العودة أمام كل ردود الفعل تلك والأفكار والثقافات و المخططات الفكرية و الظروف التي اكتسبها هؤلاء في الدولة المضيفة و التي لا تتوافق مع الظروف الحالية في وطنهم.

5.6.5. دراسة طفطاف مسعود عن الهجرة و التفكك الأسري للعائلات التي بقيت في بلد الأصل:

و في سنة 1980¹ قام أحد طلبة الدراسات العليا في علم الاجتماع بجامعة قسنطينة بمحاولة لدراسة المشكلات الإجتماعية الناجمة عن الهجرة الخارجية توصل من خلالها إلى بعض النتائج، فورد منها:

- تنحصر أغلب أعمار المهاجرين و زوجاتهم بين 30 و 50 سنة مع تعدد الزوجات من الجزائريات والأجنبيات و وجود عدد من الأبناء بمتوسط 5 أطفال في الأسرة.

مسعود طفطاف، أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، - 1 جوان 1985، ص93.

- هناك أكثر من ثلث المهاجرين قضوا حياتهم الزوجية بعيدا عن الأسرة و بحساب زياراتهم السنوية، تبين أنهم لم يعيشوا مع أسرهم إلا حوالي 3 سنوات موزعة على عدد من السنين.
- معظم الأسر تتولى الإشراف عليها الأم في غياب الأب، و أحيانا يساعدها بعض الأقارب و لكن مع ذلك تواجه عدة مشكلات تتعلق بتربية الأطفال.
- أدت الهجرة إلى وجود أفكار سلبية من الزوجات عن العلاقة الزوجية و أفكار تشاؤمية كالخوف من الزوج و الشك فيه، مما أدى بربع المبحوثات إلى التفكير في الطلاق و أحيانا إلى طلبه في غياب الزوج وإلى الشجار عند زيارة الزوج.
- انعكاس غياب الأب على الأولاد و انحراف كبير منهم بعد تركهم للمدرسة دون ولي يسهر على تربيتهم أو توجيههم.

المبحث الثاني: البناء المنهجي لمقاربة هجرة العودة و مسألة الإدماج

1. المنهج المتبع:

إن سير أي بحث من البحوث العلمية يتطلب إتباع خطوات منهجية معينة، لأنها الركيزة الأساسية والوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحقيقة العلمية، وهذا شأن كل التخصصات بما في ذلك البحث السوسيولوجي. يتم في هذه الدراسة فحص ظاهرة عودة الهجرة الجزائرية و مستوى اندماجهم بعد العودة في بلد الأصل على مستويين هامين: المستوى النظري العام، ثم المستوى التطبيقي الذي سيكون نتاج البحث الميداني الخاص بالمهاجرين العائدين الجزائريين و الذين عادوا من مختلف الدول الأوروبية و الأمريكية و العربية.

تعتبر الدراسة التي تناولناها بالبحث و الإستقصاء من النوع الوصفي الذي يعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها، ثم استخلاص النتائج. لهذا تم الإستعانة بالمنهج الوصفي الإجتماعي للظاهرة من خلال عينة تمثل مجتمع البحث، و بما أن الدراسة تقوم على وصف ظاهرة عودة العائلات الجزائرية إلى أرض الوطن من خلال رصد أهم أسبابها و محفزاتها و مستويات إدماج هذه العائلات بعد العودة في بلاد الأصل، ارتأينا إلى الإعتماد على تحليل محتوى المقابلات التي أجريناها مع بعض العائلات العائدة من مختلف الدول الأوروبية و الأمريكية و الدول العربية. واعتمدنا في ذلك على منهج تحليل المحتوى الذي يساعد في التعمق أكثر في أبعاد التصريحات التي يدلي بها هؤلاء المبحوثين و من ثم يمكننا من طرح الموضوع بصفة علمية و يمكننا من التحقق أكثر في صدق الفرضيات التي طرحناها في بداية البحث. كما أننا وجدنا أن منهج تحليل المحتوى هو أنسب لدراستنا هذه، لأنه المنهج الذي يستعمل كثيرا في العلوم السلوكية، لأنه يسهل في تحصيل المعلومات الأساسية و المعقدة مما يساعد في بناء الفرضيات و يفتح مجالا أوسع لبحوث جديدة.

فمنهج تحليل المحتوى هو عبارة عن مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى معرفة خصائص المحتوى في المرحلة التي تخضع إلى التفكير الكيفي للموضوع، مثلما يعرفه "برغسون"، على أنه مجموعة من التقنيات من أجل الوصف الموضوعي و الشمولي للمحتوى الظاهر لعملية الإتصال. و ما هو معروف على تحليل المحتوى أن لديه محتوى ظاهر و محتوى باطن.

فالمحتوى الظاهر يجعلنا كباحثين ندرك منذ البداية على أن هناك محتوى باطن خلف المحتوى الظاهر والتي في بحثنا هذا تتمثل في التصريحات التي أدلى بها المبحوثين من خلال عملية المقابلة. أما المحتوى الباطن هو تلك القراءات التي تمكن الباحث من استنباطها من خلال تلك المعطيات التي جمعها من خلال

المقابلات التي أجراها مع المبحوثين، وهذا ما قمنا به شخصيا، أي محاولة وصف الحالات و المميزات المتعلقة بجذور و أعماق النص (المقابلة) غير المرئية و التي نستطيع اكتشافها من خلال عملية الإستدلال التي هي من مميزات تحليل المحتوى. لأن التحليل الكيفي أو ما يسميه البعض التحليل النوعي أو الإستدلالي، يقوم على عملية الوصف الموضوعي المنظم و الشمولي لعملية الإتصال و يضع انقلابا على مستوى الهدف. فهدف تحليل المحتوى الكمي هو الوصف الظاهر و الكمي لعملية الإتصال و الذي يعتبر غاية لهذا النوع من التحليل، أما التحليل الكيفي فهدف الوصف الموضوعي لعملية الإتصال. وعملية الإتصال هي تلك الوسائل التي يستعملها الباحث المكتوبة و المرئية و المسموعة. و وسيلة الإتصال التي استعملناها في بحثنا هذا هي المقابلات التي أجريت مع بعض العائلات الجزائرية العائدة. لذلك اتبعنا منهج تحليل المحتوى أو التحليل الكيفي، باعتباره من الوسائل الناجعة و الوفية و ذات المصادقية من أجل القيام باستنباطات خاصة تنطلق من النص أو المضمون و تصل إلى رسم حدود الحالات و المميزات المتعلقة بجذورها وأصولها غير المنظورة، و كذلك يعتبر هذا المنهج الأقرب و الأنجع للوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية يمكن الركون إليها في الدراسات و الأبحاث الأكاديمية.

ومن هذا المنطلق و بما أن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، و التي تحتاج إلى وصف تجارب العائلات المهاجرة و العائدة من بعض الدول الأوروبية و الأمريكية والعربية، و بيان مستوى و طبيعة اندماجها بعد عودتها إلى بلد الأصل، ارتأينا إلى استخدام هذا المنهج و تحليل محتوى المقابلات التي أجريناها مع هذه العائلات و من ثم محاولة تعميم النتائج على مجتمع البحث ككل من خلال التعمق في الدراسة و استنادا على النظريات التي أشارت لهذا الموضوع و على ضوء متغيرات و مؤشرات البحث من خلال استخراج فئات التحليل من المادة العلمية المحصل عليها من المقابلات، حسب المفاهيم المتكررة لدى أفراد عينة البحث، كمؤشرات لمتغير العودة و الاندماج حسب ما أدلى أو عبر عنها المبحوثين.

2. تقنيات جمع و تحليل البيانات:

تكمن أهمية البحث العلمي في الحصول على بيانات و معلومات جديدة و غير معروفة عن الموضوع أو عن الظاهرة المدروسة، و يتم الحصول على هذه المعلومات من الميدان من خلال عينة و مجتمع البحث. حيث يعتمد الباحث على تقنيات علمية منهجية في جمع المعلومات المراد الحصول عليها. و في بحثنا هذا، اعتمدنا على تقنية المقابلة و ذلك لتناسب هذه التقنية مع خصائص عينة البحث و أهدافه.

تقنية المقابلة:

و تتكون المقابلة هي الأخرى من مجموعة الأسئلة، موزعة على محاور حسب فرضيات البحث، و تقوم على إجراء حوار مباشر مع المبحوث و تسجيل كل ما يجري أثناء المقابلة سواء في مسجل و تكون مدة المقابلة عادة ساعة على الأقل.¹ و تعتبر تقنية المقابلة أنجع وسيلة في البحوث الكيفية و التي تسمح بالتقرب من المبحوثين أكثر و جمع أكبر من المعطيات التي تسمح بفهم و تفسير الظاهرة خصوصا الظواهر التي لم يسبق معالجتها من قبل، و ليس هناك ثمة مصادر أخرى تمكن الباحث من إيجاد الأجوبة لفرضياته و من ثم الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية كما وضحنا ذلك آنفا، لأن تقنية المقابلة تعد أنسب تقنية و أنسب طريقة نستعملها في تحليل المحتوى في البحوث السوسولوجية. كما تسمح هذه التقنية باستنباط ما هو باطن من خلال تصريحات المبحوثين و التماس و تتبع الآثار و كذا تفاعلات المبحوثين مع الأسئلة المطروحة على المبحوثين هذا من جهة، و من جهة أخرى تسمح هذه التقنية أيضا من تقديم توضيحات للباحث عن أي غموض يمكن أن يكتنف أسئلة المقابلة و اختبار مدى مصداقية المبحوث و دقة إجابته.

¹ - عبد الرحمان بدوي، منهج البحث، وكالة المطبوعات، الطبعة 03، الكويت، 1977، ص 99.

و في بداية بحثنا، فقد تم تنظيم دراسة استقصائية تجريبية قبل إجراء المسح الحقيقي مع الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات، وتم تقديم أسئلة مباشرة إلى المستجوبين في مقابلة وجها لوجه مع عائلات مختلفة عائدة إلى الوطن، مع أخذ عدة متغيرات في الاعتبار لتفسير الأسباب المختلفة للعودة و ديناميتها و أنماط الاندماج لديها و ذلك من أجل اختبار فرضيات البحث و محاولة إسقاطها على النظريات التي تناولت الموضوع. و قمنا باستجواب عشر عائلات جزائرية عائدة، أي عشرون مقابلة في المجموع و التي عادت من بعض الدول الأوروبية: إيرلندا، فرنسا، إنجلترا و إيطاليا. أما الدول الأمريكية، فتمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية، و كندا، و الدول العربية تمثلت في الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية. و قد قسمنا المقابلة إلى ثلاث محاور أساسية و اتبعنا فيها ما يسمى بالمقابلة النسقية أي معرفة مسار العودة من بداية الهجرة إلى وجود المبحوثين في بلد الأصل، و هذا ما تستدعيه طبيعة بحثنا هذا نظرا لتعدد و تركيب الموضوع. فمن جهة جعلنا عوامل و أسباب أو محفزات العودة في مركز اهتمامنا ثم معرفة مستويات و طبيعة الاندماج لدى هذه الفئة العائدة و المتمثلة في الأسرة العائدة. و قد نظمنا أسئلة المقابلة ذات الأسئلة المفتوحة على ثلاث مستويات أو محاور و قد قسمت هذه المحاور إلى مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى، هي معرفة وضعية العائد قبل الهجرة و أسباب أو الهدف من الهجرة، حيث أردنا البحث عن ماهي الأسباب الحقيقية للهجرة ما هو الهدف من وراء هجرته تلك حتى يتسنى لنا كشف ثمة علاقة مع العودة، أي هل بمجرد تحقيق الهدف من الهجرة يعود المهاجر إلى بلده الأصلي. فكانت كل الأسئلة تنصب حول الهجرة. كما جاءت بعض الأسئلة في هذه المرحلة لفهم مدى تطابق التوقعات و التصورات عن الهجرة بعد الخوض في التجربة و فهم علاقة ذلك بالعودة طبعاً.

- المرحلة الثانية، فهم الوضعية أثناء الهجرة أي في بلد الإقامة. و من خلال هذه المرحلة تمكنا من معرفة درجة الإستعداد للعودة حتى نتمكن من اختبار الفرضية الأولى حول درجة الإستعداد و علاقتها بالعودة. كما تمكنا هذه المرحلة أيضا بفهم العوامل المتدخلة في دفع المهاجر على العودة و هذا ما وددنا اكتشافه في الفرضية الثانية. إلى جانب بعض الأسئلة في الاندماج داخل بلد الهجرة و علاقتها بأخذ القرار للعودة و فهم درجة تمسكه بتقاليد المجتمع الأصلي و الذي يكون له الدور الكبير في العودة.

- أما المرحلة الثالثة من المحور الأول كانت الأسئلة منصبة حول معرفة درجة الإستعداد للعودة من خلال معرفة أهم الموارد الملموسة و غير الملموسة التي يحتاجها أي عائد من أجل إنجاح عودته وما لهذا العامل من أهمية بالغة في تحديد عملية العودة و كذا مستوى الاندماج. و هذه المرحلة تمكنا من اختبار الفرضية الثانية من البحث.

- أما المرحلة الرابعة فجاءت لاختبار الفرضية الثانية و هي العودة من أجل الأبناء. و معرفة مدى حرص الآباء على تربية أبنائهم في بلد الأصل و الحفاظ على معايير و قيم بلد الأصل، كما تمكنا من معرفة مستوى الاندماج بعد العودة.

و تمثل المحور الثاني في محور العودة، و قد تفرع بدوره إلى مراحل:

- المرحلة الأولى من أسئلة المقابلة تمثلت في معرفة قرار العودة و تأثير الشبكة الإجتماعية في أخذ القرار بالعودة و أثر العلاقات العائلية و المحيط الواسع في اتخاذ القرار بالعودة على عملية الاندماج.

أما المرحلة الثانية من محور العودة فخصصناه في فهم تجربة العودة بحد ذاتها و درجة الإستعداد للعودة، أهم المشاكل التي يتعرض لها العائد بعد عودته.

أما المحور الثالث فقد تمثل في محور الاندماج و الذي يمكننا من إختبار الفرضية الثالثة و الخاصة بالاندماج، طبيعة الاندماج، وصف الحياة الإجتماعية عند العودة، و قد جاءت هي الأخرى عبر مراحل:

تمكننا في المرحلة الأولى من وصف طبيعة الاندماج و عوامله داخل بلد المنشأ و أشرنا إلى مسألة تربية الأبناء بما أنها أحد الأسباب الأولى للعودة لبعض العائلات العائدة و إختبار مدى تطابق التصورات قبل العودة مع مستوى التوقعات بعد العودة. أما المرحلة الرابعة، فتمثلت في إختبار عوامل الاندماج بعد العودة و الوضعية الإجتماعية و في كافة المجالات التي يعيشها العائد بعد العودة.

وأخيرا معرفة التصورات عن العودة و عن بلد المنشأ و بالتالي معرفة عوامل الاندماج و مشروع المستقبل والذي يسمح لنا في الأخير معرفة آفاق العودة و إعادة الهرة من جديد.

وتسمح هذه المراحل الثلاث بفهم عملية العودة و إذا ما كانت عودة دائمة أو مؤقتة حسب دينامية هجرة معقدة و دائرية كما تسمح بتحليل العوامل الخارجية و الداخلية الخاصة بكل مبحوث و الذي يحدد بعد ذلك مستوى الاندماج في بلد الأصل.

3. تقنيات تحليل البيانات:

أ- تحليل محتوى المقابلات:

بما أننا استخدمنا المقابلة في جمع المعلومات و البيانات الميدانية، فمن الضروري استخدام تحليل محتوى المقابلات في تحليل الفرضيات و استخلاص نتائج البحث، إذ أنه يساد في تخطي الباحث مجرد وصفه لمحتوى المضمون إلى التحليل الإستدلالي و الخروج باستدلالات المعاني الضمنية أو الكامنة في المحتوى. و تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة خطوات لتحليل المحتوى حسب المادة المراد دراستها. يبدأ الباحث بتفكيك الكلمات المفتاحية و فئات التحليل و الواردة في نص المقابلة و تصنيفها حسب مؤشرات الدراسة و متغيراتها، و التي تهدف إلى تفكيك و تحليل قضايا و مسائل و جوهرية في شتى العلوم و التي تحتاج إلى تفسير و تحليل، حيث يقوم المنهج التحليلي بتفكيك و عزل عناصر ببعضها البعض و تقوم بتناول كل عنصر على حدة بالبحث لمعرفة مضمونه و تحليل خصائصه ثم تكون عملية التأليف بين الأفكار الجزئية التي تمخضت عنها هذه العملية ثم تقوم بالإستنتاج الذي يعتمد على الإجتهد. و لعل ما يميز هذه الطريقة هو طرح مفاهيم و قضايا جديدة لم يسبق طرحها من قبل، و هذا أمر طبيعي ما دام البحث قد اعتمد على منهج الإستنباط و الإستنتاج. و في الأخير تأتي الطريقة النقدية و التي يكون فيها التحليل نقدا لمحتوى المقابلات من خلال ربطها بأبعاد المحيط الإجتماعي الدائر بها و مؤشرات فرضيات الدراسة من خلال وضعها في إطار نظري محدد.

و نظرا لاعتماد المقابلة على العديد من الأسئلة غير المباشرة بمعنى طرح السؤال و استخلاص الإجابة منه مؤشرات لمتغير من متغيرات الدراسة و تفكيك هذه الإجابات و المؤشرات للوصول إلى استنتاج فئة التحليل التي توصلنا إلى استنباط نتائج المقابلات. فقمنا باختيار أهم الأسئلة التي كانت لها إجابات واسعة و عميقة تخدم موضوع الدراسة و قمنا بتفكيكها إلى فئات تحليلية من خلال مؤشرات الدراسة التي تم استخراجها من متغيرات الفرضيات و أبعادها و العلاقة بين هذه المتغيرات، و بما أننا قد قسمنا دليل المقابلة إلى ثلاث محاور رئيسية حسب فرضيات الدراسة فكان لكل محور فئة تحليل تختلف عن المحاور الأخرى، إلا أن لها علاقة مع بعضها البعض. إذ أن هدف الأسئلة كله يرمي إلى البحث و عن العوامل و المحفزات الحقيقية للعودة و كذا مستويات الاندماج داخل بلد الأصل و مدى استمرارية العودة و احتمال إعادة الاندماج أو أن العودة ماهي إلا مرحلة من مراحل الهجرة التي يمكن للمهاجر العائد أن يمر عليها. و بعد تفريغ محتوى المقابلات حسب محاور الدراسة، و التي كانت مكملة الواحدة تلوى الأخرى بل و متداخلة مع بعضها

البعض، إذ هناك بعض الأسئلة موجهة للكشف عن فرضية معينة و في نفس الوقت هي تخدم جانب آخر من محاور أخرى في الدراسة. فمثلا هناك مؤشر مهم جدا في الدراسة و الذي يخدم فرضيتين و جانبين مختلفين في الدراسة و المتمثل في التحضير أو الإستعداد للعودة، إذ أن مؤشرات هذا الأخير تعالج الفرضية الأولى الخاصة بمستوى التحضير و علاقته بالعودة، و في نفس الوقت وجدنا ما لهذا المتغير من أهمية في فهم درجات الاندماج داخل بلد الأصل.

وبعد الإنتهاء من عملية تفريغ محتوى المقابلات، قمنا بتحليل محتوى الفرضيات حسب فئات التحليل المستخرجة من المقابلات و ربطها بمتغيرات الفرضيات، حيث تناولنا في الفرضية الأولى مستوى أو درجة الإستعداد للعودة وعلاقتها بالعودة و كيف لمؤشرات الرأسمال البشري و الإجتماعي و المادي من دور وعلاقة للتخفيف للعودة و لتحقيق الاندماج في بلد الأصل. و فيما بعد وجدنا في بعض الحالات ما للعوامل الخاصة ببلد الإقامة و بلد الأصل من تحفيز للعودة و كذا تحقيق مستوى الاندماج.

كما أن للفرضية الثانية أكبر دور لفهم محفزات العودة بالنسبة للعائلات العائدة التي عادت من أجل أبنائها والتي تطرح إشكالية إعادة الاندماج و مشاكل إجتماعية أخرى تعيق الاندماج بعد العودة و خاصة مشكلة تعليم الأبناء بعد العودة. أما الفرضية الثالثة هي نتائج المحاور الأخرى المطروحة في الدراسة و كل المحاور هي ذات علاقة مع بعضها البعض كما أشرنا ذلك سابقا، حيث ما يخدم الفرضيتين الأولى و الثانية يمكن أن يفسر الفرضية الأخيرة و الخاصة بطبيعة الاندماج لهذه العائلات العائدة. و سنقوم لاحقا بتحليل مجالات الدراسة و مجريات البحث الميداني (ظروف إجراء الدراسة الميدانية) و ذلك في الجانب الثاني من هذه الدراسة و المتمثل في الجانب الميداني من البحث.

4. صعوبات البحث:

من الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء قيامه بدراسة الهجرة عموما و عودة الهجرة خصوصا، هي ندرة الإحصائيات المتعلقة بالعودة في الجزائر. أما المعطيات في البلدان الأوروبية المستقبلية للعمالة المهاجرة، فإن المعطيات المتوفرة لديها تزيد الباحث إرباكاً، وذلك لأنها لا تنطبق مع الواقع الفعلي لحجم العائدين وطبيعتها وتطورها ومن هي الفئة أكثر عودة. ويعود ذلك إلى أسباب منها الحرية التي يتمتع بها المهاجرون سواء العمال أو العائلات أو الفئات المهاجرة الأخرى في التنقل من مكان إلى مكان آخر.

و يشكل الغموض الذي يكتنفه مفهوم المهاجر العائد، صعوبة أخرى أمام الباحث، فعلى الرغم من المحاولات التي بذلها بعض الباحثين للتعامل مع المعطيات المتعلقة بالمهاجرين العائدين بفصلها عن بعضها البعض، إلا أنهم سرعان ما واجهوا عقبات تتمثل في امتزاج البيانات الإحصائية لهؤلاء مع تلك البيانات الخاصة بالفئة المهاجرة أو حتى الزائرة، لتدوب في النهاية في أعداد الفئات الأجنبية على العموم.

- و من الصعوبات الأخرى التي تعترض الباحث هي تمييز و تحديد مفهوم المهاجر العائد الذي يريد العودة بصفة دائمة، عن ذلك الذي ينوي العودة لفترة مؤقتة، كما يصعب التمييز بين الذين عادوا لأسباب قهرية من العائدين عودة إختيارية. دراسة العائلات تنطوي أيضا التمييز بين أنواع العائلات الأخرى (العائلة المختلطة، العائلة العائدة الجزائرية، وعن العائلة التي يعود فيها أحد الزوجين من العائلة التي يعود فيها كلا الزوجان)، و التي تعتبر كلها متغيرات تزيد من تعقيد الموضوع و تحتاج إلى تأملات أكثر و التركيز على أحد هذه الجوانب.

- صعوبة دراسة موضوع العودة بحد ذاته نظرا لتشعبه و تعقده أمام تناول إشكاليتين في نفس الوقت، دراسة عوامل العودة من جهة ثم الاندماج و تشعب المتغيرات و المؤشرات التي تسمح بتفسير الظاهرة.

- ندرة المراجع في الموضوع مقارنة مع موضوع الهجرة و التي كانت متوفرة أكثر باللغة الأجنبية مما اضطرنا في الكثير من الأحيان إلى الترجمة، و حتى إن وجدت فهي عبارة عن تقارير و دراسات أجريت في هذا الموضوع و التي حاولت تفسير العودة من منظور إقتصادي و علاقته بالتنمية، و الإفتقار إلى الجانب الإجتماعي الذي حاولنا تناوله في دراستنا و الذي يحتاج في تفسيره أكثر دراسات أخرى للدخول في تفاصيل و انعكاسات العودة بالخصوص على العائلة الجزائرية.

الخلاصة:

و في النهاية يبدو أن موضوع هجرة العودة عولج من زاوية واحدة تلك المتعلقة بالناحية المادية و حول مفاهيم الرأسمال المادي و الإستعداد للعودة سواء من ناحية الدراسات التي تناولتها الدول المستقبلية أو الدول المرسله للهجرات وعلاقتها بمسألة التنمية خصوصا في الآونة الأخيرة، مهملين بذلك تلك الآثار الناجمة عن العودة و فئات العائدين أي العائد نفسه و بالخصوص الآثار الإجتماعية و مشاكل الإغتراب بعد العودة، إلى جانب الإهتمام بفئات دون الأخرى مثل العائلات، أي انصب الإهتمام بدرجة أكبر للعمال و أصحاب المشاريع الإستثمارية، و مشكلات و نتائج النزوح إلى خارج الوطن. و الملاحظ أن موضوع النزوح إلى الخارج و أثره على الأسرة لا يزال موضوعا نادر الإهتمام من الباحثين. لذلك ارتأينا نحن في دراستنا هذه و انطلاقا من كل هذه الدراسات و البحوث و النظريات التي تفسر العودة انصب اهتمامنا لدراسة عودة العائلات التي لا تعد الدراسات فيها نادرة و إن ذكرت فهي مجرد لمحات تشير إليها بعض البحوث والمقالات و بالخصوص المشاكل التي تتعرض إليها بعد العودة و مشاكل الإجتماعية و التعليمية للأبناء والتي تحتاج إلى مزيد من الإهتمام و البحوث في هذا المجال.

الفصل الثاني

الهجرة الجزائرية في سياق تجدد نظريات الهجرة الدولية

تمهيد

نسعى في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم العناصر المهمة لفهم ظاهرة الهجرة من خلال تقديم نظرة وجيزة لها و تحديد مفهومها إلى جانب أسباب حدوثها و آثارها إلى جانب ذلك نقوم بتفسير الهجرة حسب الظروف الملائمة لذلك المجتمع وفي ظروف زمنية معينة. و من ثم سنخرج إلى أهم النظريات والمقاربات النظرية التي أشارت إلى الهجرة وتطورها عبر الزمن من الخمسينات إلى الألفية الثانية. ونود أن نلخص ما جاء فيها بصفة وجيزة و نبين أهم المفاهيم النظرية لها ومدى أهميتها لفهم ظاهرة الهجرة، ومن ثم بإمكان ربطها بظاهرة العودة بما أن العودة في حد ذاتها تعتبر انتقالا ديموغرافيا مثلها مثل الهجرة. و بعدها سنقوم بإسقاط كل هذا على الهجرة الجزائرية و التي تهتمنا لفهم موضوع الدراسة و باعتبارها أحد مجالات بحثنا هذا، بما أنها تعتبر واحدة من بين البلدان التي عرفت موجات هجرة كبيرة ابتداء من القرن الماضي إلى يومنا هذا.

المبحث الأول: التعريف بالمجرة

1. مفهوم الهجرة:

تعرف الهجرة عموما بأنها انتقال الأفراد وجماعات من بيئتهم الأصلية إلى بيئة أخرى بشكل دائم أو نسبي لأغراض معينة كما يمكن اعتبارها « حدث اجتماعي يتضمن المغامرة، فالمهاجر هو الشخص الذي يغادر بمحض إرادته محل إقامته الدائمة، إلى مكان آخر يبعد عنه نسبيًا ليقطن فيه فترة طويلة من الزمن أو بصفة نهائية. و مما يستدعي النظر، أن المسافة التي تفصل بين المكان الأصلي و الجديد، وطول فترة الإقامة، ونية الراحل، لها علاقة وثيقة بالهجرة. فالسياح و اللاجئين وأعضاء السلك الدبلوماسي و الطلبة الذين يتلقون العلم في الخارج، والمواطنون الذين يغيرون سكنهم لا يجوز أن نسميهم مهاجرين»¹.

و الهجرة عموما هو "الخروج من دولة واحدة من أجل الاستقرار في دولة أخرى. و تنص المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أن جميع الأشخاص ينبغي أن يكون لهم حرية مغادرة أي بلد بما في ذلك بلدهم، وأن تفرض الدول قيودا على حق الفرد في مغادرة إقليمه في ظروف محدودة للغاية"².

أما المهاجر فهو الشخص الذي يغادر بلد إقامته الإعتيادية. كما تعرفه دراسة " لمحة عن المهاجرين في القرن 21" أن المهاجرين بأنهم أولئك الذين يختلف مكان ولادتهم عن بلد إقامتهم"³. وهي "عملية ينتقل بها غير المواطنين إلى بلد ما لغرض التسوية". وتعرف الأمم المتحدة المهاجرين بأنهم الأشخاص الذين عاشوا خارج بلادهم الأصلية التي ولدوا فيها لمدة 12 شهرا أو زيادة.⁴

¹ - محمد محمود صفوت، الإحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1967، ص 98

² - Sans auteur, International migration law, Glossary on migration, International Organization for Migration (IOM), 2004, p21.

³ - عبد القادر رزيق المخادمي، حلم العودة، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربة و حلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص18.

⁴ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة الدروبي منى، المركز القومي للترجمة، العدد 1993، الطبعة الأولى، 2013، ص42.

و في اللغة الفرنسية كلمة هجرة يقابلها immigré وهو الشخص الذي يدخل إقليم بلد و دولة أخرى و هو نفس المعنى الذي تشير إليه كل من كلمة immigrant و migrant . وأما كلمة émigré فهو الشخص الذي غادر إقليم بلده لبلد آخر.¹

ويعتبر "عبد المالك صياد" هو أول من أشار إلى هذا الاختلاف لهذين المصطلحين في تمييزه بين "الهجرة وفالمصطلح الغربية"، فمقابل مصطلح الهجرة، استعمل هذا الأخير مصطلحين هما: émigration و immigration. الأول يمكن ترجمته إلى الهجرة، هو انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر. أما المصطلح الثاني، و الذي يمكن ترجمته إلى مصطلح العُربة، يعني التواجد والعيش في البلد المُستقبل. إذن فالهجرة حسب صياد تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الاستقبال، و تكون عُرْبَةً في بلد مُستقبل، فيكون المُنتقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مُغتربا في بلد مُستقبل له.² و هكذا أصبحت دراسة ظاهرة الهجرة، في العالم عامة و في الجزائر خاصة، تستند في كثير من الحالات إلى أعمال عبد المالك صياد الذي أعطى لها معان ومصطلحات جديدة. "لقد كان يهتم بكل المصادر التي تمكن من الفهم الجيد لواقع الهجرة، ولكل الإشكاليات التي كانت تظهر تدريجيا في حقل دراسات الهجرة منذ بداية الستينيات، و أحدث قطيعة مع الدراسات السابقة التي كانت تتناول الظاهرة تناولا أحاديا قائما على تمركز إثني لا يؤدي إلا إلى دراسة سطحية جزئية لها.

أما الهجرة من الناحية الاجتماعية فتدل على : « تبديل الأفراد أو الجماعات لمحل الإقامة بشكل دائم نسبيا لغرض من الأغراض من أو إلى بلد معين »³. و يعرفها محمد عاطف غيث على أنها: « الانتقال الفيزيائي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى أو من قرية إلى مدينة بقصد تغيير دائم نسبيا لمكان الإقامة »⁴. ويعرف القاموس الديموغرافي كلمة هجرة بأنها "حركة فرد ما نتيجة لتغييره مكان إقامته". أما رولان بارسا، فيعرف الهجرة بالانتقال لشخص ناتج عن تغيير مكان الإقامة.⁵ في حين يعرف "فارتشايلد" مفهوم الهجرة في قاموس علم الاجتماع باعتبارها انتقال الأفراد من مكان لآخر بطريقة إرادية أو جبرية و أن من أهم صفاتها أنها تكون متعمدة أو مخططة و ذات هدف واضح. أما "لوري نلسون" فيقول أنها تشمل التغير الدائم في محل الإقامة من قطر إلى قطر آخر أو جماعة إلى أخرى و أنها حركة إرادية للمهاجرين.

وانطلاقا من هذا التعريف يمكن أن نستخلص بأن هناك أنواع عديدة للهجرة، وهناك هجرة جماعية أو فردية، وهجرة تلقائية وهجرة منظمة. فالهجرة الجماعية غالبا ما تكون اضطرارية أو - جبرية - خارجة في الغالب عن إرادة الإنسان. كما يمكن الفصل بين نوعين من الهجرة من حيث الكيف: هجرة تلقائية وهجرة منظمة، وتقسم الهجرة أيضا إلى هجرة دائمة وهجرة موقوتة « فالهجرة الدائمة هي هجرة الفرد بلده الأصلي الذي يتمتع بجنسيته و استيطان بلد آخر ليعيش فيه بصفة مستمرة دائمة »⁶. والهجرة الموقوتة « تتحول الهجرة الدائمة إلى هجرة موقوتة برجع المهاجر إلى الوطن الأم للإستقرار فيه تحت تأثير

¹ - Abdel Fatah, M, Dictionnaire des termes juridiques, économiques et commerciaux, deuxième partie, Beit el hikma, Tunis, 2005, p 944- 945.

² - Abdelmalek Sayad, « Les trois âges de l'émigration algérienne en France », actes de la recherche en sciences sociale, n° 15, juin 1977 p. 59-79.

³ - مسعود طفطاف، مرجع سابق، ص12.

⁴ - إنشراح الشال، المغترب ووسائل الاتصال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 18

رولان بارسا، معجم مصطلحات الديموغرافيا، تر حلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت،⁵

1990، ص326

⁶ - إنشراح الشال، نفس المرجع، نفس الصفحة.

عوامل لم يكن يضعها في الحسبان»¹ كما يمكن أن تكون الهجرة أيضا إما داخلية أو خارجية : فالهجرة الداخلية، هي حركة السكان بين منطقة وأخرى في الدولة الواحدة أي داخل حدود الوطن نفسه كما هو الحال بالنسبة لأبناء الريف في هجراتهم إلى المدن الصناعية. و هي التي تحدث في إطار مجتمع واحد داخل حدود دولة واحدة، فالشخص الذي يترك بلدته الأصلية ليقم في بلدة أخرى قريبة أو بعيدة من الأولى لفترة طويلة من الزمن أو بصفة نهائية يعتبر مهاجرا، أما إذا غير هذا الشخص محل سكنه بسكن آخر في نفس الحي أو خارجه ولكن داخل حدود مدينته أو قريته الأصلية أو سافر إلى جهة ما لقضاء بعض مصالحه الشخصية، أو كان من البائعين المتجولين، أو من وكلاء الشركات أو من المصطافين فلا يجوز أن نسميه مهاجرا². أما الهجرة الخارجية، أو ما يطلق عليها البعض صفة الدولية وهي هجرة عبر الحدود السياسية ويعتبرها البعض نوعا من « النقل الدولي للموارد البشرية شبيهة بنقل التكنولوجيا ورأس المال الدولي »³. فالهجرة الخارجية هي «ترك الشخص موطنه الأصلي إلى دولة أجنبية لاستيطانها. في هذه الحالة ينفصل تماما عن قومه ويبقى فترة غريبا في البلد الذي نزع إليه، إلى أن يندمج في المجتمع الجديد، وقد ينتهي به الأمر إلى تغيير جنسيته، فيصبح من المغتربين»⁴.

ويمكن أن تكون الهجرة منتظمة أو غير منتظمة. فالهجرة غير المنتظمة أو غير المشروعة، هي الحركة التي تتم خارج القواعد التنظيمية للبلدان المرسله وبلدان العبور و البلدان المستقبلية. ولا يوجد تعريف واضح أو مقبول عالميا للهجرة غير المنتظمة. فمن وجهة نظر بلدان المقصد، يكون الدخول غير قانوني أو الإقامة أو العمل في بلد ما غير قانوني، هو أن لا يكون للمهاجر الإذن اللازم أو الوثائق المطلوبة بموجب لوائح الهجرة للدخول أو الإقامة أو العمل في بلد معين. أما من وجهة نظر البلد المرسل، فينظر إلى المخالفات على سبيل المثال في الحالات التي يعبر فيها الشخص حدودا دولية بدون جواز سفر ساري المفعول أو وثيقة سفر أو لا تفي بالمتطلبات الإدارية لمغادرة البلد. ومع ذلك، هناك ميل إلى تقييد و استخدام مصطلح "الهجرة غير القانونية" في حالات تهريب المهاجرين والمتاجرة بالأشخاص كما أن هناك مجموعة متنوعة من المصطلحات المستخدمة لوصف نفس الظاهرة أو ظاهرة مماثلة لها. فعلى سبيل المثال، قد تكون هناك فروق طفيفة بين مصطلحي "الهجرة غير الشرعية" و "الهجرة السرية" و "الهجرة غير الموثقة" و "الهجرة غير المنتظمة". « فالهجرة غير الشرعية، هي إقامة المهاجر في بلد غير موطنه الأصلي بدون الالتزام بالإجراءات القانونية الواجب توافرها للهجرة، والتي تسمح له بالخروج من بلده ودخول الوطن المهاجر إليه أو لعدم صلاحية الوثائق المحصل عليها، أو لعدم امتلاكها مثل: شهادة الإقامة، وجواز السفر، وخاصة عدم صلاحية التأشيرة الخاصة للإقامة »⁵. والهجرة السرية أو المخفية، تتمثل في خرق متطلبات الهجرة.

ويحدث ذلك عندما يخالف الشخص غير المواطن القانون و لوائح الدخول إلى البلد؛ أو بعد الدخول إلى بلد ما بصفة قانونية، و تجاوزات المدة القانونية والتي خالف من خلالها لوائح الهجر القانونية.⁶ أما المهاجر غير الشرعي، هو ذلك الشخص الذي يفتقر إلى الوضع القانوني في بلد عبور أو البلد المضيف بسبب الدخول غير القانوني إلى ذلك البلد أو انتهاء مدة تأشيرته. و ينطبق هذا المصطلح على المهاجرين الذين ينتهكون قواعد القبول لذلك البلد وأي شخص آخر غير مخول بالبقاء في البلد المضيف (ويسمى أيضا المهاجر

1 - نفس المرجع، ص19.

2 - محمد محمود صفوت، مرجع سابق، ص101

3 - إنشراح الشال، مرجع سابق ، ص18

4 - نفس المرجع ، نفس الصفحة

5- ميشال دينكين، معجم علم الاجتماع، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1986 ، ص18

6 - Sans auteur, International migration law, opcit, p14

السري أو غير الشرعي أو المهاجر في وضع غير قانوني".¹ أما بالنسبة للمجتمع الأكاديمي مثل المنظمة الدولية للهجرة تفضل استعمال هذا المفهوم الأخير لأنه لا يقوم بتجريم المهاجرين مثلما هو الحال بالنسبة للمفهوم الذي أطلق عليه "المهاجرين غير الشرعيين" و تتلاءم أكثر حسب تنوع حالات الأشخاص في وضعية غير منتظمة.

وبقدر امتداد حقول الدراسات حول الهجرة على النطاق التاريخي والجغرافي، إلا أنها واجهت مجموعة واسعة من أنواع الحراك الخاص. و هذا ما يجعل من الصعب تحديد هذا المفهوم و ما هو نوع الحراك الذي يمكننا أن نعتبره نوع من أنواع الهجرة ؟ هل ينبغي علينا عند تعريفنا للهجرة تصنيف حركات التنقل (عمليات الهجرة) أم الأشخاص الذين ينتقلون (المهاجرون) اعتمادا على خصائصهم، أو السياقات التي من خلالها تطورت أنماط مختلفة لهذه الهجرة ؟ أو كل هذا دفعة واحدة ؟

إن دراسة الهجرة تهتم بكل هذه المسائل، لكن التركيز يكون أكثر حول تحديد هذا المفهوم و تصنيف أنواع الحركات السكانية التي تشكل الهجرة.

إن الهجرة هي مفهوم يضم مختلف أشكال حركات السكان والتي بإمكانها أن تتكرر، (بإمكان الفرد أن ينتقل مرات عديدة أثناء وجوده) و بإمكان اعتبار حركة سكانية هجرة، حسب مدة الإقامة، (التنقلات قصيرة المدى تنصف في بعض الأحيان على أنها زيارة وليست هجرة) حسب المسافة المقطوعة (التنقل في نفس المكان كثيرا ما يعتبر تغيير مكان الإقامة أكثر من كونه هجرة) لكن ما الذي يمكننا أن نطلق عليه هجرة، أو ما هو المقصود بالمكان؟ (نفس الحي، نفس المدينة، أو نفس المنطقة...؟)

فمن الناحية النظرية، هناك اختلافات كبيرة من دراسة للأخرى و من مقاربة نظرية إلى أخرى لتعريف الهجرة. فهنا يتشكل ارتباك متواصل من مصادر مؤلفات متخصصة في هذا المجال. إن الذين أبعدا الدراسات التجريبية لمحاولة تطور دراسات مقارنة لدراسة الهجرة، توجهوا نحو استعمال تعاريف مفتوحة. فمنذ "رافنستاين"² (1889,1885)، لم تُفرض أي قيود في ما يخص مسافة التنقل، المدة، الخاصية الطوعية للهجرة أو عدمها، سواء تنقل الفرد لوحده أو مع عائلته أو حتى سبب التنقل. كل هذه المعالم تختلف حسب نوع الهجرة. و إذا كانت هناك مقارنة متفتحة، فهي تبرر نفسها بطريقة عامة من ناحية المفاهيم، ولا يمكن أن تتبعها كثيرا الدراسات الأكثر خصوصية.

ففي العديد من الدراسات الميدانية، فإن الهجرة حددت بصفة ملموسة على أنها ظاهرة و التي تتضمن ثلاث تغييرات متزامنة: تغيير مكان الإقامة والذي يمكن تفسيره غالبا بأنه دخول حدود سياسية أو وطنية، تغيير صاحب الوظيفة، حيث لا يحافظ الأفراد على وظيفتهم القديمة حتى وإن واصلوا ممارسة نفس المهنة، وتغيير في العلاقات الاجتماعية، فالفرد بإمكانه التنقل مع عائلته أو حتى مع أفراد آخرين من نفس مجموعته، لكنه و بصفه عامة سيسكن مع أفراد لم يكن يعرفهم من قبل.

فهذه المعالم المشتركة أو التعاريف (الميدانية والنظرية) للهجرة هي نتاج العديد من قوى التفاعل. فإن الباحثين يفسرون الشكوك لتحليل الهجرة من خلال أسبابها ونتائجها، ومن خلال التغييرات حول الوظيفة أو حول العلاقات الاجتماعية التي بإمكانها التأثير على المهاجر بحد ذاته وعلى عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المرتبط بالهجرة. وفي نفس الوقت يضعون مقارنة عامة لأنواع الهجرات التي واجهوها في مختلف السياقات، والتي بينت أن هذا النوع من التعاريف لا يتناسب دائما مع أشكال الحراك

¹ -Ibid, p34.

² - Alan B.Simmons, " Expliquer les migrations : une théorie à la croisée des chemins", chapitre 2, Piché Victor, les théories de la migration, les manuels série des textes fondamentaux, Ined, Paris, 2013 p67.

المهمة من الوجهة النظرية. فيعتبر إذن مكان الإقامة، النشاط الإقتصادي و العلاقات الإجتماعية معالم متنوعة فيما يخص الهجرة.

فبالنسبة لتغيير مكان الإقامة، فيعتبر منذ مدة طويلة كمبدأ ثابت بأن الهجرة عليها أن تتضمن على الأقل تغيير مكان الإقامة المعتاد (أي المكان المعتاد للأكل والنوم) سواء كان ذلك التغيير لمدة قصيرة أو طويلة، في مكان قريب أو بعيد. وقد أعيد التشكيك في هذا التعريف من قبل بعض المقاربات النظرية والتي تأخذ بعين الاعتبار أي حركة، كنوع من أنواع الهجرة : فالفرد بإمكانه أن يحافظ على مكان إقامته أثناء تنقله إلى مكان آخر خلال فترات طويلة أو قصيرة (شهر أو فصل) فالمشكل أنه يوجد أشكال مختلفة و متنوعة من التنقل بمجرد تغيير محسوس لمكان الإقامة (التي تنطوي على تنقلات واسعة) ومزيد من تغييرات دائمة ولمدة طويلة المدى. لهذا السبب فإنه من الصعب تحديد الحدود غير التعسفية بين ما يمكن إعتباره هجرة أم لا. فمثلا شخص ينتقل مؤقتا، فبإمكانه أن يكون لديه ثقل إقتصادي في مكان إقامته المعتادة، فيمكنه تحويل الأموال، العودة أو إرسال و بصفه مستمرة رسائل. لهذا السبب فإن هذا الشخص هو في الواقع طرف شبح في بيته حسب "أرنو لد"¹ (Arnold, et al, 1981). فكيف بإمكاننا إذن تحديد مفهوم الهجرة؟ هل هو فقط بالرجوع إلى الإقامة الجغرافية أو من حيث الروابط الإقتصادية و الإجتماعية؟

و بالنسبة لتغيير الوظيفة و تغيير العلاقات الإجتماعية فلا يمكن لكل من الرعاة والبدو تغيير عملهم أو تغيير عائلاتهم أو أصدقائهم عند تنقلهم بما أنهم بمرافقه كل مجتمعهم. لا يوجد أكثر من فرد واحد يقطع مسافة من مكان إقامته إلى مكان عمله أو ما يجعله ينتقل في إطار وظائفه أو أعماله و يحافظ على نفس العمل (أو نفس نوع من الوظائف في السنة) و نفس الأصدقاء أو نفس مكان الإقامة حتى وإن كان عمله خارج مكان إقامته. إن الأشخاص المتزوجون الذين لا يعيشون في نفس المكان يطرحون مشكل بالغ الأهمية. فالزوجان اللذان لديهما مكان إقامة مختلفة (واحدة في المدينة حيث يوجد مكان عمل الزوج، وأخرى حيث تعمل الزوجة)، و يمضيان عطلة آخر الأسبوع سويا في أحد مكان إقامتهما، فهل بإمكاننا اعتبار هؤلاء مهاجرون ؟

2. نبذة عن ظاهرة الهجرة الدولية:

لقد هاجر الناس دائما سعيا وراء فرص جديدة أو للفرار من الصراع و الإعتقال، ولكن الهجرة الدولية وصلت اليوم إلى مستويات عالية جديدة. فالهجرة باعتبارها قوة ديناميكية دافعة ومهمة داخل العولمة أصبحت جزءا أساسيا في التغيير الإقتصادي و الإجتماعي، كما أنها تساهم في التحولات الأساسية للنظام السياسي الدولي. فلهجرة أسباب وعوامل أحدثتها وعملت على ظهورها وتطورها. منها ما يتعلق بعوامل الطرد التي يتسبب فيها البلد الأصلي الذي يتواجد فيه من ينوي ترك بلده لظروف إجتماعية و إقتصادية أو سياسية، ومنها ما يتعلق بعوامل الجذب التي تحدثها بعض الدول خاصة المتقدمة منها، والتي تريد استقطاب العديد من المهاجرين للعمل فيها. و لهذه الأسباب وغيرها شهدت عدة مجتمعات عمليات الهجرة، حيث وصل عدد المهاجرين على المستوى العالمي إلى (125) مليون نسمة، أي (2.3%) من سكان العالم، بالمقارنة بمقاربة (76) مليون مهاجر في سنة (1965م). وتبالغ الدول المتطورة في تصوير الهجرة باعتبارها غزوا لها، في حين أن نسبة المهاجرين لا تتجاوز (4.5%) من السكان، بينما الهجرة الحقيقية نجدها في بلدان الخليج العربي، والتي تمثل حالة استثنائية، حيث تصل نسبة المهاجرين إلى (35%) من مجموع السكان، في بعض الحالات تتجاوز النسبة (80%) وهو أمر نادر بحق في تجارب الهجرات.²

¹ -Ibid, p69.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، حلم العودة، مرجع سابق، ص 103.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ازدادت الهجرة الدولية في الكم و تغيرت في طبيعتها. وكانت هناك مرحلتان أساسيتان: الأولى عام 1945 إلى أوائل السبعينيات، وفيها اتبعت الدول الرأسمالية الكبرى النظرية الاقتصادية التي تركز على الإستمرار و التوسيع في الإنتاج في البلاد المتقدمة جدا. و كانت نهاية هذه المرحلة "أزمة النفط" عام 1973-1974. تلا ذلك الركود الاقتصادي الذي أدى إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية و إعادة توزيع رؤوس الأموال في مناطق صناعية جديدة و تغير في أنماط التجارة العالمية و إدخال تكنولوجيا جديدة. و كانت نتيجة ذلك، بداية مرحلة جديدة من الهجرة الدولية، بدأت في منتصف السبعينيات و ازدادت قوة في أواخر القرن العشرين و بدايات القرن الواحد والعشرين.

و أما عن تطور الهجرات في العالم فقد تبين الأرقام التي أصدرتها الأمم المتحدة¹، بأن المجموع العالمي للمهاجرين (على اعتبار أنه يشمل كل الذين يعيشون خارج مكان ولادتهم لمدة تزيد عن عام) كان حوالي 155 مليوناً في عام 1980، منهم 84 مليوناً هاجروا إلى الدول المتقدمة و 52 مليوناً إلى الدول النامية. وفي عام 2006 قدر مجموع من هاجروا عالمياً بـ 191 مليون شخص. هاجر منهم 61 مليوناً من الجنوب إلى الجنوب (أي من أحد الدول النامية إلى أخرى) كما هاجر 53 مليوناً من الشمال إلى الشمال، و 14 مليوناً من الشمال إلى الجنوب، و 62 مليوناً آخرين من الجنوب إلى الشمال. (إدارة الشؤون الاقتصادية الأمم المتحدة 2006) و بعبارة أخرى، نلاحظ أن معظم الزيادة في الهجرات التي تمت مؤخراً كانت من الجنوب إلى الشمال.

كما أن تقدير شعبة الأمم المتحدة لتوزيع السكان في منتصف عام 2005 (UNPD)² أن العدد قد وصل إلى 191 مليوناً. و بحلول عام 2007 اقترب هذا الرقم من 200 مليوناً، أو ما يقرب من 3 في المائة من إجمالي سكان العالم البالغ 6.5 مليار نسمة. و قد قدر مجموع المهاجرين في العالم سنة 2008 بحوالي 214 مليون نسمة مقابل 75 مليون مهاجر سنة 1960 أي بنسبة 3,1 بالمائة، مقابل 2,9 بالمائة سنة 1990، أي ارتفاع بحوالي 139 مليون مهاجر عالمياً ما يفسر ضعف العدد ثلاث مرات و ذلك خلال فترة 45 سنة³. و قد ظلت النسبة المئوية للمهاجرين بالنسبة لسكان العالم مستقرة إلى حد ما في السنوات الأخيرة ما بين 2 و 3 مئوية. إلا أن الأرقام قد تضاعفت على مدى ربع القرن الماضي بشكل مطلق. كما جعل انخفاض أفواج الشباب الداخلين سوق العمل و زيادة نسبة سن الإعالة مستقبل زيادة الطلب للعمالة على جميع مستويات المهارة، يبدو مؤكداً و لا ريب فيه. فإن هناك في الواقع تقريباً، ثلاثة مليارات من البشر من المتوقع ولادتهم في العقود القادمة في العالم النامي. قد تضطر كل من أوروبا و أمريكا الشمالية شاءت أم أبت إلى الاعتماد بشكل متزايد على الوافدين الجدد من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية. ولكن بحلول عام 2050 أو حتى ما قبل ذلك، من المتوقع أن يستقر عدد سكان العالم ثم يبدأ بالإنخفاض⁴.

ومن بين المجتمعات التي عرفت موجات هجرة هي المجتمعات العربية، سواء كانت تلك الهجرات فردية أو جماعية لأغراض شتى سواء تمثلت في تدعيم مراكزهم الاقتصادية من خلال الفرص المتاحة والممتازة للعمل خارج الوطن أو لظروف أخرى خاصة بتلك المجتمعات. لذلك نجد انتشار العرب في كل أنحاء العالم تقريباً، بل بعضهم يعيشون في بلد المهجر منذ عشرات السنين، أي أنهم يمثلون الجيل الثالث لأجداد هاجروا

¹ - ستيفن كاستلز ، مارك ميللر ، مرجع سابق، ص 125، 126.

² - نفس مرجع ، ص 41.

³ - Musette, Mohamed Saib, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)*, analyse des comportements des « remiseurs » Algériens, doctorat en sociologie, département de sociologie, université d'Alger 2, 2010- 2011, p 83.

⁴ - ستيفن كاستل و مارك ميللر ، مرجع سابق، ص 666، 667.

إلى هذه البلاد منذ زمن طويل وفي بعض البلدان تكون كثافة العرب عالية بشكل ملحوظ نسبة إلى الجنسيات الأجنبية الأخرى أو إلى العدد الكلي للعرب المهاجرين في العالم. والمشاكل التي تواجه هذه الجاليات العربية تتشابه في خطوط عامة كثيرة. لعل أهمها العجز في أحيان كثيرة على التكيف مع المجتمع الجديد الذي يختلف في مفاهيمه وثقافته عن مجتمعاتهم الأصلية. وهناك شق آخر للمشكلة يتمثل في ضعف الارتباط بين الأبناء وبين بلدهم وثقافتهم الأصلية. وعلى الجانب الآخر، تعاني العديد من الجاليات العربية من ضعف واضح في التنظيم و الارتباط والعمل المشترك بين بعضهم البعض، وهو الأمر الذي يحرمهم وجود قوى ضعف متعددة في العديد من الدول الأجنبية. ويؤرخ لحركة الهجرة بالنسبة للوطن العربي بمنتصف ق19، إلا أنها تصاعدت بعد الحرب العالمية الأولى بالنسبة للفلسطينيين والمشاكل التي تواجه هذه الجاليات العربية تتشابه في خطوط عامة كثيرة لعل أهمها العجز في أحيان كثيرة عن التكيف مع المجتمع الجديد الذي يختلف في مفاهيمه وثقافته عن مجتمعاتهم الأصلية. وهناك شق آخر للمشكلة يتمثل في ضعف الارتباط بين الأبناء وبين بلدهم وثقافتهم الأصلية. ولا شك أن للجاليات العربية في الخارج إمكانيات سياسية واقتصادية وعلمية يعتد بها في دول المهجر، وظهرت تجمعات لهم بمسميات مختلفة تنظم أنشطتهم [كالنوادي العربية والروابط أو المعاهد الإسلامية والجمعيات...الخ]

أما النظرة المعاصرة للهجرة فقد تغيرت بتغير مختلف العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمعات المعاصرة فإن الهجرة اليوم ينظر إليها بشكل مختلف لأن السياق العالمي قد تغير فاليوم نعيش في عالم ذو بنيات و تمثيلات ما بعد التصنيع. فإن الهجرة اليوم غالبا ما ينظر إليها على أنها عملية مستمرة تحدد حركات الانتقال الدائرية والمتكررة و تعتمد على الشبكات تحسن وسائل النقل و قنوات الاتصال والمعلومات الشخصية تحت ظل الاقتصاد المعلوم. في ظل الركود الاقتصادي الأخير وفي ظل تضخم الركود و التحول الصناعي المتواصل الذي عرفته العديد من الدول فإن الهجرة منهجيا لا يمكن اعتبارها مساهمة إيجابية للنمو الاقتصادي، كما ينظر إليها على أنها آلية تعديل محايدة مهمة لحركة اليد العاملة من منطقة إلى أخرى حيث الصناعة الثقيلة تتدنّى وعمال قطاع الخدمات يتطور أو أن الفلاحة الريفية تفسح المجال للزراعة الآلية وأن سكان الريف يحدثون مغالاة في المدن الكبرى لدول العالم الثالث. إن التصورات السلبية للهجرة الدولية الأكثر انتشارا مرتبطة بالتخلص من فقدان العمل في الدول المضيفة ومن هجرة الأدمغة.

و قد ترافقت دائما تحركات السكان أيضا مع النمو الديموغرافي و التغيير التكنولوجي و الصراعات السياسية و الحروب. لعبت الهجرات الجماعية على مدى القرون الخمسة الماضية دورا رئيسيا في الإستعمار و التصنيع و تشكيل الدول الوطنية، و تطور و نمو السوق الرأسمالي العالمي. و مع ذلك، فالهجرة الدولية لم تكن يوما بمثل هذا الإنتشار أو أن لها هذه الأهمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية الكبيرة كما هي عليه في الزمن الحاضر. لم يجد من قبل أن اتفق القادة السياسيون لمنح الأولويات لمثل هذا الإهتمام و هذه المخاوف و القلق من الهجرة. و لم يحدث من قبل أن بدت الهجرة بأن لها هذه الصلة الوثيقة بدواعي الأمن القومي وبأن لها هذه العلاقة القوية في الصراع الفوضي المنتشر على مستوى العالم. كما أنه تم خلال العقدين الماضيين، اكتشاف مجموعة كبيرة من النواحي والأبعاد الجديدة لقضايا الهجرة، كما طرحت مجموعة من التأويلات المتعلقة بالهجرة وأسبابها. وتشير كل الدلائل إلى أن الهجرات البشرية مستمرة، وأن الكتابات حول الموضوع ستظل حيوية، وستبقى موضوعا قائما بذاته، وقد أصبح هذا الموضوع بكل المقاييس في مرحلة متقدمة من التكوين.

و باختصار فإن تعريف الهجرة في الفكر والنظرية المقارنة تحاول أن تكون مفتوحة وغير معقدة فهي تسمح لأشكال مختلفة لفئات فرعية والتي تتضمن أنماط مختلفة أن تكون هجرة والتي تتطلب في تفسيرها نظريات

مختلفة تماما و تصور أنواع مختلفة للهجرة. أي أن هذا الطرح المتعدد الجوانب للهجرة يسمح بوجود أنماط أو أشكال مختلفة لها.

3. أسباب الهجرة:

أحداث خطيرة تجرى في جميع أنحاء العالم، يزداد معها تأثير الهجرة الدولية على مجرى الساعة، فالإنسان على مر العصور هاجر وانتقل للبحث عن فرص جديدة أفضل، أو للهروب من الفقر والصراع والعنف، أو بسبب التدهور البيئي. ومع هذا فالهجرة اتخذت صفة جديدة مع بداية التوسع الأوروبي منذ القرن السادس عشر. كانت الهجرة الجماعية من أوروبا إلى أمريكا الشمالية أعلى موجات الهجرة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى، يسمى بعض الباحثين هذا النزوح الجماعي "عصر الهجرة الجماعية"، (هاثونو ويلمسون 1998). وقد ذكروا أن هذه التحركات الدولية كانت أكبر مما هي عليه الآن، ومع هذا فالفترة ما بين 1850 إلى 1914 كانت، على الأكثر هجرة عبر المحيط الأطلسي. بينما الهجرات التي بدأت بعد عام 1945، وتوسعت بشدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، فقد شملت جميع مناطق العالم، وأصبحت الحركة أسهل بكثير نتيجة لتغيرات سياسية وثقافية، وكذلك لتطور وسائل النقل الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات، فالهجرة الدولية بدورها عملية ديناميكية مركزية داخل العولمة.¹ ويشير التصاعد في حركات الهجرة منذ منتصف الثمانينات أن الهجرة العالمية لعبت دورا مهما في التحول العالمي لأنها جعلت الإنتاج و التسويق و الإستثمار مرتبطا "بالعولمة" عالميا، كما أصبح لها دورا بنفس القدر من الأهمية في نشر ثقافة عالمية. أضافت نهاية الحرب الباردة و انهيار كتلة الاتحاد السوفيتي أبعادا جديدة لإعادة هيكلة الأوضاع العالمية. كان أحدها إعادة توجيه بعض الإستثمارات في الدول الرأسمالية بعيدا عن جنوب أوروبا نحو شرقها. أما البعد الآخر، فكان زيادة الهجرة من الشرق إلى الغرب مع دخول تدفق الهجرة العالمية إلى بعض الدول التي كانت منعزلة سابقا.

ترتبط هذه التطورات بدورها بتحولات أساسية اقتصادية وسياسية واجتماعية تعمل على تشكيل عالم اليوم، فالملايين من الناس يبحثون عن عمل أو مأوى جديد أو بكل بساطة، عن مكان آمن ليعيشوا خارج أوطانهم التي ولدوا فيها. بالنسبة لكثير من الدول النامية، تعتبر الهجرة أحد جوانب الأزمة الاجتماعية التي ترافق الاندماج في الأسواق العالمية والتحديث كما أدى النمو السكاني والثورة الخضراء في المناطق الريفية إلى فائض ضخم من السكان. ينتقل الناس إلى مدن مازالت في طور الإنشاء حيث فرص العمل غير كافية والظروف الاجتماعية بائسة، كما خلقت الكثافة السكانية في أماكن الحضر فرص عمل للمراحل الأولى من التصنيع وقد شرع بعض المهاجرين السابقين من الريف والحضر إلى الهجرة ثانية سعيا وراء تحسين حياتهم، وذلك بانتقالهم من دول دخلت حديثا في التصنيع في الجنوب إلى دول عالية التحضر في الشمال.

و من المنظور الدولي، تنشأ حركة انتقال البشر بشكل واسع نتيجة لتسريع عملية الاندماج عالميا، فالهجرة ليست ظاهرة معزولة: إن حركة انتقال السلع ورأسمال تؤدي تقريبا دائما إلى زيادة في حركة انتقال البشر، كما أن التبادل الثقافي العالمي الذي ساعد على تسهيله تحسن وسائل النقل وانتشار الطباعة ووسائل الإعلام الإلكترونية أدى أيضا إلى زيادة الهجرة، ولذا تعتبر الهجرة واحدة من أهم العوامل في التغيير العالمي.

و تعتمد عدد من المقاربات أو على ما نسميه "إطارات سببية غير متكررة" يعني أنها تنطلق من مبدأ أن الهجرة سببها بعض القوى الاجتماعية و الاقتصادية و الإيكولوجية و السياسية أو كل هذه الأسباب مجتمعة معا و التي تسبق بوضوح تنقل السكان ضمن تسلسل زمني بين سبب و نتيجة. إن هذه المقاربة تقدم تفسيراً ضمنيا للأسباب الاجتماعية و الظروف الزمنية لظاهرة الهجرة. و هناك مثالا للإطار غير المتكرر للهجرة

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 17.

و الذي قد نمثله في نظريات "فارتشايلد" (1925) حيث ينطلق من فرضية مفادها، أن مستوى القوى غير المتكافئة وعدم تكافئ في مستوى الحضارات بين الدول أو بين الشعوب يؤدي إلى حدوث هجرة سلمية ومنظمة. كما يمكننا أن نذكر المثال الذي وضعه "بترسون" (1958) في تحديده لمختلف أنواع العلاقات بين الفرد و الدولة أو تأثير الكوارث البيئية حول حركات التنقل القسرية و التي أشرنا إليها في هذا الفصل.

كما أنه و مما لا شك فيه، أن قرار المرء للهجرة، هو في الأساس قرار شخصي، يتوقف على الظروف الخاصة للشخص الذي يتخذ القرار. فالقرارات التي يتخذها الأفراد و العائلات و المجتمعات تلعب في كثير من الأحيان بالرغم من المعلومات الناقصة و الخيارات المقيدة، دورا حيويا في تحديد و توجيه الهجرة والإستيطان. وتساعد الشبكات الإجتماعية التي تنشأ من خلال عملية الهجرة على تشكيل النتائج على المدى البعيد. فالهجرة هي نظام معقد من التفاعلات الإجتماعية. غير أنه بالإضافة إلى ذلك، ثمة عوامل إقتصادية و علمية وتربوية و إجتماعية ونفسية وسياسية، تعتبر مسئولة إجمالاً عن ظاهرة استفحال هذا النزوح. ويمكننا إرجاع العوامل والأسباب إلى عاملين أساسيين: عوامل خارجية "تجذب" المهندسين والأطباء والطلاب مثلاً، مقابل ذلك عوامل داخلية "تدفعهم" للسفر أو تضغط عليهم. ولعل أبرز العوامل الخارجية والداخلية، تتلخص في قوانين وتشريعات الهجرة الجديدة والرواتب العالية والمغرية وفرص العمل والواسعة والأجواء العلمية الملائمة في الخارج، ثم الأزمة الإقتصادية ومشكلة الإستيعاب الإجتماعي في الداخل.¹

ويسلم الباحثون الإجتماعيون بأن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الإقتصادي للفرد نحو المناطق التي تكثر فيها هذه الفرص. ومن أمثلة ذلك عوامل الجذب المختلفة التي تحدثها الدول المتقدمة نحو الدول النامية. حيث تتباين عدة قضايا بين البلدان المتقدمة والدول النامية، وتحتل قضية الهجرة القطب الروحي في هذه المعادلة دورا بارزا بفعل ارتباطها بعدة جوانب سياسية و اقتصادية واجتماعية. فالمزيج من ازدياد التفاوت الإجتماعي وعدم المساواة بين الشمال و الجنوب وتحسن وسائل النقل و الإتصالات التكنولوجية وارتفاع معدل الوعي والإدراك المتجاوز للحدود الوطنية، كل هذا أدى إلى مزيد من حركة الإنتقال و إلى ازدياد التنوع في النماذج و الأنماط و النتائج.

فهناك أسباب متعددة تدعو إلى التوقع بأن عصر الهجرة سيعاني من: التفاوت المتزايد في الثروة بين دول الشمال والجنوب، من المرجح أنها ستنتج أعدادا متزايدة من الناس الذين يسعون إلى الإنتقال بحثا عن مستويات معيشية أفضل، كما أن الضغوط السياسية والبيئية و الديموغرافية، قد تجبر الناس للبحث عن ملجأ خارج بلادهم من ناحية أخرى. فالصراعات السياسية أو العرقية في العديد من المناطق، قد تؤدي إلى هجرات جماعية في المستقبل، كما سوف يتسبب خلق مجالات جديدة للتجارة الحرة إلى تحرك وانتقال العمل من منطقة إلى أخرى عن قصد أو عن غير قصد من الحكومات المعنية.

فسوء الأحوال السياسية والأوضاع الإقتصادية المتدهورة، تدفع بالكثير من الأفراد إلى الهجرة من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة. إذ هناك بعض الدول النامية التي يعاني سكانها من سوء ظروف المعيشة حيث يعجز عن تحقيق متطلباته في وطنه الأصلي، مما يجعله يفكر في ترك بلده نحو بلد يوفر له متطلباته وتحسين ظروف عيشه. فالهجرة ليست فقط رد فعل لظروف صعبة وقاسية في الدول المنشأ: قد يكون الدافع وراءها أيضا البحث عن فرص وأسلوب معيشة أفضل من مكان آخر. الفقراء ليسوا هم فقط الذين يهاجرون، فالإنتقال والهجرة بين الدول الغنية في زيادة مضطردة أيضا، وفي الواقع قد تؤدي التنمية الإقتصادية في الدول الأكثر فقرا إلى مزيد من الهجرة لأن هذا سيمد الناس بالموارد اللازمة للإنتقال. بعض

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص123.

المهاجرين قد يعانون من الإساءة و الإستغلال، ولكن معظمهم سوف يستفيدون ويصبحون قادرين على تحسين حياتهم من خلال الحركة و الإنتقال، قد يمر المهاجرون في ظروف صعبة وقاسية، ولكن غالبا ما تكون أفضل من الفقر وانعدام الأمن وعدم وجود فرص في دول المنشأ، وإلا فما كان للهجرة أن تستمر.¹

وهناك أسباب أخرى دافعة للهجرة كوجود أزمات إقتصادية لبعض الدول خاصة منها الدول النامية، وهذا ما يقلل الفرص في العمل الصناعي. هذه الدول التي تستقطب هؤلاء المهاجرين ترى في أنهم يشكلون عبئا على اقتصادها، خاصة اليد العاملة الأقل كفاءة، لذلك لجأت هذه الأخيرة إلى إتباع سياسات تحد من الهجرة إليها، عن طريق تقديم معونات أو عقد إتفاقات استثمار وتجارة مع البلدان النامية.² وإلى جانب هذه العوامل الإقتصادية هناك عامل آخر يتمثل في زيادة الكثافة السكانية في مواطن النزوح ولذلك تتم للهجرة تخفيفا للضغط السكاني ورغبة في الحصول على امتيازات كالمجد والثراء بحيث يرتبط التحول الثاني ارتباط وثيقا بالتحول الديموغرافي السريع في انخفاض معدل الوفيات و الخصوبة و زيادة طول العمر في البلدان المتقدمة.

ويرتبط التحول الخامس ارتباطا وثيقا بظهور أنواعا أكثر مرونة من الحراك الدولي، و التغيرات في وسائل النقل والتكنولوجيا و الثقافة التي جعلت الأمر طبيعيا للناس لتفكير فيما وراء الحدود الوطنية و تجاوزها في كثير من الأحيان لأسباب كثيرة و متنوعة. فمن المفترض أن الإنتقال من أجل الدراسة والسياحة والزواج والتقاعد يحظى بالمزيد من الأهمية، كما أنه أثر على أسلوب تفكير المهاجرين. فالإنتقال يعني فتح الحدود لأنواع متعددة من الحركة. و على سبيل المثال، فإن الإتفاق بين دول الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة لخلق مجال جوي واحد عبر الأطلسي بالنسبة للسفر الجوي في عام 2008، ساعدت على زيادة وسهولة الإنتقال عبر الأطلسي على الرغم من استمرار المخاوف حول احتمال حدوث آثار سلبية بالنسبة للأمن. الإنتقال يعني أنواعا أكثر مرونة في الحركة لمجموعة متنوعة من الأغراض، قد لا يؤدي بالضرورة إلى الإقامة الدائمة. بالنسبة للمستقبل المنظور، فإن العالم سوف يشهد كلا من الهجرات التقليدية و الأنواع الجديدة من الإنتقال.³ بالإضافة إلى انقياد المهاجرين وراء مهاجرين آخرين سبق أن حصلوا على فوائد من الهجرة وكذا الإنفكاك عن المجتمع وعدم التلاؤم معه بسبب البؤس أو البطالة أو ضعف الروابط الثقافية والقومية وغير ذلك. بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى مسببة للهجرة الخارجية أهمها:

- الإضطهاد وسيادة النظام الديكتاتوري الذي يلعب دورا كبيرا في الهجرة الإضطرابية أو القسرية كدوافع فيزيولوجية للبقاء أو محاولة نشر مذهب أو عقيدة، وكذلك نتائج الحروب أو إعادة السكان الأصليين لأسباب سياسية أو غيرها.

- إن الثورة الصناعية و خاصة في الدول المصنعة وما كانت تتطلبه من الزيادة في الأيدي العاملة أثر كبير في جذب الكثير من العمال من الدول الفقيرة للعمل في المجال الصناعي.

- إن تقدم المواصلات الحديثة أثر كبيرا على زيادة تيارات الهجرة إلى مختلف بلدان العالم.

- بعض الحوافز الدينية والسياسية التي تدفع بعض الناس ممن يلتزمون بقواعد دينية أو سياسية معينة ولا يجدون الحرية لإعلانها أو إقامتها في وطنهم الأصلي، ويندفعون إلى إقامتها في وطن جديد.

- المزيج من ازدياد التفاوت الإجتماعي وعدم المساواة بين الشمال والجنوب إلى جانب العوامل المذكورة من تحسن وسائل النقل و الإتصالات التكنولوجية وارتفاع معدل الوعي و الإدراك المتجاوز للحدود

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص666.

² - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، 2010، ص 97.

³ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص670.

الوطنية، كل هذا أدى إلى مزيد من حركة الانتقال و إلى ازدياد التنوع في النماذج و الأنماط و النتائج. فقتباين عدة قضايا بين البلدان المتقدمة والدول النامية، حيث تحتل قضية الهجرة القطب الروحي في هذه المعادلة دورا بارزا، بفعل ارتباطها بعدة جوانب سياسية و إقتصادية واجتماعية، فسوء الأحوال السياسية والأوضاع الإقتصادية المتهورة تدفع الأخيرة بالكثير من الأفراد على الهجرة من الدول النامية باتجاه الدول المتقدمة.

وخلاصة القول فإن التغييرات المقدمة من قبل المقاربات الحالية في مجال الهجرة تختلف في نواحي كثيرة. فهي تنقسم بين النماذج السببية الخطية والنماذج النظامية والمتكررة. وضمن هذه النظريات نلاحظ اختلافات هامة بالنسبة لطبيعة القوى السببية الكامنة للهجرة والعمليات التي تتداعى بها على الهجرة. بعض هذه المقاربات تحددها القوى الإقتصادية للسوق بينما ترجع الأخرى إطارها التحليلي إلى الصراعات الاجتماعية والعوامل السياسية المشتركة مع تنظيم السوق أو تدعيمه. وهناك تنوعا كبيرا في المخاوف التي تثيرها عمليات الهجرة والتغيرات المرتبطة بتفسيرها.

فيما يتعلق بهذه الإتجاهات، نلاحظ تعديل في النظرة حول نتائج الهجرة. حيث أنه إذا كانت المقاربات الأولى تنطلق من مبدأ أن الهجرة (التحول الحضري) تمثل قبل كل شيء مساهمة إيجابية في التوسع الصناعي و التجارة الدولية فإن التفسيرات النظرية الحالية تمنح إهتماما أكثر لنتائجها الحادية و السلبية. وفي بعض الظروف هناك عدة أشكال من حركات التنقل الداخلية و الخارجية التي تعزز بعض الفروقات الطبقة و بعض الإنقسامات الدولية بين الدول الفقيرة و الدول الغنية. هذا الإتجاه و كذا الحوار الحالي الذي يتولد من خلال مميزات التطور هذه، هي مصب اهتمام العلوم الاجتماعية التي تهتم بالصراعات الاجتماعية والفروق المادية وعلاقات السلطة والبحث عن تفسيرات للعمليات الاجتماعية.

لقد تطورت الإقتراحات حول نظرية الهجرة في البداية حيث كانت تقدم أنماطا وصفية بسيطة، ومع مرور الوقت أصبح تقدم تحليلا أكثر لهذه المقترحات والأنماط، ورغم اتخاذ الإجراءات نحو تطوير خاصة نماذج تفسيرية لكن هذه النماذج لا تمثل إلا نطاقا محددا ولا تفسر إلا عددا قليلا من أنماط الهجرة وبمفاهيم تاريخية.

4. آثار الهجرة:

مهما كان التمييز بين أسباب وآثار أو نتائج الهجرة، فإن حقل الهجرة يبقى مجزأً بين النظريات التي تفسر عملية الهجرة و تلك التي تهتم بآثارها. وحتى ضمن الأعمال التي تهتم بالبحث عن آثار الهجرة فهناك تجزئة مزدوجة بين المقاربة "الماكرو" و"الميكرو" من جهة، و بين سياق البلدان المتطورة المستقبلية للهجرات والدول النامية المرسل من جهة أخرى. فإن تأثير الهجرة ليس فقط على المهاجرين، بل هو أيضا على كل من المجتمعات المرسل والمستقبلية، ربما أن هناك اليوم عددا قليلا فقط من الناس سواء في الدول الصناعية أو الدول النامية ممن ليس لديهم تجربة شخصية عن الهجرة وآثارها. ومن أجل فهم الظاهرة عن قرب ينبغي الإشارة إلى الآثار المختلفة للهجرة وذلك من نواحي متعددة، الإقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك من منظور الدول المستقبلية والمرسل للهجرات والتي نعرضها كالتالي:

1.4. آثار الهجرة داخل الدول المستقبلية للهجرات:

لقد حاولت بعض الدراسات في السبعينات دراسة آثار الهجرة خاصة من الناحية الإقتصادية، حيث أثارت إشكالية تأثير الهجرات على الدخل و فرص العمل للسكان المحلية، و حاولت تفسير أيضا أنه يتولد من خلال الهجرة أثارا سلبية تعود على المهاجر بالدرجة الأولى. حيث يعتبر هذا الأخير كأداة لتلبية مصالح

الإقتصاد الرأسمالي، مما ينتج عن ذلك آثارا سلبية تتمثل في التقسيم الطبقي للعمال. و كانت هذه النزعة سائدة في المجتمعات الأوروبية.

ومن هؤلاء المفكرين نجد كل من "كاستل" و"كوزاك"¹ (kosak Godula, 1972 et Stephen Castles) حيث قدما وجهة نظرهما حول آثار الهجرة على المستوى "الماكرو- اقتصادي" وذلك ضمن السياق الأوروبي، حيث اعتبر أن الهجرة تنشأ عن حاجة (نظامية) بنيوية للإستجابة لاحتياجات الرأسمال و أرباب العمل. يعتبر هذا التيار جد مهم في أوروبا كما أنه لا يزال سائدا إلى يومنا هذا. إذ نرى هجرات بأشكال مختلفة، كالهجرات ذات الكفاءة الضعيفة، والهجرة غير المشروعة، و الهجرة المؤقتة داخل بعض القطاعات كقطاع الفلاحة وقطاع البناء و المطاعم.

فهذه المقاربة إذن تهتم باحتياجات البنية الإقتصادية. و لقد أعاد صياغتها "تابينو جورج" (George Tapinos 2000) ولكنه أعاد طرحها ضمن سياق سياسي. و لقد أكدت مساهمة كل من "كوزاك" و"كاستل" على وجود تسلسل هرمي في بنية العمالة. فالمهاجرون يجدون أنفسهم على مستوى الطبقة العاملة في أسفل السلم السوسيو- اقتصادي و الذي يعتبره المفكرون بمثابة تعزيز لتقسيم الطبقة العاملة. لذلك فإنه ليس من الغريب أن تظهر هذه الطبقة الإجتماعية خوفا من الهجرة. و قد أعيد طرح هذه الحجة في الولايات المتحدة والتي كانت أساسا لدراسات متعددة، حاولت من خلالها إظهار أن هذا الطرح يعتمد على أساس غير موضوعي و تطبع عليه الذاتية. لذلك فقد أخذ مسار النقاش حول آثار الهجرة نحو المستوى أو الإتجاه "الميكرو-اقتصادي" خاصة عندما ركز على أجور المواطنين المحليين، وهذا ما بينته الأعمال المتواصلة لكل من "كاستل" و"كوزاك". فالدراسات الماركسية اتجهت نحو التأكيد على الآثار السلبية للهجرة خاصة تلك المتعلقة بتقسيم الطبقة العاملة، أي أن الدراسات عن الهجرة والتطور أعادت طرح نفس النظرة السلبية.

و لقد كشفت مؤخرا دراسة حول الآثار الإقتصادية للهجرة² عموما (على المستوى "الماكرو- اقتصادي") نتائج غير أكيدة و بتناقضات أقل (Héran 2000). وتمتاز هذه الدراسات التي حاولت قياس النتائج الإقتصادية بالنقص المنهجي وهذا ما يحدّ من أهميتها. فإن معظم الباحثين اعتبروا أن تقنيات التحليل التي اعتمدت عليها هذه الدراسات لا تسمح بالوصول إلى نتائج نهائية. وهذا يفسر أيضا الاختلاف الكبير داخل النتائج نفسها، والذي تتراوح بين وجود الآثار الإيجابية والسلبية معا أو أنها غير محددة. وفي جميع الأحوال فإن هذه الآثار التي تم قياسها تعتبر ناقصة جدا و غير مهمة. يعود السبب الأول لهذا النقص المنهجي إلى أن هناك عددا هائلا من المتغيرات التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار والتي تستدعي في يومنا هذا على الأقل محاولة ميدانية.

أما السبب الثاني والأساسي يتمثل في أن الدراسات القيمية تعطي نتائج قصيرة المدى، في حين تتجلى فوائد النتائج الكاملة لها على المدى المتوسط أو الطويل (Goldin 2011). مثلما يؤكد "تيرموت"³ (Termote 2002) من الناحية الإحصائية وعلى المدى القصير فمن الطبيعي إذا قورن عدد قليل من المهاجرين من مجموع السكان أو حتى من منطقة ما أن يكون له تأثير هامشي حول متوسط القيم الشاملة (كنسبة البطالة)

¹ - Victor Piché, « Les fondements des théories migratoires contemporaines », chapitre1, Les théories de la migration, les manuels série des textes fondamentaux, Ined, Paris, 2013, p35

² - Ibid, p35

³ - Ibid, p35

وبالتأكيد أن مثل هذه الدراسات تعد نادرة على المدى الطويل. وإذا اعتمدنا على دراسة أمريكية لكل من (Carter, 1999 و Sutch) بعد فترة ثمانين سنة فقد أظهرت جليا الجوانب المفيدة للهجرة.

وفي الواقع فإن الهجرة يمكن أن يكون لديها آثارا مهمة على كامل مستوى البنية الاقتصادية بما فيها معدل النشاط ومستوى كفاءات السكان، كمية ونوعية رأسمال و المؤسسة والإنتاج (Carter و sutch ، 1999). كما أنه هناك مجلة جديدة طرحت النقاش حول آثار الهجرة في الدول المتطورة، و بينت بصفة عامة ما للهجرة من آثار إيجابية و ذلك من ناحية النمو أكثر منها من ناحية الابتكار و المساهمات الضريبية.¹

وقد أدت العولمة إلى تقوية المؤسسات العالمية مثل: منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي المسؤول عن فتح اعتماد مالي للبنك الدولي من أجل التنمية الاقتصادية، وغيرها... ولكن الرغبة في التعاون، لم تكن قوية في مجال الهجرة. هناك هيئات دولية ذات مهام محددة مثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة ومكتب العمل الدولي من أجل العمال المهاجرين. ولكن ليست هناك أية مؤسسة تتحمل المسؤولية الشاملة من أجل تعاون عالمي ولرصد حقوق المهاجرين. تملك المؤسسة العالمية للهجرة صلاحيات واسعة، ولكنها هيئة غير تابعة للأمم المتحدة وتفتقر إلى القدرة على إحداث تغييرات جذرية. القضية الرئيسية، هي عدم رغبة الدول الغنية المستوردة لليد العاملة، فرض قوانين وتنفيذها بإعطاء المهاجرين حقوقهم، وذلك عن طريق تقديم تنازلات قد تؤدي إلى تحسين الأوضاع في دول المنشأ، لأن ذلك من شأنه أن يزيد تكاليف اليد العاملة.

ومع ذلك هناك دلائل على التغيير، ففي عام 2003 وبعد مشاورات من الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، تألفت لجنة عالمية للهجرة الدولية من شخصيات بارزة نصح بهم خبراء الهجرة. وقد أكدت اللجنة العالمية للهجرة عام 2005، على الفوائد المحتملة للهجرة بالنسبة للتنمية. و في عام 2003 قررت أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام 2008. أوصى تقرير الأمين العام في هذا الاجتماع بعقد منتدى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة المزيد من قضايا الهجرة والتنمية. ومع ذلك، كانت مهمة المنتدى استشارية بحتة ولم يكن الغرض منها تسهيل المفاوضات. كان أول منتدى عالمي بشأن الهجرة والتنمية هو الذي استضافته الحكومة البلجيكية في يوليو في عام 2007 والثاني في مانيتا في أكتوبر في عام 2008.²

2.4. آثار الهجرة داخل الدول النامية أو الدول المرسلة (الهجرة و التنمية و نظرية الربح الثلاثي):

تعد مقارنة (Gosh) نموذجا خلف ما يمكن أن نطلق عليه النموذج الجديد في "إدارة الهجرة" (Migration management). هذه المقاربة تعني أن إدارة الهجرة تعني إدارة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف أكثر تنظيما وإنسانية. ويمكن التنبؤ بها بواسطة الإدارة العالمية لنظام الهجرة. فهي تستند على فرضية أساسية، وهي أن إدارة الهجرة بصفة جيدة يمكن أن تكون إيجابية للعالم ككل: بالنسبة لبلدان المنشأ، و بلدان المقصد (المضيفة) والمهاجرين أنفسهم، أين يكمن الشعار المشهور "ربح، ربح، ربح" (win, win, win).³ إن إدارة الهجرة عمليا تضع ثلاث مجموعات من التدابير:

¹ - Ibid, p36

² - ستيفن كاستل و مارك ميللر ، مرجع سابق، ص 57 58.

³ Ibid, p45

أولاً: فعالية مراقبة الحدود بما فيها تدابير داخل الحدود نفسها، والتي تهدف إلى اعتراض المهاجرين قبل وصولهم إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: توقيع الإتفاقيات مع بلدان العالم الثالث وبلدان العبور من أجل توقيف الهجرات الغير المنتظمة والسماح بطرد المهاجرين الذين تم توقيفهم في هذه البلدان.

ثالثاً: وضع برنامج التنمية المشتركة في إطار شراكة مع دول العبور أو دول الهجرة.

و يستند الإهتمام الحديث لإحياء الهجرة المؤقتة في أوروبا و أمريكا الشمالية، على فكرة أنها قد تؤدي إلى فائدة و ربح متبادل لجميع الأطراف المعنية. توصي اللجنة العالمية للهجرة الدولية بما يلي : ينبغي أن يؤخذ بالإعتبار أن للدول و القطاع الخاص الحق في الإختبار لإدخال برامج الهجرة المؤقتة و أن تكون مصممة بحرص و عناية كوسيلة لمعالجة الإحتياجات الإقتصادية لكل من دول المنشأ و الدول المقصودة بالهجرة. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005-16).¹ في هذه الحالة، من المفروض أن يعود هذا بالفائدة على الدول المقصودة بالهجرة لأنها ستمكن من الحصول على العمالة من غير التعرض إلى مشاكل الإندماج أو لإقامة علاقات بين المجتمعين. وأما دول المنشأ، فهي تأمل أن تجني الأرباح من خلال التحويلات المالية و نقل المهارات و المعرفة. أما المجموعة الثالثة من الفائزين فهم المهاجرون أنفسهم الذين يحظون بفرص عمل ودخل و تجربة أفضل. هناك آلية هامة للهجرة المؤقتة، و هي حرية الحركة داخل المجتمعات الإقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. لم تؤدي حرية الحركة داخل دول الاتحاد الأوروبي إلى نقل جماعي دائم للسكان (على الرغم من المخاوف المسبقة) بسبب التزام المجموعة الأوروبية بتحقيق تكافؤ في المستويات الإقتصادية وعلى المدى الطويل بين الدول الأعضاء. وبناء عليه، فإن منح الحق في حرية الحركة شجع المهاجرين على العودة لأن لهم الحق في الهجرة مرة أخرى إذا لم تتوفر لهم الظروف للعمل و كسب العيش في دول المنشأ.²

إن السؤال الذي يتبادر في الذهن عند الخوض في مسألة الهجرة و التنمية يتمثل في مدى تشجيع الهجرة على زيادة التنمية في دول المنشأ أم أنها تعمل على إعاقتهما؟ فقد شدد الباحثون في اقتصاد التنمية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على أن هجرة الأيدي العاملة جزء لا يتجزأ و يحوى عملية التحديث. وانصب جل بحثهم أولاً وقبل كل شيء، على دراسة آثار التنمية على الهجرة، كما اهتموا بالمقابل بدراسة آثار الهجرة على التنمية. أي نقص الطلب للعمالة (و بالتالي البطالة) في دول المنشأ و تدفق رؤوس الأموال من خلال تحويلات المهاجرين (الأموال التي يرسلها المهاجرين إلى عائلاتهم في الوطن و المجتمعات المحلية) التي يمكن معها تحسين معدل الإنتاج و الدخل. (ماسي و آخرون 1998:223 (Massey and all).

و شاركت في وجهة النظر هذه، حكومات دول مثل المغرب و تركيا و الفلبين و شجعت مواطنيها على الهجرة إلى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و بعد ذلك إلى دول النفط في الخليج العربي. لقد أعلنت هذه الدول أن تصدير العمالة يسهل تنمية الإقتصاد في الداخل. و مع ذلك، فإن هجرة الأيدي العاملة والخطط التي وضعت لتوظيفها في الخارج كانت على المدى الطويل على الأغلب مخيبة للأمل و محبطة. فالفوائد التي عادت على دول المنشأ كانت قليلة جداً كما بينت سلسلة من الدراسات أجريت على تركيا. (Paine باين 1974 Abadan-Unat أبادان يونات 1988 Martin مارتن 1991). كانت النتيجة وجهة

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص48

² - نفس المرجع ، ص171، 172.

نظر في الغالب متشائمة بأن الهجرة تقوض فرص التنمية الاقتصادية المحلية و تخضع الدولة إلى حالة من الركود والتبعية. (Massey et al ماسي و آخرون 1988:272)¹

في الماضي كانت القضية الأساسية هي الموازنة في أن يزيد العائد من التحويلات المالية للعاملين في الخارج على الخسارة الناتجة عن رحيل الأيدي العاملة النشطة خاصة ذوي الكفاءة العالية : أو ما يشير إليه بهجرة العقول. (نيولاند 2003) وهم عادة الأفضل الذين يهاجرون من بلادهم إما من عمال حرفيين أو كمنهيين من ذوي الشهادات الجامعية العالية. (اليرمان 2003:17). قد تتسبب الهجرة في نقص الشباب العامل النشط الذي تحتاجه دول المنشأ من أجل التنمية. ففي الواقع، يرى قادة بعض الدول أن المهاجرين ليسوا سوى هاربين تخلو عن أوطانهم. (كادريا 2008)².

وتستند الخطط لاستخدام التنمية للحد من الهجرة إلى فكرة أن الفقر و التخلف و البطالة في دول المنشأ هم سبب الهجرة. وأن التصدي لهذه "الأسباب الجذرية" قد تبقي الناس في بلادهم. وهذا يقودنا إلى فكرة وجود "دائرة حميدة" بين الهجرة و التنمية. و بناء عليه، تستخدم الهجرة الدائرية لدعم الجهود المبذولة من أجل التنمية، والتي بالتالي ستقلل من الهجرة (باكويل 2007). إلا أن الباحثين في شؤون الهجرة شككوا منذ فترة طويلة من هذا الربط المبسط و أشاروا إلى أن التنمية، على الأرجح قد تؤدي بشكل أولى إلى زيادة الهجرة إلى الخارج بدل من الحد منها (مثال تاينوس 1990)³.

لكن ومن جانب آخر، فيعد تأثير الهجرة الدولية في كثير من الأحيان أكبر بكثير من التقديرات والأرقام التي تذكرها الأمم المتحدة، فالناس يميلون إلى الانتقال و الهجرة ليس بشكل فردي، ولكن ضمن جماعات. وقد أدت مغادرتهم لمناطق نشأتهم الأصلية، إلى تغييرات كبيرة، فالهجرة لها أثر اقتصادي جد هام على دول المنشأ من خلال التحويلات التي يقوم بها المهاجرون خلال هجرتهم. إذ ساعدت التحويلات المالية التي ترسل إلى دول المنشأ من تحسين مستوى معيشة مواطنيها وشجعت على النمو الاقتصادي فيها حيث تعتبر التحويلات المالية كأموال خاصة للمهاجرين. يبعث المهاجرون بأموالهم خاصة إلى عائلاتهم في بلد المنشأ من أجل تحسين مستوى معيشتهم. على سبيل المثال، من أجل الطعام و السكن و شراء المواد الاستهلاكية وكذلك لتمويل حفلات الزفاف و الجنازات و غيرها من الإحتفالات. تساهم تحويلات المهاجرين في تحسين حال أسرهم في بلد المنشأ و في الحد من الفقر.⁴ و كذلك يمكن استعمال تلك التحويلات بطريقه غير منتجة وهذا ما أصبح أحد أفكار بحوث لاحقة فيما بعد، أي محاولة معرفة أو الكشف عن كيفية جعل هذه التحويلات النقدية أكثر إنتاجا. ومن بين النتائج التي توصل إليها هؤلاء المفكرون، أنهم ميزوا بين الإستثمار المنتج وغير المنتج. و ذلك حتى وإن لم تكن تلك النفقات موجهة نحو الإستهلاك، إلا أن هذا لا يستدعي إنكار أهميتها و اعتبارها غير منتجة. ففي الواقع عندما يكون المستوى المعيشي ضعيف فإن نفقات الإستهلاك تكون سارية المفعول و بإمكانها أن تؤدي إلى تحسن ملحوظ في إنتاج العمل. وإذا انتقلنا من مستوى العائلات إلى مستوى المناطق، فيرى المفكرون أن هذه التحويلات تؤدي إلى تحسين توزيع الدخل لأسر المهاجرين، بل وأيضا إلى التوزيع العام داخل المناطق الريفية. إن هدفهم لا يكمن في تقييم الآثار العامة للهجرات حول التنمية الريفية و إنما يكمن في إظهار أنه من أجل تحقيق ذلك ينبغي إعطاء الأهمية ليس فقط لتحويل الأموال فحسب و إنما أيضا لتحويل الرأسمال البشري و لرأسمال عموما.

1 - نفس المرجع، ص125.

2- نفس المرجع، ص126.

3- نفس المرجع ، نفس الصفحة.

4- نفس المرجع، ص45.

و لقد أكدت بعض الدراسات الميدانية التي نشرت في مجلات علمية حول أثر تحويل الأموال، فإنها ترى أن الوضعية متنوعة وأن تحويل الأموال لوحده لا يمكن أن يكون له أثر حقيقي على التنمية الاقتصادية لمنطقة ما أو لبلد معين، إذا لم يكن هناك إمكانية استثمار حقيقي في تلك المناطق أين تعيش الأسر المستثمرة لتلك التحويلات (Skeldon 2008 et De Haas 2010)¹. فإذا لم تستطع العائلات تجاوز العراقيل العملية لتحقيق التنمية (كالحصول على قرض، الثقة مع مؤسسات أخرى، وجود سياسات هجرة ملائمة للاستثمار...) فإن تحويل الأموال لوحده لا يمكن أن يكون له نتائج حقيقية على التنمية المحلية أو الوطنية. وحتى وقت قريب، كانت الرؤية إلى العلاقة بين الهجرة و التنمية في الغالب متشائمة. و كما قال مسؤول في منظمة العمل الدولية أثناء القيام بمقابلة معه "الهجرة والتنمية نظرية لم يعد أحدا مقتنعا بها" (ماسي وآخرون 1998:260). ففي أوائل القرن الحادي والعشرين كان هناك تحول ملحوظ. فبعد سنوات من رؤية أن الهجرة من الجنوب إلى الشمال تسبب مشكلة للهوية الوطنية و التماسك الاجتماعي حتى أنها في الآونة الأخيرة اعتبرت تهديدا للأمن القومي. إلا أن السياسيين الأقوياء و المسؤولين الحكوميين يؤكدون احتمال أن تحقق الهجرة الدولية تحسنا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول المنشأ.

و أخيرا لا يسعنا إلا القول أن الزعم بأن هناك ارتباطا إيجابيا بين التحويلات و النمو الاقتصادي لا ينطبق إلا إذا وضعت سياسات مناسبة لتحسين نظام الإدارة العامة و السياسات الاقتصادية للنظم المالية في دول المنشأ. المطلوب نظام مالي سليم و مستقر و مناخ مناسب للاستثمار و إدارة حاجة لخطوات تمهيدية ومبادرة لتطوير و التنمية لتحريك إنتاجية التحويلات المالية و ليس العكس. وسنقوم بالتفصيل في هذا المجال في الفصول القادمة.

3.4. الآثار السياسية للهجرة:

إن الهجرة ليس لها آثارا على المستوى الاقتصادي المرتبطة بسوق العمل فحسب، لكنه علينا الأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية الأخرى. وأول مظهر يتبادر في الذهن هو الأثر الحاسم لسياسات الهجرة حول إمكانية الهجرة أو بعبارة أخرى عوامل الإدماج والإقصاء. ففي حين شكلت تحركات هجرات الناس عبر الحدود الدول والمجتمعات منذ غابر الزمان، إلا أن ما هو مميز في السنوات الأخيرة، هو نطاقها العالمي وأهميتها في السياسة الداخلية والخارجية والتداعيات والعواقب الاقتصادية و الاجتماعية الهائلة. فمن الممكن لعمليات الهجرة أن تصبح راسخة ومقاومة لسيطرة الحكومات، لدرجة أنه قد ينتج عن ذلك ظهور أشكال سياسة جديدة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة اختفاء الدول الوطنية. ففي الواقع، إن هذا الاحتمال يبدو بعيد المنال ومع ذلك فإن أشكالا جديدة من تبادل المنافع والمصالح تكونت بين المجتمعات عبر الحدود الوطنية، وظهر نوع من التعاون الثنائي والإقليمي، كان من نتائجه اختلاف أحوال الملايين من البشر اختلافا سريعا، ونسج مصير الدول والمجتمعات بروابط وثيقة لا تنفصم. كما أنه و من خلال الأحداث التي تجري في جميع أنحاء العالم يزداد معها تأثير الهجرة الدولية على مجرى ساعة، وارتبطت الهجرة الدولية بالإعتقاد بأنها تسبب تهديدا لأمن الدول ومشاكل لإمكانية العيش معا في مجتمع واحد يضم مجموعات عرقية مختلفة ثقافيا واجتماعيا.²

فإن معظم البحوث تشير إلى الهجرة الشرعية و الهجرة الطوعية، وهناك نوعان من الهجرة و اللذان يستحقان الإهتمام : هجرة اللاجئين و الهجرة الغير الشرعية. حيث قام كل من (Aguayo, Suhrke,) (1986 Zolberg)، بدراسة هجرة اللاجئين و تاريخه ابتداء من القرن العشرين و بقيت دراسته مهمة إلى

¹ - Victor Piché, Op cit, p37

² - ستيفن كاستل و مارك ميللر ، مرجع سابق، ص37.

يومنا هذا. ومن خلال دراستهم عن عوامل هجرة اللاجئين قام هؤلاء المفكرون بالتمييز بين الآثار الداخلية والخارجية لها. ففي الواقع فإن محددات الإضطهاد هي التعريف القاعدي لظاهرة اللجوء حسب اتفاقية جنيف¹. فهي تعتبر آثارا داخلية تُعنى بها الدولة. لكن هناك آثارا خارجية واضحة غير مباشرة نتيجة لتفاقم عوامل ناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتي تزيد من احتمالية ظهور صراعات التي يتولد من جراءها ظهور لاجئين. فإن قرار منح اللجوء رسميا للمواطنين من أي دولة، ينطوي عادة على إدانة الحكومة المعنية بالإضطهاد الذي يعاني منه المواطنون، و منحهم الحماية التي كانت تنقصهم. و في الواقع فإنه ابتداءً من 1990 بدأ عدد كبير من اللاجئين يتضاعف مما أدى إلى إثارة مسألة اللجوء كإشكالية في ميدان الهجرة فأصبح الخطاب السياسي يتوجه إلى ضرورة ضبط تدفقات الهجرة بما فيها اللاجئين . ومن أجل ذلك فقد استعملت الدول أساليب مختلفة بما فيها الردع، الإحتواء أو ضرورة تقديم تأشيرات، العودة القسرية أو رفض الطلب عن طريق بعض الإجراءات التعسفية. بالإضافة فإن الدول تقوم بعدة وظائف للمراقبة مستعينة بهيئات خارجية من أجل مراقبة الهجرة باتخاذ إجراءات قمعية، (Marchetti2010, kasparek et wagner 2012)² وبصفه عامة فإن التحليلات حول تسيير تدفقات الهجرة تبين وبصفة واضحة أن السياسات أصبحت تمارس قيودا وقمع أكثر مما أدى إلى تصعيب محاولات الهجرة والمخاطرة بها (2001 Piché) .

كما استفحلت ظاهرة الهجرة الغير الشرعية و منذ 11 سبتمبر من عام 2001 أيقنت الحكومات أنها أصبحت مشكلة أمنية: و إن كان و لابد من الهجرة، فمن الأفضل المراقبة و التحكم في منافذ الدول. و في الوقت نفسه، هناك اعتقاد يتزايد بأن وضع السياسات الملائمة وضبط الهجرة سيمكنهم من تجنب أخطاء الماضي. و قد أشار تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية إلى الخطر من أن برامج الهجرة المؤقتة قد تؤدي إلى استغلال العمال و إلى الإستيطان العشوائي. ولكنه ناقش أيضا أنه من الممكن تجنب هذه الأخطاء من خلال سياسات ملائمة تخطط من أجل تحقيق المساواة في المعاملة للعمال المهاجرين حين يعملون في الخارج و فرض عقوبات على كل من أرباب العمل و العاملين المهاجرين الذين ينتهكون شروط هذه البرامج. على أن تشجع هذه السياسات المهاجرين في العودة إلى بلادهم و تساعد على إعادة اندماجهم في دول المنشأ. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005-17-18)³

إلى جانب كل هذا فإنه من بين آثار الهجرة تظهر الآثار طويلة الأجل على المجتمعات في مراحل لاحقة لعملية الهجرة و الإستيطان الدائم، وقد تكون النتائج مختلفة جدا، فهي تعتمد على ردود أفعال الدول والمجتمعات المستقبلية. فمن الجانب المبالغ فيه، نجد الإنفتاح والترحيب باستيطان المهاجرين ومنحهم حق المواطنة والقبول بالتنوع الثقافي التدريجي الذي يسمح بتشكيل الجماعات العرقية والذي يمكن رؤيته كجزء من المجتمع متعدد الثقافات. ومن الجانب الآخر المفرط أيضا في المبالغة، نجد النقيض الرفض لواقع الإستيطان وإعطاء الحق في المواطنة والحقوق للمستوطنين ورفض التنوع الثقافي الذي ينتج عنه تشكل الأقليات العرقية غير المرحب بوجودها، وهذا يؤدي إلى تقسيم المجتمع. معظم الدول المستقبلية للهجرة تميل إلى أن تتصرف في دور وسطي بين هذين النقيضين. فالأقليات العرقية تتشكل تلقائيا ليس نتيجة للهجرة بل هي على الأكثر بسبب آليات وعمليات محددة من التهميش و العزل الذي يؤثر في مجموعات مختلفة⁴.

¹ -Victor Piché, opcit, p42

² -Ibid, pp 43

³ -ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص173.

⁴ - نفس المرجع، ص105.

إن الأقلية العرقية مصطلح تحدده رؤية وتعريف الآخرين وتعريف الأقليات لذاتهم. تعريف الآخرين يعني: تصنيفهم ضمن الفئات غير المرغوب فيها في المجتمع ومعاملتهم بتحيز عنصري وعرقي وعزلهم في مراكز متدنية حسب تقييم الجماعات المسيطرة، أما التعريف الذاتي: يشير إلى وعي أعضاء المجموعة من الأقليات بانتمائهم جميعا إلى خصائص مشتركة اجتماعية وثقافية تختلف قوة هذه الرؤية والمعاملة نسبيا. فقد تشكلت أساسا بعض الأقليات من خلال عمليات الإقصاء (التي قد يشار إليها كنوع العنصرية أو الكراهية للأجانب) التي تمارسها الأغلبية السائدة في المجتمع، وتشكل البعض الآخر على أساس من الوعي الثقافي والتاريخي (الإعتراف بالهوية العرقية) وقبول الأقليات بين أعضاء المجتمع. فمفهوم الأقليات العرقية يعني عادة درجة من التهميش أو الإستهتاد مما يؤدي إلى حالات من العنف والنزاع القائم أو المحتمل، نادرا ما يحتل الاختلاف العرقي أهمية سياسية حين يكون فقط مجرد ممارسات ثقافية لمجموعات مختلفة.¹

و يتولد عن هذا التمييز العرقي ما يسمى بالعنصرية و التي يمكن تعريفها² على أنها العملية التي تقوم من خلالها فئة معينة من المجتمع بتصنيف مجموعة أخرى مختلفة عنها أو تعتبرها أدنى منها في المستوى على أساس اختلافات، إما في العلامات الظاهرة من ناحية الشكل الخارجي أو في الثقافة. يستخدم في تنفيذ هذا الإستهتاد القوى الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية . و بشكل عام، يكون هدفها استغلال الشرعية لاستبعاد فئة محددة لا يرغبون في اندماجها بالمجتمع. فالعنصرية تعني القيام بتنبؤات حول طباع الناس و قدرتهم أو سلوكهم على أساس علامات اجتماعية مفروضة للفرقة بين المجموعة العرقية والمجموعة المهيمنة التي تستمد قوتها من خلال تطوير البيئة الأساسية (مثل القوانين و السياسات والممارسات الإدارية) التي عن طريقها تستبعد أو تستخدم التمييز التعسفي ضد الأقليات. هذا الجانب من جوانب العنصرية معروف بشكل عام بأنه عنصرية مؤسسية أو قائم على بنية أساسية و أنها مواقف عنصرية وسلوك تعسفي للتمييز العرقي من جانب أعضاء المجموعة المسيطرة و المهيمنة. ويشار إليهم بأنهم من العنصريين غير الرسميين.

ومن وجهة نظرنا، أسباب العنصرية الزائدة في الفترة الأخيرة تمكن من التغيرات الإقتصادية، والإجتماعية التي تشكك في النظرة المتفائلة للتقدم و المتجسدة في الفكر الغربي. فمنذ أوائل السبعينيات، ومع إعادة الهيكلة و زيادة التبادل الثقافي الدولي بدأت شرائح كبيرة من الناس تعاني بشكل مباشر من عدم القدرة على كسب أرزاقها و من ظروف اجتماعية متدنية و من ضياع الهويات. هذه التحولات تضع أيضا علامة استفهام و تساؤل حول هيمنة المجتمعات التي كانت مميزة في السابق مما أدى إلى رد فعل تأكيدي على الوطنية و رموزها (Hage 1988). فهذه التحولات قد تزامنت مع وصول الأقليات العرقية الجديدة إلى الدول المستقبلية حيث اتجه الميل إلى النظر إلى القادمين الجدد على أنهم السبب في التغيرات التي تهدد أمنهم. تفسير نال التشجيع الحماسي من قبل اليمين المتطرف و ذلك من عدد كبير من المنتمين إلى التيار الرئيسي من السياسيين.³

فمنذ أحداث 11 ديسمبر 2001 وإعلان الحرب العالمية على الإرهاب، توجهت العنصرية بشكل متزايد التركيز على كل "المختلفين شكلا وعرقا" من الأقلية المسلمة داخل الدول الغربية و إلى الأجناس العرقية التي اعتبروها مهددة لأمنهم. و كانت النتيجة توسيع "العنصرية و أمركتها" على الصعيد العالمي (جولدبرج 2005:98:101). أو ظهور العنصرية العابرة للحدود الوطنية التي هددت و كانت في غير

¹ - نفس المرجع، ص100.

² - نفس المرجع، ص106.

³ - نفس المرجع، ص107.

صالح فئات كبيرة من الناس. كما أنها عملت أيضا على إضعاف الحركات العمالية و ثقافات الطبقة العاملة التي لو كانت بالقوة الكافية لوفرت قدرا من الحماية للأقليات.

4.4. الآثار الاجتماعية للهجرة:

تعتبر الهجرة عملية تؤثر على كل بعد من أبعاد الوجود الاجتماعي، وتعمل على تطوير ديناميكيته الخاصة المعقدة. فإن المجتمعات كافة وطرق معيشتها، تغيرت بسبب الهجرة بالطبع. فالتغيرات بصفة عامة، تبدو أكثر بكثير بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، وهكذا يمكن ملاحظته في كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة سواء كان على الدول المنشأ أو الدول المقصودة بالهجرة.¹ كما أنه لا يمكن أن تفهم أي هجرة بما يكفي على أساس من المعايير الاقتصادية فقط. فالأسباب الاقتصادية للهجرة لها جذورها في عمليات التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي. علاوة على ذلك، فآثارها على كل المجتمعات المستقبلية والمرسلة كان دائما أكبر من التأثير الاقتصادي: فالهجرة تغير البناء الديموغرافي والاجتماعي للمجتمعات وتؤثر على مؤسساتها السياسية وتساعد على إعادة تشكيل الثقافات. و رأينا ما للهجرات العالمية من أثر و تشكيل ظاهرة العولمة أيضا و التي أدت بدورها إلى تغييرات اجتماعية أساسية في كل من الشمال و الجنوب، وهذه بدورها وفرت الظروف لمزيد من معدل تدفق الهجرة في الزمن الحاضر. و هذا ما يدعو إلى ضرورة إعادة التشكيل والتصوير لوضع الهجرة العالمية.

إن التنوع المتزايد للمجتمعات يعتبر أحد النتائج المهمة للهجرة. حيث يرى "توماس فايس" (Thomas Faist, 2009) أن التنوع كنمط جديد للامتزاج. هذا التنوع سيطرح تحدي كبير حول تسيير الاختلافات

الاجتماعية والعرقية و الإثنولوجية. في هذا الموضوع فإن (Simon et Piché, 2012) (Castles, 1993) يقترح سلسلة من الفرضيات حول وضعية المهاجرين أو الأقليات في أوروبا الغربية، خاصة فيما يخص سياسة الهجرة وإشكالية المواطنة والعنصرية ومسألة الهوية. ومن بين هذه الفرضيات هناك بعض الجوانب التي لا تزال مطروحة إلى يومنا هذا، حول نتائج الهجرة على العلاقات الإثنولوجية والعرقية. أمام أهمية الهجرة الخارجية فإن وضعية الأقليات الإثنولوجية في أوروبا لا يمكنها أن تكون مفهومة تماما، إلا ضمن إطار عالمي. فحسب "كاستل" فنشهد فشل عام للآليات الحكومية وطنية في تنظيم الهجرة و تسوية وضعية المهاجرين. و يعيد "كاستل" الفكرة التي طورها "ماسي" حول مفهوم الخدمة الذاتية للهجرات حيث يرى أنه بمجرد إطلاق دينامية الهجرة فهذا ما يخلق فيما بعد سلسلة هجرات التي تبقى أسبابا كامنة وراء بعض المقاييس التي تشجع بقائها. و يشير أيضا إلى ظاهرة إعادة بناء الاقتصاد و سوق العمل للدول المصنعة منذ 20 سنة، و هذه الظاهرة طورتها "ساسان" فيما بعد.

إن المساهمة الرئيسية "لكاستل" Castles تمثلت في طرح مسألة العنصرية في أوروبا و خطر «الوعي الأوروبي» التي يعمل على قاعدة الطرد و العنصرية و التي أساسها الخوف من ارتفاع «الجماهير اليانسة»، التي المقبلة من الجنوب. في الواقع فإن تشكيل أقليات جديدة مهاجرة بثقافتها الخاصة و هويتها ومؤسساتها هي عملية لا رجعة فيها التي تعمل على دفع المفاهيم والهوية الوطنية والمواطنة التي كانت موجودة من قبل. و يذكر أن النماذج المتعددة الثقافات تظهر كأحسن حل، لكنها تواجه مشاكل مهمة عند تطبيقها. فإن نتائج الهجرة على المدى الطويل تكمن في ظهور مجتمعات متعددة الثقافات والتي تعمل على تجديد مفاهيم المواطنة والدولة. و يقترح "كاستل" أنه ليس من الممكن أن تساهم الهجرة و بأي طريقة على تطوير دول الأصل (دول المنشأ)، بل عن طريق وجود سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يمكن

¹ - نفس المرجع، ص75.

القضاء على مشاكل عدم التوازن الموجود بين مناطق العالم. إن من الفرضيات التي اعتمدت عليها هذه الأخيرة لا تزال تتوافق والعالم المعاصر حيث تطور اتجاهين من البحوث: أولا فإن معظم البحوث حول عوامل الاندماج الإقتصادي تبين أن التمييز العنصري يلعب دور مهم في صعوبة عملية إدماج بعض جماعات الهجرة والتي يمكن أن نطلق عليها الأقليات المرئية حسب المصطلح المروج في أمريكا الشمالية.

فإن البحوث حول الاندماج الإقتصادي للمهاجرين بين أن الأثر الحقيقي للأصول الوطنية تبقى حتى بعد مراقبة العوامل الأخرى وبينت أن التمييز العنصري يمس بعض الجماعات خاصة تلك التي انحدرت من الدول النامية، (Piché, Renaud Gingras 2002, Richard 2004)¹.

الاتجاه الثاني يهتم بآثار الهجرة على الهويات الوطنية. هنا أيضا فإن النقاشات الاجتماعية والسياسية عنيفة بين الذين يفضلون التعددية وبين الذين يظنون أن الهجرة تعيد مسألة القيم الوطنية. إن صعود أحزاب اليمين المتطرف في أرجاء مختلفة من العالم تدعم ومن جملة الأمور النقاشات ضد الهجرة و في بعض الأحيان تلك المتعلقة بالخوف من الإسلام .

أما بالنسبة للآثار الاجتماعية عموما فإن لها آثارا إيجابية بيد أن لها آثارها السلبية، سواء في حياة الأفراد أو بوجه خاص في حياة الشعوب. و لها أيضا آثارها السلبية في حياة الأفراد والتي نلمسها بالنسبة لبعضهم عند أول صدمة قد تتعرض حياتهم خارج أوطانهم أو ما قد يترتب على عدم التكيف مع المجتمع الجديد، أو الشعور بالدونية في هذا المجتمع. و من أهم ما يؤخذ على الهجرة من آثار سلبية أنها تفصل المهاجرين عن بلدهم الأصلي وتجعلهم في شبه عزلة في البلد الجديد الذي قد يندمجون فيه بعد ذلك بالتدريج، من خلال ما يسمى بعملية التلقيح الثقافي. إلا أنهم في بداية الهجرة قد يتجمعون في شكل جماعات دعامتها الأساسية اللغة والعادات التي أتوا بها من بلدهم أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «الجيتو الثقافي» حتى يتم تداخلهم بالتدريج في المجتمع الجديد فيألفون الحياة فيه، سواء بالنسبة للهجرة الخارجية أو بالنسبة للهجرة الداخلية أيضا. ونرى في التلقيح الثقافي المقابل الطبيعي لعدم التكيف بسبب التناقض في العادات والتقاليد والذي قد يسبب «انفصاما» في شخصية المجتمع، وعدم تجانس بين مكوناته وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون عالمين منفصلين: عالم العمل وعالم الجيتو الثقافي. ويظهر هذا الانقسام على المستوى الثقافي في استخدام المهاجر لغتين منفصلتين: لغة الأم التي يتعامل بها مع أسرته ومع أصدقائه وفي تفكيره، وفي مقابل ذلك لغة الدولة المضيفة والتي يمكن أن نعتبرها لغة الإدارة التي تمثل السلطة والسيطرة، كما يظهر ذلك أيضا في نوع المآكل والتعرض لوسائل الإعلام. وقد يكون للهجرة أيضا آثارا ديموغرافية على التركيب العمري والنوعي للسكان بسبب فرض قيود صارمة على حق أفراد الأسرة بمن فيهم الزوجة في اللحاق برب الأسرة كما هو الحال مثلا بالنسبة للسعودية، وبالنسبة لإنجلترا اتجاه المهاجرين الآسيويين و الكريبيين، حيث فرضت سلسلة من قوانين الهجرة بدءا بقانون من الكومنولث سنة 1962م في المناطق المهاجر منها وإليها، مما قد يتسبب في ظهور مشكلات من نوع خاص اجتماعية ونفسية، مثل هجرة الرجال بحثا عن العمل مثلا، وبينما تبقى النساء مما يقتضي قيامهن بمهام لم تكن تضطلعن بها من قبل. وقد يؤثر ذلك في نمط التنشئة الاجتماعية للأطفال، وبهذا يبدو تأثير الهجرة على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة والمهام المنوطة بكل فرد فيها وقيام المرأة بوظائف ظلت لفترة طويلة وقفا على الرجال.

كما أن للهجرة أثرا على أبناء المغتربين الذين يولدون لأبوين أجنيين في كثير من الدول المضيفة، إلا بشروط حددتها قوانين هذه الدول، وتحت العنوان الخاص بالعوامل التي تساعد على نجاح تجربة الهجرة، كالقدرة على التكيف الذي يتطلب اكتساب التعبير والذي قد يصعب على الإنسان الناضج أكثر مما يصعب

¹ - Victor Piché ,opcit, p44

على الطفل. وبعد فترة من الإقامة في دولة المهجر، يضطر أبناء المهاجرون إلى المضاهاة بين لغتين: لغة المدرسة في جانب وهي في نفس الوقت لغة وسائل الإعلام خاصة التلفزيون. وعند التعامل في الشارع وفي المتاجر ولغة الأسرة في جانب آخر، والتي لا تستطيع أن تصمد وينتهي بها المطاف إلى التضاؤل والتوازي أمام اللغة الأولى السائدة. ومن النادر أن تسود لغتين في آن واحد، بل ينفي ذلك تماما أساتذة علم النفس والتربية «فبير» رئيس قسم التربية بجامعة بوردو بفرنسا في محاضرة له سنة 1982م. حيث يقول: «إنه ابن لأبوين من المهاجرين تتنازع ثقافته وتاريخان ولغتان... فلا يجد مناصا من أن يخترع جذوره ويبتكر صلاته». ويرى «جورج فينيو» أن العائق اللغوي كثيرا ما يتفاقم بسبب غياب الدعم الأسري أو استحالة ويذهب إلى أن نجاح الطفل المهاجر في التغلب على هذا العائق سيكون مقابل فصم داخلي لعلاقته مع البيئة الثقافية و الأسرية التي لن يسعه آنذاك إلا أن يعتبرها معادية للنموذج السائد، مما قد يشكل خطورة على العلاقات الاجتماعية داخل أسرة المغترب يتمثل في تحديد سلطة الأبوين، والذي ينعكس على التوازن النفسي للأبناء الذين يحاولون التخلص من ثقافتهم الأم حتى لا يكون مختلفين عن الآخرين ولكي يجنب أنفسهم أن يكونوا ضحايا التهميش بالنسبة للزملاء في المدرسة أو بالنسبة لرفاق اللعب في الشارع. وانعدام التوافق الثقافي يؤدي بالتدريج إلى انعدام الانسجام الاجتماعي. أما بالنسبة للأبناء من الجيل الثاني الذين يولدون في دولة المهجر فهم إما أنهم يحملون جنسية هذه الدولة بحكم القانون أو بحكم حصول الأب عليها مسبقا، أو يحملون جنسية الأب فقط ولا شك أن حصول أبناء الجيل الثاني لجنسية الدولة التي يقيمون فيها يساعد على تقبل المجتمع له، فقد أصبحوا أعضاء فيه ينتمون إليه، بينما يضل من لا يحصلون على جنسية الدولة التي يقيمون فيها هامشين بالنسبة لأعضاء هذا المجتمع، مما قد يوازي بينهم وبين النازحين مع آباءهم إلى هذه الدولة، في المشاكل الاجتماعية والنفسية. وتفسير ذلك يرجع إلى أن الأب الذي يطلب لأبنائه جنسية الدولة التي يقيم فيها قد لا يرى غضاضة في ذلك أو تعارضا مع قيمه ومبادئه... أي أنه قد وصل إلى درجة من درجات الاندماج والتكيف في هذا المجتمع يؤدي بالتالي إلى تحقيق التوازن النفسي للأبن داخل الأسرة نفسها مما ينعكس على سلوكه خارجها¹.

5. نحو منظور جديد للهجرة:

لقد ظهرت في عصرنا الحالي اتجاهات حديثة للهجرة. فإن أنماط الهجرة التي طال أمدها مازالت مستمرة في جميع أنحاء العالم ولكن في أشكال جديدة. في حين أن الهجرات الجديدة تتطور وتنمو استجابة إلى التعبير الاقتصادي والسياسي والثقافي والصراعات العنيفة. ولكن على الرغم من هذا التنوع فمن الممكن تجديد اتجاهات عامة معينة: فلا يوجد لدى معظم الدول نوع واحد من الهجرة. فهذا تبسيط غير صحيح فعلى سبيل المثال، فإن هذه التحركات (الهجرات) تأخذ أشكالا متعددة، فيهاجر الناس إما كعمال يدويين أو متخصصين من ذوي الكفاءات العالية أو من رجال الأعمال أو اللاجئين أو كأفراد أسرة لمهاجرين سابقين، فالمستوى الاجتماعي يلعب دورا مهما: تتنافس الدول المستقبلية للهجرة على جذب ذوي الكفاءات العالية من خلال سن قوانين مشجعة ومميزة للدخول والإقامة، في حين يعاني العمال اليدويين واللاجئين من الإقصاء والإقصاء والتمييز العنصري. وهناك هجرة اليد العاملة واللاجئين السياسيين والمستوطنون استيطاناً دائماً، وقد تشكلت الهجرة من مجموع هذه الأنواع كلها في آن واحد. فهجرة الأيدي العاملة إلى مناطق الاقتصاد الصناعي، تزداد بسرعة كبيرة. بينما تقود الصراعات العنيفة إلى تحركات واسعة وانتقال للنازحين، خاصة، في المناطق ذات النمو الاقتصادي المتدني. وقد سهّل، مؤقتاً، تحسن وسائل النقل والاتصالات حركات الانتقال الدائرية والمتكررة. وقد ظهرت أنواع جديدة من الهجرات نتيجة للأعداد المتزايدة من الناس الذين ينتقلون من أجل التعليم، والزواج والتقاعد أو للبحث عن أساليب لحياة جديدة.

¹ - انشراح الشال، مرجع سابق، ص 25-26-27-28-30-31.

كما أن الحاجز بين الهجرة والسياحة أصبح الآن غير واضح، بعض الناس يسافرون كسياح للتحقق من أوضاع البلد الذي اختاروه لانتقالهم للإقامة فيه مهما كانت النية الأصلية، أو هو انتقال مؤقت أو دائم يصبح الكثير من المهاجرين من المستوطنين في آخر الأمر. وقد تطورت الشبكات التي تعمل في مجال الهجرة لتربط دول المنشأ بالدول المقصودة بالهجرة، وهي تساعد على القيام بتغييرات كبيرة في كليهما من الممكن أن تغير الهجرة البناء الديموغرافي و الإقتصادي و الإجتماعي وتحقق تنوعا ثقافيا جديدا، وهذا كثيرا ما يثير مسألة الهوية الوطنية. و من أبرز الهجرات المعاصرة نجد:

1.5. الهجرة و العولمة:¹

منذ أواخر السبعينيات ظهر نموذج جديد و هو نظرية العولمة التي أصبحت إطارا مقبولا على نطاق واسع لإجراء مناقشات حول الهجرة الدولية. فقد كان تراجع الدول الصناعية عن التوظيف المنظم للأيدي العاملة في أوائل السبعينيات رد فعل أساسي لتقييد الاقتصاد العالمي. كثيرا ما توصف الفترة اللاحقة بأنها "عصر العولمة" لقد أدت العولمة إلى تحولات اجتماعية إضافية كبيرة في الشمال و الجنوب و ازدادت الضغوط التي أجبرت الناس على الهجرة و ولدت أشكالا جديدة من حركات الانتقال. لقد أدت العولمة إلى تغييرات اجتماعية أساسية في كل من الشمال و الجنوب، و هذه بدورها وفرت الظروف لمزيد من معدل تدفق الهجرة في الزمن الحاضر. و هذا يدعو إلى ضرورة إعادة التشكيل و التصور لوضع الهجرة العالمية.

فتعمل العولمة على توسيع و تعميق و تسريع الترابط و التداخل في جميع أنحاء العالم في كافة مجالات وجوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة (هيلد و آخرون 1999، Held et al) و بالتالي فالمؤشر الأساسي للعولمة هو الزيادة السريعة للهجرات المتخفية للحدود بكافة صورتها. بدءا من التمويل و التجارة و لكنها تشمل أيضا الديمقراطية و الحكم الرشيد و الإنتاج الثقافي و الإعلامي و التلوث البيئي و الأكثر أهمية تأثير العولمة على البشر. كانت البنية الأساسية في تنظيم هذه الموجات من الهجرات هي تأسيس شبكة مهمتها تنظيم الهجرة عالميا و التي يمكن الإستعانة بها من خلال شركات متعددة الجنسيات و منظمات دولية، أو كما لوحظ بالفعل، من خلال الجمعيات و المؤسسات العالمية المنظمة للهجرة و عبور الحدود الوطنية. و من الضروري الإقرار أن الثورة العلمية و التكنولوجيا التي تركز على الحاسوب أمر أساسي لتأكيد فكرة أن العولمة واقع جديد لا مفر منه. و كثيرا ما تصور العولمة على أنها عملية اقتصادية بحتة لوصف الأنشطة التي كانت تعتمد و تركز على الإقتصاديات الوطنية، و لكنها امتدت و تدفقت بعد العولمة إلى خارج حدودها : تشير العولمة في معناها الأعم إلى تصاعد الإستمرار المباشر و تحرير رأس المال و سعر الصرف و التكنولوجيا والخدمات لتتطلق عبر الحدود الوطنية. فضلا عن إنشاء و خلق نظام عالمي للإنتاج-اقتصاد عالمي جديد-. (Petras & Veltmayer بيتراس و فيلتماير 2000).

و قد وضع المنظرون لهذا المنهج و الكثيرون من المدافعين عن موجات الهجرة المتزايدة و عمليات الاندماج و التكامل الإقتصادي و التحول الإجتماعي، بأنه نظام عالمي جديد يعتمد على مؤسساته الخاصة وتصوراته للسلطة التي حلت محل الهياكل السابقة التي كانت مرتبطة بالدولة الوطنية. و هكذا عملوا على خلق أوضاع و أنظمة جديدة في حياة الشعوب في جميع أنحاء العالم. (Petras & Veltmayer بيتراس و فيلتماير 2000:2). و كانت أحد الحجج المهمة التي تدعو لصالح العولمة الليبرالية الجديدة، الإعتقاد بأن العولمة ستؤدي إلى تسريع النمو الإقتصادي في الدول الفقيرة، و بالتالي على المدى البعيد إلى الحد من الفقر و الإقتراب ثم الإلتقاء مع الدول الغنية (Milanovic ميلانو فيك 2007:34). و تحدثت العولمة سلطة

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 126.

الحكومات الوطنية من فوقها ومن تحتها. فنمو و زيادة المجتمعات العابرة للحدود الوطنية، قد أثارت ولفتت الأنظار إلى قضايا ومشاكل جديدة، و لمست مجالات في السلطة وصنع القرار السياسي لم تكن في السابق واضحة. نتيجة لذلك ازدادت حجة التصور، أن سلطة اتخاذ القرار في الأنظمة السياسية هو توجيه وسيطرة عالمية (روزوند 1997).¹

و تبقى العولمة سياقاً مهماً و حاسماً لفهم الهجرة في القرن الواحد و العشرين. فهي من ناحية تحرك الهجرة و تغير من مسارها و أشكالها. و من ناحية أخرى فالهجرة جزء لا يتجزأ من العولمة، و هي في حد ذاتها قوة كبيرة، تعيد تشكيل المجتمعات و التجمعات السكانية. تقود العولمة إلى تغيير و تحول اجتماعي سائد و عام في جميع أنحاء العالم.

يمكننا القول أن العولمة لم تقف فقط لتتسع الفجوة بين الشمال و الجنوب، لكنها أدت أيضاً إلى زيادة عدم المساواة داخل كل منطقة من المناطق في العالم. تساعد العولمة على خلق تكنولوجيا جديدة لتسهيل الحركة و الإنتقال : فقد أصبح السفر الجوي أكثر رخصاً و سهولة. و ساعدت وسائل الإعلام الإلكتروني على نشر صور عن الإزدهار في دول العالم الأول إلى القرى النائية في أقصى المعمورة. كما تساعد العولمة على خلق الرأسمال الثقافي اللازم للإنتقال: فشبكات الاتصالات الإلكترونية تسهل نشر المعلومات و المعرفة اللازمة لمعرفة طرق الهجرة و البحث عن فرص للعمل. يعتقد الكثيرون من المرفوضين و المستعبدون في العالم أن الإنتقال يزيد من فرص الرخاء و النجاح و يستقثلون على الهجرة. تساعد العولمة أيضاً على خلق رأس المال الاجتماعي الضروري : فالشبكات غير الرسمية تسهل الهجرة، حتى عندما تحاول السياسات الرسمية منعها. في حين تعتبر صناعة الهجرة واحدة من أسرع الأعمال الدولية نمواً و ازدهاراً. فشبكات الهجرة تساعد على إعادة الإتصال و الربط بين الجنوب و الشمال في زمان أصبح العديد من المناطق في الجنوب لا صلة لها بالإقتصاد المرتبط بالعولمة (Duffield دافيلد 2001). فالعولمة تعني حرية الحركة لرأسمال و للأكثر خبرة وكفاءة من الناس من أجل ضمان ما يعود بالفائدة لسياستها. بينما يواجه العاملون الأقل كفاءة، أنظمة قانونية صارمة و مجحفة تدعو إلى تقييد الهجرة. و يرى "ميلانو فيك" أن عدم المساواة قد بلغت الذروة وقد يكون أعلى من أي وقت مضى. و لذا برأيه أن العولمة نموذج خاطئ و لا يعتمد عليه في شرح التغييرات العالمية الكبرى. فهي ليست سوى إيديولوجية تم جمعها والإجماع عليها في واشنطن تدعو إلى أهمية تحرير السوق و الخصخصة و عدم تقييده بقوانين اقتصادية (Stiglitz ستجلتيز 2002:67).² كما أنها تسند على فكرة إعادة تشكيل العالم و تعتمد في أساس افتراضها هذا على أن الإقتصاد هو الذي سيقود الحضارة (سول 2006 Saulxi). وقد تم ربط هذا بفكرة أن العولمة أمر لا مفر منه، وأنه لا جدوة من المقاومة و الرجعية و العودة إلى الوراء. و مع ذلك يبدو أن من الأهمية بمكان، التمييز بين العولمة كمشروع سياسي و بين كونها منحى اقتصادي. فعلى المستوى السياسي، يبدو أن الهيمنة الإيديولوجية للعولمة باعتبارها وسيلة لفهم العالم المعاصر قد انتهت، كما أصبح واضحاً أن الزيادة في عدم المساواة و تزايد الصراعات و عدم تحقيق قواعد تجارية عادلة في صالح الدول الفقيرة قد أثبت أن العولمة لم تحقق الغرض الذي قامت من أجله و خانت الوعود التي بنيت عليها.

¹ نفس المرجع، ص 56.

² نفس المرجع، ص 126 .

2.5. الهجرة عبر الحدود الوطنية¹:

إن الهجرة العالمية هي جزء من الثروة العابرة والمتخطية للحدود الوطنية، التي تعيد تشكيل المجتمعات والسياسات حول العالم، فالتقسيم القديم للدول على أنها إما مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين، أثبت تأكله وعدم جدواه. فمعظم الدول على حد سواء يمرون بكل من التجريبتين: تصدير أو استقبال للمهاجرين (على الرغم من أن حالة أو أخرى نجدها سائدة في معظم الأحيان). في حين اتخذت بعض الدول دورا مهما كمناطق عبور للمهاجرين. فالمناطق مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزلندا أو الأرجنتين تعتبر دولا تقليدية (كلاسيكية) في استقبال الهجرة، سكانها في الوضع الراهن هم نتيجة لتاريخ من الهجرة واسعة النطاق. وفي كثير من الأحيان، تم هذا على حساب السكان الأصليين لتلك البلاد. واليوم تستمر الهجرة في أشكال جديدة. فعلى وجه التقريب كانت أوروبا الشمالية والغربية مناطق مستقبلية للهجرة العاملة وأصبحت لاحقا، أماكن للإستقرار الدائم بعد عام 1945. ومنذ الثمانينات، أصبحت دول جنوب أوروبا مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا والتي كانت لفترة طويلة مناطق جذب للهجرة مناطق مصدرة للهجرة. كما أصبحت اليوم دول وسط وشرق أوروبا وخاصة بولندا والمجر والجمهورية التشيكية مناطق مصدرة للهجرة.

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تأثرت هذه المساحة الواسعة التي تمتد من المغرب إلى باكستان بحركات انتقال سكاني معقدة. بعض الدول مثل تركيا والأردن والمغرب تعتبر مصدرا أساسيا للعمالة المهاجرة. تواجه دول النفط الخليجية هجرات مؤقتة للعمل الجماعي. ولقد أدت الإضطرابات السياسية في المنطقة إلى هجرات جماعية للاجئين. في السنوات الأخيرة، أصبحت أفغانستان مصدرا رئيسيا لتصدير اللاجئين، بينما أصبحت إيران وباكستان من أكثر الدول المستقبلية للمهاجرين. وأما في إفريقيا فقد أنشأ الإستعمار والمستعمرون من البيض الذين استوطنوا في البلاد أنظمة للعمال المهاجرين لاستخدامهم في الزراعة والمناجم. وقد ساند انتهاء الاستعمار منذ عام 1950 أنماط الهجرة القديمة مثل تدفق عمال المناجم في جنوب إفريقيا الذين بدؤوا نوعا جديدا من الهجرة مثل (الهجرات) إلى كينيا والجابون ونيجيريا، من الملاحظ وجود المزيد من اللاجئين والمشردين داخليا في إفريقيا بنسبة تزيد بكثير عن حجم السكان وعن أي منطقة أخرى في العالم. وأما في آسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أنماط من الهجرة المعقدة داخل كل منطقة فضلا عن زيادة الهجرات والتوقعات إلى بقية أنحاء العالم.

3.5. الهجرة النسوية²:

لعبت النساء دورا متزايدا في الأهمية، من خلال تحليل أرباحهن و تنسيق الشبكات الإجتماعية و الحفاظ على الروابط الثقافية 13: (Nyberg-Sorensen et all, 2002).

في المرحلة الأولى من الهجرات، كان دور المرأة يقتصر على تدبير شؤون الأسرة في دول منشأ و ولادة المزيد من العاملين. و هو أمر ضروري للفوائد الاقتصادية عن هجرة الأيدي العاملة. ومع ذلك، هناك نسبة كبيرة من العاملات المهاجرات. و اليوم تلعب النساء دورا جوهريا في كل مناطق العالم و في معظم أنواع الهجرة. في الماضي كان يهيمن الذكور على معظم هجرات الأيدي العاملة، وكذلك فالعديد من هجرات اللاجئين يغلب عليها الذكور بينما كان ينظر إلى النساء كقوة مهمتها جمع شمل العائلة. ولكن في الستينات لعبت المرأة دورا أساسيا في هجرة الأيدي العاملة. واليوم فالنساء العاملات يشكلن الأكثرية في تحركات الهجرة المتنوعة والمختلفة، كما في الهجرة من رأس فيرديان إلى إيطاليا أو من الفلبين إلى الشرق الأوسط والتايلانديات إلى اليابان، بعض حركات الإنتقال من اللاجئين تضم أغلبية كبيرة من النساء، كما

¹ - نفس المرجع، ص 48 - 49.

² - نفس المرجع، ص 50.

تعمل بعض الشبكات الإجرامية على المتاجرة بالضحايا من النساء. إن التنوع في الجنس، كان له دائما دور هام في تاريخ الهجرة العالمية ولكن الوعي بالوضع الخاص بالمرأة في الهجرات المعاصرة قد ازداد. واليوم، مازالت النساء المهاجرات يملن للعمل في أقل الأعمال المرغوب فيها مثل العمل في المصانع والوظائف التي تتطلب أقل قدرة من المهارة في قطاعات الخدمات الخاصة والعامة. فكما أشار فتزاكليا¹، (Phitzacklia1983) من السهل إحالة الأعمال المتدنية إلى المهاجرات من النساء لأنه قد سبق وتحدت أدوارهن في المجتمعات الأبوية كزوجة و أم تعتمد في معاشها على معيل من الذكور. و لذا فمن المتوقع أن ترضى بأجر أقل من الرجل، كما أنه من السهل السيطرة عليها. و مع ذلك فقد حصل البعض منهن على فرص الانتقال للعمل في أعمال راقية في السنوات الأخيرة. غالبا ما ترتبط بالقيام بالعمل بأدوار الرعاية التقليدية. تعرضت النساء من الأقليات العرقية، لتجربة القيام بأعمال مؤقتة عرضية أو للبطالة. (التي غالبا لا تظهر في الإحصائيات بسبب وضعهن القانوني كتابعات لعميل). وقد تطورت أنماط معقدة من تقسيم العمل على أساس عرقي و جنسي (ذكر وأنثى). أحد هذه الأنماط هو عودة ظهور الخدمة المنزلية كمجال مهم في العمالة في الدول المتقدمة. "أندرسون" (Andrson 2000)² و كذلك في دول الإقتصاد الصناعي الجديد. (ونج 1996). و مع ذلك، فقد أصبح الجنس بؤرة تركيز عليها النساء المهاجرات لمقاومة التمييز العنصري ضدهن.

المبحث الثاني: سوسيولوجية الهجرة الدولية

و يعد هذا المبحث من المباحث المهمة التي نحاول فيها جمع عدة نظريات ساهمت في إثراء التفكير الديموغرافي من الناحية النظرية حيث تعد المحاولات التي عرضت فيه إثراء هائلا لبعض المفاهيم وإعداد إطار تحليلي أعد عبر الأزمنة لمختلف تخصصات الديموغرافيا، حيث يهتم بمعالجة مسألة الهجرة وبالأخص أهم النظريات المعاصرة للهجرة من قبل باحثين خلال دراستهم الميدانية و كذا إعادة تركيب نقد لبعض النظريات في الهجرة. فكل عملية هجرة جديدة مصاحبة لكل مقاربة نظرية جديدة أعطت ضوءا جديدا وتحدثت المقاربات والنماذج التي كانت قائمة، لكن وفي نفس الوقت جعلت من الصعب دمج وجهات النظر و الإستنتاجات المختلفة. فهذه النظريات المختلفة لتحليل الهجرة قامت كل واحدة منها بتسليط الضوء على هذه الظاهرة و تفسير الظواهر المختلفة المرتبطة بها والتي أخذت بعين الاعتبار فيما بعد. حيث تختلف النظرة إلى طبيعة و أسباب ونتائج الهجرة باختلاف السياق والعمليات المدروسة و وفقا لنظرة و تصورات الخاصة بالبيئة الثقافية للباحث. فبقدر ما يكون الهدف من الدراسات حول الهجرة هو ملاحظة ومحاولة تفسير مختلف أشكال التنقل، فإن هذه الحالة أو غيرها من الأشكال التي تنشأ من مختلف التنقلات، كلها تستحق تحقيق دقيق.

و فيما يلي نستعرض أهم هذه النظريات و مسار تطورها عبر الزمن و التي نلخصها في مجموعتين من المقاربات النظرية التي تشمل العديد من المحاولات النظرية للعديد من الباحثين والمفكرين. فالنزعة الأولى تشمل النظريات الميكرو فردية أي أن السبب الأول في الهجرة هو الفرد، أما النزعة الثانية فتشمل المقاربات الماكرو وبنوية و التي تنطلق من فكرة مفادها أن الظروف الاجتماعية و الإقتصادية والثقافية.. وإلى جانب سلسلة من الأسباب هي السبب الرئيسي في الهجرة. و باعتبار الهجرة كظاهرة متعددة العوامل

¹ - نفس المرجع، ص109.

² - نفس المرجع، ص110.

والأبعاد، سنقوم بعرض أهم الأطر النظرية التحليلية التي تدمج المكونات الرئيسية الثلاثة للهجرة: دولة المنشأ، دولة المقصد، مستويات التحليل، الميكرو و الماكرو العالمية و الأبعاد الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية لها. لذلك سنقوم بتسليط الضوء على أهم هذه النظريات التي تتراوح المرحلة الزمنية فيها، من 1960-2000، بما فيها النظريات الكلاسيكية الكبيرة في علم الاجتماع و الإقتصاد التي أشارت إلى مفهوم الحراك.

1. النماذج النظرية الممهدة لبناء نظريات الهجرة الدولية:

لقد تطورت نظريات الهجرة ابتداء من المحاولات الأولى التي خصها الكثير من المفكرين ابتداء من "جورج رافنستان والتي خصها في الكتابين الأولين اللذان ظهرا في 1885 و الثاني في 1889، حيث اقترح " سلسلة من قوانين الهجرة، و هي حسب (إفرت لي 1966) و (ألان سيمون) قوانين لا يمكن اعتبارها نظرية، ولكنها مهدت إلى محاولات نظرية فيما بعد. وقد ساعدت هذه المحاولات على تصنيف الهجرة مثل (بترسون 1958)، و وضعت أولى المحاولات هذه في سياق تاريخي، لكن البيانات الواقعية كانت محدودة جدا¹ وتطورت فيما بعد أكثر من مائة سنة، حيث أخذت اتجاهات مختلفة حتى الفترة الحالية. و فقد وضع عالم الجغرافيا (رافنستان 1885، 1889) في القرن التاسع عشر قوانين إحصائية للهجرة، وكانت تلك بيانات عامة لا علاقة لها بالفعل بأي حركة من حركات الهجرة لكنه يعتبر مرجعا أساسيا لعدة نظريات حول الهجرة.

تؤكد مثل هذه النظريات العامة توجهات وميل الناس للإنتقال من مناطق ذات كثافة سكانية عالية، إلى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة أو من المناطق ذات الدخل المنخفض إلى المناطق ذات الدخل العالي، أو أنها تربط الهجرات بتقلبات في دورة الأعمال التجارية، و عادة تعرف هذه المناهج بنظريات الجذب والدفع، لأنها تعتبر أن أسباب الهجرة هي مزيج من "عوامل الدفع" تدفع الناس وتحضهم على ترك بلادهم الأصلية "وعوامل جذب" تجذبهم إلى الدول المستقبلية لهم تشمل "عوامل الدفع" النمو الديموغرافي أي الكثافة السكانية ومستويات المعيشة المنخفضة والنقص في الفرص الاقتصادية والقمع السياسي، في حين أن "عوامل الجذب" تشمل الطلب للأيدي العاملة ووفرة الأراضي والفرص الاقتصادية الجيدة والحرية السياسية.² تطورت هذه النظريات خلال الفترة التي هيمنت عليها توسيع و توحيد المجتمع الصناعي في الدول المتطورة حاليا حيث الدراسات في العلوم الاجتماعية و التي ركزت حول الهجرات. فإن النظريات حول الهجرة في تلك الفترة تأثرت بالتمثيل بالمصطلحات المنحدرة من العالم الصناعي، الذي اعتبر المهاجرون كمكونات ميكانيكية التي تسيرها قوى طاردة و جاذبة.

و تميزت الفترة ما بين 1960 و 1980 بتضارب بين مختلف نظريات الهجرة، و حاولت كل واحدة السيطرة على الأخرى، وخاصة النظريات الفردية التي ارتكزت حول العقلانية الاقتصادية و مفهوم التوازن، و التي كانت تعارض النظريات الماكرو- بنيوي (نظريات البنيوية الوظيفية) التي ارتكزت حول الطلب في اليد العاملة المهاجرة التي خلفتها التحولات الاقتصادية الرأسمالية العالمية، (وود 1982)³. فالنقاش النظري يتمحور حول كمية ونوعية المعطيات الإحصائية التي تركز عليها هذه النظريات. وبسبب تطور عدة نظريات ذات متغيرات متعددة، فإن الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظريات أمكن اختبارها ميدانيا فمثلا التحاليل الميدانية التي قدمها (ماسي 1998) في كتابه، على كل مناطق العالم (ماعدا إفريقيا)، استنتج من

¹ - Victor Piché, opcit, p19.

² - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، مرجع سابق، ص 75.

³ - Victor Piché, opcit", p48

خلالها أن كل نظرية فسرت جزءا من عملية الهجرة¹. إضافة إلى هذا، فهو يرى أن بعض النظريات تبدو أكثر أهمية حسب المنطقة بل وحسب الفترة التاريخية. وخلال القرن الماضي فإن أسس الدراسات حول الهجرة تطورت في ثلاثة اتجاهات:

فقد خصت في البداية الفترات التاريخية التي سبقت التصنيع (فارتشايلد 1925) و(ستيوارد 1955) (بيترسون 1958). وبعد ذلك تمدد مجال التحقيق الميداني إلى الخارج، إلى الدول أقل تطورا و التي لديها تقاليد ثقافية مختلفة عن تلك الموجودة في أوروبا أو في الدول المستعمرة من قبل الأوروبيين (دراسات تودارو 1976؛ و سيمون و آخرون 1977).

وأخيرا فقد توقعت المستقبل عن طريق الاتجاهات الجديدة التي قامت بالتعرف عليها مثل التحول الحضري و التنقل. و بالتالي فإن الباحثين جاءوا من أجل الكشف عن ظواهر جديدة و تفسير الدراسات القديمة بطرق جديدة. فالدراسات الأولى أمكنها أن تكون ذات كفاءة "من جديد" (من بيئة عالمية متغيرة)، ومن جهة أخرى فأمكنها أن تتوافق ببساطة مع المخططات الحالية والتي لم تكن ظاهرة للعيان إلا في ضوء الإهتمامات الجديدة وفي ظل المفاهيم الجديدة.

و قد تطورت نظريات الهجرة في القرن العشرين، مثل نظرية (بيترسون 1958) و نشرت معظم هذه النظريات في السبعينات و الثمانينات أي في مرحلة التنظير الأساسية. و تعتبر أولى المحاولات و النماذج و أغلب الأعمال النظرية حول حركات السكان أكثرها وصفية، و التي تعمل على ترتيب مختلف نماذج الحراك و اقتراح الروابط الموجودة بين نمط معين للهجرة و أحداث اجتماعية و اقتصادية و إيكولوجية و سياسية. و تمثل هذه العناصر التحليلية لكل من ("رافنستان" و "فيرشايلد" و "بيترسون") عموميات حول نماذج الهجرة و إطارات تحليل خاصة بدون توقع وضع تفسيرات لها. فمذ "رافنستان" فقد استعمل في مقالاته فئات وصفية بسيطة للتمييز بين المهاجرين الذين ينتقلون في مسافات طويلة، و لقد توجهت الأنماط و النماذج الأولى لنظريات الهجرة، نحو² بين تدفقات الهجرة و تدفقات العودة. تفسيرات بسيطة أحادية الاتجاه، تنطوي على أحد أو عدة محددات تعطي نتيجة خاصة في مسألة الهجرة. ومع مرور الوقت زاد الإهتمام أكثر بنماذج متكررة والتي تعتبر الهجرة كجزء لا يتجزأ من نظام شامل.

و جاءت بعد ذلك مرحلة تأسيسية ظهرت فيها مفاهيم جديدة والتي تركت أثرا مهما في الدراسات حول الهجرة مثل مفهوم السببية التراكمية لكل من (ماسي 1990) و (كاستل 1993) و التنوع المتزايد الناتج عن الهجرة، مسألة الهجرة السرية (تابينو 2000) و البرجماتية الجديدة لتسيير عملية الهجرة. إذن فهذه النظريات تركت أثرا في حقل الدراسات حول الهجرة والتي لا تزال صالحة المفعول و الإستعمال إلى يومنا هذا، أي أنها لا تزال تذكر في العديد من الأعمال و الدراسات الحالية. و تقترح هذه الإتجاهات المختلفة للهجرة بأن تقع النظرية حول الهجرة اليوم في مفترق الطرق، فقد توسعت إلى عدة سياقات مختلفة تاريخية و جغرافية و تشربت بمقاربات نظرية من مختلف التخصصات ذات أهداف مختلفة فهي تواجه اليوم صعوبة و المتمثلة في صعوبة تعريف مختلف أنماط الهجرة و تصنيفها ضمن أنماط ذات صلة بمستويات التحليل النظري.

¹ - ibid, p48.

² - Alan B. Simmons, opcit, p67.

2. تطور نظريات الهجرة الدولية في سياق هيمنة النظريات الاقتصادية:

1.2. النظريات الاقتصادية للهجرة:¹

ما زالت النظرية "الكلاسيكية الجديدة" النموذج المهيمن على الاقتصاد وقد كان لها دور هام في دراسات الهجرة. ومع ذلك فإن بعض افتراضاتها الرئيسية أصبحت موضع تساؤل، و وضعت فكرة لاستخدام مناهج وأساليب بديلة. و يستخدم هذا النموذج اليوم خاصة في الاقتصاد كما أنه يستخدم أيضا عند بعض علماء الاجتماع والباحثين في الديموغرافيا (الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج) والجغرافيا، وهي نظريات تستند على دراسة الأفراد وليس على التاريخ، وتؤكد أن قرار الهجرة فردي، يقوم على أساسه الفرد بمقارنة عقلانية ما بين التكاليف والفوائد الناتجة عن بقائه في موطنه أو الانتقال لبلد آخر.

و يصور منظرو الكلاسيكية الجديدة الاقتصاد الرأسمالي بأنه يستند على الأسواق الحرة بما في ذلك سوق العمل، حيث يتقابل أصحاب العمل والعمال كأشخاص أحرار و متساوين أمام القانون، كما أنهم متساوون في حق إبرام العقود. كما تصور الهجرة الدولية باعتبارها السوق الذي يمنح العاملين الحق في الاختبار الحر للانتقال إلى المنطقة التي تمكنهم من الحصول على أعلى دخل. (بورجاس، 9: 1990-18)².

وتفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة احتمال أن يكون لدى المهاجرين معرفة كاملة عن مستويات الأجور وفرص العمل في المناطق التي سيهاجرون إليها وأن قرار الهجرة بأغلبه يرتكز على هذه العوامل الاقتصادية المشجعة، أما العوامل المقيدة مثل التعليمات الحكومية المقيدة فينظر إليها على أنها تشويه لعقلانية السوق. وترتكز الفكرة الأساسية لهذه النظرية على "رأس المال البشري"، فالناس يقررون أن يستثمروا في الهجرة، بنفس الطريقة التي يستثمرون بها في التعليم أو التكوين المهني، و يخططون للهجرة، إذا كان المعدل المتوقع للعائد من الأجر في الدولة التي يقصدونها أعلى من التكاليف التي سيتكبدها خلال رحلة الهجرة، و قد قدم "بورجاس" نموذجا لسوق الهجرة.

كما تفترض هذه النظرية بأن الأفراد يتطلعون إلى أكبر قدر من الفائدة. فالأفراد "يبحثون" عن الدولة التي ستعطيهم لهم المزيد من الرفاهية. وهناك عدة عوائق لهذا البحث منها موارد الفرد المالية، ولوائح تنظيم الهجرة التي تفرضها الدول المتنافسة والمضيضة للمهاجرين وكذلك لوائح التنظيم التي تفرضها دول المنشأ في سوق الهجرة. يتم طرح مختلف الخيارات للمقارنة، بمعنى أن الدول المضيفة تقدم "عروضا للهجرة يقارن بينها الأفراد. ومن هذه المعلومات التي يتم جمعها في هذا السوق، يصل العديد من الأفراد إلى استنتاج فيما إذا كان من الأرجح لهم البقاء في مسقط رأسهم، أو على العكس. و يستنتج آخرون أنهم سيكونون أحسن حالا إذا ما هاجروا لدول أخرى. إذن فأسواق الهجرة، لا تصنف هؤلاء الأفراد بشكل عشوائي للعبور و الانتقال إلى الدول المضيفة. ولكن الدراسات التي أجريت عن تجارب هجرة محددة تلقي الشك على النظرية الكلاسيكية الجديدة. فنادرا ما يهاجر أشد الناس فقرا في أقل الدول نموا إلى الدول الغنية و كثيرا ما يكون المهاجرون من الطبقات الاجتماعية المتوسطة، في المناطق التي تمر بتغييرات اقتصادية واجتماعية. بالمثل فإن نموذج الدفع وال جذب يتوقع تحركات من المناطق المكتظة بالسكان إلى المناطق أقل كثافة. و لكن بعض الدول المستقبلة للمهاجرين مثل هولندا، وألمانيا تعد من أكثر دول العالم كثافة بالسكان. وأخيرا فإن نموذج الدفع وال جذب لا يفسر لنا لما تختار مجموعة من المهاجرين دولة دون أخرى كما هاجر معظم الجزائريين إلى فرنسا وليس إلى ألمانيا، في حين أن العكس ينطبق على الأتراك؟ كما أن هذه النظرية

¹ - ستيفن كاستلز، مارك ميلر، مرجع سابق، ص75.

² - نفس المرجع، ص197.

تتناقض مع الواقع كما أظهر "كوهين"¹ فقد استخدمت الرأسمالية كلا من العمال الأحرار وغير الأحرار على حد سواء في كل مرحلة من مراحل تطورها. فالعمال المهاجرون غالبا ما يكونون غير أحرار، إما لأنهم كانوا يؤخذون بالقوة إلى المناطق التي هي في حاجة إلى عملهم، و لأنهم محرمون من الحقوق التي يتمتع بمزاياها غيرهم من العمال، و بالتالي لا يمكن أن يتنافسوا معهم في ظل ظروف غير متكافئة. و حتى عندما تكون الهجرة طوعية و غير منظمة فإن المؤسسات و التمييز العنصري غير الرسمي قد يحد من الحرية الحقيقية و المساواة بين العمال المعنيتين. ولذلك فقد وجه النقد إلى النظريات الكلاسيكية الجديدة على أنها غير قادرة على شرح وتفسير الحركات الفعلية للهجرة أو على التنبؤ بما سيحصل في المستقبل، فإن المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيا قد بينوا أن سلوك المهاجرين يتأثر بشدة بالتجارب والأحداث التاريخية وكذلك بديناميكيات الأسرة والمجتمع.²

2.2. النظريات المعاصرة للهجرة:

1.2.2. أصل و أسباب الهجرة، المقاربة الميكرو- بنيوية للهجرة الدولية:

لقد حاولت نظرية الهجرة أن تفسر أولا الأسباب التي يهاجر لأجلها الناس. و ثانيا، ما مدى تحقيق لأهدافها المرجوة (النتائج). ففي الحالة الأولى من وجهة نظر الأفراد نتكلم عن الأسباب أو الأسس التي تثير قرار الهجرة. و من وجهة نظر عامة نبحث عن العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تدفع الناس نحو الهجرة أو عدمها. هذه النظرية تسمى "فرد- مجتمع" أو "ميكرو- ماكرو" و التي عملت على تفسير كل مجالات الهجرة إلى يومنا هذا. فإذا أن كان هناك إجماع حول الجانب الإيجابي للمهاجر الذي هاجر بصفة حرة (تلقائية)، فإن النقاش كان و لا يزال قائما إلى يومنا حول الأثر الاجتماعي و الاقتصادي للهجرة.

ومن أوائل النظريات التي فسرت أسباب الهجرة الداخلية والخارجية تلك التي تركز حول قرار الفرد. فحسب (لاري جاستد 1962)³ فإن سبب الهجرة يعود إلى قرار الفرد نفسه. فيعتبر "لاري جاستد" الهجرة كاستثمار يزيد في إنتاجية الموارد البشرية ككل استثمار يتضمن تكاليف و يجلب أيضا فوائد. فقبل مغادرته مكان إقامته يقوم بفحص "تكاليف وأرباح" الهجرة حتى وإن كانت هجرة محتملة، سواء كانت أرباح فرديه أو اجتماعية، وتكون العودة بمثابة استثمار كنتيجة للهجرة. فهذه النظرية تربط العوامل الفردية أكثر من العوامل الاجتماعية وتقوم بربط العلاقة بين الأسباب و النتائج (التكاليف والأرباح) (عودة للاستثمار). فبالنسبة له "فإن الهجرة عبارة عن استثمار والذي يرفع من مستوى الإنتاج في الموارد البشري"⁴. فهو استثمار يضمن التكاليف والأرباح، وهذه التكاليف ليست نقدية فحسب ولكن هناك أيضا التكاليف غير النقدية. تكلفة الفرص، قلة النجاح (إمكانية الفشل) التي تترتب من خلال تجربة النجاح أو أثناء البحث عن تكوين في عمل جديد (التكلفة المادية). فالتكاليف النقدية تشير إلى تلك النفقات المكرسة للتنقل، بينما تتمثل التكاليف غير النقدية بالنقص والمتمثلة "بالتكاليف النفسية" المرتبطة بتغيير المحيط. و عند القيام بتحليل هذين المظهرين يمكننا استخلاص أن هناك عدة انشغالات غير نقدية تدخل ضمن عملية الهجرة و هي أكثر من التكاليف النقدية. وأولى هذه التكاليف والتي يجب ملاحظتها هي تكاليف الفرص - لاستدراك النقص الخاص بالهجرة من أجل البحث عن عمل جديد يتعلمه- وجزء من هذا النقص يتمثل في المسافة المقطوعة خلال الهجرة والزمن والوقت الضروريين لإيجاد وظيفة جديدة و الذي يرتبط على الأرجح بمستوى البطالة. إضافة إلى التكاليف المرتبطة بتعلم عمل جديد (التكوين أثناء العمل) بما أنها تعمل على تخفيض العائدات

¹ - نفس المرجع ، ص197.

² - نفس مرجع ، ص79

³ - Victor Piché, "Les fondements des théories migratoires contemporaines, chapitre1, opcit, p21

⁴ - Ibid ,pp21

(مانسي 1962)¹، وهذه التكاليف يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد مستوى الدخل الذي يطمح إليه المهاجر (بعد الهجرة) بالمقارنة مع مستوى الدخل إذا لم يهاجر. كما أنه هناك تقسيم آخر حسب "جاستد" وهي التمييز بين المعدلات الإجمالية والصافية للهجرة. حيث يُدخل مفهوم الرأسمال البشري ضمن نظريات الهجرة من أجل الإلتفاف حول الإشكالية المتعلقة بتقديم الأرباح. بالنسبة له فإن إدخال مفهوم الرأسمال البشري في الهجرة كالتكوين والخبرة هي بمثابة استثمار كعامل بشري (نتيجة). وهناك شكل ثاني من التكاليف غير النقدية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار كذلك، وهي أنه كان كثيرا ما يحجم الناس عن مغادرة محيطهم العائلي وأصدقائهم، إذ تحمل الهجرة تكلفة "نفسية" ومن الصعب تحديد وتقدير هذه التكاليف التي يصعب معالجتها، وتختلف عن نوع التكاليف النقدية. فهي تعد تكاليف حقيقية بالنسبة للعائدين، وحتى في حالة انعدامها إلا أن ذلك لا يمنع من وجود هجرات أخرى بصفة مستمرة وبالرغم من وجود معلومات كافية. فإن هذه التكاليف النفسية بإمكانها تفسير وجود تفاوت كبير في الدخل أكثر من تلك التي تتسبب فيها التكاليف النقدية والفرص المتاحة للهجرة.

وتتفق نظرية "ستوفر"² (Stouffer 1940) مع "جاستد" في هذه النقطة، حول "الفرص الوسيطة أو عوامل الوساطة". لكن هذه النظرة للأسف والتي تقوم بفحص الأسباب والنتائج معا، قامت دراسات عديدة في حقل الهجرة بتجاهلها، لكنها بقيت تقوم على أساس البحث عن الأسباب لوحدها والنتائج لوحدها أي أنها كانت لا تفصل بين الأسباب والنتائج.

أما نظرية "لي إفرت" (1966) تتمثل حول العوامل الفردية التي تفسر التيارات والتيارات المضادة للهجرة. حيث انطلق هذا الأخير من فكرة أن الهجرة هي نتاج حسابات فردية أساسها عوامل جذب في "مكان المقصد" وعوامل طرد من "مكان المنشأ" وتقييم هذه العوامل تظهر أكثر عند تحليل التكلفة والربح، التي وضعها "جاستد" حتى وإن لم يستعمل هذه المفاهيم علنا والتي أشرنا إليها آنفا. فقدم "لي إفرت" تلميحاً فقط لأنه يعتبر أن قرار الهجرة غير عقلائي. حيث نجد أن الحجج التي قدمها فيما بعد تخلق كليا من طرح هذا الجانب. فإن "لي إفرت" أدخل مفهوم الفرص الوسيطة بين "مكان الأصل" و "مكان المقصد"، وفتح الباب "لتودارو" الذي يعتبر أن ليست العوامل الموضوعية التي يطمح إليها الأفراد للتنقل من مكانهم الأصلي إلى مكان المقصد هي التي تثير الهجرة، لكن إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى والتي تتمثل في العلاقات الفردية ومصادر المعلومات الموجودة داخل مكان المقصد وهي نفسها أفكار "نظريه الشبكات الاجتماعية" والتي أصبحت أساسية فيما بعد في نظريات الهجرة ابتداء من سنوات الثمانينات (ماسي 1989) و (بويد 1990). وهذا ما أشارت إليه المحاولات الأولى في الهجرة من خلال "القانون رقم 5 لرافنستاين"، والذي أعيد طرحه مع "زيلانسكي"³ (Zelenski 1971) أيضا، والذان أكدا أن الهجرات تزداد مع مرور الوقت وهذه الزيادة تدفعها الفجوات الاقتصادية المتزايدة بكثرة عبر مناطق العالم، ارتفاع التعليم والتقدم التكنولوجي وخاصة في ميدان الإتصال ووسائل النقل التي قللت من العراقيل الوسيطة. وهذه المواضيع السالفة هي التي ستهيمن على الطرح العلمي فيما يخص الهجرة الدولية ضمن سياق العصرية. و يذكر أيضا أن هذه الزيادة أو الإرتفاع في الهجرات سببها الهجرات في حد ذاتها. حيث أن الموجات الأولى للمهاجرين تعمل على تجاوز هذه العراقيل الوسيطة وتسهّل عبور الحدود للموجات اللاحقة. وهذا ما جعل

¹ -Larry A Sjaastad, "Couts et bénéfices des migrations humaines, (chapitre 3), Piché Victor, Les théories de la migration, Ibid , p91

² - Victor Piché ,opcit, p21

³ - Ibid, p22.

تطوير فكرة "السببية التراكمية" « la causalité cumulative » من طرف "دوغلاس ماسي" (Douglas Masse 1990) عند نقد نظريات الهجرة. فقد كانت نظرية "لي" من بين النظريات التي قُدمت لها انتقادات عديدة، باعتبارها إطار مفاهيمي ولا تعتبر نظرية و إنما سمحت فقط بتصنيف عوامل الهجرة المختلفة. وهيمنة العوامل الميكرو- فردية أكثر و خاصة تلك المتعلقة بعوامل رأسمال البشري على حساب العوامل الماكرو- بنيوية. فان نموذج "Lee" يعد جزء لا يتجزأ من فرضية الإقتصاد الجزئي للهجرة الطوعية ضمن اقتصاد قادر على المنافسة، فهي فرضية في قلب نظرية الإقتصاد الجزئي للهجرات والتي تركز على الاختيارات الفردية.

و قد تم تطوير هذا النموذج النظري على نطاق واسع عند كل من (Michael Todaro 1969-1976) و (Harris et Todaro 1970) و "بورجاس" (Borjas 1989)، و يعتبر "تودارو" صاحب الفضل الكبير والذي أناب عن فكرة "الإرادات المتوقعة (revenue attendu) و "العودة الصافية المنتظرة للإستثمار" (le retour net attendu)² التي طرحها "سجاستد". وتستند العودة المتوقعة على احتمال البقاء في بلد المقصد، واحتمال وجود عمل ومستوى دخل ملائم و يتم مقارنة هذه الإحتمالات بتلك الموجودة في بلد المنشأ (فرص العمل و دخل مناسب) وأخيرا المبلغ الإجمالي للنفقات المتعلقة بالسفر. ويكون قرار الهجرة إيجابيا إذا كان المجموع الكلي "للتوقعات" والتكاليف أكثر ملائمة في البلد المستقبل (Massey 1990 - Massey 1998).

2.2.2. المقاربات الماكرو- بنيوية للهجرة الدولية³

لقد كان الإنتاج النظري المعاصر حول الهجرة مهيمنا في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لسبب أنه جاء خاصة بعد مرحلة ما بعد الحرب، مرحلة الهيمنة الأمريكية على عدة نطاقات بما فيها البحوث في العلوم الإجتماعية. كما أن العديد من الجامعات الأمريكية المشهورة والمدمعة ماليا، قد أثارت انتباه العديد من الباحثين عبر العالم. هذا ما يفسر عمل العديد من المختصين في الهجرة مثل (بورجاس، بورتاس، ومورو كفا سيك) ولا ننفي وجود بعض الدراسات في أوروبا ("مارتنيلو" و "راث" 2010). حيث تعتبر مجال الدراسة في الهجرة و الأنثروبولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية مجالا جديدا في أوروبا والتي بدأت هي الأخرى مرحلة الإنتاج النظري في مرحلة ما بعد الحروب إلى غاية السنوات الأخيرة للثمانينات. حيث كانت هناك المقاربة الوظيفية في علم الاجتماع والليبرالية الجديدة في الإقتصاد و النظريات الماكرو- بنيوية والنظريات ذات النزعة الماركسية⁴. أضف إلى ذلك أن هناك بعض الدراسات من قبل الدول النامية والتي كانت مرجعها الدراسات التي كانت موجودة من قبل في الدول المتطورة، حيث أن معظم هؤلاء الباحثين كان تكوينهم في الجامعات التابعة للدول المتطورة وبعد عودتهم إلى موطنهم أصبحوا يشكلون مرجعا لنظريات مهيمنة. وفيما يلي ملخص لأهم التطورات التي شهدتها نظريات الهجرة حيث نشير إلى أهم النظريات الأساسية للهجرة المعاصرة:

¹ - Ibid, p22.

² - Ibid , p22.

³-I bid, p26

⁴ - Ibid , p19

1.2.2.2. نظرية ازدواجية سوق العمل أو تجزئته:¹

يعتقد "بريور" أن سبب الهجرة الدولية ينتج عن الحاجة والطلب لكل من العاملين من ذوي الكفاءات العالية وللأيدي العاملة ذات المؤهلات الضعيفة على السواء. ففي البنية الاقتصادية في الدول المتقدمة يقومون سويًا بمهام الإنتاج أو في العمل في شركات الخدمات. وهنا تظهر الحاجة إلى تقسيم أسواق العمل إلى أولي وثانوي وبينما تتميز المدن العامة الأكثر ديناميكية باستقطاب الاقتصاد. فثمة فروق شاسعة متنامية بين العالمين من ذوي الأجور العالية جدا الذين يعملون في مجال الإدارة المالية والبنوك والإدارة والأبحاث، والعاملين بأجور منخفضة الذين يخدمون احتياجات الفئة الأولى. يتم اختيار العاملين من المميزين في سوق العمل من الفئة الأولى ويتم تقييمهم بشكل إيجابي على أساس استغلال رأس المال البشري، ولكن أيضا من خلال كونهم أعضاء ضمن مجموعة عرقية معينة ومن الذكور. وفي حالة المهاجرين يتم اختيار من يتمتع بوضع قانوني شرعي وسليم، على العكس من ذلك فهناك المصنفون من الدرجة الثانية في سوق العمل بسبب عائق ماء، كنقص في التعليم أو في التدريب المهني وكذلك بسبب الجنس (من الإناث) أو بسبب أصولهم العرقية أو لأنهم من الأقليات ووضعهم القانوني غير الشرعي. وتساعد **نظرية تجزئة سوق العمل** على تفسير أهمية دور أرباب العمل في مجال الهجرة الدولية واستمرارها حتى عندما تتراجع الفروق في الأجور. فوحدة القياس للاقتصاد الجديد في هجرة اليد العاملة إذن، ليست الفرد ولكن مجموعة (فئة) اجتماعية.

هناك أوجه تشابه بين أسلوب التعامل في الاقتصاد الجديد وبين النظرية الكلاسيكية الجديدة. فكلاهما يركز على الجانب التمويني (المالي) للهجرة: بمعنى أنه العامل الذي يدفع الناس إلى عبور الحدود بحثا عن العمل. ومع ذلك فإن النظرية الكلاسيكية تركز على زيادة الأجور الفردية لأقصى حد، في حين يركز أسلوب الاقتصاد الجديد على القرارات الجماعية المعينة على نطاق أوسع بالكثير من العوامل، فالسياسات المعينة فقط في التحكم في الدخول على الأرجح لن تنجح ولكن يمكن للحكومات أن تؤثر على قرارات الهجرة، باتباع سياسات تساعد على إتاحة وتشكيل نظم تؤمن المهاجرين وأسواق الإئتمان فضلا عن إتاحة الفرص للاستثمار في دول المنشأ، وهذا سيتبعه روابط أقوى في السياسات المتعلقة بالهجرة والتجارة الدولية والتنمية من السياسات الموجودة في الوقت الحاضر. و على النقيض من ذلك تركز نظرية تجزئة سوق العمل على جانب الطلب، مؤكدة أن العوامل البناءة في الاقتصاديات الرأسمالية الحديثة، تدفع إلى المزيد من الهجرة. فالطلب القوي من أصحاب العمل لعمالة ذات مهارة متدنية يسهل السيطرة عليها واستغلالها (مثل العمال غير المسجلين رسميا) من المرجح أنه سيقوض سياسات تقييد الحدود ويخلق سوقا للعمالة المهاجرة، كما يتيح الفرص للمهربين ووكلاء التوظيف، لا يمكن للحكومات أن تواجه الهجرة غير الشرعية إلا من خلال اتخاذ إجراءات لإحداث تغيير جذري في أسواق العمل وإزالة الحوافز لتوظيف العمال من هذا النوع، وهذا بدوره يمكن أن يجعل قطاعات هامة من الأعمال غير قادرة على البقاء مثل الزراعة وتجهيز الأغذية وخدمات العمالة المكثفة.

2.2.2.2. النهج التاريخي لبنية الهجرة ونظرية الأنظمة العالمية:²

لقد قدم تفسيراً بديلاً في سنوات الثمانينات والتسعينات للهجرة الدولية من خلال ما أطلق عليه لاحقاً "نهج التاريخ التأسيسي". ففي سياق التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد العالمي، كان ينظر إلى الهجرة أساساً على أنها الوسيلة لنقل اليد العاملة الرخيصة إلى الدول الرأسمالية وكانت النتيجة

¹ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، مرجع سابق، ص 79

² - نفس المرجع، ص 84

استمرار الإقتصاد غير المتكافئ واستغلال لموارد الدول الفقيرة لجعل الأغنياء أكثر غنى في حين مالت النظريات الإقتصادية إلى التركيز على الهجرة الطوعية للأفراد. و تطورت في السبعينيات والثمانينيات نظرية النظم العالمية وأصبحت أكثر شمولاً، وقد ركزت على الأسلوب الذي من خلاله يمكن إدراج المناطق النامية و المهمشة في اقتصاد عالمي تسيطر عليه أساسا الدول الرأسمالية. كما أدت سرعة انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وتدخلها في اقتصاديات الدول الأقل نمواً إلى تغيير سريع في المناطق الريفية وتسبب في مزيد من الفقر وتشريد العمالة وإلى السرعة في نمو المناطق الحضرية والنمو في الإقتصاد غير الرسمي. في البداية كانت التبعية ونظرية الأنظمة العالمية تهتم أساسا بالهجرات الداخلية. ولكن منذ منتصف السبعينيات أصبح الإتجاه الأساسي لهجرة الأيدي العاملة نحو اقتصاد دول الشمال أكثر وضوحاً.

بدأ المنظرون لأنظمة العالم في تحليل ودراسة هجرة اليد العاملة الدولية باعتبارها إحدى السبل التي مهدت لهيمنة العلاقات بين الإقتصاد الرأسمالي المهم وبين المناطق المحيطة المهمشة وغير المتطورة. عززت الهجرة من تأثير الهيمنة العسكرية ومن التحكم في التجارة العالمية و الإستثمار عن طريق استمرار بقاء العالم الثالث تابعا ومعتما على الدول الأولى والرأسمالية القوية. يمكن رؤية مثل هذه النظريات كتمهيد سبق ظهور نظريات العولمة في عام 1990.

و يبدو أن كلا من النظرية الكلاسيكية الجديدة والنظرية المبينة على دراسة تاريخية تأخذان جانبا واحدا دون الآخر وهذا ما يمنعهما من التحليل الصحيح بدرجة كافية، للتعقيدات الكبيرة للهجرة المعاصرة. فالنهج الكلاسيكي الجديد أهمل الأسباب التاريخية لحركات الهجرة وقلل من أهمية دور الدول، في حين أن النهج التاريخي أكد على البنية الإقتصادية و الإجتماعية. وغالبا اعتبر أن مصالح رأس المال هي المسيطرة وهي التي تحدد مجرى الهجرات، في حين لم يعط الإهتمام الكافي إلى القوة الإنسانية (الدوافع والمبادرات التي يقوم بها الأفراد والجماعات المشاركون في عملية الهجرة).

3.2.2.2. الهجرة الدورية:

تعتبر الهجرة الدورية موضوعا جد مهم في الدراسات عن الهجرة (بوراووي 1976). فهو في البداية كان يرجع إلى أعمال رواد بريطانيون وخاصة أعمال (و ولب 1972؛ ويلسن 1972؛ ستينشر 1982) والذين قدموا مساهمات كبيرة في نظرية الهجرات الدائرية، وهذه المساهمات كانت سائدة في جنوب إفريقيا وخاصة مع سياسة الأبارتايد، التي كانت مصدرها تلك النظريات مثل نظرية (جريجوري و بيشي، 1983)¹. و تعتبر المساهمات الأصلية لبوراووي مزدوجة: فقد قدمت النموذج الدائري والتي عممتها على كل نماذج الهجرات الدائرية (خاصة الخارجية منها) ثم قامت بتوضيح الفرضيات عن طريق مقارنة بين المكسيك والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. بدأ بمسألة الفاعل العقلاني، حيث أكد على أنه لا يمكننا اعتبار الفرد لوحده كفاعل عقلائي قادرا على تحقيق قدرا من الفوائد تحت تأثير قوى السوق، لكنه أضاف إلى أن هناك عوامل سياسية و بنيوية أخرى. فإن المفهوم الرئيسي في نظريته تتمثل في مبدأ التفارقة الجغرافية لوظائف التجديد (الإنتاج والحفاظ على القوى العاملة).

ويكون ضمان هذا التجديد عن طريق الخصوبة والذي يكون عن طريق الحفاظ على مقومات العمل الداخلي وكذلك الضمان الإجتماعي و الإقتصادي. إن الإفصاح عن هاتين الوظيفتين هي قاعدة سير النظام الدائري. فمن جهة الإقتصاد المحلي عليه أن يبقى سائر المفعول ليس من وجهة نظر إنتاج المواد فحسب، لكن كذلك لضمان نظام الأمن الإجتماعي لأفراد العائلة بما فيهم الذين هاجروا والذين هم بدون ضمان. أي من غير توفر الضمان الإجتماعي في حاله الحوادث، المرض والبطالة. في الوقت الذي يفرض الإحتياج للمال

¹ -Victor Piché, opcit, p27

الهجرة لأفراد العائلة حيث يتوفر سوق العمل المرتبط باقتصاد السوق¹. لقد أثار هذا المسعى العديد من الدراسات والأعمال حول الهجرات الإفريقية سواء الداخلية و الخارجية (جريجوري و بشي 1985)². كما سار "مابوقانج" وفق هذه النظرية إذ أنه لا يعتبر الهجرة كنظام أحادي الإتجاه، ولكن كظاهرة دورية متداخلة ضمن مجموعة من المتغيرات المترابطة. وقد أثارت هذه المقاربة انتباه العديد من المفكرين، مثل العمل الجماعي الذي يترأسه كل من (مابوقانج، كريتز، و كيلبي و توماسي 1981) الذي يذكر في مقدمته أن الهجرة الخارجية يمكن طرحها من بين عوامل التبادلات المركبة (تجارة، تكنولوجيا ثقافة) بين دول غير متساوية على المستوى الإقتصادي و العسكري أو السياسي³.

و لقد سمحت هذه المقاربة (المقاربة النظامية) المجال للإنتتاح على مفهوم الهجرة الخارجية التي لها علاقة بالعولمة، حيث اقترحت فكرة السوق ضمن اقتصاد يتسم بالعولمة (جري جوري و بيشي 1978). و توسعت هذه الفكرة أكثر وأصبحت أكثر رواجاً ابتداء من سنوات الألفية الثانية وأعطت مجالا مهما لطرح نظريات حول الشبكات العابرة للحدود الوطنية مع (سكيلر، باسك و بلون زانتون 2000 و فايس 2000). و يعتبر "بوراووي" هو من قام بتطوير المقاربة النظرية للعوامل الماكرو- بنوية في عملية الهجرة. كما يرى بعض المفكرين أن وراء كل ميل فردي للهجرة اعتمادا على رأسمال بشري الإستجابة أولا للطلب في اليد العاملة. فقد قدمت (ساسا ساسان 1988)⁴ صياغات صريحة حول العوامل التي تؤثر في الطلب على اليد العاملة المهاجرة في الأماكن المرغوب فيها المفضلة لهذه الهجرات. فالهجرة هي ظاهرة أساسها حضري خاصة في المراكز الحضرية الكبرى للعالم المتطور. ويعود الفضل "ساسان" في تطوير مفهوم "المدنية العالمية"، والذي من خلاله تم توجيه الإقتصاد العالمي. فهي عالجت إعادة تنظيم الإنتاج الصناعي الذي اتضح خاصة في انتشار ورشات العمل التي تستغل اليد العاملة السرية وكذلك العمل المنزلي.

لقد أدى الإقتصاد الجديد إلى الزيادة في طلبات العمل ذات الأجور الضعيفة مثلما يؤكد النمو الديناميكي لمثل هذه القطاعات والذي يلعب دورا حاسما في تفسير الإنتاج و التجارة الجزئية. وبعبارة أخرى حتى القطاعات الأخرى والأكثر ديناميكية ذات التكنولوجيا الأكثر تطورا بإمكانها خلق وظائف و التي يشغلها على الأقل عمال أجانب أقل كفاءة. و قد صرحت "ساسان" بأهمية وجود وحدة مركزية واسعة في يومنا هذا من أجل مراقبه وتيسير النظام السياسي- الإقتصادي العالمي من أجل تشكيل قطاع الخدمات، مثلما يؤكد "بيمال جوش" على أهمية وجود تسيير عام للهجرات الدولية و الذي أصبح فيما بعد مهيما في الأدبيات والبحوث ابتداء من الألفية الثانية. و لم يكن لدى مفهوم العمل المؤقت أهمية في الثمانيات، وهذا ما يفسر السبب الذي من أجله تكلمت "ساسان" خاصة عن اليد العاملة السرية. ولكن ابتداء من الألفية الثانية فإن الطلبات في قطاع العمل الأقل كفاءة شاهد زيادة، الشيء الذي كان يمهّد الطريق إلى برامج جديدة لعمل المهاجر المؤقت. فإن دراسات "ساسان" تركزت حول إعادة هيكلة النشاط الإقتصادي والذي غير بدوره تنظيم العمل والتعديل في طلبات اليد العاملة. وبصفة خاصة بينت هذه الأخيرة كيف لتحقيق اللامركزية من شأنه أن يقلل من توفير مناصب متوسطة الدخل في المدن الكبرى. لكن عكس ذلك أي على ضوء تحقيق المركزية ينتج عنه وظائف عالية الدخل أو ذات الأجور الضعيفة، وهذا ما فسر تدفق هجرة واسعة النطاق من دول ذات دخل ضعيف في السنوات الأخيرة والذي أعطى تفسيراً لهذه التحولات. و لقد كشف تحليل "ساسان" بأن المناصب ذات الدخل الضعيف يشغلها عمال غير قانونيين و مهاجرين وأقلية من النساء من

¹ - Ibid , p27

² - Ibid , p28

³ - Ibid , p27

⁴ - Ibid , pp 29

السكان الأصليين. و لقد أعيد تطوير هذه الفكرة من قبل (ألكاندرو و بورتاس)¹، حيث كشف أنه عن طريق الإدماج في سوق العمل، و أن القطاع الثانوي غير المستقر يشغله المهاجرون أكثر (بورتاس 1981).

4.2.2.2. أنظمة الهجرة وشبكة الاتصالات: الإتجاه إلى ابتاع نهج متعدد التخصصات:

لقد لعبت الهجرة دورا كبيرا كجزء في بناء الولايات والدول في دول العالم الجديد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والأرجنتين والبرازيل وأستراليا، كما أن فرض السياسات على اللاجئين وعلى طالبي اللجوء السياسي من العوامل الرئيسية التي تحدد تحركات السكان المعاصرة. وهكذا يبدو أن من الأهمية بمكان إعادة فهم الهجرة على أنها عملية معقدة تؤثر عليها وتلعب في تكوينها عوامل مشتركة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، فالتركيز على عوامل الدفع والجذب فقط، تبسيط مضلل. فقرارات الهجرة تتأثر بمجموعة واسعة جدا من الظروف والأوضاع في كل من الدولة المرسل والمستقبل. وهذه الظروف ليست ثابتة بل في تغير مستمر، مرتبطة بكل من العوامل العالمية والطريقة التي تتداخل فيها هذه الظروف مع الأنماط التاريخية والثقافية والمحلية. ولقد ظهر عدد من المناهج الجديدة. فنظرية أنظمة الهجرة لها جذورها في علم الجغرافيا في حين أن نظرية شبكات الاتصال نشأت معتمدة على علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا (علم الدراسات الإنسانية). ومع ذلك فكلتا النظريتين تسعيان إلى توفير أساس للحوار عبر تخصصات وسلوكيات العلوم الاجتماعية. و مع النمو السريع لأبحاث الهجرة منذ التسعينيات ساعدت مثل هذه المبادرات ومهدت الطريق لإيجاد أطر أكثر شمولاً لفهم الهجرة.

تشير **نظرية أنظمة الهجرة**، إلى أن حركات الهجرة تنشأ بشكل عام نتيجة لوجود صلات سابقة بين الدول المرسل والدول المستقبلية للمهاجرين، قامت على أسس متعددة كالإستعمار والنفوذ السياسي والتجارة والإستثمار أو الروابط الثقافية. وهكذا يمكن تفسير هجرة الجزائريين إلى فرنسا (وليس إلى ألمانيا) لوجود الإستعمار الفرنسي في الجزائر، في حين أن الهجرة التركية إلى ألمانيا كانت نتيجة لزيادة الطلب على اليد العاملة في ألمانيا في الستينيات وأوائل السبعينيات. و إن المبدأ الأساسي في نهج أنظمة الهجرة، هو أنه من الممكن رؤية أي حركة للهجرة كنتيجة للتفاعل الكلي والجزئي في البنية التي تؤسس عليها الهجرات تشير إلى عوامل المؤسسات الواسعة النطاق. بينما تعتمد البنية الجزئية على الهيكلية الشبكية وممارسات ومعتقدات المهاجرين أنفسهم. يرتبط هذان المستويان بعدد من الآليات الوسيطة يشار إليها باسم "بنية وسيطة" تشمل البنية الكلية الإقتصاد السياسي في السوق العالمية والعلاقات بين الدول والقوانين والهيكل والممارسات التي سنتها كل من الدول المرسل والمستقبل للمهاجرين للسيطرة على الهجرة الإستيطانية والذي هو من المواضيع المهمة في المناهج التي تعتمد على المؤسسات التاريخية. و البنية الجزئية هي الشبكات الاجتماعية غير الرسمية التي وضعها وطورها المهاجرون أنفسهم، لكي يتأقلموا مع الهجرة ومع الإستيطان، استخدم العلماء الأوائل مفهوم "سلسلة الهجرة" في هذا السياق.

أ. نظرية شبكات الهجرة (Les réseaux migratoires)²

إن زيادة الإهتمام بأبحاث الهجرة في السنوات الأخيرة انتشرت المناهج الدراسية وتفاعلت مع بعضها البعض مما أدى إلى فهم أكثر لتعقيدات الهجرة وارتباطها بعمليات أوسع لتغيير المجتمعات منها ما له أهمية خاصة مثل تطبيق نظريات العولمة ونظرية تخطي الحدود الوطنية. و يعتبر كتاب (مونيك بويد 1989)³ من أهم الكتابات حول الشبكات والجنس التي تتسق مع مساهمات كل من "ستارك" و"مورو كفسليك" بوضع

¹ - Ibid, p 29

² -Ibid , pp31

³ - Ibid, pp31

مفهوم الشبكات الفردية و الاجتماعية في قلب نظريه الهجرة .لكنها تدمج العوامل البنيوية (الماكرو) والنظرة البنيوية. إضافة إلى ذلك فهي تعكس الماركسية الجديدة عند استعمالها لنظرية النظام العالمي باقترانها مع نظرية "ساسان" وكذلك مع (كاستل و كوزاك 1972). وأخيرا فهي قامت بالإشارة إلى بعض المفاهيم التي استأنفت في وقت لاحق وأصبحت سائدة في نظريات الهجرة مثل "التدفق المستمر عن طريق الشبكات" الذي طوره (دوقلاس ماسي 1990) المتعلقة "بالعوامل التراكمية للهجرة" وأشارت أيضا إلى "الفجوة العرقية" التي أكدها "بويد" ككيان لبعض المؤسسات التجارية الصغيرة التابعة لبعض الجماعات العرقية، والتي تعمل على حسابها الخاص وبيد عاملة عرقية. فقد كشفت عن ما أصبح نقاشا مهما في الكتابات حول الهجرة حول عن التنقل العرقي و ما له من تأثيرات إيجابية على اندماج المهاجرين أو ما له من تأثير سلبي و الذي يتخلص في مفهوم مكافحه فخ التنقل. لكن مساهمه "بويد" التي تستحق تأكيد أكثر بالنسبة للأعمال السابقة عند إدخال الشبكات كرابط بين مكان الإنطلاق و مكان الوصول. فتعتبر الشبكات كعوامل وسيطة وواسطة بين العوامل البنيوية (ماكرو) والفاعلين (ميكرو). وبهذه الصفة فإن العائلة تلعب دورا مركزيا حيث تعتبر هنا كوحدة محلية من خلال استراتيجيات البقاء. و أخيرا، فهي تؤكد على العلاقة بين الجنس والشبكات في الهجرة من خلال الأخذ بعين الاعتبار التقسيم الجنسي في العمل وفي العلاقات الاجتماعية وفي الإنتاج داخل المجتمع.

و اليوم يؤكد العديد من الكتاب على دور الرأسمال الاجتماعي (المعلومات ومدى المعرفة بالدول المزمع الهجرة إليها والقدرة على تنظيم السفر والعتور على عمل والتكيف مع البيئة الجديدة) في بدء حركات الهجرة ومساندتها، لكي يستمر توفر الشبكات الإلكترونية غير الرسمية موارد حيوية للأفراد والمجموعات، والتي يمكن تصنيفها كرأسمال اجتماعي، والتي تشتمل على العلاقات الشخصية وعلى نماذج من العلاقات الأسرية والعائلية وروابط الصداقة والعلاقات الاجتماعية والمساعدة المتبادلة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. تربط الشبكات الإلكترونية غير الرسمية المهاجرين وغير المهاجرين معا في شبكة معقدة من الأدوار الاجتماعية والعلاقات الشخصية. إذن فالأسرة والمجتمع أمر مهم و حاسم في شبكات الهجرة. لقد دلت الأبحاث حول الهجرة الآسيوية أن قرارات الهجرة لا تتم عادة بقرارات فردية، ولكن من قبل العائلة ككل. ففي حالات التغيير السريع في المجتمع قد تقرر العائلة إرسال فردا أو أكثر من أعضائها للعمل في منطقة أو دولة أخرى من أجل تحسين الدخل وخلق فرص أفضل للمعيشة.

كثيرا ما يوفر الترابط العائلي رؤوس الأموال المالية والثقافية و الاجتماعية اللازمة التي تجعل الهجرة ممكنة. فعادة تبدأ سلسلة الهجرة تبعا لعوامل خارجية مثل التجنيد أو الخدمة العسكرية أو عن طريق حركات أولية من الرواد (الذين يكونون عادة من الذكور) الشباب، ما إن يتم التحضير لأول حركة للهجرة، حتى يتبع بقية المهاجرين خطوات الرواد الأوائل، حيث يلقون مساعدة الأقارب والأصدقاء الذين سبقوهم بالهجرة وأخذوا يعملون بالفعل في مجال الهجرة. تساعد الشبكات القائمة على الأسرة أو على من هم من أصل مشترك على توفير المأوى والعمل والمساعدة في التعامل مع الإجراءات البيروقراطية ودعم المهاجرين في تخطي الصعوبات الشخصية. تجعل هذه الشبكات الاجتماعية عملية الهجرة أكثر أمنا للمهاجرين وأسرها وأكثرهم قدرة على تخطي صعوباتها. ما إن تبدأ حركات الهجرة حتى تصبح مكتفية ذاتيا ومتسادة كعمليات اجتماعية. يقترح ماسي وآخرون استخدام مصطلح "العلاقة السببية التراكمية" للإشارة إلى هذا الاتجاه، بمعنى أن كل عمل من أعمال الهجرة يغير السياق الاجتماعي الذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات اللاحقة للهجرة بشكل يجعل من المرجح القيام بهجرات لاحقة إضافية.¹

¹ - ستيفن كاستلر، مارك ميللر، مرجع سابق، ص 88.

و يعتبر نموذج (دوجلاس ماسي، 1990)¹ بمثابة قاعدة لنظرية الشبكات حول السببية التراكمية، فإن تحليل كل من (ماسي و سيمون و بويد) مهمة وجديرة بالإهتمام في ما يتعلق بما كُتب حول نظريات الهجرة. فيبرر مقارنة السببية التراكمية من خلال الإشارة إلى فكرة تقليل المخاطر عن طريق استراتيجيات عائلية وتلخيص مجمل هذه المقاربة يكون على النحو التالي: "كخلاصة فإن فكرة أن قرارات الهجرة تتخذ بين الأفراد داخل الأسرة تعتبر صحيحة إلى حد ما، حيث أن القرارات الأسرية تتأثر حسب العوامل السوسيو اقتصادية محلية، وأن هذه الأخيرة تتأثر بتطور الهياكل السياسية الاجتماعية و الاقتصادية على الصعيد الوطني والدولي و يعمل كل مهاجر جديد على توسيع الشبكة وعلى تقليل من حدة المخاطر المرتبطة بالهجرة لكل الأشخاص الذين لهم علاقة به. فإن انتشار وتنوع اليد العاملة المنزلية لا يعد خطرا ولا أكثر تكلفة".

لقد أعطى مفهوم **الرأسمال الاجتماعي** لشبكة الهجرة مدلولها الحقيقي من خلال (بيار بورديو) الذي مهد و طور هذا المفهوم في علم الاجتماع. فهو يرى أن هذا المفهوم يركز حول الأرباح التي يتلقاها الأفراد بمجرد انتمائهم إلى الجماعات فهو نتاج للأنس الاجتماعي وللتضامن. أما (بورتاس) فهو يرى أن الرأسمال الاجتماعي يعني إذن قدرة الفاعلين لتحقيق الأرباح بواسطة المشاركة في الشبكات الاجتماعية والهياكل الاجتماعية الأخرى. فهو يحدد ثلاث وظائف مرتبطة بالرأسمال الاجتماعي وتكون ملائمة ضمن سياقات مختلفة، كمصدر للرقابة الاجتماعية و دعم الأسرة و كمصدر جني الأرباح من الشبكات داخل الأسرة. إن مفهوم الرأسمال الاجتماعي ضمن حقل الهجرة يسمح بفهم لماذا وكيف تزيد احتمالية الهجرة لمجرد الانتماء إلى الشبكات وذلك بفضل موارد الشبكات وأن تكلفة المخاطر تنقص و تنقلص وأرباح الهجرة تزداد (بالوني 2001). وهذا يعني أن الشبكات والرأسمال الاجتماعي لا يعود بآثار إيجابية فحسب، و لكنها أيضا بإمكانها أن تصل إلى تحقيق فرص غير محدودة وعدم تقييد الحرية الفردية والمطالب المفرطة من قبل أفراد الجماعة (بورتاس 1998)

بالرغم من أهمية الشبكات، إلا أن نموذج (ماسي) انتقد بقوة من قبل (كريسمان 2005). فهو يعتبر وبصفة خاصة أن مفهوم شبكة الهجرة و التي طورها (ماسي) محدودا جدا، لأنها تركز حول الشبكات الاجتماعية والعائلية التي تنتج من نفس دولة المنشأ أكثر من المهاجرين أنفسهم. فحسب (كريسمان) فقد أضاف فاعلين آخرين و الذين يعتبرون كوسائط سواء داخل الحدود الوطنية أو في دول الإستقبال. فيعتبر هؤلاء الفاعلين إما أرباب عمل يبحثون عن اليد العاملة المهاجرة وإما تجار.

كما أنه لا يمكن اعتبار الجهات الفاعلة ضمن شبكات الهجرة مسيرين فقط، ولكن يمكن اعتبارهم أيضا مستغلين. حيث تشهد العديد من التقارير حول تهريب البشر أن هناك شبكات مهربين كبيرة و التي هي غالبا ما تكون تابعة لمنظمات إجرامية (سكيلدون 2002).² ولقد جذبت البنية الوسيطة اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة فبعض الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات أخذت على عاتقها أن تلعب دور الوساطة بين المهاجرين وبين المؤسسات السياسية أو الاقتصادية، وظهرت "**صناعة الهجرة**" التي تشمل منظمات التوظيف والمحامين والوكلاء والمهربين وغيرهم من الوسطاء. يمكن لمثل هؤلاء الناس أن يكونوا إما من المساعدين أو من المستغلين للمهاجرين في حالات الهجرة غير الشرعية أو لإدخال أعداد زائدة عن المفروض من

¹ - Ibid, p 32

² -Ibid, p33

المهاجرين. إن ظهور ونشأة صناعة الهجرة التي لها مصلحة قوية مع استمرار الهجرة كثيرا ما جابهت وأربكت جهود الحكومة للسيطرة عليها وإيقافها.¹

ب- نظريات الهجرة عبر الحدود الوطنية:²

لقد اجتذب هذا السؤال الأخير الكثير من الإهتمام في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ظهور مجموعة جديدة من النظريات حول الهجرة عبر الحدود الوطنية. والمجتمعات التي تكونت التنقل نتيجة لها أحد جوانب العولمة هو التحسين السريع في مجال تكنولوجيات النقل و الإتصالات مما سهل على المهاجرين على نحو متزايد الحفاظ على علاقات وثيقة مع مناطقهم الأصلية، كما سهل زيادة الإنتقال الدائري والمؤقت بشكل مكن الناس من الهجرة المتكررة بين منطقتين أو أكثر، تربطهم بها ارتباطات وعلاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية. وقد نشطت المناقشات حول الهجرة المتخطية للحدود الوطنية من خلال أعمال قام بطرحها "باك" وآخرون، أكدوا فيها أن فكرة تراجع أهمية الدول الوطنية آخذة في البروز مع العواقب التي ستننتج عنها وهو أمر مهم بالنسبة للهوية الوطنية والسياسات الدولية.

إن فكرة وجود مجتمع عبر الحدود الوطنية يؤكد على ضرورة وجود وكالات للناس لمساعدتهم في سياق العولمة، يمكن أن تمتد الحدود الوطنية السابقة للمجتمعات التي كانت مواجهة لبعضها البعض على أساس القرابة والجيرة وأماكن العمل إلى أماكن عمل ثانية ومجتمعات مختلفة كل الاختلاف. حيث يمكنهم التواصل عن بعد. وأكد "بورتاس" ومعاونوه، على أهمية الأعمال العابرة للحدود الوطنية بين المجتمعات، سواء كانت مشاريع على نطاق واسع يقوم بتنفيذها رجال الأعمال أو أعمالا صغيرة من الباطن يقوم بها مقاولون على أساس عرقي. ولكنه أيضا أشار إلى أهمية المجتمعات السياسية والثقافية كما أنهم فرقوا بين الهجرة العابرة للحدود الوطنية ذات النشاطات العالية المستوى التي "تجربها وتديرها الجهات الفاعلة في المؤسسات القوية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والدول،" وبين الهجرة العابرة للحدود، التي تعمل بنشاطات منخفضة المستوى والتي هي نتيجة لعلاقات على مستوى القاعدة الشعبية يقوم بها المهاجرون ونظراؤهم من أهل دولة المنشأ.

مفهوم "عابر الحدود": يناقش اليوم العديد من الباحثين والمحليلين، أن العولمة تؤدي إلى الإنتشار السريع للمجتمعات العابرة للحدود الوطنية، وأن أهمية هذه المجتمعات ستزداد بسبب قدرتها على تنظيم الأنشطة والعلاقات والهوية لأعداد متزايدة من الناس الذين ينتمون لدولتين أو أكثر. كما اقترح "جليك شيلر" استخدام مصطلح "عابر للحدود" لتحديد صفة الأفراد الذين يشاركون في المجتمعات المتخطية للحدود على أساس الهجرة. يجادل "فيرتو فيك" بأن الممارسات العابرة للحدود الوطنية بين المهاجرين، تتطلب حدوث اتجاهات أساسية من التحولات الملحوظة بشكل واضح على الأقل في ثلاث من المجالات الأساسية: الثقافية الاجتماعية والسياسية والإقتصادية. كما نصت دراسات بأنه لم يعد بالإمكان فهم حياة الأعداد المتزايدة من الأفراد بالنظر فقط إلى ما يجري داخل حدودهم الوطنية، وهذا يجعل من الضروري إعادة النظر في الاقتراحات الأساسية فيما يخص المؤسسات الاجتماعية مثل المواطنة والدول الوطنية. و على العكس بينت دراسة "جوارينزو" وآخرون، على أن زيادة استخدام مصطلح عابر للحدود الوطنية قد اقترن "بزيادة الغموض والتشويش التحليلي للنظريات وهم يجادلون بأن مفاهيم مثل "مهاجر وعابر للحدود الوطنية" لا تعطي تعريفات دقيقة وأن الأساليب الإثنوغرافية (الدراسات الإنسانية) السائدة في أبحاث الهجرة عبر الحدود الوطنية لا تمكن من تحديد المدى الحقيقي لوعي وسلوك المهاجرين.

¹ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، مرجع سابق، ص 92.

² - نفس المرجع، ص 94، 95.

3. أزمة النظريات حول الهجرة

إن الدراسات حول الهجرة في يومنا الحالي تتميز بعدم تجانس كبير. فهناك منافسة بين العديد من المقاربات والمفاهيم حول هذه الظاهرة. و فيما يخص البحث حول هذه الظاهرة، فكل مدرسة و لها تقاليدها نحوها وتجدها تؤكد على الأهداف التي ترسمها من خلال مواضيعها الخاصة وعلى عمليات الهجرة التي ترتبط بها والتي غالبا ما تكون واضحة و راسخة حسب مناطق جغرافية خاصة ومرتبطة بفترات تاريخية معينة والتي تقدم بدورها أيضا أهمية خاصة للنظرية المطروحة. و يرى (زيلانسكي 1983)، أن التنوع في نماذج الهجرة وتكاملها الضئيل أدى إلى أزمة نظرية. حيث يضيف و بصفة، خاصة أن التعاريف الأساسية المتعلقة بالهجرة متنوعة ومن الصعب دمج عمليات هجرة جديدة (التي اكتشفت حديثا) المتعلقة بالتنقل ضمن الأطر التفسيرية أو التحليلية النظرية الموجودة والتي من الصعب إثباتها وأن التحقق منها ميدانيا كان جزئيا. و من الملاحظ أن هناك تطور لأنماط مختلفة المتعلقة بعمليات هجرة مترابطة والتي لا تزال في سير التحقق منها ميدانيا. لكن كل واحدة منها تبدو بمعزل عن الأخرى وأنها لا تعالج إلا بعض الحالات. لذلك فإن الأسس النظرية لهذه الأنماط تعتبر هشة بشكل عام، بحيث غالبا ما تكون هذه التصنيفات وصفية أكثر منها تحليلية. فإن النماذج النظرية المتوفرة تشهد تطورا حسب تخصصات مختلفة (الأنثروبولوجيا، الديموغرافيا، الاقتصاد، التاريخ، الجغرافيا، علم الاجتماع...) وحسب أولويات نظرية مختلفة وكذلك اعتمادا على بيانات متنوعة لدعم صياغتها، مما يؤدي إلى تشتت كبير حولها.

ومجملًا فإن هذه المقاربات المتنوعة المتعلقة بالهجرة، هي بمثابة توقعات ناشزة و تفسيرات متنافسة ومتجانسة و متشعبة و غالبا ما يؤدي ذلك إلى تناقض بين المقاربات النظرية المتعلقة بتفسير الهجرات بحيث أن حججهم لا تتفق حقيقة مع قضاياهم الماثلة. وعدم التوافق هذا يعود إلى أن هذه المقاربات تهتم بأنواع هجرات مختلفة تتناسب عموما مع سياقات اجتماعية خاصة. إن التحيزات النظرية لمختلف المقاربات أدى إلى تكريس البحث للتركيز فقط على بعض أنماط التنقل و السياقات. وهذه الظاهرة بإمكان تفسيرها بطرق مختلفة:

أولاً: إن حقل الدراسات حول الهجرة يعاني من نقص في تحديد المفاهيم وأنماط واضحة حول الفئات المختلفة للهجرات. فالباحثون غالبا ما يقترحون تفسيرات نظرية مختلفة لباحثين آخرين مثلهم لأنهم يرجعون إلى أن أنماط هجرة مختلفة عن سابقيهم. فبعضهم يهتم بالبداءة، وحركة العبودية، فرار اللاجئين، النزوح الريفي، تنقل العمال الموسمي، إقامة العائلات على المدى الطويل، و الحركات الدولية للمهاجرين غير الشرعيين أو أنواع تنقلات أخرى. فإن العملية المدروسة في حالة معينة لا تكون نفسها في الحالة الأخرى حتى وإن لجأ كلاهما إلى استعمال مفهوم الهجرة.

ثانياً: كل نوع من التنقل له علاقة مع النسق الاجتماعي والتاريخي الخاص به، ويقوم تحليله في ظل هذا السياق أيضا. لهذا السبب فإن الباحثين يقومون بتحليل السياق أيضا. فإن دراسة و تنقل اليد العاملة، الهجرات غير شرعية، عقود العمل و مواضيع أخرى مماثلة يقام تحليلها في سياق نظام عدم المساواة لسوق العمل التي تخص دولة أو مجموعة دول معا، حسب توجهات اجتماعية، سياسية، اقتصادية و ديموغرافية معاصرة. فإن التفسيرات المرتبطة بنموذج معين لا يمكن أن يكون لها معنى إلا في بعض السياقات دون الأخرى. إن النظرية حول الهجرات ينقصها مفهوم مشترك لوصف سياقات خاصة متعلقة بأنواع حركات السكان الخاصة.

ثالثاً: إن المقاربات المتقدمة في البحث تكشف عن خلافات أساسية فيما يتعلق بالأهداف والأولويات. فإن الهجرة تعد من الخصائص الأساسية لعمليات اقتصادية واجتماعية للمجتمعات البشرية فهي مجال

دراسة للأنثروبولوجيين، والإقتصاديين، للجغرافيين، لعلماء الاجتماع، لعلماء النفس، علماء الأوبئة الاجتماعيين وباحثين في تخصصات أخرى، وكل واحدة و لها مجالات واسعة تهتم بها (مثل التطور الإقتصادي، التطورات السياسية، المساواة الاجتماعية، انتشار الأمراض...) وحتى وإن انصبت هذه النظريات في نفس التخصص فإنه لكل منها أهداف نظرية وأولويات خاصة بها، فكل واحدة منها تحاول التركيز على عمليات الهجرة ونتائجها تماشياً مع أهدافها الخاصة. فأنصار الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة يؤلّون مكانة كبيرة للهجرة المتعلقة بالنمو الإقتصادي. وعلماء الأنثروبولوجيا التطورية يتعلقون بفكرة روابط التكيف بين البيئة و حركة السكان عند الشعوب البدائية. و بعض المؤرخين الجغرافيين يدرسون تحولات التنقل على المدى الطويل للمجتمعات التي تهتم بالتطورات التكنولوجية وعمليات التحضر. أما الباحثون من تخصصات مختلفة والذين لديهم توجه ماركسي فيتوجهون نحو إنتاج تحليلات حول علاقة الهجرة و الإستغلال (أي دراسة العلاقات بين المهاجرين والتوزيع بين الطبقات العليا والطبقات الفقيرة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة).

ورغم تنوع المقاربات حول أسباب الهجرة هناك العديد من الإتجاهات العامة التي يمكن ملاحظتها حول المحاولات التي حاولت تفسير هذه العملية:

- فمند عشرات السنين لوحظ هناك تغيراً بالنسبة لأهداف النظريات التي تفسر الهجرة، و هذا التغير يخص الإتجاه المرتبط ببعض التحولات الاجتماعية و الإقتصادية الهامة. ففي الفترة ما بين 1850 1960، كان التنظير و البحث حول الهجرة يدور حول عمليات الهجرة المرتبطة بالنمو الإقتصادي (الهجرة الداخلية والهجرة الدولية بين البلدان الصناعية). لم يكن هناك إهمال هذه الفكرة، إذ هناك تطورات جديدة وجهت الإهتمام نحو الهجرة المرتبطة بمفاهيم التحولات التكنولوجية و التغييرات الاجتماعية و هذا حتى مع وجود نمو اقتصادي بطيء أو منعدم. فهذه المقاربات كانت تركز على التنقل الحضري للبلدان الفقيرة في سياق تقدم صناعي و اقتصادي بطيء أو في ظل نمو اقتصادي سريع مع كثافة رأسمال عالية و التي لا تجلب معها فرص عمل و هذا ما يؤدي إلى انتشار الفقر في أوساط النازحين من الوسط الريفي الحضري. فهذه المقاربات اهتمت كلها بالتنقلات المرتبطة بالعمل لدول العالم الثالث و بالحركات غير القانونية للمهاجرين من هذه الدول إلى الدول المصنعة. وانصب الإهتمام في الدول المتقدمة حول أشكال التنقل و التمرکز في الأوساط الحضرية و المرتبط بالانتقال من الإنتاج الإقتصادي الذي يركز على قطاع الخدمات ثم امتد نحو قطاع النقل و أنظمة الإتصال وهذا يعود تفسيره بطريقة أو بأخرى إلى النمو الإقتصادي.

- هذا التغير في مركز الإهتمام، صاحبه تغييراً عاماً للمفاهيم و النظرة حول طبيعة الهجرة. ففي البداية كان وصف المهاجرين بطريقة مجازية على أنهم "عناصر ميكانيكية" (مدفوعون نحو جهة و منجذبون من جهة أخرى) وأنهم ينتقلون باستمرار في مجمع صناعي واسع. فالنظرة التي ظهرت مؤخراً حول الهجرة هي نظرة سيبرانية حيث وصف المهاجرون بكونهم تدفقات جزئية يروحون و يغدون و ينتقلون من مكان إلى آخر و يساهمون في العناية و تعديل نظام سوسيو- اقتصادي واسع لا يؤثرون فيه تأثيراً مباشراً.

فتحتاج نظريات الهجرة إلى دراسات معمقة، لأن النظريات مهما بلغت من تفسير الحقائق الاجتماعية ورغم المجهودات التي يتوصل إليها المفكرين و المختصين في هذا المجال إلا أنها يشوبها النقص و عدم الدقة في النتائج و ذلك نظراً للتغيرات التي تشهدها الكثير من المجتمعات، و أن كل مجتمع يختلف عن سابقه في عدة مزايا، فما يحكم مجتمع ما لا يكون ذلك حتماً في مجتمع آخر و ما تمليه الظروف في فترة زمنية معينة لا تكون نفسها في ظروف زمنية أخرى و لو كان ذلك في المجتمع الواحد، وهذا ما يعيب مختلف الظواهر الاجتماعية على مختلف العصور والأزمنة في مختلف المجتمعات و ليس الأمر فقط في مسألة الهجرة وحدها. لذلك فإن أنماط الهجرة تتعلق بسياقات اجتماعية و اقتصادية وإيكولوجية و سياسية للمجتمع الذي

تنتمي إليه هذه الهجرات حيث تختلف الرؤى في الأسباب والنتائج لحركات السكان. لذلك فليس من العجيب أن نجد أنه من الصعب التوصل إلى بنىات تحليلية واحدة وإلى تفسيرات مشتركة في ما يخص الهجرة.

المبحث الثالث: نمو إنتاج اتجاه نظري لدراسة الهجرة الجزائرية

يعتبر هذا المبحث من هذا الفصل النظري أحد العناصر المهمة التي تشرح وتفسر لنا الظاهرة المراد دراستها وهي "ظاهرة عودة الهجرة الجزائرية" كون العائد هو أولا وقبل كل شيء يعتبر مهاجرا بسبب بعض العوامل التي سنكتشفها لاحقا في الفصول النظرية اللاحقة والتي كان سببها الأول والرئيس هو الهجرة بحد ذاتها والأسباب التي تتعلق بها كذلك. ومن أجل ذلك قمنا أولا بإسقاطا نظريات الهجرة التي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل، على الهجرة الجزائرية و تفسير تطورها عبر مراحل تاريخية مهمة من بدء الهجرة الجزائرية الداخلية ثم الهجرة الخارجية، و ذلك من خلال التحليل النظري لعبد المالك صياد ذلك أنه قدم رؤية نظرية جديدة من زاوية البلد المرسل أو الأصل إذ هناك العديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة الهجرة الجزائرية لكن معظم هذه الدراسات كانت تركز أكثر على وضعية أو حالة البلد المستقبل للمهاجرين المتمثل في فرنسا دون الأخذ بعين الاعتبار وضعية هؤلاء المهاجرين في بلد الأصل خصوصا عند العودة، و هذا ما لا يقدم رؤية شاملة للظاهرة. ومن ثم نقوم بالإشارة إلى التطور التاريخي من منظور "بنجامين ستوري" و من ثم التعرض إلى الهجرة الجزائرية المعاصرة من خلال مختلف فئاتها الاجتماعية و أنواعها المختلفة.

1. نبذة عن الهجرة الجزائرية الخارجية

إن كتابة تاريخ الهجرة الجزائرية ليس بالأمر السهل، لأن هذا يتعلق بكتابة تاريخ الجزائر نفسها من جهة، ومن جهة أخرى فإن الهجرة في حد ذاتها تعتبر ظاهرة معقدة من مناحي عديدة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وهي نتاج تاريخي وعالمي. وهناك العديد من الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة الهجرة الجزائرية لكن معظم هذه الدراسات كانت تركز أكثر على وضعية أو حالة البلد المستقبل للمهاجرين المتمثل في فرنسا، فهذا لا ينقص من أهمية وهدف هذه الدراسات وإنما لا يعطي رؤية شاملة للظاهرة. كما كانت هناك محاولات أخرى لتفسير أسباب الهجرة الجزائرية، لكن هدفهم كان يرمي أساسا إلى تغطية الحوادث الإستعمارية التي جرت بالجزائر. كما كان هدف المؤرخين المروجين المرتبطين بالإستعمار سياسيا وإيديولوجيا هو تشويه تاريخ الجزائر. ويرى هؤلاء المؤرخين أن السبب الرئيسي للهجرة الجزائرية هو انقطاع التوازن بين تزايد السكان وموارد البلاد¹ من أمثال "لو شوفالي" كما أكد فرضيته "أندري ميشال".

لكن التاريخ الجزائري أكد عكس هذه الفرضيات حيث بين أن الأسباب الأولى للهجرة تعود في الحقيقة إلى الحالة الإستعمارية للجزائر. بما أن الإستعمار ترك آثارا في الجزائر يصعب اختفاءها أو حلها إلا مع الوقت فقط، في الميدان الإقتصادي و الاجتماعي، فقد كان المنفى المتمثل في الهجرة الحل الوحيد هروبا من المشاكل التي كانت تتربص بالشعب الجزائري في جميع نواحي الحياة الاجتماعية. وفي هذا الصدد و يقول «جون بول سارتر»: إن الوضع الإستعماري يخلق مستغلين كما يخلق مستغلين² والمستغلين هم المهاجرون الجزائريون الذين جروا وراء المهجر من أجل تحسين معيشتهم ومعيشة أسرهم خدمة لفرنسا المستغلة.

¹ - Direction de la documentation et des publications, "L'émigration Algérienne", (dossier documentaires), imprimerie société national, ANNASR PRESSE, 1er faxicule, Constantine, Mai 1970, P 6

إذن يمكن القول بأن قوانين الهجرة بصفة عامة لا يمكن أن تنطبق على جميع المجتمعات بما فيها الجزائر، لأن الطابع القسري و الإضطرابي هو الغالب على الهجرة الجزائرية، ذلك لأن الجزائر قد مرت بمراحل صعبة منذ بداية الإحتلال الفرنسي إلى ما بعد الإستقلال والتي أثرت على الهجرة الجزائرية بأنواعها الداخلية والخارجية. فمثال الهجرة الجزائرية الإضطرابية هي «ما حدث أثناء حرب التحرير حين أجبر سكان مناطق محرمة من طرف الإستعمار على مغادرتها وتوجيههم إلى مناطق لا يرغبون في الهجرة إليها وهذا النوع من الهجرة لم يكن بالضرورة من الأرياف إلى المدن أو المراكز الصناعية والتجارية لأجل العمل في الداخل، وإنما كان في كثير من الأحيان فرارا من الإستعمار إلى المدن وغيرها. مع العلم أن المدن الجزائرية لم تكن مراكز صناعية لأن الهجرة العمالية غالبا ما تتجه إلى المراكز الصناعية في الخارج وعلى الأخص إلى فرنسا»¹.

ومن المعلوم أن الهجرة الجزائرية في أول الأمر لم تكن هجرة خارجية بل سبقتها هجرة داخلية من الأرياف إلى المدن والتي كانت سببا فيما بعد للهجرة الخارجية خاصة إلى فرنسا، لأن معظم المهاجرين في الداخل لم ينجحوا، لأن البطالة كانت منتشرة بشكل واضح في المدن الجزائرية بالإضافة إلى مشاكل أخرى وكذلك أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي بها وبالتالي أدى إلى الهجرة ثانية إلى الخارج. فقد كان الدافع الكبير للهجرة الجزائرية في الداخل هو التجريد من الأرض التي كانت هي المصدر الرئيسي للعيش وقد اتخذت الهجرة الداخلية في البداية ثلاث أشكال أساسية:

النوع الأول: كانت الهجرة الداخلية موسمية إلى المزارع يحصل فيها العامل على مصروفه السنوي وبعض الحبوب.

و النوع الثاني، و بالإضافة إلى تواجد المهاجرين من الأرياف إلى المدن من أجل العمل هناك نوع آخر في شكل تجارة بينهما وقد توسع وتحول بمضي الوقت إلى إقامة طويلة المدى والاستقرار ووجود جماعة يخلفونهم.

أما النوع الثالث فكان يتمثل في الطبقة المتعلمة التي تتجه إلى المدن لتحسين حالتها الإقتصادية والإجتماعية عن طريق العمل في الوظائف الإدارية والهيئات العامة. وبذلك فإن المعمرين الفرنسيين قد استفادوا من الجزائريين وتسخيرهم لخدمتهم بأقل الأجور ونتيجة لما سبق فقد أصبحت الحركة الأفقية للسكان في الجزائر يسودها نوع من الإضطراب، والبحث عن أعمال أخرى في الجزائر وذلك بالتوجه إلى فرنسا.

و استمرت الهجرة الداخلية في الجزائر على هذا الحال حتى عام 1954م، حين ظهرت مرحلة ثانية بارزة في التغير الإجتماعي وهي ثورة التحرير التي أثرت بدورها على حركة الهجرة بشكل كبير. ولما اشتدت الحرب واتسع نطاقها بشكل واضح جعلت الإدارة العسكرية الفرنسية هذه المناطق محرمة من السكان وإجبارهم على الهجرة إلى مناطق أخرى. ففي الفترة ما بين 1954 و 1962م، أصبحت جميع المناطق الريفية خالية من السكان المدنيين ما عدا القليل الذين كانوا ينتمون إلى جيش التحرير الوطني، كانوا فارين وليست لهم مساكن معينة. وبذلك تمت الهجرة الداخلية إلى المناطق غير المحرومة وعلى الأخص إلى المدن بشكل جماعي، وتمركز السكان في المدن وحولها. وكانت من نتائجها انتشار البطالة و الأكواخ و المباني غير المخططة وغير ذلك من المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية التي كانت بدورها من العوامل الدافعة على الهجرة إلى الخارج².

¹- مسعود ططاف ، مرجع سابق، ص40

²- نفس المرجع، ص 17

بعد استقلال الجزائر في 1962م لوحظ أن هناك نوعان رئيسيان من الهجرة الداخلية، هجرة متجهة من الأرياف إلى المدن، وهجرة أخرى معاكسة أي من المدن إلى الأرياف. وهذا النوع الأخير في الواقع يعتبر عودة لمن كان قد هاجر أيام الحرب و كان لديهم حنين إلى موطنهم الأصلي في القرية و سئموا العيش في الفقر و البؤس في المدينة التي كانت مجرد احتماء لهم من ويلات الحرب، وكان هدفهم في ذلك هو بناء مساكنهم التي خربها الإستعمار .إلا أن هذه الهجرة وإن كان الهدف منها هو التغيير الدائم لمحل الإقامة - كانت مضطربة - ولا يمكن أن نطلق عليها اسم الهجرة بمفهومها العلمي ،وذلك لأن بعض من هاجر إلى المدينة ولم يجد الجو الملائم الذي كان يأمله عاد ثانية إلى الريف، وكثيرا ممن عادوا إلى الريف ولم يجدوا الوسائل الملائمة التي ألفوها في المدينة كالصحة و التعليم و المواصلات مما جعلهم يهاجرون ثانية إلى المدن ويستقرون بها أو يتجهون إلى الخارج ¹.

2. مراحل تطور الهجرة الجزائرية :

لقد تنوعت الدراسات المتعلقة بالهجرة الدولية وتعددت النظريات التي تناولتها بالدراسة و التحليل، والجزائر تعد من الدول التي عرفت الهجرة الدولية منذ القدم، و من خصوصية الهجرة الجزائرية و خاصة في الفترة الأخيرة و بحكم موقعها الجغرافي جعل منها بلد مصدر للهجرة و بلد وفود و عبور في نفس الوقت، إلا أن الدراسات حول الهجرة الجزائرية و الأدبيات و النظريات التي حاولت تفسيرها تبقى محدودة. وخلافا للإتجاه الإقتصادي للهجرة الدولية الذي يعتمد على عامل الجذب و الطرد من خلال التباين الإقتصادي الموجود بين بلد المقصد و بلد الأصل، يعتبر "عبد المالك صياد" من بين علماء الإجتماع الذين أبدعوا في تحليل و تفسير الهجرة الجزائرية في العصر الحالي، و من أهم الدراسات ما قدمه في نظريته "للأعمار الثلاثة للهجرة الجزائرية" و التي أحدثت تغييرا بارزا في المفاهيم و أدوات التحليل النظرية الكلاسيكية التي كانت محكومة بنظرة أحادية، أي تحليل ظاهرة الهجرة من وجهة نظر مجتمع الإستقبال وحده، بحيث اعتبر أن هذه الظاهرة تخص مجتمعين اثنين هما المجتمع الأصلي، أي المجتمع الجزائري، و مجتمع الإستقبال، أي المجتمع الفرنسي. كما اهتم بكل المصادر التي من شأنها المساعدة على فهم واقع هجرة الجزائريين إلى فرنسا بالخصوص. و بالإضافة لتفسير "صياد للهجرة نجد التقسيم التاريخي الذي وضعه "بنجامين ستوري" لتفسير الهجرة الجزائرية حسب المراحل التاريخية للجزائر نفسها. و انطلاقا من هذين التحليلين (الإجتماعي و التاريخي) نقوم بتفسير الهجرة الجزائرية:

1.2. أهمية نظرية الأعمار الثلاثة "لعبد المالك صياد" كإطار لبناء نظرية سوسيولوجية للهجرة الجزائرية:

لقد ارتبطت دراسات "عبد المالك صياد" وتحليلاته لهجرة الجزائريين إلى فرنسا بالسياق التاريخي للجزائر وعلاقته بالوضع الإستعماري ليجعل منها هجرة مثالية في مساراتها، وهذا ما جعل كثيرا من الباحثين في هذا الحقل يعتمدون على دراساته باعتبارها نموذجا لتحليل هجرات أخرى مع احتفاظ كل هجرة بخصوصياتها التاريخية والثقافية.

لقد استعمل عبد المالك صياد² مصطلحين هما immigration و émigration مقابل مصطلح الهجرة. فالمصطلح الأول يمكن ترجمته إلى الهجرة، هو انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر. أما المصطلح الثاني، والذي يمكن ترجمته إلى مصطلح الغربة، يعني التواجد والعيش في البلد المُستقبل. إذن فالهجرة حسب

¹ - نفس المرجع، ص44

عبد الله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد : من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، المجلة الجزائرية في - ² الأنثروبولوجيا و العلوم الإجتماعية "إنسانيات"، العدد 62، أكتوبر- ديسمبر 2013، ص25-38.

"صياد" تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الإستقبال، و تكون غُرْبَةً في بلد مُسْتَقْبَل، فيكون المُنْتَقِلُ مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مُغْتَرِبًا في بلد مُسْتَقْبَلٍ له. فقد أحدث "ع. صياد" قطيعة مع الدراسات السابقة التي كانت تتناول الهجرة الجزائرية تناولاً أحادياً قائماً على تمركز إثني لا يؤدي إلا إلى دراسة سطحية جزئية لها و استبدل هذه الدراسة الأحادية المتحيزة بدراسة ثنائية تتناول مسار المهاجرين من بلدهم الأصلي إلى بلد الإستقبال و داخله أيضاً، انطلاقاً مما يحملونه من إرث ثقافي وما يجدونه أمامهم من ثقافة مختلفة و مغايرة. و قد تناول صياد موضوع الهجرة الجزائرية و حاول تفسيرها في مقاله المسمى "الأعمار الثلاث للهجرة الجزائرية إلى فرنسا" و الذي صدر سنة 1977 و أعيد طبعه في كتابه "الغياب المزدوج"¹ الذي تطرق فيه إلى الأحلام و الأهداف التي يسعى المهاجر لتحقيقها في بلد المهجر، ليجد نفسه في مأساة بعد الهجرة، و قد قام بتقسيم زمن الهجرة إلى مراحل أو أعمار دون تحديد دقيق و واضح لبداية هذه الهجرة. و يمكننا تلخيص هذه المراحل من خلال المخطط التالي² و الذي يبين هذه الأعمار و ما يتميز به كل عُمرٍ كما حدده صياد ممثلاً مراحل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا:

جدول رقم 02: مخطط الأعمار الثلاثة لمراحل الهجرة الجزائرية من منظور ع. صياد:

العمر الأول	العمر الثاني	العمر الثالث
نسبياً من 1871 إلى غاية الحرب العالمية الثانية	نسبياً من 1945 إلى سنة 1962	نسبياً من 1962 فما بعد
هجرة لمهمة : إعادة إنتاج الجماعة أي أن الجماعة تعيد نفسها من خلال الدخول الذي تدره الهجرة	ضياح مراقبة الجماعة للفرد المهاجر	مستعمرة جزائرية في فرنسا
هجرة الأفراد	مرحلة تحرر الأفراد	هجرة العائلات

المصدر: عبد الله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"³

يتضح من الجدول أن عبد المالك صياد يقسم زمن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا إلى ثلاث مراحل أو أعمار، و ليس هناك تحديد دقيق لبداية هذه الهجرة، ولكن هناك إشارة إلى بداياتها بصورة تقريبية حيث يرجح الدارسون أن **العمر الأول** أو المرحلة الأولى منها كانت نسبياً منذ أواخر القرن التاسع عشر. "يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الإنتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا. لكن من المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874، وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على (إذن بالسفر) و يسمى هذه المرحلة في مقاله بأنها هجرة لمهمة أو هجرة بأمر، أي إنها بأمر الجماعة ("تجماعت") التي يذوب فيها الفرد كلياً و يعمل من أجلها و من أجل تأييدها على حد تعبيره أو إعادة إنتاجها. وعلى حد تعبير "بيار بورديو": "إن عمل الفلاح كان حالة، طريقة في العيش أكثر مما كان مهنة تقنية: كان مهمة اجتماعية كلية، خارجة عن كل اعتبارات الربح و الفائدة. إن المقابلة تعتبر جذرية بينها وبين العمل المأجور المعاش في فرنسا الذي يخترق من جانب لآخر عقلية الحساب".

¹ - Sayad, A, La double absence, du seuil, Paris, 1999, p 56.

² - عبد الله بلعباس، نفس المرجع، ص27.

³ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

أما **العمر الثاني** فيبدأ نسبيا بعد الحرب العالمية الثانية 1945 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962. تتميز هذه المرحلة أنها تمهيد لبداية مرحلة جديدة قائمة على الفردانية تسعى إلى تحقيق الذات، إنها مغامرة فردية يوجهها الأبييتوس (habitus) الإقتصادي، أي أن الفرد ينطلق في مشروعه للهجرة بعقلية جديدة مُستبطنَة من أجل العمل لحسابه الخاص و ليس لحساب الجماعة، لهذا بدأ يظهر في هذه المرحلة ما يسمى بعقلية الحساب: "زيادة على ذلك، فلأن الهجرة كانت المنبع الرئيسي – إن لم تكن حصرا – للعائدات المالية التي كانت تنتقل في الوسط الريفي، فقد شاركت على نطاق واسع في نشر عقلية الحساب في استعمال النقود، و بكل عواقبها الإقتصادية و الإجتماعية في تغيير الحياة الزراعية التي حورت فيها كل الأسلوب بتعديل الترتيبات تجاه الإقتصاد.

بدأ **العمر الثالث** نسبيا بعد سنة 1962، أي بعد الاستقلال، ويُعَنُون صياد هذه المرحلة بما يسميه "مستعمرة جزائرية في فرنسا". تتميز هذه المرحلة بهجرة أسرية التحقت فيها أسر المغتربين بفرنسا، ليُسمح للمُغتربين بضمّ أسرهم، و هنا تبدأ ما يُسمى بـ "هجرة الإسكان" التي تتلو بالضرورة، حسب صياد، هجرة العمل. "إن الفهم بأن الغربية هنا، و الهجرة هناك هما وجهان غير قابلين للإنفصال، لواقع واحد و لا يمكن تفسير أحدهما دون الآخر، هو الذي مكّن صياد أن يرفض نظريا وعمليا، هذا التعارض المقدّس بين "هجرة العمل" و "هجرة الإسكان". إن الأولى تحتوي في بذورها الثانية والتي تكون بدورها غاية الأولى.

و يمكننا تحليل مسارات الهجرة حسب أعمارها الثلاث انطلاقا من الجدول التالي:

جدول رقم 03: مسارات الهجرة حسب الأعمار الثلاث لصياد:

العمر الأول	العمر الثاني	العمر الثالث
أن المهاجر لا ينتقل إراديا وإنما مُجبرا وبتكليف من الجماعة، أو ما يسمى بـ "ثاجماعت".	أن المهاجر ينتقل إراديا إلى بلد الهجرة بحثا عن العمل الذي لم يجده في البلد الأصلي.	أصبح الأمر يتعلق بما يمكن أن نسميه "هجرة إسكان"، و بالتالي إيجاد مجتمع صغير مستقل نسبيا سواء بالنسبة للمجتمع الفرنسي أو بالنسبة للمجتمع الجزائري الذي ينحدر منه، لكن يفصل عنه أكثر فأكثر.
أن المهاجر يحمل خاصيات تؤهله للقيام بهذه المهمة ("بونية").	أن المهاجرين أصبحوا موجهين "بأبييتوس" اقتصادي للمغامرة.	يمكن أن يتغير الفضاء الاجتماعي و لكن قد يبقى الحقل نفسه (إمكانية العمل في بلد الغربية بشهادة حصل عليها من بلد الهجرة، شهادة إعلام آلي مثلا).
الهدف هو إعادة إنتاج الجماعة (بورديو) أو إدامة الجماعة (صياد).	الهدف هو تحقيق الذات وهو منطق آخر مخالف للمنطق السابق، قطع روابط التبعية التي كانت تربطه بالوضعية السابقة.	ظهور حقل جديد للهجرة يتمثل في إنشاء الجمعيات والقوانين والهيكل لتوطيد مكانة المهاجرين/المغتربين كمجتمع صغير.
الإنتماء المطلق للجماعة التي تسير وتراقب وتمنع أي سلوك يخل بتماسك الجماعة.	الجماعة ليس لها حساب لدى المهاجر، هناك نقل أقل للأموال (إستراتيجية فردية). (بداية زوال النزعة الجماعية و ظهور الفردانية).	الإنتماء لهذه الهياكل و القوانين و الجمعيات أكثر فأكثر.
انتقال المزارع إلى الفضاء الصناعي و يعيش فيه.	استمرارية في الانتقال من الفضاء الزراعي إلى الفضاء الصناعي دون انتقال الأبييتوس الزراعي إلى	لم يعد الأمر يتعلق بالانتقال من فضاء إلى فضاء ولكن انتقال بين هذا و ذاك (فهو هنا و هناك). لم يعد الأمر يتعلق بغياب مزدوج وإنما بإمكانية حضور مزدوج.

	الأبيتوس الصناعي.	
الوساطة هنا هي الجماعة.	لا وجود لوساطة في هذا العمر من الهجرة.	أن القوانين و الجمعيات و الهياكل هي التي تربط بين الفضاء الأول (بلد الهجرة) و الفضاء الثاني (بلد الغربية).

المصدر: عبد الله بلعباس، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"¹

عندما نحاول قراءة هذا الجدول الذي يُميّز الأعمار التي قدّمها صياد، أعماراً تمثل مجتمعا في حالة تغيير، في حالة تحوّل عن طريق دخول الإستعمار ومن ورائه الرأسمالية كما هو معلوم تاريخيا، فإننا نجد أن أول أشكال المجتمع الذي تمّ تفكيره أرسل مزارعين إلى فرنسا يتمثل هدفهم الأول في ضمان عيش وبقاء واستمرار الجماعة الزراعية. إن المزارع المهاجر ما هو سوى مندوب لمجموعته الأصلية من أجل إتمام مهمة محددة، دقيقة في مدتها وفي مهامها، تتمثل في الحفاظ على الإرث العائلي. إذن ففي هذه الحقبة كانت الهجرة خاضعة لقيم المجتمع الزراعي إذ أن المهاجر كان مُنقّى بعناية فائقة وفق شروط محددة، حيث يجب أن يكون متزوجا، أن يكون محل ثقة الجماعة الزراعية، ذا نوايا طيبة أو على حد التعبير الجاري "بونية"، يجوع بل و يقاسي من أجل جماعته من أجل الرجوع بالمال الذي هاجر من أجل جلبه. لكن رغم كل ذلك، فهو خاضع و لا يفلت من مراقبة الجماعة له، ولذا فإنها توصيه بكل صرامة ألا يقلد المدني الموجود في البلد الذي سيهاجر إليه.

في المرحلة الثانية نجد أن المجتمع الزراعي أخذ في التغيير شيئا فشيئا، لم يعد المزارعون هم الذين يذهبون كمزارعين من أجل التحرر و الإنعتاق من الجماعة، و هم بذلك يُسرّعون من سيرورة تحوّل المجتمع الزراعي و ينقلون معهم أو يجلبون أبيتوس الأجير، أي يجلبون معهم أشكالاً ونماذج من حياة الأجير إلى مجتمع غير قائم على الأجرة.

في المرحلة الثالثة نجد أن التحول في المجتمع الزراعي يتواصل، بل يشتد ويتزايد، فقد أصبحنا في مجتمع لم يعد أبدا مجتمعا زراعيّا و لدينا إذن الآن شكل آخر من الهجرة هي نفسها سُنتشئ أثارا و انعكاسات أخرى على المجتمع الأصلي. هكذا نرى أن إشكالية "صياد" هي عبارة عن تحليل مشترك للظروف التفاضلية التي أنتجت أجيالا مختلفة من المهاجرين وطبقات متنوعة من المسارات التي أنجزت في الغربة فئات مختلفة من المغتربين. يقودنا الحس المشترك إلى الاصطدام دائما بجملة من العوائق حيث تكون لدينا تمثّلات متكثّلة في الصورة نفسها، وعمل السوسيولوجي يتمثل في تفكيك هذه الصورة الموحّدة ليستنتج أن هناك ظاهرة مركّبة، و هذا ما قام به عبد المالك صياد بتحليله للأعمار الثلاث للهجرة الجزائرية بفرنسا.

لقد ظهر نمط آخر من الهجرة، هجرة ليس هدفها المحافظة على الجماعة وإدامتها، هجرة ليست من أجل استمرار العمل الزراعي وتضامن العائلة و لكن من أجل تحقيق الذات. باختصار هناك نقلة من هجرة لأجل استمرار الجماعة إلى هجرة لتحقيق الذات، وعن طريق هذا الصنف الجديد من الهجرة انقلبت العلاقة بينها وبين المجتمع الأصلي : كان هذا المجتمع يُخضع الهجرة لسلطته وقيمه، لكنه أصبح بعد ذلك هو الذي يخضع لسلطتها بسبب أنها أصبحت المنبع الكبير إن لم نقل الوحيد لموارده. و كمثل ملموس لهذا الانقلاب، يصف "صياد" العلاقة بين المشاع العائلي للمجتمع الأصلي والهجرة. في الماضي كان هذا المشاع سابقا للهجرة ويوجهها حتى يضمن استمراريته، لكن فيما بعد، هذه الهجرة نفسها وعن طريق العمل المأجور وعقلية الحساب، نخرت الأسس لواحد من أقدم أشكال التضامن العائلي وبدأت في تطوير الفردانية داخل المجتمع

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأصلي. أكثر من ذلك، لقد طورت مشاعا بديلا أي تجمعاً عائلياً اصطناعياً تحت سلطة فرد يضمن تسيير الأموال المرسلة من المغتربين. هكذا انقلبت علاقة القوة بين المجتمع الأصلي والهجرة، فبعد أن كان المَغْتَرِبُ تابعا وخاضعا لمجتمعه الأصلي، أصبح هذا الأخير تابعا وخاضعا للمَغْتَرِبِ. كان اعتبار "عبد المالك صياد" لظاهرة هجرة الجزائريين إلى فرنسا مثالا من خلال دراساته وتحليلاته لها، هو الذي يجعل الانتقال بها إلى السياق السوسولوجي ممكنا لتكون نموذجا لدراسة هجرات أخرى تختلف زمانا ومكانا وثقافة مع احتفاظ كل هجرة بخصوصياتها.

إن ما قدمه صياد من دراسات للهجرة الجزائرية أصبحت نموذجا اتخذته الدارسون في هذا المجال أداة لدراسة وتحليل هجرات شعوب أخرى. مثلا، قدّمت الباحثة "داريا فرات"¹، التركيبة الأصل، دراسة عن هجرة الأتراك إلى فرنسا في مدة لا تتجاوز 40 سنة درست فيها أعمار الهجرة التركية نحو فرنسا والتي قسّمتها إلى ثلاثة أعمار، و لذلك فهي ترى أن « النموذج المقترح من طرف عبد المالك صياد يمتلك فائدة منهجية هامة لأنه يقترح علينا أداة تحليل لدراسة تطور المعنى المعطى عبر الزمن للهجرة من طرف المغتربين في الوقت نفسه و أيضا المعنى المعطى للهجرة في البلد الأصلي".

كما يكتب عالم الاجتماع الفرنسي "كريستيان دي مونتلييار" حول "صياد": "إذا بقيت تحاليل صياد صحيحة، فإنه يعتبر بلا شك، من بين كل السوسولوجيين الذي اشتغلوا حول الهجرة، الذي عرف كيف يدفع، إلى أبعد حد، التحاليل حول حالة خاصة وهي هجرة الجزائريين، ليبرهن بفهم واضح كل الأشكال، ميّنا كذلك أن تعميق حالة واحدة يُمكن من بلوغ الشكل العالمي. بالفعل لا أحد فكّر أحسن من صياد في المظاهر المتعددة لفعل الهجرة، وبيّن أن الهجرة والغربة هما وجهان لوضعية واحدة حيث تنتج كل الخاصيات الاجتماعية للمهاجرين/المغتربين. و مع ذلك فإن الدراسة التي قدّمها عبد المالك صياد و التي كانت نموذجا في الدراسات السوسولوجية لظاهرة الهجرة، لكن الهجرة الجزائرية دخلت في عهد جديد تغيّرت معه مساراتها، مشاريعها وأشكالها إذ يكتب الباحث و المختص في الهجرة البروفسور عبد اللاوي ما يلي²: "إن تفكيرنا يصطدم بثلاثة حواجز: أولا حاجز نظري خلقه غياب نموذج تفسيري للهجرة بمفهوم "الهجرة-الغربة"؛ بعد ذلك، حاجز منهجي يحيلنا إلى صعوبات قياس حجم إقامة الجزائريين في الخارج؛ وفي النهاية حاجز متعلق بتأخر إقامة تقاليد في البحث في الجزائر حول مسألة الهجرة".

2.2. نموذج "بنيامين ستورا" للقراءة التاريخية للهجرة الجزائرية:

يعتمد التقسيم المرحلي الذي اقترحه غالبية المؤرخين الفرنسيين على تفسير لتاريخ الهجرة الجزائرية بفرنسا انطلاقا من أحداث وقعت في فرنسا. ويتعلق الأمر بتاريخ الهجرة الجزائرية وليس بتاريخ الهجرة. فالنزوح خارج الوطن فيعتبر تاريخه أيضا تاريخ الإستعمار الفرنسي للجزائر، كما أن آثاره كبيرة ومتنوعة. و لقد اقترح بعض المؤرخين مثل "بنيامين ستوري"³ تقسيما مرحليا، ابتداء من سنة 1912 بخمسة مراحل تتميز عن بعضها البعض بأحداث سياسية أثرت في حركات الهجرة وتطورها بين فرنسا والجزائر وفي ظروف استقرار الجالية الجزائرية بفرنسا.

أ- مرحلة ما قبل الإستعمار (1912-1950): و تنقسم بدورها إلى 3 مراحل:

¹ - عبد الله بلعباس، نفس المرجع، ص28

² - H. Labdelaoui, (2012), « L'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et dans le monde, opcit.

³ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة، النمسا، ديسمبر 2013، ص19

المرحلة الأولى 1912-1924: فيما يتعلق ببداية هجرة الجزائريين إلى فرنسا، فإن التاريخ المتفق عليه هو عام 1911 م حين بلغ عدد المهاجرين من المغرب العربي حوالي 3000 ن في نفس الوقت الذي كان فيه حوالي 1000 عامل أجنبي بفرنسا أغلبهم من أوروبا. ولا شك أن أول المهاجرين إلى فرنسا كانوا قد غادروا الوطن قبل سنة 1911م، إلا أن الغالبية العظمى منهم كان قد سجل ذهابهم في هذه السنة.¹ وكانت فرنسا الدولة الأوروبية الغربية الوحيدة التي مرت بتجربة استقبال المهاجرين بأعداد كبيرة في السنوات ما بين الحربين العالميتين بسبب تفاقم العجز الديموغرافي الذي سببته الحرب. ولم يعد هناك مجال للعودة إلى سياسة حرية الحركة التي كانت تمارس قبل الحرب. وبدلاً من ذلك، قامت الحكومة و أرباب العمل بصقل أنظمة العمالة الأجنبية التي أنشئت خلال الحرب و أبرمت اتفاقات توظيف مع بولندا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا. تم تنظيم معظم هذا التوظيف عن طريق المؤسسة العامة للهجرة (SGI)، و هي هيئة خاصة تم تشكيلها من أجل مصالح الأعمال الزراعية و التعدين. و كذلك ازدادت الهجرة من شمال إفريقيا وتطورت. و تشير التقديرات إلى أن نحو 75 في المائة من النمو السكاني الفرنسي بين عامي 1921 و 1931 كان نتيجة للهجرة. (ديكلواتر 1967:23).²

وحتى عام 1913م، السنة التي شهدت عدة حوادث سهلت عملية التنقل أو هجرة الجزائريين نحو فرنسا (خاصة استعانة فرنسا بالجزائريين من أجل المنافسة الحربية مع ألمانيا في إنتاج الأسلحة). ومن بين الحوادث التي عملت على تحريك عملية الهجرة نحو فرنسا هو المرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في 18 جوان 1913م والذي أعقبه قرار بتاريخ 15 جويلية 1914م الذي أزال "رخصة الهجرة" إلى فرنسا لتسهيل هجرة الجزائريين إليها لسد النقص الذي تشكو منه في الأيدي العاملة. وأصدر قرار «رخصة الهجرة» هذا من قبل الحاكم العام للجزائر وذلك بتاريخ 16 ماي 1876. ويمثل هذا القرار كبح حقيقي للهجرة الجزائريين نحو فرنسا. فقد أزال قانون 1914 الحواجز أمام هجرة المسلمين الجزائريين إلى فرنسا على الرغم من أنهم ظلوا من غير المواطنين. ازدادت أعدادهم من 600 شخص في عام 1912 إلى 60,000 في عام 1928 (روزنبرج 130-131 2006).³

وجاءت ظروف الحرب العالمية الأولى (1914م-1918)، لتؤثر من جديد على نسبة الهجرة، حين قامت فرنسا بتجنيد كل العمال في مستعمراتها للقيام بعمل الفرنسيين الذين تجندوا للدفاع عن بلادهم، وبذلك أجبر عدد كبير من الجزائريين على الهجرة إلى فرنسا لتلبية متطلبات الحرب. و هناك العديد من هؤلاء العمال المهاجرين لم يعودوا إلى وطنهم، بعضهم توفي في المهجر، والبعض الآخر فضل البقاء هناك من أجل تحسين وضعيتهم ومستوى معيشة أسرهم.

وفي الربع الأول من القرن 20، تغيرت الحالة الاقتصادية بفرنسا حين بدأت في التوسع الصناعي، مما نتج عنه الحاجة إلى اليد العاملة لسد احتياجات المصانع الفرنسية، ولذلك توجهت أنظار أرباب المصانع للإستعانة بالجزائريين الذين بلغ عددهم حسب إحصائية عام 1912م إلى 5000 عامل وقد فرح الفرنسيون بوجودهم لأنهم تقبلوا الأعمال الصعبة وبأجور بخسة.⁴ كما شهد وصول جماعي للجزائريين نحو فرنسا ابتداء من سنوات 1920، و ارتفع لقد عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا سنة 1924 م حسب

¹- Mohamed Khandriche Développement et réinsertion : l'exemple de l'émigration algérienne, Ed OPU, Alger, 1982

,p17

²- ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص198.

³- نفس المرجع، ص198.

⁴- Mohamed Khandriche, opcit, p17

الإحصائيات المقدمة من قبل الحكومة الفرنسية حوالي (71081 جزائري منهم 10000 جزائري مقيم) ويمكن اعتبار سنة 1924م السنة التي بدأت فيها الهجرة من الناحية السياسية. واستمرت هذه الهجرة إلى غاية عام 1930م.

المرحلة الثانية (1926-1945)¹:

وابتداء من سنة 1930 انخفضت هجرة الجزائريين إلى فرنسا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد فاق عدد الجزائريين العائدين إلى وطنهم على عدد المهاجرين إلى فرنسا. لكن بعد ذلك في الفترة ما بين 1930-1935م بدأ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا ينقص إلى أقصى الحدود، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية ولقد عان الكثير من المواطنين الجزائريين عن مشكلة البطالة، خاصة بسبب نقص المؤهلات المهنية لديهم التي تمنحهم فرص العمل أكثر. كما أن فرنسا أصبحت من بين الدول التي عانت من مشاكل كبيرة بسبب الحرب العالمية الأولى (1914-1918) في الميدان الصناعي، فقامت بفتح الورشات والمصانع، كما فتحت المجال الواسع أيضا لاستقبال أكبر عدد من الأيدي العاملة وهذا ما دفع الكثير من الجزائريين للهجرة إليها من أجل العمل في مصانعها.

ست سنوات مرت على الأزمة الاقتصادية لعام 1929م والتي عملت على توقيف الهجرة، ألغيت القرارات التي تخص توقيف الهجرة، بما فيها إلغاء مرسوم 4 أوت وذلك بتاريخ 17 جويلية 1936م، وفي نفس اليوم ألغي مرسوم آخر يتعلق بحرية التنقل ما بين الدولتين (الجزائر - فرنسا). و كانت بطاقة التعريف الوطنية وحدها كافية للدخول إلى فرنسا، وهذا ما عمل دخول الملايين من العمال الجزائريين إلى فرنسا. لكن حاجة هذه الأخيرة إلى الأيدي العاملة هي التي سمحت بدخول هذه الملايين من الجزائريين إلى أرضها من أجل إعادة بناء اقتصادها. وقد كان المهاجرون مسنون نسبيا والمرشحون للغربة كانوا غالبا في الثلاثينيات من العمر: فلاحون أرسلتهم قراهم، مكلفة إياهم بإرسال حوالات بريدية لعائلاتهم. و قد سجلت هذه المرحلة تطور على مستوى العمل السياسي للمهاجرين الجزائريين من قبل مناضلي الحركة الوطنية. و الذي تولد عنه ظهور المنظمات السياسية الجزائرية بفرنسا، نجم شمال إفريقيا سنة 1926 وحزب الشعب الجزائري سنة 1937 وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946. و ابتداء من الثلاثينيات، تحولت المقاهي والفنادق إلى أماكن حياة وذاكرة. حيث يستمع فيها لأخبار "البلد" وتسمع فيها الموسيقى، ويبحث عن العمل وتقام فيها صلاة الجمعة.

و خلال الفترة ما بين (1940-1945)، كانت هناك مراقبة عسكرية للهجرة، لأن فرنسا كانت تسمح بدخول إلا الجزائريون الذين كانت بحاجة إليهم للإستعانة بهم في الحرب. كما أن حوادث 1940م عملت على توقيف عملية الهجرة بصفة مؤقتة. فإن الحرب العالمية الثانية كانت السبب في إثارة واضطراب عملية الهجرة إلى جانب عوامل أخرى، حيث بلغت هذه الهجرة في مستهل الحرب العالمية الثانية ما يقارب مائة ألف شخص. وإلى جانب ذلك، فقد كانت ألمانيا بحاجة إلى الجزائريين للعمل في مصانع منظمة (TODT) المكلفة ببناء الحائط الأطلنطي فعملت على تنظيم رحلات للجزائريين إليها. وقد بلغ عدد هؤلاء المهاجرين إلى ألمانيا حسب الإحصائيات الفرنسية الرسمية، أكثر من 16000 جزائري كان في المنفى الألماني، كما عملت السلطات الفرنسية على تأجيل عملية الهجرة بسبب الحبس الإحتياطي الألماني. و لقد نتج عن توقيف

¹ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مرجع سابق، ص20.

عملية الهجرة هذه، أزمة ومجاعة كبيرة في الجزائر، إذ كان ثلثا المهاجرين الجزائريين متواجدين في الجزائر ولم يستطيعوا العودة إلى فرنسا، في حين كانت فرنسا تعاني أيضا من تواجد النازيين في أرضها.¹

أما مرحلة الثالثة (1945-1954):

ظهر نوع آخر من الهجرة في هذه المرحلة و هي الهجرة العائلية بمعنى التحاق عائلات المهاجرين بأبنائها في المهجر، هروبا من الحرب و كانت الهجرة في هذه المرحلة من أجل الإستقرار نهائيا في بلد المهجر، إلا أن المهاجرين لم يقطعوا علاقاتهم و صلتهم بالوطن العائلة و القرية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة سواء قبل أو بعد اندلاعها لغاية الإستقلال. فقد عرفت هذه المرحلة قدوم دفعة جديدة من الجزائريين نحو فرنسا. فالرجال يأتون من كل الجهات: الجهة القسنطينية شرقا وفرارا من المجاعة (1944-1945)، ومن الغرب الجزائري سنوات (1950-1952) عرفت على وجه الخصوص الهجرة العائلية، هروبا من الحرب، إلا أن المهاجرين لم يقطعوا علاقاتهم و صلاتهم بالوطن، العائلة و القرية من خلال تقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة سواء قبل أو بعد اندلاعها. وقد بدأت هجرة الأسر الجزائرية تتطور ابتداء من سنة 1949-1950م فلقد وصل عددها في ماي 1953 حسب التقديرات أو الإحصائيات الرسمية الأولى 34000 أسرة جاءت من شمال إفريقيا². ونلاحظ عندها بناء المهجر الجزائري بمعنى الإستقرار في بلد المهجر. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أعيد لعملية الهجرة نشاطها من جديد، حيث عملت وزارة العمل الفرنسية على جلب العديد من الأيدي العاملة من شمال إفريقيا، وكذا من إيطاليا من أجل إعادة بناء ما هدمته الحرب، وبناء اقتصادها وقد بدأت محاولات عديدة من أجل تنظيم عملية الهجرة، وقد عمل قانون 20 سبتمبر 1947م على فتح أبواب الهجرة من جديد.

وابتداء من سنة 1950م عرفت الهجرة تغيرا حيث كانت هناك حرية تنقل المهاجرين إلى فرنسا، لكن ابتداء من سنة 1955م ظلت هجرة العمال الجزائريين تحت الرقابة بسبب الحرب التحريرية الجزائرية مع فرنسا... حيث شهدت الهجرة خلال فترة تواجد الإستعمار الفرنسي في الجزائر تغيرات كثيرة، فقد عملت السلطات الفرنسية على منع الجزائريين من ترك بلدتهم فرارا من الحرب. لكن رغم هذه القيود فقد كان يصل العديد من المهاجرين الجزائريين مع أسرهم إلى فرنسا³.

لقد بدأ تطور هجرة الأسر الجزائرية ابتداء ما بين 1949-1959 و بدأت التقديرات الرسمية الأولى لعدد هجرات الأسر الجزائرية في ماي 1952 حيث بلغ عددهم 34000 أسرة من شمال إفريقيا. و في ديسمبر 1960 بينت مصلحة ESNA أن عدد المهاجرين من شمال إفريقيا بلغ 172828 و 3100 أسرة حيث يقطن ثلث هؤلاء المهاجرين في باريس. و لقد بلغ عدد الجزائريين إلى فرنسا سنة 1970 حسب مصدر المركز الإفريقي للعلوم الإنسانية 47200 أسرة غير كاملة إما أن يكون فيها أحد الزوجين متوفي أو مطلقان.⁴

ب- المرحلة الرابعة (مرحلة الإستعمار الفرنسي للجزائر) (1954-1962):

تتمثل هذه المرحلة في مرحلة الثورة الجزائرية و الحرب التحريرية و التي عرفت حركية كبيرة للجالية الجزائرية بفرنسا، تميز الدور الهام للهجرة الجزائرية في حركة التحرير الوطني، من خلال دعمها للثورة

¹ - Direction de la documentation et des publications, "L'émigration Algérienne", opcit, p 13.

² - Abdelkader Chaker, *La jeunesse algérienne en France*, société nationale d'édition et de la diffusion, Alger, 1977, P 39

² - Direction de la documentation et des publications, « L'émigration Algérienne », opcit , p 13.

⁴ - Abdelkader Chake, opcit, p 39.

الجزائرية سواء بالدعم المادي من الأدوية، اللباس و الغذاء، أو الدعم المعنوي من خلال المظاهرات و المسيرات و الحركات الاحتجاجية التي يقوم بها الجزائريون بفرنسا لإرغام فرنسا على الإنسحاب من الجزائر و إسماع صوت الثورة للعالم الغربي من خلال فرنسا. فالعنف البوليسي الفرنسي، مثلما حدث في ليلة 17 أكتوبر 1961 المأساوية حيث هلك العديد من الجزائريين، لم يتمكن من كبح تعاضم الهبة الوطنية للمهاجرين الجزائريين و كان للشباب النصيب الأكبر لهذه الهجرة. و ازداد تدفق المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا بسبب ويلات الحرب و الدمار و من أجل العمل و تأمين العيش لأسرهم في أرض الوطن. ففي سنة 1960 بلغ عدد المهاجرين الجزائريين حوالي 93088 و عدد العائدين قدر بـ 86242 جزائري. أما عددهم سنة 1962م فقدّر بـ 180167 مهاجر جزائري، و 155018 عائد، وفي سنة 1963 قدر عدد المهاجرين بـ 262075 و 211532 عائد إلى الوطن و وصل عدد المهاجرين سنة 1964م، 269543 مهاجر و 225741 عائد إلى الوطن.¹

ج- المرحلة الخامسة مرحلة ما بعد الإستقلال (1962- 1992):

و بين 1962-1992 مرت الهجرة الجزائرية بفرنسا بمرحلتين ففي سنوات 1960- 1970 كان قدوم المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا منظم باتفاقيات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية و التي منحت المهاجرين الجزائريين وضعاً خاصاً و فريداً على العكس فقد تم قبول المغاربة و التونسيين عن طريق المكتب الوطني للهجرة بفرنسا و أصبحت الحركات بين البلدين تتجسد في إطار مشاريع فردية أو في إطار تجميع عائلي.² و خاضت فرنسا تجربة تدفق تلقائي كبير للمهاجرين القادمين من مستعمراتها السابقة و أيضاً من أوروبا الشرقية. كانت الهجرة الجزائرية بعد الإستقلال³ تعتبر هجرة 3/5 من سكانها، حيث نجد أن 90% منهم عمال، و كان أغلب هؤلاء المهاجرين من الرجال و لكن ازداد عدد النساء مع تقدم حركة الهجرة. كان ترتيب المهاجرين من غير الأوروبيين في فرنسا في قاع سوق العمل و تم استغلالهم في أعمال متدنية و في ظروف سيئة. كما تم في معظم الأحيان، عزلهم في مساكن و أحياء في غاية الفقر و السوء. لقد كانت في الواقع، كما أطلق عليها مدن الصفيح (المعروفة باسم bidonvilles) التي ظهرت في فرنسا في الستينيات.⁴ وقد كان المهاجرون يغذون فكرة "العودة"، إلى البلد حتى وإن صارت الإقامة أطول بالنسبة لجزء منهم. غير أن البعض منهم خاض مباشرة معترك السياسة الفرنسية مثلما تشهد عليه «أحداث 1968». وفي نفس اللحظة بدأت نزعة المشاركة في الحياة السياسية في بلد الإقامة تتطور لدى المهاجرين الجزائريين. «.

و بعد القرار الذي اتخذته الحكومة الجزائرية سنة 1971 والقاضي بوقف إرسال العمال الجزائريين نحو فرنسا، الشيء الذي أشار لمرحلة جديدة في تطور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا. و قد أثارت الهجرة خلافات سياسية بين دول المرسل و المستقبلة للمهاجرين. تراجعت الهجرة العمالية العربية و كادت تتوقف إلى ما بعد حصول الجزائر على استقلالها في 1962 حين انطلقت الهجرة من جديد و استمرت حتى 1974 عندما قررت السلطات الفرنسية رسمياً إيقاف الهجرة العمالية المغاربة و فتح باب **جمع الشمل العائلي** فالتحق بالعمال العزاب عشرات الآلاف من النساء و الأطفال من عائلاتهم، في حين استمرت الهجرة السرية من بلاد الشمال الإفريقي و اضطرت السلطات الفرنسية إلى تسوية أوضاع 120 ألف مهاجر سري

¹ - Ibid, P 39

² - ستيفن كاستل و مارك ميللر ، مرجع سابق، ص 233.

³ - Jean Moulin, «Algériens en France », hommes et migrations, document N° 115 1er trimestre, 1970, P 81.

⁴ - ستيفن كاستل و مارك ميللر ، مرجع سابق ، ص 233.

في 1981، و تحاول اليوم (1996) تسوية أوضاع 140 ألف مهاجر سري آخر لمقتضى وعود حكومة اليسار بعد وصولها إلى الحكم في يونيو 1996.

و قد قررت الجزائر توقيف عملية هجرة مواطنيها للعمل بفرنسا بسبب اندلاع أعمال العنف التي كانت تستهدف العرب في جنوب فرنسا و ذلك بتاريخ 19 سبتمبر 1973 و لم تباشر الجزائر بالمشاركة بأية مفاوضات مع فرنسا حول اليد العاملة، و هذا التحفظ جاء من قبل تصريح الرئيس "الهوري بومدين" في محاضرة حول قانون توقيف الهجرة لسنة 1976. و بعدما سمحت الجزائر بالهجرة، سعا الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان" (1974-1981) إلى منع تجديد جوازات الإقامة و تراخيص العمل لمئات الآلاف من الجزائريين. وحسب إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية (CASHA) فقد بلغ عدد المهاجرين الجزائريين سنة 1975، 544925 جزائري و 858 92 جزائرية و 240000 طفل أقل من 16 سنة و المجموع الكلي 877 783 شخص. و حسب مصادر فرنسية فقد بلغ عدد الأسر الجزائرية في فرنسا في الثمانينات حيث وصل العدد سنة 1984، 7305 و 6104 سنة 1985 و 5219 في 1986 و 5206 في 1987. و تقدر نسبة الهجرة العائلية سنة 1987 بنسبة 48,4 بالمائة. لكن بعض المصادر تبين أن هذه الأعداد تفوق بكثير حقيقة وجود هذه الأسر بفرنسا فقد بينت بعض المصادر أن عدد الأسر الجزائري وصل عام 1985 حوالي 816 873 ن.¹

مرحلة التسعينات:

و لقد عرفت سنوات التسعينات تحولا في موقف السلطات إزاء مسألة الهجرة. ويمكن تفسير هذا التحول بزيادة الوعي بالإمكانات التي تنطوي عليها الهجرة الجزائرية، في ظل الأزمة الاقتصادية المتواصلة التي مرت بها البلاد، خاصة إثر الإنهيار الحاد في أسعار البترول عام 1986.

و ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر فئات أخرى من المجتمع كانت غائبة خلال المراحل السابقة، وهي وليدة ظروف دولية تتمثل في إلغاء الإتفاقية المبرمة بين الجزائر و فرنسا التي تقضي بإرسال العمال الجزائريين إلى فرنسا و الدول الغربية بصفة عامة و التي كانت انعكاسا للظروف المحلية للوطن من انعدام الأمن و الاستقرار في البلاد مما جعل هذه الدول تضيق و توقف حركة الجزائريين إلى الخارج، و هذا ما يناقض التصريح الذي أعلنه الرئيس الجزائري بومدين حينذاك، بأنه ما من شيء يمكن أن يمنع الهجرة بأي شكل إلى الشمال إلى أوروبا، و لكن تنبؤاته لم تكن صائبة. و مع ذلك، ظلت الهجرة سببا كبيرا لتوتر بين البلدين خاصة بعد أن امتد العنف من الجزائر إلى فرنسا.² و في هذه المرحلة أصبحت الهجرة إستراتيجية من إستراتيجيات تجسيد الفرد لمشاريعه الفردية من خلال تحديد بلد الوجهة و فكرة الاستقرار النهائي نسبيا في بلد الإقامة، فابتداء من هذه المرحلة بدأت هجرة الجزائريين تعرف تحولا في البناء و التنفيذ.³

3. الواقع الحالي لظاهرة الهجرة في الجزائر:

لقد بدأ التغير يأخذ مجراه في حركة تجديد للهجرة لم تُعهد من قبل و لم تكن بهذا الحجم من التنوع و التعدد على عهد صياد. فالتغير الذي حصل في مسارات الحركة الجديدة لهجرة الجزائريين صاحبه تغير في اهتماماتهم أيضا و نظيف مرحلة سادسة تبتدئ من 1992 إلى يومنا هذا و تتميز بتسارع هجرة الكفاءات هجرة الدراسة، الهجرة النسوية و ما اتخذته من مكانة، الهجرة الأسرية، وبتعدد أشكال الهجرة كالهجرة

¹ - Abdelkader Chaker, opcit, P 39

² - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 289.

³ - Labdelaoui, H. (2012), « L'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et dans le monde, opcit.

بطريق غير قانوني.¹ إذن يتطلب الأمر دراسات جديدة لما يحدث من تغير وتطور في الهجرة من أجل فهم هذه الوتيرة السريعة. لكن تبقى، من وجهة نظرنا، أعمال عبد المالك صياد مرجعية أصيلة في فهم جوانب عديدة من أوجه الهجرة/الغربة. ولقد عرفت هذه الهجرة تغيرا ذا وتيرة سريعة حيث أصبحت تجري ضمن سياقات جديدة إذ لم تعد تقتصر توجهاتها نحو فرنسا فقط، وإنما اتسعت دائرتها نحو بلدان أخرى و إلى قارات أخرى و إلى الدول المشرقية، بالتحديد دول الخليج، أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية و كندا. وتبقى أوروبا أول إقليم لاستقرار المهاجرين الجزائريين وتجذب الولايات المتحدة وكندا حاملي الشهادات وذوي الكفاءات الذين نجدهم أيضا في بلدان الشرق الأوسط وفي بريطانيا العظمى.²

و في هذا الصدد و أمام كل التغيرات و الإتجاهات التي عرفتها الجزائر و الهجرة منها و إليها، تجدر الإشارة إلى قلة الرصيد النظري للهجرة الجزائرية كما أشار إلى ذلك الباحث الاجتماعي "حسين عبد اللاوي"³ و كل ما يتوفر عبارة عن دراسات و أبحاث ميدانية حول واقع الهجرة الجزائرية و تطورها. إذ أصبحت تعد هذه الأخيرة بلد عبور وإقامة تدفق هجرات عديدة نتيجة موقعها الإستراتيجي الذي جعل منها مركز عبور لانتقال الأشخاص بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تعكس إلى حد كبير معطيات عديدة بما في ذلك صور جديدة من المهاجرين الجزائريين وتنوع وجهة مقاصدهم. ففي ظل التحول الذي عرفته الجزائر من تغير في أنواع الهجرة، و التي تخللت تطور سياسة الهجرة الجزائرية (من ونحو الجزائر). و اهتمت الجزائر بإدارة مسألة الهجرات وحركة الأشخاص ابتداء من الحكم الصادر في 1973، وقد قامت بالتأكيد مجددا على المواقف المبدئية المتعلقة بالدفاع عن حقوق الجزائريين المقيمين بالخارج، حيث تم تنظيم إرسال عمال إلى فرنسا. و في سنة 1995 نظمت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية جلسات مكرسة حول الهجرة لتنظيم وحماية المجتمع الوطني في الخارج والدفاع عن مصالحه وأيضا الفائدة التي يمكن أن يجلبها هؤلاء إلى البلاد. فقد تأسست مندوبة وزارة مكلفة بالجالية الوطنية في الخارج، وهذه العملية عملت إلى غاية 2004.⁴ لكن و منذ ذلك الحين ظل المنصب شاغرا لأسباب غير واضحة. فالسياسة الجزائرية حول الهجرة من ونحو الجزائر سجلت تغيرا كبيرا في 2008 و أعطت معنى كبير للتكيف مع معطيات الهجرة الجديدة. ومن أجل تحليل هذا التغير سنقوم بتحديد عوامل التغيير من جهة ومن جهة أخرى دراسة مؤشرات الرئيسة.⁵

أما عن تمركز الهجرة الجزائرية عبر أنحاء المعمورة، و نجدها أكثر في فرنسا، ثم في إسبانيا، وكندا، فالمعطيات العامة التي نشرت من قبل مصالح البنك العالمي ليست متناسقة، لأن مسح الأشخاص يختلف باختلاف البلدان، حيث تأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار بلد الجنسية أحيانا كمعيار في حين يأخذ آخرون بلد المولد كمعيار لذلك (البلد الذي ولد فيه المهاجر) (هناك خلط بين اعتبار البلد الذي ولد فيه المهاجر و بلد الجنسية. لكن تبدو البيانات التي نشرتها الدول المضيفة أكثر أهمية لإحصاء المهاجرين الجزائريين في هذه الدول التي يتواجد فيه هؤلاء. وإذا رجعنا إلى الفترة 2000-2011 واكتفينا ب 34 بلد منظومة الملاحظة

¹ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مرجع سابق، ص 20-21

² - نفس المرجع، ص 31.

³ -Labdelaoui, H. (2012), opcit.

⁴ -Nathalie Jouant, « Migration(s) circulaires(s) et l'espace euro-méditerranéen: une perspective institutionnelle et juridique », Carim, Mediterranean migration report, Robert Schuman centre for Advanced studies, European University Institute, 2008-2009, p 437.

⁵ - Hocine Labdelaoui , « La politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration », note d'analyse et de synthèse, CARIM-AS2005/13, p21.

التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سنرى أن تدفقات المهاجرين الجزائريين قد تطورت بين 2000 و2004. فالزيادة الجديدة المسجلة سنة 2007 توقفت في سنة 2008 لتعاود الظهور في السنة الموالية ثم تترك المكان للتناقص إلى غاية 2011 لكن دون الهبوط إلى مستويات أقل من تلك المسجلة ابتداء من سنة 2002¹. و هذا التذبذب في تطور تعداد الجزائريين الذين دخلوا البلدان التي خضعت للملاحظة لم يبلغ نسبيا من شأنها تغيير حجم تقدم استقرار الجزائريين بالخارج.

و باستعمال مصطلح "جالية" (communauté) عوضا من "هجرة، و مصطلح "حراك" (mobilisation) في مكان "العودة"، فإن الخطاب السياسي الجزائري يعترف ضمنا أن مستقبل الجزائريين المقيمين في الخارج هو الإقامة الدائمة في البلد المستقبل. وبتأكيدا على هذا الاتجاه أدى بالدولة الجزائرية إلى النظر في علاقاتها مع هذه الجالية لتضمن على أنها سوف تكون قادرة على لعب دور رائد في القضايا السياسية و الاقتصادية والثقافية التي تطرحها تطور الهجرة، لاسيما في فرنسا ولكن أيضا في دول مضيقة جديدة². وعلى المدى المتوسط فإن وزارة التضامن الوطني والمرأة والجالية الجزائرية المقيمة بالخارج عملت على تطوير إستراتيجية جديدة لإدارة الجزائريين المقيمين بالخارج والتي تركز على ثلاث مجالات: التعرف على الجالية الجزائرية في الخارج، تعزيز علاقات هذه الجالية مع دولة المنشأ وأخيرا تعبئة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج نحو تنمية الجزائر. و من أجل تجسيد هذه الإستراتيجية يتطلب هذا دراسة وضعية الجزائريين في الخارج و تنصيب المجلس الوطني للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج و إنشاء أدوات اتصال مع هذه الجالية كخلق موقع إلكتروني، إطلاق مجلة، فتح خط اتصال أخضر للسماح للجزائريين للاتصال بالقنصليات والسفارات.

و ابتداء من تاريخ 1 جانفي 2001 إلى غاية 1 أكتوبر 2006، خرج 13,1 مليون جزائري من الحدود الوطنية، 6,7 مليون منهم عبر الطريق الجوي و 1,9 عبر الطريق البحري. و في الفترة نفس فقد سجل حوالي 12,8³ مهاجر جزائري في وقت دخولهم إلى الجزائر (البدلاوي، 2008). أما الرصيد بين الدخول والخروج إيجابيا خلال مرحلة الملاحظة، فبين 2000 و2011 تمكن 381890 جزائري من الاستقرار في هذه البلدان. و هذه المعايينة قد أكدت الإحصائيات القنصلية الجزائرية التي تظهر أنه بين 1980 و2010 تمكن 396470 جزائري من الهجرة نحو ثلاث جهات أساسية، أوروبا أمريكا والبلدان العربية⁴.

و في الوقت الحاضر يستقر بفرنسا وحدها قرابة خمسة ملايين مهاجر مغربي بالإضافة إلى الدول الأخرى كبلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، هولندا، بريطانيا، و الدول الاسكندنافية. أما عن أسباب الهجرة الجزائرية عموما فنلاحظ أن التجمع العائلي يظل هو السبب و الداعي الأساسي في عملية الدخول هذه فهناك 67.57 بالمائة من الجزائريين دخلوا إلى فرنسا في إطار هذا التجمع العائلي ولقد تطورت معطيات الهجرة في الجزائر خلال السنتين الأخيرتين (2007-2008) مما فرض على الحكومة الجزائرية تطبيق سياسة هجرة جديدة.

أما النوع الثاني من الهجرة الدولية بعيدا عن الهجرة الاقتصادية والدخول لأسباب ودواعي إنسانية، فتمثلت متابعة الدراسة الداعي للدخول و المعروف **بهجرة الكفاءات** و الخبرات أو ما اصطلح على تسميته بهجرة

¹ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مرجع سابق، ص39

² - Hocine Labdelaoui, «ibid», p56

³ - Olivier Clochard et Julie Lemoux, « Voyager d'Alger à Marseille - Retour sur cinq décennies de dispositifs relatifs aux contrôles des migrations », L'Espace Politique [En ligne], 31 | 2017-1, mis en ligne le 19 avril 2017, consulté le 01 mai 2017. URL : <http://espacepolitique.revues.org/4261> ; DOI : 10.4000/espacepolitique.4261

⁴ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مرجع سابق، ص41

الأدمغة أو هجرة العقول، فإن منطقة المغرب العربي تعاني من هجرة العقول و اليد العاملة المتخصصة... إن تلك الجاليات التي تبدو متشبثة بهويتها، قررت مغادرة مواطنها الأصلية ربما على مضض، بحثا عن أوضاع تشعر في ظلها بأنها بعيدة عن الضغوط. و تتكون الجالية المغاربية في أوروبا وكندا و الولايات المتحدة من عقول مهاجرة ترعرعت في مدارس الوطن و تعلمت في جامعاته، ثم تركته بحثا عن نوع من "اللجوء الأكاديمي" و أحيانا اللجوء السياسي. فقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة موجة عارمة، من هجرة الأدمغة أو هجرة العلماء وتسرب الكفاءات العلمية إلى الخارج. وغالبا ما تضطر الجزائر التي فقدت كفاءاتها العالية لحساب البلدان المتقدمة، إلى إلتماس مساعدات "التعاون التقني" من البلدان المتقدمة ذاتها. وهذه المساعدات ضخمة في حالة الجزائر. و تعتبر تعبئة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج الجزء الثاني من الإهتمام المتجدد للدولة الجزائرية بالنسبة للمهاجرين بعد فشل الإجراءات من أجل استنزاف المهارات الجزائرية ورأس المال البشري من الجزائريين المقيمين في الخارج. فقد أعاد البرلمان الجزائري إحياء هذا الملف عن طريق تنظيم مؤتمر مع المشاركين من الوزارات والمنظمات الجزائرية والممثلين عن طريق أكثر من 100 جمعية للمهاجرين الجزائريين في العالم. وزيادة على ذلك فحص أوضاع الجالية الجزائرية في الخارج. وقد سمح هذا المؤتمر للوزارات الجزائرية لعرض الفرص المتاحة للمهاجرين الجزائريين من أجل الإستثمار في الجزائر ومن أجل المشاركة في تنمية البلد.

و تشهد الجزائر إلى جانب تواجد و تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال السنوات الأخيرة ظاهرة تفرع نحو الخارج بالنسبة لنقاط الرحلات الغير القانونية نحو الخارج. وتتمثل الإستراتيجية المتبعة في الإلتحاق بمدن أو مناطق أجنبية عن طريق الجو أو البر أو البحر من أجل الشروع إنطلاقا من هذه الجهات في رحلات هجرة غير قانونية نحو أوروبا، ابتداء من سنوات 2000 و صارت مدن دمشق وإسطنبول وبدرجة أقل بيروت وجهات مفضلة بالنسبة للمهاجرين الجزائريين بسبب الإمكانات التي تمنحها للإلتحاق السري بأوروبا. و تتم عمليات الرحيل إنطلاقا من الجزائر العاصمة بطريقة قانونية ثم تتحول الرحلة إلى هجرة غير قانونية إنطلاقا من هذه المدن.¹ أما الهجرة غير القانونية عبر البحر، فإن الجزائريين وفي غالبيتهم شباب، يلجئون إلى الهجرة عبر الطرق غير الشرعية خارقين بذلك فنة مهاجرين غير قانونية عرفت تحت مصطلح "الحرق" ² أو "الحراقة"، من العربية حارق يحرق الحدود ويذهب دون أن يمر بالطرق القانونية. فقد أخذ حجم هذه الظاهرة في ارتفاع عدد القوى العاملة غير الشرعية المطرودة أو المسعفة. فالأرقام التي نشرتها القوات البحرية و الدرك الوطني و الشرطة الجزائرية بينت أن هذه الظاهرة في تطور كبير. أما عن تعداد تدفقات الهجرة الجزائرية في وضعية غير قانونية الموقوفة بأوروبا ، فتتفق المصادر الأوروبية والجزائرية³ على أن المهاجرين الجزائريين بدأت خلال السنوات الأخيرة تتجه نحو الهبوط كما يشهد على ذلك تطور تعداد المهاجرين الجزائريين الذين تم توقيفهم عند دخولهم البلدان الأوروبية أو خلال إقامتهم في هذه البلدان. وتظهر إختلافات الآراء عندما يتعلق الأمر بتقييم ضخامة الظاهرة ونلاحظ أن المصادر الأوروبية تقدم أرقاما أكثر إرتفاعا وتقترح تدابير متنوعة في مجال رصد المهاجرين غير شرعيين. وتوضح المعطيات التي نشرتها فرونتاكس⁴ حول تحليل المخاطر السنوية لسنة 2012 و 2013 ، أن المهاجرين الجزائريين الغير شرعيين أو الذين يدعون بأنهم جزائريين يمثلون فئة مهمة من التدفقات التي تم توقيفها عند دخول حدود 27 دولة من الإتحاد الأوروبي.

¹ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مرجع سابق، ص28

"الحراقة" هو مصطلح عربي للهجرة المغربية والذي يعني "شعلات نارية" كناية على المهاجرين غير الشرعيين الذين يخترقون الحدود بطريقة غير شرعية.

³ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مرجع سابق، ص45.

⁴ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما عرفت الهجرة الجزائرية فئة أخرى تحت ما يعرف بـ **طلب اللجوء السياسي**، و لا تقل أهمية عن الفئات الأخرى و التي عرفت ذروتها خصوصا بعد الأحداث الأمنية و الأوضاع السياسية المضطربة في الجزائر نحو الإتجاه بالأخص إلى بريطانيا، وذلك ابتداء من 1988 و تصاعد عدد اللاجئين خلال العشرية السوداء بالجزائر. و ابتداء من 1991 عرفت بريطانيا لوحدها 45 ألف طلب لجوء ثم عرف تصاعدا خلال سنة 1998، ثم بدأ يتناقص في أواخر التسعينات إلى غاية بداية الألفية الجديدة، حيث عرف العدد تناقصا (من طلب 1635 سنة 2000 إلى 255 سنة 2005)¹، لكن قوبلت معظم هذه الطلبات بالرفض. و في 1991 عرفت بريطانيا قدوم 3453 مهاجر جزائري و كان الكثير منهم يعرف إقبالا فيها من أجل الإقامة فيها بصفة قانونية بحجة اللجوء السياسي و الأوضاع الأمنية التي كانت تعرفها الجزائر آنذاك. و خلال 2004 وجد هناك نسبة 60 بالمائة من اللذين قدموا اللجوء السياسي من بين المهاجرين الآخرين و تم رفض حوالي 31 بالمائة من هذه الطلبات.

و قد رُعي **"الشتات"** أيضا انتباه السلطات العامة على نطاق واسع من خلال المحافل الدولية والملتقيات سواء في الجزائر أو في الخارج، و ذلك خصوصا منذ إعادة تجديد تنشيط الوزارة لمفوضيتها للجالية الجزائرية في الخارج. إلى جانب إهتمام السلطات العمومية بهذا الموضوع نجد إهتمام الحركة الجموعية وكذا أرباب العمل بالقطاع الخاص (على الصعيد الوطني أو الأجنبي) بالسعي إلى بناء جسور علاقات مع الكفاءات الجزائرية المتواجدة بالخارج. و من خلال إبرام إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فقد وجدت الجزائر نفسها أنها ملزمة بمناقشة الإتفاقيات الخاصة بإعادة قبول مواطنيها الذين هم في وضعية غير قانونية والمشاركة في برامج أوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مؤكدة استعدادها لتنفيذ الأعمال المشتركة. ولإعادة تأكيد استعدادها لتنفيذ الأعمال المشتركة فهي مع ذلك أظهرت تحفظها فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع التي أعدتها، و التي تتمحور حول الأوضاع الأمنية، مثل مشروع فرونتكس (Frontex) وسياسة الجوار. فموقفها حول هذا الموضوع يؤكد على التكامل لمكافحة الهجرة غير الشرعية في إطار شراكة عالمية للتعاون من أجل التنمية وضمان حرية تنقل الأشخاص.

إلى جانب **ثنائي الجنسية وأصحاب الإقامة الثنائية** التي أصبحت ظاهرة بارزة هي الأخرى، إذ هناك بيانات إحصائية سواء وطنية أو أجنبية توضح وجود إختلافات أو تباينات في وجود مهاجرين من ينتمون إلى فئة التي يمكن أن نصنفها ضمن المهاجرين العابرين الحدود الوطنية فإن وضعية المهاجر لا تنطبق على أصحاب ثنائي الإقامة، فتغيير الإقامة هي أحد الخصائص الرئيسية لقياس الهجرة الدولية. و حسب قاعدة البيانات أو المعطيات المقدمة من قبل منظمة التعاون والتنمية سنة 2004² سجلت 6 بالمائة من الجزائريين المتواجدين في الخارج لهم جنسية البلد المضيف، ويختلف ذلك بالتأكيد حسب البلدان المضيضة حيث سجلت أكبر نسبة من عدد المتجنسين في أستراليا وأضعف نسبة سجلت في إيرلندا الشمالية.

¹ - George Joffe, Britain and Algeria: problem of return, Mirem project AR 2007/03, (migration de retour au Maghreb), European institute Robert Schuman Center for Advanced Studies University, Italy, 2007, p 2.

² - Philippe Fargue, "Migrations méditerranéennes", Mediterranean Report, Carim, Shuman center of Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European university institute, 2009, p42

جدول رقم 04: يمثل عدد المهاجرين الجزائريين وفقا للإحصائيات الوطنية و غيرها من المصادر لسنة 2008:

البلد	السنة	غير المواطنين	الساكنة الأجنبية المولودة في الخارج	غير المواطنين	الساكنة الأجنبية المولودة في الخارج
الجزائر	2008	95000	...	242000	...

المصدر: موزات محمد صايب (Cread)¹

أما عن وضع الجزائر اليوم، وبما أن الجزائر أصبحت في سنوات قليلة بلد مستقبل للهجرات رغم أنه لا يزال بلد عبور فقد تطورت المتطلبات التشريعية والمؤسسية، وذلك ابتداء من سنوات التسعينات وبالأخص في سنة 2000. فالتحسن المالي والتحول الإقتصادي في البلاد عقب مشروع الإنتعاش الإقتصادي الوطني والمشروع الخاص بتطوير الجنوب الجزائري قد جلب العديد من المهاجرين من جنوب الصحراء و من جنسيات أخرى و الذين لهم الميل نحو الإستقرار في البلاد من أجل العمل. فقد أصبحت الجزائر المقصد النهائي للبعض ، بسبب أنه سواء السفر إلى أوروبا أو العودة إلى بلدانهم الأصلية أصبح غير ممكنا، لذلك بدأت إذن الحيل غير المشروعة والعمل غير القانوني إضافة إلى أشكال الإستغلال المختلفة .

وأصبحت الجزائر اليوم كبلد وحيد في إفريقيا الشمالية يستقبل اليوم أكثر من تدفقات هجرة مختلفة. و كان يلاحظ دوما إنطلاقا من الهجرة الجزائرية لوحدها. ويفترض أن الجزائر بلد هجرة، والحال أن تاريخ الهجرة يفرض رؤية ثنائية ،حركة الجزائريين نحو الخارج وكذا حركة الأجانب نحو الجزائر. وهما حركتان هامتان لجعل الأحداث التاريخية تدخل إطارا موضوعيا. و إذا قمنا بذلك، سنكشف أن النزعة التي تبذلها حركات الهجرة الجزائرية نحو الخارج تتجه نحو معاودة هذه الحركات لأنها غير منظمة، ولذلك تسلك طرقا شرعية. فالجزائر التي كانت تعرف هجرات عبور في السابق، أصبحت بلد وجهة بالنسبة للعديد من المهاجرين وذلك لفترات أطول فأطول. إن هنا التحدي الجديد أضحي إشكالية جديدة، وسيظل ذلك الأمر كذلك أيضا في المستقبل. ولقد جاءت الجزائر تضاف أمام دولتين الأخريين من شمال إفريقيا المغرب وتونس والتي عززت تشريعاتها لحماية حدودها وتقييد حركة التنقل برا من قبل سكان البلدان غير الساحلية في جنوب الصحراء الكبرى. كما أن دراسة الهجرة الدولية في الجزائر تعتبر تحدي بالنسبة لبلد يعتبر بلد مرسل للهجرة وبلد عبور وبلد مستقلة للهجرة في آن واحد. وأمام غياب إحصائيات وطمس الحديث عن الهجرة، فيبدو من الصعب تحديد وقياس الهجرة في الجزائر في وجهات مختلفة. فقد شهدت الجزائر بعض جوانب هجرة ميزتها في السنوات الأخيرة. هذه الجوانب تم أخذها بعين الإعتبار على نحو أن الهجرة الجزائرية اليوم تعتبر بصفتها بلد مرسل وعبور وبلد مضيف.

¹ التقديرات الأولى لإحصاء السكان لعام 2008. و وفقا لتقديرات أخرى حسب "صايب (Cread)، فكان من الممكن أن يصل العدد إلى 325000 موزات، و يضم اللاجئين، المهاجرون غير الشرعيين و يضاف لهم فئات أخرى من المهاجرين غير المضافين إلى حصيلة هذا التعداد.

الخلاصة:

لقد ناقشنا في هذا الفصل أن الهجرة الدولية تبقى حالة مستمرة ودائمة في تاريخ البشرية، و ليس مجرد خروج على المألوف فقد انتقل العديد من المهاجرين في ظل ظروف صعبة و خطيرة. تحطمت آمالهم، أحيانا في ظروف معيشية أفضل لأن الأوضاع عادة كانت كثر سوءا في دول المنشأ: حيث الفقر و هيمنة ملاك الأراضي و التعرض للعنف التعسفي كانت كل هذه أسبابا قوية للمغادرة. و في الواقع، نجح معظم المهاجرين في بناء حياة أفضل في الدول الجديدة إن لم يكن من أجل أنفسهم فلأطفالهم. و هكذا يمكننا أن نرى أهمية موازاتها بهجرات الوقت الحاضر أي أن نفس الطرق خلقت أسبابا للهجرة في وقتنا الحاضر : فالمهاجرون مازالوا يواجهون العديد من المصاعب لكنهم غالبا ما ينجحون في الهرب من الفقر و من فقدان الأمل في مواطنهم الأصلية و في إيجاد فرص عمل جديدة في أماكن أخرى. كما اختلفنا بالتركيز على الهجرة الجزائرية الخارجية والتي سببها الإستعمار، حيث لجأ المهاجرون الجزائريون نحو الخارج من أجل البحث عن تحسين معيشتهم، واهتم هذا المبحث أكثر على بيان تطور الهجرة الجزائرية الداخلية والخارجية حسب فترات تاريخية مهمة.

وأصبحت الجزائر من بين المجتمعات العربية التي عرفت موجة عالية من الهجرة وذلك تم في ثلاث فترات تاريخية، الفترة الأولى، كانت خلال الإستيطان الفرنسي للجزائر والفترة التي عقيبتها كانت أثناء الحرب التحريرية مع فرنسا، أما الفترة الثالثة فكانت بعد الإستقلال خاصة في سنوات السبعينات والثمانينات. أما الفترة المعاصرة للهجرة فهي تختلف عن سابقتها من الفترات التاريخية الأخرى كونها تتدخل فيها عوامل أخرى والتي كشفنا عنها في هذا الفصل و الذي تناولنا فيه دراسة الهجرة الجزائرية مع مراعاة المبادئ والقوانين والأسباب العامة للهجرة، من خلال مختلف النظريات التي قامت بإعطاء تفسيرات لها.

و بعد هذا العرض و التحليل لمختلف مراحل الهجرة، تبقى الهجرة الجزائرية تحتاج إلى الكثير من الدراسات في مختلف الظواهر و الفئات الأخرى للمهاجرين و كذا الآثار التي خلفتها الهجرة بحد ذاتها سواء على المهاجر نفسه أو على عائلته بشكل خاص بعد فترة من الإقامة في البلد المضيف على أمل العودة بعد تحقيق الفوائد المرجوة من الهجرة. و أمام هذا الطموح فهل ذلك ممكن و ماهي دوافع العودة و أثرها على الاندماج فيما بعد في بلده الأصلي، و هو ما سنكشفه في الفصل الموالي و كذا باختبار الفرضيات التي تجيب على هذه الإشكالية المهمة و التي نحاول الإجابة عنها في دراستنا هذه.

الفصل الثالث

الهجرة العائدة

تمهيد

تعتبر إشكالية أو مسألة عودة المهاجرين إلى بلد المنشأ من الظواهر الأساسية التي عُنت بالدراسة و البحث من قبل باحثين، وتناولتها عدة نظريات ومدارس لفهم عوامل و مكنيزات هذه الظاهرة، إلى جانب نظريات الهجرة العالمية، وكذا مسألة اندماج هؤلاء العائدين بعد عودتهم إلى بلد المنشأ، والتي تعتبر مسألة لا غنى عنها أيضا باعتبارها الإشكالية الثانية بعد ظاهرة العودة. فمن خلال فهمنا لنظريات الهجرة نستطيع فهم ظاهرة العودة و الكشف عن أسبابها و عوامل نشوءها. بعد الإطلاع و التقصي في هذه النظريات بما أن العودة تعتبر انتقالا ديموغرافيا مثلها مثل الهجرة، فقد تمكن الباحثون والمختصون في هذا المجال من فهم ما يدور حول هذه الظاهرة باعتبارها أحد النتائج التي خلفتها الهجرة بحد ذاتها. و من أجل ذلك بات من الضروري البحث و التقصي عن أهم النظريات التي قامت بتفسير ظاهرة هجرة العودة و التي كانت مستقاة من نظريات الهجرة بحد ذاتها، حيث تعتبر المهد الأساسي لها. لذلك نسعى في هذا الفصل إلى تسليط الضوء أولا إلى أهم النظريات والمقاربات النظرية حول هجرة العودة، و إبراز أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بها ومدى أهميتها لفهم هذه الظاهرة و من ثم بإمكان ربطها بالجانب الميداني للبحث. و قد اعتبرت هجرة العودة أحد فروع الهجرة الدولية، و كموضوع لعدة نظريات و التي قدمت مجموعة من المقترحات النابعة من النظرية الكلاسيكية الجديدة، و الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة، النظرية البنوية، نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية و نظرية الشبكات الاجتماعية. و قد أجريت العديد من الدراسات الميدانية من أجل توضيح أفضل للعوامل المتنوعة لهجرة العودة كظاهرة غير متجانسة و متعددة الأوجه.

و من هنا نحاول و إعطاء فكرة وجيزة عن أهم النظريات التي تناولت الموضوع في المبحث الأول من هذا الفصل و إبراز أهم النظريات التي حاولت أن تقترح مجموعة من المتغيرات التي تهدف إلى فهم أفضل لحجم و ديناميكية هجرة العودة إلى البلدان الأصلية. و محاولة القيام بمراجعة نقدية و التي من شأنها أن تضيف معلومات قيمة عن العائد بالرغم من اختلاف كل نظرية عن الأخرى من حيث مستوى التحليل.

أما في المبحث الثاني فقد حاولنا التقرب أكثر لهذه الظاهرة من خلال بعض القيام ببعض التوضيحات لمختلف أبعاد هذه الظاهرة و ذلك من خلال تقديم بعض التعريفات و تحديد مفهوم العودة و أنماطها ثم التقرب أكثر إلى مستويات أخرى كتلك المتعلقة بإشكالية إحصاء العودة ثم التطرق إلى بعض السياسات للعودة في كل من البلدان المرسل و المستقبل على السواء، ثم نخرج إلى فوائد العودة و علاقتها بالتنمية في الدول المرسل على وجه الخصوص.

أما في المبحث الثالث و الأخير فقد قمنا بالتطرق إلى لب إشكالية موضوعنا هذا في هذه الدراسة و المتمثل في إبراز أهم العوامل و المحفزات للعودة كما تراها بعض النظريات و البحوث الميدانية التي تطرقت إلى هذا الموضوع، و التي قمنا بإسقاطها فيما بعد في دراستنا الميدانية و التي من خلالها نتمكن من التقرب إلى هذا الموضوع من مختلف جوانبه و إعطاء لمحة عن أهم العوامل التي تتحكم في هذه الظاهرة.

المبحث الأول: سوسيولوجية الهجرة العائدة

لقد كانت ظاهرة عودة الهجرة موضوعا لتفسيرات مختلفة، إلا أن فهمها بقي سطحيًا على الرغم من محاولة العديد من المدارس النظرية القيام بتفسيرها و ذلك ابتداء من الستينيات. و السبب في ذلك يعود إلى حجمها وتشكيلها الذي نادرا ما يقبل القياس و المقارنة، و ذلك لسبب نقص البيانات الكمية الواسعة النطاق. و لقد قيل أن مجموعة من التحاليل النظرية، إلى جانب تسييس مرونة حركة الهجرة الدولية كانت عرضة لنقد الطرق التي تم عن طريقها تحليل هجرة العودة و العائدين. كما أدلى به " ماري كيرتز (1987)" من قبل. وذلك بسبب مشاكل فيما يخص المفاهيم المتعلقة بتحديد مفهوم الهجرة، و التي تحمل على صياغة سياسات الهجرة الوطنية، إلى جانب وجود عدة تعاريف نظرية لهجرة العودة و للعائدين و الذين يلعبان دورا حاسما في التوجيه و في تشكيل التصنيفات و التصورات و السياسات التي اعتمدتها الحكومات و المنظمات الحكومية الدولية.

كما أنه و بالرغم من تلك المحاولات النظرية لتفسير هذه الظاهرة إلا أن تحفيز النقاش العلمي بين المدارس النظرية حول ظاهرة العودة و أثرها على دول المنشأ جاء متأخرا، و ذلك في سنوات الثمانينات. و لقد تُوّج هذا النقاش لعدة أعداد و مقالات نقدية، و في تنظيم مؤتمرات حوله (كوبا 1984، المجلس الأوروبي 1987). والتي ساهمت بكثرة على تنمية الأدبيات حول هجرة العودة، لكن إلى جانب ذلك ازداد القلق على التنمية المشتركة في العودة الطوعية للمهاجرين ممن ينتمون إلى بلدان العالم الثالث إلى أوطانهم، إلى جانب ظهور وانعقاد اتفاقيات إعادة القبول الثنائية بين البلدان المرسل و المستقبل، والعلاقة بين الهجرة الدولية و التنمية الإقتصادية لدول المنشأ. و قد أبرزت دول المنشأ إلى أهمية مراجعة النظريات حول العودة. و أولت بعض المنظمات الدولية أهمية للصلة المتواجدة بين الهجرة و التنمية. و بسبب التنوع المتزايد لفئات الهجرة (بتنوع و اختلاف أسباب الهجرة فيها (لأسباب إقتصادية، لاجئين، طالبي لجوء...) بات من الضروري الحاجة إلى التمييز بين الأنواع المتعددة للعائدين. فنحتاج إذن لمعرفة من هم العائدين، و متى و لماذا يعودون، و لماذا يبدو بعض العائدين كجهات فاعلة للتغيير حسب الظروف الإجتماعية و البنيوية في بلد الأصل، في حين أن لا يُبدي البعض الآخر ذلك.

و بغض النظر عن الآراء و بالرغم من اختلاف مستوى التحليل وجميع النظريات التي فسرت هذه الظاهرة، إلا أن هذه النظريات أضفت معلومات قيّمة عن العائد، و تم اقتراح مجموعة من المتغيرات التي تهدف إلى فهم أفضل لحجم ديناميكية هجرة العودة إلى البلدان الأصلية. و قبل اكتشاف الكيفية التي عولجت فيها العودة من قبل منظري الهجرة الدولية، من المهم التأكيد على أن الرؤى النظرية التي ناقشت الموضوع شملت هجرة العودة في تحليلها النظري في مختلف درجاته. بينما كانت بعض الرؤى كنتيجة لدراسات ميدانية أو من خلال جمع البيانات الكمية الرسمية المجزئة بناء على معايير تحديد مفهوم العائد.

و تعتبر مساهمة "جون بيار كاسارينو"¹، أحد المساهمات المهمة في فهم نظريات العودة، والتي تهدف إلى تحليل الكيفية التي تم التعامل بها مع هجرة العودة من قبل نظريات الهجرة الدولية، مع التركيز على وجه الخصوص على الفرضيات التي وضعوها لفهم الظاهرة. فهذه اللحظة النظرية ضرورية لإظهار كيف تتم العودة وموقعها عبر الزمان والمكان و الكيفية التي تم بها تصوير و وصف العائدين من جهة. و من جهة أخرى فإن الهدف الثاني من مداخلته تمثلت في عرض أهم المقاربات النظرية المختلفة لعودة الهجرة كخطوة أخرى عن طريق وضع الأفكار النظرية التي تم اقتراحها على نطاق واسع فلقد أعيد النظر أو تمت

¹ -Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p 254.

مراجعة المفاهيم أو المنهج النظري للعائدين مع مراعاة مجموعة من المعايير التي تميز العائدين و المتمثلة في التحضير للعودة و " تحويل الموارد" (Resource de mobilisation).

1. الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة و نظرية الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة

(Economie et NELM Néo-classique) ¹ :

ما زالت النظرية "الكلاسيكية الجديدة"² النموذج المهيمن على الإقتصاد وقد كان لها دور هام في دراسات الهجرة. ومع ذلك فإن بعض افتراضاتها الرئيسية أصبحت موضع تساؤل، وهناك فكرة لاستخدام مناهج وأساليب بديلة. واليوم يستخدم هذا النموذج خاصة في الإقتصاد ولكنه يستخدم أيضا عند بعض علماء الاجتماع والباحثين في الديموغرافيا (الدراسة الإحصائية للسكان من حيث المواليد والوفيات والصحة والزواج) والجغرافيا، وهي نظريات تستند على دراسة للأفراد وليس على التاريخ وتؤكد أن قرار الهجرة فردي، يقوم على أساسه الفرد بمقارنة عقلانية ما بين التكاليف والفوائد الناتجة عن بقائه في موطنه أو الانتقال لبلد آخر. تصور الهجرة الدولية باعتبارها السوق الذي يمنح العاملين الحق في الاختيار الحر للانتقال إلى المنطقة التي تمكنهم من الحصول على أعلى دخل. (بورجاس، 9:18-1990)³. **وتفترض هذه النظرية** احتمال أن يكون لدى المهاجرين معرفة كاملة عن مستويات الأجور وفرص العمل في المناطق التي سيهاجرون إليها وأن قرار الهجرة بأغلبه يرتكز على هذه العوامل الإقتصادية المشجعة، أما العوامل المقيدة مثل التعليمات الحكومية المقيدة فينظر إليها على أنها تشويه لعقلانية السوق.

إن الفكرة الأساسية ترتكز على "رأس المال البشري" فالناس يقررون أن يستثمروا في الهجرة، بنفس الطريقة كما قد يستثمرون في التعليم أو التدريب المهني يخططون للهجرة إذا كان المعدل المتوقع للعائد من الأجر في الدولة التي يقصدونها أعلى من التكاليف التي سيتكبدها خلال رحلة الهجرة، و قد قدم "بورجاس" نموذجا لسوق الهجرة. وتفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة بأن الأفراد يتطلعون إلى أكبر قدر من الفائدة. فالأفراد "يبحثون" عن الدولة التي ستهيئ لهم المزيد من الرفاهية. و يتم طرح مختلف الخيارات للمقارنة، بمعنى أن الدول المضيفة تقدم "عروضا للهجرة: يقارن بينها الأفراد ويختارون. ومن هذه المعلومات التي يتم جمعها في هذا السوق، يصل العديد من الأفراد إلى استنتاج فيما إذا كان من الأرجح لهم البقاء في مسقط رأسهم، أو على العكس. ويستنتج آخرون أنهم سيكونون أحسن حالا إذا ما هاجروا لدول أخرى. إذن فأسواق الهجرة، لا تصنف هؤلاء الأفراد بشكل عشوائي للعبور و الانتقال إلى الدول المضيفة.

إذ ترتكز هذه النظرية على قاعدة الفوارق في الأجور بين الدول المضيفة و الدول المرسله، فضلا عن توقعات المهاجر لتحقيق الأرباح العالية في البلدان المضيفة، (تودا رو 1969). و ينظر إلى هجرة العودة على أنها **نتيجة لتجربة هجرة فاشلة** و التي لم تحقق الفوائد المتوقعة. وبعبارة أخرى، فإن موقف النظرية الكلاسيكية الجديدة حول العودة ينطوي حصرا على العمال المهاجرين الذين أخطأت تكلفة هجرتهم التي لم تجني فوائد عائدات عالية، وتصبح العودة بذلك كنتيجة لفشل تجربتهم في المهجر، أو بمجرد أنهم لم يتمكنوا من الحصول على رأسمال بشري كما كان متوقعا. فهذه النظرية وعلى العكس من نظرية الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة، لا ترى من هجرة المهاجرين كأفراد **لم يحققوا أرباحا عالية** فحسب، وإنما أيضا **لم يتمكنوا من تسوية إقامتهم في الخارج و لم شمل أسرهم**. و بهذا فإن العودة لا يمكنها أن تكون إلا نتيجة لدافع تجربة هجرة فاشلة لعدم تحقيق الأرباح المتوقعة و التوظيف في المدة الزمنية اللازمة.

¹ - Ibid, p 255.

² - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، مرجع سابق، ص75.

³ - نفس مرجع، ص197.

و لقد تم نقد نظرية الإقتصاديات الجديدة من قبل مدرسة نظرية جديدة والمتمثلة في نظرية الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة. نظرية متعلقة للعالم الإقتصادي (أودد ستارك)¹ فإن موقف كل ما كتبه كل من (ستارك و بلوم، 1985) حول عروض العمل، يتعارض مع نظريات الإقتصاد الجزئي والتي أدخلت فكرة إستراتيجية الأسرة حيث تسلط الضوء على الترابط المتبادل بين المهاجر وعائلته. فإن الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة تربط مفهوم إستراتيجية الأسرة و تلح على فكرة إدارة تقسيم المخاطر. ففي تحليلها للهجرة فإن الأسرة أخذت طابع الأمن الإجتماعي. ففي الإقتصاديات الجديدة و وراء مفهوم الرأسمال البشري هناك أيضا رأسمال الشبكات و القرابة. لقد عممت هذه المقاربة في الدراسات التي اهتمت بالهجرات في الدول النامية وبصفة خاصة فيما يتعلق بإستراتيجية البقاء وقدرة المهاجرين بأن يصبحوا أطرافا فاعلين للتغيير (دهاس 2010). فعلى العكس من الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة والتي تعتمد على فكرة أن عدم تحقيق الأرباح العالية المتوقعة يكون سببا في هجرة العودة، فإن النظرية الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة ترى أن هجرة العودة هي نتيجة منطقية لاستراتيجيه محسوبة ومحددة على مستوى أسرة المهاجر و كنتيجة للنجاح في تحقيق الأهداف. و في الواقع فإن هذه النظرية، و كما وضّح الكتاب "لأودد ستارك"²، تنتقل تركيزها مستوى الإستقلال الفردي كما تراه نظرية الهجرة إلى مستوى الترابط المتبادل الفاصل على مستوى العائلة أو الأسرة. و لذلك فهي تنظر للعودة كنتيجة طبيعية لتجربة ناجحة في الخارج اجتمعت خلالها أهداف المهاجرين (دخل عالي وادخار ثم تحويل الموارد بغية تحقيق التأمين في بلد المنشأ) و الذين يقومون بتحويل جزء من دخلهم بشكل طبيعي للأسرة. و بهذا الشكل يعتبر تحويل الأموال جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية تهدف إلى تنويع موارد الأسرة بغية تعويض أفضل للمخاطر المرتبطة عن غياب سوق تأمين فعال في بلدان المنشأ بعد العودة.

و فيما يخص ربط تحويل الأموال باحتمالية العودة، فقد قام كل من "إيميلي كونستون" و دوغلاس ماسي"³ بتحليل البيانات المتعلقة بعودة العمال الوافدين من ألمانيا ابتداء من سنة 1984 إلى غاية 1997، بعدما لاحظوا أن الذين كانت لديهم معدلات تحويل عالية في البلدان المضيفة إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية هم الذين ارتفعت احتمالية العودة عندهم أكثر (كونستون و ماسي 2002). كما أنه وعلى العكس من النموذج الكلاسيكي، فإن هجرة العودة بالنسبة "لأودد ستارك" وأتباعه (تايلور 1996) تظهر باعتبارها جزءا من مشروع هجرة معدة إعدادا جيدا والذي لا يشكل فقط ميل المهاجر لممارسة مستوى أعلى من الجهد في العمل في البلدان المضيفة أكثر من الجهود المبذولة من قبل العمال المولودين في المهجر (ستارك 1991)، بل بإمكانهم أيضا ادخار أكثر للأموال من غيرهم من العمال المولودين هناك (ستارك وتايلور 1990). كما أن لديهم مستوى تنشئة إجتماعية معينة في البلدان المضيفة و كذلك حوافز لاكتساب مهارات إضافية أو في التكوين المهني. أي أنه و بعبارة أخرى، فإن المهارات المكتسبة في الخارج تؤثر في احتمالية العودة. و في الواقع و وفقا للنظرية الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، فإن المهاجرين يسافرون إلى الخارج لفترة محدودة من الزمن إلى أن يتمكنوا من اكتساب السيولة النقدية و الدخل المتوقع لأسرهم. و في هذا الصدد، من أجل الإنفاق حول الإشكالية المتعلقة بتوفير الأرباح فإننا وجدنا أن "سجاستد" قد أشار إلى ذلك من قبل من خلال تحليله لنظريات الهجرة و ذلك من خلال إدخاله لمفهوم الرأسمال البشري ضمن نظريات الهجرة، كالتكوين والخبرة والتي تعتبر بمثابة استثمار كعامل بشري (نتيجة) حيث ميز بين المعدلات

¹ - Victor Piché, « Les fondements des théories migratoires contemporaines », les théories de la migration, opcit, p31

² - Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p256 .

³ - Ibid , p256.

الإجمالية والصافية للهجرة. وتتفق نظرية (ستوفر 1940) في هذه النقطة مع "سجاستد"¹ و التي عبر عنها "بالفرص الوسيطة أو عوا مل الوساطة". فيعتبر "لاري سجاستد" الهجرة كاستثمار يزيد في إنتاجية الموارد البشرية ككل استثمار يتضمن تكاليف و يجلب أيضا فوائد". فقبل مغادرته مكان إقامته يقوم المهاجر بفحص "تكاليف وأرباح" الهجرة حتى وإن كانت هجرة محتملة، سواء كانت أرباح فردية أو اجتماعية، وتكون العودة بمثابة استثمار كنتيجة للهجرة. فهذه النظرية تربط العوامل الفردية أكثر من العوامل الاجتماعية وتقوم بربط العلاقة بين الأسباب و النتائج (التكاليف والأرباح) (عودة للإستثمار). فبالنسبة له "فإن الهجرة عبارة عن استثمار والذي يرفع من مستوى الإنتاج في الموارد البشرية"² فهو استثمار يضمن التكاليف والأرباح، وهذه التكاليف ليست نقدية فحسب ولكن هناك أيضا التكاليف غير النقدية. تكلفة الفرص، قلة النجاح (إمكانية الفشل) التي تترتب من خلال تجربة النجاح أو أثناء البحث عن تكوين في عمل جديد (التكلفة المادية). فبالنسبة له فإن إدخال مفهوم **الرأسمال البشري** في الهجرة كالتكوين والخبرة هي بمثابة استثمار كعامل بشري (نتيجة).

و قد طور هذا النموذج النظري على نطاق واسع كل من (مايكل تودارو 1969-1976) و (هاريس وتودارو 1970) و(بورجاس 1989). ويعتبر "تودارو" صاحب الفضل الكبير والذي أناب عن فكرة "الإرادات المتوقعة و"العودة الصافية المنتظرة للإستثمار" و التي طرحها "سجاستد"³. و تستند العودة المتوقعة على احتمال البقاء في مجتمع المقصد، احتمال وجود عمل ومستوى دخل ملائم و يتم مقارنة هذه الاحتمالات بتلك الموجودة في مكان المنشأ (فرص العمل والدخل) وأخيرا المبلغ الإجمالي للنفقات المتعلقة بالسفر. إذن يكون قرار الهجرة إيجابيا إذا كان المجموع الكلي "للتوقعات" والتكاليف أكثر ملائمة في المجتمع المستقبل (ماسي 1998- ماسي 1990) و من ثم يكون التأمين للعودة بشكل أفضل.⁴ إذن تختلف نظرية الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة مع النظرية الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة بالقدر الذي تقتض كل منهما مجموعة من التفسيرات المتناقضة بشأن هجرة العودة:

فإن المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة ترى أن الناس يتنقلون **بصفة دائمة** لرفع و زيادة أجورهم في البلدان المضيفة، ففي هذه الحالة فينظر للعودة على أنها **فاشلة** إن لم تكن حالة شاذة، لأنها لم تصل إلى الهدف المنشود من وراء الهجرة. ولذلك فقد وجه النقد إلى النظريات الكلاسيكية الجديدة على أنها غير قادرة على شرح وتفسير الحركات الفعلية للهجرة أو على التنبؤ بما سيحصل في المستقبل، فإن المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيا قد بينوا أن سلوك المهاجرين يتأثر بشدة بالتجارب والأحداث التاريخية وكذلك بديناميكيات الأسرة والمجتمع.⁵

في حين أن النظرية الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، ترى أن الناس يتنقلون **بشكل مؤقت** لتحقيق أهدافهم أو غاياتهم في البلدان المضيفة كشرط مسبق للعودة إلى بلد الأصل. ففي هذه الحالة، فإن العودة هنا ينظر إليها على أنها **تجربة ناجحة** إن لم يكن ذلك نتيجة منطقية. فإن أنصار هذه النظرية مصرّين على كسر صورة العائدين الفاشلة التي يعتقد بها أنصار الإقتصادية الكلاسيكية الجديدة. فيتم وضع حساب لمدة الإقامة بالخارج من أجل تأمين و توفير احتياجات الأسرة، و بمجرد الوفاء بتلبية هذه الاحتياجات تحدث العودة.

¹ -Victor Piché, opcit, p21.

² - Ibid , p21

³ - Ibid , p22.

⁴ - Ibid, p21

⁵ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، مرجع سابق، ص79

وبعبارة أخرى فإن الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة لا ترى أية أهمية في تفاوت الأجور في عملية العودة (ستارك 1996).

وعلى الرغم من التفسيرات المتناقضة لهجرة العودة في كلا النظريتين، إلا أن كلاهما قدمت أفكاراً نيّة حول الأسباب التي تدعو الناس للتنقل إلى الخارج والعودة إلى ديارهم. فإن المهاجرين يحددون بوضوح المشاريع والإستراتيجيات قبل و أثناء و بعد الهجرة. وفي الواقع فإن عبارة "الإستراتيجية المحسوبة" المذكورة آنفاً من قبل مدرسة الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، تعتبرها وسيلة للتأكد من حقيقة أنه لم يعد ينظر أو يعتبر أن قرار الهجرة " كفعل ميئوس منه أو تفاؤل لا حدود له" (ستارك 1996)¹، سواء أرادوا مواجهة إخفاقات السوق في الوطن، أو الحاجة إلى تعويض فوارق الأجور بين بلدان المنشأ و بلدان المقصد. لأن المهاجرين سيخططون ويحاولون ذلك كاستجابة لعدم وجود اليقين في السوق. ومع ذلك و بالرغم من اهتمام الأطر التحليلية لتفسير هذه الظاهرة، إلا أن كلا النظريتين لديهما النقائص أو مواطن ضعف. و هذا ما قام بتقديمه (كاسارينو) من خلال مداخلته أو عرضه لهذه النظريات. فالموطن الأول لهذا النقص، يتعلق بالفاعلين أنفسهم و دوافعهم للعودة. وهذا يمكن تحديده فقط باهتمام هذه المقاربات بالعوامل المادية أو المالية أو الإقتصادية فقط و ذلك من خلال تفسير كيفية تحويل الأموال و كيفية استخدام تلك المهارات المكتسبة في بلدانهم الأصلية. أما المواطن الثاني فيخص حقيقة مفادها أن العائدين كما وضحه إدوارد تايلور² أصبح ينظر إليهم حصرياً على أنهم أصحاب دخل أجنبي أو أنهم "وسائط ماليين. و إلى جانب ذلك، فإنه بينما تحاول الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة و الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة تفسير متى و لماذا يحدث قرار العودة، فلا يوجد تقريباً أي إشارة إلى حيث يعود المهاجرون و الإشارة إلى البيئة الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية داخل أوطانهم الأصلية. أي أنه تبدو خبرات العائد معزولة عن بعضها البعض. أي أن هذه النظريات لم تهتم بفهم كيفية إعادة تشكيل الإستراتيجيات المخطط لها عند العودة، والإهتمام بالمكان الذي يتم فيه معرفة ذلك التفاعل بين العائد و أسرته.

و أخيراً، و كما أثبتت و بشكل مقنع، العديد من الدراسات الميدانية أن نموذج النجاح أو الفشل لا يمكن أن يفسر تماماً ظاهرة هجرة العودة. فهذا النموذج النظري يميل في الحقيقة إلى عزل قرارات و إستراتيجيات العائد من بيئته الإجتماعية و السياسية، من خلال عدم ربطها بعزلها بالعوامل النسقية في بلد الأصل. لذلك ومع النظرية البنيوية لهجرة العودة، فإن هذه الأخيرة ليست فقط مسألة شخصية، و لكنها و قبل كل شيء بل وأكثر من ذلك، مسألة إجتماعية و نسقية تأثرت بعوامل ظرفية و بنيوية.

2. النظرية البنيوية لهجرة العودة (Le structuralisme)³

ليس من العجيب ما يدعو للإشارة إلى النتائج الميدانية والنظرية لأفكار علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع والجغرافيين الإجتماعيين و التي ساهمت إلى حد كبير في تحسين المقاربة النظرية البنيوية لهجرة العودة. فهذه النظرية ترى أن العودة لا يمكن تحليلها فقط بالرجوع إلى التجربة الشخصية للمهاجر، ولكنها أيضاً ترجع إلى عوامل إجتماعية بنيوية لبلدان المنشأ. ففي الواقع فإن العودة هي مسألة نسق. تماماً مثل النظرية الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، فإن النظرية البنيوية لهجرة العودة، بينت ما للموارد المالية و الإقتصادية من دور في قرار العودة إلى بلدان المنشأ و مدى إدماج المهاجرين فيها. فقد تم تحليل نجاح و فشل المهاجر عن طريق ربط توقعات العائدين مع "واقع الإقتصاد الوطني والمجتمع". فإن المقال الذي

¹ - Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p.256

² - Ibid, p257.

³ - Ibid, p257

كتبه "فرانيسكو سيراز"¹ حول العائدين الإيطاليين من الولايات المتحدة الأمريكية يقدم العديد من الأمثلة الرمزية لتعدد العلاقات بين توقعات العائدين و السياق الاجتماعي و الواقع الإقتصادي في بلد المنشأ. و قد حدد "سيراز" أربع فئات مختلفة من العائدين مؤكدا تطلعاتهم و توقعاتهم و احتياجاتهم.

1- **"عودة فشل":** تنطبق على أولئك الذين لم يتمكنوا من الاندماج داخل البلدان المضيفة بسبب الأحكام المسبقة و الصور النمطية التي واجهوها في الخارج. فإن الصعوبات التي واجهتهم بالقيام بدور فعال في المجتمعات المضيفة، أو صعوبة التكيف في الدول المستقبلية كان قويا بما يكفي للتحفيز للعودة.

2- **"عودة المحافظ":** و تشمل المهاجرون الذين يخططون للعودة قبل هجرتهم بما يكفي من أموال لشراء أراضٍ بهدف تحرير أنفسهم من التعرض للخضوع إلى ملاك الأراضي " (سيراز 1974). و لأجل هذه التطلعات والإستراتيجيات، يميل العائدون المحافظون إلى تلبية احتياجاتهم الشخصية و كذا احتياجات أقاربهم. فالعائدون المحافظون لا يهدفون إلى تغيير السياق الاجتماعي الذي غادروا منه قبل الهجرة، بل و بدلا من ذلك فهم يسعون للحفاظ عليه.

3- **"عودة التقاعد":** تشير إلى المهاجرين المتقاعدين الذين قرروا العودة إلى بلدانهم الأصلية (أوطانهم) والحصول على قطعة أرض و منزل أين يمكنهم قضاء شيخوختهم.

4- **"عودة الابتكار":** مما لا شك فيه أن فئة العائدين الأكثر ديناميكية في تصنيف "سيراز"، تشير إلى الفاعلين الذين هم على استعداد للاستفادة من جميع الوسائل و المهارات الجديدة التي اكتسبوها خلال خبراتهم في المهجر ، بغية تحقيق أهدافهم في بلدانهم الأصلية، والتي تعتبر حسب معتقدتهم بمثابة فرص لتلبية توقعاتهم (سيراز 1974).

و يلاحظ "سيراز" أن هؤلاء العائدين يرون أنفسهم مبدعون لأنهم يعتقدون أن تلك المهارات التي اكتسبوها في الخارج و كذلك مدخراتهم، سوف تحولهم إلى "ناقلات تغيير". إلا أنه و مع ذلك، فإن "سيراز" يرى أن هؤلاء العائدين لا يمكنهم أن يكونوا عوامل تغيير في وطنهم الأصلي بسبب مقاومة علاقات قوية و المصالح الخاصة التي تمنع أي مبادرة من قبلهم و التي بإمكانها أن تخلّ بالوضع القائم و البنية التقليدية للسلطة. فإن التصنيف الذي وضعه "سيراز" للعائدين، يشكل بوضوح محاولة لإظهار أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية و النسقية لبلدان المنشأ كشرط أساسي لتحديد ما إذا كانت تجربة العودة ناجحة أو فاشلة.

و تعتبر الملاحظات التي قدمها "سيراز" مهمة لنظريات لاحقة لهجرة العودة و العائدين. و في الواقع و بعد سنوات قليلة أعدت دراسة "جورج جملش"² حسب "تصنيف سيراز" مشددا على ضرورة ربط **نوايا المهاجرين للعودة و دوافعهم للعودة**. فنية العودة سواء كانت حقيقية أو مقصودة، فهي التي تقوم بتشكيل توقعات العائدين (روجرز ريتشماند 1984 و كاليا 1986). فتكون العودة إيجابية حسب الفرص التي يتوقع العائدين إيجادها في بلدانهم الأصلية و التي وجهت لهم كذلك من قبل في الدول المضيفة. كما أن العوامل الظرفية و البنيوية لها تأثير معين على قرار العودة. فإن قرار العودة لا يمكن التخطيط له بصفة صحيحة لأن المهاجرين سيقومون بتقييم العوامل الظرفية فيما بعد (جملش 1980).³ و بعد قياس هذه العوامل لاحقا، سينظر للمهاجرين على أنهم " لم يستعدوا للعودة جيدا" و ذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب وعي أفضل للتغيرات الاجتماعية و الإقتصادية والسياسية والتي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية. فمهما كان مستوى التوقعات من العائدين، فإن

¹ - Ibid, p257.

² - Ibid, p257

³ - Ibid , p258.

المقاربة البنيوية تؤكد على أن العائدين هم و في كثير من الأحيان، الذين لم يستطيعوا تعديل الواقع المعاش. وأنه نظرا لقوة المصالح الخاصة التقليدية في البلدان الأصلية، فإن هؤلاء لديهم تأثير محدود نحو الابتكار في مجتمعاتهم الأصلية، كما أنها تؤكد أنه إذا لم يحدث التأقلم، فإن العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد.

تعد هذه المقاربة النظرية لهجرة العودة أمر ضروري لإظهار مدى قدرة العوامل النسقية على الابتكار، وتبدو و كأنها الجهات الفاعلة في التغيير، فلا يقتصر الأمر على وجود الرأسمال المادي و البشري الذي يتمثل في الخبرات و المهارات المكتسبة من المهجر، لكن العلاقات مع السلطة المحلية، التقاليد و القيم في البلدان الأصلية لديها تأثير قوي على قدرة العائدين لاستثمار خبراتهم التي اكتسبوها من المهجر داخل بلدانهم الأصلية. أي مدى تأثير هؤلاء العائدين على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة. فعلى النقيض من نظرية الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة و الأطر النظرية للإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، فإن النظرية البنيوية لهجرة العودة، **تركز على مدى قدرة العائدين على التأثير على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة.** و يشير هذا الإطار التحليلي إلى العواقب التي بإمكانها أن تتولد داخل البلدان الأصلية حسب متغيرين: الزمان و المكان.

فيما يخص الزمان: و الذي يعني مدة الإقامة في المهجر، فيقارن العائد ذلك التغيير الذي يحدث قبل و بعد الهجرة، مع الإشارة إلى وضعية العائدين في مجتمعاتهم الأصلية. فتعتبر التغيرات الاجتماعية في المجتمعات الأصلية و كذا التقدم المهني، متغيرات بالغة الأهمية في عملية إعادة إدماج العائدين كما يقول (دومون 1986)¹. و بهذا الشكل يعرف (دومون 1986) العائد على أنه "شخص عليه التكيف مع النماذج الثقافية و السلوكية لمجتمعه الأصلي من أجل أن يعاد قبوله و إعادة إدماجه في المجتمع". وتستغرق عملية التعديل هذه وقتا طويلا تبعا لمدة الإقامة في المهجر. كما أن هذه المدة عليها أن تكون مماثلة من أجل قدرة المهاجرين على تنويع مهاراتهم و استثماراتهم في المستقبل بمجرد العودة (دستمان 2001). و في هذا السياق، يقترح "راسل كينغ" ما يلي: إذا كانت مدة الإقامة في الخارج قصيرة جدا، أقل من سنة أو سنتين، ستكون فرصة المهاجر من الاستفادة من الحداثة و اكتساب خبرة من أجل تعزيزها في بلده قليلة جدا. أما إذا كانت فترة الغياب طويلة جدا، فإن العائدين سيكونون بذلك بعيدين عن مجتمعهم الأصلي أو أنهم يصبحون كبارا في السن، فبهذا الشكل ستكون تأثيراتهم في بلدانهم الأصلية ضعيفة أيضا. فبين هاتين الفترتين، إذا كانت الفترة طويلة، فإنها كافية و بإمكانها أن تؤثر على المهاجر و تسمح له باكتساب بعض الخبرات و امتصاص بعض القيم، أما إذا كانت الفترة قصيرة فمعنى هذا، أنه ليس لديه الوقت الكافي و الطاقة لاستعمال ما اكتسبه من خبرات و اتجاهات عند عودته " (كينغ 1986)².

وفيما يخص "المكان": فإن أنصار النظرية البنيوية يؤكدون على مجال السكن (في وسط ريفي أو حضري مثلا) التي تحدّد عملية إدماج العائدين و تعيد قولبة توقعاتهم عند العودة. فتعتبر دراسة "نورة كولتون" حول العائدين اليمنيين و الذين عادوا من العربية السعودية، مثالا جيدا لذلك. فحسب الدراسة الإستطلاعية التي أجريت في المناطق الريفية لليمن، و على الرغم من تحسن مستويات المعيشية لليمنيين ومستوى أسرهم، إلا أن قيمهم القديمة لم تتغير بشكل ملحوظ، بل و على العكس من ذلك فكانوا يميلون إلى تعزيزها (كولتون 1993). فإن هذه الأخيرة تفسر هذه الظاهرة بالإشارة إلى أن توقعات العائدين تتأثر بتوقعات البيئة الاجتماعية الكبيرة (العائلة والأصدقاء الذين بقوا في البلد الأصلي).

¹ - Ibid, p259.

² - Ibid, p259.

وأخيراً، و حسب النظرية البنوية، فبمجرد تكيف العائدين مع توقعاتهم و سلوكيات مجتمعاتهم المحلية من أجل إمكانية قبولهم أكثر بعد عودتهم، فإن توجيه أنماط استهلاكهم يميل إلى استثمارات غير منتجة أو إلى استهلاك مباهاة (بيغون و كندون 1996). كما أن الموارد تميل إلى أن تكون حكرًا على أفراد الأسرة الذين استثمروا المدخرات في بناء المنازل الكبيرة، و شراء السيارات الفاخرة بدلاً من استخدام المدخرات لتحديث الآلات الزراعية على سبيل المثال.¹ فإن أنماط الإستهلاك هذه، تتزايد و تزيد من العلاقة غير المتكافئة بين النواة (كالدول المضيفة) و المحيط (كدول المنشأ)، و هذا عنصر أساسي بالنسبة للهجرة الدولية للنظرية البنوية و لهجرة العودة بصفة خاصة. فيعود الفضل لأنصار النظرية البنوية، على أن العودة لم يعد ينظر إليها باعتبارها حصراً على تجربة هجرة الفرد في الدول المضيفة، كما بينه (لويس و وليامس) في مقالهم حول العائدين البرتغال. "فالمجتمع" (النسق المحلي في دول المنشأ للمهاجرين) له تأثير جد كبير حول عودة المهاجرين (لويس و وليامس 1986)، فهو يشكل سياق مؤسستين ملائم بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية وكذلك بالنسبة للتقدم الإقتصادي في دول المنشأ. كما أن ذلك يعتبر مهماً من أجل القدرة بالقيام باستثمارات منتجة. فوجود الخصائص المؤسسية في دول المنشأ تؤثر (سواء سلباً أو إيجاباً) على الهجرة العائدة وبالخصوص على التنمية و التقدم الاجتماعي.²

فقد قدمت المدرسة البنوية إضافة إيجابية باعتبارها أن مبادرات العائدين بإمكانها أن تخدم مصالح التنمية الإقتصادية بعد مواجهتها مع مؤسسات السلطة المحلية أكثر مما تجلبه لصالح ظاهرة هجرة العودة في حد ذاتها. فإن اتجاهاتهم لم تكن تنصب في اقتران تجربة هجرة العودة بمجرد اكتساب الكفاءات و باستعمال المداخل الأجنبية و التي في كثير من الأحيان ما تُهدر بسبب القيود البنوية الكامنة في الإقتصاد المحلي. ولذلك فإن تأثير الموارد (المادية أو غير المادية)، لا تزال محدودة للغاية نظراً لنسق الأسرة التقليدية والتي تحدد أنماط رمزية و سلوكية للعائدين و الذين عليهم الإمتثال لذلك من أجل تحقيق و إمكانية قبولهم في بلد المنشأ. فإن أنصار النظرية البنوية يرون في مبادرات العائدين بنظرة تشاؤمية. فهم يقدمون رؤية جزئية لعودة المهاجرين، حيث أن عملية التأثير - في إطار تحليل هذه النظرية- تكون من الأعلى إلى الأسفل، أي أن بلدان المنشأ تظهر أنها كفاعل هو الذي يبني علاقات السلطة المحلية ويوفر المزيد من الفرص و الترقية الاجتماعية. فإنه حتى بالنسبة "للعائدين المبتكرين" الذين وصفهم "سيراز" فإن الإمكانيات البشرية و المالية للمهاجرين العائدين تعتبر صورة وهمية. وذلك بسبب أن هناك أمرين محسوبين لفشل العائد المبتكر: فالأول يتمثل في اقتصاد البلدة التي عاد إليها هذا العائد، و الثاني يتمثل في علاقات القوة بين الطبقات المختلفة التي تشكل هذه المجتمعات (سيراز 1974).³

وكخلاصة القول، أن العائدين يفشلون في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم لأنهم كانوا بعيدين عن "طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" بمجرد بقائهم لمدة أطول في الخارج. كما أنهم يفقدون شبكة علاقاتهم الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن المهاجرين في الخارج، لا يحافظون على روابطهم مع بلدانهم الأصلية. وجوهر الانقسام هذا، يرسم خطاً بين عالمين منفصلين: دول هجرة حديثة، و دول منشأ تقليدية للعائدين.

لقد انتقد هذا الانقسام البنوي بشدة من قبل (راشل مورفي 2002) و الذي يستند على افتراضات مفادها أن هناك معلومات و تبادلات قليلة بين هذين العالمين و أن الشخص العائد يكون في وضع لا يمكنه من تحضير الموارد و المهارات الكافية و اللّزمة لمواجهة الظروف الحقيقية في الداخل لتسهيل عملية إعادة الإدماج

¹ - Ibid , p260.

² - Ibid, p260.

³ - Ibid , p261.

(فيليكونجا 1984)¹، و لهذا فقد أعيد النظر في هذه الإقتراحات من قبل أنصار نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية و نظرية الشبكات الإجتماعية.

3. نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية (Le transnationalisme)²

حاولت نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية تفسير العودة والتعامل مع هجرة العودة والعائدين من خلال الفرضيات التي تستند عليها هذه النظرية. فاعتباراً من أواخر 1980، كانت هناك محاولة من قبل المختصين في الهجرة من مختلف التخصصات لتسليط الضوء على دينامية الحفاظ على روابط الهجرة المنتظمة بين البلدان المضيفة و دول المنشأ - و تفسير حركة الذهاب والإياب للأشخاص عبر الحدود حقيقة غالباً ما يتجاهلها أنصار النظرية البنوية - حيث بدعوا باستخدام مفاهيم و مصطلحات الحدود الوطنية و التي كان استعمالها قبل ذلك من قبل باحثين في العلاقات الدولية. و ليس من الشك أن لهذا الإقتراض المفاهيمي هدفا لتفسيرات عديدة لا يُستغنى عنها و التي تركت أهمية في معانيها في مجال التحليل عن الهجرة.

و قد تجسدت نشاطات هذه النظرية في كتابات (ألخاندرو بورتاس 1999) في "التواصل الإجتماعي المنتظم و التواصل عبر الحدود على مر الزمن". و التي فسر من خلالها مدى تأثير هذه الروابط على هوية المهاجرين.

فنظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية والتي ذكرت أن النقلة التكنولوجية و الثقافية المرتبطة بالعولمة تسمح للمهاجرين بالحفاظ على علاقات و اتصالات وثيقة و دائمة مع دولهم الأصلية. و قد أجريت مؤخرًا العديد من الدراسات و التقارير لمعالجة هذه القضية مستخدمين بشكل رئيسي مصطلح الشتات بدلاً من المجتمعات العابرة للحدود الوطنية. و وفقاً لرأي (فان هير و آخري 2004:3) يعرف المشتتون أو "المغتربون"، بأنهم السكان الذين كانوا بالأصل من المهاجرين و الذين انتشروا وتفرقوا بين وجهتين أو أكثر. و كان من نتائج إقامة صلات و ارتباطات متشعبة بما فيها تدفق و تبادل بين الناس و الموارد ما بين الموطن الأصلي و كل من الدول التي هاجروا إليها³. ومع زيادة تعقيد تدفقات الهجرة، فالمغتربون الآن هم خليط من المهاجرين لأسباب اقتصادية و من المجبرين عليها لأسباب سياسية و هم أيضاً خليط من طبقات اجتماعية مختلفة.

فعلى عكس أنصار النظرية البنوية و دعاة الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، فإن العودة حسب هذه النظرية لا تشكل نهاية دورة الهجرة، و أن مسار الهجرة مستمر. فالهجرة العائدة هي جزء لا يتجزأ من نظام دائري للعلاقات الإجتماعية و الإقتصادية، و التبادلات التي تقوم بتسهيل عملية إعادة إدماج المهاجرين عن طريق تحويل المعارف و المعلومات و الأفراد. و هناك أحد التناقضات الموجودة بين نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية و النظرية البنوية، و التي تكمن في حقيقة مفادها أنه حسب النظرية الأولى، فهي تعتبر أن العائدين يُعدّون العدة من أجل إعادة إدماجهم في بلد المنشأ من خلال الزيارات الدورية و المنتظمة في بلدانهم الأصلية، فهم يحتفظون بصلات قوية مع هذه الأخيرة، و يحولون الأموال إلى أسرهم بشكل دوري. ففي مجال الهجرة، فإن الإطار المفاهيمي لهذه النظرية يعتمد على مجالين مترابطين لتحقيق الهويات المتخفية أو العابرة للحدود أو المتنقلة بين الحدود. فهي نتيجة لمزيج من أصول المهاجرين مع الهويات المكتسبة من البلدان المضيفة، فإن هذه النظرية ترى أن هذا المزيج يؤدي إلى نمو

¹ - Ibid, p261.

² - Ibid, p261.

³ - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، نفس المرجع، ص178.

"هوية مزدوجة" بدلا من ظهور هويات متناقضة (متصارعة)، و يُنظر للمهاجرين على أن لديهم القدرة للتفاوض على مكانتهم في المجتمع سواء في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ بما أنهم يعدون طرفا منه. وعلى عكس أنصار النظرية البنوية فهم يفضلون الحديث عن "التعديل"، أما نظرية الحدود الوطنية فهي تعترف بأن المهاجرين عند عودتهم هم بحاجة إلى "التكيف". وعملية التكيف هذه لا تعني التخلي عن الهويات المكتسبة في الخارج، فإن العائدين و باعتراف الجميع، يواجهون صعوبات إعادة الاندماج على المستوى الاجتماعي و المهني، و مع ذلك، فإن تلك الاتصالات المنتظمة التي يقومون بها تقوم بربطهم مع عائلاتهم في بلد الأصل و أن حركات الذهاب و الإياب هذه التي تبين حركات التنقل عبر الحدود تسمح لهم بعودة منتظمة و بأفضل استعداد (بورتاس 1999)¹. فإن أنصار هذه النظرية ترى أن المهاجرين قد نجحوا في الموازنة بين تكاليف و فوائد العودة و أن التأثير الحقيقي للواقع في بلد الأصل على المستوى الاجتماعي و الإقتصادي و السياسي، - قد يؤدي إلى ظهور وتعزيز الهويات العابرة للحدود الوطنية و التي تعيد تشكيل سلوكيات و توقعات العائدين-.

و في مجال نظرية الهجرة العابرة للحدود، فقد نشر كل من (ناجي العلي و خالد كوزر)² في أحد الأعداد، رؤية واضحة عن كيفية تصور المهاجرين لمفهوم "الوطن" و الذي يركز على مفهوم الولاء له. فهم يرون أنه بإمكان هؤلاء المهاجرين التعلق ببلدانهم التي ولدوا فيها، عندما يبقون في نفس الوقت مرتبطين عاطفيا بمناطقهم الأصلية و العكس صحيح. فيعتبر أنصار هذه النظرية، أن تصورات المهاجرين الذاتية للوطن وإلى هويتهم الشخصية، لديها تأثير على قرارهم للعودة و على عملية إعادة إدماجهم، لأنها تصبح ذات معنى و أن ذلك له خلفية إجتماعية و تاريخية.

و أخيرا يؤكد كل من (العلي و كوزر 2002) على أن "المهاجرين العابرين للحدود لديهم سمة أخرى، وهي مدى حفاظهم على الشبكات الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و التي تمتد إلى عدة مجتمعات، و ما يدل على هذا الإنتماء إلى هذه الشبكات، هو ذلك بلد المنشأ المشترك أو الأصل مشترك، و تلك العلاقات الإثنولوجية المشتركة. فإن الأصل المشترك و القرابة يبدوان أنهما عاملان رئيسيان و هما اللذان يُلْتَمِزُ الأنشطة عبر الحدود الوطنية واللذان يحددان هذه الهويات عبر الحدود الوطنية. فهؤلاء المهاجرون ينتمون إلى مجموعات موزعة جغرافيا، و يشعرون أنهم مرتبطون ببعضهم البعض عن طريق المكان الأصلي المشترك، و يشتركون في روابط دينية واجتماعية (ليفيل 1998). كما أن نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية هذه، تهدف أيضا إلى توضيح كيفية تطوير هويات جديدة بين المهاجرين و التي تصبح لا ترتسي (اجتماعيا و ثقافيا وماديا) لا في موطنهم الأصلي و لا في البلد المضيف و التي تقضي بموجبها القضاء تدريجيا على المواطنة (العلي وكوزر 2002).³ و قد أثار هذا التأكيد المتناقض الجدل من خلال الإشارة المتكررة إلى مفهوم "الشتات"⁴، و الذي لا يزال مروجًا بين دعاة نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية على الرغم من أن بعضهم يتساءل الآن عن أهمية تحليل هذا المفهوم و ذلك بوضع حد لاستعماله إلا في المجتمعات التي تقضي طابعا تأسيسيا عاليا والعابر للحدود (فايست 1999 و شتاب 2001). و ليس هناك شك أن اقتراض هذه المصطلحات لا يعد وسيلة تركز عليها رغبة المهاجرين في العودة إلى أوطانهم، فالإشارة إلى الشتات يجرنا للتفكير على أنها هناك محاولة تبين فيها أن حكومات دول المنشأ قد طورت في

¹ - Jean Pierre Cassarino, ibid, p262

² - Ibid, p262.

³ - Ibid, p262- 263.

عند الإشارة إلى مفهوم "الشتات" بفضل (توماس فايس 1999) الحديث عن "نوع معين من المجتمع العابر للحدود" فيقول: "إنه - ليس من الجدير - تطبيق مصطلح الشتات على المستوطنين و العمال المهاجرين، لأنهم لم يشهدوا التجارب المؤلمة، وأنه لا يمكن القول أن معظم أعضاء هذه الجماعات يتوقون للعودة إلى أوطانهم الضائعة.

السنوات الأخيرة تكثيف اتصالات هؤلاء المهاجرين مع ذويهم المشتتين و إشراكهم في مختلف أشكال الحياة الوطنية (بورتاس 2001). و لذلك وعند الإشارة إلى الشتات، لا يمكن أن نلغي المصدر الإثنولوجي، كما أن مبادرات نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية كانت موجهة نحو هدف معين وهو في مجمله منسق والذي تم عليه تدريجيا إضفاء الطابع التأسيسي، نتيجة لتفاعل الحكومات مع دول المنشأ. فهناك العديد من القضايا في العالم تبين كيف يمكن للحكومات الإستجابة لتمكين لسياسة و اقتصاد الجماعات المحلية المهاجرة في الخارج. و في كثير من الأحيان، فإن هذه العلاقات التأسيسية، قد تعيد بناء علاقات بين المهاجر والوطن من خلال إنشاء مؤسسات الدولة و هيئات شبه حكومية، و التي تهدف في المقام الأول للإستجابة إلى الإزدهار الإقتصادي و تحقيق الأمن و المخاوف السياسية لبلدان الأصل أكثر منه تشجيع العودة إلى الوطن (براند و ليتشمان 2002)¹. وتبدو هذه العملية في الواقع غير جديدة في تاريخ الهجرات على الإطلاق (فيرتو فك 1999). لكنه و مع ذلك فإن مصطلح "الشتات"، نجده قد دخل في معجم العديد من المسؤولين في الحكومة. فمن المعقول الإعتقاد بأن إضفاء الطابع التأسيسي على النشاطات العابرة للحدود الوطنية، جعلها أكثر تحكما من وجهة نظر إقتصادية أولا ثم أصبح نفاذا أكثر إلى المخاوف السياسية (علي و آخرون و كوزر 2001).

وفي الواقع، فإن نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية تشير إلى الحفاظ ليس فقط على وجود روابط قوية بين المهاجرين و أسرهم في بلدان الأصل فحسب، و لكن أيضا بطرق متنوعة تشعر المهاجرين بأنهم يرتبطون مع بعضهم البعض بحكم أصول عرقية مشتركة و في مجموعة متضامنة. و تبدو موارد البشرية و المالية جزءا لا يتجزأ ضمن إطار تفاعل محدد عرقيا (هزنغ 1998)².

و يميل اتجاه هذه النظرية للهجرات الدولية، إلى اعتبار أن فعل المهاجرين هو كنتيجة مباشرة لانتمائهم المباشر إلى مجموعتهم المهاجرة (المشتتة) الخاصة بهم ضمن مجموعة تعرف التضامن، وأن الجماعة العابرة للحدود تعتبر كمرجع تحدد مواردهم، حيث يعيدون إدماج مبادراتهم و توقعاتهم من خلالها. والأهم من ذلك، فإنه ينظر إلى النشاطات و السلوكات العابرة للحدود، باعتبارها سهلة الإختراق داخل الدولة، و ما يزيد من حجمها، هو إضفاء ذلك الطابع التأسيسي كقوة دافعة لها. و إضافة إلى ذلك، وفي مجال الهوية الشخصية لهؤلاء، فإنهم يعتبرون كنتيجة مباشرة لسلوكيات متطورة لشخصية مزدوجة بين الدول المضيفة و بلدان المنشأ. في حين يبدو أن أنصار هذه النظرية، تتفق حول ضرورة التفاعل بين الدول القومية و الجاليات المهاجرة العابرة للحدود، و يعترفون أيضا أنه من الجدير القيام بدراسات إستطلاعية إضافية لفهم مدى تأثير هذا التفاعل في حجم كلا الكيانين. في حين أن بعضهم يرى أن عبور الحدود الوطنية للمهاجرين ليست محفزة، لأسباب إيديولوجية، و لسبب الرأسمالية العالمية أيضا (بورتاس 2001). لكن و على العكس من ذلك، فإن بعضهم يرى أن "الجماعات العابرة للحدود بإمكانها ممارسة الإتفاقيات السياسية، الإقتصادية و السلطة (علي و آخرون و كوزر 2002).

و وراء هذه التفسيرات المتباينة، من المهم أن نذكر أنه في مجال هجرة العودة ، فإن نظرية الهجرة العابرة لحدود الوطنية، ترى أن التخطي العابر للحدود هذا، و بمجرد وجود روابط عبر الحدود بين العائدين وجالياتهم المهاجرة في الخارج، فإن ذلك يسمح بالعودة بمجرد توفر ما يكفي من الموارد، سواء الموارد المادية أو جمع المعلومات، حيث تكون الظروف في الوطن ملائمة بما فيه الكفاية لذلك.

¹ - Ibid , p 263.

² - Ibid , p 263.

إن نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية تقدم صورة ايجابية عن الهجرة حيث أعيد طرحها و نشرها من قبل منظمات عالمية مثل البنك الدولي والمنظمة العالمية للهجرات و مختلف الهيئات للأمم المتحدة. كما أنه وجهت العديد من الانتقادات حول نسبة القدرة التنموية لتحويل الأموال وتخطي الحدود الوطنية.

وفيما يخص بعض الدراسات الميدانية التي نشرت في مجلات علمية حول أثر تحويل الأموال، فإنها ترى أن الوضعية متنوعة وأن تحويل الأموال لوحده لا يمكن أن يكون له أثر حقيقي على التنمية الاقتصادية لمنطقة ما أو لبلد معين، إذا لم يكن هناك إمكانية استثمار حقيقي في تلك المناطق أين تعيش الأسر المستثمرة لتلك التحويلات (سكيلدون 2008 و ديهاس 2010). فإذا لم تستطع العائلات تجاوز العراقيل العملية لتحقيق التنمية (كالحصول على قرض، الثقة مع مؤسسات أخرى، وجود سياسات هجرة ملائمة للإستثمار...) فإن تحويل الأموال لوحده لا يمكن أن يكون له نتائج حقيقية على التنمية المحلية أو الوطنية. و بهذا الشكل وحسب موقف هذه النظرية، فإن العودة عولجت بالشكل الذي يسمح للعائدين بالتكيف مع أوضاع وطنهم على كل المستويات، و يعرفون كيفية الإستفادة من "سمات الهوية" تلك التي تحصلوا عليها في الخارج، بهدف تمييز أنفسهم عن السكان المحليين. لكن وعلى الرغم من هذا، فيمكن للعائدين مواجهة ضغوطات إجتماعية، و شعورهم بالتهميش من قبل مجتمعهم الأصلي، في حين أنه و في نفس الوقت يحاولون إثبات مكانتهم في المجتمع من دون التخلي عن خصوصياتهم الخاصة بهم.

وأخيراً، وبفضل نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية للهجرات الدولية على العموم، و على هجرة العودة على الخصوص، فمن الممكن إعادة النظر في الرؤية البنيوية المزدوجة للحركات العابرة للحدود، مع الأخذ بعين الإعتبار حركات الهجرة الدائرية التي تسهل تنقل المهاجرين، (شوبمان و بروتيرو 1983).¹ وبدون شك، فإن الإشارة إلى مصطلح الشتات، يشكل طريقاً لتسليط الضوء على حركة المهاجرين المتعدد الأقطاب.

وعلى الرغم من هذه الأفكار القيمة، فإنه من الصعب فهم كيف يمكن و لمجرد الحفاظ على تلك العلاقات الوثيقة مع جماعات المهاجرين في الخارج، أن ذلك يسمح للعائدين بالتعامل بشكل أفضل مع المصالح التقليدية والضغوطات الإجتماعية التي تميز مجتمعهم الأصلي. و إضافة إلى ذلك وبقدر ما تركز نظرية الحدود الوطنية على الهويات المزدوجة للمهاجرين وعلى تنقلهم عبر الحدود، فإن هذه الأخيرة ترى أنه أن هجرة العودة و إضافة إلى تلك المبادرات ومشاريع العائدين في بلد الأصل، عليهم إضفاء مجموعة أساسية أخرى من الإلتزامات المتبادلة و التي تنشأ من توقعات عرقية و قرابة مشتركة (كالأسرة و الزوج).

لذلك فإن الإطار التحليلي لنظريات الشبكة الإجتماعية يسمح لاكتشاف أفضل لهجرة العودة، و ذلك من خلال تجاوز ذلك التركيز على مفهوم الشتات وعلاقات القرابة هذه. كما أن نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية تعتبر العائدين كفاعلين يجمعون الموارد اللازمة لتأمين و إعداد عودتهم لبلدانهم الأصلية من خلال نقل الموارد النابعة من القواسم المشتركة من الصفات الإجتماعية (مثل الدين والعرق)، فإن نظرية الشبكات الإجتماعية تعتبر العائدين بوصفهم أطرافاً فاعلة لجمع هذه الموارد لتأمين و الإستعداد لعودتهم إلى الوطن وذلك من خلال تلك الموارد الناجمة عن القواسم المشتركة بين المصالح المشتركة و المتاحة على مستوى الشبكات عبر الحدود الإجتماعية و الاقتصادية.²

كما أن عبور الحدود الوطنية موضوع هام يتطلب المزيد من البحث ولكن ينبغي تجنب استخدام مصطلحات تضخم المعنى مثل المجتمعات العابرة للحدود أو مهاجرون عابرون، فغالبيتهم المهاجرين على الأرجح لا

¹ - Ibid, p 264.

² - Ibid, p265.

ينطبق عليهم هذا النمط، فالعمال الذين يهاجرون لفترة مؤقتة إلى الخارج لبعض سنوات يرسلون تحويلاتهم المالية ويتواصلون مع الأسرة في الوطن ويزورونها في بعض الأحيان ليسوا بالضرورة من عابري الحدود الوطنية، ولا هم من المهاجرين هجرة دائمة من الذين يرحلون عن بلادهم إلى الأبد. فهم بكل بساطة يظلون على اتصال فضفاض مع دول المنشأ. السمة المميزة هي أن الأنشطة عبر الحدود الوطنية تشكل جزءا مهما في حياة الفرد وإلى أن تتمكن من برهنة هذا ميدانيا لتطبيقه على مجموعة من المهاجرين حينذاك يمكننا الحديث بشكل صحيح عن مجتمع عابر لحدوده الوطنية.

4. نظرية الشبكات الاجتماعية (La théorie des réseaux sociaux)

لقد رأينا آنفا كيف يمكن للوسائل أو الفرص الوسيطة أن تساهم في الهجرة و تسمح بالتنقل عموما مع نظرية الكلاسيكية الجديدة لهجرة اليد العاملة. لكن إلى جانب هذه العوامل فقد يرى بعض منظري الهجرة أن قرار الهجرة غير عقلاني بمجرد الإكتفاء فقط بهذه العوامل الوسيطة و المتمثلة في الرأسمال البشري. فقد قدم "لي إفرت"¹ تلميحا عن عوامل وسيطة أخرى تدعو إلى تنقل الأشخاص، ونحن بدورنا نرى أن هذا الطرح يبدو مناسباً أيضا مع العودة. فإن أن هذا الأخير "فتح الباب" و أدخل مفهوم الفرص الوسيطة بين من "مكان الأصل" و "مكان المقصد" و يعتبر أن ما يثير الهجرة ليست هي العوامل الموضوعية التي يطمح إليها الأفراد، لكن إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى للتنقل من مكانهم الأصلي إلى مكان المقصد (تودارو). فحسب "لي إفرت" تتمثل هذه العوامل في العلاقات الفردية ومصادر المعلومات الموجودة داخل مكان المقصد. و هذه هي نفسها أفكار "نظريه الشبكات الاجتماعية" و التي أصبحت أساسية فيما بعد في نظريات الهجرة ابتداء من الثمانينات (ماسي 1990- بويد 1989)². إذن و بعيدا عن النظرة الفردانية التي أشارت إليها النظريات السابقة (الكلاسيكية و الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة) يمكن اعتبار الهجرة من بين الإجراءات الجماعية والعائلية التي تربط سواء المهاجرين أو غير المهاجرين ضمن مجموعة علاقات التي تسعى إليها النظريات الجديدة و التي تركز على مفهوم الشبكة.

فمثل نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية، فتعتبر نظرية الشبكات الاجتماعية العائدين بأنهم يتأثرون ويحملون الموارد المادية و غير المادية. كما أنه من الصعب تقييم نظريا و بوضوح التأثير الخاص لهذه الموارد على مبادرات المهاجرين. فيبدو أنه من الضروري عند دراسة هجرة العودة الإشارة المستمرة لهذه العناصر. كما أنها تنظر أيضا إلى العائدين كمهاجرين يحافظون على روابط قوية مع الأماكن التي أقاموا فيها من قبل. وعلى ذكر الروابط التي تحدد المهاجرين بعضهم ببعض حسب الصفات المشتركة لديهم والتي أشرنا إليها آنفا، فإن هذه النظرية لا تنظر إلى هذه الروابط على النحو الذي حددته نظرية الحدود الوطنية التي تعتمد على فكرة "الشتات" لهذه الجماعات. بل و على العكس من ذلك، فإن الموقف النظري للشبكات، يعتبر أن هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة التي يمكن أن تكون مساعدا كبيرا لمبادرات العودة إلى بلد الأصل. حيث أنها تتيح المواد اللازمة لتأمين العودة إلى الوطن و التي تنبع من أنماط العلاقات الشخصية التي قد تُستمد من التجارب الماضية للعائدين من الهجرة. هذه التركيبة من الشبكات تمثل عددا وافرا من البنيات الاجتماعية (إكلس و نهريا 1992)³. فإن البنيات الاجتماعية تزيد من توفر الموارد و المعلومات، حيث تقوم بتأمين المبادرات الفعالة للمهاجرين العائدين. كما أن تكوين الروابط يعتبر ذو أهمية قصوى لدراسة الأسس التي تحدد و تحافظ على هذه الروابط عبر الحدود للمهاجرين العائدين المعنيين.

¹ - Victor Piché, les fondements des théories migratoires contemporaines, opcit, p22.

² - Ibid, p22.

³ - Jean Pierre Cassarino, opcit, p265.

و عند تحليل الروابط العابرة للحدود في ظل نظرية الشبكات، فلا يوجد هناك سمة قاطعة محددة مسبقا تسمح بتأسيس ديناميكية الشبكة. و من ناحية أخرى فإن أنصار هذه النظرية، لا يأخذون بمسلمات عضوية الشبكة:

أولاً، لأن الشبكات تُنظم بشكل انتقائي (تشورتش و آخرون 2002). و ثانياً، لأن العضوية تتطلب عملاً طوعياً من الممثلين أنفسهم، و موافقة الأعضاء الآخرين كذلك بغية ضمان توفر الموارد و تحقيق الفاعلية والحفاظ على الروابط عبر الحدود. و في الواقع فإن الشبكة الاجتماعية و الاقتصادية العابرة للحدود، تتوافق مع " الكيان الاجتماعي الموجود في الوعي الشخصي المشترك (لومان و آخرون 1983).¹

وأضف إلى ذلك، أن تشكيل و الحفاظ على الشبكات يتطلب علاقات شخصية لفترة طويلة، و تبادل منتظم ودائم للأشياء الثمينة بين الجهات الفعالة. هذا النوع من التبادل يكون قائماً على تنقل دائم داخل هذه الشبكات. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك موارد أخرى مهمة أيضاً لنجاح مبادرات و مشاريع العائدين بعد عودتهم. و يبدو أن توفر هذه الموارد يكمن أيضاً في الرأسمال الاجتماعي الذي استفاد منه المهاجر قبل هجرته. فإن تجربة الهجرة السابقة، لا تكفي وحدها لتفسير مبادرات العائدين. و من ناحية أخرى و فيما يخص الرأسمال الاجتماعي كذلك، فإن المهاجرين لا يمثلون جماعة متجانسة، إذ أنه و على حد تعبير (جيمس كولمان) "يكون ملازماً في بنية العلاقات بين الجهات و الجهات الفاعلة" (كولمان 1998)²، و يجب أن ينظر إليه على أنه يتمثل في تلك الموارد التي تقدمها أسر العائدين أو أفراد أسرهم. وبعبارة أخرى، فإن الموارد الاجتماعية و المادية الموجودة من قبل و التي توفرها الأسرة، بإمكانها تشكيل أداء المهاجرين العائدين. ويخص رأسمال الاجتماعي تلك الموارد التي تسمح للعائدين الاستفادة منها.

فمن المعقول أن نتصور أن كل ما يكتسبه المهاجر العائد عبر الحدود إلى جانب الرأسمال الاجتماعي، إضافة إلى الشبكات الاجتماعية، يمكن اعتبارها موارد مكملة للآخرى. وفي الواقع، سواء كان هؤلاء العائدين من ذوي المهارات العالية أم لا، أو مهاجرين لأسباب اقتصادية أو لاجئين، فيجب أن يُنظر إليهم على أنهم فاعلين اجتماعيين، والذين تمكنوا من إيجاد السبل الكفيلة لعودتهم إلى أوطانهم و المشاركة في ديناميات الشبكات عبر الحدود. فالشبكات الاجتماعية التي يشارك فيها هؤلاء العائدون، تشكل نظم العلاقات الاجتماعية التي قد يكون لها أساس جماعي (جالية) أو جمعي (ضمن جمعيات). فالأساس الأول يشير إلى علاقات طويلة المدى بين أعضاء الشبكة الذين يتبادلون علاقات ويتأثرون بمحتوى هذه العلاقات. أما الأساس الثاني (الجمعي)، فيشير إلى انتقاء مجموعة من الفاعلين الذين حددت علاقاتهم كأعضاء من الجماعة. فسواء كانت العلاقات على أساس جماعي أو جمعي، فإن الخصائص التنظيمية للحدود الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية للشبكات الاجتماعية تعد استجابة للنسق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المرسله والدول المستقبلة.

إن الإشارة لنظرية الشبكات الاجتماعية تسمح بسد الفجوة بين البنية التنظيمية لشبكة العلاقات و محتوى العلاقة التي تعطيها الجهات الفاعلة من خلال مشاركتهم الخاصة و انتمائهم لهذه الشبكات. و هذه توضح لنا هذه النظرية مستويان من الدراسة:

أولاً: فهي تعتبر المهاجرين العائدين كفاعلين اجتماعيين يشاركون في مجموعة من علاقات ترابطية متشعبة، من خلال تحليل ممارسة أعضاء الشبكة. و هناك عناصر أخرى بإمكانها تسليط الضوء على تعدد مشاركات الجهات الفعالة، فضلاً عن أنواع التنظيمات التي تؤثر على تصرفاتهم.

¹ - Ibid, p 266.

² - Ibid, p 266.

ثانياً: تتيج مختلف بنيات الشبكة، فرصاً و توجهات و استراتيجيات مختلفة في سياق معين.

و من هذا المنظور فإن الفاعلين يمكنهم إعادة توجيه مصالحهم، لكن بالرغم من ذلك فإن الشبكات لا تزال قائمة. ويبدو واضحاً أن الشبكات الاجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود تختلف عن العلاقات العابرة للحدود من حيث الأنماط التنظيمية، الأهداف، البنية، والتكوين. و ترتبط الشبكات بنوع معين من العلاقة التي تربط بين مجموعة محددة من الأشخاص و الأشياء و الأحداث... مجموعة الأشخاص والأحداث والأهداف التي تحدد الشبكة، و التي تمتلك بعض السمات التي تحدد هويتهم كأعضاء من جماعة واحدة متكافئة، لغرض تحديد شبكة العلاقات فيما بينهم (نوك و كوكلينسكي 1982) و (تومسون و آخرون 1991).¹

إن تعريف كل من (دايفد نوك) و (جيمس كوكلينسكي)، يؤكد على ضرورة اعتبار محتوى العلاقات داخل الشبكة التي تدعم بنية الشبكة التي ينتمي إليها العائدون. ولذلك فإن العائدين يُعتبرون كفاعلين و يُضيفون صبغة ذاتية لمضامين أفعالهم في سياق معين. و في الواقع فإن شبكة العلاقات يمكن أن تبني على أساس "مبدأ التكامل" (لومان وآخرون، 1978)، و الذي قد يحدث في الحالة التي يكون فيها اختلاف الجهات الفاعلة من حيث الحصول على الموارد، الاختلاف في الخصائص الشخصية و السمات التي ينتسبون إليها، و التي تقرر الدخول في شراكة و التي بإمكانها أن تفيد كلا الطرفين. و لذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار وعي العائدين بانتمائهم إلى الشبكة، و يمكن أن يحدد هذا أيضاً بالرجوع إلى رؤيتهم الخاصة للعالم الذي يخلق نوعاً من جو فكري، شكلاً من أشكال التمايز بأن العائدين يعتبرون كمشجعين. و تلقى هذا الخلاف صدقاً لتصريحات أدلى بها (فيليبس و بوتر 2003)²، و كذلك (إليزابيث توماس هوب 1999) عند التحقيق الذي أجروه مع العائدين من "باربادوس" و "جامايكا". إن هذا التمييز هو أبعد ما يكون عن كونه غير ذي صلة حول ما يشكل بالتأكيد مشاعر العائدين حول انتمائهم إلى أي كيان، (فبراير 1994). فهو لا يولد فقط التفاهم المتبادل و ينقل المرجعيات، و لكن أيضاً يعيّن حدود الشبكات الاجتماعية التي تشارك فيها الجهات الفاعلة. و إضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز هو جزء لا يتجزأ من عملية تحديد الهوية. فإن التمييز لا يفسر الوعي الشخصي من قبل الجهات الفاعلة للشبكات الاجتماعية و الإقتصادية العابرة للحدود، و لكن يُظهر أيضاً الرغبة في الانتماء إلى العلاقات الاجتماعية الترابطية. فكلاهما يرسمان حدود الشبكة (بين أولئك الذين هم داخل الشبكة و الذين هم خارجها)، أو بإمكانها توليد تفاهم متبادل. و من الواضح أنه عند تحليل الشبكات الاجتماعية العابرة للحدود، يجب أن ينصب الإهتمام إلى معنى مشاركة الجهات الفاعلة في بنية الشبكة. و في السياق نفسه، فالموقف الذي يعتبرهم كأنماط للعلاقات، يبدو أن ذلك لديه بعض التأثير على المدى الذي من خلاله يحدد هؤلاء الفاعلين أنفسهم و بصفة ذاتية علاقاتهم الاجتماعية مع شبكاتهم. و بعبارة أخرى، هناك درجات متفاوتة من مضامين الشبكات، كما أنه هناك أنواعاً مختلفة من العلاقات.

و أخيراً يمكن القول أنه بفضل الرؤى النظرية للحدود الوطنية و الشبكات الاجتماعية، لم يعد ينظر للعودة على أنها نهاية دورة الهجرة، لكن على العكس من ذلك فهي تعد مرحلة من عملية الهجرة. و في الواقع، وإن كلتا النظريتين على حد سواء، وباعترافها لمدى تأثير كل من العوامل الميكرو و الماكرو- بنيوية لدول المنشأ (عوامل التأثير البنيوي الجزئي (الفرد) و عوامل تأثير الاقتصاد الكلي لدول المنشأ (المجتمع))، ترى أن الحفاظ على الروابط بين البلدان المضيفة و بلدان المنشأ يعزز قدرة المهاجرين لإعداد و تأمين عودتهم الخاصة، على عكس ما يؤكد أنصار النظرية البنيوية. وبالرغم من ذلك فإنه يختلف تحليل هذه الروابط في حين أن الروابط العابرة للحدود تظهر بصورة عفوية عند مستوى تخطي الحدود على أساس الصفات المشتركة كالعرق و القرابة. و تؤكد نظرية الشبكة الاجتماعية أن ظهور الشبكات عبر الحدود بين البلدان

¹ - Ibid, p267.

² - Ibid, p267.

المضيقة و المرسله هو استجابة لعوامل نسقية و تنظيمية. فالشبكات الإجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود تؤدي إلى مزيد من العلاقات التجارية بين الجهات الفاعلة التي قد تتجاوز هذه الصفات المشتركة.

و في الواقع تقدم هذه العلاقات على المصالح المشتركة و ليس على صفة مميزة. لذلك يمكن القول أن نظرية الشبكة الإجتماعية تعتبر إطارا تحليليا واسعا و الذي قام بتعقيد قضايا هجرة العودة عوضا على تسليط الضوء عليها. و بعد هذا التحليل المثمر لنظرية الشبكات الإجتماعية هناك أربعة أسباب أساسية من الضروري لهذه المقاربة إعادة النظر في تحديدها:¹

أولاً: إن التنوع المتنامي لتدفقات الهجرة الدولية يقترح توسيع الإطار التحليلي و التفسيري لهجرة العودة حسب (ستالكر 2003). إذ لا ينبغي الإشارة إلى عودة العمال المهاجرين فقط سواء كانوا مؤهلين أو لا، ولكن العودة عليها أن تخص الطلاب المهاجرون و طالبي اللجوء و اللاجئين كذلك.

ثانياً: لقد أدى ظهور وتعزيز التكتلات التجارية الإقليمية على المستوى العالمي و دعم الأسواق الحرة، إلى تطوير القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية. فإن الإصلاحات الليبرالية في العديد من البلدان المرسله للمهاجرين قد وضعت الأساس لزيادة الأنشطة التجارية لغير المهاجرين و للمهاجرين بشكل عام و خاصة للعائدين. **ثالثاً:** لقد تم تعزيز التنقل عبر الحدود عن طريق تكاليف نقل رخيصة. و قد جعلت العودة ذات عملية متعددة المراحل.

رابعاً: لقد عززت وسائل الإتصال التكنولوجية تطور تدفق المعلومات و تعزيز الروابط عبر الحدود بين دول المنشأ و البلدان المضيفة و السماح بتحضير أفضل لعودة المهاجرين.

و تدعو هذه الأسباب الأربعة إلى ضرورة إعادة النظر و مراجعة المتغيرات التحليلية للعودة، فكل العوامل التي تتعلق بتجارب الهجرة و طول مدة الإقامة في الخارج و عوامل نقل الموارد و الوضع القانوني للإقامة و دوافع العودة و مشاريع العائدين، تعد كلها مجموعة من جهات فاعلة غير متجانسة للغاية، كما أن أثرها على دول المنشأ و على التنمية يختلف وفقا لذلك. و يمكننا تلخيص النظريات الأربع في الجدول التالي:

جدول رقم 05: يمثل تلخيص نظريات الهجرة العائدة:²

¹ - Ibid, p270.

² - Ibid, p 269.

النظريات	الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة	الإقتصاديات الجديدة لهجرة اليد العاملة (NELM)	النظرية البنوية و العودة (Structuralism)	نظرية تخطي الحدود الوطنية (Transnationalisme)	نظرية الشبكة الاجتماعية (La théorie des réseaux sociaux transfrontaliers)
العودة	بسبب تجربة هجرة فاشلة في الخارج، والعودة تعتبر حالة شاذة.	العودة هي جزء من مشروع الهجرة (باعتبارها إستراتيجية محسوبة) فإنها تحدث مرة واحدة إذا تحققت أهداف المهاجرين المتوقعة في البلد المضيف.	- تحدث العودة و لا يحدث أي تغيير أو توازن مع القيود البنوية المحيطة ببلدان المنشأ (انقسام المحيط الأساسي) - تكون العودة على أساس عدم اكتمال أو جمع المعلومات الكافية الخاصة ببلد المنشأ.	العودة ليست دائمة بالضرورة. تحدث بمجرد ما تجتمع الموارد المادية و الفوائد معاً لدعم الأسرة و عندما تكون الظروف في بلد المنشأ ملائمة و معدة. فالعودة لها خلفية إجتماعية و تاريخية.	العودة مؤمنة ومستدامة بدعم من شبكة العلاقات الإجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود والتي تعمل على نقل المعلومات. العودة ليست سوى خطوة أولى نحو انتهاء مشروع الهجرة.
العائد	تتجسد العودة عند المهاجر غير الناجح و الذي لم يتمكن من تحقيق أقصى قدر من الخبرة في الخارج.	تتجسد العودة عند المهاجر الناجح و الذي حقق أهدافه المتوقعة في البلد المضيف. و تعتبر العائد كوسيط مالي (وسيط لتحقيق النجاح)	لا يجلب العائد الناجح أو الفاشل أرباحاً إلى دول المنشأ. يتم تعديل توقعات العودة و تكيفها مع البنية الإجتماعية في بلد المنشأ. "الإختلاف السلوكي" يظهر مع العودة. عودة المريض، المسن، المتقاعد و عودة غير المؤهل على سبيل المثال، فإن تكلفة العودة محدودة.	ينتمي العائد إلى جماعة إثنولوجية (عرقية) ذات شتات عالمي (حسب وعي المغتربين). لديه تجربة هجرة ناجحة قبل العودة. يحدد العائد إستراتيجيات تهدف للحفاظ على التنقل عبر الحدود و على علاقات و روابط مدمجة ضمن نظام عرقي و أبوي عالمي.	فاعل اجتماعي والذي يحمل قيماً، أهدافاً و تصورات خاصة عن محيط العودة. يجمع المعلومات الكافية حول النسق والفرص المتاحة في دول المنشأ، يقوم بتحويل الموارد قبل العودة. تشمل الشبكة العابرة للحدود المهاجرين وغير المهاجرين.
عوامل أو محفزات العودة	فشل تجربة الهجرة تحتاج إلى العودة إلى بلد المنشأ.	التعلق ببلد الأصل والأسرة، الإحساس بالإغتراب، يتم ضبط دوافع العودة حسب واقع السوق المحلي و علاقات القوة في بلد المنشأ.	التعلق ببلد الأصل و الأسرة، الإحساس بالإغتراب، يتم ضبط دوافع العودة حسب واقع السوق المحلي و علاقات القوة في بلد المنشأ.	التعلق ببلد الأصل وبالروابط الأسرية أمر ضروري. و أن تكون الظروف الإجتماعية و الإقتصادية مواتية بدرجة كافية لتحفيز العودة.	جسدها و شكلتها الفرص الإقتصادية و الإجتماعية و النسقية في بلد المنشأ فضلاً عن الموارد الخاصة التي يجنيها العائد.

الرأسمال المادي	عدم نقل أو نقل أي دخل أو مدخرات من الخارج.	تحويلات مستمرة لتأمين المخاطر ومساعدة أفراد الأسرة	تحويل الأموال والمدخرات ليس له تأثير على التنمية في دول المنشأ. يحتكر أفراد الأسرة على الموارد المالية مع غياب أثر مضاعف.	تعتبر المعاشات التقاعدية و الإستحقاقات الاجتماعية جزء من التحويلات المالية، تستخدم الموارد المالية وفقا للظروف النسقية في بلد المنشأ، تغير أو تحول النسق الإقتصادي و السياسي للبلدان المرسل.	تشكل التحويلات والإدخار نوعا واحدا من الموارد و التي يمكن استثمارها في مشاريع إنتاجية بهدف تأمين العودة.
الرأسمال البشري	يصعب نقل المهارات المكتسبة من الخارج إلى بلد المنشأ لأنها لا تلبي الاحتياجات المحلية في بلد المنشأ، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ضياع الرأسمال البشري.	احتمالية العودة تسمح بالتنوع في اكتساب المهارات	تضييع أو إهدار المهارات المكتسبة في الخارج بسبب القيود النسقية (البنية الاجتماعية) الكامنة في البلدان الأصلية فهذا لا يغير الوضع الاجتماعي	إن تنمية المهارات و الخلفية التعليمية المكتسبة في الخارج تسمح بتصعيد التنقل.	تعتبر المهارات المكتسبة في الخارج و كذا الخبرات والمعارف و القيم عوامل مساهمة لتأمين عودة ناجحة.

المصدر: Jean Pierre Cassarino, «Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited» ,

و في الختام يمكننا القول، أن المناهج النظرية الخمسة التي تم استعراضها بشكل حاسم في هذه الدراسة، ساهمت كلها في فهم أفضل لظاهرة هجرة العودة. فإذا كانت هذه النظريات تركز في المقام الأول على الجوانب الإقتصادية لهجرة العودة على مستوى الفرد والأسرة (أي الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة و NELM) أو على البعد الميكرو (الجزئي) والماكرو (الكلي) لهجرة العودة (مثل البنيوية و نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية، و نظرية الشبكة الاجتماعية)، و الطرق المختلفة التي تم من خلالها تحليل العودة والعائدين، فهي تصف مختلف مستويات التحليل و أطر البحث.

يبدو أن كلا من النظرية الكلاسيكية الجديدة والنظرية المبنية على دراسة تاريخية تأخذان جانبا واحدا دون الآخر وهذا ما يمنعهما من التحليل الصحيح بدرجة كافية، للتعقيدات الكبيرة للهجرة المعاصرة. فالنهج الكلاسيكي الجديد أهمل الأسباب التاريخية لحركات الهجرة وقلل من أهمية دور الدول، في حين أن النهج التاريخي أكد على البنية الإقتصادية و الاجتماعية. وغالبا اعتبر أن مصالح رأس المال هي المسيطرة وهي التي تحدد مجرى الهجرات، في حين لم يعط الإهتمام الكافي إلى القوة الإنسانية (الدوافع والمبادرات التي يقوم بها الأفراد والجماعات المشاركون في عملية الهجرة).

وعلى الرغم من هذه الاختلافات المجودة بين هذه النظريات، إلا أن جميعها توضح المراحل المختلفة من التطور و النضج الذي يميز تيارات الهجرة الدولية، (مارتن و ويدغرين 2002).¹ و في الحقيقة، فإن التحليل المقارن لنظريات هجرة العودة، سلط الضوء على دوافع العودة في المجالات الإقتصادية وغير الإقتصادية ولحاجة تأطير العودة بطريقة مخصصة. كما أنه توجد عدة عوامل جذب وعرض للطلب و دفع

¹ -Ibid, p268.

لديناميت الهجرة الدولية. و هناك أيضا العوامل الميكرو و الماكرو البنيوية التي تحفز العودة و يكون شكل تكوينها تحت ظروف محددة، فهي مهمة الباحث لتحديد العوامل السائدة.

المبحث الثاني: التعريف بظاهرة الهجرة العائدة

1. مفهوم الهجرة العائدة:

تعني العودة بشكل عام عملية العودة إلى نقطة الإنطلاق، و يعرفها معجم الهجرة¹ بأنها "حركة الشخص العائد إلى بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتادة عادة بعد قضاء سنة واحدة على الأقل في بلد آخر، و يمكن أن تكون حركة العودة إما داخل إقليم دولة معينة (مثل الأشخاص المشردين داخلياً) أو بين البلد المضيف و بلد المنشأ (مثل المهاجرين الإقتصاديين، أو اللاجئين)". و يمكن أن تنقسم العودة إلى فئات فرعية أخرى، حسب أنماط العودة (العودة الطوعية، والعودة القسرية، والعودة المدعمة (بالمساعدة)، والعودة التلقائية (الإختيارية)، وما إلى ذلك..).

و يعرفها الإتحاد الأوروبي (2002)² على أنها عملية تشمل: العودة إلى بلد المنشأ أو العبور أو بلد ثالث آخر، و التي تضم عملية الإستعداد (التحضير) و التنفيذ لها. و يمكن أن تكون العودة طوعية (اختيارية) أو قسرية. و وفقاً للتعريف الذي اقترحتة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لجمع البيانات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 1998) و هو التعريف المعتمد في إطار مشروع "ميرام"³، حيث تعرف المهاجر العائد على أنه: أي شخص يعود إلى البلد الذي كان مواطناً فيه في غضون السنوات العشر الأخيرة بعد أن كان مهاجراً دولياً (على المدى قصير أو الطويل) في بلد آخر، و الذين ينوون البقاء في بلدهم لمدة سنة واحدة على الأقل⁴. و تكون عودة مؤقتة أو دائمة، مقررة من قبل المهاجر وبشكل مستقل أو قسرية "تحت ظروف غير متوقعة". فإن هذا الحد الزمني يسمح بتقييم أثر تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر خلال هذه الفترة الزمنية على أساليب إعادة الإدماج. وهذا التعريف هو مستوحى بشكل جزئي مما أوصت به الأمم المتحدة حول "سوسيولوجية هجرة العودة" في أعقاب العمل السوسيولوجي "لفرانك بوفنكر" (1974)⁵، و الذي عرف العائد بدوره على أنه: "الشخص الذي يعود إلى بلد المنشأ، بشكل مؤقت أو دائم".

و لعل أول ما يلاحظ على ظاهرة هجرة العودة منذ البداية و من خلال المحاولة في تحديدها و تعريفها أنها تبدو كظاهرة معقدة بعض الشيء و هو ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التعريف و الذي يشمل أربعة أبعاد أساسية: بلد المنشأ، و مكان الإقامة في الخارج، و مدة الإقامة في كل من البلد المضيف و بلد المنشأ بعد العودة. و نحن أضفنا بدورنا إلى إعادة النظر في العائد نفسه بما أنه هو الذي يتخذ ذلك القرار بالعودة.

أما بلد المنشأ، هو البلد الذي يتأصل منه شخص أو عدة أشخاص أي بلد الجنسية، أو في حالة عديمي الجنسية، بلد الإقامة الإعتيادي الذي يعيش فيه الشخص، أي بلد الإقامة المعتادة في البلد الذي يتواجد فيه المكان الذي يعيش فيه حيث يقضي عادة فترة الراحة اليومية. ولا يعتبر السفر المؤقت إلى الخارج لأغراض الترفيه، عطلة، زيارات للأصدقاء والأقارب، والأعمال التجارية، والعلاج الطبي أو الحج الدينية

¹ - Sans auteur, Glossary on migration, opcit, p56

² - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p 184.

³ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p3.

⁴ - ibid, p 184

⁵ - Jean-Pierre Cassarino, Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socioprofessionnelle, opcit, p3.

مغيراً لبلد الإقامة المعتادة¹. وهو البلد الذي يشكل مصدراً لتدفقات الهجرة (القانونية أو غير القانونية)، ويستعمل أيضاً في حالة العودة أو العودة إلى الوطن، أيضاً بلد المنشأ². ويمكن أيضاً أن يكون بلد عبور، أي البلد الذي تتحرك من خلاله تدفقات الهجرة (القانونية أو غير القانونية)³.

و يسمى أيضاً **البلد المرسل**، أي البلد الذي يغادر منه الناس للاستقرار في الخارج بشكل دائم أو مؤقت⁴.

أما **بلد المقصد** أو البلد المضيف، و يسمى أيضاً البلد المستقبل أو بلد الوجهة أو بلد ثالث. و هو بلد يقوم شخص أو مجموعة أشخاص بالتوجه نحوه من أجل الإقامة. و هو البلد الذي هو مقصد لتدفقات الهجرة (قانونية أو غير قانونية) كما أنه البلد الذي وافق على تلقي عدد معين من اللاجئين والمهاجرين على أساس سنوي بقرار رئاسي أو وزاري أو برلماني⁵.

و وفقاً للتعريف السابق، فإن بلد منشأ المهاجرين هنا يشير إلى جنسية المهاجرين، و لذلك فلا يبدو هذا التعريف مناسباً بما أنه يستند فقط على بلد الجنسية، فإن المهاجرون يضم أولئك الأشخاص المولودين في الخارج و الذين تنسوا بعد ذلك، و يضم أيضاً أولئك المولودين في الخارج في البلد المضيف و لكنهم يعتبرون أجانب (ليست لديهم جنسية ذلك البلد). فإن الاختلافات في قوانين الجنسية تثير أيضاً مشاكل المقارنة الدولية. لذلك فمن الأفضل عند تحديد المهاجرين العائدين الأخذ في الاعتبار معيار البلد الذي ولد فيه المهاجر و ليس جنسيته. لذلك ينبغي عند تحديد العودة الأخذ في الاعتبار كل هذه الأبعاد السابقة، بلد المقصد من جهة و بلد الأصل من جهة أخرى و كل التنقلات و حركات الذهاب و الإياب الممكنة فيما بينهما و التي تصنع في الأخير ذلك الحكم عليها على أنها عودة أو مجرد حركة مثلها مثل الهجرة كما بينت ذلك العديد من النظريات و بالأخص نظرية الحدود الوطنية و تتفق معها نظرية الشبكات الاجتماعية، والتي اعتبرتها جزءاً من مسار الهجرة و ذلك من خلال تلك الحركات التي يقوم بها العائد بين بلد المقصد و بلد الأصل.

و من أجل فهم الإطار النظري لعودة الهجرة و الاندماج، ينبغي التأكيد على الطابع المؤقت أو الدائم للعودة، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبارها نهاية لدورة الهجرة. حيث درس أنصار نظرية الهجرة العابرة للحدود الوطنية و كذا نظرية الشبكات الاجتماعية هذه الدراسة بشكل واف على مدى أكثر من عقد من الزمن. و قد بينت كلاهما أن العودة تمثل إلا مرحلة من مراحل عملية الهجرة. تشدد هاتان النظريتان على ضرورة الاعتراف بمدى تأثير الروابط القائمة بين بلدان الهجرة و بلدان الأصل على عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين (كما أشرنا إليه في المبحث السابق).

و هناك حالة خاصة أخرى تتعلق بـ "عودة" أبناء المهاجرين إلى بلد ميلاد آبائهم⁶، حيث أن هؤلاء الأطفال لا يعتبرون مهاجرين، كما أنه لا يمكن اعتبارهم عائدين بمعنى الكلمة بعد هجرتهم إلى بلد آبائهم الأصلي ولا يمكن اعتبارها هجرة عائدة بالضرورة. و تعد "عودة" أبناء المهاجرين من المستعمرات الفرنسية والبرتغالية والإسبانية السابقة، فضلاً عن هجرة "الأقليات العرقية" في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا، فنلندا، المجر وحتى اليابان) من بين حالات العودة هذه. كما أنه يمكن اعتبار آخر بلد الإقامة قبل العودة بالضرورة هو

¹ - Sans auteur, glossary on migration, opcit, p15

² - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقاً منها وعبرها "مرجع سابق، ص144

³ - Sans auteur, glossary on migration, opcit, p15.

⁴ - Ibid, p59.

⁵ - Ibid, p15.

⁶ - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p228.

بلد الوجهة الأول، كما أن الخروج من بلد الهجرة لا يعتبر بالضرورة عودة إلى بلد المنشأ و هو ما يوضحه الجدول الموالي لمختلف حالات الهجرة العائدة:¹

جدول رقم 06: يمثل الحالات المختلفة للهجرة العائدة:

2 Migrations de retour عودتين	3 Migrations de retour ثلاث عودات	4 Migrations de retour - 3 Migrations secondaires أربع عودات- ثلاث هجرات ثانوية
1-Migration initiale الهجرة الأولى	1 Migration initiale – 2 Migrations secondaires الهجرة الأولى- هجرتين ثانويتين	1 Migration initiale – 2 Migrations secondaires الهجرة الأولى- هجرتين ثانويتين
Pays de naissance - Pays de destination / Pays de destination - Pays de naissance بلد الأصل – بلد المقصد بلد المقصد – بلد الأصل	Pays de naissance - Pays de destination1 - Pays de destination 2 / Pays de destination 2 - Pays de naissance بلد الأصل- بلد الوجهة الأول- بلد الوجهة الثاني بلد الوجهة الثانية- بلد الوجهة الأول- بلد الأصل	Pays de naissance - Pays de destination1 - Pays de destination 2 / Pays de destination 2 - Pays de naissance بلد الأصل- بلد الوجهة الأول- بلد الوجهة الثاني بلد الوجهة الثانية- بلد الوجهة الأول- بلد الأصل

المصدر: Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard »

وتكشف لنا الأدبيات الاقتصادية، النظرية منها والتطبيقية خمسة مسائل أساسية مترابطة بشكل وثيق بالهجرة العائدة:

1- محددات قرار الهجرة العائدة، لماذا يعود المهاجرون؟

2- من هم العائدون؟ و فوائد الهجرة على المهاجرين أنفسهم في بلد الوجهة من حيث التكوين والسلوك الاقتصادي.

3- ماهي مدة الهجرة و متى تحدث العودة؟

4- نتائج الهجرة والعودة على سوق العمل و الإستثمار، و قرار إمكانية إعادة الهجرة ثانية من طرف العائدين أنفسهم، و تأثير ذلك على الأسرة أو المجتمع أو حتى على المستوى الوطني ككل. ويتم اتخاذ بعض هذه القرارات سواء تلك المتعلقة باحتمالية العودة و وقت حدوثها و نوعية و طبيعة العمل بعد العودة، من قبل المهاجر نفسه أو الأسرة معاً، و تأثير نمط الإنتقاء أو الإختيار المهني لهؤلاء على أرباح المهاجرين العائدين بعد العودة. لكن من المرجح أن ترتبط العودة ارتباطاً وثيقاً بمحددات قرار الهجرة في المقام الأول، لأن العودة تصبح خياراً بمجرد أن يحقق المهاجر الهدف المحدد في بداية الهجرة.

5- لماذا يعود المهاجرون؟ وهو ما قامت بتفسيره نماذج الهجرة الكلاسيكية الجديدة (و التي قمنا بعرضها وشرحها في المبحث السابق) و ذلك من خلال:

¹ - Ibid, p185.

- فشل مشروع الهجرة (عدم مراعاة التوازن بين تقدير التكاليف و الفوائد المتوقعة من الهجرة أو بسبب نقص المعلومات غير الكافية قبل العودة).

- تحسن أو توقع تحسن الوضع الإقتصادي في بلد الأصل بشكل كبير، مما يؤدي إلى التقاء أو إعادة النظر في الأجور المتوقعة سواء في بلد المنشأ وبلد الوجهة، من خلال تحويل رأس المال البشري المكتسب في البلد المضيف و الذي من شأنه تحقيق فوائد عالية (نسبيا) في البلد الأصلي أكثر منه في البلد المضيف. وأحد الأمثلة على ذلك هو هجرة الطلاب، حيث أن مستوى رأس المال البشري المكتسب سيحدد وضعية الفرد المتوسطة في البلد المضيف، لكن من شأنه أن يضعه من بين النخبة المتعلمة وتوقع زيادة الدخل بعد عودته بشكل كافٍ والذي من شأنه يزيد من احتمال حدوث العودة (داستمان 2000)¹. فإن نظرية (الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة و النظرية الإقتصادية لهجرة اليد العاملة لكل من (لوكا و ستارك، 1985؛ وستارك، 1991) تركز على تأمين و تحقيق أقصى قدر من المنفعة ليس على المستوى الفردي و إنما تركز أيضا على دور العائلات وحتى المجتمعات في اتخاذ القرارات المشتركة للهجرة وتحقيق أقصى قدر من الفائدة المشتركة، و تكمن معظم الدوافع عموما في أولويات الإستهلاك في بلد الأصل أكثر منه في البلد المضيف (هيل، 1987؛ جاجيك و ميورن، 1988؛ رافلهيوشن، 1992)².

فعلى سبيل المثال تعتمد الأولويات في بلد الأصل على الوضع العائلي للمهاجرين (سواء كان يعيش الزوج أو الأطفال في بلد الأصل أو في البلد المضيف)، و حسب طبيعة والتصورات الشخصية للفرد (الوضع الصحي و تحقيق مستوى من الاندماج في المجتمع المضيف) و يرجع أيضا حسب الوضع في البلد من حيث المناخ و الوضعي الثقافي والذهني وما إلى ذلك).

2. أنماط الهجرة العائدة:

لقد اقترحت بعض الأدبيات تصنيفات مختلفة لأنواع الهجرة، و يظهر أن هناك تصنيفاً واحداً ممكناً، يستند إلى التصنيف الذي وضعه "داستمان" (2000)، و "دوستمان" و "ويس" (2007)³ و الذي يميزان بين حركات التنقل بسبب الدوافع الإقتصادية في المقام الأول إلى جانب عوامل أخرى، مثل الإضطهاد السياسي، التغيرات المناخية أو الكوارث الطبيعية، والحركات العائلية (الزواج، لم شمل الأسرة).

فبالنسبة للدوافع الإقتصادية، وانطلاقاً من التصنيف الذي وضعه "داستمان و ويس" (2007) فقد استندنا إلى تحديد الحركات الدائمة والمؤقتة من منظور البلد المضيف و بلد الأصل، حيث تعتبر الهجرة مؤقتة إذا عاد المهاجر مرة واحدة على الأقل إلى بلده الأصلي بعد مغادرته لأول مرة؛ و تكون دائمة إذا بقي المهاجر في الخارج.

وانطلاقاً من هذا التصنيف فقد أعاد هؤلاء إسقاط ذلك البعد الدائم والمؤقت على الهجرة العائدة أيضاً. و من أجل فهم دوافع ونتائج أو آثار الهجرة بشكل أفضل، ينبغي التفصيل في مميزات و خصائص العودة و ذلك من خلال: معرفة المكان أو المنطقة الذي عاد إليه ذلك العائد. هل هو المكان الذي غادره في البداية أم عاد إلى مكان مختلف عنه تماماً (نفس القرية أو المدينة أو المنطقة)؟ هل يحاول الاندماج داخل مكانه المعتاد (الأصلي) أو في مكان مختلف، أو من شأنه تأسيس أسرة أو مكان جديد آخر؟

¹ - Cora Leonie et Mezger Kveder, Temporary Migration: A Review of the literature », opcit, p 9.

² - Ibid, p 9.

³ - Ibid, p 3.

1.2. في حالة الهجرة الدائمة، وهي العودة إلى بلد المنشأ أو الأصلي والإقامة فيه بشكل دائم أو لأجل طويل¹. و يمكن للمهاجر أن يقرر إما للبقاء في بلد مقصد واحد أو أن يعيش لفترة من الوقت في بلد ما قبل الانتقال إلى وجهة أخرى. و يُطلق على هذا النوع باسم **الهجرة العابرة**. و يتوقف ذلك إلى حد كبير حسب الظروف و السياق التي تحدث فيه الهجرة. فقد يقوم المهاجرون أيضاً بتعديل خطط الهجرة الخاصة بهم أو في طريقة الهجرة، و الانتقال إلى وجهة أخرى بعد الحصول على فرص جديدة أو جمع المعلومات، كالإختلافات في سياسات الهجرة لمختلف البلدان المضيفة.

2.2. أما بالنسبة للهجرة المؤقتة فتكون فيها العودة إلى البلد الأصلي حسب اختيار و القرار الشخصي للمهاجرين، وهو التعريف الذي وضعه دوستمان (2000) عند إشارته للهجرة التعاقدية أو الحالة التي لا يستطيع فيها المهاجر الإختيار بحرية عن موعد عودته. حيث يتم فيها تحديد زمن العودة من الخارج (البلد المستقبل) من خلال عقود العمل أو من خلال تصريح الإقامة الذي يحدد مدة الإقامة، و هذا الوضع شبيه بحالة هجرة الطلاب عن طريق عقود يُحدد لهم فيها مدة الهجرة بعد انتهاء برنامجهم الدراسي، و يسمح فيها للمهاجر أن يمدد فترة إقامته إذا كانت عودته غير قسرية. و يعرفها مشروع "ميرام" أيضاً، أنها العودة إلى بلد المنشأ والبقاء فيه لمدة ثلاثة أشهر على الأقل قبل مغادرته إلى بلد آخر.² أي أن المهاجرون الذين يعيدون الهجرة فهم لا يتبعون بالضرورة نمط هجرة منتظم، لكنهم يقررون ذلك بعد قضاء بعض الوقت في بلد المنشأ و المغادرة مرة أخرى إما إلى نفس البلد المضيف الذين كانوا يقيمون فيه من قبل أو إلى بلد مقصد آخر ثالث.

أما الهجرة العابرة يمكنها أن تصبح مؤقتة عندما يعود المهاجر إلى بلده الأصلي بعد أن سبق العيش والإقامة في بلدان مختلفة أخرى.

3.2. أما النوع آخر من العودة، وهي العودة غير الإختيارية أو القسرية أو العبارة التي أطلقها عليها "مشروع ميرام" بالعودة المضطرة أو المجبرة (le retour forcé) ، والتي يكون فيها الترحيل من جانب البلد المضيف، و هي العودة إلى بلد المنشأ بعد صدور قرار إداري أو قضائي الصادر عن سلطات بلد الهجرة ويطالب المهاجر بمغادرة الإقليم الوطني³.

و لقد استخدمت عبارة **العودة القسرية** (le retour contraint) في إطار مشروع "ميرام"⁴ لوصف عودة المهاجر إلى بلد المنشأ بعد قيود صارمة أو بسبب ظروف غير ملائمة مفاجئة وغير متوقعة و التي كنت السبب في مقاطعة المهاجر لدورة الهجرة. وتشمل العودة القسرية، إلى جانب أمور أخرى، وهي مرادف العودة الإضطرارية أو المفروضة و التي تختلف بدورها عن العودة المقررة أو المختارة. و يعرف معجم الهجرة العودة القسرية على "أنها الإعادة الإجبارية أو الإلزامية للفرد إلى بلد المنشأ أو العبور أو بلد ثالث ، على أساس مرسوم إداري أو قضائي⁵.

وإذا كانت عودة معظم المهاجرين بصفة طوعية فهذا يعني أن الجزء الأكبر من تدفقات الهجرة إلى بلدان المنشأ كان سببها الطرد، بسبب انتهاك قانون الدخول أو الإقامة على سبيل المثال. و تضم بعض عمليات الترحيل القسري هذه، بعض الأشخاص الذين تم احتجازهم في مراكز الإحتجاز منذ دخولهم البلاد (بصفة

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p 118.

² - ibid, p119

³ - Ibid, p118

⁴ - Ibid, p 118.

⁵ - Sans auteur, Glossary on migration, opcit, p25.

غير قانونية) أو المسجونين. و تعمل جميع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تنفيذ و القيام على عمليات الإخلاء هذه.

غير أن حجم هذه الظاهرة يختلف حسب طبيعة نظام الرقابة الذي يخضع إلى بعض الضوابط والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه العملية، و وفقا لطبيعة وشدة تدفقات الهجرة وكذلك حسب الموقع الجغرافي للبلاد. و غالبًا ما تمثل عمليات الإخلاء هذه، عدد كبير من الذين يغادرون الإقليم بصفة قسرية، سواء أولئك الأشخاص المعنيين بالطرد والذين قرروا مغادرة البلد من تلقاء أنفسهم (بصفة طوعية)، أو الذين يودون التهرب من بعض المطالب الإدارية. و غالبًا ما تخضع هذه العملية إلى ضرورة توقيع اتفاقية إعادة القبول مع بلد المنشأ أو بلد العبور التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرين الذي يتم ترحيلهم، كشرط ضروري من أجل العودة القسرية. و قد تضاعف عدد اتفاقيات إعادة القبول التي وقعتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في السنوات الخمس الأخيرة وتعتبر سويسرا وفرنسا وألمانيا أكثر الدول التي وقعت على أكبر عدد من هذه الإتفاقيات من خلال 39 و 38 و 28 اتفاقية على التوالي لكل منها¹.

كما أن هناك ما يسمى بالعودة الإجبارية للعمال المؤقتين إلى أوطانهم ويتم تنفيذ هذه العودة حسب ما يؤكد "راهنز"²، أنه يجب أن يشمل أي برنامج للعمالة المؤقتة مفاضلة بين المكاسب الاقتصادية. و كذلك يجب وضع قيود على بعض الحقوق الفردية للمهاجرين أثناء عملهم في الخارج. (راهنز 14:2005). وهناك طريقة واحدة من الممكن تنفيذها للعودة الإجبارية، و هو إنهاء تصريح العمل و الإقامة بعد فترة محددة. (مع افتراض أن يتبعه ترحيل إجباري لغير الراغبين بالعودة إلى أوطانهم). هناك اقتراح آخر، أن يطلب من أصحاب العمل أن يودعوا حصة من أجور المهاجرين في حسابات التوفير التي لا يمكنهم عليها إلا بعد عودتهم إلى أوطانهم. هناك فكرة ثالثة يتطلب العمل بها شراء سندات خاصة إلا من قبل العمال أو من قبل أصحاب العمل لتستخدم هذه الأموال إما في التنفيذ للترحيل الإجباري أو للمساعدة لتطبيق الاندماج . (أجونياس 2007). و هذا يثير قضايا قانونية لأن الإدخال الإجباري يعد انتهاكا لحقوق العمال المهاجرين . كما أن هناك سؤالا عمليا : فما الذي سيمنع المهاجرين من التسلل إلى القطاع غير الرسمي ليعملون بطريقة غير مشروعة ؟

4.2. أما العودة المختارة³ (le retour choisi ou décidé)، فهي عبارة استخدمت في إطار مشروع "ميرام"، والتي تعني العودة إلى بلد المنشأ بشكل إرادي و بدون أي ضغوطات. فإن العودة المختارة تشير حصرا إلى الخيار الفردي والسيادي للمهاجر. وهي مرادف للعودة المقررة و تختلف عن العودة الطوعية. إذ ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم العودة الاختيارية يختلف عن العودة الطوعية و لا ينبغي المزج بينهما. فالعودة الاختيارية تحدث عندما يتخذ فيها المهاجر القرار من قبل بالعودة و متى يعود بنفسه أو بالاشتراك مع الشبكة الاجتماعية⁴. أما العودة الطوعية فقد أشير إليها من خلال اقتراح البرنامج المتعلق بالعودة بالمساعدة و الذي وضعه مجلس الاتحاد الأوروبي، حيث يعرفها على أنها "إمكانية مساعدة العائد الذي اختار العودة طوعا لمغادرة البلد المضيف نحو بلده الأصلي أو بلد عبور أو إلى بلد ثالث آخر"⁵.

¹ - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », op.cit, p 212

² - ستيفن كاستلز، مارك ميللر، عصر الهجرة، مرجع سابق، ص 170.

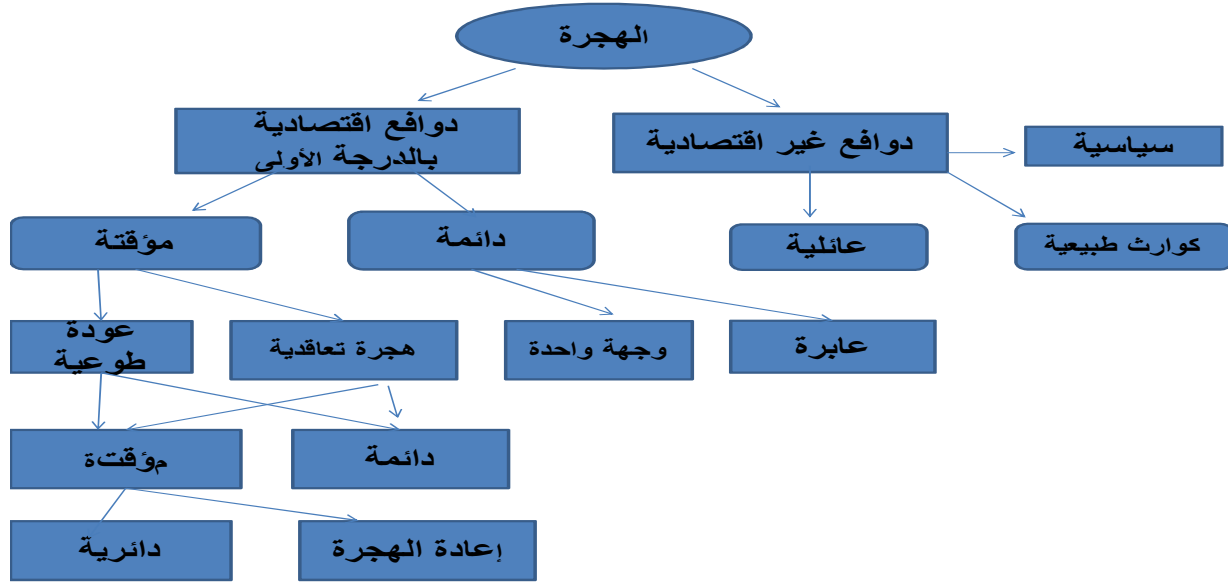
³ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p118.

⁴ - Cora Leonie et Mezger Kveder, Temporary Migration: A Review of the literature, opcit, p 3.

⁵ - يؤكد تقرير صدر مؤخرا عن شبكة الهجرة الأوروبية أنه لا يوجد فرق و حدود واضحة بين العودة الطوعية والعودة القسرية، طالما أن دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديهم طرقا مختلفة لفهم هذه المفاهيم. و إنما ذلك يرجع إلى الوضعية القانونية للمهاجر العائد (أي هل هو مقيم بصفة شرعية أو غير شرعية). فيما إذا كان حقا أنه يمكن اعتبار العودة الطوعية تشكل قضية أخرى. وفي نفس السياق، أشارت دراسة نشرتتها وزارة الداخلية، المؤرخة عام 2004، إلى أن برامج العودة الطوعية التي أقيمت في أوروبا كثيرا ما كانت بعيدة عن احترام المبدأ القائل بأن العودة ينبغي أن تستند إلى الاختيار الشخصي. كما ينتقد الكثيرون، بأن العودة الطوعية ليست دائما طوعية بمعنى الكلمة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من أنواع الهجرة و هي ليست حصرية، فهي ترتبط حسب دواعي أو دوافع الهجرة بحد ذاتها. فقد تحدث الهجرة العائلية على سبيل المثال بسبب بعض الدوافع الاقتصادية الثانوية ويمكن لبعض المخاوف المرتبطة بالأسرة أن تتسبب في قرار العودة.

و يلخص لنا الرسم التخطيطي التالي أهم أنماط هذه الهجرات و العودات حسب تصنيف (داستمان) و(ويس) و هو كالتالي¹:



5.2. برامج العودة الطوعية بالمساعدة:

العودة الطوعية بالمساعدة أو العودة الاختيارية إلى بلد المنشأ أو العبور أو إلى بلد ثالث آخر على أساس إرادة العائد الحرة.²

ففي إطار الاقتراح المتعلق ببرنامج المساعدة على العودة الذي صاغه مجلس الإتحاد الأوروبي، "تشير العودة الطوعية (le retour volontaire) إلى المغادرة بتقديم المساعدة أو عدمها للتوجه نحو بلد المنشأ أو العبور أو بلد ثالث آخر، التي يقوم بها المرشح العائد بمحض إرادته"³. لكن في إطار مشروع "ميرام" فإن العودة الطوعية تختلف عن العودة المقررة والمختارة.

فالعودة الطوعية المدعومة أو ما يسمى أيضا بالترحيل الطوعي إلى أرض الوطن أو عودة طوعية مساعد عليها، و هي كما يعرفها معجم الهجرة⁴: "الدعم الطوعي و المالي و المخطط لطالبي اللجوء المرفوضين، و المهاجرين الذي هاجروا عن طريق التهريب، الطلاب الذين انقطعت بهم السبل، و المواطنين المؤهلين وغيرهم من المهاجرين غير القادرين على البقاء في البلد المضيف أو غير الراغبين في ذلك و الذين يودون العودة إلى أوطانهم الأصلية بطريقة طوعية."⁵ و هذا معناه أنه يوجد هناك نوعان من هذه البرامج:

يستهدف النوع الأول، تلك البرامج التي تستهدف المهاجرين الذين يحملون تصريح إقامة دائمة.

¹ - Cora Leonie et Mezger Kveder, Temporary Migration: A Review of the literature, opcit, pp 4.

² - Sans auteur, Glossary on migration, opcit, p70

³ - حسب تقرير شبكة الهجرة الأوروبية ليس هناك فرق واضح بين العودة الطوعية و العودة الإضطرارية، حيث أنه في حدود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هناك طرق مختلفة لفهم هذه المفاهيم، إذ أن مفهوم العودة الطوعية، يعتمد على الوضع القانوني للمهاجر (العودة إلى معرفة ما إذا كان يقيم بشكل قانوني أو غير قانوني) معرفة ما إذا كان يمكن اعتبار العودة طوعية فعلا ذلك يعد مسألة أخرى.

⁴ - Ibid, p7

⁵ - Ibid, p7.

أما النوع الثاني، فيستهدف المهاجرون الذين دخلوا بشكل غير قانوني أو تجاوزت فترة إقامتهم القانونية المسموح بها و بالتالي أصبحوا في وضع غير قانونية في البلد المضيف، وهي عودة إلى البلد الأصلي على أساس قرار مقبول بحرية ومخاطر به في حالة الهجرة غير الشرعية أو المهاجرون الذين يخضعون لأمر الإخلاء أو مغادرة البلاد بعد تعليق وضع الحماية المؤقتة الخاصة بهم (بسبب رفض طلبات لجوئهم على سبيل المثال).

فقد وضعت معظم دول منظمة التعاون الإقتصادي آليات لتنظيم العودة على أساس طوعي. وهي برامج بديلة لعمليات الإخلاء (الطرد). فهي تسمح للمهاجرين باختيار ظروف عودتهم (المكان والزمان) وقد يتلقون مساعدة مالية أو حتى المساعدة للإستعداد للعودة. وتتطوي على منح إعانة مالية أو تنظيمية للعودة، وإن أمكن تدابير إعادة الإدماج، و التي تقوم على قرار معلن عنه ومنتخذ بحرية من قبل الفرد، و يمكن أن ينظم الترحيل الطوعي للوطن (خاصة إذا تطلب الأمر ذلك تحت رعاية الحكومات المعنية والمفوضية السامية)، أو قد يتعلق الأمر بعودة تلقائية (أي اللاجئين يعودون بوسائلهم الخاصة مع إسهام محدود، إن لم يكن نقل معدوم، للمفوضية السامية والحكومات في هذه العملية).¹ فمنذ فترة طويلة أخذت العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي تطبيق برامج العودة الطوعية بالمساعدة مثل ما هو الحال في ألمانيا منذ سنة 1979. وقد وجد تطبيق هذه البرامج لأكثر من عشر سنوات في سويسرا وبلجيكا وفرنسا وهولندا وفي معظم دول الشمال الأوروبي. أما بالنسبة لمعظم الدول الأخرى فقد بدأت تعرف هذا النظام إلا مؤخرا و ذلك ابتداء من أواخر التسعينات. و قد سارت و اتخذت كل من أستراليا والنمسا وفرنسا وإيرلندا وإسبانيا والمجر والمملكة المتحدة والسويد هذا النوع من التدابير. و تريد البلدان المضيفة وراء هذه البرامج تحقيق فوائد ذات شقين: تسهيل العودة إلى الدول التي تم توقيع معها اتفاقيات إعادة القبول و ثانيا، تنفيذ عملية العودة بأقل التكاليف التي تتحملها عملية الطرد نفسها. و في هذا المضمار فلا يمكن التمييز بين العودة الطوعية والعودة القسرية لأن الأشخاص هنا لم يعد لديهم الحق و فرصة للبقاء في ذلك البلد المقيمين فيه بطريقة غير قانونية.²

6.2. تشجيع عودة المهاجرين الدائمون إلى بلدهم الأصلي (العودة بالمساعدة)³

للتشجيع ومساعدة المهاجرين الدائمين المقيمين بشكل قانوني و دائم للعودة إلى RVA و تستخدم برامج

بلدهم الأصلي. و يتم تنفيذ معظم هذه البرامج بمساعدة المنظمات غير الحكومية، و تعد المنظمة الدولية للهجرة واحدة من بين هذه المنظمات الرائدة في هذا المجال. و قد خصصت معظم هذه البرامج لبعض دول المنشأ وخاصة تلك التي تنشأ الوحدات الرئيسية للاجئين. وعادة ما تغطي هذه البرامج تكاليف النقل وقد يشمل أيضاً تكاليف العودة ومجموعة من الخدمات للمساعدة على عملية إعادة الإدماج بعد العودة، وإمكانية القيام برحلة تمهيدية للعودة، من خلال التدريب المهني. و يكون ذلك إلى حد كبير وفقاً لبلد المنشأ وغالباً ما توجه الأسرة. وفي كثير من الأحيان قد تؤثر المساعدة على العودة بشكل كبير على اختيار المهاجرين الذين لا يعتزمون العودة، كما يسمح ذلك على الأقل بتوقع العودة الفعلية إذا كانت مبرمجة مسبقاً، وتستهدف بعض البرامج بشكل خاص المهاجرون الذين يواجهون صعوبات في سوق العمل، و الذين يفضلون أن يكون لهم الحصول معاش شهري في بلدهم الأصلي و الذي يكون أقل من تلك الإستحقاقات التي يتحصلون عليها في البلد المضيف ولكن مع ذلك يمكن أن تظهر فائدتها على نظراً لتكلفة المعيشة المتفاوتة بين البلدين.

¹ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر و انطلاقاً منها و من خلالها، مرجع سابق، ص145

² - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p211.

³ - Ibid, p 213.

و قد تم تنفيذ مثل هذا البرنامج في فرنسا في عام 1984 من خلال المساعدات الحكومية لإعادة إدماج الأجانب العاطلين عن العمل لمدة ثلاثة أشهر أو أولئك المتضررين أو المعنيين بمخطط اجتماعي. أما في الدنمارك مثلاً، يتمكن الأشخاص فوق سن الخمسين و الذين لم يعد بإمكانهم العمل، الاستفادة من مبلغ شهري في بلدهم الأصلي لمدة خمس سنوات. و يوسع قانون الهجرة في هولندا مثل هذه المبادرة للأجانب دون 45 سنة بشرط أن يكونوا قد أقاموا في البلد لمدة ثلاث سنوات على الأقل وتلقوا إعانات في البطالة أو العجز أو التقاعد لمدة ستة أشهر على الأقل. لكن بالرغم من أن هذه الإجراءات تبدو واضحة في مصلحة البلد المضيف، لكن المهاجر سيأخذ في الاعتبار عند قراره ذاك للعودة، تلك الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في بلده الأصلي، و سيولي العمال والمتقاعدون كبار السن اهتماماً خاصاً لشروط الحصول على الرعاية الصحية على وجه الخصوص. كما أن الدعم لإطلاق مشاريع تجارية في بلد المنشأ هو أيضاً جزءاً هاماً من أحد برامج العودة بالمساعدة، ومع ذلك، فإن المساعدات نادراً ما تتجاوز بضعة آلاف من اليورو (5000 يورو كحد أقصى في إسبانيا و 4000 إلى 7000 يورو في فرنسا وفقاً لبلد المنشأ وحسب المشروع) وهذا ما يعني أن هذه المشاريع التي يتم إنشائها هي في الأساس مشاريع صغيرة.

وقد طورت فرنسا تجربة رائدة في هذا المجال خلال منتصف التسعينات. وتستند هذه الإجراءات إلى مشغلين محليين يقدمون خدمات لدعم هذه المشاريع و مباشرة يقومون بإدارة المساعدات الممنوحة. وغالباً ما تكون هذه المشاريع التي يتم إنشاؤها قابلة للتطبيق وتساعد على خلق بعض الوظائف في بلدان المنشأ، إلا أن عددها يبقى محدوداً للغاية. كما أن هذا الوضع نجده مماثلاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى والتي تقدم هذا النوع من هذه الآليات. و يمكن تفسير التأثير الضعيف لهذه الآليات والمخططات بسبب ندرة المحفزات المالية نظراً لصعوبة الحصول على قروض إضافية و التي تؤدي إلى احتمالات محدودة للاستثمار داخل البلدان الأصلية المعنية.

وفي بعض الحالات، لا تظهر العودة كشرط أساسي للمشاركة في مثل هذا البرنامج، حتى و إذا كان ذلك هو الهدف بشكل صريح أو ضمني. و يعتبر برنامج "توكتن" (لنقل المهارات بواسطة العائدين) الذي تم تنفيذه تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1977، يدخل ضمن هذا السياق. و يتيح هذا البرنامج للمهاجرين المساهمة في مشاريع استثمارية في بلدهم الأصلي من خلال العودة و ذلك لمدة تقل عن ثلاثة أشهر.

وبالمثل وضعت المنظمة الدولية للهجرة برنامجاً يركز على أفريقيا (تنمية الهجرة في أفريقيا MIDA)، برنامج العودة وإعادة الإدماج الأفارقة المؤهلين سابقاً (RQAN) خلال الفترتين 1983 و 1999 حيث ساهم في هذا البرنامج أكثر من 2000 إفريقي مؤهل. و إذا كانت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ونقص رأس المال الاجتماعي الخاص ببلد المنشأ يشكلان عقبات ضخمة أمام العودة، لذلك فقد تشجع المشاركة في برامج العودة المؤقتة تعزيز مشاريع العودة على المدى الطويل. و من غير المرجح أن يكون تأثير ذلك كبيراً بسبب أن العودة ليست سوى خياراً في شرط استعادة و توفير استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلد المنشأ. و حتى مع توفر ذلك، فيظهر تأثير برامج المساعدة على العودة أكثر عند أولئك المهاجرين الذين تشكل لديهم القيود المالية حاجزاً حقيقياً أساسياً نحو تحقيق العودة.

7.2. الهجرة الدائرية (العودة المؤقتة):

لا يمكننا البحث و التكلم عن هجرة العودة من دون الإشارة أو التقيص في الهجرة الدائرية، إذ اعتبرها الكثير من المنظرين وحتى رجال السياسة والمختصين في مجال هجرة العودة والتنمية واعتبرها الكثيرون

بمثابة حل من أجل محاربة الكثير من القضايا المتعلقة بالهجرة غير الشرعية مثلا و كبديل من أجل المساهمة في تنمية دول المنشأ من جهة و الدول المضيفة من جهة أخرى. فالهجرة الدائرية كانت ولا تزال موجودة دائما بصفة ضمنية وبطرق متعددة، و لم تكن لديها الصبغة القانونية المعمول بها في الوقت الحالي، أي لم يكن لديها تسيير إداري معين. إذ تشير دلالة هذا المفهوم أكثر على تغلب النمط الإداري لهذه الحركة الدائرية أكثر من النمط العفوي وغير المنظم للهجرة الدورانية. ومن أجل إزالة أي التباس، فقد حاول الخبراء في الهجرة تأطير هذا المفهوم بطرق مختلفة.

أما التعريف العام للهجرة الدائرية فيعتبرها على أنها "الحركة المستمرة لتدفق الأشخاص بين الدول على المدى الطويل بما في ذلك الحركات المؤقتة والدائمة"¹. كما اقترح تعريفا موجزا بدلا من المفهوم الحالي للهجرة الدائرية والذي أضيف له بعض المعايير، حيث اعتبرت الهجرة الدائرية على أنها: "هجرة مؤقتة، قانونية، قابلة للتجديد، بمثابة احترام لحقوق المهاجرين، وعدم عرقلة حرية التنقل بين دول المنشأ والدول المضيفة وإدارتها بطريقة تسمح بملء النقص الموجود في العرض والطلب على اليد العاملة"². و يحيلنا هذا التعريف إلى أهمية التمييز بين الهجرة الدائرية و الهجرة المؤقتة، فالهجرة الدائرية تعني هجرة متكررة (دورية) وهي لا تعني أنها بالضرورة مؤقتة. و من جهة أخرى فالهجرة المؤقتة يمكن اعتبارها رحلة ذهاب وإياب لمرة واحدة.³

وتعرف "ألسندرا فاننتوريني" (Alessandra Venturini)⁴ الهجرة الدائرية على أنها: "من قضايا الساعة في مجال الهجرة، ولا يوجد تحديد دقيق لهذه الفكرة، لكن يمكن أن نوجزها على أنها الإقترح الأفضل للهجرة المؤقتة العادية لصالح دول المقصد التي تفضل دائما العمل مع الأشخاص، ولصالح البلدان المرسلات التي لا تزال لديها فائضا في اليد العاملة التي تتحرك في كثير من الأحيان بدون حماية". ويعتبر هذا المفهوم واضحا على مستوى السلطات السياسية إذ "يعتبر وجود الهجرة الدائرية ضمن جدول أعمال العديد من صناع القرار السياسي في البلدان المستقبلية للمهاجرين وخاصة في الغرب على الرغم من التحديات الهائلة المتمثلة في التنفيذ الناجح لها"⁵.

وعلى الرغم من ذلك، فيبقى هذا المفهوم غير واضح، ويعتقد أن هذا النوع من التدفق قد يكون مقصودا. وبهذه الطريقة يمكن تعريف الهجرة الدائرية وبصفة آمنة على أنها: "الشكل المرن لأنماط الهجرة المتكررة بين وجهات هجرة مختلفة"⁶. وفي الواقع فإن مرونة هذا المفهوم لا يسمح بوجود مجموعة كاملة من الخيارات سواء فيما يخص محاولات تجسيد أو تنظيم مشاريع الهجرة الدائرية، ومع ذلك فإن هذا الغموض المفاهيمي يخلق إزدواجية صارخة فيما يتعلق بتطبيق مكونات وأهداف الهجرة الدائرية التي تؤدي في النهاية إلى إضعاف وظيفة هذا المفهوم.

إن عدم وجود توافق في تعريف الهجرة الدائرية في مجال البحوث حول الهجرة عموما، يطرح مشاكل عديدة في مختلف المجالات. فإن وفرة المعاني والدلالات المتنوعة لهذا المفهوم لا يسهل وضع إطار

¹ - Philippe Fargue, Mediterranean migration, Robert Schuman centre for advanced studies, European University Institute, 2008-2009, p 453 .

² -Ibid, p 453 .

³ - Jean Pierre Cassarino « Patterns of circular migration in the euro-Mediterranean Area: implication for policy-making » Carim analytic and synthetic notes, 2008/29, p18.

⁴ - Alessandra Venturini, « Circular migration as a possible employment strategy for sending countries », Fargue Philippe Fargue , Mediterranean migration, opcit, p395.

⁵ -Nathalie Jouant, « Migration(s) circulaires(s) et l'espace euro-méditerranéen: une perspective institutionnelle et juridique », Mediterranean migration report, opcit, p416 .

⁶ - Philippe Fargue, opcit ,p454

مفاهيمي مشترك ولا إلى الوصول إلى تطبيق نموذج معين، سواء بالنسبة للباحثين أو بالنسبة لصناع القرار السياسي. فعلى سبيل المثال، فقد طُرح نقاش بشأن الهجرة الدائرية من قبل اللجنة الأوروبية، و طرحت فكرة العودة كأحد الشروط الأساسية لقيامها. فبعض الباحثين المختصين في الهجرة الدائرية يؤكدون على نطاق أوسع على عناصر الديمومة للحركة الدائرية وعلى عناصر الحركة الدائرية من أجل الديمومة.

كما أنه لا ينبغي أن ننسى أن الهجرة الدائرية لديها مكونات معقدة، بل وأيضاً فإن هذه المكانة المعقدة هي التي جعلت الحدود غير واضحة بين الحركة الدائرية و الإقامة الدائمة. كما طرحت تساؤلات ذات صلة بنهاية برامج الهجرة الدائرية. وفي هذا الصدد هناك مسألة لها علاقة بنموذج هذا النوع من الهجرة. فعلى سبيل المثال فإن العودة النهائية للمهاجر إلى بلده الأصلي يعتبر جوهر تعريف الهجرة الدائرية، أو أن هذا التعريف يعتبر مرناً نوعاً ما وغير محدد إذ يسمح بالتوفيق بين الحركة الدائرية و الإستمرارية في الهجرة.

فماهي إذن الحدود بين مفهوم الديمومة، والصبغة المؤقتة والحركة الدائرية ضمن مفهوم "الهجرة الدائرية"؟ هل أن الهجرة الدائرية تشمل أو لا تشمل التنقل الدائم؟ تظل إذن هذه الفروق المفاهيمية غير واضحة على المستوى النظري. ومن ناحية أخرى، فإن مفهوم الهجرة الدائرية يمكن أن يعتبر على حد سواء أحد أصناف الهجرة، والتي يمكن تقسيمها بدورها إلى عدة أصناف فرعية، و أنها مبادرة سياسية أطلقتها بعض المنظمات أو أنها نتيجة ثانوية لهجرة مؤقتة. كما أن هناك تعريف أكثر اتساعاً لهذا المفهوم والذي يعتبر الهجرة الدائرية على أنها "عودة المهاجرين الذين هم في سن العمل بعد إقامة طويلة نسبياً".¹

وبهذا، فتعتبر إذن الهجرة الدائرية كفكرة لتشجيع (تعزيز) الهجرة المؤقتة بين دول الهجرة الغربية ودول المنشأ للمهاجرين "السائرة في طريق النمو" حسب نظام نسبي للمراقبة، و التي أقيمت من خلال توصيات فاعلين في الحكومات حول سياسات عمومية للهجرات، وبصفة خاصة أعمال "سياسة مراقبة الهجرة الدولية" (Système d'Observation Permanente des Migrations Internationales SOPEMI) والذي يؤكد اتجاه عام لدول "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" لتسهيل وصول الأسواق إلى عمال ذوي درجة كفاءة عالية. وأدى ذلك إلى وجود اتجاه متزايد لإصدار تأشيرات للإقامة المؤقتة أو الموسمية (المملكة المتحدة البريطانية، النرويج، ألمانيا)، وإبرام اتفاقيات جديدة لتسهيل حراك الشباب المهنيين الأجانب.

فتعتبر فكرة الهجرة الدائرية على أنها نموذج مرّن سائد في النقاش الأوروبي، حيث سببت التغيرات التكنولوجية العديد من التعديلات في طريقة العمل، واستُبدل النوع الكبير من الإنتاج إلى شركات صغيرة ذو طابع لا مركزي، إذ تحول الإنتاج خارج المؤسسة، وغالباً ما كان يسود في الخارج. حيث يتم إعادة تجميع المنتجات النهائية أو العكس بالعكس.

و لقد اقترحت اللجنة الأوروبية الهجرة الدائرية كنموذج ممكن لحراك الأفراد بين الدول الأعضاء ودول العالم الثالث. و اقترح هذا النموذج ضمن سياق هجرة خاصة وضمن وجهة نظر سياسة شاملة للهجرة من قبل الإتحاد الأوروبي. فخلال بحثه عن اتجاه واضح لسياسة الهجرة، أضاف الإتحاد الأوروبي الهجرة الدائرية ضمن مكونات أخرى مرتبطة بهجرة العمل، الاندماج، والحدود الخارجية، وتأشيرة شنغن... إلخ. ووضع هذا النوع من الهجرة ضمن أجندة الهجرة والتنمية. كما أنه وضع علاقة بين الهجرة الدائرية

¹ -Alessandra Venturini, « Circular migration as a possible employment strategy for sending countries », opcit, p396.

والهجرة غير الشرعية حيث أن الأولى تعتبر فرصة لإحباط الهجرة غير الشرعية. إضافة إلى أنها تعتبر بمثابة عقوبات تفرض ضد أرباب العمل الذين قاموا بتوظيف المهاجرين غير الشرعيين.¹

فالمكانة التي أولتها الهجرة الدائرية ضمن المقترحات في المحافل الدولية و التي وضعت رؤية شاملة لسوق العمل وتعزيز الهجرة الإيجابية لتنمية دول المنشأ. ففي هذا الصدد فإن الاتحاد الأوروبي بالذات، واللجنة الأوروبية تمثل الهجرة الدائرية كنموذج هجرة يسمح لخلق حلقة قوية بين هجرة العمالة، مراقبة التدفقات، والتنمية، من خلال تعزيز التحكم في سير هذه الهجرات وإيجاد حوافز تنفيذ تدابير للهجرة القانونية والعودة.²

كما أن فكرة الهجرة الدائرية تضم أصحاب المشاريع الصغيرة الذين انتقلوا من الدول المرسلات إلى دول المضيفة لفترة قصيرة أو العكس؛ والمهاجرون الموسميون الذين يعيدون نفس الرحلة كل سنة ويعملون في الخارج لفترات قصيرة (أقل من سنة) وكذا المهاجرون المتعاقدون الذين يعملون في الخارج إلى نهاية المشروع الذي تم التعاقد عليه.

أما طول فترة الإقامة في الخارج هي القضية المركزية والمثيرة للجدل. فعلى العموم فإن رخص الهجرة المؤقتة تكون مدتها أقصر من سنة على الرغم من إمكانية تمديدتها أو تجديدها كما هو الحال على سبيل المثال في أستراليا التي تصل مدتها إلى أربعة سنوات. و بالتالي يعتبر هذا التعريف للهجرة الدائرية "كظاهرة ذات إقامة قصيرة متكررة وذات العودات المتكررة"³. و خلق حوافز للمهاجرين الموسميون لحثهم على العودة. إذ يقترح تقرير صادر من البرلمان البريطاني بأنه إذا ما شعر المهاجرون أن قرار العودة إلى الوطن ليس قطعياً و من الممكن الرجوع فيه، فهذا سيحضهم على اتخاذ مثل هذا القرار. و يمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع مرونة في الحصول على الجنسية أو في حق الإقامة. و الفكرة إذن، هي تمكين المهاجرين من العمل على فترات قصيرة متكررة في الخارج و هذا يساعد على مرونة سوق العمل و على الحد و تخفيف الإقامة الدائمة للمهاجرين خارج بلادهم (IDC2004:48).⁴

تشمل الأنواع الأخرى من الحوافز الممكنة، أسعار الفائدة التفضيلية على المدخرات في حسابات محلية معتمدة في دول المنشأ و السماح بنقل معاشات التقاعد و التأمينات و غيرها من حقوق التأمين الاجتماعي حين عودتهم إلى أوطانهم. (أجونياس 2007). يمكن ربط الهجرة الدائرية بتدريب مهني مناسب، و كذلك التدريب على الأعمال التجارية و المشورة في الإستثمار في سياق ما تطلبه دول المنشأ.

3- إشكالية إحصاء الهجرة العائدة:

منذ زمن طويل، تم إهمال دراسة حركة عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية من زاوية إحصائية، وهذا ما جعل هذه الدراسة صعبة والأبحاث قليلة، خاصة فيما يتعلق بالبلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب). ويعتبر الكثيرون في هذا المجال أن دراستها صعبة التحقيق و أن القيام بذلك يعتبر تحدٍ كبير، نظراً لصعوبة تحديد المفهوم بحد ذاته، إذ من الصعب التمييز بين المهاجرين الفعليين (الدائمين) وغير المهاجرين من

¹ - Brahim El-Mouatamid, «Migration circulaire constructions empiriques pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée», Carim, Mediterranean migration report, Robert Schuman centre for Advanced studies, European University Institute, 2008-2009, p407.

² - Nathalie Jouant, « Migration(s) circulaires(s) et l'espace euro-méditerranéen: une perspective institutionnelle et juridique », opcit, p 415.

³ - Alessandra Venturini, «Circular migration as a possible employment strategy for sending countries, opcit, p396.

⁴ - ستيفن كاستلز، ميللر مارك، تر: منى الدروبي، مرجع سابق، ص174.

جهة، والمهاجرين العائدين الذين يقيمون بشكل دائم في بلدهم الأصلي و المهاجرين الذين يكررون الهجرة بصفة دائمة.¹

كما أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد أو إحصاء عدد العائدين سواء في البلد المضيف أو بلد الأصل. وتكمن علاقة أو صعوبة ذلك في مدة الإقامة في البلد المضيف: إذ يصعب تحديد عودة المهاجرين في حالة إقامتهم لفترة قصيرة في البلد المضيف، و لهذا فغالبا ما يتم حساب مدة الإقامة عند التصريح بالعودة عند الخروج من الدولة المستقبلية أو في بلد الأصل بعد العودة. ففي الحالة الأولى لا يكون حساب العودة دقيقا، أما في الحالة الثانية فيكون الحساب غير كاملا. كما يكمن حساب مدة الإقامة سواء في البلد المضيف أو المستقبل حسب المعطيات الموجودة في البلدين.

كما أنه تكمن الصعوبة أيضا بسبب وجود حالات عودة متكررة أو دورية، فحينئذ يصعب تحديد و تمييز العودات المؤقتة من الدائمة، أي هي الصعوبة نفسها في حالة مدة الإقامة القصيرة. أي أنه من الصعب التمييز بين العودات الحقيقية و بين الزيارات البسيطة التي يقوم بها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية. و هذا ما أشرنا إليه أيضا (سابقا) عند تحديدنا للهجرة العائدة. إذ هناك حالتين أو نوعين من الهجرة العائدة:

فالحالة الأولى تتمثل في مدة هجرة طويلة تتبعها عودة نهائية: (من البلد المضيف إلى بلد الأصل)

الحالة الثانية: هجرات متكررة (من البلد المضيف إلى بلد الأصل، و من بلد الأصل إلى البلد المضيف ثم إلى بلد الأصل). و لهذا فقد وجد هناك طريقتين لحساب عودة المهاجرين انطلاقا من البيانات المقدمة من مكان جمع المعطيات سواء لبلد الأصل أو في البلد المضيف سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ففي حالة جمع المعطيات في البلد المضيف فيتم حساب العائدين انطلاقا من مكان خروج المهاجرين من الحدود الوطنية، و إذا كان المصدر من بلد الأصل يكون حساب العائدين المولودين في الخارج انطلاقا من موقع الدخول. و لكن في كلا الحالتين لا يمكن حساب دخول و خروج كل العائدين سواء في البلد المضيف أو بلد الأصل. فهاتان المقاربتان لا يمكنهما مطابقتها للواقع بالضرورة، لأنه لا يمكن اعتبار أن كل المهاجرين الذين تم قياسهم و حسابهم بعد خروجهم من الدول المستقبلية أنهم سيتوجهون كلهم بالضرورة إلى بلدانهم الأصلية. هذا من جهة، و من جهة أخرى، يتميز البعد الثاني بين القياس المباشر وغير المباشر لتدفقات الهجرة و التي يظهر من خلال الاختلاف الموجودة في عدد المهاجرين.

أ- القياس المباشر لعودة الهجرات باستخدام البيانات الطولية المدى (انطلاقا من الدول المضيفة):

و تعتبر سجلات المسح السكاني أحد المصادر المفضلة في هذا المجال للحصول على الإحصائيات عن عودة المهاجرين. إذ تجري هذه السجلات إحصاءً دائماً للسكان القانونيين (ومن مهام هذه اللجان تنظيم السكان ووضع السياسة في جميع جوانب الحياة الوطنية). فيجب على المقيمين الدائمين تسجيل أنفسهم عند الوصول إلى البلد المضيف وعند المغادرة. و هذا ما يسمح بحساب عدد الدخول و الخروج من حدود ذلك البلد، و من ثم التمييز و حساب عدد العائدين من المهاجرين الذين ولدوا في البلد المضيف و الذين أصبحوا يعيشون خارج البلد. لكن المعلومات و البيانات الواردة في هذه السجلات تختلف من بلد إلى آخر، و أنها تشمل بصفة عامة بلد الميلاد والجنسية، فضلاً عن الوجهة المقصودة و مدة الإقامة في الخارج لأولئك الذين غادروا البلد. إذ تتمثل أحد القيود الأولى لاستخدام هذه السجلات لقياس هجرة العودة، في أن التسجيل وإلغاء العائدين من قائمة التسجيل يستندان إلى معرفة المدة المتوقعة الإقامة فيها في البلد المضيف (عند الدخول) وفترة الغياب المتوقعة من البلد المضيف (عند الخروج). إذ يمكن لبعض الأفراد مغادرة البلاد دون إلغاء

¹ - Cora Leonie Mezger Kveder, « Temporary Migration: A Review of the literature », opcit , p 8.

أنفسهم من قائمة التسجيل إذا كانوا يخططون لإعادة الهجرة بعد فترة وجيزة من العودة. فإذا لم تتحقق هذه النية ، فلا تؤخذ عودتهم بعين الاعتبار. إذ تعتبر تغيير نيتهم أو رغبة بعضهم تلك حول العودة حتى لا يفقدون بعض تلك الحقوق المرتبطة بالإقامة في البلاد بعد تشطبيهم أو إلغائهم من قائمة المقيمين في البلد المضيف.

و إضافة إلى ذلك، فإن تسجيلات السكان هذه لا تشمل تسجيل المهاجرين غير القانونيين فقط، كما أنه يتعذر قياس خروجهم من الإقليم أيضا. زيادة على ذلك فإن هذا السجل لا يمكنه إرصاد وتحديد وجهة الأشخاص الذين يغادرون الإقليم دائما؛ أي أن وجود هذه المعلومات يعبر عن معرفة بلد الوجهة التي ينوي الاتجاه إليها هذا المهاجر لكنه يتعذر عليهم معرفة مكان الإقامة و الوجهة الفعلية أو النهائية لهؤلاء الأفراد. و من بين الدول التي تستعمل هذا النوع من السجلات نجد: ألمانيا، النمسا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا والدول الإسكندنافية وسويسرا. أما في بعض البلدان الأخرى، فيتم جمع بيانات الدخول والخروج للمهاجرين عند الحدود (الموانئ، المطارات، إلخ). و بما أن هذه البيانات مخصصة في المقام الأول لأغراض مراقبة الهجرة، فإن معلومات عن الهجرة (الدخول) بشكل عام تكون أكثر اكتمالاً من تلك التي تخص العودة (الخروج).

و بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المصادر لا تحتوي على معلومات كثيرة عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمهاجرين. في حين تقوم كل من أستراليا ونيوزيلندا واليابان بجمع هذا النوع من البيانات. وهناك نوع آخر لمثل هذه المصادر التي تقوم بجمع مثل هذه البيانات من الحدود و المتمثلة في المسح الدولي للمسافرين البريطانيين، والغرض منه هو إحصائي بشكل خاص. و من الممكن أيضا القيام بقياس مباشر لخروج المهاجرين من الإقليم باستخدام المسوحات الطولية، و ذلك إذا كانت العينة الأولية تمثل المولودين في الخارج، و كانت أسباب الخروج عندهم معروفة (إما بالموت أو الخروج من الإقليم)، ومن ثم من الممكن عندئذ تقدير تلك التدفقات من و إلى الأراضي. لكن النقص الذي تمتاز به هذه المسوحات، أنها عادة ما تستخدم عينات ذات أحجام صغيرة إلى حد ما، و ذلك لأسباب فنية ولأنها مكلفة، وهو ما يحد من وصولها إلى تمثيل صحيح و تقدير جيد لهذه العينة، الشيء الذي يؤثر على نتائجها بعد ذلك لحساب معدل المهاجرين الذين يخرجون من أراضيها (العائدين إلى بلدانهم الأصلية). لكن إلى جانب ذلك يعتبر هذا النوع من المصادر مفيد جداً لدراسة السلوكيات الفردية. و يعتبر الفرقة الاقتصادية الاجتماعية الألمانية الأكثر استغلالاً و استعمالاً لهذا النوع من البيانات الطولية في دراساته الإستطلاعية لتحليل الهجرة العائدة، وبالإضافة إلى ذلك ، هناك بعض الدول الأخرى التي تستعمل عمليات المسح الطويلة لحساب عدد المهاجرين مثل (أستراليا ، كندا ، نيوزيلندا، السويد). كما أن هناك بعض الدراسات الإستقصائية المتخصصة التي تقوم باستغلالها من أجل إتباع مسار الهجرة للأفراد بين بلد المنشأ والمقصد.

ب- بعض المسوحات المتخصصة التي تسمح بتتبع مسار الهجرة للأفراد بين بلد المنشأ و بلد المقصد:

تتيح بعض الدراسات الإستقصائية المتخصصة في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ و الخاصة بدراسة المهاجرين، بجمع معلومات مفصلة عن المهاجرين حول مسار هجرتهم: مدة إقامتهم المختلفة في البلد المضيف، مدخراتهم، الأسباب والسياق الاجتماعي و الاقتصادي للهجرة. كما يتم جمع تلك البيانات من بلد المنشأ و من البلد المضيف في بعض الحالات. لكن العيب في هذه الدراسات أنها تعتمد على عينات صغيرة بشكل عام، و التي لا تسمح بتقدير حجم الهجرات الأولى أو العائدة، و لكنها مفيدة للغاية لفهم نتائج و عوامل

الهجرة العائدة. و لدينا في ذلك على سبيل المثال استطلاعات (نيدي) و التي شملت تركيا ومصر والمغرب والسنغال وغانا، أو مشروع الهجرة المكسيكي¹

ج - إحصاء غير مباشر للهجرات العائدة في بلد المنشأ:

يمكن تقدير عودة المهاجرين إنطلاقاً من بلدان المنشأ و ذلك من خلال القيام بمسح تمثيلي يحتوي على معلومات عن مكان الإقامة السابق للمهاجرين، و هو ما تشرع بالقيام به العديد من البلدان انطلاقاً من المسح السكاني و ذلك خلال خمس سنوات قبل إجراء المسح. و تسمح هذه العملية بتقدير عدد المهاجرين العائدين بعد ذلك من بلدان إقامتهم السابقة كما يمكنها أيضاً إجراء المقارنة بينهم و بين الذين لم يغادروا بلد المنشأ، وعندما تكون البيانات المتوصل إليها كافية يتم مقارنتها و مدى تطابقها بعد ذلك مع تلك التي توصلت إليها البلدان المضيفة، و هو ما يسمح بتقدير معدلات العائدين من جهة و مقارنتهم مع أولئك الذين بقوا في البلدان المضيفة من جهة أخرى. لكن ما يعيب على هذه الطريقة أنه ليس بالإمكان معرفة سنة الدخول إلى دول المقصد و بالتالي يتعذر عليها معرفة مدة الإقامة فيها، وهو ما لا يمكنها من بعد ذلك بمقارنة "معدلات العودة" المقدرة من خلال الدراسات الإحصائية لبلدان المقصد. وفي الواقع ، تتيح هذه الطريقة حساب نسبة عدد العائدين من بين المهاجرين الموجودين خلال سنة معينة، أي تقدير العلاقة بين عدد المهاجرين والسكان و الذي يكون عدده أقل بكثير من مجموع العائدين أي أنها تكشف عن عدد التدفقات أكثر من معرفة عدد العائدين و هذا الوضع شبيه بحالة الدول اللاتينية.

د- تقدير (إحصاء) الهجرة العائدة إنطلاقاً من البيانات المقدمة من بلد المنشأ²:

من وجهة نظر بلدان منشأ المهاجرين، يعتبر العائدون هم الأشخاص الذين ولدوا في بلد الأصل البلاد (أو المواطنون) و الذين يمكن قياسهم أو إحصائهم إنطلاقاً من دخولهم إلى حدود إقليمهم الوطني. و بما أن هؤلاء العائدون يحملون جنسية بلدهم الأصلي فإن دخولهم هذا لا يلزمهم المرور بإجراءات إدارية للعودة إلى بلدهم، و هو ما لا يسمح بوجود أي أثر أو مصدر إداري و الذي من خلاله يمكنهم من إحصاء هذه الحالات (باستثناء بعض البلدان التي لديها سجلات تشمل جميع إحصاء السكان، مثل بلدان الشمال الأوروبي). لذلك يعتبر المصدر الأكثر شيوعاً لجمع مثل هذه المعلومات حول عودة المواطنين يتم من خلال تعداد السكان (الإحصاء السكاني) بعد طرح السؤال عن مكان الإقامة السابقة. و حسب "كاسارينو" (2010)³، فإن إحصاء العائدين يتم كالتالي:

فبالنسبة لجمع البيانات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية (شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة) و وفقاً للتعريف الذي أوصت به الأمم المتحدة 1998 فإن العائد هو: أي شخص يعود إلى البلد الذي كان مواطناً فيه في غضون السنوات العشر الأخيرة بعد أن كان مهاجراً دولياً (على المدى قصير أو الطويل) في بلد آخر، والذين كانوا ينوون البقاء في بلدهم لمدة سنة واحدة على الأقل". و يتم قياس الهجرة العائدة وإحصاء العائدين من خلال مستويين:

بالنسبة للبلد المضيف: فالعائدون هم المهاجرون القانونيون الذين غادروا الأراضي الوطنية، لكنهم غالباً ما لا يتم توثيقهم (و الذين كان من المفروض أن يتم إلغاؤهم من قائمة التسجيل) لذلك يتعذر و يصعب قياسهم بصفة صحيحة.

¹ - Ibid, p 188.

² - Ibid, p 194

³ - Jean-Pierre Cassarino, Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socioprofessionnelle ,opcit, p4

وبالنسبة لبلد المنشأ: فهم الذين يمثلون عدد الأشخاص العائدين إلى البلاد، و الذين يعلنون عن تغيير محل إقامتهم بعد العودة. لكن المصادر الإحصائية في ذلك لا تسمح بفهم أدق للخصائص الاجتماعية والديموغرافية للمهاجرين العائدين و توضيح العلاقة بين الهجرة العائدة والتنمية لأنها لا تأخذ في الاعتبار تلك العوامل التي تدفع بالعودة إلى بلد المنشأ، الرأسمال المادي و البشري للعائدين، و تنوع أنماط إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني بعد العودة.

4. فوائد الهجرة العائدة: الهجرة و التنمية و مسألة تحويل الأموال:

1.4. الهجرة و التنمية:

تشكل الهجرة والتنمية في بلدان المنشأ للمهاجرين ثنائي قديم. إذ أشارت إليه العديد من الدراسات من مختلف التخصصات والمدارس النظرية و التي توالى الواحدة تلو الأخرى ابتداء من الستينات إلى الوقت الحاضر. فقد حاولت العديد من الدراسات التجريبية تحديد مختلف عوامل عدم تجانس أساليب إعادة إدماج المهاجرين داخل بلدان المنشأ. لكن الأفكار التي تدور حول التأثير الإيجابي للهجرة على التنمية حاليا تعد في صلب سياسات المبادرة و الجهات المشاركة في هذا الموضوع. و قد عقدت عدة مؤتمرات رسمية وصدرت الكثير من التقارير التي تدور حول هذا الموضوع (مثل اللجنة العالمية 2005، و البنك العالمي 2005، ووزارة التنمية الدولية 2007). فالهجرة و التنمية كانتا موضوعا لحوار رفيع المستوى بين الوزراء و كبار المسؤولين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام 2006 الذي أدى إلى إنشاء المنتدى العالمي المعني بالهجرة و التنمية. وقد اجتمعوا ثانية في بروكسل عام 2007 و في مانابلا عام 2008. كان التركيز الأساسي و الأهم على النمو السريع للتحويلات المالية إلى الدول النامية (جوش 2006)¹. و قد مكنت مناقشات المؤتمرات الوزارية الأوروبية الإفريقية المعنية بالهجرة والتنمية التي عقدت في الرباط في جويلية 2006 و في طرابلس في نوفمبر 2006، العديد من البلدان في جنوب البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا من الدفاع عن رؤيتها الخاصة للشراكة في إدارة الهجرة الدولية و مسألة عودة المهاجرين. فإنهم يتوقعون أن تقي هذه الشراكة مع دول أوروبا 27، بتلبية احتياجاتهم في المساعدة على التنمية ومكافحة البطالة الناقصة والفقر.² إن التساؤل الأول الذي يتبادر في ذهن عند الإشارة إلى الهجرة و التنمية، يتمثل في مدى تشجيع الهجرة على زيادة التنمية في دول المنشأ أو أنها تعمل على إعاقته أي هل من الممكن أن تساهم الهجرة في تنمية الدول الفقيرة، و إلى أي مدى يمكن اعتبار هذه الدعوة مبررة و صحيحة ؟

لقد باتت إشكالية العودة منذ سنوات عدة تعرف مدا و جزر و أثارت نتائجها اهتمامًا متزايدًا عند صناع السياسة لكل من الدول المرسل والمستقبل، و أخذ موضوع العودة ذلك الطابع الثلاثي الأبعاد، و أصبح ينظر إلى الظاهرة من الزاوية الاقتصادية المادية و جني الأرباح و هو ما أصبح يطرح إلى يومنا هذا خصوصا فيما يتعلق بسياسات الهجرة المعتمدة بين هذه الدول و بالخصوص الدول المستقبلية و يعتبرونها بمثابة "العبة الربح الثلاثي" لجميع الأطراف أو الفاعلين الثلاث: الدول المستقبلية، و المرسل أو المصدرة والعائد نفسه (Agunias and Newland, 2007)³

إذ تتلقى البلدان المستقبلية تزويد و جذب العمالة (المستهدفة) لخدمة اقتصادها؛ في حين تستفيد البلدان المرسل من التحويلات ومن رؤوس الأموال التي ينقلها المهاجرون أثناء وجودهم في الخارج ونقل معارفهم بعد العودة؛ أما المهاجر نفسه فقد لا يواجه عقبات كثيرة بعد عودته تلك بحد ذاتها، بعد تحسن ظروف عمله

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 141.

² - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p2.

³ - Cora Leonie et Mezger Kveder, « Temporary Migration: A Review of the literature », opcit, p 1.

ومعيشته في الخارج من خلال تجربة الهجرة نفسها، و قد يحصل على مساعدة تسهل له العودة وإعادة الإدماج في بلد المنشأ. فقد يبدو منطق هذا التفكير جذاباً لكن من الصعب تحقيقه. فقد أظهرت التجارب السابقة أن السياسة المتعلقة بإدارة الهجرة والعودة كانت غير كافية إلى حد كبير، وأن تأثير الهجرة المؤقتة بات غامضاً، إذ لا يمكن التنبؤ والتحكم فيها بسهولة بعد مغادرة المهاجرين البلد المضيف و صعوبة تتبع أثر العائدين إلى بلدانهم الأصلية من بدون معرفة المعلومات عن أنشطتهم المستقبلية وعن أرباحهم وعن الهجرات المتكررة والمحملة. إذ يختلف تأثير الهجرة المؤقتة بشكل كبير حسب خصائص العائدين أنفسهم، و حسب دوافع الهجرة والعودة على حد سواء، و كذا حسب النسق الاجتماعي و الإقتصادي و الإتجاهات المسطرة في البلدان المضيفة والأصلية. و قد يختلف تأثير ذلك أيضاً على المدى القصير والبعيد، وبين مستويات التحليل المختلفة (الفردية والأسرية والمجتمعية وعلى المستوى الوطني)

¹ (Ammassari and Black, 2001).

و لقد تناولت العديد من نظريات الهجرة جانب تحويل الأموال بالدراسة من خلال مفهوم التكاليف و الأرباح خصوصاً مع النظريات الكلاسيكية للهجرة لكنه سرعان ما تغير هذا النقاش في مطلع الثمانينات، و قد أشار "بور جاس" (1994) إلى ضرورة تقييم أثر الهجرة على الإقتصاد، و الذي يتم حسب رأيه من خلال الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الأساسية التي تحفز الأشخاص على الهجرة و النتائج الإقتصادية للهجرة من خلال سياسة هجرة رشيدة. كما أشار كل من "لوكا و ستارك" حول أهمية هذه التحويلات عند المهاجرين، واقتراحاً بضرورة مرافقة المهاجر لتلك التحويلات طوال مدة غيابه عن بلده من أجل ضمان الإستثمار. كما أشاروا في دراسات أخرى إلى أهمية هذه التحويلات لفائدة العائلات التي بقيت في بلد الأصل، حيث اعتبرت العائلة كمؤسسة مهمة لتأمين المخاطر بعد العودة بسبب تحقيق ذلك الإستقرار من خلال تحويل الأموال. و يعتبر البعض الآخر (وهبة 1991؛ جاردون و جوبتا 2004) أن هذه التحويلات المالية تعمل كضمان للمحفظة الإستثمارية للمهاجرين.²

لكن أعير اهتمام أقل للآثار التي تنتجها الهجرة داخل المناطق الريفية و النامية. لذلك تم إسقاط هذه الإشكالية و الكشف عن العلاقة بين المهاجرين والمناطق التي هاجروا منها (دولة المنشأ) و ذلك من خلال مفهوم "تحويل الأموال" والذي يمثل حسب رأيهم ناقلات مفتاحية لآثار الهجرة داخل الدول النامية. و يذكر كلا من "أوبيري" و "مانموهان" (Oberai et Manmohan) أيضاً أن الآثار المترتبة عن تحويل الأموال كبير عند الأسر الفقيرة، حيث يشهد حينها تحسناً ملحوظاً عند توزيع الدخل على فئة أسر المهاجرين. و لقد أطلقت فرضيات "منموهان" و "أوبيري"³ مشروع بحث حول هذه المسألة و الذي تطورت من خلال اتجاهين: **الإتجاه الأول** يتمثل في الوعي بأهمية موجة تحويل الأموال، حيث كانت هناك محاولات عديدة من قبل باحثين حول تقدير تدفق الأموال على نطاق العالم.

أما الإتجاه الثاني من البحوث و الذي له علاقة بالإتجاه الأول، فقد أنتج عدة دراسات حول ظاهرة الهجرة العابرة للحدود الوطنية "والدنجر" (Waldinger 2006).

و يعود الفضل إلى هؤلاء المفكرين الذين أشاروا لهذا الموضوع. و قد يكون لتحويلات أموال المهاجرين آثاراً إيجابية كبيرة على اقتصاد دول المنشأ. و أصبح للأموال المحولة التي ترسل إلى دول المنشأ دوراً اقتصادياً

¹ -Ibid, p2.

² -Mohamed Saib Musette, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)*, opcit, p49

³ - Victor Piché, « les fondements des théories migratoires contemporaines, opcit, p37

حاسما و مهما في العديد من الدول النامية. تتدفق هذه الأموال مباشرة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض، ويكون لها تأثير مباشر للحد من الفقر (نيولاند 2007). فما هي إذن أهمية أو أهداف هذه التحويلات ؟

2.4. الهجرة و تحويل الأموال:

"يقترن مفهوم "التحويل" بذلك الفاعل الاجتماعي الذي يقوم بالعديد من أنواع التحويلات أثناء الهجرة، أو من خلال تحويل بعض الممتلكات والأموال سواء بعد تغيير الإقامة، أو من خلال تقديم بعض التبرعات (النقدية و الممتلكات) لبعض الأشخاص أو لبعض المؤسسات الاجتماعية من الدولة المضيفة إلى بلد المنشأ"¹.

و تعتبر التحويلات المالية كأموال خاصة للمهاجرين. إنها ثمرة أعمالهم الشاقة و مكافأة لهم على المخاطر الكبيرة التي كثيرا ما يتعرضون لها و التي يجب عليهم اتخاذها لكسب العيش. يبعث المهاجرون بأموالهم خاصة إلى عائلاتهم في بلد المنشأ من أجل تحسين مستوى معيشتهم. على سبيل المثال، من أجل الطعام والسكن و شراء المواد الاستهلاكية و كذلك لتمويل حفلات الزفاف والجنائزات وغيرها من الإحتفالات. وتساهم تحويلات المهاجرين في تحسين حال أسرهم في بلد المنشأ وفي الحد من الفقر. وهناك أشكال عديدة لهذا التحويل: تحويل الأموال، تحويل الممتلكات المادية، و شراء بعض الأملاك لصالح العائلة.

و هناك من يميز بين التحويلات المالية العالمية، و تحويلات العاملين في الخارج و بين تحويل (تعويض) العمال، و بين تحويل المهاجرين (عودة المهاجرين)، و هناك من يضيف إليها تلك المساعدات أو أوقاف المؤسسات الأجنبية، إلى جانب المنح، الهدايا...

و من الآثار الإيجابية للتحويلات على التنمية كما أشار إليها (كابور 2004)، بأن هذه الأخيرة أصبحت شعارا جديدا للتنمية : فهو يعتقد أن التحويلات المالية التي تعود إلى الوطن، تقوي و تعمل على زيادة التنمية محليا و إقليميا و وطنيا. من المفيد توسيع نطاق مفهوم هذا الشعار الجديد ليشمل مجموعة كاملة من الفوائد و المزايا التي يمكن حينئذ القول بأن الهجرة استطاعت أن توفر هذه التنمية. كما أنه جل المنظمات العالمية التي تهتم بالنمو، تبنت فكرة أن المهاجرون بإمكانهم أن يصبحوا عاملا من عوامل التنمية حسب "فايست" (Faist 2008).²

و من خلال البيانات التي قدمها بعض المفكرين، فإن أكثر من ثلاث أرباع الأسر تستهلك هذه التحويلات التي يتلقونها، في الغذاء والملبس وأكثر من ربع هذه الأسر تستعملها في الأدوات المنزلية، ونسبة أقل أهمية تستعملها في المناسبات و الزواج. و هناك نسبة ضعيفة 6,1% من الأسر تركز هذه التحويلات في استثمارات منتجة. حيث تخص نسبة كبيرة في شراء أراضي فلاحية و معدات زراعية وبذور وأسمدة و مواد ضد الطفيليات. وهذه النتائج المتوصل إليها حول استعمالات هذه الأموال المحولة لا تزال سارية المفعول إلى يومنا هذا.

و حسب دراسة جديدة في 2011، فقد قدر تحويل الأموال نحو الدول النامية بمبلغ 372 مليار دولار أي زيادة نحو 1, 12 % مقارنة بنظيرتها سنة 2010. أي بمعدل نمو سنوي يتراوح ما بين 7 % إلى 8%. وقد أمكن أن يصل المبلغ في 2014 نحو 467 مليار دولار (Ratha et Silwal, 2012).

¹ - Mohamed Saib Musette, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)*, opcit, p 59.

² - Victor Piché, opcit, p37.

كما تسخر الممتلكات التي يستقدمها المهاجر لبلده الأصلي ولاسيما منها السيارات و المجوهرات والآلات المنزلية والأثاث والآلات الإلكترونية.. إلخ، للإستهلاك الخاص أو لبيعها في الأسواق غير المنظمة. ففي الجزائر، ما زالت "تجارة الحقائق" حاضرة بقوة رغم تراجع طفيف جراء الإنفتاح النسبي للإقتصاد الجزائري. وتقدر بعض إحصائيات السلطات الجزائرية والتي تعود لبداية التسعينات حجم هذه التجارة بما يفوق 2,5 مليار دولار أمريكي سنويا، وهو مبلغ هام إذ يمثل ما بين 15 % إلى 20 % من إجمالي حجم الواردات¹.

1.2.4. أثر التحويلات المادية على العودة في دول شمال إفريقيا:

أما بالنسبة لأثر التحويلات المادية على العودة في دول شمال إفريقيا، و لكون إفريقيا الشمالية أحد أهم منابع الهجرة، فإنها أيضا أحد أكبر الجهات المستفيدة من عمليات تحويل أموال المهاجرين. إذ يعكس الحضور القوي للمهاجرين بالنظر إلى أهمية التحويلات الصادرة من دول الإستقبال. و تعد التحويلات المالية التي تشكل رهانا أساسيا في إشكالية الهجرة على مستوى الإقتصاد الجزئي والكلي، مصدرا مهما للعملة بالنسبة لمالية دول شمال إفريقيا وقد يتكون الدخل الإجمالي للمهاجر من عدة عناصر:

الدخل المباشر: وهو يتكون أساسا من الأجور أو ما يتقاضاه المهاجر على نشاطه المهني والذي قد تضاف إليه مساهمة الزوجة.

و يشمل الدخل غير المباشر: ما تدفعه صناديق التعويضات العائلية للمهاجر الذي يستفيد في الدول التي تطبق تشريعا حديثا للعمل (في أوروبا و أمريكا الشمالية بشكل أساسي)، والمساعدة الإجتماعية والخدمات الصحية العمومية في حالة البطالة. لكن القوانين لا تضمن هذه الخدمات إلا في حالات محدودة في دول الإستقبال الأخرى (وهي حالة دول الخليج)².

تمثل التعويضات بين أبناء البلد الواحد آلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الإستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص آخر من بلده. و مقابل ذلك، يودع مالا بالعملة الوطنية في حسابه أو حساب أسرته وتتم المقايضة بسبب عدم قابلية العملات في دول المنطقة للتحويل وضرورة المرور بمراقبة الصرف. وتفيد الخلاصات التي تم التوصل إليها في الدراسة التي أجريت في فرنسا، التي تعد أهم بلد مستقبل للمهاجرين المغاربة و كذا في مناطقهم الأصلية، تقييم السلوك "المالي" للمغربيين، إلى الميل القوي للمهاجرين المستطلعة آراؤهم (الإيطاليون والإسبان والبرتغاليون واليوغسلافيون والأتراك) يظهر أن حصة المغاربة تفوق دائما المعدل المسجل. وهذا يؤكد الفرضية التي قامت عليها هذه الدراسة والتي مفادها أن قدرة الإدخار لدى المهاجرين تتناقص كلما ترسخ اندماجهم في بلدان الإستقبال، وتظل هذه التحويلات مؤشرا على الارتباط العاطفي للمهاجرين ببلدانهم الأصلية.

ويلاحظ أن دافع الإدخار والتحويل يتسم بالقوة لدى المهاجرين الذين ينتمون إلى دول المغرب العربي بشكل عام والمغاربة بشكل خاص، فيما تزداد ارتفاعا لدى المهاجرين في وضعية غير قانونية والمهاجرين المؤقتين والموسمين، وأن ثمة "ارتباطا قويا بين المهن التي تتطلب مؤهلات دنيا وتحويلات مرتفعة". ومن المرجح جدا أن هذا السلوك لم يتغير كثيرا، اعتبارا للصعوبات التي يواجهها هؤلاء الأجراء في الإدماج داخل مجتمع الإستقبال. ومن المناسب أن نوضح في هذا السياق أنه خلافا للنظرية الإقتصادية الكلاسيكية، فإن القيمة الوظيفية المتبقية لدى المهاجرين هي الإستهلاك وليس الإدخار، لأن المهاجر يحدد في البداية المبلغ المالي الذي يجب عليه إدخاره، أي هدف الإدخار، ثم يخصص ما تبقى له للإستهلاك، من أجل

اللجنة الإقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص13، نقلا عن خشاني محمد: مغاربة الخارج: مسألة الهجرة في -
محك الشراكة اليورو مغربية، منشورات الجمعية المغرب للدراسات والأبحاث حول الهجرة، الرباط، ص178

² - نفس المرجع، ص3

تحقيق الأهداف الاقتصادية التي رسمها لنفسه منذ البداية، في أسرع الآجال (شراء منزل، سيارات، عقار...) ¹. "فبالنسبة للمهاجر، لا يمثل الإدخار الفارق المتبقي من دخله بعد الإستهلاك، بل هو على العكس العنصر الذي يسعى لتحجيمه. فسلوك الإدخار سلوك نشط ولا يقوم على الفارق المتبقي".

و تجدر الإشارة إلى أن قدرة المهاجرين على الإدخار ترتفع بعاملين: يتمثل الأول في ظروف العيش العامة في بلد الاستقبال، أما العامل الثاني فيتمثل في مدى اندماج المهاجر واعتماده لطريقة الاستهلاك السائدة و في نهاية المطاف، يتوقف استعداد المهاجر للإدخار على الأهداف التي يتوخاها من وراء مشروع هجرته. حيث أن الخطط المستقبلية للمهاجر تمثل عنصرا حاسما في استعمال الدخل المتاح. ويبقى مشروع الهجرة بشكل عام، مشروعا لجمع أكبر قدر ممكن من الإدخار.

أما فيما يخص مخصصات التحويلات، فيظل شراء أو بناء منزل هو الإستثمار المفضل لدى المهاجرين. وفي بلدان المغرب العربي، يبقى اقتناء سيارة هدفا رئيسيا أيضا. وهذان يمثلان أهم رموز النجاح الاجتماعي بالنسبة للمهاجر ومحيطه على حد سواء.

وإذا كان العقار يظل القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين، فدوافع هذا الاختيار تبدو واضحة، فهذا الاستثمار ينطوي على قيمة عاطفية ويندرج في صلب استشراف العودة إلى الوطن الأم. فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة للمهاجرين مصدرا للاستقرار والأمن. ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن الإستثمار في السكن غالبا ما يلجأ إليه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعا صعبة. وتشير إحدى الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في فرنسا أن بالنسبة للسكان المغربية "كلما كان المهاجر يعيش ظروفًا صعبة، إلا وزادت تحويلاته إلى المغرب وامتلك سكنا" ². وعندما يتم بلوغ هذا الهدف، يصبح معيار المردودية يحكم الخيارات الأخرى لقطاعات الإستثمار.

ويضاف إلى هاجس الأمن الاجتماعي هاجس الأمن الاقتصادي. لذلك فإن القطاعات المستثمرة هي القطاعات التي تنطوي على خط أقل وتكون مردوديتها آنية (التجارة، العقار، الخدمات إلخ...). وثمة عناصر أخرى يمكن أن تتدخل في اختيار القطاعات المستثمرة، كعرفة القطاع والعلاقات التي تنتج للمهاجر الاندماج في القطاع. ذلك أن أثر الإستثمار في السكن لا يستهان به. ومن أثر الإستثمارات على النسيج الاقتصادي توفر ظروف أفضل للسكن من شأنه أن يتيح إنتاجا أفضل للعمالة ويكفل تغذية أفضل وتعليما أفضل للأبناء. وتتعدد الآثار المضاعفة للقطاع. فهذا النوع من الإستثمار يؤدي إلى إضفاء حركية على الإقتصاديات المحلية من خلال توليد حرف مرتبطة بالقطاع وإنشاء نسيج للمقاولات الصغرى (مواد البناء، النجارة، الحدادة، إلخ...)، وهذا يشجع على خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة. وعلى المنوال ذاته، فقد سرع الإستثمار في البناء عملية التعمير، وكان لهذه الظاهرة أثرا عميقا على المناطق الأصلية، وحتى على القرى النائية. وأدى انتشار التعمير أيضا إلى تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة: انتشار نمط استهلاكي جديد، علاقات جديدة داخل الجماعات، ويكتسب المهاجر مكانة اجتماعية جديدة، ويصبح داخل وسطه القروي من الأعيان حيث يلجأ محيطه إلى نصائحه. وفيما يتعلق بأثر الهجرة على الأسر المقيمة في البلد الأصلي، فإن الآثار الاجتماعية مهمة خاصة على مستوى تعليم الأطفال والتقليص من حدة الفقر وحسب دراسة حول أثر تحويلات واستثمارات المهاجرين على مستوى عيش البيوت في المغرب، يظهر أن 1,2 مليون مغربي تخلصوا من الفقر بفضل مساهمة المغاربة المقيمين في الخارج.

¹ - نفس المرجع، ص 13

² - نفس المرجع، ص 20

2.2.4. صعوبة تحويل الأموال:

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مسألة التحويلات تطرح قضية منهجية وتبقى تحويلات المهاجرين مفهوماً يكتنفه اللبس والصعوبة بسبب تعدد ممارسات التحويلات وضعف التحكم في المسارات التي تمر بها هذه التحويلات والتي تنقسم بالتنوع: هناك مسارات رسمية "ظاهرة" وأخرى غير رسمية "غير ظاهرة": تتمثل المسارات الأولى في المسارات الرسمية، التي تسجل في ميزان الأداء، على أنها "تحويلات بدون مقابل". وتدفع هيئات اجتماعية أو تابعة للمشغلين جزءاً من هذه التحويلات لحساب المهاجر أو أسرته، وهي تحويلات تخص التقاعد والتعويضات العائلية والتكاليف الطبية.. إلخ. وتتم التحويلات عبر قنوات التحويل وهي مقاولات التحويل الدولي المعروفة هي شركات تحويل الأموال "وسترن يونيون" و"مونيغرام". وهذه الشركات هي مؤسسات مالية غير بنكية، مرخص لها بالقيام بعمليات بنكية شريطة ألا يودع المال في حساب جاري يمكن القيام بعمليات سحب منه بواسطة شيكات. وتظل وسترن يونيون المقولة الأكثر حضوراً في العالم، ففي عام 2002، كانت لها أزيد من 170.000 وكالة عبر العالم، ومثلت حصة تقارب 26 % من حصص السوق العالمية¹. أما القنوات غير الرسمية، فتتمثل في القروض سواء من قبل الأصدقاء أو الجمعيات، أو من خلال ما يقوم بتحويله المهاجر نفسه من خلال الزيارات التي يقوم بها إلى بلده. ويتم توجيه التحويلات مباشرة من المهاجرين إلى غير المهاجرين سواء في بلد المضيف أو بلد المنشأ على السواء من خلال الترابط الأسري و هي الخلية و الركيزة الأساسية التي ينشأ عليها أفراد المجتمع و التي تساعد في عملية الإدماج في البلد المضيف أو نقل المهاجرون التحويلات الاجتماعية من خلال تلك العلاقات الاجتماعية بين المهاجر وعائلته عبر الحدود الوطنية.

أما السبب الرئيسي الذي يدفع المهاجرين لإرسال تحويلاتهم إلى دول المنشأ من خلال قنوات غير رسمية هو الرسوم العالية و المتكررة التي تفرضها البنوك أو منظمات تحويل الأموال (مثل منظمة ويسترن يونيون أو مونيغرام).

و قد أدركت مؤخرا الحكومات فوائد نقل الأموال و التحويلات الرسمية و اتخذت خطوات لتخفيضها و لجعلها أكثر ملائمة. كما اقترحت اللجنة العالمية للهجرة الدولية مجموعة من قوانين. و قد أنشأت إدارة الحكومة البريطانية في قسم التنمية الدولية موقعا إلكترونيا يسمى إرسال الأموال إلى الوطن www.sendmoneyhome.org لمساعدة الناس على اتخاذ قرار مستنير لإيجاد الطريق الأرخص و الأكثر فعالية حين يرغبون في إرسال تحويلاتهم إلى بلادهم الأصلية. و إلى جانب هذا هناك سبب الهجرة غير الشرعية والتي تعزز هي الأخرى التحويل عبر قنوات غير رسمية و يرجع ذلك أيضا إلى فقدان الثقة داخل المؤسسات البنكية و كذلك بسبب عوامل الصرف و تكاليف التحويل أقل مقارنة بالتحويل في البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى، إلى جانب عوامل فردية و اجتماعية أخرى.

3.2.4. تحويل الأموال في الجزائر:

أما في الجزائر، فقد عرف التحويل في المرحلة ما بين 1990-2000 اتجاها نحو الإنخفاض تحويل المهاجرين لأموالهم نحو بلدهم، بينما كان يتجه في المغرب و تونس نحو الإرتفاع، و قد أشار البروفيسور "إيمانوال ما مونغ"² إلى ملاحظة مهمة أن سلوك تحويل الأموال في الجزائر ليس جديدا و لكنه أصبح

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، نفس المرجع، نقلا عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: التحويلات الدولية -¹ للمهاجرين ودورها في التنمية، ص20.

² - Spatialiste de la migration internationale au laboratoire « MIGRENTER » de l'université de Poitiers, France.

منعدما منذ زمن بعيد مقارنة مع المهاجرين من المغرب و تونس، و هذا يعود لانعدام ثقة هؤلاء المهاجرين للبنوك الجزائرية.

الذي قدم بعض و لكن ابتداء من سنة 2010 وحسب التحقيق الذي أجراه مكتب الدراسات البيانات الإحصائية CEGEP¹ وكذلك حسب المعطيات المسجلة من البنك الدولي ل 2006 تبين أن التحويل أخذ طابعا آخر واتجاها معاكسا مما كان عليه في الفترة السابقة (2010- 2011) حيث ارتفع سلوك التحويل والذي بدا سببه غامضا و بدأت الدراسات و مراكز البحث تهتم بتفسير ذلك السلوك بما فيهم دراسة "الباحث موزات"² و الذي أعطى لمحة سوسيولوجية لفهم هذه الظاهرة و الذي انطلق من إشكالية حول فوائد الهجرة الملموسة و غير الملموسة على المهاجر و دراسة سلوك تحويل الأموال عند المهاجرين و عند العائدين. و عند الحديث عن تحويل الأموال في الجزائر أو في فرنسا فيتعلق الأمر بصفة خاصة تلك الأموال التي يرسلها و يحولها المهاجرون العمال إلى بلدهم الأصلي (محمد خندريش 1999)³.

و بالنسبة للعائد، فلهذه إمكانية تحويل أمواله على ثلاث مستويات⁴: إما أنه يقوم ببعض التحويلات الممكنة أثناء عودته كبعض الممتلكات أو المعدات مع تقدير قيمتها و التي تم جمعها (إما من خلال الإدخار أو القرض، أو بيع بعض الممتلكات أو هدايا...)، أو أنه يقوم بذلك التحويل قبل عودته، و يتم ذلك من خلال التخطيط و التحضير لعودته، و بهذا فتعتبر معرفة تلك التحويلات المحققة كمؤشر مهم لمعرفة و فهم العودة (المبلغ المحول، قنوات التحويل، عدد التحويلات و طبيعتها استخدامها) و معرفة مدى تحويله للأموال أثناء الزيارات التي يقوم بها قبل العودة.

و المستوى الثالث من هذا التحويل يقوم باستعمال تلك الأموال أو الممتلكات التي قام بتحويلها عند العودة وهذا ما يسمح بفهم غرض استعمال تلك الأموال أو الأملاك المحولة عند تغيير الإقامة من البلد المضيف إلى الجزائر. كما يمكن لهذا العائد أيضا أن يتلقى تحويل بعض الأموال من الخارج بعد عودته من خلال محافظته على بعض الروابط الاجتماعية مع البلد المضيف. أما عن طرق هذا التحويل فتتم عبر قنوات عديدة: عن طريق شبكة البريد التي تضم أزيد من 3000 مكتب موزعة على مجموع المقاطعات في البلاد، ثم "وسترن يونيون" التي تستخدم منذ عام 2000 شبكة البريد والبنوك، حيث تم البدء في فتح حسابات للعملة لأجنبية عام 1992 .

و لقد قدر حجم التحويلات المالية من قبل البنك الجزائري ب 2.06 مليار دولار في أواخر سنة 2006، وفي أواخر 2007، ارتفع العدد إلى 1.86 مليار دولار مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي (PIB) أو عائدات التصدير فإن هذا المبلغ منخفض نسبيا ولكن يبقى يعادل مرتين أو ثلاث مرات عائدات التصدير المحروقات⁵.

كما تتم أيضا عبر الجمارك و التي يتم من خلالها تحويل بعض الممتلكات المادية و يتم ذلك بالخصوص عند العودة من خلال بعض الإجراءات المتمثلة في تغيير الإقامة، التي أعلنت رسميا لمساعدة العائد على أن يكون مهاجرا لمدة ثلاث سنوات على الأقل في الخارج، لتحويل و نقل ممتلكاته و أمواله بعد عودته إلى بلده

¹ - حسب مداخلة ألقاها الخبير بالهجرة "محمد صايب موزات" في ملتقى دولي حول الهجرة للمركز للبحث للإقتصاد التطبيقي (الكرباد) سنة 2004

² - Mohamed Saib Musette, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008)*, opcit, 2011, p 15.

³ - Ibid, p 25

⁴ - Ibid, p 20.

⁵ - Nacer-Eddine Hammouda, « La dimension démographique et économique des migrations », Fargue Philippe, *migrations mediterraneennes*, opcit, p40

من دون دفع الضرائب على تلك العملية¹. أما عن قنوات التحويل غير الرسمية فيتم ذلك من خلال ثلاث قنوات²: من خلال ما يقوم بتحويله المهاجر نفسه من خلال الزيارات التي يقوم بها إلى بلده، أو من خلال أحد أفراد أسرته، أو من خلال توسط أشخاص يثقون فيهم (أصدقاء أو أحد الأفراد من نفس الجماعة الإجتماعية)، أو عبر بعض الجمعيات أو المؤسسات حسب المناسبات أو بعض الأحداث أو المناسبات.

و يبقى من الصعب استيعاب أثر تحويلات المهاجرين في الجزائر³ بسبب عدم توفر المعلومات، وأهمية القنوات "غير المرئية". و من المناسب أن نشير إلى التوجه في المقام الأول نحو مشاريع غير منتجة، وبالتالي ضعيفة الأثر على النمو الإقتصادي الضروري لاقتصاد يعاني الأزمة. و يظهر جليا أن ثروة المهاجرين لا تقاس فقط بممتلكاتهم، فالكفاءات والخبرة التي يراكموها تلعب كذلك دورا حاسما في نقل التكنولوجيات والمعارف المؤسساتية. إنهم يلمهون كذلك طرق تفكير جديدة سواء على الصعيد الإجتماعي أو السياسي.

3.4. الهجرة و التحويلات الإجتماعية:

لقد كانت القضية الأساسية في الماضي هي الموازنة في أن يزيد العائد من التحويلات المالية للعاملين في الخارج على الخسارة الناتجة عن رحيل الأيدي العاملة النشطة خاصة ذوي الكفاءات العالية: أو ما يشار إليه بهجرة العقول. (نيولاند 2003)، وهم عادة الذين هاجروا من بلادهم سواء كانوا عمال حرفيين أو مهنيين من ذوي الشهادات الجامعية العليا. (اليرمان 2003:17)⁴

كما أنه حتى لو بقي المهاجرون في المهجر بصورة مستديمة، فقد يصبحون رصيذا لمجتمعاتهم الأصلية. فالعائد المادي (التحويلات) تشكل أحد العناصر المهمة التي تتولد عن الهجرة إضافة إلى تنمية روابط الصداقة الدولية، وتعميق التفاعل بين الشعوب واكتساب المعرفة العلمية المتخصصة وذلك لتوفير إمكانيات البحث العلمي المتقدمة، ولما قد يتاح له من الإشتراك في بحوث رائدة، والعودة بالتالي إلى بلده الأم وهو مدعم بالعديد من الخبرات والمهارات العالية في تلك الجوانب العلمية و الإستفادة من واقع هذه النتائج في بلده الأصل. و يسمى هذا النوع من التحويلات **بالتحويلات الإجتماعية** و الذي يعتبر النوع الثاني من بين التحويلات التي يقوم بها المهاجر أثناء أو بعد عودته إلى بلده الأصلي⁵. و على الرغم من أن مصطلح "التحويلات الإجتماعية" بدأ استعماله حديثا نسبيا، إلا أن الإعتقاد من احتمال التأثير من نقل الأفكار والمواقف السلوكية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أمر متعارف عليه و معتقد قديم.

و تعرف "ليفيت" التحويلات الإجتماعية بأنها الأفكار و السلوكيات و الهويات و رأس المال الإجتماعي الذي ينتقل من الدول المستقبلية إلى الدول المرسلية للهجرة. (ليفيت 1998:926)⁶. و تنتقل التحويلات الإجتماعية مع عودة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية، إما من خلال زيارة مؤقتة، أو بنية العودة الدائمة والإستقرار. كما تنتقل من خلال زيارة الأقارب غير المهاجرين إلى ذويهم في دول المهجر، أو من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل و شرائط الفيديو. (ليفيت 1998). فقد يكون للتحويلات الإجتماعية آثارا إيجابية وأيضاً سلبية. علاوة على أنها تحمل معها صدى من نظريات التحديث التي ظهرت في الخمسينيات

¹ - Mohamed Saib Musette, *Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie* (1962-2008), opcit, p319.

² - Ibid, p 213.

³ - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، *الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا*، 2007، ، نقلا عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: التحويلات الدولية للمهاجرين ودورها في التنمية، ص3.

⁴ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، *عصر الهجرة*، مرجع سابق، ص126.

⁵ - عبد القادر رزيق المخادمي، *مرجع سابق*، ص12-13.

⁶ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، *مرجع سابق*، ص 161.

والستينيات من القرن الماضي و التي تدعي بأنه مع نقل "الحقوق" الغربية بما فيها القديم و السلوك والمواقف، يمكن التغلب على التخلف الثقافي في الدول التي كانت تحت الإستعمار. ولقد أثار هذا موضوع نقاشا جديدا حول موضوع الهجرة والتنمية و الذي تجاوز موضوع التحويلات الإقتصادية، وأصبح التركيز أكثر على هذه التحويلات الإجتماعية: إذ ينقل المهاجرون السلوك و القدرات المكتسبة إلى بلادهم الأصلية و التي قد تساعد على تحقيق نوع من التنمية. و لكن هذا الموضوع في الحقيقة أثار غموضا كبيرا.

فإذا كانت هجرة ذوي الكفاءات العالية انتقالا لرأس المال البشري من دول فقيرة إلى دول غنية، فهذا يعود بالفائدة على مصالح الدول المستوردة لليد العاملة، و لكنه يعرقل التنمية في دول المنشأ. إذ تسبب الهجرة في نقص الشباب العامل النشط، الذي تحتاجه دول المنشأ من أجل التنمية. ففي الواقع، يرى قادة بعض الدول، أن المهاجرين ليسوا سوى هاربين تخلو عن أوطانهم. (كادريا 2008)¹.

فقد وجدت أحد الدراسات التي أقيمت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، أن هناك حوالي 400,000 مهندس و طبيب و عالم قدموا من الدول النامية؛ و يعملون في مجال الأبحاث؛ و التطوير؛ و التنمية في الدول المتقدمة الصناعية، مقارنة بحوالي 1,2 مليوناً من المواطنين الذين يعملون في هذه القطاعات في هذه الدول. (المنظمة الدولية للهجرة 2005:173).

و تتم الحركة و انتقال رأس المال البشري من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ليس فقط من خلال بوابة التوظيف، ولكن أيضا من خلال البوابة الأكاديمية التعليمية. و هذا يعني زيادة انتقال الأشخاص الذين يحملون شهادة البكالوريوس من جامعات في الجنوب إلى الشمال للحصول على شهادات الدراسة العليا. يدفع المتخرجون الأجانب رسوما عالية ويساعدون في دعم نظم التعليم في الدول المتقدمة. (كادريا 2008)². و في السنوات الأخيرة، بذلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و أستراليا و ألمانيا من قوانين الهجرة لتشجيع مثل هؤلاء الخريجين على البقاء خاصة هؤلاء الدارسين للإلكترونيات و الهندسة و العلوم. و لقد أصبحت هجرة العقول قضية مهمة و أساسية بالنسبة لحكومات الدول المرسله لمواطنيها للعمل في الخارج.

يشير المحللون الإجتماعيون إلى تجربة تايوان التي عانت من خسارة ملحوظة بعد هجرة ذوي الكفاءات العالية في الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي. و لكن لاحقا، و حين انطلق قطاع التكنولوجيا العالية و ارتفع مستواه، استطاعت الحكومة أن تجذب ثانية و تستعيد مواطنيها من ذوي الخبرة من الولايات المتحدة الأمريكية. كان هذا عاملا مهما، في معدل النمو الإقتصادي السريع في تايوان، بدءا من الثمانينيات و ما بعدها. (نيولاند 2007)³.

و بالمثل، بدأت الهند في إنشاء معاهد التكنولوجيا من خمسينيات القرن الماضي و ما بعدها من أجل دعم التنمية الوطنية. و لكن العديد منهم هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الغنية. و مع ذلك، فأعداد كبيرة من خبراء تكنولوجيا المعلومات عادوا إلى بلادهم في وقت لاحق للمساعدة في إنشاء قطاع التكنولوجيا في الهند نفسها الذي شهد توسعا سريعا. (كادريا 2008). وهناك اهتمام البلدان المغاربية من استعادة عقولها المهاجرة، و كانت الفكرة المحورية التي انتهت إليها الندوة الدولية الثانية عن الهجرة والتنمية، التي أقامتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية التونسية في مدينة الحمامات، بمشاركة خبراء أوروبيين وعرب، و التي حازت هجرة الأدمغة عبر البحر الأبيض المتوسط

¹ - نفس مرجع، نفس الصفحة.

² - نفس مرجع، ص163.

³ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص166.

على قسم مهم من أعمالها. و قدمت الندوة ثلاث دراسات خصوصية عن الجزائر و تونس و المغرب بالإضافة لدراسة تأليفية. إن التحويلات الإجتماعية الإيجابية، لن تأتي بالإصلاح بشكل تلقائي. فكما هو الحال مع التحويلات المالية، هناك حاجة لوضع سياسة تقرب و تربط السلوك الجديد المنقول و الموافق و القدرات مع التنمية الإقتصادية المفيدة و الإصلاح الإجتماعي إلى دول المنشأ. من الممكن تحفيز أنواع معينة من تدفق التحويلات الإجتماعية بشكل هادف (لفيت 1988:944).

5. سياسة العودة:

إن مسألة هجرة العودة لا تزال تثير اهتمام الكثيرين و تأخذ بعين الاعتبار خلال المشاورات المتعددة الأطراف بشأن الصلة بين الهجرة والتنمية، على الرغم من إدخال برامج استقبال الهجرة المؤقتة للكفاءات أو من غير الكفاءات و الذين يكتسبون أهمية بالغة ضمن المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف بين أوروبا والبلدان المجاورة لها. وبشكل الأخذ التدريجي لهذه التدابير الجديدة جزءا لا يتجزأ من النهج العالمي للهجرة الذي أدخله المجلس الأوروبي في بروكسل في ديسمبر 2005، و الذي يهتم بعودة المهاجرين المؤقتة و الدائمة لبلدانهم الأصلية و درجة استعدادهم للعودة و الطريقة التي يحدد بها صانعو القرار في بلدان المنشأ والمقصد هذه التدابير و مدى تأثيرها ومصادقيتها. كما أن دول المنشأ تهتم بهذه المسألة أكثر من الدول المستقبلية، حيث تنتهج منهج الإستعانة بمصادر خارجية للهجرة و التي تعتبرها كعامل لمكافحة الإختلال في سوق العمل الداخلية. و هذا يعني أن هناك نقصا في آليات تنظيمية من أجل تدعيم إعادة إدماج مواطنيها من العائدين إلى أوطانهم. فقد أكدت الدراسة التي أجرتها "ميرام" وجود عائد واحد من بين عشرة عائدين من استطاعوا الإستفادة بدعم من السلطات العامة في بلد الأصل سواء كانت العودة مقررة أو لا. أما السبب الآخر مركزه دولي، حيث أن الأسس الأمنية للدول قد شكلت أساليب التعاون الثنائي بقوة في مجال إدارة الهجرة و كذلك مسألة العودة. حيث أن معظم الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي طورت سياسات العودة والتي معظمها كانت تهتم بالمهمة الرئيسية و المتمثلة في ضمان مغادرة فعليه للمهاجر خارج الإقليم الوطني من دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف ما بعد العودة. فالسياسة الأوروبية تعد جزءا من برنامج مكثف لمكافحة الهجرة السرية و غير المنظمة والتي تقوم على جوانب عملية بحثة للعودة.

1.5. سياسة خاصة بالدول المضيفة:

شرعت دول أوروبية مثل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا في اتخاذ عدة تدابير ضد العمال خاصة غير المنتسبين منهم لدول السوق الأوروبية بحجة محاربة الإرهاب في العالم. و كانت فرنسا في وقت سابق، من خلال قرار الحكومة الفرنسية منح (10.000) فرنك لكل عامل يختار العودة لوطنه، وزايدت بعض المؤسسات فقررت منح مبلغ (40.000) فرنك. وبادرت ألمانيا بتنفيذ خطة ترحيل العمال الأجانب لأسباب قالت أنها أمنية و تمس بالنظام العام. وهكذا تمت مراجعة القوانين الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية، وقررت الدول المذكورة مراقبة، بل خضع بعضهم إلى استجوابات وتحقيقات أمنية، وتمادت سلطات هذه الدول في سبق الأحداث وأصبحت تدهم بيوت المهاجرين، حتى المقيمين بصفة قانونية، في حملة مسعورة لا سابقة لها إرضاء للولايات المتحدة وتنفيذا لإملاءاتها كفائدة للنظام العالمي الجديد.¹

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص119

2.5. سياسة خاصة بدول المنشأ:

1.2.5. برامج دعم دول المنشأ للتنمية وعودة المغتربين (من أجل فهم أفضل للمسائل المتصلة بعودة المهاجرين، نقاشات دولية حول مسألة العودة والتنمية)¹

منذ التسعينات ازداد الإهتمام بمسألة الهجرة والتنمية، حيث أجريت عدة حوارات وعمليات عديدة للمشاورات الإقليمية ومتعددة الأطراف بهذا الشأن. وقد أولي الإهتمام أكثر حول أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية لدول المنشأ ومن خلال تسليط الضوء على الدور النشط للمهاجرين وشرح كيف يمكن للتنمية وعلى نحو معاكس، أن تصبح معها أيضاً تدفقات هجرة والتي قد تقل نسبتها على مدى فترة من الزمن. فالتنمية تتطلب وجود بيئة عمل صحية، تتميز بأطر قانونية سليمة و نظام مصرفي فعال وإدارة عامة نزيهة و صادق و بنية تحتية مادية و مالية ذات فعالية (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2002-2-38). فالتنمية، يجب أن تبدأ أولاً في دول المنشأ. ويجب أن تنهض و تقوم على كفاءات الناس الذين ضلوا مقيمين في دولهم الأصلية. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005-2-40).²

و في عام 2001 وضعت كل من المنظمة الدولية للهجرة و منظمة الوحدة الإفريقية برنامج الهجرة من أجل التنمية في إفريقيا (MIDA). وهو برنامج من أجل تسهيل نقل كفاءات و موارد المغتربين الأفارقة الذين يعيشون في الشتات إلى دولهم الأصلية. فالمشاريع التي نفذت كانت صغيرة نسبياً من حيث الحجم، وأسفرت عن نتائج متباينة. (دوهاس 2006b:21-18)³

و لقد اعترفت اتصالات المفوضية الأوروبية بشأن الهجرة والتنمية (كما ذكرتها لجنة الانتخابات المركزية) بأنه من الممكن أن يكون للمغتربين دور في تنمية و تطور دول المنشأ. و قد اهتمت اللجنة بشكل خاص من خلال الإقتراحات التي قدمتها على ضرورة بناء قواعد بيانات لمنظمات المهاجرين و مساعدتهم على إيجاد آلية لتمثيلهم على مستوى الإتحاد الأوروبي. وقد قدمت الحكومات و الوكالات الدولية مجموعة من الإجراءات للعمل مع المغتربين. و لكن، تقرير منظمة "أكسفام" وجد أنه من المثير للدهشة أنه من حيث الصياغة و تنفيذ السياسات الملموسة لم يتم تحقيق سوى القليل على الصعيد الدولي (دوهاس 2006b:31). أما بالنسبة للإجراءات التي تمت من جانب الحكومات الوطنية و المنظمات غير الحكومية، فإنها تبدو صغيرة في الحجم و بنهج تدريجي و إلى حد ما في مرحلة مبكرة. و لذا فإن التقييم لا يزال غير ممكن. ولكن المشكلة الكبرى تكمن في أصل تكوين هذه البرامج، في المحاولات الحكومية المتعددة لإدارة الهجرة، حيث وضعت هذه الحكومات معظم جهدها ومواردها للسيطرة على الحدود و على اتفاقات إعادة القبول مع دول المنشأ. و هذا ما يدعو جمعيات لمهاجرين إلى الشك في نوايا هذه البرامج التي تدعي دعم المغتربين.

و في أعقاب عمليات التشاور هذه، فقد أعلن الإعلان التونسي للمؤتمر الوزاري المعني بالهجرة (الحوار 5+5) المؤرخ في شهر أكتوبر لسنة 2002، و الذي ضم ممثلين عن حكومات عشر دول لغرب الحوض الأبيض المتوسط، عن الحاجة في وجود متابعة لتفكير إقليمي لإدارة مشتركة للهجرة. و يتمثل أحد أهدافه في تعزيز الظروف حتى يتمكن المهاجرون من القيام بدورهم الصحيح في تنمية بلدانهم الأصلية، ولا سيما من خلال الإدخار والاستثمار. كما أوصت به اللجنة العالمية للهجرة الدولية من أجل تشجيع المهاجرين لتعزيز التنمية و المشاركة في شبكات المعرفة العابرة للحدود (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005 القسم

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p26-27.

² - ستيفن كاستل و مارك ميلر، مرجع سابق، ص182.

³ - نفس المرجع، ص181.

ح فقرة 32). و لفتت اللجنة العالمية للهجرة الدولية الإنتباه لدور المهم الذي تقوم به المؤسسات التي تعمل لإصلاح دول المنشأ و شبكة معلومات المغتربين و غيرها من الجمعيات. لكن اللجنة حذرت من التوقعات المبالغ فيها عن إمكانيات المغتربين. فالتنمية، يجب أن تبدأ أولاً في دول المنشأ. و يجب أن تنهض و تقوم على كفاءات الناس الذين ضلوا مقيمين في دولهم الأصلية. (اللجنة العالمية للهجرة الدولية 2005-2-40).¹

و بعد سنوات، عقدت عدة مؤتمرات وزارية أورو- إفريقية حول مسألة الهجرة و التنمية على التوالي في الرباط في شهر جويلية 2006 و في طرابلس في نوفمبر لنفس السنة. والتي سمحت لممثلي بلدان المنشأ بوضع الصلة بين الهجرة والتنمية في إطار من التعاون المتعدد الأطراف على نطاق واسع، مع التأكيد على الحاجة إلى تقليل الفوارق بين البلدان المرسل و البلدان المستقبل للهجرة من حيث التنمية، نوعية الحياة، التعليم، و الحكم الرشيد. و قد تم إبراز هذه العوامل التنظيمية أيضا أثناء الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المنظمة المنعقد من طرف الأمم المتحدة و ذلك في سبتمبر سنة 2006.

و تمثل مساهمة المهاجرين في التنمية داخل البلدان المرسل و المستقبل على السواء، بمثابة رؤية مشتركة تمت معالجتها بين أصحاب المصلحة من خلال الحاجة إلى تخفيض تكلفة التحويلات التي يرسلها المهاجرون، أو من خلال تعزيز الصلة بين المهاجرين (المغتربين) وبلدانهم الأصلية و مكافحة هجرة الأدمغة. فقد وجد هناك خطوات انتهجتها بعض دول المنشأ لإغراء المهاجرين للعودة. حيث ظهر هناك تغيير ملحوظ في العشر إلى العشرين سنة الماضية. فالتركيز في دول المنشأ ينصب على المهاجرين "باعتبارهم أبطال التنمية و التطور في بلادهم الأصلية"، و قد بذل الكثير من الجهد لاكتساب المهاجرين وإغرائهم بالعودة إلى بلادهم الأصلية. فهم القنوات لإعادة التحويلات المالية و الكفاءات و المعرفة في إدارة الأعمال.

أ- سياسة خاصة بعودة الكفاءات إلى بلد المنشأ:

و بما أنها هجرة الأدمغة تعتبر خسارة لبلد العالم أو المهندس أو الطبيب. و من الأمور المسلم بها اليوم لدى رجالات الاقتصاد وخبراء التنمية الاقتصادية و الإجتماعية، وهي أن هجرة رجال العلم و الإختصاص والتقنية وخاصة المؤهلين تأهيلا رفيعا جامعي، يعتبر خسارة لا تعوض لبلد النازح الأم. وحتى الرأي العام في العالم أيضا أصبح يدرك أن تسرب العلماء والكفاءات البشرية يعد هدرا للمال الذي أنفق على تعليمهم وتنقيفهم وتدريبهم طوال فترة حياتهم المدرسية. و حيال هذا الأمر و من أجل مواجهة هجرة الكفاءات العربية، هناك عدة تصنيفات حاولت التصدي لهذه الظاهرة، و لعل أبرزها وجود معيارين أساسيين: الأول هو مدى الإلتزام المطلوب من كل بلدان الأصل والمهجر، والثاني: هو هدف السياسة. فمن حيث الإلتزام المطلوب من طرفي المشكلة هناك سياسات تقتضي موقفا منفردا، إما من بلدان الأصل أو من بلدان المهجر. كما أن هناك سياسات تقتضي التزاما وتعاونا من كليهما. فمن ناحية محور اهتمامنا هنا وهو الوطن العربي، يكون منطقيا التركيز على بلدان المنشأ.

ومن ناحية أخرى لا يمكن أن نعلق آمالا كبيرة على تخلي بلدان الغرب المصنعة، طواعية، عن ميزة كبرى لها في النظام الاقتصادي العالمي تمكنها من اجتذاب جانب من خيرة الكفاءات، بتشجيع هجرة الأدمغة وهذا الدور تقوم به بالفعل مؤسسات موجودة في تلك الدول نفسها وفي سفاراتها المنتشرة في دول العالم، مما يتطلب موقفا حاسما في بلدان الوطن العربي لموقف هذا الإستنزاف الفكري. وتجدر الملاحظة أنه بالنسبة للجزائر، فإن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة كان قد دعا أثناء افتتاح السنة الجامعية سنة (2009م)

¹ - نفس المرجع، ص182.

بجامعة فرحات عباس بتاريخ (2009/11/12م) إلى عودة الأدمغة المهاجرة، وتعهده بدفع رواتبهم مثل نظرائهم الأمريكيين.¹

و من أجل التقليل من هذه الظاهرة، عملت بعض الدول على انتهاج بعض السياسات و اتخاذ بعض التدابير لذلك من أجل تشجيع أو تأمين عودة الكفاءات إلى بلدانهم الأصلية. ويبقى القطب الروحي في عودة ذوي الاختصاص المهاجرين، تضافر جميع الجهود لذلك.²

و لعل أبرز نشاط قامت به "اليونسكو" هو إجراء دراسات بالغة الأهمية حول خطورة هذه الهجرة والآثار بعيدة المدى المترتبة على هذه الظاهرة. و قد أجرى استقصاء طويل الأمد حول هذه المشكلة. و تم بالفعل سنة 1971 نشر التقرير الناتج عن هذا العمل، والذي يركز أساسا على ردود الدول الأعضاء و المنظمات ذات الصلة على نماذج الاستبيان الموجه إليها. و قد رد على الاستبيان ثمان و أربعون دولة فقط، منها خمسة عشر دولة ردت بشكل سلبي. و قدر المجموع العالمي من الطلاب الأجانب الدارسين في المستوى التعليمي الثالث بالخارج حوالي 390 ألف طالب و هم من الكفاءات العربية المهاجرة في الدول الغربية وموزعين حسب ميادين التخصص المختلفة. و قد تبين من خلال هذا المسح "اليونسكو" أن حوالي (50%) من مجموع هؤلاء الطلاب يدرسون على نفقة حكوماتهم.

و لتحليل ظاهرة النزيف أو الإستنزاف بالنسبة للجزائر³، تقوم هذه الإشكاليات بدراسة صعوبات إعادة الإدماج المهني و الاجتماعي للكفاءات المكونة في الخارج و عدم قدرة سوق العمل في الجزائر على توظيف خريجي الجامعات الجزائرية باعتبارها عوامل مسببة في أن واحد لنمو حركات عدم العودة والإستقرار في بلدان التكوين في الخارج و في هجرة الكفاءات المكونة في الجزائر.

و إذا كان التحليل المقدم في إطار هذه الإشكاليات لا يخلو من صحة و صواب، إذ أنه يصعب تجاهل تأثير صعوبات إعادة الاندماج الاجتماعي و المهني في المجتمع الأصلي في قرار عدم العودة إلى الوطن وصعوبات الحياة الاجتماعية و المهنية في الجزائر في قرار الهجرة إلى الخارج، فإنه يبدو في ذات الوقت ناقصا إذ أنه لا يأخذ في الحسبان تأثير عولمة الحراك الدولي للكفاءات العلمية و التقنية، و خاصة تلك التي تملك مؤهلات عالية، على الهجرات العلمية من بلدان الجنوب.

ولمواجهة نقص الإطارات العالية سواء تلك المتخصصة في تكوين المكونين و الإطارات أو تلك التي تضطلع بمهام تسيير الإدارة و المؤسسات الإنتاجية و الإقتصادية، لجأت الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية إلى التعاون العلمي و التقني مع العديد من بلدان أوروبا و أمريكا و آسيا و العالم العربي.

و قد تمحور هذا التعاون منذ السنوات الأولى للإستقلال و لغاية بداية الثمانينات حول عمليتين رئيسيتين: الإستعانة بالإطارات الأجنبية في إطار ما يسمى بالتعاون التقني من جهة و إتباع سياسة تكوين المكونين والإطارات التقنية في الخارج من جهة أخرى. إلا أن مواصلة الإعتماد على هذه السياسة لم يعد ممكنا بعد انخفاض الموارد المالية للدولة نتيجة انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، و ظهرت منذ ذلك الحين مؤشرات تحول السياسة المتبعة في هذا الميدان، حيث سجل تناقص محسوس لأعداد الموفدين إلى الخارج في إطار نظام التكوين الطويل المدى و الذي كانت الدولة تتكفل بتحمل نفقاته، و تم الإهتمام أكثر بنظام التكوين قصير المدى و التكوين عن بعد. كما أعطت أهمية للتربصات العلمية و التقنية و العطل العلمية،

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 47.

² - نفس المرجع، ص 238.

³ - حسين عبد اللاوي، "ملاحظات أولية لدراسة الحراك الدولي للكفاءات الجامعية الجزائرية"، دفاثر مخبر التغيير الاجتماعي، مخبر - التغيير - الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007، ص 51.

هذا في الوقت الذي تفاقمت فيه ظاهرة هجرة الجامعيين و العلميين المقيمين في الجزائر إلى الخارج سواء بسبب تدهور الأوضاع الأمنية أو بحثاً عن ظروف عمل و حياة جديد أو سعياً للظفر بمهنة غير متوفرة في الوطن أو رغبة في مواصلة التكوين في جامعات أجنبية.

تبين دراسة تطور حركات تنقل الجامعيين و العلميين الجزائريين في إطار تطبيق هذه الساسة أن هذه الحركات تميزت في مرحلة أولى تمتد من السنوات الأولى للإستقلال إلى بداية الثمانينات بحدوث نوع من التوازن بين التدفق إلى الخارج و العودة إلى الوطن، و في مرحلة ثانية تمتد من بداية الثمانينات إلى نهايتها بحدوث إختلال كبير بين أعداد المتدفقين إلى الخارج و أعداد العائدين إلى الوطن. أما في المرحلة الثالثة والتي تمتد من بداية التسعينات إلى يومنا هذا فتمتيز بتأكيد اتجاه إلى تطور ظاهرة الهجرة إلى الخارج و تناقص أعداد العائدين إلى الوطن، هذا و في الوقت الذي تطور فيه اتجاه التنقل المؤقت و المحدود في أشكال حراك جديدة. و يعتبر تحليل تطور سياسة تسيير تنقل الكفاءات العلمية و التقنية الجزائرية إلى الخارج في سياق تعدد أشكال الحراك و تنوع آلياته، يبين أن هذا التطور حسب الفترات المذكورة أعلاه يتناسب مع تطور الهجرات العلمية الدولية في اتجاه عولمتها و تغير علاقات هذه الكفاءات مع البلدان الأصلية و بلدان الإقامة.

ويمكن استنتاج أن الإتجاهات الجديدة التي أصبحت تميز الهجرات الدولية و تحول الهجرات العلمية إلى اتجاه رئيسي لها تبين أن تسيير هذه الهجرات لم يعد أمراً يرتبط بصلاحيات السياسات الوطنية بل أنه بات إنشغالا دوليا تحكمه التحولات الإقتصادية العالمية. و لعل أهم دليل على ذلك هو فشل محاولات إيقاف ظاهرة عدم عودة الطلبة و الإطارات التي تكونت في الخارج بأموال وطنية.¹

ب- سياسة التجنيس:

و يعتبر التجنيس عاملا من عوامل العودة إذ من شأنه السماح بالتنقل بكل حرية بين الدولتين (المضيفة والمرسلة) بعيدا عن البرامج و السياسات التي تحدد الهجرة و العودة. فإن ميل المهاجرين للعودة الدائمين إلى بلدهم الأصلي يتأثر بعوامل مؤسسية (نسقية) وعلى وجه الخصوص من خلال إمكانية ضمان الحق في التنقل بين البلد المضيف و بلد المنشأ، أو احتمال الحفاظ أو الحصول على الحقوق الإجتماعية.

و يلاحظ أيضا أن الحصول على جنسية البلد المضيف يلعب دوراً هاماً في الحراك الدولي. فالمهاجر المتجنس بجنسية البلد المضيف يدرك جليا أن لديه الفرصة للعودة إلى البلد المضيف، و يمكنه ذلك على سبيل المثال الحصول على فرص الرعاية الصحية أو ضمان إعادة الهجرة في حالة تغير ظروف عودته إلى بلده الأصلي بشكل غير موات (ظروف سياسية أو اقتصادية غير ملائمة). و تساعد بلدان المرسلة والمضيفة في تعزيز الحركة الدولية لمواطنيها من خلال الإعتراف بالجنسية المزدوجة، إذ تعترف معظم دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بالجنسية المزدوجة باستثناء النرويج واليابان و الدنمارك، والتي تفرض شروطاً تقييدية للغاية، لكن بدرجة أقل من ألمانيا (حالة) حالات استثنائية) والنمسا (على أساس المعاملة بالمثل) وإسبانيا (من خلال اتفاقات مع 12 من بلدان أمريكا اللاتينية).

و بصورة عامة، هناك معايير خاصة من شأنها تحديد الظروف التي تسمح للمهاجرين إدامة وضعهم كما أنها تلعب دوراً هاماً في إمكانية التنقل عبر البلدان. و تتمثل تلك الشروط في أقصى مدة غياب عن بلد الإقامة أو الفترة التي تسمح له بالتقدم لطلب الحصول على جنسية البلد المضيف إلى جانب احتمال الحفاظ والحصول على الحقوق الإجتماعية وفق شروط معينة والتمثلة في تأثير طول مدة الإقامة على تراكم حقوق الضمان الإجتماعي (العجز، المرض، الشيخوخة). أما الجانب الثاني فيتمثل في مسألة دفع المعاشات

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص52.

التقاعدية واستحقاقات الضمان الإجتماعي في الخارج. إذ لا يسمح التشريع الوطني عموماً بإمكانية نقل الحقوق الإجتماعية على نطاق عالمي، ولكن هذه المسألة غالباً ما يتم تناولها من خلال اتفاقيات الضمان الإجتماعي الثنائية (للبلدين). ولقد أوليت حقوق التقاعد بشكل عام اهتماماً خاصاً. فمعظم بلدان منظمة التعاون والتنمية، على سبيل المثال، تسمح للمهاجرين بالتقاعد في بلدهم الأصلي، وفي بعض الأحيان بخصم على معدل الاستبدال. وهناك عراقيل نسقية أخرى تعمل بعد العودة، و المتعلقة بمشاكل الاعتراف بالمؤهلات والخبرات المكتسبة في الخارج، و فرض بعض الشروط لفرض الضرائب على نقل الأصول المالية والقيود الإدارية، على سبيل المثال.¹

كما أنه ربما الخطوة الأهم التي يجب أن تتخذها حكومات المنشأ، هي إشراك المهاجرين و من يعيشون في الشتات في السياسية من خلال السماح بالحصول على جنسية مزدوجة و منحهم حق التصويت. وقد اتخذت الهند هذه المعايير مع الهنود الذين يعيشون في الخارج (باستثناء منطقة باكستان و بنجلاديش)

و قد سمحت المكسيك بالجنسية المزدوجة للمواطنين المكسيك الذين يعيشون في الخارج في عام 1996. كما أصبح من حق المهاجرين من المغرب الانتخاب و الترشيح للبرلمان. و أما في الفلبين فقد منحت الحكومة للمهاجرين الفلبينيين الذين يعيشون في الخارج الحق في الحصول على جنسية مزدوجة و في الانتخاب في عام 2003.²

3.5. إتفاقيات إعادة المهاجرين غير الشرعيين بين الجزائر و الدول الأوروبية:

إن مسألة العودة وإعادة القبول³ ليست جديدة في الكتابات حول الهجرات الدولية. و في الجزائر كانت هذه المسألة تكتسي رهينة ساخنة لاسيما بالنسبة للمهاجرين الجزائريين الذين هم في وضعية غير قانونية بالخارج. فخلال سنوات 2000 كانت الجزائر في مواجهة وضعية الهجرات غير القانونية فوق إقليمها. بل وكان هناك تسامح معين أبدته السلطات الجزائرية تجاه المهاجرين في حالة عبور الذين استقروا على الحدود الجنوبية (مع مالي والنيجر) وغرباً (مع المغرب الأقصى).

وبخصوص إعادة قبول المهاجرين، طورت الدول الأوروبية الأعضاء شبكة كثيفة جداً من الإتفاقيات الثنائية لإعادة القبول تسهل إعادة قبول المهاجرين في وضعية غير قانونية وتحدد الإجراءات المعيارية لهذه العملية. وقد أبرمت الجزائر إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2005. وهذا الأخير يحتوي على بند يذكر إلزام الجزائر والإتحاد الأوروبي بإعادة قبول مواطنيهم. و إتفاقية إعادة القبول تسمح للإتحاد الأوروبي بإرسال المهاجرين الذين في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي عبروا منها. ومن هنا حصلت اللجنة الأوروبية من المجلس الأوروبي على التفاوض حول إتفاقية إعادة قبول من الجزائر سنة 2002. و مشاريع أو مسودات الإتفاقيات هذه تخص كل الرعايا من البلدان المعنية وغيرهم من البلدان الأخرى عديمي الجنسية الذين عبروا البلاد.⁴

و من بين هذه الإتفاقيات التي عرفت الجزائر نجد الإتفاقيات الثنائية مع الدول التي تتقاسم معها نفس المصالح وبالأخص مع الدول التي تتواجد فيها جالياتها في الخارج. فقد أمضت الجزائر 6 إتفاقيات إعادة القبول مع بلدان أوروبية بين 1994 و 2007 من أجل ترحيل مواطنين جزائريين في وضعية غير قانونية.

¹ - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit , p 215- 216.

² - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 180.

³ - إعادة القبول: هو المسار الذي يقوم خلاله مواطن من بلد ثالث بالعودة إلى بلده الأصلي.

⁴ - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مساهمة لدراسة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر و انطلاقاً منها و من خلالها، مرجع سابق، ص 61- 62.

وأول إتفاق إعادة قبول تم إمضاؤه في سنة 1994 مع فرنسا، بلد كان في تلك الفترة وجهة مفضلة عند الجزائريين. وإثر ذلك وبسبب تزايد صعوبة ظروف الهجرة نحو فرنسا، ظهرت وجهات أخرى أمام الهجرة السرية. ففي سنة 1996 أكد ممثل وزارة الشؤون الخارجية أن إتفاقيات إعادة قبول أخرى تم إمضاؤها مع كل من ألمانيا (14 فيفري 1997)، إسبانيا (31 جويلية 2002) وإيطاليا (24 فيفري 2000) ومنذ عهد قريب مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و إيرلندا الشمالية (11 جويلية 2006) و سويسرا (03 جوان 2006)¹. وهدف هذه الإتفاقيات، هو تنظيم ترحيل المواطنين الجزائريين و ضمان عودة منسقة تحترم كرامتهم. وتنص إتفاقية إعادة القبول المبرمة مع البلدان الأوروبية على الإثبات المسبق لجنسية وهوية الشخص المراد إعادته إلى الوطن قبول الإرجاع في حالة الخطأ في الجنسية، حماية الحقوق المكتسبة للرعايا المعنيين وأن يضمن له عودة في ظرف يحفظ كرامته، وإلزام الدولة إعادة أخذ الشخص الذي رحل عندما يكون هناك خطأ. و تنص أيضا حسب نفس الجهة المسؤولة على إجراءات عمل وتسيير منسق للأشخاص المراد إعادتهم إلى وطنهم.

وظل تنفيذ هذه الإتفاقيات متعثرا لمدة طويلة بخصوص الأجل المسجلة في قبول البلدان بالإرجاع وفي استعادة الأشخاص الذين أعيد قبولهم إلى الجزائر والذين لم تثبت جنسيتهم رسميا بعد دراسة وضعيتهم. وبخصوص إبرام إتفاقيات إعادة قبول المهاجرين من الدول الأخرى طبقا لبنود إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ظلت الجزائر رافضة و اعتمدت الموقف ذاته بخصوص إقتراح اللجنة الأوروبية إعادة إتفاقيات إعادة قبول باسم الإتحاد. فهي من الدول القليلة التي ليس لها إتفاقيات عدم قبول مع الإتحاد الأوروبي باعتباره منظمة. و لم تبرم الجزائر حتى الآن أي إتفاقية إعادة قبول مع البلدان الإفريقية ما وراء الصحراء وذلك رغم التفاوضات الجارية مع النيجر والمالي.

كما أبرمت الجزائر إتفاقيات مع بعض المنظمات الدولية حول تنظيم الهجرات في الجزائر و من بينها المنظمة الدولية للهجرة والتي تعد عضوا ملاحظا فيها فيها منذ جوان 2000. وإثر توقيعها إتفاقا مع الحكومة الجزائرية في 2013، فتحت المنظمة مكتبا بالجزائر العاصمة. الشيء الذي أعطي لعملها في مجال مسائل الهجرة بعدا جديدا. و من بين المشاريع المنجزة، هناك دليل مساعدة المهاجرين الجزائريين على العودة إلى بلادهم الأصلية يمنح معلومات علمية.²

و بخصوص المساهمة التي كانت أحد نتائج مشروع اللجنة الأوروبية مع الجزائر في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها من أجل دعم حماية المهاجرين و قدرات تسيير تدفقات الهجرة المختلطة، دراسة "من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة"³ والتي أسفرت عن بعض التوصيات بخصوص العودة الطوعية و حلول على المستوى المحلي و الوطني و الجهوي و إعداد مخطط للمساعدة على العمل وعلى الإدماج بالتعاون مع المجتمع المدني. و كان من بين هذه التوصيات ما يلي:

- إعداد واستكمال، ضمن الإحترام الدقيق للإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، منظومة قانونية وطنية في ميدان تسيير تدفقات الهجرة لمجمل فئات المهاجرين بما في ذلك مسألة العودة الطوعية للمهاجرين.

- أن توصي الدولة كي تفضل خيار العودة الطوعية في إطار آلية مقننة.

¹ - نفس المرجع، ص96

² - نفس المرجع، ص88.

³ - نفس المرجع، ص141

- وتعني الآلية الوطنية للعودة الطوعية المفترض إحداثها بالمهاجرين في وضعية قانونية وغير قانونية، بحيث تتدخل في: أمن وكرامة الشخص، التفكير بالتعاون مع بلدان الإستقبال في إحداث آليات إعادة الشخص إلى بلده الأصلي. وضرورة أن تلجأ الدولة، في إطار العودة الطبيعية، إلى إتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع البلدان المعنية.

1.3.5. العودة القسرية للمهاجرين الجزائريين (2001- 2012) دخول و خروج المهاجرين¹:

لا ينتمي الجزائريون على رأس قائمة الجنسيات العشرين الأكثر تعرضاً للضغوطات على الحدود البرية والبحرية الأوروبية، و يقتصر تصنيفهم في لائحة حالات الرفض لدخول الحدود الجوية. و يعتبر عدد الجزائريين الذين تم رفضهم للدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي مماثل تقريبا لمغاربة وأقل بكثير من البرازيليين، الذين منعوا من الدخول عبر الحدود الجوية. ومع ذلك، لا تزال حصة الجزائريين لذلك من بين للجنسيات الأخرى متواضعة، و التي تمثل 2 ٪ فقط من العدد الإجمالي للمهاجرين المهربين إلى أوروبا.

جدول رقم 07: يمثل تطور الجزائريين الذين طردوا وعادوا إلى الجزائر من الدول الأوروبية:

الفئات	2005	2006	2007	المجموع
المطرودين	1871	2050	1487	5408
المرحلين	4342	3880	2699	10921
المجموع	6213	5930	4186	16329

²المصدر المديرية العامة للأمن الوطني 2007:

جدول رقم 08: يمثل تعرض الجزائريين إلى الطرد و الإيقاف عبر الحدود من 2006- 2008:³

السنة				
2006	11,093	152	187	10,754
2007	8,587	263	220	9,070
2008	7,736	141	122	7,999
المجموع	27,077	591	494	28,162
(%)	96.15	2.1	1.75	100

جدول رقم 09: يمثل أمر المواطنين الجزائريون بالمغادرة من 27 دولة للإتحاد الأوروبي، 2008-2010

السنة	2008	2009	2010
	21,335	23,080	27,245

¹ - نفس المرجع ،ص 127.

² - نفس المرجع ،ص 128.

³ - نفس المرجع ،ص 128

جدول رقم 10: عدد الجزائريين الذين أجبروا على العودة إلى بلدهم الأصلي من مصادر فرونتاكس،¹ تحليل المخاطر السنوي لسنة 2012 و 2013.

الجنسية	2001	2012	المجموع
جزائريون	2072	2072	4607
تونسيون	7279	7279	12 503
مغاربة	2852	2852	6164
المجموع العام للمهاجرين من جميع الجنسيات	80809	82809	163 439

المبحث الثالث: عوامل الهجرة العائدة

1. تطور العودة في الجزائر بعد الإستقلال

بعد الإستقلال، أخذت الجزائر إستراتيجية جديدة لجذب المهاجرين إلى بلدهم الأصلي. و تم ذلك عبر مراحل ثلاث من أجل وضع هدفا سياسيا لهجرة العودة. فكان سبب العودة في البداية تحت ما يعرف بالعمالة أو الهجرة المؤقتة و هي أول نمط عودة عرفته الجزائر بعد الإستقلال و الذي بدأ سنة 1964.

1.1. سوق عمل إقليمي، مع هجرات و عودات منتظمة²:

لقد عرفت العودة في البداية شكلا منتظما عن طريق سوق عمل إقليمية. فكان هناك ما يعرف بهجرات وعودات منتظمة وإدارة مشتركة لهجرة اليد العاملة بين الجزائر المستقلة الجديدة والقوة الإستعمارية الفرنسية السابقة، و خاصة وأنها تزامنت وفترة اتفاقات إيفيان التي جاءت ببوادر وأهداف مشتركة بين الدولتين و ذلك عن طريق هجرة المهاجرين إلى الخارج والعودة من دون أي قيود. و قد كان "العمل" هو الشاغل الرئيسي لكلا الطرفين. و من أجل ذلك، وضعت الجزائر هيكلا إداريا كاملا لهجرة اليد العاملة وفقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية تحت رقم 97 و التي صادقت عليها. فقد كانت الهجرة الجزائرية تلتزم بتسلسل الوظائف المؤقتة (بهدف العودة إلى بلد المنشأ) الذي كان ينظم من خلال المكتب الوطني للقوى العاملة (أونامو) الذي أنشئ لهذا الغرض خلال السنوات الأولى من الإستقلال. وكانت هذه الهجرة في الغالب ذكرية حيث نظمتها الجزائر وفق شروط المغادرة عن طريق مرسوم مشترك بين الوزارات و ذلك في 10 نوفمبر 1964.

وفي عام 1968، وقع اتفاق فرنسي - جزائري، والذي كان من شأنه إنشاء شهادة إقامة لمدة خمس سنوات للجزائريين الذين دخلوا فرنسا بعد 1 يناير 1966. حيث يتلقى أي جزائري يتم دخوله قبل هذا التاريخ شهادة

¹ - نفس المرجع ، ص127.

² - Mohamad Saib Musette, « migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », opcit , p5

الصلاحية لتجديد الإقامة لمدة عشر سنوات. وكانت الجزائر تملك آنذاك حصة 35 ألف عامل مؤقت سنويا. لكن، و بعد أعقاب الأحداث العنصرية في مدينة مرسيليا والوضع الأمني السائد الذي عرفته الهجرة الجزائرية آنذاك، علقت الحكومة الجزائرية مغادرة العمال إلى فرنسا و كان ذلك في عام 1973. كما أدت أزمة 1973 إلى إعادة تركيب القطاعات، و مناصب العمل تركيبا جديدا و أدخلت فرنسا في بظالة هيكلية و دائما عاني منها المهاجرون الجزائريون بشكل خاص. و في هذه السنة، عرفت الجزائر سياسة اقتصادية جديدة و التي تمثلت في "سياسة إعادة إدماج" العمال الجزائريين المهاجرين و أسرهم و ذلك من خلال توفير أو تهيئة الأرضية للعمل، السكن و تدرس الأبناء. و تعد سنة 1973 أول تجربة "لسياسة إعادة إدماج" التي عرفت الجزائر للمهاجرين العائدين و أسرهم. فقد عرفت حركة تدفق و هجرة الجزائريين بين الجزائر و فرنسا ذروتها خلال تلك المرحلة، حيث وصل عددهم ما بين 150000 وأكثر من 400000 تنقل ما بين الجزائر و فرنسا بين عامي 1962 و 1972.¹

و من أجل ذلك، حاول مجلس الثورة في تلك الفترة الإلتزام ببناء مجتمع اشتراكي من أجل إعطاء مكانة للهجرة الجزائرية التي كانت مرغمة على الهجرة تحت ظروف تاريخية مؤلمة للعيش في أرض المنفى، من خلال إطلاق برنامج لتعريب للمدرسة الجزائرية و بدأ المتعاونون الفرنسيون يتخلون تدريجيا عن أماكنهم لأول خريجي الجامعات الجزائرية.

فمنذ 1974 قررت الجزائر تشجيع عودة مواطنيها و إعادة إدماجهم في الحياة الإجتماعية و الاقتصادية، حيث عانت الجزائر كثيرا بعد الإستقلال من نقص الإطارات و انحطاط اقتصادها و هذا بسبب تخريب البنى القاعدية لاقتصادها، و لهذا طلبت من مهاجريها خاصة الفنيين و المثقفين منهم العودة لسد النقص الفادح في اليد العاملة المؤهلة، و بالفعل فلقد قدر عدد المواطنين الجزائريين الذين عادوا إلى أراضيهم ما بين 1975-1980 حوالي 80000 مواطن². و تعويضا لما فقدته من كفاءتها لحساب البلدان المتقدمة، اتجهت إلى طلب المساعدات و التعاون التقني من البلدان المتقدمة ذاتها مثلا في بناء مترو الجزائر، و بعض المنشآت الصناعية و الإنتاجية كالتنقيب على البترول في الصحراء.

ومع تطور الأزمة الاقتصادية التي تميز انعكاس ظاهرة توافد المهاجرين، فلقد اقترحت الكنفدرالية الفرنسية لأرباب العمل بتاريخ 17 / 1 / 1978 تقليص عدد العمال المهاجرين بمليون عامل مع حلول عام 1985 وأعلنت الحكومة الفرنسية على اتخاذ إجراءات لتشجيع عودة 35000 عامل جزائري سنويا عقب الإتفاقية الفرنسية الجزائرية الموقعة في 18 / 09 / 1980.³

و عند وصول الإشتراكيين إلى السلطة 1981، تم التفاوض بين الجزائر و سلطات البلد المضيف، و تبادل رسالة بين فرنسا و الجزائر و ذلك في 18 سبتمبر 1981 والتي تنص بالسماح للعودة على أساس الإتفاق المنعقد في 1968 عن طريق عودة تدريجية مخطط لها مع مراعاة الحقوق المكتسبة. و اعتبارا من سبتمبر 1980 إلى غاية فيفري 1884، عاد حوالي 50000 جزائري إلى بلادهم في إطار الإستفادة من الإتفاقيات الثنائية (منح التكوين المهني و المساعدة على تكوين مؤسسات استثمارية). هذا العدد يبقى ضئيلا جدا بالنسبة لمعدل الولادات المسجلة بها و عليه فتبقى الجالية الجزائرية مكثفة في المهجر خاصة في فرنسا.⁴

¹ - Ibid, p 5-6.

جريدة عميرة ، "السياق التاريخي و الديموغرافي لهجرة الجزائريين"، دفاثر مخبر التغير الإجتماعي، مخبر التغير- الإجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007، ص131.

³ - نفس المرجع، ص131

⁴ - نفس المرجع، ص 137.

و بموجب المرسوم رقم 81-80 المؤرخ 2 أيار / مايو 1981¹ أصبحت سياسة إعادة الإدماج رسمية، و تم إنشاء لجنة وطنية لإعادة إدماج المواطنين المقيمين بالخارج برئاسة رئيس الوزراء، و التي كانت مهمتها اقتراح على الحكومة سياسة وطنية بشأن إعادة إدماج المواطنين المقيمين في الخارج. لكن هذه الإستراتيجية القائمة على العودة لم تمنع من وجود هجرات جديدة، ولا سيما النساء والأطفال، إلى فرنسا في إطار جمع شمل الأسرة. و منذ إدخال برنامج المساعدة لإعادة إدماج المهاجرين من قبل السلطات العامة الفرنسية في النصف الأول من عام 1984، و الذي تضمن العمال المهاجرون الجزائريون بشكل رئيسي ضمن هذا الإجراء. فقد وصل عددهم في أواخر سنة 1987، كما بين ذلك الباحث "رشيد بن عتيق"² في دراسة له حول مصير هؤلاء الجزائريين الذين عادوا وفق برنامج "المساعدة لإعادة الإدماج"، أنه عاد أكثر من 11500 مهاجر جزائري كان متواجدا في فرنسا إلى بلدهم الأصلي منذ إدخال نظام المساعدات لإعادة الاندماج. (أي ما يقرب من 23000 شخص في المجموع مع إضافة أفراد العائلة). و وفقاً للميزانية العمومية التي تم إعدادها في نهاية عام 1988³، كان هناك 12 326 عاملاً من هذه الجنسية (و 23 905 شخصاً من بينهم أفراد الأسرة) و الذين عادوا بصفة نهائية إلى بلدهم الأصلي. و خلال الخمس السنوات الأولى من تنفيذ هذه السياسة، وصلت نسبة الجزائريين من مجموع المستفيدين من جميع المساعدات تتراوح ما بين الثلث و النصف تقريباً: 33 ٪ في عام 1984، و 38 ٪ في عام 1985، و 45 ٪ في عام 1986، و 46 ٪ في عام 1987 و 37 ٪ في عام 1988، في حين أنها تمثل في فرنسا 20 ٪ فقط من العمال الأجانب. و كانت هذه المعونة فرصة حقيقية لإعادة الإدماج المهني وإعادة الإدماج الاجتماعي في بلد المنشأ، خصوصاً لأولئك العمال الذين تعرضوا بشكل خاص لخطر البطالة، الشيء الذي سمح بتحويل مدخراتهم المدرجة في فرنسا بشكل مفيد من خلال التبادل الموازي المناسب لأصحاب العملات.

فإلى جانب هذه الهجرات عرفت الجزائر نمط هجرات أخرى إلى جانب هجرة العمالة و التي تمثلت في لم الشمل العائلي الذي عرف هو الآخر تطوراً و ذلك ابتداء من الستينات أي أنه سائر تطور الهجرة الجزائرية، حيث عرف معدل أقل من 5 في المائة في عام 1969، و 20 في المائة في عام 1981. كما انخفضت هذه النسبة من عام 1987. فقد انتقل عدد أفراد الأسر الجزائرية الذين سويت وضعيتهم في المهجر سنوياً من 4239 في عام 1975 إلى 7898 عام 1980 و أدى ذلك إلى تغيير نسبة السكان الجزائريين المقيمين في فرنسا، فقد أصبحت تضم نسبة عالية من النساء و الشباب بتزايد عدد الأطفال و المولودين بها. و لقد بلغ عدد الأسر الجزائرية المقيمة في فرنسا سنة 1975، 215940 أسرة، و في 1981، 115000 أسرة وانتقلت في سنة 1990 إلى 215940 أسرة⁴ مما يوضح الاتجاه الكبير لهذه الأسر إلى الإستقرار بينما كانت النسبة معكوسة تماماً في الستينات مقارنة بالمقيمين من العزاب الذين يعيشون في تجمعات للعمال و هذا حسب الظروف المتاحة آنذاك، حيث السكن كان يتم في غرف مؤقتة في الفنادق و الحمامات و البيوت القصديرية، و نتج عن هجرة العمال هجرة عائلية بالتدريج و تغيرت نسبة الأسرة الجزائرية في فرنسا مع مرور الزمن. و حسب إحصاءات 1990 فإن 216000 أسرة من أصل جزائري تتوزع كالتالي:

¹ - Mohamad Saib Musette, « Migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », opcit, p 8

² - Rachid Benattig, « Le devenir des Algériens rentrés avec l'aide à la réinsertion ». opcit, 19/10/2015.

³ - Benattig Rachid. Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie. In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 5, n°3, 1989. pp. 79-102. doi : 10.3406/Remi.1989.1210

http://www.persee.fr/doc/remi_0765-0752_1989_num_5_3_1210 Document généré le 19/10/2015, pp79.

⁴ - جريدة عميرة، "السياق التاريخي و الديموغرافي لهجرة الجزائريين"، مرجع سابق، ص135-136.

45060 أسرة تتشكل من شخص واحد منها 38620 رجل مقابل 6440 امرأة. و 54560 أسرة في سنة 1982، 144276 أسرة تتشكل من زوجين (رجل و امرأة) مقابل 132480 أسرة في سنة 1982، 24264 أسرة تتكون من رب أسرة، منها 20480 نساء بنسبة 84 بالمائة من مجموع الأسر، مقابل 10180 في إحصاء 1982، و 7396 تجمع عائلي بدون أسرة مقابل 16260 لنفس السنة.

ومن هنا نلاحظ أن الأسر المنفردة أصبحت تنقلص من 1982-1990 و طغى على الجالية الجزائرية الأسرة التي تتكون من الزوجين. و يشكل مؤشر الزواج المختلط حقيقة لا مناص منها مع الآثار القانونية والثقافية المترتبة عنه و هكذا بينت الدراسة التي قام بها المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الإقتصادية في 1992 وجود 2383 متزوج بفرنسيات في 1990 و أن 1963 جزائرية متزوجة بفرنسي.

ويلاحظ نفس الميل في البلدان الأخرى، حيث تم زواج الجزائريين بأجنبيات سواء من أجل العمل أو الدراسة. وبعدها كانت سياسة المساعدة للعودة من السلطات الفرنسية أقل تأثير على الهجرة الجزائرية وكانت الوضعية الأسرية أول عائق و الصعوبة الرئيسية التي واجهتها الجزائر وفرنسا لتنفيذ سياسة العودة. و التي انخفضت نسبتها أيضا فيما بعد هذه عام 1994، أما في سنة 1999 عرفت زيادة جديدة قدرها 20 في المائة. فقد كانت عملية جمع شمل الأسر الجزائرية استجابة اجتماعية أقوى من كونها إرادة سياسية.

وفي التسعينات أثرت الأزمة السياسية برحيل الأشخاص الذين كانوا معرضين للخطر، كما تعرضت الجزائر إلى الأزمة الاقتصادية في عام 1994. و في عام 1995، اعتمدت إستراتيجية جديدة من خلال جلسات دورية تمت في الجزائر العاصمة حول الهجرة الجزائرية. و أوكلت وزارة مفضضة إلى المجتمع الوطني في الخارج مهمة حماية حقوق المواطنين الجزائريين في مختلف دول العالم، وكانت الهجرة الدولية في صميم اهتمامات السلطات الجزائرية العليا¹.

و في عام 1998، كان ما يقرب من مليون مهاجر جزائري يعيش في فرنسا، 74٪ منهم عائلات، و 41٪ ولدوا في الأراضي الفرنسية. فقد كان تمسك الجزائريين بسياسة العودة تمليه أسباب عاطفية². مثلما أشار إليها الباحث "كريم خالد" في دراسته ل عودة الكفاءات الجزائرية المهاجرة و الذي ميز بنوعين من العودة و التي أطلق عليها مفهemin: العودة المخططة (من خلال وضع إستراتيجية) و العودة العاطفية (العودة بسبب الشعور بالإغتراب و الشوق و الحنين إلى الوطن)³ و لم تعد العودة هدفاً سياسياً تبديه السلطات الجزائرية كما كانت في السابق، و إنما أصبح الأمر يتعلق بالعودة القسرية للمهاجرين الجزائريين.

2.1. الإتفاقيات الثنائية:

و بعد هذه المرحلة، فقد أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية مع مختلف الدول الأوروبية وبعض الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية و الدول العربية والأفريقية و ذلك بشأن إعادة تسليم وإعادة قبول المواطنين الجزائريين في الخارج. ويتعلق إطار ذلك بالعودة القسرية للمهاجرين الجزائريين. و لم تعد العودة هدفاً سياسياً تعرضه السلطات الجزائرية. حيث سمحت إتفاقية إعادة القبول لدول الإتحاد الأوروبي بترحيل المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي عبروا منها، ومن ثم حصلت المفوضية الأوروبية من المجلس الأوروبي على التفاوض حول اتفاق إعادة القبول مع الجزائر و ذلك في عام 2002، كما وقعت الجزائر ستة اتفاقيات لإعادة الدخول إلى الوطن مع الدول الأوروبية بين عامي

¹ - Mohamed Saib Musette, «Migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », opcit, p16

² - Ibid, p12

³ - Karim Khaled, « Les retours de l'intelligentsia diasporique algérienne », opcit, p 31.

1994 و 2007 من أجل إعادة المواطنين الجزائريين الذين هم في وضع غير شرعية¹. وتم التوقيع على أول اتفاق لإعادة القبول (في 28 أيلول / سبتمبر 1994) مع فرنسا. و تنص اتفاقيات إعادة القبول الموقعة مع الدول الأوروبية على التحديد المسبق لجنسية وهوية الشخص المراد ترحيله إلى وطنه، و ضمان والتزام الدولة بإعادة الشخص إلى وطنه بكرامة. فقد عرف المهاجرون الجزائريين عددا معتبرا من الذين أجبروا على العودة إلى بلدهم الأصلي فحسب مصادر فرونتاكس² لتحليل المخاطر السنوي، 2012 و 2013، فقد بلغ عدد العائدين الجزائريين عودة قسرية ما بين 2001 و 2012 ما يقارب 4607 عائد. أما المواطنون الذين أمروا بالخروج من دول أعضاء الاتحاد الأوروبي 27، في فترة ما بين 2008-2010 وصل في 2008 ما يقارب 21335 في 2009 حوالي 23680 و في 2010 وصل إلى 27245 عائد.

3.1. رؤية جديدة لهجرة العودة بعد العقد الأول من الألفية الجديدة:

و لقد أخذت العودة منذ العقد الأول من القرن الماضي (الألفية الجديدة) اتجاها جديدا. و أصبح المهاجرون الجزائريون يعودون إلى البلد من دون أن تكون هناك محاولات سياسية جاذبة سواء من قبل السلطات الجزائرية أو الفرنسية.

و قد ذكر مفهوم "تغيير الإقامة"³ كمؤشر للعودة و ذلك في نصوص الأمم المتحدة المتعلقة بتعريف للهجرة الدولية. و لم يعد المهاجرون العائدون مطالبين بإعادة شهادة الإقامة بعد عودتهم، و أنه لا يمنع من إعادة الهجرة من جديد كما يمكنهم إعادة التسجيل القنصلي بعد العودة الأولى. و قد أعلن وزير التضامن الوطني و الأسرة و الجالية الوطنية بالخارج (السابق) "جمال ولد عباس" في سبتمبر 2008، عن خطة من خمس سنوات، تهدف إلى تشجيع المغتربين على العودة لبلادهم الأم. وقال عباس "تهدف هذه الهيئات إلى تحسين تفهم حالة الجالية في الخارج التي تقدر بنحو سبعة ملايين نسمة مقيمة في الأركان الأربعة للعالم". ولتشجيع الجزائريين على استثمار أموالهم في بلدهم الأم رفع مرسوم حكومي جديد سقف الإعفاء لتعريف الجمارك على الممتلكات بنحو 30 ألف يورو⁴. و تشترط الدورية الجديدة على أي مواطن جزائري راغب في العودة النهائية لوطنه و الإعفاء من الرسوم الجمركية على ملكيته، وثيقة تثبت أنه أنهى إقامته الدائمة في دولة أجنبية.

و اتخذ اتجاه العودة منذ مطلع الألفية الجديدة يتخذ اتجاها استثنائيا، وهذا ما سيقودنا للحديث عن المرحلة الثانية من تاريخ العودة إلى الجزائر، و يبدو أنه أصبح هناك عوامل أخرى للعودة، وجود بيئة مواتية، سهولة مالية، وانفتاح الاقتصاد، واستقرار سياسي وأمني، وانخفاض معدل البطالة، وتخفيض مستوى الفقر و عوامل أخرى. فقد عرفت الجزائر تطورا في المجال الاقتصادي و الاجتماعي حيث اتسمت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بانتعاش كبير بعد سنوات العشرية السوداء و كان بإمكانها تحقيق الإستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي و جذب رأسمال الاقتصاد الجزئي في عملية العولمة. واستمر النمو الاقتصادي في الجزائر منذ بداية العقد الأول من عام 2000؛ فقد بلغ متوسطه 4.5 في المائة سنويا منذ إطلاق برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في عام 2001 و تحسنت المعايير المالية الكلية للاقتصاد الجزائري في عام 2006، وفقا للحكومة، مع احتياطات الصرف من حوالي 38 شهرا من واردات السلع والخدمات. وقد أمكن تحقيق هذا الانجاز الاقتصادي من خلال سلسلة من

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مساهمة لدراسة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر و انطلاقا منها و غيرها، مرجع سابق¹ - ص 96،

² - نفس المرجع، ص 127.

³ - لقد تم الإشارة إلى هذه السياسة المتبعة للعودة و من أجل تحويل الأموال في المبحث السابق الخاص بفوائد العودة.

⁴ - بدون مؤلف، "عودة المغتربين الجزائريين تجلب أملا جديدا لمستقبل البلد"، جريدة الشروق، (15 أكتوبر 2008)

الإصلاحات على ثلاثة مستويات: المؤسسية و الاقتصادية والمالية. و قد تم حساب هذا النمو دون الأخذ بعين الاعتبار نتائج صناعة النفط الجزائرية، التي تمثلت نتائجها لوحدها 97.7 ٪ من عائدات الجزائر.

وتشير التطورات الأخيرة على التفوق الواضح في عمليات تحويل الأموال من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية والتي بلغت ذروتها إلا في عام 2001. و يبدو أن تحويل الأموال أصبح مهما كمصدر لتحقيق التنمية الاجتماعية، (و الذي يعتبر في الواقع مجرد سراب لا يمكن أن تعوض الإستثمار الأجنبي المباشر و المساعدة من أجل التنمية على حد قول الباحث و الخبير في الهجرة صايب موزات)¹ من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية للقارة. و تعتبر الزيادة في تحويل الأموال بين عامي 2000 و 2004 والتي صاحبت معها دينامية جديدة لعودة المهاجرين، وهو ما يعتبر حدثا جديدا في الجزائر.

و في هذا السياق، وجهت الجزائر نداء من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الهجرة ومساهمة المغتربين الجزائريين في تنمية البلد. وقدمت سلطات الجمارك الجزائرية أرقاما عن تدفقات العودة² و التي تتراوح بين 4 000 و 5 000 خلال السنوات الخمس الممتدة من عام 2004 إلى عام 2009، مع زيادة متوازنة من سنة إلى أخرى. ومن ثم يمكننا القول، أن مخزون الهجرة أصبح يبلغ نحو 25 000 نسمة سنويا، مع زيادة طبيعية تتراوح بين 450000 و 500 000 شخص، مع زيادة عن عام 2000 فما فوق.

و قد كان لإعادة تنظيم الوضع الاجتماعي³ في الجزائر أثرا على بعض التحسن خلال العقد الأول من القرن الماضي بالمقارنة مع التسعينات. وكان توقيع الحكومة الثلاثية على اتفاق اقتصادي واجتماعي في عام 2006 و الذي رافقه إعادة النظر في قانون العمل ونظام الأجور، ساعد هذا كثيرا على تخفيف أزمة كامنة على القطاع الاجتماعي، حيث سجلت حالتان رئيسيتان في هذا الصدد: انخفاض معدل البطالة بشكل مطرد منذ عام 2003، وانخفاض مستوى الفقر في الجزائر، ديناميكية الإقتصاد غير الرسمي، الدعوة لاستيراد العمالة ذات المهارات والكفاءات العالية، الدعوة إلى العمالة الأجنبية (الآسيوية) للقيام بأعمال في قطاع البناء والتشييد. كما خرجت البلاد من عزلة التسعينيات ودخلت في عملية العولمة.

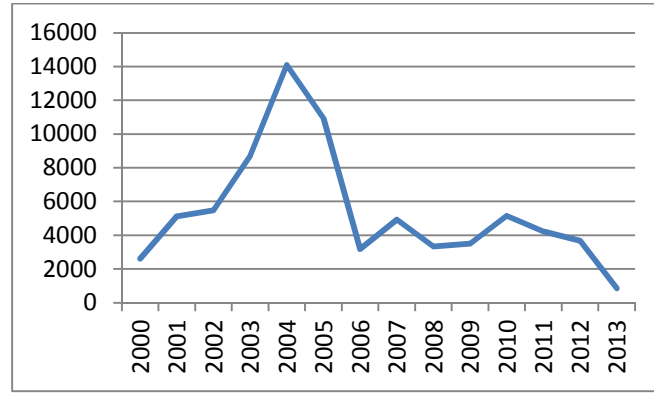
و وفقا للبيانات المتعلقة بإحصاء العائدين من المصادر الجمارك الجزائرية، لسنة 2013، و التي أظهرت زيادة في العودة خلال السنوات الأولى من عام 2000 من الجزائريين الذين أجروا تغيير الإقامة من الخارج إلى بلد المنشأ. وصلت حركة العودة هذه ذروتها في عام 2006، و اتجهت بعد ذلك نحو الإنخفاض. و بلغت القوى العاملة في وقت الذروة حوالي 5000 شهادة تغيير إقامة الصادرة من الجمارك الجزائرية. و بطبيعة الحال، هناك أيضا حركات أخرى و هي الخاصة بالدبلوماسيين والطلاب الجزائريين والأجانب في حركات الهجرة هذه.

منحنى بياني رقم 01 يمثل إحصاء العائدين خلال الفترة ما بين (2000 و 2013):

¹ -Mohamad Saib Musette, «Transfert des migrants: un mirage pour le développement économique de l'Afrique ? », Revue Naqd, Migrants Migrant El harga, n 26/27, 2009, p 281.

² -Nacer-Eddine Hammouda, « La dimension démographique et économique des migrations », Mediterranean migration report, opcit, p42

³ - Mohamed Saib Musette, « Migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », opcit, p 2



¹SOURCE / DOUANESZ ALGERIENNES 2015

و قد عرفت **الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال 2015**، وضعية سوق عمل ملائمة بتدني البطالة. إذ أظهرت الأرقام أن حالة سوق العمل في الجزائر قد تحسنت في السنوات الأخيرة. في الواقع، تُظهر قراءة تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل أن معدل البطالة انخفض بشكل ملحوظ من 27٪ في عام 2001 إلى 11.2٪ في عام 2015 وفقاً للبيانات الرسمية²، و أصبحت البطالة تؤثر بصفة أقل على الشباب والمتخرجين من الجامعات. وازدادت مشاركة المرأة كقوة عاملة نسبياً من 12 في المائة في عام 2001 إلى 16.4 في المائة في عام 2015.

و أصبحت التقارير عن الهجرة والتنمية تكشف عن أسرارها و تنوع الخطاب حول هذا الموضوع: سواء من قبل القوى المالية العالمية أولاً، أو من قبل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأخيراً تلك الخاصة بالبلدان الأفريقية. و بدأت منظمة الأمم المتحدة تبث خطاباتها لمعالجة هذا الموضوع. و أصبحت الهجرة عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحويل الأموال. و قد وجه كوفي عنان بصفته الأمين العام للأمم المتحدة بخطاب حول الموضوع و الذي كان مصدر إلهام لجميع الخبراء في العالم في كلمة ألقاها بتاريخ 2003/12/18 من أجل ضرورة الفوائد وتقليل المخاطر المرتبطة بالهجرة الدولية، حيث صرح قائلاً: "إن التحدي الرئيسي لعالمنا في القرن الحادي والعشرين هو إدارة الهجرة بشكل أفضل. ونحن بحاجة إلى تعزيز فوائدها الحقيقية العديدة والتقليل من الصعوبات التي يمكن أن تسببها. وتعمل كثير من وكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمة الدولية للهجرة، بكل جهدها للقيام بذلك".

وبعد بضع سنوات، أكدت اللجنة العالمية للهجرة الدولية في تقريرها أن "الدور الذي يقوم به المهاجرون في تعزيز التنمية ومكافحة الفقر في بلدانهم الأصلية، فضلاً عن المساهمة التي يقدمونها، يجلب ذلك ازدهار بلدان المقصد، ويجب الاعتراف بها ودعمها. ويجب أن تصبح الهجرة الدولية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي الوطني والإقليمي والعالمي، سواء في العالم المتقدم أو في العالم في طريق النمو". واليوم أصبحت الهجرة العائدة سوى جزء من قضية عالمية، كما هو الحال سواء بالنسبة لعودة الجزائريين أو لهجرة الأجانب إلى الجزائر. و أصبحنا اليوم نتكلم عن عودة الهجرة الجزائرية لأسباب أخرى غير تلك التي كانت تنصب حول استراتيجيات العودة كما كانت سابقاً، و لم تعد العودة بالضرورة نتيجة "لإستراتيجية محسوبة". يمكن للعودة أن تكون أيضاً نتيجة لظروف غير ملائمة وغير متوقعة في

¹ - Mohamed Saib Musette, Douane Algérienne 2015, Cread, 2017.

²-Colloque internationale MCE, «L'immigration qualifiée et développement des pays d'origine : enjeux et réalités », La Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestions de l'université de Bejaia, en collaboration avec le CREAD, 24/25 octobre 2017.

الخارج و التي تجبر الأفراد للعودة إلى ديارهم. و يحدث ذلك على وجه الخصوص، نتيجة لسياسات تقييدية و انتقائية بسبب تعزيز السيطرة على الحدود بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

و بهذا فقد بدأت إشكالية العودة تطرح بطريقة أخرى و تعددت الأسباب و العوامل لذلك مثلها مثل باقي أنواع العودات المعروفة عالمياً، و أصبحت تتحكم فيها عوامل أخرى تتمركز حول عوامل خارجية سواء تلك المتعلقة بالظروف النسقية و البنوية للبلد المضيف أو تلك المتعلقة بعوامل الجذب و الظروف الملائمة في بلد الأصل. و لذلك كان من الضروري البحث و التقصي عن هذه الأسباب التي تتحكم في العودة و كذلك في الاندماج و البث و التقصي أيضاً عن ظروف ما بعد العودة لفهم الظاهرة من جهة و فهم توقعات العائدين حول مدى الإستمرارية في العودة أو إعادة الهجرة من جديد، و الذي أصبح موضوع دراستنا هذه مع العائلات المهاجرة و العائدة من مختلف دول المستقبل للهجرات الأوروبية منها و الأمريكية و العربية.

و أصبحت العودة إلى بلد المنشأ موضوعاً لنظريات متباينة؛ و خضعت لعدة دراسات تجريبية من مختلف التخصصات والمدارس، و الذين قد حاولوا تفسير العوامل العديدة التي تشكل أنماط عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلي. وفي الواقع، و اليوم تنوعت دوافع العودة أكثر و تنوعت الدراسات العلمية لهذه العوامل، كما أدى هذا الموضوع الكبير لهجرة العودة إلى تعقيد متزايد لأسباب العودة ، ولكن أيضاً التنوع في أساليب إعادة الإدماج، و التي تحتاج في تفسيرها إلى مجموعة متنوعة من المتغيرات المعقدة، لمحاولة تفسير كلا الجانبين.

2- الهجرة العائدة بين النظريات و الواقع الميداني:

لقد رأينا سابقاً تفسير و فهم عوامل و محفزات العودة مع النظريات، و توصلنا إلى أنه لكل منها تفسيرها وفهمها للظاهرة والتي تتفق بعض معطياتها مع الوضع الراهن لهجرة العودة الدولية على اختلاف مستوياتها. إلا أنه هناك ثمة بعض الاختلافات في هذه العوامل حسب الواقع الاجتماعي و الإقتصادي وحتى السياسي لكل مجموعة عائدة إلى بلدانها الأصلي و ما يمكن لتأثير النسق في اتخاذ ذلك القرار فيما بعد، والذي من شأنه إما أن يتيح الإستمرارية في العودة أو التفكير في إعادة النظر في ذلك القرار و بالتالي إعادة الهجرة من جديد بسبب عدم توفر الظروف الملائمة بعد العودة في بلد الأصل و تحقيق الإدماج. لكن كل تلك النظريات مجتمعة معاً أعطت تفسيراً واضحاً و الذي مكّننا من خلاله فهم هذه العوامل، لكن هناك بعض العوامل الأخرى التي يتفرد بها بعض المهاجرين من دون المهاجرين الذين ينتمون إلى مجموعات إثنولوجية معينة والذي تختلف دوافعهم للعودة عن باقي المجموعات العرقية الأخرى، و التي كانت معظم أسبابها مادية أكثر منها اجتماعية كما سنرى ذلك في أسباب العودة في البحث الميداني عند المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في هذه الدراسة من خلال تحليلنا لفرضيات البحث. فلقد كانت النماذج الإقتصادية للهجرة تستند في المقام الأول حتى الثمانينيات، إلى افتراض أن تكون الهجرة دائمة في البلد المضيف، طالما لم يفشل مشروع تجربة هجرة المهاجرين. لكن الأدلة بينت أن الهجرة غالباً ما تكون مؤقتة، ولا يعكس ذلك بالضرورة الفشل في بلد الوجهة. فتحدث العودة، إما لأنها كانت متوقعة بالفعل كخطة في بداية الهجرة كجزء من تسلسل دورة الحياة، أو لأن النوايا تتغير مع مرور الوقت، مما يؤدي ذلك إلى التحول من الهجرة الدائمة المخطط لها إلى الإقامة لفترة مؤقتة¹. كما تنوعت فئات العودة عن تلك الفئات الأولى التي أصبح بمجرد الالتفات إلى دراسة هذه الظاهرة إلا و ذكرت فئة العمال على وجه الخصوص و التي أصبحت

¹ - Cora Leonie et Mezger Kveder, « Temporary Migration: A Review of the literature », opcit, pp 25- 26.

مرهونة بالأسباب المادية المعروفة كما وضحتها نظريات الهجرة على وجه العموم و نظريات العودة على وجه الخصوص.

فمن المسلم به، أن أسباب العودة جد متنوعة ومتشعبة. فقد أثبتت (روز ماري روجرز 1984) في تدخل خاص لها، " أن أسباب العودة متنوعة و متداخلة فيما بينها و أن العائدين يختلفون إلى حد كبير حسب دوافع العودة. فالיום أصبحت الدوافع للعودة متنوعة و تضاعفت الأسباب المحفزة لها، و شيئاً فشيئاً نتج عن ذلك فئات جديدة من العائدين و التي أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار. ففي الواقع فإن المدارس النظرية الخاصة بدراسة دوافع العودة لم تعد تهتم فقط بالعمال المهاجرين و الطلبة المهاجرون (كوبات 1984، و كينغ 1986)، المهاجرون من ذوي المهارات العالية و الكفاءات (غلو زار و هابرز 1974)، و العائدون من رجال الأعمال و المقاولون (لوال 2001، ماكلوغان و سالت 2002؛ إردال و غو 2001؛ 2002؛ و سيرفانت و كاسارينو 2000 و غيلاك 2002)، لكن أيضاً اللاجئين و طالبي اللجوء و طالبي اللجوء المرفوضين و كذا المهاجرين في وضعية غير قانونية رهنا بأمر الترحيل (العلي و آخرون 2001؛ أماساري و بلاك 2001؛ و جوش 2000)¹

إن وجود دوافع مختلفة للعودة و التي كان سببها تزامن تلك الظروف المحاطة ببلد المنشأ من جهة وصعوبات الاندماج في البلد المضيف، والتي من شأنها أن تفرض على المهاجرين تعديل أهدافهم مع مرور الوقت، تجعل من الصعب تحديد نهج عالمي للهجرة العائدة، كما أنه من النادر ما تميز البحوث النظرية والميدانية بين مختلف فئات المهاجرين. و تحدد (كلينتال 2006)² بين أربع فئات من المهاجرين و ذلك وفقاً لمستوى وطبيعة القيود المتعلقة بوضعية هجرتهم:

مهاجرون لأسباب إقتصادية و يحملون تصريح إقامة دائمة، مهاجرين لأسباب إقتصادية و يحملون تصريح إقامة مؤقتة، و اللاجئين الذين يحملون تصاريح إقامة غير محدودة و مهاجرين يتمتعون بحماية مؤقتة لأسباب إنسانية. لكن هذا التصنيف لا يعكس أنماط الهجرة بشكل عام، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار فئة المهاجرين المرتبطين بلم شمل العائلي و التي يمكن إدراجه مع الفئة الأولى أو الثانية.

كما أن ذلك التقسيم يستثني فئة الطلاب الأجانب ضمن تلك المجموعة الثانية التي تحمل تصريح إقامة مؤقتة. كما ينبغي ضم الفئة الأخيرة لطالبي اللجوء إلى نفس هذه المجموعة في انتظار معالجة طلبهم. أما المهاجرون من المجموعة الأولى فيكون اتخاذ قرار العودة خالياً من أية قيود، إذ يعتمد هذا القرار على مجموعة من العوامل الإقتصادية المتعلقة بالبلد المضيف و ببلد المنشأ و اللذان يشكلان القطبان الرئيسيين للهجرة عموماً. وضمن هذا السياق، توجد معظم الدراسات الإقتصادية حول الهجرة العائدة.

أما المهاجرون في المجموعة الثانية فيضطرون للعودة القسرية بعد الإقامة غير المنتظمة باعتبارها البديل الوحيد للعودة (أو إعادة الهجرة) إذا لم يتم تمديد الإقامة أو الحصول على الإقامة الدائمة. و على الرغم أن ذلك هو واقع جزء كبير من العائدين في البلدان النامية و الذي تم ملاحظته من خلال البحوث الميدانية، إلا أن تلك المحاولات لتحليل هذه الظاهرة أصبحت غير كافية و غير مناسبة لفهم ذلك الواقع. أما المهاجرون الذين ينتمون إلى (المجموعة الثالثة) و هم اللاجئين و الذين لديهم رخصة إقامة غير محددة فتكون وضعيتهم مرتبطة حسب تطور الوضع في بلدهم الأصلي.

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p6.

² - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p206

ولقد قامت العديد من الدراسات بتحليل أسباب عودة اللاجئين، وأبرزت أهمية الظروف الاجتماعية والسياسية في بلد المنشأ، مثل ما بينته بحوث (كلينتال 2003، 2007) عن أسباب عودة اللاجئين الشيليين من السويد إلى بلدهم الأصلي التي كانت تشترط تغير الأوضاع السياسية في بلدهم بالرغم من أن الوضع الاقتصادي السائد لم يكن كافياً للعودة والذي يلعب هو الآخر دوراً حاسماً في ذلك. كما أنه لا ينبغي استثناء وضعية أولئك الأشخاص الذين يكونون تحت الحماية المؤقتة باعتبارهم كحالة خاصة، لأنها الفئة التي تخضع إلى قيود مزدوجة أو بشكل أكثر تحديد، تعرضها إلى القيود التي تفرضها الدولة المضيفة عليها عندما يتم رفع وانقضاء تلك القيود الأولى التي كانت تخشى منها في بلد المنشأ. وفي هذا الإطار يتم ترحيل جزء كبير من هؤلاء الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة من خلال العودة الطوعية بالمساعدة. لكننا نجد إهمال البحوث النظرية والميدانية هذا الجانب من العائدين.

1.2. عوامل الطرد للهجرة العائدة:

1.1.2. طبيعة تجربة الهجرة الفاشلة وعلاقتها بالعودة:

منذ الثمانينيات، وعلى الأخص خلال العقد التالي، كانت مسألة الهجرة العائدة موضوع اهتمام للعديد من البحوث النظرية و التقييمات التجريبية التي جعلت من الممكن تمييز وتحديد الآليات الرئيسية للظاهرة. وقد وجدت أربع فئات من الأسباب و الدوافع للعودة و التي تقوم أساساً على:

فشل الاندماج في البلدان المضيفة والتغيرات المصادفة للوضع الاقتصادي لبلد الأصل، الرغبة في العودة و الحنين إلى بلد الأصل، توفير الإدخار، وتمكن هؤلاء المهاجرين العائدين من تحقيق فرص العمل في بلد المنشأ من خلال الخبرة المكتسبة في الخارج.¹

فقد حاولت مجموعة أولى من البحوث² تفسير عوامل الهجرة العائدة من خلال فشل تجربة الهجرة. و الذي يعود أساساً إلى نقص المعلومات لدى المهاجرين عن البلد المضيف قبل قرار الهجرة. حيث بينت هذه الدراسات أن مثل هؤلاء المهاجرون سيتعرضون من جراء ذلك إلى أخطاء التقدير فيما يتعلق بشروط و إمكانية الاندماج في سوق العمل داخل البلد المضيف. كما بينت أنه بإمكان هؤلاء التقليل من تلك الصعوبات المتعلقة بالدخول في سوق العمل من خلال القيام ببعض الاستعدادات قبل الهجرة كإتقان لغة البلد المضيف، والإطلاع على بعض المشاكل كذلك المتعلقة بالإعتراف بالشهادات الأجنبية و تلمين تجربتهم المهنية. لكن عندما يكون بإمكانهم الحصول على عروض عمل، فقد يقلل ذلك من تكاليف معيشتهم و تحسين أوضاعهم مما يزيد احتمال قدرتهم على الإدخار، و في ظل هذه الظروف، فتتمثل الهجرة العائدة بشكل رئيسي عند أولئك الذين "يفشلون" في مشروع هجرتهم. لكن النتائج أثبتت أن ذلك لا يعتبر عاملاً قوياً لإحداث العودة، وبالتالي لم تسمح هذه النتائج بالتحقق من صحة هذا النموذج.

و توصل دافانزو (1983) إلى نتائج أكثر إقناعاً عن عوامل العودة و ذلك من خلال ربط و وجود علاقة كبيرة و إيجابية بين مسافة الهجرة واحتمالية إعادة الهجرة. أما دوليب (1994) فقد ربط أيضاً علاقة هجرة العودة "بفشل الهجرة" من خلال دراسة حالة المهاجرين في الولايات المتحدة"، و أسفرت نتائج بحوثه من خلال ملاحظة ارتفاع عدد كبير من العائدين، عن وجود نوعين من العودة حيث تتشكل إحداها في المرحلة الأولى من الهجرة أو تلك تحدث بسرعة كبيرة بعد الهجرة مباشرة، والأخرى هي التي تحدث في وقت لاحق عند "التقاعد".

¹ - ibid, p199

² - ibid, p199- 200.

و قد انطلق كل من "بورجاس و براتسبيرج" (1996) من فكرة ما يسمى "بنموذج الإنتقاء لهجرة العودة" الذي استوحاه من نموذج "روي" (1951)، حيث قام بربط تدفقات الهجرة من خلال الإعتماد على التوزيع النسبي للدخل بين بلد المنشأ والبلد المضيف من خلال متوسط الدخل الناتج عن الرأسمال البشري. و بناء على توزيع الدخل في البلد المضيف بهذه الكيفية فهما يعتبران الهجرة العائدة خطأً في إصدار الحكم عليها. و قد قامت بعض الدراسات بتقييم فرضية "فشل الهجرة" أيضا من خلال تحليل العلاقة بين إمكانية الاندماج في سوق العمل في البلد المضيف وهجرة العودة، لكنها أسفرت على نتائج متناقضة نسبيا. حيث أظهر "بورجاس" (1989) على سبيل المثال، أن الكفاءات في الولايات المتحدة تهاجر بسبب قلة نجاحها في سوق العمل. و تم الحصول على نتائج مماثلة من قبل رايس (1997) أيضا من خلال فشل العمال المكسيكيين في الولايات المتحدة.

و قد أسفرت بحوث كل من "كونستون و ماسي" (2002، 2003) على نتائج مماثلة في ألمانيا ، أما في كندا فقد بينت بحوث (لام 1994) أن البطالة تعتبر كأحد العوامل للعودة. كما أنه و في الواقع، لا يقوم المهاجرون باتخاذ القرار بالعودة وفقا لوضعهم في سوق العمل في البلد المضيف فحسب، وإنما أيضا من خلال مراعاة الفرص المتاحة لهم في بلدهم الأصلي (عوامل الجذب). و بهذا الشكل، تعتبر البيئة الاقتصادية في كل من بلد المنشأ والبلد المضيف المحدد الرئيسي لقرار عودة. و تعتبر عودة المهاجرين الأتراك من ألمانيا خلال مراحل التوسع في تركيا و تحسن الوضع الاقتصادي في بلد المنشأ مثالا لذلك. و بينت بعض البحوث أن الأوضاع الاقتصادية في بلد المقصد لديها أيضا أهمية. فعلى سبيل المثال، حدثت عودة العديد من المهاجرين البرتغاليين في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المضيفة. و يوضح هذا المثال أيضا أهمية السياق السياسي الذي تحدث فيه التطورات الاقتصادية، مع انتهاء الديكتاتورية في البرتغال عام 1974.

2.1.2. سياسة هجرة صارمة في الدول المضيفة:

إن العودة لا تعتبر دائما جزءا من إستراتيجية محسوبة. فيمكن أن تكون عودة الفرد إلى بلده الأصلي ناتجا عن ظروف غير مواتية وغير متوقعة التي يكون قد عاشها من قبل في الخارج مما يضطره ذلك للعودة إلى دياره. كما يمكن أن يلاحظ هذا النوع من العودة و بشكل أكثر تحديد بسبب سياسات تقييدية وانتقائية لاستقبال المهاجرين وحركة هجرة مصحوبة بتدعيم و تقوية مراقبة الحدود بين بلدان المقصد والمنشأ. والذي ينتج عن عوامل خارجية اضطرارية أو قسرية من شأنها تحفيز العودة و التي تعد معقدة بعض الشيء، فتعتبر الظروف السيئة غير المنتظرة في البلد المضيف محفزا للعودة (أسباب قهرية) كما أن الظروف التي عاشها المهاجر في البلد المضيف هي نفس المحفزات التي تفسر درجة الاندماج داخل بلد المنشأ، و أن طبيعة العودة اختيارية (المقررة) أو القسرية تؤثر على عملية الاندماج بع العودة. و لقد بينت ذلك الدراسة التي أجرتها ميرام حول العائدين المنتمين إلى دول المغرب العربي (الجزائر تونس والمغرب)¹ أن العوامل الخارجية الإضطرارية تمثلت بالخصوص في الطرد في المقام الأول في بلد الهجرة، وعدم التمكن من تجديد بطاقة الإقامة في البلد المضيف و إلى جانب المشاكل العائلية و الأسباب الصحية.

و لعل هذه الأسباب كانت و لا تزال موجودة لكن بأشكال مختلفة مثلما حدث في فترة السبعينيات، إذ شهدت مثل هذه الدول و منذ أمد بعيد، عندما كانت أوروبا تعيش فترة من الرخاء الاقتصادي حتى السبعينيات، وساعدت على فتح باب الهجرة في وجه دول المغرب العربي خاصة، لكن بسبب حصول الأقطار المغربية

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p11.

على الإستقلال منذ عقد أو يزيد، وبفعل الكساد التجاري و الإقتصادي، تأثر وضع المهاجرين لذات السبب. وتضرر مهاجرو أقطار المغرب العربي، ومن بينهم الجزائري لأنهم اعتادوا توجيه جانب من أجرهم إلى عائلاتهم في أرض الوطن، و توفير الباقي لساعة الرحيل عن ديار الهجرة، وبالتالي بعث مشاريع تجارية أو صناعية في قراهم و بلدانهم، التي غادروها قبل سنوات، و التي تمكنهم من العيش المحترم. لكن و بسبب حصول الأقطار المغربية على الإستقلال منذ عقد أو يزيد، وبفعل الكساد التجاري و الإقتصادي، تأثر وضع المهاجرين لذات السبب.

وتضرر مهاجرو أقطار المغرب العربي، ومن بينهم الجزائري لأنهم اعتادوا توجيه جانب من أجرهم إلى عائلاتهم في أرض الوطن، و توفير الباقي لساعة الرحيل عن ديار الهجرة، وبالتالي بعث مشاريع تجارية أو صناعية في قراهم و بلدانهم، التي غادروها قبل سنوات، و التي تمكنهم من العيش المحترم. و بسبب سياسات الهجرة المجحفة الموجهة ضدهم، تأثر المهاجرون في هذه الدول إلى الطرد أو إيقاف الهجرة مثل ما حدث في سنوات السبعينات عند حدوث الأزمة الإقتصادية، التي شملت أوروبا بداية من سنة (1972م) حيث أصدرت فرنسا قرارا سنة (1975م)، يتضمن وقف تيار الهجرة. فلم تعد توزع رخص الشغل على الوافدين. والجدير بالذكر، أن السلطات الفرنسية وإذا توخينا الدقة مؤسساتها، وخلف الأزمة الإقتصادية لجأت إلى ممارسة تعسفية ضد عمال دول المغرب العربي، وعجلت بطرد العمال متعلقة بعدم وجود ضمانات تمكنهم من مواصلة العمل. وأصبح العمال المغاربة عرضة للطرد التعسفي والمساومات السياسية، ولحق الضرر بالنسبة لقانون الهجرة، حتى إلى أولئك الذين كانوا في وضع قانوني. خلافا لما وقع لمواطني دول أوروبية كاليونان.¹

ومع تمدد العولمة يعتبر تأثير سياسة الهجرة واضحا فيما يخص العودة خاصة تلك المتعلقة بالسياسة المشتركة لبلدان البحر الأبيض المتوسط و السياسة الأوروبية في مجال الهجرة خاصة. إذ أن ما هو قائم لا يزيد على سياسة أمنية مشتركة، وهو ما كشف عنه وزير الداخلية البريطاني في سنة (2009م) "ألان جونسون":

"إن المملكة المتحدة ستقوم بتغيير النظام الحالي للهجرة بنظام جديد يمكن من خلاله وفقا لسلوكهم ومهاراتهم ومؤهلاتهم الدراسية، من اكتساب النقاط من أجل الحصول على جوازات السفر والجنسية البريطانية بعد مرور (10) سنوات، وفي المقابل، فإن سوء السلوك سوف يكلفهم خسارة النقاط".²

وقد أعربت أيضا، عدة منظمات غير حكومية إسبانية ناشطة، في مجال حقوق الإنسان، عن قلقها إزاء إصلاح القانون حول الهجرة الذي صادق عليه البرلمان الإسباني، الذي وضع قيودا تلحق الضرر بالمهاجرين في إسبانيا. كما انتقدت المنظمات زيادة العقوبات ضد كل من يأوي الأشخاص الأجانب وكذا تمديد فترة حجز المهاجرين غير الشرعيين من (40) إلى (60) يوما، وفي إيطاليا (60) يوما، وبلجيكا (8) أشهر، و(18) شهرا في ألمانيا. أما فرنسا فقد طردت في سنة (2009م) عشرة آلاف جزائري، بحجة أنهم مهاجرين غير شرعيين.³

وأیضا، كان لأحداث (9/11)، آثار سلبية على الهجرة العربية والإسلامية، خاصة باتجاه أمريكا وأستراليا وبريطانيا وكندا، والبلدان التي تسعى للإنضمام إلى محيط الإتحاد الأوروبي. فقد اغتنمت دول الغرب الفرصة لإقرار إجراءات متحيزة، وقوانين تعيق حركة الأشخاص. وصنف مواطنو بلدان العالم تصنيفات

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص117.

² - نفس المرجع، ص 100.

³ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق نقلا عن الحوار (صحيفة جزائرية)، العدد 797، (2009/11/20)، ص101.

جديدة معلنة وغير معلنة. و في مقدمة الجميع الدول العربية والإسلامية، المزيد من القيود والحذر في التعامل، واتهم بعضها بالدول الإرهابية، وبالتالي، إخضاع المسافرين، للكشف الضوئي والتفتيش الجسماني، في بعض الدول العربية والإسلامية. مما يتنافى وشرعية حقوق الإنسان، والقيم والأخلاق. فكما لا يخفى على أحد أن ما بعد أحداث (11) سبتمبر، ليس ما قبلها، فقد عدلت أوروبا علاقتها التاريخية مع جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتراجعت عنها لصالح الإمتداد شرقا باتجاه الأورال، حيث القدر الأكبر من التجانس الثقافي والدين، كما أن أمريكا كونت أفكارا مسبقة ولديها خيارات لتيارات الهجرة المناسبة لها ليس بينها تيار الهجرة العربية.¹

2.2. عوامل الجذب و الظروف الملائمة في بلد الأصل على العودة:

هناك طريقة مختلفة لفهم هجرة العودة بالنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من مشروع الهجرة الأولي. وذلك انطلاقا من افتراض مدى تمكن المهاجرين من تحقيق زيادة في الفوائد إلى أقصى حد طوال مدة حياتهم، و قد يكون حينها من الأفضل اختيار فترة محددة للإقامة في البلد المضيف من أجل وجود فارق دخل إيجابي في بلد المنشأ. و لا يتم تحقيق ذلك إلا إذا كان الفائدة و تفضيل الإستهلاك أعلى في بلد المنشأ أكثر منه في البلد المضيف. فإذا لم تتحقق العودة خلال الفترة النشطة (العمل)، ينبغي أن تتحقق حينها في وقت التقاعد.²

و لقد تطورت هذه الأدبيات بسرعة في بداية التسعينات إنطلاقا من أعمال "هيل" (1987) و "جايك" و "ميلبورن" (1988). و بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، فهم يرون أنهم يحتاجون للإقامة لمدة كافية في البلد المضيف من أجل جمع الموارد التي سيتم إنفاقها عند العودة. و يتم ذلك بعد الحصول على نسبة فائدة عالية من الإدخار لكن مقابل ذلك سيفقدون تلك المرافق التي كانوا يتمتعون بها خلال إقامتهم في الخارج. و بهذا الشكل تتم العودة في ظل هذه الظروف قبل سن التقاعد. كما يكون هذا الوضع أكثر احتمالا إذا كان الشخص قد هاجر في مرحلة الشباب أو تكون نسبة تفضيل العودة عنده جد عالية. و حسب افتراض "جالور وستارك" (1990، 1991) فإن المهاجرين سيواجهون دائما احتمالا للعودة. و قد بينوا أنهم و في ظل هذه الظروف، سيقومون بتكثيف مجهودات مثمرة طوال فترة إقامتهم في البلد المضيف من أجل استثمارها بعد العودة. و هذا ما يفسر مدى إمكانية بعض المهاجرين من جمع مستوى أعلى من الثروة مقارنة مع نظرائهم المولودين في ذلك البلد. و قد حاول داستمان (1997) إختبار هذا النموذج في بيئة عشوائية و بين أن احتمال تحقيق ذلك يتعلق بوضعية سوق العمل في بلد المنشأ و هذا ما يجعل هؤلاء المهاجر يميلون حينئذ للزيادة في مدخراتهم الإحتياطية من خلال الزيادة في مدة الإقامة.

و لكن ذلك وعلى مستوى البحوث الميدانية، كان هناك عدد قليل من المساهمات التي قامت باختبار واضح لهذه النماذج. و قد أكدت العديد من الدراسات و بشكل ضمني و على العكس من ذلك دور التعلق ببلد الأصل في الهجرة العائدة، حيث كشفت بحوث كل من "كونستون و ماسي" (2000، 2003) بالنسبة لألمانيا، أهمية وجود أحد أفراد العائلة متمثلين في الأبناء و الزوجة في تفسير العودة. لكنه و على العكس من ذلك، فإن الحصول على الجنسية الألمانية أو الشعور بالإنتماء إلى ألمانيا (اكتساب الهوية الألمانية) يفسر أكثر تلك النزعة نحو الإستقرار بشكل دائم في البلد المضيف. و لقد تم الحصول على النتائج نفسها بالنسبة للهجرات المكسيكية بالولايات المتحدة الأمريكية (لندستروم 1996)، و يمثل هذا موقف نظرية

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 106.

² - Christophe Dumont Jean-, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », op.cit. p 202

الشبكات كما رأينا سابقاً، حيث بينت أن التعلق بالروابط الأسرية أمر ضروري للعودة، لكن أن تكون أيضاً الظروف الاجتماعية و الاقتصادية مواتية بدرجة كافية لتحفيز العودة.

أما من الناحية الميدانية و بالخصوص ما يهتما في دراسة عوامل العودة في دول المغرب العربي و الذي تتحكم فيه الظروف نفسها سواء على المستوى صنع القرار السياسي أو بالنسبة للعائد المغربي نفسه، فقد تم دراسة الظاهرة في السنوات الأخيرة للكشف عن عوامل العودة عندهم، حيث تبين أنه كانت كأحد المطالب السياسية من جهة لجذب و تشجيع العائدين من أجل الإستثمار و المساهمة في التنمية. لكن قرار العودة يأتي بعد جملة من التغييرات والإصلاحات الموجودة في بلد المنشأ (كاسارينو 2007)¹. فإن التركيز على اختيار العودة إلى البلد أمر بالغ الأهمية لأنه يؤكد على العوامل المحفزة لذلك و الخاصة بظروف ما قبل وما بعد العودة.

فإذا كان في الواقع حقيقة وجود عدد كبير من المهاجرين المغاربة مثلاً من لا يزالون في الخارج و بالرغم من أنهم أصبحوا يشكلون أحد العناصر الذين بإمكانهم المساهمة في تخفيف الضغوط على سوق العمل في المغرب، و الذي يبدو في بنيته يعاني ظروفًا غير ملائمة، لكن يعتبر العديد من المهاجرين المغاربة بأن العودة إلى البلد يمثل بالنسبة إليهم تحدياً حقيقياً للمستقبل، بين التعلق بآمال قوية في تغيير المناخ الإستثماري من أجل إنجاز مشاريعهم بنجاح عند البعض، و بين ما يمكن أن يشكل خطراً كبيراً في عدم التمكن من إعادة الاندماج (إطلاق مشاريعهم الإستثمارية) بعد العودة، بسبب نقص تجهيز و التحضير للعودة بما فيه الكفاية (من حيث التكوين و اكتساب المعرفة (الرأسمال البشري) أو توفر الرأسمال المادي (الإدخار)) لمواجهة وضع اقتصادي واجتماعي مختلف تماماً عن الوضع الذي كان سائداً عند رحيلهم.

فقد تم التطرق إلى دراسة مسألة العودة في المغرب في أحد الأعمال النادرة،² التي بينت أنه من بين عينة تتكون من 1200 شخص عائد، كانت هناك نسبة 81.7% ممن كانوا يعتزمون الإستقرار في المغرب. و قد وجد تراجعاً عند الزوجات أكثر بنسبة 73.3 %، و 35 % عند الأبناء. و قد شكل الذين كانوا موافقين على العودة إلى المغرب بنسبة 44.5% من مجموع المهاجرين المستجوبين و الذين صرحوا أنهم سيقومون بذلك عند التقاعد، أما نسبة 55.2 % فقد صرحوا أنه ستكون عودتهم إذا كانت الظروف أكثر ملائمة للإستثمار، وتوفر المرافق الضرورية لرعاية والتعليم الأبناء. و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية وجود ظروف ملائمة ومناخ ملائم في بلد الأصل من أجل تحقيق الاندماج بعد العودة سواء للعائد نفسه أو لعائلته و هذا يستدعي سياسة تنموية لتشجيع العودة و استيعاب العائدين من جهة و التي تمثل عوامل محفزة للعودة للعائدين.

و هذا ما بدأ يعرف طريقه لدول المغرب العربي في السنوات الأخيرة و مع مطلع الألفية الجديدة و أصبحت العودة في المغرب³ مثلاً كمطلب أو رغبة سياسية (من قبل أحزاب اليسار على وجه الخصوص) و رغبة المجتمع المدني كذلك، من أجل سياسة تنمية اقتصادية و اجتماعية قائمة على مجموعة من الأهداف، تسعى إلى الحد من الهجرة وتأييد إعادة إدماج المغاربة الراغبين في العودة إلى بلدهم. و قد شملت هذه الأهداف: تحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام من الناتج المحلي الإجمالي (أكثر من 7% سنوياً لمدة 10 سنوات على الأقل) عن طريق زيادة الإستثمار العمومي وتهيئة المناخ من أجل الإستثمار الخاص، الحد من التوتر الموجود في سوق العمل خاصة فيما يتعلق بزيادة توظيف الخريجين من الشباب، الحد من الفقر و خاصة

¹ -Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p 12

² - Mehdi Lahlou, « Migration de retour au Maroc : une approche socio-économique et institutionnelle », Projet MIREM, Institut National de Statistique et d'Economie Appliquée (INSEA), Octobre 2006, p 4

³ - ibid, p12.

في المناطق الريفية، إحياء سوق محلية للسلع والخدمات لتحقيق تنمية حقيقية، و أخيرا إنشاء إطار تحفيزي للعودة إلى البلد، خصوصا عند أولئك الذين لا يملكون سوى قدراتهم البدنية والفكرية، من الذين استطاعوا الحصول على رأسمال مادي أثناء وجودهم في الخارج من أجل الإستثمار في المغرب.

3.2. طبيعة العودة الاختيارية و علاقتها بقرار العودة:

لقد تم الإهتمام بدراسة معالجة ظاهرة العودة في السنوات الأخيرة بشكل كبير والكشف عن أحد هذه العوامل من خلال متغيرات جديدة ذات أهمية لفهم الظاهرة، مبرزة فيها دور و رغبة المهاجرين أنفسهم في (العودة طبيعة العودة المقررة) و هو ما يزيد من تكثيف الإستعداد و التحضير للعودة. و هو ما كشفتته الدراسة الميدانية التي نشرتها "ميرام"¹ حول العائدين الذين ينتمون إلى دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب و تونس)، أن عوامل العودة إلى البلد الأصلي كثيرة و متنوعة، و قد كان لمتغير طبيعة العودة الاختيارية المقررة و الإضطرارية أحد العوامل الرئيسية لفهم و تفسير العودة. حيث بينت أن الذين عادوا إلى البلد بصفة اختيارية و الذين كانت عودتهم اضطرارية كان ذلك متغيرا أساسيا لفهم درجة الاندماج السوسيو- مهني. و قد وجدت أن التقاعد كان سببا و من بين محفزات العودة الاختيارية (المقررة) بالدرجة الأولى، و تحقيق مشروع استثماري في بلد الأصل كان في الدرجة الثانية، أما العامل الثالث فقد كان يتمثل في الإحساس بالإغتراب و التعلق ببلد الأصل و الرغبة في العودة. حيث بين ذلك الباحث الرئيسي في الدراسة "محمد صايب موزات": بأن المهاجرين ما يزالون متعلقين جدا بجذورهم و هذا بسبب رغبتهم في العودة".

و هو ما كان أحد محفزات العودة في الجزائر كما بينتها الدراسة نفسها²، حيث أظهرت أن هناك سببين رئيسيين لأسباب العودة عند المهاجرين الجزائريين و الذين قرروا لها و المتمثلة في الرغبة في العيش في بلد الأصل بعد التقاعد و التي شكلت بنسبة (28,7 بالمائة)، أما السبب الثاني فتمثل في المشاكل العائلية في بلد الأصل بنسبة (12,5 بالمائة). أما الأسباب الأخرى فهي المتعلقة بمشاكل الإغتراب و الاندماج في البلد المضيف. و تمثلت الأسباب عند المضطرين للعودة، في الطرد في المرتبة الأولى (37 بالمائة)، القيود الأسرية في المرتبة الثانية (28 بالمائة)، ثم عدم إمكانية تجديد الإقامة (22 بالمائة)، و أخيرا فقدان العمل في البلد المضيف (22 بالمائة). أضف إلى أن أسباب العودة بسبب العودة القسرية و التي تعتبر مسألة معقدة حيث تتضافر أيضا مع المشاكل الإدارية و المالية للعائدين و ذلك بنسبة (16 بالمائة)، مقاطعة الدراسة بنسبة (15 بالمائة)، و المشاكل الصحية بنسبة (10 بالمائة).

و قد بينت أن عامل السن أيضا، كان له دور في العودة المقررة أو الاختيارية، حيث بينت الدراسة أن أكثر من 65% من ممن كانت أعمارهم تفوق 40 سنة كانت عودتهم مقررة ، أما فئة الشباب أقل من 40 سنة كانت عودتهم اضطرارية. و بالنسبة للحالة الاجتماعية: تبين أن هناك ثلثي المبحوثين كانوا عزاب قبل هجرتهم وهناك 21% من كانت عودتهم اختيارية من بين 43% ممن كانت عودة اضطرارية فئة غير المتزوجين (42% عودة اضطرارية) هم أكثر اعتراضا للعودة من غيرهم من المتزوجين (20%) مقابل (28,6%).

أما بالنسبة للمستوى الثقافي، فيتجه ذوي المستوى الثقافي الضعيف نحو العودة الاختيارية بنسبة 18% من ذوي المستوى الثقافي المرتفع 3,5 بالمائة منهم من لا يرغب في العودة. كما أن العودة سواء الاختيارية أو الاضطرارية لدى الكفاءات من الطور الثالث من التعليم العالي تقل العودة لديهم (5,5 % اختيارية مقابل

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, ibid, p15

² - Ibid, p 52

5,2% اضطرابية). و هو ما يدل على أن هناك عاملا آخر أساسيا و الذي أصبح يشكل متغيرا هاما لدراسة العودة و الذي أشارت إليه معظم نظريات العودة متمثلا في أهمية الإستعداد البشري للعودة.

أما عن مقارنة أسباب و عوامل العودة عند المهاجرين المغاربة حسب طبيعة العودة المقررة و التي نشرتها الدراسة نفسها، فقد بينت أن هناك أربع عوامل أساسية عند اللذين كانت عودتهم مقررة و التي تمثلت في:

- إدارة الأعمال، حيث يعتبر هؤلاء العائدين و الذين شكلوا نسبة (14,7 بالمائة) من مجتمع البحث، أن البعد عن بلد الأصل يعتبر عامل مهم يعيق هذه العملية لذلك بات من الضروري العودة من أجل إمكانية تحقيق ذلك على التراب الوطني مباشرة.

- إطلاق مشاريع استثمارية و التي تستدعي هي الأخرى العودة من أجل مباشرة تلك العملية و التي شكلت نسبة (12,6 بالمائة) من مجتمع البحث.

- الإغتراب و الشوق إلى البلد و ذلك بنسبة (12,1 بالمائة) و الذي يدعمه ذلك القول المأثور "إذا كنت قد غادرت المغرب لكن المغرب لا يغادرك". و هذا ما يميز هؤلاء العائدين المغاربة ارتباطهم القوي مع بلدهم الأصلي.

- المشاكل العائلية في بلد الأصل (10,4 بالمائة) من مجتمع البحث، و بالخصوص عند أولئك الذين تركوا عائلاتهم في بلد الأصل.

أما عوامل العودة عن الذين كانت عودتهم قسرية مكرهة فقد تمثلت في الأسباب التالية:

- عوامل الطرد و الذين شكلوا حوالي (57 بالمائة) من مجتمع البحث.

- عوامل إدارية و مشاكل مالية عند (20 بالمائة) من مجموع الحالات.

- القيود الأسرية و ذلك بنسبة (17 بالمائة) من مجموع الحالات.

- نهاية تصريح الإقامة و ذلك بنسبة (16 بالمائة) من الحالات.

- مشاكل صحية خطيرة و ذلك بنسبة (8 بالمائة).

و هذا ما يبين أن العوامل كانت نفسها في بلدان المغرب العربي و التي كانت تستدعي ضرورة توفر المناخ المناسب للإستثمار و تسهيل العودة أمام رغبة المهاجرين أنفسهم للعودة. و من أجل ذلك يستوجب ذلك مستوى من الإستعداد و تجهيز الموارد الضرورية للعودة.

4.2. تأثير عوامل الإستعداد على العودة¹:

مثلها مثل الهجرة تحتاج العودة أيضا إلى توفر و تجهيز الموارد أيضا و يشمل تلك الموارد التي يجلبها المهاجرون معهم قبل مغادرة بلدهم الأصلي و هي عملية جمع مجموعة الموارد الملموسة و غير الملموسة ذلك الرأسمال الإجتماعي إلى جانب الرأسمال المادي و البشري و الذي يتمثل في نقل الموارد أو بعض المعلومات الكافية من أجل تحقيقها و نجاح عملية العودة. كما أنها عملية تعد جزءا من التحضير للعودة والتي تعتبر بدورها عملية استعداد المهاجر لعودته إلى بلده الأصلي. و هناك مستويات عديدة للتحضير للعودة والتي تسبق إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني وإعادة تأهيل المهاجر العائد إلى بلده الأصلي² كما أنه

¹ - Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p 265

² - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p118.

ينبغي الإشارة إلى أن أنماط تجهيز هذه الموارد أيضا تتفاوت حسب تجارب الهجرة للعائدين و كذلك حسب خلفياتهم الاجتماعية. و كل هذه العوامل تتلخص في الموارد الملموسة و غير الملموسة التي ينبغي على المهاجر أن يحضرها قبل العودة و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الإدماج.

فيتمثل التحضير للموارد في الموارد الملموسة (الرأس المال المادي) و الموارد غير الملموسة (الرأس المال البشري، العلاقات الاجتماعية، الرأس المال الاجتماعي) و التي يقوم المهاجر بجمعها وتنظيمها قبل وبعد عودته إلى بلده. وهناك طرق مختلفة لتحضيرها و التي تتفاوت وفقا لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجر من قبل في البلد المضيف و كذلك حسب خلفياتهم الاجتماعية. فيبدو أنه من الضروري عند دراسة عودة الهجرة الإشارة المستمرة لهذه العناصر. كما أن استعداد العائدين يتشكل حسب الظروف المتاحة في البلدان المضيضة و الظروف المتاحة أيضا في بلد المنشأ، أي ظروف السائدة سواء قبل وبعد العودة. و هذا ما وضحته بعض النظريات في العودة.

فأما الظروف المتاحة قبل العودة أو ما يطلق عليها بظروف ما قبل العودة، فتتمثل في مجموعة من العوامل والظروف الخاصة بتجربة المهاجرين في الخارج قبل عودتهم إلى بلدهم الأصل. إذ تعتبر العودة عملية تتم بمرور الوقت و تعتمد على درجة معينة من الاستعداد و التي يختلف حسب عوامل تجربة هجرة الفرد نفسها أو خارج هذه التجربة على حد سواء، و التي تتمثل في العوامل النفسية سواء في البلد المضيف أو في بلد الأصل. و هذه العناصر كلها تعتبر متغيرات أساسية و التي تساعد على فهم أنماط إعادة إدماج المهاجرين داخل بلد المنشأ. كما أنه قد تبين أن استعداد المهاجرين للعودة لا يعتمد فقط على تجربة المهاجرين في الخارج بل أيضا على التصورات التي يتوقعونها من تغير في النسق الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي في بلد الأصل. و هذه العوامل لها تأثير على كيفية الاستعداد لنقل هذه الموارد و استخدامها بعد العودة. أي أن استعداد العائدين يتشكل حسب الظروف المتاحة في البلدان المضيضة و بلدان المنشأ، أي ظروف ما قبل وبعد العودة. و حسب نظرية الشبكة الاجتماعية إلى الحاجة إلى الموارد الملموسة و المتمثلة في (الرأس المال المادي) و الموارد غير الملموسة و التي تتمثل في (الاتصالات، العلاقات الاجتماعية، المهارات، المعارف المكتسبة في الخارج)، أي الموارد التي تم اكتسابها من تجربة الهجرة في الخارج. و يشمل تجهيز الموارد أيضا تلك الموارد التي يجلبها المهاجرون معهم قبل مغادرة بلدهم الأصلي (أي الرأس المال الاجتماعي). ففي الواقع هاتين المجموعتين الفرعيتين من الموارد تشكلان جزءا لا يتجزأ لنقل الموارد.

فبالرغم من الأهمية التي يكتسبها الاختيار للعودة كأحد العوامل التي تفسر العودة، إلا أن ذلك يتطلب فيما يتطلب الاستعداد للعودة من أجل تحقيق الإدماج بعد العودة و من ثم الاستقرار في بلد الأصل. فقد أكدت تحاليل البحث الميداني التي قامت بها "ميرام" أنه ثمة علاقة بين التحضير للعودة و نمط العودة. و أن اختيار العودة إلى الوطن هو جزء لا يتجزأ من التحضير للعودة. و هذا يدل على أهمية الاختيار في عملية العودة و على مستويات التحضير للعودة و مدى تحضير الموارد اللازمة لها. و يبدو أن حالة المهاجرين العائدين الذين قاموا باستثمارات منتجة لخلق فرص عمل عند عودتهم إلى البلد يعتبرون مثالا لذلك. فلا يقتصر الاستعداد للعودة على رغبة المهاجرين في العودة إلى ديارهم فحسب، بل أيضا على مدى استعدادهم لها. فإن العودة لا ينبغي حصرها أو النظر إليها على أنها مجرد فعل طوعي من جانب المهاجر، بل يجب اعتبارها قبل كل شيء كدليل على الاستعداد لها (أي لا يكفي للمهاجر بأن يختار لعودته بل أن يستعد لها). ويتطلب مدى الاستعداد للعودة فيما يتطلب وقتا زمنيا، و موارد و رغبة من جانب المهاجر. و بعبارة أخرى هناك درجات متفاوتة للاستعداد للعودة و تختلف من حيث تجهيز الموارد أو الاستعداد لها و ذلك حسب طبيعة الاستعداد و حسب نقص أحد عوامل الاستعداد من هذه الجوانب الثلاث سواء الجانب المادي أو البشري أو الاجتماعي. كما لا ينبغي الوقوف إلى حد الإشارة إلى هذه المستويات و دورها في اتخاذ القرار

بالعودة و إنما معرفة و محاولة الكشف و فهم أثرها على الاندماج بعد العودة. كما أن مستوى الاستعداد لنقل الموارد و الاستعداد للعودة ، يبدو مفيدا في تقييم و فهم مدى تأثير كل من مستويات الاستعداد للعودة وأنماط الموارد المجهزة التي يعتمد عليها العائدون من أجل عودتهم و الظروف السائدة سواء قبل أو بعد العودة ومتوسط مدة الإقامة في الخارج أي إذا كانت تجربة الهجرة طويلة بما فيه الكفاية لتعزيز تجهيز وتحضير الموارد اللازمة لذلك. و هذا ما يؤثر ويفسر أيضا عملية الاندماج بعد العودة فيما بعد أيضا. أي أنه كلما كان مستوى الاستعداد ضعيفا كلما نقص الحافز للعودة و قلت فرص الاندماج داخل بلد الأصل بعد العودة.

إضافة إلى ذلك، تعد تلك المعلومات الناتجة من نظرية الشبكات الاجتماعية مهمة لفهم كيفية جمع العائدين لمواردهم، و في الوقت نفسه كيفية مشاركتهم في ديناميكية الحفاظ على الشبكات الاجتماعية و الاقتصادية عبر الحدود، و هذه الشبكات لا تبرز أو تظهر بشكل عفوي و إنما تستوفي شروطا معينة قبل و بعد العودة. كما أنه ستولد سلسلة متصلة بين تجارب المهاجرين في البلدان المضيفة و تتعلق هذه السلسلة بشكل كبير وحصري بالعائدين الذين استفادوا من مستوى استعداد عال، و على العكس من ذلك فهي تنعدم بالنسبة للذين يقل أو يندمج لديهم مستوى الاستعداد للعودة.

1.4.2. الموارد الملموسة و غير الملموسة (الرأسمال المادي و الاجتماعي)¹:

أ. الرأسمال المادي (le capital financier):

و يعرف الرأسمال المادي على أنه جميع الأصول المالية (الأموال وتحويلات الأموال المدخرة) الخاصة بالمهاجر². و تعد العوامل السوسيو-اقتصادية لعودة المهاجرين جد مهمة لتحديد مدى نجاح تجربة الهجرة و تصف بصفة جيدة دور المهاجر العائد على تنمية بلده الأصلي. فبعد تحسن الوضعية المادية و تمكن الكثير من المهاجرين بفضل مرتباتهم المحترمة من تحسين مكانتهم الاجتماعية وانتقالهم من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الاجتماعية الوسطى من الناحية الاقتصادية خلال مدة إقامتهم في الخارج و الذي يفسر درجة الاستعداد قبل العودة، يمكنهم ذلك من الإدخار أو تحويل أموالهم من أجل الاستثمار أو تحويل ممتلكاتهم وعلى تغيير وضعيتهم بعد العودة. فإن تأثير الهجرة الدولية في كثير من الأحيان أكبر بكثير من التقديرات والأرقام التي تذكرها الأمم المتحدة. وقد ساعدت التحويلات المالية التي ترسل إلى دول المنشأ من تحسين مستوى معيشة مواطنيها وشجعت على النمو الاقتصادي فيها حيث تعتبر التحويلات المالية كأموال خاصة للمهاجرين. إنها ثمرة أعمالهم الشاقة و مكافأة لهم على المخاطر الكبيرة التي كثيرا ما يتعرضون لها و التي يجب عليهم اتخاذها لكسب العيش. يبعث المهاجرون بأموالهم خاصة إلى عائلاتهم في بلد المنشأ من أجل تحسين مستوى معيشتهم. على سبيل المثال، من أجل الطعام و السكن و شراء المواد الاستهلاكية و كذلك لتمويل حفلات الزفاف و الجنازات و غيرها من الإحتفالات. تساهم تحويلات المهاجرين في تحسين حال أسرهم في بلد المنشأ و في الحد من الفقر³.

أما الإدخار فيعتبر أحد الخطط المستقبلية للمهاجر و الذي يمثل عنصرا حاسما في استعمال الدخل المتاح. ويبقى مشروع الهجرة بشكل عام، مشروعا لجمع أكبر قدر ممكن من الإدخار. "فبالنسبة للمهاجر، لا يمثل الإدخار الفارق المتبقي من دخله بعد الاستهلاك، بل هو على العكس العنصر الذي يسعى لتحجيمه. فسلوك الإدخار سلوك نشط ولا يقوم على الفارق المتبقي". فالجزائريون المهاجرون مثلا، فقد اعتادوا توجيه جانب من أجرهم إلى عائلاتهم في أرض الوطن، و توفير الباقي لساعة الرحيل عن ديار الهجرة، وبالتالي بعث

¹ - Ibid, p95

² - Ibid, pp117.

³ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb, opcit, p 95

مشاريع تجارية أو صناعية في قراهم وبلدانهم، التي غادروها قبل سنوات، تمكنهم من العيش المحترم. وتجدر الإشارة إلى أن قدرة المهاجرين على الإدخار تترهن بعاملين: ظروف العيش العامة في بلد الاستقبال، و مدى إندماج المهاجر واعتماده لطريقة الاستهلاك السائدة. وفي نهاية المطاف، يتوقف استعداد المهاجر للإدخار على الأهداف التي يتوخاها المهاجر من وراء مشروع الهجرة.

أمام الإدخار يسعى المهاجرون قبل عودتهم إلى تحقيق الإستثمار، و هو النوع آخر من الحجة التي تفسر الهجرة العائدة، و هو أنه يمكن استخدام الهجرة لتمويل مشروع استثماري في بلد المنشأ. و من هذا المنظور، يقوم الأفراد باختيار مشترك، يشمل الهجرة الإدخار والعودة و الإستثمار. و يواجه "رجل الأعمال المهاجر" قيوداً إضافية على عمر العودة إلى الحد الذي يجب أن يكون فيه قادراً على الإستفادة من عائد استثماراته على مدار فترة زمنية كافية قبل نهاية حياته العملية. و قد قدم "بنمنغوس و سيفرت- فوغت (1993)، أول صفة رسمية صريحة على سلوك المهاجرين من حيث هدف الإدخار، حيث قاما بتوضيح أنه إذا لم يتمكن هذا المهاجر من تحقيق هدف الإدخار الأولي في تاريخ معين، على سبيل المثال بسبب الظروف الإقتصادية غير المواتية في بلد المنشأ أو المقصد، فمن المرجح أن يتطور مشروع الهجرة ونتيجة لذلك، قد تصبح الهجرة المؤقتة دائمة. أما "دوستمان" و "كيرشكامب" (2002) فقد اقترحا نموذجاً يرتبط بسلوك التوفير في البلد المضيف، وقرار العودة واختيار النشاط في بلد المنشأ (ريادة الأعمال، العمل بأجر أو عدم النشاط).

ويظهر، أيضاً أن المهاجرين يكونون أكثر قدرة على تطوير نشاط فردي في بلدهم الأصلي إذا هاجروا في سن مبكرة.¹ حيث بينت الدراسة التي نشرتها "ميرام" حول الموضوع مدى **علاقة العمل بطبيعة العودة**. حيث بينت الدراسة² ما للوضعية المهنية من علاقة بطبيعة العودة المقررة أو المجبرة. إذ وجد أن 58% من العائدين عودة اختيارية كانوا يعملون و لديهم دخل مقارنة بغيرهم من العائدين عودة اضطرارية فهم إما بطالين أو لديهم أعمال حرة غير دائمة أو عمال مؤقتين. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى استعداد العائدين لعودتهم. إذ يعتبر العمل الدائم و الدخل المستقر و الدائم عنصرهما مهما للاستعداد للعودة بل و إمكانية الحصول على منحة التقاعد التي من شأنها أن تساهم كثيراً بعد العودة. إذ تعتبر الخبرة المكتسبة في الخارج للمهاجر العائد من بين العوامل المهمة على المستوى الإقتصادي و على مستوى الرأسمال البشري، و هذا ما يمكن أن ينعكس على اختيار هؤلاء العائدين من خلال التوجيه المهني عند استقرارهم فيبلدهم الأصلي. فيلاحظ أنه عند العودة هيمنة الأعمال الحرة أو المستقلة على الوظائف الدائمة التي كان يشغلها هؤلاء المهاجر. حيث ارتفعت الأعمال الحرة عند العائدين التونسيين مثلاً بعد العودة إلى 41,6% لهؤلاء المهاجرين العائدين. و هذا يدل على رغبة هؤلاء في الاستثمار في بلد الأصل بعد عودتهم. وهناك أرقاماً مذهلة ممن حققوا مشاريع استثمارية بعد عودتهم (28%). و هذا ما يدعوا إلى التفكير في طريقة فعالة لإعطاء الأهمية لعودة المهاجرين من أجل الإستثمار داخل الوطن بعد العودة.

و فيما يخص مخصصات التحويلات قبل العودة، فإنها تساهم كثيراً في إطلاق مشاريع استثمارية بعد العودة أكثر من الذين لم يقوموا بتحويل أموالهم قبل عودتهم. لكن وعلى الرغم من أن تحويل الأموال له أهمية بالغة على القدرة على الإستثمار ، لكنه ليس شرطاً دائماً لتحقيق مشاريع استثمارية، حيث أن هذا لا يعني دائماً أن الذين لا يحولون أموالهم ليست لديهم القدرة على الإستثمار و إنما يفسر هذا أن هناك عوامل أخرى تساعد على ذلك و من بينها: التمويل الذاتي، السند العائلي، شبكات المعرفة أو المساعدة المتبادلة التي يتلقاها العائد في كل من البلد المضيف و بلد المنشأ، القرض البنكي. كما أن هناك عوامل أخرى تتداخل فيها

¹ - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard», opcit, p 200

² -Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb, opcit, p93

متغيرات معتبرة سواء داخل البلد المضيف أو بعد العودة (بلد المنشأ)، كالتكوين في البلد المضيف، دعم الدولة للعائد في بلد المنشأ، وهذان عاملان أساسيان أيضا لتسهيل الإستثمار في البلد ومن ثم يؤدي ذلك إلى الاندماج .

أضف إلى ذلك، وجود الإستثمار من قبل أي في بلد المهجر أيضا يساعد ذلك على الإستثمار في بلد المنشأ، الزيارات المتكررة للبلد، حيث يساعد ذلك على الترتيب المسبق للعودة و جمع المعلومات (الإستعداد والتحضير للعودة) و كل هذه العوامل تتلخص في الموارد غير الملموسة التي ينبغي على المهاجر أن يحضرها قبل العودة و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الاندماج. و يظل شراء أو بناء منزل الإستثمار المفضل لدى المهاجرين.

وإذا كان العقار يظل القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين، فدوافع هذا الاختيار تبدو واضحة، فهذا الإستثمار ينطوي على قيمة عاطفية ويندرج في صلب استشراف العودة إلى الوطن الأم. فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة للمهاجرين مصدرا للاستقرار والأمن. ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن الإستثمار في السكن غالبا ما يلجأ إليه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعا صعبة. وتشير إحدى الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في فرنسا¹ أن بالنسبة للسكان المغربية "كلما كان المهاجر يعيش ظروفًا صعبة، إلا وزادت تحويلاته إلى المغرب وامتلك سكنا". و يمتلك معدل 40% من المهاجرين سكنا، وترتفع هذه النسبة إلى 81 % بالنسبة للسكان الذين يعيشون مع عائلاتهم، و 51 % بالنسبة للذين يكترون منازل خاصة في حالة سيئة، و 25 % فقط بالنسبة للمالكين. وعندما يتم بلوغ هذا الهدف، يصبح معيار المردودية يحكم الخيارات الأخرى لقطاعات الإستثمار. ويضاف إلى هاجس الأمن الاجتماعي هاجس الأمن الاقتصادي. لذلك فإن القطاعات المستثمرة هي القطاعات التي تنطوي على خط أقل وتكون مردوديتها آنية (التجارة، العقار، الخدمات إلخ...). وثمة عناصر أخرى يمكن أن تتدخل في اختيار القطاعات المستثمرة، كمعرفة القطاع والعلاقات التي تتيح للمهاجر الاندماج في القطاع.

ب. الرأسمال البشري (le capital humain):

و هو مجموعة من المهارات والمعارف والخبرات التكوينية المكتسبة والقيم الجديدة التي اكتسبها المهاجر والتي تسمح له بالتصرف بشكل مختلف (كلمان 1988)². و يعتبر الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي له تأثير واضح على أنماط إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمهاجرين داخل بلد الأصل وعلى إمكانية الإستثمار بعد العودة. أما الرأسمال البشري فهو مجموعة من المهارات والمعارف والخبرات التكوينية المكتسبة والقيم الجديدة التي اكتسبها المهاجر و التي تسمح له بالتصرف بشكل مختلف (كلمان 1988)³. أو ما يعرف أيضا بالتحويلات الاجتماعية، كما تعرفها "ليفيت": بأنها الأفكار و السلوكيات و الهويات و رأس المال الاجتماعي الذي ينتقل من الدول المستقبلية إلى الدول المرسلّة للهجرة. (ليفيت 1998:926)⁴. وتنقل التحويلات الاجتماعية مع عودة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية، إما من خلال زيارة مؤقتة، أو بنية العودة الدائمة و الإستقرار. كما تنتقل من خلال زيارة الأقارب غير المهاجرين إلى ذويهم في دول المهجر، أو من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل و شرائط الفيديو. (ليفيت 1998).

¹ - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص13

² - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb, opcit, p117.

³ -Ibid, pp 30.

⁴ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 161.

و بالإضافة، فحتى التحويلات الاجتماعية الإيجابية، لن تأتي بالإصلاح بشكل تلقائي. فكما هو الحال مع التحويلات المالية، هناك حاجة لوضع سياسة تقرب و تربط السلوك الجديد المنقول و الموافق و القدرات مع التنمية الاقتصادية المفيدة والإصلاح الاجتماعي إلى دول المنشأ. من الممكن تحفيز أنواع معينة من تدفق التحويلات الاجتماعية بشكل هادف (لفيت 1988:944). و لكن، من المرجح أن هذه السياسة الإصلاحية لن تنجح إلا في ظل إطار سياسي شامل يهدف إلى وضع نهج بناء للحصول على أكبر فائدة مرجوة من الهجرة بهدف التنمية.¹ و سواء كانت التحويلات مادية أو اجتماعية يساهم كلاهما في تحقيق نفس الهدف و المتمثل في تحقيق الرفاهية للعائلة و للمجتمع سواء للبلد الأصلي أو للبلد المضيف.

و يعتبر متغير الحالة المهنية و المؤهلات المكتسبة في الخارج قبل العودة مؤشرا رئيسيا للرأس المال البشري قبل العودة، حيث يشكل هذا المتغير مؤشرا عن نجاح الهجرة على الصعيد الاقتصادي (المادي) وعلى صعيد الرأس المال البشري. و تعتبر الخبرة المكتسبة في الخارج للمهاجر العائد من بين العوامل المهمة على المستوى الاقتصادي و على مستوى الرأس مال البشري، و هذا ما يمكن أن ينعكس على اختيار هؤلاء العائدين من خلال التوجيه المهني عند استقرارهم في بلد الأصل. و هذا ما بينته دراسة ميرام حول العائدين التونسيين²، حيث لوحظ أنه عند العودة هيمنت الأعمال الحرة أو المستقلة على الوظائف الدائمة التي كان يشغلها هؤلاء في المهجر. حيث ارتفعت الأعمال الحرة بعد العودة إلى 41,6 بالمائة لهؤلاء المهاجرين العائدين. و هذا يدل على رغبة هؤلاء في الإستثمار في بلد الأصل بعد عودتهم. وهناك أرقاما مذهلة ممن حققوا مشاريع استثمارية بعد عودتهم (28 بالمائة) و هذا ما يدعوا إلى التفكير في طريقة فعالة لإعطاء الأهمية لعودة المهاجرين من أجل الإستثمار داخل الوطن بعد العودة.

فقد بينت الدراسة أيضا أن تجربة الهجرة عملت على المساهمة في التغيير الإيجابي للمهاجرين من الناحية المادية و أيضا تشكيل الرأس مال البشري والذي عمل بدوره على المساهمة في الإدماج بعد العودة. و الدليل على ذلك أن نسبة الذين استمروا في عودتهم كانوا أميين قبل هجرتهم و كانت هجرتهم طويلة بعد جمعهم للموارد اللازمة بعد عودتهم و التي عملت على تحسين مستواهم المادي و المالي بعد العودة. فمعظم المهاجرين المبحوثين كانوا يعيشون وضعية مادية غير مرضية قبل هجرتهم، و تحسنت عند الهجرة خاصة عند الذين اختاروا العودة، حيث كانت النسبة أكبر من نسبة العائدين عودة اضطرارية. 55% كانت وضعيتهم جيدة و 27% منهم جد حسنة وهذه الوضعية التمتست عند العائدين الذين اختاروا العودة من المعارضين لها (85 % مقابل 70%). و يتجه العائدون نحو القطاعات أكثر حداثة من القطاعات التقليدية و هذا ما يسمح باكتساب خبرات في البلد المضيف. و كان الاتجاه نحو الفنادق و المطاعم و التعليم و خاصة نحو التجارة.

ج. الرأس مال الاجتماعي (le capital social) :

وتجدر الإشارة إلى أن هناك موارد أخرى هي أيضا مهمة لنجاح مبادرات و مشاريع العائدين بعد عودتهم. و يبدو أن توفر هذه الموارد أيضا يكمن في الرأس مال الاجتماعي الذي استفاد منه المهاجر قبل هجرته، و هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية والأسرية التي ينتمي إليها المهاجر، و التي تسمح له بتحقيق أهداف مشتركة³. فكما يرى أنصار النظرية الشبكات أن العائد هو فاعل اجتماعي يحمل قيما، و أهدافا و تصورات خاصة عن محيط العودة. و يقوم بجمع المعلومات الكافية حول السياق و الفرص المتاحة في دول المنشأ،

¹ - نفس المرجع، ص 161، 162.

² - Victor Piché, opcit, p31.

³ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb, opcit, p117.

وبتحويل الموارد قبل العودة. و من ثم يضع إستراتيجيات من خلال تلك الزيارات و التنقلات التي كان يقوم بها قبل العودة. إذ تعتبر كل من الخبرات و المعارف و القيم عوامل مساهمة لتأمين عودة ناجحة.

و يقصد بالرأسمال الإجتماعي تلك التحويلات الإجتماعية و هي الأفكار والسلوكيات والهويات التي انتقلت من خلال التحويلات الاجتماعية عبر حركات الهجرة¹. فلا يمكن تحقيق مستوى الإستعداد من أجل العودة إلا إذا توفرت الشروط لذلك من خلال توفر الظروف المواتية أو الملائمة بما يكفي لتوفير هذه الموارد في كل من البلدان المضيفة و المرسلة. والتي تعتمد أيضا على ديناميات الشبكة الاجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود كشرط أساسي لضمان العودة. فالرأسمال الاجتماعي يساهم في عملية الإستعداد هذه للعودة، إذ تعد المعارف الناشئة من نظرية الشبكات الاجتماعية مهمة لفهم كيفية جمع العائدين لمواردهم و في الوقت نفسه مشاركتهم في ديناميكية و الحفاظ على الشبكات الاجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود، و هذه الشبكات لا تبرز أو تظهر بشكل عفوي و إنما تستوفي شروطا معينة قبل و بعد العودة.

فحسب نظرية الشبكة الاجتماعية، فهي تدعو إلى حاجة العائد إلى الموارد الملموسة و المتمثلة في (الرأسمال المادي) و الموارد غير الملموسة و التي تتمثل في (الإتصالات، العلاقات الاجتماعية، المهارات، المعارف المكتسبة في الخارج)، أي الموارد التي تم اكتسابها من تجربة الهجرة في الخارج. فإن هذه النظرية تنظر إلى العائدين كمهاجرين يحافظون على روابط قوية مع الأماكن التي أقاموا فيها من قبل. و في نظريات الهجرة ابتداء من الثمانينات (ماسي و بويد 1989-1990)² وحسب "إرفت لي" تتمثل هذه العوامل في العلاقات الفردية ومصادر المعلومات الموجودة داخل مكان المقصد. وهذه هي نفسها أفكار نظرية الشبكات الاجتماعية³ والتي أصبحت أساسية فيما بعد. و لا بد من الإعراف أن تدفقات الهجرة الدولية قد وصلت إلى درجة من النضج و التي تؤمن بأن الإستعداد بشكل مستقل يسمح بالعودة إذا كانت الظروف مواتية أو ملائمة بما يكفي لتعبئة هذه الموارد في كل من البلدان المضيفة و المرسلة. و تبين بعد ذلك أن تحضير و تجهيز الموارد المتصلة بعملية التحضير للعودة، تعتمد على ديناميات الشبكة الاجتماعية والإقتصادية عبر الحدود كشرط أساسي لضمان العودة.

فإن الموقف النظري للشبكات، يعتبر أن هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة التي يمكن أن تكون مساعدا كبيرا لمبادرات العودة إلى بلد الأصل. حيث أنها تتيح المواد اللازمة لتأمين العودة إلى الوطن و التي تنبع من أنماط العلاقات الشخصية التي قد تُستمد من التجارب الماضية للعائدين من الهجرة. كما أن تكوين الروابط يعتبر ذو أهمية قصوى لدراسة الأسس التي تحدد و تحافظ على الروابط عبر الحدود للمهاجرين العائدين المعنيين (إكلس و نهريا 1992)³. لأن العضوية تتطلب عملا طوعيا من الممثلين أنفسهم، (يعني المبادرة من هؤلاء المهاجرين أنفسهم من خلال حفاظهم على العلاقات مع بلد الأصل خلال هجرتهم تلك) وكذلك موافقة الأعضاء الآخرين بغية ضمان تدفق الموارد و كذلك الفاعلية و الحفاظ على الروابط عبر الحدود. فبإمكان تعلق المهاجرين ببلدانهم التي ولدوا فيها، عندما يكون مرتبطين في نفس الوقت عاطفيا بمناطقهم الأصلية و العكس صحيح. فبالنسبة لأنصار هذه النظرية، فهي تعتبر أن تصورات المهاجرين الذاتية للوطن و إلى هويتهم الشخصية، لديها تأثير على قرارهم للعودة و على عملية إعادة إدماجهم، لأنها ذات معنى و لأن ذلك له خلفية إجتماعية و تاريخية.

¹ - Jean- Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited, opcit, p265

² - Victor Piché, opcit, p22.

³ - Ibid, p265.

فالأرأسمال الإجتماعي على حد تعبير "جيمس كولمان" (James Coleman) "يلازم في بنية العلاقات بين الجهات و الجهات الفاعلة" (Coleman 1988)¹، و يجب أن ينظر إليها على أنها الموارد التي تقدمها أسر العائدين أو أفراد أسرهم و بعبارة أخرى، فإن الموارد الإجتماعية و المادية الموجودة من قبل، و التي توفرها الأسرة، بإمكانها تشكيل أداء المهاجرين العائدين. فإن رأسمال الإجتماعي يخص الموارد التي تسمح للعائدين الإستفادة منها. فمن المعقول أن نتصور أن رأسمال الإجتماعي و كل ما يكتسبه المهاجر العائد عبر الحدود، إضافة إلى الشبكات الإجتماعية، يمكن اعتبارها مكملة للآخرى. فإن تشكيل و الحفاظ على الشبكات يتطلب علاقات شخصية لفترة طويلة، و كذلك تبادل منتظم و ملازم للأشياء الثمينة بين الجهات الفاعلة. هذا النوع من التبادل هو قائم على تنقل ملازم داخل هذه الشبكات.

ولقد بينت كل من نظرية الحدود الدولية و الشبكات أن العائدين يُعدّون العدة من أجل إعادة إدماجهم في بلد المنشأ من خلال الزيارات الدورية و المنتظمة في بلدانهم الأصلية، فهم يحتفظون بصلات قوية مع هذه الأخيرة، و يحولون الأموال إلى أسرهم بشكل دوري. فان نظرية الحدود الدولية و يُنظر للمهاجرين، على أن لديهم القدرة للتفاوض على مكانتهم في المجتمع سواء في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ، بهدف أنه يعد طرفاً منه. إضافة إلى ذلك، تعد المعارف الناشئة من نظرية الشبكات الإجتماعية مهمة لفهم كيفية جمع العائدين لمواردهم و في الوقت نفسه مشاركتهم في ديناميكية و الحفاظ على الشبكات الإجتماعية والإقتصادية عبر الحدود، و هذه الشبكات لا تبرز أو تظهر بشكل عفوي و إنما تستوفي شروطاً معينة قبل وبعد العودة. و لقد عززت وسائل الإتصال التكنولوجية تطور تدفق المعلومات و تعزيز الروابط عبر الحدود بين دول المنشأ و البلدان المضيفة و السماح بتحضير أفضل لعودة المهاجرين. فيمكن أن تكون من خلال قنوات مثلها مثل الموارد المادية و هذه القنوات بإمكانها أن تكون مباشرة (الإتصالات السلكية و غير السلكية عبر الرسائل الإلكترونية مثلاً أو الزيارات المتكررة للمهاجر أو المتبادلة بين المهاجر و العائلة المتواجدة في بلد الأصل أو الأصدقاء المتواجدون في نفس البلد المضيف أو غير مباشرة (الفديوهات، والرسائل ووسائل الإعلام المرئية و المكتوبة و المسموعة و الإلكترونية. كما أنها تولد سلسلة متصلة بين تجارب المهاجرين في البلدان المضيفة و تتعلق هذه السلسلة بشكل كبير حصري بالعائدين الذين استفادوا من مستوى استعداد عال، و على العكس من ذلك فهي تنعدم بالنسبة للذين ينخفض أو ينعدم لديهم مستوى الإستعداد للعودة.

أما الزيارات المتكررة للبلد، فيساعد ذلك على الترتيب المسبق للعودة و جمع المعلومات (الإستعداد والتحضير للعودة) و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الإندماج. فكلما كانت الزيارات متكررة و دائمة كلما أدى ذلك إلى عودة مقررة. حيث بينت البيانات الإحصائية للدراسة التي نشرتها ميرام أنه ثمة علاقة وطيدة بين الزيارات المتكررة و طبيعة العودة المقررة (77,4% من المهاجرين التونسيين العائدين عودة مقررة كانوا يزورون البلد مرة على الأقل في السنة قبل عودتهم الفعلية إلى أرض الوطن، أما المجبرين على العودة والذين يشكلون نصف المبحوثين العائدين المجبرين، حيث أنه لم يشهد لهم أنهم زاروا البلد و لو لمرة قبل عودتهم 55,4%)².

و تعتبر مناقشة العودة أيضاً أحد مؤشرات الرأسمال الإجتماعي وأحد العوامل المهمة في إحداث العودة. فالتحدث عن العودة يعني عودة مقررة، فقد بينت الدراسة أنه كلما كان التحدث عن العودة بصفة متكررة ومنتظمة و دائمة كلما أدى ذلك إلى العودة المقررة. فقد كان معظم المهاجرين العائدين كانوا يتكلمون عن

¹ - Ibid, p 266.

² - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb, opcit, p99.

العودة قبل العودة (84,9% مقابل 15,2% ممن لم يتكلموا عن العودة مطلقاً). كما تسمح المحافظة على وثائق الإقامة بالحفاظ على الروابط الأسرية و كذلك على امتيازات أخرى مرتبطة بالصحة و خاصة لكبار السن.

5.2. العودة من أجل الأبناء

لقد عاش و لسنوات عديدة، مئات الآلاف من الرجال والنساء الذين ينتمون إلى التقاليد الإسلامية، من جزائريين ومغاربة وتونسيين وتركيبين، في فرنسا بطريقة تكتمية¹، دون ممارسة دينية عامة تقريباً، و قد وجدوا أنفسهم في حيرة في بلد ينتمي إلى التقاليد الكاثوليكية، تحكمها دولة علمانية لا يتدخل فيها حقل الدين مع الحياة السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية. و لذلك لقد أرادوا و لفترة طويلة تعويض الأجواء العائلية الدينية ببساطة عن طريق تغذية مشروع العودة إلى البلاد. ومع مرور الوقت ومع نمو أطفالهم، كان هذا التوق للعودة، وهذا التيار الديني المحافظ يتقوض بشكل متزايد. و يشهد اليوم، المجتمع الفرنسي² عدد مهم من المسلمين و الذي وصل عددهم إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص يعيشون في فرنسا وهم في الغالبية العظمى من المهاجرين، حيث يعتقد العديد منهم إلى عدم التفكير في العودة إلى البلاد بسبب أنهم يدركون بأنفسهم جيداً أنه لم يعد لديهم مستقبل في بلدهم، بعد زيارتهم عبر البحر الأبيض المتوسط لبضعة أسابيع أثناء العطل أنه و في معظم الأحيان لا مستقبل في أوطانهم. و هناك العديد من المهاجرين من بلدان شمال أفريقيا، جاءوا للعمل في فرنسا فرادى لكنهم عادوا إلى ديارهم ليعيشوا فترة تقاعدهم، بعد أن قضوا فترة طويلة في البلد المضيف. و أصبح يشار إليهم من قبل مجتمعهم باعتبارهم أولئك "الذين غادروا البلاد"، كما أن أبنائهم الذين ولدوا في فرنسا تم اكتشافهم بعد ذلك أن لديهم بلد آبائهم.

و أمام هذا الوضع فقد تبين أثر الهجرة على أبناء المغتربين الذين يولدون في كثير من الدول المضيفة، بسبب الشروط التي حددتها قوانين هذه الدول، وتحت العنوان الخاص بالعوامل التي تساعد على نجاح تجربة الهجرة، كالقدرة على التكيف الذي يتطلب اكتساب التعبير والذي قد يصعب على الإنسان الناضج أكثر مما يصعب على الطفل.³

فقد أصبح المهاجر العربي على العموم و الجزائري على الخصوص يتعرض لمتاعب و عراقيل عديدة تجعله يفكر جدياً في العودة أو على الأقل ذلك ما يدعو إلى الرجوع إلى وطنه للاندماج في مجتمعه الأصلي. و خاصة وأن هجرة المغاربة إلى الخارج بما فيهم الجزائريين، لم تشمل في الأصل هجرة الأفراد و إنما شملت الأسر بشكل واسع، فإن العقود الثلاث الأخيرة، عرفت حركة نشيطة لهجرة الأسر نحو الدول الأوروبية على الخصوص مما زاد من أعداد أبناء الجالية بالمهجر، إذ مع زيادة مدة البقاء في الغربية يبدأ المهاجرون الأصليون (سواء من العاملين أو اللاجئين) في جلب زوجاتهم وأولادهم أو في العثور على أسر جديدة، ويبدأ الناس في تقييم حياتهم في هذا البلد الجديد. ترتبط هذه العملية خاصة في أسلوب التفكير وفي أوضاع أولاد المهاجرين: فما إن يبدءوا في الذهاب إلى المدرسة في الدولة الجديدة ويتعلمون لغتها من اتصالهم بزملائهم ويطورون هوياتهم الثقافية الثنائية، حتى يصبح الأمر أكثر صعوبة على أهل في التفكير بالعودة إلى موطنهم الأصلي. تشمل مثل هذه العمليات الإجتماعية أيضاً غير المهاجرين ممن يتعاملون معهم: كأصحاب العمل الذين يسعون إلى الإحتفاظ بالعاملين المهرة ويدعمونهم للبقاء لأطول فترة ممكنة. وقد نتج عن ذلك عدة صعوبات إجتماعية أصبح العديد من الآباء المهاجرين يعانون منها مع أبنائهم الذين ولدوا و شربوا ضمن هذه المجتمعات، مما أدى إلى عجز الأبوين عن تربية أبنائهم لتأهيلها للإنسجام مع المجتمع الجديد مما قد ينتج عنه انسياق الأبناء نحو بريق سلبيات حضارة هذا المجتمع الجديد، إضافة إلى

¹ - Jacques Delaporte, *Immigration le cœur et la raison*, édition désolée de Brouwer, Paris, 1990, p 77.

² - Ibid, p77.

³ - انشراح الشال، *المغترِب و وسائل الإتصال*، مرجع سابق، ص 28

المشاكل التقليدية الناتجة عن الصراع الحضاري بين هويتين وثقافتين، و الضحية الأولى لذلك الصراع هو الشباب الذي أصبح مهدد بفقدان هويته الوطنية و الوقوع في مخاطر الانحراف. ولما كانت الطبقة الاجتماعية تعني طريقة للحياة والتفكير فلا بد وأنها تترك آثارها على كافة جوانب الحياة»¹.

لهذا يمكن القول أن ذلك قد يولد نزاعات وصدامات بين الأسر و المجتمع المضيف بطريقة أو بأخرى، والسبب في نشوب هذه الخلافات و عدم وجود التناغم بين الآباء و المجتمع الكبير أو بين الآباء و الأبناء في كثير من الأحيان و الذي يكمن في التباين الكبير في العادات والأديان والصراعات الثقافية الكامنة بين العوائل المهاجرة والمجتمع الكبير، لأن التربية عملية ترمي إلى تكيف الفرد مع المجتمع...و يعني هذا المفهوم يكون الإنسان عضوا منتظما في سلك جماعة و هذه الجماعة لها قيم و عادات و تقاليد و يجب على التربية أن تقوم بتكليف الفرد للقيم السائدة في حياة الجماعة التي يحيا فيها" فكيف بهؤلاء الأبناء الذين ولدوا و شربوا و ترعرعوا في ذلك الوسط الذي يفرض عليه أسلوب حياته و طريقة تفكيره و قيمه وعاداته...². فالتربية التي يتلقاها الطفل داخل العائلة المهاجرة تختلف في العوائل الأخرى، ذلك أن أبناء هذه العائلات يجابهون ثقافتين: ثقافة الأبوين من جهة وثقافة البلد المضيف من جهة أخرى ،لأنه ضمن مجتمع البلد المضيف لم ينشأ الأبناء داخل نسيج ثقافي متشابه مع الآباء ، لذلك فإن الإتفاق بينهما تجاه الأبناء يظهر غير راسخ وفي بعض الأحيان لا يتبنى هؤلاء الأبناء أيا من هذين النموذجين الثقافيين، لهذا كان من الضروري أن يكون أولا اتفاق بين الأزواج حول تربية الأبناء ومن ثم يمكنهم رسخ التربية التي يريدونها فيما بعد لأبنائهم خصوصا إذا كانت العائلة مختلطة. فإذا أنه إذا لم يعالج الآباء الصراعات الخاصة بهم، فإن الطفل يجد نفسه أمام خطر كبير يمس توازنه وبناء شخصيته، كما أن هذا الخطر غير مستبعد حتى وإن وصل الآباء إلى حول بناء شخصية التفاهم. وفي هذا السياق يكتب « برونو بوتليم » ما يلي: « إذا كان هناك محاولة لاستدخال العديد من الرسائل للأطفال، فهذا يهدد اندماج عالمهم الداخلي (نفسيتهم) ،كل هذه الرسائل يمكن أن تكون مجهولة أو غير معروفة»³. فهذا يعني أن الطفل لا يمكنه استيعاب كل ما يقدم أو يلقي له داخل أسرة تتسم بتبنيان نموذجها الثقافي إلا في مرحلة معينة من حياته « حيث لا يمكنه تفسير وتوضيح نماذج طفولته التي استدخلها في هذه المرحلة إلا عندما يصل إلى تحقيق نوع من النضج ويكون استقلاله الذاتي كافيا لذلك،وحينئذ فقط يمكنه القيام باختيار شخصي و المتمثل في تبني النموذج الذي يتبعه في حياته الخاصة»⁴.

و في هذا الصدد فإن تصريح "دينيس جيمبار" حول رفض الفرنسيون فكرة ممارسة الدين الإسلامي في المؤسسات الرسمية واضح حيث يقول في هذا الصدد: "ترحب المدرسة بالمسلمين و ليس بالإسلام، بالكاثوليك و ليس بالكنيسة، باليهود و ليس بالتلمود، التنازل على اللباس الشرعي للمسلمين، و في نهاية المطاف تحل محل فكرة المجتمعات المحلية فكرة المواطنة. فهم بأي شكل من الأشكال اختاروا أن يعيشوا بين الفرنسيين و يجب عليهم أن تقبل القانون الفرنسي، و أن يتولى على الأقل، و لو جزئيا طريقتنا في الحياة، وبدون إنكار "واضح" للإسلام ، لن نكون قادرين غداً على تثبيت المآذن في كل مكان، أو السماح للمؤذن بالأذان للصلاة خمس مرات في اليوم. ويبقى أننا لن نغير بلدنا ومؤسساته وقانونه الأساسي، وأن التعبير الجماعي يجب أن تحترم و يجب أن تحترم أساليب التعبير الجماعي".⁵

¹ - محمد حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، القاهرة، 1981، ص 297

² - إبراهيم عصمت مطاوع، أصول التربية، دار الشروق، ط1، جدة، 1982، ص42-44.

³ - Jean Poirier et autres, *Mariage mixte*, l'imprimerie aubin Paris, P 33.

⁴ - Ibid, P 81.

⁵ - Jacques Delaporte, *Immigration le cœur et la raison*, opcit, p 89.

لذلك فقد باتت إشكالية تربية الأبناء في المهجر من القضايا المهمة التي أشارت إليها في الكثير من الدراسات التي تهتم بالهجرة إلى جانب العديد من المسائل التي تفرصها الظاهرة نفسها و بالخصوص مسألة الهوية عند أبناء الجيل الثاني من المهاجرين، لكن الدراسات التي تراكت حول هذا الموضوع تعتبر قليلة نسبيا بالمقارنة مع ما أنجز حول موضوع الهجرة بصورة عامة. و لقد أدت نشأة الجيل الثاني و الثالث في مجتمعات الإقامة، تنشئتهم في السياق الاجتماعي و التعليمي لهذه المجتمعات إلى إحداث طفرة نوعية في التشكيلة السوسيو - ثقافية للجالية المهاجرة. و في هذا الصدد تؤكد كل الدراسات المتراكمة منذ أكثر من عشر سنوات أن هناك تغير و تجدد عميقين في الإتجاهات الثقافية و الأخلاقية و في النظرة للذات و المجتمع الأصل، خصوصا لدى فئات الشباب و الصغار من أبناء و بنات المهاجرين و إذا كان من نتائج هذا التغير إعادة صياغة بعض الجوانب من الأبعاد الرمزية المحددة للهوية الثقافية لدى الفئات الشابة على الخصوص و التي تمثل مستقبل الجاليات المغاربية و الجزائرية على الخصوص، فإن هذا التغير ينتج عنه كذلك اختلاف و تباين مع تصورات الآباء الأصلية و الأصيلة، قد يصلان إلى حد الخلاف و انعدام التواصل أحيانا.

وينعكس ذلك على الخصوص من خلال واقع الأسرة المهاجرة باعتبارها النواة الأولى و الأساسية التي يكتسب فيها الفرد أو الطفل أهم المقومات و التصورات و القيم التي تنظم و توجه سلوكه و فكره و مواقفه. ولعل الإنفصام بين ثقافة الأسرة المغربية في المهجر من جهة، و ثقافة المدرسة و المحيط الاجتماعي العام في بلدان الإقامة، و ما تمطر به وسائل الإعلام المتنوعة من مضامين و صور من جهة أخرى، يؤدي إلى نوع من التمزق لدى الفرد منذ سنوات الطفولة، و يعوق نمو شخصية منسجمة و متزنة حسب النمط الذي يضمن الاندماج الاجتماعي السليم و الناجح. إن أزمة الأسرة في المهجر هي في الواقع أزمة تبليغ نتجت عن ضعف أو انعدام القدرة على التأقلم و مسايرة الواقع السوسيو- ثقافي للمجتمع المستقبل مع الحفاظ على مقوماته الثقافية و الروحية الأساسية.

ومعظم الدراسات تثبت أن الأجيال المتعاقبة في المهجر بقيت تتأرجح بين اتجاهين معلن و ضمني، فالإتجاه الأول المصرح به لا يزال يؤكد بصدق على التشبث بالهوية و بالأصالة و بالقيم الروحية و الدينية والأخلاقية، و يضع هذا الموقف السليم و المتحمس في آفاق العودة إلى أرض الوطن كخاتمة لتجربة الهجرة.

لكن فيما يخص هذه النقطة الأخيرة، أفق العودة، يرى الملاحظ من خلال الممارسات اليومية، و على مستوى الحياة العادية أن الواقع "يفرض نفسه" في اتجاه شبه معاكس و يتجلى هذا في مستويات متعددة، في المجالات المهنية المختلفة، على مستوى السكن، في تنظيم أو المساهمة في بناء المساجد لتأدية الصلوات و فرائض الدين، في تنظيم الذبح الحلال إلخ.. بل و حتى في بعض الحالات النادرة طلب أماكن للدفن.

هذا كله بالإضافة إلى استقرار الأبناء في بلد الإقامة. لكن الجيل الأول لا يخلط بين مشكلة الهوية الثقافية و مسألة الإقامة. و ذلك بدون شك إلى الحصانة الثقافية و الروحية الموروثة التي ساعدته على الحفاظ على مسافة وافية بينه و بين ثقافة بلدان الإقامة. أما بالنسبة للأجيال الشابة (من الجيل الأول و الثاني و حتى الثالث) فإن مواقفهم تبرز تعددا و تعقيدا في الإتجاهات الثقافية و التي تحتاج إلى الدراسة بكل دقة لفهم و تتبع تطور الجالية المهاجرة و مستقبلها. و في هذا الصدد و بالأخص فيما يتعلق بالجيل الثالث لأبناء المهاجرين، يقول أحد الأساتذة "في مناقشة ألقاها في الندوة التي عقدتها لجنة القيم الروحية و الفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية حول قضايا تفكك الأسرة في المهجر ما يلي: "إنه لا مجال للحديث عن ارتباط

روحي للجيل الثالث بالحضارة و القيم الروحية و الثقافية المغربية، لأنه جيل اخترق خط الاندماج و اجتاز باب الإنصهار في القيم و الحضارة الأوروبية¹.

وهناك بعض الدراسات التي أجريت حول موضوع مشاكل الجيل الثاني و التي قام بها باحث عربي "الدكتور جورج أبو سعده"² و هو باحث عربي في البحث الوطني الفرنسي حصل على دبلوم الدراسات المعمقة في موضوع تعليم الأطفال المهاجرين. انصبت دراسته بصفة خاصة على واقع و مشاكل الجيل الثاني من أبناء المغرب العربي و البرتغال في شمال فرنسا و احتوت هذه الدراسة على أكثر من 150 صفحة بالإضافة إلى خلاصة البحث. و أبرز ما فيها: يوجد في محافظات شمال فرنسا الذي كان يبلغ عدد سكانها (في سنوات الثمانينات) حوالي 250 ألف نسمة 179 ألف عامل مهاجر، و هذا العدد حسب هذه الدراسات هو حوالي 8 بالمائة من الجزائريين يوجدون في مدينة "ليل" و الباقي موزعون على "كاميري"، "دوي"، و "فالنسيان" و تستقطب مدينة ليل و ضواحيها حوالي 54 بالمائة من مجموع العمال الأجانب المتواجدين في شمال فرنسا و يعتبر البولونيون و الإيطاليون ثم يليهم الجزائريون الرواد الأوائل من الذين وصلوا إلى هذه الناحية. و بالنسبة للجزائريين وصل الأوائل منهم حوالي سنة 1965. أما واقع الأطفال والشباب المهاجر في هذه المنطقة فله شأن آخر، حيث تذكر هذه الدراسة بأن 77 بالمائة من عائلات الأجانب في شمال إفريقيا لهم من 6 أطفال فما فوق و يأتي الجزائريون في المقدمة من حيث خصوبة السكان أكثر من 81 بالمائة لهم 5 أطفال فما فوق و هناك 55 بالمائة من الأطفال المهاجرين في هذه الناحية بدؤوا دراستهم في فرنسا مقابل 6 بالمائة فقط تلقوا أول دراسة لهم في أوطانهم الأصلية بالنسبة للجزائريين 78 بالمائة بدؤوا أول ما بدؤوا دراستهم كانت فرنسا و 23 بالمائة من الأطفال المهاجرين في هذه الناحية لا يتوفرون على مستوى تعليمي محترم و انتهوا إلى الشهادة الابتدائية فقط.

و المشكل الأساسي في الحقيقة يكمن فقط في عالم الشغل و إنما يكمن أيضا في علاقة هؤلاء الشباب مع أوليائهم و ما يشوبها من تناقض وصراع أحيانا بين جيلين: جيل ترعرع و تربى في بيئة وطنية بعاداتها وتقاليدها، و جيل ولد و عاش وسط مجتمع أوروبي بعاداته و بنمط عيشه المختلف مما جعل العلاقة بين الآباء والأبناء لا يسودها الوئام على مر الأيام. و محاور هذا الصراع تدور حول اللغة، إذ أن معظم الأطفال المهاجرين لا يعرفون "اللغة الأم" بالإضافة إلى سلوك كثيرا ما يراه أولياؤهم مخالفا لما اعتادوه وخاصة بالنسبة لسلوك الفتيات، فقد قال 58 بالمائة من هؤلاء الأطفال أنه لا يوجد شجار بينهم و بين أولياؤهم، في حين قال 31 بالمائة نادرا ما يحصل هذا الشجار، أما 11 بالمائة فقالوا أن الشجار بينهم و بين أوليائهم أمر يحصل باستمرار. و ترتفع نسبة الشجار وسط الفتيات إذ قال 34 بالمائة منهن أن الشجار حصل بينهن و بين أوليائهن، و محاور هذا الصراع أسبابها اللغة و الزواج. إذ أن كثيرا من الشباب يرغب في الزواج من فرنسيات و هذا عكس الأولياء. و حسب الدراسات 66 بالمائة من الشباب يفضلون الزواج من جنسياتهم و 53 بالمائة من أولياء هؤلاء الشباب يعارضون الزواج المختلط و تلخص هذه الدراسة أهم المشاكل التي تعاني منها هذه الفئة (المراهقين و الشباب) على وجه الخصوص و التي أشارت إليها العديد من الدراسات و من أهمها:³

- بمجرد وجود عدد كبير من العائلات في المهجر من أجل الدراسة أو العمل يمنحهم ذلك أيضا الفرصة لمحاذاة و الإقتراب من حضارة ليست من المؤكد أعلى من حضارتهم لكنها تعطي إغواءات كثيرة مثل

¹ - عبد اللطيف الفلق، "الهجرة و الهوية بين هاجس العودة و مشكلات الاندماج"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ندوة عقدتها اللجنة الأكاديمية التابعة للمملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 12-13 مايو 2000، ص 199

² - بزيان سعدي، الشباب الجزائري في المهجر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 25-26.

³ - عبد اللطيف الفلق، "الهجرة و الهوية بين هاجس العودة و مشكلات الاندماج"، مرجع سابق، ص 169-167.

الفردانية و التحرر من الوسط الإجتماعي والعائلي، و الإمتيازات الشخصية، اللقاءات غير المتوقعة للأبناء مع الآخرين من جنسيات مختلفة بل و المعاشرة الفعلية قبل الزواج كل هذه العوامل يمكنها تفسير إمكانية حصول الأبناء على نوع من أنواع الثقافة لهذه البلدان و أن يحذو حذوهم.

- حيث أن تجربة الهجرة تفرض عليهم جهدا نحو الإدماج و الذي يختلف حسب طبيعة شخصيتهم في حد ذاتها، و كذلك المسافة الإثنو- ثقافية بين موطنهم الأصلي و مجتمع الهجرة، حيث يمكنهم ذلك من تقبل واكتساب قيما جديدة تسعى إلى تغيير أفكارهم و طموحاتهم بل و سلوكياتهم و يشعرون بتفتح وعيهم على محيط جديد عليهم. و يحدث ذلك أكثر إذا طالت فترة إقامتهم هناك، و التي تمكنهم أيضا من نسيان أو نكران بعض قيمهم الأصلية التي انحدروا منها، حيث يشعرون بحرية أكثر من غيرهم المتواجدون في وطنهم الأصلي عن طريق التثاقف الذي يحدث لديهم حيث يجتذب معهم آثار نمط معيشي أو نمط تفكير الجماعة التي ينتمون إليها (الأصدقاء الزملاء في المدرسة، الشارع...) حيث يعيشون عادات و تقاليد و أفكار ذلك المجتمع عن طريق السلوكات و الأفكار اليومية المستقاة من مجتمع بلد الإقامة و الوسط الذي يعيشون داخله سواء كان ذلك إراديا أو غير إرادي. و هذا ما يساعد على التغيير الثقافي حتى و إن لم يكن تغييرا جذريا لكنه على الأقل يصبح يشترك معهم في بعض الخصال و الأفكار الخاصة بهم و يمكن أن تظهر عليهم بعض مظاهر التغيير و التأثير (المجتمع عليه) هذا، في إعادة تنظيم سلوكهم سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية باتخاذ أنماط و أحكام و سلوكات جديدة مختلفة عن (ثقافة الوالدين المنحدرين من مجتمع مختلف عن المجتمع الذي يعيش فيه هو) من جهة و من جهة أخرى يتوطد فيهم ذلك التغيير أكثر عند (بلوغ سن أكبر وتأثره بالمجتمع الذي شب وكبر فيه).

- يترتب عن وجود الأبناء في المهجر (إلى جانب التثاقف أو الانصهار الثقافي و الإدماج الاجتماعي. فهو يستطيع أن يجمع بين عناصر ثقافة الوالدين (بلد الأصل) من جهة و بعض عناصر ثقافة المجتمع (المضيف) الذي ولد فيه من جهة أخرى. و يترتب عن ذلك الازدواج كل ثقافي منسق تظهر فيه عناصر وأنماط تنتمي إلى الثقافتين معا دون الشعور بوجود صراع أو تناقض بينهما.

- إشكالية بناء الهوية الفردية و الثقافية تشكل لدى هذه الفئات مشكلة محورية نظرا لما تعانيه من "تمزق" وارتباك في تحديد معالم أساسية لبناء صورة ذاتية متجانسة و إيجابية. فالمشاكل المترتبة عن تربية الأطفال في المهجر، تتركز أساسا نحو تحويل القيم و العادات الخاصة بالأسرة التي ينتمون إليها الأطفال والصراعات التي يتخبط فيها هؤلاء الأطفال و المراهقين الناتج عن بحثهم لهويتهم الخاصة .

- حالات الرفض التي غالبا ما تواكب سن المراهقة تتعدّد نتيجة هذا التمزق و تسفر عن رفض مزدوج سواء للثقافة الأصلية أو لثقافة البلد المستقبل يعبر عنه في بعض الحالات بأشكال مختلفة من العنف أو من السلوكات الجانحة. وحالات الصراع بين الآباء المهاجرين وأبنائهم الذين ولدوا وشبوا في مثل تلك المجتمعات المضيفة بصورة واضحة، ويتمثل هذا الصراع في محاولة هؤلاء الآباء تربية أبنائهم وفق التقاليد العربية الإسلامية، فيطلبون منهم التحدث بالعربية في المنزل والصلاة وحفظ الآيات القرآنية، واحترام رأي الأب وعدم مصادقة الفتيات وعد شرب الخمر وعدم مراقبة الفتيات، أما الإبن فيشعر عن طريق المدرسة والتلفزيون بأنه ينتمي إلى ذلك المجتمع، و يحاول التمسك بتقاليده التي منها حرية الشباب في مصادقة الفتيات وتنظيم حفلات الرقص و الشعور بشخصية مستقلة عن الأب، و هكذا يتولد نوع من الصراع بين الآباء وأبنائهم...ومن أسباب الصراع أيضا رغبة الآباء في تزويج أبنائهم من فتيات من أصل عربي بينما يرغب الأبناء في الزواج من أجنبيات لسهولة مصادقتهن في تلك المجتمعات، و في معظم الحالات تتطور تلك الصداقة إلى زواج، بيد أن العرب لا يسمحون لفتاتهم بمصادقة الشبان وبالتالي تقل فرص الزواج حيث تشجع تقاليد الزواج في المجتمع الأوروبي الصداقة و الحب بين الفتيات و الفتيان

كطريق للزواج، و يفسر الآباء موقفهم بأن تلك الصداقة قد تؤدي إلى إباحية تتنافى مع التقاليد العربية التي تحافظ على صفة الفتاة قبل الزواج. وتقل حدة الصراع وتكاد تختفي بالنسبة للجيلين الثاني و الثالث وعائلاتهم، وذلك لتشبعهم بالروح و التقاليد الأوروبية ومحاولتهم اتخاذ موقف وسط بينها و بين التقاليد العربية، ولذلك لا نلاحظ صراعا واضحا بينهم وبين أبنائهم¹.

لكن لا ينبغي تعميم تلك الاتجاهات، إذ أنه ليس كل عائلات الجاليات العربية تعاني ذلك الصراع بين الآباء و الأبناء أو ينتشر فيها الخلافات بين الأزواج و الزوجات، فيوجد الكثير من قوى التفاعل في مثل تلك المجتمعات التي تتجاذبها ثقافات مختلفة لذلك لا يجب علينا التعميم. لكن هناك ما يدعو إلى قلق بعض العائلات لحدوث مثل هذه الظواهر لذلك يكون الحرص على تربيتها و عدم الوصول إلى مشاكل من هذا النوع و ذلك من خلال اختيار العودة إلى أرض الوطن ن أجل اكتساب الأبناء للهوية الوطنية من سن مبكرة من أجل الحفاظ عليهم من الانحراف إلى ثقافة و تقاليد الدول المستقبلية.

- إن غالبية هذه الفئات- خصوصا الأطفال- يعانون من ضعف في مهارات التعبير و المهارات اللغوية عموما مما يعرقل مسيرتهم الدراسية. و إن كان هذا الضعف يعزى للوضعية الأسرية و لمستواها الثقافي، فإن وضعية الهجرة تزيد تفاقمها عندما لا يتعلم الطفل في سن مبكرة لغة أصلية متكاملة، و عندما تختلط عليه التعبيرات طوال السنين الأولى من عمره. فبعد فترة من الإقامة في دولة المهجر، يضطر أبناء المهاجرين إلى المضاهاة بين لغتين: لغة المدرسة في جانب وهي في نفس الوقت لغة وسائل الإعلام خاصة التليفزيون. وعند التعامل في الشارع وفي المتاجر ولغة الأسرة في جانب آخر، والتي لا تستطيع أن تصمد وينتهي بها المطاف إلى التضاؤل والتوازي أمام اللغة الأولى السائدة. ومن النادر أن تسود لغتين في آن واحد، بل ينفي ذلك تماما أساتذة علم النفس والتربية «فيبر» رئيس قسم التربية بجامعة بوردو بفرنسا في محاضرة له سنة 1982م. حيث يقول: «إنه ابن لأبوين من المهاجرين تتنازع ثقافتان وتاريخان ولغتان... فلا يجد مناصا من أن يخترع جذوره ويبتكر صلاته».

ويرى « جورج فينيو » أن العائق اللغوي كثيرا ما يتفاقم بسبب غياب الدعم الأسري أو استحالاته ويذهب إلى أن نجاح الطفل المهاجر في التغلب على هذا العائق سيكون مقابل فصح داخلي لعلاقته مع البيئة الثقافية و الأسرية التي لن يسعه آنذاك إلا أن يعتبرها معادية للنموذج السائد، مما قد يشكل خطورة على العلاقات الاجتماعية داخل أسرة المغترب يتمثل في تحديد سلطة الأبوين، والذي ينعكس على التوازن النفسي للأبناء الذين يحاولون التخلص من ثقافتهم الأم حتى لا يكون مختلفين عن الآخرين ولكي يجنب أنفسهم أن يكونوا ضحايا التهميش بالنسبة للزملاء في المدرسة أو بالنسبة لرفاق اللعب في الشارع. وانعدام التوافق الثقافي يؤدي بالتدريج إلى انعدام الانسجام الاجتماعي².

- إن رغبة العودة تتراجع عند شباب الجيل الثاني و الثالث، أمام المطالبة بالاندماج و بحقوق المواطنة في بلدان الإقامة. فإن المشاكل المختلفة، السياسية والثقافية و الاجتماعية وحتى العنصرية لها ضغط كبير على الشباب الجزائري المتواجد في المهجر. فالانفصال عن المجتمع الأصلي بالنسبة للكبار الذين نشأوا في الجزائر قد لا يشكل خطرا عليهم مثلما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين نشأوا على أرض الغربية وفي مدارسها وبين أبنائها.. وتشبعوا بعبادات وتقاليد مجتمعاتهم. مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، انقطاع أبناء المهاجر الجزائري عن وطنهم الأصلي.. وغالبا ما يكون السبب عجز المهاجر ماديا على اصطحاب أبنائه معه إلى الجزائر في كل مرة. وهؤلاء الشباب الذين لم تسعفهم الظروف لزيارة وطنهم، و الإحتكاك

¹ - محمد حسن، الأسرة ومشكلاتها، مرجع سابق، ص 348 - 349.

² - انشراح الشال، المغترب ووسائل الاتصال، مرجع سابق، ص 31.

بواقع مجتمعهم، بثقافته، ونمط معيشتهم، وتفكيره لابد وأن يأتي عليهم حين من الدهر ليجدوا أنفسهم وقد أصبحوا غرباء عن وطنهم تفكيراً وأسلوباً واتجاهاً. وخصوصاً إذا علمنا أن معظم شبابنا المهاجر بعد الإستقلال إما أنه قد اصطحب أسرته معه، أو قد اتخذ أسرة في أرض الغرب¹.

- و أخيراً هناك عامل القيم الروحية و الدينية عند شباب الجالية الذي استرعى اهتمام الباحثين في العقد الأخير لما له من دور أساسي في تشكيل الشخصية الثقافية و توازنها.² فمثلاً الجيل الأول من المهاجرين لا يمكنهم تغيير نمط تفكيرهم وأسلوب حياتهم بسرعة نظراً للتنشئة الاجتماعية الطويلة المكتسبة من مجتمعهم الأصلي، في حين أن الجيل الثاني والثالث من المهاجرين وبحكم تنشئتهم في مجتمع غير مجتمعهم الأصلي يستطيعون أخذ معظم خصائص الثقافة الأخرى، لهذا نجد أن هؤلاء أكثر إقبالاً على الزواج المختلط بنسب أعلى مقارنة مع فئة المهاجرين من الجيل الأول، لكن لا يعني هذا أن الإقبال على مثل هذا الزواج يقتصر عندهم فقط لكنه أيضاً منتشر في فئة المهاجرين من الجيل الأول والثاني أو الفئات الاجتماعية المهاجرة الأخرى كالعمال والطلبة... إلخ .

و تتعرض بعض هذه العوائل التي تتعدى الخط القومي و الإثنولوجي إلى مشكلات إجتماعية وثقافية كثيرة ومعقدة لا تتعرض لها أي فئة من العوائل التي تقطن المجتمع الكبير، والمشكلات التي تواجه العوائل المختلطة إنما تأتي من واقع التباين الواضح بين العوائل المختلطة و العوائل غير المختلطة في المجالات التحذر القومي والصفات العرقية و الإعتقادات الدينية والخلفية الاجتماعية والثقافية وأساليب الحياة وأنماط المعيشة والمقاييس والقيم والمثل ... ومن الواضح أن مجابهة العوائل المختلطة للمشكلات الخطيرة والمعقدة تجعلها أقل توافقاً وتكيفاً مع المجتمع الكبير الذي تعيش فيه وتتفاعل معه»³.

¹ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 53.

² - مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، "هجرة المغاربة إلى الخارج"، ندوة عقدتها اللجنة الروحية و الفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 12-13 مايو 2000، ص 166-167-168-169.

³ - إحسان محمد الحسن، مشكلات الزواج المختلط و العوائل المختلطة (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الأقليات في العراق) دار الطليعة للطباعة و النشر، ط1، بيروت، 1993، ص5

الخلاصة:

وتعتبر عودة المهاجرين إشكالية معقدة ذات جوانب تحليلية متعددة. وتعتبر علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأصلية ذات أهمية بالغة وبارزة على الصعيد العالمي. هذه التنمية تابعة لـ "بروفيلات" المهاجرين، لوضعية تحضيرهم العودة إلى البلد الأصلي وتعبئة الموارد: الرأسمال المادي والرأسمال البشري والاجتماعي.

وتظل العودة من منظور العديد من المهاجرين امتدادا لمسار هجرتهم، و يظلون على ارتباط دائم بها، و ذلك من خلال الحفاظ على تلك الروابط المستدامة مع بلد المنشأ و التي تساهم بشكل أوفر على ذلك التطلع. و يدخل المهاجرون في إطار برامج الهجرة المؤقتة من ضمن ديناميات العودة بصفة طبيعية.

لكن هناك من يعود إلى بلده الأصلي و هناك من لا يود ذلك، و منهم من يختار وجهة هجرة جديدة أما البعض الآخر فيفضل الهجرة الدائرية. فإذا كانت الهجرة العائدة باعتبارها مكونا رئيسيا لتدفقات الهجرة، لكن معرفتها لا تزال جزئية و ذلك بسبب صعوبة قياس الظاهرة ونقص البيانات الإحصائية المتعلقة بها من جهة، و كذا المشاكل المتعلقة بتحديد و تعريف ومراجعة المصادر والطرق المتاحة لتقييم و دراسة الهجرة العائدة، و يتضمن ذلك تحليلاً مفصلاً للأدبيات الاقتصادية المتعلقة حول الموضوع. إلا بعض التقديرات التي قدمتها بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض بلدان المنشأ لمعدل العودة و العائدين. وهناك أسئلة عديدة تنصب حول هذه الظاهرة: ما هو حجم و طبيعة الهجرة العائدة؟ و من هي الفئات أكثر ميولا للعودة، هل هي فئة الشباب أم النساء أو العمال ذوي المهارات؟ و ماهي الأسباب التي تجعل البعض يقيم طويلا في البلد المضيف في حين يقبل البعض الآخر على العودة؟ وأخيراً، ما هو تأثيرها على التنمية الاقتصادية لبلدان المنشأ؟ و هل سيتمكن العائدون من الاندماج بعد عودتهم بالرغم من الإستعداد النسبي للعودة و القرار الإرادي و الاختياري لها. و هذا ما سنحاول الإجابة عنه و كشفه في الفصل الرابع والأخير من الدراسة النظرية لظاهرة الهجرة العائدة و الخاص بالعودة و الاندماج في بلد الأصل.

الفصل الرابع

العودة و الاندماج الإجتماعي

في بلد الأصل

تمهيد:

بعد عرضنا في الفصل السابق لأهم العناصر لفهم عملية العودة، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب الثاني من الدراسة و الذي لا يتم فهم العودة إلا من خلاله، بما أنه يعتبر أحد مكونات و دوافع الإستمرار في العودة أو اللجوء إلى التفكير في إعادة الهجرة من جديد بسبب ما يمكن للمهاجر العائد التعرض إليه من صعوبات و مشاكل بعد عودته في بلده الأصلي. لأنه وكما أشير إليه أنفا في الفصل السابق، فإن الأثر الإيجابي لهجرة العودة في بلد المنشأ ليست مجرد مسألة رغبة في العودة من جانب العائدين، ولكنها أيضا وفي المقام الأول مسألة إعداد نماذج و أنماط و تجهيز الموارد، والتي تشكلها ظروف ما قبل و بعد العودة . وتعد مرحلة الإندماج بعد العودة مرحلة في غاية الأهمية بل و ضروري لإظهار مدى قدرة العائدين على التكيف من جديد داخل بلدهم الأصلي ومدى قدرتهم على استثمار الرأسمال المادي و البشري و تأثيرهم على مجتمعاتهم الأصلية أمام العوامل النسقية و علاقاتهم مع السلطة المحلية، التقاليد و القيم في مجتمعاتهم بمجرد العودة والتي لديها تأثير قوي على قدرة العائدين لاستثمار خبراتهم التي اكتسبوها من المهجر داخل بلدانهم الأصلية.

لهذا سنشير في هذا الفصل إلى فهم و إلقاء الضوء على مفهوم الإندماج عموما في المبحث الأول، ثم نتطرق ثانيا إلى معرفة أهم العوامل التي تتحكم في عملية اندماج هؤلاء العائدين بعد عودتهم و ماهي الظروف التي تتحكم فيها الإجتماعية منها و المادية و النسقية و مدى تأثير تنوع أساليب إعادة إدماج المهاجرين العائدين وتجهيز الموارد اللازمة لإعادة توطينهم في بلد المنشأ و في المبحث الثالث و الخیر سنخرج إلى أهم المشاكل و الصعوبات التي تعيق عملية الإندماج بعد العودة باعتبارها أهم الدوافع للتفكير في إعادة الهجرة من جديد.

المبحث الأول: التعريف بالإندماج الإجتماعي

لم يؤد التوسع التدريجي لموضوع العودة إلى زيادة تعقيد أسباب العودة فحسب، بل أيضا إلى تنوع أساليب إعادة إدماج المهاجرين العائدين وتجهيز الموارد اللازمة لإعادة توطينهم في بلد المنشأ. إذ تعتبر أنماط إعادة الإندماج هذه، انعكاسا لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجرون من قبل في بلد الهجرة، و تعكس أيضا ظروف ما بعد العودة الخاصة بالسياق الإجتماعي والبنوي والسياسي لبلدان المنشأ. فهي اعتبارات جد مهمة تساعد على فهم محاولة كيف و لماذا تختلف أنماط إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى أوطانهم، كما أنها جد أساسية من أجل فهم أن هناك شروطا أساسية لتعزيز الصلة بين الهجرة و التنمية.

و من أجل فهم الإطار النظري لهجرة العودة و الإندماج، ينبغي التأكيد على الطابع المؤقت أو الدائم للعودة أيضا، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبارها نهاية لدورة الهجرة. لكن و قبل أن نخرج إلى فهم أهم العوامل و الظروف التي ينبغي توفرها عند العائد من أجل تحقيق الإندماج، سنقوم بإعطاء نبذة وجيزة عن الإطار النظري للإندماج و تحديد هذا المفهوم أكثر ثم الولوج في تحديد أهم العوامل التي تتحكم في الإندماج عند هؤلاء العائدين لفهم الظاهرة التي أمامنا أكثر.

1. نظرة سوسيولوجية للإندماج الإجتماعي:

لقد اهتم علماء الاجتماع منذ الوهلة الأولى من تأسيس هذا العلم بكل ما يربط الأفراد فيما بينهم و الكيفية التي يعيشوا و يتعايشوا سويا، و من ثم كان الشغل الشاغل للعلماء هو البحث عن الآليات و الميكانزمات التي تجعل المجتمع في حالة توازن مما يؤدي إلى استمرار بته و ديمومته، لهذا تعد مسألة اندماج الفرد

داخل المجتمع من بين المسائل الأساسية التي طرحت من طرف الباحثين و المفكرين في العلوم الاجتماعية. و من بين الأعمال التي شكلت اللبنة الأساسية لعلم الاجتماع و التي طرحت هذه المسائل و خاصة مسألة الإندماج الاجتماعي للأفراد نجد عمل "فردينا ندتوينز"¹، الموسوم "بالجماعة و المجتمع"، و عمل "إيميل دوركايم" الموسوم "بالتقسيم الاجتماعي للعمل"، فهذين المرجعين أساسيين و مؤسس لعلم الاجتماع، أين تم طرح عملية التضامن الاجتماعي كنقطة أساسية و محورية للعلم الجديد - علم الاجتماع- و الذي يمثل شبكة الروابط الاجتماعية التي تشد أفراد المجتمع إلى بعضهم البعض، و التي تشكل بابا من أبواب الإندماج الاجتماعي. كما أننا لا يمكننا إهمال أعمال "ماكس فيبر" الذي يرى بأن التنشئة الاجتماعية للأفراد لا يمكن أن تعزل أو تفصل عن أشكال النشاط الإنساني، و بخاصة من أنماط التوجيه للسلوك الفردي مقارنة بسلوكات الغير. و في هذا الصدد نجده يقابل و يواجه بين شكلين عامين شاملين للتوجيه السلوكي من طرف الفرد تجاه الغير، ما يطلق عليه اسم الفعل أو النشاط العشائري (المحلي، أو مسار الدخول إلى العشيرة/ الجماعة)، و التي يصفها "كلود دوبار بالتنشئة الاجتماعية العشائرية أو المحلية التقليدية، و في المقابل نجد ما يطلق عليه اسم الفعل أو النشاط المجتمعي التعاقدية (الحديث) أو مسار الدخول إلى المجتمع و الموصوفة من طرف دوبار بالتنشئة الاجتماعية المجتمعية.

إن الشكل الأول للتنشئة الاجتماعية المسماة بالتنشئة الاجتماعية الجماعية أو المحلية حسب "فيبر" ترتكز و تقوم على سلوكات قوامها العادات و احترام القيم المشتركة و هي بالتالي تحتاج أو تفترض وجود جماعة انتماء، في حين أن شكل التنشئة الاجتماعية المجتمعية التعاقدية تقوم على أساس قواعد أقيمت وفق طريقة عقلانية محضة و هي تفترض مطابقة إرادية لهذه القواعد و التي هي تعبير عن مصالح مشتركة لكن محدودة. و حسب "فيبر" فإن المرور من التنشئة الاجتماعية الجماعية إلى التنشئة الاجتماعية التعاقدية يتحدد وفق عقلانية اجتماعية و بالتالي وفق الحداثة. و يصف فيبر هذه الأشكال من السلوك بالأنماط المثالية (idéaux types) والتي لا يعمل أحدهما على إقصاء الآخر و لكن تحدد كعمليتين ديناميكيتين لإقامة علاقات اجتماعية موجهة توجيهها مختلفا.

أما "إيميل دوركايم"، و من خلال مجموعة دراساته و أطروحاته، يوظف جملة من المصطلحات و المفاهيم للتمييز بين النظامين التقليدي و الحديث، و من بين هذه المصطلحات و المفاهيم للتمييز بين النظامين الآلي الذي تتميز به الجماعة المحلية أي المجتمع التقليدي البسيط الذي يقابله التضامن العضوي الذي يخص المجتمع في صورته المعقدة و المركبة، أين يظهر الأفراد بصفة مستقلة يؤدون وظائف متخصصة لكنها في نفس الوقت متكاملة.

وقد ميز "دوركايم" بين مفهوم **الإندماج المعياري** (intégration normative)² و المقصود منه تبني الفرد لقيم ومعايير المجتمع أو الجماعة التي تمكنه من الإندماج و القبول بين أفرادها، والإندماج (interactionnelle) التفاعلي (التواصلي). فالقيم و المعايير لها وظيفة التوجيه لسلوك الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار المكانة التي يحتلها الفرد داخل الجماعة، تفاعلاته أو الوسائل التي يتهيا بها من أجل المشاركة في مختلف النشاطات الاجتماعية، وفي هذا الإطار يبرز مفهوم التنشئة الاجتماعية و مفهوم الرقابة الاجتماعية.

أما **الإندماج (التواصلي)**: فالمقصود منه جملة التفاعلات الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، و خاصة علاقات التعاون المتبادلة، هذا البعد يتضمن أو يعتبر بمثابة المقياس لجملة من المفاهيم، كمفهوم الشبكة

¹ عبد القادر فوشان، الدين و الإندماج الاجتماعي عند الشباب، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الأديان و الممارسات الدينية، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2011/2010، ص8.

² بوخرص فوزي، "الإندماج الاجتماعي و الديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة، يناير 2015، ص6.

الإجتماعية، و مفهوم السند و الدعامة الإجتماعية، أي شبكة العلاقات و التفاعلات الإجتماعية بين الأفراد كنوعية العلاقات الأسرية، الأشخاص الذين يتلاقون بصفة متكررة و كل ما يشكل منبع أو مصدر للسند الإجتماعي، و ذلك في إطار القيم و المعايير التي يسير وفقها المجتمع أو الجماعة.

و فيما يخص بحثنا هذا، فإن الإندماج المعيارى للمهاجرين العائدين هو "درجة تقبل أنفسهم داخل وسطهم الذي أصبح جديدا عليهم بأفكارهم الجديدة التي اكتسبوها في بلد الإقامة السابقة من جهة، و تغيرهم الجذري بعد فترة من الإقامة و التغيير الإجتماعي الذي أصاب المجتمع نفسه و مدى ملاحظتهم لذلك التغيير الذي أصابه خلال فترة غيابهم عنه و مدى اصطدامهم بهذا الواقع، و الذي نتج عنه الصراع و العزلة و التهميش عند الكثيرين منهم بعد عودتهم، خصوصا مع تعرضهم لتلك المشاكل و العراقيل الإجتماعية التي واجهوها بعد عودتهم، و صعوبة تفهمهم لما يدور حولهم لهذا التغيير (تغير و تصادم القيم و المعايير المألوفة من قبل مع تلك القيم و المعايير الجديدة و المتغيرة بعد عودتهم في ظل التغير الإجتماعي و تطور العولمة والوسائل الإتصال الحديثة).

و يعتبر إميل دوركايم من أبرز علماء الاجتماع الذين أثروا مباشرة حول سيرورات الإندماج في المجتمع الحديث، لا يهم المجتمع عموما فقط أي المجتمع الوطني، و إنما كل الجماعات الخاصة التي تشكله. و من أجل تحديد اندماج كل "المجتمع" ديني، أو منزلي أو سياسي، يستحضر دوركايم بعدين: عدد التفاعلات بين الأفراد و اقتسام قيم مشتركة، فالإندماج هو نتاج مباشر لعدد أفراد المجتمع و لكثافة التفاعلات التي بينهم، ونتاج كذلك لقبول و إنتاج قيم و ممارسات مشتركة، و صياغة هدف مشترك يتجاوز المصالح المباشرة للأفراد. إن التصور الدوركايمي للأنظمة الإجتماعية يطرح أشكال الإندماج الإجتماعي للأفراد داخل المجتمع، و الذي يختلف باختلاف النظم و تركيبها بساطتها أو تعقدها، لذلك نجده يميز بين نوعين من الإندماج الإجتماعي: الإندماج الآلي و الإندماج العضوي.

لقد خلف دوركايم إرثا معرفيا فيما يخص سوسيولوجيا الإندماج، فمن خلال دراسته للانتحار برز مفهوم الإندماج كمفهوم مركزي. حيث ربط دوركايم بين الانتحار كظاهرة إجتماعية مرضية بدرجة اندماج الفرد داخل الجماعة أو المجتمع. حيث توصل إلى أنه كلما كانت درجة الإندماج كبيرة كان معدل الانتحار أقل والعكس صحيح. و اعتمد دوركايم على بعدين أساسيين: أولا: جملة التفاعلات الإجتماعية بين الأفراد، ثانيا: الإشتراك في القيم الجماعية.

و قد اعتمد مجموعة من المفكرين النظرية الدوركايمية من أجل ضبط تعريف الإندماج. و قد قدم "فيليب بسنارد"¹ بتلخيص هذه النظرية حول الإندماج الإجتماعي حيث يقول: "نقول على جماعة اجتماعية بأنها مندمجة إذا كان أعضاءها:

1- يمتلكون وعيا مشتركا و يجمعهم نفس الضمير الجمعي، و يتقاسمون نفس الشعور بالإنتماء و لهم نفس المعتقدات و الممارسات نفسها.

2- يقيمون علاقات و تفاعلات متكررة مع بعضهم البعض.

3- لهم أهداف مشتركة يسعون إليها تتجاوز المصلحة الشخصية و الآنية.

و بهذا تتأسس حياة الجماعة كشكل من أشكال التنظيم أساسا على القيم المشتركة، و ثقل الضمير الجمعي، التقاليد، العبادات و الطقوس، والعادات الموروثة، فالعادات و التقاليد تهدف إلى توازن النظام، فهي تضمن إعادة إنتاج قيم المجتمع و تقاوم كل ما يهدد كيانه من أشكال التغيير. أما القيم و المعايير فهي تملي على

¹ - عبد القادر فوشان، الدين و الإندماج الإجتماعي عند الشباب، مرجع سابق، ص9

الأفراد ما يسلكونه داخل الجماعة، و يعتبر عدم احترام القواعد جريمة في حق الجماعة و قطيعة في الروابط الاجتماعية. ففي هذه التركيبة البسيطة نجد بأن الأفراد يندمجون تحت تأثير الضمير الجمعي الذي يتمثل في مجموعة المعتقدات و المشاعر الجماعية، أي شبه غياب للإرادة الفردية. فالضمير الجمعي يلعب دورا هاما في المجتمع، فهو من جهة يضمن توازن المجتمع بتطبيق الرقابة الدائمة، و بصفة غير مباشرة عن طريق احترام المعايير و القيم. لكن مع تطور المجتمعات و تعقدتها نتيجة لعوامل متعددة أصبحت هذه الأخيرة مقسمة و متفاوتة الترتيب، لأن الحياة و البقاء و الإستمرار يتطلب توزيع الوظائف بين الجماعات.

2. مفهوم الإندماج:

و قبلولوج في تحديد هذا المفهوم و ربطه بالظاهرة المراد دراستها، وجب علينا الوقوف في بعض المحطات لتوسع نطاق هذا المفهوم حتى نحدد المؤشرات الخاصة به و بعوامله و علاقته بالعودة. فمفهوم الإندماج الاجتماعي يتضمن في ذاته مفاهيم أخرى، منها تلك التي سنشير إليها لاحقا.

1.2. مفهوم الإندماج من الناحية الصرفية و اللغوية:

فالمعاني المعجمية لهذا اللفظ متعددة، و يعرف معجم المنهل¹ الفعل الثلاثي: دمج دموجا في الشيء في الثوب فيه، و تدامج القول على فعل الشيء، أو فعل ما يمكن فعله، أي تعاونوا عليه، و تظارفت جهودهم من حيث القيام به. و أدمج الأمر أحكمه، و أدمج كلامه محكما جيدا. أما من الناحية اللغوية، فإن أدمج على وزن أفعل يفيد التعدي أي أن المدمج وقع عليه فعل الفاعل أو قيل إنه سيق إلى الإندماج سوقا، أي بقوة خارجة عن إرادته. و ورد في لسان العرب لابن منظور فعل "دمج" يُدمج دموجا، بمعنى دخل في الشيء واستحكم فيه، فيقال "اندماج الشيء و أدمج"، أي دخل الشيء و استحكم فيه. أما فعل اندمج فهو على وزن انفعّل، و هو يفيد قيام الفاعل بالفعل نفسه، أي أن عملية الإندماج لم تكن بفعل دافع خارجي، إنما هي حصيلة بفعل تفاعل الشخص المدمج مع القانون، أو أن الطرف المقابل طرح مسألة الإندماج، فتجاوب الراغب في ذلك لعملية الدمج. ففعل اندمج في هذه الحالة يفيد قيام الفاعل بالفعل لنفسه مثل: انكسر الإناء وانتحر السجين، كما يفيد المطاوعة أي أدمجته فاندمج، بمعنى طوعني فلان في هذا الفعل.

إن الإندماج هو موقف تجاه عمل خارجي هو من جنس العمل الأصلي، مثل طويته فانطوى و دفعته فاندفع، أو أدمجته فاندمج بفعل هوى في نفسه. فهناك في فعل اندمج تفاعل بين الفئة المدمجة والفئة المندمجة. فالغرب مثلا يدعو الآخر لكي يندمج في حضارته و مجتمعه بحكم الغلبة فيهما، كما يدعو إلى الانخراط في قوانينه الاجتماعية. و الفئة الموجه إليها هذا الخطاب إذا كان في نفسها هوى فهي مندمجة عن طيب خاطر، وإذا كانت غير راضية ولكنها مضطرة لظروف خاصة فهي مدمجة ظاهريا لاضطرابها ولكنها تبقى في واقعها غير ذلك.

فعلاوة على التحديد اللغوي لفعل "دمج" تُرجع معاجم العلوم الاجتماعية الأصل "الإيتيمولوجي" لمصطلح "اندماج" إلى اللغة اللاتينية القديمة أي integrare ، في إشارة إلى العمل أو التأثير الناجمين عن عملية الدمج أو الإندماج. و إذا كان المقصود بالإندماج لغة "الإستحكام" و "الإستواء"، و إلى حد ما "التقويم"، فهو يعني اجتماعيا النشاط الذي يروم "تكوين مجموع أو كل، أو تكملة كل بعناصر ناقصة، و هو ما ينطبق على الأشياء، كما يسري على المجموعات البشرية و الأشخاص الاعتبارية مثل الدول.

¹ - إدريس سهل، المنهل، الطبعة التاسعة، أيلول سبتمبر، 1986، ص561.

2.2. تعريف الإندماج من الناحية السوسولوجية:

و يكتنف لفظ "اندماج"¹ الكثير من الغموض، لأنه ينتمي في الوقت نفسه إلى اللغة السياسية السوسولوجية، إضافة إلى اقترانه بالممارسة السياسية و النقاشات المجتمعية المثارة حول قضايا الهجرة (إدماج المهاجرين) و التعدد الثقافي (الهوية الثقافية)، خصوصا في بعض المجتمعات الغربية التي سنت تدابير و أنشأت وزارات أو مصالح حكومية خاصة بالهجرة و "الإندماج الاجتماعي"². و غالبا ما يطرح الإندماج كمقابل لعدم الإندماج، لكن أيضا كمقابل anomie و الإقصاء exclusion، والإجرام délinquance، للاختلال والانحراف Déviance والانفصال Dissociation وعدم الانتماء Désaffiliation والتمرد Dissidence والتشتت émiettement، والإستلاب aliénation والتمييز أو العنصرية Ségrégation ... الخ.

و لا تكفي هذه التقابلات لجعل المفهوم قابلا للفهم لا سيما أن الاختيار بين هذه الألفاظ يرتبط في الغالب بالأفكار السائدة و النقاشات العمومية أكثر منه بمنطق المعرفة. و يشير مفهوم الإندماج في معناه العام، إلى فكرة الترابط و التبعية Interdépendance بين عناصر أو وحدات مجموعة ما، كما أكد "تالكوت بارسونز" في البيئية مؤلفه "النسق الاجتماعي".

و ينبغي إضافة في الخبر أن الإندماج يأخذ أشكالا مختلفة، و يرتبط بنعوت مختلفة. لهذا من الملائم التمييز في الوقت نفسه بين أنماطه و مستوياته³. و هكذا يميز "لاندكير" أربعة أنماط أساسية من الإندماج: الإندماج المعياري: الذي يتعلق بدرجة تطابق السلوكات مع المعايير الجماعية.

الإندماج التواصلية: الذي يرتبط بكثافة تبادل المعاني بين الفاعلين.

الإندماج الوظيفي: و هو المتعلق بتبادل الخدمات.

أما بخصوص مستويات الإندماج الاجتماعي، فينبغي التمييز بين الإندماج في جماعة ما، و الإندماج في المجتمع الشامل، و بالخصوص المجتمع في كليته. و يعرف الباحث "إليزبان رافائيل" الإندماج⁴، باعتباره نقيضا لغياب الانسجام و الإقصاء و التجزئة و التشتت.

كما أنه كثيرا ما يستعمل هذا المفهوم عند الإشارة إلى المهاجرين و اندماجهم ضمن المجتمع الجديد، أي أنه يقترب بالهجرة على وجه الخصوص. و بما أن العودة مثل الهجرة باعتبارها تنقلا أيضا و مرحلة من مراحل الهجرة، تمر هي الأخرى بمرحلة الإندماج بعد العودة و بعدى فترة من الغياب الطويل أو القصير على مجتمع الأصل تحتاج هي الأخرى إلى فترة من الإندماج من أجل إعادة الدخول ثانية و تقبل الوضع الجديد و تحتاج في ذلك شروطا و عوامل لتحقيق ذلك الإندماج بين وسط هؤلاء العائدين. و كما نرى أن هذا المفهوم أصبح يرتبط بكل تحول يمر به الفرد أو الجماعة من أجل إمكانية إدخاله أو دخوله ضمن تلك الجماعة الجديدة عليه، و يحتاج إلى درجة تقبل لذلك الوسط الذي تحول إليه وفق شروط ينبغي توافرها من أجل تحقيق ذلك الانسجام و التوافق و التكيف و تلك الشروط هي ما أطلقنا عليها بعوامل الإندماج الاجتماعي بعد العودة.

¹- فوزي بوخرص، "الإندماج الاجتماعي و الديمقراطية: نحو مقاربة سوسولوجية"، مرجع سابق، ص5.

²- أحمد مالكي، "الإندماج الاجتماعي و بناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المركز الوطني للأبحاث و دراسة السياسات، 31/30 مارس، 2013، ص2.

³- فوزي بوخرص، مرجع سابق، ص6

⁴- نفس المرجع، ص6

و ينبغي الإشارة إلى أنه ثمة فرق بين مفهوم الإندماج الذي يشار إليه في العديد من الإستعمالات السياسية كتلك المشار إليها آنفا حول سياسة إدماج المهاجرين الجدد ضمن المجتمع الجديد، و التي تعتمد عليها معظم الدول المستقبلية للهجرات و لا سيما الأوروبية و الأمريكية، خصوصا مع تطور دولة الرعاية الاجتماعية التي تعتم على سياسة اندماج تقوم على احترام هويات الأفراد و الجماعات مع الحرص في الوقت نفسه على الحد من التعبير الجماعي عن هذه الهويات في الفضاء العام. و هي سياسة الإندماج التي تستهدف منح المهاجرين وسائل المشاركة في الحياة الجماعية على أساس متكافئ قدر الإمكان أي أن سياسة الإندماج ليست نتاج اختيار من بين اختيارات ممكنة، و إنما هي ضرورة مجتمعة.

أما الإندماج الاجتماعي كواقعة سوسيولوجية، إذ لا ينبغي الخلط بين المعنى السياسي و المعنى السوسيولوجي، المميز لكل الأبحاث، يبدو واردا بقوة بخصوص مفهوم الإندماج، مما يستلزم التمييز بوضوح بين سياسات الإندماج المشار إليها سابقا و الواقعة السوسيولوجية الممثلة لسيرورة الإندماج.¹

و من خلال جرد حصيلة الأبحاث السوسيولوجية حول سيرورات الإندماج منذ أبحاث دوركايم إلى مجموع الأبحاث التي قام بها علماء الاجتماع المعاصرون المتخصصون في العلاقات الإثنية يمكن استنتاج أن مفهوم الاستيعاب assimilation وظف خلال تشكل السوسيولوجيا في الفترة الممتدة من 1880 إلى 1950 في الولايات المتحدة أكثر منه في فرنسا²، للإشارة إلى السيرورة التي عن طريقها يصبح المهاجرون الجدد أعضاء في مجتمع الاستقرار. وبحكم أن الأبحاث أبرزت فيما بعد أن "استيعاب" المهاجرين ليس سيرورة وحيدة أو خطية، و إنما تتضمن أبعادا و أنماطا مختلفة، فقد دفع ذلك علماء الاجتماع إلى التمييز بين اعتماد السمات الثقافية لمجتمع معين وبين المشاركة في مختلف هياكل الحياة الاجتماعية، و بفضل إسهامات هذه الأبحاث، تنوع المعجم السوسيولوجي بعد سنوات الخمسينات: فوصف الباحثون السيرورة الأولى (اعتماد السمات الثقافية) "بالمثاقفة" و "الإستيعاب" و "الإندماج الثقافي"، و ثم وصف السيرورة الثانية (المشاركة في مختلف الهياكل الاجتماعية) "بالإستيعاب البنيوي" و "الإستيعاب الاجتماعي" و "الإندماج البنيوي".

وقد احتفظ العديد من الباحثين الأمريكيين بمفهوم الإستيعاب، بينما تبني غالبية الباحثين الفرنسيين مفهوم "الإندماج" استلهاما لإرث دوركايم، الذي سبق وأن وظف المفهوم للإشارة إلى مشكل المجتمع في كليته. ونظرا للإيحات السلبية المرتبطة بمفهوم "الإستيعاب" و بغيره من المفاهيم الأخرى، هناك من الباحثين من ينتصر لمفهوم "الإندماج"، سواء في الحياة العامة أو في الأوساط العلمية، خصوصا أنه يندرج ضمن تقليد سوسيولوجي، أي له شرعية علمية مستمدة من تاريخ الفكر السوسيولوجي. فمن خلال مفهوم الإندماج تساءل علماء الاجتماع، منذ أعمال دوركايم، عن كيفية تشكل الكيانات الجماعية و الحفاظ على استمراريتها و حول العلاقات القائمة بين الفرد و الجماعة. و خصوصا كيف أن اندماج الأفراد ليس فقط إنتاجا لتطابق سلوكياتهم مع المعايير الاجتماعية.

3.2. علاقة الإندماج الاجتماعي بالمفاهيم الأخرى:

و يرتبط مفهوم الإندماج من الناحية المعجمية والصرفية وعلاقته بالمفاهيم التالية: التكيف، التنشئة الاجتماعية، التوافق، الوعي، التضامن، التوازن النفسي و الاجتماعي... و يتم جمع هذه المفاهيم لتوضيح العلاقة بينهم و بين الإندماج الاجتماعي. حيث اتضح لنا في هذا البحث أن العائد من أجل إمكانية إعادة إدماجه ضمن الجماعة التي أصبحت جديدة عليه، ينبغي أن يمر بعملية التكيف على المستوى الفردي و من ثم يتمكن إدماج نفسه مع الجماعة الاجتماعية التي عاد إليها، و إخراج نفسه من تمركه الذاتي حتى يتعود

¹ - نفس المرجع، ص 7.

² - Dominique Schnapper, *Qu'est ce que l'intégration ?*, édition Gallimard, 2007, p33.

على الاندماج عن طريق أساليب ديناميكية الجماعة. كما اتخذ هذا المفهوم عدة تعاريف متصلة الواحدة منها بتخصصات متعددة منها:

أ. **الاندماج الاجتماعي سياسيا:** و الذي يعني السيرورة التي تمكن الأفراد من الإنصهار في مجتمعاتهم أفقيا بتمثل قيمها و عاداتها، و أنماط عيشها، و عموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة وتوطد ولائهم لها. فالاندماج الاجتماعي هو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤديونها لبعضهم بعضا، مثلهم في ذلك مثل تكامل أعضاء الجسد السليم في أداء وظائفها، و بعبارة أخرى فإن الاندماج الاجتماعي يمكن أن نعرفه بأنه الإدغام أو هو تماثل و اتساق في الفكر و العمل بين المواطنين بحيث وجد ذلك الإ تساق أو التماثل أو الإدغام بين أعضاء المجموعة الوطنية أو القبلية أو العرقية إرادة جماعية تمكنها - بفضل التصميم على التعاون بينها- من أن تنهض بكل أمر من الأمور تتطلبه المصلحة العامة اللازمة لحياتها¹.

ب. أما **الاندماج من وجهة علم النفس الاجتماعي** يعني²: النظر إلى الإنسان كوحدة نفسية لا تتجزأ. الاندماج الفسيولوجي و يعبر عنه بالتكامل العضوي و هو "تناسق نشاطات عدة أعضاء لتأدية عمل معين". والاندماج السيكولوجي، وهو هذا النوع من الاندماج يعبر عنه في علم النفس الاجتماعي بالتجاذب والتفاعلات والميول من مختلف أعضاء مجموعة معينة بحيث تبدو هذه المجموعة في تكاملها أو تناسقها كوحدة جسمية نفسية لا تتجزأ. فالاندماج يكون برغبة ذاتية داخلية من المندمج، بحيث تجعله هذه الرغبة سرعان ما ينسجم مع المجموعة، فيعاضدها بكل جهده فيما تسعى إليه و ترغب فيه، لأن اندماجه إراديا لا يكون إلا برغبته في الانتماء إليها.

و **الاندماج الاجتماعي**³: و هو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤديونها لبعضهم البعض، مثلهم في ذلك مثل تكامل أعضاء الجسد السليم في أداء وظائفه، و بعبارة أخرى فإن الاندماج الاجتماعي يمكن أن نعرفه بأنه الإدغام، أو تماثل و اتساق في الفكر و العمل بين الأفراد.

و **الاندماج الاجتماعي**⁴: هو عملية التنسيق بين مختلف الطبقات و الجماعات المختلفة السلالة و غيرها من أنماط المجتمع في وحدة متكاملة. أو هو: عملية ضم مختلف عناصر الحياة الاجتماعية في مجتمع ما لتشكيل علاقة واحدة و متناسقة أو إزالة الحواجز القائمة بين المجموعات المختلفة.

كما يعني **الاندماج الاجتماعي** أيضا: مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع و الجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه و تسهيل عملية القبول. و عليه فإن الاندماج يجب أن يكون شاملا متكامل. لا يمكن أن ينجح في مستوى معين و يفشل في مستوى آخر. لا يمكن تأمين تربية للجميع و عدم تأمين عمل.

كما أن **مفهوم الاندماج الاجتماعي**⁵، تضمن معاني عديدة تدل على التوحد و الانقسام و الإنصهار، و هي معاني تناقض العزلة و الصراع و الانقسام و التناقض. و من هذا المنطلق فقد اتخذ مفهوم الاندماج عدة تعاريف نأخذها جملة واحدة:

الاندماج الاجتماعي¹: و هو مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة العيش معا هذه الآلية تمر بثلاث مراحل:

¹ - أحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي و بناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، مرجع سابق، ص3.

² - يونس لعربي، أحمد منيغ، "واقع الاندماج الاجتماعي لطلبة السنة الأولى جامعي"، دراسة حالة لقسم العلوم الاجتماعية بجامعة جيجل، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 136.

³ - نفس المرجع، ص 136.

⁴ - عبد القادر فوشان، الدين و الاندماج الاجتماعي عند الشباب، مرجع سابق، ص3

⁵ - يونس لعربي، أحمد منيغ، "واقع الاندماج الاجتماعي لطلبة السنة الأولى جامعي"، مرجع سابق، ص136.

التضامن الاجتماعي (Solidarité)، التكيف Adaptation الإندماج الاجتماعي Intégration

ج. **فالتضامن الاجتماعي**، هو شبكة الروابط الاجتماعية التي تشد أفراد المجتمع إلى بعضهم البعض. وقد ميز "دوركاي" بين شكلين من أشكال التضامن: التضامن الميكانيكي أو الآلي والذي يحصل بشكل طبيعي، عفوي، في شبه غياب لإرادة الفرد. مثلاً (الانتساب إلى الجماعة الأولية والعشيرة والطائفة) و تبني قيمها ومعتقداتها. و التضامن العضوي: هو نتيجة تقسيم العمل الاجتماعي حيث تبرز أهمية الإنسان الفرد وتشابك المصالح الاقتصادية التي تركز على الفرد.

أما التكيف الاجتماعي: ويعني في علم النفس الاجتماعي تغيير سلوك الفرد كي يتفق مع غيره من الأفراد و خاصة باتباع التقاليد و الخضوع للالتزامات الاجتماعية.² و هو آليات لانخراط الفرد داخل الجماعة والمشاركة في قيمتها، و آرائها و مواقفها. مثلاً استجابة الشباب لشروط التكيف الأسري من حيث السلوك واحترام التراتب واللباس، وغير ذلك.

و جماعة الإنتماء: هي الجماعة التي ينخرط فيها لاحقاً للدراسة والعمل أو غيرها، و يتبنى قيمها كالجماعة و النقابة والحزب وغيره. العلاقة بينهما: جماعة الإنتماء طابعها إلزامي، وجماعة المرجع طابعها اختياري. و هو "تلك التفاعلات القائمة بين الفرد و المكونات المختلفة، فلإنسان مركب من قوى و دوافع كامنة و هذه تتفاعل مع مؤثرات و مكونات البيئة الطبيعية والاجتماعية الخارجية، وعن طريق هذه التفاعلات يبلغ الكائن البشري ويكون شخصية متكاملة ومتوازنة...

ويعني هذا المفهوم أن يكون الإنسان عضواً منتظماً في سلك جماعة، و هذه الجماعة لها قيم وعادات وتقاليد، ويقوم الفرد بتكييف نفسه وفق القيم السائدة في حياة الجماعة التي يحيى فيها. ومعنى هذا أن كل فرد يولد في بيئة مادية و اجتماعية، و لابد من التكيف مع هذه البيئة و مع القيم و التقاليد الاجتماعية السائدة، ومع اتجاهات و آراء هذا المجتمع، و كلما انسجم الفرد مع المجتمع كانت النتيجة مزيداً من رضا المجتمع والناس عنه، و تلبية حاجاته و رغباته بصورة يرضى هذا المجتمع عنها. و العكس تماماً يحدث عندما لا يتلاءم الفرد مع المجتمع حينذاك ينبذ الفرد و يطرد من حظيرة المجتمع"³.

د. أما العلاقة بين الإندماج و التكيف الاجتماعي⁴:

التكيف هو عملية فردية ذاتية، و الإنتماء عملية اجتماعية، و التكيف مرحلة من مراحل الإندماج الاجتماعي. مثلاً: يتكيف الطالب بالمحيط الجامعي، ثم يندمج فيه، أو يتكيف العامل في أوساط عمله، ثم يندمج فيه. أي أن التكيف الاجتماعي: هو آليات لانخراط الفرد داخل الجماعة و المشاركة في قيمتها، آراءها و مواقفها. مثلاً استجابة الشباب لشروط التكيف الأسري من حيث السلوك و احترام التراتب و اللباس وغير ذلك.⁵

و أما الفرق بين عملية الإندماج و التكيف، أن التكيف عملية اجتماعية تتضمن نشاط الأفراد أو الجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى الملائمة و الانسجام بين الفرد و الفرد أو بين جماعة أفراد و بينتهم الاجتماعية أو بين الجماعات المختلفة، و من الضروري أن يتكيف الأفراد لما يسود مجتمعهم من عادات و أنواق و آراء و اتجاهات حتى تسير جوانب الحياة الاجتماعية في توافق تام. و لكن بإمكان الشخص أن يحمل خصائص اجتماعية قد تكون مختلفة عن المجتمع المحلي، إلا أن تكيف داخل هذه الجماعة بخصائص المجموعة

¹ - أحمد مالكي، "الإندماج الاجتماعي و بناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، مرجع سابق، ص5.

² - أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون تاريخ، ص8

³ - عصمت مطاوع إبراهيم، أصول التربية، دار الشروق، ط1، جدة، 1982، ص42.

⁴ - أحمد مالكي، مرجع سابق، ص4.

- منندى نشر الأبحاث و الدراسات، موضوع الإندماج الاجتماعي، المنندى العربي للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، مكتبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،⁵ الثلاثاء مارس 10، 2015، 11:42

الأخيرة نفسها. لكن الفرد ليس سلبيا في مجتمعه و لكنه إيجابي يخضع لما في مجتمعه من تقاليد صحيحة ويرفض محاولا إصلاح القيم الفاسدة. أي أن التكيف ليس عملية سلبية، يتم بواسطتها التطبيق و القولية، وإنما هو عملية إيجابية تأتي من جانبين، و ليس من جانب واحد، يتفاعل الفرد فيها مع المجتمع و المجتمع مع الفرد إلى أقصى درجات هذا التفاعل، و من أجل هذا نجد حركات الإصلاح الاجتماعي و الثورات الاجتماعية بل و التصورات العلمية، يلجأ أصحابها إلى التربية كأداة لتحقيق الأهداف المنشودة.¹ فالتكيف الاجتماعي يعني اتفاق الأغلبية و انسجامها مع الاتجاهات السائدة أو التغيرات الجديدة في المجتمع. و يزداد تكيف الناس بعناصر ثقافتهم كلما أمنت هذه الثقافة في القدم و رسخت في عقلية المجتمع.² أما الإندماج فهو أن تندثر الصفات و الخصائص الاجتماعية السابقة بالخصائص المجتمعية الحالية، و تصبح هناك حالة من الإستمرارية بخصائص المجتمع الحالي و التخلي عما سبق. و هذا دليل على الفرق بين الإندماج و التكيف الذي قد لا يختلف بالمعنى في اللغة العربية.

هـ. و العلاقة بين التوافق و الإندماج:

أما التوافق، فهو مصطلح سيكولوجي أكثر منه سوسيولوجي و يقصد به إيجاد علاقة تناسق بين فرد أو جماعة و موقف اجتماعي معين يستخدم هذا اللفظ بمعنى التكيف على الإطلاق. و لكن يحسن قصره على نوع من التكيف الاجتماعي أو من العلاج النفسي يقتضي من الشخص حين يواجه مشكلة خلقية أو يعاني صراعا نفسيا أن يغير عاداته و اتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش في كنفها. و التوافق هو بمثابة حالة وسيطة لا غالب فيها و لا مغلوب يتمخض عادة التوافق عن ترتيبات ترضي هذا و ذاك و تضع حدا لتفاقم الصراع.³

كما أنه محاولة الفرد عندما يواجه مشكلة خلقية أو يعاني صراعا نفسيا تغيير عاداته و اتجاهاته ليوائم الجماعة التي يعيش في كنفها، و هذا هو الجانب الذي يهنا في الإندماج لفهم الظاهرة التي أمانا المعرفة كيف يمكن لهذا العائد أن يعيد انسجامه ضمن الجماعة التي عاد إليها و التي ينتسب إليها و التي غاب عنها لفترة زمنية معينة و يبدأ حياته من جديد معها و يتمكن من التكيف و التوافق ضمنها بعد كل تلك التغيرات التي أصابته هو في حد ذاته بابتعاده عن تلك البوتقة و ذلك المجتمع الذي ينتسب إليه و الذي شهد هو الآخر تغيرا جذريا في فترة غيابه تلك في مجالات عديدة و التي تستدعي منه جانبا من التوافق و الانسجام معه من جديد.

و. العلاقة بين التفاوت و الإندماج الاجتماعي: حالة التفاوت تولد الصراع، و حالة الصراع تولد سلوكا آخر هو التضامن الاجتماعي أو مرحلة من مراحل الإندماج الاجتماعي.

ز. التثاقف (التكيف الاجتماعي) Acculturation:

و تظهر أهمية الإندماج الاجتماعي بشكل خاص عند انتقال أفراد من مجتمع ما إلى مجتمع آخر و العيش في ثقافة جديدة بما فيها من نمط حياة جديد و شكل آخر للتنظيمات الاجتماعية و التربية و الأديان و العادات و القيم ... فالقيم مع أنها واحدة لكن التعبير عنها يختلف من مجتمع لآخر و من ثقافة لأخرى. فالفرد الذي انتقل لبلد جديد أي لمجتمع جديد سيكتسب من الثقافة و المجتمع الجديدين الكثير أو القليل و هذا يعود إلى قدرته على التلقي و الفهم و التقبل أو القبول بما يوجد في المجتمع و الثقافة الجديدين ، كما يرتبط ذلك أيضا بما يمكن لذلك المجتمع و الثقافة أن يقدموه للفرد الجديد لمساعدته على الإندماج بشكل أفضل و أكثر

¹ عصمت مطوع إبراهيم، مرجع سابق، ص47.

² السيد محمد بدوي، المجتمع و المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص119.

³ فريدريك مونتوق، معجم العلوم الاجتماعية (انكليزي- فرنسي- عربي)، أكاديميا، بيروت، ط1، 1993، ص19.

إيجابية. و بذات الوقت فإن هذا لا يعني أن الفرد سيتخلى عن ثقافته كلياً فيمكنه المحافظة على ثقافته أو أجزاء منها بذات الوقت الذي سيكتسب به عناصر ثقافية جديدة و بذلك يصبح هناك تقارب بين الفرد والمجتمع الجديد و ثقافة ذلك المجتمع. كما أن الفرد يقدر أن يؤثر أيضاً بالمجتمع الجديد الذي انتقل إليه. وهذا لا يعني أن أمر الاندماج سهل و بسيط فهو مصحوب بمشاكل تختلف من فرد لآخر بحكم الفروق الفردية بين الناس و الفروق في التلقي و الفهم و الشخصية و الثقافة الخاصة بكل فرد، و قد لا يستطيع الجميع النجاح في الاندماج و ربما يلقون مشاكل في التكيف مع المجتمع أو يختلفون في الأوقات التي يحتاجون لها للانندماج و التي تعود للفرد و المجتمع معاً و ذلك حسب الخطة التي يضعها المجتمع لذلك، فالخطط المدروسة في الاندماج تعمل على التدرج من التضامن الاجتماعي إلى التكيف الاجتماعي ثم إلى الاندماج الاجتماعي. أيضاً يتأثر ذلك حسب الخطة التي يضعها الفرد لنفسه.

يفترض أولاً احتكاكاً مطولاً بين ثقافتين مختلفتين ثم تأثير إحدى الثقافتين في الأخرى، أو التأثير الثقافي المتبادل (فيما بينهما)، بحيث تتعدل المسالك الثقافية و النماذج الثقافي و الاجتماعية عند أحد الفرقاء أو عند الإثنين معاً. فالتثاقف على الصعيد النظري، يعني التبادل الثقافي، المتكافئ أو غير المتكافئ. يعني أيضاً تبني أحد الأطراف النماذج الثقافية للطرف الآخر. إن عمليات التثاقف غالباً ما أنت في إطار معادلة استعمارية أو استيطانية شوهت من معنى التبادل الثقافي. فالتثاقف كما حصل في النماذج المذكورة أعلاه كان تثاقفاً بالإكراه بالقوة و بالعنف. فالتثاقف كما هو معاش اليوم يسعى إلى تعميم الإعجاب بالنماذج الثقافية الغربية المتفوقة، بغية تنشيط عجلة الاستهلاك لمنتجات هذه النماذج و تأمين الربح الإقتصادي (السينما، التلفزيون...)

و **التثاقف**¹ هو العملية التي يستطيع الفرد أو الجماعة عن طريقها اكتساب الصفات الحضارية لجماعة أخرى من خلال الاتصال و التفاعل بينهما. غير أن التثاقف بالنسبة للفرد هو عملية تعلم اجتماعي أشبه بعملية التنشئة الاجتماعية التي تلعب فيها اللغة دوراً جوهرياً. أما بالنسبة للمجتمع فالتثاقف هو عملية انتشار القيم و المقاييس و الأحكام الاجتماعية إلى المجتمعات الأخرى مع تعرضها لعملية التبدل التي تجعلها منسجمة مع ظروف و أحوال المجتمعات الأخرى التي دخلت إليها. غير أن هذه المقاييس و القيم والأحكام التي دخلت إلى هذه المجتمعات غالباً ما تسبب ظاهرة الصراع الحضاري أي صراع بين القيم.

و **الإنصهار**² هو فعل أو تصرف يتيح للانخراط بطريقة للوجود أو التفكير. هي تلك الأفعال و التصرفات التي يقوم بها المهاجر و التي تبرهن وجوده و تفكيره و يتفاعل مع الفئة الاجتماعية لبلد الهجرة و المتمثلة في الفئة السوسيو اقتصادية. إن الانصهار له عدة مستويات، ثقافية، اجتماعية، قانونية، سياسية و نادراً ما تحصل عند المهاجرين المتأثر (Décalage psychologique) من الجيل الأول، فهو يعيش دائماً بين اندماجه عن وعي و سلوكه الفعلي المتأثر غير الواعي ما يسميه "جورج موكو" التفاوت السيكلوجي".

إن عوامل الاندماج هي بدون شك عوامل تساهم أو تدفع إلى الإنصهار، إضافة إلى جانب هذه العوامل عاملان آخران و المتمثلان في الارتباط أو الزواج المختلط و الحصول على تربية في فرنسا.

والصهر الثقافي: المقصود بهذا المصطلح عملية التبنّي و التذويب التي تحصل لبعض السمات الثقافية المستعارة من ثقافات غير التقليدية. فالثقافة التقليدية التي هي في موقع الدفاع عن النفس لا الهجوم، قياساً بالثقافة الحديثة التكنولوجية و الاستهلاكية ترى نفسها مضطرة على القيام بعمليات صهر للعديد من السمات الثقافية الآتية من أفق التجربة الغربية. فعندما تحصل عملية هضم السمة الواردة في إطار الثقافة التقليدية

¹ - نفس المرجع، ص 20.

² - Abdelkader Chaker , La jeunesse algérienne en France, opcit, p 28.

السائدة يمكننا أن نتكلم عن عملية صهر ثقافية التي قد تؤدي إذا تكاثر عدد السمات المستوردة المصهورة إلى ما نسميه التثاقف اقتباس اللباس الغربي يعبر عن عملية صهر ثقافية، وكذلك اقتباس الهمبرغر، وكذلك مشاهدة الأفلام السينمائية وكذلك اللجوء إلى الكمبيوتر أما عملية التثاقف فتعني اقتباس منهج في الحياة مستوردة وغير محلي الأصول.¹

ح. العلاقة بين التنشئة الإجتماعية و الإندماج:

التنشئة هي سيرورة مستمرة و متغيرة على امتداد الحياة، بحيث أنها تهدف إلى الإندماج النسبي و المتوالي من لدن الفرد، و باعتباره من جهة، بمثابة وسيلة لاكتساب الشخصية من خلال استيعاب طرائق الحركة والفعل اللازمة (معايير و قيم و تمثلات...) من أجل تحقيق درجة من التوافق النسبي عبر سياق الحياة الشخصية و الإجتماعية للفرد داخل تلك الحياة المتغيرة باستمرار.

و بذلك يمكن وصف عملية التنشئة الإجتماعية بأنها العملية التي تتشكل فيها معايير الفرد و مهاراته ودوافعه و اتجاهاته و سلوكياته، لكي تتوافق مع تلك التي يعتبرها المجتمع مرغوبة و مستحسنة للحاضر و المستقبل في المجتمع. و هي عملية تهدف إلى دمج الفرد في الجماعة و تكيفه مع أنماط و سلوك و أعراف و تقاليد المجتمع، بشكل تدريجي وتسلسلي. و بهذا تكون التنشئة الإجتماعية عملية و نتيجة للتفاعل داخل المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم في إطار مجموعات أو مؤسسات معينة.

ط. الوعي الإجتماعي:

هو اتجاه الأفراد نحو تحمل مسؤولية حول المشاكل الإجتماعية أو تحسين الأحوال الإجتماعية، و يقوم على الوعي بهذه الأحوال و أسبابها الإقتصادية و الإجتماعية و الإيمان بتنفيذها أو بحلها. فكلما زاد الوعي زاد الإندماج في أن التنشئة تهدف إلى إدماج الفرد، كما أن حالة التفاوت تولد الصراع مما يؤدي إلى التضامن وهو مرحلة من مراحل الإندماج الإجتماعي، أما إذا واجه الفرد مشكلة يحاول أن يغير من عاداته ليندمج في جماعته، كما يعتبر أيضا التكيف مرحلة من مراحل الإندماج و من النتائج التي يحققها الإندماج الإجتماعي هو التوازن النفسي و الإجتماعي.

ومن هذا المنطلق فيعني الإندماج "السيرورة الإثنولوجية"² التي تمكن شخصا أو مجموعة من الأشخاص من التقارب و التحول إلى أعضاء في مجموعة أكبر و أوسع، عبر تبني قيم نظامها الإجتماعي و قواعده. لذلك يستلزم الإندماج شرطين، هما: إرادة الإنسان و سعيه الشخصي للإندماج، ثم القدرة الإندماجية للمجتمع عبر تمايزهم. و التكيف أي التعبير الطوعي عن اندماجيته واحترام الأشخاص. فالإندماج الإجتماعي لا يعني خضوع الفرد و انصهاره بصفة كلية في الجماعة و أن يسلبه استقلاليتيه مع شبه غياب لإرادته الفردية و اغترابه، لكنه يعني توزيع الوظائف و الأدوار بين الأفراد أي أن يكون كافيا بأن يربط الفرد بالجماعة. و انطلاقا من ذلك فدور التربية أنها ترسخ لدى مواطني المستقبل مجموع الأفكار و المشاعر التي بدونها لا يكون المجتمع السياسي مندمجا. و بالتالي يكون الإندماج الإجتماعي هو المحصلة و المنتوج المباشر لمجموع الأفراد من خلال تفاعلهم و تضامنتهم في حدود قيم و معايير الجماعة أو في حدود القانون. و تبعا للفكرة المركزية لكتاب "الانتحار"، فإن سبب الانتحار - مؤشر الإختلال - تكون ضعيفة كلما كان الأفراد يشاركون في مجتمعات مندمجة جدا. و هذا ما يؤكد "كوسون" عند تعريفه للإندماج الإجتماعي: "نوعية وتكرار العلاقات التي تربط الأفراد داخل الجماعة بالإضافة إلى درجة التزامهم بقيمها معاييرها". و بهذا

¹ - فريدريك مونتوق، مرجع سابق، ص115.

عبد القادر خليفة و فاطمة سالمى، "دور المؤسسة التربوية في إدماج الفرد في المجتمع"، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 15، جوان 2014، ص3.

فإن الاندماج الاجتماعي يعني السيرورة التي بواسطتها يشارك الأفراد في مجتمعهم الكلي، من خلال تبني القيم و المعايير التي توجه سلوكهم، كما تعتبر وسيلة لقبول الفرد داخل الجماعة، بالإضافة إلى المكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد داخل المجتمع و التي تسمح ببناء شبكة علاقاتية و تعاونية انطلاقاً من مركزهم الاجتماعي بالإضافة إلى وجود وسائل و أدوات تيسر عملية الاندماج، فمشاركة الأفراد في المؤسسات العامة للمجتمع، تشكل موضوع ملاحظة من أجل قياس درجة الاندماج.

وما ينبغي دراسته ليس الاندماج في ذاته، و إنما الكيفيات التي تتخذها مختلف سيرورات و أبعاد هذا الاندماج، حيث يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى السيرورات التي عن طريقها يشارك الأفراد في مختلف أبعاد و مستويات الحياة الاجتماعية بواسطة النشاط المهني، و تعلم معايير الاستهلاك المادي و تبني سلوكات أسرية و ثقافية و التبادلات مع الآخرين و المشاركة في المؤسسات الجماعية المشتركة.

و يحيل مفهوم الاندماج لدى دوركايم على معنيين: فهو يمكنه أن يميز علاقة الأفراد أو نسق جزئي/تحتي مع نسق أشمل أو اندماج "جزئي". إنه إذن خاصية فرد أو جماعة مميزة داخل مجموع أوسع لكنه يمكن أن يميز كذلك مجموع نسق ما أو المجتمع ككل، أو الاندماج النسقي. و اندماج هذه الجماعة أو تلك في المجتمع ليس سوى بعد من اندماج المجتمع في كليته أو الاندماج النسقي. و هاتان الظاهرتان غير منفصلتان في الواقع. وقد صاغ دوركايم بوضوح العلاقة القائمة بين اندماج المجتمع و اندماج الأفراد في المجتمع، عندما لاحظ أن المجتمع المضرب و الضعيف، يجعل عددا كبيرا من الأفراد ينفلتون من مجال تأثيره من هنا استشرأ ظواهر الجريمة و الانتحار و العنف و الإرهاب...إلخ.

و نستنتج مما سبق، أن الاندماج واقعة اجتماعية لا تهتم بالفئات الاجتماعية التي هي في وضعية صعبة فقط (الأجانب، المهمشون)، و إنما المجتمع في كليته. كما أنه لا يوجد اندماج في المطلق، و إنما توجد سيرورات اندماج معقدة جدلية و غير منتهية أبدا، كما توجد أخرى للتمهيش أو الإقصاء. فكل تنظيم اجتماعي كيفما كانت طبيعته، أسرة أو مقولة أو وطن يفترض بالتعريف سيرورة اندماج البعض و سيرورة إقصاء أو تهميش البعض الآخر. و من مظاهر الاندماج الاجتماعي:

أ- المظاهر الإيجابية: ارتفاع المعنويات، يشعر الأفراد في المجتمع باعتزاز النفس، و القوة و التفاؤل نتيجة إدراكهم لقيمة العمل و إحساسهم أن مجتمعهم يراعهم و يحميهم من كل الأخطار و المشاكل التي ممكن أن تعترضهم.

- الشعور بالأمن و الاستقرار يحس الأفراد بهذا الشعور نتيجة لتلبية مطالبهم و إشباع رغباتهم، فيشعرون بالأمن المادي و النفسي.

ب- المظاهر السلبية: عدم الاستقرار، إن عدم اندماج الفرد مع مجتمعه سواء في عمله أو في علاقاته الاجتماعية يجعله يعيش في عدم استقرار دائم، ينعكس سلبا على حياته و حياة عائلته.

- القلق و الأمراض النفسية يصاب بالملل، و فقدان قيمة العمل الذي يقومون به نتيجة عدم اندماجهم في المجتمع، فتتكون لديهم أمراض نفسية و تدفعهم في بعض الأحيان إلى ارتكاب الجرائم، و استعمال العنف لحل مشاكلهم و تضعف معنوياتهم فيصبحون عرضة للخطر.

وفيما يخص بدراستنا هذه و التي تهتم أساسا بفئة المهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية و هي الفئات الأكثر سعيا إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي مثلها مثل المهاجرين، إذ يظهر السعي إلى تحقيق الاندماج بحدّة في الأوقات و السنوات الأولى من العودة و بالخصوص بعد تجاوز مرحلة و مدة طويلة في المهجر بعيدين عن طرق التفكير التقليدية و المستجدات الجديدة و التغيرات الاجتماعية التي مر بها مجتمعهم خلال غيابهم

و بالتالي يتعرض هؤلاء إلى نوع من تصادم الأفكار التقليدية مع أفكارهم الجديدة التي اكتسبوها خلال مدة إقامتهم في المهجر.

ومن هنا يمكن تعريف الإندماج الاجتماعي و على وجه العموم و الذي يهمننا في دراستنا هذه من خلال تقديم التعريف الإجرائي التالي على "أنه قدرة المهاجر العائد للعيش في مجتمعه الأصلي الذي عاد للإستقرار فيه بعد فترة غياب من الزمن و أن يشعر بوجوده و قيمته كعضو في أسرته و مجتمعه، و عدم شعوره بالعزلة و الإغتراب داخله، أي بإمكانه أن يحقق قدرا من التوافق الشخصي و الاجتماعي بجانب تواجده المستمر سواء كان في المنزل أو في المدرسة و أن يستفيد مثله مثل باقي الأفراد من جميع الخدمات الاجتماعية والإقتصادية التربوية و السياسية و الثقافية و الترويحية و الرياضية و غيرها من الخدمات، و التمتع بكل حقوقه كمواطن جزائري مثله مثل باقي أفراد المجتمع، و ان يشعر بانتمائه إلى مجتمعه، و تمكنه من المشاركة الاجتماعية و الإقتصادية (الاستثمار) و السياسية و في أنشطة المجتمع المتعددة، و الإعراف به و بكفاءاته التي اكتسبها خلال مدة إقامته في المهجر و مساهمته في تنمية بلاده، و قدرته على التفاعل مع مجتمعه و قدرته على الإتصال معه و مع مؤسساته الاجتماعية. و بعبارة أخرى فإن الإندماج الاجتماعي الذي نريده عموما، هو التماثل و الإتساق في الفكر و العمل بين أفراد المجتمع الواحد و الذي لا يتأتى في غياب الرغبة الذاتية لذلك، من أجل تحقيق الإنسجام مع المجتمع و اندماجه فيه إراديا، لا يكون إلا برغبته في الإنتماء لها".¹

و أمام كل هذه المفاهيم و النظريات و كل تلك المفاهيم المتعلقة بالإندماج الاجتماعي، ماهي أهم العوامل التي تخلق درجة من هذا الإنسجام لهذا المهاجر العائد أو ماهي آليات الإندماج الاجتماعي عنده؟

المبحث الثاني: عوامل الإندماج بعد العودة إلى بلد الأصل

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في عملية الإندماج بعد العودة إلى بلد الأصل، فسواء كانت مجتمعة أو منفردة معا، إلا أن كلها تعمل على التحكم في العملية الإدماجية للعائدين بعد عودتهم داخل بلدانهم الأصلية، و التي تشترك فيها تلك العوامل الفردية التي ينبغي توفرها إلى جانب العوامل الخارجية و النفسية المتمثلة في العوامل و التغيرات المحيطة ببلد المنشأ و البلد المضيف على حد سواء و التي لا ينبغي تجاهلها هي الأخرى نظرا لأهميتها بما أنها هي التي تقوم على تعزيز هذه العملية الإدماجية و بالخصوص إذا كانت العوامل الفردية مناسبة و متوفرة قبل العودة و مبادرات العائدين بالعودة و المساهمة بالخصوص على تنمية بلدانهم الأصلية أو أنها و على العكس من ذلك تقوم بتغيير مسارات العائدين نحو التفكير إعادة الهجرة من جديد بعد نفاذ كل السبل نحو تحقيق الإندماج في البلد الأصلي. و تعتبر هذه العملية جد معقدة بما أنها عوامل متداخلة و متشابكة مع بعضها البعض و هي لم تعد تقتصر على العوامل المادية فحسب، و إنما هي عوامل متنوعة و مترابطة فيما بينها النفسية و الاجتماعية و الإقتصادية و حتى السياسية و المتعلقة ببلد الأصل والسياسات المتخذة من أجل المساهمة في تسهيل و عملية العودة و خلق الجو المناسب للعائدين من أجل إعادة إدماجهم في بلد الأصل. و لهذا قامت بعض الدراسات بمحاولة فهم هذه العوامل المهمة في خلق هذا النوع من الإندماج عند العائدين و التي تعد دراستنا هذه من بين هذه الدراسات التي حاولت تفسير ذلك مع العائدين الذين اعتمدنا عليهم في هذه الدراسة، و سنقوم في هذا المبحث بالإلمام و رصد أهم العوامل التي اتفقت معظم الدراسات عليها و على أهميتها لفهم عوامل الإندماج بالتركيز على الأعمال التي قام بها مشروع "ميرام" من خلال الإشراف على دراسة العائدين من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر،

¹ - تعريف إجرائي.

المغرب و تونس)، اعتمادا على التحليل الذي قام به الباحث الرئيسي فيها لدراسة العودة و الإندماج "جون بيار كاسارينو" و الذي تمكنا من خلاله فهم هذه العوامل و انطلاقا أيضا من النظريات التي قامت بتفسير ظاهرة العودة و الإندماج. و تتفق جل هذه الدراسات على أن نجاح تجربة العودة إلى بلد الأصل الفردي منها والجماعي، يتوقف تبعاً لخصائص المهاجرين أنفسهم، و حسب خصائص العائلة، والشبكات الاجتماعية، و الجماعة الاجتماعية التي ينتمون إليها و كذا حسب القطر أو البلد نفسه الذي ينتمون إليه و حسب دوافع و محفزات العودة، و طبيعة تجربة الهجرة، و مدة الإقامة في البلد المضيف و مدة العودة في بلد الأصل، درجة الإستعداد للعودة و القدرة على نقل الموارد و المدخرات الضرورية من أجل العودة و تحويل المعارف المكتسبة في الخارج و طبيعة و قوة الروابط و العلاقات المستدامة للعائد مع بلد الأصل أثناء فترة الإقامة بالخارج. أما على المستوى الكلي، فيلعب الموقع الجغرافي و عدد العائدين دوراً هاماً أيضاً من بين عوامل الإندماج هذه (أماساري 2001)¹.

1. تأثير ظروف إنجاز مشروع الهجرة على بناء مشروع العودة:

و تعتبر العودة عملية تتم بمرور الوقت و تعتمد على درجة معينة من الإستعداد و التي يختلف حسب عوامل تجربة هجرة الفرد نفسها أو خارج هذه التجربة على حد سواء و التي تتمثل في الظروف ما قبل العودة، و حسب مدة الهجرة، و الإرادة الحرة أو طبيعة العودة المقررة، و القدرة أو درجة الإستعداد للعودة، و القدرة على نقل و تحويل الرأسمال البشري، و يتمثل التحضير للموارد في الموارد الملموسة (الرأسمال المادي) و الموارد غير الملموسة المتمثلة في الرأسمال البشري (نقل المهارات و المعارف و الخبرات المكتسبة في البلد المضيف)، و الرأسمال الاجتماعي (العلاقات الاجتماعية و جمع المعلومات اللازمة من أجل العودة) و التي يقوم المهاجر بجمعها وتنظيمها قبل وبعد عودته إلى بلده. وهناك طرق مختلفة لتحضيرها و التي تتفاوت وفقاً لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجر من قبل في البلد المضيف.

أما العوامل الخارجية للإندماج فتتمثل في تلك العوامل النفسية سواء في البلد المضيف أو في بلد الأصل (الظروف و التغيرات الطارئة في بلد المهجر و المنشأ معا). و تعتبر كل هذه العناصر متغيرات أساسية والتي تساعد على فهم أنماط إعادة إدماج المهاجرين العائدين داخل بلدانهم الأصلية. كما أن الدراسات التي عملت على فهم و تحليل العودة و عوامل الإندماج في إطار "مشروع ميرام"، أعطت نظرة جديدة للظاهرة و حاولت تفسيرها وفق هذه المتغيرات و التي تبدو مهمة في تفسير عوامل الإندماج و التي تتلخص في العوامل نفسها التي نود توضيحها في هذا المبحث.

فقد بين الاجتماع الثاني الذي عقدته فرق البحث "ميرام" في الرباط (المغرب) و ذلك في 18 و 19 أبريل 2008، و الذي شمل أكثر من 50 مشارك من مؤسسات حكومية و منظمات حكومية و دولية، و كان يرمي الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع للإجابة على وجه التحديد على التساؤلات التي طرحها المشاركون خلال الاجتماع الأول في نوفمبر / تشرين الثاني 2007 و تقديم اقتراح توصيات لدعم إعادة إدماج المهاجرين العائدين. و قد أتاح هذا الاجتماع بالتذكير بأهمية المبادئ العامة التالية:

تعتبر العودة إلى بلد المنشأ عملية تتم بشكل مؤقت أو دائم، و بهذا المعنى فهي لم تعد تشكل بالضرورة نهاية دورة الهجرة. و ينبغي أن ينظر إليها على أنها عملية تستلزم فترة من الوقت من أجل الإستعداد و التحضير. ويتوقف ذلك حسب طبيعة قرار العودة الحر للمهاجر العائد، فضلاً عن قدرته لجمع و تعبئة الموارد اللازمة من أجل إعادة الإندماج بعد العودة، و تؤثر ظروف ما و بعد قبل العودة على درجات مختلفة من الإستعداد. و تختلف خصائص للعائدين و ذلك حسب احتياجاتهم لدعم إعادة اندماجهم بعد العودة كما تتعلق هذه المسألة

¹ - Leonie Cora et Mezger Kveder, « Temporary Migration: A Review of the literature », opcit, p 25- 26.

ببلدان المنشأ وبلدان المقصد للمهاجرين على السواء، لذلك ينبغي تطوير سياسة عودة في إطار التشاور بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد من أجل دعم المهاجرين العائدين (الدائم أو المؤقت) لغرض تحقيق التنمية.

فقد تم توضيح اعتبارات كثيرة و التي يكون الإدماج على أساسها، و ذلك من خلال تحديد مستويات مراحل مختلفة لنقل الموارد و الإستعداد للعودة، و حسب الظروف السائدة سواء قبل أو بعد العودة و متوسط مدة الإقامة في الخارج أي تحليل مدة الإقامة أو نمط و مدة تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر قبل عودته إلى بلد الأصل. أي إذا كانت تجربة الهجرة طويلة بما فيه الكفاية لتعزيز تجهيز و تحضير الموارد اللازمة لذلك إلى جانب ذلك أيضا العوامل المحفزة لعودة المهاجر. و هذا ما يؤثر ويفسر أيضا عملية الإدماج بعد العودة فيما بعد أيضا. و هذا ما بينه "كاسارينو جون بيار"¹ في تحليله لأنماط إعادة الإدماج بعد العودة، حيث وضح أن هناك على الأقل ثلاث متغيرات تحدد عوامل إعادة الإدماج و التي تتمثل في المتغيرات التالية: مدة و طبيعة تجربة الهجرة (ظروف ما قبل العودة) - دوافع أو محفزات العودة - ظروف ما بعد العودة.

1.1. الخصائص الفردية للمهاجرين العائدين كعامل من عوامل الإدماج بعد العودة:

1.1.1. القدرة على العودة و عملية الإدماج:

و يشترك أي شخص يعود إلى بلده الأصلي و الذي كان مقيما خارج وطنه الأصلي، في أحد هذه العناصر القاعدية التي كثيرا ما يتم تجاهلها وإهمالها، والمتمثلة في "القدرة على العودة" والتي تتلخص في أحد هذه العناصر المشتركة التالية: أسباب العودة، نقل الموارد (درجة الإستعداد)، الشعور بالانتماء، طبيعة تجربة الهجرة، التخطيط أو الإستراتيجية المتبعة من أجل العودة، والمهارات المكتسبة في الخارج، الوضع القانوني والمهني قبل العودة (في البلد المضيف).

و يعتبر مفهوم "القدرة على العودة" مفهوما مركزيا في سياق الأعمال التي ركزت عليها أشغال مشروع ميرام لدراسة العودة، و بحكم تعريفها له، فإن هذا المفهوم يشير بشكل أدق إلى العملية التي تتم مع مرور الوقت، و وتستجيب لمجموعة متنوعة من الظروف. فقد لا يتعلق الأمر بالإستعداد للعودة فقط، أو أن العودة لا تعني بالضرورة الفرصة لتعبئة الموارد الملموسة وغير الملموسة و التي من شأنها تضمن العودة وإعادة إدماج العائد في البلاد بشكل مؤقت أو دائم، لكنه يشير بشكل خاص إلى قدرة الشخص على القيام بذلك. إذ يعتبر فهم سبب وجود مستويات مختلفة من الإستعداد للعودة أمر ضروري من أجل تحليل كيفية اختلاف أنماط إعادة إدماج المهاجرين بكثير في بلدانهم الأصلية. لهذا فقد اعتمد مشروع "ميرام" مشاريع بحث كثيرة لدراسة مقارنة أنماط إعادة إدماج المهاجرين في مناطق مختلفة، من أجل الرغبة في تسليط الضوء على أهم التناقضات و أوجه التشابه الموجودة فيما يخص أساليب إعادة الإدماج مع تحديد المؤشرات الاصطناعية، خارج الحتمية الإقليمية.

فبعد التحليل الذي وضعته هذه الدراسة، خصوصا تلك المتعلقة بدراسة دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب)، فإن النتائج التي عرضتها لم تسمح فقط بتحديد العديد من المتغيرات التفسيرية لطرق إعادة إدماج المهاجرين العائدين وتنوعهم الجوهري فحسب، لكنها أيضا سمحت بتحديد المتطلبات الأساسية اللازمة لتحسين القضايا الخاصة بهجرة العودة و إلى إعادة الإدماج المؤقت أو الدائم للمهاجرين في هذه البلدان. و من بين هذه المؤشرات التي حاولت الكشف عنها، عملت الدراسة على محاولة فهم: العوامل المحفزة للعودة، أثر تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر طيلة وجوده في المهجر على الإدماج بعد العودة إضافة إلى محاولة معرفة ظروف و محفزات العودة، ظروف ما بعد العودة، واحتمالات إعادة الإدماج. إلى جانب دراسة تطور الرأسمال البشري و الإجتماعي والمادي للمهاجرين (ظروف الإستعداد

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p29- 30-31-32.

للعودة) من أجل فهم أفضل دور المهاجر بوصفه فاعلا محتملا للتنمية. و نفهم من هذا و من أجل فهم عوامل الإندماج، ينبغي للباحث معرفة أو دراسة مسار الهجرة و العودة و ذلك من أجل الكشف أولا عن معرفة أسباب العودة عند العائدين و الذي لا يمكننا فهم و معرفة أسباب الإندماج أو سوء الإندماج بعد العودة من دونه، مما يستدعي دراسة و تحليل ظروف ما قبل العودة (الظروف قبل و أثناء الهجرة)، ثم دراسة ظروف ما بعد العودة، و الذي يعرف بمفهوم المسار.

2.1.1. مسار و بناء مشروع الهجرة يحدد طبيعة الإندماج (ظروف ما قبل و أثناء و ما بعد العودة)

أول من أشار لدراسة المسار في الهجرة عموما هو "عبد المالك صياد" في دراسته لتاريخ الهجرة في الجزائر معتمدا على هذه الفكرة أي "المسار"، من خلال معرفة ظروف المهاجر في بلد الأصل من أجل معرفة أسباب الهجرة من جهة، وهو أول من ربط الهجرة بدولة الأصل و دولة المضيف أو ما يعرف اليوم بالهجرة عبر الحدودية الوطنية التي أطلقتها بعد نظريات الهجرة الحديثة كما عبر عنه "ديتمار لوك" و"جاك بارو"¹ في كتابهم، بالإشارة إلى عبد المالك صياد باعتباره أول باحث يشير إلى (مفهوم الهجرة العابرة للحدود) و هو الذي أشار إلى ضرورة ربط المهاجر ببلد الأصل من أجل فهم وضعيته في البلد المضيف ومفهوم المسار حيث يقول في ذلك:

" لقد أكد عبد المالك صياد و في وقت مبكر (1999) على ضرورة الأخذ في الاعتبار وضعية المهاجر في بلد الأصل من أجل فهم وضعيته في البلد المضيف فإنه يهتم من أجل دراسة المهاجر و وضعيته في بلد المضيف من خلال ربطه ببلد الأصل (و هذا ما أشرنا إليه أيضا و عملنا وفقه في دراستنا أيضا لفهم ظاهرة العودة و الإندماج)، بل لم يكن من غير المعقول أن يتجاهل علاقة المهاجرين بأراضيهم التي نشأوا فيها أو تجاهل ذلك المسار الذي مروا به قبل أن يستقروا في البلد المستقبل. و إن ما نسميه بتغيير جذري في تناول "عبد المالك صياد" لظاهرة الهجرة بالدراسة و التحليل، هو تركيزه و أخذه بعين الاعتبار لما يسميه بالمجتمع الأصلي، و ليس التركيز فقط على المجتمع المستقبل كما كانت تفعل دراسات قبله".

هذا الطرح الجديد الذي طبقه على حالة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بالإرتباط بمجتمعه الأصلي و انعكاس ذلك على هذا، هو الذي مكن "صياد" من إحداث تغيير في النظرة السوسيولوجية لظاهرة الهجرة، بإعادة الاعتبار للمجتمع الأصلي و وضعه في مكانه اللائق. فحسب هذا الإطار التحليلي فلا يمكن التركيز على المجتمع الأصلي بعد العودة من غير التركيز و الإهتمام أيضا بظروف ما قبل العودة: "فإن الإنطلاق من البلد الأصلي، لا يعني فقط الحديث عن المهاجر قبل الكلام و الإشارة عن المُغْتَرِب على حد المفاهيم التي استعملها هذا الباحث في دراسة الهجرة في الجزائر. و يعني هذا الإهتمام بالفرد في كليته، التشبث بتحديد المجموعة الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الفرد في الأصل، بممارساته، بسلوكاته اليومية و بقناعاته التي ستضطره الغربة حتما لإعادة النظر فيها".

وهذا الطرح الجديد لصياد، هو الذي مكّنه من إحداث تغيير في النظرة السوسيولوجية لظاهرة الهجرة و ما هذا ما نلمسه على مستوى المنهجية، أنه كيف يتحقق فعل القطيعة الإستيمولوجية بين مشروع سابق ومشروع لاحق جديد قائم على الفهم و التفسير. فمن أجل فهم أي ظاهرة هجرة حسب "صياد"، يجب إعادة رسم مسار المهاجر و المغترب، إذ لا يجعل تاريخ البلد الأصلي يتدخل في موضوع الظروف السوسيو اقتصادية السابقة لفعل الهجرة، و لكنه يساعد على فهم التحولات التي عاشها المغتربون في بلد الإقامة و كذا

¹ -Dietmar Loch et Barou Jacques, Editorial : Les migrants dans l'espace transnational : permanence et changement, Revue Européenne des Migrations Internationales, 28/ 1/ 2012, p7

التغيرات التي حصلت للمعنى المعطى للغة من طرف هؤلاء و من الآخرين، فإن التغير الذي يحصل في مسارات الحركة الجديدة (العودة)¹.

فعندما تناول "صياد" ظاهرة الهجرة بالدراسة السوسيولوجية فقد كان يزن الكلمات والمفاهيم التي كان يستعملها و استخدم مصطلحات معروفة و لكن أعطاهم معاني محددة جدا. فهو مثلا، رأى ضرورة تناول إعادة تكوين مسارات المهاجرين بصورة جذرية.

فقد استعمل لذلك مفهوم "المسار" من أجل دراسة الحركة الاجتماعية للأجيال المختلفة من المهاجرين في ذهابهم و إيابهم، عندما يصبحون شبابا و عندما يُحالون على التقاعد. هكذا حاول الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تجمع المجتمع بالأفراد والتحولات التي تحدث داخل الفرد نفسه. فقد أشار لدى استعماله لمصطلح "المسار" إلى ذلك الانتقال الذي لا يكون ضمن فضاء ثابت لكنه انتقال يكون ضمن فضاء هو متغير في حد ذاته. إذن من وجهة نظر "صياد" يجب الوصول إلى معرفة و فهم كيفية حصول هذا التغير الذي يحدث، لوضعية فاعل ضمن فضاء هو نفسه في حالة تغير.² و كمثال آخر ميز صياد بين "المتغيرات الأصلية" والتي هي مجموعة الخصائص الاجتماعية المتمثلة في الإستعدادات المحددة اجتماعيا والتي يحملها المهاجرون قبل هجرتهم من بلدهم الأصلي، وبين "المتغيرات النهائية"، وهي مجموعة المتغيرات التي ستحدد مآل المهاجرين في بلد الإستقبال. فحسب صياد، فهو يعتبر أن "كل دراسة حول الهجرة تتجاهل الظروف الأصلية للمهاجرين ستحكم على نفسها بأنها لا تعطي في نفس الوقت لظاهرة الهجرة إلا رؤية سطحية قائمة على تمركز إثني"³.

و من هنا أيضا و من نفس المنطلق ينبغي عند دراسة العودة الإشارة ودراسة مسار العودة أيضا من أجل فهم الأسباب الحقيقية للعودة من جهة، و من أجل فهم بالتالي أساليب إعادة الاندماج داخل بلد الأصل. إذ هناك ثمة علاقة وطيدة بين محفزات العودة و أنماط و درجات الإستعداد للعودة من جهة و التي تعتبر أحد العوامل الرئيسية للاندماج.

3.1.1. ظروف بناء مشروع الهجرة و علاقته بالاندماج (الظروف قبل العودة):

و هي مجموعة من العوامل والظروف الخاصة بتجربة المهاجرين الذين كانوا يعيشونها في الخارج قبل عودتهم إلى بلدهم الأصل. إذ تلعب بعض المتغيرات المهمة قبل العودة كعوامل أساسية للاندماج بعد العودة، و تعتبر درجات أو مستوى التحضير و الإستعداد للعودة ناهيك عن طبيعة العودة المقررة من العوامل الرئيسية التي تسمح بفهم ظروف المهاجرين بعد العودة إلى بلد الأصل بشكل أفضل.

وكما أشير إليه آنفا في الفصل النظري (النظريات) للعودة، فإن الأثر الإيجابي لهجرة العودة في بلد المنشأ ليست مجرد مسألة رغبة في العودة من جانب العائدين، ولكنها أيضا (وفي المقام الأول) مسألة إعداد نماذج وأنماط و تجهيز الموارد، والتي تشكلها ظروف ما قبل و بعد العودة. إذ أن البحث و التقصي في معرفة نية العودة الدائمة أو المؤقتة عند العائدين يمكنه توضيح ذلك. فقد ركز المسح في الدراسة التي أجرتها (ميرام) من بين الأمور الأخرى، التقصي و البحث في معرفة طبيعة العودة الدائمة أو المؤقتة، و ذلك من خلال التركيز بشكل رئيسي على لحظتين متميزتين و هي مرحلة الهجرة و مرحلة العودة. و تعتبر لحظة المغادرة من البلد الأصلي (الهجرة)، والعودة من المراحل الرئيسية التي تميز دورة الهجرة. إذ يعيش كل مهاجر

¹ - عبد الله بلعباس، "عبد المالك صياد (1933-1998) سوسيولوجية الهجرة: من الغياب المزدوج إلى الحضور المزدوج"، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مكتبة سليمان، الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر، 2015، ص135.

² - نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ - نفس المرجع، ص133.

عائد أوضاعاً خاصة خلال هذه المراحل الثلاث، والتي لها بعض التأثير على اكتمال دورة الهجرة عند هؤلاء المهاجرين. فجميع المهاجرين العائدين ليس لهم بالضرورة دورة هجرة كاملة، و يكون ذلك حسب أسباب و دوافع العودة عندهم و التي تبقى بالطبع جد متنوعة. فقد كشف تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة (مشروع ميرام) عن وجود علاقة بين أسباب العودة و الأنواع المختلفة لدورة الهجرة هذه.

4.1.1. العوامل والظروف المحفزة للعودة:

ويعتبر هذا العامل كمؤشر من بين المؤشرات الأخرى، لتحديد عملية إعادة إدماج المهاجر في بلده الأصلي، والذي يقوم بتحديد عوامل الإندماج عند العائدين حسب دوافعهم للعودة و التي قمنا بعرضها في الفصل السابق من هذا البحث النظري. و هذه الدوافع نفهمها من خلال هذا المسار الذي أشرنا إليه آنفاً والذي أشار إليه "صيد" من أجل فهم التغيرات التي تحدث على مستوى المهاجر خصوصاً تلك التغيرات التي تحدث على مستوى قرار البقاء في المهجر والتفكير في العودة، والتي من شأنها تحدد مستوى الإستعداد للعودة فيما بعد والتي تحدد بدورها مستويات و درجة الإندماج بعد العودة في بلد الأصل.

فإن الإهتمام و التركيز على دورة الهجرة الكاملة أو غير الكاملة أو انقطاع دورة الهجرة هذه، يسمح بمعرفة أن هذه الظروف في بلد المقصد و المنشأ يمكن أن يكون لها تأثير على نمط دورة الهجرة هذه عند هؤلاء المهاجرين العائدين، فضلاً عن الدوافع وفرص تعزيز إعادة اندماجهم الاجتماعي والمهني في بلدهم الأصلي بغض النظر عن مهاراتهم المكتسبة في الخارج و سنهم وجنسهم عند العودة. فالمهاجرون العائدون الذين لديهم دورة هجرة كاملة، لديهم استعداداً كبيراً لاستعادة بعض الإستقرار المهني بعد العودة، و على العكس من ذلك، فإن المهاجرين العائدين الذين لديهم دورة هجرة غير كاملة أو منقطعة، بإمكانهم مواجهة مشاكل البطالة و انعدام الأمن الوظيفي أو عدم الإستقرار في العمل. و يعتبر كل عنصر من العناصر التي قمنا بعرضها في هذا البحث كأحد عوامل الإندماج بعد العودة، و التي تعتبر شرطاً مسبقاً و ضرورياً لتحديد التدابير المخصصة لتعزيز الصلة بين هجرة العودة والتنمية في بلد المنشأ فيما بعد. كما أن هناك عناصر رئيسية أخرى تدعو للإهتمام لفهم لماذا و ماهي العوامل التي تجعل هناك اختلاف في مستويات إعادة إندماج العائدين و ما مدى مساهمتهم في تنمية بلدانهم الأصلية.

5.1.1. طبيعة تجربة الهجرة الناجحة وعلاقتها بالإندماج في بلد الأصل:

من الضروري فهم ظروف ما قبل العودة و التي عاشها المهاجرون العائدون قبل عودتهم من أجل فهم عوامل اندماجهم السوسيو مهني بعد عودتهم. حيث تعد عوامل و أسباب الهجرة و كذا تجربة الهجرة في البلد المضيف مهمة من أجل فهم عملية التكيف و الإندماج داخل بلد الأصل بعد العودة. و تعتبر تجربة الهجرة الناجحة كعامل من عوامل الإندماج. و لقد بينت الدراسات الميدانية التي شرعت "ميرام" بالقيام بها فيما يخص العودة و الإندماج، أن تجربة الهجرة الناجحة في الخارج تزيد من فرص إعادة إدماج المهاجرين العائدين في بلدانهم الأصلية بعد العودة، لأن تجربة الهجرة في الخارج لها تأثير مباشر على أنماط وفرص إعادة إدماج المهاجرين. حيث تعمل على المساهمة في التغيير الإيجابي للمهاجرين من الناحية المادية وأيضاً تشكيل الرأس المال البشري والذي يعمل بدوره على المساهمة في الإندماج بعد العودة. و الدليل على ذلك و كما توصلت إليه دراسة "ميرام"¹، أن نسبة الذين استمروا في عودتهم كانوا أميين قبل هجرتهم وكانت هجرتهم طويلة بعد جمعهم للموارد اللازمة بعد عودتهم و التي عملت على تحسين مستواهم المادي و المالي بعد العودة. فمعظم المهاجرين المبحوثين كانوا يعيشون وضعية مادية غير مرضية قبل هجرتهم، وتحسنت عند الهجرة خاصة عند الذين اختاروا العودة، حيث كانت النسبة أكبر من نسبة العائدين عودة

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p 31.

اضطرارية. 55% كانت وضعيتهم جيدة و27% منهم جد حسنة وهذه الوضعية التمتست عند العائدين الذين اختاروا العودة من المعارضين لها (85 % مقابل 70%) (وهذا ما يفسر الفرضية الأولى لدرجة الإستعداد للعودة التي اعتمدنا عليها في الدراسة و علاقتها بالإندماج).

كما أن نسبة كبيرة من المبحوثين العائدين¹، قد ساهمت هجرتهم بصفة كبيرة على تحسين المستوى المهني خاصة أولئك الذين اختاروا العودة، إذ أن نسبة كبيرة بينت أن الرغبة في تحسين ظروف حياتهم و توفير العمل كان السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء و من ثم الحصول على خبرة مهنية أحسن بعد عودتهم خاصة الذين اختاروا العودة إلى أوطانهم. فقد أظهرت دراسات علمية عديدة أن المهاجرين يحاولون تحسين إقامتهم في الخارج من أجل اكتساب المهارات والموارد اللازمة لإعادة إدماجهم في البلد. و يتوقف نجاح ذلك من خلال التفاوض و تعزيز و توحيد إطار متوازن للحوار حول العودة بين الدول المستقبل و دول المنشأ لتحديد التدابير اللازمة لدعم إعادة إدماج المهاجرين.

أما في الجزائر،² فتشكل تجربة الهجرة أيضا، إحدى العناصر الرئيسية لفهم عملية العودة و عوامل اندماج المهاجرين. وتتميز هذه التجربة أولا بمدة الهجرة و باختيار البلد المضيف أيضا. و تعتبر فرنسا من أولى البلدان المضيضة للمهاجرين الجزائريين العائدين. فقد توفرت لدى هؤلاء ظروف عمل أثناء الهجرة وعلاقات إجتماعية مع مؤسسات البلد المضيف و مع غيرهم من بني جنسيتهم أو مع آخرين. و تحسنت ظروفهم المعيشية بعد الهجرة، 39% منهم تزوجوا في المهجر من جزائريات، 49% منهم لديهم أولاد ولدوا في البلد المضيف. استثمروا في البلد المستقبل و سكنوا مناطق حضرية. و كانوا يقومون بتحويل الأموال إلى بلد المنشأ 80% منهم، 53% من العائدين عودة اختيارية، وكانوا يحضرون هدايا سنويا إلى ذويهم، كما أنه كانت لديهم علاقات مع أسرهم في الجزائر. أما المعارضين للعودة فكانوا لا يحولون الأموال من غيرهم من الذين اختاروا العودة (37,5%). و كانت تلك التحويلات من أجل تلبية المطالب الأسرية.

6.1.1. مدة الهجرة وعلاقتها بالإندماج في بلد الأصل بعد العودة:

إلى جانب طبيعة العودة المختارة، تعتبر مدة الهجرة ذات أهمية هي الأخرى لفهم عملية الإندماج بعد العودة خاصة فيما يخص إعادة الاندماج السوسيو- مهني. إذ تعتبر طبيعة و مدة الهجرة متغيرات رئيسية أخرى جزء لا يتجزأ من عملية الإعداد و التحضير للعودة³. فالعودة هي عملية تتم حسب الوقت، وتختلف درجة الإعداد لها وفقا للعوامل الخاصة بتجربة هجرة الفرد و إلى عوامل خارجية أخرى (ظروف و التغيرات الطارئة في بلد المهجر و المنشأ). و تعتبر كل هذه العوامل بمثابة متغيرات رئيسية لفهم أنماط إعادة اندماج المهاجرين العائدين داخل بلدانهم الأصلية.

وقد تبين من خلال الدراسة الإستقصائية التي أعدتها "ميرام" لدراسة العودة في بلدان المغربي العربي الثلاث، أنه كلما كانت مدة الهجرة أطول كلما كانت العودة اختيارية و كلما سمح ذلك بالوصول إلى تحقيق أرباح بعد الهجرة، و كلما كانت المدة أقصر كلما كان الإعتراض للعودة و التي وجدت في جل الدول المغاربية الثلاث، و كلما كانت العودة مقررة كلما أدى ذلك إلى الإندماج. و فيما يتعلق بالمدة المثالية لتجربة الهجرة فقد بين "راسل كينغ" أنه إذا كانت مدة الهجرة قصيرة جدا، أقل من سنة مثلا، فإن المهاجر لا يكون بإمكان المهاجر اكتساب خبرة كافية ليكون قادرا على استخدامهما في مشروع الحداثة بعد عودته. و إذا كانت المدة طويلة فإن المهاجر العائد يصبح منعزلا عن مجتمعه الأصلي، أو أنه يكون مسنا و بالتالي يصبح

¹ - Ibid, p 20.

² - Ibid, p46.

³ -Ibid, p20

عاجزا و يكون لديه تأثير يكون ضئيلا داخل مجتمعه. لذلك فكان من اللازم وجود مدة مثالية للبقاء في المهجر و التي تمكن المهاجر من اكتساب بعض الخبرات و القيم و الطاقة و الوقت الكافي التي تمكنه من استغلال هذه المهارات و الكفاءات المكتسبة بعد عودته إلى بلده الأصلي. فإن مدة الهجرة لها علاقة بالخبرة المكتسبة للمهاجرين في المهجر و التي تمكنهم من إطلاق مشروع استثماري في بلد المنشأ.

فالمدة التي قضاها المهاجر في الخارج تمثل متغيرا واحدا و الذي يفسر مدى إمكانية بعض المهاجرين على الإستثمار من أجل إطلاق مشاريع استثمارية بعد العودة إلى بلدانهم الأصلية. فالمدة التي قضاها المهاجرون الذين أنشئوا مشاريع تجارية تختلف عن الفترة التي قضاها أولئك المهاجرين الذين لم يستثمروا في مشاريع تجارية عند عودتهم إلى البلد، و هذا ما بينته دراسة "ميرام" المشار إليها آنفا، حيث بينت أن الفترة التي قضاها المهاجرون في الخارج و التي تتراوح ما بين 4 إلى 13 سنة كانت مثمرة أكثر مقارنة مع المدة الطويلة و التي قضاها المهاجرون العائدون و التي قدرت بحوالي 32 سنة حيث كان فيها الإستثمار منعهدا. أي أنه ينبغي وجود مدة زمنية للإستثمار هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن علاقة الإستثمار داخل بلد المنشأ يختلف حسب البلد الذي عاد إليه المهاجر، و هذا ما أكدته كل من "بيمال جوش"¹، أن العودة "تتأثر إلى حد كبير بالدوافع الأولى للهجرة فضلا عن مدة الإقامة في الخارج وأيضا الظروف التي تتم بموجبها العودة. كما بينت الدراسة أيضا أن هناك فئة أخرى من عامل الزمن، حيث تبين أن الفترة أكثر من 28 سنة و التي لديها الرغبة في العودة تمثل فئة المتقاعدين و التي نجدها عند الجزائريين و التونسيين أكثر. أما الشباب فكانت عودتهم قسرية و خاصة ابتداء من سنوات الثمانينات. أي أنه كلما كان السن أكبر كلما كانت العودة اختيارية. و فئة الشباب أقل من 30 سنة و كانوا يمثلون الفئة المعارضة للعودة و الذين شكلوا نسبة 48 بالمائة.

7.1.1. طبيعة العودة المقررة (الإرادة الحرة) وعلاقتها بالإندماج²:

إن العودة المختارة أو المقررة، هي التي يختار فيها المهاجر العودة إلى بلد المنشأ بشكل مستقل و إرادي وبدون أي ضغوطات (بصفة دائمة أو مؤقتة). و تشير العودة المختارة حصرا إلى الخيار الفردي والسيادي للمهاجر. وهي مرادف للعودة المقررة و تختلف عن العودة الطوعية. أما العودة القسرية و هي عودة المهاجر إلى بلد المنشأ بعد قيود صارمة أو بسبب ظروف غير ملائمة مفاجئة وغير متوقعة و التي كنت السبب في انقطاع دورة الهجرة.

وتشمل العودة القسرية، إلى جانب أمور أخرى، و التي تعتبر مرادفا للعودة الإضطرابية أو المفروضة والتي تختلف بدورها عن العودة المقررة أو المختارة. بالنسبة للعودة القسرية، فيكون سببها أساسا انقطاع دورة الهجرة. إذ تعد العودة القسرية معقدة بعض الشيء، حيث تفسر بسبب الطرد في المقام الأول كما ترجع إلى العودة الإضطرابية لأسباب عائلية أو إلى أسباب صحية. ويواجه فيها العائد صعوبات إعادة الإندماج، و مشاكل الإغتراب بعد العودة، و سرعان ما يفكر في إعادة الهجرة مرة أخرى. أما بالنسبة للدول المرسلة (دول المنشأ)، فتواجه تكلفة اجتماعية و اقتصادية خاسرة بسبب صعوبة استيعاب الكفاءات العائدة بسبب فقدان كفاءاتها التي تواجه هي الأخرى مشاكل و صعوبة الإندماج بعد العودة بسبب نقص أو عدم الإستعداد للعودة، بينما تستفيد الدول المستقبلية من هذه الكفاءات أو حتى من اليد العاملة المهاجرة.

إن متغير طبيعة العودة يفسر مليا مستوى الإندماج. إذ لا يمثل الإختيار للعودة إلا متغيرا و مؤشرا واحد من المتغيرات التي تفسر أنماط إعادة الإندماج، كما تؤثر ظروف ما قبل وبعد العودة على أساليب إعادة إندماج

¹ -Ibid, p38.

² - Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », *opcit*, p217

المهاجرين والتي تستلزم استعداد أمثل للعودة، و التركيز و الإهتمام بالمهاجرين. فقد أظهر التحليل الموجز للبيانات التي أعدتها دراسة "ميرام"، أن قرار العودة إلى البلد يعتبر أحد المتغيرات الرئيسية التي تقسّر إعادة إدماج المهاجرين، إلى جانب التحضير للعودة الذي لا يقل أهمية أيضا عن هذه المتغيرات. وتتم هذه العملية عبر الزمن و التي من خلاله يتمكن المهاجر من جمع المعلومات والموارد اللازمة لعودته.

كما أن هناك درجات مختلفة للتحضير للعودة و التي تختلف باختلاف رغبة المهاجر في العودة إلى البلد والموارد التي يتم إعدادها وتعبئتها لهذا الغرض. فلقد أكدت تحاليل البحث الميداني في هذه الدراسة، أنه ثمة علاقة بين التحضير للعودة و نمط العودة من جهة و بين اختيار العودة إلى الوطن و الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من التحضير للعودة. و هذا يدل على أهمية الاختيار في عملية العودة و على مستويات التحضير ومدى تعبئة الموارد اللازمة للعودة. و يبدو أن حالة المهاجرين الجزائريين العائدين الذين قاموا باستثمارات منتجة لخلق فرص عمل عند عودتهم إلى البلد يعتبرون مثالا لذلك.

حيث يكون تأثير العودة المقررة على الإندماج بشكل إيجابي حيث يتمكن المهاجر العائد من الإندماج بصفة إيجابية و بشكل أفضل، إذ تمثل العودة بالنسبة للمهاجر جزء من دورة الهجرة، بالمساهمة من البلد الأصل بالشاركة و التفاوض مع البلد المستقبل، و ذلك من خلال إعداد برنامجا لإعادة إدماج المهاجرين العائدين لجلب أو نقل اليد العاملة. فإن أخذ طبيعة العودة بعين الاعتبار (العودة المقررة و العودة القسرية)، جعلت من الممكن تحديد تناقضات قوية في أساليب إعادة إدماج المهاجرين في بلدهم الأصلي. فحسب دراسة "ميرام"¹، فقد وجد أن هناك 761 من مهاجر عائد عودة اختيارية و 231 منهم كانت عودتهم قسرية (اضطرابية) من بين 992 عائد في كل من البلدان المغاربية الثلاث: الجزائر، تونس و المغرب. و تبين أن هناك عدة اختلافات في مسألة الإندماج حسب متغيرات كثيرة.

فقد بينت الدراسة، أن 48 بالمائة من العائدين المنتمين إلى دول المغرب الثلاث و الذين اختاروا العودة إلى بلدهم الأصلي قد تحسنت وضعيتهم المادية بعد العودة، في حين أن 47 بالمائة من العائدين عودة قسرية بينوا أن وضعيتهم قد تدهورت بعد العودة. كما أن العودة الاختيارية ساهمت أيضا في تحسين المستوى المهني لدى هؤلاء العائدين. فإن الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة مثلا، له أثر واضح على آفاق إعادة إدماج المهاجرين المهني. إذ وجد أكثر من ربع المبحوثين من كانت عودتهم اضطرابية و الذين كانوا يعانون البطالة خلال التحقيق الميداني، مقابل 6,2 % من الذين اختاروا العودة.

أما فئة رجال الأعمال وأصحاب المشاريع تكون نسبة الذين اختاروا للعودة أكثر من المعارضين لها (21 % مقابل 7,8 %). أي أن هذه الدراسة بينت أن المهاجرين الذين اختاروا العودة إلى البلد هم الذين يستثمرون أكثر من غيرهم في بلد المنشأ. حيث كان من بين النتائج المتوصل إليها ، أن العودة الاختيارية كانت سببا في إحداث التغيير في بلد المنشأ بعد العودة.

كما بينت الدراسة أيضا²، ما لأهمية و علاقة الإستعداد بالإختيار للعودة و الذي ساهم في تحسن الوضع الإقتصادي الطفيف للعائدين التونسيين بعد العودة. فقد عرف المهاجرون التونسيون العائدون إلى تونس تحسنا في وضعهم المادي بعد العودة مقارنة مع تلك التي عرفوها في البلد المضيف (37,3 % مقابل 27 % من لم تعرف وضعيتهم تغيرا بعد عودتهم). أما بالنسبة للسكن عند العودة، فمعظمهم كانت لديهم سكنات خاصة 90 %، و يعيشون في وسط ريفي. أما عن سبب العودة لديهم، فيأتي سبب التقاعد في المرتبة الأولى،

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p 12.

² - Jean-Pierre Cassarino, Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socioprofessionnelle, opcit, p 105.

الإحساس بالإغتراب في المرتبة الثانية، مشاكل سوسيو- ثقافية في البلد المضيف في المرتبة الثالثة¹. أما العائدين بصفة مكرهة فقد بينت الإحصائيات تدهور وضعيتهم المادية بعد العودة (44,6%). و هذا ما يؤكد على أهمية وجود الإستعداد بعد الإختيار للعودة و علاقته بطبيعة العودة. إذ تمثلت نسبة الذين قرروا للعودة و الذين كانوا أكثر استعدادا لها من المجبرين و ذلك ب 23,9% و الذين أخذوا التدابير اللازمة من أجل عودتهم مقابل 4,6% من المضطرين للعودة، فالمهاجرون العائدون **عودة اضطرارية** كانوا يشغلون وظائف غير مستقرة في المهجر².

أما على الصعيد الإجتماعي، فهناك اختلاف بين العائدين فيما يخص بعض العوامل السوسيو- ديموغرافية، كالحالة الإجتماعية و المستوى الثقافي و في نمط السكن حسب متغير طبيعة العودة لديهم. فقد بينت البيانات الشخصية لفئة المعارضين للعودة تتمثل في فئة الشباب من الطبقات الوسطى ذات مستوى معين من التعليم، و مستواهم أعلى من مستوى كبار السن، يتكلمون لغتين، ومعظمهم غير متزوجين. فكانت نسبة المتزوجين عند العودة (48%) هم الأكثر اختيارا للعودة (و هذا إن دل على شيء إنما يدل على الأسباب الإجتماعية في العودة و بخاصة الأبناء)، و (17%) من فئة غير المتزوجين و الذين كانت عودتهم قسرية. فهناك 14% من تزوج عند العودة ويعيشون مع عائلاتهم (الزوجة و الأولاد). 20% منهم لديه أطفال بعد العودة، و 7% لديهم نشاط اقتصادي. 68% يرون أن مستواهم المادي قد تحسن مقارنة مع وضعيتهم في البلد المضيف، مما يدل على العودة القسرية من جهة و أنهم كانوا يعيشون ظروفًا غير ملائمة في البلد المضيف و التي لم تدفعهم من استكمال مشروع هجرتهم و تحقيق أهدافهم من الهجرة.

أما عن عوامل الإندماج حسب فئات العائدين وهي الفئات التي تتعرض بدرجة كبيرة إلى العودة القسرية والتي تواجه بدورها مشاكل الإندماج بعد العودة، فتتمثل في (اللاجئين و المطرودين)³، إذ تواجه بعض الجماعات المهاجرة صعوبات في إعادة الإندماج في سوق العمل في بلدهم الأصلي بعد العودة و خاصة عند أولئك الذين هاجروا لأسباب غير اقتصادية (مثل اللاجئين أو الذين تعرضوا إلى الطرد) و الذين كانت عودتهم غير مخططة و معدة إعدادا مسبق، و هذا ما يقلل من الفوائد المتوقعة من العودة و يطرح إشكالية الإستدامة في العودة. و تتحدد استدامة العودة بالنسبة للاجئين باختفاء أسباب النفي، لكن هذا لا يعد شرطا كافيا. ففي حالة العودة الجماعية للاجئين إلى منطقة معينة تعد حالة سوق العمل المحلية عاملاً رئيسياً في إعادة إدماج المهاجرين، و قد تؤدي عودتهم إلى تفاقم التوترات التي قد تكون موجودة بين العرض والطلب على العمالة. لذلك ينبغي وجود معلومات كافية عن وضعية سوق العمل و فرص العمل ضرورية، خاصة في حالة المهاجرين العائدين بعد غياب طويل.

ومن وجهة النظر هذه فيمكن أن تساعد برامج العودة الطوعية بالمساعدة لضمان نجاح العودة، لا سيما عن طريق إعلام المهاجرين بالفرص المتاحة في بلد المنشأ، وعن طريق أيضاً توفير الدعم المستهدف، على سبيل المثال من خلال إعداد تكوين خاص و الذي يكون مصمما لاحتياجات سوق العمل. وإضافة إلى المتغيرات و العوامل التي تتحكم في عملية الإندماج الإجتماعي بعد العودة و التي بينها أنفاء، (مدة و طبيعة تجربة الهجرة، السياق الإقتصادي و الإجتماعي في بلد المنشأ، و دوافع العودة إضافة إلى طبيعة العودة المقررة) تفسر كلها عوامل لتحديد أنماط إعادة الإندماج داخل بلد الأصل بعد العودة، هناك دراسات استقصائية جديدة أخرى والتي استندت على مقارنة منهجية مماثلة بينت أن هناك فئات أخرى من العائدين

¹ - Jean-Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement ibid, p 46.

² - Jean-Pierre Cassarino, Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socioprofessionnelle, opcit, p 109.

³ - Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p224

وهم المهاجرون من الجيل الثاني والثالث، و التي قد تكون موضوع مشاريع تعاونية جديدة مع المؤسسات العامة والخاصة¹

8.1.1. أهمية الإستعداد أو التحضير للعودة وعلاقته بالإندماج في بلد الأصل بعد العودة:

إن إعادة النظر في الإطار النظري للإندماج، يدفعنا للإعتقاد بالتركيز على بعد و مدى مساهمة وجود تجربة ناجحة أو فاشلة في المهجر دليل على مستوى الإندماج بعد العودة. لكنها تفسر قدرة العائدين على جمع الموارد المادية و المعنوية عندما يقررون العودة بمحض إرادتهم. فكلما زادت قدرة العائدين على تحضير أو تجهيز الموارد بشكل مستقل كلما أدى ذلك إلى العودة و بالتالي في إمكانية الإندماج فيما بعد العودة.

فلم يؤد هذا التوسع التدريجي لهذا الموضوع إلى زيادة تعقيد أسباب العودة فحسب، بل أيضا إلى تنوع أساليب إعادة إدماج المهاجرين العائدين وتجهيز الموارد اللازمة لإعادة توطينهم في بلد المنشأ. إذ تعتبر أنماط إعادة الإندماج هذه، انعكاسا لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجرون من قبل في بلد الهجرة، و تعكس أيضا ظروف ما بعد العودة الخاصة بالسياق الاجتماعي والبنوي والسياسي لبلدان المنشأ. فهي اعتبارات جد مهمة تساعد على فهم محاولة فهم كيف و لماذا تختلف أنماط إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى أوطانهم، كما أنها جد أساسية من أجل فهم أن هناك شروطا أساسية لتعزيز الصلة بين الهجرة و التنمية. فأما التحضير للعودة فتعرف على أنها عملية استعداد المهاجر لعودته إلى بلده الأصلي. و هناك مستويات عديدة للتحضير للعودة مسبقا من أجل إعادة الإندماج الاجتماعي والمهني وإعادة تأهيل المهاجر و اندماجه في حالة عودته إلى بلده الأصلي².

أ. الإستعداد المادي للعودة و علاقته بالإندماج (الرأسمال المادي و القدرة على الإستثمار):

يشكل هذا المتغير مؤشرا عن نجاح الهجرة على الصعيد الإقتصادي (المادي) و على صعيد الرأسمال البشري. و يظهر أساسا من خلال قدرة العائدين على الإستثمار بعد العودة. و عندما يتم بلوغ هذا الهدف، يصبح معيار المردودية يحكم الخيارات الأخرى لقطاعات الإستثمار. لذلك فإن القطاعات المستثمرة هي القطاعات التي تنطوي على حظ أقل و تكون مردوديتها آنية (التجارة، العقار، الخدمات إلخ..).

وثمة عناصر أخرى يمكن أن تتدخل في اختيار القطاعات المستثمرة، كعرفة القطاع والعلاقات التي تتيح للمهاجر الإندماج في القطاع. إذ بينت العديد من الدراسات³ التي طبقت على البلدان النامية، توجه نسبة كبيرة من المهاجرين العائدين إلى إطلاق مشاريع تجارية أو العمل لحسابهم الخاص بعد عودتهم. و هذا هو الحال و بشكل خاص بالنسبة لأولئك الذين هاجروا بهدف واضح للعمل في الخارج و جمع المدخرات، وأولئك الذين وجدوا في إطلاق مشاريع تجارية كوسيلة لتجاوز صعوبات إعادة الإندماج في سوق العمل بعد عودتهم. و تعتبر دولة مصر مثالا على ذلك، حيث تعتبر الهجرة العائدة مهمة بشكل خاص.

وقد أشارت "وهبة" (2007)، إلى مساهمة المهاجرين العائدين بشكل كبير في إطلاق مشاريع إستثمارية صغيرة و الذين ساهموا ب 15٪ من الإستثمار وخلق فرص العمل في هذا القطاع، و ذلك من خلال جمع المدخرات في الخارج و التي تلعب دورا حاسما في الإستثمار. كما أن "مسنارد"، 2004 بدوره وجد حوالي 26٪ من المهاجرين العائدين في تونس عملوا على تطوير مشاريعهم الخاصة. و لكن هذا الرقم لا يختلف كثيرا مقارنة مع عامة السكان (24٪). و في غرب إفريقيا، بين "جوبارت"، (2007) أن العائدين من دول

¹ - حسب الدراسات التي نشرت تحت مشروع ميرام.

² - Jean-Pierre Cassarino, Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socioprofessionnelle, opcit, p 118

³ - Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p 224 .

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هم أكثر ميولا للعمل لحسابهم الخاص أكثر من أولئك الذين لم يهاجروا أو أولئك العائدين من مناطق أخرى من العالم. و في حالة جمهورية الرأس الأخضر، فقد لعب المهاجرون العائدون دوراً هامشياً في تطوير أنشطة اقتصادية جديدة بعد العودة، و ويمكن تفسير ذلك جزئياً إلى عدم وجود فرص استثمارية في البلاد و أيضاً حسب خصائص العائدين أنفسهم الذين عاد معظمهم في وقت التقاعد (دي لا بار 2007).

و تعتبر التحويلات مساهمة مالية كبيرة لعملية إعادة الإدماج. و يساهم عامل تحويل الأموال قبل العودة في إطلاق هذه المشاريع الاستثمارية بعد العودة أكثر من الذين لم يقوموا بتحويل أموالهم قبل عودتهم، و ذلك حسب طبيعة العودة المختارة، حيث يشاهد أن العائدين بصفوة مقررّة نسبتهم تفوق العائدين المجبرين في مسألة تحويل الأموال أو الممتلكات و التي بينته دراسة ميرام للعائدين في دول المغرب العربي الثلاث (44,9% مقابل 24,6%)¹.

لكن وعلى الرغم من أن هذا العامل له أهمية بالغة على القدرة على الإستثمار، لكنه ليس شرطاً دائماً لتحقيق مشاريع استثمارية، أي أن الموارد و الخبرات التي اكتسبها المهاجرون في المهجر ليست كافية وحدها على قدرة المهاجرين للإستثمار في بلد الأصل، حيث أن هذا لا يعني دائماً أن الذين لا يحولون أموالهم ليست لديهم القدرة على الإستثمار و إنما يفسر هذا أن هناك عوامل أخرى تساعد على ذلك و بالتالي تحقيق الإدماج و المتمثلة في الظروف الخارجية و النسقية في بلد الأصل من جهة، و من جهة أخرى توفير الموارد الضرورية الأخرى للعودة بما فيها الرأسمال البشري و الإجتماعي و اللذان يعتبران عاملان مهمان لتحقيق الإدماج السوسيو مهني للعائدين في بلد المنشأ و كذلك بالنسبة للقدرة على الإستثمار و هذا يعني أنه ثمة عوامل و متغيرات أخرى ينبغي توفرها من أجل تحقيق الإستثمار و من بينها: الدعم أو السند العائلي، التمويل الذاتي، وجمع المعلومات عبرا لشبكات الإجتماعية أو المساعدات المتبادلة التي يتلقاها العائد في كل من البلد المضيف و بلد المنشأ، إلى جانب القرض البنكي وهي تعتبر كلها موارد تكميلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار².

كما أن هناك عوامل أخرى تتداخل فيها متغيرات معتبرة سواء داخل البلد المضيف أو بعد العودة في بلد المنشأ، و التي تساهم أكثر في تسهيل الأنشطة الإقتصادية في بلد المنشأ، بما فيها الحصول على تكوين في البلد المضيف و دعم الدولة للعائد في بلد المنشأ، وهذان عاملان أساسيان أيضاً لتسهيل الإستثمار في البلد و من ثم يؤدي ذلك إلى الاندماج . أو الحصول على إعتمادات إضافية لتمويل المشاريع الإستثمارية إضافة إلى القيود الإدارية. و قد ذكر (حمادوش و "ولد عوديا"، 2007)³ أن ثلث المهاجرين العائدين الذين أطلقوا مشاريع استثمارية في المغرب، ذكروا أن القيود الإدارية كانت هي العقبة الرئيسية لذلك. أضف إلى ذلك، الزيارات المتكررة للبلد، يساعد ذلك على الترتيب المسبق للعودة و جمع المعلومات ، (الإستعداد و التحضير للعودة) و كل هذه العوامل تتلخص في الموارد غير الملموسة التي ينبغي على المهاجر أن يحضرها قبل العودة و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الإدماج (و هي العوامل نفسها التي تم توضيحها آنفاً في الفصل السابق).

هناك مؤشرات أخرى تبين مدى إمكانية بعض المهاجرين على خلق مشاريع استثمارية و التي تكمن في أن المهاجر الذي سبق و أن كان لديه مشروع استثماري من قبل في الدولة المضيفة لديه إمكانية أكثر

¹ - Jean-Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p 97.

² - Ibid, p1.

³ - Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p 224.

للاستثمار في بلده الأصلي بعد العودة من الذي لم يسبق له ذلك. و هذا ما بينته تحاليل البحث الاستقصائي في الدراسة السابقة¹.

فقد بينت الدراسة التي أطلقتها ميرام للعودة في دول المغرب بالنسبة لإطلاق مشاريع استثمارية، فهناك أكثر من 17% من المهاجرين من استطاع بالقيام بذلك لدى عودته. هناك 10% منهم استطاع إنشاء مشروع استثماري عند العودة و خاصة في مجال الفندقية و التجارة وتم ذلك عن طريق التمويل الذاتي. أما كبار السن فقد استطاعوا أن يحصلوا على إعانة من الدولة خاصة الحصول على أراضي ثم من الأقارب والأصدقاء. و هناك نسبة (21%) من الذين استطاعوا الحصول على دعم من الدولة (12) مستثمر مقابل 57 (من العائدين). ثم يأتي الدعم العائلي سواء عند الهجرة أو بعد العودة في المرتبة الثانية، و الأصدقاء في المرتبة الثالثة. و يعتقد العائدون، أن حوافز الاستثمار في الجزائر ترجع إلى حد كبير إلى تخفيف الإجراءات، و تأمين القرض وتوفير الأراضي وامتيازات الضرائب والجمارك.

ويضاف إلى هاجس الأمن الاقتصادي هاجس الأمن الاجتماعي. و من أثر الإستثمارات على النسيج الاقتصادي أيضا، توفر ظروف أفضل للسكن من شأنه أن يتيح إنتاجا أفضل للعمالة ويكفل تغذية أفضل وتعلما أفضل للأبناء. فقد بينت الدراسة² أن نسبة الذين يملكون سكنا بعد العودة أكثر من الذين لا يملكون ذلك قبل الهجرة، حيث ارتفعت نسبة المالكين للسكن من (3%) أثناء الهجرة إلى (10%) بعد العودة، وأن هؤلاء هم الذين كانت عودتهم اختيارية (11,7%)، مقابل (6%) من المعارضين لها. و الذي يدل على عامل الإستعداد و التحضير للعودة. و قد كان ينحدر المهاجرون العائدون المغاربة أساسا من المدينة أكثر من الأرياف سواء الذين اختاروا العودة أو المعارضين لها، و معظمهم كانوا يلجئون للاستقرار في المناطق الحضرية لبلد الهجرة.

كما وجدت الدراسة أن العائلات عند العودة تتركز في المناطق الريفية أكثر في بلد المنشأ و معظمهم من الذين اختاروا العودة. لأن العودة الاختيارية كانت بنسبة أكثر عند المسنين والمتزوجين و العائلات النووية. أما العودة الإلزامية فقد كانت أساسا عند العزاب و الذين كانوا يسكنون مع أوليائهم قبل الهجرة أما في البلد المضيف فكانوا يسكنون بمفردهم. و بالنسبة للمسنين هناك نصف من المسنين كانوا يعانون مشاكل عدم الإندماج والتكيف داخل بلد المنشأ. لكن 68% منهم من صرح أنه يعيش في وضعية أحسن من البلد المضيف بعد عودته. معظمهم كانت عودتهم اختيارية.

ب. الإستعداد البشري للعودة (الرأس المال البشري) وعلاقته بالإندماج في بلد الأصل:

و يشكل هذا المتغير مؤشرا على نجاح الهجرة على الصعيد الاقتصادي (المادي) و على صعيد الرأس المال البشري و الذي يعتبر أحد هذه الموارد و عوامل التحضير للعودة و الذي يكمن أساسا في متغير الحالة المهنية و المؤهلات المكتسبة في الخارج (قبل العودة). و لقد أظهرت دراسة "ميرام"، أن المهاجرين الذين تلقوا تكوينا مهنيا في الخارج لديهم ميل كبير إلى إعادة الإندماج اجتماعيا ومهنيًا في بلد المنشأ. و في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الإتفاقية الأوروبية بشأن الوضع القانوني للعمال المهاجرين.

وتدعونا هذه الملاحظة إلى التركيز على رأس المال البشري (مستوى التعليم والتكوين المهني) الذي يحصل عليه المهاجرون والحاجة إلى تعزيز تأثيرهم لأغراض تنمية. و قد نص تاريخ 24 نوفمبر 1974 و الذي صودق عليه في عام 1983، على ضرورة العمل المشترك و بشكل وثيق بين بلدان المنشأ والمقصد

¹ - Jean-Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, pp 24.

² - ibid, p 34.

"لضمان التكوين وإعادة التكوين" الذي ينبغي أن يراعي إلى أقصى حد ممكن احتياجات العمال من أجل العودة إلى بلدهم الأصلي. فإن منظمات أرباب العمل، والنقابات العمالية، وجمعيات المهاجرين، والسلطات العمومية لبلدان المنشأ والمقصد لها دورا رئيسي في الحوار الإجتماعي بشأن إعادة الإندماج الإجتماعي للمهاجرين والمهنيين، و حقهم في التدريب و التكوين المهني واندماجهم في سوق العمل.

فبعد العودة (حسب دراسة ميرام)، ارتفع عدد العمال الأجراء من دول المغرب الثلاث ب (56,6%) و هم ممن اختاروا العودة من غيرهم من المضطرين لها الذين هم من العمال المؤقتين أو الموسمين. أما فئة البطالين فقد انخفضت مقارنة مع المرحلتين السابقتين (قبل و بعد الهجرة) أي من (17%) قبل الهجرة و(7%) عند العودة و يشكل الطلبة أكبر نسبة بطالة وهي عند المضطرين للعودة أكثر من غيرهم من العائدين بمحض إرادتهم. كما بينت بعض الدراسات¹، أن المهاجرين من اليد العاملة و المنتمون إلى فئة النخبة (الكفاءات)، بإمكانهم أن يلعبوا دورا قياديا في الأنشطة العابرة للحدود الوطنية، و ذلك بفضل نجاحهم الإقتصادي الذي استطاعوا تحقيقه في البلد المضيف و الذي مكنهم من الوصول إلى هذه المرتبة، كبعض رجال الأعمال الأتراك أو المهاجرين الأتراك في ألمانيا، بعد وصولهم إلى مسؤوليات نقابية مهمة في الجمعيات، كما هو الحال بالنسبة للمغاربة والجزائريين في فرنسا، أو من خلال توليهم المسؤوليات في بعض المكاتب السياسية المحلية المنتخبة كما هو الحال بالنسبة المرأة المغربية في بلجيكا، و يظهر ذلك من خلال النشاط الإقتصادي و الإجتماعي والوعي المدني العابر للحدود. كما يمكن لهذا الشعور بالإهتمام والمسؤولية عبر الحدود الوطنية أن يتجاوز حاجز الأجيال كما اتضح من خلال مسار بعض المواطنين الألمان من أصل تركي.

أما الذين لم يكن لديهم مستوى ثقافي عال، و كما أشارت إليه دراسة (ميرام)²، فهم الذين اختاروا العودة وكانت نسبتهم أكثر ارتفاعا من المعارضين و الذين يبدو أنهم لم يتمكنوا من توفير وضعية مناسبة للعمل في البلد المضيف بسبب عدم توفرهم لهذا الجانب. و قد أكدت نتائج بحوث "ميرام" تأثير السن على احتمال إطلاق مشاريع استثمارية (كاسارينو 2008). فالمهاجرون الذين لديهم تجربة هجرة قصيرة نسبيا (أقل من عشر سنوات) لديهم فرصة بكثير لإطلاق مشروع استثماري من العائدين في سن التقاعد. كما أن إطلاق مشروع استثماري من قبل (في البلد المضيف) عامل رئيسي على احتمال القيام بذلك بعد العودة في بلد الأصل بعد توفر و جمع الموارد و توفر الرأسمال المادي و البشري.

أما بالنسبة لعامل السن، فقد بينت الدراسة التي قام بها "بن عتيق"³ للعائدين الجزائريين من خلال المساعدة في فترة الثمانينات (1988)، ما لهذا العامل دور في عملية الإندماج خاصة السوسيو مهني، إلى جانب الرأسمال البشري و المادي في تحقيق مشاريع استثمارية بعد العودة. حيث وجد أن الغالبية العظمى منهم، ما لا يقل عن ثلاثة أرباع وحوالي تسعة من كل عشرة أشخاص كان سنهم أكثر من 41 في وقت العودة، وهو ما لم يشكل لهم عاملاً مواتياً لإعادة الإندماج الإجتماعي- المهني، و تمكنت فئة قليلة من المهاجرين (22٪ من المستجوبين) من النجاح في إعادة إدماجهم الإقتصادي: تجار و حرفيين نشطين، الموظفون

¹ - Dietmar Loch et Jacques Barou, Editorial : Les migrants dans l'espace transnational : permanence et changement, opcit, p 10.

² - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p1

³ - Benattig Rachid. "Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie". In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 5, n°3, 1989. p. 79-102. doi : 10.3406/Remi.1989.1210

http://www.persee.fr/doc/remi_0765-0752_1989_num_5_3_1210 Document généré le 19/10/2015. p 83.

مؤهلون يمارسون في بعض الأحيان نشاطين في نفس الوقت من أجل توفير فرص العمل لأحد أفراد العائلة.

بالإضافة إلى الدخل الثابت، فإن هذه العائلات لديها مساكن مستقلة و التي تتطلب استثماراً كبيراً. و يجمع أصحاب هذه المشاريع بين عدة عوامل عملت على إنجاح هذه المشاريع بما فيها العوامل الديناميكية الفردية و السن المناسب، متوسط عمر أقل مقارنة بالمجموعة الأولى، إضافة إلى المؤهلات المهنية المعترف بها أو المكتسبة في الخارج، إلى جانب التعليم الأساسي في بعض الحالات، و توفير شبكة من الإتصالات مفيدة في حل العديد من قضايا إعادة الإندماج و التوطين. و أخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه لوحظ أن مهاجراً واحداً من بين كل اثنين من المهاجرين يعيشون مع أسرهم في فرنسا، و يبدو أنه عامل يشكل توازن و ديناميكية بدل مصدر قلق أو صعوبة. و يرجع نجاح المشاريع الاقتصادية في كلتا الحالتين حسب شخصية أصحابها. و إلى جانب عامل السن، فإن الظروف القانونية للعودة هي أيضاً مهمة جداً. و قد بين (ويلر و آخرون، 2007)¹ أن الأفراد الذين هاجروا قانونياً لديهم احتمال كبير للمسار الاقتصادي التصاعدي بين فترة الهجرة والعودة من الذين هاجروا بشكل غير قانوني.

ج. الإستعداد الاجتماعي (الرأس المال الاجتماعي) و علاقته بالإندماج في بلد الأصل:

إضافة إلى عوامل أخرى أو ظروف الإستعداد قبل العودة ، هناك عامل أساسي يفسر عملية الإندماج والمتمثلة في جمع المعلومات الكافية عن العودة. و هذا ما أشارت إليه نظريات العودة، فمثل نظرية تخطي الحدود الوطنية، فإن نظرية الشبكة الاجتماعية تعتبر العائدين بأنهم يتأثرون و حاملين للموارد المادية وغير المادية، و يحافظون على روابط قوية مع الأماكن التي أقاموا فيها من قبل. وعلى ذكر الروابط التي تحدد المهاجرين بعضهم ببعض حسب الصفات المشتركة لديهم هذا لا يكفي لإحداث الإندماج فيما بعد حتى مع الزيارات و العلاقات المستمرة مع بلد الأصل فهذا لا يمكن العائد دائماً من إحداث الإندماج و البقاء أكثر في بلد الأصل لأنه من الصعب تقييم نظريا و بوضوح التأثير الخاص لهذه الموارد على مبادرات المهاجرين. فسواء كانت التحولات مادية أو اجتماعية يساهم كلاهما في تحقيق نفس الهدف والمتمثل في تحقيق الرفاهية للعائلة و للمجتمع سواء للبلد الأصلي أو لبلد المضيف.

ولقد أظهر الإستطلاع الذي أجرته "ميرام" أن المهاجرين يحاولون جمع المعلومات من مصادر مختلفة من أجل استعداد أفضل للعودة. فعبر مسار هجرتهم، فهم يختارون و يفضلون الوقت و الكيفية المناسبة للعودة. لذلك فمن المهم أن فهم بأن المهاجرين لا يحتاجون إلى تنظيم حملات إعلامية لذلك، بالقدر الذي يبحثون فيه عن خلق ظروف و أجواء مناسبة و أرض الخصبة من أجل العودة سواء بشكل مؤقت أو دائم. وقد أشار المشاركون (في الاجتماع الذي عقدته ميرام) بالإجماع إلى أن وجود ظروف مواتية في بلدان المنشأ له تأثير كبير على قرار العودة إلى البلد من عدمه.

و في الواقع، و باعترافها لمدى تأثير كل من العوامل الميكرو و الماكرو- بنىوية لدول المنشأ (عوامل التأثير البنوي الجزئي وعوامل تأثير الإقتصاد الكلي لدول المنشأ)، فإن كلتا النظريتين السابقتين و على حد سواء ترى أن الحفاظ على الرابط بين البلدان المضيفة و بلدان المنشأ تعزز قدرة المهاجرين لإعداد و تأمين عودتهم الخاصة، على عكس ما يؤكد أنصار النظرية البنويية. و مع النظرية البنويية لعودة الهجرة، فإن العودة ليست فقط مسألة شخصية، و لكنها و قبل كل شيء أكثر من ذلك، فهي مسألة اجتماعية و نسقية تأثرت بعوامل ظرفية و بنويية.

¹ - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p225

فأثناء إقامتهم في الخارج ، تتاح للمهاجرين فرصة لجمع رأسمال اجتماعي محدد في البلد المضيف من خلال بناء الشبكات واكتساب المعرفة بالظروف الاقتصادية والمؤسسية في بلد إقامتهم الجديد. ولكن في موازاة ذلك، قد يواجهون صعوبة في الحفاظ على اتصالاتهم الخاصة بهم في بلدهم الأصلي.¹ فإن الرغبة في العودة لا تتطوي فقط على اختيار المهاجر للعودة إلى البلد، بل أيضا قدرته على القيام بذلك. إذ أن قرار العودة لا يكفي لوحده، بل الإرادة يتبعها ضمان توفر الشروط و المعلومات الكافية للعودة و ذلك من أجل ضمان الإندماج و يتم ذلك حسب الظروف المتغيرة في بلد المنشأ و البلد المستقبل. و بفضل استخدام هذا المفهوم، فإن العودة لا تقتصر على اختيار المهاجر، وإنما هي عملية يقوم فيها هذا الأخير بتقييم الموارد الخاصة ببلد الهجرة والمنشأ من أجل ضمان إعادة اندماجه بعد العودة.

لا شك أن المسافة ومدة الإقامة في البلد المضيف تؤثر سلبيًا على عدد ونوعية الاتصالات التي يديرها المهاجرون للحفاظ على العلاقات مع بلدهم الأصلي. ومن ناحية أخرى، قد يكون العائدون في بعض الحالات مستاءين أو حتى مرفوضين من قبل غير المهاجرين، إما لأنهم يشكلون منافسة في سوق العمل (أو الزواج ، العقار.. إلخ) ، أو لأنها تمثل مجموعة متميزة. و لتجنب هذه المشاكل و أيضًا لأسباب شخصية، يبذل المهاجرون العائدون جهودًا محددة للحفاظ على روابط مستدامة مع مجتمعاتهم المحلية. ففي حالة غانا على سبيل المثال، يستشهد "مازوكاتو" (2007) بالعديد من الدراسات التي تبين كثافة الروابط التي يحتفظ بها المهاجرون مع عائلاتهم وأصدقائهم و مع الجمعيات أيضا. وعلاوة على ذلك، فهناك أكثر من 60٪ من المهاجرين الغانيين يحتفظون بعلاقات في الخارج بعد عودتهم و (40٪ يحتفظون بروابط مع جمعيات).

كما تساعد الزيارات المتكررة للبلد، على الترتيب المسبق للعودة و جمع المعلومات (الإستعداد و التحضير للعودة) و كل هذه العوامل تتلخص في الموارد غير الملموسة التي ينبغي على المهاجر أن يحضرها قبل العودة و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الإندماج. حيث بينت الدراسة المشار إليها سابقا²، أن للعلاقات المستدامة بين المهاجرين و أسرهم في الجزائر قبل العودة، كانت أكثر متانة واستدامة عند العائدين قرروا العودة للعودة أكثر من الذين المضطرين (88% مقابل 73%). و كان سبب الزيارة لأسباب عائلية، العطل و الأعياد.

و فيما يخص الكفاءات من المهاجرين، فقد حدد كل من "لويل و جيروفا" (2004) و "ماير و براون" (1999) أكثر من 60 شبكة إلكترونية للمهجرين في جميع أنحاء العالم ، تهدف كلها الحفاظ على الروابط داخل البلد. و غالباً ما تكون فيها الجاليات متفرقة نسبياً، من أجل تبادل المعلومات حول فرص العمل في بلد المنشأ. و يتم دعم هذه المبادرات في بعض الحالات من قبل البلدان نفسها.

9.1.1. درجات أو مستويات الإستعداد المختلفة للعودة و علاقتها بالإندماج في بلد الأصل:³

و بإدخال مفهوم الإستعداد هذا و الذي أصبح يتجاوز فكرة التمييز أو الإنقسام الثنائي لنجاح أو فشل تجربة الهجرة التي دعت إليه النظريات الكلاسيكية لهجرة العودة، حيث أصبح الإهتمام أكثر إلى درجات الإستعداد

¹ - Ibid, p225.

² - Jean-Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p45.

³ -Jean-Pierre Cassarino , Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socioprofessionnelle, opcit,

هذه والتي قام "جون بيار كزارينو"¹ بتحليلها، و ذلك بالخوض في العوامل الميكرو (الجزئية) والماكرو (الكلية) والتي تشكل بشكل كبير أنماط العودة والتي تجعل من العائدين كجهات فاعلة محتملة للتنمية.

وبعد فحص درجات الإستعداد المادي والبشري والاجتماعي لدى العائدين، هناك درجات متفاوتة للإستعداد للعودة و تختلف من حيث تجهيز الموارد أو الإستعداد لها من حالة إلى أخرى و ذلك حسب طبيعة الإستعداد وحسب نقص أحد عوامل الإستعداد من هذه الجوانب الثلاث سواء الجانب المادي أو البشري أو الاجتماعي. كما لا ينبغي الوقوف إلى حد الإشارة إلى هذه المستويات و دورها في اتخاذ القرار بالعودة و إنما معرفة و محاولة الكشف و فهم أثرها على الاندماج بعد العودة. إذ هناك مراحل مختلفة للتحضير للعودة و التي تختلف حسب أنماط الموارد التي يتم الإعداد لها، و حسب ظروف ما قبل وبعد العودة، و كذلك مدة الهجرة إلى جانب ذلك أيضا العوامل المحفزة أو وفقا لدوافع العودة عند المهاجر كما رأينا سابقا. فعلى أساس هذه الاعتبار ات يمكن تحديد مستويات الإستعداد للعودة و التي تتمثل في المستويات التالية:

أ. الدرجة أو المستوى الأمثل (العالي) للإستعداد للعودة و تحقيق الاندماج:

و تمثل فئة المهاجرين العائدين الذين اكتملت دورة هجرتهم، و هم الذين كانت العودة بالنسبة إليهم خطوة منطقية وفق إستراتيجية مخطط لها مسبقا، حيث تتمتع هذه الفئة بمستوى من استعداد أمثل أو مستوى عال من الإستعداد للعودة. حيث تم اتخاذ قرار العودة عندهم بشكل مستقل و من دون أي ضغوط. و التي أتاحت لهم الفرصة بتنظيم عودتهم عن طريق تجهيز و تعبئة الموارد اللازمة الملموسة منها و غير الملموسة، وهي عملية تعد جزءاً من التحضير للعودة لضمان عودتهم (تجهيز الموارد: الإدخار، معرفة عن بلد الأصل، القيام باتصالات، تعليم عالي، اكتساب مهارات، خبرات، و متوسط مدة إقامة من 4 إلى 15 سنة). و يشعرون بأنهم قد جمعوا قدرا كافيا من هذه الموارد لتحقيق مشاريعهم في بلدانهم الأصلية، و لديهم مستوى توقع تحقيق تغيرات إيجابية في سوق العمل أو تغيرات حكومية في بلد المنشأ. و توقع إيجاد تحسينات سياسية و اقتصادية و التي تولد فرصا جديدة في بلد المنشأ. كما أنها الفئة التي استطاعت تحقيق الهدف من الهجرة (كإنهاء فترة الدراسة بنجاح)، و القدرة على إطلاق مشروع استثماري في بلد المنشأ، نهاية عقد العمل، استكمال التكوين أو الدراسة في بلد المنشأ، تحسن الوضع في البلاد، إلى جانب دوافع العودة بسبب وجود وضعية سياسية ملائمة في بلد الأصل.

فيؤثر مستوى استعدادهم العالي في مشاركتهم عبر الحدود وعلى الشبكات الاجتماعية و الاقتصادية. فهي تنقل موارد إعلامية ومادية و التي بإمكانها أن تعزز من تعبئة و تجهيز الموارد ليس قبل العودة فحسب وإنما أيضا بعدها كذلك. فهذه الفئة كان من شأنها القيام باتصالات معتبرة وذات قيمة عالية و اكتسبت إلى جانب ذلك، مهارات و معارف و التي من شأنها أن تشكل عنصرا معتبرا وإضافة هامة لمبادراتهم. بحيث تمكنوا من تنظيم عودتهم، إلى جانب و جود دوافع قوية في بلد المنشأ تحفز العودة، بحيث يكون لديهم الوقت الكافي لتقييم تكاليف وفوائد العودة و النظر أو الأخذ في الاعتبار إلى التغيرات التي حدثت في بلدانهم الأصلية وإعادة اكتشاف الخصائص الحقيقية لبلد المنشأ على مستوى الأنساق والمستوى الاقتصادي والسياسي وتقييم تلك التغيرات الطارئة في بلد الأصل، نتيجة للإصلاحات الليبرالية التي تسهل الإستثمار في القطاع الخاص أو بسبب نوعية حياة أفضل التي يتطلع إليها هؤلاء من خلال التكيف و التفاوض و التميز. و من أجل هذا يقوم بعضهم بالحفاظ على الوضعية القانونية في أماكن إقامتهم في البلدان المضيفة بهدف تأمين تنقلهم عبر الحدود. إذ بإمكان أن تتشكل بعض مشاريع المهاجرين من قبل البرامج العامة التي تدعمها و تروج لها

¹ - Jean-Pierre Cassarino « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p274, 275.

حكومات دول المنشأ والتي تهدف إلى إعادة العائدين من ذوي المهارات العالية ورجال الأعمال إلى أوطانهم. ورغم أثر هذه البرامج التي ترعاها الدولة الصديقة للعودة، فما زال يتعين تقديرها بشكل أفضل. فإن تنفيذ مثل هذه البرامج يمكن أن ينظر إليها على أنها بمثابة تغيير إيجابي الذي يمكن أن يحدثه العائدين بعد عودتهم. وهذا ما لاحظته "روبن إيرادل و فيغو" خلال دراسة استقصائية تتعلق بالعائدين الصينيين من أستراليا. ويقول الباحثان: "على الرغم من أن البرامج الحكومية الصينية المحفزة للعودة، لا يبدو أنها أثرت تأثيراً مباشراً على عمليات صنع القرار في أستراليا، إلا أنها قدمت إشارة إيجابية من الحكومة مفادها أن البيئة الاجتماعية والسياسات في الصين أخذت في التحسن". وكثيراً ما تصاحب هذه البرامج إنشاء مناطق صناعية خارجية و مجمعات تكنولوجية في دول المنشأ، والتي تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والعائدين من رجال الأعمال.

ب. مستوى استعداد ضعيف نسبياً للعودة و صعوبة الإندماج في بلد الأصل:

و تشير هذه الفئة الثانية من العائدين، إلى المهاجرين الذين لم يتمكنوا من تحقيق الهدف من الهجرة كما هو متوقع، وهم المهاجرين الذين يتميزون بدورة هجرة غير كاملة، و لم يعدوا العدة لعودتهم بما يكفي و التي كانت بسبب مدة إقامتهم القصيرة جداً في الخارج، بحيث لا تسمح لهم تلك الفترة بجمع الموارد المادية وغير المادية التي يتعين لهم جمعها من أجل العودة، و ذلك بسبب الصعوبات التي يواجهونها من أجل تعبئة الموارد اللازمة لإعادة إدماجهم في بلد الأصل بعد العودة: عمالة غير مستقرة في بلد المقصد، مشاكل عائلية، ظروف اجتماعية وثقافية غير ملائمة (العنصرية و مشاكل التمييز العنصري في الخارج)، وعدم تحقيق الهدف من الهجرة. فإنهم يعتبرون أن اختيار العودة تستلزم تكلفة أقل مقارنة بالبقاء في الخارج مقارنة مع سابقهم من الفئة الأولى من المهاجرين. و أن تكاليف بقائهم في المهجر أعلى من تكاليف العودة إلى بلدانهم الأصلية، حتى و لو استطاعوا أن يجهزوا نسبة قليلة من الموارد اللازمة للإستعداد قبل العودة. و بالتالي، فإن تجهيزهم و تعبئتهم للموارد في البلدان المضيفة لا تزال محدودة للغاية، فإن العائدين سيميلون إلى الإعتماد على الموارد المتاحة في بلدانهم الأصلية من أجل إعادة الإندماج. (كلما كان مستوى الإستعداد ضعيفاً كلما نقص الحافز للعودة و قلت فرص الإندماج داخل بلد الأصل بعد العودة).

ج. عدم الإستعداد للعودة و علاقته بعدم الإندماج:

و التي تتعلق بالفئة الثالثة من العائدين، و هم الذين و لم يتمكنوا و ليست لديهم القدرة و الإمكانية للتحضير لعودتهم، و هم الذين لم يفكروا في العودة من قبل و لم يقدموا لها أي استعداد. و هم الفئة التي أصيبت بخيبة أمل، إثر أحداث غير الملائمة في البلدان المضيفة و التي دفعتهم إلى مغادرتها، نتيجة لرفض طلب اللجوء مثلاً أو بعد العودة القسرية إلى الوطن. أو بسبب أحداث غير منتظرة و التي قطعت دورة الهجرة بشكل مفاجئ على سبيل المثال، أو بعض الأحداث العائلية غير المتوقعة عائلية في بلد المنشأ، و النبذ والإقصاء وعدم وجود فرصاً حقيقية للحصول على مركز اجتماعي و مهني في البلدان المضيفة. و يمكننا تلخيص أهم مستويات الإستعداد للعودة الثلاث و علاقتها بالإندماج بعد العودة في الجدول التالي¹:

¹ - Ibid, p272.

جدول رقم 11: يمثل مستويات الإستعداد للعودة و علاقتها بالإندماج في بلد الأصل:

الظروف بعد العودة		ظروف ما قبل العودة			الوضعية أثناء الهجرة	أنماط	
		مدة الإقامة	تجهيز الموارد	الدوافع		العودة	مستويات الإستعداد
عملية إعادة الإندماج	عودة الهجرة	متوسط إقامة من 4 إلى 15 سنة.	- الإدخار - معارف (دفتر العناوين) - اتصالات - معرفة، مهارات، خبرة. - تعليم عالي.	تحقيق الهدف من الهجرة. - توقع تحقيق تغيرات إيجابية في سوق العمل أو تغيرات حكومية في بلد المنشأ. - توقع إيجاد تحسينات سياسية و اقتصادية و التي تولد فرصا جديدة في بلد المنشأ. - دوافع قوية في بلد المنشأ تحفز العودة.	- إمكانية الحصول على الإقامة في البلد المضيف. - إمكانية الحصول على ملكية خاصة في البلد المضيف.	- مهاجرون عمال - اللاجئين - الكفاءات المهاجرة - الطلاب المهاجرون - طالبي اللجوء	مستوى استعداد جدي عالي
- توفر الأسرة و الأقارب الدعم المعنوي و المادي. - إمكانية استثمار محدود نتيجة لتجربة الهجرة.		متوسط إقامة لمدة 6 أشهر إلى 3 سنوات	بعض المدخرات	عدم التمكن من تحقيق الهدف من الهجرة كما هو متوقع: خيبة أمل، أحداث عائلية غير متوقعة في بلد المنشأ قطعت مسار الهجرة.	ليس لديهم أي وضعية	- مهاجرون عمال - اللاجئين على المدى القصير - الكفاءات المهاجرة - طلاب مهاجرون	مستوى استعداد ضعيف
أوضاع صعبة في بلد الأصل. توقع أو توخي إعادة الهجرة		متوسط إقامة أقل من 6 أشهر.	انعدام الموارد	- ترحيل، طرد. - رفض تمديد التأشيرة	بدون وضعية	رفض طلب اللجوء - مهاجرون غير شرعيون	غياب الإستعداد للعودة

و بعد قياس هذه العوامل لاحقا، سينظر للمهاجرين على أنهم " لم يستعدوا للعودة جيدا" و ذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب و عي أفضل للتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية والتي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية.

2. تأثير العوامل الخارجية في بلد الأصل على الإدماج بعد العودة:

إلى جانب كل تلك العوامل التي أشرنا إليها و التي تتحكم في عملية الإدماج بعد العودة، فقد أشارت دراسات عديدة إلى بعض عوامل و متغيرات أخرى و التي تفسر كل من عوامل العودة وعوامل الإدماج والتي لا تقل أهمية عن هذه العوامل السابقة. إذ لا يكفي التحضير للعودة و جمع المعلومات من أجلها و لكن ينبغي توفير ظروف اجتماعية ملائمة من أجل ذلك.

وقد أشارت نظريات كثيرة حول أهمية الظروف النفسية في عملية الإدماج بعد العودة، كنظرية الشبكات والتي تقترح تحليل تشكيل هذه الروابط الاجتماعية و تتجاوز الصلات العرقية والأسرية بتركيزها على أساس توطيد علاقات التبادل، و الإهتمام المشترك بين الجهات الفاعلة القادرة على الإستجابة للسياق الاجتماعي و البنيوي في مكان إعادة الإدماج. في حين توجه نظرية تخطي الحدود الوطنية¹ أكثر من خلال دراستها نحو دراسة التجمعات العرقية والأسرية، فقد توالى عدة نظريات و تعارضت خلال عقد من الزمن وعكست هذه الإعتبارات حول هجرة العودة و قضية اندماج المهاجرين.

وعلى الرغم من الأساليب التحليلية التي تميز هذه النظريات، فإنها توافق على أن طرق إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى بلدانهم الأصلية تختلف وفقا لعناصر الأساسية الثلاث و التي أشرنا إليها بالتحليل: ويتعلق الأول بمكان إعادة الإدماج في المقام الأول من بين المتغيرات الأخرى التي لا تقل أهمية عن العوامل الأخرى و المتمثلة في مدة وطبيعة تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر في الخارج، و طبيعة العودة في حد ذاتها.

أما النظرية البنيوية فلقد بينت ما لعلاقة العوامل الخارجية في خلق العملية الإدماجية للعائدين، و التي تعد أمرا ضروريا لإظهار مدى قدرة العوامل النفسية على الابتكار، وتبدو و كأنها الجهات الفاعلة في التغيير، فلا يقتصر الأمر على وجود الرأسمال المادي والبشري الذي يتمثل في الخبرات و المهارات المكتسبة من المهجر، لكن العلاقات مع السلطة المحلية، التقاليد والقيم في البلدان الأصلية لديها تأثير قوي على قدرة العائدين لاستثمار خبراتهم التي اكتسبوها من المهجر داخل بلدانهم الأصلية. أي مدى تأثير هؤلاء العائدين على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة. أي أن استعداد المهاجرين للعودة لا يعتمد فقط على تجربة المهاجرين في الخارج بل أيضا على التصورات التي يتوقعونها من تغير في النسق الاقتصادي و السياسي والإجتماعي في بلد الأصل.

فهذه العوامل لها تأثير على كيفية الإستعداد لنقل هذه الموارد و استخدامها بعد العودة. إذ يرتبط المستوى الثالث من التحليل ارتباطا وثيقا بالمستويين السابقين (المادي والاجتماعي). حيث يتمثل في الأبعاد الشخصية و الذاتية التي تتسم بها تجربة عودة المهاجرين و مدى قدرتهم على التكيف و إعادة إدماجهم السوسيو مهني و العائلي والإجتماعي. أي أن استعداد العائدين يتشكل حسب الظروف المتاحة في البلدان المضيفة و بلدان المنشأ، أي ظروف ما قبل وبعد العودة.

فبالرغم من أهمية عامل مدة الهجرة في عملية الإدماج، إلا أنه يختلف حسب تقييم المهاجر العائد ونظريته للتغيرات والهياكل المستحدثة في بلده الأصلي. حيث تلعب عوامل عدة تجعل من العائد قادرا على الإستثمار في بلده مثلا، وذلك حسب ظروف العودة، خصائص اقتصاد السوق، أو درجة الإقتصاد الحر والانفتاح الإقتصادي على الإستثمار الخاص، الهياكل التنظيمية والقانونية للمبادرات الفردية و عوامل أخرى ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار. حيث تلعب المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني دورا مهما لمساعدة هؤلاء من أجل تفادي الشعور بالإنسحاب و التهميش الإجتماعي و المهني. إذ يعتبر حسن سير النظام التربوي

¹ - Jean-Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p11.

والتعليمي ومنح فرص التدريب المهني في أماكن العمل، عناصر بإمكانها أن تعزز عملية إعادة إدماج خاصة أولئك المهاجرين العائدين الذين ليس لديهم أي مستوى.

فالعودة ليست مسألة فردية فحسب وإنما هي عملية تتدخل فيها عوامل أخرى نسقية إلى جانب عامل الزمن، إذ بينت دراسة (ميرام) أن القدرة على الإستثمار تختلف من بلد إلى آخر ضمن الدول المغاربية الثلاث (مجتمع البحث: الجزائر، تونس و المغرب)، وذلك حسب الإمكانيات الفعلية للإستثمار في القطاع الخاص لكل دولة، و كذلك حسب المقاييس والتدابير الحكومية المتخذة لذلك و التي تسعى لجلب المهاجرين العائدين نحو الإستثمارات الإنتاجية سواء خلال عودتهم المؤقتة أو الدائمة.

وتعتبر دولة تونس مثلاً من بين الدول الثلاث الجزائر و المغرب و التي تعترف بمساهمات المهاجرين التونسيين العائدين بالتالي و التي تبنت سياسة الإصلاحات و الإنفتاح الإقتصادي و تطوير القطاع الخاص، و هذا ما يؤثر ايجابيا على قدرة العائدين في الإستثمار، و ما يبين أن طبيعة العلاقة الموجودة مع المهاجرين العائدين داخل كل دولة لها أثرها على عملية الإستثمار فبعد العودة، عرف الكثير من العائدين التونسيين تحقيق مشاريع استثمارية (41%)، حيث معظمهم من حقق على الأقل أكثر من مشروع استثماري (37,3 %)، أو هناك من استطاع تحقيق مشروعين على الأقل (3,6%)¹. فقد رافقت هذه الإصلاحات الليبرالية تدابير الإنفتاح تجاه الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنها لم تكن تستهدف فقط تشجيع الشركات الخاصة في القطاعات التي تخلق فرص العمل، بل أيضا على الإستثمارات التي يقوم بها المغتربون والمهاجرون الراغبون في العودة إلى البلاد.

و قد قدمت "مسنارد (2004)² مثلاً للعلاقة بين قرار العودة ومدة الهجرة من جهة، واختيار النشاط المهني الذي سيمارسونه العائدين بعد عودتهم من جهة أخرى، و ذلك من خلال الأخذ في الاعتبار تلك الخصائص المحيطة ببلد المنشأ إلى جانب خصائص المهاجر العائد بحد ذاته. و قامت بافتراض بأن قيود تأمين سوق العمل في بلد الأصل ستؤثر في الغالب على أولئك الذين يخططون للعمل بعد عودتهم لحسابهم الخاص. و كنتيجة لذلك، قد يكون للتغيرات السياسية نتائج غير متوقعة على مدة الهجرة: قد تؤجل الحوافز المقدمة من أجل تشجيع الإستثمار عند العودة حتى العودة، و هذا ما سيؤدي ببعض المهاجرين بدلاً من ذلك، إلى اختيار العمل بأجر و تغيير رأيهم بالبقاء لفترة أطول في المهجر من أجل جمع المدخرات اللازمة للعودة إلى جانب الحوافز لبدء المشاريع التجارية. و التي من شأنها أن تحقق التنمية في دولة المنشأ، فقد تجتذب الظروف الإقتصادية الملائمة وتوفر فرص جديدة في بلد المنشأ المهاجرين و تشجيعهم على العودة إلى بلدهم الأصلي.

و بإمكان الموارد التي يوفرها العائدون قبل عودتهم أن تساهم في ديناميكية التنمية و التي قد بدأت بالفعل لأنه من المؤكد أن المهاجرين العائدين غير قادرين على قيادة عملية التنمية. لأنه لن يتحقق ذلك إلا من خلال تشجيع السلطات العامة للإستخدام الفعال لهذه الموارد. إذ أصبح الواقع يبين أن عكس مسببات التنمية هي التي أصبحت مهيمنة في دول المنشأ.³ إذ أصبح مستوى المشاورات و التفاوض بين بلدان المنشأ والمقصد فيما يتعلق بسياسات العودة ضئيلاً. و في الواقع، يفسر هذا بإحجام بلدان المنشأ من شمال أفريقيا مثلاً، على التعاون الكامل في سياق سياسات العودة هذه. بل والأكثر من ذلك فقد أصبحت هذه السياسات موجهة أكثر حول القضايا الأمنية والتي تلبّي مصالح الإتحاد الأوروبي ودول الأعضاء أكثر من احتياجات

¹ - Jean-Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p97.

² - Dietmar Loch et Jacques Barou, Editorial : Les migrants dans l'espace transnational : permanence et changement, opcit, p 10.

³ - Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », ibid, p220.

بلدان المنشأ والمهاجرين أنفسهم. و يمكن تفسير حقيقة هذا المستوى المنخفض من المشاورات بسبب أنه تم تعريف مسألة العودة قد بشكل ضيق باعتبارها مجرد تنقل و مغادرة أراضي بلد الهجرة. و قد أدت هذه الرؤية الضيقة بتعزيز السياسات الأمنية لمكافحة الهجرة غير المشروعة. و مع ذلك، فإن اعتماد إطار حقيقي للحوار والتشاور وإقامة محادثات جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن العودة بين بلدان المستقبل والمرسلة حول موضوع العودة المؤقتة والدائمة للمهاجرين يتطلب التخلص خاصة من هذه الرؤية الضيقة و المساهمة على وجه الخصوص في الخلط بين العودة و الطرد أو إعادة القبول و العمل على تحسين قيمة العائد من خلال وضع المهاجرين وطموحاتهم في العودة مركز اهتمام سياسات العودة. و يمكننا تلخيص عوامل الإندماج هذه في الجدول التالي:

جدول رقم 12: يلخص عوامل الإندماج بعد العودة¹:

إعادة الإندماج الاجتماعي والمهني	الجهات المعنية في إعادة إدماج المهاجرين العائدين	العناصر الأساسية لسياسة العودة
المدة / عامل الزمن	المهاجر العائد	إمكانية الحصول على الحقوق الاجتماعية
الدوافع/ آثار الاختيار الحر الموارد (الملموسة و غير الملموسة)	المؤسسات الإدارية	علاقات دولية
نقل المهارات	وكالات التوظيف	الظروف / النسق
الإستعداد/ المعلومات	أرباب العمل	قابلية الحصول على التقاعد
	النقابات	المعرفة (البيانات الإحصائية)
	المنظمات و الجمعيات	
	المنظمات الدولية	
	العائلة/ الشبكات	
	شركات تعاقد فرعية	

المصدر: Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard »

1.2. إعادة النظر في سياسات العودة الحالية وعلاقتها بالإندماج:

إن من بين الإجراءات المتخذة من أجل دعم و تشجيع العودة بالنسبة لدول الهجرة نذكر ما يلي:

1.1.2. السياسات التي تتفادها بلدان المنشأ لتشجيع عودة المواطنين²

تتبدل بعض بلدان المنشأ جهوداً كبيرة لجذب رعاياها المتواجدون بالخارج. فمن ناحية تقوم بوضع نظام معلومات وأنشطة ثقافية لصالح هذه الجاليات. و يمكنها أن تعزز تمثيل المهاجرين داخل هياكل سياسية بما في ذلك البرلمان. كما يمكنها في النهاية تنفيذ في النهاية بعض المحفزات لتشجيع العودة (التمتع ببعض الإستحقاقات الاجتماعية، الوصول إلى تحقيق أنواع معينة من الفوائد، وإمكانية الإحتفاظ بحسابات لعملة

¹ - Ibid, p218

² -Ibid, p225- 226.

قابلة للتحويل أو الاستفادة من الفوائد المربحة وما إلى ذلك)، أو المساعدة في إعادة الإندماج الاجتماعي للمهاجرين العائدين. وليس بالإمكان القيام بدراسة شاملة لهذه المناهج و المقاربات لكن بالإمكان توضيح بعض الأمثلة لذلك: حيث تم إدخال برنامج حكومي في عام 1993 في جامايكا مثلاً، بهدف تشجيع عودة الجامايكيين من خلال توفير المعلومات لهم، و تسهيل عودتهم و اندماجهم في سوق العمل. (توماس هوب، 1999).

كما أن الفلبين هي أيضاً مثيرة للإهتمام إذ تعتبر إعادة إدماج المهاجرين العائدين واحدة من بين أولويات الحكومة (جو 2007)، أما الجانب الاقتصادي لهذه البرامج، فتتمثل في الأساس على إنشاء المشاريع التجارية من خلال التكوين وتحسين فرص الحصول على الائتمان، بينما يتمثل الجانب النفسي-الاجتماعي في توفير للمهاجرين العائدين خدمات مثل الإرشاد الأسري أو التدريب في تنمية القدرات. و حيث تم إنشاء منذ متكامل لإعادة إدماج العمال المهاجرين في عام 2007 لإمكانية الوصول إلى جميع الخدمات التي من المحتمل أن تحتاج إليها عائلات المهاجرين.

أما في الأرجنتين، و بعد الإنتعاش الاقتصادي الذي عقب الأزمة، فقد تم وضع العديد من البرامج التي تهدف إلى تعزيز الأنشطة والموارد العلمية والتقنية. و قد تم تأسيس برنامج تربص لما بعد الدكتوراه لإعادة إدماج وعودة الدكاترة الذين أكملوا أطروحاتهم في الخارج و الحرص على إيجاد مراكز بحث في الأرجنتين (ماير و آخرون 2007).

أما في تونس، فقد وجد هناك آليات لتسهيل عودة وإعادة إدماج المهاجرين وأسرهم. حيث يهدف البعد الاقتصادي لهذا المخطط في المقام الأول إلى تشجيع استثمارات التونسيين المقيمين بالخارج، و خاصة من خلال الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من السلع، في إطار تحقيق مشروع اقتصادي في تونس، من دون شرط العودة النهائية. و بالإضافة إلى ذلك، بإمكان التونسيين المقيمين بالخارج فتح حساب مصرفي بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل، و يتمتعون من الإعفاء الضريبي، و بإمكانهم تنفيذ عمليات نقل أو تحويل الأصول (بلحاج زكري، 2007). و في الجزائر، بإمكان المهاجرين العائدين نقل و تحويل جميع ممتلكاتهم الشخصية دون أي تكلفة، و الإعفاء من الضرائب و الواردات و المعدات في حالة الرغبة في إطلاق مشاريع اقتصادية (صايب موزات 2007). وأخيراً، يمكن أن نذكر حالة الصين، التي قامت بتوسيع أجهزتها منذ عام 2002، لتشجيع عودة المتخرجين الشباب، بتقديم فرص الحصول على العمل، و الترقية الاجتماعية، تحسين الراتب، الإعفاء من الضرائب و استحقاقات اجتماعية. كما يمكن للمهاجرين العائدين الحفاظ بالجنسية المزدوجة إذا تم تجنسهم في البلد المضيف، و إمكانية إعادة الهجرة (Zweig, 2006).

لكن الحوافز المباشرة للعودة قد يكون لها تأثير غامض. ويمكنها أن تشجع الأفراد على الهجرة للاستفادة من تدابير المساعدة للعودة و بإمكانها أن تكون لها آثار غير متوقعة بالنسبة للمهاجرين الذين تم تخطيطهم للعودة على أي حال. و أخيراً، فإنها يمكن أن تعزز المشاعر السلبية لغير المهاجرين، وبالتالي تعقيد عملية إعادة إدماج المهاجرين فمن المهم أن فهم بأن المهاجرين لا يحتاجون إلى تنظيم حملات إعلامية لذلك، بالقدر الذي يبحثون فيه عن خلق ظروف و أجواء مناسبة و أرض الخصبة من أجل العودة سواء بشكل مؤقت أو دائم. و في هذا المجال، يعود الفضل إلى الدراسات و التي أشرف عليها مشروع ميرام¹ حول العودة وأنماط

¹ - Jean-Pierre Cassarino, « Modes de réintégration des migrants de retour, Réintégration socioprofessionnelle des migrants de retour dans les pays du Maghreb : Vers des propositions concrètes Socio-Professional, European University Institute Robert Schuman, Centre for Advanced Studies, 3 - 4 novembre 2008, p15

إعادة الإندماج، على وجود نظرة جديدة للعودة و أعطتها بعدا جديدا يتمثل في النظرة للعودة و العائدين من جوانب عديدة متمثلة في:

- سد الفجوة في المعلومات حول الخصائص الاجتماعية و الديموغرافية للمهاجرين العائدين.
- فهم العودة كمرحلة من دورة الهجرة وليست مجرد "مغادرة أراضي بلد المقصد"
- التمييز بين العودة و إعادة القبول أو الطرد.
- تخصيص مشاورات بين أصحاب المصلحة من البلدان المستقبلية للهجرات و البلدان المرسل.
- الإعتراف بأن إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الهجرة قد تغيرت بشكل كبير. كما أشار المشاركون في الاجتماع الذي عقدته ميرام و بالإجماع (فلورنسا ، 3-4 نوفمبر 2008) حول إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى بلدهم الأصلي: من أجل البحث على مقترحات ملموسة، إلى أن وجود ظروف موالية في بلدان المنشأ له تأثير كبير على قرار العودة إلى البلد من عدمه. و لقد كان من نتائج هذا الاجتماع اقتراح منهج فعال يستند على مقترحات ومبادرات مشتركة بين دول المغرب العربي يمكن مواجهتها لاحقا مع مواقف بلدان المقصد، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة العائدة. و يمكن أن توجه هذه المقترحات نحو الإحتياجات التالية:
- تطوير برامج تجريبية لتنمية رأس المال المادي والبشري للمهاجرين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والتي لا تقتصر فقط على المهاجرين أصحاب المشاريع الاقتصادية، و إنما أيضا على أولئك الذين يودون استثمار مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة في برامج ذات قيمة مضافة عالية لبلدانهم الأصلية. و ذلك من خلال فرص تحسين و سهولة الحصول على التمويل اللازم لإنشاء مشاريع اقتصادية من خلال إنشاء آليات تمويل مشتركة بين بنوك بلدان المقصد و بلدان المنشأ
- مرافقة و دعم أصحاب المشاريع الإستثمارية لتحقيق و الحفاظ على مشاريعهم الاقتصادية و ذلك من خلال شكل من أشكال الرعاية المجانية، و يتطلب ذلك مشاركة جمعيات أرباب العمل والسلطات العامة.
- توفير فوائد مغرية لفترة محدودة، للمهاجرين الراغبين في العودة إلى ديارهم، من خلال وضع إطار قانوني ومؤسس بشكل مناسب. وتحسين ظروف البنية التحتية الضرورية لتوجيه الإستثمار الخاص بالمهاجرين وفق التدابير التالية:
- إنشاء بنك للموارد البشرية، تديره مؤسسات عمومية متخصصة، تسمح للمؤسسات المحلية التعرف بشكل أفضل على مهارات المهاجرين المقيمين بالخارج التي يحتاجونها.
- تصميم وتنفيذ "برامج البحث عن المواهب" بين الجاليات مثل تلك التي طبقتها بعض البلدان المرسله مثل كوريا الجنوبية واليابان ونيوزيلندا.
- إنشاء بوابة المعلومات عبر الشبكات مع الغرف التجارية في الخارج، و الممثلين الدبلوماسيين، جمعيات أصحاب العمل والمهاجرين والحكومات لتسهيل الحصول على الفرص الاقتصادية في البلاد..
- أما من وجهة نظر بلدان المنشأ¹، تلعب الأوضاع الاقتصادية، إلى جانب الظروف السياسية و الاجتماعية، دورا حاسما في العودة. و بالنسبة للمهاجرين أنفسهم، وبصرف النظر عن الهجرة القصيرة المدى، و في كثير من الأحيان، يعتبر الحفاظ على علاقات مزدوجة بين بلد المنشأ والبلد المضيف ضرورية من أجل

¹ - Jean- Christophe Dumont, Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p228.

الحفاظ على العلاقات في البلد المضيف، بما في ذلك العلاقات الأسرية و ذلك من أجل ضمان الذي يسمح بتعزيز العلاقات و الروابط بين بلد المنشأ و الذي يعمل على تسهيل إعادة اندماج بعض المهاجرين بعد العودة، و بهذا يمكن لهجرة العودة دعم و مرافقة عملية التنمية. أما بالنسبة للإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل تشجيع العودة و خلق العملية الإدماجية في بلد الأصل:

أ. ضمان تأمين حقوق العائدين في البلدان الأصلية:

لقد أثبتت دراسة "ميرام" أنها ساهمت في فهم عملية الإستعداد للعودة. فبعد الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة بسبب الطرد، تكون عملية الإستعداد ضعيفة أو منعدمة. وقد أظهرت الدراسة أنه في هذه الحالة، الميل نحو إعادة الاندماج يكون منخفضاً. ولذلك، ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لضمان المهاجرين الحق في التأهيل المهني بعد العودة. و هذه التدابير ضرورية للغاية لأن هناك أكثر من ربع من العينة المستجوبة من هؤلاء المهاجرين كانت عودتهم قسرية و تم تسجيل عدد كبير من العاطلين عن العمل. في بلدانهم الأصلية. ودعت حكومات بلدان المنشأ للإستجابة للنتائج البشرية و الإقتصادية لهذه العودة القسرية بوضع و تطوير آليات تأسيسية تضمن و تكفل الحق في إعادة الاندماج الإجتماعي و المهني لرعاياها الذين تعرضوا إلى الطرد. و يُطلب من سلطات بلدان المقصد الأخذ في الاعتبار ظروف ما بعد الطرد للمهاجرين الذين تم ترحيلهم قسراً من أراضيهم، لتحديد و بالتعاون مع السلطات العامة في بلدان المنشأ، برامج إعادة إدماج المهني للحد من العواقب الإنسانية و الإجتماعية و الإقتصادية لإعادة القبول الشخص في بلد المنشأ.

و لقد أظهرت التجارب الوطنية التي قدمها الخبراء المدعوون إلى الإجتماع الثالث "لميرام" بوضوح أن إعادة الإدماج المهني يعتبر جزء من إطار عمل أوسع بما في ذلك المبادرات والإصلاحات لضمان حقوق المهاجرين. و تعتبر الصين مثالا للبلدان التي اعتمدت على سياسات و قوانين من شأنها تعزيز و رفع مستوى المهارات المكتسبة في الخارج من قبل المغتربين. وقد بدأت بولندا مؤخراً في تنفيذ تدابير تستند على الإعفاء من الضرائب و التمويل بأسعار تفضيلية ودعم الأسرة والحصول على التعليم للأطفال لتشجيع عودة المهاجرين من رعاياها الذين هاجروا إلى الخارج.

و تعكس هذه التدابير تطوير الموارد البشرية و تحويل الأموال التي اكتسبها المهاجرون العائدون في سياق نمو وتطوير بلد المنشأ. والتي تستند على تدابير قانونية مخصصة و التي قد يكون لها تأثير على لجذب الجاليات المهاجرة في الخارج والمشاركة في عملية الإستعداد للعودة التي يقيم فيها المهاجرون التغيرات والإصلاحات التي وقعت في بلد المنشأ.

و هناك عنصر آخر مهم، و هو الحاجة إلى دعم قابلية وصيانة تلك الحقوق المكتسبة في الخارج للمهاجرين من حيث الضمان الإجتماعي و التقاعد و البطالة، حتى بعد العودة إلى بلد الأصل. و التي تعتبر مسألة أساسية في وضع الحلول التي تدعم إعادة اندماج هؤلاء المهاجرين العائدين في البلاد، وكذلك أزواجهم وأفراد أسرهم بعد عودتهم. ففي الولايات المتحدة والمكسيك مثلاً و في وقت مضى، كان الشخص الذي يعمل لمدة مجموع 499 أسبوعاً و أقل من 10 سنوات، لا يحق له التقاعد في كلا البلدين.¹

ب. برنامج المساعدة للعودة:

لقد بينت الدراسة التي قام بها بن عتيق² ما لدور الظروف النفسية في بلد الأصل من أهمية في تعزيز أو خلق ظروف الاندماج داخل بلد الأصل إلى جانب العودة بالمساعدة و التي من شأنها تسمح بإعادة اندماج

¹ - Ibid, p231.

² - Benattig Rachid, " Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie" opcit, p82

العائدين داخل بلدهم الأصلي. فقد تحول المهاجرون الذين شملهم الإستطلاع في الجزائر مباشرة بعد عودتهم¹ (نحو مائة شخص) بشكل رئيسي إلى أعمال تجارية صغيرة وحرف يدوية و أصحاب وظائف. كما سادت أيضا حالات الوظائف أو أنشطة عمل غير المستقرة (غير منتظمة أو غير رسمية). و يعود تنوع هذه الوضعيات المختلفة، إلى نوعية السياق المحلي لبلد الأصل (البنوية)، وأيضا إلى عوامل أخرى كدينامية الفرد نفسه إلى جانب العلاقات و الدعم العائلي التي توضح ذلك الإختلاف بين خصائص المهاجرين و تلك الإستراتيجيات وراء ذلك النجاح والفشل بعد العودة.

ج. تحسن الوضع السياسي داخل بلد الأصل (وضع سياسي ملائم):

و قد عرف الوضع الأمني تحسنا كبيرا في الجزائر، منذ القرار الشهير لرئيس الجمهورية السيد/ عبد العزيز بوتفليقة، بإصدار قانون عفو عام، لمن لم يرتكب جرائم تمس بالأمن العام، فيما يعرف **بقانون الوئام المدني**. ولعل هذا الوضع الغير المستقر، يجعل المقيم في الجزائر يعيش في خوف مستمر، كما يجعل الجزائري في الخارج، يفكر أكثر من مرة قبل أن يقرر بشكل نهائي، العودة إلى وطنه الذي هو في حاجة ماسة إليه، وحاليا هناك العشرات من الإعلاميين في المحطات الفضائية العربية، وكذلك حملة الدكتوراه والتقنيين الذين يوجدون بالمئات في الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وبريطانيا، وإذا كانت الإحصائيات في هذا المجال غير دقيقة إلا أنه يبدو واضحا أن عدد العاملين الجزائريين الذين هاجروا للخارج قد زاد بصورة مثيرة.²

د. الإستثمار في الكفاءات:

فالجidal القائم حول تداول العقول و دورانها في العالم يسير على نحو التالي. إن لم يكن بإمكان استخدام الأشخاص من ذوي الكفاءات العالية في بلادهم فمغادرتهم لن تخرب اقتصاده. فالأشخاص من ذوي الكفاءات العالية لا يهاجرون فقط للحصول على رواتب أعلى في دول الشمال، و لكن أيضا، أن ظروف العمل و المعيشة في الجنوب تعاني من التخلف و الفقر. و تكاد الفرص من أجل تحسين و تطوير حياتهم، والترقي في مهنتهم، تكون منعدمة. و بالفعل، من الممكن أن ينظر إلى تدريب الناس في الخارج على أنه إستراتيجية منطقية، لأنها على المدى القصير، ستزيد من تدفق التحويلات، و على المدى البعيد، قد تقود إلى عودة الأشخاص الذين حصلوا على تدريب أفضل لنقل التكنولوجيا إلى دول المنشأ. و تقترح وكالات التنمية و المنظمات الدولية، بأنه من الأفضل تسهيل هجرة ذوي المهارات بطرق إيجابية بدلا من محاولة الحد من تداولها. على دول المنشأ أن تبحث عن طرق لتحسين ظروف العمل و المعيشة لذوي الكفاءات العالية من مواطنيها و تشجيعهم على البقاء أو العودة إلى أوطانهم.

2.1.2. المساعدات الاجتماعية داخل الدول المضيفة:

والخدمات الاجتماعية التي تقدمها صناديق التعويضات العائلية وكذا المساعدة تشمل الخدمات غير المساهمة المساعدة الاجتماعية والخدمات الصحية العمومية في حالة البطالة. لكن القوانين لا تضمن هذه الخدمات إلا في حالات محدودة في دول الإستقبال الأخرى (وهي حالة دول الخليج).³ و قد بينت الدراسة التي قام بها "بن عتيق" و التي أشرنا إليها سابقا حول مساهمة المساعدة التي تقدمها الدولة المضيفة للعائدين الجزائريين و ذلك منذ إدخال برنامج المساعدة لإعادة إدماج المهاجرين من قبل السلطات العامة الفرنسية في النصف الأول من عام 1984، و الذي كانت تضمن العمال المهاجرون الجزائريون بشكل رئيسي ضمن هذا

¹ - Ibid, p82

² - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 131- 132.

³ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الهجرة الدولية و التنمية في شمال أفريقيا، مرجع سابق، ص 3

الإجراء. وقد بين الباحث في دراسته مصير هؤلاء الجزائريين الذين عادوا وفق ذلك البرنامج"، حيث وجد أنه في نهاية عام 1987، عاد أكثر من 11500 مهاجر جزائري في فرنسا إلى بلدهم الأصلي منذ إدخال نظام المساعدات هذا. (أي ما يقرب من 23000 شخص في المجموع بإضافة أفراد العائلة). و قد بينت الدراسة دور ذلك الدعم على تحقيق فرص الإندماج السوسيو مهني بعد العودة في بلد المنشأ من جهة و كذا بيان أهم العوامل لقبول ذلك الدعم و أسباب العودة من جهة أخرى. و قد كشفت الدراسة أن "برنامج العودة بالمساعدة" ساهم في تحسين وضعية العائدين و التي تميزت بالتحسن من خلال ذلك الدعم الذي تحصل عليه أولئك العائدين و الذي ساعدهم على الإندماج السوسيو مهني من جهة و إطلاق مشاريعهم الإستثمارية من جهة أخرى عبر مؤسسات تجارية مصغرة¹. و كان يعمل المستفيدين من المساعدة في إعادة الإندماج في الغالب في القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بتحديث الإنتاج مثل صناعة السيارات والبناء والأشغال العمومية.

وأخيراً، فإن الزعم بأن هناك ارتباط إيجابيا بين التحويلات و النمو الإقتصادي لا ينطبق إلا إذا وضعت سياسات مناسبة لتحسين نظام الإدارة العامة و السياسات الاقتصادية للنظم المالية في دول المنشأ. المطلوب نظام مالي سليم و مستقر و مناخ مناسب للإستثمار و إدارة حاجة لخطوات تمهيدية و مبادرة لتطوير والتنمية لتحريك إنتاجية التحويلات المالية و ليس العكس. فإن إنشاء آليات مؤسسية تضمن الحق في إعادة إندماج المهاجرين العائدين بصفة دائمة أو مؤقتة، يعد أمر ضروري يتعين على بلدان المنشأ والمقصد أن يستجيبوا لذلك بصورة مشتركة . وتحدد فعالية هذه الآليات تماسك البرامج المتعلقة بالهجرة وتأثيرها الطويل المدى، و برامج الهجرة الدائرية، بما في ذلك مسألة العودة التي تعد جزءاً لا يتجزأ منها.

3. التغير الاجتماعي في بلد الأصل كعامل من عوامل الإندماج الاجتماعي بعد العودة:

تعتبر كلمة "تغير" كما ذهب "روجرز"² إلى تعريفها هي أية اختلافات يمكن أن نلاحظها خلال فترة من الزمن، أما كلمة "اجتماعية"، فتشير للإنسان و علاقته بالآخرين. و بذلك يكون التغير الاجتماعي في نظره "عملية مستمرة خلال فترة من الزمن تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية". و بذلك يعني التغير الاجتماعي كل تحول في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة. و لما كانت النظم في المجتمع متكاملة بنائياً و متسندة وظيفياً، فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد و أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة. و بذلك تبلور مفهوم التغير الاجتماعي نتيجة للإحساس بالتخلف و العمل على تغير أوضاع معينة و نظم معينة و إقرار قيم و معايير جديدة تتسق و طبيعة هذه الأوضاع المستحدثة. و لو كان التغير مفاجئاً ما ترسبت تلك القيم في تكوين الأفراد الاجتماعية و ما تعرض أفراد المجتمع لصراع داخلي شديد بين تراثهم الأصيل و الأوضاع الجديدة التي جاء بها التغير الاجتماعي. و من ثم نجد التغير الاجتماعي عملية مستمرة تخضع لها بيئة الفرد الاجتماعية الخارجية و الداخلية على السواء، و تؤدي إلى بعض العمليات المجمعمة و المنفرة و تتطلب ضرورة تكيف الأفراد و مرونتهم و حراكهم الاجتماعي وفقاً لما يتطلبه التغير من مستحدثات و مستلزمات. فإن التغير الذي نهتم بدراسته ليس التغير العادي الرتيب الذي لا ينبثق عنه انتقالات حضارية، و لكنه التغير الذي يظهر كشيء غير مألوف و الذي يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة تترتب عليها نتائج اجتماعية و نفسية عميقة.³

¹ - Rachid Benattig, Les retours assistés dans le pays d'origine, opcit, p 86.

² - فادية عمر الجولاني، التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997، ص 15.

³ - علي محمد محمد، دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، بدون تاريخ، ص 222.

و من العوامل التي تعزز الإندماج الاجتماعي أو أن تكون عملا من عوامل عدم الإندماج هو المجتمع في حد ذاته ومؤسساته الاجتماعية، حيث أن مفهوم الإندماج الاجتماعي يتخذ معنى السيرة التي تمكن الأفراد من الإنصهار في مجتمعاتهم على حد إجماع علماء الاجتماع و المفكرين، بشكل يتمثلون فيه قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، و يكتسبون هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسات الدولة بحيث تلعب الدولة دورا أساسيا في إنجاح هذه السيرة أو تعويقها و تشدد على القيمة الإستراتيجية للتنشئة السياسية و الاجتماعية والتربية على المواطنة و إشاعة ثقافة المشاركة السياسية الديمقراطية في تحقيق الإندماج وتوطيده وتوطينه. فإن فهم عملية الإندماج، يتأتى أساسا من تحليل اتجاهات و مواقف الأفراد و الجماعات التي ينتمون إليها، وكيف تساهم في إعانة أو نجاح عملية الإندماج من خلال دراسة الجوانب النفسية و الاجتماعية والثقافية؟ وكيف تنتظر جماعة ما إلى نفسها و إلى الآخرين؟ و ماذا تتوقع؟ و ماهو التقويم النهائي للأسباب المعيقة للإندماج وسبيل معالجتها؟

ويتوقف نجاح عملية الإندماج أو فشلها، على نتائج عمليات التفاعل الاجتماعي التي تحصل بين الأفراد ذوي المصلحة في الإندماج أو الجماعة، التي ينتمون إليها، مع جماعة الأغلبية السكانية بل و حتى مع الجماعات الأخرى الأصغر. إن التفاعل الاجتماعي صفة لازمة للمجتمع الإنساني و يؤدي حدوثه بين أفراد الجماعة الواحدة، أو بين الجماعات، إلى قيام أنواع من العلاقات، فقد تؤدي عمليات التفاعل الاجتماعي إلى حصول علاقة إيجابية كالتعاون و التوافق، و قد يؤدي بعضها إلى التنافر و التفتك و الصراع، و هذا يعني أنه من جراء عمليات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد و الجماعات تحصل اتجاهات و مواقف من قبيل التعاون و المودة و الصداقة و التسامح و التفهم أو قد تظهر اتجاهات أخرى مثل العداوة و الكراهية و التعصب و الصراع. فقد جهد علماء النفس و الاجتماع في محاولة تفسير دوافع و أسباب هذه الأنماط السلوكية لا سيما فيما يخص السلوك الجمعي لأفراد الجماعات إزاء أفراد الجماعات الأخرى، و أطلقوا عليه (مفهوم الإتجاهات بين الجماعات)، و يقصد به اتجاهات أفراد ينتمون لجماعة معينة نحو موضوعات تتصل بأعضاء جماعات أخرى و ذلك على أساس بعض المعلومات المعترضة عن هؤلاء الأشخاص (حالة المهاجرين و الجماعات العرقية المهاجرة في الدول المستقبلية).

و بما أن المجتمع الجزائري مر بمراحل التغير الاجتماعي مثله مثل باقي المجتمعات التقليدية على حد تعبير "الباحث و الأستاذ" بوتفنوشت¹ من منطلق الجماعة المحلية التقليدية البسيطة إلى منطلق المجتمع التعاقد الحديث، خصوصا مع ظهور العولمة و العالم الجديد، و الذي فرض على الكثير بما فيها المجتمع الجزائري، فهو لم و لن يصنع الحداثة بل أصبحت مفروضة عليه أو عرفها بصورة عفوية تلقائية نظرا لتداخل عوامل كثيرة (عوامل التغير الاجتماعي و الثقافي)، مما نتج عنه تصادم و تعارض بين النمطين أو النظامين التقليدي و الحديث، مما يفرض على أفرادها على مختلف فئاته التآرجح بين التقليد و الحداثة كاستراتيجية للإندماج الاجتماعي، حيث أشار العديد من المفكرين بأن عملية الإندماج الاجتماعي للأفراد كانت تحدث بطريقة طبيعية تلقائية عفوية في المجتمعات البسيطة التقليدية و ذلك بمجرد احترام القيم والمعايير الجمعية، لكن مع تطور المجتمعات و تعقد تركيبها أصبحت عملية الإندماج هي الأخرى معقدة وصعبة المنال. و من هنا نستنتج أن التغير الاجتماعي يلعب دورا حاسما كعامل من عوامل عدم الإندماج والذي غير المجتمع و طريقة تفكيره و قيمه و معايير و نظراته للأشياء مما زاد من تعقد المجتمعات و هذا ما أدى بالمهاجر بعد عودته إلى الوعي و إدراك ذلك التغير الشيء الذي يزيد من صعوبة الإندماج داخله من جهة و بسبب تلك التغيرات التي حدثت أيضا على مستوى العائد بحد ذاته بعد بقاءه و استقراره لمدة

¹ - Mostafa Boutefnouchet, Système et changement social en Algérie, office de publications Universitaire, Alger sans date, P105

طويلة في المهجر مما يزيد من عدم و سوء فهم تلك التغيرات التي طرأت على المجتمع و تصادم أفكاره الجديدة المكتسبة من البلد المضيف مع الأفكار المجتمع الأصل التقليدية المتغيرة.

المبحث الثالث: مشاكل الإندماج في بلد الأصل بعد العودة

بعدما تبين لنا أن استعداد المهاجرين للعودة لا يعتمد فقط على تجربة المهاجرين في الخارج و تلك الموارد التي ينبغي عليهم جمعها قبل العودة الملموسة منها و غير الملموسة، فبدأ أن ذلك لم يعد كافياً، إذ يتعلق الأمر أيضا بتلك التصورات التي يتوقعونها من تغير في النسق الإقتصادي والسياسي و الإجتماعي في بلد الأصل. وهذه العوامل لها تأثير على كيفية الإستعداد لنقل هذه الموارد و استخدامها بعد العودة من أجل تحقيق الإندماج. ذلك لأن الإندماج الإجتماعي عملية ضم وتنسيق بين مختلف الجماعات الموجودة في المجتمع الواحد للحصول على مجتمع ذو وحدة متكاملة. وبمعنى آخر هو إزالة الحواجز بين المجموعات المختلفة للعيش والتكيف الإجتماعي بشكل متناغم و متضامن. لذلك ينبغي لنا تسليط الضوء على عوامل أخرى أكثر تأثير على العائد، ذلك لأن استعداد العائدين يتشكل حسب الظروف المتاحة في البلدان المضيفة و بلدان المنشأ و التي تعمل على تعزيز عوامل الإستعداد هذه من أجل تحقيق الإستثمار أولا في هذه القوى العاملة و بالأخص الكفاءات من جهة و تحقيق ذلك التوازن الإجتماعي الذي يرمي إليه كل عائد إلى بلده بعد ذلك الغياب الطويل عنه أمام كل تلك الآمال المتعلقة من عودته تلك. لأن الإندماج الإجتماعي يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات و التدابير في مجتمع ما غايتها تسهيل انخراط فرد جديد في هذا المجتمع. إذ لم يعد يكفي التحضير للعودة و جمع المعلومات من أجل تحقيق الإندماج بعد العودة، و لكن ينبغي توفير ظروف اجتماعية ملائمة من أجل ذلك.

و كما رأينا سابقا، فقد حاولت العديد من المقاربات النظرية تسليط الضوء على الظروف التي بإمكان العائد مواجهتها بعد العودة، وأظهرت النظرية البنوية مدى قدرة العوامل النسقية على الابتكار، وتبدو و كأنها الجهات الفاعلة في التغيير، إذ بينت أنه لم يعد يقتصر الأمر على وجود الرأسمال المالي و البشري الذي يتمثل في الخبرات و المهارات المكتسبة من المهجر، لكن أيضا تلك العلاقات مع السلطة المحلية، التقاليد والقيم في البلدان الأصلية لديها تأثير قوي على قدرة العائدين لاستثمار خبراتهم التي اكتسبوها من المهجر داخل بلدانهم الأصلية أي مدى تأثير هؤلاء العائدين على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة من جهة، و على قدرتهم في الإستمرار في البقاء في بلدهم الأصلي من جهة أخرى. و مهما كان مستوى التوقعات من العائدين، فإن المقاربة البنوية تؤكد أن العائدين هم و في كثير من الأحيان، الذين لم يستطيعوا تعديل الواقع المعاش. أي أن العائدين كثيرا ما يفشلون في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم لأنهم كانوا بعيدين عن "طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" بمجرد بقائهم لمدة أطول في الخارج. كما أنهم يفقدون شبكة علاقاتهم الاجتماعية. و بعبارة أخرى، فإن المهاجرين في الخارج، لا يحافظون كثيرا على روابطهم مع بلدانهم الأصلية. وأنه نظرا لقوة المصالح الخاصة التقليدية في البلدان الأصلية، فإن هؤلاء لديهم تأثير محدود نحو الابتكار في مجتمعاتهم، كما أنها تؤكد أنه إذا لم يحدث التأقلم، فإن العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد. و من أجل توضيح ذلك، سنقوم بالكشف عن أهم المشاكل و الصعوبات و العراقيل التي بإمكان للعائدين مواجهتها بعد الهجرة كأحد العوامل التي تعمل هذه المرة على عدم الإندماج في بلد الأصل و التفكير في إعادة الهجرة.

1. مشاكل التكيف الاجتماعي داخل بلد الأصل:

يتكيف الأفراد عادة بما يسود في مجتمعهم من عادات و آراء و أذواق، و يمكن أن نطلق على هذه جميعا اسم Folk way «¹ أي طرائق الحياة الاجتماعية. وإذا كان أفراد كل مجتمع يعتقدون أن ما يسود في مجتمعهم من طرائق السلوك هو "الأفضل"، فما ذلك إلا لأنهم تعودوا عليها و ألفوها. و لا نعني كلمة "أفضل" هنا أن البرهان العلمي يؤكد هذه الأفضلية، و لكنها تعني فقط "توافقا" مع اتجاهات الرأي العام. فالتكيف الاجتماعي يعني اتفاق الأغلبية و انسجامها مع الإتجاهات السائدة أو التغيرات الجديدة في المجتمع.

ويزداد تكيف الناس بعناصر ثقافتهم كلما أمّنت هذه الثقافة في القدم و رسخت في عقلية المجتمع. لكن بمجرد ما يبتعد الفرد عن مجتمعه ليستقر في بلد آخر، يفقد الكثير من المعايير و الأفكار التي ألفها لينحاز وراء المعايير و أفكار جديدة إستدخلها من خلال إقامته الطويلة في المهجر، و ذلك في طريقة سلوكه و تفكيره لتحل مكان الثقافة التقليدية التي نشأ عليها و يتحول نمط تفكيره نحو قيم و أفكار جديدة تعلمها و تعود عليها مع مرور الوقت إلى أن يتطبع بها و يختارها كطريقة لعيشه و يتعامل بها مع أفراد و الوسط الاجتماعي الذي يعيش معه. فقد تؤثر الهجرة إلى الخارج و البقاء بعيدا عن الوطن الأصلي و اتخاذ المهجر وطنا ثانيا، مما يؤدي إلى الإلتواء إليه من الناحية الاجتماعية، فيكسب المهاجر ثقافة البلد المهاجر إليه، بما يتضمن من قيم و تقاليد و عادات و إيديولوجيات. و من البديهي أن يؤدي ذلك على القضاء تدريجيا على الشعور بالانتماء إلى القومية الأصلية، أو تغير في الأبناء و الأحفاد إذا كانت الهجرة مع الأسرة.²

معنى هذا أن المهاجر يجتذب معه إما آثار نمط معيشي أو نمط تفكير الجماعة التي ينتمي إليها أو أنه يجلب معه آثار سلوكيات و مواقف الجماعة المرجعية السوسيو مهنية لبلد المهجر، و من جراء احتكاكه بهذا المجتمع يتبنى هذا المهاجر قيما جديدة وهي التي ستسعى في النهاية إلى تغيير أفكاره و طموحاته و سلوكياته و يشعر بتفتح و عيه على محيط جديد عليه بل و هذا ما يعبرون عنه هم أنفسهم بالعبارة التالية: "تفتحت أعيننا نحو عالم جديد". إضافة إلى هذه النظرة الجديدة و الدينامية لهذه الحقيقة الاجتماعية فإن الإقامة في بلد أجنبي تعطي إتكال بطيء في سلم القيم الأكثر خصوصية و قداسة في بعض الأحيان خصوصا عند الأبناء من الجيل الثاني و الثالث.

لهذا فعند عودته ثانية إلى بلده الأصلي، سرعان ما يكتشف المهاجر العائد أنه أصبح بعيدا عن نمط تفكير و ثقافة مجتمعه الأصلي التي تعود عليها في السابق و وسطه الاجتماعي الذي ولد و نشأ فيه و الذي تحول و تغير عنه ليجد نفسه يسير وفق تلك الثقافة و القيم التي كان يسير وفقها و هو مقيم في ذلك البلد الجديد من جهة، و أمام ملاحظته للتغيرات الكثيرة التي أصابت مجتمعه هو الآخر الذي أصابه التغيير، ليجد نفسه أمام صراع، بينه و بين نفسه من جهة و بينه و بين مجتمعه من جهة أخرى. أي بسبب هذه التغيرات المزدوجة من جانب العائد و المجتمع يحدث هذا الإشكال و عدم الاندماج عند العائدين.

لذلك يبدو تأثير التغير الاجتماعي على العائد واضحا بعد عودته بما أن العودة تعتبر أحد أنماط الهجرة، فتواجه هي الأخرى مثلها مثل الهجرة أحد خصائص و المشاكل التي يتعرض إليها المهاجرون عموما عندما يغيرون مكان إقامتهم، و يجدون أنفسهم أمام مشاكل التكيف و الاندماج الاجتماعي. إذ يواجه المهاجر العائد المشاكل التي تواجه المهاجرين في بداية هجرتهم و التي تتشابه في خطوط عامة كثيرة. و لعل أهمها العجز في أحيان كثيرة على التكيف مع المجتمع الجديد الذي يختلف في مفاهيمه و ثقافته عن مجتمعاتهم الأصلية و هكذا يواجه العائد أيضا مثل أنواع التكيف هذه بعد عودته و خاصة بعد الغياب الطويل عن بلده

¹ - بدوي السيد محمد، المجتمع و المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 119.

² - مسعود ططفاف، أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري، مرجع سابق، ص 69.

الأصلي، أو نظرا لضعف الارتباط بينه وبين مجتمعه أثناء تواجده في المهجر، و يزيد ذلك عند الأبناء بصفة خاصة حيث يصبحون بعيدين بلدهم وثقافتهم الأصلية، كما يواجه العائد مرحلة تقييمية للقيم التي كانت سائدة قبل هجرته في المجتمع و تلك التي لاحظ عليها التغير بعد عودته لأن التغير الاجتماعي معناه التغير الإنساني، وكل تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة¹. و لا يمكننا التكلم عن تغير ما إلا إذا حدث التغير في فترة زمنية كبيرة، وأن هذا التغير يبقى دائما على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والفكرية وكذا المادية.

و نعني بالتغيير هنا و الذي يكون سببا لصعوبة العائد التكيف مع ذلك الوضع الجديد هو الذي يحدث على كافة المستويات إذ أنه كلما حدث تغييرا في بناء أو نظام إجتماعي ما، إلا وصحب معه تغييرات أخرى على كافة الأصعدة، و خصوصا في أنماط العلاقات أو في القيم والمعايير التي تؤثر بدورها في تغيير سلوك الأفراد والتي تحدد بعد ذلك اتجاهاتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها. وبهذا يتعرض العائد يوميا إلى مواقف التوافق و التكيف مع البيئة الاجتماعية التي أصبح جديدا عليها و التي أصبحت غير مفهومة لديه بعد عودته و غيابها عن تلك التغيرات و التحولات التي أصابت مجتمعه. ويتعرض حينئذ إلى مواقف و أزمة التوافق و التكيف مع هذه البيئة الاجتماعية الجديدة عليه بعد العودة، ذلك لأن كل مواقف الحياة في جميع مجالاتها والتي تثير سلوكياتهم تتطلب منهم التوافق في مجال مشكلات حياتهم مع الآخرين التي ترجع لعلاقته بأسرته ومجتمعه ومعايير بيئته الإقتصادية و السياسية و الخلقية. لأن التوافق هو ثمرة التكيف، وسوء التوافق فشل أو عدم قابلية ملائمة ما هو نفسي بما هو اجتماعي و عدم القدرة على تخطي عقبات البيئة أو التغلب على صعوبات المواقف. و شخصية الفرد والتي تعد بمثابة نتاج خبرته بهذه المواقف هي التي تدرك و تستجيب بتوافق أو عدم التوافق هذا. لكن إذا كان شرط تحقيق التكيف عن طريق التقليد الاجتماعي الأعمى، بهذه الطريقة فإن الفرد يمكن أن يفقد جانبا من شخصيته واختياراته الفردية، ويصبح يتبع دائما نفس النظام الاجتماعي الموجود أمامه من غير تقييم أو نقد لبعض المظاهر التي يمكن أن تكون مثالا منافية لقيمه وعاداته الشخصية. لذلك يأتي التوافق من أجل أن ينسج علاقة ودية بينه وبين وسطه الاجتماعي من غير أن يحدث خلا وتوازنا في شخصيته.

2. مشكلة الإغتراب بعد العودة:

و من أجل فهم الإغتراب الذي ينتاب العائد بعد عودته، علينا أولا تحديد هذا المفهوم و من ثم نقوم بربطه مع الظاهرة التي أماننا و هي شعور العائد بالإغتراب بعد العودة. فلقد ولى مفهوم "الإغتراب" اهتماما عند بعض العلماء نظرا لأهميته واستعماله كمرادف للهجرة الخارجية في بعض الحالات. كما أنه يحمل أيضا معاني مختلفة تناولها بعض المتخصصين من ذلك: الانفصال، الانتقال، التشيء، انعدام القدرة والسلطة، انعدام المغزى، تلاشي المعايير، العزلة... إلخ. و يمكن أن يكون الإغتراب بوحدة أو أكثر من هذه المعاني، و هناك من يستعمل جميع هذه المعاني في كلمة الإغتراب. و يعتبر الإغتراب عند ماركس جوهر العلاقات الاجتماعية المكونة تاريخيا على أساس تقسيم العمل و الملكية الخاصة، و ربط الإغتراب بالنتاج الذي يصنعه العامل و علاقته بالعمل في ظروف العلاقات الاجتماعية التنافسية. أما هيجل، فقد ربط بين الثقافة والإغتراب، فالثقافة في نظره تعني أن يعارض الفرد ذاته، ذلك لأن الذات الفردية تسلب ذاته من أجل الحصول على حقيقتها الشاملة و حقيقتها الشاملة هي الثقافة لأن الثقافة هي كل ما ينتجه الإنسان و إنتاجه مكثف في عنصرين: الدولة و الثورة. أما الإغتراب عند دوركايم، فقد تناول الإغتراب بصورة ضمنية عند تحليله لما سماه "بالأنوميا" أو "تحليل المعايير". فهو يعتقد أن سعادة الإنسان يمكن إشباعها بصورة مرضية فقط إذا كانت الحاجات متناسبة مع الوسائل التي يملكها لإشباعها، أما إذا كانت وسائله أقل من حاجته أو

¹ - بدوي السيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

تشبع بطريقة مخالفة لرضاه فإنه يشعر بالأم و خيبة. فعندما يحسن تقسيم العمل يكون بذلك مصدر تضامن المجتمع الصناعي أما "الأنوميا" فترجع إلى تخلف القواعد و النظم أو الهوية الثقافية. و الإغتراب من الناحية العلمية هو كما يعرفه معجم علم الاجتماع على أنه: "الحالة السيكو- اجتماعية التي تسيطر على الفرد سيطرة تامة تجعله غريبا وبعيدا عن بعض نواحي واقعة الاجتماعي".¹

و إن جميع البحوث المعاصرة التي تتناول موضوع الإغتراب تبدأ بأفكار و تعاليم "سيمن"² حيث حاول التخلص من الغموض و الارتباكات المحاطة به وفصله بين الإستعمالات المتعددة له. و أول استعمال لهذا الإصطلاح عزله عن المعاني الأخرى هو عدم وجود القوة عند الفرد المغترب أي أن الإغتراب "هو شعور ينتاب الفرد فيجعله غير قادر على تغيير الوضع الاجتماعي الذي يتفاعل معه" أما الإستعمال الثاني للإغتراب هو "عدم وجود الهدف عند الشخص المغترب أي أنه لا يستطيع توجيه سلوكه ومعتقداته وأهدافه".

أما المعنى الثالث للإغتراب هو "عدم وجود المقاييس أي أن المغترب غالبا ما يشعر بأنه لو أراد تحقيق أهدافه فإنه يجب عليه عدم التصرف بموجب المقاييس المتعارف عليها اجتماعيا وأخلاقيا". والمعنى الأخير للإغتراب هو العزل أي شعور الفرد المغترب بأنه غريب عن الأهداف الحضارية لمجتمعه. و لعل المعنى الأول هو الأقرب لمعنى الإغتراب الذي يشعر به العائد بعد عودته مع بيئته الجديدة التي عاد إليها بعد عدم قدرته على فهم تلك التغيرات التي أصابت مجتمعه من جهة، و التغيرات التي أصابته هو الآخر بعد إقامته لفترة طويلة في البلد المضيف و التي قمنا بتوضيحها آنفا. فالإغتراب إذن هو شعور ينتاب الفرد عندما يتعرض مجتمعه إلى مختلف مظاهر التغير الاجتماعي و الثقافي أو يشعر به أيضا عندما يكون في معزل عن مجتمعه كأن يكون مهاجرا مثلا، وبالتالي يحدث لديه سوء توافق أو عدم تكيف في شخصيته، وفي ذلك يقول أحد علماء النفس "ستفني لو ندستد" ما يلي : يحدث سوء التوافق في الشخصية كرد فعل للفشل المؤقت في محاولة للتكيف مع ما يحيط بالمرء من طرائق جديدة وقيم جديدة، وعندما يحدث ذلك، يعاني المرء كما يقول هذا العالم النفسي إحساسا ذاتيا بالضيق وشعور بالعزلة والوحدة، وعندما يتحرق شوقا إلى بيئة يكون فيها إشباع حاجاته المادية والنفسية متوقعا وأكثر وثوقا.³

ويبدو أن أزمة الإغتراب هذه، يعاني منها المهاجرون أكثر من غيرهم لأنهم يتعرضون بصفة دائمة إلى التعرف على قيم وثقافات جديدة، مما يجعلهم لا يستطيعون التكيف و بذلك يظهر عليهم نوع من العزلة وعدم الانتماء. لكن الشيء نفسه يحدث مع العائد عند عودته، حيث يصبح ليس بإمكانه التكيف داخل مجتمعه الأصلي و يحدث عنده نوع من هذا الإغتراب الثقافي. وتثير الدراسات الاجتماعية إلى أن الأمراض النفسية تزداد عند المهاجرين الذين يتعرضون لصراع القيم بين قيم الموطن الأصلي وموطن الهجرة، وعندما يتعرض هذا المهاجر إلى الإستسلام إلى القيم الجديدة تتولد لديه الرغبة في سلك سلوكيات جديدة وغريبة من أجل البحث عن التكيف و الإندماج داخل مجتمع الهجرة. ولعل الظاهرة التي نحن بصدد البحث فيها والمتمثلة في إعادة الإندماج بعد العودة، تعد في الأخير أحد أسباب نتائج التغير الاجتماعي والثقافي الذي حدث في المجتمع و الذي كان هذا العائد بعيدا عنه لفترة من الزمن و الذي كانت نتيجته عدم إدراك و فهم المجتمع بعد العودة. و من أبرز التغيرات التي يعاني منها العائد بعد عودته، تلك الملاحظات والتغيرات التي يلتمسها من ناحية تغير القيم و المعايير السائدة و التي كان متعارف عليها من قبل و كان

¹ - ميشل دينكين، معجم عام الاجتماع، مرجع سابق، ص18

² - نفس المرجع، ص 20.

- علي وطفة، "الثقافة و أزمة القيم في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 192، فبراير 3

1995، ص58

يعرفها هو الآخر قبل هجرته و التي مست نسق القيم و المعايير بسبب التغيرات التي سادت أيضا في العديد من المجتمعات على مر الأزمان.

وقد أوضح بعض علماء الاجتماع هذا التعقد حيث أبرز حيرة الفرد فيها فكتب يقول: "إن الفرد في المجتمع المعقد يعيش وسط حياة اجتماعية مهتزة أعنف اهتزاز، فالقانون ليس رادعا كافيا، والدين صار فكرة ولم يعد ضابطا قويا، والشك تطرق إلى كل القيم والمثل، وأصبح ما يمارس غير ما يدرس، وتنوعت الآراء وتعددت الاتجاهات، وطغت الحضارة بمادياتها على ما كان سائدا من قيم روحية أخذت في الضعف والزوال"¹.

فالإغتراب نمط من التجربة يعيش فيها الإنسان صراع قيم متضاربة تؤدي إلى تلاشي الذات وسقوط الهوية الفردية و الاجتماعية. و يتضمن رأي "فروم"² أن أزمة القيم تكون في الصراع الذي يقوم بين قيم المجتمع الصناعي و القيم التقليدية اللاشعورية التي تطرح نفسها في العمق الشعوري للإنسان المعاصر. و تؤدي بالتالي إلى هدم تماسكه النفسي و تأتي على وحدته النفسية الثقافية في آن واحد. كما أن موقف الحكم على النفس، و الإستماع إلى الكلام بلغة ليست هي نفسها التي اعتادها العائد، وكذلك الإهتمام بحكم الآخرين عليه، نزيد من تحجيم ذلك الشعور أكثر بعدم الاندماج. و ما يزداد من تحجيم موقف الإكتئاب عنده، و الذي يكون قريبا جدا من الشعور بالإهانة والدونية، وهو ما تؤكد و تعززه الهوية الاجتماعية الجديدة. و كل هذا يزيد من حاجة المهاجر إلى أن يكون موضع تقدير، وأن يتم الإعتراف به، وأن يكون محبوباً، وهذا ما يجعله أكثر ضعفاً، وأكثر حساسية لجميع المؤشرات و العلامات التي توحى بذلك (الإيماءات، المواقف، الكلمات) التي يمكنها أن تكون موقف تجاهل صريح أو رفض³. و قد أشار العديد من علماء الاجتماع إلى مشاكل الإغتراب التي تمس المهاجرين عموماً، لكن الإشارة إلى تلك المشاكل التي يتعرض إليها العائد بعد عودته تعتبر قليلة و بالخصوص من الناحية الاجتماعية و النفسية مقارنة بتلك الدراسات التي عالجت الموضوع من الناحية المادية و ارتباطها بالمشاكل السوسيو مهنية و صعوبة الإستثمار بعد العودة.

و يعتبر "عبد المالك صياد" من الأوائل الذين أشاروا إلى مشاكل إعادة الاندماج بعد العودة من الناحية السيكولوجية و الاجتماعية، من خلال تحليله لمشاكل الاندماج المهاجر في البلد المضيف و الإشارة إلى إشكالية الإغتراب، و ذلك من خلال تلك البحوث الميدانية التي قام بها و المقابلات التي أجراها مع المغتربين في فرنسا، و التي قام من خلالها بصياغة بعض المفاهيم المهمة التي من شأنها تحليل وضعية المغترب المهاجر عموماً و العائد على وجه الخصوص و ذلك من خلال دراسة المهاجر المغترب على حد مفهومه. فقد استبدل "ع. صياد" دراسة الهجرة الأحادية المتحيزة، بدراسة ثنائية تتناول مسار المهاجرين من بلدهم الأصلي إلى بلد الإستقبال و داخله أيضاً، انطلاقاً مما يحملونه من إرث ثقافي وما يجدونه أمامهم من ثقافة مختلفة و مغايرة و يمكن قياس ذلك أيضاً عند دراسة العودة. و يقول في ذلك: "تعتبر الغربية موضوعاً مُشوّهاً. فلن نعرف الهجرة، يجب أن يكون لدينا إهتمام بالهجرة ودراساتها، حتى نتذكر أن كل مغترب هنا (يقصد فرنسا باعتباره كان هو أيضاً مهاجراً) هو مهاجر من مكان ما من هناك (بلد الأصل - الجزائر)، حتى نتمكن من إعادة تركيب طرفي أو وجهي الظاهرة نفسها، حتى نحاول إعادة بناء الموضوع في كليته"⁴.

¹ - سامية حسن السعاتي، الثقافة و الشخصية (بحث في علم الاجتماع الثقافي)، مرجع سابق، ص91.

² - علي وطفة، مرجع سابق، ص59.

³ - Y. Charbit, M. Pechevis, Les enfants de travailleurs migrants restés dans les pays d'origine. In: Enfance, tome 33, n°4-5, 1980.

Congrès international de psychologie de l'enfant. pp. 216-218. Doi : 10.3406/enfant.1980.3353

http://www.persee.fr/doc/enfan_0013-7545_1980_num_33_4_3353 Document généré le 24/09/2015

⁴ - عبد الله بلعباس، مرجع سابق، ص32.

لهذا نجده قد ميز بين "المهاجر و المغترب" و ذلك من خلال تلك المسافة الزمنية بين الهجرة (نقطة الإنطلاق أو مغادرته لبلده) و نقطة العبور أو الوصول إلى بلد الهجرة، و هي التي ستؤثر عليه داخل تلك المجتمعات التي أصبح مشاركا فيها (بلد الأصل و بلد المستقبل) حتى و لو كان قد عاش في العديد من الأماكن و الدول ، فهو دائما كما يقول هذا الباحث، يحاول إعادة تحديد درجة انتمائه إليهما باستمرار (بلد الأصل و البلد المضيف).

فإن موقفه كمغترب لا يحتاج بالضرورة أن تكون فترة إقامته تلك منتظمة لكي تتشكل تلك العلاقة بين كونه مهاجرا ومغتربا لكن إلى جانب هذا تعود أيضا إلى أهدافه التي يسطرها وراء هجرته تلك في بلده الأصلي. و من هنا أثار هذا الباحث لمفهوم "التمزق الثقافي"، حيث يعتبر المهاجر مغتربا سواء في بلده الأصلي بعد العودة، أو في بلد الإقامة و هو مهاجر: فهو عندما يكون مقيما في البلد المضيف، غالبا ما يكون حاضرا فكريا وعاطفيا بقوة في العالم الذي يكون فيه بعيدا ماديا و جسديا أي بلد الأصل، مما يجعله ذلك يحن إلى العودة إلى وطنه عندما يكون في بلده المضيف. لكن سرعان ما يحن إلى هذا الأخير (البلد المضيف) عندما يعود إلى وطنه. فهو يميل دائما إلى نسج الروابط مع كل ما يثيره ذلك المكان الذي لا يتواجد فيه. أي عندما يكون في المهجر فهو يحن إلى بلد الأصل من خلال المثيرات التي تثيره في ذلك و خاصة الشعور بالإغتراب، و عند عودته إلى أرض الوطن يعكس حنينه إلى البلد المضيف مع أي شيء يثيره فيه ذلك، بعد شعوره بالنقص الذي كان يتمتع به عندما كان مقيما داخله فهو يبدو في تناقض دائم.

وبهذا فقد أصبحت أنظمة العلاقات وأنماط التفاعل هذه تشكل اهتماما أكثر و أحد أهداف البحوث المتميزة في تحليل المجتمعات المعاصرة و الجديرة أكثر بالمراقبة بشكل و خاص في حالات الهجرة. لذلك فإن اهتمام صياد بدراسة الهجرة و المهاجرين ينبغي دائما الإشارة حسب موقفه إلى مسار هذا المهاجر سواء في بلد الأصل قبل الهجرة أو في البلد المضيف قبل العودة. حيث يقول: "كل دراسة للهجرة تتجاهل الظروف الأصلية للمهاجرين ستحكم على نفسها بأنها لا تعطي في الوقت نفسه لظاهرة الهجرة إلا رؤية جزئية وقائمة على تمرکز عرقي".¹ فلذلك و بإدخال مفهوم المسار في الهجرة استطاع عبد المالك صياد أن يلم بجميع المشاكل التي يعاني منها المهاجرون من جهة و العائدون من جهة أخرى، و ذلك من خلال معرفة تلك العوامل التي تؤثر سواء المهاجر أو العائد من خلال معرفة مسار الهجرة عنده نتمكن من فهم عوامل الإندماج أو عدمه أيضا. لأن تجربة الهجرة تفرض على الفرد جهد نحو الإندماج و الذي يختلف حسب السن، الجنس، و المسافة الإثنو- ثقافية بين موطنه الأصلي و مجتمع الهجرة.

إلى جانب مشاكل الإغتراب هذه التي يعاني منها هؤلاء العائدون من جراء ذلك التغير الداخلي عندهم من جهة و التغير الخارجي للمجتمع من جهة أخرى، هناك بعض الفئات المهاجرة العائدة الأخرى أكثر تضررا بمشاكل الإغتراب و التهميش أيضا و من الأهمية الإشارة إلى الكفاءات و إلى تلك النخبة من المثقفين، من أهل الفكر والرأي والعلم والخبرة، و الذين كانوا طالما يفكرون أن يبقون في بلد الإقامة أو يعودون و يحنون إلى العودة إلى بلادهم و بالخصوص من أجل الإستفادة منهم و من مهاراتهم و خبراتهم. لكنهم يكتشفون فيما بعد أن وجودهم في بلادهم، لا يعني دائما الإستفادة منهم، بالتالي، فالصورة العامة لهم و في معظم البلدان العربية،² إما السخط والكبت والشعور بالإحباط واليأس وإما الانحراف -بالعدوى- مع الأمراض الاجتماعية الشائعة في بلادهم. فهم لا يستفيدون من ثقافتهم وقيمهم الحياتية ولا يفيدون، وإما أن يلجؤا إلى نوع آخر من الهجرة. هو الهجرة الداخلية، والإنغلاق على أنفسهم فهم موجودون في بلادهم و غير موجودين، موجودين بأجسامهم وبعملهم الروتيني اليومي ومشاكل حياتهم اليومية الصغيرة، ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 124.

بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية، متفرون سلبيون. يرون الأحداث تمر أمامهم، وأحيانا بإيقاعات تراجيدية، ولكنهم عاجزون عن المحاولة أو إبداء الرأي، أو يشيخون بوجودهم عن الأمر كله. يعيشون في مجردات ومطلقات، لا صلة لها بضجيج الحياة من حولهم.

وهو ما أشارت إليه بعض النظريات في العودة وبالخصوص "النظرية البنوية"، حيث أشارت إلى أن اكتساب هذه الكفاءات واستعمال المداخل الأجنبية كثيرا ما تُهدر بسبب القيود البنوية الكامنة في الإقتصاد المحلي. و بينت أن هناك أمرين محسوبيين لفشل (العائد المبتكر): فالأول يتمثل في اقتصاد البلدة التي عاد إليها هذا العائد، و الثاني يكمن في علاقات القوة بين الطبقات المختلفة التي تشكل هذه المجتمعات (سيراز 1974)¹. و تعترف نظرية الحدود الوطنية أيضا بأن المهاجرين عند عودتهم هم بحاجة إلى "التكيف"، وعملية التكيف لا تعني التخلي عن الهويات المكتسبة في الخارج، فإن العائدين و باعتراف الجميع، يواجهون صعوبات إعادة الإدماج على المستوى الاجتماعي والمهني. و مع ذلك، فإن الإتصالات المنتظمة تربطهم مع عائلاتهم في بلد الأصل و كذا حركات الذهاب والإياب التي توضح حركات التنقل عبر الحدود تسمح بعودة منتظمة و أفضل استعداد.

3. تأثير تغير نمط الحياة اليومية وعادات الإستهلاك في بلد الأصل على الإندماج:

إن الإهتمام الذي أولى على مدى البحث في آثار الهجرة و الهجرة العائدة كان قليلا إذ أن التركيز نصب أساسا على القيمة الإقتصادية و النقدية للتحويلات، و ربما كان السبب في ذلك هو أن مفهوم التنمية كان له بعد واحد و كذلك الإرتباط المباشر القائم بين التحويلات و بين الناتج القومي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى إهمال جانب الرفاه الاجتماعي بالكامل تقريبا. و بعض آثار الهجرة تحتاج إلى اهتمام أكبر من الإهتمام من ذلك. و ينبغي أن نذكر هنا أن الآثار الاجتماعية لا تؤثر على العائدين فحسب بل أنها تشمل أيضا أفراد الأسرة المباشرين. أي أن التأثير كان أكبر بالنسبة للمهاجرين الذين قضوا فترات طويلة في الخارج لعدد محدود من السنوات، و لذلك فإنه من الممكن لمن هاجر لفترة طويلة أن يجد نفسه غير مرتاح في بيئته الأصلية و قد يفضل الإستقرار في مناطق تكون فيها طريقة الحياة أقرب لطريقة الحياة التي مارسها في الخارج و حيث يمكن للمهاجر ان يستخدم مهارته بمزيد من الفعالية. فمثال على ذلك هؤلاء الشباب الذين لم تسعفهم الظروف لزيارة وطنهم و الإحتكاك بواقع مجتمعهم بثقافته و نمط معيشته و تفكيره لابد و أن يأتي عليهم حين من الدهر ليجدوا أنفسهم و قد أصبحوا غرباء عن وطنهم تفكيرا و أسلوبا و اتجاها، خصوصا إذا علمنا أن معظم شبابنا المهاجر مثلا بعد الإستقلال إما أنه قد اصطحب أسرته معه أو قد اتخذ أسرة في أرض الغربة².

و في الدراسة التي أشرف عليها "بن عتيق"³ لدراسة العودة بالمساعدة عند العديد من العائلات الجزائرية، وجد إلى جانب مشاكل عديدة أخرى إجتماعية و التي كان يعاني منها الكثير من العائدين، مشاكل الإندماج التي واجهتها هذه الأسر، و التي تمثلت بالخصوص في مشاكل السكن، صعوبات في الحياة اليومية، تعليم الأطفال، و مشكلة التواصل بين الجيران. إلى جانب مشكلة التأثير بتغير نمط الحياة اليومية بعد العودة التي تعود عليها المهاجرون و عائلاتهم العائدة، نظرا لتغير عادات الإستهلاك و تغير النموذج الإستهلاكي الذين تعودوا عليه أثناء إقامتهم في البلد المضيف. و خاصة أنه أصبح من الصعب عليهم إدماج تلك السلع الإستهلاكية التي تعودوا عليها داخل بلدهم الأصلي بعد العودة، خصوصا عند المهاجرين الذين كانوا يعيشون مع أسرهم و الذين تعودوا أكثر على هذا النمط الإستهلاكي من خلال توفيرهم لموارد مالية أكبر

¹ - Jean Pierre Cassarino, «Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited, opcit, p261.

² - السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 53.

³ - Rachid Benattig, "Les retours assistés dans les pays d'origine", opcit, p82- 90.

وإدخال أفراد العائلة في بيئة اجتماعية وثقافية متنوعة. وفي مقابل ذلك، يزداد الإحباط بعد العودة بسبب اختراق ذلك النموذج الإستهلاكي مقابل التقشف في ظروف المعيشة المحلية. كما يعاني المهاجرون العائدون إلى جانب عدم أو نقص العوامل التي قمنا بتحليلها في المبحث السابق، و بالخصوص نقص الإستعداد للعودة بعض النقائص و مشاكل إعادة الإندماج الإجتماعي، فهناك عوامل أخرى لها تأثير ملحوظ وأحياناً حاسم على إعادة الإندماج الإجتماعي، منها مشاكل في السكن، و تعليم أبناء العائدين، ومشاكل الحياة اليومية غير المألوفة في بلد الأصل، وصعوبات في العلاقات الإجتماعية و حياة صعبة عند الشباب والشوق إلى البلد المضيف (فرنسا).

فبالإضافة إلى عدم إتقان اللغة العربية التي تحدد المسار الأكاديمي بقوة، تشير الصعوبات التي ذكرها الشباب خلال الدراسة التي أشرنا إليها سابقاً¹ إلى ثلاث نقاط رئيسية: فعادة الملل هو أكثر المواضيع المطروحة و في أغلب الأحيان. و أولاً يُعد الغياب الواضح للمرافق الرياضية والثقافية عامل رئيسي ويؤثر بشكل كبير على الفرص الترفيهية والتسلية. ففي القرى و في المناطق الداخلية من البلاد، تفتقر إلى حد كبير إلى قاعات أو مساحات رياضية ودور السينما و مكتبات. و هذا النقص لوسائل الترفيه و النوادي يزيد من تفاقم الشعور بالعزلة والضجر التي يشعر بها المراهقون.

و يتعلق الموضوع الثاني من عدم الرضا عند هؤلاء المراهقين، بطبيعة العلاقات مع الجوار. فلا يمكن تفسير ذلك من خلال صعوبات الإتصال بسبب عدم إتقان اللغة العربية (أو القبائل في بعض المناطق) فحسب، و إنما أيضاً من خلال تضارب المصالح التي لا تسهل العلاقات مع شباب القرية. و مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن غياب المشكلات اللغوية ووجود الأقارب في المناطق التي عادت إليها العائلات للإقامة فيها، يساهم بشكل كبير في تحسين هذه العلاقات.

و تتعلق النقطة الأخيرة بالمستقبل المهني عند العائدين، و يعتمد ذلك على التكوين الذي تلقونه قبل العودة. ففي العائلات التي شملها الإستطلاع، فقد وجد نجاح كبير في أوساط الشباب الذين بدؤوا دورة في التكوين المهني في فرنسا و في مجتمعهم الأصلي (CAP, BEP).

وتم متابعتهم لها في الجزائر قبل العثور على وظائف مؤهلة أما بالنسبة للآخرين، فلم يكن هناك أي احتمال التوظيف بسبب نقص المؤهلات. أما بالنسبة لأولئك الذين لم ينهون دراستهم، فإن مستقبلهم المهني لا يزال غير واضحاً.

4. مشاكل العائد وعلاقتها بطبيعة العودة المقررة و القسرية:

و تكون نسبة عدم الإندماج بعد العودة أكثر ارتفاعاً لدى العائدين بصفة مكرهة اضطرارية من العائدين بصفة اختيارية. فأسبابها عند المضطرين للعودة واضحة و هي بسبب صعوبات إعادة الإندماج السوسيو-مهني و كذا الإنقطاع المفاجئ للهجرة، مشاكل التكيف و التخوف من المستقبل. حيث يتعرضون إلى مشاكل البطالة، و مشاكل و صعوبات سوء التكيف الإجتماعي - مستوى دخل ضعيف، و مشاكل مع السلطات العمومية في بلد الأصل. و قد بينت دراسة "ميرام" المشار إليها آنفاً بالنسبة للعائدين الجزائريين، كانت أهم المشاكل التي كان يعاني منها عند كلا العائدين سواء المضطرين أو الذين قرروا العودة، في نقص قطاع الصحة، البيروقراطية، عدم التكيف الإجتماعي خاصة عند المضطرين للعودة (45% مقابل 35%)، إذ يعتبرها البعض بمثابة فشل و الشعور بالخجل حيال عودتهم. إلى جانب ضعف الدخل و مشاكل العمل خصوصاً عند المكرهين للعودة.

¹ - Ibid, p91

أما لدى العائدين بصفة اختيارية فتتلخص صعوبة الإندماج لديهم فيما يلي: مشاكل إدارية، صعوبات إعادة التكيف أو التأقلم في بلد الهجرة، عدم كفاءة قطاع الصحة داخل بلد الأصل¹. و هو ما يكون أحد أسباب التفكير في إعادة الهجرة بالنسبة للعائدين الذين تم دراستهم في مشروع ميرام. فبعد الدراسة الإستقصائية لعودة المغاربة إلى البلد الأصل مثلاً²، تمكنت التحاليل الميدانية للوصول إلى تحديد العوامل والأسباب التي دعت هؤلاء للتفكير في هجرة جديدة و التي تتلخص في ثلاث نقاط رئيسية وهي: و يتعلق العامل الأول بالمؤسسات وأداءها. حيث يستدعي ذلك إدارة جيدة و طرق تدخل معينة، علاقة هذه المؤسسات مع السكان عموماً و المهاجرين على وجه الخصوص، النظام الصحي بالدرجة الأولى والذي شكل نسبة (55,4 بالمائة) و الضمان الاجتماعي. و تلعب الدولة في هذه الحالة دوراً حاسماً من أجل إيجاد آليات أكثر ملائمة لدعم إعادة إدماج المهاجرين.

و يتمثل العامل الثاني في سوق العمل و مدى قدرة امتصاص البطالة و خلق فرص و ديناميكية اقتصادية جديدة. أما المستوى الثالث من التحليل فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستويين السابقين. حيث يتمثل في الأبعاد الشخصية و الذاتية التي تنسم بها تجربة عودة المهاجرين و مدى قدرتهم على التكيف و إعادة إدماجهم السوسيو مهني و العائلي و الاجتماعي. حيث تلعب المؤسسات الحكومية و المجتمع المدني دوراً مهماً لمساعدة هؤلاء من أجل تفادي الشعور بالعزلة و التهميش الاجتماعي و المهني. إذ يعتبر حسن سير النظام التربوي و التعليمي و منح فرص التدريب المهني في أماكن العمل، عناصر بإمكانها أن تعزز عملية إعادة إدماج خاصة أولئك المهاجرين العائدين الذين ليس لديهم أي مستوى. كما أن الصور النمطية التي واجهوها في بلد الأصل فإن الصعوبات التي واجهتهم بالقيام بدور فعال في المجتمعات الأصلية، أو صعوبة التكيف في الدول الأصلية بعد العودة كان قوياً بما يكفي للتحفيز للتفكير في إعادة الهجرة.

5. مشاكل اندماج الأبناء بعد العودة إلى بلد الأصل:

كلما يذكر أو يشار إلى الإندماج دائماً، يكون اقترانه بالهجرة كأحد آثارها على المهاجر في الدولة المستقبلية إلى جانب الآثار الاقتصادية والسياسية التي تترتب عن الهجرة الإيجابية منها والسلبية، تلك الآثار السلبية ذكرنا عملية التلقيح الثقافي للمهاجرين داخل الوطن الجديد وأيضاً الآثار الديموغرافية بسبب تواجد الأسر منعزلة عن رب الأسرة التي خلفتها قوانين الهجرة التي تصعب إمام الأسرة بعضها البعض مما يتيح أيضاً مشاكل اجتماعية ونفسية وإلى جانب هذا أيضاً هناك الآثار التي تترتب على أبناء المغتربين خاصة مشكلة اللغة و الانقسام الثقافي³، و غيره من المشاكل التي تتعرض إليها و خاصة العائلات المهاجرة مع أبنائها والتي قمنا بتحليلها في المباحث السابقة من هذه الفصول النظرية.

لكنه و إلى جانب هذه المشاكل التي يعني منها هذه العائلات في البلد المضيف، هناك مشاكل أخرى تنتظرها بعد العودة، منها تلك التي تتعلق بالتفكك الأسري و خاصة بعد تفرق و غياب أحد أفراد الأسرة و المتمثل في رب العائلة (الأب) و تأثيره الكبير على الأبناء و الزوجة، أو تلك المشاكل المتعلقة بالأبناء و بخاصة مشاكل التكيف الاجتماعي، إلى جانب مشاكل التمزق الثقافي التي يعاني منها العائد نفسه بعد عودته وبالخصوص بعد الغياب و فترة الإقامة الطويلة في بلد الإقامة و مشاكل التغير الثقافي و الاجتماعي الذي أصابه هو من جهة و مجتمعه من جهة أخرى كما رأينا سابقاً.

¹ - Khachani Mohamed, «les migrants de retour au Maroc, opcit, p 83.

² - Ibid, p86.

³ - Rachid Benattig, « Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie », opcit, p 90.

و تعتبر دراسة أبناء "الجيل الثاني من المهاجرين" ¹ موضوع الكثير من الأبحاث في حين أن وضعية الأبناء الذين بقوا في بلد المنشأ أو الذين عادوا مع آبائهم بعد أن ولدوا و عاشوا في الخارج لا تزال مجهولة. و قد تم إجراء تقييم أولي في الندوة التي عقدت في أنقرة في عام 1977 حول الموضوع.

و منذ ذلك الحين، أجريت عدة دراسات معظمها في بلدان المنشأ و التي تؤكد و في معظم الأحيان، بعض الفارق البسيط بين النتائج والتحليلات في عدة مجالات. و لعل الصعوبات التي تشترك فيها جل هذه الأبحاث في هذا المجال تبدو واضحة: مشاكل ديموغرافية، وقانونية، والصحة البدنية، و التعليم، والمشاكل النفسية و الاجتماعية والثقافية، إلى جانب المشاكل اللغوية. قد تكون اللغة عائقاً أمام الأطفال المهاجرين الذين تركوا المدرسة واستكملوا دراستهم في بلد المقصد وبشكل أعم، كما يمكن أن تؤثر مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية على إمكانية إعادة الإندماج الجيد لهؤلاء الأبناء في بلد المنشأ (أرولو 2000) ².

و عادة ما تكون الصعوبات التي يواجهها الأطفال والمراهقون في وقت العودة هي نفسها في جميع بلدان المنشأ إلى جانب المشاكل لغوية: فقدان القيم التقليدية، والجهل بواقع بلد المنشأ، والشعور بالإغتراب، و الصعوبة في إقامة علاقات اجتماعية، والحنين إلى بلد الهجرة. و يُنظر إليهم على أنهم يريدون الظهور بمظهر مختلف بما فيه الكفاية، ومتفوق و رفيع، و يبدوون بأنهم يرفضون الإمتثال لنمط الحياة واحترام القيم. و يميز العداء والجهل تلك العلاقات القائمة بين السكان الأصليين والمهاجرين؛ و كثيراً ما يطلق عليهم اسم البلد الذي عادوا منه، "ألمان"، "سويسريون"، "فرنسيون".

1.5. مشاكل تعليمية:

ومع أزمة منتصف السبعينيات وحركات العودة في بلدان المنشأ في الدول الأوروبية التي عرفت هي الأخرى حركات الهجرة إلى بعض الدول المستقبلية للهجرات كأمريكا، و ازدادت معها حدة مشكلة تعليم الأطفال العائدين إلى بلد المنشأ ³ و هذا ما يفسر من ناحية التطورات التشريعية أو التنظيمية التي تم اتخاذها من قبل الحكومات لمحاولة حل المشاكل الخاصة لهؤلاء الأطفال من أجل إعادة إدماجهم في النظام المدرسي. و من ناحية أخرى، فإن وجود تيار كامل من البحوث الكمية والنوعية، و التي تم تنفيذها بمبادرة من السلطات المختصة (وزارات التربية والتعليم في أغلب الأحيان) أو من خلال فرق البحث. و قد أثبتت الدراسات أن المشاكل التي يعاني منها الأبناء بعد العودة لها بعد ثلاثي:

أولاً، يعيش الأبناء العائدين عودتهم داخل الأسرة بشكل سيء نسبياً، بسبب ذلك التناقض الذي يعيشه الآباء والأمهات، و الذين غالباً ما تكون عودتهم بسبب تعليم الأبناء، لكنهم و في نفس الوقت يدركون أنهم أصبحوا يفقدون تلك الفرص الاقتصادية الإستهلاكية التي ليس بإمكانهم العثور عليها في بلد المنشأ. و في ظل هذه الظروف، يزداد الصراع بين الآباء والأبناء، الذين ليس بإمكانهم معارضة قرار العودة و الإنتساب إلى والديهم في هذا المجتمع الذي يواجهون فيه مشكلة انتمائهم إليه. و مع ذلك، لا ينشب الصراع بالضرورة بسبب ولاء الأبناء للسلطة الأبوية، لكن هذه الخلافات العائلية لها بعد نفسي واجتماعي. ⁴ و في الجزائر فقد أثبتت الدراسة التي قام بها بن عتيق حول الأسر العائدة عن طريق المساعدة في فترة الثمانينات، أن اتخاذ القرار لعودة العائلة الجزائرية في تلك الفترة، كان من جانب كل الأطراف المعنية، بعد أن أصبحت معظم العائلات تشعر أن اندماجهم في الجزائر كان أقل إثارة لمشاكل الإندماج مقارنة بهجرة العائلة إلى

¹ - Yves Charbit et Catherine Bertrand, « Enfants, familles, migrations dans le bassin méditerranéen », In: Population, Présentation d'un Cahier de l'INED, 41^e année n°1, 1986. p.123.

² - Jean- Christophe Dumont et Gilles Spielvogel, « Les migrations de retour: un nouveau regard », opcit, p224

³ - Charbit Yves, Bertrand Catherine. " Enfants, familles, migrations dans le bassin méditerranéen », opcit, p127

⁴ -Ibid, p 128

فرنسا. و في حالة العودة الجماعية، كان معظم الأطفال الذين عادوا مع والديهم دون سن العاشرة، مما قد يساهم في إعادة إدماج أفضل للأسرة. فمن المعروف أن الواقع يبين أن مشروع العودة يفى بمعارضة المراهقين الذين يعتبرون بلد والديهم الأصلي في كثير من الأحيان دولة أجنبية. و هذا ما يثبت أن عامل سن الأبناء عند العودة يمثل عاملا مهما لتسهيل عملية الإدماج بعد العودة. أي كلما كان السن صغيرا كلما أتاح للأبناء سهولة الإدماج، و كلما كان السن كبيرا و بالخصوص في مرحلة المراهقة كلما زاد من حدة صعوبة الإدماج بعد العودة.

و من هذا المنطلق أيضا، و في مجال التعليم فإن أبناء المهاجرين من الجيل الثاني بالخصوص، لديهم مهمة مزدوجة: تلك المهام و من المعتاد وجودها عند أي طفل و التي تفصله عن بيئته الأسرية التي نشأ عليها التي تشكل أساس عمليات الإدماج و تشكل الدعائم و التكوين للاستثمار في أنشطة جديدة وأشخاص جدد (معلمين، رفاق، إلخ) من جهة، و من جهة أخرى، تلك الخصائص التي ينفرد بها أبناء المهاجرين في حد ذاتهم و المواجهة بين الهوية التي اكتسبها في البلد المضيف و التي عرضت عليه من قبل المدرسة فهو يشعر في بعض الأحيان بأن لديه ولاء مشترك لثقافة و تقاليد الآباء، و الولاء الذي سببته المدرسة و البلد المضيف، و بين الثقافة الجديدة داخل بلد الأصل التي أصبحت غريبة عنه، في بعض الأحيان، و خصوصا نجد هذا الإتجاه بكثرة عند المراهقين و الذي يجد نفسه مقسما بين ثقافة و تقاليد المدرسة و البلد المضيف و بين ثقافة الآباء و مجتمع الأصل.

ثانيا، وإضافة إلى المشاكل التعليمية التي يتعرض إليها الأبناء بعد العودة¹، هناك صعوبة إدماج الأبناء في صف يتوافق مع مستواهم التعليمي الفعلي، وهو ليس الحال دائما خصوصا إذا ما كان السن غير مناسباً بعد العودة. كما أنه لا يوجد بالضرورة تكافؤ في السنوات الدراسية من جهة بين الأقسام و التعليم عموما في الدول المضيفة و دول الأصل، و من جهة أخرى هناك اختلاف في الشهادات الدراسية أيضا. و من جانب آخر، هناك أيضا اختلاف في البرامج التعليمية: فيمكن أن يكون الطفل متقدما في بعض المواد، و متأخر في مواد أخرى مقارنة مع الآخرين.

و أخيراً وليس آخراً، إلى جانب تلك المشاكل اللغوية التي تجعله موضع تساؤل في المدرسة. و هذا ما يمكن أن يؤدي إلى تسجيل الطفل وفي مستوى أدنى من المستوى الذي يليق به يجعل و قد سجل هذا الإتجاه في تركيا و إيطاليا على وجه الخصوص عند أبناء العائدين. ولكن و لهذا السبب بالذات، يتم وضع هؤلاء الأبناء مع تلاميذ أصغر منه سناً، و هذا ما يجعله مما منعزلا و يؤخر اندماجه في المجتمع، وبالتالي هذا ما يزيد من وجود صعوبات جديدة في التعليم لديه. و هو ما يفسر أن المدرسة تعتبر عاملا مهما للإندماج عند هؤلاء الأبناء، فهي تعد إما عاملا للإندماج أو الإقصاء (التفاوت الاجتماعي).

فقد أثبتت الدراسة التي قام بها "بن عتيق"² حول العائدين الجزائريين بالمساعدة، أن مشكلة التكيف مع نظام الدراسي الجديد في بلد الأصل عند الأبناء يظهر عند الأقلية من الأبناء المرافقين لآبائهم. ففي سنوات 1986 و 1987 و 1988، كانت سهولة تسهيل الدمج المدرسي إلى حد كبير عند الذين كانت أعمارهم أقل من عشر سنوات - حيث يتم من خلال القدرة على التكيف مع بيئتهم الجديدة. و الذين شكلوا حوالي الثلثين من مجموع القصر الذين عادوا إلى بلدهم الأصلي (على التوالي 67 ٪، 64 ٪ و 64 ٪). كما يبدو أن تؤثر هؤلاء المراهقين بالفشل المدرسي راجع بالدرجة الأولى بسبب صعوبة إتقان اللغة العربية عندهم. كما أنه و من خلال الحالات التي تم ملاحظتها مباشرة من خلال الاستبيان الذي اعتمد في الدراسة، لم يكن هذا الفشل

¹ - Ibid, p 127.

² - Rachid Benattig, « Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie », opcit, p82

راجع إلى عدم القدرة على التكيف مع نظام تعليمي جديد فقط، و إنما اتضح أيضا من خلال المسار الدراسي الذي تميز هو الآخر بصعوبات كبيرة في فرنسا.

2.5. مشاكل سوسيو ثقافية:

ويتعلق الأمر بتلك الفترة السيكولوجية التي يشهدها هؤلاء الأبناء،¹ بعد اجتذابهم لآثار نمط معيشي أو نمط تفكير الجماعة التي كانوا ينتمون إليها (الأصدقاء، الزملاء في المدرسة، الشارع...) في بلد الإقامة، و تلك العادات والتقاليد و الأفكار اليومية من ذلك المجتمع، و الوسط الذي كانوا يعيشون داخله سواء كان ذلك إراديا أو غير إرادي، حتى وإن لم يكن تغييرا جذريا لكنه على الأقل يصبح يشترك معهم في بعض الخصال والأفكار الخاصة بهم. قد تكون بعض مظاهر التغيير و تأثير ذلك المجتمع عليه، و في إعادة تنظيم سلوكهم سواء من الناحية الإيجابية، أو جوانب سلبية باتخاذ أنماط و أحكام و سلوكيات جديدة مختلفة عن (ثقافة الوالدين المنحدرين من مجتمع مختلف عن المجتمع الذي يعيش فيه هو من جهة و من جهة أخرى تأثره بالمجتمع الذي شب و كبر فيه). و حين عودته مع والديه سيتعرض أيضا إلى بعض مشاكل التكيف الاجتماعي التي يغلب عليه فهمها و بالتالي يصبح هو الآخر يعيش نوعا من الإغتراب يصعب فهمه من جهة و بالتالي يؤثر ذلك على الوالدين أيضا و على تكيف العائلة برمتها.

و يبدو تأثير تفاعلات و ديناميكيات الأسرة واضحا أكثر مع السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي، سواء كانت مجتمعات محلية أو وطنية أو دولية، و يكون ذلك أكثر في الجانب السيكولوجي و في المجال النفسي- الاجتماعي. فإن العودة تكون أحيانا مصدرا للنزاع داخل الأسرة. و تتفاقم بفعل الاختلافات في أنظمة القيم الخاصة بالبلدين وبسبب وموقف وسلوك غير المهاجرين. إذ لا يشترك الأطفال في نظام القيم والمثل لبلد المنشأ، وخاصة إذا كانوا قد ولدوا أو نشؤوا في الخارج ويعرفون بلد آبائهم فقط من خلال أوليائهم أو من خلال الزيارات في أوقات العطل في بعض الأحيان. على عكس من ذلك، فإن الآباء و على الرغم من هجرتهم، فإنهم احتفظوا بجذورهم هناك، فيعتبر بلد المنشأ بالنسبة لهم بعيد عن الواقع من حيث انتمائهم إلى مجتمع أو ثقافة ما ولذلك فمن المحتمل أن يكون إعادة إدماجهم صعبا، خاصة على الصعيد السيكولوجي والسوسولوجي و على الجانب الثقافي.²

إذ يواجه المهاجرون العائدون و بالخصوص من الجيل الثاني كغيرهم من العائدين الذين قضوا فترة طويلة جدا في البلد المضيف، نوعا من أزمة و المتمثلة في عدم الاستقرار و يمكن أن نعتبرها أزمة طبيعية خلال فترة يمر بها و يعيشها داخل هذه البيئة التي أصبحت جديدة عليه. و يكون الإدماج موفقا أو يدور نجاح الإدماج عند "إعادة بناء الهوية الشخصية" على حد تعبير "زولميرو دو ألميدا"، وعند فشل محاولة الإدماج هذه ينتج حينئذ صدمة تتميز بطابع انحلال الهوية. و هاتان الحالتان يمكن تحديدهما أيضا بواسطة ما يقابلها من مفاهيم الاستئصال التي توصف نتيجة هذه الهجرة بمظاهر الايجابية و السلبية حيث كتب "زولميرو" يقول: في أقصى الحدود فإن أبناء المهاجرين و من المنظور الإكلينيكي سيؤثرون مشاكل نوعية مشابهة كالتي تطرحها الطبقات غير المرغوب فيها" (يكون هؤلاء الأبناء مجموعة غير مرغوب فيها داخل المجتمع بالتالي فهم سيعانون سيكولوجيا من جراء هذه النظرة التي يوجهها المجتمع لهم. وتوضح تلك الفترة السيكولوجية عن طريق التثاقف الذي يشهده هذا المهاجر وكذا عن طريق طبيعة هذه الفترة نفسها

¹ - انشراح الشال، المغترب ووسائل الاتصال، مرجع سابق، ص 30.

² - Yves Charbit, Catherine Bertrand. " Enfants, familles, migrations dans le bassin méditerranéen", opcit, p 96.

والمحدودة بكل فرد داخل الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه، كما أنها فترة مجزئة أو مقسمة مع الوقت وهي مطابقة لمفهوم آثار التأصيل الثقافي (enracinement) أو آثار استئصال ثقافي (Déracinement)¹.

3.5. مشاكل نفسية إجتماعية (التفكك الأسري):

أما إذا كانت الهجرة لها مستقبلات لأفراد الأسرة في الوطن الأصلي، فقد يؤدي ذلك إلى بعض الآثار السلبية في علاقات الأفراد داخل الأسرة، و على الأخص بعد غياب الأب و يكون تأثيره بالدرجة الأولى على الزوجة و الأبناء. ففي حالة الأطفال الذين بقوا في بلد الأصل، يعزى غياب الأب، وعواقبه على المرأة الباقية في البلاد يؤثر على التطور النفسي- العاطفي للطفل. كما أن غيابه عنهم قد يؤدي إلى وجود مشاكل مختلفة يتعرضون لها و هذا من غير أن يؤثر على التماسك الأسري.

و لقد انطلقت بعض الدراسات² التي اهتمت بدراسة أبناء المهاجرين من الجيل الثاني و لمشاكل التفكك الأسري من خلال ملاحظة الأبناء الذين بقوا في بلد الأصل و الذين ينحدرون من عائلات مهاجرة، إنطلاقاً من خلال مقارنة تلك الاضطرابات النفسية الاجتماعية التي يعاني منها هؤلاء الأبناء والتي سببتها الهجرة بحد ذاتها من غيرهم من الأطفال. ويبدو تنوع المقاربات والبحوث مهمة جداً في هذا الصدد.

ومن بين جميع الدراسات التي أجريت في السبعينات و التي أعدت في تسعة بلدان، أظهرت بعض الثوابت الرئيسية منها و بشكل عام، أن غياب أحد الوالدين يحدث اضطراباً عند الأطفال والشعور بالقلق وعدم الأمان، و يعانون من مشاكل الهوية و من الحرمان العاطفي.³

و هناك دراستان ميدانيتان أجريت في إيطاليا وتركيا. لكن كلاهما اعتمدت على عينات محدودة، حيث تم استخدامها لطرق إسقاطية. حيث بينت أن غياب الأب و في كثير من الأحيان، يخلق فراغاً لا يمكن إصلاحه. فحين لا يستطيع هؤلاء الأطفال التعبير عن الشعور بالحزن عليهم، فهم يقومون بهذا الشكل بإعادة خلق شخصية خيالية، و تجعلهم هذه الوضعية في حالة غير واقعية مما لا يؤدي بهم في النهاية إلى بناء هوية متينة. وعند غياب كلا الوالدين، يحدث نفس ذلك التمثيل الأسري و لكن على هذه المرة يكون على حساب الأجداد. كما أن غياب الأب أيضاً (و بالخصوص في الدول الغربية) يثير مشكلة العلاقة مع القانون ويعقد عملية التنشئة الاجتماعية.

و في الواقع، فإن الآباء الذين يذهبون إلى الخارج و "يتخلون عن" أطفالهم في البلاد، بحجة التضحية بأنفسهم من أجلهم هذه الحجة التي يتم استيعابها من قبل الأطفال، غالباً ما يتم التعبير بلفظها في المقابلات التي تجرى خلال الاستشارات النفسية. و بالإضافة إلى ذلك، فإن ردود أفعالهم تتفاقم في بعض الأحيان بسبب الشكوك التي يضعونها بشأن مشاريع هؤلاء المهاجرين. إن حالات الذهاب والإياب المتأخرة باستمرار و التوقع المستمر بحضور الأب، يحول دون تطوير الأبناء النفسي والعاطفي. فيعاني الطفل إثر من هذا الغياب بطريقة تجعله يلقي اللوم و إشعار الأب بالذنب على غيابه، و لا يتقبل ذلك دائماً في قرارة نفسه، حتى لو فهم سبب مغادرة الأب. و تعكس الكثير من الإختبارات الميدانية علاقة انتشار الأساليب العدوانية أو إلقاء اللوم هذا على الآباء بسبب قلق الانفصال و الرغبة في لم الأسرة⁴. وأما عن ردود فعل الأم تجاه غياب الأب و إذا كان الشعور الكبير بغياب الأب عند الأبناء، فالسبب الرئيسي في ذلك هو أن الطفل لا يجد تعويضاً عاطفياً كافياً من أمه. وهي نفسها تعيش في بعض الأحيان ذلك الانفصال و وضعية

¹ - Mostafa Boutefnouchet, *Système et changement social en Algérie*, opcit, P105

² - Y. Charbit, M. Pechevis, « Les enfants de travailleurs migrants restés dans les pays d'origine », opcit, p 217- 218.

³ - ibid, p 217- 218.

⁴ - Yves Charbit et Catherine Bertrand, " Enfants, familles, migrations dans le bassin méditerranéen", opcit, p127

سبباً للغاية بذلك، ويمكن أن تستخدم الطفل بوعي منها أو بغير وعي، للتعبير عن ضيقها أو إحباطها العاطفي.

كما يتعرض هذا الطفل إلى موقف الأم السلطوي، وفي العديد من الحالات، يتم تربية الأطفال على طرق تربوية صارمة من شأنها أن تحفز ذلك الشعور بالذنب تجاه الأب. ويتم تطوير هذه المواقف من قبل الأمهات ذات الشخصية القوية التي تحت أزواجهن على الهجرة، والعلاقة معه مثيرة للإهتمام فقط لدرجة أنها تمنحهن مكانة اجتماعية محترمة. كما تتخذ هذه الأم وفي حالات أخرى **موقفا متذبذبا**، حيث تتبنى موقفا تربويا تجريبيا يتغير بسرعة بين فرض القيود أو الاستقالة من دورها في أحيان أخرى.

وتصبح النساء هن ربات الأسر في غياب أزواجهن، ويقمن بشأن رعاية وتربية الأبناء بمفردهن. وتزداد مسؤولياتهن نتيجة لذلك ويزداد عبء العمل عليهن بشكل كبير. لكن وفي مقابل ذلك، فإن القيم التقليدية لهذه المجتمعات الأبوية لا تسمح بذلك الإعراف الاجتماعي بما يتناسب مع مسؤولياتها الجديدة. بل والأسوأ من ذلك، وفي ظل غياب الرجل بجانبها، تكون هذه النساء أكثر انعزالا و تهميشا من غيرهن من النساء لغير المهاجرين. ويكون لهذه الوضعية أو ما يسمى "بالأرملة البيضاء" تأثير و تداعيات كبيرة على تربية الأطفال، خصوصا عند الأبناء الصغار: و ينتاب هذه النساء لحظات يغيب دورهن أثناء ذلك، من جراء معاناتهن من وضعية اكتئاب و قلق، لدرجة أنهن يصبحن غير قادرات على تعويض غياب الأب و السيطرة على أسرهن.

و الملاحظ أن موضوع النزوح إلى الخارج و أثره على الأسرة لا يزال موضوعا نادر الإهتمام من الباحثين في الجزائر. لكن وفي سنة 1980 تعرضت أحد البحوث الأكاديمية في هذا المجال، و التي قام بها أحد طلبة الدراسات العليا في علم الاجتماع بجامعة قسنطينة¹ بمحاولة لدراسة المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الهجرة الخارجية و تأثيرها على التفكك الأسري توصل من خلالها إلى بعض النتائج، فورد منها، أن هناك أكثر من ثلث المهاجرين قضوا حياتهم الزوجية بعيدا عن الأسرة و بحساب زياراتهم السنوية، تبين أنهم لم يعيشوا مع أسرهم إلا حوالي 3 سنوات موزعة على عدد من السنين. و أن معظم الأسر في ذلك الوقت كان يتولى الإشراف عليها الأم في غياب الأب، و أحيانا يساعدها بعض الأقارب و لكن مع ذلك تواجه عدة مشكلات تتعلق بتربية الأطفال. و قد كان انعكاس غياب الأب على الأولاد كبيرا و الذي كان من نتائجه انحرافا كبيرا منهم، بعد تركهم للمدرسة دون ولي يسهر على تربيتهم أو يوجههم.

6. آفاق ما بعد العودة و التفكير في إعادة الهجرة:

يعتبر التفكير في إعادة الهجرة من بين العوامل المهمة لتفسير عملية الاندماج، و هذا ما يبين أهمية الجانب النفسي الاجتماعي كعامل من عوامل الاندماج و الإستمرار في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في هجرة جديدة و الذي بيناه في هذا المبحث. هذا و فيما يتجاوز الصعوبات النفسية للعودة، فإن تجربة العائدين أثناء المراحل الأولى من العودة، تلعب دورا هاما في تحديد تطلعاتهم و خططهم المستقبلية. أي ما إذا سيتوجب عليهم البقاء أو القيام بالإستثمار أو الهجرة مرة أخرى. و لذلك فإنه يجب أن تؤخذ هذه الجوانب في الاعتبار عند القيام بتصميم و تخطيط البحوث و السياسات.

فقد كان يفترض في العديد من الدراسات النظرية والتجريبية المعاصرة، أن تكون العودة دائمة، و أن مدة الإقامة بالخارج مستمرة (ستارك، 1996).² لكن ماذا لو لم يكن الأمر كذلك و استمر العائدون في قرار إعادة الهجرة مرة أخرى؟ و تعتبر الأدبيات النظرية والتجريبية حول إعادة الهجرة (الهجرات المتكررة)

¹ - مسعود ططاف، أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري، مرجع سابق، ص 93.

² - Cora Leonie et Mezger Kveder, «Temporary Migration: A Review of the literature», opcit, p33.

نادرة نسبياً، وخاصة في مجال الاقتصاد. ولكن الإهتمام بهذا الموضوع أخذ في الإزدياد. ولقد تم مناقشة الأسس النظرية لإعادة الهجرة من طرف "كونستون" و "زيمرمان" (2003). وعلى غرار نظريات الهجرة الحديثة، فغالباً ما تحدث العودة إلا مرة واحدة، ويبدو أن ظاهرة الهجرات المتكررة هي علامة على التردد في العودة أو مؤشر لتجربة عودة فاشلة.

و من بين الأمثلة للدراسات التي تم من خلالها التقصي في هذا الموضوع، ذلك الإستطلاع الذي أعده مشروع "ميرام" مع العائدين إلى البلدان المغاربية و الذي حاول من خلاله التساؤل و التقصي بشأن عودتهم و نواياهم في إعادة الهجرة مرة أخرى. و توصلت هذه الدراسة، إلى أن العودة لا تمثل نهاية لدورة الهجرة. وأنه من الضروري إدراك العائد بأن العودة عملية يتم إعدادها مع مرور الوقت و وفق متغيرات معينة و التي قمنا بتوضيحها في المبحث السابق: (درجة الإستعداد و القدرة على تحويل الموارد الضرورية من أجل ضمان إعادة الإندماج في بلد الأصل، و الإختيار للعودة).

و في هذه الحالة، تؤثر شروط ما قبل وبعد العودة على مستويات الإستعداد هذه المختلفة التي تم تحديدها في الدراسات التي قام بها فريق "مشروع ميرام". و لقد أشارت نتائج المسح الذي أعدته هذه الدراسة للعائدين من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب)، إلى أن حوالي نصف عدد العائدين المستجوبين فقط في وقت المقابلة من كان ينوي الإستقرار و البقاء بشكل دائم في بلدهم الأصلي. و انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 28 ٪ من بين العائدين الذين لم تكن عودتهم مقررة، و انخفضت النسبة المئوية للعائدين الدائمين إلى أبعد من ذلك، مما يشير إلى أن الأوضاع في بلد الأصل قد تغيرت في تلك الأثناء.

أما بالنسبة لتوقعات ما بعد العودة عند العائدين فتبدو أسبابها بديهية من الوهلة الأولى، وهي بسبب صعوبات الإندماج داخل بلد الأصل و المشاكل التي يتعرض إليها العائدين بعد عودتهم. و في هذا الصدد هناك وجهات النظر حول إعادة الهجرة و دوافعها كثيرة عند العائدين الذين تم استجوابهم في هذه الدراسة و حول آفاق العودة عند هؤلاء العائدين. و تتمثل الأسباب الرئيسية التي تم طرحها هؤلاء الباحثين في التحقيق أن هؤلاء المهاجرون الذين أعلنوا رغبتهم في إعادة الهجرة إلى بلد الهجرة السابق مرة أخرى، في أنهم "يعرفون البلد بالفعل و يرغبون في العيش فيه"، و السبب الثاني تمثل في الرغبة في "تجديد وثائق الإقامة"، أما السبب الأخير في اعتقادهم أنه "لا مستقبل لهم في بلدهم الأصلي". فقد كان لعوامل الإندماج أثر كبير على قرار إعادة الهجرة هذه، فهناك عوامل تساعد على عملية الإندماج و أخرى تدعو إلى التفكير مجدداً نحو إعادة الهجرة، كالوضعية المادية في بلد المنشأ بعد فلق و جدت الدراسة أن هناك نسبة من العائدين الذين كانت عودتهم مقررة كانوا يتمتعون بظروف جيدة بعد العودة في بلد المنشأ مقابل المضطرين للعودة ممن لم يكن لديهم ظروف جيدة في بلد المنشأ حيال عودتهم (48 بالمائة مقابل 47 بالمائة)¹.

ويعتبر هذا الجانب لدراسة سلوك المهاجرين العائدين مهم لتحديد نجاح العودة سواء المقررة منها أو القسرية. حيث أن فكرة إعادة الهجرة ليست مستبعدة دائماً عند العائدين مهما كان انتمائهم. و قد بينت الدراسة نفسها، أن طبيعة العودة الإضطرارية عامل للتفكير في إعادة الهجرة، و التي نجدها أكثر عند المهاجرين الذين أجبروا على العودة من أولئك الذين اختاروا العودة الطوعية. أي أن نسبتها تكون أكثر ارتفاعاً لدى العائدين بصفة مكرهة اضطرارية من العائدين بصفة اختيارية. فأسبابها عند المضطرين للعودة واضحة و هي بسبب صعوبات إعادة الإندماج السوسيو- مهني و كذا الإنقطاع المفاجئ للهجرة، مشاكل

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, opcit, p15

التكيف و التخوف من المستقبل. أما لدى العائدين بصفة اختيارية هو إما لتجديد وثائق الإقامة أو لمعرفة البلد مسبقا.

فقد توصلت الدراسة إلى أن نية العودة الدائمة عند الجزائريين الذين قرروا العودة مثلت ثلثين من مجموع العائدين، أما المضطرين للعودة فيمثل ثلث مجمل العائدين. في حين أن نسبة 34% من العائدين ليست لديهم أي فكرة إذا ما كانت عودتهم دائمة أو مؤقتة. وعدم اليقين نجده عند العائدين الذين قرروا العودة و الذي يرتبط ارتباطا بدوافع هجرة جديدة. حيث هناك 40% من هذه الفئة الأخيرة من لا يود ذلك مقابل 28% من المكروهين للعودة. بينما هناك 50% من العائدين المضطرين للعودة و 30% من الذين قرروا العودة يتوقعون هجرة جديدة. و هناك 60% من مجموع العائدين يودون الهجرة إلى البلد المضيف الذي هاجروا فيه في البداية بينما 21% منهم من يود تغيير بلد الوجهة الأول. بالنسبة لعوامل إعادة الهجرة يمكن تلخيصها فيما يلي: بالنسبة للمعارضين للعودة فإن سبب تصورهم لهجرة ثانية، يتمثل في أيهم لعدم وجود مستقبل في بلد المنشأ وذلك بنسبة (23,5%) ، ثم يلي ذلك عدم التكيف أو التأقلم داخل البلد بعد العودة بنسبة (15,7%)، وجود معرفة سابقة للبلد المضيف و الرغبة في العيش هناك و ذلك بنسبة (15,7%). بينما العائدين بصفة مقررة فإن الأسباب عندهم تختلف مقارنة بالمضطرين للعودة، إذ تعد أسباب توقع هجرة جديدة في تجديد الإقامة و ذلك بنسبة (16%)، ثم لأسباب عائلية (13,6%)، و أيضا لأسباب صحية (13,2%)¹.

أما بالنسبة لتوقعات عودة دائمة في المغرب² هناك عدة عوامل إيجابية و سلبية تعمل إما للبقاء في بلد الأصل أو التفكير في هجرة جديدة، ومن بينها: نجاح تجربة الهجرة و التي تقترن بالنجاح في إيجاد عمل في بلد الأصل، مستوى معيشي معتبر يتوافق مع وضعية إجتماعية ملائمة أمام الآخرين، و البعيدة عن التهميش. أما عن العوامل السلبية، فتتمثل في الشعور بالإستياء حيال الوضع بعد العودة في بلد الأصل و غياب أفق إعادة الإندماج السوسيو مهني في بلد الأصل و الذي يتبعه فشل في تجربة العودة مما يؤدي ذلك إلى الهجرة من جديد. و يعتبر تغيير نظرة العائدين بعد عودتهم مقارنة بنظيرتها و تلك التصورات التي كانوا يحملونها قبل العودة مؤشرا لذلك الإستياء و بمجرد التفكير في هجرة جديدة، وذلك بسبب مشاكل عدم الإندماج، مما يتولد لديهم الشعور بعدم الرضا و خيبة الأمل الإحباط و خاصة عند هؤلاء الذين أجبروا على العودة أكثر من الذين قرروا ذلك. إذ يعتبرها البعض بمثابة فشل و الشعور بالخلل حيال عودتهم. كما أن الوضعية القانونية لهؤلاء العائدين قبل عودتهم عامل من عوامل تسهيل عملية إعادة الهجرة، إذ تسمح المحافظة على وثائق الإقامة بالحفاظ على الروابط الأسرية و كذلك على امتيازات أخرى مرتبطة بالصحة و خاصة عند كبار السن مما يتيح الفرصة بالتنقل بكل حرية عبر الحدود الوطنية من جهة و بإمكانية إعادة الهجرة في حالة عدم الإندماج بعد العودة أو الحركة الدائرية بين الدولة المضيفة و بلد الأصل.

و بشكل عام، فقد أثبتت دراسة بن "عتيق"³ أيضا في سنوات الثمانينات، أن مشاكل عدم الإندماج هذه، تؤدي إلى تعزيز الحنين الشديد إلى التفكير في إعادة الهجرة و الحنين إلى فرنسا عند العائلات العائدة و عند الأبناء على وجه الخصوص. و هو لا يعني نفس الحنين الذي يشعر به الآباء والأمهات من الجيل الأول من المهاجرين. فيبدو ذلك الأسف و الحنين إلى الماضي عند الأمهات، خاصة بسبب الشوق إلى تلك الإستقلالية الشخصية التي ألفوها خلال عيشهم في فرنسا. أما بالنسبة لأرباب العائلات، يكمن ذلك عندهم من خلال قناعة الغالبية العظمى لغياب الحل و عدم وجود بديل للعودة إلى الجزائر، فإن إعادة الإندماج أصبح وأكثر صعوبة مما كان متوقعا، مقارنة بشدة المشاكل التي كانوا يعانون منها في المنفى.

¹ - Ibid, p54.

² - Mohamed Khachani, «Les migrants de retour au Maroc », opcit, p82.

³ - Rachid Benattig, « Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie », opcit, p91

و قد ترجمت فكرة إعادة الهجرة مجددا عن طريق الهجرة الدائرية التي أصبحت تعد منطلقا جديدا لدى أفراد الأسرة في بلد الأصل وفي الخارج.¹ أي أنه يمكن لمفهوم الحدود الوطنية، و الذي وضعه و طوره المختصون في الهجرة لمختلف التخصصات في الثمانينات، أن يوفر إطارا لفهم أفضل لظاهرة إعادة الهجرة (Cassarino، 2004).²

فنظرية تخطي الحدود الوطنية والتي ذكرت أن النقلة التكنولوجية و الثقافية المرتبطة بالعولمة تسمح للمهاجرين بالحفاظ على علاقات و اتصالات وثيقة و دائمة مع دولهم الأصلية. فلم يعد المهاجرون مرتبطون ببلد الأصل أو بالبلد المضيف، بل بإمكانهم تطوير أنشطة اقتصادية و اجتماعية وسياسية عبر الحدود وطنية (مثل الهجرة الدورية، و تحويل الأموال، و الإنخراط ضمن جمعيات وما إلى ذلك)، و التي من شأنها أن تخلق تلك الروابط بين بلدان المنشأ والمقصد. كما يمكن لهم تطوير هويات عابرة للحدود الوطنية، حيث يشكل المهاجرون هويتهم بناءً على التأثيرات في بلد الأصل و في البلد المضيف. لكن قد يؤدي تمييز نفسه عن مجتمعه الأصلي أيضا بعض التهميش في المجتمع. و لقد حاول كل من "ماسي" و "إسبينوزا" (1997) من خلال بحوثهما الأساسية تقديم و تحليل محددات الهجرة و العودة إلى المكسيك، وليس ذلك فحسب و إنما أيضا تحليل تلك العوامل التي تحافظ على استمرار تجربة الهجرة للمهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين أي الهجرات المتكررة. باستخدام نموذج تاريخ الأحداث المنفصلة، فقد وجدوا دليلاً على أن تجربة الهجرة السابقة تزيد بشكل كبير من احتمال إعادة الهجرة مرة أخرى.

¹ - Jean- Pierre Cassarino, La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement, op.cit, pp31.

² - Leonie Cora Kveder Mezger, « Temporary Migration: A Review of the literature », opcit, pp34.

الخلاصة:

وبعد هذا العرض المفصل عن عوامل و مشاكل الإندماج بعد العودة، و الذي أكد أن عملية العودة والإندماج تعتبر إشكالية في غاية الأهمية و تحتاج لفهمها عدة متغيرات متشابكة و مترابطة فيما بينها و لم تعد تلك العوامل التي تتحكم في الفرد نفسه (العائد) أو مجرد قرار يستطيع هذا الأخير اتخاذه بمحض إرادته، و إنما هو أبعد ما يكون كظاهرة معقدة و تتدخل عدة عوامل لفهمها كما رأينا ذلك في هذه المباحث التي تناولت عوامل العودة و الإندماج، و لا تزال تحتاج إلى عدة دراسات أخرى تعمل على الكشف على متغيرات أخرى تسعى بدورها إلى فهم أبعادها و الآليات نحو عودة ناجحة لدى الفاعلين الثلاث: دول الأصل، الدول المرسله و العائد على وجه الخصوص.

ويبقى وضع المهاجرين في قلب الإهتمامات و كشرط مسبق و ضروري لأي تدبير يهدف إلى دعم إعادة الإندماج المؤقت أو الدائم للمهاجرين من منظور التنمية. و قد تم تحديد العديد من المقترحات، مقسمة إلى أربعة مواضيع رئيسية تخص عودة المهاجرين والحق في إعادة الإندماج، خلال المناقشات التي أجراها فريق ميرام لدراسة لدعم إعادة الإندماج للعائدين بعد العودة سواء تلك المتعلقة ببلد الأصل أو البلد المضيف منها: - إنتاج البيانات وتوفير المعلومات و أن مدة ونوع تجربة الهجرة، والسياسات أو الظروف في بلدان الهجرة والمنشأ، وكذلك العوامل التي تحفز العودة واختيار المهاجر للعودة إلى البلاد كلها متغيرات تشرح درجات إعادة الإندماج.

- تعزيز حوار بناء حول العودة: و قد شدد المشاركون على أن مستوى التشاور بين بلدان المنشأ والمقصد حتى الآن لا يزال ضعيفا للغاية من حيث سياسات العودة. و يمكن تفسير ذلك بسبب أن مسألة العودة قد تم تعريفها بشكل ضيق على أنها مجرد مغادرة أراضي بلد المقصد. و قد تعززت هذه الرؤية الضيقة بسبب تعزيز السياسات الأمنية لمكافحة الهجرة غير المشروعة.

- التكوين المهني وإعادة إدماج المهاجرين الفصل التاسع من التوصية من منظمة العمل الدولية على تنمية الموارد البشرية، التي اعتمدت في جوان 1975.

ويعد إنشاء آليات تأسيسية تضمن الحق في إعادة إدماج المهاجرين اجتماعياً - مهنيًا ، مؤقتاً ودائماً، أمر ضروري يتعين على بلدان المنشأ والمقصد الإستجابة له بصورة مشتركة. و تظهر فعالية هذه الآليات حسب تماسك برامج التعميم المتعلقة بالهجرة وتأثيرها على المدى الطويل، التي تشكل مسألة العودة جزءاً لا يتجزأ منها.

الباب الثاني

عرض نتائج الدراسة الميدانية لعودة العائلات الجزائرية
ومسألة الإدماج في بلد الأصل

الفصل الأول

عرض لتجارب العائلات الجزائرية المهاجرة العائدة

إلى بلد الأصل

تمهيد:

كأي بحث علمي لا تخلو دراستنا هذه من الجانب النظري و الميداني للبحث، إذ يعتبر هذا الأخير بمثابة تدعيم و تفسير لما جاءت به الدراسات النظرية و العلمية لأي ظاهرة من الظواهر الإجتماعية. كما أنه يعتبر إسقاطا لكل ما توصلنا إليه في بحثنا النظري من خلال النظريات و المقاربات التي حاولت تفسير الظاهرة المراد دراستها و المتمثلة في ظاهرة عودة العائلات الجزائرية المهاجرة إلى بلد الأصل ومدى اندماجها في المجتمع بعد العودة. حيث جاءت على شكل فصول يسمح كل فصل منها بشرح و تفسير هذه الظاهرة من خلال الفرضيات التي وضعناها لذلك. و من أجل هذا فقد ارتأينا إلى تخصيص أربعة فصول ميدانية، يقوم كل فصل بتفسير هذه الفرضيات التي اخترناها للإجابة على إشكالية الدراسة.

ويعتبر الفصل الأول كمدخل رئيسي لهذا البحث الميداني لشرح و عرض وقائع الدراسة الميدانية و مجريات البحث لتجارب بعض العائلات الجزائرية العائدة من مختلف دول الهجرة، الأوروبية منها و الأمريكية والعربية و مدى اندماجها داخل المجتمع الجزائري بعد عودتها. حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية مكملّة الواحدة الأخرى و قمنا من خلالها بتحليل فرضيات البحث:

ففي المبحث الأول قمنا من خلاله بإلقاء الضوء على **مجالات الدراسة** هذه و مجرياتها على ثلاث مستويات أو مجالات مهمة، و المتمثلة في **المجال المكاني** حيث عرضنا فيه مكان مجريات البحث و إجراء المقابلات الميدانية مع المبحوثين، و **المجال الثاني** تمثل في المجال البشري والذي قمنا من خلاله بوصف عينة البحث التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه و شرحنا فيها أهم مميزاتها و خصائصها و التي لها علاقة بموضوعنا هذا. أما **المستوى الثالث فقد عرضنا فيه مجريات البحث الميداني** و أهم الخطوات التي اعتمدنا عليها في الدراسة من خلال وصف و تفسير طريقة إجراء المقابلات و اختيار عينة البحث من أجل فهم ظروف إجراء الدراسة الميدانية.

أما **المبحث الثاني** من هذا الفصل فقد حاولنا من خلاله التطرق إلى **تحليل البيانات العامة لأفراد عينة البحث** وعلاقتها بموضوع الدراسة من خلال إعطاء تفسير لأهم البيانات الخاصة بالمبحوثين، الزوج والزوجة معا وكذلك خصائص العائلة العائدة. و ذلك من خلال أربعة متغيرات أساسية و التي أدرجت على شكل محاور بحث. حيث بإمكان أن يقدم كل محور من هذه المحاور والتي تعتبر في أساسها أحد متغيرات البحث الهامة، بعدا تحليليا و تفسيريا لمتغيرات أخرى للدراسة المرتبطة و ذات العلاقة بفرضيات البحث، التي خصصت لتفسير عوامل العودة و الإندماج. و قد تمثلت هذه المحاور في: المتغير الخاص بمتوسط السن عند المبحوثين، المستوى الثقافي و الوضعية المهنية لديهم بعد العودة و الوضعية القانونية للمبحوثين إذ من خلالها يمكننا فهم أبعاد و آفاق العودة.

أما **المبحث الثالث** و الأخير لهذا الفصل، فقد قمنا من خلاله **بعرض تحليلي لخصائص عينة البحث** و المتمثلة في العائلات الجزائرية العائدة من أرض المهجر إلى بلد الأصل (الجزائر) لكل من الزوج و الزوجة معا و معرفة مسار العودة عندهم من خلال معرفة أهم أسباب الهجرة لديهم و وضعيتهم قبل الهجرة و أثنائها و من ثم فهم أسباب و عوامل عودتهم و مدى اندماجهم بعد العودة بعد ذلك والذي يعتبر محور الدراسة في حد ذاته.

المبحث الأول: مجالات الدراسة و مجرياته إنجاز البحث الميداني

1. المجال المكاني

يتمثل المجال المكاني في المكان الذي تم فيه إجراء المقابلات الميدانية للبحث، أين تم استجواب العائلات العائدة الجزائرية وجها لوجه عن طريق تنظيم مقابلات للزوج والزوجة لنفس العائلة كل على حدا. و ذلك من أجل التقرب من الظاهرة أكثر وكذا الإلمام بكل أبعادها وسد الثغرات والفجوات التي يمكن أن لا تتضح من خلال الإجابات التي قد لا نستوفيها من خلال استجواب أحد الأزواج فقط. و بهذه الطريقة التي اتبعناها في تنظيم المقابلات يتم الوصول إلى الأبعاد المختلفة للموضوع والمتمثلة في معرفة عوامل أو أسباب عودة هذه العائلات إلى بلد الأصل من جهة ومدى اندماجها بعد العودة من جهة أخرى.

و قد أجريت جل المقابلات مع هؤلاء المبحوثين في الجزائر العاصمة و حالة واحدة في ولاية البليدة وأخرى في ولاية تيبازة. كما عملنا في اختيارنا لعينة البحث هذه على التنوع في المجال الخاص ببلد الهجرة التي قدمت منه هذه العائلات، حيث يسمح هذا التنوع في خصائص عينة البحث بإعطاء دلالات سوسيولوجية لفهم أبعاد البحث من جهة، و تأثير المجال المكاني على أخذ القرارات المصيرية خصوصا فيما يتعلق بقرار العودة. فإن الموقع أو المجال المكاني له أهمية كبيرة في تحديد عملية العودة لهذه العائلات إذ أن فهم ما يحدث من ظواهر اجتماعية معينة يتطلب فيما يتطلب أيضا فهم واقع المجتمع الذي تنحدر منه هذه العائلات العائدة و من ثم فهم عملية العودة و أسبابها بعد ذلك. لذلك فقد عملنا على اختيار عائلات مقبلة من بلدان مضيضة متنوعة أوروبية منها، أمريكية وعربية. وحتى يتسنى لنا أيضا معرفة الفرق بين هذه الدول فيما يتعلق بسياسة الهجرة لكل منها وعلاقتها بعملية العودة من جهة و فهم أيضا عوامل الاندماج فيما بعد في بلد الأصل بعد العودة من جهة أخرى. إذ أن أسباب العودة في الدول العربية مثلا تختلف معطياتها بالنسبة للدول الأوروبية أو الأمريكية أو الدول الغربية بصفة عامة. ذلك أن المقومات الاجتماعية و الثقافية و الدينية التي تحكم هذه الدول ليست هي نفسها في الدول العربية، كما أنها لا تحكمها نفس قوانين الهجرة. وبالتالي و من خلال اختيارنا لهذه المجالات المتنوعة نستطيع إسقاط المجال المكاني في الهجرة على أسباب العودة من جهة وعوامل الاندماج فيما بعد وكذا احتمال إعادة الهجرة في حالة عدم الاندماج من جهة أخرى. فقد ركزنا إذن في المجال المكاني على الدول المضيضة أكثر منه في بلد الأصل لما له من أهمية في فهم الظاهرة التي أمانا.

أما الدول التي انحدرت أو التي أقبلت منها هذه العائلات تمثلت في الدول الأوروبية التالية: عائلة من إيرلندا، و أخرى من إيطاليا، عائلتين من فرنسا، وعائلتين أخريين من إنجلترا. أما بالنسبة للدول الأمريكية فقد اخترنا عائلتين من الولايات المتحدة الأمريكية و عائلة واحدة من كندا. و بالنسبة للدول العربية فلدينا عائلتين من دولة الإمارات العربية المتحدة و عائلة واحدة من المملكة العربية السعودية.

و تجدر الإشارة إلى أن اختيارنا لتنوع مجالات البلدان المضيضة التي انحدرت منها هذه العوائل العائدة لم يكن فقط لمعرفة عوامل العودة لهذه العائلات إذ أن العوامل تختلف من الدول الأوروبية و الأمريكية منها في الدول العربية. و إنما ساعدنا هذا المجال المكاني أيضا على فهم مستويات اندماج هذه العوائل العائدة من الدول العربية و التي هي ليست نفسها عند العائلات العائدة من الدول الأوروبية أو الأمريكية بسبب تشابه هذه الدول في المقومات العربية والإسلامية لهذه العائلات من جهة مع مقومات بلد الأصل. إذ أن هذه الدول (العربية) تقدم لنا معطيات أخرى عن عوامل العودة لديها و التي تختلف عنها في الدول الأوروبية والأمريكية بسبب التمايز و الفرق الكبير بين هذه الدول من ناحية قوانين الهجرة. و هذا ما نود بيانه عند تحليلنا لهذه العائلات في الفصول الميدانية اللاحقة. أما فيما يخص مكان إجراء المقابلة مع عينة البحث، فقد

تم إجراء معظمها في مقر سكنهم ما عدا حالة واحدة التي فضلت التنقل إلى مقر سكننا نحن، بعد أخذ مواعيد مسبقاً معهم مراعاة لأوقات عملهم وعدم تكليفهم عناء التنقل. كما أننا استعملنا في اختيارنا لعينة البحث العينة العشوائية، و التي استعملنا فيها تقنية التسجيل حتى يتسنى لنا جمع كل المعطيات الميدانية من قبل المبحوثين من جهة، وإمكانية متابعة المقابلة بكل أريحية و القدرة على التركيز معهم من جهة أخرى حتى نستطيع الإلمام بكل جوانب الموضوع و الحصول على قدر أوفر من الإجابات الممكنة التي تفيدنا في فهم الظاهرة المراد دراستها.

2. المجال البشري (عينة البحث):

يتمثل المجال البشري من البحث الخاص بدراسة موضوع عودة الهجرة و الاندماج في اختيار مجتمع البحث من فئة العائلات الجزائرية التي سبق لها الهجرة من قبل و عودتها إلى بلدها الأصلي و المتمثل في الجزائر ومعرفة مدى اندماجها فيه بعد العودة، و التي انحدرت من بلدان هجرات مختلفة، أوروبية (إيطاليا، إيرلندا، إنجلترا، و فرنسا)، و من الأمريكيتين أمريكا و كندا، ومن الدول العربية (المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة).

وقد عمدنا على اختيار الفئة التي عادت عودة اختيارية أي عودة مقررة ومحسوبة باعتبار أن هذه الفئة هي التي تمكننا من فهم أسباب العودة أكثر من غيرها من الفئات التي تكون فيها العودة اضطرارية من جهة، و من جهة أخرى لأن هذه الفئة المختارة لديها إمكانية إعادة الهجرة و حرية التنقل بسهولة بين الدول المرسل و المستقبل و هي التي تثير هذا الجدل حول إشكالية العودة خصوصاً وكذا الاندماج. أي هي التي تثير الفضول العلمي أكثر من غيرها من العائلات العائدة اضطرارياً لفهم عوامل العودة و أبعادها و فهم مكنزمات الهجرة أيضاً بحد ذاته من جهة وعوامل الاندماج لديها والمشاكل التي تعاني منها بعد العودة خاصة فيما يخص تربية و تعليم الأبناء في بلد الأصل بعد عودتهم من جهة أخرى. إضافة إلى كل هذا فإن موضوع العائلات المهاجرة و بالخصوص العوائل العائدة من المهجر لم تعنى بالدراسة كثيراً و لم تلقى الاهتمام الكافي في البحث في مجال عودة الهجرة. و نظراً لقلة و ندرة الدراسات و البحوث الأكاديمية التي تعالج هذا الموضوع وخاصة أننا وجدنا بعد استطلاعنا على بعض الدراسات السابقة، أن ظاهرة عودة الهجرة عولجت بطرق مختلفة و اهتمت بمجال مختلف عن مجال العائلات، إذ انصب اهتمامها بصفة أكثر على فئة العمال لاهتمامها بجانب العودة و التنمية.

لذلك ارتأينا إلى إعطاء بعد آخر لهذه الظاهرة و المتمثل في البعد الاجتماعي و الاهتمام بمجال لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى، فعمدنا على اختيار مجال العائلات لما تشكله هذه الفئة من أهمية سواء وجودها في بلد الإقامة أو بلد الأصل و بعد الملاحظات الميدانية خصوصاً بعد السنوات الأخيرة حيث أصبحت هذه الظاهرة أكثر انتشاراً في المجتمع الجزائري. كما أن دراستها تطرح مسألة إجتماعية مهمة وحساسة والتي تحتاج لدراستها هي الأخرى و التي تتمثل في قضية تربية أبناء الجيل الثاني لأبناء المهاجرين في البلد المضيف وأبعاد ذلك أيضاً في بلد الأصل عن طريق دراسة مستويات الاندماج لديهم بعد العودة. و لأجل هذا الغرض فقد تم اختيارنا على عينة غرضية من المبحوثين لاختبار الفرضيات التي وضعناها من أجل فهم هذه الظاهرة و التي شملت عدد من العائلات الجزائرية المهاجرة و عائلة واحدة مختلطة من رب أسرة جزائري والعائدة إلى أرض الوطن و من زوجة أجنبية. و هذا المزيج في اختيار عينة البحث جاء عمداً، و ذلك من أجل التنوع في العائلات و الحصول على معطيات أكثر، و فهم أيضاً إمكانية عودة هذه العائلات المختلطة إلى بلد الأصل رغم كون الزوجة أجنبية و مدى اندماجها هي الأخرى داخل بلد الهجرة. لكننا اخترنا إلا عائلة واحدة من بين هذه العائلات لعدم تعقيدنا لموضوع الدراسة لما فيه من تعقيد في حد ذاته ولا نود تعقيد أكثر من ذلك. فقد جاء هذا الاختيار من أجل الملاحظة أو على سبيل المقارنة بين العائلات التي

يكون فيها الزوجان منحدرا من مجتمع واحد و كذا التقرب من الفئة الأجنبية في الجزائر التي أصبحت هي الأخرى أكثر تفشيا في الآونة الأخيرة في الجزائر و التي تعتبر ظاهرة في حد ذاتها و تحتاج إلى دراسة أيضا و معرفة مدى اندماجها داخل المجتمع. ورغم هذا الاختيار، إلا أن جل الباحثين يعتبرون من العائلات الجزائرية المحضة و التي تتكون من الزوجين: الأب و الأم و الأبناء، و اخترنا حالتين من بين هذه الحالات بدون أبناء. كما أننا وجدنا أنه من بين هذه العائلات، هناك عائلتين من عينة البحث كانت عودتهما اضطرارية إلا أن كل واحدة منها تختلف معطياتها عن الأخرى. أي أننا عمدنا على المزج في سمات عينة البحث و هذا ما سنبيحه لاحقا عند تفسيرنا و وصفنا لسمات عينة البحث.

كما انصب اهتمامنا أيضا على العائلات التي يكون فيها أحد الزوجين في الخارج أي لم تتحقق العودة عنده بعد أو أنها عودة دورية ومؤقتة و الطرف الآخر و المتمثل في الزوجة متواجد في أرض الوطن، و يقوم هذا الزوج أو رب الأسرة بالتردد على بلد الأصل بصفة مستمرة و دورية. فإن التقرب من هذه الفئة يعد غاية في الأهمية أيضا بالنسبة لبحثنا هذا، فمن جهة لكوننا نستطيع من خلال ذلك أخذ أبعاد الظاهرة المراد دراستها من مختلف النواحي و من جوانب عديدة خاصة مسألة اندماج هذه العائلات بعد العودة. و من جهة أخرى فإن التنوع في مختلف خصائص العينة يجعل من البحث أكثر إثراء و تنوعا و يقربنا أكثر لفهم أبعاد الظاهرة المراد دراستها، و التقرب من حياة العائلات المهاجرة العائدة في كلا المجالين: بلد الهجرة و بلد الأصل.

حيث أن التنوع في مجال بلد الإقامة لكل حالة من حالات الدراسة كما وضحنا ذلك سابقا في المجال المكاني للدراسة، يسمح لنا بالمقارنة في تأثير المجال المكاني للهجرة على أخذ القرار بالعودة من جهة، و قدرة أو عوامل الاندماج عند هؤلاء الباحثين بعد العودة من جهة أخرى. و من بين السمات التي اهتمينا بها في مجال اختيار العينة أيضا تمثل في التنوع و أخذ مختلف الفئات الاجتماعية لهذه العائلات، من عمال، طلبة، كفاءات علمية، و أصحاب مشاريع استثمارية و فئات أخرى و التي تمكنا من قياس درجات الاندماج لديها و فهم علاقة عوامل النسق الاجتماعي بالاندماج بعد العودة. و لقد عملنا على اختيار عشرون حالة عائدة من مجموع 12 عائلة مختارة حسب المجال المكاني و البشري لديها كما وضحنا ذلك آنفا، و تمكنا من استجواب كل من الزوج و الزوجة على حدا لكن تعذر علينا في استجواب كلا الزوجين معا في بعض الحالات لسبب غياب الزوج أو رب الأسرة حيث أنه لا يزال مقيما في أحد دول الهجرة هذه أو لكونه يتنقل بين البلدين بصفة دورية و هذا كان شأن حالتين من حالات الدراسة، و السبب الثاني يعود إما إلى عزوف أحد زوجات المستجوبين عن الإجابة أو لسبب انشغالهم الكثير الذي لم يمكنهم من تخصيص الوقت لنا للمقابلة و ذلك مع حالتين أخريين. هذه إذن أهم المجالات التي توقفنا عندها في اختيار عينة البحث. و سنقوم بوصف و عرض سماتها بصفة أوفر في المباحث اللاحقة.

و من خلال عينة الدراسة التي تمكنا الوصول إليها و استجوابها رغم صعوبة الموضوع و تعقده مكننا من استخراج بض النتائج المهمة في الدراسة و التي مكننا أيضا إلى استخلاص و فتح مجالات أخرى للتساؤل و الدراسة و البحث عن جوانب أخرى فيها.

3. ظروف إجراء البحث الميداني:

إن فكرة دراسة عودة العائلات الجزائرية المهاجرة إلى بلد الأصل و اندماجها بعد العودة في المجتمع الذي ولدت و نشأت فيه ثم غادرته لأسباب مختلفة، يعد من المسائل الجوهرية في مسائل الهجرة. إذ تعد هذه الظاهرة من بين النتائج التي أفرزتها الهجرة بحد ذاتها و ذلك لأسباب نود الكشف عنها من خلال هذه الدراسة. كما أن مسألة العوائل المهاجرة لا تقل شأنًا من جوانب أو مجالات أخرى في ميدان الهجرة، إذ

تطرح إلى جانبها عدة إشكاليات أخرى كإشكالية تربية أبناء الجيل الثاني من المهاجرين و التي عولجت هي الأخرى من طرف باحثين و أخصائيين اجتماعيين، و مسائل أخرى كالسعي نحو حفاظ هذه العوائل على المقومات الاجتماعية و الثقافية و الدينية للأسرة خاصة الأسرة الجزائرية المهاجرة.

و لذلك و في ظل هذا الموضوع المعقد و إلى جانب أفكار أخرى كانت تداهمنا قبل الدراسة خاصة في مجال عودة الهجرة، ركز اهتمامنا أكثر بالعائلة المهاجرة لما لها من أهمية بالغة على المستوى الاجتماعي، لأنها تثير قضايا وإشكاليات مختلفة و خاصة كما قلنا أبعاد هجرتها على إشكالية تربية الأبناء و كذلك مسألة الاندماج بعد العودة. إذ اختيار العودة لدى الشخص المهاجر المقيم بمفرده لا يطرح إشكالا كبيرا مقارنة مع ما تطرحه العائلة في ذلك، لأن مصير العودة لم يعد مقتصرًا على فرد واحد و إنما على مجموعة أفراد في العائلة. ولهذا و بما أننا عايشنا هذه الظاهرة بالملاحظة المباشرة مع هذه العائلات المهاجرة و العائدة، و بما أننا كذلك نعتبر أيضا من بين أحد هذه العوائل العائدة و التي عايشنا هذه التجربة، تكونت لدينا مجموعة من التساؤلات و الإهتمامات في هذا الموضوع إلى جانب اهتمامنا دائما بمجال الهجرة و انعكاساتها الاجتماعية سواء على الفرد نفسه أو العائلة. و كون أن هذا الجانب من الدراسة (العائلة) يكاد يخلو أمام الدراسات الأخرى التي عالجت إشكالية العودة و الهجرة، فقد انصب اهتمامنا حوله و أردنا الخوض في الكشف عن بعض المتغيرات و المؤشرات التي تفسر هذه الظاهرة.

كما أن اختيار موضوعنا هذا لم يأتي صدفة و إنما عقبته بعض الملاحظات التي عايشناها نحن كعائدين من المهجر و التي أثارت اهتمامنا و فضولنا عن سر بعض التناقضات التي كنا نعيشه بعد عودتنا مع ما عايشناه قبل الهجرة و حول بعض التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الذي أصبح جديدا علينا وعن بعض التساؤلات التي لم نستطع الإجابة عنها في البداية وهو وضعية كل عائد كان مهاجرا لفترة طويلة لأنه هو وحده الكفيل بمقارنة هذه التغيرات و اكتشاف هذه الهوة بين الفترتين التي عاشها قبل و بعد هجرته تلك، و التي تعد مجال بحث و إنتاج لدراسات كفيلة لشرح هذا الجانب و إعطاءه بعدا سوسيولوجيا والتي حاولت مختلف نظريات الهجرة تفسيره و تحليله.

وهذا ما وقع عليه اختيارنا لبحثنا هذا، لأن مسألة الهجرة تناولتها العديد من الدراسات في مختلف المستويات، لكن الهجرة العائدة أصبحت من بين الإشكاليات الجديدة و الجديرة بالدراسة في العديد من الدول المستقبلية منها للهجرات أو الدول المرسلّة. و بعد استطلاعنا على الدراسات السابقة لهذا الموضوع التي عالجت ظاهرة عودة الهجرة، و خاصة الدراسة التي أولت اهتمامنا كثيرا في هذا المجال حول إعادة المهاجرين من المغرب العربي، تلك الخاصة بمشروع "ميرام" حول عودة الهجرة في المغرب العربي الثلاث: الجزائر و تونس و المغرب، و المدعمة من طرف الإتحاد الأوروبي و المعهد الجامعي الأوروبي، "مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة" في فلورنسا بإيطاليا، و التي أشرنا إليها من قبل في الدراسات السابقة، و التي اعتمدنا عليها كثيرا في بحثنا هذا لفهم ديناميكية العودة على العموم، فهذا ما شد اهتمامنا أكثر بالموضوع و أردنا الكشف عن أبعاد أخرى لهذه الظاهرة من خلال تطرقنا إلى مجال العائلات المهاجرة و ليس عودة الأفراد أو العمال المهاجرين التي اهتمت به هذه الدراسة من قبل. إلى جانب اكتشاف و دراسة متغيرات أخرى لم تتناولها هذه الدراسة أو دراسات أخرى من قبل في مجال عودة الهجرة. إلى جانب ذلك حاولنا مواصلة اهتمامنا دائما بقضايا الهجرة من جهة و الجانب التربوي المتمثل في العائلة من جهة أخرى باعتباره المسار الأكاديمي نفسه الذي بدأناه في مرحلة الماجستير و الذي بقي دائما اهتمامنا والذي يجسد اختصاصنا و المتمثل في علم الاجتماع التربوي و الثقافي.

و بعد هذه الدراسات السابقة و التطلع إلى مختلف نظريات الهجرة عامة و نظريات العودة بصفة خاصة ارتأينا إلى فهم آليات عودة المهاجرين و من ثم ربطها بالعائلات و محاولة الكشف عن أسباب ذلك معها مع

إضافتنا إلى جانب دراسة العودة، إشكالية الاندماج لما يطرحه هذا الموضوع من أهمية بالغة لفهم اتجاه العودة إما الاتجاه نحو الإستمرار في العودة أو التفكير في إعادة الهجرة مجدداً.

ثم بدأنا في رحلة البحث الإستطلاعي في البداية و التي كشفت لنا بعض الحقائق التي كنا نود دراستها، فقد شد اهتمامنا أكثر في تكملة و دراسة هذا الموضوع و استطعنا بالتالي ضبط فرضيات الدراسة و خاصة بعد تناول نظريات العودة. و كنا في نفس الوقت نقوم بجمع المعطيات و المراجع التي تناولت الموضوع من قريب أو من بعيد و تلك التي تهتم بالهجرة عموماً و أبعادها. و لكن سرعان ما توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك ندرة في المراجع باللغة العربية حول هذا الموضوع، مما اضطرنا إلى استعمال المراجع الأجنبية باللغتين الفرنسية والإنجليزية، و هذا ما كلفنا عناء الترجمة في بعض الأحيان و ما أخذ لنا وقتاً طويلاً في ذلك و الذي يعد من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بهذا البحث.

و بعد خوضنا في موضوع الدراسة تبين لنا تشعب و تعقد الموضوع و كشفنا أننا نقوم بدراسة مجالات عديدة من مجالات عودة الهجرة، لأننا من جهة نقوم بدراسة عوامل العودة، و من جهة أخرى دراسة عوامل الاندماج في بلد الأصل بعد العودة و كل ما يتعلق بخصائص العائلات و المشاكل التي تتعرض إليها قبل و بعد العودة، خاصة تلك المتعلقة بمجال تربية الأبناء من الجيل الثاني لأبناء المهاجرين و مسألة الهوية و الإزدواجية الثقافية للأبناء في بلد الإقامة ، ومشاكل الإغتراب بعد العودة و التي تعتبر كأحد محفزات إعادة الهجرة، وأيضاً من خلال هذه الدراسة أيضاً نتمكن من معرفة خصائص و تجارب العائلات المهاجرة في البلد المضيف و علاقتها بالتنشئة الاجتماعية للأبناء و أثر الهجرة على تغيير نمط الحياة الأسرية للجالية العربية المقيمة بالخارج بصفة عامة و خاصة على الأبناء، دور النسق الجديد في الاندماج بعد العودة إلى جانب أثر العودة على التماسك الأسري بعد العودة في المجتمع الأصلي خصوصاً بعد غياب أحد الزوجين في الأسرة، إلى جانب طرح إشكالية تدرس أبناء هذه العائلات العائدة بعد العودة و سياسة العودة و إشكالية التعليم في الجزائر لهذه العائلات. فكل هذه المسائل و الإشكاليات تعتبر مجال دراسات أخرى بحد ذاتها وتحتاج إلى التعمق فيها أكثر من خلال دراسات أخرى لا يسعنا الوصول إلى فهمها في دراستنا هذه لأننا نهتم فقط بالبحث عن عوامل العودة عند هذه العائلات و كذا اندماجها بعد العودة و هذا ما زاد في تعقيد الدراسة أكثر. لكن وبالرغم من كل هذه الصعوبات، تمكنا من الوصول إلى فهم الظاهرة و كشف ما يمكن أن يكون في الأخير أحد النتائج المهمة التي تفتح مجالاً لبحوث و دراسات سوسيولوجية قادمة.

و بعدما قمنا بجمع المعطيات النظرية و الميدانية من أجل التحقق من فرضيات الدراسة، قمنا بتنظيم مقابلات مع العائلات العائدة لكلا الزوجين العائدين من خلال تكوين قائمة من المتغيرات و تنظيم أسئلة المقابلة، حيث قمنا في البداية بتنظيم البحث الإستطلاعي و إجراء الإستبيان عن طريق مقابلات مباشرة مع الأشخاص المستجوبين وجها لوجه والذين يتمثلون في الزوج و الزوجة معاً. لأننا ارتأينا أن هذا الأسلوب (وجها لوجه)، يعطي إمكانية تحقيق معدل استجابة أعلى لجمع البيانات بالمقارنة مع الطرق الأخرى. ويعتبر المسح المسبق شرطاً أساسياً لتحسين أساليب جمع البيانات.

فقد استندنا أولاً وقبل كل شيء إلى جمع بعض المقابلات حيث قمنا بإجراء مقابلات حرة مع ثلاث عائلات، الشيء الذي سمح لنا بتحسين تنظيم وإدارة المقابلات من جهة وتصحيح بعض القصور لبعض الأسئلة من جهة أخرى. و قد أجرينا المقابلات على حد سواء في أماكن خاصة في منازل الباحثين و ذلك باللغة العربية، الفرنسية والإنجليزية. و قد حددت مدة المقابلة إلى حوالي ساعتين كأقصى حد لما تحويه طبيعة الموضوع المراد دراسته، و التي يستدعي إجابة المبحوث عن طوال مسار هجرته إلى مرحلة العودة. لذلك كانت مدة المقابلة طويلة لكنها كانت مثرية للغاية و قد تسنى لدينا من خلال الأسئلة المقترحة على المبحوثين

معرفة ديناميكية الهجرة و العودة مع الكشف عن أسرار الاندماج لدى هؤلاء المبحوثين. و قد قمنا بتنظيم أسئلة المقابلة على ثلاث مراحل أساسية:

وضعية العائد داخل بلد المنشأ قبل الهجرة، ووضعيته في البلد المضيف أي مسار الهجرة لدى هذه العائلات و وضعيته في البلد المضيف ثم وضعيته بعد العودة و مسألة الاندماج. فإن هذه المراحل الثلاث تجعل من الممكن إدراج عملية العودة، سواء كانت مؤقتة أو دائمة ضمن ديناميات الهجرة المعقدة والدورية، وتحليل العوامل الخارجية والخاصة لمسار الهجرة للمهاجرين العائدين، وأسباب عودتهم ثم تحديد عملية إعادة إدماجهم، أي محاولة فهم ما مدى تأثير العوامل و المحيط النسقي و الاجتماعي على تجربة الهجرة و على أنماط إعادة الاندماج بعد العودة في بلد الأصل و معرفة تصورات العائدين التي وضعوها قبل العودة وتوقعاتهم تلك بعدها وعلاقتها بالواقع الحقيقي و إمكانية الوصول إلى الأهداف المرجوة من أولئك العائدين خصوصا مع الأبناء بما أننا نقوم بدراسة عودة العائلات.

وقد قمنا بفهم عوامل العودة و مستويات الاندماج عند هذه العوائل العائدة من خلال المقابلات المنظمة و المتمثلة في عشرون مقابلة كما بينا ذلك آنفا، أين استطعنا استجواب ثمان عائلات لكل من الزوج و الزوجة معا، و تعذر علينا استجواب أربعة عائلات أخرى كاملة إذ تمكن من استجواب أحد الأزواج فقط و ليس كلاهما، زوجين في عائلتين لم نتمكن من استجوابهما و زوجتين في حالتين أخريين، وذلك لتعذر ذلك مع الأزواج. و من خلال الأسئلة ذات النهايات المفتوحة تمكنا من التعرف و التقرب أكثر من المبحوثين و الحصول على إجابات مكنتنا أكثر من فهم الظاهرة و ضبط متغيرات الدراسة إلى أن وصلنا إلى نقطة الإشباع. و لقد قمنا باستغلال متغيرات متقاطعة و التي تسمح بتحليل مقارنة الجوانب المتعلقة بعوامل العودة و الاندماج و التي نلخصها في النقاط التالية:

- الأسباب والعوامل التي تحدد الهجرة والإقامة و ظروف العودة.
- الظروف الخاصة بالمبحوثين قبل الهجرة و ذلك عن طريق معرفة درجة الإستعداد للعودة و علاقته بقرار العودة، و الذي يتم من خلال معرفة طبيعة و أسباب الهجرة في حد ذاتها، أي معرفة الغرض من الهجرة.
- معرفة مستويات الرأسمال المادي، و البشري و الاجتماعي لديهم من أجل تأمين العودة و أثرها على درجة الاندماج فيما بعد داخل بلد الأصل بعد العودة:
- طبيعة الموارد التي استفاد منها المهاجر إذا كان بالإمكان توفر ذلك من أجل تأمين إعادة إدماجه اجتماعيا ومهنيا بعد العودة.
- مشاريع المهاجر قبل وبعد عودته وأثر تجربة الهجرة على درجة الاندماج المهني للمهاجر في بلده الأصلي والمستوى المعيشي لأسرته.
- المهارات المهنية المكتسبة في الخارج من قبل المهاجر.
- الروابط التي يحتفظ بها المهاجر العائد مع بلده السابق للهجرة.
- المزايا التي قد يتمتع بها المهاجر في بلده الأصلي بحكم وضعه.
- الإستثمارات التي يقوم بها المهاجر العائد في بلده الأصلي أو في بلد الهجرة.
- تصور و تقييم العائد لبيئته.

تقدم المتغيرات المتعددة التي تم دراستها في المقابلة إجابات عن العوامل المحفزة للعودة و على إعادة الاندماج. و يتمحور الإطار التحليلي حول الموضوعات المطورة حسب الترتيب التالي:

درجة الإستعداد للعودة وعلاقته بقرار العودة- العودة من أجل الأبناء – و قضية الإدماج بعد العودة في بلد الأصل عند هذه العائلات بعد العودة وآفاق ما بعد العودة.

و بعد إنهائنا من إجراء كل تلك المقابلات، عملنا على تفرغ محتواها و التي سجلناها على الهاتف النقال ثم حولناها إلى حوار مكتوب و بعدها كانت مرحلة تحليل محتوى هذه المقابلات و الذي يعد من أهم المناهج شيوعا في المنهج الكيفي الذي تبنيناه في دراستنا هذه لما يسمح بإعطاء تفسيرات أقرب للواقع و فهم وقائع الظاهرة التي أمامنا.

فقد قمنا باستخراج فئات التحليل حيث قمنا بتفكيك محتوى المقابلات حسب ما ورد فيها و ما تكرر من كلمات و معاني، و حولنا الأسئلة و محتوى الإجابات إلى فئات تحليل حسب متغيرات ومؤشرات الدراسة، و استطعنا من خلالها استنباط و استخراج أهم النتائج الخاصة بفرضيات البحث التي اعتمدنا عليها في هذا البحث. و قد استغرق منا إجراء المقابلات مدة طويلة لأننا لم نكن نجريها بصفة مستمرة و ذلك حسب تمكننا من الوصول إليها و أخذ مواعيد مع المستجوبين، كما أن تحويل المقابلة من حوار صوتي إلى حوار كتابي دام شهرين تقريبا و استغرقت مدة التحليل للمقابلات و محتوى الفرضيات مدة طويلة و تم استنتاج نتائج فرضيات الدراسة على ضوء ذلك، و سمحت التحاليل التفسيرية بالتعمق في فهم محفزات العودة و فهم أساليب إعادة إدماج المهاجرين الذين تم التحقيق معهم مما أضاف ذلك قيمة مضافة مهمة في البحث، ومن خلالها توصلنا إلى استخلاص النتائج العامة و الخلاصة النهائية للبحث. هذه إذن أهم الخطوات التي اعتمدنا عليها خلال بحثنا هذان و سوف نقوم بإعطاء توضيح أكثر لعينة البحث في المباحث اللاحقة من هذا الفصل.

المبحث الثاني: عرض تحليلي لسمات عينة البحث:

لقد قمنا بتحديد محاور البيانات العامة لأفراد عينة البحث و علاقاتها بموضوع الدراسة من أجل تحديد عوامل العودة من جهة و فهم مستويات الإدماج من جهة أخرى، و ذلك من خلال أربعة محاور أساسية عمدنا من خلالها التعرف والتقرب من عينة البحث و ذلك من خلال متغير السن و المستوى الثقافي لكلا الزوجان و علاقته بالرأسمال البشري من أجل الإستعداد للعودة و الذي يعتبر من بين المتغيرات الهامة للكشف عن مصداقية الفرضية الأولى و الذي سنكشفه في الفصول اللاحقة من هذا البحث الميداني.

ثم يأتي محور الحالة المهنية الذي يساعدنا على فهم وضعية هؤلاء المبحوثين قبل و أثناء الهجرة و مقارنته بالوضعية المهنية قبل العودة، و الذي يمكننا أيضا من فهم تطور الوضعية المادية و الاجتماعية لهؤلاء العائدين و علاقته بدرجة استعدادهم للعودة و الذي أردنا كشفه في الفرضية الأولى من هذا البحث، و ذلك من خلال تأمين الرأسمال المادي بعد العودة وعلاقته أيضا بتحديد مستوى الإدماج فيما بعد.

و يأتي بعد ذلك محور الوضعية القانونية للمبحوثين و الذي من شأنه نستطيع فهم و اتجاه و آفاق العودة عند هؤلاء المبحوثين نحو استمرارية العودة أو إعادة الهجرة مرة أخرى، إذ يعتبر هذا الأخير كأحد المؤشرات التي تساعدنا على فهم عملية العودة من جهة و القدرة على إعادة الهجرة في حالة عدم الإدماج من جهة أخرى. و تعتبر كل هذه المحاور كتمهيد يمكننا من تحليل متغيرات الفرضيات التي أطلقناها في دراستنا هذه فيما بعد ذلك من أجل استنباط النتائج العامة لفهم عوامل العودة و مستويات الإدماج داخل المجتمع.

1. البيانات الخاصة بالسن:

انطلاقاً من المقابلات التي أجريناها مع العائلات العائدة حول موضوع عوامل العودة والاندماج لاحظنا بعد تفريغنا للبيانات الخاصة بأعمار هؤلاء المبحوثين المستجوبين ، أن المتوسط العمري لديهم يتراوح ما بين 33- 64 سنة كأقصى حد، أي أن معظمهم ينتمي إلى مرحلة متوسطة من العمر ما عدا حالتين اثنتين من هذه الحالات وهي من فئة الأزواج و التي يبلغ سنهما ما بين 60-64 سنة، أما باقي الحالات فكان المتوسط العمري لديهم 33-50 سنة، و هناك ثلاث حالات من فئة الأزواج من يتراوح سنهما ما بين 33-38 سنة وأربع حالات ما بين 43-49 سنة و حالة واحدة 50 سنة من بين عشر أزواج. أما الزوجات فقد كان المستوى العمري لديها يتراوح ما بين 36-54 سنة، ثلاث حالات ما بين 36 و 37 و 38 سنة أما باقي الحالات ما بين 41 و 48 سنة أما الحد الأقصى فقد التمسناه عند حالة واحدة من حالات الدراسة و التي كان يتراوح عمرها 54 سنة.

لكن عند مقارنة المتوسط العمري لهذه الحالات عند العودة، فقد وجدنا أن أعمار هؤلاء المبحوثين كان صغيراً عند العودة وهذا ما يهمننا أكثر في تحليلنا لهذه البيانات المتعلقة بمتغير السن عند هؤلاء، إذ من خلاله يمكننا إعطاء لهذه الأرقام البعد السوسيولوجي لهذا المتغير عند العودة و ربطه بموضوع الدراسة. فقد لاحظنا أن معظم المبحوثين بما فيهم الأزواج و الزوجات كان متوسط عمرهم لا يقل عن 29 سنة كحد أدنى و لا يتعدى 47 سنة كأقصى حد، إلا حالتين فقط و التي كان عمرها يتراوح ما بين 52 و 60 سنة. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه الفئة العائدة المستجوبة بالرغم من صغر سنهما و معظمها فهي لا تزال من الفئة المنتجة أو أنها في مرحلة الإنتاج و بإمكانها الإستمرار في الإستقرار في المهجر أكثر من أجل العمل أو الدراسة و بلوغ أهدافها في البلدان المضيفة و خاصة الإستعداد أكثر من أجل العودة، إلا أنها لم تأبى إلا للعودة إلى أرض الوطن.

ومعنى ذلك، أن هناك أسباب دفعتها نحو العودة والتي نود كشفها في هذه الدراسة لاحقاً من خلال تحليلنا لبعض هذه المتغيرات التي وردت في فرضيات البحث في الفصول الميدانية. لذلك فيعتبر عامل السن ذو أهمية و كمؤشر لتحديد عوامل العودة و الذي يبين لنا أن عوامل العودة في الوقت الحاضر لم تعد تحكمها العوامل نفسها مثلما كانت في زمن مضى وخصوصاً أنها لم تعد متعلقة بسن التقاعد مثلاً كما كان يعرف عليها سابقاً، و إنما هناك عوامل و متغيرات أخرى تعمل على تفسيرها و التي حاولنا الوصول إليها من خلال تحليلنا لمتغيرات فرضيات البحث الأخرى التي وضعناها في هذه الدراسة.

فالم متوسط العمري لهذه الحالات المستجوبة عند العودة كان يتراوح ما بين (29-47 سنة) أي ما يعادل 80 بالمائة من الحالات المستجوبة وهي فترة عمرية جد مهمة من أجل الإستمرار في المهجر من أجل بلوغ أهداف أخرى و التي هاجر بسببها هؤلاء المهاجرون لأنها لا تزال قوى عاملة و منتجة و هي فترة عمرية مفسرة لعوامل العودة عند هؤلاء، إلا أنها لم تأبى إلا أن تختار العودة إلى أرض الوطن لأسباب أخرى و التي يعود بعضها لأسباب تربية الأبناء في البلد الأصلي أو لأسباب أخرى و التي حاولنا بيانها و كشفها في وقت لاحق في الفصول الميدانية الأخرى.

فيعتبر عامل السن كمؤشر واضح و له دور في تحديد عملية العودة لدى هذه العائلات المهاجرة و الذي له تفسير واحد و هو إصرار هذه العوائل على العودة من أجل توفير الظروف المناسبة لتربية الأبناء مثلاً داخل بلدانهم الأصلية و عزمهم على ذلك رغم صغر سنهم. و دليلنا على ذلك أننا لو قارنا ذلك (متغير

السن) بالدراسة التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا و المتمثلة في الدراسة التي اعتمدها "مشروع ميرام"¹ حول العائدين الجزائريين الذين كانت عودتهم مقررة و بين الذين كانت عودتهم مضطرة فنجد أن النسبة عند الفئة الأولى (العودة المقررة) كانت أعمارهم تفوق 40 سنة، و الفئة الثانية أي فئة الشباب كانت عودتهم اضطرارية، و هذا يدل على عدم إمكانية استعداد هذه الفئة الأخيرة على العودة مقارنة بالفئة الأولى التي كانت عودتها مقررة و أصبحت جاهزة و مستعدة للعودة. لكن بالنسبة لدراستنا هذه فإن الأمر لم يعد يتمثل في الإستعداد للعودة من عدمه عند هؤلاء المبحوثين بقدر ما هو متعلق بتربية الأبناء أو لأسباب أخرى والتي سنوضحها لاحقا، و الذي يبدو واضحا في متوسط أعمار هؤلاء عند العودة. فلم يقتصر الإهتمام أكثر بالإستعداد من أجل العودة أو بالجانب المادي و الإستمرار في الإقامة أكثر في المهجر من أجل العمل بقدر ما هو متعلق بتربية الأبناء و الذي أصبح من الأولويات و الأهداف الأولى لديهم للعودة.

2. البيانات الخاصة بالمستوى الثقافي:

من أهم ما توصلنا إليه من خلال البيانات العامة الخاصة بالمستوى الثقافي و الدراسي لحالات الدراسة المستجوبة، أن معظم المبحوثين لديهم مستوى ثقافي عالي حيث وجدت نسبة 40 بالمائة من مجتمع البحث لديها مستوى ما بعد التدرج ما يعادل حالة واحدة لديها مستوى الدكتوراه و التي تعد من أبرز الحالات لإحدى الكفاءات العائدة متمثلة في **(السيد حمادة)** المتحصل على دكتوراه دولة في التحكم الآلي بجامعة "تولوز" بفرنسا إلى جانب بحوث و دراسات أخرى قام بها بجامعة "كانزاس" بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار التبادل بين الجامعات الأمريكية و الفرنسية حول بحوث في التحكم الآلي تخصص برمجة الشبكات العصبية. أما بالنسبة لدرجة الماجستير فقد وجدنا أن هناك سبع حالات من حالات الدراسة والمتخرجة من الجامعات الجزائرية قبل مغادرتها بلد الأصل متمثلة في **(السيدة ليلى)** ماجستير في القانون الدولي بالجزائر العاصمة، و **(السيدة سميرة)** ماجستير في التسيير و الإقتصاد و **(السيدة حورية و السيدة سامية)** ليسانس زائد دراسات تكوينية في المحاماة. إلى جانب ثلاث حالات أخرى من حالات الدراسة لديها مستوى الماستر(2) و المتخرجة من الجامعات و المدارس الفرنسية متمثلة في حالة **(السيد توفيق)** والذي هاجر من أجل إكمال دراسته بفرنسا في تخصص الفيزياء الفلكية، و **(السيدة كريمة زوجته)** في تخصص الفنون التشكيلية و **(السيد ياسين)** تخصص العلاج الفيزيائي.

و إلى جانب هؤلاء أيضا، هناك نسبة معتبرة تتمتع بمستوى ثقافي لا يقل أهمية عن مستوى المجموعة الأولى و التي لديها مستوى الليسانس حيث شكلت نسبة 35 بالمائة، ما يعادل 7 حالات و التي مثلتها كل من **(السيدة صوفي)** زوجة السيد حسين الأجنبية، تخصص صيدلة و ذلك بإيرلندا، أما باقي التخصصات فتمثلت في العلوم الإنسانية و الإجتماعية بالجزائر متمثلة في **(السيدة سهيلة)** تخصص علم النفس المدرسي و **(السيدة نواره)** في تخصص إعلام و اتصال و **(السيد رشيد)** في اللغة الإنجليزية. أما **(السيد حسان من كندا)** ليسانس في الفنون الجميلة بالجزائر العاصمة و حلتين أخريين لديهما مستوى هندسة في تخصص الاتصالات السلكية و اللاسلكية بالجزائر متمثلة في **(السيد حسان من الإمارات العربية المتحدة)** و **(السيد محمد)** مهندس معماري.

أما المجموعة الثالثة لديها مستوى أقل من الليسانس و التي مثلت النسبة المتبقية من حالات الدراسة ما يعادل 25 بالمائة من مجتمع البحث و التي تمثلت في حالة **(السيد حسين)** و الذي هاجر قبل إنهاء دراسته الجامعية (السنة أولى جامعي تخصص علم النفس)، **(السيدة فاطمة)** و التي هاجرت لسبب الدراسة بعد تحصلها على شهادة البكالوريا بامتياز لكن مشاكل صحية ألزمتها التوقف عن الدراسة في مستوى الثانية

¹ - Jean-Pierre Cassarino, « Migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement », op.cit, p12.

جامعي بجامعة القاهرة تخصص علوم سياسية، إلى جانب نسبة قليلة من حالات الدراسة من لديها مستوى غير جامعي متمثلة في **(السيدة نبيلة و السيد علي)** مستوى ثانوي و **(السيد سعيد)** مستوى متوسط.

إن ما يلاحظ عند هؤلاء المستجوبين أن معظمهم يتمتع بمستوى ثقافي مرتفع خصوصا عند الزوجات بنسبة 40 بالمائة مقابل 35 بالمائة من الأزواج و نسبة متساوية للحالات التي لم تكمل دراستها الجامعية (حالة واحدة عند الزوجات و حالة أخرى عند الأزواج). و معظم هؤلاء تلقوا دراستهم بالجزائر أي قبل مغادرتهم بلد الأصل، أما الحالات التي كانت الدراسة سببا لهجرتها هناك ما يعادل خمس حالات (25 بالمائة) متمثلة في **(السيد حمادة)** و الذي يعتبر من الكفاءات العائدة كما وضحنا ذلك آنفا، و التي هاجرت عن طريق منحة حكومية و فضلت البقاء و الإقامة لمدة أطول في البلد المضيف من أجل البحوث و العمل.

أما الحالة الثانية فقد تمثلت في حالة **(السيد توفيق)** و الذي كانت الدراسة سببا لهجرتة أيضا لكنه يختلف عن السيد حمادة لأنه سافر بإمكانياته الخاصة و لم يسافر عن طريق منحة حكومية. و **(السيدة كريمة)** وبما أنها هاجرت في سن مبكرة (حوالي 18 سنة) فقد استطاعت إكمال دراستها بفرنسا و التي جعلت من الرسم مجالا للتنفيس عن الضغوطات النفسية التي كانت تعيشها من جراء ما خلفته الظروف الأمنية ببلد الأصل والإلتحاق بمدرسة الفنون بفرنسا للتخصص (في الفنون التشكيلية فيما بعد. و **(السيدة فاطمة)** كما بينا ذلك سابقا، و **(السيد ياسين)** بصفته من الجيل الثاني لأبناء المهاجرين الذين هاجروا في سنوات الستينات فقد تخرج من الجامعة الفرنسية بعد دراسته لتخصصات عديدة بما فيها الاقتصاد، البيولوجيا والهندسة المدنية إلى أن انتهى به المطاف الدراسي و التكوين في مجال (Kiné thérapie) تخصص العلاج الفيزيائي والذي كان سببا في العودة إلى بلد الأصل فيما بعد وإطلاق مشروعه على أرض الواقع بمدينة الجلفة. و هذا ما سنقوم بالتفصيل عنه لاحقا في الفصول الميدانية من هذا البحث و الخاص بتحليل الرأسمال البشري وعلاقته بالاستعداد للعودة و بمستوى الاندماج عند حالات الدراسة.

أما باقي الحالات الأخرى فقد تبين لنا منذ البداية أن معظمها لم تهاجر من أجل الدراسة أو تحسين مستواها الدراسي في الخارج و إنما كانت هجرتها لأسباب أخرى و هذا ما سنكشفه في المحاور اللاحقة من الدراسة. لكن و إلى جانب ذلك و من خلال ما اتضح لنا بعد المقابلة كانت الرغبة منذ البداية عند البعض للارتقاء بمستوى علمي ومهني معتبر من خلال المكسب الذي استطاعوا تحقيقه في البلد المضيف بعد مدة من الهجرة من خلال الاستفادة من بعض التكوينات التي كانت بمثابة استثمار حقيقي و العودة بعد ذلك برأسمال بشري معتبر يساعدهم على الاندماج فيما بعد. إذ يعتبر هذا الأخير من أحد المتغيرات في تحديد عملية العودة و من بين الإستثمارات الهامة التي يحولها المهاجرون بعد عودتهم إلى بلدهم الأصلي من جهة ويساعدهم ذلك في عملية الاندماج السوسيو مهني و إطلاق مشاريعهم الإستثمارية بعد العودة من جهة أخرى و الذي حاول البعض منهم الوصول إلى تحقيقه من خلال ما استطعنا كشفه في هذه الدراسة و سيتم التفصيل فيه لاحقا من خلال التطرق إلى المحور الخاص بعلاقة الرأسمال البشري و الإستعداد للعودة في الفرضية الأولى ثم علاقته بالاندماج بعد العودة في الفرضية الأخيرة من فرضيات البحث.

أما الملاحظة الثانية التي يمكننا استنتاجها من خلال الكشف عن المستوى الدراسي و الثقافي لحالات الدراسة خصوصا عند باقي المستجوبين الآخرين و الذين لم تكن الدراسة سببا في هجرتهم، ما عدا هؤلاء المبحوثين الذين أشرنا إليهم في المجموعة الأولى و الذين كانت هجرتهم بسبب الدراسة، تبين لنا أن الظروف في بلد الأصل و خصوصا السعي وراء تحسين المستوى المادي و البحث عن فرص العمل و فرص أفضل في البلد المضيف تعد من بين المعوقات الأولى في السعي نحو الدراسة و أحد الأهداف الهامة التي يسعى إليها العديد من المهاجرين بعد الوصول إلى البلد المضيف و هذا ما يحولهم عن الدراسة.

لكن هذا لا يمنعهم على الأقل من الحصول على تكوين معتبر من خلال الخبرة المهنية التي تمكنوا من اكتسابها طوال مدة إقامتهم في المهجر أو من خلال الإحتكاك الطويل بالبلد المضيف و الذي يصبح بدوره مجالا كبيرا و واسعا لاكتساب و تعلم خبرات في شتى المجالات و التفتح نحو أفكار و ثقافات جديدة تجعل منهم أكثر تطلعا إلى تعلم مهارات ومعارف و علوم جديدة تمكنهم من استثمارها بعد العودة إلى بلدانهم الأصلية و هذا ما يهمنا أكثر للكشف عنه في بحثنا هذا و هو مدى قدرة و إمكانية هؤلاء العائدين للاستثمار بعد العودة من خلال هذا الرأسمال البشري و الثقافة الواسعة المكتسبة من تجربة الهجرة عند حالات الدراسة و الذي يحتاج إلى تفصيل و تحليل أكثر في الفصول اللاحقة من هذا البحث الميداني.

3. البيانات الخاصة بالحالة المهنية:

لقد تبين لنا من خلال تحليلنا للبيانات الخاصة بالحالة المهنية للمبحوثين في هذه الدراسة اختلاف و تنوع الفئات السوسيو- مهنية لهؤلاء و خاصة عند أرباب هذه العوائل العائدة. فقد طغت فئة البطالين على المرتبة الأولى ثم تليها في المرتبة الثانية فئة أصحاب المشاريع الإستثمارية سواء كان تحقيق مشاريعهم تلك داخل بلد الأصل في الجزائر أو في البلد المضيف، و في المرتبة الثالثة فئة العمال و أخيرا و في المرتبة الرابعة فئة الأحرار أي الذين يعملون لحسابهم الخاص كتجار.

أما الفئة الأولى من الفئات السوسيو مهنية، و التي تمثلت في فئة البطالين، فقد شكلت أكبر نسبة عند حالات الدراسة (45 بالمائة) ما يعادل 7 حالات معظمهن زوجات (35 بالمائة) مقابل (10 بالمائة) من الأزواج ما يعادل حالتين من مجتمع البحث. و هذا يبدو طبيعيا، إذ أن معظم الزوجات مأكثات بالبيت ما عدا حالتين من هذه الحالات (السيدة ليليا و السيدة نوار) و التي أرادت الدخول في سوق العمل لكنهما لم تتمكن من ذلك لأسباب سنعرضها لاحقا في الفصول اللاحقة في متغيرات أخرى من البحث و التي تفسر مستوى الاندماج الإجتماعي بعد العودة.

و الفئة الثانية تمثلت في أصحاب المشاريع الإستثمارية، فقد تبين أن هناك نسبة 40 بالمائة من مجموع الحالات المستجوبة لديها مشروع استثماري في الجزائر بعد عودتها، أي ما يعادل 8 حالات من حالات الدراسة، منهم 6 حالات من مجموع الأزواج و حالتين من مجموع الزوجات و اللواتي يعتبرن كشريكات مع الزوج في تحقيق مشاريعهم تلك. و هناك حالتين أخريين من هذه الزوجات التي استثمرت إلى جانب أزواجهما والتي لم تكن من ضمن المبحوثين المستجوبين لعدم تمكننا من استجوابها نظرا للإشغال الكبير عند الحالة الأولى وعزوف الحالة الثانية عن الإستجواب. لكن هذا لم يمنعنا من جمع المعلومات الخاصة بتلك المشاريع التي حققتها هذه الزوجات نظرا لأهميتها، و ذلك من خلال المعلومات التي جمعناها و التي أدلى بها الزوج في المقابلة. إضافة إلى هؤلاء المستثمرين في الجزائر هناك حالة أخرى من بين هذه الحالات المستثمرة من لديها مشروع استثماري في البلد المضيف و الذي يعتبر مصدر تمويل أسرته العائدة مما جعله في حلقة دائرية بين الدولتين التي كان يتردد عليهما (الجزائر- كندا) متمثلا في (السيد حسان من كندا)، لأن هذا المبحوث لم يكن عائدا عودة نهائية حين قيامنا بالتحقيق الميداني و ذلك بسبب مشروعه ذاك الذي ألزمه البقاء في بلد الإقامة لمدة معينة إلى حين تحقيق أهدافه المرجوة من أجل العودة النهائية.

و قد تمثلت الفئة الثالثة من هذه الفئات السوسيو مهنية في فئة العمال الموظفين وذلك بنسبة 10 بالمائة من حالات الدراسة أي ما يعادل حالتين و التي مثلتها عائلة واحدة المتكونة من الزوج و الزوجة، و هي العائلة التي كانت عودتها إضطرارية، فالزوج يعمل كموظف في القطاع الخاص أما الزوجة موظفة في القطاع العام حيث تمكنت من إدماجها مهنيا بعد عودتها و التي كلفها ذلك مدة زمنية معينة و أصبحت تشتغل في سلك التعليم.

و أخيرا و بالنسبة **للفئة الرابعة و الأخيرة** لهذه الفئات السوسيو مهنية لهؤلاء المبحوثين فقد تمثلت في فئة **الأحرار**، أي الذين يعملون لحسابهم الخاص. فقد تبين لنا أن هناك حالة واحدة من بين حالات الدراسة تعمل بشكل غير دائم و غير دوري كتاجر في العقار و ذلك حسب الصفقات التجارية المتاحة لها و التي تمثلت في **(السيد علي)** العائد من الولايات المتحدة الأمريكية.

و بعد هذا الوصف الدقيق لهذه الفئات السوسيو مهنية لحالات الدراسة، يمكننا القول أن المهاجر العائد، كونه عائد فهذا يعني أن عودته تلك تزيد من احتمالية وجود دخل في بلده الأصلي و تقلل من فكرة عدم وجود ذلك بعد العودة. لكن هذا لا يتحقق إلا من خلال الإستثمارات أو الأعمال الحرة التي يقوم بها هؤلاء العائدين بعد عودتهم أي العمل على حسابهم الخاص، و ذلك من خلال تمكنهم من جمع الموارد الضرورية المادية قبل عودتهم تلك واضعين في الحسبان أن العمل والقيام بنشاط مهني على حسابهم الخاص يسمح لهم بالقيام باستثمارات مهمة في مجال تخصصهم من خلال المهارات و الخبرات المكتسبة من خلال الدراسة أو التكوين الذي حصلوا عليه في الخارج بعد هجرتهم تلك (فلاهو و متغر 2010, Flahaux et Metzger).¹

فكل هذه الخبرات و المهارات المكتسبة هي التي مكنتهم من تدعيم و تسهيل عملية الإستعداد من أجل العودة، و هذا ما سنكشفه لاحقا في الفصول الميدانية القادمة حيث خصصنا لها فرضية كاملة (الفرضية الأولى) بحد ذاتها نظرا لأهميتها و التي من خلال المتغيرات التي وضعناها لتفسيرها استطعنا الكشف وتفسير عوامل العودة عند هؤلاء و مستويات اندماجهم في المجتمع بعد العودة. و يعود سبب تفضيل معظم هذه الحالات المستجوبة للعمل على حسابها الخاص أو فتح أبواب الإستثمار في البلد الأصل، إلى صعوبة إدماجهم السوسيو مهني بعد العودة من جهة، و صعوبة التكيف و التوافق داخل النسق الإجتماعي لهؤلاء والذي أصبح جديدا عليهم من جهة أخرى. أي صعوبة التكيف مع الأفكار والمعايير و القيم التي تفرضها طريقة العمل في بلد الأصل واحتمال تعرضهم لمشاكل كثيرة في هذا المجال. و هذا ما بيناه في الفصل الخاص بالاندماج أي درجة التكيف والتوافق ضمن النسق الإجتماعي والإقتصادي لهؤلاء بعد عودتهم ووجود التناقض المستمر بين ما اكتسبه هؤلاء العائدين من معارف و خبرات في البلد المضيف وصعوبة تطبيقها على أرض الواقع بعد عودتهم (طريقة العمل و المفاهيم المغلوطة في ميدان العمل سواء في القطاع العام أو الخاص). لذلك فضلوا العمل من أجل تحقيق حريتهم تلك كما أن طريقة العمل هذه تمكنهم أيضا من الربح أكثر من أي طريقة عمل أخرى كالحصول على وظيفة مثلا سواء في القطاع العام أو الخاص. كما أن معطيات الهجرة عموما تفرض من البداية تحسين الوضعية الإجتماعية بعد العودة لكل مهاجر ينوي اختيار الهجرة.

4. البيانات الخاصة بالوضعية القانونية قبل العودة:

قبل القيام بتحليل الوضعية القانونية عند المبحوثين في هذه الدراسة، نود أولا تحديد معنى الوضعية القانونية التي نود الكشف عنها في هذا المحور، والتي تمثلت في معرفة هذه الوضعية في بلد الإقامة قبل العودة عند هؤلاء المبحوثين، خصوصا مع تجنسهم بجنسية البلد المستقبل والذي يعتبر كمؤشر مهم لمعرفة آفاق ما بعد العودة و من بين الموارد الهامة لتأمين العودة و مدى حفاظ هؤلاء العائدين على علاقات مستدامة مع بلد الإقامة في حالة الرغبة في هجرة جديدة في حالة فشل مشروع العودة والشعور بعدم الاندماج داخل بلد الأصل. أي أن المحافظة على وثائق الإقامة أو التجنس بجنسية البلد المستقبل يسمح لهؤلاء بالحفاظ على الروابط مع ذلك البلد وعلى الحصول على امتيازات أخرى حتى بعد العودة، وهذا ما وددنا الكشف عنه

¹ -Maramé Cisse, « Migration de circulation, retour et participation au développement des pays d'origine : cas des migrants Sénégalais qualifiés », les cahiers du Cread, No 98- 99 /2011- 2012, p131- 132.

لاحقا مع هذا المتغير إلى جانب متغيرات أخرى تقوم بتفسير أبعاد ما بعد العودة و من أجل ضمان لهؤلاء العائدين الحركة الدائرية بين البلدين، سواء من أجل التنفيس عن أنفسهم في حالة الشعور بالإختناق بسبب ظروف عدم الاندماج في بلد الأصل و الذي التمسناه عند بعض المبحوثين، أو من أجل ضمان إعادة الهجرة لاحقا خصوصا مع الأبناء و ضمان مستقبلهم الدراسي عند بلوغهم سن معينة أو إمكانية إقامة و تأسيس مشاريع استثمارية عبر الحدود الوطنية.

من أجل هذا فقد انصب اهتمامنا في دراستنا هذه باختبار عينة غرضية كما بينا ذلك آنفا، و المتكونة من عائلات عائدة كانت عودتها اختيارية مقرررة و محسوبة بالرغم من اختيارنا لحالة واحدة من بين هذه العائلات التي كانت عودتها قسرية و اضطرارية، و ذلك على ضوء المقارنة فقط بين تأثير طبيعة العودة (المقررة و القسرية) كعامل من عوامل الاندماج و مدى صدق فرضيات البحث التي أطلقناها في الدراسة وحتى على سبيل المقارنة مع دراسات أخرى (دراسة ميرام حول العائدين من دول المغرب العربي)، عند غياب أحد هذه المتغيرات و التي ركزنا عليها في هذا البحث و التي تعتبر أحد مؤشرات عوامل العودة من جهة و على عملية الاندماج من جهة أخرى، لنستطيع حينها أن نبين مدى تأثير طبيعة العودة على درجة الإستعداد قبل العودة ثم مقارنة ذلك من خلال الكشف عن ظروف ما بعد العودة و الكشف عن أهم العوامل المتحركة في الاندماج عند هؤلاء المبحوثين.

و إن من بين ما توصلنا إليه و بعد تفرغنا للمعطيات الخاصة بهذا الجانب (الوضعية القانونية للمستجوبين حين العودة)، أن معظم هؤلاء المبحوثين يتمتعون بالجنسية المزدوجة (الجنسية الجزائرية و جنسية البلد المستقبل) و ذلك بنسبة 60 بالمائة و كانت النسبة متعادلة بين الجنسين (الزوج و الزوجة معا). أما بالنسبة للحالة الثانية و المتمثلة في عدم إمكانية التجنس بالجنسية الأجنبية و التي شكلت النصف الباقي من عينة الدراسة فقد مثلت نسبة 35 بالمائة ما يعادل 7 حالات من حالات الدراسة (4 حالات من فئة الأزواج و 3 حالات من فئة الزوجات). و يرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، منها عدم التمكن من الحصول على وثائق الإقامة في البلد المضيف بسبب انقطاع دورة الهجرة و بسبب الهجرة بواسطة تأشيرة زيارة والتي مثلتها حالة (السيد حورية زوجة السيد علي)، إلا من خلال الحصول على كفالة الزوج لها بعد عمله في السفارة السعودية و التي مكنته من الحصول على تأشيرة الدخول كحل من أجل لم الشمل العائلي و التي مكنتها من الإقامة في ذلك البلد من خلال تجديد تأشيرة الدخول سنويا إلى حين العودة بالرغم من محاولتها لتسوية وضعيتها القانونية فيما بعد، لكن ظروف ما بعد الهجرة و الحصول على أبناء فيما بعد زاد من تغيير نية الإقامة الدائمة بالرغم من عدم وجودها منذ البداية و المبادرة بالعودة بالرغم من عدم إمكانية الحصول على وثائق الإقامة الدائمة عند هذه الزوجة و هذا ما نود بيانه عن علاقة قرار العودة عند هذه العائلة فيما بعد عند تحليلنا لفرضيات البحث. كما أن ذلك لا يعتبر مانعا أو عائقا من أجل تعديل وضعيتها هذه وإمكانية إعادة الهجرة فيما بعد مع الزوج، بما أن الزوج يحمل جنسية ذلك البلد مما يسهل المهمة فيما بعد في حالة الرغبة في هجرة جديدة.

أما بالنسبة للحالات المتبقية والتي لم تتمكن من التجنس بجنسية بلد الإقامة فقد تمثلت في تلك العائلات المقيمة في دول الخليج العربي (الإمارات العربية المتحدة و المتمثلة في حالة السيد حسان و السيدة نورة و من المملكة العربية السعودية و التي مثلتها عائلة السيد حمادة) و يعود ذلك إلى السياسات التي تنتهجها هذه الدول فيما يخص الهجرة و التجنس، و التي يعرف عليها أنها لا تقدم الجنسية للوافدين إليها إلا بعد توفر بعض الشروط، كما أن التجنس بالجنسية السعودية مثلا معناه التنازل عن الجنسية الأصلية لذلك المهاجر، لذلك رفضت (عائلة السيد حمادة) وبالأخص الزوجة ذلك العرض الذي عرض عليها من قبل، كما أن ميلاد الأبناء على أرض السعودية لا يمنح لهم بعض تلك الإمتيازات و التي تعد التجنس بجنسية تلك الدولة

واحدة منها. إذ تعد دول الخليج العربية متزمتة فيما يخص القومية و المواطنة و الذي نتج عنه آثار متناقضة من أنماط الهجرة، حيث ينظر إلى العمالة العربية كمصدر يهدد الأمن القومي في تلك الدول، مما أدى إلى تشجيع هجرة الأيدي العاملة الأجنبية، غالبا من جنوب أو جنوب شرق آسيا (لافيرن 2003، لورنس 2005)¹.

كما يعتبر صناع السياسة أن الهجرة فيما بين البلاد الآسيوية هي هجرة مؤقتة لليد العاملة، وليس من المتوقع أن تصل إلى إقامة دائمة أو إلى استيطان، و يلاءم هذا التفكير رغبات الممثلين الأساسيين في هذا الموضوع، فأصحاب الأعمال يريدون عمالا ذوي مهارات متدنية لتلبية الإحتياج العاجل لليد العاملة، وكذلك يرغب الكثير من المهاجرين من العمال أن يعملوا في الخارج لفترة محدودة لتحسين أحوال أسرهم في أوطانهم. كما أن حكومات الدول المرسله لا تريد أن تفقد رعاياها نهائيا، لذلك لا تحظى الأفكار القادمة من أوروبا و أمريكا الشمالية و أوقيانوسيا عن فوائد التعددية الثقافية، بشعبية في الدول الآسيوية، أما عن تحويل المهاجرين إلى مواطنين فهو أمر مرفوض. و يمكن تلخيص السياسة السائدة في الدول الآسيوية في عدة مبادئ: يجب أن تهتم سياسات الهجرة على الأخص بتقييد الهجرة و ليس بإرادتها، كما يجب ألا يسمح للمهاجرين بالاستيطان، كما لا ينبغي أن تقدم الجنسية للمقيمين من الأجانب كأمر مفروغ منه، و لا ينبغي أن تتغير الثقافة القومية استجابة للتأثيرات الخارجية (هيوغو 2005، كاستلز 2004)².

لكن يعتبر عرض الجنسية السعودية لهذه العائلة المستجوبة والمتمثلة في عائلة (السيدة حمادة) حسب تحليلنا المعطيات المقدمة لنا كـ رغبة في الحفاظ على أحد الكفاءات العلمية المهمة في المملكة و لم تكن كباقي العمالة الأجنبية المؤقتة التي أشرنا إليها سابقا، كما أن منح هذه الجنسية تفرض شروطا معينة و لا تمنحها الدولة السعودية إلى مستحقيها بصفة آلية إلا إذا توفرت إحدى تلك الشروط، و بما أن هذه العائلة تمكنت من تحقيق تلك الشروط، عرضت عليها الجنسية لكنها رفضت ذلك كما أخبرتنا به (السيدة فاطمة) رغبة منها للحفاظ على الجنسية الأصلية (الجزائرية): "...لم أرد تغيير الجنسية بسبب التنازل على الجنسية الجزائرية، أنا عندما أسمع "نشيد قسما"³ أبكي، كيف لي أن أتنازل عن الجنسية الجزائرية؟، لكن لو كان لي الحق في الجنسية المزدوجة لقبلت بذلك العرض طبعاً. فقد عرضت على زوجي من قبل و كان لديه أكثر من 25 نقطة، فالحمد لله لم يكن لدينا مشاكل و سوابق عدلية لكن عندما استشارني زوجي بذلك رفضت، وأنا إلى حد الآن عندما أذهب إلى مطار جدة يسألني شرطي الحدود عن سبب رفضي للجنسية لأنهم سجلوا تلك الملاحظة على ملفي أن "فلانة [اسم المبحوثة] لم تترك زوجها أن يتجنس بالجنسية السعودية"، وكنت أجيبهم دائما أن جنسيتي الجزائرية هي الشرف والفخر ولن أتنازل عنها أبدا، فاستعجب هذا الأخير من ردي و قال لي أن الجنسية السعودية تشتري بالملايين كيف لكي رفضها، وأجبتة قائلة: "لا يهمني ذلك، عرضت علي الجنسية بدون مقابل ولم أرد أخذها"...".

كما أن الأبناء أيضا و بالرغم من ميلادهم على أرض المملكة لا يخولهم ذلك الحق في التجنس بجنسية ذلك البلد للسبب نفسه و هذا ما قمنا بتفسيره سابقا و في هذا يعرب (السيد حمادة) عن سياسة الهجرة المنتهجة في ذلك البلد في حوار دار مع ابنته خلال المقابلة قائلا: "...سياسة هذا البلد تقول ما لا تفعل و تفعل ما لا تقول، هذه ليست أمريكا و لا كندا، أنت بالنسبة لهم أجنبية ولو عشت 90 سنة معهم [في حوار دار مع ابنته]...سياسة السعودية سياسة مغلقة، لدي الحق لكي أطلب عمرة لمدة 9 أيام فقط، لماذا أمريكا مثلا تقدم لي تأشيرة لمدة سنتين لو قمت بطلبها ولدي حرية التصرف فيها كما شئت، لكن في السعودية يعطوني إلا 9 أيام فقط ...".

¹ - ستيفن كاستلز ومارك ميلر، مرجع سابق، ص 371.

² - نفس المرجع، ص 317-318.

³ - النشيد الوطني الرسمي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية.

وهذا ما يدل على عدم غياب الجنسية و وثائق الإقامة الدائمة في البلدين السابقين الذي أقام فيهما هذا المبحوث قبل العودة (فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية) لظروف سوف نقوم بفهمها خلال التحليل الميداني للفرضيات، الشيء الذي سيؤثر على ظروف ما بعد العودة كما بينا ذلك في الفصل الأخير من هذه الدراسة. أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية، توضح لنا المبحوثة **(نواردة)** و التي كان سبب عودتها ذلك الوضع المعمول به في معظم دول الخليج (كما سنوضحه لاحقا) و التي تعتمد على سياسة العمالة المؤقتة ولا توفر بعض الحقوق الأساسية للمهاجرين، لذلك كان من دواعي هذه العائلة العودة ، و تعتبر هذه العائلة كنموذج لتلك المعاناة التي تعاني منها بعض العائلات و المهاجرين عموما في هذه الدول، بل و كانت عودة هذه العائلة كاستمرار للهجرة فيما بعد من أجل تأمين أحد حقوق الضمان الاجتماعي (التقاعد) و التي لا توفرها هذه الدول للمقيمين الأجانب.

و يمكننا تلخيص نظام الكفالة و سياسة الهجرة المعمول بها في تلك الدولة من خلال ما قامت به هذه المبحوثة بتلخيصه في العبارات التالية قائلة: "...نحن نقوم بتجديد الإقامة كل 3 سنوات، و يا إلهي، فإنك عندما تتعرضين للطرد من العمل، تشعرين بأنك مجرمة و مقيمة غير شرعية. فمجرد التوقف عن العمل تنتهي مدة الإقامة هناك، و من أجل الحصول على إقامة أخرى يجب عليك البحث عن عمل آخر، و في حالة انتهاء مدة الإقامة و لم تتمكني من إيجاد عمل، تصبحين مقيمة غير قانونية. هناك أشخاص تعرضوا للسجن بسبب ذلك. أما الشيء الإيجابي في هذه المسألة، أن دولة الإمارات تقوم حينئذ بإلزام هؤلاء بدفع غرامة مالية تقدر بمائة درهم كخافعة عن كل يوم يقيم فيه ذلك المهاجر الذي أصبح مقيم غير شرعي، لكن هناك قانون يخفف عن حدة تلك العقوبة أمام القضاء بعد شرح سبب عدم إمكانية ذلك المقيم الحصول على الإقامة خلال تلك الفترة و يقوم حينها بدفع مبلغا رمزيا (حوالي مائتا درهم) وبالتالي يقومون بمسح كل ما عليه من ديون بعد ذلك..."

أما عن سبب عدم الحصول على جنسية البلد المستقبل قبل الهجرة عند باقي المستجوبين فيعود أيضا إلى سبب الهجرة في حد ذاتها و التي تمثلت في الدراسة عند **(السيد رفيق)** بالرغم من إمكانية تغيير وضعيته كطالب إلى مقيم إقامة قانونية إلا أنه أبى إلا أن يعود إلى وطنه لأسباب أخرى سنكشفها فيما بعد من خلال تحليل فرضيات البحث. و تمثل السبب أيضا في عدم القدرة على التجنس بجنسية بلد الإقامة عند **(السيد رشيد)** بسبب تعرضه إلى مشاكل خاصة (نفسية و اجتماعية) في بلد الإقامة و التي فرضت عليه انقطاع دورة الهجرة عنده و لجوئه إلى تغيير بلد الإقامة فيما بعد إلى كندا، وسرعان ما اضطر إلى فقدان وثائق الإقامة فيما بعد بسبب الخروج لمدة طويلة من الولايات المتحدة مما جعله مضطرا للعودة إلى بلد الأصل بعد ذلك.

و مثل هذه الوضعية تجعلنا نقوم بالكشف و تفسير علاقة الوضعية القانونية فيما بعد من أجل تفسير مستويات الإستعداد للعودة و التي وضعناها كمتغيرات مهمة لتفسير عوامل العودة من جهة و عوامل الاندماج من جهة أخرى و تفسير بالخصوص إمكانية إعادة الهجرة عند هذه العائلات فيما بعد. و تعد الحالة الوحيدة و الأخيرة من هذه الحالات المستجوبة في الدراسة لتفسير الوضعية القانونية عندها، في حالة **(زوجة السيد حسين الأجنبية)** و التي تعد العائلة الأجنبية الوحيدة التي اخترناها كعينة في بحثنا هذا على سبيل المقارنة لعلاقة متغير العائلة المختلطة كعامل من عوامل التأثير على العودة من جهة و على والاندماج فيما بعد من جهة أخرى، و الذي كشفنا عنه من خلال التحليل في الفصول الميدانية اللاحقة من هذه الدراسة.

المبحث الثالث: عرض حالات الدراسة

نقوم في هذا المبحث بتقديم عرض شامل لأهم سمات و خصائص أفراد عينة البحث و المتمثلة في العائلات الجزائرية العائدة من المهجر، من خلال التطرق إلى أهم البيانات الخاصة بها و ذلك عند كل من الزوج والزوجة، و التطرق إلى أهم ما يميز واقعهم الاجتماعي بكل أبعاده لمعرفة مسار الهجرة و العودة عندهم و بالتالي فهم و عوامل العودة و الاندماج. و من أجل ذلك قمنا بعرض كل حالة على انفراد حتى يتسنى لنا تحديد أهم خصائص هذه العائلات المقبلة على العودة و إعطاء فكرة موجزة عن كل حالة من خلال الإشارة بصفة موجزة لوضعية هؤلاء العائدين قبل الهجرة و معرفة ظروف و طبيعة تجربة الهجرة من أجل الكشف عن عوامل العودة من جهة، ثم الإشارة إلى الوضعية و ظروف ما بعد العودة و التي من شأنها تفسر لنا درجة الاندماج عند كل حالة من حالات الدراسة. و تعتبر كل هذه الخطوات تمهيدا لفهم تحليل المحتوى الذي قمنا به في المباحث اللاحقة لتفسير فرضيات الدراسة.

1- العائلة الأولى: عائلة مختلطة العائدة من إيرلندا:

أ- الحالة الأولى: "السيد حسين":

السيد حسين 43 سنة من الجزائر العاصمة، متزوج من أجنبية من جنسية إيرلاندية، بدون أبناء، مستوى جامعي، لم يكمل دراسته الجامعية لأنه جعل من الدراسة وسيلة للحصول على إعفاء من الخدمة الوطنية من أجل الهجرة. بدأت فكرة الهجرة من سن مبكرة، و لم تكن لديه أي رغبة في الدراسة، كان همه الوحيد مغادرة البلد بأي وسيلة هروبا من الأوضاع الاجتماعية والضغطات النفسية التي كان يعيشها آنذاك و من أجل إيجاد فرص حياة أفضل.

بدأ التخطيط للهجرة مع بداية دراسته الجامعية و بدأت الإجراءات لطلب الحصول على تأشيرة الدخول. وأمام معاناته الشديدة التي كان يعيشها آنذاك في بلد الأصل: ظلم، احتقار، مشاكل اجتماعية مزرية وأخرى مادية داخل الأسرة، كان أمامه ثلاث خيارات: "إما الهجرة، الإنتحار أو الصعود إلى الجبل" على حد قوله، هروبا من تلك الأوضاع التي كان يعيشها. وهذا ما يفسر قوانين الجذب والطردي لنظريات الهجرة. و كانت السويد من أولى الدول التي منحتة تأشيرة الدخول من بين 18 دولة.

لم يكن بلد الوجهة مهما بالقدر الذي كان يهيمه مغادرة بلد الأصل بأي طريقة، و كانت الطرق غير القانونية السبيل الوحيد لتحقيق ذلك برفقة جماعة من الأصدقاء. كان في قرابة العشرين من عمره، تمكن من المغادرة سنة 1995 وهي فترة الأوضاع الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر، أي كانت كل الظروف في صالح الهجرة لا محالة بعد رسم خطة محكمة وصل للسويد بأعجوبة. و بمجرد تغيير بلد الوجهة و البعد الجغرافي، بدأ الشعور بالتخلص من كل القيود و الضغطات الاجتماعية و العائلية التي كان يعيشها في الجزائر و لم يعد يهيمه أي شيء آخر.

ككل مهاجر جديد و بالخصوص ذلك المهاجر المقيم إقامة غير قانونية، مرت هجرته بمراحل كثيرة، مرورا بالسويد كبلد عبور، ثم تم تغيير الوجهة نحو إنجلترا بعد فترة من الزمن من خلال الطرق غير القانونية دائما. و تمكن "السيد حسين" بعد ذلك من تدبير شؤونيه و بقي مصرا على تحقيق أهدافه رغم كل الصعاب التي مر عليها، وهذا دليل على عمق تلك الظروف التي تركت أثرها عليه. كان يقيم بطريقة غير شرعية لمدة طويلة. و مرت رحلة الهجرة معه بمراحل عديدة، بداية بالأعمال الصغيرة إلى أن بدأت حياته تتطور شيئا فشيئا، و زيادة على ذلك تعرض إلى مشاكل لم تكن في الحسبان بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة التي كانت تعرفها أوروبا آنذاك بعد تعرض أحد أصدقائه لمطاردة أمنية فاضطر إلى تغيير مكان إقامته من

أجل أن يطرد كل لبس تجاهه بسبب معرفته له، لذلك اتجه نحو الشمال الشرقي بلندن، ثم إلى إيرلندا الجنوبية، ومن هنا عرفت وضعيته تحسنا كبيرا و تغيرت وضعيته الإجتماعية و وجد فرص عمل جيدة غيرت مجرى حياته كلها.

و بعد فترة زمنية تمكن من التعرف على زوجته الإيرلندية و قرر الزواج منها، الشيء الذي ساعده كثيرا على الإستقرار و تحسن وضعه الإجتماعي و السيكولوجي. و قرر بعد ذلك العيش في سكوتلندا و من ثم بدأت حياته تعرف ارتقاء كبيرا في سلمه الإجتماعي و المادي من خلال العمل والدراسة، و تمكن من توفير رأسمال بشري معتبر خصوصا في تحسين اللغة الإنجليزية من خلال الخبرة المهنية في الترجمة من أجل اللاجئين العرب عند أحد المحامين، والحصول على شهادة في الترجمة بعد تفوقه في الدراسة في أحد المعاهد في نفس المجال، ثم اضطر للتوقف عن الدراسة و أصبح يشتغل في إحدى أكبر الشركات الأمريكية و استطاع أن يحقق حراكا اجتماعيا مذهلا خلال تلك الفترة التي قضاها هناك (مدة 10 سنوات و نصف) والتي مكنته الحصول على خبرة طويلة في العمل و تقليد أعلى المراتب، و تردده على مناصب كثيرة في مختلف القطاعات، و اكتسابه كفاءات و مهارات عديدة في شتى التخصصات و مختلف المجالات وبالخصوص إتقان لغات متعددة. إلى جانب ذلك، حاول تكثيف مجهوده في العمل في إحدى المطاعم الهندية وذلك لمدة تسع سنوات. و تمكن خلال تلك الفترة من تحسين مستواه المعيشي و شراء بيت في البلد المضيف و تحقيق قفزة نوعية في حياته و تحقيق كل ما كان يرغب فيه من قبل، و بعد جهد جهيد ومثابرة و بمساعدة زوجته له أيضا. و من حينها أصبح يتمتع بحياة إجتماعية هادئة بعيدة عن كل الضغوطات الإجتماعية والعنصرية، و تمكن من الاندماج داخل ذلك المجتمع بكل سلاسة إلى جانب حرصه على الحفاظ على هويته.

لكن فترة الإستقرار هذه لم تدم طويلا وهي المرحلة الثانية التي لعدم الإستقرار التي عرفها "السيد حسين"، بسبب تعرضه إلى مشاكل أمنية عويصة والتي صادفت أحداث التفجيرات التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية و التي غيرت مجرى العالم و غيرت النظرة إلى المسلمين في مختلف الدول المستقبلية للهجرة، وكان الجزائريون من بين هؤلاء المستهدفين. و بدأت سلسلة المتاعب التي غيرت تفكيره و اتجاهه بعد ذلك نحو مواصلة إقامته في البلد المضيف بالرغم من كل الإنجازات و الحراك الإجتماعي الذي حققه. من خلال سلسلة من الأحداث التي كان هو ضحيتها لمجرد معرفته لأحد الأصدقاء و تجمعهم مع بعض من أجل إحياء سنة الإفطار الجماعي خلال شهر رمضان، و كان هؤلاء على صلة مع أحد المطاردين الجزائريين بلندن بحجة الإرهاب لذلك أصبحوا هم أيضا مراقبين و من المطاردين و تعرضوا إلى الاعتقال بحجة انتماهم إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة و أذيعت سمعتهم عبر وسائل الإعلام، و من ثم تضرر "السيد حسين" هو الآخر بتلك القضية بمجرد معرفته لهم و تلبسه لنفس التهمة بحجة انتماهم إلى تلك الجماعة و بالتالي تعرض هو أيضا للمطاردة.

لكنه سرعان ما تمكن بعد محاولات كثيرة لإثبات براءته و على تسوية أوضاعه القانونية أيضا. وبعدها قرر السفر إلى الجزائر لأول مرة من هجرته لسنوات طوال، و خلال غيابه تمكنت الشرطة من اقتحام بيته و تعرضت زوجته إلى الاعتقال لمدة ثلاث أيام لاستجوابها بحثا عنه، و حاولوا نشر قصصا وهمية عنه بحجة القبض عليه بالرغم من أنه كان غائبا حينها و كان ذلك الإقتحام و الاعتقال له "المزعوم" دليلا واضحا استعمله "السيد حسين" ضدهم مكنه بعد ذلك من إثبات براءته و تبرير مواقفهم تلك إزاء المسلمين من أجل تشويه صورتهم أمام الرأي العام من خلال وسائل الإعلام على حد قول هذا المبحوث. كما كانت زوجته تناصره في قضيته ووقفت إلى جانبه بعد اكتشافها لحقيقتهم و إدراكها لخططهم والحملة الموجهة ضد المسلمين، مما زادها ذلك تمسكا أكثر بالدين الإسلامي و فكرت حينها هي الأخرى بما كان يفكر فيه

زوجها عن استمراره في الهجرة وتغيير مكان إقامتهما بعد كل تلك المطاردات و المشاكل التي كانا يعيشانها سويا. كانت فكرة العودة عند هذا المبحوث واردة من قبل وكان دائما يرغب في العودة بعد تحقيق شيء ما لبلده، وكانت تلك الأحداث التي وقعت له، أحد مثيرات والمحفزات لتجسيد فكرة العودة عنده، خصوصا بعد الشعور بعدم الانتماء لذلك البلد و بعد تحسن الأوضاع الأمنية في بلد الأصل أيضا أي بعد توفر الظروف البنيوية لكلا البلدين.

وهنا ينبغي الإشارة إلى النظرية البنيوية في عوامل العودة و مدى توفر العوامل الطاردة و الجاذبة في حركات الهجرة بما فيها العودة. وجاء قرار العودة بالاتفاق مع الزوجة بعد التخطيط و تنفيذ إستراتيجية محسوبة و التي دامت فترة 5 سنوات من أجل تأمين العودة بدءا "ببناء مشروع عمارة" للسكن فيها بعد العودة إلى جانب مساعدة عائلته المقيمة بالجزائر، إلى جانب الشروع في التخطيط لعودته من أجل تحقيق مشروعه الإستثماري رفقة زوجته بعد القرار بالعودة والمبادرة أولا بأخذ تكوين في البيداغوجيا قبل عودته و الحصول على شهادة التدريس و الذي تمكنه من القيام بمهامه كأستاذ فيما بعد و فتح مدرسته لتعليم الإنجليزية بالجزائر العاصمة. إلى جانب كل تلك المهارات و الخبرات التي اكتسبها في البلد المضيف و التي مكنته من الحصول على رأسمال بشري هائل مكنه من العودة من جهة و تحقيق كل أهدافه وراء العودة من جهة أخرى. و لقد تم تنفيذ و بناء مشروع العودة ذاك سنة 2010 بعد مدة إقامة دامت 15 سنة بعد التحضير لها جيدا و توفر عوامل الإستعداد.

كما أنه و بالرغم من تردده المتواصل على بلد الأصل قبل عودته و لفترات قصيرة جدا، إلا أن ذلك لم يكن عاملا مساعدا على الشعور بالراحة للعيش فيه بعد العودة، و تضرر كثيرا بعد احتكاكه له مع المجتمع وأصبح غير قادرا على فهمه و فهم النسق الإجتماعي بعد التغير الاجتماعي الكبير الذي أصاب مجتمعه والذي تغيرت فيه كل تلك المفاهيم و القيم و المعايير التي كان يعرفها من قبل و التي حدثت خلال فترة غيابه مما سبب في خلق تلك الهوية و الصراع بين أفكاره الجديدة التي اكتسبها في البلد المضيف وتلك الأفكار والمصالح التقليدية لبلد الأصل بسبب تصادم المدة الطويلة التي قضاها في المهجر من جهة مع مدته القصيرة في العودة (6 سنوات تقريبا) من جهة أخرى، و بدأت معاناته الكبيرة مع سوء الاندماج، إلى درجة الشعور بالإغتراب و العزلة.

وبعد كل تلك المتغيرات أصبح لزاما عليه أن يجد حلا لوضعه ذاك من خلال رحلة الذهاب و الإياب وحرية التنقل بين الدولتين (بلد الإقامة و بلد الأصل) و اختيار العودة الدورية و التنقل عبر الحدود الوطنية كمال للتنفيس عن نفسه وعن زوجته، خصوصا بعد تمتعه ببعض الإمتيازات قبل العودة كالحصول على الجنسية المزدوجة و شراء بيت في إيرلندا و الذي مكنه من المحافظة على علاقات مستدامة مع البلد المضيف إلى جانب الإستمرار في البقاء إلى أجل غير معلوم من أجل الحفاظ على مشروعه الذي أسسه في الجزائر بعد العودة، والذي اعتبره ناجحا بنجاح تجربة عودته تلك بالرغم من سوء اندماجه و شعوره بالضيق بعد العودة.

ب- الحالة الثانية: السيدة "أ" زوجة السيد حسين الأجنبية:

من مواليد 1981 (37 سنة) بشمال إيرلندا، ليسانس في الصيدلة، تعمل كمديرة مستشفى بإيرلندا، تدين بالديانة الإسلامية و التي اعتنقتها سنة 2000. تزوجت من "السيد حسين" في 1999 بعد 4 سنوات من هجرته، و كان يعيشان معا في سكوتلندا لمدة 11 سنة قبل انتقالهما إلى الجزائر.

كانت حياتها مع إسلامها جد عادية، لكن سرعان ما تغيرت بعد ارتدائها ما يثبت هويتها الإسلامية و الذي غير مجرى حياتها و تغيير نظرة المجتمع إليها لمجرد شد و لفت الإنتباه إليها باعتبارها "مواطنة إيرلاندية

معارضة لمجتمعها" على حد قولها. و أصبحت تعيش "نفس السيناريو" على حد تعبيرها، وعاودتها الصورة نفسها لما كانت تعيشه وهي صغيرة في إيرلندا بسبب معاناتها من التمييز العنصري والإنشقاق بين الديانات بين الكاثوليك والبروتستانت آنذاك، لذلك فضلت الابتعاد عن بلدها إزاء ذلك الوضع، وأصبحت تعاودها القصة نفسها بعد ارتدائها للحجاب، و هذا ما زاد من تقبلها لفكرة الهجرة مرة أخرى خصوصا أمام تلك الظروف التي كانت تعيشها رفقة زوجها و التهرب من تلك الأوضاع التي أصبحت تطاردها يوميا مع زوجها خصوصا بعد النظرة السلبية للإسلام تقول، و القبول بالعيش معه في بلده الأصلي من أجل البحث عن ظروف و وضعية أفضل بعيدة عن المشاكل و مطاردة الشرطة لها و لزوجها. لم تفكر في الهجرة إلى بلد زوجها الأصلي من قبل، كما أن الأوضاع الأمنية في الجزائر لم تكن ملائمة آنذاك. كما أنه حينها لم تكن لديها أدنى فكرة عن الجزائر نهائيا. لكن بعد زيارة الزوج الأولى إلى بلده الأصلي بعد 8 سنوات من الغياب عن الوطن، تمكن من الحصول على معلومات عن تغير الأوضاع بالبلد و عرض عليها حينئذ الذهاب معه من أجل زيارتها للمرة الأولى.

و بعد زيارتها الأولى للجزائر أعجبت كثيرا بها و بدأ التفكير في الهجرة إلى الجزائر حينها وكان ذلك سنة 2003 خصوصا بعد تعرضها رفقة زوجها إلى مطاردات أمنية كما بينا ذلك سابقا مع حالة زوجها. لكن كان قبول العيش في الجزائر وفق شروط معينة، تمثلت في توفير ظروف ملائمة للعيش في البلد بعد الهجرة لتأمين حياة هادئة و مستقرة (توفير المياه، السكن، و التنقل بحرية إلى بلدها من أجل زيارة أهلها).

و بدأ التخطيط للعودة و استدعى ذلك فترة 5 سنوات من أجل تأمين العودة من خلال وضع استراتيجيات محسوبة عن طريق العمل المكثف للزوجين معا و ادخار و تحويل الأموال بغية بناء مشروع العمارة من أجل السكن لهم و للعائلة الكبيرة في الجزائر، إلى جانب التخطيط من أجل تحقيق المشروع الاستثماري الذي أراد تأسيسه سويا و المتمثل في فتح مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية بالعاصمة، خصوصا بعد جمعها لبعض المعلومات من خلال الشبكة الاجتماعية (الأقارب المقيمين بفرنسا) وإيمانها بصعوبة العمل في مجال تخصصها (الصيدلة) بعد الهجرة و كان ذلك المشروع مناسبا لها و لزوجها من أجل الاندماج السوسيو- مهني وكان هو الحل الأنسب و الوحيد أمامهما لإثبات وجودهما في ذلك المجتمع بعد الهجرة. ومن أجل ذلك تمكنت هذه المبحوثة بأخذ بعض الإجراءات في ذلك من خلال التكوين في مجال التدريس قبل هجرتها، كما تمكنت من جمع المعلومات عن البلد المضيف (الجزائر) من خلال الزيارات التي كانت تقوم بها من حين لآخر بغية تأمين هجرتها، إيمانها منها بصعوبة الاندماج بعد الهجرة بسبب الاختلاف الثقافي و اللغوي و الاختلاف في الذهنيات مع أفراد المجتمع الجزائري، و التي أعطتها فكرة عن الجزائر وسمحت لها بالتمسك عن فكرتها في الهجرة فيما بعد.

تم بناء مشروع الهجرة سنة 2010 وقد واجهت خلال السنة الأولى بعض الصعوبات و المشاكل الشخصية و الاجتماعية (مرض و وفاة الوالدة) مما استلزم ذلك السفر ثلاث مرات خلال تلك السنة. كانت أولى الانطباعات عن الجزائر إيجابية خصوصا مع مكوثها في البيت في البداية و تحمل الزوج عنها كل الأعباء الخارجية. لكن سرعان ما تغيرت النظرة بعد تسجيلها لبعض النقائص و التعرض إلى بعض المشاكل الاجتماعية و البيروقراطية خصوصا مع الزوج، و تسجيل بعض النقائص كمشكلة الإزدحام، عدم وجود أماكن ترفيهية و أماكن للرياضة بالنسبة للنساء، و غياب بعض القيم الاجتماعية المهمة في المجتمع كاحترام الوقت و المواعيد و الانضباط في العمل. و بعد فترة من الإقامة في البلد المضيف، و بعد تراكمات كثيرة أصبحت تعيشها يوميا في المجتمع جعلها تنتهج بعض العزلة و الشعور بالوحدة و الإغتراب بسبب عدم التوافق و التكيف مع الواقع و بسبب عدم الشعور بالثقة مع أفراد المجتمع إلى جانب غياب مهارات الحوار.

لكن تلك الفترة كانت كفيلة أيضا بفهم المجتمع و بدأ تقبلها وإدراكها للواقع خصوصا بعد انشغالها الكبير في المدرسة الذي أنساها عناء مشاكل التكيف.

وعرفت وضعيتها الاجتماعية و المادية استقرارا بعد الهجرة بسبب التحضير و الإستعداد الجيد لهما وبسبب الرأسمال البشري المعتبر لكلا الزوجان خصوصا بعد التكوين، و الذي مكنهما من فتح مدرستهما بالعاصمة و كانت الزوجة تشرف على إدارتها إلى جانب التدريس، أما الزوج كان يشرف على كل الأعمال الإدارية الخارجية إلى جانب التدريس أيضا رفقة زوجته. بقيت هذه المبحوثة محافظة على علاقات مستدامة مع بلدها الأصلي حيث كانت تحتاج لزيارته ثلاث مرات سنويا عند شعورها بالرغبة في التنفيس عنها و في تغيير وضعها إلى جانب زيارة عائلتها.

كما أنها و نظرا لتغير علاقتها الزوجية بعد العودة والتي كانت السبب في خلق تلك المسافة بينها و بين زوجها نظرا لتلك المعاناة التي أصبح يعيشها الزوج يوميا بعد عودته إلى جانب تعرضه لمشاكل الاندماج و التكيف، جعلها تفكر في عدم الإستمرار في بقائها في البلد المضيف من أجل الحفاظ على علاقتها وعلى زوجها من جراء انفعاله المستمر، بل و أن تكون دافعة له على إعادة الهجرة و خلق ظروف أحسن لحياتهما مع بعض. لذلك فضلت الهجرة الدورية لكليهما من أجل التنفيس عنهما إلى حين إيجاد الحل الأنسب لهما إما بالعودة إلى حيث كان يعيشان معا أو الإستمرار في الذهاب و الإياب بسبب مشروعهما الذي استطاع أن يحقق نجاحا معتبرا بعد الهجرة.

2- العائلة الثانية: عائلة "السيد سعيد" العائدة من إيطاليا:

أ. الحالة الثالثة "السيد سعيد":

من مواليد 1970 (38 سنة) بولاية سعيدة، من جنسية مزدوجة (جزائرية – إيطالية)، كان يدرس و يعمل في نفس الوقت، بعد تحمله مسؤولية العمل من سن مبكرة إلى حين توفقه عن الدراسة بصفة نهائية في المستوى النهائي في سن 18، و بدأ يعمل في مطاعم الأكل السريع ثم في الصيدلة عند أحد الأصدقاء لمدة 4 سنوات.

لم تكن لديه أي فكرة عن الهجرة إلا بعد انتشار الأفكار و المقولات المشهورة آنذاك عنها: "هاجر أو تاجر أو أقدام ماجر"¹، و بعد إثارة الفكرة و الصورة الإيجابية للهجرة و تأثير الشبكة الاجتماعية من قبل أحد الأصدقاء، تكونت لديه رغبة ملحة في الهجرة. و بدأ تجسيد تلك الفكرة و جمع المال من أجل ذلك، كما أن ظروف الهجرة آنذاك كانت مواتية و سهلة بما يكفي للتنقل بحرية في مرحلة لم تكن فيها قيودا سياسية، مما سهل له العبور و الدخول إلى البلد المستقبل بكل سهولة. و بدأت هجرته سنة 1991 متجها نحو السويد، لكن سرعان ما تغيرت الوجهة بعد ذلك نحو إيطاليا بعد مواجهته لمشاكل اضطرته للعودة إلى الوطن رفقة أصدقائه. لكن إعادة الهجرة مرة ثانية لا محالة كانت دائما نصب عينيه.

وبعد العمل و محاولة جمع المال من أجل معاودة الكرة، تمكن "السيد سعيد" من الهجرة مرة أخرى بعد سنة من تجربته الأولى و اتجه نحو إيطاليا و بقي فيها لمد 5 سنوات. عمل خلالها في حقول جني الخضر والفواكه من خلال ما يعرف آنذاك بالهجرة الموسمية، و كان يقيم فيها بصفة غير قانونية إلى غاية إصدار قانون بتسوية الأوضاع للمهاجرين غير الشرعيين على اختلاف جنسياتهم و استفاد هو من تلك الرخصة وتسوية وضعيته القانونية و كان ذلك سنة 1996. ومن حينها أصبحت لديه حرية التنقل لزيارة بلده الأصلي

ماجر هو اللاعب الجزائري المشهور في كرة القدم آنذاك و كان يلقب بالكعب الذهبي. و كانت تطلق تلك المقولة الشائعة آنذاك كناية¹ على الرغبة في تغيير و تحسين الظروف و الأوضاع الاجتماعية من خلال الهجرة أو التجارة أو طريق آخر ككرة القدم.

فاقدا الأمل بعد رجوعه من تلك الزيارات من تغير الأوضاع بالجزائر التي كانت تعرف أحداثا دامية خلال تلك العشرية السوداء.

عرفت تجربة هجرته تحسنا كبيرا بعد تغير أوضاعه المادية والإجتماعية و بعد انتقاله من تلك الأعمال الموسمية التي كان يشغلها إلى جانب الأعمال الخدمات الصغيرة، و المبادرة بعد ذلك بأخذ بعض التكوينات في مجال الميكانيكا، الشيء الذي مكنه من العمل في مجال تخصصه و انتقل من الأعمال الزراعية إلى العمل في المصانع و الحصول على **خبرة مهنية** معتبرة و بدأ يعرف ارتقاء في عمله و تردد للعمل في شركات مختلفة و تقلد مناصب كثيرة إلى جانب ارتفاع دخله مما أدى به ذلك إلى **تغير وضعيته** و قرر بعد ذلك للتنقل إلى جنوب إيطاليا من أجل تغيير نوعية عمله و الحصول على سكن و توفير كل الظروف المواتية للعيش. كان حريصا دائما على الحفاظ على هويته. ساهم كثيرا في تعليم و تربية أبناء الجالية المغربية من خلال عمله في أحد الجمعيات التابعة لأحد المساجد بإيطاليا. مكنه ذلك من نيل شهرة كبيرة في طريقة تدريسه لهؤلاء و تضاعف عدد المقبلين على تلك الجمعية الشيء الذي تطلب ضرورة توسعة ذلك المسجد إلى حين أن تمكنوا من شراء مسجد آخر من أجل احتواء و مساعدة عدد كبير من أبناء المسلمين الذين وصل عددهم إلى 300 طالب.

و بعد تعرضهم إلى مشاكل و اتهامات من جراء رغبتهم في شراء مقر جديد يليق بذلك العدد الكبير من الأطفال، تمكنوا من إثبات شرعيتهم بطرق قانونية و أصبحوا يعملون بحرية و سجلوا اسمهم في التاريخ من يومها. ولا يزال ذلك المسجد قائما على تعليم أبناء الجالية المسلمة لأمر الدين و اللغة العربية منذ ذلك الحين، و أصبح **"السيد سعيد"** رئيسا على اللجنة الثقافية لتلك الجمعية. و بعد انتهائه من قضية المسجد حاول **تغيير وضعه الإجتماعي بالزواج** من فتاة من بلده الأصلي و كان ذلك سنة 2004، و قام باصطحاب الزوجة معه من خلال ما يعرف ب**لم الشمل العائلي**.

كانت حياته بعد ذلك يسودها الهدوء بعد أن عرفت استقرارا كبيرا و بالخصوص بعد مجيء الأبناء. لكن بمجرد عمله في تلك الجمعية، مكنه ذلك من **ملاحظة ظواهر** غريبة بين الآباء و الأبناء، إلى جانب مشاكل كثيرة كانت تعاني منها بعض العائلات كانت كلها تتعلق بصعوبة تربية الأبناء في ذلك البلد، لذلك بدأ ينتابه الخوف و القلق عن مصير أبنائه في ذلك المجتمع بعدما يكبرون، بالرغم من حرصه الشديد هو و زوجته على **تنشئة أبنائهما تنشئة صحيحة و العمل على غرس الثقافة العربية الإسلامية حفاظا على هويتهم**. و مما زاد من قلقه ذلك و الذي استطاع من خلاله تحويل مجرى حياته و تفكيره في تغيير مسار هجرته بالعودة إلى بلد الأصل بعد تأثره **بالشبكة الإجتماعية** و التأثر بقصص بعض العائلات المغربية التي تعرضت إلى مطاردات أمنية و بيروقراطية الرعاية الإجتماعية بسلب أبنائهم منها و كان هو طرفا في مساعدتها. فكر حينها مباشرة **بترحيل أبنائه** قبل أن يقع معه ما وقع لتلك العائلة و لعائلات كثيرة كان يعرفها بحكم عمله في تلك الجمعية و عن بعض القضايا و التي كان يرفعها الأبناء ضد آبائهم في المحاكم و التي ألزمت فرض قيود صارمة على الآباء بسبب محاولتهم الإعتراض عن بعض السلوكات التي كان أبنائهم يقومون بها و المخالفة لهويتهم و تعرضهم بعد ذلك للسجن لسنوات، وغيرها من القضايا التي كانت تنثير الخوف و القلق عند هذه العائلة.

كان **الإتفاق في العودة بين الزوجين** اللذان كان يشتركان في الهدف نحو تربية أبنائهما و تنشئتهم في بلد الأصل خصوصا بعد ميلاد الابن الثاني. كان سن الأبناء حينها **مناسبا للعودة قبل بداية سن التمدرس** (في الرابعة و الثالثة من العمر). بدأ **التخطيط للعودة** رفقة زوجته من خلال محاولة الإدخار من أجل توفير السكن بالخصوص، و اضطرت **الزوجة للعودة لوحدها** رفقة أبنائها من أجل تأمين و شراء البيت، أما الزوج بقي في البلد المضيف من أجل إعالة أسرته و توفير الإدخار من أجل تأمين السكن.

كانت تلك هي الإستراتيجية المحسوبة التي سارت تلك العائلة وفقها من أجل تأمين العودة. و كان "الزوج سعيد" يتردد من حين لآخر لزيارة أسرته والبقاء معهم لفترة من الوقت، كما أنه حاول العودة هو الآخر فيما بعد لكنها ما فتئت أن تنتهي بعدما دامت إلا سنة واحدة ونصف، و سرعان ما اكتشف أنه لم يتمكن من الاندماج داخل بلد الأصل خصوصا بعد تعرضه إلى مشاكل اجتماعية كثيرة سواء من قبل عائلته الممتدة و من قبل أفراد المجتمع و ملاحظته للتغير الاجتماعي الذي أصاب مجتمعه خصوصا بعد غيابه لفترة طويلة (حوالي 18 سنة) و التي تعتبر أحد عوامل عدم الاندماج بعد العودة أمام فترة العودة القصيرة. كما تعرض إلى جانب ذلك إلى مشكلة انهيار هيكل البيت الذي بدأ في الشروع ببنائه و ضاع منه كل المال الذي تمكن من توفيره من أجل ذلك و مما اضطره للاستئجار و بدأت حياتهم تتعقد بعد ذلك. وعرفت وضعيتهم حالة من عدم الاستقرار، إضافة إلى عدم تمكنه من العمل و الاندماج السوسيو مهني وتعرضه للبطالة.

و أمام كل هذه الأوضاع و إحاطته بكل العوامل الظرفية و النسقية التي أحالته دون الاندماج، إلى جانب تعرضه إلى خيبة أمل كبيرة من جراء تصادم تصورات قبل العودة التي تعد تتوافق مع تطلعاته و واقعه بعد عودته خصوصا في مجال تربية و تعليم الأبناء في بلد الأصل، و أمام كل هذه المتغيرات و هذه الأوضاع لم يبقى لهذا المبحوث سوى التفكير في إعادة الهجرة فيما بعد، لكن إلى ألمانيا هذه المرة من أجل جمع المال، بعد فقد السيطرة على وضعه ذاك و عدم القدرة على تغيير واقعه المعاش و بدأ تنفيذ و تحقيق ذلك، من خلال ترده على ألمانيا و محاولته العمل و اصطحاب عائلته بعد أن كادت الزوجة أن تضع مولودها الجديد هناك، إلا أن الظروف كانت عكس ما كانوا يخططون إليه و تمت الولادة بالجزائر.

كانت كل ظروف ما بعد العودة عاملا و محفزا نحو اتخاذ ذلك القرار أمام فشل تجربة العودة و الندم عليها خصوصا بعد عدم التمكن من توفير ظروف تأمين فعال من أجل العودة و إلى جانب عدم التمكن من فهم النسق و صعوبة التكيف ضمن المجتمع الذي أصبح جديدا عليه، مما جعله يشعر باغتراب كبير أمام تغير القيم و المعايير و سيادة اللامعيارية على حد مفهوم دوركايم، الذي كن سببه نقص الاستعداد المادي والاجتماعي ونقص المعلومات عن بلد الأصل بما يكفي من أجل العودة. كل ذلك كان بمثابة عوامل طاردة نحو إعادة الهجرة بالرغم من محالات عديدة نحو تحقيق الاستقرار بالبلد الأصلي، لكن بعد غياب عوامل الاندماج و غياب كل الآمال التي بنيت على أساسها عودته تلك لم يبقى سوى الحل أخير في إعادة الهجرة.

ب- الحالة الرابعة، "السيدة سهيلة" زوجة السيد سعيد:

السيدة سهيلة 36 سنة، من العاصمة، أم لثلاثة أطفال، ليسانس في علم النفس المدرسي، بدون عمل، من جنسية مزدوجة (جزائرية – إيطالية). تميزت طبيعة شخصيتها بالإستعداد لمجابهة الهجرة و الإغتراب كما أنها شخصية طموحة و فضولية و محبة للتغيير و لكل ما هو أفضل. بعدما كانت تطمح منذ شبابها للسفر إلى إيطاليا، و كانت من مناصري الفريق الإيطالي لكرة القدم كدليل على إعجابها بالبلد. لكن سرعان ما زالت فكرتها نحو السفر و الهجرة مع مرور الوقت، إلى أن جاءت هذه الفرصة بالصدفة ومقدرة عليها من خلال الزواج، لكن لم يكن البلد من بين مقاييس الزواج بالقدر ما كان تركيزها على الشخص بحد ذاته.

و تمكنت هذه المبحوثة من الهجرة بعد الزواج من "السيد سعيد" من خلال لم الشمل العائلي و كان ذلك سنة 2004. عرفت مرحلة هجرتها الأولى كأى مهاجر جديد الشعور بالإغتراب خصوصا خلال السنة الأولى من الهجرة، لكن سرعان ما بدأ يتلاشى منها ذلك الشعور و تمكنت من تحقيق التكيف مع الوضع الجديد بكل سهولة، خصوصا بعد ولادتها لابنها الأول و انشغالها بتربيته وتحسنت حياتها الاجتماعية وأعجبت بذلك البلد. كانت تحاول التمسك بقيمتها و مبادئها و هويتها و الذي زادها ثقة بنفسها، و كانت

تحاول تقديم صورة إيجابية دائما عن الإسلام و المسلمين من خلال لباسها. كما كانت لديها بعض العلاقات الإجتماعية مع بعض العائلات الإيطالية الصديقة لزوجها إلى جانب بعض الأسر الجزائرية.

و **تمكنت من العمل** في السنة الأولى من هجرتها **كمدرسة في الجمعية** التي كان زوجها يشرف عليها كما بينا سابقا، لتعليم الناشئة من أبناء الجالية المغربية و كانت هي الوحيدة التي لديها مستوى جامعي، لذلك أبت الجمعية إلا أن تضعها على رأس تلك المدرسة، لكنها لم تتمكن من ذلك نظرا لإدراكها بصعوبة تنفيذ كل صلاحياتها من أجل تطبيق القانون داخل تلك المؤسسة على الجميع بشكل متساوي بين كل الجنسيات، لذلك عارضت الحصول على ذلك المنصب إلى جانب سبب ظروفها الصحية التي منعتها من مواصلة عملها بعد ذلك في تلك الجمعية. كما اقترحت إنشاء مكاتب أسرية لطرح الأولياء انشغالهم و مشاكلهم الأسرية و تعلم طرق تربوية مفيدة من أجل الإشراف على تربية أبنائهم حتى يتمكن الأولياء من متابعة أبنائهم و تكملة الدور في البيت الذي كانت تقدمه تلك المؤسسة، لما لاحظته من كوارث و مشاكل كبيرة كانت تعاني منها العائلات المقيمة في ذلك البلد مع أبنائهم الذين كانوا يتعرضون إلى انحرافات و اتخاذ سلوكيات غريبة و منافية لتقاليد و قيم و دين الآباء. إلى جانب تساهل الآباء و غياب المراقبة لأبنائهم نظرا لانشغالهم بالعمل و تجاهل النتائج الوخيمة التي بإمكان الأبناء التعرض لها بعد غياب حرصهم على تربية و مراقبة أبنائهم اليومية لهم من جهة، بمجرد احتكاكهم للوسط الإجتماعي الذي كانوا يقيمون فيه من خلال مختلف مؤسسات التنشئة الإجتماعية و المدرسة عل وجه الخصوص من جهة أخرى.

كما أن تجربتها الميدانية مع هؤلاء الأطفال من خلال العمل معهم جعلها أكثر إدراكا بخطورة ذلك الوضع عليهم بتلاشي قيمهم و هويتهم الدينية و الثقافية مع مرور الوقت. لكنها لم تكن تبدي أي خوف من ذلك على أبنائها ولا من قوانينهم الصارمة التي تسلط على الآباء، بل كانت على العكس من زوجها مؤمنة بالدور الذي كانت تقوم به وحرصها على زرع المبادئ التربوية و غرس تلك المعايير والقيم الدينية لأولادها منذ نعومة أظفارهم و تنشئتهم عليها. لكنه زوجها هو من استطاع التأثير عليها من خلال ما كان يقصه عليها لتجارب بعض تلك العائلات التي تعرضت إلى مشاكل قانونية و انحرافات مع أبنائهم من خلال احتكاكه بالشبكة الإجتماعية، و كان قراره هو في العودة حينها و شاركته هي أيضا في ذلك و لم تبدي أي معارضة له بالرغم من أن زوجها كان قابلا للنقاش والحوار و وافقت على ذلك بمجرد وضعها ثقتها الكاملة فيه و احترامها لرأيه و قراره بحكم تجربته الطويلة و خبرته العميقة في الهجرة و معرفته لذلك البلد المضيف. و بالرغم من التحسن الكبير الذي عرفته وضعيتهم المادية و الإجتماعية آنذاك، إلا أن ذلك لم يكن مانعا للتراجع عن فكرة العودة و تقديم الأولويات، و كان هدفهم من العودة أقوى من كل تلك الماديات. و بدأ التخطيط لبناء مشروع العودة رفقة الزوج واختارت هذه المبحوثة التضحية بنفسها و بحية الاستقرار التي كانت تعيشها مع أسرته في البلد المضيف بعد الإقامة فيه لمدة 5 سنوات، وفضلت العودة لوحدها رفقة أبنائها الإثنين من دون الزوج بحثا عن توفير و شراء المسكن بمساعدتها إختوتها.

لكن سرعان ما باءت كل مخططاتهم للعودة بالفشل بسبب نقص الاستعداد الإجتماعي بالرغم من تلك الزيارات المتكررة لبلدها الأصلي التي كانت تقوم بها من حين لآخر و التي لم تكن كافية من أجل فهم النسق و الظروف الإجتماعية التي أصابها التغير خلال فترة غيابها عن المجتمع. لأن تنفيذ الاستعداد لمشروع العودة كان بعد عودتها من خلال احتكاكها اليومي للمجتمع و الذي كان سببا في فشل ذلك المشروع بالرغم من ادخار المال بما يكفي لبناء أو شراء بيت يؤويهم بعد العودة لكن ذلك لم يتحقق كما بينا ذلك آنفا.

و بدأت معاناتها لظروف ما بعد العودة لوحدها مع غياب الزوج، بداية بضياح حلمها في تأمين المسكن ثم ضياح المال المدخر بسبب الإستئجار و الذي كانت نتيجته عدم الإستقرار الذي ألزمها التنقل من بيت إلى

بيت في كل مرة بحثا عن ظروف أحسن للعيش رفقة أبنائها، وكانت تتلقى الدعم المادي من طرف الزوج الذي اضطر لإعادة الهجرة ثانية بعد تجربته الأولى في العودة رفقة أسرته وعدم تمكنه من الاندماج والعمل وتحقيق أدنى مشروع استثماري يمكنه من الاستقرار في بلد الأصل، الشيء الذي ألزمه البقاء في البلد المضيف من أجل إعالة أسرته، لكن ذلك انعكس من ناحية أخرى على **التقليل من دوره مع أسرته** والذي كان أثره على أطفاله و **زاد من مسؤوليات زوجته** التي اضطرت لتحمل أعباء مسؤولية تربية الأبناء إلى جانب تعدد الأدوار التي كانت تشرف عليها لوحدها بعد عودتها من دون زوجها مما **أظهر أثر العودة بشكل كبير عندها** بتحملها لتلك الأعباء الاجتماعية و النفسية و لكل تلك المتاعب من أجل تنشئة أبنائها بعيدا عن تأثير مجتمع البلد المضيف لهم.

و أصبحت هذه الأسرة تعيش في ظل ظروف إجتماعية مرهقة والذي كان له **الأثر الكبير على سوء الاندماج بعد العودة** بل إلى درجة **التفكير في إعادة الهجرة من جديد** من جراء تلك المشاكل و الضغوطات التي فرضتها نوعية العودة في حد ذاتها من جهة، و غياب الزوج و صعوبة الحياة و تحمل المسؤولية لوحدها من جهة أخرى. إلى جانب **أثر العوامل الخارجية النفسية غير الملائمة بعد العودة** عليها.

كانت تلك المعاناة سببها **نقص الاستعداد المادي** و توفير المستوى المعيشي المناسب و أسباب الاستقرار العائلي الذي يسمح لها بإشباع حاجاتها الأساسية من حيث المأوى و موارد الدخل و نظام الأمن العام. فكانت تكافح لتنظيم أمور الأسرة بما يوفره الزوج من موارد محدودة للغاية و عليها أن تقوم بمسؤولياتها إزاء البيت و رعاية أبنائها و الرعاية الطبية مما انعكس عليها و على صحتها بعد ذلك بالسلب. كانت تحتاج إلى التمسك بسياج من القيم الدينية التي كانت تزكي من خلالها تلك التضحية والإيثار من أجل الحفاظ على أسرته و من أجل إنقاص حدة ذلك التوتر الذي أصابها فيما بعد، وساعدتها طبيعتها الشخصية في تفهما للوضع الجديد و الذي ألزمها التنازل عن الكثير من حقوقها في سبيل إرساء حياة أسرية مستقرة بعيدة عن التوترات التي تكون نتيجتها التفكك العائلي، و بسبب أن أهدافها من العودة كانت أكبر و أسمى من أي تغيير أصابها بعد عودتها.

لكن مع **مدة العودة الطويلة** و التي زادت من عنائها وعناء أبنائها معها بدأ ينطفئ ذلك النور والصبر عليها و بدأ يظهر اليأس و الشعور بعدم القدرة على الإستمرار في ذلك الوضع، كما أن **عدم توافق التصورات بعد عودتها مع الواقع المعاش** و بالخصوص فيما يتعلق بمستقبل الأبناء في التعليم و تدمرها من المدارس ومن المعلمين و من الوسط الاجتماعي الذي أصبح غير مشجعا على تربية أبنائها خصوصا بعد كبر سنهم، زاد ذلك من قلقها و أعربت إلى جانب ذلك أيضا عن قلقها إزاء عدم تمكنها من توفير مستوى معيشي ملائم لأبنائها، و أدركت حينها أن **قرار الزوج في العودة لم يكن موضوعيا** بسبب طبيعته العاطفية و التي جعلته مندفعاً نحو العودة من دون استعداد لها بما يكفي و من دون التفكير في العواقب المترتبة عن ذلك القرار. كما أن طبيعة شخصيتها تختلف عن طبيعة شخصية زوجها و التي كانت تتسم بالموضوعية. و أدركت فيما بعد بانضمام رأيها إلى زوجها أنه لا مقام لهم بعد ذلك في الإستمرار في ذلك الوضع و **اختيار إعادة الهجرة** مؤمنين أن تجربتهم في العودة كانت مقدرة لهم من أجل **تكوين شخصية أبنائهم و غرس الهوية فيهم و أن كل تلك الظروف و المشاكل التي كانت تحيط بهم بعد العودة هي التي كانت تدفعهم نحو إعادة الهجرة** و كان الإتفاق على ذلك الأساس و الحل الوحيد الذي بقي أمامهم من أجل إنهاء معاناتهم تلك بالرغم من عدم اليقين من ذلك القرار إلى جانب رغبتها في توفير لأبنائها الجو المناسب من أجل الدراسة و تحسين مستقبلهم و تحقيق ذلك الإمتياز الذي كانت و لا تزال تحلم به هذه المبحوثة في أبنائها.

3- العائلة الثالثة: عائلة "السيد علي" العائدة من الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- الحالة الخامسة، حالة "السيد علي":

السيد علي، 48 سنة مستوى ثانوي، أب لثلاث أطفال، من جنسية مزدوجة (جزائرية - أمريكية)، بدون عمل يقوم بأعمال حرة من خلال بعض الصفقات التجارية في مجال العقار. بدأت أولى محاولاته للهجرة من خلال العمل في التجارة و جمع المال (تجارة الحقيبة) إلى إسبانيا و كان ذلك في فترة الثمانينات، وتحولت فيما بعد إلى هجرة نحو ألمانيا و كان ذلك سنة 1992، حيث أقام فيها لمدة سنتين. لكن سرعان ما تغير القرار نحو العودة إلى بلد الأصل بعد ذلك بسبب الأوضاع الأمنية في الجزائر، لذلك حاول تغيير وجهته نحو بلد ثالث لتعذر الاستقرار بألمانيا و تمثل ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عبر طرق غير قانونية، بتأثير و مساعدة الشبكة الإجتماعية له.

عرفت تجربة هجرته تحولات و تطورات كثيرة بسبب ما منحته تلك الدولة المضيفة له من فرص كثيرة ومتنوعة للعمل و ارتقاء في كل مرة نحو الأفضل، مما جعله في تحسن دائم و مستمر: بدءا من العمل في أعمال الخدمات الصغيرة (في المطاعم)، إلى إيجاد منصب عمل بسفارة المملكة العربية السعودية، حيث تقلد مناصب متعددة و التي مكنته من اكتساب خبرات في الإدارة و التسيير والبرتوكول ثم التحول إلى هواية التجارة نحو تأسيس مؤسسة مصغرة كممثل لشركة (هيرتس لتسويق الرقائق) بولاية فيرجينيا، وكانت لديه آلات التوزيع التجارية في أماكن حكومية راقية و هي آخر ما توصل إليه من مراتب في العمل و التجارة منذ استقراره هناك. و الشيء الذي زاد من تحسين وضعيته تلك تمكنه من تسوية وضعيته القانونية في فترة وجيزة بعد استقراره بالبلد المضيف من خلال عمله الأول في المطاعم منذ البداية، و الذي تكفل بتسوية وضعيته تلك بعد إصدار قانونا كان في صالحه. و زاد زواجه من استقراره الإجتماعي أكثر وكان ذلك سنة 2001 و تمكن بعد ذلك من لم الشمل العائلي و اختصار الطرق لذلك لتعذر منح الزوجة تأشيرة الدخول من أجل الإقامة الدائمة و الذي كان يحتاج إلى فترة طويلة ، لذلك استطاع الإستعانة بالسفارة السعودية التي كان يشتغل فيها من أجل تحقيق ذلك. و بعد الزواج كان إنجاب الأبناء (بنت و ولد قبل العودة و البنت الثالثة ولدت ببلد الأصل).

عرفت حياته استقرارا مؤقتا بمجرد أن بدأ الأبناء يكبرون بدأت المفاهيم تتعقد، و بدأ التخوف على تربية الأبناء في ذلك المجتمع، خصوصا بعد تأثر هذه العائلة بتجارب الآخرين لعائلات سابقة تنتمي إلى نفس الجماعة أو الشبكة الإجتماعية لهذه العائلة بعدما ازداد وعيها بالمشاكل التربوية التي بإمكانها أن تلحق بأبنائها في ذلك البلد و الذي يختلف معه في قيمه وعاداته و في مختلف جوانبه الثقافية المتعددة.

و بعد اهتمامه بفكرة العودة بدأ في البحث و جمع المعلومات أكثر في مجال صعوبة تربية الأبناء في البلد المضيف من خلال ذوي الخبرة و المختصين في هذا المجال و رجال الدين و الذين كان يتناقش معهم في هذه المسألة، مما حرك فيه الشعور بالتخوف و القلق و التفكير عن مصير أبنائه في المستقبل بأن يصيبهم ما أصاب غيرهم من أبناء الجالية المسلمة المقيمة بذلك البلد و هذا ما حوّل تفكيره نحو العودة إلى بلد الأصل بالرغم من الاستقرار المادي و المعنوي الذي عرفته عائلته، إلا أنه وضع مستقبل أبنائه نصب عينه و من بين أولوياته في حياته و استعداده من أجل التحول إلى حياة جديدة أخرى بعد الإقامة الطويلة في البلد المضيف آملا في الحفاظ و غرس الهوية الثقافية لأبنائه مؤمنا هو و زوجته بضرورة تغيير الوسط الإجتماعي من أجل تأمين أبنائهم من الانحراف.

و من أجل بناء مشروع العودة يظهر التوفير أو الإدخار إلى جانب ما كان يكسبه الزوج من قبل من مسكن في بلد الأصل و الذي استطاع بيعه بعد وفاة الوالدين مصدر تأمين المسكن بعد العودة و احتاج إلى سنة

أخرى للبقاء في البلد المضيف من أجل تصفية أعماله كلها و العودة فيما بعد للإلتحاق بعائلته، فيما كان على الزوجة العودة لوحدها مع الأبناء في بداية الأمر من أجل تدرس البنات الكبرى نظرا لوصولها إلى سن التمدرس و كانت سنة العودة سنة 2010، في حين كانت عودته هو في السنة الموالية (2011).

وبعد العودة بدأت رحلة الاندماج مع هذا المبحوث، حيث اتضح لديه سوء الاندماج التي دامت 7 سنوات والتي كانت نتاجا عن مدة الإقامة الطويلة بالمهجر (20 سنة)، حيث تولد عنه معاناة سيكولوجية داخل المجتمع، نتيجة لتلك التناقضات و الصراع الدائم بين قيم لا تتناسب مع مقومات شخصيته وقيمه الأصلية والتي كان يصعب عليه تقبلها و الذي أحدث بعد ذلك خلا في تكيفه و فقدان الصبر و التذمر و الإنتقاد من ذلك الوضع الذي أصبح جديدا عليه نظرا لانتمائه إلى حقلين ثقافيين، و الذي كان لزاما عليه مواجهته، بين تلك الثقافة المكتسبة من بلد الإقامة من جهة، وثقافة بلد الأصل التقليدية من جهة أخرى، و ما كان يعانيه من صعوبة توافق أفكاره مع الذهنيات التقليدية لبلد الأصل وصعوبة تقبل ذلك الوضع الجديد و السخط عليه، والذي أثار انتباهه من جراء ما شاهده بعد عودته من فترة مغايرة لتلك الفترة التي تركها قبل هجرته نظرا للتغير الاجتماعي الذي طرأ على مجتمعه بعد فترة الغياب الطويلة، إلى جانب ذلك التغير الذي أصابه هو في حد ذاته بعد كل تلك الفترة التي قضاها في المهجر و نتج عن ذلك تصادم قوة المصالح التقليدية في مجتمع الأصل مع أفكاره الجديدة المكتسبة من مجتمع الهجرة و الذي شكل صراعا حادا مع مجتمعه التقليدي خصوصا بعد الشعور بعدم وجود المقاييس التي توجب عليه عدم التصرف بموجب المقاييس المتعارف عليها اجتماعيا وأخلاقيا، الأمر الذي زاد من اتساع الفجوة النفسية بينه و أفراد المجتمع الكبير، كما أن عدم وجود ذلك التوازن بين تصورات و توقعاته من العودة مع كل ما أصبح يعيشه بعد ذلك خصوصا مواجهته لتلك المشاكل التربوية و التعليمية التي كانت تتعرض أبنائه بعد العودة. و بعد كل تلك المعاناة آل بعد ذلك إلى اختيار العزلة و الإغتراب أو شبيهها بما أطلق عليه دوركايم "بالأنوميا" التي ترجع إلى تخلف القواعد و النظم أو الهوة الثقافية.

و قد أدلى هذا المبحوث بصريح العبارة أن بقاءه أصبح اضطراريا فقط بسبب الأبناء و لم يعد له الاختيار إلا بعد أن يصل أبنائه لسن معينة فيختار حينها إعادة الهجرة بعد حرصه على الإستمرار في المحافظة على علاقات مستدامة مع بلد الإقامة بغية إعادة الهجرة فيما بعد مع عائلته.

ب- الحالة السادسة، السيدة حورية زوجة السيد علي:

من مواليد 1975 (43 سنة)، متحصلة على شهادة الليسانس في الحقوق زائد شهادة المحاماة، بدون عمل. أم لثلاثة أطفال، كلهم مولودين بالولايات المتحدة الأمريكية ما عدا "إخلاص" البنت الأخيرة التي ولدت بعد العودة إلى الجزائر، ليست لها جنسية مزدوجة و لا وثائق الإقامة الدائمة بما أنها هاجرت بواسطة تأشيرة زيارة استطاع زوجها توفيرها من خلال الإشراف الطبي التابع لسفارة المملكة السعودية بالولايات المتحدة التي كان يشغل بها كما بينا أنفا، كوسيلة من أجل لم الشمل العائلي.

كان الإتفاق على العودة منذ البداية بين هذان الزوجان بعد فترة إقامة قصيرة من الزوج في المهجر و التي فضلت الزوجة انتظار الزوج إلى حين "العودة المزعومة" على حد تعبيرها. لكن سرعان ما تغيرت الخطة بعدما تغلبت عليها المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها داخل أسرة الزوج مما أسرع عملية الهجرة وكسر حلقة انتظار عودة الزوج و الإلتحاق به و لم شمل العائلة. فكان لزاما بعد ذلك من إيجاد حل يمكنهم من تنفيذ ذلك المشروع عبر احتيال تلك الطريقة في الهجرة عوض الإنتظار لسنوات من أجل الحصول على بطاقة الإقامة الدائمة بالبلد المضيف.

بدأت **رحلة الهجرة منذ 2003** وبدأت حياتها بعد التحاقها بزوجها تعرف استقرارا كبيرا و بدأ تفاعلها مع الحياة الجديدة بذلك البلد المضيف، و اختارت هذه العائلة الإقامة في مكان تواجد الجالية العربية المسلمة بولاية فيرجينيا الأمريكية، مما ساعدها على التكيف و الاندماج بسرعة و بدأت في تكوين علاقات اجتماعية مع عائلات جزائرية و بعض العائلات المسلمة من خلال ذلك المسجد الذي بدأت تدرس فيه أمور الشريعة الإسلامية و استطاعت أن تنسى متاعبها بوجودها إلى جانب زوجها و حياتها التي عرفت تحسنا و استقرارا كبيرا بعد ذلك.

وبعد سنة من زواجها رزقت هذه العائلة بالبنات الأولى ثم الإبن الثاني، و كانت تسعى جاهدة على تربية وتنشئة أبنائها وفق المبادئ التربوية الصحيحة من أجل **الحرص بالخصوص على غرس القيم و المبادئ الصحيحة و الهوية الوطنية لأبنائهم** و ذلك من خلال تعليمهم في المدرسة الإسلامية بدءا مع البنت الكبرى من أجل تحقيق ذلك الهدف. و بدأ "هاجس العودة" على حد تعبير المبحوثة الذي كان موجودا في الأساس لكن بناءه و تنفيذه كان مجهولا لذلك اختارت هذه العائلة أن يكون بعد وصول البنت الكبرى سن التمدرس والشروع في الدراسة ببلد الأصل و ليس بالبلد المضيف لأسباب تسهيل عملية التمدرس من البداية و عدم تعقيدها مراعاة للسن و اللغة عند الأبناء و عدم التعرض لمشاكل الاندماج بعد ذلك.

و نظرا لتأثر هذه العائلة أكثر بتجارب لعائلات أخرى تعرضت لمشاكل كبيرة بعد ميلاد و تنشئة ودراسة أبنائها في البلد المضيف. لكن الزوجة طالما كانت متخوفة و كان يشوبها نوع من عدم اليقين من ذلك القرار ليس من الفكرة بحد ذاتها طالما كان ترسيخ تلك الفكرة مجسدا من خلال استشارة أهل التخصص و الخبرة و رجال الدين في ذلك، لكن ذلك كان مخافة أن يقع ما وقع لها قبل الهجرة من مشاكل عائلية بعد العودة. كما أن قرار العودة كان باتفاق الزوجان معا و منذ البداية.

و تم بناء مشروع العودة من دون أي تخطيط طالما كانت الوضعية المادية و الاجتماعية جد مستقرة قبل العودة، و طالما استدعت ظروف تمدرس البنت أيضا الذي لم يكن يتطلب التأخير في تنفيذ المشروع طالما المبدأ كان موجودا منذ البداية. لذلك اضطرت العائلة السكن في بيت أهل الزوجة في البداية (مدة 6 أشهر) و من ثم بدأ التنفيذ في بناء مشروع المسكن بعد العودة سنة 2010 بعد الإقامة لمدة 6 سنوات في المهجر.

لم تكن تعاني هذه المبحوثة من أية مشاكل سوء الاندماج بعد العودة بسبب فترة الهجرة القصيرة من جهة ومن جهة أخرى، طالما لم تتخلل عودتها تلك أي زيارات إلى بلد الأصل من قبل و التي كانت بمثابة تعويض عن كل تلك الفترة التي غابت فيها عن أهلها. كما أن استقرارها إلى جانب عائلتها بعد العودة كان من بين الإستراتيجيات التي خطط إليها الزوج من أجل توفير و بناء البيت الذي سيؤويهم بعد العودة. كما أن طبيعة شخصيتها الصبورة و هدفها الكبير من العودة كان أقوى من أي قرار آخر من أجل تسطير الأولويات ومبدأ المسؤولية الذي كان يحركها تجاه أبنائها من أجل توفير الجو و المحيط المناسب من أجل تربية أبنائها، متجاوزة في ذلك كل التغيرات الاجتماعية التي كانت تلمسها بعد العودة، مما ساعدها على تقبل الوضع الجديد و تلك الظروف أكثر من زوجها و نظرا لعدم احتكاكها الكبير مع المجتمع أيضا مقارنة معه من جهة أخرى.

و بعد سنتين من العودة استطاعت العائلة تأمين و تجهيز المسكن بالإنهاء من بنائه و الذي كان أحد عوامل الاندماج عند الزوجة، حيث يبرز الإسكان كأحد القضايا الأساسية في المحاولات الأولى للتكيف من جانب هذه العائلة العائدة، و الذي يمكنهم من التكيف مع ظروفهم الجديدة بسهولة أكبر من الذين لا يمتلكون مسكنا بعد العودة (كوضعية العائلة السابقة) كما أن الزوجة لم تكن تعاني من سوء الاندماج بعد العودة مقارنة مع

زوجها نظرا لفترة إقامته الطويلة في المهجر كما بينا ذلك آنفا. و لم يمنع ذلك كلا منهما من التراجع عن قرارهما في العودة، بسبب شعور الزوجة بأمان و حرية أكثر في تربية أبنائها في بلد الأصل و التحرر من تلك القيود التي تضعها مثل تلك الدول المضيفة على الآباء إزاء أبنائهم. كما أن الأبناء بعد العودة تمكنوا من الاندماج بصفة سريعة نظرا للسن الصغير و بداية التمدد من البداية في بلد الأصل من جهة وتحضيرهم المسبق منذ البداية و التكوين في المدرسة الإسلامية التي وضعتها هذه العائلة في سبيل إرساء قواعد متينة للتربية و ترسيخ اللغة العربية في أذهانهم. و كان تفضيل هذه العائلة التعليم في المدرسة العمومية نظرا لتسجيل النقائص في المدرسة الخاصة.

أما القرار والهدف المشترك من العودة كان من شأنه خلق جوا مناسبا داخل هذه العائلة وتوافقا بين الزوجين ولم يكن للعودة أي أثر على علاقتهما الزوجية. أما عن علاقاتها الإجتماعية و تواصلها مع المجتمع الكبير فكان يتسم بنوع من التحفظ كباقي أفراد هذه العائلات العائدة و هذا ما يبدو جليا تأثير الهجرة و عواملها على المهاجرين على مختلف مستوياتهم. لكن تبدو هذه الزوجة واحدة من بين المبحوثات التي لم تعمل العودة على التأثير عليها بالرغم من الاختلافات و التغيرات الإجتماعية التي سجلتها بعد عودتها، لكن قوة الهدف من العودة كان طاغيا على مدى تلك الفترة التي بقيتها في المجتمع الأصلي بعد عودتها كما أن نظرتها للعودة كما تقول لم تكن تقاس بمقياس مادي و إنما بمقياس القيم و العقل و الدين، لأنه لو كانت كذلك فكل المعطيات المادية و العلمية متوفرة و بدرجة عالية في البلد المضيف و كان بإمكانها تغيير موقفها والبقاء في المهجر "فالعامل البسيط المتدين أحسن من الطبيب المنحرف، فالعلم يأتي بعد الدين" على حد قول هذه المبحوثة، كما أنها ترى أن العلم ليس له عمر و بإمكان الأبناء أن يتعلموا و استدراك ما فاتهم من علم فيما بعد بوجود الإرادة عندما يكبرون و العودة إلى البلد الذي ولدوا فيه من أجل الدراسة و العمل. أي أن هدفهم من العودة بدا واضحا منذ البداية كما سنبين فيما بعد من خلال تحليلنا لفرضيات البحث و هو تكوين و غرس الهوية عند هؤلاء الأبناء ثم إمكانية إعادة الهجرة فيما بعد من أجل تحقيق الأهداف الأخرى خصوصا بعد رغبة الزوج الشديدة في ذلك كما بينا آنفا، أي أن العودة بالنسبة لهم أصبحت محطة عبور ضرورية و عندما تنتهي فيها رسم الأهداف المرجوة تكون إعادة الهجرة من أجل استدراك الأهداف الأخرى مع الأبناء.

4- العائلة الرابعة: عائلة "السيد حسان" العائدة من كندا:

أ- الحالة السابعة، حالة "السيد حسان":

من مواليد بلوزداد بالعاصمة الجزائرية، 48 سنة، أب لأربعة أطفال (ثلاث بنات و ولد)، متحصل على دبلوم في الفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، قائم على مشروع استثماري بمونتريال كندا و الذي أصبح تمهيدا لمشروعه الإستثماري الذي ينوي إنشائه بعد استقراره النهائي بالبلد الأصلي، و الذي ألزمه العودة الدورية في الوقت الذي أجرينا معه المقابلة، لكنه أصبح في السنة الأخيرة أكثر إقبالا و مكوثا ببلد الأصل.

بدأت هجرته منذ سنة 2003 من خلال المصادقة على ملف طلب الهجرة إلى كندا، أمام الرغبة في تحسين ظروفه و مستواه الإجتماعي و المادي بحثا عن ظروف ووسائل ملائمة للعيش و إيجاد فرصا أحسن من أجل العمل و التكوين و إمكانية تحقيق ما عجز عن تحقيقه في وطنه الأصلي، كالزواج و توفير مسكن و التكوين في البلد المضيف. فرغبته الشخصية هذه نحو تغيير و تحسين أوضاعه، أثارتها تلك الصورة الإيجابية التي كان يرسمها عن الهجرة (الليلدورادو) إلى جانب إثارة تلك الرغبة للهجرة إلى كندا من خلال الشبكة الإجتماعية، باعتبار أن الهجرة وسيلة للتعويض عن ما كان يفقده في بلده. وهذا ما أشارت إليه وقامت بتفسيره بعض نظريات الهجرة.

وبعد الاستقرار في البلد المضيف، شهدت وضعيته الاجتماعية و المادية تحسنا و تطورا معتبرا و التي مرت عبر مراحل عديدة. فبعد سنة من هجرته تمكن من تحقيق هدفه الأول من الهجرة بالزواج، و استطاع **التجنس بجنسية** بلد الإقامة بعد 3 سنوات من هجرته مما ساعده أكثر ذلك في تغيير وضعيته الاجتماعية. أما مسيرته المهنية فقد بدأت في أعمال الخدمات الصغيرة و ذات الدخل المتدني (العمل في المطاعم و التوزيع ثم في المصانع الصغيرة اليدوية). ثم البحث عن فرص عمل أخرى و التكوين بعد الخبرة الواسعة في مجال التدريب و التكوين في مجال الرياضة و التي كانت بدايتها من الجزائر. و من خلال تلك الجهود الطويلة التي قضاها من أجل العمل والدراسة والتكوين مكنه ذلك من **تعلم مهارات و معارف و خبرات ساعدته في إطلاق مشروع إنتاجي في البلد المضيف** من خلال فتح قاعة رياضة بمدينة "مونتريرال كندا" والذي أصبح أساس مشروع المستقبل الذي أراد إطلاقه في بلده الأصلي بعد عودته النهائية و أصبح مصدر تمويل أسرته العائدة بعد ذلك، و هذا ما جعله يتنقل في حلقة دائرية بين (الجزائر - كندا) لأن هذا المبحوث لم تكن عودته بصفة نهائية حين قيامنا بالتحقيق الميداني و ذلك بسبب مشروعه ذلك الذي ألزمه البقاء في بلد الإقامة لمدة معينة إلى حين تحقيق أهدافه المرجوة من أجل العودة النهائية.

لم تكن فكرة العودة واردة عند هذا المبحوث في البداية، لكن تلك الفترة الزمنية أو المرحلة التي قضاها في المهجر كانت كفيلة لزيادة الوعي عنده، و بإدراك بعض الحقائق عن تلك التصورات الأولى التي كان يضعها في الهجرة و التي اجتذبت الكثيرون من أمثاله نحوها، و تشكلت لديه صورة حقيقية عن الواقع والتي لم يكن ليعلمها و يعرفها إلا بعد الخوض في تلك التجربة و التي مكنته من تغيير نظريته للأشياء و في بعض المعطيات فيما بعد، باعتبار أن الهجرة كفترة يعيش فيها المهاجر و يحقق أهدافه فيها مهما بلغت مدة إقامته في ذلك البلد، بعد ما انتابه ذلك الشعور **بعدم الانتماء** إليه و الرغبة في العودة بالرغم من إحاطته بالمعلومات عن الوضع في بلد الأصل. و قد بدأ يفكر بهذه الكيفية بالخصوص عندما وصل إلى سن أصبح فيه أكثر نضجا و مسؤولية و بشكل خاص عندما أصبح لديه أبناء، و بشعوره باقتلاع جذوره من مجتمعه ومن "شجرته العائلية" على حد تعبيره، باستمرار بقاءه في ذلك البلد مع مرور الوقت. و بمجرد أن يكبر الأبناء بعيدين عن عائلتهم الحقيقية و عن مجتمعهم الحقيقي لن يصبح بإمكانهم معرفة أقاربهم و يتولد لديهم بعد ذلك الشعور بذلك الفراغ الاجتماعي و عدم الانتماء إلى أصولهم و إلى عائلتهم الممتدة، لذلك تمكن هذا المبحوث من تغيير تصورات و أهدافه في هجرته و في الحياة بشكل عام، و لم يبق ذلك الهدف الذي رسمه قبل هجرته لجمع المال و تحسين وضعيته المادية و الاجتماعية من أسمى أهدافه، و إنما أصبح السعي نحو الحفاظ على تلك العلاقات الاجتماعية التي أصبح يفقدها بعد هجرته خصوصا بفقدان أحد أهم أفراد عائلته (وفاة الوالدة).

و إلى جانب هذا فإن ما يعتبر أساس الدوافع نحو العودة، هو إدراكه بضرورة الحرص على تربية أبنائه وصعوبة مراقبتهم اليومية لهم، خصوصا عند الوصول إلى مرحلة التمدن من أجل تصحيح الأفكار التي بإمكانها أن تغرس لديهم من سن مبكرة ضمن مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتلقون فيها هذه القيم والثقافات الغربية عن ثقافتهم و قيمه. وازداد وعيه ذلك خصوصا بعد ملاحظته لبعض الظواهر **لتجارب عائلات من الشبكة الاجتماعية** و إلى تلك المشاكل التي تعرض إليها أبنائهم من انحراف نحو ثقافة و قيم المجتمع الجديد، ومن خلال خبرته المهنية خاصة بعد تعامله بشكل مباشر مع الأطفال في مجاله التعليمي و الرياضي، و ملاحظته لتلك الطرق التربوية التي يتلقاها الأطفال في المدارس من خلال التعليم الأكاديمي الجيد لكن بثقافة المجتمع المضيف و تعلمهم بعض القيم الغربية عن ثقافتهم. باعتباره المسؤول الأول و المباشر على احترام ونقل تلك القيم الأخلاقية و التربوية و الدينية و الثقافية للأبناء، مما حرك فيه الشعور بالخوف والقلق والتفكير عن مصير أبنائه في المستقبل بأن يصيبهم ما أصاب غيرهم من أبناء

الجالية، من أجل السيطرة و التحكم في ذلك الوضع بعيدا عن الضغوطات التي تصدرها الهيئات الاجتماعية و الحكومية للدولة المستقبلية لهم من جهة، و من جهة أخرى حفاظا على هوية أبنائها و انحلالهم ضمن ثقافة ذلك البلد. و اقتنع أنه لا يتحقق ذلك إلا من خلال العودة إلى بلد الأصل.

و اضطرت الزوجة بعد ذلك القرار بالعودة مع الأبناء من دون الزوج سنة 2013، بعد بلوغ البنت الكبرى سن التمدرس بل و درستها لسنة دراسية كاملة ببلد الإقامة. و لذلك السبب لم تكن العائلة على أتم استعداد من أجل العودة، فيما كان يحتاج ذلك استمرار بقاء الزوج من أجل إعالة العائلة بعد عودتها و أصبح يتردد بين البلدين و لم يستقر نهائيا ببلد الأصل. لكنه تمكن من ادخار بعض المال من أجل بناء مسكن و تطلعه أيضا نحو إطلاق مشروعه الإستثماري بعد استقراره النهائي في بلد الأصل بعد عودته النهائية. لكن تلك العودة أثرت بكثير على الزوجة لأسباب سنعرّفها لاحقا من خلال تحليلنا لحالتها، و سبب تأثير غياب الزوج إلى جانب الظروف النفسية و الاجتماعية بعد العودة و نظرا لنقص بعض موارد الإستعداد للعودة أيضا. و أصبح في الفترة الأخيرة أكثر استقرارا ببلد الأصل أكثر منه في البلد المضيف ليكون قريبا من عائلته خصوصا بعد مرض والده و الذي أدى بوفاته فيما بعد. وهو لا يزال مصرا على فكرته في البقاء في بلد الأصل ريثما يكبر أبنائه و يتمكنون بالعودة بعد ذلك إلى مكان ميلادهم من أجل الدراسة و تحسين مستقبلهم. و تبقى وضعية هذه العائلة مجهولة الأبعاد، لسبب عدم العودة النهائية للزوج من جهة و التي وضعتنا في التساؤل، عن ما مدى تمكنه من الاندماج فيما بعد بسبب عودته الدورية تلك بما أنه ليس كثير الإحتكاك بالمجتمع بسبب طبيعة عودته المؤقتة من جهة، و من جهة أخرى و لا يزال غير واعيا بمشاكل إعادة الاندماج و التي بإمكانه أن تلحقه فيما بعد و بالخصوص بعد فترة إقامته لمدة طويلة (14 سنة) في المهجر، و كذلك نظرا لعدم رغبة الزوجة في الإستمرار للبقاء في بلد الأصل بعد فشلها في الاندماج، الشيء الذي بقي يطرح إشكالا كبيرا عن مدى الإستمرار و الإصرار على فكرة العودة عند هذه العائلة، و حتى إن بقيت فإن هذا المبحث بقيت لديه كباقي المبحثين الآخرين فكرة إعادة الهجرة مع الأبناء عندما يبلغون سن النضج من أجل متابعة دراستهم في بلد الإقامة السابق تأمينا لمستقبلهم، وهذا ما سنكشفه لاحقا من خلال تحليلنا لفرضيات الدراسة.

ب- الحالة الثامنة، حالة "السيدة ليليا" زوجة السيد حسان:

من مواليد 1977 بالجزائر العاصمة (41 سنة)، أم لأربعة أطفال، ماجستير في القانون الدولي بالجزائر، بدون عمل، كانت الهجرة إلى كندا أول تجربة في حياتها و كانت بدافع لم الشمل العائلي بعد الزواج و ذلك سنة (2005) بعد وضعية متوسطة قبل هجرتها، حيث كانت تعمل في مجال تخصصها في القطاع الخاص و القيام بتكوين في نفس الوقت، و الذي لم تنتهيه بسبب الهجرة.

لم تكن الهجرة من بين اهتماماتها بالرغم من الفرص الكثيرة التي كانت تتاح لها للتكوين في الخارج أثناء دراستها الجامعية. كانت تعرف "السيد حسان" من قبل و كان بينهما وعد بالزواج، لكنها لم تكن على أدنى علم بشأن إجراءات هجرة زوجها، إلا حين تمت المصادقة على طلبه و استعداده للهجرة. استطاعت الإلتحاق بزوجها بكل سهولة و لم تتعرض إلى أي مشاكل خاصة بإجراءات الدخول إلى ذلك البلد. كما أن الزوج تمكن من ترتيب كل ظروف الإستقرار بعد للزواج قبل مجيء الزوجة و لم تكن تعاني من أية نقائص، و استطاعت الاندماج بكل سهولة ضمن ذلك البلد الجديد عنها و كانت اللغة أحد تلك العوامل المساعدة لذلك، ماعدا بعض الشعور بالإغتراب كأني مهاجر جديد ينتقل لأول مرة إلى مكان لم يألفه من قبل. لكن بعد مدة زالت منها تلك المشاعر خصوصا بعد الحمل من السنة الأولى من هجرتها و حصولها على أبناء.

كانت لديها علاقات مستدامة كثيرا مع بلد الأصل بسبب مشاكل عائلية كانت تعيشها أسرته و الذي ألزمها السفر و الانتقال إليه في كل مرة، بل و في بعض الأحيان كان يستدعي تنقلها العديد من المرات، كما كانت أيضا كثيرة الإطلاع على كل الأخبار التي تجري في الجزائر عبر اطلاعها لصفحات الجرائد الإلكترونية. و هذا ما جعلها تكتسب رأسمال اجتماعي كبير و المعلومات عن بلد الأصل قبل عودتها لكن ذلك لم يكن عاملا كافيا للإندماج بعد عودتها كما سنرى لاحقا.

استطاعت خلال مرحلة إقامتها في ذلك البلد الحصول على بعض الخبرات في مجال العمل كمربية أطفال و أخذ بعض التكوينات في ذلك المجال (في الإسعافات الأولية) و الذي مكنها من الإستعداد للإستثمار و فتح مشروعها في ذلك المجال بعد العودة إلى أرض الوطن. كما استطاعت متابعة دراستها بجامعة مونترال في نفس التخصص الذي بدأته في الجزائر (القانون الدولي) و حصلت على "شهادة في الدراسات العليا للتخصصات المعمقة" وهي دراسة ما بين الماجستير و الدكتوراه كما تقول. وهذا ما مكنها من العمل لفترة وجيزة في مصلحة الشرطة كمترجمة شفوية، لكن سرعان ما أوقفت من منصبها ذاك لأسباب عنصرية -على حد قولها- بارتدائها بما يثبت هويتها كمسلمة. و من حينها تعذر عليها إيجاد عمل و كرست وقتها في تربية بناتها و كانت حريصة مع زوجها على غرس المبادئ الأولى للهوية الثقافية لأبنائهم، من خلال اختيارها مؤسسات تربوية (الروضة) في وسط ملائم يعمل على الحفاظ على تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة إلى غاية وصول البنت الكبرى إلى سن التمدرس، حيث اختارت العائلة وضعها في مدرسة خاصة إسلامية. و بمجرد ما بدأت البنات يكبرن، بدأ هاجس الخوف على مستقبلهن و مصيرهن ضمن ذلك المجتمع و على تربيتهن في وسط اجتماعي مختلف تماما عن المجتمع الأصلي، و بدأ معه هاجس العودة خصوصا مع وصول البنت الكبرى إلى سن التمدرس و الذي كان الوقت الأنسب لذلك، وبعد تأثر الزوج بالشبكة الاجتماعية و بالمعلومات التي كان يستقيها عن تجارب عائلات تعرضت إلى مشاكل تربوية و انحراف أبنائها - كما وضحنا ذلك سابقا-.

و قرر الزوج حينئذ العودة بموافقة الزوجة من أجل توفير الجو المناسب لتعليم و تسهيل إعادة الإندماج المدرسي للبنات الكبرى على وجه الخصوص. و قد كان ذلك الوضع مناسبا للزوجة كذلك ألا تعارض على العودة أمام رغبتها الشديدة أن تكون إلى جانب عائلتها و التي كانت تزورها باستمرار كما بينا ذلك من أجل تسوية تلك المشاكل العائلية التي كانت تعترض لها عائلتها. واضطرت للعودة لوحدها مع بناتها من دون زوجها، و بدأ صراعها مع مشاكل إعادة الإندماج التي لم تكن في الحسبان و التي أصبحت تختلف عن تلك المرحلة التي كانت تعيشها أثناء تردها لزيارة بلدها الأصلي أثناء العطل بسبب عدم احتكاكها الكبير حينها مع المجتمع.

عرفت حياتها بعد العودة مرحلة قلق كبير من جراء تعرضها إلى عدة مشاكل اجتماعية و عراقيل في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها من أجل تعليم أبنائها و صعوبة اختيار و إيجاد المؤسسات التعليمية المناسبة لهم، و التي تعد أحد أهم العوامل التي تعمل على المساعدة على العودة في حد ذاتها خصوصا باعتبارهم أحد تلك العائلات التي سبق أبنائها مباشرة الدراسة و بداية مسيرتهم التعليمية في البلد المضيف، لذلك كان تفضيل هذه العائلة العودة في تلك المرحلة و فضلوا مواصلة التعليم بعد عودتهم في القطاع الخاص، بعد تسجيلهم لبعض النقائص و الإفتقار إلى ظروف تعليمية مناسبة في القطاع العام، كما أنها كانت تشتكي الإفتقار إلى وسائل الترفيه الضرورية للأبناء، إلى جانب ضعف المستوى التعليمي أيضا. إضافة إلى تحملها المسؤولية لوحدها من دون الزوج وتأثير تلك العوامل النفسية غير الملائمة بعد العودة عليها بسبب هيمنة قوى المصالح التقليدية و تعرضها إلى مشاكل بيروقراطية أعاققت طريقها نحو مبادراتها من أجل الابتكار و لم يسعفها الحظ أن تساهم بقدر من الإستثمار أو الظهور على الساحة الاجتماعية من خلال

الشروع في إنشاء مشروعها الإستثماري و فتح روضة خاصة بها و فشل كل محاولاتها أيضا في استثمار معارفها و خبراتها بعد العودة أيضا بسبب عدم الإعراف بشهاداتها المكتسبة من البلد المضيف. وما كان نتيجة ذلك إلا السخط والكبت والشعور بالإحباط واليأس بعد اصطدامها بالواقع و خيبة الأمل الكبيرة وفشلها في الموازنة بين تصوراتها و توقعاتها بعد العودة و هذا ما ولد بعد ذلك الإتجاه في التفكير نحو هجرة جديدة من جراء كل تلك الضغوطات التي فرضتها العودة في حد ذاتها و غياب الزوج و صعوبة الحياة إلى جانب نقص الموارد الضرورية للاستعداد قبل العودة من جهة أخرى، و التي جعلتها تسكن بيت أهلها في انتظار تجهيز البيت و غياب وسائل الرفاهية المعتادة في البلد المضيف.

و أمام هذا الوضع، انتابها حالة من الفشل والندم على العودة بسبب عدم قدرتها على تحقيق ذاتها و أهدافها من العودة ، فإن السيدة ليليا لا تزال تتخبط أمام رغبة الزوج في البقاء من أجل الأبناء و رغبتها في إعادة الهجرة بسبب احتكاكها الكبير مع المجتمع و تعرضها لأسباب عم الإندماج بنقص الإستعداد و بالخصوص بعد غياب الزوج عنها و تعدد أدوارها و بالخصوص بعد ميلاد الابن الرابع بعد عودتها، مما جعل الاختلاف باديا مع زوجها و أصبحت العودة بمثابة "نقطة سوداء" -على حد قولها- تنتظر الظهور والإشراق بأمل يصعب وضعه أمام الشعور بالإحباط بعد الخوض في تلك التجربة.

5- العائلة الخامسة، عائلة "السيد حمادة" العائدة من المملكة العربية السعودية:

أ- الحالة التاسعة، حالة "السيد حمادة":

"الدكتور حمادة"، من ولاية تيبازة، من مواليد 1953 (65 سنة) بولاية سوق أهراس، من جنسية جزائرية، يعتبر من الكفاءات العائدة: من مهندس متخرج من المدرسة المتعددة التقنيات بالحراش إلى دكتوراه دولة بفرنسا في "مجال التحكم الآلي تخصص برمجة صورية" و خبرة طويلة في المجال بالولايات المتحدة الأمريكية. أصبح بدون عمل بعد عودته، أب لثلاثة أبناء (بنتين و ولد).

بدأت رحلته مع الهجرة منذ سن صغير بعد فرض اللجوء السياسي على عائلته إلى تونس أيام الإستعمار (1957)، بعد الإستيلاء على الأراضي و ممتلكات و مصدر رزق العائلة، و بقي فيها لمدة 6 سنوات، ثم عاد رفقة عائلته كانت و التي اعتبرت أول عودة له سنة 1962 (سنة الحصول على السيادة الوطنية). كان مولعا بهواية السياحة والأسفار منذ سن صغير (16 سنة)، و التي حظيت بالمزيد من الأهمية، و تحولت إلى دراسة و عمل إلى إقامة دائمة لمدة 38 سنة، ابتداء من سنة 1979 إلى غاية 2014.

بعد انتقاله إلى فرنسا من أجل الدراسة من خلال منحة حكومية، استغل وجوده هناك في العمل و تطوير نفسه في مجال التدريس بالجامعة كأستاذ مساعد (غير دائم) و ذلك لمدة من الزمن، لكنه سرعان ما ضيع فرصة الإلتحاق بالإطار الجامعي بفرنسا و لم يقدم لمسابقة التوظيف للحصول على منصب أستاذ مساعد دائم بانتقاله إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التبادل بين الجامعات الفرنسية و الأمريكية، و هذا ما كان سببه في الأخير عدم تمكنه من الحصول على تسوية وضعيته القانونية للحصول على الإقامة الدائمة بفرنسا. و بانتقاله إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأ في العمل في مجال البحوث في "التحكم الآلي" والتي كانت من المفروض أن تنتهي في مدة 3 سنوات إلا أنه فضل البقاء و العمل أكثر لأنه كان يطمح للإستقرار هناك، إلا أنه سرعان ما وجد فرصة عمل جيدة لم يرد تضییعها بالمملكة العربية السعودية مما جعله ينتقل إلى هناك. و بقي يعمل كأستاذ جامعي في أحد جامعات المملكة السعودية و ذلك لمدة 17 سنة إلى حين عودته إلى الجزائر.

وقد أثمرت مدة إقامته الطويلة في المهجر استثمارا بشريا معتبرا من خلال شهادات وخبرات كثيرة إلى جانب منشورات و مؤلفات بالعربية و الإنجليزية. و خبرة في التعليم و في المختبرات العلمية السعودية في مجال "التحكم الآلي و في تخصص البرمجة الصورية أو تقنية (اللابفيو)" و التي كان يود استثمارها بعد العودة لأنها غير منتشرة و غير معروفة في الجزائر و الاستفادة من معارفه و خبرته النادرة في بلد الأصل. إلا أن ذلك لم يكن كفيلا فيما بعد من أجل القدرة على تحقيق الاندماج السوسيو- مهني و تحقيق "حلم العودة" بإنشاء مشروعه المتمثل في إدخال تخصصه الذي اكتسبه من البلد المضيف من أجل تعليمه لأبناء وطنه بعد تلقيه تحفيزا و وعودا "بضرورة استيعاب الكفاءات المتواجدة خارج الوطن"، بعد كلمات ألقاها رئيس الجمهورية في مجلس أحد الملتقيات إثر زيارة له إلى السفارة الجزائرية بالمملكة العربية السعودية. لكن حلمه ذاك لم يتحقق بعد عودته و قوبلت كل جهوده بعد ذلك بعراقيل و مشاكل بيروقراطية كان في غنى عنها. و بعد مسار طويل في السعودية استطاع تغيير وضعيته الإجتماعية بالزواج ثم الإنجاب.

لم تكن وضعية عائلته لتطرح إشكالية تربية الأبناء و مسائل الهوية و الإزدواج الثقافي في البلد المضيف على اختلاف العائلات الأخرى المنحدرة من الدول الغربية و الذي كان سببا في عودتها. فهو و على العكس من ذلك وأمام التقاء مجموعة من الحوافز و العوامل (أسباب خارجية) هي التي كانت سببا في العودة و كان التقاعد أحد هذه العوامل. بل و اعتبر عودته تلك إجحافا في حق الأبناء و هذا ما طرح لديه قضية إشكالية اندماج الأبناء بعد ذلك.

كانت درجة الإستعداد للعودة كبيرة عند هذا المبحوث أمام تحسن وضعيته و استطاع من خلال خبرته الطويلة في العمل أن يكون ثروة كبيرة و التي مكنته من الإدخار و تحويل الأموال بصفة دائمة و مستمرة إلى جانب تحويل بعض الموارد المادية الضرورية للعودة التي قام بتحويلها من خلال القيام بإجراءات تغيير الإقامة في بلد الأصل بعد العودة. لكنه بعد ذلك تبين له أن توفير ذلك لا يعني دائما بالضرورة إمكانية الإستثمار من أجل العودة في بلد الأصل إلا في مجال العقار، أمام تعرضه لبعض المشاكل الإجتماعية ومواجهته لحالة نصب واحتيال بعد محاولة شراء بيت بعد عودته، واختلست كل أمواله التي دفعت من أجل ذلك مما عرضه بعد ذلك إلى مشاكل إدارية أخرى بإلحاق قضيته إلى المحاكم، السبب الذي زاد من عرقلة مشاريعه تلك و تعقيد وضعيته و بالتالي إعاقه اندماجه بعد العودة و الذي كان له الأثر على حياته الزوجية أيضا، حيث أصبحت زوجته تعاني هي الأخرى سوء الاندماج بعد العودة بسبب عودتها القسرية، وأصبحت تلقي اللوم على زوجها إزاء كل تلك المشاكل التي تعرضوا إليها بحجة أن قراره في العودة كان خاطئا و كان سببا في كل تلك المتاعب التي أصبحت تعاني منها أسرته. زيادة على ذلك معاناته سوء اندماج أبنائه بعد العودة بسبب عودتهم في سن كبيرة بعد أن ولدوا و نشئوا داخل ذلك البلد المضيف و ألفوا الحياة فيه و لم يستطيعوا التكيف ضمن ذلك المجتمع الذي أصبح جديدا عليهم بسبب التعود على أسلوب حياة مختلف عما كان يعيشونه من قبل و نقص أسباب الرفاهية و تغير الظروف المعيشية التي كانوا يعيشونها من قبل، إلى جانب عدم فهمه للنسق الإجتماعي بعد غياب طويل في المهجر (حوالي 37 سنة) من الهجرة و التي كانت سببا في الشعور بالهوة بين الفترة التي تركها في سنوات السبعينات و تلك التي عرفتھا مرحلة الألفية الجديدة، بالرغم من ارتباطه و حبه الكبير للوطن و بالرغم كذلك من تلك الزيارات والاتصالات التي كان يقوم بها من حين إلى آخر، إلى أن ذلك لم يمكنه من إدراك و فهم ذلك التغير الإجتماعي الذي أصاب مجتمعه بعد كل تلك الفترة الزمنية الطويلة التي كان غائبا فيها عن بلده الأصلي وبسبب نقص الإستعداد الإجتماعي الذي لم يمكنه من معرفة التطورات و التغيرات الإجتماعية التي أصابت بلده بعد تلك الفترة طويلة من الغياب، مما جعله يصاب بخيبة أمل كبيرة بعد العودة أصبحت عائلته و أبنائه

الذين اقتلعتهم من جذورهم -على حد قوله- همه الوحيد و التفكير في مصيرهم من خلال التفكير في هجرة جديدة ليس إلى السعودية هذه المرة بما أنها لا توظف المتقاعدين و إنما إلى دولة أخرى خليجية و بصفة أكثر عودته إلى الولايات المتحدة التي لن تتأخر على طلبه حين يود ذلك يقول، لكن مشكلته أمام العدالة هي التي أوقفت مشاريعه تلك على أمل حلها و سيتمكن بعد ذلك من تحقيق آفاق ما بعد العودة و مشروع المستقبل مع أبنائه. و هذه إذن أحد الصور التي أصبحت تعاني منها و تعيشها إحدى الكفاءات العائدة والتي كان لعدم الإعراف بها و تهملها بعد عودتها بدلا من مساعدتها و فتح المجال أمامها من أجل تحقيق حلمها في المشاركة في التنمية لبلدها. و لم تتحقق الاستفادة من علمه و خبرته ولا بقدراته وطاقاته في ذلك المجال، مما دعاه بعد ذلك إلى اللجوء إلى نوع آخر من الهجرة، وهو الهجرة الداخلية، والإنغلاق على نفسه أمام مشاكل حياته اليومية.

ب- الحالة العاشرة، حالة الزوجة "السيدة فاطمة":

من مواليد 1969 بولاية البليدة (49 سنة)، مستوى الثانية جامعي في العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أم لثلاثة أبناء، من جنسية جزائرية، بدون عمل. كانت من عائلة ميسورة الحال، لم تكن ترغب في الهجرة و لم يكن لديها أي ميول لذلك، و إنما بدأت حياتها و رحلتها مع الهجرة من خلال رغبة الأب في إرسالها للدراسة في القاهرة بمصاريفه الخاصة نظرا لتفوقها في الدراسة و حصولها على شهادة نهاية التعليم الثانوي بامتياز و كان ذلك سنة 1987. و بعد اضطرارها للتوقف عن الدراسة لأسباب صحية شرعت في العمل بعد ذلك في السفارة الجزائرية بالقاهرة، لكن سرعان ما تغير اتجاهها نحو الإقامة بالمملكة العربية السعودية لأسباب مشاكل شخصية و من خلال إثارة الشبكة الإجتماعية لفكرة التنقل بتواجد أحد الأقارب هناك (أختها) و التي غيرت من خططها و بالتالي تمكنت من العمل والإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية بعد أن كانت تنوي العودة إلى بلد الأصل.

وأثناء فترة الهجرة، عرفت حياتها هي الأخرى استقرارا و تطورا في عملها و استطاعت تقليد مناصب معتبرة في السفارة الجزائرية بالمملكة العربية السعودية ثم عملت في مجال التعليم و كانت تشرف على الأقسام الفرنسية و اعتبرت من أولى الجزائريات التي أدخلت اللغة الفرنسية إلى المملكة - على حد قولها- بطلب من إحدى الأميرات السعوديات التي فتحت تلك المدارس و التي أولتها مهام الإشراف على القسم الفرنسي، إلى جانب اشتغالها في تقديم دروسا خصوصية في اللغة الفرنسية بطلب من الأميرات، واستطاعت الإرتقاء بعد ذلك إلى مناصب أخرى في وزارة التربية و التعليم بتلك الدولة المضيفة. تمكنت من تغيير وضعيتها الإجتماعية بعد ذلك بالزواج من "السيد حمادة"، إلى جانب اكتسابها و تكوين علاقات إجتماعية جد مهمة بمجرد عملها في السفارة سواء في الداخل مع الأميرات السعوديات أو في الخارج مع بلد الأصل مع وكالات سفر و عمال شركة الخطوط الجوية الجزائرية و أصدقاء آخرين، الشيء الذي ساعدها على تكوين علاقة وطيدة ببلد الأصل كما كانت لديها علاقات و زيارات مستدامة و كثيرة معه خلال السنة الواحدة (معدل 3 زيارات سنويا)، مما زادها ذلك ارتباطا و تعلقا بالبلد.

عرفت حياتها استقرارا ماديا كبيرا و لم تكن تعاني من مشاكل من هذه الناحية ولا على مستويات أخرى الإجتماعية ولا العنصرية واستطاعت تحقيق اندماجا كبيرا بكل سهولة مع البلد المضيف، و هذا ما جعل حياتها حافلة بالنشاطات الثقافية من خلال مشاركتها و انخراطها في جمعيات خيرية و ثقافية مبرزة فيها دورها في إحياء التراث الجزائري بعاداته وتقاليده تمثيلا للجزائر داخل المملكة إلى جانب عملها في السفارة الجزائرية الذي مكنها من توفير رأسمالاتا اجتماعيا كبيرا عن الجزائر بحفاظها على علاقات مستدامة مع بلدها، الشيء الذي مكنها من تكوين علاقة وطيدة معه و الذي كان دليلا على وطنيتها و حبها لبلدها الأصلي خصوصا بعد تلك المغريات التي كانت تتلقاها من قبل الرئيس من خلال رسائل موجهة نحو تحفيز عودة

الكفاءات و ضمان تحقيق اندماجها داخل الوطن بحكم عملها في السفارة. لكن تصورها الإيجابي عن بلد الأصل لم يدم طويلا بعد عودتها و غيرت مواقفها تلك و وجهة نظرها عنه، نظرا لما تعرضت إليه من مشاكل بعد إصابتها بخيبة أمل كبيرة بعد العودة نظرا لعدم وجود ذلك التوازن بين كفة توقعاتها و واقعها الاجتماعي بعد العودة، خصوصا بعد غيابها الطويل عنه و الذي دام 26 سنة بالرغم من استعدادها الاجتماعي - كما وضحنا سابقا- لكن الإحتكاك الكبير مع المجتمع كفيل لوحده للكشف عن أمور لم تكن لتكتشفها و تعرفها رغم زيارتها الكثيرة بسبب اكتسابها قيما سلوكية أسهمت في تحسين حياتها و قد أثرت تلك التغيرات السلوكية والتي اختلفت بالنسبة لعدد السنوات التي قضتها في الخارج، فكان تأثير ذلك أكبر عليها بالنسبة للمهاجرين الذين قضوا فترات لعدد محدود من السنوات، و لذلك فإنه من الممكن لمن هاجر لفترة طويلة أن يجد نفسه غير مرتاح في بيئته الأصلية و قد يفضل الإستقرار في مناطق تكون فيها طريقة الحياة أقرب من طريقة الحياة التي مارسها في الخارج. وأثرت أسباب خارجية أيضا على عملية الإدماج عندها و التي تمثلت في قوة النسق أو العوامل الظرفية والنسقية داخل مجتمع الأصل و الذي عملت بدرجة أكبر من العوامل الأخرى للوصول بمثل هؤلاء المبحوثين إلى مرحلة الشعور بالإغتراب.

و بالرغم من وجود فكرة العودة المسبق أمام بعض الإستعداد لها والتي كانت طرفا مشاركا في ذلك إلى جانب زوجها من خلال تحويل الأموال و الإدخار و القيام بشراء عقارات من أجل تأمين مستقبل الأبناء على المدى البعيد و توفير البيت والذين أصبحوا يقطنون فيه بعد عودتهم إلى جانب استثمارهما في العقار و الذي أصبح مصدر رزق العائلة بعد العودة أمام نفاذ حلم تأسيس ذلك المشروع الإستثماري الذي كان ينوي الزوج تحقيقه بعد العودة. إلى جانب تحضير الأبناء من خلال اختيار المدارس الخاصة اللبنانية التي تشرف على تعليم اللغة الفرنسية من أجل تسهيل عملية اندماجهم في حالة العودة.

وأمام وضعيتها الجيدة في البلد المضيف استبعدت تلك الفكرة مطلقا و كان ذلك القرار مفاجئا بالنسبة لها ولم تكن عودتها واضحة المعالم أما وجود تراكمات اضطرتها للعودة من دون ذلك الإستعداد النفسي والمتمثل في الرغبة في العودة و الذي كان يقابله العودة القسرية، و بالخصوص بعد إصدار قرار التقاعد ونظرا للأسباب الصحية للزوج والتي ألزمتها إتباع زوجها مكرهة بالرغم من عدم موافقتها على ذلك أمام رغبتها في البقاء و إنهاء حياتها بأراضي المملكة.

كان التخطيط للعودة من خلال التحضير لاختيار مدرسة للأبناء و محاولة شراء بيتا واسعا للسكن فيه بعد عودتهم، و الذي تعرض إلى حالة النصب و الإحتيال بعد ذلك، الشيء الذي زاد من تعميق الهوة بينها و بين وجودها على أرض الوطن.

ومنذ عودتها، عرفت حياتها عدم استقرار كبير و الضجر من بقائها فيه من جراء عدم تمكنها من التكيف و الإدماج مع الوضع الجديد و بالخصوص أمام عودتها القسرية، و أصبحت أسرتها تعيش في ظل ظروف إجتماعية مرهقة وأن الآثار السلبية لتلك الظروف ظهرت في علاقتها الزوجية و التي زادت اضطرابا و أصبحت تعيش ظروف نفسية مرهقة، و ظهرت كذلك عند الأبناء، أمام عدم تمكنهم من الإدماج بدورهم ورغبتهم الشديدة في العودة إلى مكان ميلادهم، لكن بالرغم من ذلك فإن وضعيتهم تلك لم تعد تسمح لهم بالإقامة بالمملكة خصوصا مع عدم تجنسهم بالجنسية السعودية و هذا ما يدل على أن قرار العودة وعوامل الإدماج لم يعد يخص الزوجين معا و إنما كان تأثيره واضحا عند الأبناء خصوصا و أن سنهم كان يتسم بالنضج و الإدراك بالواقع بما فيه الكفاية (15- 13- 8 سنوات)، لذلك بات اختيار السن المناسب لعودة الأبناء عند العائلات العائدة واضحا و ضروريا و بالخصوص قبل سن التمدرس كما رأينا ذلك مع العائلات الأخرى. و بقي التفكير و التخطيط في هجرة جديدة عند هذه العائلة كحل بديل من أجل الخروج من دائرة سوء الإدماج عند هذه العائلة.

6- العائلة السادسة، عائلة "السيد حسان" من الإمارات العربية المتحدة:

الحالة الحادية عشر، حالة "السيد حسان":

السيد حسان، 60 سنة، من الجزائر العاصمة، متزوج و لديه 6 أبناء (ولدين و 4 بنات متزوجات و لديهن أبناء)، مهندس في الإتصالات السلكية و اللاسلكية، كان يعمل في القطاع العام ثم التحق بالقطاع الخاص إلى أن تمكن من تأسيس شركته الخاصة في نفس مجال تخصصه منذ قرابة 20 سنة. وعلى العكس من بقية المبحوثين أو المهاجرين عموماً، لم تكن أسباب هجرة "السيد حسان" كوسيلة للتعويض عن ظروف تأمينية أو ضمان توفير حياة مستقرة مناسبة من أجل توفير و تحسين وضعيته المادية و الإجتماعية في بلد الأصل و البحث عن فرص أفضل في البلد المضيف و الهجرة دون عودة، بما أنه كان يتمتع بوضعية و ظروف جيدة قبل هجرته. و نظراً لعمله الذي كان يتطلب منه التنقل و الأسفار عبر دول كثيرة أوروبية و آسيوية و إفريقية، جعله ذلك يفكر في الهجرة من أجل حماية عائلته من الأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها البلاد آنذاك و التي كانت تعرف بما يسمى بمرحلة "العشرية السوداء".

و بدأت هجرته سنة 1996 و كانت الإمارات العربية المتحدة بلد الوجهة و الأنسب للعيش فيها رفقة عائلته بعد دراستها و التخطيط لها ووضع الإستراتيجيات لها من كل الجوانب بعد توفير الرأسمال الثقافي و توفير المعلومات عنها بما يكفي من أجل تأمين هجرته و تحقيق أهدافه ثم العودة. كانت هجرته في البداية فردية من أجل التأكد بالأوضاع و بعد توفير الأرضية المناسبة للتحاق عائلته به بعد سنتين من هجرته و بعد الإتفاق و أخذ القرار المشترك لتحقيق ذلك المشروع. أراد الإستمرار في العمل في نفس المجال الذي بدأه في بلده الأصلي و المتمثل في تحقيق مشروع شركة الإتصالات السلكية و اللاسلكية و الذي قام بفتحه في أكبر منطقة حرة في العالم¹ و هي "منطقة جبل علي" بالإمارات، حيث تواجد أكبر الشركات المتعددة الجنسيات، بل و بقي استمراره في نفس المجال طوال مدة حياته المهنية و حتى بعد العودة و ذلك منذ 1992. و أصبح كأول موزع لشركة ألمانية (سيمنس) لأجهزة الإتصالات السلكية و اللاسلكية والذي أصبح مشروع حياته و كدليل على استمرار علاقاته المستدامة مع بلد الأصل.

أثمرت رحلته في الهجرة بتحقيق رأسمال بشري معتبر بعد تراكمات علمية كثيرة بدءاً من بلده الأصلي ورحلته مع الأسفار في البداية من أجل الدراسة ثم العمل والذي أتاح له الإنفتاح نحو بلدان عديدة أكسبته تراكمات معرفية و اكتساب تجارب عديدة في حياته و خبرات و مهارات و أفكار و لغات أين استطاع أن يوسع مجال فكره و إدراكه و تأسيس مشروعه ذلك، كما أنه استطاع التنوع في مجال عمله من خلال فتح محل حلويات بالبلد المضيف و الذي قام به لغرض اجتماعي أكثر منه تجاري من أجل اجتماع الجالية الجزائرية فيه، إلى جانب التكوين المستمر من خلال حضور محاضرات و اتصالات مع علماء و أجناب. كما أن تجربته الفريدة من نوعها لم تحقق نجاحاً على المستوى الفردي فحسب و إنما على المستوى العائلي أيضاً و استطاع تحقيق أهدافه التي هاجر من أجلها و هي الإستثمار في الأبناء بعد تحديات و تضحيات مادية و بشرية و توفير الجو و المحيط الإجتماعي المناسب لهم من أجل الوصول إلى هذه نتائج إيجابية كبيرة. و فضل العودة بعد توفر الظروف و العوامل المناسبة في بلد الأصل و المضيف على السواء بالموازنة بين التكاليف والأرباح التي جناها خلال تجربة هجرته تلك و اجتياز تلك المرحلة الصعبة التي

¹ - المنطقة الحرة أو الدولية، وهي المنطقة التي لا يحتاج فيها المهاجر إلى كفيل من أجل تسوية وضعيته القانونية و الحصول على الإقامة الدائمة، أي تصبح تلك المنطقة هي كفيلته، فهي إدارة خاصة ليس لها علاقة مع إدارة إمارة دبي، فهي إدارة خاصة بالمنطقة الحرة و تكون فيها الحرية في نقل السلع و البضائع و ممارسة التجارة بشكل حر لا تخضع للرسوم الجمركية و لا للضرائب، كما أن لديها قوانينها التي تخضع لها و ليس لدولة الإمارات، و توفر للعاملين فيها كل التسهيلات و المرافق و الخدمات الضرورية للمقيمين و العاملين فيها.

كانت تمر بها الجزائر و تم ذلك سنة 2004، إلى جانب إنهاء معظم أبنائه خصوصا الكبار (البنات) كل المراحل التعليمية في البلد المضيف و الوصول إلى مرحلة الجامعة و تحقيق أهدافه من الهجرة أي بعد وضع الإستراتيجيات التخطيط لذلك. و قد أثمرت تجربته هذه إلى جانب تجربة العائلة بما فيهم الزوجة و الأبناء، و التي استفادت هي الأخرى من تكوينات و دراسات عديدة مكنتهم في النهاية إطلاق مشروع المركز الأكاديمي الجزائري و هو مركز للعلاج و التدريب في التنمية البشرية بعد التكوين في مراكز للتنمية البشرية في البلد المضيف و حتى في الجزائر خصوصا الزوجة و البنات. و أصبح مؤخرا إلى جانب تكملة مشروعه ذاك الذي بقي مستمرا في العمل فيه، يشتغل مع أكبر شركة عالمية في المكالمات طريق شبكة الإنترنت (Grand Stream).

و قد تميزت تجربة "السيد حسان" بالنجاح وعرفت تجربة فريدة من نوعها و كانت انطلاقته جيدة منذ البداية باعتبارها مثالا حقيقيا للتوازن بين ظروف الإستعداد الثلاث التي عبرت عنها نظرية الإستعداد للعودة (الإستعداد المادي، البشري و الإجتماعي) وهذا ما كانت نتيجتها نجاح تجربة العودة من جهة و اجتمعت فيه كل عوامل الاندماج المادية و البشرية و الإجتماعية و توفر الإستقرار من جهة أخرى. أما ظروف تعليم الأبناء التي كان يعاني منها فقد تمكن من تجاوزها بعد المبادرات الشخصية التي قام بها و بسبب قوة الإستعداد المادي و البشري الذي اكتسبه من البلد المضيف الذي ساعده على تجاوز الصعاب و الوصول إلى حل كل مشاكله و مشاكل أبنائه. و تعتبر عودته تلك نهائية خصوصا أن سنه لم يعد يسمح بذلك و لا يشجع على الهجرة حتى مع أبنائه و الذين أصبحوا يمثلون مشروعه المستقبلي من خلال تحويل خبرته لهم ومواصلة و تطوير مشروعه مع المركز الأكاديمي لتعم الفائدة في المجتمع.

7- العائلة السابعة، عائلة "السيدة نؤارة" من الإمارات العربية المتحدة:

الحالة الثانية عشر، حالة "السيدة نؤارة":

من مواليد 1963 بولاية جيجل (55 سنة)، أم لثلاثة بنات، من الجزائر العاصمة، ليسانس في الإعلام والاتصال، بدون عمل. كانت عوامل الطرد من بلد الأصل دافعا للهجرة بسبب الأوضاع و الظروف المادية و الإجتماعية غير الملائمة التي استنفذت خلالها كل الحلول و بقيت إلا المبادرة بهجرة الزوج أولا ثم التحاق العائلة به بعد ذلك بعد مدة سنة. و كان الدعم و المساعدة من قبل الشبكة الإجتماعية للزوج هي من أثارت فكرة اختيار دولة الإمارات من بين الدول و الخيارات الأخرى (كندا) و مساعدته في الإستقرار فيما بعد في البلد المضيف و كان ذلك سنة 1998، بعد غياب الرأسمال الثقافي و المعلومات الكافية عن البلد المضيف كان اختيار بلد الوجهة على أساس انتماؤه إلى الثقافة العربية الإسلامية.

مرت هذه العائلة بمراحل و بظروف صعبة و عدم استقرار في السنوات الأولى من هجرتها و التعرض إلى صعوبات في إيجاد فرص عمل مستقرة و دائمة لها و لزوجها إلى جانب الدخل الضعيف للزوج، مما ألزمها ذلك العودة كمرحلة أولى لعدم قدرة الزوج على تغطية مصاريف العائلة. أعادت الهجرة للمرة الثانية بعدما تمكنت من إيجاد فرصة عمل لكن سرعان ما تعرضت إلى فقدانها لوظيفتها سواء لها ولزوجها و تعرضها لمعاملات تعسفية و إجحافا في حقها بطردها و إيقافها المستمر لها من قبل بعض المؤسسات الإعلامية التي كانت تشتغل فيها، و الذي كان سببه بض السلوكيات "العنصرية" تقول و الإتجاهات العرقية ضدها.

وأمام هذا الوضع وبعد الإصطدام بهذا الواقع قررت هذه المبحوثة العودة إلى بلد الأصل باتفاق من زوجها كمرحلة ثانية بعد اقتناعها أنه لا أمان و ليس بإمكان العائلة تأمين عودتها من خلال الهجرة، فجعلت من عودتها تلك وسيلة لضمان تأمين فعال بعد العودة النهائية و تحقيق أهدافها و بعض المشاريع الإستثمارية، بعد إدراكها بصعوبة و الوصول إلى تحقيق ذلك عن طريق الهجرة.

واضطرت للعودة بعد ذلك من دون الزوج مع بناتها و مواجهة ظروف ما بعد العودة لوحدها و بالتعاون مع زوجها الذي اضطر للبقاء للعمل في البلد المضيف من أجل تدعيم الأسرة ماديا. وتمكنت هذه العائلة طوال مدة إقامتها في بلد الأصل (12 سنة) من تأمين المسكن و بناء البيت من أجل العودة النهائية إلى بلد الأصل و إلى جانب ذلك استطاعت أيضا و بفضل المبادرات الشخصية للعائلة بعد ادخارها لمبلغ معين من المال أن تستثمر في أحد المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتمثلة في شراء عقار (محل للإيجار) تأمينا للتقاعد بعد العودة النهائية التي ستكون لا محالة بسبب غياب نظام التأمين الإجتماعي في دولة الإمارات (التقاعد)، مما يفرض على مثل هذه العائلات الهجرة الدائرية أو عبر الحدودية من أجل توفير ذلك العجز وفرص الضمان الإجتماعي الذي سببته أمثال هذه الدول، يضطرون إلى إيجاد حلول بديلة من أجل ذلك ويجعلون من الهجرة الدائرية كحل من بين الحلول كطريقة من أجل تسوية وضعيتهم الإجتماعية، إلى جانب تحقيق بعض الأهداف و المشاريع العائلية و التي يصعب القيام بها في تلك الدولة من أجل تدرس الأبناء أولا و توفير أحد المواد الدراسية التي كانت تفتقر إليها بناتها و ضمان مواصلة الدراسة الجامعية لهن بسبب تكلفة التعليم العالي الذي لا يناسب و المستوى الإجتماعي لمثل هذه العائلات ذات الدخل المتوسط. وتحقيق مشروعا اقتصاديا من أجل تأمين العودة النهائية بعد إدراكها لغياب الأمن المادي في تلك الدولة المضيفة. وهذا يفسر ما لعلاقة العوامل البنيوية و الخارجية و طبيعة البلد المضيف في تفسير عوامل العودة والتي قامت بتفسيرها المقاربة البنيوية لعودة الهجرة.

وسرعان ما تعودت العائلة على نموذج تلك الحياة كأحد الآثار التي سببتها الهجرة في حد ذاتها والتي فرضت فيها تفرق العائلة و عملت العودة على العكس من تأثيرها السلبي عند بعض العائلات الأخرى بتوثيق العلاقة الزوجية، نظرا لذلك الاعتراف من قبل الزوج لدور الزوجة في العودة و تضحية الزوج الطويلة أيضا لبقائه يعاني قساوة الغربة و الوحدة. و تمكنت العائلة من الإدماج وتجاوز تلك المرحلة، من خلال القدرة و التغلب على مشاعرهم و تقبل الوضع الجديد بسبب الطبيعة الشخصية لهذه المبحوثة من جهة، و شدة ذلك الموقف في حد ذاته الذي ألزمها انتهاج هذا الأسلوب من أجل تحقيق الأهداف ومن ثم التمكن هجرة جديدة فيما بعد ليلتم شمل العائلة من جديد بعد انقضاء المدة المناسبة من أجل إنهاء دراسة البنات في بلد الأصل. و بهذا استطاعت هذه المبحوثة أن تحقق التوازن بين كفة التصورات و التوقعات بعد عودتها مما جعل تجربتها في العودة ناجحة ، لكنها تبقى تجربة عودة مؤقتة بما أنها مرحلة من مراحل الهجرة، فهل ستمكن العائلة من تحقيق الإدماج الإجتماعي بعد تحقيق ذلك الإدماج المادي و بالخصوص عند الزوج بعد العودة النهائية بما أنه لم يكن طرفا في العودة الأولى؟

8- العائلة الثامنة، عائلة توفيق العائدة من فرنسا:

أ- الحالة الثالثة عشر، حالة "السيد توفيق":

من مواليد 1982 (34 سنة) بولاية قسنطينة، متحصل على شهادة الماستر في الفيزياء النووية بفرنسا، متزوج، بدون أطفال، يعمل لحسابه الخاص من خلال الإشراف على مشروع مدرسة لإعادة المترسبين من المراهقين من المدرسة. كانت الدراسة الدافع الأول للهجرة من أجل مواصلة الدراسة في فرنسا للحصول على شهادة الماستر في تخصص "الفيزياء الفلكية" التي كانت منعقدة في بلد الأصل آنذاك، أمام رغبته في إطلاقه كمشروع بعد عودته من أجل المساهمة من خلال دراسته تلك في ذلك المجال. و هذا دليل على وجود نية العودة منذ البداية و سافر حينها من أجل ذلك سنة 2007 بمجهوداته الخاصة. تمكن خلال فترة تواجده للدراسة في العمل في مجال التعليم و تقديم دروسا خصوصية لتلاميذ المرحلة الإعدادية من أجل تسديد مصاريف الدراسة إلى جانب تلبية حاجياته الضرورية للعيش.

فكانت تجربته فريدة من نوعها، مكنته تلك الخبرة من تغيير مسار دراسته و اتجاهه من مجال الفيزياء إلى مجال التعليم والذي أيقض فيه اكتشاف قدرات و مهارات جديدة في إيصال المعلومات عن طريق التعليم. وجد في تلك الخبرة من تأثير نحو تغيير اتجاهه و تصوراتهِ خصوصاً بعد غياب شرط الإستعداد المادي من أجل العودة، وتمكن من الإستثمار من خلال الرأسمال البشري الذي اكتسبه من خلال خبرته تلك في العمل والتمويل الذاتي الذي أصبح أحد العوامل المهمة للإستثمار بمساعدة زوجته التي تعرف عليها في البلد المضيف و تزوج بها قبل عودته.

وبسبب اشتراكهما في نفس الأهداف تمكنا من إنشاء مؤسستهما المصغرة و فتح مدرسة لإعادة إدماج ومساعدة المراهقين المتسربين من المدرسة عن طريق تقديم دروس الدعم لمختلف المواد و كذلك تقديم ورشات سيكولوجية و فنية التي تقدمها "السيدة كريمة" من خلال الرسم و الفنون التشكيلية ومساعدتهم للخروج من الوضعية التي كانوا عليها.

وأمام هجرته التي دامت لفترة قصيرة (5 سنوات) تمكن هذا المبحوث من الإدماج بسهولة بعد سنتين من التكيف أمام الوضع الجديد و تغييره لبعض العادات التي ألفها في البلد المضيف و التي لم تكن عانقا نحو الإدماج، و بقي في علاقات مستدامة معه من خلال الزيارة بسبب عمل الزوجة عبر الحدود الوطنية إلى جانب رغبته في مواصلة التخصص الذي أراد تطويره وبقي مصرا على ذلك أمام رغبته في تطوير نفسه و تطوير ذلك المجال من خلال الذهاب و الإياب عبر الحدود الوطنية لمواصلة دراسته و الحصول على الدكتوراه في نفس المجال و الإستمرار في مشروعه ذاك حتى بعد عودته إلى بلد الأصل و الذي يصبح بمثابة الجانب الميداني لدراسته فيما بعد.

ب- الحالة الرابعة عشر، حالة "السيدة كريمة":

من مواليد ولاية بجاية، 37 سنة، متزوجة، بدون أطفال، من جنسية جزائرية، متخرجة بمدرسة الفنون التشكيلية، مستوى الماستر بفرنسا، تعمل في مجال الرسم التشكيلي، هاجرت سنة 1998. كانت تعاني قبل هجرتها ظروف اجتماعية صعبة وقاسية في بلد الأصل، بسبب تعرض عائلتها لجرائم الإرهاب بعد اغتيال أختها ثم وفاة الوالدين بعد ذلك و أصبحت تعيش وحيدة مع إختها الإثنيين وهي في سن صغيرة مما اضطرها للهجرة لتكون إلى جانب أختها التي سبقت هي الأخرى هجرتها إلى فرنسا من قبل للأسباب نفسها وأرادت التكفل بها وبأخيها والهجرة عن طريق اللجوء الإقليمي.

عرفت هجرتها القسرية تلك هي الأخرى عدة مراحل، فبسبب صغر سنها آنذاك (18 سنة) تولت الأخت الكبرى بالإهتمام و التكفل بها وبأخيها و بكل إجراءات الإقامة و تسوية وضعيتهما القانونية و كانت هي في مرحلة المستوى النهائي والرسوب في امتحان البكالوريا بعد ذلك، في حين كان الأخ الأصغر (15 سنة) في المستوى المتوسط بعد صعوبة إدماجه المدرسي. لم تكن لديها الرغبة في البداية في الدراسة بسبب تلك الظروف التي مرت بها وبسبب صعوبة اندماجها الاجتماعي و وضعيتها المادية و الاجتماعية الصعبة في البداية.

وبعد اجتياز كل تلك المراحل بدأ نشاطها الدراسي و المهني من خلال أعمال الخدمات الصغيرة واكتساب روح المسؤولية و تدبير شؤونها بين الدراسة و العمل من سن صغيرة، ثم انتقلت إلى وظائف أقل جهدا وأكثر استقرارا في الإدارة و كانت تستمر في دراستها إلى جانب ذلك بعد أن اضطرت بإيقافها بعد تعرضها لصدمات نفسية بسبب المشاكل التي بقيت تطاردها بعد هجرتها و لتي تركت لها أثارا نفسية بالغة خصوصا بعد فقدانها لأخيها الذي هاجر معها و الذي تعرض للانتحار. إلى أن انتهى بها المطاف في التكوين في مجال الفنون التشكيلية و التي أكسبتها خبرة لمدة ثلاث سنوات في ذلك المجال من خلال العمل و فتح

مؤسسة مصغرة في نفس المجال عبر شبكة الإنترنت في الرسم التشكيلي و كان لديها زبائن من جميع أنحاء أوروبا.

كانت نية العودة دائما موجودة وكانت دائما من بين أهدافها ولم تفارقها أبدا خصوصا بسبب هجرتها القسرية، لم تضع "السيدة كريمة" حسابا كبيرا لعودتها و لم تعد و تخطط لها بالقدر الكاف من الاستعداد بسبب دراستها و عملها في الوقت نفسه، كما أنه لم يكن اهتمامها للعمل من أجل جمع المال، فكانت العودة بمثابة رغبة ملحة كانت موجودة منذ بداية هجرتها و كانت تطمح لتحقيقها.

فحينما بدأت أوضاعها في الإستقرار وتحسنت وضعيتها قررت حينها العودة و كان ذلك في ديسمبر 2012، من دون استعداد كاف لها ما عدا توفير المسكن من خلال استئجار شقة بالجزائر العاصمة، وبالخصوص نقص الاستعداد الإجتماعي و غياب بعض المعلومات والمعطيات الضرورية من أجل تأمين عودتها و فهم المجتمع الذي غابت عنه لفترة طويلة (15 سنة) و الذي شهد هو الآخر تغيرات و مستجدات و التي كان من شأنها الإحاطة بها والاستعداد لها من أجل فهمها و تحقيق القدر الكافي من الانسجام والاندماج بعد العودة. لكنها عرفت بعد عودتها أوضاعا جد صعبة خصوصا في البداية بسبب غيابها الطويل في المهجر و ما لها من أثر على عملية الاندماج إلى جانب معاناتها إلى مشاكل اجتماعية و أصابها نوع من الإغتراب الثقافي والإجتماعي بعد وجودها في صراع أمام ثقافتين، الثقافة الأوروبية (الغربية) وثقافة المجتمع الأصلي بسبب قوة النسق وهيمنة العوامل الظرفية و النسقية مما صعب عليها التكيف والشعور بالإغتراب وبذلك ظهر عليها نوع من العزلة و عدم الانتماء داخل مجتمعها الأصلي و أصابتها حالة من استئصال ثقافي بسبب التغير الذي أصابها بعد هجرتها في سن مبكرة مما أثر ذلك في هويتها، زيادة إلى افتقارها إلى عائلة تحميها وتعزز فيها ذلك الانتماء الثقافي و الإجتماعي الذي يحتاج إليه كل مهاجر يغادر وطنه، مما جعلها تضيق هويتها داخل مجتمع تشعر فيه أيضا بعدم الانتماء مما جعلها تعيش حالة تمزق ثقافي كما أشار إليه "صياد"¹، خصوصا بعدما زادت من التمسك و حفاظها على بعض أنماط حياتها الخاصة وممارستها اليومية ومثلها وقيمها ومواقفها السلوكية والذي زاد من حدة الإغتراب، الشيء الذي أثر أيضا على حياتها الزوجية و التي أصابها ركود بسبب الوضعية النفسية والعزلة التي كانت تعيشها هذه الأخيرة حيث أصبحت تعيش إلا في الداخل ولا تخرج من البيت إلا نادرا. إذ يكون التوافق حسب طبيعة العلاقة القائمة بين العائد وبين وسطه الإجتماعي. فبقدر ما تكون العلاقة إيجابية بين الطرفين يزداد التوافق وإذا حدث العكس يصطدم بمواقف عدم التوافق أو عدم التكيف بالتالي تتعرض حياته كلها إلى مشاكل، وكذلك تتعرض حياته النفسية أيضا إلى صدمات و حياة يسودها عدم الإستقرار.

و لعل ما يسبب ذلك و كما أشرت وما بينته النظرية البنيوية إلى أن العائدين يفشلون في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم لأنهم كانوا بعيدين عن "طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" بمجرد بقائهم لمدة أطول في الخارج من جهة، كما أنهم يفقدون شبكة علاقاتهم الإجتماعية في بلد الأصل بعد عودتهم. أما في المجال إعادة الإدماج المهني، فقد حاولت هذه المبحوثة الإستمرار في نفس المجال الذي بدأتها خلال خبرتها فيه في البلد المضيف بعد عودتها إلى بلد الأصل لكن و بعد مواجهتها لمشاكل في مجال عملها تمكنت من التركيز على تأسيس مشروعها رفقة زوجها كما بينا ذلك آنفا عند عرضنا لحالة الزوج وبمبادرتهم الشخصية من خلال ما استطاعت الوصول إليه من استعداد بشري مكنها من الإستثمار و تأسيس تلك المدرسة والتي ساهمت فيها من خلال تقديمها لورشات فنية علاجية مع فئة المراهقين من أجل إعادة إدماجهم و حتى مع أوليائهم في بعض الأحيان. وكانت تجربتهم رائدة في سبيل تحقيق بعض الفوائد من

¹ - Sayad, A, la double absence, opcit.

العودة بالرغم من سوء الاندماج عندهم إلا أن نجاحهم في إطلاق مشاريعهم الإستثمارية مكنهم ذلك من الإستمرار في البقاء في بلد الأصل و اختيار العودة الدورية و التنقل عبر الحدود الوطنية كحل من أجل العمل و التنفيس عن نفسها في حالة الإختناق و الرغبة في التغيير.

9- العائلة التاسعة، عائلة محمد العائدة من إنجلترا:

أ- الحالة الخامسة عشر، حالة "السيد محمد":

من الجزائر العاصمة، 49 سنة، متزوج و أب لثلاثة أطفال ذكور، من جنسية مزدوجة (جزائرية - بريطانية)، تقني سامي في الهندسة المعمارية بالجزائر، و شهادة تكوين كأستاذ في اللغة الفرنسية بإنجلترا، صاحب وكالة سفر مع أحد الشركاء بالجزائر العاصمة.

كانت وضعيته قبل الهجرة متوسطة و كانت لديه النزعة نحو الهجرة كأبي شاب في سنه رغبة منه لتغيير وضعيته و البحث عن فرص أفضل في المهجر، و زاد سفره إلى إنجلترا من قبل والعمل فيه لمدة شهر من إصراره على الهجرة إليها بعد تعلم اللغة الإنجليزية، كما ساهمت الشبكة الإجتماعية كأحد الدوافع والمحفزات على أخذ القرار بالهجرة بعد التأثر بتجربة أحد الأصدقاء المقربين إليه و التي كانت بمثابة نقطة تحول في قراره ذاك للهجرة و كان ذلك سنة 1991.

عرفت تجربة هجرته تحسنا و تطورا ملحوظا و أصبح أكثر استقرارا في عمله، فبعدما كان يقوم بأعمال بسيطة عرف فيما بعد استقرارا و لم تشهد مسيرته عمله تغيرا كثيرا مقارنة مع هو معروف عند المهاجرين الآخرين المستجوبين لأنه كان يميل للبحث عن عمل يوفر له الإستقرار و الراحة أكثر من تطلعه للربح وجني المال. و بقي يعمل في نادي رياضي رفيع المستوى في قاعة رياضة من أكبر القاعات في إنجلترا إلى حين عودته، و مكنه عمله ذلك من تغيير و تحسين وضعيته و حياته الإجتماعية و تمكن بعد مدة من استقراره في البلد المضيف من الزواج إنجاب الأبناء، و الذين كانوا سببا في العودة، بالرغم من الإستقرار المادي و المعنوي التي كانت تعرفه عائلته، و بالرغم من عدم إكماله لبعض أهدافه و مسيرته من الهجرة وتردده في بداية الأمر، إلا أنه قرر العودة واضعا مستقبل أبنائه نصب عينيه و من بين أولوياته في حياته واستعداده من أجل التحول إلى حياة جديدة أخرى بعد الإقامة الطويلة في البلد المضيف (حوالي 22 سنة) أملا في الحفاظ على تربية أبنائه في وسط اجتماعي يؤمن لهم تربية و تنشئة اجتماعية سليمة بعيدة عن المثبرات والانحرافات التي قد أصابت أبناء غيره من نفس الجماعة الإجتماعية بعد التأثر بتجارب عائلات سابقة تنتمي إلى نفس الشبكة الاجتماعية.

لذلك أصبحت العودة إلى بلد الأصل أحد الحلول الضرورية لذلك، مؤمنا بضرورة تغيير الوسط الاجتماعي لتربية أبنائه و تنشئتهم و تقرير مدى فائدة قرار العودة على أبنائه إلى جانب ملاحظته الشخصية والميدانية خلال تغييره هو نفسه خلال فترة إقامته في ذلك البلد. و بدأ التفكير عن حل يمكنه من الخروج من هذه الأزمة الحقيقية التي بدأ يتخبط فيها. فمن جهة تخوفه على أبنائه من الانحراف ومن جهة أخرى تخوفه نحو اتخاذ قرار خاطئ يجعله يندم على قراره ذاك بعودته إلى أرض الوطن. لكن اليقين بوجود الحرية في تربية الأبناء و نقل القيم الأخلاقية والتربوية والدينية لهم بعيدا عن الضغوطات التي تصدرها الهيئات الاجتماعية و الحكومية للدولة المستقبلية من جهة، وحفاظا على هوية أبنائها وانحلالهم ضمن ثقافة ذلك البلد من جهة أخرى شجعه على أن لا يعود إلى الوراثة. و لم يكن ذلك قراره لوحده فحسب، إنما كان الهدف مشتركا بين الزوجين مما سهل عملية العودة رغم عزوف الزوجة في البداية. لكنهم لم يكونوا على أتم الإستعداد للعودة، فكان يقوم بالتحويل من أجل ترحيل أمواله إلى بلد الأصل في البداية من أجل تأمينها ثم تحول غرضه من

التحويل من أجل شراء المسكن و إعادة ترميمه بعد أن تبين له القرار بالعودة و ليس من أجل الإستثمار، واضعا الهدف من عودتهم من بين الأولويات و ذلك ما كان يهتمهم في العودة.

أما الإدخار وإنشاء مشاريع استثمارية فقد كانت بعد عودته من خلال محاولاته المتعددة من أجل ذلك لكنها باءت كلها بالفشل أمام عوامل خارجية و نسقية إلى جانب نقص الإستعداد المادي، إلى أن استطاع في الأخير إنشاء مشروع وكالة السفر مع أحد الشركاء إلى غاية ما يتمكن من تحقيق مشاريع أخرى إن استدعت الظروف لذلك. لم يكن يعاني هذا المبحوث من مشاكل الاندماج بعد العودة و الذي يمكن أن نطلق عليه نوع من التقبل للوضع الجديد وتجاوز والتغلب على تلك المرحلة من خلال القدرة في التغلب على مشاعره خصوصا بعد وضوح السبب من العودة و التي اعتبرها **تضحية من أجل الأبناء** و قوة ذلك الهدف الذي عاد من أجله و الذي اعتبر بمثابة تقديم الأولويات على حساب استمرار بقائها في البلد المضيف. و لأسباب أخرى كثيرة منها استعداده الإجتماعي وبالخصوص أنه كانت لديه علاقات واتصالات مستدامة مع بلد الأصل من خلال الزيارات المتكررة السنوية، إلى جانب طبيعة شخصيته الإجتماعية و المتفتحة و شدة الموقف في حد ذاته وكذا حسب درجة وعيه وتمسكه في طباعه من أجل تفادي المشاكل مع الآخرين واحترام الصراع من جهة أخرى.

وساهمت **العودة المشتركة بين الزوجين** على ذلك نظرا لوجود نفس الإتجاه في التفكير نحو الهدف من العودة، والإصرار على البقاء في بلد الأصل بالرغم من كل السلبات التي كانوا يسجلونها بعد عودتهم داخل المجتمع إلى جانب الوضعية المادية المستقرة نوعا ما عند هذه العائلة. فإن تجربة عودتهم تميزت بالطريق إلى النجاح رغم عدم إكمالها لسبب صغر الأبناء لذلك وبالرغم من كل العراقيل والأوضاع الإجتماعية وبالخصوص في مجال العمل عند إلا أن هذه العائلة لا تزال مصرة و متمسكة بأهدافها نحو البقاء في بلد الأصل و ذلك لا شيء واحد و هم الأبناء ريثما يكبرون و يستطيعون بعدها العودة إلى مكان ميلادهم من أجل الدراسة و تكوين مستقبلهم.

ب- الحالة السادسة عشر، حالة الزوجة "السيدة سامية":

44 سنة، من العاصمة، أم لثلاثة أبناء، ليسانس في الحقوق، بدون عمل، من جنسية مزدوجة (جزائرية - بريطانية). كانت وضعيتها جد عادية قبل الهجرة و لم تكن الفكرة موجودة لديها نهائيا و لم تكن رغبتها في ذلك إلا بدافع لم الشمل العائلي عن طريق الزواج و تمت هجرتها سنة 2002.

و عرفت وضعيتها أثناء الهجرة وضعية استقرار و بظروف جيدة رفقة زوجها داخل البلد المضيف، إضافة إلى تنويع ثقافتها من خلال احتكاكها مع المجتمع و تعرفها على ثقافة و حياة أخرى جعلتها تنسجم مع حياتها هناك و تحقق اندماجا معتبرا، وتمكنت من اكتساب اللغة من خلال التكوين في ذلك المجال إلى جانب التكوين المهني في مجال الأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة لكنها لم تتمكن من العمل لوجود الأبناء بعد ذلك، و الذي غير من حياة هذه العائلة وإلى الخطط المستقبلية فيما بعد، خصوصا بعد الوصول إلى سن معينة يبدأ الآباء بتغيير نظرتهم للحياة ولوجودهم داخل البلد المضيف الذي يختلف في مقوماته الثقافية والدينية و الإجتماعية و في قيمه و عاداته عن مجتمعهم الأصلي و يبدأ القلق عليهم و على تربيتهم ومن هنا تبدأ **نقطة التحول** عند العائلة باتخاذ موقف حول مستقبل الأبناء بعد **مرحلة الوعي** بالأخطار وانعكاسات الهجرة على تربية أبنائهم في البلد المضيف، و **التفكير** في خطورة ذلك الوضع على الأبناء تأتي **مرحلة الإهتمام بفكرة العودة والبحث عن معلومات أكثر من خلال الشبكة الاجتماعية** المماثلة لها لتجارب عائلات أخرى أدركت بعض الظروف و تعرضت إلى بعض المشاكل التي أفقدتها السيطرة في تربية أبنائها والتي

ضاح منها أبنائها في ظل تلك المجتمعات التي تختلف مقوماتها الثقافية و الفكرية و الدينية عن المجتمعات الأصلية التي تنتمي إليها هذه العائلة المهاجرة.

وبالتالي جاءت فكرة التحول وتغيير مسار الإقامة الدائمة في تلك الدولة نحو العودة إلى أرض الوطن كحل يبعدها عن الوقوع في مثل المشاكل التي تعرضت إليها تجارب العائلات السابقة، بالرغم من الاستقرار المادي والمعنوي التي كانت تعرفه حياتها واطعة مستقبل أبنائهم نصب عينها و من بين أولوياتهم في حياتها بعد تردها و تخوفها من ذلك القرار في البداية إلى أن كانت هي من دفعت زوجها إلى ذلك خصوصا بعد وصول الإبن الأكبر إلى سن التمدرس و بداية سنة دراسية بالبلد المضيف و أدركت خلال تلك السنة الدراسية ما يهدد هويتهم بعد مشاركة ابنها في المسرح المدرسة عن قصة نبي الله عيسى.

وتمت العودة سنة 2010. بالرغم من الإستعداد المادي الضعيف و تمكنت العائلة من العودة سويا رفقة الزوج و الأبناء بعد تأمين المسكن. و تمكنت من تحقيق اندماجها بعد عودتها رغم تسجيلها للنقائص الكبيرة في بلد الأصل لكنها كانت دائما تصوب أفكارها نحو أهدافها من العودة و تحقيق الفوائد المرجوة من العودة و تقبل الوضع الجديد خصوصا بعد وضوح السبب من العودة و التي تعتبرها تضحية و بمثابة تقديم الأولويات على حساب استمرار بقائها في البلد المضيف. إلى جانب طبيعة شخصيتها التي تقبل التحديات والتضحيات أمام قوة الهدف بتجاوز كل الاختلافات و الصعوبات أمام شعورها بالمسؤولية الكبيرة تجاه أبنائها و تكامل مواقفها و اهتماماتها المشتركة مع زوجها. و تميزت تجربة عودتها بالطريق نحو النجاح رغم صغر سن الأبناء و لا تزال ثمار عودتها تسير وفق ذلك. و بالرغم من كل العراقيل والأوضاع الاجتماعية في بلد الأصل و بالخصوص تلك الصعوبات في العمل عند الزوج إلا أن هذه العائلة لا تزال مصرة و متمسكة بأهدافها نحو البقاء في بلد الأصل و ذلك لا شيء واحد و هم الأبناء.

10- العائلة العاشرة، عائلة "السيدة نبيلة" من إنجلترا:

الحالة السابعة عشر، حالة "السيدة نبيلة":

من مواليد 1975 بالجزائر العاصمة، أم لأربعة أبناء (بنت و 3 ذكور)، المستوى النهائي، بدون عمل، من جنسية مزدوجة (جزائرية – بريطانية). كانت تعيش مع أسرة متوسطة الحال قبل الهجرة، لم تكن لديها الرغبة و النية للهجرة من قبل، لكنها رافقت الزوج الذي كان لديه رغبة ملحة في الهجرة، و الذي جعل من طلب اللجوء السياسي وسيلة لذلك من أجل تحقيق الإقامة في البلد المضيف و من ثم تحقيق بذلك رغباته وأهدافه التي كان يطمح إليها قبل هجرته في تحسين ظروفه المعيشية. و تمت الهجرة بعد الزواج مباشرة وكان ذلك سنة 1998، وهي الفترة التي زامنت العشرية السوداء و تلك الظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر، فكانت فرصة مواتية آنذاك للعديد من الجزائريين لاستغلالها واتخاذها كذريعة لتسهيل عملية الدخول إلى البلدان المستقبلية و قبول طلباتهم للجوء بما فيها هذه العائلة. و بعد الحصول على إعانات من طرف الشبكة الاجتماعية لفترة وجيزة ثم إعانات حكومية، تمكنت من خلالها هذه العائلة الاستقرار و بداية حياتها بكل أمان في تلك الدولة المضيضة. وكانت الأوضاع كلها لصالح هذه العائلة، و قد عرفت تطورا و تحسنا في أوضاعها ثم رزقت بأولاد واستطاعت بعد مدة 6 سنوات من إقامتها بقبول طلبها للجوء و تسوية أوضاعها القانونية. ومن ثم تحصلت العائلة على كل ظروف الاندماج وإعانات حكومية أخرى مكنتها من تحسن أوضاعها أكثر والشعور بالأمن و الاستقرار.

وبعد التحرر من القيود القانونية، تمكنت الزوجة من زيارة الجزائر لأول مرة بعد فترة غياب طويلة. وبعدها كبر الأبناء و وصلت البنت الكبرى إلى سن التمدرس بدأ هاجس التخوف على تربية الأبناء وعلى ضياع هويتهم الثقافية، ومن ثم بدأت فكرة العودة تراود الزوج بشكل خاص، ثم عرضه للفكرة على الزوجة

لكنها رفضت في البداية. و بعد الإلحاح والتأثر بتجارب الآخرين من الشبكة الإجتماعية، قررت العائلة أن تعود الزوجة رفقة أبنائها إلى بلد الأصل و لكن من دون الزوج وهذا هو السبب الذي كان دافعا نحو رفض الزوجة فكرة العودة من البداية.

و بعد تجربة عودتها الأولى التي كانت سنة 2004 سرعان ما تعرضت إلى عراقيل الاندماج و صعوبة إيجاد مكانا ومدرسة مناسبة لابنتها أعادت الهجرة مرة ثانية و لم تدم فترة عودتها طويلا. لكن سرعان ما كان اقتناعها بعد ذلك بإعادة التجربة مرة أخرى و بموافقتها لزوجها بالعودة هذه المرة بسبب تأثرها أكثر بالشبكة الإجتماعية لتجارب الآخرين، وباقتناعها بالفكرة بعدما ازداد وعيها بالمشاكل التربوية التي بإمكانها أن تلحق بأبنائها في ذلك البلد الذي هاجرت إليه، و الذي يختلف في قيمه وعاداته وفي مختلف جوانبه الثقافية المتعددة، و ازداد إدراكها بضرورة الحرص على تربية أبنائها مؤمنة بضرورة تغيير الوسط الإجتماعي لتربية أبنائها و تنشئتهم وتقرير مدى فائدة قرار العودة عليهم. وقررت العودة حينها من دون الزوج ثانية لتستقر هذه المرة من دون رجعة بعد تأمين المسكن، و كان ذلك سنة 2006، لتباشر مهامها لوحدها إزاء البيت ورعاية أبنائها والرعاية الطبية، فيما يبقى الزوج في البلد المضيف من أجل الرعاية المادية و توفير مصاريف التعليم بعدما قررت العائلة وضع أبنائها في المدرسة السعودية بسبب تجربتهم الأولى في معاناتهم مشاكل إعادة إدماج ابنتهم المدرسي.

ومن أجل التخفيف من معاناتها بعودتها لوحدها، والذي كان له الأثر الكبير على سوء اندماجها بعد العودة، بل إلى درجة التفكير في إعادة الهجرة من جديد في بداية الأمر من جراء تلك المشاكل و الضغوطات التي فرضتها نوعية العودة في حد ذاتها من جهة، و غياب الزوج و صعوبة الحياة لتحملها المسؤولية لوحدها من جهة أخرى، إلى جانب أثر العوامل الخارجية النفسية غير الملائمة بعد العودة عليها، اضطرت لإحضار أبويها للبقاء معها لفترة (5 سنوات) من أجل مساعدتها و تمكنها من الإستمرار في مهامها، و بقي الزوج تتخلل زياراته المستمرة على أسرته، إلى أن تمكن بعد ذلك للعودة هو الآخر و التي لم تدم طويلا نظرا لاضطراره لإعادة الهجرة هذه المرة بسبب دراسة ابنته الكبرى بعد وصولها إلى مرحلة الجامعة و عدم تمكنها من الدراسة في الجامعة الجزائرية بسبب غياب اللغة الفرنسية التي ألزمتها مواصلة الدراسة بإنجلترا بعد مباشرة كامل تعليمها بالمدرسة السعودية إثر غياب توفير مادة اللغة الفرنسية فيها. مما يضطر بعض المتخرجين منها من مباشرة تعليمهم في الخارج و بالخصوص الذين يختارون الشعب العلمية مثل ما حدث مع ابنتهم التي اختارت "كلية الهندسة" بعد تخرجها و تحصلها على شهادة نهاية التعليم الثانوي و تجربة الدراسة فيها باللغة الفرنسية لمدة سنة دراسية.

واستلزم هذا الوضع أن تسير هذه العائلة وفق ذلك المنهاج والمنوال مع كل أبنائها وهذا ما يضطرها فيما بعد لإعادة الهجرة ثانية لكن مع الإستمرار في علاقاتها المستدامة مع بلد الأصل و بالخصوص بعدما أصبح الأبناء على علاقة وطيدة مع بلدهم و تمكنوا من اكتساب هويتهم و غرس الوطنية في نفوسهم وأصبحوا لا يستغنون عن الجزائر.

وبعد تحقيق والموازنة بين كفة التصورات مع كفة التوقعات، اعتبرت هذه السيدة أن استثمارها في أولادها يعد أكبر استثمار وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن عائلتها لم تحقق مشروعا استثماريا ماديا بعد العودة بقدر ما استطاعت تحقيق مشروعا المعنوي و الذي عادوا من أجله و الذي تمثل في الأبناء، وأظهرت هذه المبحوثة دورها بشكل كبير من خلال تجربة عودتها الناجحة و التي بدأت ترى ثمارها وفوائدها مع أبنائها، بعدما كلفها ذلك غاليا، إزاء الدور الذي لعبته في سبيل "إنقاذ أبنائها من ورطة كانت ستلحق بأسرتها تقول لا محالة"، و أصبح تقييمها في العودة على أنها "الإنقاذ" من ذلك الوحل الذي يصعب الخروج منه، بعد دفع الفاتورة لذلك سويا مع زوجها و الذي كلفهما ذلك غاليا و هو الإنفصال بين الزوجين

و الأبناء و العيش بعيدين بعضهم البعض و الذي كان أحد الآثار الاجتماعية التي خلفتها الهجرة في حد ذاتها.

11- العائلة الحادية عشر، عائلة "السيد ياسين" من فرنسا:

الحالة الثامنة عشر، حالة "السيد ياسين":

من مواليد 1984 (33 سنة)، بمدينة ستراسبورغ الفرنسية، يعتبر من الجيل الثاني لأحد أبناء الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا، متزوج من جزائرية و أب لطفل. تزرع سيرته الذاتية بمستوى ثقافي متنوع في شتى التخصصات (الإقتصاد، البيولوجيا، هندسة مدنية)، و انتهى به المطاف إلى التخصص في العلاج الفيزيائي، من خلال التكوين فيه بعد ترده بين بلد الإقامة و البلد الأصل و ذلك لمدة ثلاث سنوات، و العمل في ذلك المجال بعد استقراره النهائي بالجزائر.

وكان هذا بعد اكتسابه و تشربه بتنشئة اجتماعية غرست فيها المقومات والثقافة الجزائرية منذ الصغر والتي أعطته بعد ذلك القدرة على التحليل بين القيم الجزائرية و الفرنسية التي وهبها له وسطه الأسري، إذ أن هاتان الخاصيتان المختلفتان جذريا في شعور و سلوك هذا الطفل (ياسين) أمكنه أن يدوم طوال حياته، لمجرد انتمائه لمجتمعين، و لمجرد حمله لاسم جزائري، واقتسامه لثقافتين مختلفتين (ثقافة المجتمع الفرنسي و ثقافة الأسرة في البيت)، هذا الانتماء الثقافي المزدوج الذي يمكن أن يكون حسب الطريقة المعاشة منبع إثراء أو عدم توازن لشخصية أمثال الإبن (ياسين) هذا، المنحدر من مجتمعين مختلفين، إما الفرنسية الكاملة له أو الجزارة الكاملة. بعدما استطاع الأب أن يخلق فيه شخصية متوازنة لا يكون فيها الإبن مبتورا عن أصوله و لا متروكا مهمشا على المجتمع المضيف، والتي أثمرت في النهاية هذه الرغبة في العودة إلى الأصول عند هذا المبحوث، والتي تعتبر لدليل واضح على غرس واكتساب تلك الهوية المزدوجة وعدم فقدانه لانتمائه إلى أصوله والتي ولدت في الأخير حبه لوطنه بعد اكتسابه لهويته تلك من خلال بعض المتغيرات التي ساهمت في تطوير ثقافته وارتباطه بوطنه وهذا من خلال مظاهر مختلفة: التنشئة الاجتماعية، مشاركة الأب في النشاط الجماعي منذ صغره والذي غرس فيه ذلك الشعور بالوطنية و غرس الهوية الثقافية و الأصالة، العلاقات المستدامة لبلد الأصل وحمله لاسم جزائري، إضافة إلى شعوره بنظرة المجتمع المغايرة له من خلال مظاهر التمييز العنصري و التي أثار من خلالها فكرة معاناة أبناء الجيل الثاني من مشاكل نوعية كذلك التي تطرحها الطبقات غير المرغوب فيها و التي يتولد من خلالها معاناة سيكولوجية من جراء هذه النظرة التي يوجهها المجتمع لهم، تضارب بين شخصيته و كبح المجتمع له.

كل هذه العوامل حركت فيه البحث في أعماق هويته وأصوله و مكنته من معرفة شخصيته وهويته و حبه لوطنه مما أدى به إلى أن يعكس مجتمعه الذي ولد فيه و أن يبحث عن التغيير وبالتالي تكون العودة إلى أصوله وإلى بلده من أجل العطاء ومشاركته في التنمية وذلك من خلال المبادرة في إطلاق بعض المشاريع الإستثمارية بمدينة الجلفة في مجال العلاج الفيزيائي وتأسيس "أكبر مركز في ميدان إعادة التأهيل الحركي" و الذي ألزمه الهجرة الدائرية بين الجزائر و فرنسا في البداية و التي دامت لفترة عشر سنوات. ثم اضطر لتوقيفه بعد ذلك بسبب تعرضه لمشاكل اجتماعية و بيروقراطية.

وبعد إصراره على البقاء في الجزائر، و بعدما وجد فيها ميدانا خصبا و رائعا لممارسة تكوينه و تطبيق و امتحان ما تعلمه نظريا من خلال التكوين في مجال العلاج الفيزيائي على عينة من المرضى و لبعض الأمراض النادرة في فرنسا و التي مكنته من اكتساب خبرة و التطور أكثر في ذلك المجال، من خلال تعلم حسن التصرف في معالجة هذه الحالات رغم قلة الوسائل و من ثم الإستمرار فيه، مما ألزمه التنقل و التمكن من تحقيق رغبته في الهجرة إلى الجزائر نهائيا و ذلك سنة 2015 و الذي دام لفترة ثلاث سنوات إلى الفترة

التي أجرينا فيها المقابلة معه. و تمكن من خلالها فتح عيادته الخاصة برفقة زوجته التي تم التعرف عليها خلال عمله و تكوينه في ذلك المجال و من ثم الزواج و بعد ذلك إنجابهم لطفلهم الأول.

وبهذا يعتبر "السيد ياسين" مثالا لهؤلاء الذين تحصلوا على رأسمال بشري عالي واتجاه نحو وضع مهاراته ومعارفه المكتسبة لصالح بلده الأصلي. لكن هذا الأثر الذي يقوم به أمثال هؤلاء داخل وسطهم الاجتماعي والسياسي يكون أكبر كثافة إلا إذا وفر له هذا الوسط الضمانات الضرورية و حيث يمكن للعائد أن يستخدم مهارته بمزيد من الفعالية.

لذلك و نظرا للظروف النفسية غير الملائمة بعد كل تلك المحاولات و المبادرات التي كان يقوم بها، لم يتمكن "السيد ياسين" من الاندماج داخل بلد الأصل، و أثرت أسباب خارجية و العوامل الظرفية و النفسية على عملية اندماجه وعدم تمكنه من الوصول إلى أهدافه المرجوة بعد العودة بعد عنائه في البداية واضطراره لتوقيف مشروعه في الجلفة، إلى جانب تعرضه إلى مشاكل اجتماعية و بيروقراطية و إدارية في العاصمة أيضا، بسبب هيمنة قوى المصالح التقليدية و التي كانت أقوى من مبادراته من أجل الابتكار، أمام طموحاته الكبيرة "لتغيير العالم" على حد تعبيره، إلا أنه أصيب بخيبة أمل كبيرة بعد عدم تطابق كفة تصوراتهم مع كفة توقعاتهم بعد عودته بعد كل المشاكل التي تعرض لها من خلال مشروعه الإستثماري الذي كان يود تحقيقه والتي يتم من خلالها قياس مدى نجاح أو فشل تجربة العودة هذه، وعملت بدرجة أكبر للوصول به إلى مرحلة الشعور بالإغتراب.

مما ولد هذا بعد ذلك، الإتجاه نحو التفكير في العودة إلى فرنسا بعد الشعور بالضياع وما أصابه من تمزق ثقافي بسبب شعوره بعدم الانتماء إلى المجتمعين (المجتمع الأصلي و بلد الإقامة) واللجوء من ثم إلى العودة الدورية مؤقتا كحل من أجل التنفيس عن نفسه من تلك الضغوطات التي أصبح يشعر بها من أجل القدرة على الإستمرار في عمله إلى حين إعادة الهجرة من أجل ابنه الذي لا يريد تنشئه في بلده الأصلي بعد ملاحظته لنقص و فقدان القيم و المعايير التربوية و الثقافية و التعليمية فيه. و يذكر أيضا أنه باكتسابه قيما سلوكية لا تتماشى و القيم السائدة في مجتمع الأصل زاد ذلك من شعوره بالهوة بين أفكاره التي نشأ عليها واكتسبها في البلد الذي ولد فيه مما جعله يعيش صدمة ثقافية قيمية و مواجهته قيما جديدة لم يألفها من قبل والتي لا تتناسب مع مقومات شخصيته وقيمه المكتسبة بالرغم من ذلك الإستعداد الاجتماعي قبل العودة. وعندما يتوجب عليه تقبلها حينها فقط يحدث خلا في تكيفه. و هذا ما جعله يتعرض إلى مشاكل كثيرة عرقلت مسيرته نحو الاندماج و بلوغ أهدافه من العودة. لذلك أصبح الحل بالإتجاه نحو التفكير في إعادة الهجرة أو الإتجاه نحو العودة الدورية كحل مؤقت للإستمرار في البقاء في بلد الأصل.

12- العائلة الثانية عشر والأخيرة، عائلة رشيد من الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- الحالة التاسعة عشر، حالة "السيد رشيد":

من مواليد 1967 (50 سنة)، بالجزائر العاصمة، أب لأربعة أبناء (بنتين و ولدين)، ليسانس في اللغات بجامعة الجزائر، إلى جانب دراسته لمدة 3 سنوات في نظام (CIA) computer information system "الكمبيوتر الإعلامي بالولايات المتحدة الأمريكية" بعد توقفه لأسباب مادية، موظف في القطاع الخاص بالجزائر العاصمة في التسيير و مكلف بالتكوين.

من عائلة متوسطة الحال، يختلف "السيد رشيد" عن سابقه من المبحوثين، حيث لم تكن لديه أي رغبة أو ميول للهجرة من قبل، ما عدا تجربته الأولى في السفر من سن صغير، و التي أثارت فيه ذلك عند زيارته لأحد أقاربه إلى فرنسا، لكن سرعان ما زالت عنه تلك الفكرة بعد ظهور عوامل و أسبابا أخرى للهجرة من

خلال الشبكة الاجتماعية وقانون الجذب و الطرد، لتتحول إقامته إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد فوزه في تجربة "عملية السحب" التي كانت تصدرها هذه الأخيرة من أجل جذب المهاجرين إليها و أمام أوضاع غير ملائمة في بلد الأصل والتي زامنت الظروف السياسية و الأمنية التي بدأت تعرفها البلاد آنذاك مما جعلته يستقيل عن عمله كإداري في ميدان الأمن ليلتحق بأول فرصة أتاحت له والتي لم تكن في الحسبان وذلك سنة 1993.

كانت الهجرة مجالا وميدانا خصبا من أجل تحقيق رغباته و تحسين أوضاعه كأي مهاجر جديد، من خلال فرص العمل التي كان يتقلدها بعد التعرض إلى مشاكل وعراقيل الاندماج في البداية بسبب اللغة، مروراً بوظائف الخدمات الصغيرة في المطاعم و التنظيف، إلى أن بدأت تستقر به الأوضاع و إزاحة فكرة العودة إلى بلد الأصل التي كانت تراوده بسبب مشاكل الاندماج، و التحول للعمل في مطاعم ذات سمعة عالمية، والإرتقاء من خلال تقليد مناصب مختلفة و متنوعة في مجال التسيير و المبيعات، و محاولة إنشاء مشاريع استثمارية على حسابه الخاص في مجال النقل و الإطعام لكن سرعان ما أوقفهما لأسباب مادية. إلى أن استطاع الإستقرار في عمله بعد تقليد مناصب كثيرة و متنوعة في أحد الشركات الأمريكية العالمية الكبرى و تغيير وضعيته الاجتماعية بالزواج و الإنجاب.

لم تعرف حالة "السيد رشيد" كسابقتها تطورا معتبرا في وضعيته المادية رغم تحسنها كثيرا بعد الهجرة، وذلك بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة التي كانت عاملا في تضييع جهوده كلها التي تم استثمارها في البلد المضيف، والتي أحالت دون إنهاء و الإستمرار في تطوير نفسه بما فيه الكفاية من أجل تأمين المخاطر بعد عودته الإضطرابية و القسرية سنة 2008، بعد تعرضه لظروف غير ملائمة و لمشاكل اجتماعية في البلد المضيف لم تكن في الحسبان والتي غيرت مشاريعه وحياته كلها، وأحالت متابعة مسار هجرته بالرغم من محاولاته الملحة لتغيير أوضاعه تلك بتغيير مكان إقامته إلى كندا، ليتحول بعد ذلك إلى بلده الأصلي بالعودة مضطرا دون استعداد مسبق أمام عدم قدرته على جمع و تحويل الموارد الضرورية الملموسة من أجل تأمين عودته و القدرة على الإستثمار بعد ذلك بسبب ذلك الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة، بالرغم من بعض المحاولات التي كان يقوم بها من أجل تأمين مستقبله و مستقبل عائلته من خلال بعض التحويلات التي ضاعت هي الأخرى في أحد بنوك الجزائر إلى جانب محاولته في البلد المضيف التي لم تجني فوائد كبيرة. لذلك تعرضت عائلته إلى ظروف غير ملائمة بعد العودة بسبب سوء إعادة الاندماج و عدم التمكن من توفير التأمين بعد العودة، على الرغم من توفر الإستعداد البشري (الخبرات في مجال التسيير والتسويق والتدريب التي اكتسبها خلال العمل في البلد المضيف)، لكن في غياب الرأسمال المادي الكبير لم يتمكن من تحقيق الإستثمار وتأمين السكن أو حتى الاندماج السوسيو مهني إلا من خلال القطاع الخاص بمساعدة الشبكة الاجتماعية من البلد المضيف.

لكن كانت مدة العودة الطويلة التي قضاها هذا العائد مع عائلته في بلد الأصل باعتبارها أحد متغيرات الاندماج، كفيلة في تغيير وضعيته الاجتماعية و توفير الإستقرار لعائلته فيما بعد، و التمكن من تجاوز تلك الصعاب و الظروف و العراقيل التي فرضتها العودة القسرية، و التغلب على تلك المرحلة وعلى مشاعر فشل تجربة الهجرة و تقبل الوضع الجديد و هذا ما كانت تمليه طبيعته الشخصية من جهة، و من خلال تلك المحاولات و جهود العائلة و تضامن الزوجين معا بعد توحيد الإتجاهات والمواقف والعمل المشترك والإتجاه نحو غايات وأهداف واحدة بين الزوجين من أجل الخروج من تلك الأوضاع و إيجاد الحلول لذلك وتجاوز الصعاب، مما أدى أولا إلى إحداث التكامل و التماسك و استقرار الحياة الأسرية من جهة، الذي كان بإمكانه أن يحدث و ينتج عن ذلك اضطراب في الحياة الزوجية. فقد تمكنت هذه العائلة بعد ذلك من تحقيق ظروف الإستقرار بتأمين المسكن بالخصوص بعد فترة طويلة من الإنتظار إلى جانب انضمام

الزوجة إلى سوق العمل و تحقيق الاندماج السوسيو مهني و ارتفاع سلم اجتماعي ملائم مكن هذه العائلة من الخروج من متاعب نقص الإستعداد للعودة. و بالتالي اعتبرت تجربة **"السيد رشيد"** الرائدة من بين التجارب **العودة الناجحة نسبيا** و ذلك بسبب **المبادرات الشخصية لهؤلاء الفاعلين (الزوجين)** في غياب أدنى دعم من **الهيئات الحكومية و السياسية في سبيل إعادة إدماجهم بعد العودة** إلى بلد الأصل، بعد التحدي و تجاوز كل تلك العراقيل التي سببتها العودة القسرية.

ب- الحالة العشرون، حالة الزوجة **"السيدة سميرة"**:

من مواليد 1973 (44 سنة)، من العاصمة الجزائر، أم لأربعة أطفال، ماجستير في التسيير و الإقتصاد، أستاذة في التعليم الثانوي، من جنسية مزدوجة (جزائرية – أمريكية). لم يكن لدى **"السيدة سميرة"** أي رغبة في الهجرة من قبل، و كانت هجرتها في إطار **لم الشمل العائلي** بعد الخطبة ثم الزواج، بعد طول انتظار للحصول على وثائق الإقامة القانونية من أجل الالتحاق بزوجها سنة 2000.

و أمام ظروف اجتماعية جد صعبة في بلد الأصل قبل الزواج، عرفت تجربة هجرتها فترة استقرار بعد توفر ظروف جيدة رفقة زوجها داخل البلد المضيف، و التي مكنتها من نسيان متاعبها قبل الزواج، بمجرد البعد الجغرافي و تغيير بلد الوجهة، بدأ الشعور بالتخلص من كل تلك القيود و الضغوطات الاجتماعية والعائلية التي كان تعيشها قبل ذلك، و لم يكن يهتمها بلد الوجهة بالقدر من اهتمامها بوجودها إلى جانب زوجها. و أمام توفر كل ظروف الاستقرار، تمكنت هذه المبحوثة من الاندماج بشكل سريع و بداية حياة هادئة رفقة زوجها داخل ذلك المجتمع الجديد، خصوصا بعد مجيء الأبناء و الذي زاد من تحسين وضعيتها الاجتماعية، إلى جانب تنويع ثقافتها من خلال احتكاكها مع المجتمع و تعرفها على ثقافة و حياة أخرى جعلتها تنسجم في حياتها الاجتماعية و تحقيق اندماجا معتبرا، خصوصا بعد تمكنها من العمل في وظائف العمل الجزئي لأحد المراكز الثقافية الإسلامية لتعليم أبناء الجالية المسلمة المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية و ذلك لمدة 4 سنوات.

واستطاعت من خلال ذلك **تحقيق استثمارا بشريا هائلا** من خلال اكتساب اللغة و الخبرة في التعليم مما زاد في اندماجها داخل ذلك المجتمع. لكنها و نظرا لظروف زوجها الطارئة اضطرها ذلك إلى إيقاف عملها و تغيير مكان إقامتها إلى حين عودتها مع عائلتها إلى بلد الأصل بعد **العودة القسرية** رفقة زوجها و أبنائها، **بعد ظروف التغيير المفاجئ لدورة الهجرة** التي غيرت حياتها و حياة عائلتها بعد معاناتها أوضاعا جد صعبة مع زوجها، تغيرت خلالها الخطط المستقبلية، و تحولت حياتها من وضعية استقرار إلى وضعية قلق و خوف من مستقبل مجهول أما ظروف **نقص الإستعداد للعودة** وما لها من أثر على عملية الاندماج بعد ذلك في بلد الأصل.

لكن أمام تفهم الأوضاع والرغبة في إيجاد الحلول و الوقوف إلى جانب زوجها من أجل الخروج من تلك الظروف الصعبة التي كانوا يعيشونها خصوصا في بداية العودة ، استطاعت **"السيدة سميرة"** التغلب على ذلك الوضع، و بدأت في البحث والسعي نحو إيجاد الحلول التي تمكنها من الخروج من أزمة حقيقية غيرت كل التخطيط و تلك المشاريع المستقبلية التي كانت تنوي العائلة القيام بها، و سارعت إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل من ذلك، بعد المبادرة لذلك قبل العودة وذلك من خلال **الإستعداد السيكلوجي لها** بما أن هذه العائلة كانت تحاول تطويل مدة إقامتها بالبلد الثالث الذي كان بمثابة بلد عبور استطاعت من خلاله **التخطيط لعودتها** و تجاوز بعض مراحل عدم الإستقرار هذه، و توفير بعض المجهودات و ادخار بعض الأموال التي من شأنها المساهمة في بداية حياة جديدة في بلد الأصل. وكانت تلك هي الخطة التي تمكنت هذه العائلة الإستعانة بها من أجل الانتقال إلى تلك المرحلة الجديدة و بلوغ الهدف و نسيان كل تلك

المشاكل والعراقيل التي سببتها العودة القسرية في حد ذاتها. و قد تم ذلك من خلال اشتراك الزوجين في الأهداف بعد تحقيق التكيف المتبادل فيما بينهما و تجاوز كل الإختلافات و المعارضات التي من شأنها تزيد من حدة ذلك الموقف.

وبعد أن وجدت هذه المبحوثة نفسها قادرة على مساعدة زوجها في إيجاد الحلول والسعي نحو تحسين الأوضاع بعد العودة بعد أن كان تحقيق وتوفير حياة أسرية مستقرة أكبر وأسمى غاياتها، بدأت "السيدة سميرة" باتخاذ بعض الإجراءات بعد عودتها، و ساهم مستواها الثقافي و الجامعي وإصرارها لإثبات نفسها ومتابعة دراستها في ذلك، والذي مكنها من تحقيق بعض أهدافها من خلال القدرة على الدخول في سوق العمل إلى جانب زوجها وتحقيق الاندماج السوسيو- مهني بعد عودتها، الشيء الذي ساهم في تجاوز مراحل نقص الإستعداد المادي للعودة، و استطاعت العائلة سد النقص الذي لم تتمكن من تحقيقه في البلد المضيف نظرا لتلك الأسباب و المشاكل النفسية و الظروف الخارجية البنيوية التي تعرضت إليها هذه العائلة، إلى جانب فترة الإقامة القصيرة في المهجر بسبب ذلك الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة.

وإلى جانب ذلك العناء كان ينبغي لمثل هذه الزوجات الحاجة إلى سلامة الصحة النفسية من أجل مواجهة أزمات الحياة و التفاعل الإيجابي مع الزوج أمام المواقف المختلفة، وإلى علاقات إجتماعية سليمة حققت لها القدرة على تخطي العقبات التي تحول بين إقامة التعاون و الود محل الصراع و التوتر. فالزواج يعني المشاركة في اتخاذ القرارات وتكامل وجهات النظر من خلال الإهتمامات المشتركة. وفي مثل هذه العملية لا يعني الزواج قيام الأفراد باتخاذ قرارات مستقلة و لكن الزوجين يفكران معا و يقرران معا وهذا ما أدي في الأخير إلى تكامل الأهداف و تحقيق الإستقرار فيما بعد و بالخصوص في الحياة الزوجية.

وهنا يجدر بنا الإشارة وبالأخص إلى الدور الذي لعبته المرأة في العودة، نظرا لتفهمها للوضع الذي ساهم في الأخير في إحداث التوازن و تجاوز مراحل سوء الاندماج. لأن هذه العائلة لا تزال في تواصل لضمان تحقيق الإستقرار أكثر من خلال صراعها مع الحياة كأى عائلة أخرى تريد الإستقرار والنجاح من أجل أولادها.

وبهذا تعتبر تجربة "عائلة السيدة سميرة" في العودة رائدة رغم كل صعوبات إعادة الاندماج التي تمكنت من تجاوزها رفقة زوجها، من خلال عوامل كثيرة، تلخصت في الطبيعة الشخصية لهؤلاء العائدين، إلى جانب العمل المشترك بين الزوجين بعد توحيد الأهداف المشتركة و الإهتمامات المتبادلة بينهما و الابتعاد عن طغيان النزاعات الفردية فيها. و زادت تلك المجهودات التعاونية بينهما المحافظة على بناء أسرتهما وزيادة ارتباطها بعد تعرضها إلى ما كاد يهدد سلامة حياتهما الأسرية. و تعتبر هذه العائلة مثالا لتلك العائلات التي كانت أهدافها في حياتها مع عائلتها أكبر من أية أهداف، لذلك كان النجاح نحو الحفاظ على تلك العلاقة الزوجية و كيان الأسرة بالرغم من كل تلك المشاكل و العراقيل التي تعرضت إليها هذه العائلة. وأثمرت تلك العلاقة تحقيق الإستقرار في بلد الأصل وعدم الندم عليها، لأنها تقول "لولا العودة لما استطاعت هذه العائلة تحقيق ما كانت تعجز عن تحقيقه في المهجر"، كما أن تجربتهم أثناء المراحل الأولى من العودة لعبت دورا هاما في تحديد تطلعاتهم و خططهم المستقبلية، و تحقيق أحد أهم عوامل الإستقرار والتمثل في السكن كما ساهمت مدة العودة الطويلة في تفهم الأوضاع في المجتمع الأصلي و تقبل التغير، و أصبحت عائلتها أكثر تواؤما مع الحقائق الجديدة و مع التركيب الإقتصادي و الإجتماعي للبلد الذي مر هو الآخر بمراحل تغير عديدة و بالتالي صنفت تجربتهم من بين التجارب الناجحة للعودة و لو بشكل نسبي لسبب الإستمرار في تلك المبادرات الشخصية على أمل تحسن الأوضاع أكثر مع أبنائهما خصوصا بعد أن وصولهم إلى مستوى و مرحلة النضج من أجل ترك الحرية لهم في إعادة تجربة الهجرة من أجل الدراسة وتحسين مستقبلهم إن سمحت الظروف لذلك.

الخلاصة:

لقد مكنتنا تجارب هذه العائلات العائدة من فهم عوامل العودة و الاندماج من خلال عرضنا لكل حالة من هذه الحالات، و التي استطعنا من خلالها التعرف على الحياة الاجتماعية لهذه العائلات من جهة، إلى جانب اكتشاف بعض المتغيرات التي تم الإستعانة بها في الأخير من أجل اختبار فرضيات الدراسة من جهة أخرى، و التي يبدو التطابق معها منذ البداية بعد عرضنا لسمات عينة البحث. و سنقوم بتفسيرها و تحليلها بشكل أعمق بعد الخوض في تحليل المحتوى لهذه الحالات و لفرضيات البحث من خلال هذه الفصول الميدانية التي وضعنا من أجل ذلك. كما يبدو و للوهلة الأولى مدى تشابه هذه الحالات في سماتها و أسباب العودة و عوامل الاندماج عندها على السواء، و هذا ما يثبت وصولنا إلى درجة الإشباع في دراستنا هذه لذلك اكتفينا بهذا القدر من العائلات التي ساعدتنا في النهاية لاستخراج النتائج النهائية للدراسة.

الفصل الثاني

عرض تحليلي لتجارب عودة العائلات المهاجرة

ومدى اندماجها في بلد الأصل

تحليل محتوى الفرضية الأولى:

درجة الإستعداد وعلاقته بقرار العودة

تمهيد:

بعد عرضنا المفصل لوقائع الدراسة الميدانية لتجارب عودة العائلات الجزائرية المهاجرة إلى بلد الأصل بعد إقامتها لفترة زمنية طويلة في البلد المضيف والذي حاولنا من خلاله بيان أهم سمات و خصائص هذه العائلات العائدة، وعرضنا لأهم مجالات الدراسة و مجريات البحث الميداني الذي قمنا من خلاله بتحديد الإطار المنهجي للبحث و التقنيات المستخدمة من أجل جمع البيانات التي ساعدتنا على فهم هذه الظاهرة وتبسيط الضوء على أهم العوامل المساعدة على العودة و الكشف عن مستويات الاندماج لديها داخل المجتمع.

سنقوم في هذا الفصل و الذي يعتبر من الفصول الميدانية الهامة التي حاولت تفسير الظاهرة التي أماننا بالكشف والتحليل لأولى هذه الفرضيات إلى جانب الفرضيات الأخرى التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، من أجل تفسير عوامل العودة عند هذه العائلات المستجوبة و استخلاص أهم النتائج التي تفسر هذه الظاهرة على ضوء العرض التحليلي لتجارب هذه العائلات العائدة، و من ثم معرفة مدى مصداقية هذه الفرضيات وبالتالي تحديد الآفاق التي تفتحها هذه الدراسة كموضوع بحث لدراسات معمقة أخرى و الكشف عن جوانب ربما تكون بداية لدراسات أخرى بإمكانها الوصول إلى بعض الخفايا و الجوانب التي لم نتمكن الوصول إليها و الكشف عنها في بحثنا هذا نظرا لتعقد الظاهرة. و من أجل هذا، فقد قمنا بتفريغ محتوى المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين لهذه العائلات المستجوبة الزوج و الزوجة معا كما بينا ذلك آنفا، ومن ثم استخرجنا لأهم فئات التحليل التي أدرجت على شكل متغيرات لتحليل محتوى الفرضيات التي اعتمدنا عليها في هذا البحث للوصول إلى معرفة أهم الدوافع و العوامل المحفزة لعودة هذه العائلات، و من ثم قياس أبعاد اندماجها في بلد الأصل بعد عودتها في الفصول القادمة.

فالفصل الأول يجيب عن الفرضية الأولى التي اعتمدنا عليها في البداية و المتمثلة في قياس درجة الإستعداد للعودة عند هذه العائلات العائدة وعلاقتها بقرار العودة، باعتباره أحد المتغيرات الأساسية التي تمكن من تفسير عوامل العودة من جهة، و درجة أو مستويات اندماجها بعد ذلك داخل المجتمع من جهة أخرى. إذ أن العودة و باعتبارها انتقالا ديموغرافيا مثلها مثل الهجرة تحتاج فيما تحتاج إلى تنويع موارد الأسرة بغية تعويض أفضل للمخاطر المرتبطة عن غياب سوق تأمين فعال و تهيئة ظروف ما بعد العودة في بلد الأصل. أي يعتبر هذا القرار بمثابة تخطيط مسبق و جمع أهم الموارد الضرورية الملموسة منها و غير الملموسة من أجل عودة فعالة و التي ستساعد بدورها فيما بعد على عملية اندماج هذه العائلات داخل المجتمع. ولأجل ذلك فقد خصصنا أربعة مباحث أساسية يجيب كل مبحث منها على متغيرات هذه الفرضية و التي من خلالها قمنا بتحليل محتوى مؤشراتنا التي جاءت على شكل عناصر فرعية لها و التي تجيب في النهاية على مدى مصداقية هذه الفرضية.

و تمثل المتغير الأول في معرفة طبيعة أسباب الهجرة أولا عند هؤلاء المبحوثين حتى يتسنى لنا معرفة مسار العودة و كيفية تغيير الإتجاه نحو اتخاذ القرار بالعودة و الكشف عن أسباب ذلك فيما بعد. و يجيب **المبحث الثاني** عن المستوى الأول من هذا الاستعداد و المتمثل في تأمين الرأسمال المادي و الذي تمثل في فهم الوضعية المهنية لهؤلاء المبحوثين أثناء الهجرة ومعرفة آخر مهنة توقف عندها قبل العودة ، و قدرته على الإستثمار من أجل ضمان الاندماج السوسيو- مهني بعد العودة، و كذا قدرته على تحويل الأموال و أملاك أخرى إضافة إلى إمكانية الادخار و تأمين المسكن. كل هذه المؤشرات تمكننا من معرفة مدى قدرة هذه العائلات العائدة على تأمين و نجاح عودتها تلك. أما **المبحث الثالث** يجيب على مدى اكتساب الخبرات المهنية و الكفاءات و المعارف العلمية و التي تتلخص في ضمان الرأسمال البشري من أجل تأمين العودة

عن طريق الدراسة و التكوين في الخارج. و **المبحث الرابع** فقد خصصناه من أجل تحليل محتوى **الرأسمال الإجتماعي** لمعرفة مدى قدرة هذه العائلات على جمع المعلومات الكافية من أجل العودة من خلال الشبكة الإجتماعية لتسهيل و تأمين عملية العودة، و مدى وجود الإتفاق العائلي و تأثيره على العودة فيما بعد، و كذا أهمية التخطيط و الإحتساب لها. كل هذه المتغيرات جد مهمة من شأنها الإجابة على إشكالية البحث. و أخيرا **يجيب المبحث الخامس** و الأخير لهذا الفصل على **أهم النتائج المتوصل إليها** لهذه الفرضية المقترحة.

المبحث الأول: تحليل محتوى طبيعة مشروع الهجرة (معرفة الأسباب و الأهداف من الهجرة)

في بداية هذا الفصل من هذا البحث الميداني و الخاص بدراسة درجة الإستعداد للعودة لهذه العائلات العائدة المستجوبة، نقوم بالكشف أولا عن أهم العوامل المساعدة على عملية العودة و فهم مسارها من خلال بعض المؤشرات التي وضعناها لكل متغير من متغيرات هذه الفرضية الأولى. يتمثل المتغير الأول في تفسير و فهم طبيعة أسباب و الهدف من الهجرة عند هؤلاء المبحوثين و ذلك من خلال أربعة مؤشرات أساسية والتي جاءت على شكل محاور.

يفسر المؤشر أو **المحور الأول** الظروف الخاصة بهؤلاء المبحوثين قبل الهجرة و من ثم فهم أهم أسباب هجرتهم، ثم في **المحور الثاني** نهتم بمعرفة تأثير الشبكة الإجتماعية في اتخاذ القرار بالهجرة، ومدى توفر و جمع المعلومات عن الهجرة و عن البلد المضيف. أما **المؤشر الثالث** بعد فقد اهتم بمعرفة أهم الصعوبات و المشاكل التي تعرض إليها هؤلاء المبحوثين من أجل الوصول إلى البلد المضيف والتي من خلالها نستطيع فهم أسباب الهجرة و الأوضاع التي كان يعيشها هؤلاء لمعرفة الرغبة الحقيقية لهؤلاء في الهجرة و مقارنتها فيما بعد بقرار بالعودة. أما **المؤشر الرابع** و الأخير فيتمثل في معرفة طبيعة و نية الهجرة لهؤلاء المبحوثين إن كانت دائمة أم مؤقتة و معرفة إذا ما كانت فكرة العودة واردة من البداية لفهم سبب التغير و تحول الإتجاه عن فكرة الإقامة الدائمة لهؤلاء المبحوثين و من ثم معرفة أسباب العودة فيما بعد.

1. تحليل محتوى الأسباب و الظروف الخاصة بالمبحوثين قبل الهجرة:

من أجل فهم و تفسير عوامل و مسار عودة الهجرة، ينبغي أولا دراسة و فهم الواقع و الأوضاع الإجتماعية لهذه العائلات المستجوبة في بلد الأصل قبل الهجرة و من ثم معرفة الأسباب لهجرتهم. ثم معرفة و مقارنة الأوضاع فيما بعد أثناء الإقامة في البلد المضيف و بالتالي يمكننا ذلك من الكشف و التحقق من الفرضيات التي وضعناها من أجل تفسير عملية العودة من جهة، و من جهة أخرى فهم مستويات الاندماج فيما بعد داخل بلد الأصل. و يعتبر **محور الأسباب و الظروف الخاصة بالمبحوثين قبل الهجرة**، أحد المؤشرات الهامة التي تفسر طبيعة الأسباب الحقيقية للهجرة عند هؤلاء المستجوبين و من ثم فهم أهم التغيرات و المعطيات الجديدة التي حولت و غيرت اتجاه تفكير هذه العائلات نحو الإقامة الدائمة في البلد المضيف و اتخاذ القرار بالعودة بعد ذلك. إذ لا يمكننا فهم العودة من دون معرفة مسار الهجرة عند هذه العائلات و فهم أهم التغيرات و الأسباب التي جعلتها تصنع هذا القرار بالعودة. وبما أن الهجرة مجرد « انتقال من مكان إلى مكان و من مجتمع إلى آخر، أو كما يعرفها البعض على أنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي و بيئته المحلية إلى وطن آخر للإرتزاق و كسب وسائل العيش أو لسبب آخر»¹، فقد توصلنا و بعد تفريغنا للمحتوى الخاص بجانب الظروف قبل الهجرة إلى استنتاج أهم الأسباب و الدوافع المختلفة و المتنوعة لهجرة هؤلاء

¹ - انشراح الشال، مرجع سابق، ص15

المبحوثين من خلال استخلاصنا للأوضاع التي كان يعيشها هؤلاء قبل هجرتهم و من ثم تفسير ومقارنة هذه الأسباب حسب مسار الهجرة عندهم. فبعد حساب التكرارات لفئات التحليل المتعلقة بمؤشر الظروف قبل الهجرة، تبين لنا أن الهجرة تشكلت من مجموع أسباب وأنواع هجرات مختلفة في آن واحد. إذ هناك من هاجر بسبب تحسين المستوى الاجتماعي و المادي بحثا عن ظروف ووسائل ملائمة للعيش والتي عجز عن تحقيقها في وطنه الأصلي، ثم العمل أو الزواج أو الدراسة أو للسياحة أو حتى لأسباب سياسية أو أمنية... وقد احتلت الأوضاع والظروف المادية والاجتماعية غير الملائمة في بلد الأصل المرتبة الأولى لتفسير أسباب الهجرة لدى هؤلاء المبحوثين، و ذلك بنسبة 35 في المائة من مجموع الحالات المستجوبة. ما يعادل ثلاث حالات كانت تعاني ظروفًا اجتماعية صعبة وقاسية في بلد الأصل، مثل (حالة حسين العائد من إيرلاندا) الذي كان يعاني ظروفًا قاهرة قبل هجرته (ضغوطات اجتماعية و نفسية وأوضاع مزرية في بلد الأصل). و"السيدة كريمة" (هجرة قسرية بسبب تشرد العائلة لتعرضها لجرائم الإرهاب و وفاة الوالدين بعد ذلك وهي في سن صغيرة مما اضطرها للهجرة لتكون إلى جانب أختها التي كانت متواجدة في فرنسا من قبل و التكفل بها و بأخيها وهجرتها عن طريق اللجوء الإقليمي). ومضايقات أمنية وضغوطات اجتماعية في مكان إقامتها باسكتلاندا (زوجة حسين الأجنبية) بسبب إسلامها و ارتدائها ما يثبت هويتها كمسلمة. والهجرة ليست فقط رد فعل لظروف صعبة وقاسية في بلد الأصل، هناك خمس حالات حاولت الهجرة بدافع البحث عن فرص وأسلوب معيشة أفضل في مكان آخر والتي مثلتها حالة "حسان من كندا" (من أجل الزواج وتوفير مسكن والتكوين في البلد المضيف). "السيدة نواردة من الإمارات" (تعاني هي و زوجها عدم استقرار مادي و بطالة في بلد الأصل). "حالة محمد" (بحثا عن فرص أفضل في المهجر) و"عائلة نبيلة من إنجلترا" (و التي اتخذ زوجها من اللجوء السياسي وسيلة من أجل الوصول إلى البلد المضيف لتحقيق رغباته التي كان يطمح إليها قبل هجرته).

ويرتبط التحول أيضا ارتباطا وثيقا و تجاوزها في كثير من الأحيان أسبابا كثيرة و متنوعة. فمن بين هذه الحالات من هاجرت بسبب لم شمل الأسرة عن طريق الزواج، و التي احتلت المرتبة الثانية من مجتمع البحث بنسبة 30 في المائة، والتي مثلتها فئة النساء (الزوجات) وما يعادل ست حالات من مجموع حالات الدراسة: "السيدة سهيلة من إيطاليا" (ورغبتها الدائمة في التغيير إلى ما هو أفضل تحولت إلى حقيقة عن طريق الزواج). "السيدة حورية من أمريكا" (التي فضلت انتظار الزوج للعودة "المزعومة" تغلبت عليها المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها داخل أسرة الزوج مما أسرع عملية الهجرة و كسر حلقة انتظار عودة الزوج و الالتحاق به و لم شمل العائلة). "السيدة ليلى من كندا" و"السيدة سامية من إنجلترا" وأخيرا "السيدة سميرة من أمريكا" (كان الزواج سببا و دافعا للهجرة لديها و لم تكن رغبتها في ذلك). و"السيدة نبيلة من إنجلترا" (كانت مرافقتها للزوج الذي كانت لديه رغبة ملحة في الهجرة و جعل من طلب اللجوء السياسي وسيلة للهجرة و الإقامة في البلد المضيف لتحقيق رغباته و تحسين ظروفه المعيشية).

كما أن الانتقال من أجل العمل و الدراسة و الأسفار وتليها بعد ذلك السياحة و التي حظيت بالمزيد من الأهمية، لأنها أثرت أيضا على أسلوب تفكير المهاجرين. إذ أن الانتقال يعني فتح الحدود لأنواع متعددة من الحركة. فقد احتلت هذه الفئة المرتبة الثالثة بنسبة 25 في المائة من مجموع حالات الدراسة: "السيد علي من أمريكا" (بدأت مسيرته بالعمل و الأسفار من أجل التجارة و جمع المال و تحولت إلى هجرة فيما بعد)، "السيد حمادة" (بدأت رحلته مع الهجرة عن طريق هواية السياحة و الأسفار ثم الدراسة و العمل إلى أن تحولت إلى إقامة لمدة 38 سنة). زوجته "فاطمة من السعودية" (بدأت حياتها مع الهجرة من خلال الدراسة في القاهرة ثم العمل و الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية)، "السيد محمد" من إنجلترا

(عرف تجربة السفر إلى إنجلترا من قبل والعمل فيها لمدة شهر ثم إصراره على العودة ثانية إليها بعد تعلم اللغة الإنجليزية). و "السيد ياسين" من الجيل الثاني لأحد أبناء الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا (بعد اكتسابه و تشربه بتنشئة اجتماعية غرست فيها المقومات والثقافة الجزائرية تمكن من تحقيق رغبته في الهجرة إلى الجزائر من أجل تحقيق بعض المشاريع الإستثمارية، حيث استطاع الإستقرار نهائيا فيها فيما بعد بدءا من هجرته الدورية بين الجزائر و فرنسا لمدة ثلاث سنوات من أجل إكمال التكوين الذي بدأه في فرنسا في مجال العلاج الطبيعي و من ثم العمل في هذا المجال الذي مكنه فيما بعد بفتح مشروعه ذاك في مدينة الجلفة).

وفي المرتبة الرابعة نجد تأثير الشبكة الاجتماعية كأحد الدوافع و المحفزات على أخذ القرار بالهجرة وذلك بنسبة 20 في المائة من مجتمع البحث و التي مثلتها أربعة حالات من مجتمع البحث: "السيد سعيد من إيطاليا" (بعد أخذ مسؤولية العمل من سن صغيرة بعد إثارة الفكرة و الصورة الإيجابية للهجرة من أحد الأصدقاء تكونت لديه رغبة ملحة في الهجرة)، "حالة حسان من كندا" (إلى جانب رغبته في إيجاد فرص أفضل في البلد المضيف و إثارة رغبة الهجرة إلى كندا من خلال الشبكة)، "حالة محمد" من إنجلترا (كانت هجرة أحد الأصدقاء المقربين إليه نقطة تحول في قراره للهجرة)، و "حالة رشيد" (الذي لم تكن لديه فكرة الهجرة إطلاقا كانت الشبكة أحد المثيرات في هجرته إلى أمريكا).

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية، كدافع قوي على الهجرة الجزائرية نحو الخارج، هو العامل الأمني الذي يعتبر مسئولا عن النزوح من البلد الأصل خصوصا بعد ما أصبح يعرف بمرحلة "العشرية السوداء" التي مرت بها الجزائر والتي ارتفعت خلالها حركة النزوح إلى الخارج في التسعينيات و ارتباط ذلك بشكل ملموس، بعدم الإستقرار للكفاءات في الجزائر. حيث مثلت نسبة حالات الدراسة التي هاجرت لهذه الأسباب 15 بالمائة من مجتمع البحث و من بينها: (السيدة كريمة) و التي وضحت حالتها الاجتماعية من قبل و التي سببتها هجرتها تلك الأوضاع الأمنية التي كانت سائدة في الجزائر آنذاك، كحالة "الزوجة الأجنبية لحسين" (التي تعرضت هي الأخرى إلى مضايقات و مطارادات أمنية مستمرة في مكان إقامتها باسكتلاندا خصوصا بعد ارتدائها "للحجاب" وتعرض زوجها هو الآخر إلى مطارادات أمنية في البلد المضيف). أما "السيد حسان من الإمارات" (و الذي كان يتمتع بوضعية جيدة في بلد الأصل إلى جانب عمله الذي يتطلب التنقل والأسفار، جعله يفكر في الهجرة من أجل حماية عائلته من الأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها البلاد آنذاك).

و يأتي دافع الدراسة للهجرة في المرتبة الأخيرة والتي مثلتها حالة واحدة من حالات الدراسة والمتمثلة في "حالة توفيق" من فرنسا (أراد الهجرة من أجل إتمام دراسته و إتمام التخصص في الفيزياء الفلكية التي كانت منعدمة في بلد الأصل آنذاك و رغبة إطلاقه كمشروع بعد عودته). وبعد هذا الوصف الدقيق للأوضاع وفهم أسباب الهجرة عند حالات الدراسة، فأول ما يلاحظ عليه عند هؤلاء المبحوثين، هو اجتماع مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية (الأمنية)، والثقافية، في كل من بلد المنشأ (المرسل) والدول المستقبلة إلى جانب وجود مختلف التغيرات والعوامل التي عرفت ظروف هؤلاء في بلدهم الأصلي، مما أثرت فيهم اتخاذ القرار بالهجرة. إلى جانب الرغبة الشخصية لهؤلاء المبحوثين لتغيير أوضاعهم التي كانوا يعيشونها في بلد الأصل. و هذا ما يجعلنا نستنتج أن هذه الأسباب يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسيين و هما: عوامل خارجية "جاذبة" مقابل ذلك عوامل داخلية "دافعة" للهجرة. ولعل أبرز العوامل الخارجية والداخلية، تتلخص في أن العوامل الاقتصادية الأولى تبقى واضحة من خلال التركيز على رأسمال وأسواق الائتمان في المناطق المرسله للمهاجرين، فضلا عن اعتبار أن الهجرة وسيلة

للتعويض عن عدم وجود أنظمة تأمينية لحماية الناس من توفير حياة مستقرة آمنة، تنوع مصادر الدخل للعائلة، توفير متطلبات العيش الضرورية، فضلا عن توفر العمل و إمكانية الإستثمار فيما بعد في بلد المنشأ.

فتبقى العوامل الاجتماعية والإقتصادية هي المهيمنة في قرار الهجرة عند هؤلاء. وهذا ما حولنا إلى الإشارة إلى النظريات الإقتصادية في الهجرة و التي تركز على دراسة نمط المعيشة للمهاجرين لفهم قرار الهجرة و سيطرة العوامل الإقتصادية في ذلك باعتبار أن الهجرة وسيلة للتعويض عن ما يفقده الفرد أو الجماعة في بلد المنشأ وهذا ما أشارت إليه بعض النظريات التي اهتمت بجانب اتخاذ قرارات الهجرة من الجانب (الماكرو- بنيوي) سواء الظروف المتعلقة ببلد الأصل (الجذب) أو بالبلد المضيف (الطرد). فمعظم الهجرات الإقتصادية تبدأ مع شباب نشيطين اقتصاديين لهم أهداف مادية من أجل تحقيق مستوى اجتماعي أفضل في بلد المنشأ، حيث تشير هذه النظريات (الإقتصادية) إلى أن المهاجر عادة ما يعود إلى بلده الأصلي بعد تحقيقه لأهدافه التي هاجر لأجلها، فيما يختار البعض إطالة مدة إقامتهم أكثر لتحقيق المزيد من الإستقرار المادي لأجل الإستثمار دائما في بلد المنشأ، كما أن منهم من يختار العودة ثم الهجرة من جديد ومع مرور الوقت يأخذ عائلته للاستقرار في بلد المنشأ¹.

لكن لا يمكننا أن ننسى دور الدول المستقبلية في إمكانية تحقيق هؤلاء رغبتهم تلك في الهجرة خصوصا و أن معظم حالات الدراسة هاجرت في مرحلة لم تكن فيها قيودا سياسية للهجرة مما سهل لها العبور و الدخول إلى هذه البلدان المستقبلية بكل سهولة وهذا ما قمنا بتفسيره في المحاور الأخرى من هذا المبحث، والتي كانت مجالا وميدانا خصبا لهؤلاء من أجل تحقيق رغبتهم التي هاجروا من أجلها. إذ تشير دراسة الهجرة الدولية في معظمها إلى دور الدول المستقبلية في جذب الأفراد إليها من خلال طلب العمالة والسماح بالدخول إليها. كما لا ننسى دور البيئة الاجتماعية التي تحيط بالفرد و التي لها أثر كبير في دفعه للهجرة لا سيما المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة و جماعة الرفاق التي تعد من شبكات الهجرة الجاذبة للشباب نحو الهجرة والمساعدة على اتخاذ ذلك القرار و وجهة الهجرة حسب توافر واتساع هذه الشبكات. فالقرارات التي يتخذها الأفراد والعائلات والمجتمعات تلعب في كثير من الأحيان بالرغم من المعلومات الناقصة والخيارات المقيدة، دورا حيويا في تحديد و توجيه الهجرة والإستيطان. وتساعد الشبكات الاجتماعية التي تنشأ من خلال عملية الهجرة على تشكيل النتائج على المدى البعيد. فالهجرة إذن هي نظام معقد من التفاعلات الاجتماعية. وغالبا ما اعتبر أن مصالح رأسمال هي المسيطرة وهي التي تحدد مجرى الهجرات، في حين لم يعط الإهتمام الكافي إلى القوة الإنسانية (الدوافع والمبادرات التي يقوم بها الأفراد والجماعات المشاركون في عملية الهجرة).

فإلى جانب هذه الأسباب التي أشرنا إليها لا ننسى دور الرغبة الشخصية لهؤلاء المبحوثين في البداية من أجل تغيير أوضاعهم تلك وهذا ما يؤولنا إلى تفسير نظريات الهجرة و المتمثلة في النظريات الميكرو- بنيوية التي قامت بتفسير أسباب الهجرة التي تعود أساسا على الفرد، كنظرية (لي إفرت، 1966) التي ترى أن العوامل الفردية هي التي تفسر تلك التيارات والتيارات المضادة للهجرة. حيث انطلق هذا الأخير من فكرة أن الهجرة هي نتاج حسابات فردية أساسها عوامل جذب في "مكان المقصد" وعوامل طرد من "مكان المنشأ" و تقييم هذه العوامل تظهر أكثر عند تحليل التكلفة والربح ، التي وضعها "جاستد" حتى وإن لم

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر ، مرجع سابق، ص 99.

يستعمل هذه المفاهيم علنا. و في هذا الصدد يشير "تاييلور"¹ أيضا إلى أن قرار الهجرة مرتبط أساسا بدافعية الفرد نحو الهجرة، حيث تزيد هذه الدافعية كلما زادت معرفته بالمكان الذي سيذهب إليه و قسم دوافع المهاجرين إلى قسمين رئيسيين مهما تعددت أسبابهم، القسم الأول هم أولئك الذين لهم نوع من الإدراك أو القناعة بأنهم سيحصلون على فرصة أحسن لتحقيق أهدافهم و طموحاتهم، و النوع الثاني هو ما يرى في الهجرة الحل الوحيد و الجذري لكل مشاكله. و اعتمادا على مختلف التوجهات و النظريات في تفسير حركات الهجرة، إلا أن جميعها تحدث نتيجة لعوامل التغير المختلفة و التي تتلخص في العوامل الجاذبة والطاردة و دوافع الشبكة و دوافع الحداثة و العولمة التي من شأنها تغيير الذهنيات و اتجاهات الأفراد مما يزرع فيهم إما الفضول و يثير إغرائهم للاقتراب و الإحتكاك بالدول المستقبلية و التعايش معها، خاصة عند مقارنتها بالواقع الاجتماعي و الإقتصادي لبلدهم الأصلي مما يحفزهم و يشجعهم أكثر للخوض في التجربة. فالهجرة فعل جماعي ينجم عنه تغيير اجتماعي يؤثر على المجتمع ككل في كل من الدول المرسلات أو المستقبلية للمهاجرين. علاوة على ذلك فإن تجربة الهجرة للعيش في بلد آخر غالبا ما تؤول إلى تعديل في الخطط الأصلية، وهكذا فإن نوايا المهاجرين في وقت الرحيل لا تنبئ بالفعل عن سلوكهم الفعلي.² فمن خلال معرفة سبب الهجرة و الهدف منها عند هؤلاء المبحوثين نستطيع فهم العلاقة بين هجرتهم و عودتهم خصوصا بعد المسار الطويل في الهجرة و مقارنة الفوائد و الأرباح التي جناها المهاجر من خلال هجرته تلك ثم العودة، و العوامل المحيطة به في البلد المضيف مما تجعله يغير من اتجاهه. بل و أن الأسباب من البداية بإمكانها أيضا تفسير و فهم طبيعة و سبب العودة في حد ذاته، و التي يمكننا استخلاصها من خلال بعض حالات الدراسة المستجوبة التي كانت هجرتها مكرهة و قسرية و هذا ما حاولنا كشفه و توضيحه من خلال تحليلنا لمتغيرات و مؤشرات الفرضيات الأخرى المعتمدة في بحثنا هذا و ذلك في الفصول اللاحقة.

2. تحليل محتوى أثر الشبكة و المعلومات عن الهجرة و عن البلد المضيف في قرار الهجرة:

بعد تطرقنا في التحليل السابق عن أسباب الهجرة والتي ارتبط معظمها بالأوضاع الاجتماعية و المادية للمبحوثين قبل الهجرة، و من خلال توافق النظريات التي فسرت العوامل المختلفة للهجرة، والتي بينت أن الهجرة الدولية المعاصرة لم تعد تقتصر فقط على تحديد العوامل الاقتصادية و الاجتماعية، و إنما هي عوامل تعددت و تداخلت فيها كل هذه الأسباب. و لم يعد هناك سبب واحد هو الذي يتحكم في الهجرة و إنما هناك مجموعة هذه الأسباب مجتمعة في شخص واحد وهذا ما توصلنا إليه أيضا من خلال المعطيات و تجارب المبحوثين في دراستنا هذه. كحالة (السيد حمادة) و التي اجتمعت فيها أسباب عديدة للهجرة والإقامة بسبب السياحة أولا ثم الدراسة و العمل، (السيد علي) العائد من أمريكا، (السيد حسان) من كندا، (السيدة فاطمة) من المملكة العربية السعودية، (السيد حسان) من الإمارات العربية، (السيد محمد) من إنجلترا، و (السيد ياسين) من فرنسا. فقد اجتمعت أسباب عديدة عند هؤلاء مكنتهم من التفكير و بناء مشروع الهجرة كما بينا ذلك سابقا.

إلى جانب هذه الأسباب، لا ننسى دور الشبكة الاجتماعية في أخذ القرار و إثارة فكرة الهجرة عند البعض و المساهمة في تحقيق و بناء مشروع الهجرة عند البعض الآخر من خلال العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، المتمثلة في الجهات الفاعلة الفردية و الفاعلة داخل الشبكات من جهة و الروابط بين الأفراد، كعلاقة القرابة، الصداقة، المصالح و الجوار. حيث تقوم بينهم علاقة تواصل بين الشباب المقبل

- حكيمة شاشوة، الإغتراب الاجتماعي و الهجرة لدى الشباب الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، جوان 2016-2017، ص75.

² - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص684.

على الهجرة وأولئك الذين سبقت لهم الهجرة من قبل. و الذي يطلق عليه بعض علماء الاجتماع "بالفرص الوسيطة للهجرة" و التي تدعو إلى تنقل الأشخاص، مثلما قدمه "لي إفرت"¹ فإن هذا الأخير هو الذي "فتح الباب" وأدخل مفهوم الفرص الوسيطة بين من "مكان الأصل" و "مكان المقصد" كما أن "تودا رو" أشار إليها أيضا حيث اعتبر أنه ليست العوامل الموضوعية التي يطمح إليها الأفراد هي التي تثير الهجرة، لكن إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى للتنقل من مكانهم الأصلي إلى مكان المقصد و تتمثل هذه العوامل في العلاقات الفردية ومصادر المعلومات الموجودة داخل مكان المقصد. وهذه هي نفسها أفكار "نظريه الشبكات الاجتماعية" والتي أصبحت أساسية فيما بعد.

وهذا ما سجلناه عند بعض المبحوثين، حيث وجدنا 20 بالمائة من الحالات المستجوبة من كانت الشبكة الاجتماعية السبب الأول و المباشر في التأثير وبناء مشروع الهجرة لديهم، والتي مثلها كل من: (السيد سعيد) الذي أثار فيه الشبكة الاجتماعية فكرة الهجرة خصوصا بعد المعلومات الشائعة التي كانت تترصد في الشارع آنذاك "هاجر أو تاجر أو كرعين [أقدام] ماجر"².

ومن خلال الصورة الإيجابية لجمع المال للهجرة التي رسمها له أحد الجيران الذين سبقت لهم الهجرة من قبل و الذي كون لديه تلك الرغبة الملحة في الهجرة). (السيد محمد من إنجلترا)، كانت هجرة أحد الأصدقاء المقربين إليه نقطة تحول في قراره للهجرة، و (السيد رشيد)، الذي كانت الشبكة أحد المثيرات الأساسية لهجرته إلى أمريكا حيث لم تكن لديه فكرة للهجرة إطلاقا. (السيد حسان من كندا)، كانت عوامل الطرد والبحث عن فرص حياة أفضل في الخارج السبب الأول في الهجرة لكن بناء المشروع جاء بعد جمع المعلومات من خلال الشبكة الاجتماعية التي أثارته فكرة إمكانية تحقيق ذلك عن طريق برنامج الهجرة إلى كندا بالتأثر أحد الأصدقاء الذين تمكنوا من الهجرة من خلال ذلك المشروع. و قد لاحظنا أيضا أن دور الشبكة الاجتماعية لم يتوقف عند إثارة فكرة الهجرة فحسب واعتماده على هذه الشبكات في بناء مشروعه، وإنما أيضا في اختياره للوجهة التي سيهاجر إليها عند البعض الآخر، حيث يساعد تواجد أحد الأقارب أو الأصدقاء بالمهجر على تدبر الأمر لا سيما في الأشهر الأولى من هجرته خاصة في الإيواء و البحث عن العمل، حيث أنه كلما اتسع نطاق شبكة الهجرة كلما قلت تكاليف الانتقال التي تؤدي إلى احتمالية زيادة معدل الهجرة مما يجعل الهجرة أكثر أمنا و سهولة. و تعتمد هذه الروابط الاجتماعية التي يكونها هؤلاء المقبلين على الهجرة، قبل الهجرة مع أفراد آخرين مقيمين ببلد المهجر، و عادة ما يكون هؤلاء الأفراد متشابهين معهم أو لهم نفس التوجهات والأهداف، و عادة ما تجمع بين هؤلاء علاقة قرابة أو سابق معرفة، سواء من العائلة أو الأصدقاء.

ولقد شكلت هذه المجموعة نسبة 30 بالمائة من مجتمع البحث: (السيد سعيد) بعد إثارة فكرة الهجرة من خلال الشبكة كما رأينا ذلك سابقا، استطاع أيضا الحصول على مساعدات من خلال بعض الأصدقاء عند وصوله إلى البلد المضيف. (السيد علي) الذي كان العمل والسفر إلى الخارج سببا في هجرته في البداية إلى ألمانيا كما رأينا آنفا، لكن الشبكة الاجتماعية كانت نقطة تحول و إثارة فكرة تغيير إقامته غير الشرعية بألمانيا و الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك عن طريق مساعدة أحد الأصدقاء له الذين كانوا مقيمين هناك من قبل. (السيدة فاطمة) والتي بدأت رحلتها مع الدراسة ثم العمل وأخيرا الإقامة الدائمة بدءا

¹ - Victor Piché, « les fondements des théories migratoires contemporaines », opcit, p22.

² - اللاعب المشهور للفريق الوطني لكرة القدم آنذاك.

من القاهرة ثم إلى المملكة العربية السعودية من خلال إثارة الشبكة الإجتماعية لفكرة التنقل بتواجد أحد الأقارب هناك. **(السيدة نوارة)** كانت أسباب عوامل الطرد من بلد الأصل دافعا للهجرة، لكن الدعم والمساعدة من قبل الشبكة الإجتماعية للزوج كانت من أثارت فكرة اختيار دولة الإمارات من بين الدول والخيارات الأخرى (كندا) ومساعدته في الإستقرار فيما بعد في البلد المضيف. **(السيدة كريمة)** كانت الشبكة الإجتماعية من ساعدها للتكفل بها والتحول إلى البلد المضيف بسبب الأوضاع الإجتماعية التي تعرضت إليها (عوامل الطرد) هذه المبحوثة التي كانت الدافع الأول للهجرة. و **(السيدة نبيلة)** استطاعت بعد جمعها للمعلومات اللازمة من أجل القبول بالزواج و مرافقة الزوج الذي كانت لديه رغبة ملحة في الهجرة من أجل البحث عن فرص أفضل، وكانت الشبكة الإجتماعية المصدر الأول لـ **كليهما لجمع المعلومات** من خلال القرابة الأسرية ثم مساعدتهما في الإقامة بعد ذلك. إذ تقوم شبكات الهجرة أيضا من تقليص أو تسهيل الكثير من المخاطر و التكاليف التي كان سيتكبدها المهاجر لولا وجود هذه الشبكات.¹

إذ يتمثل دور الشبكة الإجتماعية في الهجرات عموما من خلال الرأسمال الثقافي المتمثل في المعرفة السابقة بالدول المزمع الهجرة نحوها و كيفية تنظيم السفر و إمكانية التكيف مع البيئة الجديدة في بناء مشروع الهجرة وخاصة تحديد الوجهة من خلال العلاقات الشخصية مع الأسرة و روابط الصداقة بين المهاجرين الأولين والأفراد المقبلين على الهجرة. (المعرفة السابقة لبلد المهجر من حيث فرص العمل و مستوى الأجور في التشجيع على الهجرة). لكن ما يلاحظ من خلال المعطيات التي جمعناها من خلال هؤلاء المبحوثين أن معظمهم لم تكن لديهم معلومات وصورة واضحة عن الهجرة وعن بلد المقصد: (حلم يصعب تحقيقه، بلد عربي، بلد شاسع و بارد)، (تحدي، الهجرة صعبة)، إلى جانب تلك الصورة الإيجابية التي يستقيها البعض من خلال المعلومات التي يرسمها بعض المهاجرين الذين يقبلون على بلد الأصل من خلال زياراتهم في العطل (جنة، الإلدرداد، بلد الفرص)، (بلد الرفاهية و الإنقاذ). أما البعض الآخر و خصوصا الزوجات اللواتي هاجرن عن طريق الزواج لم تكن لديهن أدنى صورة عن الهجرة وعن بلد المقصد **(سميرة، ليليا، سامية)** و منهن من أبدين بعض التخوف لذلك **(سميرة، نبيلة، سامية)**.

كما أن قرار الهجرة غالبا ما يكون قرارا فرديا نابعا من قناعة فردية ذاتية للشخص المقبل على الهجرة من خلال مقارنة واقعه الإجتماعي بما يمكن تحقيقه في بلد المهجر بناء على تنبؤات و تقدير مبني على معرفة سابقة لبلد المهجر. و في هذا إشارة إلى دور بعض المستجوبين و الذي كانت لديه صورة واضحة عن بلد المقصد **(كالسيد حسان من الإمارات)** الذي تمكن من جمع المعلومات الكافية لاختيار دولة الإمارات العربية من بين مجموع الدول التي عرفها من قبل و التي كان يسافر إليها من أجل العمل حيث استطاع التقرب إليها و معرفتها عن كثب من خلال زيارته المتعددة لها من أجل تأمين هجرته واصطحاب عائلته و حمايتها من الأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها البلاد آنذاك. أما **(السيد رفيق)** فكانت المعلومات التي جمعها من خلال زيارته الأولى إلى فرنسا هي من أثارت فيه الهجرة ومواصلة الدراسة هناك.

3. تحليل محتوى المشاكل و الصعوبات من أجل الوصول إلى البلد المضيف:

من خلال تفرغنا للمعطيات الخاصة بالمشاكل والصعوبات التي واجهت المبحوثين من أجل الوصول إلى البلد المضيف، لاحظنا أن هجرة هؤلاء سائرت المراحل التاريخية التي عرفت الهجرة الجزائرية و التي قسمها المختصون في مجال الهجرة إلى مراحل انعكست مظاهرها على العديد من المهاجرين الذين أرادوا الهجرة آنذاك، و حاولنا أن نوافق بين هذه الفترات مع المراحل التي هاجر فيها هؤلاء المبحوثين حتى نفهم

¹ -Ibid, p57.

أهم الصعوبات التي واجهها هؤلاء من أجل الإلتحاق و الوصول إلى بلدان مقصدهم ثم الهجرة إليها. و من المهاجرين الأوائل الذين هاجروا في مراحل سابقة في مرحلة السبعينات و الثمانينات حيث عرفت فيها البلد مرحلة استقرار و إعادة بناء جزائر مستقلة كان التنقل فيها سهلا آنذاك لأسباب اقتصادية متبادلة إما للدراسة أو العمل أو لأسباب أخرى. و هذا ما عرفناه من خلال حالة (السيد حمادة) و الذي هاجر عن طريق منحة حكومية و الذي عرف أطول فترة هجرة مقارنة مع المبحوثين الآخرين. و تليها مرحلة الثمانينات مع حالة (زوجته السيدة فاطمة) و التي مرت هجرتها بمراحل متعددة، دراسة ثم عمل و تحولت إلى إقامة لمدة 26 سنة و التي عرفت هي الأخرى عدة تسهيلات و لم تجد أي صعوبات. ثم تليها مرحلتين مختلفتين وهما من مراحل الهجرة الجزائرية عموما، مرحلة التسعينيات و مرحلة الألفية الجديدة، و التي شهدها معظم باقي المستجوبين حيث انعكست بدورها على هجرتهم إما إيجابا أو سلبا سواء من ناحية الحصول و السماح بالدخول إلى هذه البلدان و التنقل بكل حرية أو حتى في إجراءات السفر و التعرض إلى إجراءات التفتيش و المراقبة التي يعرفها السفر و الهجرة اليوم. فيمكننا تقسيم فترة التسعينيات إلى مرحلتين: الأولى تمثلت في فترة ما قبل 1992 و الثانية بعد هذه السنة حيث تختلف معطياتها أيضا حسب حالات الدراسة.

المرحلة الأولى تمثلت في المرحلة التي هاجر فيها بعض هؤلاء المبحوثين ابتداء من التسعينيات (1991 إلى غاية 1992) و التي مثلها كل من: (السيد علي، السيد محمد، والسيد سعيد) إذ تعتبر هذه الحالات الثلاث من مجموع المستجوبين الذين شهدوا فترة جد سهولة للتنقل مما أتاح لهم الفرصة لتكرار هجرتهم أكثر من مرة، و تخللها بعض الأسفار من أجل العمل مثل (السيد علي) الذي كان يتردد على أوروبا عبر إسبانيا من أجل العمل و التجارة إلى أن تحول تنقله ذاك إلى هجرة غير شرعية بسبب بقاءه في ألمانيا و عجزه للعودة إلى أرض الوطن بسبب بداية تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر آنذاك. ثم سرعان ما تحولت هجرته تلك إلى الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير قانونية عن طريق مساعدة الشبكة الإجتماعية له فيما بعد و كان ذلك سنة 1994. أما (السيد محمد) و الذي مرت هجرته هو الآخر عبر مرحلتين، تنقل في المرة الأولى و لمدة قصيرة إلى إنجلترا من أجل العمل و كان ذلك سنة 1988 و أعاد الكرة ثانية سنة 1991 بنية الهجرة و الإقامة الدائمة و كانت العملية جد سهلة لم يتعرض فيها إلى عراقيل .

أما (السيد سعيد) عرف هو الآخر سهولة تنقل و هجرة مرت بمرحلة أولى في 1991 و الثانية في السنة الموالية (1992) لكن كانت المرحلة الثانية أصعب من الأولى بسبب بداية تأزم الأوضاع في الجزائر وفي أوروبا حيث تعرض إلى تفتيش و مراقبة لم يشهدها من قبل في محاولته الأولى، و لاحظ خلالها طوابير كثيرة من الجزائريين في المطار الذين حاولوا الفرار من الأوضاع التي بدأت تشهدها الجزائر آنذاك والهجرة إلى أوروبا بشتى الطرق. ومن خلال محاولته هذه استطاع المرور بسلام و انتهى خلالها بالإقامة و تسوية أوضاعه فيما بعد و بقي لفترة طويلة في إيطاليا إلى حين عودته.

لكن ما يلاحظ على هجرة هؤلاء على العموم أنها شهدت سهولة تامة في التنقل و لم تعرف أي عراقيل في إمكانية الدخول و التنقل بكل سهولة في هذه الدول الأوروبية، بسبب غياب شرط تأشيرة الدخول آنذاك من جهة، تذاكر سفر رخيصة، سهولة صرف العملات، و كل التسهيلات المتعلقة بإجراءات السفر و ما ساعدهم في ذلك مرحلة الإستقرار الذي عرفته البلاد آنذاك. وهذا يبدو جليا حيث رافقت هذه المرحلة بما يعرف بمرحلة إلغاء الإتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا و بين الدول الأوروبية بصفة عامة و التي كانت انعكاسا للظروف المحلية للوطن من انعدام الأمن و الإستقرار. حيث كانت الهجرة الجزائرية منظمة باتفاقيات شراكة من خلال إرسال العمال الجزائريين إلى فرنسا بالخصوص في الفترة ما بين السبعينات والتسعينات، و بعد

إلغاء هذه السياسة وتصعيب شروط الهجرة نحو أوروبا بالخصوص خلال العشرية السوداء والأزمة الأمنية للجزائر خلال التسعينات غيرت الظروف و تغير معها سياسات الهجرة و إمكانية الدخول بصعوبة إلى تلك الدول. إلى جانب هؤلاء هناك بعض المبحوثين الذين عرفوا تسهيلات كثيرة فيما يخص الدخول إلى بلدان المقصد حتى بعد هجرتهم بعد مرحلة 1992، للأسباب أخرى ليست تلك التي عرفها المبحوثين الذين أشرنا إليهم آنفاً، ذلك أن هؤلاء اختلفت وجهات بلدان مقصدهم عن أوروبا. حيث عرفت الهجرة في الجزائر بعد هذه المرحلة اتساع رقعة الهجرة إلى الخارج نحو بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية عند (السيد رشيد سنة 1993) و الذي هاجر من خلال ما يعرف "بطريقة السحب" من أجل الحصول على البطاقة الخضراء للدخول إلى الولايات المتحدة. وعند كل من (عائلة السيد حسان سنة 1996)، و (عائلة السيدة نؤارة سنة 1998) اللذان هاجرا إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث تميزت هجرتهم بالسهولة أيضاً، بسبب أن سياسة الهجرة في هذه الدول تختلف عنها في الدول الأوروبية مما أتاح لهم الفرصة للتنقل بكل سهولة وعدم تعرضهم لإجراءات تعسفية أو مراقبة مشددة من قبل مصالح الهجرة كما عرفها بعض المبحوثين الذين سنشير لهم فيما بعد. و هذا ما يشهد على الفترة الجديدة التي عرفتها الجزائر في تاريخ الهجرة والتحول إلى بلدان خارج الدول الأوروبية بسبب سهولة إجراءات الدخول من جهة و إلغاء كل الإتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الدول الأوروبية فيما يخص تنقل رعاياها.

لكن فترة ما بعد التسعينات شهدت مرحلة تحول كبيرة سواء داخل الجزائر أو حتى في الخارج خصوصا بعد تصاعد مرحلة الظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر، و التي عرفت بمرحلة المأساة وهي مرحلة لبداية تحولات كبيرة على الصعيد الاجتماعي و السياسي و الإقتصادي و الأمني في الجزائر، تغيرت من خلالها أمور كثيرة والتي مست أيضا قوانين الهجرة و قوانين الدخول و الخروج. حيث أصبحت الهجرة والتنقل أكثر صعوبة وشدت فيها المراقبة على المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يحاولون الهجرة في تلك المرحلة، و التي واكبت تغيرا في معطيات الهجرة والسياسة الدولية خصوصا مع الدول التي كانت مشبوهة و التي مسها الإرهاب كالجزائر في تلك المرحلة. مما انعكس هذا على بعض المبحوثين الذين هاجروا خلال تلك المرحلة فيما بعد، مثل (حالة السيد حسين) و الذي هاجر سنة 1995، حيث كانت الحالة الوحيدة التي شهدت هجرته تخطيطا و إجراءات جد معقدة من أجل الدخول إلى أحد الدول الثمانية عشر التي وضع طلبه فيها لإمكانية الحصول على تأشيرة الدخول و ضمان التنقل و الهروب من الأوضاع التي كان يعيشها آنذاك في بلد الأصل - و التي أشرنا إليها سابقا عند الإشارة لخصائص المبحوثين في الفصل السابق-. لكنه حضي بالحصول على الرد بالقبول لطلبه من قبل كل هذه الدول التي راسلها بعد قيامه باجتهادات كبيرة من خلال البحث والتحري والتخطيط للقيام بهجرة غير شرعية والتي بدأت تعرفها الجزائر آنذاك بعد فترة التسعينات. و لقد أشارت إليها بحوث كثيرة ودراسات متعددة والتي اهتمت بدراسة الهجرة الجزائرية، حيث أجمعت كلها أن الجزائر خلال تلك الفترة - و كما أشرنا إليه أيضا في الفصل النظري-، عرفت مرحلة جديدة بعد المراحل التي أشار إليها كل من "بنجامين ستورا" للمراحل التاريخية الخمسة للهجرة و التي توقف فيها عند هذه الفترة أي فترة 1992. أو من خلال الأعمار الثلاثة للهجرة التي ذكرها "عبد المالك صياد"، حيث أخذت الهجرة الجزائرية اتجاهات وأشكال أخرى وتحولت إلى هجرة من أجل تجسيد مشاريع فردية، وظهرت فيها أنواع هجرات مختلفة (هجرات غير شرعية، هجرة الكفاءات، الهجرة النسوية، هجرة القصر، وهجرة "الحرقة" أو ما يعرف بالهجرة السرية، وهجرة إعادة بناء مشروع الهجرة نحو بلد المهجر، بمعنى العودة إلى بلد الوجهة بعد فشل مشروع الاستقرار ببلد المنشأ بعد العودة)، و هذا بسبب صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول للأراضي الغربية، وما عرفته الجزائر خلال تلك المرحلة من تطورات و تغيرات

وتحولات اقتصادية (الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال 1994)، وسياسية مست الحياة الإجتماعية للشباب و أثرت على العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و الجماعات القائمة على تنظيم و تسيير المجتمع بسبب ما تعانيه هذه العلاقات من صراع و تصادم في المصالح و الذي ذكرته الباحثة الفرنسية (ماري تريز تيتو)¹.

وهذا ما يؤكد على أن التغير الإجتماعي و الذي مس القيم و المعايير والمؤسسات الإجتماعية و الأفراد لها دور كبير في الهجرة المعاصرة لدى الشباب الجزائري خصوصا ابتداء من تلك الفترة أي فترة التحول في بداية التسعينات. ولذلك ومن أجل تحقيق أهدافهم من وراء الهجرة لتحسين أوضاعهم والبحث عن فرص أفضل مما كانوا يعيشونها في بلدهم الأصلي، اتخذ البعض الطرق و الوسائل مختلفة كزريعة تمكنهم من الوصول إلى دول المقصد من أجل الهجرة، حيث عرفت بعض الهجرات التي شاهدناها من خلال تجارب بعض المبحوثين طريقة طلب اللجوء السياسي من أجل ضمان الدخول بسهولة إلى بلد الوجهة و ضمان الحصول على إقامة شرعية و أكيدة نتيجة للظروف التي كانت تمر بها البلاد آنذاك وتحقيق مرادهم فيما بعد من أجل تحسين أوضاعهم، و تعد حالة عائلة (السيدة نبيلة) مثالا على ذلك، والتي رافقت زوجها في هذه الهجرة و كان ذلك سنة 1998. أما حالة (السيدة كريمة) و التي هاجرت هي الأخرى في نفس هذه السنة والتي كانت هجرتها قسرية، فقد استلزمت التنقل إلى حيث تقيم أحد قريباتها (أختها) بفرنسا و طلب اللجوء الإقليمي بموجب قانون وضعته فرنسا للجزائريين الذين تعرضوا إلى الإرهاب.

وتأتي مرحلة ما بعد التسعينيات و التي تلي مرحلة الألفية الجديدة. حيث عرفت هي الأخرى مرحلة جديدة تجاوزت تلك المرحلة الصعبة التي عرفت الجزائر آنذاك حيث بدأت تعرف استقرارا أمنيا، خصوصا بعد سياسة الوئام الوطني لسنة 2003، لم تتوقف فيها موجات الهجرة، فقد شهدت هي الأخرى مرحلة هجرات كثيرة و متنوعة إلى مختلف أنحاء المعمورة، منها هجرة ما يسمى بلم الشمل العائلي لبعض المبحوثات المستجوبة (السيدة سميرة سنة 2000 و السيدة حورية 2003) إلى الولايات المتحدة التي عرفت صعوبة في مدة الحصول على وثائق الإقامة و الإلتحاق بالزوج مما تطلب على المبحوثة الأولى فترة انتظار دامت خمس سنوات أما المبحوثة الثانية اضطرت إلى الهجرة عن طريق تأشيرة استطاع الزوج الحصول عليها من خلال عمله في السفارة السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية و التي كانت تستدعي تجديد إقامتها في كل مرة إلى حين عودتها. أما باقي الزوجات الأخريات التي عرفت لم الشمل العائلي أيضا فقد تميزت هجرتها بسهولة تامة في كافة الإجراءات و سهولة السفر و الإلتحاق بالزوج، خصوصا بعدما عرف هؤلاء الأزواج فترة استقرار بعد مدة معينة من هجرتهم و تحسن أوضاعهم في البلد المضيف مما أمكنهم الزواج و إحضار زوجاتهم معهم و هذا ما سنشير إليه في المحاور القادمة من هذه الدراسة. و تتمثل هذه الزوجات في كل من: (السيدة سامية 2002، السيدة سهيلة 2004). أما (السيد حسان) الذي كانت وجهته كندا عبر برنامج الهجرة الذي أصبح شائعا هو الآخر في أوساط الشباب الجزائري آنذاك حيث هاجر سنة 2003 عرف هو الآخر سهولة وسرعة في الإجراءات الذي مكنه من الإستقرار و اصطحاب زوجته (السيدة ليلى) فيما بعد سنة 2005.

أما كل من (السيد توفيق) (2007) و (السيدة الزوجة الأجنبية) (2010) و (السيد ياسين) (2015)، فقد عرفوا أيضا سهولة في التنقل، بسبب الدراسة عند الأول و العودة مع الزوج بعد فترة رخاء و تحسن شديد للزوج عند الحالة الثانية، و لتحقيق مشاريع استثمارية عند "ياسين" في الحالة الثالثة و دخوله بصفة نهائية

¹ - حكيمة شاشوة، مرجع سابق، ص 102.

إلى بلد أجداده و الذي كما عرفناه سابقا ينتمي إلى أبناء الجيل الثاني من أبناء المهاجرين و الذي أراد العودة إلى الوطن مع عائلته. و هذا ما يؤدي بنا إلى الإشارة إلى المرحلة الثالثة التي عرفت فيها الجزائر تحسن خلال الألفية الجديدة خصوصا بعد فترة الرخاء النسبي الذي عرفته الجزائر منذ بداية العقد الأول من عام 2000 واستمر النمو الإقتصادي في الجزائر؛ فقد بلغ متوسطه 4.5 في المائة سنويا منذ إطلاق برنامج دعم الإنتعاش الإقتصادي في عام 2001 و بدأ النظام الإقتصادي يعرف انتعاشا و الذي شهدته الجزائر في ذلك الوقت و خاصة فتح المجال للخصوصية و الإنفتاح على العالم الإقتصادي من أجل التنمية و تحسنت المعايير المالية الكلية للاقتصاد الجزائري في عام 2006، وفقا للحكومة، مع احتياطات الصرف من حوالي 38 شهرا من واردات السلع والخدمات. وقد أمكن تحقيق هذا الإنجاز الإقتصادي من خلال سلسلة من الإصلاحات على ثلاثة مستويات: المؤسسية والاقتصادية والمالية.¹ هذه إذن بعض أهم المراحل التي عرفتتها الهجرة في الجزائر و التي عكستها تجارب هؤلاء المبحوثين الذين استجوبناهم في دراستنا هذه من أجل فهم الظاهرة المراد دراستها من خلال فهم مسار الهجرة عندهم أولا ثم فهم مسار وعوامل العودة لديهم ثانيا و ثم فهم عوامل الإندماج أخيرا.

4. تحليل محتوى طبيعة الهجرة (الدائمة -المؤقتة) و مدى وجود مشروع العودة من البداية:

بعد فحصنا لأهم المعطيات المتعلقة بمعرفة و توقع اتجاهات المبحوثين حول طبيعة و نية هجرتهم و مدى وجود مشروع العودة لديهم من البداية، اتضح لنا أن هناك اختلاف كبير بين تصورات هؤلاء في العودة عند الهجرة و واقعهم الآن. فقد وجدنا أن هناك تباين كبير في اتجاهات هؤلاء حول هذه المسألة و الذي عكس بدوره طبيعة أسباب الهجرة عندهم من البداية. و هذا ما حاولنا الإشارة إليه في المحور الأول من هذا البحث. إذ بينا أن الأسباب و الظروف الخاصة بالمبحوثين قبل الهجرة تعتبر أحد المؤشرات الهامة التي تفسر طبيعة الأسباب الحقيقية للهجرة عند هؤلاء المستجوبين من جهة، ومن ثم فهم أهم التغيرات والمعطيات الجديدة التي حوت و غيرت اتجاه تفكير هذه العائلات نحو الإقامة الدائمة في البلد المضيف واتخاذ القرار بالعودة فيما بعد. فإن فهم العودة يتطلب فيما يتطلب أولا فهم مسار العودة و التي تبدأ بمعرفة مسار الهجرة من البداية عند هذه العائلات، ثم فهم أهم التغيرات والأسباب التي جعلتها تصنع هذا القرار بالعودة.

فقد سجلنا ثلاث اتجاهات مختلفة حول تصور هؤلاء المبحوثين نحو العودة وعن طبيعة هجرتهم من البداية، فقد اتضح هذا الاختلاف جليا حسب الوضعية الاجتماعية لهؤلاء و الظروف التي عاشها هذا المهاجر أيضا خلال فترة تواجده في المهجر من جهة، ودرجة الرأسمال الثقافي المكتسب لديهم قبل الهجرة من جهة أخرى. إذ يعتبر هذا الأخير من بين المؤشرات الرئيسية و الهامة أيضا و التي تعمل على تقييد أو تسهيل الكثير من المخاطر والتكاليف التي بإمكان المهاجر مواجهتها لولا وجود هذه المعلومات، التي يستطيع المهاجر توفيرها قبل هجرته أو أثناء إقامته في البلد المضيف من خلال الشبكات كما بينا ذلك آنفا.²

إذ يتمثل دور الشبكة الاجتماعية في الهجرات عموما من خلال الرأسمال الثقافي المتمثل في المعرفة السابقة بالدول المزمع الهجرة نحوها و كيفية تنظيم السفر و إمكانية التكيف مع البيئة الجديدة في بناء مشروع الهجرة وخاصة تحديد الوجهة من خلال العلاقات الشخصية مع الأسرة و روابط الصداقة بين المهاجرين الأولين والأفراد المقبلين على الهجرة. (المعرفة السابقة لبلد المهجر من حيث فرص العمل و مستوى

¹ - Mohamed Saib Musette, « migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », *opcit*, pp1

² -Victor Piché, *opcit*, pp57.

الأجور في التشجيع على الهجرة). لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل هذا الرأسمال الثقافي كافي وكفيل وحده بمعرفة كل ما يمكن توقعه خلال الهجرة لضمان تأمين إقامته هذه في بلد المهجر؟ أم أن هناك بعض المتغيرات و المعطيات التي لا يمكن للمهاجر معرفتها إلا بعد خوضه في التجربة و احتكاكه بذلك المجتمع فيما بعد والذي أصبح جديدا عليه وكذا حسب الوضعية الإجتماعية و كل العوامل البنوية التي ستحيط به طوال مدة إقامته تلك في المهجر؟ فالناس تهاجر من أجل توفير الهدف من وراء هجرتهم ثم تعود. هذا هو المنطلق من البداية لكن بعد ذلك تتضح أمور أخرى لهذا المهاجر و التي تعدل من اتجاهه و تجعله يغير مسار هجرته تلك بالتفكير في العودة. لذلك و بعد استجوابنا لهؤلاء المبحوثين اتضح لنا وجود ثلاث اتجاهات حول تصور العودة من بداية هجرتهم.

فالاتجاه الأول كان يشير نحو الإقامة الدائمة و استحالة العودة، و قد مثلت نسبة هؤلاء بنحو 45 بالمائة من مجتمع البحث ما يعادل تسع حالات من حالات الدراسة و التي مثلتها كل من (عائلة حسين و زوجته الأجنبية، السيد سعيد و زوجته، السيد علي، السيد حسان من كندا، السيد حمادة و زوجته، و السيدة نوار).

أما **الاتجاه الثاني** فقد مثل نسبة 30 بالمائة من مجتمع البحث عند كل من (حالة السيد محمد، و السيد رشيد، السيدة سامية و السيد ليليا، السيدة سميرة و السيدة نبيلة) و الذي تمثل في عدم وضوح الفكرة من البداية عن طبيعة تلك الهجرة (دائمة أم مؤقتة)، حيث كانت فكرة العودة مبهمة و غير واضحة عند هؤلاء و أنها فكرة بعيدة المنال (حالة ليليا): "أنا لم أتصورها أن تكون بهذه السرعة و بهذه الطريقة"، و حالة (السيدة نبيلة) حيث تقول: "لم أضع كل هذه الأفكار من قبل في الحسبان و لم أكن أتصور أن تكون عودتي من أجل الأبناء".

كما أنه هذا **الاتجاه** كان في تغير دائم عند البعض الآخر حسب الأوضاع: (حالة محمد): "هي دائما [العودة] في تغير حسب الأوضاع لكن بدأت في التفكير فيها مليا بعد التجارب التي رأيها من خلال أحد العائلات التي أعرفها جيدا فأثار ذلك في نفسي و كنت لا أنام طوال الليل أفكر فيها". و زوجته (السيدة سامية) حيث تقول: "بما أنه كانت الفكرة عند زوجي فتكلمنا عنها قبل الزواج لكن هو من أثار فكرة العودة من قبل". كما أن تركيز البعض في بداية هجرتهم كان يتوجه أكثر نحو كيفية تحقيق الإستقرار في المجتمع الجديد و الوصول إلى تحقيق أهدافه المرجوة من الهجرة ليس إلا (حالة رشيد): "لم أستطع التخطيط لأي شيء في البداية و لم أكن أفكر في العودة كان تفكيري سوى في كيفية الإستقرار".

أما **الاتجاه الثالث** و الذي مثل 25 بالمائة من مجتمع البحث فقد تمثل عند كل من (السيد حسان من الإمارات العربية، السيد توفيق و زوجته كريمة، السيد ياسين و السيدة سميرة) فقد كانت العودة واردة عندهم من البداية. (السيد حسان من الإمارات العربية): "أنا كنت أدري أنني سأعود، أنا لم أقطع الحبل، فعلمي بقي دائما مع الجزائر لم أغلق الأبواب نهائيا لأنني كنت واضعا في نيتي أن أنتظر الوقت المناسب حتى تتغير الأوضاع قليلا ثم أعود إلى بلدي" و (السيد توفيق) الذي كان واضعا العودة في الحسبان بعد إنهائه الدراسة في فرنسا و إطلاق ذلك التخصص الذي هاجر من أجله و إدخاله في الجامعة الجزائرية. و (السيدة كريمة زوجته): "كانت الجزائر دائما في مخيلتي و لم تفارقتني كنت أزور الجزائر كثيرا، أنا لم أكن سعيدة كثيرا هناك كان دائما هناك شيء ينقصني". و (السيد ياسين) الذي أحب العودة إلى الجزائر من سن مبكرة و أراد الإستقرار فيها و فتح مشاريع استثمارية حيث يقول:

« Je commençais à en parler quand j'étais en terminal j'allais passer mon bac. »

وكانت أحد الشروط قبل الهجرة عند البعض الآخر **(السيدة حورية)**: "اتفقنا على هذا الأساس و أخبرني زوجي أنه لا يطيل كثيرا في الغربية، قلت لا بأس بذلك أتزوج و أسكن مع عائلة زوجي...لو كانت الحياة بدون مشاكل معهم وكانت الحياة عادية كنت سأصبر إلى حين العودة المزعومة". و **(السيد سميرة)**: "كنت واضحة العودة في الحسبان و وضعت كل التغيرات الثقافية و الدينية بيني و بين ذلك المجتمع الذي تخوفت منه كثيرا و تكلمنا أنا و زوجي حول المسألة و كان الإتفاق أن تكون العودة، لكن لم نستطع أن نحدد لها أجلا معيناً".

أما الإتجاه الأول فيمكن تفسيره عند **(السيد حسين)** مثلاً، أمام الظروف القاهرة والأوضاع المزرية التي تركها وراءه في بلده الأصلي و التي جعلته لا يلتفت و يعود إلى الورا. حيث أن شعور الفرد بالعجز وعدم القدرة على التغيير يجعله فاقدا للأمل في تحسن الأوضاع و تضيق به السبل مما يؤدي به إلى الابتعاد عن تلك الظروف بوضع قطيعة بينه و بين المجال الذي سبب له تلك الصعوبات و هذا ما يولد له الشعور بعدم الإنتماء والإغتراب و اتخاذ موقف تجاه هذا المجتمع بالإنسحاب منه فتكون القطيعة مع المجتمع الأصلي وهذا ما يجعله يلجأ إلى الهجرة و يخاطر بحياته من أجل الوصول لتحقيق الهدف الذي هاجر من أجله والجري وراء المجال الذي تكون فيه الظروف أحسن مما كان عليه في بلده الأصلي. فحينئذ يجد نفسه متخلصا وحرا بمجرد هذا البعد الجغرافي الذي كان يربطه مع مجتمعه وعائلته، هذا البعد يسمح له بالفرار من الضغط الإجتماعي والعائلي. و هنا يظهر جليا موقفه من الهجرة و العودة معا و هو الابتعاد عن مجتمع الأصل وعدم التفكير و رفض فكرة العودة نهائيا من البداية. لذلك فيبدو طبيعيا كمرحلة أولى أن يكون رد الفعل هذا عن تصور هؤلاء للعودة في بداية هجرتهم أو حتى خلالها بعدم التفكير فيها إطلاقا. خصوصا تحت الظروف و الأوضاع التي كان يعيشها البعض و عدم قدرتهم على توفير و تلبية رغباتهم الضرورية في بلدهم الأصلي إلى جانب البحث عن فرص أفضل في البلد المضيف عند البعض الآخر **(السيد سعيد، السيد علي، السيد حسان)** حيث يقول: "أنا كنت واضعا في الحسبان أنني لن أعود أبدا إلى الجزائر، أنا "بصقت" عليها و لم أصدق نفسي أنني غادرت الجزائر فعندما هاجرت كنت نيتي من البداية أن لا أعود. لم أكن أعرف أن الإنسان يتغير بمجرد أن يكبر و يبدأ في الملاحظة و الإدراك لبعض الأشياء تبدأ نظرتة للأمر تتغير و تظهر له أمور أخرى لم يكن يعرفها لم يجعلها في الحسبان".

كما يمكن أن يحدث هذا الإتجاه من وجهة نظر معاكسة لتجربة هجرة قد عملت على المساهمة في التغيير الإيجابي للمهاجر من الناحية المادية و أيضا تشكيل فرص احتمال البقاء في مجتمع المقصد، بمجرد توفر واحتمال وجود عمل ومستوى دخل ملائم مقارنة بتلك الظروف التي كانت في موجودة في مكان المنشأ وأخيرا توفر الإستقرار في البلد المضيف و تحسن الأوضاع المتوقعة قبل الهجرة والذي عمل بدوره على المساهمة في الإندماج بعد الهجرة، حينها يصبح المهاجر لا يفكر في العودة أيضا. و هذا ما جعل وجود هذا الإتجاه عند معظم المبحوثين و بالخصوص كل من **(السيد علي، السيد سعيد و زوجته، السيد محمد، السيدة فاطمة)** التي تقول: "ما كنت أفكر أبدا في العودة في حياتي، كنت أزور الجزائر كثيرا مرتين أو ثلاث مرات في السنة، فالجزائر بالنسبة لي لم تكن بالنسبة لي بعيدة، أنا كنت أتمنى أن أموت هناك في مكة المكرمة، حتى بالنسبة لمستقبل أولادي كنا نفكر بأن يواصلوا دراستهم في الخارج و ليس حتى في السعودية".

فيتبين من خلال تصريح هذه المبحوثة أن مشروع العودة لم يكن واردا منذ البداية لأنها تقول أنها كانت مرغمة و مضطرة بإتباع زوجها الذي قرر العودة بسبب المشاكل الصحية. لكن ليس هذا ما يهمنا الآن أي معرفة الأسباب الحقيقية لعودة هؤلاء سواء مع هذه المبحوثة وعائلتها أو مع مبحوثين آخرين، لأننا سوف نقوم بكشف ذلك فيما بعد. فالظروف السيئة و غير المنتظرة في البلد المضيف يعتبر محفزا للعودة أيضا

لأسباب قهرية. تعد العودة القسرية معقدة بعض الشيء، حيث تفسر بسبب الطرد في المقام الأول بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة بسبب ظروف غير مواتية، كما ترجع إلى العودة الإلضطرارية لأسباب عائلية أو إلى أسباب صحية. (حالة عائلة الرشيد و السيدة فاطمة).

فإذا كانت العودة في تعريفها على أساس أنها تقتصر على الأشخاص الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية في السنوات العشر الأخيرة إما بصورة مؤقتة أو دائمة، فإن هذا الحد الزمني يسمح بتقييم أثر تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر خلال هذه الفترة الزمنية. كما أن تلك الآثار تنعكس على المهاجر نفسه مع مرور الوقت من خلال دخول بعض العوامل التي تجعله يغير من سلوكه في حياته و حتى من تخطيطاته للحياة وتتغير اتجاهاته حول نظرتة للأشياء. فإذا كان التصور في البداية بعدم العودة، فهذا ما يجعلنا نضطر لدراسة وفحص تجربة الهجرة من أجل فهم قرار العودة، بما أنها هي التي تحدث ذلك القرار فيما بعد. فعندما تتغير هذه العوامل و المعطيات بعد دخول عناصر جديدة لم تكن في الحسبان يتغير الإتجاه والفكرة نحو العودة بوجود الأبناء مثلا (السيد علي، السيد سعيد و زوجته و السيد حسان و زوجته السيد محمد وزوجته). حيث يبين ذلك (السيد علي) في تصريحه قائلا: "كما تعلمين بعد إنجابنا للأولاد المتعة و الحياة وكنا نعيش فرحين و مبسطين، و عندما يكبر الأولاد حينها تبدأ المشاكل [يضحك]، فنحن نغرس شجرتنا هنا ثم نسمعين من يقول أن ابنك سيتحول إلى نصراني، و آخر إلى يهودي... فأنا لا أود غرس شجرتي في هذا البلد".

وهنا نلاحظ بروز دور الشبكة بقوة في تغيير الإتجاه نحو العودة عند هؤلاء الذين كان موقفهم معاديا للعودة في البداية بسبب المعلومات التي يستقيها البعض من خلال الشبكة لبعض الحالات المماثلة لحالتهم أي ما يسمى بالشبكة الإجتماعية عن طريق التماثل. وترتبط الشبكات بنوع معين من العلاقة التي تربط بين مجموعة محددة من الأشخاص و الأشياء و الأحداث... مجموعة الأشخاص والأحداث والأهداف التي تحدد الشبكة، و التي تمتلك بعض السمات التي تحدد هويتهم كأعضاء من جماعة واحدة متكافئة، لغرض تحديد شبكة العلاقات فيما بينهم (نوك و كوكلينسكي 1982 و تمسون و آخرون 1991).¹

فإن الموقف النظري للشبكات، يعتبر أن هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة التي يمكن أن تكون مساعدا كبيرا لمبادرات العودة إلى بلد الأصل. حيث أنها تتيح الموارد اللازمة لتأمين العودة إلى الوطن و التي تنبع من أنماط العلاقات الشخصية التي قد تُستمد من التجارب الماضية للعائدين من الهجرة أو من تجارب الآخرين في البلد المضيف (تجارب عائلات أخرى مع أبنائها المنحرفة داخل البلد المضيف).

ومن بواعث تغيير الإتجاه أيضا حدوث بعض المشاكل الإجتماعية داخل البلد المضيف، ظروف غير متوقعة تجعل من الممكن عودة الفرد إلى بلده الأصلي بسبب ظروف غير مواتية وغير متوقعة و التي من شأنها أن لا تكون في صالح هذا المهاجر و التي تعكس تجربة هجرته التي عاشها في البلد المضيف والتي يمكن أن تكون عاملا كبيرا لمبادرات العودة إلى بلد الأصل، فتميل الكفة إلى العودة عند توفر العوامل المحفزة لها حينها يغير هذا المهاجر من تصوره و اتجاهه نحو العودة. (حالة حسين و زوجته الأجنبية) مثلا بسبب الظروف و تغير أوضاعهم التي كان يعيشانها من قبل في الخارج مما اضطرهما على العودة إلى دياره عند الأول و الهجرة عند الثانية. فيعتبر قرار العودة أولا قرارا فرديا لكن تتدخل فيه عوامل بنيوية أخرى تغير مساره نحو الهجرة أو العودة و يحدث نفس الشيء بعد العودة فهذه العوامل هي التي تحدد مساره أيضا نحو استمرار العودة أو إعادة الهجرة فيما بعد. كما يتغير هذا الإتجاه إلى العودة أيضا بسبب توفر معطيات أخرى كوجود استثمار أي إتاحة الفرص في بلد الأصل أي بمجرد توفر الظروف خاصة

¹ - Victor Piché, opcit, p 267.

الإستعداد الجيد للعودة لدى هذا المهجر و كل الفرص المتاحة و يكون قرار العودة إيجابيا إذا كان المجموع الكلي "للتوقعات" والتكاليف أكثر ملائمة في المجتمع المستقبل (المهجر) تحدث العودة (ماسي 1998، ماسي 1990)، عند (السيد حمادة و السيد ياسين) مثلا، و عند البعض الآخر من هؤلاء المبحوثين أيضا. أي هناك عوامل كثيرة متداخلة فيما بينها هي التي ستصنع هذا القرار وتغيير الإتجاه نحو العودة فيما بعد. فإن العودة المقررة تؤكد على الإرادة الحرة للمهاجر الذي يقوم كفرد، بتقييم المزايا والعيوب المرتبطة بعودته إلى بلده. (السيدة نواره و عائلتها)، فلم تكن العودة واردة لديها إلا بعد اصطدامها بالواقع كما تقول و اكتشافها لتلك الدولة التي لا تؤمن مستقبل عائلتها بسبب أن هذه الدول (دول الخليج العربي) لا توفر نظاما مؤمنا للحياة الإجتماعية فيها و لا فرصا للضمان الإجتماعي و خاصة تأمين التقاعد إلى جانب غياب فرص دراسة بناتها للغة الفرنسية مما يفرض على بعض العائلات بالتفكير في وضعيتهم تلك و البحث عن حل يمكنهم من الخروج من تلك الأزمة التي توفر لهم بديلا عن ذلك التأمين و الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العودة (كحل مؤقت لتحقيق بعض الأهداف من أجل تأمين العودة النهائية فيما بعد) حيث تقول: "بعد إيقافنا أنا و زوجي من العمل أدركت كما قلت ذلك لزوجي أن هذا البلد لا أمان فيه، لوهلة تجدين نفسك بدون عمل هذا جانب، و الجانب الثاني كنت أخشى على عدم دراسة البنات الفرنسية خصوصا بعد عودتنا إلى البلد فكيف سيكون مصيرنا. لذلك قررت العودة."

فتبين كل هذه التصريحات أن معظم المبحوثين لم تكن لديهم معلومات عن بلد الهجرة قبل هجرتهم تلك وهي المسؤولة عن تغير موقفهم فيما بعد عن العودة و أن هناك عوامل خارجية هي التي تسبب ذلك التغير كما أكدته (بارسونز) أيضا من خلال الإتجاه الفردي أي أن سلوك الفرد له محددات أو عوامل تحركه من أجل إحداث التغير سواء في نفسه أو في المجتمع، وبين أن الفاعل الفرد له دوافع تحركه لتحقيق بعض الغايات في موقف أو بيئة اجتماعية. أي أن (بارسونز) يستخدم نموذجين للسلوك الإنساني أحدهما النموذج السلوكي ثم الإطار المرجعي للفعل كما طوره (ماكس فيبر)، فالنموذج السلوكي وحده يفسر السلوك الإنساني بصفة عامة على أنه يمثل استجابة فيزيولوجية للمثير الخارجي الذي مصدره البيئة، لكن حسب (دوركايم) التغيرات التي تحدث في بناء المجتمع هي المسؤولة عن تغير التقاليد والعادات الجماعية. لهذا فقد اهتم علماء اجتماع كثيرون بدراسة انتشار القيم والأساليب الجديدة داخل المجتمعات ومن هؤلاء نذكر بحث قام به (إيفرت روجرز) عن الانتشار في كتابه «انتقال التجديدات» ويرى هذا الباحث أن العناصر الحاسمة في عملية الانتشار هي: أولا التجديد وثانيا: ينتقل من خلال قنوات معينة، ثالثا: على مر الزمن و رابعا: بين أعضاء نسق اجتماعي. ثم يقوم بعد ذلك بتحديد خمس مراحل لعملية التنبؤ كالاتي: **مرحلة الوعي**: يعرف الفرد مهتما بالفكرة و يبحث عن معلومات أكثر. **مرحلة التقييم**: يقوم الفرد بعمل تطبيق عقلي للفكرة الجديدة على حاضره وموقفه الذي يتبناه مستقبلا، ويتخذ قرارا بتجربتها أم لا. **مرحلة المحاولة**: يستخدم الفرد التجديد على نطاق ضيق لتقرير مدى فائدته له. **مرحلة التبني**: يقبل الفرد التجديد ويرغم نفسه على استعماله وسواء تم تبني التجديد أم لا فإن هناك عدة عوامل تحدد سرعة تبنيه¹ كالتغيير في بعض من سلوكياته وقيمه وتفكيره بعد أن وجد نفسه في مجتمع غير مجتمعه، أو أن ظروف القاهرة أجبرته على ذلك لمجرد وجوده في المهجر مثلا. و بعد عرضنا لأهم الأسباب التي بإمكانها تفسير تغيير الإتجاه نحو العودة سوف نقوم بفحص العامل الأول للعودة والمتمثل في درجة الإستعداد و مدى توفير هؤلاء العائدين لظروف تأمينهم للعودة من أجل الإستقرار بعد ذلك في البلد الأصل و ذلك ما سيكشفه لنا المبحث الثاني من هذا الفصل.

¹ - محمد علي محمد وآخرون، دراسات في التغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 227

المبحث الثاني: تحليل محتوى تأمين الرأسمال المادي للعودة

يعتبر التحضير للعودة العامل الأول و الرئيسي الذي يعتمد عليه أي مهاجر يفكر في العودة. و نظرا لأهميته نحاول في هذا المبحث فهم الكيفية التي تقوم عليه عملية الإستعداد هذه و التي تعتبر المرحلة التي يحتاجها المهاجر للتحضير لعودته إلى بلده الأصلي. و قد أشرنا سابقا إلى أن هناك مستويات عديدة لهذا التحضير والذي يسبق عملية إعادة الإدماج الإجتماعي والمهني وإعادة تأهيل المهاجر العائد إلى بلده الأصلي. ويتمثل هذا الإستعداد في ثلاث مستويات رئيسية، الإستعداد المادي و البشري و الإجتماعي. و يبدو أنه من الضروري عند دراسة عودة الهجرة الإشارة المستمرة لهذه العناصر الثلاث. و سنقوم في هذا المبحث بالكشف عن أولى درجات الإستعداد للعودة عند هؤلاء المبحوثين و المتمثل في الإستعداد المادي و بيان قدرة هذا العائد على جمع مجموعة الموارد الملموسة و تحقيق قدرا من الإكتفاء المادي من أجل عودة آمنة من شأنها أن تكفل له الإستقرار و الإندماج داخل مجتمعه الأصلي. و تحتاج عملية التحضير هذه و تأمين الرأسمال المادي إلى بعض المؤشرات التي تمكننا من معرفة مدى قدرة هؤلاء العائدين على تحقيق ذلك من خلال فهم و تفسير طبيعة الظروف التي عاشها هذا العائد أثناء إقامته في البلد المضيف و فهم الوضعية المادية التي كان يتمتع بها والتي تعتبر من بين الحوافز للعودة و تحقيق الأهداف المرجوة من الهجرة. ونجيب عن هذه المؤشرات من خلال ثلاث محاور رئيسية:

يجيب المحور الأول عن معرفة الوضعية المهنية لهؤلاء المبحوثين أثناء الهجرة و عن آخر مهنة توقفوا عندها قبل العودة، و الذي من خلاله نستطيع الكشف عن مستواهم المادي و الإجتماعي و فهم قدرة هؤلاء المبحوثين على الإستثمار و بالتالي إمكانية إطلاق مشاريع اقتصادية فيما بعد تغنيهم عن البحث عن عمل وعن البطالة و ضمان الإندماج السوسيو مهني بعد العودة ، و كذا قدرتهم على إمكانية الإدخار و تحويل الأموال وأملاك أخرى و ذلك في المحور الثاني، إضافة إلى قدرتهم على تأمين المسكن قبل العودة و هذا ما سيكشفه المحور الثالث من هذا المبحث. و كل هذه المؤشرات تمكننا من معرفة مدى قدرة هذه العائلات العائدة على سد كل المتطلبات الضرورية والإستعداد للعودة من أجل تأمين و نجاح عودتها تلك لتحقيق الإستقرار في بلد الأصل بعد العودة و قدرتها على الإندماج فيما بعد.

1. تحليل محتوى الوضعية المهنية للمبحوثين أثناء الهجرة:

إن تساؤلنا في هذا المحور عن الحالة المهنية للمستجوبين قبل العودة لدليل كاف على الإجابة على عدة تساؤلات و متغيرات التي بينها منذ البداية من أجل التحقق من الفرضيات التي وضعناها في دراستنا هذه من أجل الكشف عن عوامل العودة و فهم مستويات الإندماج عند هؤلاء العائدين الذين استجوبناهم في هذه الدراسة. و من بين الفرضيات التي نود الكشف عنها و التي كانت من بين أولى التساؤلات هو تفسير درجة الإستعداد للعودة و مسألة إعادة إدماج هؤلاء العائدين فيما بعد عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي. فتشير دراستنا هذه إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين من هؤلاء المهاجرين العائدين قد ساهمت هجرتهم بصفة كبيرة على تحسين المستوى المهني لديهم. إذ هناك نسبة كبيرة بينت أن الرغبة في تحسين ظروف حياتهم وتوفير العمل كان السبب الرئيسي لهجرتهم و من ثم الحصول على خبرة مهنية أحسن بعد عودتهم. لذلك كان من الطبيعي أن نجد هذا التحسن لدى هؤلاء المبحوثين. فقد تبين لنا أن معظم هؤلاء العائدين قد تحسنت وضعيتهم المادية و حتى الإجتماعية بعد استقرارهم في البلد المضيف بعدما كان معظمهم يعيش وضعية مادية غير مرضية قبل هجرتهم. مما جعلهم و منذ استقرارهم في البلد المضيف يتطلعون نحو ذلك بشتى الطرق و الوسائل، و هذا ما جعلهم يرتقون و يتقلدون مناصب عالية مكنتهم من تغيير وضعيتهم و بالتالي

استطاعوا أن يوفرُوا قدراً من الإستعداد للعودة والذي نحن بصدد الكشف عنه وعن وضعيتهم بعد الإستقرار في البلد المستقبل أي معرفة مدى استعدادهم للعودة و ذلك من خلال تفسيرنا و تحليلنا لكافة مستويات هذا الإستعداد. إذ لا يقتصر ذلك على رغبة المهاجرين في العودة إلى ديارهم فحسب، بل أيضاً على مدى استعدادهم لها. فإن العودة لا ينبغي حصرها أو النظر إليها على أنها مجرد فعل طوعي من جانب المهاجر، بل يجب اعتبارها قبل كل شيء كدليل على الإستعداد لها (أي لا يكفي للمهاجر بأن يختار لعودته بل أن يستعد لها). ومن أجل الكشف عن عامل الإستعداد هذا ينبغي فهم وضعية هذا العائد كمهاجر أولاً، ومعرفة تجربة هجرته في البلد المستقبل و بالتالي نتمكن من معرفة عوامل هذه العودة.

وفي هذا المحور سنحاول تفسير وشرح أهم التطورات و التحولات التي شاهدها هؤلاء المبحوثين خلال إقامتهم في المهجر من خلال وصف الوضعية المهنية لهؤلاء و التي ستمكننا فيما بعد بفهم أبعاد و عوامل العودة من جهة و كذا مستويات الاندماج لديهم بعد عودتهم في بلد الأصل من جهة أخرى و في وقت لاحق. فقد أمكننا تقسيم تطور الوضعية الإجتماعية لهؤلاء المهاجرين إلى ثلاثة مجموعات: منهم من كانت وضعيته جد حسنة والتي شكلت نسبة 30 بالمائة والتي مثلها كل من (عائلة حسين، عائلة حمادة، عائلة حسان من الإمارات، و عائلة ياسين من فرنسا) حيث شهد هؤلاء وضعية جد حسنة وأن معظمهم شهد استعداداً معتبراً للعودة حتى و إن لم تكن تلك رغبتهم منذ البداية مثل (السيد حسين و زوجته) لكنه استطاع تكثيف هذا الإستعداد بمجرد القرار بالعودة و التخطيط لعودته بعد قراره للعودة. أما المجموعة الثانية فقد شهدت هي الأخرى تطوراً معتبراً و تحسناً في وضعيتها المادية و الإجتماعية لكن ليس بالقدر الذي وصلت إليه المجموعة الأولى و هي التي شكلت الأغلبية الساحقة عند كل المبحوثين و ذلك بنسبة 45 بالمائة، والتي مثلها كل من (عائلة السيد حسان من كندا، عائلة السيد سعيد، عائلة السيد علي، عائلة السيد محمد، وعائلة السيدة نبيلة).

أما المجموعة الثالثة و الأخيرة فقد تمثلت بنسبة 25 بالمائة والتي عرفت تحسناً هي الأخرى لكنها كانت تحتاج إلى مزيد من الوقت من أجل الإستعداد عند البعض مثل (عائلة السيد رشيد، السيد توفيق و السيدة نوار) و تخطيط أكثر من أجل الإستعداد للعودة عند البعض الآخر (السيدة كريمة). أما بالنسبة للوضعية المهنية لهؤلاء المبحوثين في هذه الدراسة فهم ينتمون إلى فئات سوسيو مهنية مختلفة بما فيها عمال، وأرباب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص، البطالين أو الذين يبحثون عن عمل. حيث كانت تميل أعمال هؤلاء المهاجرين عند بداية هجرتهم كلها إلى القيام بأعمال بسيطة و المتمثلة في أعمال الخدمات الصغيرة أو ذات دخل متدن وذلك في المطاعم والتوزيع و الفنادق أعمال التنظيف وغيرها من الحرف الصغيرة (حسين، محمد، رشيد، وعلي) أو في المصانع للأعمال اليدوية (حسان من كندا) أو ذات طبيعة مؤقتة أو موسمية مثل (السيد سعيد) أو أعمال الطلبة (كريمة، ياسين).

أما عن باقي المبحوثين فقد كانت انطلاقتهم جيدة منذ البداية وهم الذين ينتمون إلى المجموعة الأولى: (السيد حسان من الإمارات) والذي أشرنا إليه في الفصل الأول عند عرضنا لسمات عينة البحث، فهو صاحب شركة الإتصالات السلكية واللاسلكية ويعتبر عمله تكملة لعمله الذي بدأه في الجزائر حيث بقيت شركته تلك تشتغل حتى بعد غيابه و بعد هجرته، حيث قام بفتح نفس الشركة في دولة الإمارات العربية و بقي يعمل في نفس المجال حيث صرح قائلاً: "هذا هو مشروعي، مشروع حياتي لأنه تخصصي و اشتغل فيه منذ عشرين سنة، منذ 1992، و بقيت في نفس المهنة حتى عندما عدت إلى هنا فإن مكتبي موجود حتى الآن في جبل علي". و إلى جانب مشروعه هذا استطاع التنويع في مجال عمله من خلال فتح محل حلويات و الذي قام به لغرض اجتماعي أكثر منه تجاري

على حد قوله: "أردت وضع مكانا يلتقي فيه الجزائريون و كانوا يجيئون كلهم بما فيهم المدرب سعدان لكرة القدم و كل الجالية الجزائرية التي كانت موجودة هناك، كان ذلك مكان التقاءهم و بقي الحل مفتوحا إلى حين عودتي..."

أما **(السيد حمادة)** و الذي يعتبر من بين الكفاءات العائدة، فبعد انتقاله إلى فرنسا من أجل الدراسة استغل وجوده هناك في العمل و تطوير نفسه في مجال التدريس بالجامعة كأستاذ مساعد غير دائم و ذلك لمدة من الزمن ثم انتقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التبادل بين الجامعات الفرنسية والأمريكية والإشتغال في مجال البحوث في "التحكم الآلي" و سرعان ما وجد فرصة عمل جيدة لم يرد تضيقها في المملكة العربية السعودية مما جعله ينتقل إلى هناك و بقي يعمل كأستاذ جامعي في أحد جامعات المملكة وذلك لمدة 17 سنة إلى حين عودته إلى الجزائر. و**(السيدة فاطمة زوجته)** عرفت هي الأخرى استقرارا في عملها و تطورا في حياتها استطاعت تقليد مناصب معتبرة في السفارة الجزائرية منذ بداية هجرتها بالقاهرة ثم بالمملكة العربية السعودية ثم عملت في التعليم و استطاعت الإرتقاء إلى مناصب في وزارة التربية والتعليم بتلك الدولة المضيف. و**(السيد ياسين)** هو الآخر، عرف نجاحا في مجال عمله بانتقاله إلى الجزائر للتكوين و العمل في مجال العلاج الطبيعي و أراد الإستثمار في ذلك المجال، واستطاع فتح أكبر مركز لإعادة التأهيل الحركي في ولاية الجلفة، لكن سرعان ما توقف ذلك المشروع لأسباب بيروقراطية و إدارية وكذا اجتماعية في بلد الأصل. كما أنه مارس مهنة العلاج الطبيعي بالجزائر لمدة ثلاث سنوات يتردد لأجلها بين الجزائر و فرنسا إلى أن استقر بالجزائر و فتح عيادته الخاصة برفقة زوجته في ذلك التخصص. ويعتبر الجزائر حقلا مناسباً و ميدانا رائعا من أجل امتحان ذلك التخصص، لأنه وجد عينة من المرضى وبعض الأمراض التي لا يمكنه إيجادها في فرنسا و التي تمكنه من ممارسة تكوينه و تطبيق ما تعلمه على المستوى النظري في ذلك المجال:

« Moi l'expérience que j'ai en Algérie je ne l'aurais nulle part, parce que la santé tellement a dégradé que les cas que j'ai ici c'est des cas qui arrivent à l'extérieure parce que j'arrive soit à faire du secourisme, soit quelqu'un qui attend à la fin de la pathologie...c'est-à-dire des maladies totalement handicapés que je commence en prendre en charge. Sa j'aurai peut être pas pu vu là-bas, soit coté manque de matériel etc. la débrouille on va dire, parce qu'on doit imaginer l'expérience qu'on doit faire on est obligé de réfléchir en comment on peut soigner les gens. Là-bas vous avez trop de moyens et sa vous rend bête, et ici ils y en a moins et c'est sa qui vous rend plus débrouillard on va dire »

أما **(السيد حسين)** فقد عرف هو الآخر قفزة كبيرة و نوعية من حيث التطور و التحسن في وضعيته بعد الهجرة، فبعدما كانت هجرته هروبا من الأوضاع المزرية التي كان يعيشها في البلد استطاع قطع أشواط كثيرة و حقق اكتفاء معتبرا و استطاع أن يتقلد مناصب كثيرة مكنته من تغيير وضعيته: من المبيت في شوارع السويد، و حافلات و مطاعم "ماكدونالد" بإنجلترا سرقة لقمة العيش لكي لا يموت جوعا: "كان لزاما علينا السرقة، لم تكن سرقة من أجل أن نكو أغنياء و لكن سرقة من أجل أن لا نموت جوعا و لم نرد التسول". ثم إيجاد فرص أفضل للعمل بدءا من السويد ثم إلى إنجلترا ثم إلى إيرلندا الجنوبية و أخيرا إلى سكوتلاندا حيث عرف قفزة كبيرة هناك حين بدأ الإشتغال في أكبر الشركات الأمريكية العالمية المتعددة الجنسيات للبيع بالجملة (كوستكو) و التي أكسبته خبرة كبيرة وتقلد مناصب عديدة و متنوعة من خلالها في مختلف المجالات (التسيير، التسويق، المحاسبة...) واكتساب مهارات عديدة و لغات كثيرة. والتمتع بدخل جيد و مرتفع إضافة إلى تكثيف عمله من خلال العمل الجزئي الثاني الذي كان يقوم به ليلا في التوزيع لأحد المطاعم الهندية.

كما أن حالته أيضا زادت تحسنا بزواجه من الزوجة الإيرلندية التي وقفت بجانبه و كانت تعمل هي الأخرى في مجال الصيدلة و كانت مديرة لأحد المستشفيات بإيرلندا إلا أنه يقول أن دخله كان أعلى من دخلها بكثير و هذا ما أكسبه استعدادا كبيرا للدخول إلى الجزائر إلى جانب حوافز أخرى للعودة والتي سنذكرها لاحقا: "... كنا نعيش في وضعية جيدة أنا و زوجتي، لم يكن لدينا مشكل أي مادي، فلو كان شخصا آخر لديه وضعية مثل وضعيتي لا أظنه سيعود إلى الجزائر...".

أما الجانب الآخر من النتائج الإجتماعية للهجرة الخارجية لهؤلاء المبحوثين و الذين شكلوا المجموعة الثانية في تحسن الوضعية والتي لها تأثير على درجة الإستعداد، هو تمكن الكثير من المهاجرين بفضل مرتباتهم المحترمة من تحسين مكانتهم الإجتماعية و انتقالهم من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الإجتماعية الوسطى من الناحية الإقتصادية. إذ يشهد معظم هؤلاء المهاجرين تطورا ملحوظا في حياتهم الإجتماعية بعد الهجرة فبعدما كانوا يقومون بأعمال بسيطة أصبحوا يتقلدون مناصب متنوعة و مستقرة مكنتهم من تحسين وضعيتهم وبالتالي الإستعداد للعودة حينما قرروا ذلك:

(السيد سعيد من إيطاليا): استطاع هو الآخر الإرتقاء في عمله بعد الإصرار و المثابرة و حبه للعمل والإتقان والحصول على مهارات عديدة، وانتقاله للعمل بدءا من العمل في القطاع الزراعي من خلال بالأعمال الموسمية لجني الخضر والفواكه إلى القطاع الصناعي و الإشتغال في المصانع من خلال التكوين المهني الذي اكتسبه و الذي جعله يرتقي في عمله بتقليد مناصب مختلفة في شركات و مصانع مختلفة (مصنع المواد الأولية لصناعة البلاستيك) ثم تحسنت أحواله كثيرا و استطاع الإرتقاء إلى سلم اجتماعي أعلى و الاستقرار أكثر ثم الزواج. أما **(السيد علي من الولايات المتحدة الأمريكية)** بدأت هجرته من خلال التجارة و العمل في ألمانيا ثم الإنتقال إلى بلد الفرص -على حد قوله- (الولايات المتحدة) و التي جعلته يرتقي و تحولت وضعيته من العمل في مطعم إلى تجارة: "...أنا بدأت حياتي من مطعم و انتهيت في التجارة. كنت دائما في تحسن، لو بقيت هناك لما تحولت إلى تجارة أخرى متطورة أكثر و أكون في شيء أكبر مما أنا عليه، كنت دائما في التغير إلى الأحسن كنت دائما أشعر بالتطور و كنت أرتقي شيئا فشيئا عرفت أن ذلك البلد لديه فرصا كثيرة و أحسن منا. وضعوا نظاما يجعلك ترتقي من خلاله دائما..."، وهذا يدل على مدى تمكنه من إيجاد فرص كثيرة و متنوعة في ذلك البلد جعلته يرتقي ووضعيته في تحسن دائم، من العمل في أعمال الخدمات الصغيرة إلى منصب في السفارة المملكة العربية السعودية و تقلد مناصب متعددة و خبرات في الإدارة و التسيير والبرتوكول ثم التحول إلى هواية التجارة نحو تأسيس مؤسسة مصغرة كممثل لشركة (هورتس لتسويق الرقائق) و لديه آلات التوزيع التجارية في أماكن حكومية راقية كآخر مهنة و مرتبة وصل إليها بوجوده هناك.

أما **(السيد حسان من كندا)**، و الذي بدأ بالبحث عن فرص عمل منذ استقراره في ذلك البلد، حيث قطع هو الآخر أشواطاً كثيرة من خلال أعمال الخدمات الصغيرة في المطاعم و التوزيع ثم في المصانع الصغيرة اليدوية. كان له حظوظ كثيرة في العمل -على حد تعبير زوجته- مقارنة مع مهاجرين جزائريين آخرين من أمثاله. كان دائما في ديناميكية مستمرة بحثا عن فرصا أفضل في العمل و التكوين: "...أنا هنا لم أعد إلى الخلف أبدا، كنت دائما أسير إلى الأمام أمشي دائما في الطريق الإيجابي". ساعده المجال الذي كان يمارسه و ميوله للرياضة قبل هجرته على إيجاد فرص عمل في ذلك المجال كمدرس رياضة في العديد من المدارس الإبتدائية و كان دخله يرتفع في كل مرة من مدرسة إلى أخرى، ثم كحارس سباحة بعد التكوين فيه لمدة سنة، إلى أن استطاع فتح قاعة رياضة على حسابه الخاص يديرها هو و قام بتوظيف بعض الجزائريين و الذين أصبح يعتمد

عليهم في غيابه عند عودته إلى الجزائر و الذي أصبح مشروعه بعد العودة الذي يعتمد عليه لتمويل أسرته إلى حين فتح مشروعه في بلد الأصل بعد عودته النهائية. و(السيد محمد)، عرف هو الآخر استقرارا في عمله بعد الهجرة، لكن عمله لم يشهد تغييرا كثيرا مقارنة مع هو معروف عند المهاجرين الآخرين المستجوبين لأنه كان يميل إلى البحث عن العمل الذي يوفر له الإستقرار و الراحة في أكثر من تطلعه للربح و جني المال. استطاع أن يستقر في العمل في نادي رياضي رفيع المستوى في قاعة رياضة من أكبر القاعات في إنجلترا (5000 عضو مشارك من نجوم السينما و المطربين و رياضيون مشهورون..). إلى حين عودته. "أنا لم أغير عملي كثيرا، و كان بإمكانني ذلك، لكنني كنت أتطلع إلى السلم، كنت أريد أن أربح عملي أكثر من ربح المال. أنا لا أحب أن أكون غير مرتاحا في عملي لأنني إذا لم أحب شيئا يصعب علي أن أقوم به، فأنا أحببت عملي كثيرا".

وبعد فحص ظروف ما قبل العودة عند المجموعة الثالثة من العوامل والظروف الخاصة بتجربة هؤلاء المهاجرين الذين كانوا يعيشون في الخارج قبل عودتهم إلى بلدهم الأصل، تبين لنا أن بعضهم كان اهتمامه لم يكن ينصب في جمع الموارد المادية بالقدر الذي كان يهتم بجمع الموارد البشرية و التي كانت سببا لهجرته (كالسيد توفيق) الذي كانت الدراسة سببا لهجرته فكان من الطبيعي أن يكون محدودا في عمله والذي كان موظفا بدوام جزئي لأنه من جهة كان طالبا ليس بإمكانه العمل لساعات طويلة إلى جانب القانون الذي يسري على الطلاب و يمنعهم من العمل أقل من 60 بالمائة من جهة أخرى. لكن كان لزاما عليه العمل من أجل تسديد مصاريف الدراسة إلى جانب تلبية حاجياته الضرورية للعيش. لكن عمله هذا فتح له آفاقا أخرى فيما بعد من حيث تغيير اتجاه التخصص الذي كان يدرسه نحو علوم التربية و الذي استطاع من خلاله التفكير في فتح مشروعه المصغر فيما بعد مع (زوجته كريمة) بعد عودتهما إلى الجزائر كأحد الإستثمارات الهامة التي استطاع تحقيقها بعد أخذ الخبرة من خلال عمله الذي كان يقوم به كمساعد بيداغوجي في أحد المتوسطات بالبلد المضيف ومساعدة التلاميذ الذين لديهم تأخر دراسي أو الغائبين بإنجاز واجباتهم المدرسية إلى جانب عمله كمساعد تربوي يقوم على الإشراف بالتلاميذ و القيام ببعض الورشات معهم. إضافة إلى دروس الدعم التي كان يقدمها للتلاميذ في مادتي الرياضيات و الفيزياء.

أما (السيدة كريمة) التي هاجرت في ظروف صعبة و كانت في سن صغيرة و التي اضطرت على اجتياز مراحل و أشواط من أجل الإستعداد لعودتها تلك التي كانت دائما من بين أهدافها و التي لم تعد لها حسابا كبيرا و لم تخطط لها بالقدر الكاف، بسبب الدراسة و العمل في نفس الوقت، كما أن غرضها من وراء العمل لم يكن من أجل جمع المال -تقول-، فكانت العودة بمثابة رغبة ملحة كانت موجودة منذ بداية هجرتها و كان لزاما عليها تحقيقها، إلى جانب غياب بعض المعلومات و المعطيات الضرورية من أجل تأمين عودتها و فهم المجتمع الذي غابت عنه لفترة طويلة و الذي شهد هو الآخر تغيرات و مستجدات من شأنها الإحاطة به و الإستعداد له من أجل فهمه و بالتالي تحقيق قدرا من الإنسجام و الاندماج بعد العودة و هذا ما سنكشفه لاحقا في المبحث المتعلق بالإستعداد الإجتماعي الذي يعتبر المستوى الثالث من مستويات الإستعداد عند هؤلاء المبحوثين. فقد شغلت هي الأخرى إلى جانب المهاجرين الآخرين أعمال الخدمات الصغيرة في المطاعم و كمربية و رعاية المسنين...وظائف يشغلها الطلاب و المهاجرون الحديثين بالهجرة ثم انتقلت إلى وظائف أقل جهدا و أكثر استقرارا في الإدارة و كانت تستمر في دراستها إلى جانب ذلك بعد أن اضطرت بإيقافها بعد تعرضها لصدمات نفسية بسبب المشاكل التي بقيت تطاردها بعد هجرتها و لتي تركت لها أثارا نفسية بالغة خصوصا بعد فقدانها لأخيها الذي هاجر معها و الذي تعرض للانتحار. و بعد نهاية دراستها في مدرسة الفنون التشكيلية استطاعت أن تؤسس مؤسستها المصغرة و العمل عبر شبكة الإنترنت في الرسم

التشكيلي و كان لديها زبائن من جميع أنحاء أوروبا: "...كانت الأمور على ما يرام و مشروعى ناجح، كان لدي زبائن كثيرون في فرنسا و انجلترا و كنت أعمل عن بعد عبر شبكة الإنترنت..."

أما **(السيدة نواره من الإمارات العربية المتحدة)** فقد مرت مراحل هجرتها بظروف صعبة ألزمتها بالعودة في البداية للمرة الأولى بسبب ظروف عدم الإستقرار التي كانت تمر بها عائلتها وصعوبة إيجاد عمل مستقر و دائم لها و لزوجها و بسبب الطرد المفاجئ و المستمر لهما كلما أتاحت لهما فرصة عمل مناسبة أو بسبب الدخل الضعيف للزوج كذلك في بداية هجرته، مما اضطرها في السنوات الأولى من هجرتها للعودة إلى بلد الأصل من أجل التخفيف على الزوج عبئ مصاريف العائلة و تسديد بعض الديون التي كانت عليهما إلى جانب تغطية مصاريف كثيرة كمدارس البنات و الإيجار: "...عندما بدأ زوجي العمل كنا نعد في خانة الفقراء...ينتهي الراتب في حدوده لتلبية الحاجيات الضرورية، لم تكن لدينا لمتعة و الفائض من ذلك الدخل و كنا نضطر إلى الدين في بعض الأحيان..."

إلى جانب عدم قدرتها على الإدماج المهني و تعرضها لمعاملات تعسفية وإجحافا في حقها بطردها و إيقافها المستمر لها من قبل بعض الجرائد التي كانت تشغل فيها كصحفية و الذي كان سببه بض السلوكيات "العنصرية" تقول و الإتجاهات العرقية أو على حد تعبيرها "اللوبيات" التي يسلكها بعض رؤساء أقسام تلك الجرائد: "نحن في دول الخليج، الجنسيات العربية تتآمر على جنسية ضعيفة غير قوية، أي نحن الجزائريون كان عددا قليل فكانوا يتآمرون علينا و يوقفونا عن العمل و يخلقون لنا المشاكل، فزوجي جن من سوء معاملتهم له لولا صبره...فالمشكل في الإمارات هو ما يقوم بين العرب، و ما يضر أكثر هو تلك اللوبيات، فإذا كان رئيس القسم لبناني سيوظف إلا اللبنانيين...إلى جانب توزيع الإمتيازات الأخرى فيما بينهم و لا يقدمونها لنوي الحقوق". قررت هذه المبحوثة العودة من أجل تأمين عودتها النهائية كما تقول و تحقيق بعض الأهداف و المشاريع العائلية التي لم و لن تتمكن من القيام بها وهي برفقة زوجها إلى جانب دراسة بناتها في بلد الأصل خصوصا حرصها على تأمين اللغة الفرنسية لهن في حالة العودة النهائية و لعائلتها بعد إدراكها لغياب الأمن المادي في تلك الدولة.

إلى جانب هؤلاء المبحوثين يعتبر **(السيد رشيد)** من بين المبحوثين الذين صنفوا ضمن هذه المجموعة التي لم تعرف كسابقتها تطورا معتبرا في وضعيتها المادية رغم تحسنها كثيرا بعد الهجرة و ذلك بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و التي لم تمكنه من إنهاء و الإستمرار في تطوير نفسه بما فيه الكفاية من أجل تأمين المخاطر التي سيتكبدها هذا المهاجر بعد عودته بل أنها كانت من الأسباب الرئيسية لعودته و عدم تمكنه من متابعة دورة الهجرة حيث بدأ هو الآخر بالعمل في وظائف الخدمات الصغيرة في المطاعم ثم تحول للعمل في مطاعم ذات سمعة عالمية استطاع تقليد مناصب عالية و متنوعة و مختلفة في عدة مجالات، ثم محاولة إنشاء مشاريع على حسابه الخاص لكنها لم تدم طويلا. ثم تقلد مناصب كثيرة لأحد الشركات الأمريكية العالمية و التي استطاع من خلالها الإستقرار أكثر في عمله إلى حين تغيير مكان إقامته إلى كندا لتعرضه لظروف غير ملائمة غيرت مسار هجرته و مشاريعه كلها و لم يتمكن من الإستعداد الجيد للعودة فقد كانت ظروفه تسير عكس ما كان يخطط له.

أما المهاجرات من الزوجات خصوصا اللواتي التحقن بأزواجهن في إطار مشروع لم الشمل العائلي فعرفت معظمهن البطالة **(السيدة سامية، نبيلة، و السيدة حورية)**، أما **(السيدة سهيلة و السميعة)** فكانت تعمل وظائف العمل الجزئي لأحد المدارس القرآنية لتعليم أبناء الجالية المسلمة بالخارج و التي لم تدم طويلا عند الأولى و بقيت 4 سنوات عند الثانية و التي استطاعت من خلالها اكتساب اللغة و الخبرة في التعليم وكذا الإندماج داخل المجتمع لكنها و بسبب ظروف زوجها اضطرها ذلك إيقاف عملها وتغيير مكان إقامتها

إلى حين عودتها مع عائلتها. أما (السيدة ليليا) فكانت هي الأخرى من الزوجات اللواتي يتمتعن بمستوى تعليمي عال مكنها ذلك من الاندماج داخل المجتمع و البحث عن فرص عمل لكنها وجدت هي الأخرى صعوبة في ذلك إلا بعض الوظائف التي شغلتها إلى جانب المدرسة الابتدائية الخاصة التي كان يعمل فيها زوجها كحارسة أطفال بعد ساعات الدراسة، ثم كمربية مؤقتة في إحدى الروضات إلى جانب محاولتها للعمل في مجال تخصصها في القانون لكن سرعان ما أوقفت فجأة لأسباب عنصرية تقول، و انتهت كمربية أطفال في بيتها لمرحلة معينة إلى حين عودتها. هذه إذن أهم الخطوات و الوضعيات و المراحل التي مر بها هؤلاء المبحوثين بعد عودتهم و التي تفسر التطور المستمر لهؤلاء كل حسب إمكانياته و تطلعاته وحسب الفرص المتاحة لديه و سعيه نحو تحسين أوضاعه بشتى الطرق و الوسائل والتي يلاحظ على هذه الوضعية المهنية لهؤلاء بعد الهجرة من متغيرات عديدة و التي من بينها علاقة العمل بطبيعة و درجة الإستعداد قبل للعودة مما يساعدهم ذلك على تغيير وضعيتهم بعد العودة و بالتالي فهم مستويات الاندماج أيضا داخل بلد الأصل فيما بعد.

2. تحليل محتوى القدرة على الإستثمار قبل العودة:

ويقصد بالقدرة على الإستثمار هو ما يمكن للعائد جمعه وتوفيره والوصول إلى تحقيقه قبل العودة طوال مدة إقامته في المهجر من موارد ملموسة و غير ملموسة و المتمثلة في جميع الأصول المالية (الأموال وتحويلات الأموال المدخرة) والممتلكات المادية الخاصة بالمهاجر مكافأة له على تأمين المخاطر الكبيرة التي كثيرا ما يتعرض لها بعد العودة و التي يجب عليه اتخاذها لكسب العيش. إذ من خلالها أيضا يستطيع تحقيق مشاريع إنتاجية تعود له و لعائلته و لبلده الأصلي و للبلد المضيف بالربح و الفائدة أو ما يطلق عليه بالربح الثلاثي. ولا يتأتى هذا الإستثمار إلا من خلال جهود طويلة يقضيها المهاجر من أجل العمل والدراسة والتكوين و تعلم مهارات و معارف و خبرات تساعده على إطلاق مشاريع إنتاجية في بلده الأصلي. إذ يعتبر العديد من علماء الاجتماع أن الهجرة ككل استثمار يزيد في إنتاجية الموارد البشرية يتضمن تكاليف ويجلب أيضا فوائد¹:

فقبل مغادرته مكان إقامته يقوم المهاجر بفحص "تكاليف وأرباح" الهجرة حتى وإن كانت هجرة محتملة، سواء كانت أرباحا فرديه أو اجتماعية، وتكون العودة بمثابة استثمار كنتيجة للهجرة حسب (لاري جاستد). الذي يعتبر أن "الهجرة عبارة عن استثمار والذي يرفع من مستوى الإنتاج في الموارد البشرية"¹.

وانطلاقا من هذا وإذا أردنا كشف هذه العلاقة بين الأسباب و النتائج و المتمثلة في إمكانية تحقيق هذه القدرة على الإستثمار عند هؤلاء المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في دراستنا هذه، خصوصا بعدما توصلنا للكشف عنه في المحور السابق، أن معظم هؤلاء المبحوثين عرفوا تحسنا ماديا معتبرا و شهدوا تطورا و تحسنا في وضعيتهم أثناء الهجرة. فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل هذه الهجرة الخارجية لهؤلاء كانت عاملا مساعدا لارتقائهم و سعيهم إلى الإرتقاء بوضعهم الاجتماعي و الإقتصادي في بلد الأصل بعد العودة و عما كانوا عليه قبل رحيلهم و بعد استقرارهم هناك لسنوات، وهل مكنتهم بعد ذلك بالعودة بعد جمع المال والأفكار والمشاريع التي تجعل منهم رجال أعمال ناجحين، فينتقلون بذلك من الطبقة الاجتماعية التي كانوا ينتمون إليها إلى طبقة رجال المال والأعمال في حركة رئيسية صاعدة؟ أي ظهور ما يعرف عند علماء

¹ - Victor Piché, opcit, p21

الإجتماع بالحراك الإجتماعي الرئيسي (العمودي) و هو "الانتقال الصاعد أو الهابط على السلم الإجتماعي والذي يؤثر في بنية المجتمع".¹

فهل سيمكنهم هذا التحول والتطور من تحقيق هذا الحراك على مستوى بلدهم الأصلي بعد العودة و الذي يهاجر معظم الناس من أجله في البداية؟ لذلك نود القيام بالكشف عن ذلك عند مجتمع البحث في هذه الدراسة وعن مدى قدرتهم على الإستثمار بعد العودة، و ذلك من خلال التحويلات و الإدخار و اللذان يشكلان نوعا واحدا من هذه الموارد ومن أولى المؤشرات التي يمكن استثمارها في مشاريع إنتاجية بهدف تأمين العودة. و لذلك ينبغي التساؤل و الفحص و الكشف عن العلاقة بين الإدخار و تحويل هذه الموارد المادية مع القدرة على الإستثمار، أي هل كلما توفر هذان الشرطان أو المتغيران دل ذلك بالضرورة على إمكانية الإستثمار وهذا ما حاولنا الكشف عنه في هذا المحور عند هؤلاء المبحوثين و بالتالي فهم مدى استعدادهم للعودة بعد ذلك.

وانطلاقا من الحالة الأولى (السيد حسين و زوجته الأجنبية من إيرلاندا) والتي تعتبر مثالا على ذلك الحراك العمودي و استعداده للعودة من خلال ما استطاع هذا الأخير تحقيقه بعد هجرته : "أنا حياتي كنت أراها قد انتهت [في المهجر]، قمت بأشياء كثيرة اشتغلت، كسبت، اشترت، وفرت، تنزهت، قمت بكل شيء ثم أخذت الجنسية الإيرلندية...". فقد مكّنه ذلك الحراك و الإستعداد إلى تأسيس أحد المشاريع الناجحة في بلده الأصلي بعد العودة و المتمثلة في فتح مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية بالجزائر العاصمة برفقة زوجته و قد ساعده في ذلك تمكنه من التوفير و الإدخار قبل العودة و تحويل الأموال من أجل بناء مشروع السكن في البداية متمثلا في بناء عمارة ذات خمس شقق له و لأفراد عائلته و الذي يعتبر أيضا من أحد الإستثمارات المهمة التي استطاع تحقيقها قبل عودته و إلى جانب الإستثمار في البلد المضيف حيث استطاع تحقيقه من خلال شراء بيت بمساعدة زوجته والذي يعتبر انجازا مهما يمكنه الإستقرار المادي بعد العودة بل و حتى تأمين عودته أيضا إلى البلد المضيف في حالة فشل مشروع عودته تلك: "...هناك الناس يشترون منازل بالتقسيط لكن أنا و زوجتي استطعنا شراء بيتنا دفعة واحدة و كان هذا مستحيلا بالنسبة للآخرين... أنا و زوجتي كنا نعيش في وضعية جيدة، لم يكن لدينا مشكل المال. فلو كان شخصا آخر لديه وضعية مثل وضعيتي لا أظنه أنه سيعود إلى الجزائر..."

وإلى جانب ذلك أيضا و بما أن النظريات الإقتصادية الأولى للهجرة والتي تقوم بربط العلاقة بين الأسباب والنتائج (التكاليف والأرباح أي عودة للاستثمار) من خلال ربط العوامل الفردية أكثر من العوامل الإجتماعية، فهذا يدعونا للتساؤل عن هل كلما توفرت لدى المهاجر أسباب الإستثمار هذه يعني ذلك إمكانية الإستثمار فهل هذا يعتبر دائما صحيحا؟

لقد أحالتنا الإجابة عن هذا التساؤل إلى وجود أحد الحالات المهمة لدى مجتمع بحثنا هذا لبعض العائلات العائدة المستجوبة، والتي أثارت انتباهنا بعد تفريغنا لمتغير كل من التحويل والإدخار وعلاقتها بالإستثمار ومن ثم درجة الإستعداد للعودة، تبين لنا أن توفير ذلك لا يعني دائما بالضرورة وجود أو إمكانية الإستثمار من أجل العودة. إذ تبين أن بعض هؤلاء المبحوثين رغم توفر ذلك عندهم و تمكنهم من الإدخار و التحويل و تحسن وضعيتهم بشكل رهيب إلا أن ذلك لم يسمح لهم بالقدرة على تحقيق مشروع استثماري في بلد الأصل إلا في مجال العقار مثل (السيد حمادة): "...كان راتبي جيد في السعودية و جمعت كذا و كذا من المال و امتلكت

في الجزائر بيتنا هذا الذي أسكن فيه الآن...". و هذا يدل على أن هناك أسباب أخرى لم تدع إلى تحقيق ذلك الإستثمار عند هذا الأخير و المتمثلة في تعرضه لبعض المشاكل الإجتماعية والبيروقراطية بعد العودة و التي عملت على عرقلة مشاريعه تلك. و هذا ما سنعود إليه و القيام بتحليله و الكشف عنه لاحقا في الفصل الرابع عند التطرق إلى الفرضية الثالثة المتعلقة بالعودة و الإندماج. إلى جانب الحالة الأخرى الموازية لحالة السيد حمادة و المتمثلة في حالة **(السيد ياسين)** أيضا و الذي تمكن هو الآخر من فتح مشروعه ذاك الخاص بالعلاج الفيزيائي أو الطبيعي و الذي دام مدة من الزمن لكنه سرعان ما أوقفه لجملة من الأسباب نفسها عند الحالة السابقة:

« Quand j'ai fait mon projet c'était avec mon argent. Là aussi j'ai eu des problèmes, c'est vrais quand vous ramenez de l'argent en Algérie ce n'est pas évident. Ce n'était pas une grande somme, c'était tout mes économies de vie à ce moment là parce que j'étais jeune, c'était dans les 10000 Euro, mais j'avais galérais pour les faire de côté je les ai tous fais là- bas... »

معنى هذا أنه القدرة على الإدخار لا تكفي وحدها على إنجاز المشاريع الإستثمارية من أجل تأمين العودة لهؤلاء و إنما هناك عوامل أخرى خارجية تعمل إما على تعزيز هذا الإستثمار و الوصول إلى تحقيق أهداف هؤلاء العائدين أو أنها تعمل كمعوقات و مسببات على تعطيل و توقيف هذه المشاريع و تحقيق ذلك الربح الثلاثي الذي أشرنا إليه سابقا.

و من جهة أخرى و على الرغم من أن عامل تحويل الأموال و الإدخار لهما أهمية بالغة على القدرة على الإستثمار من أجل العودة، لكن توفير ذلك لا يعني دائما بالضرورة و ليس شرطا دائما لتحقيق مشاريع استثمارية عند بعض حالات الدراسة الأخرى و يرجع ذلك حسب الهدف من هذا التحويل. أما التحويلات المالية فتعتبر كأموال خاصة لهؤلاء المهاجرين. إنها ثمرة أعمالهم الشاقة و مكافأة لهم على المخاطر الكبيرة التي كثيرا ما يتعرضون لها و التي يجب عليهم اتخاذها لكسب العيش. فقد كان أغراض التحويل عند البعض لأغراض مساعدة العائلة في بلد المنشأ خصوصا العائلات التي يعيش فيها الزوجان بعيدين عن بعضهما البعض بسبب تواجد الزوج في البلد المضيف و الزوجة في البلد الأصل باعتبارها الأولى في العودة قبل الزوج، مثل **(عائلة حسان من كندا)** و الذي كان لا يزال يتردد بين البلدين و لم يستقر نهائيا ببلد الأصل. و**(عائلة نؤارة من الإمارات العربية)**: "...التحويل كان بعد انتقالي إلى هنا و كان زوجي يحول لي الأموال، نحن في الجزائر لدينا تحويل تقليدي [قنوات تحويل غير رسمية] ليس لدينا بنوك و لا صرف استعملنا كل الطرق، أحيانا نستعمل الدولار و في أحيان أخرى الدينار، فكان زوجي يصرف الدرهم [الإماراتي] بالدينار مع الناس الذين يعرفهم هنا و نأخذ أموالنا بالدينار...".

أما **(السيد علي)** وفي وقت مضى كانت تحويلاته تساهم في تحسين حالة عائلته الكبيرة في بلد المنشأ حيث كان يضع أجرة شهرية لوالديه قبل وفاتها و يقوم بتحويلها من أجل مساعدتهما و مساعدة إخوته الإحدى عشر. وهناك من كان يقوم بتحويل الأموال من أجل تأمين مستقبل الأبناء عند **(السيد حمادة من المملكة العربية)** مثلا و الذي أشرنا إليه سابقا بعد نيله للمكافأة نهاية العمل في المملكة السعودية بعد التقاعد في عمله في الجامعة: "...أموالي كلها أدخلتها إلى البنك بطريقة شرعية و لدي شهادة من البنك، للأسف جاء "الحرامي" و أخذها مني كلها بين عشية و ضحاها و أتمنى أن يفصل القانون في هذه القضية و يعاقبه...". فقد أراد هذا الأخير شراء بيتا كبيرا لأولاده بعد العودة إلا أنه تعرض إلى نصب و احتيال من البائع الذي باعه ذلك البيت الذي اختلس له كل أموال الدفعة الأولى التي دفعها في لشراء ذلك البيت. إلى جانب ذلك فقد استطاعت العائلة أيضا تحويل أثاثا جديدا بعد

القرار بالعودة و الذي تم عن طريق القيام بإجراء تغيير الإقامة وتقول **(الزوجة فاطمة)** في ذلك: "...أحضرت أمتعتي أثاثا كله جديد، لأن زوجي أعطوه حصة لا بأس بها من المال عند التقاعد [مكافأة نهاية العمل] و بذلك المبلغ اشترينا كل ما نحتاجه و أودعناه عن طريق حاويات قمنا بعملية تغيير الإقامة بواسطة البطاقة القنصلية، و كل ما أحضرناه موجود الآن و هو محجوز في البيت الذي وددنا شراءه و الذي سرق منا [الذي تعرض للنصب و الإحتيال]..."

أما الاتجاه نحو الإدخار فقد كان يميل أكثر نحو بناء أو شراء مسكن في بلد الأصل مثل **(السيد سعيد)**: "...كان عندي مبلغا معيناً وفرته من أجل السكن في الجزائر لكن بعد ذلك لا يعلم الإنسان الغيب و ما يمكن أن يجري له في المستقبل..." وتقول زوجته **(السيدة سهيلة)**: "...لم نضع العودة في الحسبان في البداية [وهذا ما أشرنا إلي في المحور الأول من المبحث الأول لهذا الفصل] أي ادخرا بعض المال للعودة إلى الجزائر و بناء بيتا هنا... بدأنا في جمع المال و بدأنا نقوم بتحركات من هنا و هناك على أساس أن نجعل المبلغ الكافي الذي يوفر لنا عودتنا و عدنا بذلك المبلغ الذي وفرناه..."

أما **(عائلة السيد علي)** فيظهر التوفير إلى جانب ما كان يكسبه الزوج من قبل من مسكن في بلد الأصل والذي استطاع بيعه بعد وفاة الوالدين و الذي مكّنه من تأمين المسكن بعد ذلك. و تقول الزوجة: "...كان عند زوجي بيتا كبيرا باعه و اشترينا به قطعة أرض و بنا فيه هذا البيت الذي نحن فيه الآن...". و **(عائلة السيدة نبيلة)** الذي استطاع زوجها توفير بعض المال من أجل شراء المسكن في البلد الأصلي مثل باقي هؤلاء المستجوبين. الذين كانوا يدخرون أموالهم من أجل التطلع لشراء أو بناء مسكن في بلد الأصل قبل عودتهم. وتقول هذه السيدة أن استثمارها في أولادها يعد أكبر استثمار وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن عائلتها لم تحقق مشروعا استثماريا ماديا بعد العودة بقدر ما استطاعوا تحقيق مشروعاتهم المعنوي الذي عادوا من أجله وهو الأبناء: "...أنا ألتزم ثمار نجاحي من خلال أبنائي أنا أرى أن عودتي ناجحة..."

أما **(السيد محمد)** و الذي كان يقوم في البداية بالتحويل من أجل ترحيل أمواله و تأمينها في بلد الأصل: "...كنت أحول أموال من يد إلى يد [قناة تحويل غير رسمية] و بعد ذلك كان علي التفكير فيما يمكن أن أقوم به في المستقبل، كان كل شيء كان غامضا...". ثم تحول غرضه من التحويل من أجل شراء المسكن و إعادة ترميمه بعد أن تبين له القرار بالعودة و ليس الاستثمار. وتقول الزوجة في ذلك: "...كان هدفنا هو العودة و تركنا المشروع فيما بعد. أن يكون لدينا بيتا من أجل العودة و بعد ذلك تأتي أمور أخرى لوحدها..."

لكن وإلى جانب هذا تبين لنا أن هناك عوامل ومؤشرات أخرى ما عدا الإستثمار و الإدخار التي بإمكانها أن تجعل قدرة بعض المهاجرين على خلق مشاريع استثمارية و التي تكمن في أن المهاجر الذي سبق وأن كان لديه مشروعا استثماريا من قبل في الدولة المضيفة لديه إمكانية أكثر للاستثمار في بلده الأصلي بعد العودة من الذي لم يسبق له ذلك. وهذا ما بينته تحاليل البحث الإستقصائي في هذه الدراسة **(للسيد حسان من كندا)** إلى جانب ادخاره للأموال من أجل أغراض كثيرة كبناء مسكن و تطلعه أيضا نحو إطلاق مشروع استثماري بعد استقراره النهائي في بلد الأصل و جعل من المشروع الذي أسسه في البلد المضيف و المتمثل في قاعة الرياضة لفنون المصارعة التي كان يديرها بمدينة مونتريال. حيث كان يجمع المال سنويا من ذلك المشروع والذي يعتبر كاستثمار في البلد المضيف من جهة و ممول و قاعدة للاستثمار الثاني في الجزائر الذي توقع تأسيسه في بلد الأصل بعد عودته النهائية. إضافة إلى هذا، فقد وجدنا أيضا أن التحويل والإدخار لا يعتبر كفيلا وحده للإستثمار، ولكن إلى جانب ذلك هناك بعض الحالات التي جعلت من عودتها تلك أحد

المشاريع الإستثمارية من أجل تحقيق أهدافها التي لم تتمكن من تحقيقها و الوصول إليها عن طريق الهجرة وإنما كانت عودتها تلك و بحد ذاتها أحد الوسائل التي مكنتها من الإستثمار للعودة النهائية فيما بعد وتمثلت تلك الحالة في **(عائلة السيدة نواره من الإمارات العربية المتحدة)**، وبعد اقتناعها أنه لا أمان و ليس بإمكان للعائلة تأمين عودتها من خلال الهجرة، جعلت هذه المبحوثة من عودتها وسيلة نحو تأمين أحد المشاريع الإستثمارية أيضا والتي من خلالها تمكنت من تأمين المسكن و بناء البيت من أجل العودة النهائية إلى بلد الأصل وإلى جانب ذلك استطاعت أيضا بعد ادخارها لمبلغ معين من المال أن تستثمر في أحد المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتمثلة في شراء عقار (محل للإيجار) تأمينا للتقاعد بعد العودة النهائية التي ستكون لا محالة لأن بعض الدول الخليجية كالإمارات العربية المتحدة لا توفر نظاما مؤمنا للحياة الإجتماعية فيها ولا تقوم بتوفير الضمان الإجتماعي للمهاجرين العاملين لديها(التقاعد)، مما يفرض على بعض العائلات من الهجرة الدائرية (كهذه العائلة التي أماننا) من أجل توفير ذلك العجز الذي أنتجته مثل هذه الدول التي هاجروا إليها مما يضطرهم إلى إيجاد حلول بديلة من أجل ذلك و يجعلون من الهجرة الدائرية كحل من بين الحلول من أجل تسوية حالتهم الإجتماعية مع تدرس الأبناء أولا ثم تحقيق فرص الضمان الإجتماعي بمن أجل العودة النهائية بتحقيق مشروع اقتصادي: "...استنتجت أن ذلك البلد لا يؤمن ليس مثل الدول الأوروبية التي تضمن التقاعد... فلو كان ذلك موجودا في الإمارات لماذا علي أن أدخر المال و ماذا يمكننا فعله بعد التقاعد؟ علينا التفكير في حل بعدما أدركنا أنه لا تقاعد لنا في ذلك البلد، فلذلك فكرنا أنه لا بد لنا من مشروع يؤمن لنا تقاعدنا، لأنه باستطاعتنا العيش أنا و زوجي من خلال التقاعد بعد زواج الأبناء و بإمكانه أن يكفينا..."

أما عن حالة **(السيد رشيد)** وما لاحظناه عن عدم قدرته على الإستثمار بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و التي تعرض إليها خلال هجرته و التي لم تمكنه من جمع الموارد الضرورية الملموسة من أجل عودته و بالتالي لم يكن باستطاعته الإستثمار بعد ذلك بالرغم من تمتعه بمستوى مادي متوسط و وضعيته تحسنت بعد الهجرة و كان لديه ادخار محدود و ضعيفا قبل العودة بالرغم من المحاولات التي كان يقوم بها من أجل تأمين مستقبله و مستقبل عائلته حيث كان يقوم ببعض التحويلات ومحاولته القيام ببعض المشاريع الإستثمارية في البلد المضيف لكنها لم تجني ثمارا كبيرة. و إلى جانب الرأسمال المادي هذا و المتمثل في توفير الموارد المادية من أجل العودة اتضح لنا عند بعض حالات الدراسة قدرتها على الإستثمار حتى بعد غياب شرط الإستعداد المادي هذا و الذي لم يصبح الكفيل الوحيد على القدرة على الإستثمار إلى جانب التحويل والإدخار حيث أن هذا لا يعني دائما أن الذين لا يحولون أموالهم ليست لديهم القدرة على الإستثمار وإنما يفسر هذا أن هناك عوامل أخرى تساعد على ذلك ومن بينها **الرأسمال البشري والذي يعد أحد العوامل المهمة للإستثمار** حيث ينقل المهاجرون أيضا إلى بلادهم المهارات و السلوك التي تعرف تحت اسم التحويلات الإجتماعية. قد تمثل ذلك من خلال حالة **(عائلة السيد توفيق والسيدة كريمة)** والذي يقول في هذا الصدد: "...أنا هاجرت من أجل الدراسة و لم يكن باستطاعتي الإدخار. أنا لما عدت إلى هنا مع زوجتي رجعت بصفر دينار وكانت السنة الأولى من عودتنا جد صعبة" لكن و على الرغم من عدم قدرتهم على توفير رأسمال مادي كبير عند العودة إلا أنهما استطاعوا تحقيق و إنشاء مؤسستهما المصغرة و ذلك كان عن طريق التمويل الذاتي ومن خلال تحويل الرأسمال البشري الذي اكتسبه هناك و الذي ساعدهم فيما بعد على فتح مدرسة لإعادة إدماج ومساعدة المراهقين المتسربين من المدرسة عن طريق تقديم دروس الدعم لمختلف المواد و كذلك تقديم ورشات سيكولوجية و فنية التي تقدمها السيدة كريمة من خلال الرسم و الفنون التشكيلية ومساعدتهم للخروج من الوضعية التي كانوا عليها.

وإلى جانب هذا أيضا استطعنا استنتاج العلاقة بين القدرة على الإستثمار والحالة المادية الجيدة قبل الهجرة و بعد تطويرها أكثر في البلد المضيف و التي استغلها في اكتساب مختلف المعارف و الخبرات والمهارات والحصول على رأسمال بشري معتبر في البلد المضيف عند (السيد حسان من الإمارات العربية وكافة العائلة) حيث مكنهم ذلك من الإستفادة منه فيما بعد و مكنهم من إنشاء مشروع آخر إلى جانب المشروع الذي كان قد بدأه و الذي لا يزال قائما و مواصلا فيه حتى بعد عودته و المتمثل في مشروع شركة الإتصالات السلكية و اللاسلكية و التي أطلقها منذ زمن بعيد في الجزائر و المواصلة فيه في البلد المضيف بعد الهجرة: "...الشركة كانت تعمل و أنا في الهجرة. أنا لم أقطع و بقيت دائما الأمور تمشي و حتى خلال كل السنوات التي كنت فيها في المهجر... هو مشروع حياتي، أما المشروع هناك هو نافذة لكي أرتب أموري و هي عبارة عن اتصالات فقط...".

كما استطاع هو وعائلته إلى جانب ذلك تحقيق أحد أكبر المشاريع الإستثمارية بعد العودة متمثلة في "المركز الأكاديمي الجزائري للتنمية البشرية" والعلاج بالطب البديل و الذي يعتبر على حد قوله "...إن زبدة و ثمرة تلك السنوات الطوال من التعلم و اكتساب الخبرات و الدورات في البلد المضيف و أن التضحية المادية التي قمت بها أثمرت نتائج إيجابية مقابل ذلك و تعتبر هينة جدا و هذا يعتبر أكبر استثمار و هذه الفكرة كانت دائما عندي منذ زمن بعيد، يعني أن أكبر استثمار في حياتي هم الأبناء ما عدا هذا الشيء كل شيء يضع، الأمور المادية تأتي و تزول و ينساها الإنسان أما الأبناء فيرى الإنسان الثمرة أمامه يوميا أي أن استثماره يعيشه يوميا و هذا هو تقيمي لهجرتي...".

3. تحليل محتوى تأمين المسكن من أجل العودة:

إذا كان العقار يظل القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين من خلال ما كشفنا عنه في المحور السابق و الخاص بأهم الإستثمارات التي يميل إليها معظم العائدين المستجوبين في مجتمع البحث، فإن دوافع هذا الإختيار تبدو واضحة، فهذا الإستثمار ينطوي على قيمة عاطفية و يندرج في صلب استشراف العودة إلى الوطن الأم. فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة للمهاجرين مصدرا للاستقرار والأمن. فأول ما يفكر فيه العائد بعد القرار بالعودة هو المكان الذي يؤويه بعد ذلك وهذا ما بدا واضحا عند جل المبحوثين. حيث أدلى هؤلاء أن الحركة نحو توفير السكن جاءت بعد القرار بالعودة. فبعد توفيره للسكن في البلد المضيف عند (السيد حسين) مثلا كما بينا ذلك آنفا، كان دليلا واضحا على رغبته في البداية في الإستمرار في الإقامة والبقاء في الدولة المضيضة، و أصبح توجهه بعد ذلك نحو تأمين السكن في بلد الأصل بعد أخذه القرار بالعودة بسبب التحولات والتغيرات التي صادفها خلال مدة إقامته في المهجر وتوفر معطيات جديدة من جراء الأحداث التي عاشها و اجتيازه مرحلة صعبة بعد تعرضه إلى مطاردات و مضايقات من الشرطة سواء بالنسبة له ولزوجته خصوصا خلال السنة التي ارتدت فيها زوجته ما يثبت هوينها كمسلمة، و الذي أصبح تعبيرا واضحا عن اختلافها الإجتماعي في ذلك البلد مما زادها تعرضا لمشاكل لم تكن في الحسبان. لذلك و بعد الشعور بالضجر وعدم الإنتماء إلى ذلك المجتمع عند الزوج والضرر والقلق و كبت الحريات عند الزوجة، قررا كلاهما الانتقال إلى الجزائر ومن ثم بدأ التخطيط في إستراتيجية تمكنهما من تأمين عودتهما و كان السكن من أولى الإستراتيجيات لذلك وبدأ في تنفيذ مشروع بناء العمارة لهما ولأفراد عائلة حسين الكبيرة المتواجدة في بلده الأصلي. ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن الإستثمار في السكن غالبا ما يلجأ إليه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعا صعبة.

وتشير إحدى الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في فرنسا بالنسبة للسكان المغربية أنه "كلما كان المهاجر يعيش ظروف صعبة، إلا وزادت تحويلاته إلى المغرب وامتلك سكنا".

ويمتلك معدل 40 % من المهاجرين سكنا، وترتفع هذه النسبة إلى 81 % بالنسبة للسكان الذين يعيشون مع عائلاتهم، و 51 % بالنسبة للذين يكترون منازل خاصة في حالة سيئة، و 25 % فقط بالنسبة للمالكين.¹

أما **(السيد محمد)** و الذي يعتبر أيضا من المبحوثين الذين استطاعوا توفير السكن و الإستعداد للعودة بعد أخذ القرار بذلك، من خلال ادخار بعض المال و شراء شقة في الجزائر العاصمة ثم تحويل الأموال للأب من أجل التكفل بترتيبه وإعداد له و لعائلته من أجل السكن فيه بعد العودة: "...كنت أحضر البيت و أهيه قبل عودتي... اشتريته قبل سنة و نصف من عودتي. كان هدي هو العودة، لو لم أقرر ذلك لما اشتريته بالرغم من أن أبي كان يود منحي طابعا فوق بيت العائلة الكبيرة، لكنني فضلت السكن بمفردي رفقة أسرتي... كنت أفكر فقط في مكان أنام فيه بعد عودتي و الباقي تركته فيها بعد...".

كما أكدت الزوجة لنا على أن التحضير للسكن كان بعد القرار بالعودة و هذا دليل كما وضحنا ذلك أنفا على أن توفير السكن لم يعد معيارا على وجود الرغبة في العودة و إنما هناك أسباب و عوامل هي التي تحفز لذلك: "لم نقم بالشئ الكبير لتحضيرنا لعودتنا، كان توفير البيت هو أولى استعداداتنا، و كان زوجي يحضر المكان الذي نساكن فيه بعد عودتنا حيث كلف أباه من أجل مساعدته لتحضير البيت لنا. أما أشياء أخرى لم نخطط لها كثيرا...".

(السيدة نبيلة) هي الأخرى تمكنت عائلتها من توفير السكن أيضا بعدما اتضح لديها ضرورة العودة من أجل تربية و تدرس الأبناء في بلد الأصل و التي كان أساسها رغبة الزوج في البداية و لم يتم تنفيذ مشروع العودة ذاك إلا بعد توفر السكن بعد الإدخار و تحويل الأموال للعائلة الكبيرة في الجزائر من أجل إيجاد سكن مناسباً لهم و شراءه من أجل تأمين و الإستعداد للعودة إلى جانب توفير الموارد المادية الضرورية لذلك: "... أما البيت فقد كنت أملك سكنا و اشتريته قبل عودتي... كنا نقوم بتحويل الأموال عن طريق أصدقاء وكان غرض التحويل لشراء بيت وليس لبناء مشروع في الجزائر... لو لم يكن لدي سكن لما أمكنني العودة، أهلي هينوا لي البيت و قاموا بشراء كل ما أحتاجه أي كل ما هو ضروري...".

و**(السيد كريم)** أيضا وبعد رغبتها الطويلة في العودة استطاعت توفير السكن بعدما كانت تتردد على بلد الأصل في إطار عمل مع إحدى الجمعيات و بالرغم من عدم تمكنها من شراء أو بناء مسكن في الجزائر إلا أنها تمكنت من استئجار شقة في الجزائر العاصمة لأنها فضلت العودة إلى العاصمة و ليس إلى مسقط رأسها بمدينة بجاية أو بمسقط رأس الزوج بمدينة قسنطينة لأن الهدف كان الرغبة في العودة عند كريم و إنشاء مشروع استثماري عند الزوج و لا يمكنهما ذلك إلا في العاصمة و من أجل ذلك تمكنت الزوجة من توفير السكن قبل سنتين من عودتها مع زوجها: "... ابتداء من 2010 بدأت في استئجار شقة بالجزائر العاصمة [2012 كانت هي سنة العودة لهؤلاء] أي أنني وضعت أقدامي على أرض الجزائر و أنا لازلت مقبلة بفرنسا، فلم أستطع شراء بيت و لكن قمنا باستئجار هذه الشقة، و حينها كنت أفكر فقط أن أجد مكانا ألتجئ فيه عند عودتي إلى الجزائر، لذلك بدأت في استئجاره قبل سنتين من عودتنا بالرغم من أننا لم نكن نساكن فيه و كان فارغا و من ثم بدأ استقرارنا فيه بعد عودتنا...".

إلى جانب هؤلاء المبحوثين الذين حاولوا الإستعداد للعودة و تأمين السكن قبل عودتهم، هناك من المبحوثين من استطاع توفير ذلك لكن بعد الإستقرار في بلد الأصل أي بعد العودة. و من بين هؤلاء **(السيد علي)**، حيث استطاع بناء المأوى الذي يؤويه هو وعائلته و كما هو معروف و ظاهر عليه أنه من هواة التجارة

¹ - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، الهجرة الدولية و التنمية في شمال أفريقيا، مرجع سابق، ص 20.

خصوصا تجارة العقار فقد استطاع الإستثمار في السكن منذ زمن بعيد إذ كان يملك بيتا اشتراه للعائلة الكبيرة في بلده الأصلي لأجل الأبوين و الإخوة و بعد وفاة الوالدين اضطر لبيعه بعد قراره بالعودة واستطاع من خلاله شراء أرض و بناء مسكن لعائلته بعد عودته إلى الجزائر حسب ما أدلت به الزوجة: "...كان عند زوجي بيت كبير و باعه و اشترينا به قطعة أرض و استطاع من خلاله بناء هذا البيت الذي نسكن فيه الآن..."

و(السيدة نواردة) هي الأخرى و كما بينا سابقا، كانت عودتها الأولى سببا وعاملا رئيسا في اتخاذ القرار بالعودة من أجل تأمين العودة النهائية لعائلتها و توفير كل النقص التي كانت تشعر بها هذه العائلة بعد أن اتضح لها أن الدولة المضيفة لم تعد كفيلة بتوفير ذلك لها كما وضحنا ذلك سابقا، وأصبح من الضروري إيجاد الحل لذلك من خلال عودة الزوجة مع الأبناء و تحقيق بعض هذه الأهداف والنقص التي كان السكن من بين المشاريع التي كانت تود تحقيقها. فقد تبين لها بعد العودة الأولى أن مسكنها لم يعد يليق بعائلتها وكان من الضروري توسيعه و أخذ التدابير اللازمة من أجل تأمين العودة النهائية: «...عندما عدت في المرة الأولى لاحظت أننا كنا نسكن بيتا ضيقا، و كنت أتمنى أن يكون لدي بيتا تجمع فيه كل العائلة. لم يكن لدي أي انشغال بالسكن من قبل فكنت أقول أنني الحمد لله عندي سكن. لكن بعدما كبر الأبناء و كانت هناك مشاكل عائلية مع العائلة الكبيرة صرت أعاني و كنت أشعر بالضغط...لذلك قررنا بناء شقة و طابق فوق بيت العائلة الكبيرة... عودتنا هذه تعتبر مرحلة، لأننا لو بقينا في وضعيتنا السابقة كنا سنبقى في معاناة، كان بإمكاننا العيش فقط [و لا يمكننا تحقيق أهدافنا] إن التجربة التي قمنا بها استطعنا من خلالها توفير السكن، ولو بقينا هناك لما كان بإمكاننا القيام بهذه المرحلة و لا أظن أنه باستطاعتنا ذلك..."

أما (السيد حسان من كندا) لا يزال مشروع السكن في ترقب عند هذه العائلة، لكن هذا الأخير استطاع شراء قطعة أرض من أجل البناء و هو في انتظار الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على رخصة البناء و توفير السكن بعد ذلك. و تقول الزوجة في هذا الصدد: " نحن نسكن حاليا في بيت أهلي ننتظر بناء المنزل، هذا إذا كان بالإمكان تحقيقه. كما تعلمين المشاكل البيروقراطية كثيرة و هذا ما يعطلنا و يتطلب منا وقتا طويلا. لكل مرحلة تريدين القيام تحتاجين إلى وقت طويل، فلان غير موجود ارجعي، غدا و تنتظرين هذا وذاك..." أي أن الزوجة بتصريحها هذا أشارت إلى أحد الأسباب والمعوقات الرئيسية لتحقيق هذا المشروع و المتمثل في المشاكل البيروقراطية التي حالت دون بداية المشروع و هذا ما سنعود إلى بيانه و تفسيره بالتفصيل مع الفصل الأخير من بحثنا هذا حول العودة والاندماج.

هذا و إلى جانب كل هؤلاء المبحوثين الذين أشرنا إليهم سابقا و الذين تمكنوا من تأمين السكن والإستعداد للعودة، و ذلك بعد أخذ القرار بالعودة سواء قبل أو أثناء العودة إلى بلد الأصل، هناك من بين المبحوثين العائدين الآخرين الذين لم يوفقوا في ذلك بالرغم من إصرارهم على توفير السكن قبل العودة إلا أن محاولاتهم تلك باءت بالفشل و هذا ما كان أحد الأسباب أيضا في سوء الاندماج بعد العودة و هذا ما سنراه لاحقا عند تحليلنا للفرضية الأخيرة الخاصة بعلاقة العودة و الاندماج. و كان(السيد السعيد) مثالا على ذلك. فبعدما قررت هذه العائلة العودة إلى أرض الوطن تمكن هذا الأخير من ادخار نصيب من المال أراد استثماره في السكن و حاول شراء مسكن بالجزائر العاصمة لأنه هو الآخر منحدر من غرب الجزائر (مدينة سعيدة) وحاولت زوجته و التي كانت هي البائدة بالعودة قبل الزوج من توظيف ذلك المبلغ في السكن و بأقصى سرعة بمساعدة العائلة بالجزائر العاصمة، لكن سرعان ما واجهت هذه العائلة صعوبات وعراقيل كانت عائقا نحو تحقيق أهدافهما إلى أن اضطرت باستعمال طريقة الإيجار التي كلفها ذلك ضياع ذلك المال الموفر وبالتالي بدأت معاناتهما داخل بلد الأصل بسبب عدم تمكنهما من الإستعداد والتحضير الجيد

لعودتهما: "...عدت وكان لدي مبلغا معيناً من المال من أجل السكن في الجزائر. ثم لا يمكن للإنسان أن يعلم ما يمكن أن يواجهه بعد ذلك، كنا نسعى لتوفير السكن في البداية، لكن شاءت الأقدار و ضاع منا الكثير من المال..."

وتضيف الزوجة قائلة: " عندما وفرنا المال دخلنا في مشروع بناء مسكن مع أحد المقاولين، و بعدما دفعنا المبلغ اللازم و بدأنا في بناء قاعدة البيت جاء شخصا آخر و حاول الحفر أمام بيتنا و كان ذلك اليوم ممطرا و إذا بأساس البيت ينهار كله بسبب انحراف التربة الذي سببه الحفر الممنوع تحت الأمطار. و من يومها ضاع منا كل شيء... رجعنا إلى نقطة الصفر، و المال الذي كان بحوزتنا أصبح غير كاف و لم نعد نمتلك سكنا و أصبحت الأمور تتعقد شيئا فشيئا و من يومها أصبحنا نستأجر و ضاعت أموالنا كلها في الإيجار..."

أما (السيد رشيد) وللأسباب نفسها التي ذكرناها و المتمثلة في الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و التي كانت سببا رئيسيا لعدم القدرة على الإستعداد الجيد للعودة، و هذا ما بينته النظريات حول العودة ما لأهمية الإستعداد للعودة من أجل تحقيق مستوى معين من الإدماج و هذا ما لم يكن متوفرا عند هذا المبحوث بسبب هذا الإنقطاع المفاجئ لهجرته و التي كانت عائقا كبيرا نحو تحقيق و التحضير الجيد لعودته التي كانت اضطرارية. حيث لوحظ على هذا الباحث أنه لم يبدي أي رغبة في العودة من قبل، لذلك فقد واجهت هذه العائلة صعوبات في إعادة الإدماج بعد عودتها و اضطرت للسكن في بيت أهل الزوجة إلى حين تجهيز السكن الذي استطاع الزوج توفيره بعد ذلك من خلال المساهمة في مشروع السكن العمومي الذي وفرته الحكومة الجزائرية لمواطنيها و بالتالي تمكن من حل هذا المشكل بعد مدة طويلة من الزمن. و تقول الزوجة في هذا الصدد: "...كان السكن هو الهاجس الكبير في حياتنا وهما الوحيد بعد عودتنا و كان من أكبر المشاكل التي كانت تؤرق حياة عائلتي، لكن و بمجرد أن استطعنا حل هذا المشكل و تحصلنا على مسكننا هذا تغيرت حياتنا كثيرا و نحمد الله كثيرا لأجل ذلك..."

وإلى جانب السيد رشيد فلم يتمكن (السيد ياسين) أيضا من توفير السكن بعد تحوله من مدينة الجلفة بعد إطلاقه لمشروع مركز إعادة التأهيل الذي حققه قبل انتقاله إلى العاصمة الجزائر و اشتغاله في العلاج الفيزيائي رفقة زوجته و اضطرا للعيش في غرفة من غرف المكتب العلاج الذي يشتغل فيه رفقة زوجته إلى حين شراء مسكن بعد ادخار المبلغ المناسب لذلك:

« ...Rien, même au niveau du logement, même là j'habite dans un logement dans un cabinet du kiné on a une pièce à coté du cabinet ou on vie pour l'instant et le reste c'est le cabinet du kiné. Maintenant depuis peu on a pu avoir une somme bientôt on sera propriétaire si ca se passe bien... »

أما المجموعة الأخيرة و التي استطاعت توفير و امتلاك السكن حتى قبل وجود و ظهور مشروع العودة حيث كان توفير العقارات و شرائها من بين الإستثمارات العديدة التي حققها (السيد حمادة) قبل عودته خاصة كما وضحنا ذلك سابقا و الذي كان من أجل تأمين العودة المستقبلية و التي تعتبر دليلا واضحا على وجود هذه الصلة مع بلد الأصل دائما. إذ أن وجود قطعة أرض أو بيت في بلد الأصل لدليل على العلاقة العاطفية مع الأرض و التفكير المستمر في تأمين مستقبله و مستقبل أبنائه و ذلك من خلال: شراء عمارة ذات ثلاث شقق قبل التفكير في العودة بسنوات واللجوء إليها في أوقات العطل، واستئجار الشقق الأخرى و الذي أصبح بمثابة استثمار يجني أرباحا و دخلا لهذه العائلة بعد عودتها. - استثمار آخر بمدينة دواودة و مشروع بناء بيت بعد العودة - شراء قطعة أرض بمدينة بومرداس مطلة على البحر و قطعة أرض أخرى بمسقط رأسه بسوق أهراس - مشروع شراء بيت كبير (فيلا) للسكن فيها مع كل العائلة بعد العودة و التي تعرض من خلالها إلى النصب والإحتيال خلال صفقة البيع و الشراء تلك من طرف صاحب البيت و لا تزال قضيته في المحكمة في انتظار الفصل فيها. و تعد هذه المشاريع كلها التي تمكن هذا المبحوث من تحقيقها طوال مدة

إقامته في المهجر لدليل واضح على توفير الموارد الضرورية التي يحتاجها أي عائد من أجل العودة وهذا ما يؤكد درجة استعداده للعودة منذ البداية، إلا أن تعرضه إلى مشاكل لم تكن في الحسبان كانت سببا في تعزيز صفو حياته وحياة عائلته والتي أثرت على الاندماج فيما بعد و هذا ما سنعود إلى الفصل و التحليل فيه فيما بعد في الفصل الأخير من هذا البحث الميداني.

كما أن متغير السكن استطاع أن يكشف لنا مدى وجود الرغبة و التفكير في العودة أساسا عند بعض المبحوثين والذين مثلتهم الزوجة. فقد كان تفكيرها معاكسا لفكرة زوجها في الرغبة في العودة وهذا حسب ما أدلتنا لنا من خلال المقابلة فقد كانت فكرة العودة غائبة عندها و كان توفير العقار بمثابة ادخار واستثمار في حياة الأبناء و وسيلة من أجل تأمين مستقبلهم عند الحاجة أو من أجل بلوغ أحد الأهداف في حياتهم ليس إلا. و هذا جانب آخر من جوانب البحث الذي لا يسعنا الكلام و التفصيل فيه في هذا المحور و الذي استطعنا من خلاله الوصول إلى بعض النتائج المهمة التي خلفتها العودة كما أنه يساعدنا على فهم مستويات الاندماج فيما بعد و الذي أصبح يختلف من حالة إلى أخرى: "... نعم كانت لدي الفكرة في العودة و لكن ليس الآن، كنت أقوم بتأمين مستقبل أولادي حتى مع بقاءهم و استمرارهم في العيش في الخارج بإمكانهم الاستفادة من هذه العقارات عند الحاجة إلى المال أو إلى شيء آخر باستطاعتهم بيع أملاكهم و حل مشاكلهم و العيش حيثما أرادوا... كما أنني كنت أفكر في مستقبل أولادي حتى إن أرادوا العودة أو غير ذلك..."

و يبدو جليا هذا التصريح، إلى جانب تصريحات أخرى أدلت الزوجة بها و التي توضح ذلك التناقض الذي وقعت فيه هذه الزوجة بين رغبتها في العودة حيناً، وبين تغيير تفكيرها نحو ذلك حيناً أخرى. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن فكرة العودة كانت موجودة لكنها كانت تستبعد و لم تكن تظن أنه كانت ستكون بالكيفية التي عادت بها. أو أن تصورهما للعودة لن يكون دائما و إنما بإمكانه أن يأخذ شكلا و طابع آخر غير الذي هو عليه (عودة دائرية مثلا) وهذا ما سنحاول الوصول إليه بعد الكشف و التحليل عن أسبابه لاحقا في محاور أخرى من بحثنا هذا.

ويعد المبحوث الأخير والمتمثل في (السيد حسان من الإمارات العربية المتحدة) من الحالات المختلفة لباقي الحالات الأخرى، والذي كان الإستعداد للعودة واضحا و جليا عنده منذ البداية، من خلال معطيات كثيرة بما فيها السكن، إذ أنه كان يمتلك سكنا قبل هجرته و قد بينا وضعيته الإجتماعية و المادية الجيدة قبل هجرته و ما زادت هجرة إلا تطورا و استعدادا للعودة طوال مدة إقامته وما كان ينتظره إلا الوقت المناسب لذلك "...أنا خصوصية هجرتي أنني لم أقطع الجذور، بقيت شركتي شغالة و كان عندي بيت و الحمد لله و بيتي كان موجودا قبل هجرتي..."

هذه إذن أهم الحالات التي بينا فيها درجة الإستعداد المادي و المتمثل في السكن عند هؤلاء المبحوثين، والذي يوضح جليا أن الرغبة في الإستثمار في السكن جاءت بعد وجود الأسباب والدوافع أكثر ممن لم تتوفر لديهم الأسباب لذلك. أي أننا توصلنا إلى فكرة أنه مهما كانت الظروف و مهما بقي المهاجر في البلد المضيف إلا و كانت العودة دائما في مخيلته لكن ظروف إحداثها تختلف من حالة لأخرى هذا ما سنحاوله الكشف عنه بمزيد من التحليل في محاور أخرى من هذه الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل محتوى تأمين الرأسمال البشري و علاقته بالعودة

تتوقف العودة على درجة الإستعداد و التحضير الجيد لها من خلال إمكانية تحقيق و تحويل مجموعة من الموارد الملموسة و غير الملموسة و التي يحتاج إليها المهاجر من أجل تأمين عودته كما بينا ذلك سابقا. ويتمثل التحضير في الموارد الملموسة في الرأسمال المادي و الذي قمنا بالإشارة إليه في المبحث السابق لمعرفة قدرة المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في الدراسة على الإستثمار و توفير الموارد المادية الضرورية بعد العودة. ولكن المساهمة المالية ليست كفيلا وحدها لعملية إعادة إدماج هؤلاء العائدين، إذ تعتبر الموارد غير الملموسة و المتمثلة في الخبرات و المعارف والمهارات التي اكتسبها المهاجرون في المهجر هي الأخرى ضرورية و مكتملة لهذه التحويلات و الموارد التي ينبغي على هذا العائد توفيرها و جمعها وتنظيمها قبل وبعد عودته من أجل إعادة الإندماج في بلد الأصل، إلى جانب التمويل الذاتي والدعم الأسري وجمع المعلومات عبر الشبكات الإجتماعية أو المساعدة المتبادلة في كل من بلد الهجرة و بلد المنشأ كلها هذه تعتبر موارد تكميلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

وتتلخص هذه المعارف و الخبرات والمهارات التي ينبغي تحويلها في الرأسمال البشري و الذي لا يقل أهمية عن الرأسمال المادي والإجتماعي. ونود الإشارة إلى أن هذه الموارد التي يحتاج إليها العائد من أجل تحضيرها تحتاج إلى طرق مختلفة لتحضيرها و التي تتفاوت وفقا لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجر من قبل في البلد المضيف قبل عودته. إذ تعمل تجربة الهجرة على المساهمة في التغيير الإيجابي للمهاجرين من الناحية المادية و أيضا تشكيل الرأسمال البشري والذي يعمل بدوره على المساهمة في الإندماج بعد العودة. فإذا كانت الرغبة في تحسين ظروف حياتهم و توفير العمل وفرص أفضل للحياة هو السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء المبحوثين العائدين المستجوبين كما رأينا سابقا في المبحث الأول من هذه الدراسة، فهذا يعني أنهم استطاعوا الحصول على خبرة مهنية أحسن بعد عودتهم. وهذا ما تبين لنا من خلال تحليلنا للبيانات الخاصة بالحالة المهنية لهؤلاء المبحوثين في الفصل السابق. وقد وجدنا أن هناك أربع فئات مهنية عند هؤلاء: حصلت فئة البطالين على المرتبة الأولى، ثم تليها في المرتبة الثانية فئة أصحاب المشاريع الإستثمارية، وفي المرتبة الثالثة فئة العمال و أخيرا فئة الأحرار في المرتبة الرابعة أي الذين يعملون لحسابهم الخاص كتجار.

ويمكن تفسير ذلك و كما وضحنا ذلك آنفا في دراستنا هذه إلى جانب دراسات علمية عديدة و التي أظهرت بأن المهاجرين يحاولون تحسين إقامتهم في الخارج من أجل اكتساب الخبرات و المهارات و المعارف والموارد اللازمة لإعادة إدماجهم في البلد والتي تعمل خصوصا على المساعدة في إطلاق مشاريع استثمارية في بلد الأصل بعد العودة. و انطلاقا من هذه الملاحظة حاولنا قياس العلاقة بين الرأسمال المادي و قدرة هؤلاء على الإستثمار بعد العودة وهذا ما بيناه في المحور الثاني من المبحث السابق.

و في هذا المحور نحاول الكشف عن علاقة الرأسمال البشري و مدى قدرة هؤلاء العائدين على نقلهم لهذه الموارد البشرية و التي لا يمكن رؤية ثمارها بشكل ملموس و قياس أثرها و أبعدها فيما بعد إلا من خلال قدرة هؤلاء على استثمارها أو من خلال الإندماج السوسيو مهني بعد العودة.

و بعد تفرغنا للمعطيات الخاصة بمقارنة الرأسمال البشري مع القدرة على الإستثمار عند هؤلاء المبحوثين، تبين لنا أن معظم الذين تمكنوا من إطلاق هذه المشاريع الإستثمارية بعد عودتهم هم الذين كان لديهم مستوى رأسمال بشري عالي بعد الحصول على خبرات و مهارات و معارف مكتسبة من التكوين خصوصا، ثم الدراسة و الخبرة و التي اكتسبها في البلد المضيف بعد مدة من الإقامة الطويلة و التي توضح لنا درجة

الإستعداد قبل العودة عند هؤلاء المبحوثين. و إلى جانب ذلك فقد توصلنا أيضا إلى أن هناك درجات متفاوتة بين هؤلاء المبحوثين فيما يخص اكتساب هذا الرأسمال البشري و الذي يختلف من حالة إلى أخرى. فما يمكن للبعض توفيره من الجانب المعرفي و المهني هناك من تغلب عليه الجانب المهني أكثر من الجانب المعرفي. و نقصد بالجانب المعرفي هو الدراسة و التكوين في الخارج أما الجانب المهني فنقصد به تلك الخبرات و المهارات التي استطاع هؤلاء العائدين الإستفادة منها خلال العمل ومدة إقامتهم في الخارج. ولهذا سنقوم بالمقارنة بين الجانبين و معرفة أي الجانبين الذي بإمكانه التأثير و الإستفادة منه أكثر بعد العودة.

1- و يأتي الجانب المعرفي (الدراسة و التكوين) بنسبة (40 بالمائة): حيث ساهم ذلك على الإستعداد في العودة و بالتالي القدرة على الإستثمار في بلد الأصل بشكل كبير و ذلك عند كل من: (السيد ياسين، السيد توفيق و زوجته كريمة، السيد حسين من إيرلندا و زوجته، السيد حسان من الإمارات و زوجته) وهذا ما يوافق ما كشفنا عنه أيضا في المبحث الثاني من الفصل الأول من الدراسة حول سمات عينة البحث عند الإشارة إلى الحالة المهنية للمبحوثين أثناء المقابلة.

إذ تبين أن أصحاب المشاريع الإستثمارية مثلت نفس النسبة لمجموع الحالات المستجوبة أي ما يعادل 8 حالات من حالات الدراسة، منهم 6 حالات من مجموع الأزواج و حالتين من مجموع الزوجات و اللواتي يعتبرن كشريكات مع الزوج في تحقيق مشاريعهم تلك. فكل هذه المعارف و المهارات المكتسبة من التكوين و الدراسة هي التي مكنتهم من تدعيم و تسهيل عملية الإستعداد من أجل العودة و بالتالي إمكانية الإستثمار. (فالسيد ياسين) مثلا والذي يعتبر من الجيل الثاني لأبناء أحد المهاجرين المقيمين بفرنسا (كما وضحنا ذلك سابقا) وبعد اكتساب معارف و دراسات في شتى التخصصات بفرنسا إلى أنه انتهى بالتكوين في كل من بلد الإقامة و البلد الأصلي في مجال العلاج الفيزيائي من خلال الهجرة الدائرية بين الجزائر و فرنسا و ذلك لمدة ثلاث سنوات و مواصلة التكوين بالجزائر واستطاع من خلالها إطلاق مشروعه في مجال العلاج الفيزيائي بمدينة الجلفة و الذي مكنه الإستقرار النهائي بعد ذلك. وقد استطاع خلال تلك المدة أن يكتسب خبرة كبيرة في ذلك المجال حيث وجد في الجزائر ميدانا خصبا لتطبيق ما تعلمه نظريا من خلال التكوين وتطبيق العلاج على أنواع كثيرة من المرضى الجزائريين و الذي لا يمكنه إيجاد مثل تلك الحالات لأمراض نادرة لا تتوفر في فرنسا و هذا ما ساعده في التطور في و تعلم حسن التصرف في معالجة هذه الحالات رغم قلة الوسائل و من ثم مكنه ذلك الإستمرار في نفس المجال بعد اضطراره لتوقيف مشروعه بمدينة الجلفة بسبب تعرضه لمشاكل اجتماعية و بيروقراطية. ثم الإنتقال بعد ذلك إلى العاصمة الجزائر لمواصلة العمل في العلاج الفيزيائي من خلال فتح مكتب يديره رفقة زوجته.

« ...Je faisais des allées retours avant de venir ici, donc ma fin de parcours professionnel je l'ai fait ici en Algérie jusqu'à l'obtention du diplôme et le début du travail... »

أما (السيد توفيق) و بعد أن كانت هجرته من أجل مواصلة الدراسة في فرنسا للحصول على شهادة الماستر في تخصص "الفيزياء الفلكية" ومن خلال الخبرة التي تلقاها من خلال العمل الذي كان يقوم به في نفس الوقت في التعليم و إعطاء دروسا خصوصية لتلاميذ المرحلة الإعدادية فكانت تجربة فريدة من نوعها مكنته تلك الخبرة من تغيير مسار دراسته و اتجاهه من مجال الفيزياء إلى مجال التعليم و الذي أيقض فيه اكتشاف قدرات و مهارات جديدة في إيصال المعلومات عن طريق التعليم فحرك فيه ذلك الرغبة و التوجه أيضا نحو الدراسة للحصول على دكتوراه في علوم التربية و ذلك قبل عودته. لكن الظروف لم تسمح له

بذلك بسبب عدم توفره لشروط التسجيل في الدكتوراه. كما أنه لم ينتهي مساره الدراسي و المهني لهذا الحد و إنما تمكن على الأقل من التسجيل لتحضير شهادة الليسانس في علوم التربية لما وجد في تلك الخبرة من تأثير نحو تغيير اتجاهه و تصوراتهِ إلى أن انتهى به المطاف إلى إطلاق مشروعه في الجزائر بعد العودة رفقة زوجته من خلال فتح مدرسة لإعادة إدماج و مساعدة المراهقين المتسربين من المدرسة عن طريق تقديم دروس الدعم لمختلف المواد وكذلك تقديم ورشات سيكولوجية و فنية التي تشرف عليها زوجته (السيدة كريمة) من خلال العلاج بالرسم و الفنون التشكيلية و مساعدتهم للخروج من الوضعية التي كانوا عليها. "...هذه الخبرة المهنية التي اكتسبتها هي التي أثرت في اتجاهي نحو دراسة أخرى لأن هذه الخبرة أعجبتني و اكتشفت قدراتي في إيصال المعلومات و التدريس. أي أنني غيرت اتجاهي بصفة جذرية فأردت أن يأخذ اتجاهي هذا شكلا رسميا لذلك قمت بتحضير اللسانس في علوم التربية و بعدها دخلنا إلى الجزائر و قمنا بفتح مشروع هذه المدرسة التي نحن نشغل فيها الآن...".

و لا يزال مصرا على رغبته في تطوير نفسه و تطوير ذلك المجال من خلال الرغبة في مواصلة دراسته من أجل الحصول على الدكتوراه في نفس المجال حتى بعد عودته إلى بلد الأصل و الإستمرار في مشروعه ذاك والذي يصبح بمثابة الجانب الميداني لدراسته فيما بعد: "...كان يشترط علي من أجل التسجيل في الدكتوراه أن يكون لدي دخل معين. إذ يمنع العمل بفرنسا إلى جانب تحضير الدكتوراه في ميادين البحث العلمي من أجل التركيز في الدراسة. لذلك كان من المستحيل علي أن أقوم بذلك لأنني لم يكن لدي دخل، إلى جانب أنني لم تكن لدي منحة دراسية إضافة إلى شرط الانخراط ضمن فرقة بحث لأن ميدان التطور العلمي مهم جدا هناك لذلك لم يكن بوسعي آنذاك التحضير للدكتوراه".

أما (زوجته كريمة) و بعد الدراسة في البلد المضيف و اكتساب روح المسؤولية و تدبير شؤونها بين الدراسة و العمل من سن صغيرة، إلى أن انتهى بها المطاف في التكوين في مجال الفنون التشكيلية و التي أكسبتها خبرة لمدة ثلاث سنوات في ذلك المجال من خلال العمل و فتح مؤسسة مصغرة في نفس المجال عبر شبكة الإنترنت في الرسم التشكيلي و كان لديها زبائن من جميع أنحاء أوروبا: "...كنت أفتح و أتحدى الحياة من أجل التطور في حياتي...". كما أنها حاولت الإستمرار في نفس المجال بعد عودتها إلى بلد الأصل لكن و بعد مواجهتها لمشاكل في مجال عملها مع الزبائن الذين كانوا لا يثمنون و لا يقدرّون عملها مقارنة مع عملها من قبل في البلد المضيف و كذلك عنائها بسبب المنافسة و التهميش في عملها لأن ذلك المجال أصبح محصورا في الجزائر وعلى الذين تخرجوا من مدرسة الفنون الجميلة مما جعلها تعمل في نفس المجال لكن مع فئة المراهقين عبر ذلك الإستثمار في تلك المدرسة التي أسسوها عن طريق تقديم ورشات فنية علاجية معهم و العمل حتى مع أوليائهم في بعض الأحيان.

ولا يختلف (السيد حسين من إيرلندا و زوجته) عن هؤلاء المبحوثين الذين أظهرُوا كفاءة و خبرة طويلة في مجال تخصصهم بعد نجاح تجربة هجرتهم التي أثمرت المشروع الذي أطلقه هذين الزوجين في مجال التعليم أيضا من خلال التكوين خاصة و تعلم اللغات و المدة الطويلة بالمهجر كلها عوامل تحفز نحو النجاح أيضا بعد العودة: حبه للغات و سرعته في تعلمها مكنته من تحسين لغات كثيرة الشيء الذي حفزه لدراسة الترجمة بعد ذلك في مدرسة الترجمة (DPSI diplope public service interpretation) إلى جانب العمل في نفس الميدان كمترجم بصفة غير قانونية في أحد المؤسسات الحكومية: "...كنت أترجم للاجئين خاصة الليبيين عند المحامين و الشرطة لكنها لم تكن تقبلي للعمل عندها كثيرا لأنني لم يكن لدي شهادة مترجم إلى جانب اشتغالي في إيرلندا كمترجم في مصلحة الهجرة...". إلى جانب تمكنه من تعلم لغات كثيرة من خلال العمل في أحد الشركات العالمية الأمريكية

(كوستكو) والتي مكنته هي الأخرى بالتمتع بخبرات في شتى الميادين والتسويق و أصبح لديه خبرات كثيرة في مختلف المجالات. وبعد أخذ القرار بالعودة قرر التكوين في مجال التدريس كأستاذ من أجل إنشاء مدرسته التي خطط لها منذ البداية: "...قررت التكوين لأصبح أستاذا و الحمد لله وفقت في ذلك و كنت من بين الستة الأوائل الذين نجحوا في تلك المسابقة و كان اسمي من بين الذين تحصلوا على المرتبة العالية و لازلت أدرس لوحدي و أجتهد، أدرس هنا و هناك... ثم تحصلت على الشهادة كأستاذ بعد التكوين في هذا المجال و الذي شرعت فيه عندما قررت العودة إلى الجزائر و كنت قد سطرت لهذه المدرسة من قبل من هناك..."

أما زوجته هي الأخرى أخذت تكوينا في مجال التدريس قبل هجرتها إلى الجزائر بما أنه لم يكن مجال تخصصها كما هو معلوم عليها إذ أنها متخصصة في مجال الصيدلة و لا يمكنها العمل في مجال تخصصها ففكرت في مجال يسعها للعمل بعد العودة و كان في إطار ذلك المشروع الذي استطاعا كلاهما إطلاقه بعد العودة: "...كان علي العودة إلى بلدي من أجل أخذ الشهادة في التدريس لأن ذلك لم يكن اختصاصي لأنني مختصة في الصيدلة و ليس التعليم فكلانا حصل على شهادة في التدريس لأنني لدي أختان في فرنسا تدرسان اللغة الإنجليزية هناك [جمع المعلومات قبل العودة] فأشارتا علي بالعمل في نفس المجال لتعليم اللغة الإنجليزية و فتح هذه المدرسة..."

أما عن (السيد حسان من الإمارات وزوجته) فقد استطاع هو الآخر تحقيق رؤسما بشري معتبر إلى جانب عائلته منذ أن بدأت رحلته العلمية و الثقافية من بلده الأصلي بعد أخذ الشهادة كمهندس في الاتصالات السلكية و اللاسلكية والتي استمر فيها طوال مدة حياته المهنية التي أكسبته خبرة طويلة في هذا المجال و مكنه ذلك من فتح مشروعه كأول موزع لشركة ألمانية (سيمنس) لأجهزة الإتصالات السلكية و اللاسلكية ثم أصبح يشتغل مؤخرا مع أكبر شركة عالمية في المكالمات عن طريق شبكة الإنترنت (Grand Stream). بدأت رحلته مع الأسفار في البداية من أجل الدراسة في السويد و التي دامت أقل من سنة، ثم من أجل العمل الذي أتاح له الإنفتاح نحو بلدان عديدة أكسبته تراكمات معرفية و اكتساب تجارب عديدة في حياته و خبرات ومهارات و أفكار و لغات من خلال انفتاحه حول العالم أين استطاع أن يوسع مجال فكره و إدراكه واستطاع من خلالها الإستثمار بعد عودته إلى جانب التكوين المستمر من خلال حضور محاضرات واتصالات مع علماء و أجناب. واستطاع التنوع في تخصصاته ولديه شهادات دولية من فرنسا و بريطانيا، ومن الصين شهادة في التدريب من "جامعة بكين" في رياضة الفنون القتالية: "...حياتي كلها سفريات، أنا تقريبا سافرت إلى أكثر من 30 دولة في العالم من دول إفريقية حتى "هيلسنكي" في إطار عمل، "السنغال، الصين، كوال لنبور، سنغافورة"، الكثير من الدول العربية... كان تكوينا مستمرا، كنت دائما في محاضرات باتصال مع علماء و مع أجناب، هذا أكبر تكوين يشعر الإنسان هناك في تطور يومي... أصبح مجال إدراكي أكثر اتساعا نتيجة التراكمات المعرفية و التجربة و الخبرة و الذي أنتج هذا كله صحة فكرية، و صحة معرفية و صحة من كل أبعادها. كما يقول الرسول صلى الله عليه و سلم "سافروا تصحوا"...". كما أن تجربته الفريدة من نوعها لم تحقق نجاحا على المستوى الفردي فحسب و إنما على المستوى العائلي حيث يعتبر الهجرة مدرسة تعلمت وتطورت فيها كافة العائلة واستطاع تحقيق أهدافه التي هاجر من أجلها و هي الإستثمار في الأبناء: "كانت الهجرة منعرج في حياتي، كأنني دخلت مدرسة تكوينية أنا و عائلتي، فمن المستحيل أن يجد إنسان مدرسة له و لأولاده، فالمدرسة تدخلها أنت لوحدها، لكن أن تجد مدرسة لك و لأولادك فهذا مستحيل! فالهجرة أصبحت لي مدرسة عائلية جعلت الأسرة كلها ترتقي إلى مستوى عال و تتطور في نفس الوقت، يعني نعيش في بيئة واحدة، ظروف واحدة، في مزايا واحدة، إمكانيات واحدة. فكل عنصر من عناصر الأسرة إلا و يستفيد. يعني بتقنيي لكل هذه السنوات كلها تكوين مكثف أين استطعنا التطور في فكرنا، نظرنا، سمعنا و كل

حواسنا تتطور في نفس الوقت، فلو كان الإنسان في مكانه لما استطاع أن يصل إلى هذا المستوى و الذي يتطلب أضعاف السنين...". أي أن هذا الإستثمار لم يتوقف عنده و إنما تجاوز ذلك إلى الأبناء و الذي تطلب منه تضحيات مادية كبيرة أيضا من أجل الوصول إلى هذه النتائج الإيجابية أي أن الرأسمال المادي الذي حققه في المهجر ساهم بقسط كبير نحو تحقيق هذا النجاح له و لكافة عائلته. لأن هذه الفرصة التي أتاحت له تحتاج إلى رأسمال مادي كبير و لا يمكن أن تتاح للكثير من أمثاله في تلك الدولة مقارنة مثلا بالعائلة الثانية المنحدرة من نفس البلد (عائلة نواره) لأن التعليم بحد ذاته مكلف جدا في تلك الدولة و لا يسع للجميع أن تتوفر لديهم تلك الإمكانيات و الوصول إلى ما وصل إليه هذا المبحوث: "...و لكن في المقابل هذه التضحية المادية أثرت نتائج إيجابية و نتائجها لا تقارن بالتضحية المادية التي قدمتها [في المهجر] أي أنها تعتبر مقابل ذلك هينة جدا، هذا يعتبر أكبر استثمار في حياتي و هم الأبناء، ما عدا هذا كل شيء يضع، الماديات تزول و ينساها الإنسان أما الأبناء فيرى فيها الإنسان ثمرته أمامه يوميا أي أن استثماره يعيشه يوميا. هذا هو تقييمي لهجرتي فهي ناجحة بكل المعايير و على الإنسان أن يعرف المنطلق و نيته من هجرته من البداية " و اقصد في مشيك" أي أن أعرف لماذا أهاجر؟ أن أهاجر لكي آكل و ألبس و أعيش جيدا أم أهاجر لكي أتطور؟...".

و قد أثرت تجربته هذه إلى جانب تجربة العائلة بما فيهم الزوجة و الأبناء تأسيس مركز للعلاج و التدريب في التنمية البشرية بعد التكوين في مراكز للتنمية البشرية سواء في البلد المضيف أو حتى في الجزائر مع أحد المراكز العالمية الذي كان مقره بكندا خصوصا الزوجة و البنات و التكوين مع أحد أعمدة المدربين العالميين "إبراهيم الفقي" و "إدوارد دييور" و "بيتر دييور": "... نتيجة الخبرة و المعرفة سواء أنا أو الزوجة و الأبناء فجرناها في تأسيس المركز الأكاديمي الجزائري و هذا منذ ثلاث سنوات، نقوم بتقديم دورات و محاضرات في التنمية البشرية. و يعد هذا المركز من أكبر المراكز الجزائرية. فقد استطعنا البارحة تقديم دورة في التغذية... لدينا مدربين عالميين، دكترة من فرنسا، من لبنان من أمريكا. و من خلال هذا الإطار استطعنا تحقيق إنجاز كبير و هذا هو تقريبا الصرح الذي قمنا به بعد هذا الجهد و المستوى وربنا يسره لنا سواء لي ولزوجتي و بناتي أصبحنا مدربين. إحدى بناتي تقدم "العلاج بالألوان"، و الأخرى متخصصة في "الجهاز الذهني" و تقدم دورات ناجحة جدا، و الثالثة متخصصة في العلاج بالحجامة الروحية" و زوجتي متخصصة في "العلاج بالطاقة" و هي مديرة هذا المركز بعد التكوين وتربصات عديدة في مجال العلوم الشرعية و التفسير و هذا ما سهل لها التطور و النجاح خاصة في هذا المجال...".

أما عن (السيد حمادة) و الذي يعتبر من أحد الكفاءات الذين صادفناهم من خلال بحثنا هذا، حيث استطاع أن يحقق استثمارا بشريا معتبرا خلال مدة إقامته بالمهجر. تحصل على شهادات وخبرات كثيرة إلى جانب منشورات و مؤلفات من 7 إلى 8 كتب جاهزة¹، إلى جانب كتب بالعربية و الإنجليزية و بإمكانه تدريسها في الجزائر و باستطاعته ترجمتها إلى الفرنسية و حتى إلى الألمانية. كما أن كتبه و ترجماته استفيد منها في العديد من الدول العربية². و كتب كتابا عندما كان في فرنسا سنة 1986 قام بطبعه في ديوان المطبوعات الجامعية، وهو عبارة عن مجموعة دروس (ميكرو بروسي سور). ولديه خبرة في التعليم في مجال "التحكم الآلي" و خبرة في المختبرات العلمية السعودية و التي تدرب عليها في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان يود استثمارها بعد العودة إلى بلد الأصل لأنها غير منتشرة و غير معروفة في الجزائر و بالضبط في تخصص البرمجة الصورية أو تقنية (اللابفيو Labvio)³، وإصدار كتب جديد أصدره مع أحد الأصدقاء في

¹ - الكتاب تحت عنوان: "استعمال اللابفيو في التحكم الآلي" من إعداد الدكتور حمادة بن ناصر.

² - (National instruments NI Arabia) و هي موجودة في بيروت.

³ - و هي مجموعة من الأيقونات و نظام عمل يقوم بشرحه و تفسيره بأي لغة كانت ثم يقوم ببرمجته على شكل أيقونات لاصقة مع بعضها البعض يستطيع الشخص البحث عنها. و هذا النظام يفيد في جميع المجالات عبر التحكم الآلي في البنوك و في الطب و في المواصلات و هي مجموعة إرشادات لكنها في الأصل عبارة عن عملية برمجة.

نفس المجال¹: "...هناك برجة لهذه الشبكات العصبية يسألك أسئلة و تقولين له عندي رأسي يؤلني و عندي حمى، عندي كذا و كذا وتدخلين جميع المعلومات والمواصفات الخاصة بك و يعطيك الحل. هي في الحقيقة ليست جديدة و إنما بدأت في سنوات الثمانينات هي عبارة عن فكرة لتقليد مخ الإنسان ، يريدون من خلالها تقليد مخ الإنسان أي يجعلون الكمبيوتر يفكر مثلاً يفكر الإنسان و قطعوا أشواطاً كبيرة في ذلك، وتعتبر ألمانيا من الدول التي نجحت في هذا التخصص لأنهم تابعوا ذلك...". كما استطاع بخبرته الطويلة أن يخرج عشرات الكوادر في السعودية و هذا ما يود تحقيقه بعد عودته إلى الجزائر. وقد تم الاعتراف به في المملكة وفي مختلف الدول التي سافر إليها. و من خلال خبرته الطويلة في العمل في هذا الميدان استطاع أن يكون ثروة كبيرة مكنته من الإستعداد للعودة إلى أرض الوطن بكل سهولة من أجل الإستثمار في نفس المجال، إلا أنه لم يكن بإمكانه ذلك بالرغم من رغبته الشديدة نحو إدخال و إطلاق مشروعه ذاك، فقد واجه هذا الأخير عوائق كثيرة منعت من تحقيق بعض أهدافه من العودة إلى جانب مشاكل اجتماعية التي أوقفت طريقه نحو ذلك و عجزه عن التفكير أو القيام بشيء آخر إلا أن يحل مشكلته في القضاء.

وهذا ما يفسر أن هناك عوامل أخرى تتحكم وتساهم في نجاح تجربة العودة مثلها مثل الهجرة وهذا ما يفسر الاختلاف أيضاً مع تجربة (السيد حسان من الإمارات)، ذلك أن معطياته في العودة في طريقة عودته تختلف عن معطيات الطريقة التي عاد بها (السيد حمادة) و هذا ما سنحاول توضيحه و التحليل و التفصيل فيه في الفصل الخاص بالفرضية الأخيرة و المتعلقة بالعودة و الإندماج لنكتشف و نقارن بين الحالات و بين المعطيات النظرية في علاقة العودة بالاندماج و ماهي العوامل التي تتحكم في ذلك عن غيرها من المعطيات الأخرى. و إلى جانب (السيد حمادة) توصلنا أيضاً إلى أن بعض المبحوثين رغم تلقيهم للتكوين و الدراسة في الخارج، إلا أنهم لم يتمكنوا من استثمار تلك المعارف و الخبرات في بلد الأصل بعد العودة بسبب عدم الاعتراف بالشهادات المكتسبة من البلد المضيف من جهة، ومن جهة أخرى تعرضهم إلى مشاكل بيروقراطية أعاقت طريقهم نحو تحقيق الطموح في إنشاء مشروع استثماري في بلد الأصل.

ومثالنا في ذلك (السيدة ليليا): تابعت دراستها بجامعة مونتريال في نفس التخصص الذي بدأته في الجزائر (القانون الدولي) و حصلت على "شهادة في الدراسات العليا للتخصصات المعمقة"، إلى جانب خبرتها في العمل كمربية أطفال و أخذ بعض التكوينات في ذلك المجال الذي أرادت الإستثمار فيه بعد العودة إلى أرض الوطن و فتح مشروعها و المتمثل في تأسيس روضة على حسابها الخاص إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب بعض الشروط المفروضة عليها و التي أعاقتها نحو تحقيق ذلك. و (السيد ياسين) فمثل هؤلاء المهاجرين الذين تحصلوا على رأسمال بشري عالي يكون لديهم اتجاه نحو وضع مهاراتهم ومعارفهم المكتسبة لصالح بلدهم الأصلي، لكن هذا الأثر الذي يقوم به هؤلاء داخل وسطهم الإجتماعي والسياسي يكون أكبر كثافة إلا إذا وفر له هذا الوسط الضمانات الضرورية و هذا ما بيناه في الفصل الأخير من الدراسة حول مسألة العودة و الإندماج.

2- أما الجانب المهني (الخبرة و التكوين):

فقد شكل هو الآخر بنسبة (10 بالمائة)، من الذين استطاعوا الإستفادة من خبراتهم بعد التكوين في الخارج خصوصاً بعد الخبرة في إطلاق مشاريع استثمارية من قبل في البلد المضيف مكنهم ذلك من إطلاق مشروع استثماري آخر في البلد الأصلي و هذا ما قمنا أيضاً بتوضيحه في المحور الثاني من المبحث السابق. إذ ساهمت الخبرة إلى جانب التكوين في البلد المضيف بصفة كبيرة على الإستثمار بعد العودة خصوصاً عند

¹ - الكتاب يحمل عنوان: "تكنولوجيات التحكم الآلي" للدكتور بن ناصر حمادة" و "الدكتور الياس عبد الرحمان"

(السيد حسان من كندا، والسيد حسان من الإمارات و زوجته)، حيث تمكن الأول من الإستثمار في البلد المضيف من خلال إنشاء مشروعه الخاص بتأسيس قاعة رياضة بمدينة مونتريال كندا و ذلك بعد الخبرة الواسعة في مجال التدريب و التكوين في مجال الرياضة و التي كانت بدايتها من الجزائر، حيث يعتبر من أبطال رياضة فنون المصارعة بالجزائر إلى جانب العمل و التكوين كمدرّب سباحة و الخبرة المكتسبة من البلد المضيف كمدرس رياضة في مختلف المدارس الابتدائية بكندا كل هذا سمح له بتأسيس مشروعه ذلك والذي بقي مستمرا حتى بعد عودته و أصبح مصدر تمويل أسرته العائدة مما جعله في حلقة دائرية بين (الجزائر- كندا) لأن هذا المبحوث لم يكن عائدا عودة نهائية حين قيامنا بالتحقيق الميداني و ذلك بسبب مشروعه ذلك الذي ألزمه البقاء في بلد الإقامة لمدة معينة إلى حين تحقيق أهدافه المرجوة من أجل العودة النهائية. كما أصبح ذلك المشروع الممول أساس مشروع المستقبل و مواصلة التخصص الذي بدأه في الجزائر بعد التكوين في مجال الفنون التشكيلية قبل الهجرة.

أما المبحوث الثاني والمتمثل في (السيد حسان من الإمارات العربية) فقد استطاع تحقيق هو الآخر إنجازا كبيرا فيما يخص مشروعه الذي كان أساس مشاريعه سواء في البلد المضيف أو البلد الأصلي و الذي مكنه من تأسيس مشروع آخر في مجال العلاج من خلال التدريب و التكوين في التنمية البشرية برفقة عائلته و التي استفادت هي الأخرى من تكوينات ودراسات عديدة مكنتهم في النهاية إطلاق مشروع المركز الأكاديمي الجزائري كما وضحنا ذلك آنفا. و من خلال

هذه الأمثلة نستطيع القول أن العودة تعتبر من جهة إيجابية بالنسبة لدول المنشأ حيث يكون المهاجر قد تحصل على تجربة هجرة ناجحة ومثمرة من الناحية الاقتصادية أو من ناحية التكوين المهني، فبهذا الشكل تكون هجرته بمثابة نتيجة، "ربح-ربح-أو « Win - Win » ربح ثلاثي.¹

أما النسبة للمجموعة التي عرفت البطالة و التي شكلت نسبة (45 بالمائة)، فقد تمثلت في (السيدة نؤارة) بالرغم من وجود الخبرة في مجال الصحافة و(السيدة فاطمة) في مجال الإدارة و التعليم عندها لكنها لم تدخل في سوق العمل لصعوبة ذلك عند الحالة الأولى و عدم الإهتمام بذلك عند الحالة الثانية و التي لم تبدي أساسا الرغبة في العودة.

إلى جانب ذلك هناك مبحثين آخرين والذين عرفوا بطالة أيضا بعد العودة لأسباب أخرى و التي سنقوم بكشفها لاحقا. كما أن نقص الرأسمال البشري له أثره الكبير على درجة الإستعداد للعودة، فهناك (15 بالمائة) من حالات الدراسة من لها استعداد متوسط عند كل من (السيد سعيد، السيد علي، السيد محمد) والذي أثر على قدرتهم في الإستثمار في بلد الأصل بالرغم من التحسن الكبير في الوضعية المادية والاجتماعية بعد الهجرة. لكن في غياب الرأسمال المادي و أسباب أخرى لا يسعنا التفصيل فيها في هذا المحور عند البعض (السيد محمد و السيد سعيد) بالرغم من المحاولات العديدة لكليهما في إنشاء مشاريعهما بعد العودة إلى بلد الأصل فقد تمكن (السيد محمد) على الأقل من إنشاء مشروع وكالة تجارية بعد إخفاقات عديدة في مشاريع أخرى أراد تحقيقها برفقة أحد الشركاء إلا أنه استطاع الوصول إلى تحقيق و تأسيس وكالة سفر بشراكة مع أحد الأصدقاء. أما (السيد سعيد) فقد قام هو الآخر بمحاولات عديدة في إنشاء مشروع تجاري بعد العودة إلا أنه لم يتمكن من ذلك مما جعله يعاني من البطالة عند عودته و الذي شكل الحالة الثالثة من الفئات السوسيو مهنية التي ذكرناها آنفا و التي شكلت الأغلبية الساحقة في مجتمع البحث.

¹ -Nathalie Jouant, « Migration (s) circulaires(s) et l'espace euro-méditerranéen: une perspective institutionnelle et juridique », op.cit, p416

وسنقوم بالتفصيل في ذلك في الفصل المتعلق بتحليل الفرضية الأخيرة من فرضيات البحث حول العودة والاندماج. كما أن نقص **الرأسمال البشري والمستوى الثقافي عند (السيد علي)** قبل و بعد الهجرة إلى جانب أسباب **النسق الإجتماعي** الذي يلعب دورا كبيرا هو الآخر في الاندماج السوسيو مهني و الذي سنقوم بالكشف عنه لاحقا في الفصل الأخير من هذه الدراسة، وهو الذي شكل الفئة الرابعة والأخيرة للفئات السوسيو مهنية لهؤلاء المبحوثين الذين أشرنا إليهم في محور الحالة المهنية و التي مثلت في فئة الأحرار أي الذين يعملون لحسابهم الخاص.

فقد تبين لنا أن هناك حالة واحدة من بين حالات الدراسة تعمل بشكل غير دائم و غير دوري كتاجر في العقار و ذلك حسب الصفقات التجارية المتاحة لها و التي تمثلت في هذا المبحوث الأخير الذي ذكرناه. وعلى الرغم من توفر هذا الجانب **المعرفي والمهني و في غياب الرأسمال المادي الكبير** لدى بعض المبحوثين و الذي مثله **(السيد رشيد)** وحتى مع وجود الخبرات في مجال التسيير و التسويق و التدريب التي اكتسبها خلال العمل في البلد المضيف إلا أنها لم تساهم في تحقيق الإستثمار أو العمل على حسابه الخاص أو حتى الاندماج السوسيو مهني و الدخول في سوق العمل إلا من خلال القطاع الخاص الذي ساعده في ذلك بعض الأصدقاء من الشبكة الإجتماعية المنتمون إلى البلد المضيف و ذلك بسبب الانقطاع المفاجئ لدورة الهجرة وعدم قدرته على تحويل الموارد الضرورية المادية قبل العودة. لكن هناك من بين المبحوثات **(السيدة سميرة)** من استطاعت تحقيق اندماج مهني بعد عودتها بالرغم من عدم اكتسابها للخبرات والدراسة في البلد المضيف، إلا أنها تمكنت من الدخول إلى سوق العمل بسبب إصرارها ومتابعة دراستها من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه بعد العودة في بلد الأصل و الذي مكنها من إثبات نفسها بعد إصرارها على ذلك و استطاعت سد النقص الذي لم تتمكن من تحقيقه في البلد المضيف لأسباب عائلية و المدة الزمنية القصيرة في المهجر وعدم الاستقرار من جراء الانقطاع المفاجئ لدورة الهجرة التي كانت من بين العوائق لتحقيق ذلك. وهذه العائلة هي التي مثلت الفئة الثالثة من هذه الفئات السوسيو مهنية لحالات الدراسة التي أشرنا إليها سابقا والتي تمثلت في فئة العمال الموظفين وذلك بنسبة (10 بالمائة) ما يعادل حالتين وهي التي مثلتها هذه العائلة العائدة عودة اضطرارية للسبب الذي ذكرناه آنفا. أما باقي المبحوثين والذين كان **استعدادهم ضعيفا** والذين ينتمون إلى فئة البطالين من فئات الدراسة والذي مثلتهم الزوجات بالخصوص عند كل من: **(السيدة حورية، السيدة سهيلة، السيدة نبيلة و السيدة سامية)** واللواتي لم يبدن أي اهتمام بالعمل أو الدراسة سواء في البلد المضيف أو بلد الأصل بسبب انشغالهن بتربية الأبناء.

وفي الأخير وكما اتضح جليا أن ثروة المهاجرين لا تقاس فقط بممتلكاتهم، **فالكفاءات والخبرة** التي يراكموها تلعب كذلك دورا حاسما في نقل التكنولوجيات والمعارف المؤسساتية. إلى جانب **الرأسمال المادي والبشري** لهؤلاء المبحوثين كما وجد أن هناك جانبا آخر من جوانب هذا الرأسمال البشري و الذي لا يقاس كغيره من المستويات الثقافية التي يكتسبها المهاجر عن طريق الدراسة أو العمل فهناك من المعارف والخبرات الأخرى الناتجة من هذا الرأسمال البشري و الذي لا يمكننا قياسه و معرفته إلا من خلال الأفكار والسلوكيات الجديدة التي اكتسبها هؤلاء العائدين من خلال الخبرة الطويلة. إذ ينقل المهاجرون الأفكار وطرق تفكير جديدة ومواقف والقدرات المكتسبة من البلد المضيف إلى بلادهم الأصلية والتي قد تساعده على تحقيق نوع من التنمية وينقلون أيضا سلوكيات جديدة و اكتساب ثقافة واسعة في جميع الجوانب والذي يشكل خطوة كبيرة هو الآخر في تطوير طرق التفكير وهذا الجانب يعد جزء لا يتجزأ من هذا الرأسمال البشري والثقافي والذي يساهم هو الآخر بطريقة أو بأخرى في مجال الإستثمار وفي الحياة عموما من جميع الجوانب الثقافية والإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسة والذي سيؤثر ذلك حتما في مستويات الاندماج

أيضا عند هؤلاء بعد العودة. و من بين الأمثلة عن ذلك: اللغة المكتسبة في البلد المضيف والتي تعتبر من بين المعارف المهمة التي تمكن معظم العائدين اكتسابها خلال مدة إقامتهم في البلد المضيف وهي نقطة التشابه عند جل المبحوثين حيث لعبت دورا حازما في عملية الإندماج السوسيو مهني عند بعض المبحوثين كحالة (السيد حسين و زوجته) اللذان استطاعا الإستثمار من خلالها و فتح مشروعهما الإستثماري بعد العودة. و من الأمثلة الأخرى أيضا في المهجر و التي تساهم بشكل غير مباشر في الإستثمار بعد العودة والتمثلة في الحصول على أفكار جديدة و ثقافة واسعة و التي ساعدته في تطوير ذاته و أصبح تفكيره أكثر توسعا و تفتحا و أكثر شعورا بروح المسؤولية من غيره الذين لم تسمح لهم الفرصة بالهجرة قادرا على القيام بأشغال و استثمارات عديدة في مختلف المجالات حسب الظروف المتاحة له في بلد لأصل حتى بالنسبة للذين كان استعدادهم ضعيف قبل العودة. لكن هناك عوامل أخرى تتدخل في عدم القدرة و التمكن من إنجاز مشاريعهم حسب طبيعة النسق داخل بلد الأصل و الذي يعيق عملية اندماج هؤلاء و عدم تمكنهم من إرساء معارفهم و خبراتهم التي اكتسبوها خلال مدة إقامتهم في المهجر و هذا ما سنوضحه في المبحث الموالي.

المبحث الرابع: تحليل محتوى تأمين الرأسمال الاجتماعي و أهميته في العودة

مثلها مثل الهجرة، تحتاج العودة أيضا إلى توفر وتجهيز الموارد الضرورية وإلى تحقيق مستوى معين من الإستعداد من أجل نجاحها، والذي لا يتحقق إلا إذا توفرت الشروط و الظروف المواتية أو الملائمة بما يكفي لتوفير هذه الموارد في كل من البلدان المضيفة و المرسل. وتجدر الإشارة أن الموارد المادية و البشرية والتي قمنا بفحصها سابقا رغم أهميتها و أثرها على الإستعداد للعودة، إلا أنها لا تكفي لوحدهما وإنما ينبغي فحص العامل الثالث إلى جانب هذه الموارد لنجاح مبادرات و مشاريع العائدين بعد عودتهم. فقد رأينا أن المساهمة المالية و البشرية ليست كافية لوحدها لعملية إدماج هؤلاء العائدين، إذ تعتبر هذه الموارد إلى جانب المعارف و الخبرات و الكفاءات التي اكتسبها المهاجرون في المهجر هي الأخرى ضرورية ومكاملة لهذه التحويلات والموارد والتي ينبغي على هذا العائد توفيرها و جمعها و تنظيمها قبل و بعد عودته من أجل إعادة الإندماج في بلد الأصل. و يتمثل العامل الثالث هذا في فحص و تأمين الرأسمال الاجتماعي والذي يساهم هو أيضا في عملية الاستعداد للعودة إلى جانب الرأسمال المادي و البشري، فعملية العودة تسبق عملية التحضير لها من خلال هذه المستويات الثلاث كما وضحت نظريات العودة أنه عند دراسة عودة الهجرة ينبغي الإشارة المستمرة لهذه العناصر الثلاث.

و فيما يلي سنقوم بفحص كل هذه المؤشرات الخاصة بالرأسمال الاجتماعي و من ثم يمكننا استنتاج مدى الإستعداد و التحضير الجيد لهؤلاء المبحوثين قبل عودتهم من خلال المقارنة بين هذه الإستثمارات الثلاث و أثرها على العودة و فهم عملية الإندماج بعد ذلك و من ثم قياس مصداقية الفرضية التي طرحناها في هذه الدراسة. و وضعنا من أجل ذلك محورين رئيسيان يكشفان لنا مستويات هذا الرأسمال الاجتماعي:

يتمثل المحور الأول في جمع المعلومات اللازمة من أجل العودة من خلال الزيارات المتكررة إلى بلد الأصل أو الشبكة الاجتماعية أو من خلال وسائل الإعلام و ما يمكنها المساهمة في بث المعلومات لهذا المهاجر الذي ينوي العودة. وإلى جانب الدعم الأسري و جمع المعلومات هذا، ننتقل في المحور الثاني للكشف عن أهمية القرار العائلي من أجل العودة والذي سيساهم فيما بعد هو الآخر على الإندماج بوجود أهداف مشتركة بين الزوجين، أي أن القرارات التي يتخذها هذا العائد خصوصا داخل العائلة لا يمكنها أن

تكون فردية وإنما تشترك فيها العائلة ليحدث الانسجام داخل الأسرة الواحدة بما أن ذلك القرار لا يخصه لوحده وإنما يشترك فيه الزوج و الزوجة معاً، و الذي يعمل على خلق الإستقرار داخل العائلة الواحدة ومن ثم الإستمرارية في العودة. و من جهة أخرى ينبغي أن يكون بعد هذا الإتفاق العائلي ثمة تخطيط و وضع استراتيجيات معينة من أجل تأمين العودة من جميع جوانبها من أجل تحقيق الاندماج بعد ذلك. و تعتبر هذه الموارد التكميلية كلها مهمة و ينبغي أخذها بعين الإعتبار. و فيما يلي سنتابع أهم المؤشرات التي توحى بمدى وجود الإستعداد الإجتماعي للعودة من أجل فهم الظاهرة المراد دراستها و فهم أبعادها ومستويات الاندماج لديها بعد ذلك.

1. تحليل محتوى جمع المعلومات من أجل العودة:

لقد تبين أن استعداد المهاجرين للعودة لا يعتمد فقط على تجربة المهاجرين في الخارج بل أيضاً على التصورات التي يتوقعونها من تغير في النسق الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي في بلد الأصل. وهذه العوامل لها تأثير على كيفية الإستعداد لنقل هذه الموارد و استخدامها بعد العودة. و يتمثل ذلك في تجهيز الموارد الإجتماعية أو المعلومات الكافية التي يوفرها المهاجرون قبل مغادرتهم البلد المضيف و تتلخص هذه المعلومات التي ينبغي على العائد توفيرها و اكتسابها في الوضعية الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية داخل بلد الأصل قبل العودة. ويتم جمع المعلومات من خلال مجموعة العلاقات الإجتماعية و الأسرية عبر الشبكات الإجتماعية التي ينتمي إليها المهاجر أو المساعدة المتبادلة في كل من بلد الهجرة و بلد الأصل والتي تسمح له بتحقيق أهداف مشتركة، عبر قنوات مثلها مثل الرأسمال المادي سواء كانت قنوات مادية أو غير مادية و ذلك عن طريق المهاجرين أو المسافرين أنفسهم أو عن طريق التبادل الإجتماعي عبر العلاقات الإجتماعية والأسرية التي ينتمي إليها هؤلاء العائدين أو عبر الرسائل المكتوبة أو الإلكترونية (وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية)، أو من خلال المكالمات الهاتفية أو الرسائل و شرائط الفيديو. (ليفيت 1998:926)¹. ونضيف لهذه المجموعة دور وسائل الإعلام في نشر هذه المعلومات. كما تنتقل أيضاً من خلال زيارة الأقارب غير المهاجرين إلى ذويهم في دول المهجر.

ومن خلال هذه الروابط يقوم العائد والذي يحمل قيماً وأهدافاً و تصورات خاصة عن محيط العودة، بجمع المعلومات الكافية حول السياق والفرص المتاحة في دول المنشأ، و يقوم بتحويل هذه الموارد قبل عودته. وتعمل هذه المعلومات على فهم بعض التغيرات و التحولات و المستجدات التي مست المجتمع الأصلي في غياب هذا المهاجر العائد و التي ستساهم مساهمة كبيرة في تحقيق عملية الاندماج فيما بعد داخل المجتمع بعد العودة. ولهذا و من أجل فهم كيفية و قدرة جمع هؤلاء المبحوثين العائدين الذين اعتمدنا عليهم في دراستنا هذه للمعلومات الضرورية من أجل الترتيب المسبق للعودة، حاولنا فحص ذلك من خلال المقارنة بين ثلاث مؤشرات ومصادر أساسية لجمع هذه المعلومات: الزيارات المتكررة إلى بلد الأصل، الشبكة الإجتماعية (العائلة و الأقارب أو الأصدقاء)، وأخيراً وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمقروءة و المكتوبة وحتى الإلكترونية منها. فقد تبين لنا ما يلي: إن معظم المعلومات التي جمعها هؤلاء المبحوثين من أجل العودة كانت من خلال الزيارات المتكررة و ذلك بنسبة 55 بالمائة عن باقي المؤشرات الأخرى. ثم تليها في المرتبة الثانية الشبكة الإجتماعية (العائلة والأقارب والأصدقاء) بنسبة 20 بالمائة، و أخيراً وسائل الإعلام التي لم تكن لها دوراً بارزاً في نشر المعلومات من أجل العودة عند هؤلاء المستجوبين و ذلك بنسبة 15 بالمائة. و سنقوم بشرح هذه المصادر الثلاث كل على حدا من أجل استنتاج علاقة هذا الرأسمال الإجتماعي

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 161.

و مدى تأثيره على أخذ القرار بالعودة عند هؤلاء المستجوبين و الذي سيساهم فيما بعد و بشكل كبير في فهمنا لعملية الإدماج داخل بلد الأصل بعد العودة.

1.1. الزيارات المتكررة:

لقد تبين لنا أن معظم المبحوثين كانوا يقومون بزيارات متكررة إلى بلد الأصل قبل العودة و لم تكن الزيارات في البداية لأجل العودة فحسب و إنما كانت لأسباب عائلية في الدرجة الأولى (زيارة العائلة)، ثم من أجل العطل في الدرجة الثانية، و تليها أسباب أخرى بنسبة ضئيلة عند بعض المبحوثين و التي سنقوم بتفسيرها و فهمها من خلال سياق تفسيرنا لأثر هذه الزيارات في جمع المعلومات حول العودة. فقد ارتكز اهتمامنا على تلك الزيارات التي كان لها الأثر في التأثير على العودة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما لا ينبغي إهمال الزيارات الأولى و التي تفسر أيضا درجة علاقة و مدى اتصال هؤلاء المبحوثين ببلدهم الأصلي و الذي يمكنهم فيما بعد التوجه نحو أخذ القرار بالعودة. و من خلال تقييغنا لهذا المتغير فقد وجدنا أن هناك أربع فئات تختلف كل فئة من هذه الفئات عن الأخرى فيما يخص تأثير زيارتها على العودة إلى بلد الأصل:

الفئة الأولى والتي نالت الحصة الأوفر من بين هذه الفئات الأربع و التي مثلت نسبة (55 بالمائة)، عملت زياراتها بنسب متفاوتة على التأثير على عملية العودة و كانت زيارتها مساعدة على جمع المعلومات من أجل العودة و التي تنقسم بدورها إلى قسمين: المجموعة الأولى، لم تساهم زيارتها في جمع المعلومات عن العودة فحسب و إنما ساهمت أيضا في إعداد و الكشف عن بعض مخططاتها للعودة فيما بعد. إذ تساعد الزيارات المتكررة للبلد، على الترتيب المسبق للعودة و جمع المعلومات (الإستعداد و التحضير للعودة) و كل هذه العوامل تتلخص في الموارد غير الملموسة التي ينبغي على المهاجر أن يحضرها قبل العودة و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الإدماج. و قد مثلت نسبة (35 بالمائة)، ما يعادل سبع حالات من حالات الدراسة و ذلك عند كل من (حسين و زوجته): و بعد مقارنة الرأسمال المادي والبشري عند هذه العائلة وجدنا أن زيارتها إلى بلد الأصل عملت كذلك على توفير مورد اجتماعي جد هام من أجل العودة و الذي ساهم هو الآخر على تحقيق الإستعداد الكلي للعودة. فبعد الحصول على الوثائق القانونية للإقامة بدأ هذا المبحوث يقوم بزيارات متكررة إلى بلد الأصل و التي سمحت له بجمع المعلومات حول تغير الوضعية الأمنية في البلد و ملاحظته خاصة لعدم تغير الوضعية الاجتماعية لعائلته ففكر حينها بمشروع بناء العمارة التي تعمل على توفير السكن له و لعائلته أيضا رغم غياب مشاعر الروابط الأسرية لديه بعد العودة إلى جانب التخطيط للمشروع الذي كان ينوي إطلاقه والمتمثل في تأسيس المدرسة التي يشرف عليها رفقة زوجته: "...يوم أن زرت البلد لأول مرة بعد حوالي 9 سنوات، كنت قد نسيت الجزائر و نسيت أصلا كيف كنت أعيش، لأن حياتي النفسية التي كنت أعيشها فرضت علي نسيان الماضي و بداية حياتي من جديد. أتذكر بمجرد أن حطت الطائرة في المطار أول ما فتح الباب لاحظت وجود الشرطة في مكان الجيش الذي كان يحرس باب الطائرة في وقت مضى قبل هجري [وضعية أمنية ملائمة]، تذكرت الوضعية التي كنت أعيشها من قبل، الشقة التي كنت أسكنها ضيقة مكنتة بأفراد العائلة، كنت ألاحظ ذلك الوضع. الكل يتكلم في وقت واحد، صراخ...كنت جالسا أتأمل فقط [وضعية اجتماعية غير ملائمة]...أي كانت تحضني لكن لم يكن لدي أي إحساس و لم أفهم لماذا. كانت مشاعري جافة تجاه أفراد عائلتي لم ينتابني أي مشاعر الشوق و الحب، لم يكن لدي اتصال كثير معهم [غياب الروابط العائلية]، بقيت أشاهد و أتأمل نسيت كل شيء نسيت أنني كنت أعيش معهم، أكملت هكذا و من ذلك الحين قررت أن أساعدهم

عندما رجعت إلى سكوتلاندا، أصبحت أشتغل كالبيد و في بعض الأحيان 18 ساعة في النهار، قررت مساعدتهم لكي يسكنوا جيدا وأسكن أنا الآخر جيدا و لا أنكر أن زوجتي ساعدتني كثيرا لولاها لكان من المستحيل أن أقوم بذلك لوحدي..."

كما ساعدت بعض الزيارات المسبقة لزوجته الأجنبية إلى الجزائر و التي كانت تقوم بها قبل الهجرة وذلك بعد الزيارة الأولى لزوجها و الذي قام بتحفيزها من أجل ذلك بالتعرف على البلد و تلتها زيارات أخرى من أجل التأكد من استمرار الإعجاب بها و بالتالي أخذ القرار بمصاحبة الزوج للعيش معه في بلده من خلال فرض بعض الشروط: "وضعت شروطا لزوجي من أجل العيش هنا و هي توفر بعض الأمور و هي أن أعيش مع زوجي في بيت مستقل [تأمين السكن] بسبب اختلاف الذهنية و مخافة حدوث الصراع بسبب الإحتكاك مع العائلة، فأنا أفضل السلم على أن أدخل في صراع مع الناس، و ثانيا إذا لا يزال قطع الماء في النهار مستمرا، [توفير الموارد الضرورية للعيش] وكذلك توفير حرية السفر إلى بلدي حين أود ذلك..."

و (السيدة سهيلة) هي الأخرى ساهمت زياراتها المتكررة قبل العودة و خاصة عودتها الأولية و الدورية والتي عملت من خلالها على أخذ التدابير الأولى من أجل تأمين العودة و ذلك من أجل البحث عن شراء مسكن رفقة إخوتها، لكن سرعان ما باءت خطتها تلك بالفشل و لم تتمكن هذه العائلة بتحقيق تأمين السكن بعد العودة لأسباب ذكرناها من قبل في محور السكن: "كنت أتردد على البلد و أبقى لفترة طويلة، حلم لم يتحقق ممكن شيء ما فيه خير ينتظرنا و نحن لا نعلم، لأنه من المحال أننا كنا نقوم بشيء يرضي الله و نعمل بالحلال و لا يكون الله موقنا. فنحن على يقين أن هناك شيئا آخر ينتظرنا، أين هو؟ لا ندري..."

و(السيد حسان من الإمارات)، و بحكم عمله الذي كان يستدعي التنقل بصفة مستمرة و بشكل دوري إلى بلد الأصل ساعده ذلك التواصل المستمر بمعرفة المستجديات، بعد وضعه للميزان من خلال فحص الظروف المواتية في بلد الأصل و الظروف المحفزة بالبلد المضيف جاء القرار بالعودة: "بحكم شغلي كانت لدي زيارات مستمرة، كان عندي سفريات نحو كل شهر. أما مع العائلة فكنا نأتي في العطلة الصيفية مرة في السنة... استمرار سفرياتي إلى الجزائر جعلني أعرف أمورا عن كذب أي معرفة الأوضاع عن الجزائر كل صغيرة و كبيرة بكل دقة. [جمع المعلومات] المهم أن الإنسان دائما يضع الميزان، فإذا وجدت أن الكفة تميل نحو الإستمرار في الهجرة فكنت سأبقى، و أما السنوات التي أمضيتها هناك أرجحت الكفة التي وزتها نحو بقائي هناك، و إذا أرجحت الكفة نحو العودة سأرجع إلى بلدي. هو دائما الميزان، تغير الأوضاع الاقتصادية هناك، و الأوضاع في الجزائر استقرت و أن أولادي كبروا فأصبح هناك فرق بين أولادي عندما كانوا صغارا و كنت أخاف عليهم و بينا وصلوا إلى الجامعة أصبحت مغمض العينين و لا أخاف على ابنتي عندما تركب الحافلة أو تدبر شؤون نفسها لوحدها، أصبحت شخصية محصنة، كائن متزن، واعي، ملتزم لا أخاف عليها، نحن أدينا واجبنا، فأنا تجاوزت مرحلة الخوف، أي أن أعود و أنا مرتاح، و خاصة البنات هن الأوائل..."

و(السيدة نواره)، هي الأخرى كانت زياراتها المستمرة إلى بلد الأصل و خصوصا عودتها الأولى بسبب الظروف المادية غير المستقرة في البلد المضيف في البداية و التي ألزمتها العودة من أجل التخفيف على زوجها لمصاريف العائلة و مكنتها تلك الفترة من جمع المعلومات الخاصة بسد النقائص التي لاحظتها خلال عودتها المؤقتة و التي كانت سببا في عودتها هذه أيضا من أجل تنفيذ مخططات تأمين العودة النهائية إلى بلد الأصل من أجل البناء و توفير المسكن الواسع و كذا تحقيق مشروع استثماري لتعويض التأمين الاجتماعي الذي لا توفره الدولة المضيضة للمهاجرين المقيمين فيها ، إلى جانب دراسة بناتها بسبب توفير اللغة الفرنسية و التي كانت غائبة في البلد المضيف أيضا: "...في البداية لم أفكر في البناء مطلقا و لم أضع ذلك في الحسبان. عندما عدت في

المرة الأولى كنت ألاحظ أن البيت العائلة الكبير أصبح ضيقا وكان أبناء العم و العممة يأتون عندي كثيرا لمشاهدة التلفاز، أصبحت أشعر بالضيق، فأردنا تخصيص مكان من أجل التوسيع على أنفسنا... تجربتنا كانت خاصة، كنت أخشى على مستقبل بناتي، كان عندي خوف ماذا لو عدنا إلى بلدنا و لا نجد شيئا آمنا خصوصا إذا عدنا و لم نتمكن العمل و ليس لنا سكنا و لا مشروع. فأنا لما عدت سنة 2006 بدأت بشراء المحل بسرعة على الأقل أن نجد شيئا من أجل العودة [تأمين العودة]...".

أما **(السيدة كريمة)**، فقد ساعدتها الزيارات التي كانت تقوم بها قبل عودتها من أجل العمل مع بعض الجمعيات على الإهتمام بالإستقرار في الجزائر العاصمة بعد الإنطباعات الإيجابية نحوها: "...كنت لدي فكرة جيدة عن الجزائر، كنت أقول أن الجزائر رائعة، الناس رائعون، و هذا ما كنت أقوله قبل عودتي... بدأت عملي هنا قبل عودتي كنت آتي مع أناس كانوا يقومون بفتح مشاريع هنا... و ابتداء من 2010 بدأت باستئجار شقة هنا في الجزائر العاصمة [التخطيط للعودة]...".

(السيد ياسين)، مكنته العودة الأولى الدائرية بين الجزائر و فرنسا من أجل التكوين في العلاج الطبيعي (الكيني) في الجزائر العاصمة و إطلاق مشروعه الأول بالجلفة الإعجاب بالبلد و تحول ذلك التنقل فيما بعد إلى الإستقرار في بلد الأصل:

«... J'ai du rester quasiment 3 ans, c'était des allées retours, mais je venais je restais un peu, mais avant de revenir pour moi c'était le paradis, j'allais aller chez moi, j'allais voir tout le monde, la fierté algérienne, la terre ou le sang a coulé pour la libération, c'était vraiment ça ? C'était l'image qu'on avait de l'Algérie...Je faisais des allées retours avant de venir ici, donc ma fin de parcours professionnel je l'ai faite ici en Algérie jusqu'à l'obtention du diplôme et le début du travail, mais quand je partais en Algérie parce que c'est un terrain vierge il avait rien du tout, parce qu'on peut travailler rapidement et gagner rapidement... »

وتصريحه هذا يحيلنا إلى ما أشارت إليه نظرية الحدود الوطنية و التي ترى أنه بإمكان تعلق المهاجرين ببلدانهم التي ولدوا فيها، عندما يبقون مرتبطين في نفس الوقت عاطفيا بمناطقهم الأصلية و العكس صحيح. فهي تعتبر أن تصورات المهاجرين الذاتية للوطن و إلى هويتهم الشخصية، لديها تأثير على قرارهم للعودة و على عملية إعادة إدماجهم، لأنها ذات معنى و لأن ذلك له خلفية اجتماعية و تاريخية.

أما **المجموعة الثانية** من هذه الفئة الأولى فقد كانت لديها معلومات عامة و شاملة عن بلد الأصل و لم تساهم زيارتها تلك في التأثير على العودة و لم تعمل بشيء رئيسي على تغيير مخططاتهم للعودة. و قد مثلت نسبة (20 بالمائة) أي ما يعادل أربع حالات من حالات الدراسة و ذلك عند كل من: **(عائلة السيد حسان من كندا و زوجته)** كانا لديهما معلومات عامة و شاملة عن بلد الأصل و ذلك من خلال الزيارات السنوية للزوج و الزيارات العديدة و المتكررة للزوجة و الإقامة الطويلة في بلد الأصل، إلا أن ذلك لم يكن كافيا من أجل فهم التغير بعد العودة و ذلك راجع من جهة إلى أن هذه الزيارات ليست كافية لفهم الواقع الاجتماعي بعد العودة، و من جهة أخرى فإن الإحتكاك المباشر للمجتمع هو الذي يعطي الصورة الحقيقية للمجتمع خصوصا و بعد التغيرات الاجتماعية التي عرفتتها هذه العائلة فيما يتعلق بدراسة الأبناء بعد بلوغ سن التمدريس (بعد العودة). حيث كان الأبناء صغارا عندما كانت الزوجة تتردد على البلد و لم تكن هناك نفس المعطيات التي كانت عليها هذه العائلة من قبل. أضف إلى ذلك أن معاملة المجتمع لهؤلاء المهاجرين تختلف عنها بعد العودة و هذا ما سنراه و نقوم بالكشف عنه في الفصل الخاص بالاندماج بعد العودة حسب تجارب العديد من المبحوثين. و تقول الزوجة: "...كنا نجمع المعلومات من خلال وسائل الإعلام و الزيارات خلال العطل،

تصرفات الناس، مشاكل بيروقراطية، أشخاص ليسوا في المكان المناسب، لكن عندما تأتين إلى البلد في زيارة ليس الأمر نفسه عندما تعودين إلى البلد. فعندما تأتين في العطلة تعلمين أنك سترجعين إلى حيث أتيت و ستتنفسين الصعداء، لكن عندما تبقيين هنا و تعلمين أنك ستبقيين لمدة سنة كاملة تلاحظين هنا و هناك بعض الأمور و ستشعرين بالإختلاف... فأنت تجددين مصدر المعلومات، لكن لا يمكنك تصور درجة ذلك قبل العودة قبل عيشه قبل محاولتك لتسجيل أبنائك في رياضة ما مثلا، لا تجددين المكان المناسب إلى جانب أشياء أخرى كثيرة...". والعائلة الثانية أيضا كانت لديها كل المعلومات بسبب الإتصال الدائم مع بلد الأصل لكن لم يكن لديها أي تخطيط من خلال زياراتها المتكررة تلك، و التي مثلتها (عائلة السيد محمد و زوجته): "... كنت أزور بصفة دورية الجزائر و كنت على دراية بها بصفة يومية..." يقول الزوج. أي أن هذه العائلة لم يكن يهمهما جمع المعلومات من أجل العودة أو أي شيء آخر ماعدا ترتيب الأولويات و الأهداف و الذي تمثل في توفير الأرضية المناسبة لتربية الأبناء مهما كانت تلك المعلومات.

أما الفئة الثانية من هذه الفئات الأربع لجمع المعلومات فقد كانت زياراتها غير كافية لجمع المعلومات عن العودة خصوصا و أن معظم هؤلاء المبحوثين في هذه الفئة لديهم فترة هجرة طويلة بالبلد المضيف، وقد تمثلت بنسبة 25 بالمائة من مجتمع البحث أي ما يعادل خمس حالات من حالات الدراسة و هي كالتالي: (السيد علي)، كانت لديه زيارات إلى بلد الأصل بدأها من أجل رعاية والديه المسنين، لكنها لم تكن كافية لجمع المعلومات و معرفة المستجدات عن بلد الأصل خصوصا بعد مكوثه لفترة طويلة في البلد المضيف. كما أن القرار بالعودة لم يكن يستدعي عند هذه العائلة جمع المعلومات من أجل العودة لوضع الهدف نصب أعينهم و هو ترحيل الأبناء عن البلد المضيف لتهيئة الأرضية و الجو المناسب لتربيتهم و خصوصا من أجل غرس الهوية العربية الإسلامية فيهم منذ سن مبكرة و هذا ما حاولنا التوصل إليه من خلال تحليلنا للفرضية الثانية الخاصة بتربية الأبناء: "... أنا أخذت القرار بالعودة بأية طريقة، عدت مها كانت الظروف، أنا عدت مباشرة، كانت عندي فقط بعض المشاكل العائلية من أجل الإرث و المال ... قمت بتسوية وضعيتي تلك و دخلت إلى البلد، حتى البيت لم يكن عندي، سكنت عند أهل الزوجة أنا و عائلتي لمدة 6 أشهر..."

أما (عائلة السيد حمادة و زوجته فاطمة)، و بسبب طول مدة الهجرة في البلد المضيف لم يسمح له ذلك بمعرفة بلد الأصل عن كثب و كانت زياراته قليلة و لم تمكنه من معرفة الأوضاع بكل تفاصيلها في البلد إلا ما يراه و يسمعه من خلال وسائل الإعلام، لكن زوجته كانت على صلة دائمة و مستمرة مع بلد الأصل و الذي سمح لها بجمع المعلومات لكنها لم تكن كافية بالقدر الذي يسمح لها بفهم المجتمع بعد العودة: "... كان عندي كل المعلومات و لم أود العودة صراحة، زوجي هو السبب في عودتي، كانت عندي نصف نظرة عن الجزائر و ليست نظرة..." و هذا ما يوضح لنا جلليا مستوى الإدماج فيما بعد عند هذه المبحوثة و الذي قمنا بتفسيره في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

و(السيد سعيد)، هو الآخر لم تكن لديه المعلومات الكافية أيضا من أجل العودة، وهذا راجع أيضا لطول مدة إقامته في المهجر و بعض الزيارات التي كان يقوم بها في بعض الأحيان إلى بلد الأصل و التي مكنته من معرفة و تتبع الأوضاع الأمنية فقط في البلد و لم تكن لديه نظرة واضحة عن البلد. و أخيرا (السيد رشيد) و رغم الزيارات التي كان يقوم بها كل سنتين و توقعه بعد ذلك لها بسبب المشاكل الشخصية التي كان يعاني منها لم يتمكن من زيارة البلد لمدة 5 سنوات على التوالي و هذا ما لم يمكنه من الحصول على رؤية واضحة عن تغير المجتمع في غيابه.

أما عن **الفئة الثالثة** من هذه الفئات و التي شكلت نسبة (10 بالمائة)، لم تبدي أي اهتمام لجمع المعلومات من أجل العودة و التي مثلها كل من: **(السيد رفيق)**، والذي كانت مدة هجرته قصيرة بما يكفي لفهم ومعرفة والمجتمع بعد عودته فكان يهتم فقط بالتفكير عن وسيلة و مشروع يمكنه العودة من خلاله إلى بلد الأصل، هذا من جهة و من جهة أخرى تمكنه من معرفة أنه لا سبيل للكفاءات من استثمار المعارف و الخبرات التي اكتسبها في البلدان المضيفة وذلك بعد محاولته الإتصال بمدير البحث العلمي من خلال استلامه لرسالة إلكترونية تحمل نداء للكفاءات من أجل تسهيل عودتهم. لكن بعد الإتصالات التي كانت بينه و بين هذا الأخير و الوعود التي قدمها له من أجل العودة، من يومها قرر التفكير في مشروع آخر يمكنه من الإستثمار من خلاله بعد العودة: "... تلك الرسالة التي وصلتني عبر "البريد الإلكتروني" أخبرني عن ما هو موجود، و كنت أبحث عن الطريقة و لفرصة التي تمكنني من اغتنامها من أجل العودة، لكن في الحقيقة لا يوجد أي فرصة...".

أما **(السيدة نبيلة)**، لم تكن لديها المعلومات عن العودة و لم تفكر حتى أنه ينبغي عليها توفير المعلومات من أجل ذلك، خصوصا أن عودتها كانت مكروهة ومع قلة زيارتها لبلد الأصل من خلال زيارة واحدة بعد الحصول على الوثائق الإقامة، إلى جانب عودتها بمفردها مع الأبناء من دون الزوج. و كانت هذه نسبة الفئة الثالثة متساوية مع **الفئة الرابعة و الأخيرة** والتي لم يكن لها دور في جمع المعلومات قبل العودة بسبب غياب الزيارات إلى بلد الأصل أثناء الهجرة و ذلك عند كل من **(السيدة حورية)**، والتي لم تسمح لها ظروف وضعية إقامتها في المهجر من دون الحصول على وثائق الإقامة مما أعاقها عن الزيارات لبلد الأصل. أما **(السيدة سميرة)** فكانت هي الأخرى **تفتقر إلى الزيارات إلى بلد الأصل** بمعدل زيارة واحدة قبل العودة و ذلك بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الزوج و التي أعاقت حركتها قبل العودة النهائية.

2.1. الشبكة الإجتماعية:

لقد تبين من خلال الإطار النظري لدراسة العودة، أن تحضير و تجهيز الموارد المتصلة بعملية التحضير للعودة، يعتمد على ديناميات الشبكة الإجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود كشرط أساسي لضمان العودة. إذ تعد المعارف الناشئة من نظرية الشبكات الإجتماعية مهمة لفهم كيفية جمع العائدين لمواردهم و في الوقت نفسه مشاركتهم في ديناميكية و الحفاظ على الشبكات الإجتماعية و الإقتصادية عبر الحدود. و يتطلب تشكيل و الحفاظ على الشبكات علاقات شخصية لفترة طويلة، و كذلك تبادل منتظم و ملازم للأشياء. فالرأس المال الإجتماعي على حد تعبير "جيمس كولمان" "يلزم في بنية العلاقات بين الجهات والجهات الفاعلة" (James Coleman 1988)¹، ويجب أن ينظر إليها على أنها الموارد التي تقدمها أسر العائدين أو أفراد أسرهم. وبعبارة أخرى، فإن الموارد الإجتماعية و المادية الموجودة من قبل و التي توفرها الأسرة، بإمكانها تشكيل أداء المهاجرين العائدين. هذا النوع من التبادل هو قائم على تنقل ملازم داخل هذه الشبكات. لكن في دراستنا هذه و بعد فحصنا لمدى تأثير الشبكات الإجتماعية حول جمع المعلومات، تبين لنا أن جل المبحوثين كانوا على اتصال دائم مع الشبكة الإجتماعية داخل بلد الأصل لكنه لم يكن لديه تأثير مباشر حول جمع المعلومات مقارنة معه بالزيارات المتكررة. و نفهم من ذلك أن معظم المعلومات التي استطاع هؤلاء المبحوثين جمعها كانت من خلال العلاقة المباشرة مع بلد الأصل و التي مكنتهم من الحصول على صورة مبدئية و تقريبية عن الوضع في البلد و ذلك حسب معدل الزيارات و مدة الإقامة في بلد الأصل. أما عن الذين ساهمت لديهم

¹ - Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p 266.

الشبكة الإجتماعية في جمع المعلومات من أجل العودة و الذي جاء هو الآخر بدرجات متفاوتة فقد وجدنا أيضا أربع فئات لذلك:

الفئة الأولى تعتبر الفئة الوحيدة التي ساهم اتصالها بالشبكة الإجتماعية على جمع المعلومات من أجل العودة و ذلك بنسبة 25 بالمائة أي ما يعادل خمس حالات من حالات الدراسة فقط والتي اتخذت اتجاهين، الإتجاه الأول كانت تميل المعلومات نحو التحفيز للعودة و ذلك عند كل من: **(السيدة سامية)** و التي زادت الشبكة الإجتماعية **(العائلة)** في تشجيعها على العودة. و**(السيد محمد)** فقد تمت مناقشة مشروع عودته مع الأصدقاء و لكن هذه المرة في البلد المضيف خصوصا مع الذين كانوا يمرون بنفس التجربة التي كن يمر بها هو الآخر **(عائلات لديها أبناء)** و هذا ما ساعده أيضا في العودة. أما الإتجاه الثاني فكان يميل نحو عدم العودة و ذلك عند كل من **(السيدة فاطمة و السيد رفيق)** كان اتصالهما بالشبكة **(العائلة المقيمة ببلد الأصل)** أحد المحفزين بعدم العودة. أما **(زوجة السيد حسين)** تم جمع المعلومات عندها من خلال أقارب الزوج (أخ الزوج و زوجته الأجنبية) و اللذان كانا يسكنان إنجلترا و كان يترددان على الجزائر حيث أطلعها بتوفر الإستقرار الأمني بالبلد و كانا لهما تأثير في تحفيز هذه العائلة على زيارة البلد و من ثم جمع المعلومات عن العودة فيما بعد.

والفئة الثانية والتي كانت لديها اتصالات مع الشبكة الإجتماعية في بلد الأصل لكنها لم تكن المصدر في تقديم المعلومات عن العودة أو أنها معلومات غير كافية و التي شكلت النسبة الأكبر و ذلك بنسبة 40 بالمائة من مجتمع البحث، أي ما يعادل ثمان حالات من حالات الدراسة و ذلك عند كل من: **(السيدة نواره، السيدة سهيلة، السيد حسان و زوجته السيدة ليلى)** و اللذين قمنا بكشف مصدر المعلومات لديهم من خلال زياراتهم المتكررة إلى بلد الأصل. أما المجموعة الثانية و التي تمثلت عند كل من **(عائلة السيد رشيد و زوجته)** فقد لوحظ عليهم عدم جمع المعلومات من أجل العودة قبل عودتهم و ذلك بسبب مقاطعة مسيرة الهجرة الفجائي و الوضعية التي كانا يعيشانها قبل العودة. و**(السيد سعيد و السيدة حورية)**، واللذان لم يبدوا اهتماما كبيرا في جمع المعلومات عن العودة و أن العودة أصبحت ضرورة مهما كانت تلك المعلومات.

والفئة الثالثة فكانت اتصالاتها مع الشبكة ليس لها تأثير في جمع المعلومات عن العودة و ذلك بنسبة 25 بالمائة، و ذلك راجع إما أنها جمعت المعلومات من خلال قنوات أخرى **(كالسيد حسان من الإمارات والسيد ياسين)** أو أنها لم تكن تهتم بجمع المعلومات مثل **(السيد علي، حمادة)** كما وضحنا ذلك سابقا، أما **(السيدة نبيلة)** لم تكن تدري أصلا بضرورة جمع المعلومات قبل العودة.

أما الفئة الرابعة والأخيرة فكانت الاتصالات لديها مع الشبكة الاجتماعية في بلد الأصل ناقصة و التي مثلت النسبة الباقية 10 بالمائة والتي مثلها كل من **(السيد حسين و السيدة كريمة)** وذلك بسبب الظروف التي كان يعيشانها كل منهما في بلد الأصل.

ومن خلال كل ما توصلنا إليه عند فحصنا لمستويات جمع المعلومات عند هؤلاء المبحوثين، تبين لنا أنه رغم حفاظ هؤلاء العائدين كمهاجرين على روابط قوية مع الأماكن التي أقاموا فيها من قبل إلا أنها لم يكن لها تأثير في جمع المعلومات عن العودة هذا من جهة، و من جهة أخرى لاحظنا أن معظم هؤلاء المبحوثين يحافظون على علاقات وطيدة مع بلدانهم الأصلية و هذا ما أشارت إليه نظرية الشبكة الاجتماعية و النظرية العابرة لحدود الوطنية أنه كلما حافظ المهاجرون على علاقتهم مع بلدانهم الأصلية كلما أتاح ذلك للعودة. فإن تشكيل و الحفاظ على الشبكات يتطلب التعلق ببلد الأصل و بالروابط الأسرية و العلاقات الشخصية لفترة طويلة، و الذي يعد أمر ضروري، وكذلك تبادل منتظم و هو قائم على تنقل ملازم داخل هذه الشبكات.

وهذه الشبكات لا تبرز أو تظهر بشكل عفوي و إنما تستوفي شروطا معينة قبل و بعد العودة. كما أنه ينبغي الإشارة إلى أن أنماط تجهيز هذه الموارد أيضا تتفاوت حسب تجارب الهجرة للعائدين و كذلك حسب خلفياتهم الإجتماعية.

3.1. وسائل الإعلام

من المعلوم أن وسائل الإتصال التكنولوجية عززت تطور تدفق المعلومات و عملت على تعزيز الروابط عبر الحدود بين دول المنشأ و البلدان المضيفة و الذي يسمح بتحضير أفضل لعودة المهاجرين. لكنه ليس هو الحال بالنسبة لهؤلاء المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في دراستنا هذه. فقد تبين لما أنه بالرغم من توفر وسائل الإعلام المختلفة بأشكالها و أنواعها المقروءة و المسموعة و المكتوبة، إلا أنها لم تساهم كثيرا في جمع المعلومات عن العودة عند هؤلاء العائدين، و ذلك بسبب أن معظمهم و بالرغم من اهتمامهم بوسائل الإعلام الجزائرية إلا أنهم لا يجدون ما يبحثون عنه من أجل العودة أو أنهم لا يهتمون بجمع المعلومات عن العودة أصلا، أو أنهم متابعتهم و اهتمامهم لوسائل هذه كانت لأغراض أخرى إما لمتابعة المستجدات و الإهتمام بما يحدث في بلد الأصل، أو على سبيل الترفيه أو الحنين إليه من خلال بعض البرامج الوطنية الثقافية، و الإجتماعية وحتى الرياضية. وهناك من المبحوثين من لا يهتم بمتابعة و مشاهدة التلفاز أصلا لانشغاله أو عدم اهتمامه بذلك أو أنه يفضل قراءة بعض الجرائد عبر شبكة الإنترنت. ولهذا و بعد تصفحنا لهذا المؤشر و علاقته بجمع المعلومات من أجل العودة تبين لنا أن معظم المبحوثين لم تكن وسائل الإعلام أحد القنوات التي تنشر أو الوسيلة لجمع المعلومات إلا عند الأقلية منهم و التي شكلت نسبة ضعيفة جدا (15 بالمائة) من مجتمع البحث، و ما يعادل ثلاث حالات من حالات الدراسة:

(السيدة نورة)، و بحكم اهتمامها بمجال الإعلام و عملها كصحفية فكانت تتابع بشكل يومي لمجريات والأحداث في بلد الأصل مما مكنها ذلك من جمع معلومة جد مهمة فيما يخص بعض القوانين الخاصة بالعقار و التي كانت تهمها بما أن متابعة البناء كان من بين استراتيجياتها في العودة. أما **(السيد ياسين)** فقد كانت وسائل الإعلام من بين المحفزين للعودة بمجرد السماع بالنداء للمهاجرين و أبناء المهاجرين للاستثمار في بلد الأصل. و **(السيد توفيق)** و كما وضعنا ذلك أنفا كانت الرسالة الإلكترونية التي نشرتها القنصلية الجزائرية حول عودة الكفاءات جعلته يقتنع أنه عليه أن يجد مجالا آخر و طريقة أخرى من أجل الإستثمار و الإيمان بأنه لا سبيل لإطلاق أي مشروع استثماري من خلال الإعانة الحكومية و إنما يتم ذلك من خلال المبادرات الشخصية لهؤلاء العائدين و الذي كان هو من بينهم و ذلك ما جعله يصاب بخيبة أمل بمجرد عدم وجود ردود فعل من قبل المصالح الخاصة لاستيعاب الكفاءات بعد محاولته لمراسلتهم و الإتصال بهم.

أما عن باقي المبحوثين في المجموعة الثانية التي شكلت النسبة الأكبر من بين المبحوثين 50 بالمائة والذين لم تكن وسائل الإعلام لها دور في جمع المعلومات عندهم و إنما كان ذلك عبر قنوات أخرى كما وضعنا ذلك سابقا و ذلك عن تسع حالات من حالات الدراسة و التي مثلتها كل من: **(السيد حسين وزوجته، السيد سعيد وزوجته، السيد علي وزوجته، عائلة حمادة و السيد حسان من الإمارات، و السيد رشيد).** وقد شكلت المجموعة الثالثة نسبة 20 بالمائة من حالات الدراسة و التي بينت أن وسائل الإعلام كان لها دور في تقديم معلومات عامة عن الأوضاع في بلد الأصل و لم تكن متعلقة بالعودة و مثلت هذه النسبة كل من: **(السيد حسان وزوجته من كندا، عائلة السيد محمد).** و المجموعة الرابعة و الأخيرة فلم تكن تهتم بجمع المعلومات عن العودة أصلا و التي شكلت نسبة 15 بالمائة و ذلك عند كل من **(السيدة كريمة، السيدة**

نبيلة والسيدة سميرة) للأسباب نفسها التي ذكرناها سابقا. و بعد قياس هذه العوامل كلها، سينظر لاحقا لهؤلاء المهاجرين العائدين على أنهم " لم يستعدوا للعودة جيدا" و ذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب و عي أفضل للتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والتي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية.

2. تحليل محتوى دور الاتفاق العائلي في قرار العودة:

يعتبر الاتفاق العائلي أحد المتغيرات المهمة عند دراسة العائلات العائدة. بل و قد أكدت بعض الدراسات كالدراسة التي أشرفت عليها ميرام أن الاختيار للعودة إلى الوطن هو جزء لا يتجزأ من التحضير للعودة وهذا ما ينطبق أيضا مع القرار العائلي من أجل العودة. أي أنه ثمة علاقة بين التحضير للعودة و قرار العودة فكما كان القرار بين الزوجين مشتركا كلما كان التحضير له أحسن و بالتالي انعكس ذلك على الاندماج بعد ذلك. و هذا يدل على أهمية القرار و الاتفاق المشترك بين الزوجين على عملية العودة من جهة وعلى مستويات التحضير للعودة من جهة أخرى، إذ يعتبر القرار و الاتفاق المشترك بين الزوجين أيضا من بين الموارد الضرورية في الرأسمال الاجتماعي و أحد العناصر المهمة للاستعداد للعودة. و يبدو أن حالة المهاجرين العائدين الذين قمنا باستجوابهم يعتبرون مثالا لذلك.

حيث أثبتت التحاليل الميدانية التي قمنا بها أن معظم هؤلاء المبحوثين العائدين كان قرار العودة مشتركا بين الزوجين من جهة، أو أنه جاء بعد قرار أحد الطرفين ثم كان الاتفاق بينهما فيما بعد ، بعد دراسة و تمحيص كل واحد منهما ضرورة العودة من أجل الأبناء على الخصوص. أي معدل خمس عائلات مقابل نفس العدد بالنسبة للعائلات التي كان فيها الزوج صاحب القرار بالدرجة الأولى ثم تبعه الاتفاق من جانب الزوجة. فقد وجدنا أن معظم هؤلاء الأزواج الذين قرروا العودة كانوا يناقشون عودتهم مع الأزواج وهذا الاتفاق بين الزوجين دليل على العودة فالتحدث عن العودة يعني عودة مقررة كما أنه يعني أنه ثمة موافقة بين الطرفين على العودة بما أن عودتهم تلك تعد مصيرا واحد و هدفا مشتركا فيما بينهما خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالأبناء. و لقد بينت الدراسة التي أشرنا إليها سابقا (ميرام) أنه كلما كان التحدث عن العودة بصفة متكررة ومنتظمة ودائمة كلما أدى ذلك إلى العودة المقررة. أن معظم المهاجرين العائدون في تلك الدراسة كانوا يتكلمون عن العودة قبل العودة (84,9% مقابل 15,2% ممن لم يتكلموا عن العودة مطلقا).

إلى جانب القرار المشترك بين الأزواج، وجدنا أن هناك حالة واحدة كانت الزوجة هي صاحبة القرار في ذلك ثم كان الاتفاق فيما بعد بين الزوجين والتي مثلتها (عائلة نورة) سواء في العودة الأولى و التي كان سببها التراكمات و الظروف النسيجية في الدولة المضيفة و التي كانت سببا لمعاناة هذه العائلة في بداية هجرتها و الصعوبات التي تعرض إليها كلا الزوجان في العمل و بالخصوص الزوجة إلى جانب الدخل الضعيف للزوج و عدم وجود الضمان الاجتماعي في مثل هذه الدول، و بالنسبة أيضا للعودة الثانية و التي كانت بسبب دراسة البنات و تحقيق المسكن، حيث قررت الزوجة إذن العودة من أجل تحقيق بعض الأهداف و إلى جانب تأمين العودة النهائية لسد بعض النقائص و الاحتياجات العائلية التي كانت تنقص هذه العائلة و التي ليس بالإمكان الوصول إليها و تحقيقها إلا من خلال هذه العودة: "...أنا أخذت قراري و زوجي صادق عليه، لأن زوجي كان يرى أن الأوضاع غير مواتية لنا هناك.. خاصة من أجل دراسة بناتنا. لو بقينا هناك لما اصطدمنا بالجامعة و عدنا بعدها. فلولا عودتي لما استطعنا توفير السكن لسكن فيه بعد عودتنا النهائية، و لولا عودتنا لما استطاعت البنات تعلم و دراسة اللغة الفرنسية، و كيف لهم فيما بعد الدراسة في الجامعة. أنا كنت أفكر على المدى البعيد

وعلى مستقبل بناتي. فمثلا كان تخصص إحدى بناتي في الجامعة إلا بالفرنسية، تصوري كيف سيكون وضعها لو لم تدرس الفرنسية من قبل؟...". وإلى جانب هذه العائلات و بسبب العودة الإضطرابية لعائلة **(السيد رشيد)** لم يعد هناك ثمة اتفاق بين الزوجين على العودة وإنما أصبح هناك تفهم من قبل الزوجة على الوضعية التي آلت إليها أسرتها و ما كان عليها إلا تقبل الوضع و مصاحبة الزوج إلى حيث يكون حفاظا على عائلتها فاختارت بذلك أسرتها على المكوث في البلد المضيف و هذا يدل على القرار العائلي المشترك أيضا في اجتياز المراحل الصعبة لمثل هذه الحالات حينما يسود التوافق الزوجي و التي تكون فيها التضحية من جانب أحد الأزواج للطرف الآخر.

وإلى جانب ذلك وجدنا أيضا و من خلال استجوابنا لهذه العائلات ثمة اختلاف بين الزوجين حول مسألة العودة، إذ هناك ثلاث حالات كانت فيهما الرغبة في العودة منعقدة خصوصا عند الزوجات لكن سرعان ما كان الاتفاق و التنازل من أجل توفير الجو المناسب لتربية الأبناء في بلد الأصل عند بعض هذه العائلات مثل **(السيدة نبيلة والسيدة سامية)**، حيث لم تقتنع الأولى بالعودة في البداية بعد أن فاتحها الزوج بذلك، خصوصا بعدما تبين لها أنه عليها العودة لوحدها مع الأبناء من دون رفقة الزوج، لكن بعد مدة زمنية معينة (بعد سنتين) استطاعت الزوجة الاقتناع بفكرة العودة و أصبح لديها استعدادا نفسيا لذلك ومن ثم باشرت ببناء مشروع العودة وأقبلت على بلد الأصل رفقة أبنائها: "...كان زوجي رافضا لفكرة أن يدرس أبناء هناك [انجلترا] لذلك بقي يعمل و يدخر المال من أجل ذلك و بعد ذلك فاتحني في الموضوع و تركني حتى اقتنعت جيدا...بعدها نسيت الفكرة، فقد فاتحني في الموضوع سنة 2002 و نسيت الموضوع نهائيا ثم بعد زيارتي الأولى إلى الجزائر سنة 2004 فاتحني في الموضوع مجددا و أخبرني أنه يود شراء بيتا في السنة الموالية ثم وافقت زوجي في ذلك و سلمت أمري إلى الله...كان إقناعي على العودة صعبا جدا في البداية لو كنت سأعود رفقة زوجي كنت سأقبل ذلك لكن عودتي لوحدي كانت نقطة صعبة جدا علي...".

أما **(السيدة سامية)** هي الأخرى كان قرار العودة صعبا عليها في البداية لكن بسبب تخوفها على الأبناء و عن مصير عائلتها بعد العودة جعلت هدفها الأبناء ضمن أولوياتها و لم يعد يهمها أي شيء فيما بعد: "...أنا كنت خائفة صراحة، خوفي أن أقوم بخطوة في حياتي و كنت أخشى على مستقبل عائلتي، و بعد ذلك كان عندي هدف بعدما أصبح لدي حافز يدفعني إلى الأمام و يمدني بالقوة، و هو أن أعود من أجل حماية أولادي لكي يعيشوا في بلد مسلم و كنت على يقين أن الله سيجعل لي مخرجا و كانت تلك قناعاتي و الحمد لله... و في الأخير كان زوجي مترددا [عند العودة] و أنا التي كنت أشجعه في العودة و قلت له أن يبكي هو الآن أحسن من أن يبكي نحن في المستقبل [تقصد الابن الأكبر الذي شارك هو الآخر في قرار العودة و رفض فكرة العودة من البداية]..."

أما عن **(عائلة حسان من كندا)** فقد كان فيها ثمة الاختيار و الاتفاق و القرار للعودة في البداية لكلا الزوجين بعد وجود الأسباب لذلك، بل و شاركت فيه الزوجة بصفة كبيرة لكن سرعان ما تغير ذلك القرار وتغيرت نظرة الزوجة بعد عودتها إلى بلد الأصل و تحول إلى ندم و لم يعد لدى الزوجان نفس النظرة عن العودة بسبب اجتياز الزوجة لبعض مشاكل سوء الاندماج و نقص الاستعداد للعودة لدى هذه العائلة خاصة بعد تواجدها لوحدها في غياب الزوج و الذي كان يتردد على عائلته بصفة دورية و أصبح هناك وجود نوع من

الضجر والقلق عند الزوجة و الرغبة في إعادة الهجرة لكن لم يصل بعد إلى نوع من الصراع ربما سيصاحب ذلك مع مرور الوقت بعض التوتر أو الاستقرار حسب الظروف المتاحة داخل بلد الأصل ودرجة التقبل و تكيف الزوجة مع الوضع الجديد خصوصا و أنها أصبحت تشعر ببعض المعاناة بسبب عدم وجود الزوج إلى جانبها طول الوقت لأن الزوج لم يعد عودة نهائية مقارنة بالزوجة إلا أنه ينوي الاستقرار النهائي بعد توفير الموارد الضرورية في بلد الأصل من أجل البناء و توفير السكن و من أجل إطلاق مشروعه أيضا و الذي سبقت له الإشارة في المباحث السابقة. و في هذا الصدد تقول الزوجة: "...كان قراري الشخصي، أنا عدت و أنا قد قررت ذلك في قرارة نفسي، لكن بعد خوض التجربة لم تعجبني وضعيتي، بعد بضعة أشهر بدأت المشاكل، صعوبات في تسجيل بناتي في المدرسة، عراقيل من هنا و هناك...أنا صحيح كنت أود العودة لكن لم يكن الوقت مناسباً. ممكن أن أعود و لدي بيت، ممكن أن أعود و تكون ظروف دراسة أبنائي مناسبة و مهيأة، ليس أن أعود و أحضر أمتعتي و أحضر أولادي و أقوم بمعالجة المشاكل...".

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نقص بعض الموارد الضرورية للعودة أو عدم الاستعداد الجيد لهذه العائلة هو ما كان سببا في تغيير القرار في العودة و هذا ما يبيانه أيضا في الفصل الخاص بالاندماج و علاقة الاستعداد للعودة و مستوى الاندماج و ما يبين مصداقية فرضيتنا و كذا النظرية الخاصة بالاستعداد أي كلما كان الاستعداد للعودة أكثر كلما كانت العودة و بالتالي يؤثر ذلك على مستوى الاندماج. كما أن هذا الاتفاق يعد جد ضروري من أجل تحقيق هذا التوافق بين الزوجين و التوافق داخل الأسرة بأكملها. إذ أنه ثمة صراعات كثيرة و خلافات تحدث بين الزوجين بسبب هذا النوع من القرارات الذي ينتج عنه تباين واضح بين الزوجين فيما يخص عدم رغبة أحدهما في العودة إلى بلد الأصل. و في بعض الأحيان تضطر بعض الزوجات إلى الطلاق بسبب ذلك و هذا ما سيؤثر سلبا على الأسرة بأكملها و يؤدي ذلك إلى تفكك العائلة فيما بعد و هذا ما يكون سببه و أحد انعكاسات الهجرة على الأسرة.

وهذا ما كانت تعاني منه عائلة (السيد حمادة) و كما أشرنا إليها سابقا فالوضع عند هذه العائلة يختلف تماما عنه الوضع في العوائل الأخرى، حيث أن سبب العودة عند هذه العائلة لم يكن بسبب الأبناء و إنما بسبب نهاية مدة العمل في الدولة المضيفة إلى جانب السبب الصحي الذي يعاني منه الزوج كما أخبرتنا به الزوجة. فكان قرار الزوج في العودة في غياب مناقشة الموضوع مع العائلة فكان الرفض التام من جانب الزوجة و الأبناء خصوصا حيث أنهم هؤلاء أصبحوا في سن الإدراك و النضج مما أثر عليهم ذلك التغيير كثيرا بعد عودتهم بما أنهم نشأوا و كبروا في دولة الإقامة و اعتادوا نمط العيش في المملكة العربية السعودية و هذا ما أثر على اندماجهم كثيرا يقول الزوج و الذي لم يعطي لهذا الموضوع أهمية قبل وضع قراره و لم يدرك نتائجه إلا بعد استقراره في بلد الأصل و ملاحظة معاناة الزوجة و الأبناء من سوء الاندماج بعد العودة. كما أن هذا ما سيؤثر على سيرورة و ديمومة العودة فيما بعد و هذا ما فصلنا فيه في قضية الاندماج بعد العودة في الفصل الثالث من هذه الدراسة. و في هذه المسألة يصرح الزوج قائلا: "...للأسف، للأسف لم أعطي أهمية لهذا الموضوع، لم أعطي أهمية لهذا الجانب النفسي، لأنني لست متخصصا في هذا المجال و لا في علم النفس أو في علم الاجتماع، كيف لي أن أرحل أولادي بطريقة فجائية إلى بلد يعرفونه نسيبا، أنا و أنت مثلا البلد بالنسبة لنا مغروسة فينا [يقصدني أنا الباحثة بصفتي عائدة أيضا] لكن الوضع ليس نفسه بالنسبة لهم. وحتى الزوجة صراحة مغلوطة على أمرها و مغلوطة على العودة، كان بإمكانها أن تدرس و تدرس الشؤون الدينية هناك وكانت تدرس

تفسير القرآن و التلاوة، و ، و... وكانت تدرّس اللغة الفرنسية في مدارس و يعني ما عساني أن أقول لكي ؟ لكن كانت لديها هذه النزعة الوطنية، و بما أنكم قلتم لنا نرحل سنرحل، ليست معارضة مباشرة لكن في الخفاء تمت لو تبقى هناك، لأنها عاشت في السعودية أكثر مني، 26 سنة بينما أنا عشت 18 سنة، هي ليست بالهينة...لكن للأسف الضحية هم الأولاد..." و تدعيما لرأي الزوج تقول الزوجة في هذا الصدد أن عودتها مكرهة و مرغمة على ذلك و لم تكن بمحض إرادتها: "...الزوج هو الذي أحضرني إلى هنا لأسباب صحية...هو كان يعلم أنني كنت أخاف على صحته و لم يكن لدي الخيار، قلت أترك أمري لله رب العالمين... أنا لم يكن بيدي حيلة، وصلت إلى درجة أنني كنت أفكر في الطلاق، فكنا نرفض فكرة العودة، و لم نكن نناقش العودة، أنا مثل البنت التي يزوجها أهلها رغما عنها أنا مثلها كنت أقول لزوجي خذ أبنائك معك و أنا أبقى في السعودية..." كما أن البنت (التي تبلغ من العمر 18 سنة) دخلت في النقاش معنا عند استجوابنا للزوجة و أبدت رأيها في الموضوع حيث تقول: "... لم يكونوا يناقشون العودة [تقصد الأبوين] وعندما يناقشون ذلك كنا نهض من مجلسنا ذاك و لا نبقى معهم و عند سفرنا إلى هنا كنا نبكي طوال مدة سفرنا في الطائرة أربع ساعات و نحن نبكي، نحن نسمي العودة، عودتنا إلى السعودية و ليس إلى هنا هناك وطننا...نحن صدمنا..."

لذلك بات من الضروري الالتفات إلى مسألة الإتفاق بين الزوجين و تبدو أهميته كبيرة خصوصا في هذا النوع من القرارات و المسائل المصيرية التي تخص كل العائلة و الذي أصبح من الموارد الضرورية التي ينبغي على العائد توفيرها و أخذها بعين الاعتبار قبل العودة و إلا كان ذلك سببا في تفكك العائلة و حدوث نوعا من الصراع و الخلاف داخل الأسرة خصوصا بعدما يكون الأبناء أيضا في سن كبيرة يشاركون هم أيضا في اتخاذ القرارات مع العائلة لأنهم يتأثرون هم أيضا بنتاج ذلك القرار و ذلك التحول خصوصا بعدما ولدوا و نشؤوا و ترعرعوا في بلد الإقامة فينتج هناك ثمة صراع حقيقي بين رغبة الأب من جهة و رغبة الزوجة و الأبناء من جهة أخرى.

لكن ومن جهة أخرى وعندما يكون الهدف مشتركا خصوصا عندما يتعلق الأمر بمصير الأبناء، يحدث هناك نوعا من التنازل و التضحية لكلا الطرفين من أجل بلوغ و تحقيق واحد أو أكثر من هذه الأهداف وأهداف أخرى تتعلق بمصير العائلة برمتها و من ثم يحدث هذا التحرر من الصراع و الاتفاق بين الزوج والزوجة على مثل هذه الموضوعات الحيوية المتعلقة بحياتهما المشتركة وكذلك المشاركة في أعمال وأنشطة مشتركة، و هذا ما رأيناه مع بعض العائلات مثل (عائلة سعيد) وبعد التأثر بتجارب العائلات الأخرى حول تربية الأبناء في البلد المضيف بدأ التخوف على الأبناء من ضياع هويتهم و انحرافهم وتنشئتهم وفق مبادئ ثقافة و قيم بلد الإقامة، جاء القرار بالعودة بعد الإتفاق بين الزوجين على ذلك.

لكن و بعد المشاكل التي تعرض إليها هذان الزوجان بعد عودتهما خصوصا بسبب عدم إمكانيتهما توفير الموارد الضرورية قبل و أثناء العودة إلى جانب مشاكل أخرى تخص الجانب العائلي و التربوي لهذه العائلة و التي قمنا بالتفصيل فيها في الفصل الخاص بذلك (الرابع و الأخير) أدركت الزوجة أن الزوج أخطأ في قراره ذاك بالرغم من الاتفاق المسبق لكليهما إلا أنها ترى أنه كان قرارا عاطفيا و لم يكن قرارا منطقيا وموضوعيا، خصوصا ملاحظة الزوجة بعض الظواهر الجديدة و انعكاسات العودة على عائلتها بعد غياب الأب بصفة مستمرة على الأبناء و الذي كان له الأثر البالغ في الأسرة و المتمثل في غياب صورة الأب عند الأبناء بسبب عودته المؤقتة و الدورية حيث أن الزوجة هي التي عادت مع الأبناء و بقي الزوج يتردد على

عائلته بصفة مستمرة مما أثر ذلك سلبا على الأسرة و على الاندماج فيما بعد و هذا ما تم توضيحه أكثر في الفصل الخاص لذلك و المتعلق بالاندماج و هذا ما يعد أحد الانعكاسات التي خلفتها الهجرة بالدرجة الأولى والعودة بالدرجة الثانية. و في هذا الصدد نخبرنا الزوجة قائلة:

"... كان لدي منطق أن الشخص الذي يكون لديه الخبرة في ذلك البلد و عاش فيه و يعرف عنه أكثر مني فهو أدرى و أعلم مني بهذه الأمور و لا أريد التعدي على رأيه... و عندما تثقين في شخص يجب أن تكون لديه الموضوعية، لكن زوجي عاطفي قليلا و تلك العاطفة تغلبت عليه، و هو لم يفكر بقراره ذاك أننا نخاطر بالعودة من أجل تربية أبنائنا و بإمكاننا أن يحدث لنا ما حدث لغيرنا فقلنا لا بأس، أخذت برأيه و وضعت الثقة فيه على أساس أنه يعرف أكثر مني و كذلك طاعة له مع أنه قابل للنقاش و متفتح و لا يفرض رأيه على أحد، لكن لم أكن أعرف أن طبيعته عاطفية أكثر و الدليل على أنه عندما كان يحكي لكي تأثر و كان يبكي بالرغم من أننا تعودنا أن نحكي في هذا الموضوع و ليس متعودا على البكاء لكن أنت بأسئلتك كان يشعر بأنك مختصة نفسانية و كان يفضي لكي ما بداخله و شعر كأنه يتعامل مع مختصة نفسانية، لكن أنا شخصيتي تختلف عن شخصيته أنا إنسانة موضوعية أكثر منه، إذن أخذت برأيه و عملت به..." .

المبحث الخامس: نتائج الفرضية الأولى

يتضمن فحوى الفرضية الأولى قياس درجة الإستعداد للعودة عند العائلات الجزائرية العائدة المستجوبة وعلاقتها بقرار العودة، باعتباره أحد المتغيرات الأساسية التي تمكن من تفسير عوامل العودة من جهة، ودرجة أو مستويات اندماجها بعد ذلك داخل بلد المنشأ من جهة أخرى. إذ أن العودة و باعتبارها انتقالا ديموغرافيا مثلها مثل الهجرة تحتاج فيما تحتاج إلى تنويع موارد الأسرة بغية تعويض أفضل للمخاطر المرتبطة عن غياب سوق تأمين فعال و تهيئة ظروف ما بعد العودة في بلد الأصل. أي يعتبر هذا القرار بمثابة تخطيط مسبق و جمع أهم الموارد الضرورية الملموسة منها و غير الملموسة من أجل عودة فعالة والتي ستساعد بدورها فيما بعد على عملية اندماج هذه العائلات داخل المجتمع. و قد تم قياس درجة الإستعداد هذا من خلال أربع مستويات مكملية الواحدة الأخرى و التي بينهاها و قمنا بتحليلها في هذا الفصل، متمثلة في معرفة أولا طبيعة الأسباب الحقيقية للهجرة عند هؤلاء المبحوثين و التي تعد من بين المؤشرات الهامة التي تفسر أهم التغيرات والمعطيات الجديدة التي حولت و غيرت اتجاه تفكير هذه العائلات نحو الإقامة الدائمة في البلد المضيف واتخاذ القرار بالعودة فيما بعد. إذ لا يمكننا فهم العودة من دون معرفة مسار الهجرة عند هذه العائلات و فهم أهم التغيرات والأسباب التي جعلتها تصنع هذا القرار بالعودة.

و ثانيا محاولة الكشف عن تأمين الرأسمال المادي و الذي تمثل في فهم الوضعية المهنية لهؤلاء المبحوثين أثناء الهجرة ومعرفة آخر مهنة توقفوا عندها، و مدى قدرتهم على الإستثمار من أجل ضمان الاندماج السوسيو- مهني بعد العودة، و كذا قدرتهم على تحويل الأموال و أملاك أخرى إضافة إلى إمكانية الإدخار و تأمين المسكن في بلد الأصل. كل هذه المؤشرات تمكننا من معرفة مدى قدرة هذه العائلات العائدة على تأمين و نجاح عودتها تلك.

أما الجانب الثالث من قياس درجة الإستعداد للعودة تمثل في مدى اكتساب الخبرات المهنية و الكفاءات والمعارف العلمية و تحويلها بعد العودة و التي تتلخص في ضمان الرأسمال البشري من أجل تأمين العودة عن طريق الدراسة و التكوين في الخارج عند هؤلاء المبحوثين و الذي بإمكانه أن يساهم هو الآخر فيما بعد في الإندماج السوسيو مهني وفي الاستثمار بعد العودة.

والعامل الرابع و الأخير فقد تمثل في قياس الرأسمال الإجتماعي لمعرفة مدى قدرة هذه العائلات على جمع المعلومات الكافية من أجل العودة من خلال الشبكة الإجتماعية لتسهيل وتأمين عودتها، و مدى وجود الإتفاق العائلي و تأثيره على العودة فيما بعد، و كذا أهمية التخطيط و الإحتساب لها. كل هذه العوامل تجيب عن مدى استعداد هؤلاء المبحوثين للعودة و من ثم معرفة ما إذا كانت هي العامل الأول في ذلك أم أن هناك عوامل أخرى تفسر عملية العودة عندهم. و من خلال التحاليل الميدانية التي قمنا بها بعد استجوابنا لهؤلاء المبحوثين و بعد تمحيص و تحليل كل هذه المتغيرات التي تفسر درجة الإستعداد و علاقتها بالعودة توصلنا إلى استنتاج ما يلي:

1- مسار الهجرة يكشف عن الأسباب والأهداف الحقيقية للعودة:

ما تزال الهجرة في الجزائر تتمحور في الأسباب المعروفة و المتداولة بين نظريات الهجرة و المتمثلة في النظريات الإقتصادية و التي تفسر أسباب الهجرة في عوامل خارجية "جاذبة" مقابل ذلك عوامل داخلية "دافعة" للهجرة. ولعل أبرز العوامل الخارجية والداخلية، تتلخص في اعتبار أن الهجرة وسيلة للتعويض عن عدم وجود أنظمة تأمينية لحماية الناس من توفير حياة مستقرة آمنة، تنوع مصادر الدخل للعائلة، توفير متطلبات العيش الضرورية، فضلا عن توفر العمل و الدراسة و إمكانية الإستثمار فيما بعد في بلد المنشأ. كما أن قرار الهجرة مرتبط أساسا بدافعية الفرد نحو الهجرة، و دور الرغبة الشخصية لهؤلاء المبحوثين في البداية من أجل تغيير أوضاعهم تلك. منهم من كان يتطلع إلى الحصول على فرص أحسن لتحقيق أهدافه وطموحاته، والنوع الثاني من يرى في الهجرة الحل الوحيد و الجذري هروبا من مشاكله التي كان يعاني منها قبل الهجرة مثل (حالة حسين).

و إلى جانب ذلك أيضا اتضح لنا وكما بينته الهجرة الدولية المعاصرة أنه لم تعد الهجرة تقتصر فقط على تحديد العوامل الإقتصادية و الإجتماعية هذه، و إنما هي عوامل تعددت و تداخلت فيها كل هذه الأسباب مجتمعة في شخص واحد، حيث اجتمعت أسباب عديدة عند المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في دراستنا هذه مكنتهم من التفكير و بناء مشروع الهجرة. إلى جانب هذه الأسباب لا ننسى دور الشبكة الإجتماعية في أخذ القرار و إثارة فكرة الهجرة عند البعض و المساهمة في تحقيق و بناء مشروع الهجرة عند البعض الآخر من خلال العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، داخل الشبكات. لكن و ما يهمنا نحن في مسألة الهجرة أنه بعد المجهودات التي يقوم بها هؤلاء من أجل الهجرة، و بعد تحليلنا و فحصنا لحالات الدراسة هذه، تبين لنا أن ما تشير إليه هذه النظريات فيما يخص عدم رغبة المهاجر على العودة دائما إلى بلده الأصلي بعد تحقيقه لأهدافه التي هاجر لأجلها، فمنهم من يختار إلى إطالة مدة إقامتهم أكثر لتحقيق المزيد من الفوائد و تحقيق الإستقرار المادي لأجل الإستثمار في بلد المنشأ، و منهم يرى أن يهاجر من دون عودة أو عند انتهاء الدراسة أو الرغبة في تمديد مدة إقامته و العمل ثم الإقامة الدائمة. و هي حالة معظم المبحوثين المستجوبين، خصوصا بعد فحصنا لأهم المعطيات المتعلقة بمعرفة و توقع اتجاهات هؤلاء حول طبيعة و نية هجرتهم و مدى وجود مشروع العودة لديهم من البداية، اتضح لنا أن هناك اختلاف كبير بين تصورات هؤلاء في العودة عند الهجرة و واقعهم الآن.

فقد تبين لن من خلال تحليلنا لمعطيات فهم وجود فكرة العودة من البداية، أن معظم المبحوثين لم تكن لديهم فكرة و نية العودة من البداية و ذلك بنحو 75 بالمائة من مجتمع البحث خصوصا تحت الظروف والأوضاع التي كان يعيشها البعض وعدم قدرتهم على توفير و تلبية رغباتهم الضرورية في بلدهم الأصلي، إلى جانب البحث عن فرص أفضل في البلد المضيف عند البعض الآخر. وهناك أيضا من لم تكن لديه وضوح الرؤية عن العودة منذ البداية (منذ هجرته).

كما أن هذا الإتجاه جاء من وجهة نظر معاكسة عند البعض الآخر لتجربة هجرة قد عملت على المساهمة في التغيير الإيجابي للمهاجر من الناحية المادية و أيضا تشكيل فرص احتمال البقاء في مجتمع المقصد، فهناك من لا يهتم بالعودة أساسا خصوصا الذين كانوا يتمتعون بمناصب عالية و وضعية جيدة تمكنهم من العيش بصفة مستقرة و آمنة. بمجرد توفر و احتمال وجود عمل ومستوى دخل ملائم مقارنة بتلك الظروف التي كانت في موجودة في مكان المنشأ وأخيرا توفر الإستقرار في البلد المضيف و تحسن الأوضاع المتوقعة قبل الهجرة والذي عمل بدوره على المساهمة في الإندماج بعد الهجرة، حينها يصبح المهاجر لا يفكر في العودة أيضا. و هذا ما جعل وجود هذا الإتجاه عند معظم المبحوثين و التصريح الذي تردد بكثرة: "لو لم يكن لدينا أبناء لما عدنا". وهذا دليل على وجود وضعية ملائمة للاستقرار في البلد المضيف لكن بسبب التخوف على تربية الأبناء في المهجر عند أغلب المبحوثين حدثت العودة.

أما الفئة الثانية و التي مثلت 25 بالمائة الباقية من فئات الدراسة بينت أن فكرة العودة كانت واردة عندهم منذ البداية (السيد حسان من الإمارات العربية، السيد توفيق و زوجته كريمة، السيد ياسين والسيدة نورة من الإمارات العربية) والتي بينا أسبابها من خلال التحليل لهذه الحالات. و السبب الذي جعل عزوف أغلبية المستجوبين عن فكرة العودة، هو أن معظمهم لم يكن لديهم وضوح الفكرة من البداية إلا بعد وجود الأسباب المحفزة لذلك، أي أن تجربة الهجرة للعيش في بلد آخر غالبا ما تؤول إلى تعديل في الخطط الأصلية، وهكذا فإن نوايا المهاجرين في وقت الرحيل لا تنبئ بالفعل عن سلوكهم الفعلي.¹ فإن الناس تهاجر عموما من أجل توفير الهدف من الهجرة ثم تعود، هذا هو المنطلق في البداية، لكن بعد وجود و أسباب أخرى من شأنها تقوم بتغيير مسار هجرته أو حتى عودته فيما بعد. أي أن قرار العودة هو قرار فردي لكن تتدخل فيه عوامل بنوية أخرى تغير مساره نحو الهجرة أو العودة نفس الشيء بعد العودة هذه العوامل هي التي تحدد مساره أيضا نحو استمرار العودة أو إعادة الهجرة أيضا و هذا ما قمنا باستنتاجه خلال البحث عن أسباب العودة عند هؤلاء المستجوبين. فمن خلال معرفة سبب الهجرة و الهدف منها عند هؤلاء المبحوثين استطعنا فهم العلاقة بين هجرتهم و عودتهم خصوصا بعد المسار الطويل في الهجرة و مقارنة الفوائد و الأرباح التي جناها المهاجر من خلال هجرته تلك، و العوامل المحيطة به في البلد المضيف مما تجعله يغير من اتجاهه. بل و أن الأسباب من البداية بإمكانها أيضا تفسير وفهم طبيعة و سبب العودة في حد ذاته، و التي يمكننا استخلاصها من خلال بعض حالات الدراسة المستجوبة التي كانت هجرتها مكرهة و قسرية وهذا ما حاولنا كشفه و توضيحه من خلال تحليلنا لمتغيرات و مؤشرات الفرضيات الأخرى المعتمدة في بحثنا هذا مثل (حالة السيدة كريمة). فقد بقيت فكرة العودة دائما محل تفكير هذه المبحوثة و لم يبق لها إلا الوقت المناسب لتحقيقها. كما أنه و من خلال تعريف العودة في حد ذاته على أساس أنها تقتصر على الأشخاص الذين عادوا إلى بلدانهم الأصلية في السنوات العشر الأخيرة إما بصورة مؤقتة أو دائمة. فإن هذا الحد الزمني يسمح بتقييم أثر تجربة الهجرة التي عاشها المهاجر خلال هذه الفترة الزمنية. كما أن تلك الآثار تنعكس على

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص684.

المهاجر نفسه مع مرور الوقت من خلال دخول بعض العوامل التي تجعله يغير من سلوكه في حياته وحتى من مخططاته للحياة و تتغير اتجاهاته حول نظرتة للأشياء. فإذا كان التصور في البداية بعدم العودة، فهذا ما يجعلنا نضطر لدراسة و فحص تجربة الهجرة من أجل فهم قرار العودة، بما أن تجربة الهجرة هي التي تعكس و تحدث ذلك القرار فيما بعد. فعندما تتغير هذه العوامل و المعطيات بعد دخول عناصر جديدة لم تكن في الحسبان يتغير الإتجاه و الفكرة نحو العودة بوجود الأبناء مثلا عند الكثير من المستجوبين **(السيد علي وزوجته، السيد سعيد و زوجته و السيد حسان و زوجته السيد محمد و زوجته عائلة السيدة نبيلة)** و أحد الأسباب **(للسيدة نورة)**. أي معدل 50 بالمائة من مجتمع البحث.

إذ بينا أن الأسباب و الظروف الخاصة بالمبحوثين قبل الهجرة تعتبر أحد المؤشرات الهامة التي تفسر طبيعة الأسباب الحقيقية للهجرة عند هؤلاء المستجوبين من جهة، و من ثم فهم أهم التغيرات و المعطيات الجديدة التي حولت و غيرت اتجاه تفكير هذه العائلات نحو الإقامة الدائمة في البلد المضيف واتخاذ القرار بالعودة فيما بعد. فإن فهم العودة يتطلب فيما يتطلب أولا فهم مسار العودة و التي تبدأ بمعرفة مسار الهجرة من البداية عند هذه العائلات، ثم فهم أهم التغيرات و الأسباب التي جعلتها تصنع هذا القرار بالعودة. إذ هناك بعض التغيرات و المعطيات التي لا يمكن للمهاجر معرفتها إلا بعد خوضه في التجربة واحتكاكه بذلك المجتمع فيما بعد والذي أصبح جديدا عليه وكذا حسب الوضعية الاجتماعية و كل العوامل البنوية التي ستحيط به طوال مدة إقامته تلك في المهجر. فالناس تهاجر من أجل توفير الهدف من وراء هجرتهم ثم تعود. هذا هو المنطلق من البداية لكن بعد ذلك تتضح أمور أخرى لهذا المهاجر و التي تعدل من اتجاهه الذي يجعله يغير مسار هجرته تلك بالتفكير في العودة. و من بواعث تغيير الإتجاه أيضا حدوث بعض المشاكل الاجتماعية داخل البلد المضيف، ظروف غير متوقعة تجعل من الممكن عودة الفرد إلى بلده الأصلي بسبب ظروف غير مواتية وغير متوقعة و التي من شأنها أن لا تكون في صالح هذا المهاجر والتي تعكس تجربة هجرته التي عاشها في البلد المضيف والتي يمكن أن تكون عاملا كبيرا لمبادرات العودة إلى بلد الأصل، فتتميل الكفة إلى العودة عند توفر العوامل المحفزة لها حينها يغير هذا المهاجر من تصوره واتجاهه نحو العودة. **(حالة حسين و زوجته الأجنبية)** مثلا بسبب الظروف و تغير أوضاعهم التي كان يعيشانها من قبل في الخارج مما اضطرهما على العودة إلى دياره عند الأول و الهجرة عند الثانية.

فيعتبر قرار العودة أولا قرارا فرديا لكن تتدخل فيه عوامل بنوية أخرى تغير مساره نحو الهجرة أو العودة و يحدث نفس الشيء بعد العودة فهذه العوامل هي التي تحدد مساره أيضا نحو استمرار العودة أو إعادة الهجرة فيما بعد. لكن إلى جانب ذلك يعتبر قرار العودة اضطراريا عندما تحول بعض الظروف الخارجية على استمرار الهجرة و ضرورة العودة حينها و ذلك ما شاهدناه عند حالة **(عائلة رشيد)** و التي كان انقطاع دورة الهجرة المفاجئ سببا في عودة تلك العائلة كما بينا ذلك آنفا. أما حالة **(السيد حمادة)** هي الأخرى تخضع إلى متغيرات بنوية فرضتها الدولة المضيضة بعد وصول سن التقاعد و أما ظروف صحية غير مناسبة إلى جانب توفر بعض المعطيات التي عززت العودة من خلال الإستعداد المادي و البشري إلى جانب الشوق و الحنين إلى الوطن بعد مدة طويلة من الهجرة كلها ظروف مجتمعة كانت تشير إلى العودة. كما أن هذا الإتجاه تغير نحو العودة بسبب توفر معطيات أخرى كوجود استثمار أي إتاحة الفرص في بلد الأصل أي بمجرد توفر الظروف الخاصة للإستعداد الجيد للعودة لدى هذا المهجر و كل الفرص المتاحة و يكون قرار العودة إيجابيا إذا كان المجموع الكلي "للتوقعات" والتكاليف أكثر ملائمة في المجتمع المستقبل **(المهجر) تحدث العودة (السيد ياسين)**.

كما تبين لنا أن معظم المبحوثين لم تكن لديهم معلومات عن بلد الهجرة قبل هجرتهم تلك و هي المسؤولة عن تغير موقفهم فيما بعد عن العودة و أن هناك عوامل خارجية هي التي تسبب ذلك التغير كما أكده (بارسونز) أيضا من خلال الإتجاه الفردي أي أن سلوك الفرد له محددات أو عوامل تحركه من أجل إحداث التغير سواء في نفسه أو في المجتمع، وبين أن الفاعل الفرد له دوافع تحركه لتحقيق بعض الغايات في موقف أو بيئة اجتماعية.

فمثالنا في ذلك (السيدة نواره و عائلتها)، و التي لم تكن العودة واردة لديها إلا بعد اصطدامها بالواقع كما تقول و اكتشافها لتلك الدولة التي لا تؤمن مستقبل عائلتها بسبب أن هذه الدول (دول الخليج العربي) لا توفر نظاما مؤمنا للحياة الاجتماعية فيها و لا فرصا للضمان الاجتماعي و خاصة تأمين التقاعد إلى جانب غياب فرص دراسة بناتها للغة الفرنسية مما يفرض على بعض العائلات بالتفكير في وضعيتهم تلك و البحث عن حل يمكنهم من الخروج من تلك الأزمة التي توفر لهم بديلا عن ذلك التأمين و الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العودة (كحل مؤقت لتحقيق بعض الأهداف من أجل تأمين العودة النهائية فيما بعد). فإن العودة المقررة تؤكد على الإرادة الحرة للمهاجر الذي يقوم كفرد بتقييم المزايا والعيوب المرتبطة بعودته إلى بلده. و هذا يفسر لنا الإتجاه الذي فسره (بارسونز) حول تغيير اتجاه الفرد نحو سلوكات مغايرة بعدما تتوفر الأسباب لذلك، حيث يستخدم نموذجين للسلوك الإنساني أحدهما النموذج السلوكي ثم الإطار المرجعي للفعل كما طوره (ماكس فيبر)، فالنموذج السلوكي وحده يفسر السلوك الإنساني بصفة عامة على أنه يمثل استجابة فيزيولوجية للمثير الخارجي الذي مصدره البيئة، لكن حسب (دوركايم) التغيرات التي تحدث في بناء المجتمع هي المسؤولة عن تغير التقاليد والعادات الجماعية.

2- درجة أو مستويات الإستعداد و علاقته بالعودة:

إن إعادة النظر في الإطار النظري للعودة، و الذي يدفع للاعتقاد بالتركيز على البعد الطوعي لها أي مدى مساهمة وجود الرغبة والإرادة من أجل العودة، يعتبر ضروريا من أجل فهم عوامل العودة، خصوصا بعد تحليلنا الميداني لهذه العائلات العائدة. فوجود الرغبة و الإرادة للعودة لم تعد هي التي تتحكم في مستوى الإستعداد للعودة لوحدها ، لكنها تفسر قدرة العائدين على جمع الموارد المادية و المعنوية عندما يقررون العودة بمحض إرادتهم بعد وجود المحفزات و المسببات التي تعجل التفكير و أخذ القرار بالعودة. و بعبارة أخرى فإن العودة لم تعد نتيجة طبيعية لتجربة ناجحة في الخارج و التي اجتمعت خلالها أهداف المهاجرين و التي بينها من خلال تحليلنا للوضعية المادية لهؤلاء العائدين المستجوبين (دخل عال و ادخار ثم تحويل الأموال بغية تحقيق التأمين في بلد المنشأ)، و إنما كان تحقيق تلك الأهداف كوسيلة لإنجاح عملية اندماجهم أكثر في بلد الأصل بعد العودة أكثر من كونها محفزا للعودة. لأنه كلما زادت قدرة العائدين على تحضير أو تجهيز الموارد بشكل مستقل كلما أدى ذلك إلى العودة و بالتالي زاد من إمكانية الاندماج فيما بعد. و الدليل على هذا، أنه اتضح لنا بعد كشفنا لمستويات الإستعداد للعودة عند هؤلاء المبحوثين، أن هذا الإستعداد جاء بعد أخذ القرار بالعودة و ليس العكس، أي أن العودة كانت بعد وجود المحفزات لخلق ذلك القرار و لم تكن درجة الإستعداد المحفز الأول لها عند هذه العائلات. أي أنه ثمة حوافز أخرى سببت العودة عندهم و أنه من دون هذا الإستعداد لما كان تحقيق ذلك سهلا. أي في غياب عامل الإستعداد هذا و القدرة على توفير الموارد الضرورية من أجل العودة لما تمكنت تلك العائلات من تحقيق ذلك أو كان تأجيل العودة إلى وقت يصعب تحديده مسبقا هذا من جهة. و من جهة أخرى فإن هذا الإستعداد و بما أنه يعتبر السبيل لتأمين العودة فهذا سيساعد فيما بعد على تحقيق الاندماج بعد العودة فيما بعد داخل مجتمع الأصل أي أنه يعد وسيلة لتحقيق الاندماج على كافة المستويات في بلد الأصل بعد العودة. فقد لاحظنا أن معظم هؤلاء المبحوثين استطاعوا

الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف لكنهم لم يكونوا يفكرون في العودة إلا بعد توفر الأسباب و المحفزات لذلك و الظروف التي أملاها عليهم واقع تجربة الهجرة في حد ذاتها و التي بينها من خلال تحليلنا لكل حالة من حالات الدراسة، كوجود مشاكل اجتماعية، و ظروف بنوية غير ملائمة في البلد المضيف (السيد حسين وزوجته، السيد رشيد)، وصول سن التمدرس للأبناء بعد التأثر بتجارب الآخرين من الشبكة الاجتماعية في البلد المضيف و التي لديها أبناء (عند معظم حالات الدراسة)، الوصول إلى مرحلة التقاعد (السيد حمادة)، انتهاء مدة الدراسة و التفكير في السبيل للعودة (السيد توفيق)، الرغبة في العودة (السيدة كريمة)، الشعور بالانتماء والرغبة في الإستثمار (السيد ياسين)... أي أن كل هذه الأسباب و أسباب أخرى هي التي عززت فكرة العودة و الإستعداد لها و ليس العكس. ففرضية الإستعداد و التي تعتبر أن مشروع العودة يعتبر جزء من مشروع هجرة معدة إعدادا جيدا و الذي لا يشكل ميل المهاجر لممارسة مستوى أعلى من الجهد في العمل فقط في البلدان المستقبلية و لديهم حوافز لاكتساب مهارات إضافية في التكوين المهني أو بعبارة أخرى فإن هذه المهارات المكتسبة في الخارج تؤثر في احتمالية العودة و هذا يعد صحيحا لكنه يعتبر كعامل مساعد و يكون فيه هذا المهاجر أكثر قابلية للعودة من غيره، لكن عند تحديد فكرة العودة في حد ذاتها و ليس قبل ذلك. كما أنها تعمل بطريقة جد فعالة بعد العودة في قضية الاندماج أكثر من كونها المحفز الحقيقي للعودة، أي أن الإستعداد و التخطيط جاء بعد وجود فكرة العودة و ليس قبله هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنه في غياب الإستعداد و هذا التأمين لا يمكن تحقيق العودة بمجرد غياب ظروف التأمين لها. فلم يعد تفسير و ربط النجاح المادي أو نجاح تجربة الهجرة كسبب للعودة مثلما جاء عند بعض نظريات العودة (كالنظريات الكلاسيكية) و إنما أصبح ذلك ضرورة من أجل تأمين و تسهيل العودة. فنجاح تجربة الهجرة يعمل على تسهيل عملية العودة من خلال الإستعداد الجيد لها من أجل نقل تلك الموارد المحققة إلى بلد الأصل و من ثم تحقيق الاندماج و هذا ما استطعنا توضيحه من خلال الفرضية الثالثة الخاصة بالعودة و الاندماج.

- و يتطلب مدى الإستعداد للعودة هذا فيما يتطلب وقتا زمنيا، و موارد و رغبة من جانب المهاجر. و بعبارة أخرى هناك درجات متفاوتة للإستعداد للعودة و تختلف من حيث تجهيز الموارد أو الإستعداد لها. و لهذا فقد شهد مستوى الإستعداد هذا ثلاث مستويات عند هؤلاء المبحوثين، المادي و البشري و الاجتماعي و بدرجات متفاوتة في الإستعداد إلى جانب تغلب مستوى على آخر عند معظم المبحوثين. و هذا ما قمنا بتوضيحه سابقا في تحليلنا لهذه العائلات العائدة المستجوبة من خلال مقارنة هذه المستويات الثلاث للإستعداد للعودة و من ثم استنتاج مدى قدرة هذه العائلات على تحويل الموارد الملموسة و غير الملموسة بعد عودتها إلى بلد الأصل و من ثم قدرها على الاندماج داخل بلد الأصل فيما بعد.

أ- الإستعداد المادي:

- مثلما أشارت إليه نظرية الإستعداد فإنه لم يعد كافيا للمهاجر بأن يختار لعودته بل أن يستعد لها. فإن العودة لا ينبغي حصرها أو النظر إليها على أنها مجرد فعل طوعي من جانب المهاجر، بل يجب اعتبارها قبل كل شيء كدليل على الإستعداد لها. و من أجل ذلك فقد تبين لنا من خلال دراستنا هذه أن معظم المبحوثين قد أظهروا هذا الإستعداد لكن بدرجات متفاوتة. و بما أنه كانت الرغبة في تحسين وضعيتهم المادية و الاجتماعية من بين أولى المحفزات للهجرة لذلك بات من الطبيعي أن نجد هذا التحسن لدى هؤلاء المبحوثين. فقد تبين لنا أن معظم هؤلاء العائدين عرفوا تحسنا ماديا معتبرا و هذا دليل على أنهم مروا بتجربة هجرة ناجحة و شهدوا تطورا وتحسنا في وضعيتهم خلال مدة إقامتهم في البلد المضيف، بعدما كان معظمهم يعيش وضعية مادية غير مرضية قبل هجرتهم و هذا ما مكنهم من جمع الموارد الملموسة و غير

الملموسة و التي يسعى إليها كل مهاجر من خلال هجرته تلك. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى استعداد البعض من هؤلاء العائدين لعودتهم. و قد التمسنا هذا التحسن من خلال التقصي في الوضعية المهنية لهؤلاء المبحوثين، فقد أشارت دراستنا هذه إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين من هؤلاء المهاجرين العائدين قد ساهمت هجرتهم بصفة كبيرة على تحسين المستوى المهني لديهم. فقد أظهرت دراسات علمية عديدة كذلك بأن المهاجرين يحاولون تحسين إقامتهم في الخارج من أجل اكتساب المهارات والموارد اللازمة لإعادة إدماجهم في البلد. و مما أشارت إليه الدراسة التي أعدتها "ميرام" (و التي أشرنا إليها سابقا حول العائدين من دول المغرب العربي الثلاث: الجزائر، المغرب و تونس) إلى أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين من المهاجرين العائدين التي قد ساهمت هجرتهم بصفة كبيرة على تحسين المستوى المهني خاصة أولئك الذين اختاروا العودة، إذ أن نسبة كبيرة بينت أن الرغبة في تحسين ظروف حياتهم و توفير العمل كان السبب الرئيسي لهجرة هؤلاء و من ثم الحصول على خبرة مهنية أحسن بعد عودتهم خاصة الذين اختاروا العودة إلى أوطانهم و هذا ما يدل على مؤشرات و مكونات الإستثمار والذي يعتبر في الأخير أحد مكونات و متغيرات درجة الإستعداد للعودة. لذلك فكانت الرغبة في تحسين وضعيته المادية والاجتماعية عند هؤلاء المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في دراستنا هذه من بين أولى الحوافز للهجرة و هذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا هذه.

- كما أننا استطعنا الكشف عن مستوى هذا الإستعداد من خلال القدرة على الإستثمار عند هؤلاء المبحوثين و الذي تمكنا الكشف عنه من خلال التحويل و الإدخار و التي تشكل نوعا واحدا من هذه الموارد و من أولى المؤشرات التي يمكن استثمارها في مشاريع إنتاجية بهدف تأمين العودة عند هؤلاء. و قد أعطت هذه المؤشرات نتائج متفاوتة أيضا حيث تبين لنا ما يلي:

- على الرغم من أن عامل تحويل الأموال و الإدخار لهما أهمية بالغة على القدرة على الإستثمار، إلا أن توفير ذلك لا يعني دائما بالضرورة و ليس شرطا دائما لتحقيق مشاريع استثمارية عند بعض حالات الدراسة. فقد وجدنا أن هناك من المبحوثين من كان يقوم بالتحويل و الإدخار لأغراض أخرى كما بينا ذلك في التحليل. إذ يتوقف استعداد المهاجر سواء للتحويل أو للإدخار على الأهداف التي يتوخاها المهاجر من وراء مشروع الهجرة وعلى الأهداف التي يقوم بالتحويل من أجلها. حيث أن الخطط المستقبلية للمهاجر تمثل عنصرا حاسما في استعمال الدخل المتاح. ويبقى مشروع الهجرة بشكل عام، مشروعا لجمع أكبر قدر ممكن من الإدخار. "فبالنسبة للمهاجر، لا يمثل الإدخار الفارق المتبقي من دخله بعد الإستهلاك، بل هو على العكس من ذلك يعتبر العنصر الذي يسعى لتحجيمه. فسلوك الإدخار سلوك نشط ولا يقوم على الفارق المتبقي". لذلك فقد تبين لنا أن وراء التحويل و الإدخار لهذه العائلات أغراضا أخرى متنوعة. معنى هذا أنه القدرة على الإدخار لا تكفي وحدها على إنجاز المشاريع الإستثمارية من أجل تأمين العودة لهؤلاء و إنما هناك عوامل أخرى خارجية تعمل إما على تعزيز هذا الإستثمار و الوصول إلى أهداف هؤلاء العائدين أو أنها تعمل كمعوقات و مسببات على تعطيل و توقيف هذه المشاريع و تحقيق ذلك الربح الثلاثي الذي أشرنا إليه سابقا. أي أن هذه الأرباح و التكاليف لا تحددها العوامل الفردية فحسب و إنما تلعب العوامل الخارجية أيضا دورا حازما في إمكانية تحقيقها فهذا من جهة.

- كما أننا توصلنا إلى أنه بالرغم من توفر القدرة على الإستثمار بصفة كبيرة عند بعض المبحوثين إلا أن البعض الآخر لم يتمكن من الإستثمار بعد العودة و هذا ما يدعونا للإستنتاج أنه ليس كلما توفرت لدى المهاجر أسباب الإستثمار هذه يعني إمكانية ذلك، فهذا لا يعتبر دائما صحيحا، و ما حالة (السيد حمادة) و(السيد ياسين) وكذا (السيد محمد) إلا مثلا لذلك نظرا للتعرض إلى ظروف نسقية تحول دون تمكين

الإستثمار عند المبحوث الأول (مشاكل اجتماعية و بيروقراطية في بلد الأصل) و توقيف ذلك المشروع الإستثماري الذي أطلقه المبحوث الثاني. أما المبحوث الثالث و بعد محاولات كثيرة منذ البداية عند عودته كان يحاول إطلاق مشاريع مهمة، لكن العمل النسقي دائما كان عقبة نحو تحقيق ذلك إلى أن استطاع في الأخير إطلاق مشروعه و المتمثل في فتح وكالة سفر بالجزائر العاصمة. و هذا إن دل على شيء إنما يدل أن القدرة على الإدخار لا تكفي وحدها على إنجاز المشاريع الإستثمارية من أجل تأمين العودة لهؤلاء و إنما هناك عوامل أخرى خارجية تعمل إما على تعزيز هذا الإستثمار و الوصول إلى أهداف هؤلاء العائدين أو أنها تعمل كمعوقات و مسببات على تعطيل و توقيف هذه المشاريع و تحقيق ذلك الربح الثلاثي الذي أشرنا إليه سابقا. أي أن هذه الأرباح و التكاليف لا تحدد العوامل الفردية فحسب و إنما تلعب العوامل الخارجية أيضا دورا حازما في إمكانية تحقيقها فهذا من جهة.

- حتى ومع غياب شرط الإستعداد المادي و الذي لم يصبح الكفيل الوحيد على القدرة على الإستثمار إلى جانب التحويل و الإدخار حيث أن هذا لا يعني دائما أن الذين لا يحولون أموالهم ليست لديهم القدرة على الإستثمار، و إنما يفسر هذا أن هناك عوامل أخرى تساعد على ذلك و من بينها **الرأسمال البشري** و الذي يعد أحد العوامل المهمة للإستثمار حيث ينقل المهاجرون أيضا إلى بلادهم المهارات و السلوك التي تعرف تحت اسم التحويلات الإجتماعية و التي تدل على مؤشرات و مكونات الإستثمار و الذي يعتبر في الأخير أحد مكونات و متغيرات درجة الإستعداد للعودة و هذا ما توصلنا إليه من خلال حالة **(السيد توفيق وزوجته كريمة)** على الرغم من عدم قدرتهم على توفير رأسمال مادي كبير عند العودة إلا أنهما استطاعوا تحقيق وإنشاء مؤسستهما المصغرة و ذلك كان عن طريق التمويل الذاتي و من خلال تحويل الرأسمال البشري الذي اكتسبه كل منهما في البلد المضيف.

- مع وجود مشروعا استثماريا من قبل في الدولة المضيضة فإن المهاجر لديه إمكانية أكثر للاستثمار في بلده الأصلي بعد العودة من الذي لم يسبق له ذلك. و هذا ما بينته تحاليل البحث الإستقصائي في هذه الدراسة لحالة **(السيد حسان من كندا و السيد حسان من الإمارات)**.

- إلى جانب هذا أيضا استطعنا استنتاج العلاقة بين القدرة على الإستثمار و الحالة المادية الجيدة قبل الهجرة أي في بلد المنشأ و بعد تطويرها أكثر في البلد المضيف من خلال تعزيزه و اكتساب رأسمال بشري معتبر في البلد المضيف مكن من الإستثمار و بالتالي الإستعداد للعودة **(السيد حسان من الإمارات)**.

- لقد توصلنا أيضا إلى أن التحويل و الإدخار لا يعتبر كفيلا وحده على الإستثمار بل و تختلف القدرة على الإستثمار و الإدخار حسب نظام و سياسة العمالة في البلد المضيف. فهناك بعض الحالات التي جعلت من عودتها تلك أحد المشاريع الإستثمارية من أجل تحقيق أهدافها التي لم تتمكن من تحقيقها و الوصول إليها عن طريق الهجرة و إنما كانت عودتها تلك و بحد ذاتها أحد الوسائل التي مكنتها من الإستثمار للعودة النهائية و ما حالة **(السيدة نواره)** إلا مثالا لذلك. و هنا تأتي الإشارة إلى العودة الدورية كضرورة لضمان نظام الأمن الإجتماعي لأفراد العائلة والذين هم بدون ضمان في دول الخليج النفطية و بعض الدول الآسيوية حيث نجد قوانين حقوق الإنسان ضعيفة نسبيا في مثل هذه الدول¹

- عدم القدرة على الإستثمار و الإستعداد للعودة بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و التي لم تمكن أحد العائلات **(عائلة السيد رشيد)** المستجوبة من جمع الموارد الضرورية الملموسة من أجل العودة و بالتالي عدم إمكانية الإستثمار بعد ذلك بالرغم من وجود مستوى مادي متوسط و تحسن الوضعية بعد الهجرة لكن

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 48-49

تلك الظروف الخارجية تحول دون إمكانية الإدخار و الإستثمار. وهذا ما بينته النظريات حول العودة ما لأهمية الإستعداد للعودة من أجل تحقيق مستوى معين من الإدماج.

- كان الإتجاه نحو الإدخار يميل أكثر نحو بناء أو شراء مسكن في بلد الأصل عند معظم المبحوثين و ليس من أجل إطلاق مشاريع استثمارية بعد العودة. حيث يظل العقار القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين من خلال ما كشفنا عنه في الدراسة. فهذا يعني و للوهلة الأولى أن رغبة هؤلاء في العودة تبدو واضحة و بديهية. لكن و بعد التحقيق الميداني و التعمق و التحليل في هذا المتغير توصلنا للكشف عن عكس ذلك و أن الإستثمار في السكن لم يعد يعني دائما وجود الرغبة في العودة و إنما هناك ظروف و مسببات هي التي دعت لمثل هذا السلوك عند العديد من المهاجرين سواء عند هؤلاء المستجوبين أو غيرهم من العائدين. إذ تبين لنا من خلال فحصنا لهذا المتغير أن جل المبحوثين كان تفكيرهم نحو تأمين السكن بعد ما توفرت لديهم الأسباب للعودة أي بعد وجود عوامل و حوافز جعلت من هؤلاء يفكرون في ضرورة توفير السكن قبل بناء مشروع العودة. و الدليل على ذلك أنه وجدنا أن تأمين السكن كان من أولى الأولويات وأولى الإستعدادات التي قام بها معظم هؤلاء المبحوثين، حيث بدؤوا المباشرة بإنجاز و تحقيق ذلك المشروع بعد أخذهم القرار بالعودة. بل وهناك تأكيد على ذلك بالإجماع على أن مشروع السكن كان من بين الأولويات ومن بين المشاريع الإستثمارية التي أراد هؤلاء المبحوثين تحقيقها عموما و هذا ما كشفنا عنه في المحور الخاص بالقدرة على الإستثمار. إذ يتمثل مفهوم المشروع الإستثماري عند هؤلاء و بكل بساطة في السكن ثم يليه إطلاق مشاريع استثمارية أخرى. أي يضاف إلى هاجس الأمن الإجتماعي بالدرجة الأولى هاجس الأمن الإقتصادي بعد ذلك. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حرص هؤلاء على توفير كل الموارد الضرورية التي تؤمن لهم حياة هادئة و مستقرة في بلد الأصل بعد العودة و يعتبر السكن من أولى هذه الموارد. أي أننا توصلنا إلى فكرة أنه مهما كانت الظروف و مهما بقي المهاجر في البلد المضيف إلا و كانت العودة دائما في مخيلته لكن ظروف إحداثها تختلف من حالة لأخرى هذا من جهة. ومن جهة أخرى حتى في غياب فكرة العودة إلا و كانت رغبة العديد من المهاجرين الجزائريين نحو بناء مسكن يليق بهم في أوقات العطل أو من خلال الزيارات التي يقوم بها معظمهم خلال إقامتهم في الدولة المضيفة. أو تأمينا لذلك المستقبل المجهول الذي يخشى منه الكثير من المهاجرين سواء في حالة فشل الهجرة أو في حالة الرغبة في العودة أو حتى من أجل تأمين مستقبل الأبناء و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن المهاجر دائما على صلة مستمرة ببلده الأصلي و هذا ما أشارت إليه بعض النظريات في العودة (نظرية تخطي الحدود الوطنية و نظرية الشبكات الإجتماعية) على أن العلاقات المستمرة و القائمة بين المهاجر و بلده الأصلي لدليل على وجود النية و الرغبة في العودة وهذا ما أشار إليه الباحث الرئيسي في الدراسة "محمد صايب موزات" والتي أشرنا إليها منذ البداية (ميرام): "إن المهاجرين ما يزالون متعلقين جدا بجذورهم و هذا بسبب رغبتهم في العودة".

ب- الإستعداد البشري:

- إن المساهمة المالية ليست كافية وحدها لعملية إعادة إدماج هؤلاء العائدين، إذ تعتبر الموارد غير الملموسة و المتمثلة في الخبرات و المعارف و المهارات التي اكتسبها المهاجرون في المهجر هي الأخرى ضرورية و مكتملة لهذه التحويلات و الموارد التي ينبغي على هذا العائد توفيرها و جمعها وتنظيمها قبل وبعد عودته من أجل إعادة الإدماج في بلد الأصل، إلى جانب التمويل الذاتي والدعم الأسري وجمع المعلومات عبر الشبكات الإجتماعية أو المساعدة المتبادلة في كل من بلد الهجرة و بلد المنشأ كلها هذه تعتبر موارد تكميلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

- يعتبر توفير الرأسمال البشري أحد مؤشرات الإستثمار أيضا إلى جانب الإدخار و تحويل الأموال فقد توصلنا في بحثنا هذا إلى أن هذا الرأسمال البشري ساهم بشكل كبير عند البعض إلى جانب الرأسمال المادي إلى تحقيق مشاريع استثمارية مهمة عند بعض المبحوثين، لكنه لم يساهم عند البعض الآخر في ذلك رغم تحقيقه بشكل كبير عند البعض **(السيد حمادة)** و ذلك بسبب تدخل قوى و عوامل خارجية حالت دون تحقيق ذلك.

- لقد ساهم الرأسمال البشري بشكل كبير على القدرة على الإستثمار عند هؤلاء المبحوثين و بدرجات متفاوتة، حيث تبين لنا أن معظم الذين تمكنوا من إطلاق هذه المشاريع الإستثمارية بعد عودتهم هم الذين كان لديهم مستوى رأسمال بشري عالي بعد الحصول على خبرات و مهارات و معارف مكتسبة من التكوين خصوصا، ثم الدراسة و الخبرة و التي اكتسبوها في البلد المضيف بعد مدة من الإقامة الطويلة و التي توضح لنا درجة الإستعداد قبل العودة عند هؤلاء المبحوثين.

- لقد ساهم الجانب المعرفي **(الدراسة و التكوين)** من هذا الرأسمال البشري على القدرة على الإستثمار في بلد الأصل بشكل كبير و بالتالي على الإستعداد للعودة و ذلك عند أغلب حالات الدراسة كل. ويعتبر التكوين الذي اكتسبه هؤلاء المبحوثين قبل العودة على رأس هذه المعارف التي اكتسبها هؤلاء العائدين خلال هجرتهم و يعتبر العامل الرئيس في القدرة على تحقيق هذا الإستثمار بعد العودة على باقي المعارف الأخرى كالدراسة بالخارج فكل هذه المهارات المكتسبة من التكوين هي التي مكنتهم من تدعيم و تسهيل عملية الإستعداد من أجل العودة و بالتالي إمكانية الإستثمار و الدليل على ذلك أن أولئك الذين استطاعوا الإستثمار بعد العودة هم الذين تلقوا تكوينا في ذلك المجال الذي استثمروا فيه و الذي مكنتهم فيما بعد إلى استغلاله بعد العودة مباشرة. كما أنهم استطاعوا القيام بذلك التكوين بعد أخذ القرار بالعودة أي كان عملية مخططة ومحسوبة قبل العودة و مثالنا في ذلك: **(السيد حسين و زوجته، السيد حسان من كندا و السيد ياسين و السيد توفيق و زوجته)**.

- أما الجانب المهني **(الخبرة)** فقد شكل النسبة ضعيفة مقارنة بالجانب المعرفي و الذي ساهم إلى جانب الذين استطاعوا الإستفادة من خبراتهم بعد التكوين في بلد الأصل أو في الخارج خصوصا بعد الخبرة في إطلاق مشاريع استثمارية من قبل في البلد المضيف و الذي مكنتهم ذلك من إطلاق مشروع استثماري آخر في البلد الأصلي: **(السيد حسان من كندا و السيد حسان من الإمارات)**. و من خلال هذه الأمثلة نستطيع القول أن العودة تعتبر من جهة إيجابية بالنسبة لدول المنشأ حيث يكون المهاجر قد تحصل على تجربة هجرة ناجحة و مثمرة من الناحية الإقتصادية أو من ناحية التكوين المهني، فهذا الشكل تكون هجرته بمثابة نتيجة ربح ثلاثي.

- وعلى الرغم من توفر هذا الجانب المعرفي و المهني و في غياب الرأسمال المادي الكبير لدى بعض المبحوثين حتى مع وجود الخبرات المكتسبة من خلال العمل في البلد المضيف إلا أنها لم تساهم في تحقيق الإستثمار أو حتى على الاندماج السوسيو مهني و الدخول في سوق العمل بعد العودة إلا من خلال القطاع الخاص و ذلك بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و الذي يعيق القدرة على تحويل الموارد الضرورية المادية قبل العودة: **(حالة السيد رشيد)**

- و في الأخير و كما اتضح جليا في هذه الدراسة أن ثروة المهاجرين لا تقاس فقط بممتلكاتهم، **فالكفاءات والخبرة** التي يراكموها تلعب كذلك دورا حاسما في نقل التكنولوجيات والمعارف المؤسساتية. إلى جانب الرأسمال المادي و البشري لهؤلاء المبحوثين كما وجد أن هناك جانبا آخر من جوانب هذا الرأسمال

البشري و الذي لا يقاس كغيره من المستويات الثقافية التي يكتسبها المهاجر عن طريق الدراسة أو العمل فهناك من المعارف و الخبرات الأخرى الناتجة من هذا الرأسمال البشري و الذي لا يمكننا قياسه و معرفته إلا من خلال الأفكار والسلوكيات الجديدة التي اكتسبها هؤلاء العائدين من خلال الخبرة الطويلة. إذ ينقل المهاجرون الأفكار و طرق تفكير جديدة ومواقف و القدرات المكتسبة من البلد المضيف إلى بلادهم الأصلية والتي قد تساعده على تحقيق نوع من التنمية و ينقلون أيضا سلوكيات جديدة واكتساب ثقافة واسعة في جميع الجوانب و الذي يشكل خطوة كبيرة هو الآخر في تطوير طرق التفكير وهذا الجانب يعد جزء لا يتجزأ من هذا الرأسمال البشري و الثقافي والذي يساهم هو الآخر بطريقة أو بأخرى في مجال الإستثمار و في الحياة عموما من جميع الجوانب الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و حتى السياسة و الذي سيؤثر ذلك حتما في مستويات الإدماج أيضا عند هؤلاء بعد العودة.

ج- الإستعداد الإجتماعي:

- تعتبر الزيارات المتكررة إلى بلد الأصل من أولى عوامل الإستعداد الإجتماعي للعودة و أحد المؤشرات المهمة لجمع المعلومات عن بلد الأصل قبل العودة و التي تقدم معلومات أوضح من غيرها من المؤشرات الأخرى عن الوضعية في بلد الأصل. لكن تلك الزيارات المتكررة لم يكن هؤلاء المستجوبين يقومون بها من أجل جمع المعلومات لكنها كانت لأغراض أخرى إلا أنها سمحت و بطريقة غير مباشرة بجمع بعض المعلومات عن بلد الأصل عند بعض المبحوثين.

- لقد ساهم الإستثمار الإجتماعي و المتمثل في جمع المعلومات من خلال الزيارات المتكررة إلى بلد الأصل عل الكشف عن بعض المخططات من أجل الإستعداد للعودة و التي عمل من خلالها بعض المبحوثين على تأمين عودتهم خصوصا في مجال السكن و الإستثمار بعد العودة من أمثال: (عائلة حسين، عائلة حسان من الإمارات، السيدة نواره). أما البعض الآخر، لم تؤثر هذه الزيارات لديها بشكل إيجابي بعد عودتها (كالسيدة سهيلة) التي كان المصدر الذي اعتمدت عليه خاطئا، أو أن ذلك كان تأثيرها على جانب دون الآخر مثل (السيد ياسين الإستثمار)، (السيدة كريمة في السكن و اختيار مكان الإقامة).

- هناك نسبة ضئيلة من المبحوثين الذين ساهمت زياراتهم إلى بلد الأصل في إعداد و الكشف عن بعض مخططاتها للعودة فيما بعد وهم الذين حققوا استعدادا ماديا و بشريا من أجل العودة أي أنه إلى جانب الإستعداد المادي و البشري عند هؤلاء أضيف له هذا الإستعداد الإجتماعي و الذي كان ساهم بشكل كبير على الإستعداد للعودة لكنه شكل نسبة قليلة عند مجتمع البحث و الذي تمثل في (عائلة حسين، و عائلة حسان من الإمارات) أما باقي المستجوبين فقد شكل الإستعداد الإجتماعي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالإستعداد المادي و البشري من أجل الإستعداد للعودة. إذ تساعد الزيارات المتكررة للبلد، على الترتيب المسبق للعودة وجمع المعلومات (الإستعداد و التحضير للعودة) و كل هذه العوامل تتلخص في الموارد غير الملموسة التي ينبغي على المهاجر أن يحضرها قبل العودة و التي تساهم مساهمة كبيرة في عملية الإدماج بعد ذلك.

- إلى جانب الزيارات المتكررة إلى بلد الأصل عند بعض المبحوثين إلا كانت غير كافية لجمع المعلومات عن العودة بسبب مدة الإقامة الطويلة في البلد المضيف و التي تعتبر أحد مؤشرات في عدم فهم النسق الإجتماعي رغم وجود المعلومات عن البلد الأصل يعادل خمس حالات من حالات الدراسة: (السيد علي، عائلة حمادة و زوجته، السيد سعيد، و السيد رشيد).

- يعتبر عدم الإستعداد الإجتماعي من معوقات الإستعداد للعودة عند العديد من المبحوثين و الذي عمل على عدم فهم النسق الإجتماعي بالرغم من الإستعداد المادي و البشري و الذي كان سببا في عدم تحقيق الإدماج

بعد العودة إلى بلد الأصل. بل حتى مع جمع المعلومات قبل العودة، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق الاندماج فيما بعد بسبب أنها لم تكن كفيلة لفهم النسق عند هؤلاء المبحوثين خصوصا عند الذين لديهم مدة إقامة طويلة في البلد المضيف، أو بسبب اهتمامهم لجمع المعلومات لأحد الجوانب دون الأخرى. (جمع المعلومات من أجل تأمين السكن و الإستثمار ليس إلا و إهمال باقي الجوانب الإجتماعية الأخرى و المهمة و التي لا تكفي الزيارات المتكررة لفهما).

- بالرغم من وجود التواصل الإجتماعي بين هؤلاء المبحوثين و الشبكات الإجتماعية في بلد الأصل إلا أنها لم يكن لديها تأثير مباشر حول جمع المعلومات مقارنة بالزيارات المتكررة. و نفهم من ذلك أن معظم المعلومات التي استطاع هؤلاء المبحوثين جمعها كانت من خلال العلاقة المباشرة مع بلد الأصل و التي مكنتهم من الحصول على صورة مبدئية و تقريبية عن الوضع في البلد و ذلك حسب معدل الزيارات و مدة الإقامة في بلد الأصل. ولقد ساهمت الشبكة الإجتماعية بنسبة ضعيفة جدا في جمع المعلومات من أجل العودة مقارنة بالزيارات المتكررة.

- و من خلال كل ما توصلنا إليه عند فحصنا لمستويات جمع المعلومات عند هؤلاء المبحوثين، تبين لنا أنه رغم حفاظ هؤلاء العائدين كمهاجرين على روابط قوية مع الأماكن التي أقاموا فيها من قبل إلا أنها لم يكن لها تأثير في جمع المعلومات عن العودة هذا من جهة، و من جهة أخرى لاحظنا أن معظم هؤلاء المبحوثين يحافظون على علاقات وطيدة مع بلدانهم الأصلية و هذا ما أشارت إليه نظرية الشبكة الإجتماعية و النظرية العابرة لحدود الوطنية أنه كلما حافظ المهاجرون على علاقتهم مع بلدانهم الأصلية كلما أتاح ذلك للعودة. فإن تشكيل والحفاظ على الشبكات يتطلب ببلد الأصل و بالروابط الأسرية و العلاقات الشخصية لفترة طويلة، و الذي يعد أمر ضروري، و كذلك تبادل منتظم و هو قائم على تنقل ملازم داخل هذه الشبكات. وهذه الشبكات لا تبرز أو تظهر بشكل عفوي و إنما تستوفي شروطا معينة قبل و بعد العودة. كما أنه ينبغي الإشارة إلى أن أنماط تجهيز هذه الموارد أيضا تتفاوت حسب تجارب الهجرة للعائدين و كذلك حسب خلفياتهم الإجتماعية.

- لم تساهم وسائل الإعلام كثيرا في جمع المعلومات عن العودة عند هؤلاء العائدين، و ذلك بسبب عدم وجود ما يبحثون عنه من أجل العودة أو عدم الإهتمام بجمع المعلومات عن العودة عند البعض الآخر، أو أنها تقوم بتقديم معلومات عامة عن الأوضاع في بلد الأصل و لم تكن تلك المعلومات متعلقة بالعودة. و بعد قياس هذه العوامل كلها، سينظر لاحقا لهؤلاء المهاجرين العائدين على أنهم " لم يستعدوا للعودة جيدا" وذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب وحي أفضل للتغيرات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية.

- من أهم ما توصلنا إليه في جانب القرار العائلي و العودة أن معظم الأزواج في مجتمع البحث كانوا يناقشون عودتهم مع الأزواج و هذا الإتفاق بين الزوجين دليل على العودة فالتحدث عن العودة يعني عودة مقررة كما أنه يعني أنه ثمة موافقة بين الطرفين على العودة بما أن عودتهم تلك تعد مصيرا واحد و هدفا مشتركا فيما بينهما خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالأبناء. و لقد بينت الدراسة التي أشرنا إليها سابقا (ميرام) أنه كلما كان التحدث عن العودة بصفة متكررة و منتظمة و دائمة كلما أدى ذلك إلى العودة المقررة. أن معظم المهاجرين العائدون في تلك الدراسة كانوا يتكلمون عن العودة قبل العودة (84,9% مقابل 15,2% ممن لم يتكلموا عن العودة مطلقا).

- يعتبر الإتفاق بين الزوجين ذو أهميته كبيرة خصوصا عندما يتعلق الأمر في هذا النوع من القرارات والمسائل المصيرية التي تخص كل العائلة و الذي أصبح من الموارد الضرورية التي ينبغي على العائد توفيرها و أخذها بعين الإعتبار قبل العودة و إلا كان ذلك سببا في تفكك العائلة و حدوث نوعا من الصراع و الخلاف داخل الأسرة خصوصا بعدما يكون الأبناء أيضا في سن كبيرة يشاركون هم أيضا في اتخاذ القرارات مع العائلة لأنهم يتأثرون هم أيضا نتاج ذلك القرار و ذلك التحول. (حالة عائلة حمادة).

يلعب الإتفاق بين الزوجين في قرار العودة دورا حاسما و أساسيا في فهم عملية الإندماج و كذا في بناء العلاقة بين الزوجين بعد العودة فيما بعد. أي أن رضا أو رفض أحد الزوجين للعودة يعتبر عاملا من بين العوامل على مدى استمرارية أو ديمومة العودة من جهة و على عملية الإندماج من جهة أخرى. كما أن هذا القرار أصبح يؤثر بشكل أو بآخر على التوافق الزوجي من جهة و على العلاقة الزوجية خصوصا عندما يكون الاختلاف متباينا بين الزوجين (حالة السيدة فاطمة و السيدة ليليا).

- ترتيب الأولويات ذلك هو قرار العائلة في العودة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمستقبل و مصير الأبناء داخل مجتمع يختلف عن مجتمع الأصل ذاك هو الذي أدى إلى وجود الإتفاق المشترك بين معظم المبحوثين في هذه الدراسة.

الخلاصة:

و يبدو واضحا من خلال عرضنا لمختلف المواقف التي تعرضت إليها هذه العائلات في مسألة العودة، فيبدو أن هذا القرار تتدخل فيه عوامل كثيرة خصوصا إذا ما تعلق الأمر بقرار عائلي و ليس الأمر نفسه عندما يتعلق الأمر بمسألة فردية فتقل فيه الترددات و الاختلافات و الصراعات و لا تكون العملية أكثر تعقيد مما هي عليه في الوسط العائلي، لذلك ارتأينا دراستها من جوانب عديدة و وضعنا لها متغيرات كثيرة من أجل فهم أبعادها و معرفة العوامل التي تتحكم فيها و دواعي قيامها ثم أبعادها على المستوى الإجتماعي فيما بعد داخل بلد العودة والتمثل في بلد الأصل وذلك ما خصصنا له فصلا كاملا من أجل فهم الظاهرة على مختلف مستوياتها و أبعادها، أي تدخل قوى إجتماعية ونسقية أخرى من شأنها أن تضيف على هذه العائلات العائدة نوعا من الإندماج بعد العودة في بلدهم الأصلي، أو أنها تعمل كعقبات نحو ذلك و بالتالي التفكير في حل ثالث آخر يغنيهم عن البقاء و الإستمرار في الإقامة سواء في بلد الأصل أو البلد المستقبل نحو العودة الدورانية وهذا ما سنكشفه في الفصل الثالث من الدراسة و الكشف عن الجانب الثاني من الظاهرة و قدرة هذه العائلات من الإستقرار وتحقيق نوعا من الإندماج بعد العودة بالرغم من تحقيق أحد أو جل هذه الإستعدادات كلها بعد العودة..

الفصل الثالث

تحليل محتوى الفرضية الثانية

والعودة من أجل الأبناء

تمهيد

بعد تحليلنا لأهم المتغيرات و المؤشرات الخاصة بالفرضية الأولى و عرضنا لأهم النتائج التي توصلنا إليها لفهم عوامل العودة و درجة الإستعداد لها عند مجتمع البحث، حيث توصلنا في الأخير إلى نتيجة مفادها أن هذا الأخير لم يعد من بين الأسباب المباشرة و المحفزة للعودة و إنما أصبح يعد من بين المتغيرات المهمة التي لا يمكن للمهاجر التفكير وبناء مشروع العودة في غياب عوامل الإستعداد هذه و ذلك من أجل تأمين العودة في بلد الأصل. فبعدما تبين لنا أن معظم العائلات توفرت لها ظروف الإستعداد للعودة و حتى و إن كانت نسبية و بدرجات متفاوتة و الذي تمثل أساسا في السكن و الذي كان من بين الأسباب التي ساعدت على تجسيد و تحقيق فكرة العودة و التي لم تكن موجودة من قبل بطريقة فعلية عند معظم المبحوثين، حتى وإن وجدت قبل ذلك فكانت مجرد فكرة بعيدة المنال و يصعب لم تنفيذها و تحقيقها في الوقت الآتي و بالطريقة التي تم تحقيقها و بناؤها عند هذه العائلات فيما بعد. و لذلك و بعد وجود المحفزات و الأسباب لذلك والتي تعد العودة من أجل الأبناء أحد هذه المسببات و المحفزات الرئيسية لها عند هذه العائلات المستجوبة كان من الضروري أن نفترض ذلك في دراستنا هذه حتى نتمكن من تفسير أبعادها و العوامل التي تتحكم فيها ونتائجها و انعكاساتها أيضا فيما بعد في بلد الأصل، وماهي المخاوف والتأمينات التي تدعو هذه العائلات إلى قطع مسار هجرتهم تلك نحو تغيير مكان إقامتهم و العودة من أجل أبنائهم رغم الإستعداد النسبي للبعض و العيش في ظروف جيدة و ملائمة في البلد المضيف عند البعض الآخر؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة و جوانب أخرى لفهم أسرار العودة، يجيب هذا الفصل عن المرحلة الثانية وأحد الأسباب الأولى التي قامت بتفسير ظاهرة العودة، إذ يهتم بتفسير كيفية أخذ القرار بالعودة عند هذه العائلات بعد وجود المحفزات و المسببات للعودة و التي أطلقنا عليها مصطلح **"نقطة التحول"** عن الهجرة أي تغيير مسار الهجرة نحو العودة و الذي يبدأ بمراحل عديدة و المتمثلة أولا **بمرحلة الوعي**، بالأخطار و انعكاسات الهجرة على تربية أبنائها في البلد المضيف، ثم **مرحلة الإهتمام** بالفكرة والبحث عن معلومات أكثر من خلال الشبكة الإجتماعية المماثلة لها لتجارب عائلات أخرى أدركت بعض الظروف و تعرضت إلى بعض المشاكل مع أبنائها و ضياع أبنائها منها. مرورا **بمرحلة التقييم** للموقف الذي ستنبهه مستقبلا والتفكير لحل يبعدها عن الوقوع في مثل تلك المشاكل التي تعرضت إليها تجارب العائلات المماثلة لها من خلال العودة إلى بلد الأصل كأحد الحلول الضرورية لذلك. و تأتي **مرحلة المحاولة** و أخذ القرار بالعودة إلى **مرحلة تبني الفكرة** و بناء مشروع العودة. و من أجل فهم ذلك قمنا بتحليل و فحص هذه المراحل من خلال ثلاث مباحث رئيسية يقوم كل مبحث بالكشف عن أبعاد هذه الفرضية و البحث عن الأسباب الحقيقية التي دعت هذه العائلات للتفكير و أخذ القرار بالعودة رغم عدم إكمال مسار و مشوار الهجرة أو بعبارة أخرى بالرغم من الإستعداد النسبي للعودة عند بعض هذه العائلات.

المبحث الأول: تحليل محتوى علاقة مكان ميلاد و سن الأبناء و دوره في قرار العودة

ويأتي هذا المبحث ليحيب عن أحد الجوانب الرئيسية لفهم عملية العودة عند هذه العائلات وعن سبب اتخاذها لهذا القرار بغية توفير الجو و المجال المناسب لتربية أبنائهم في بلد الأصل و توفير الحماية من الانحراف نحو ثقافة مجتمع البلد المضيف و فقد الهوية و المقومات الثقافية الخاصة بمجتمع الأصل خصوصا بعد ميلاد و تنشئة هؤلاء الأبناء في مجتمع يختلف اختلافا جذريا عن مقومات و ثقافة هؤلاء المهاجرين، والذين أدركوا خطورة ذلك خصوصا بعد التأثير بتجارب الآخرين من عائلات مماثلة لهم عرفت تجارب صعبة مع أبنائهم و فقدانها السيطرة والتحكم في تنشئة أبنائهم على النحو الذي تريده هذه العائلات تجنباً لوقوع أبنائهم في نفس المشاكل التي تعرضت إليها التجارب السابقة لتلك العائلات. و من أجل التحقق من هذه الفرضية و فهم كيفية أخذ القرار بالعودة هذا و أهم التصورات عن تربية الأبناء في المهجر لدى هذه العائلات العائدة، اعتمدنا على بعض المتغيرات الهامة والتي نستطيع من خلالها فهم عوامل العودة من جهة و فهم متغيرات الاندماج فيما بعد و مدى إمكانية حفاظ هذه العائلات على استمرار الإقامة مع أبنائهم في بلد الأصل والحفاظ و كيفية تجسيد الفكرة نفسها التي عادت من أجلها.

وسنقوم في هذا المبحث على التعرف على الجانب الثاني من مسار هجرة هذه العائلات في الدولة المضيفة والمتمثلة في الحياة الأسرية والاجتماعية في المهجر وأهم الإنشغالات والمشاكل أو المخاوف التي تعيشها بعض العائلات في المهجر و ذلك من خلال المتغيرات التي وضعناها في هذه الفرضية من أجل فهم ذلك و التي جاءت على شكل محاور رئيسية يجيب كل محور عن أهم أبعاد و كيفية أخذ هذا القرار بالعودة لهذه العائلات من جهة و فهم بعض انعكاسات الهجرة على العائلات المقيمة في المهجر عموماً وعلى هذه العائلات العائدة على وجه الخصوص من جهة أخرى. ويعتبر المبحث الأول كمدخل رئيس لهذا الفصل أو كجانب تمهيدي له حيث نتعرف من خلال وصفنا لهذه العائلات على معدل عدد الأبناء عند هذه العائلات وذلك من خلال معرفة متغير ميلاد الأبناء في المحور الأول من هذا المبحث، ثم معرفة متوسط السن لديهم عند العودة و الذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة و من بين استراتيجيات التخطيط للعودة في حد ذاته و الذي سيمكننا أيضاً من فهم مستويات الاندماج بعد العودة.

1. تحليل محتوى مكان ميلاد الأبناء و دور الوسط الاجتماعي من أجل تربية و غرس الهوية الوطنية للأبناء:

يعتبر هذا المتغير من المتغيرات الرئيسية والمهمة التي تعمل على تفسير عوامل العودة عند العائلات المهاجرة عموماً والعائلات الجزائرية على وجه الخصوص. ذلك أنه يطرح مسائل جد معقدة و مهمة لا يدركها المهاجر في البداية ولا يبدي لها بال و أهمية إلا بعد العيش لفترة زمنية معينة في المهجر وبعد تغير وضعيته الاجتماعية و التي تعمل بدورها على تغيير نمط حياته بمجرد الحصول على الأبناء و من ثم تغيير وجهة نظره في أمور عديدة خصوصاً فيما يتعلق بحياته مع عائلته ضمن مجتمع كبير له مقومات اجتماعية مختلفة تختلف تماماً عن ثقافة و مقومات وطنه الأصلي بشكل عام. لذلك فالإشارة إلى مكان ميلاد الأبناء يطرح فيما يطرح مسألة الهوية و حياة الفرد ضمن بوتقة اجتماعية تختلف عن البوتقة الأصلية للأباء، وكذلك مسألة التنشئة الاجتماعية والتي ستفرز من ورائها مظاهر و قضايا أساسية من أجل تكوين شخصية الفرد و التي لم يكن هذا المهاجر يدركها و يفهمها و يعطيها أهمية إلا بعد العيش و خوض التجربة نفسها بل وحتى بعد تغير الوضعية الاجتماعية لهؤلاء المغتربين عموماً و هؤلاء المبحوثين على وجه الخصوص. لذلك يجدر بنا الإشارة وكملاحظة أولى قبل بيان و تحليل هذا المتغير إلى أن معظم المبحوثين الذين اعتمدنا عليهم في الدراسة تغيرت وضعيتهم الاجتماعية بالزواج بعد هجرتهم و بعد الإقامة لفترة معينة و تحقيق

الإستقرار في البلد المضيف و الذي عمل على ترسيخ فكرة الإقامة الدائمة في البداية. بعدما رأينا أن معظم هؤلاء المبحوثين هاجروا كعزاب و كانوا ينتمون إلى فئة الشباب الذين كانوا يطمحون إلى تحقيق حياة أفضل و البحث عن تحسين الأوضاع على اختلاف أنواعها في المهجر، و كان الزواج و تأسيس أسرة من بين هذه الأهداف و الطموحات التي كان يرمي إليها هؤلاء من وراء هجرتهم تلك. إذ أن الزواج لا يمثل إلا مرحلة من مراحل الإستقرار و تحسن الأوضاع و بلوغ الأهداف المرجوة من الهجرة و التي تمكن البعض من تحقيقها و الوصول إليها كما رأينا ذلك سابقا من خلال إشارتنا إلى أسباب و عوامل الهجرة عند هؤلاء المبحوثين في الفصل السابق.

لكن ومع تغير الوضعية الإجتماعية ومن ثم الحصول على أبناء والذين ولد معظمهم في البلد المضيف ماعدا عائلتين من عائلات الدراسة والمتمثلة في العائلات التي هاجرت إلى الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة) **(عائلة نواره وعائلة حسان)** والذين ولد أبناؤها في الجزائر، وتختلف هاتين العائلتين عن باقي العائلات الأخرى لكون الزوج فيها هو المبادر الأول في الهجرة في البداية من أجل تهئ الظروف المناسبة و اصطحاب العائلة فيما بعد. وقد سلكت معظم العائلات المستجوبة عموما طريقة لم الشمل العائلي بعد الزواج في بلد الأصل و جلب الزوجة فيما بعد إلى رفقة الزوج والعيش مع بعض في البلد المضيف ومن ثم الحصول على أبناء وميلادهم في دولة الهجرة. ومن أجل ذلك تغيرت فكرة الإقامة الدائمة لهؤلاء المبحوثين بمجرد دخول متغيرات و مؤشرات جديدة تنصب كلها في مصير ومستقبل الأبناء فيما بعد داخل الدولة المستقبلية. وهذا ما جعلنا نستنتج منذ البداية مدى حرص هؤلاء المبحوثين على اختيار زوجات من بلد الأصل والذي يدل على درجة حفاظ هؤلاء على مقوماتهم الشخصية و الثقافية، والتفكير في بناء أسرة سوية بعيدة عن الصراعات و المشاكل التي بإمكانها أن تتجم من خلال المحاولة بالزواج المختلط داخل البلد المضيف من جهة، والتفكير في مستقبل تربية الأبناء من جهة أخرى. و هذا ما بدا واضحا منذ البداية، حيث أن معظم هؤلاء المبحوثين تزوجوا من بلد الأصل و من زوجات جزائريات ما عدا عائلة واحدة من بين هذه العائلات المستجوبة و المتمثلة في **(عائلة حسين من إيرلندا)** و ذلك بسبب الوضعية الإجتماعية التي كان يعيشها في بلد الأصل و التي دفعته للفرار منها و الإقامة بطريقة غير شرعية في البلد المضيف وبالتالي استحالة الإختيار للزواج في بلد الأصل مما جعله يختار ضمن البلد المضيف الزوجة التي تشاركه حياته، و التي أبت هي الأخرى إلا أن تغير وضعيتها الإجتماعية بتغيير الديانة التي كانت تدينها إلى اعتناق الدين الإسلامي.

إلا أن هذه العائلة و إلى جانب **(عائلة توفيق و زوجته)** نستنتجهم هذه المرة في هذا الفصل و في تحليلنا لهذه الفرضية بسبب أنهم لا يملكون أبناء أي عائلة من دون أبناء، و أن هذا التنوع في اختيار العائلات سيساعدنا على فهم عوامل العودة و الاندماج لما لها من عوامل عديدة تتدخل في تفسيرها و التي سنقوم بكشفها والإحاطة بها في هذا الفصل. إذ لم تكن عودة هاتين العائلتين بسبب الأبناء كباقي العائلات المستجوبة الأخرى، و إنما بسبب ظروف نسقية و التي أملت عليها الظروف التي كانت تعيشها **(عائلة حسين)** في البلد المضيف، و بسبب الرغبة الملحة في العودة عند **(السيدة كريمة)** و الرغبة في الإستثمار عند **(السيد توفيق)** كما وضحنا ذلك آنفا في الفصل السابق.

ومع ميلاد معظم أبناء هذه العائلات المستجوبة في بلد الإقامة فإن ذلك يطرح إشكالية جد مهمة والتي أفرزتها الهجرة في حد ذاتها بعد تدخل متغيرات كثيرة سببت في الأخير الرغبة في العودة إلى أرض الوطن لهؤلاء الآباء حفاظا على هوية و المقومات الأساسية للأبناء، و الذي يعتبر قرارا مفاجئا عند معظم المبحوثين خصوصا بعد التأثير بتجارب الآخرين الذين ينتمون إلى نفس الشبكة الإجتماعية و الذي سنقوم بالتفصيل فيه وعن كيفية اتخاذ هذا القرار عند هؤلاء فيما بعد في المبحث الثاني من هذا الفصل. فإذا كان

المهاجرون إلى مجتمع جديد عموماً يكتسبون الثقافة الجديدة و الأساليب الجديدة في الحياة عن طريق عمليتي التمثيل و التنقذ كي يستطيعون التواصل و التعامل مع أفراد ذلك المجتمع، لكن الأطفال يكتسبون طرق السلوك و التفكير و الإعتقاد و الشعور التي يفصح عنها آبائهم و أقاربهم و جيرانهم و جماعاتهم ومختلف المؤسسات الإجتماعية التي ينشئون وفقها و قولبتهم ضمن البوتقة الإجتماعية التي يعيشون ضمنها عن طريق عملية التنشئة. لذلك بات من الطبيعي سعي هؤلاء نحو محاولة تنشئة أبنائهم بعيداً عن بلد الإقامة والذي يختلف في مقوماته الإجتماعية و الثقافية عن بلد الأصل، بعد إدراكهم ما لأهمية الوسط الإجتماعي في التربية و ما له من تأثير على عملية التنشئة الإجتماعية لأبنائهم، و السعي نحو تحقيق تنشئة سوية بعيدة عن الصراعات و عن قيم و ثقافة بلد الإقامة حفاظاً على هوية أبنائهم خصوصاً بعد شعور هؤلاء الآباء بالخوف والقلق تجاه نقل ثقافة و قيم المجتمع الجديد للأبناء و الذي كلما ظهر جيل جديد من أبناء المهاجرين الذين يولدون و يشبون في هذا المجتمع الجديد يضعف فيهم ذلك الشعور إلى أن يختفي تقريباً في الجيل الرابع. و هذا ما أجمع عليه الكثير من المختصين في مجال التربية و الباحثين الإجتماعيين على أن الهوية تختفي مع كل جيل جديد إلى أن تختفي مع الجيل الثالث أو الرابع¹.

فكان من الطبيعي أن يختار هؤلاء المبحوثين بلدهم الأصلي من أجل نقل هذه الهوية و عياً منهم أن اكتساب و تكوين شخصية وثقافة الطفل لا تكون داخل الأسرة فحسب، و إنما يتدخل المجتمع بجميع و بمختلف مؤسساته الإجتماعية من أجل تنشئته و قولبته وفق المجتمع الذي يعيش فيه و احترام القوانين الإجتماعية السائدة فيه. لذلك بات من الضروري توفير بيئة ملائمة من أجل تنشئته على الوجه الذي يلاءم ثقافة و القوانين الإجتماعية لهؤلاء الآباء. و بما أن التربية تعمل بالضرورة في ضوء نظام اجتماعي معين و هذا ما أسفرت عليه مختلف التعريفات حول التربية و التنشئة الإجتماعية و التي نستنتج من خلالها أهمية اختيار الوسط الإجتماعي الملائم في التربية و نقل الثقافة و القيم و تكوين الطفل و تشكيله عن طريق ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه. لذلك كان اختيار هذه العائلات العودة من أجل ضمان الجو المناسب لتنشئة اجتماعية صحيحة لأبنائهم بعيدة عن تأثيرات ثقافة المجتمع الجديد و ضمان غرس الهوية و المقومات الثقافية الخاصة ببلد الأصل. و تبدو العبارة واضحة و التي ردها و تكررت عند معظم هؤلاء المبحوثين خلال المقابلة عن سبب عودتهم تلك من أجل الأبناء: "...لو لم يكن لدي أبناء لما عودت"، "لو كنت أعيش أن و زوجتي فقط لوحدنا هناك من دون الأبناء لما فكرنا في العودة" (عائلة حسان من كندا، عائلة علي، عائلة سعيد، عائلة محمد و عائلة نبيلة)،

كل هؤلاء ترددت لديهم نفس العبارة. وهذا يبدو واضحاً مدى أهمية الوسط الاجتماعي في التربية و من أجل ذلك كان اختيار العودة تأميناً لتربية و تنشئة الأبناء بعيداً عن ثقافة و قيم البلد المضيف. ذلك أن المعنى الأصيل لكلمة تربية أنها عملية استخراج إمكانيات الفرد في إطاره الاجتماعي و تكوين اتجاهاته، و توجيه نموه و تنمية و عيه بالأهداف التي يسعى إليها و التي تعمل الجماعة على تحقيقها. "فالتربية عملية ترمي إلى تكيف الفرد مع بيئته و هي العملية الواعية الموجهة توجيهها قائماً على بصر من أجل إحداث تغييرات مرغوب فيها في سلوك الفرد و بالتالي في سلوك الجماعة التي ينتمي إليها، و باستمرار هذه المشاركة و اتصالها تتشكل عادات الفرد و اتجاهاته و قيمه الفكرية و الخلقية و الإجتماعية، و يكون الإنسان عضواً منتظماً في سلك جماعة و هذه الجماعة لها قيم و عادات و تقاليد و يجب على التربية أن تقوم بتكثيف الفرد للقيم السائدة في حياة الجماعة التي يحيا فيها"²، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التنشئة الإجتماعية و التي تعتبر في مجملها عملية إدماج الطفل في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينه و توريثه إياه توريثاً

¹ - مصطفى الجياوي، "الفرنسيون العرب.. عرب أم فرنسيون"، المجلة، الشركة السعودية للأبحاث و التسويق البريطانية المحدودة، شركة المدينة المنورة للطباعة و النشر، العدد 931، 14-20 ديسمبر 1997.

² - إبراهيم عصمت مطاوع، أصول التربية، مرجع سابق، ص 42-44.

معتمدا بتعليمه نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي ينتسب إليه و تدريبه على طرق التفكير السائدة فيه، وغرس المعتقدات الشائعة في نفسه، فينشأ منذ طفولته في جو مليء بهذه الأفكار و المعتقدات و الأساليب فلا يستطيع التخلص منها لأنه لا يعرف غيرها و لأنه يكون قد شب عليها و لا تكون بدورها قد تغلغلت في نفسه وأصبحت طبيعة ثانية له، أي أصبحت من مكونات شخصيته. فالتنشئة الإجتماعية إذن عملية تربية وتعليم، تركز على ضبط سلوك الفرد بالثواب و العقاب و كفه عن الأعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجيعه على ما يرضاه منه، حتى يكون متوافقا مع الثقافة التي يعيش فيها¹. و في هذا يقول دوركايم، أن جميع أنواع التربية تنحصر في ذلك المجهود المتواصل الذي نرمي إلى أخذ الطفل بالوان من الفكر والعاطفة والسلوك التي ما كان يستطيع الوصول إليها لو ترك وشأنه و ذلك منذ حداثة سنه².

وقد بينت تعريفات كثيرة أيضا على أن التربية مقرونة بعملية التنشئة الإجتماعية و لا يمكن أن تتم إلا من خلالها ذلك أنها هي أيضا "عملية اجتماعية، تختلف من مجتمع لآخر حسب طبيعة المجتمع و القوى الثقافية المؤثرة فيه، بالإضافة إلى القيم الروحية و الفلسفية التي يعيش على أساسها. و معنى ذلك و بطريقة أخرى أن التربية تشق أهدافها و تصوغ نفسها حسب و طبق أهداف المجتمع و التي تصوغها فلسفته³، بل أن الأثر التربوي للبيئة الإجتماعية ينعكس في تكوين شخصية الفرد و اتجاهاته العقلية و العاطفية و في تحديد أنماطه السلوكية أي تقوم التربية بتكوين الاتجاهات السلوكية للفرد وفق البيئة التي يعيش فيها و التي تتطلب من الأفراد استجابات معينة في مواقف معينة. فالوسط الذي يعيش فيه الفرد يقوده لرؤية أشياء أكثر من غيرها، و يكتسب الفرد من هذا الوسط اتجاهها سلوكيا معيناً يظهر في نشاطه و تفاعله مع أهل بيئته و بهذا تكون التربية عملية تعلم لأنماط سلوكية موجودة في البيئة لوجود مثيراتها⁴.

وتتضمن التنشئة الإجتماعية عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه و لغته. فهو حين يحمل ثقافة مجتمعه فإن ذلك يعني أنه قد تشرّبها و أصبحت عادات المجتمع و طرق تفكيره و أنماط سلوكه و حكمه على الأمور و الأشياء الخاصة به كما هي خاصة بالمجتمع. فقد أصبح منتجا لثقافة مجتمعه بعد أن كان مستقبلا لها كما أصبح بذلك مؤكدا على عوامل إبقاء الثقافة و استمرارها من جيل إلى جيل و تغييرها و تطويرها من خلال تفاعله معها و تأثيره فيها كما تؤثر فيه.

ومن هنا يظهر الأثر التربوي أيضا من خلال اكتساب هذه المعايير الإجتماعية التي تحكم السلوك وتوجهه، وهذه المعايير هي نتيجة اشتراك الفرد في نشاط المجتمع، و هي تنبثق من أهداف المجتمع و قيمه و نظامه الثقافي بصفة عامة. فلكي يصل المجتمع إلى غاياته، فإنه يقوم بغرس قيمه و اتجاهاته في الأفراد، كما يضع المعايير الإجتماعية التي تعمل كضوء كاشف يعين الفرد على انتقاء و اختيار استجاباته للمثيرات في المواقف الإجتماعية، و بالتالي يعينه على التوازن و التكيف مع المجتمع⁵. و اكتساب الأفراد لمجتمع معين ليس معناه أنهم أعضاء فيه لمجرد أنهم ولدوا فيه، بل الأبعد من هذا أن حقيقة الإنتساب تعود إلى أن الأفراد يرون العالم و ما فيه من أشياء على نحو ما تراه تلك الجماعة، بمعنى أنهم يستخدمون في إدراكه نفس المعاني أو الدلالات التي تستخدمها تلك الجماعة في إدراكه. من خلال هذا التعريف تتضح أهمية الوسط الإجتماعي في التربية و التنشئة الإجتماعية لكن درجة الإكتساب هذه تخضع إلى عوامل أخرى لتبنيها كطبيعة الفرد، ودرجة قبوله أو رفضه لهذه الخصائص، كما أن عامل الزمن أيضا له دوره في ذلك وله أهمية في نقل هذه القيم ، فمثلا الجيل الأول من المهاجرين لا يمكنهم تغيير نمط تفكيرهم وأسلوب

1- سامية حسن السعاتي، الثقافة و الشخصية (بحث في علم الاجتماع الثقافي)، مرجع سابق، ص224

2- نفس المرجع، ص224

3- إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص7.

4- سرحان منير المرسي، في اجتماعيات التربية، مرجع سابق، ص24

5- نفس المرجع، ص115-116

حياتهم بسرعة نظرا للتنشئة الاجتماعية الطويلة المكتسبة من مجتمعهم الأصلي، في حين أن الجيل الثاني والثالث من المهاجرين وبحكم تنشئتهم في مجتمع غير مجتمعهم الأصلي يستطيعون أخذ معظم خصائص الثقافة الأخرى. و من هنا نستنتج أن وراء اختيار هذه العائلات التربوية خارج الوسط الذي كنوا يعيشون فيه مخافة منهم من تشرب أبنائهم ثقافة البلد المضيف و فقد هويتهم الأصلية على وجه الخصوص من خلال سيطرة الثقافة الجديدة المكتسبة على الثقافة الأصلية من خلال ما يسمى في علم الاجتماع بالامتزاج الثقافي، فكان الإتجاه نحو العودة إلى أرض الوطن كبديل و كحل (مؤقت) من أجل تنشئة الأبناء بعيدا عن ثقافة وقيم وعادات و أفكار البلد المضيف. و كانت تصريحات بعض الآباء واضحة حول ذلك خصوصا تخوف بعض هؤلاء الآباء من فقد الهوية بعد ميلاد و تنشئة الأبناء في بلد الهجرة حيث يقول **(السيد علي)** في ذلك: "... بعد أن تحصلت زوجتي على تأشيرة من أجل جلبها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و بعدما أنجبنا الأولاد، المتعة و الحياة و كنا نعيش فرحين، و عندما يكبر الأبناء تبدأ المشاكل **[بضحك]**، فأنت تغرسين شجرتك فواحد يقول لك بإمكان ابنك أن يصبح نصرانيا أو يهوديا والآخر يقول لك لا تغرس شجرتك في هذا البلد، فكان ذلك هو السبب الأول الذي دعاني للتفكير في العودة إلى البلد "هم الأبناء"...". وعائلة أخرى تخشى على مستقبل أبنائها و من ضياع أبنائها في المهجر **(كعائلة نبيلة)** العائدة من إنجلترا حيث صرحت قائلة: "...بعدما ولدت ابني الثالث، فاتخني زوجي بالموضوع **[العودة]** و أخبرني أن ذلك البلد لا يليق بأولادنا و علينا أن نأخذهم من هنا و إلا سيضيعون...".

وعائلة أخرى تشعر بعظم المسؤولية تجاه تربية أبنائها في البلد المضيف **(عائلة محمد و سامية)** خصوصا بعدما يكبر الأبناء في ذلك الوسط الذي يختلف تماما عن الوسط الذي انحدر منه الآباء و تتغير نظرتهم نحو الإقامة الدائمة في البلد المضيف حيث تقول الأم ما يلي: "بعد إنجاب الأبناء و تبدئين في الاندماج ضمن البلد الجديد وتصبح لديك حياة روتينية، و ابنك يبدأ في الدراسة، لكن بمجرد أن يكبر أمامك و تظنين أنك تعيشين حياة جيدة و مستقرة لا تفكرين في العودة و تظنين الإقامة إلى الأبد في ذلك البلد، لكن متى تفتنت للأمر و كأنني استيقظت من نومي، عندما بدأ ابني يدرس و تبدأ الإحتفالات الخاصة بهم "عيد المسيح"، و ذات يوم أرادت المدرسة التي يدرس فيها ابني عرض مسرحية بخصوص ذلك الإحتفال و اختاروا ابني ليشترك في تلك المسرحية فآلبسوه اللباس خاص ليقوم بدور عيسى المسيح و حضرنا ذلك العرض و رأيناه كيف كان يردد العبارة: « Jesus the son of god, Jesus the son of god ! » كان شيء مريع!... و حتى المدارس التي لا تنتمي إلى أي ديانة تحتفل بتلك الأعياد. فهو ليس بلد مسلم لا نكذب على أنفسنا و لا ينظرون إلى أمور أخرى و لا يعطونها اهتمام أن يكون ابنك مسلما و لا يشارك في مثل تلك الإحتفالات فبالنسبة إليهم فإن ذلك الطفل بمجرد أنه يدرس في تلك المدرسة فعليه المشاركة في المسرح و انتهى و لا يراعون الإلتزامات الدينية للأطفال، و عندما انتهى العرض المسرحي بدأت أفكر في تلك القضية...". ولقد تكررت القصة نفسها مع **(السيدة نبيلة)** و ابنتها في المدرسة لكن الأم رفضت أن تشارك ابنتها في عرض المسرحية بعد أن حاولت أن تشرح للمسئولة المدرسة سبب عزوفها عن مشاركة ابنتها في ذلك، لكنها أخبرتنا أنه من يومها أصبحت ابنتها محط الأنظار في المدرسة.

و يضيف الزوج **(السيد محمد)** سببا آخر لعودته أيضا إلى جانب سبب الأبناء ما يلي: "...السبب الرئيسي و الحقيقي للعودة هو الأبناء، لو لم يكن ذلك لما بقيت أبدا هنا، كذلك سبب الوالدين تربيتهم يكبرون، أي أن السببين معا لكن الأبناء أكثر. كما أن أي شعبي كثيرا على العودة، كان يزورني في إنجلترا و كان يقول لي باللغة الأمازيغية "أدخل، أدخل" **[يعني العودة]** و كان أيضا يود العيش وسط أحفاده. فلما نعيش في هذه الحياة إذا كنت تلد الأبناء و تراهم يذهبون عنك؟ في هذه الحالة تبقى لوحدهم أحسن و لا داعي لوجود الأبناء. فهذا هو الهدف من وراء الحصول على أبناء...".

إلى جانب هذه التصريحات و العودة من أجل الأبناء هناك أربع عائلات من بين العائلات المستجوبة لم تكن عودتها بسبب الأبناء و هذا ما رأيناه و بيناه سابقا (في الفصل السابق) خصوصا عند العائلات المنحدرة من البلدان العربية (الإمارات العربية و المملكة العربية السعودية) بما أنها لم تكن تطرح مسألة أو إشكالية تربية الأبناء في البلد المضيف و بما أنها تشترك في نفس المقومات الإجتماعية و الثقافية عند هؤلاء المبحوثين. و تمثلت هذه العائلات في كل من **(عائلة حمادة)** و الذي يعتبر عودته تلك وعلى العكس من العائلات الأخرى المنحدرة من الدول الغربية، إجحافا في حق الأبناء و في هذا الصدد يصرح قائلا: "هذه هي مشكلتي أنا و الله أخطأت، ارتكبت جريمة في حق أبنائي، لأنهم ولدوا في بلد تعودوا على سهولة الحياة في ذلك البلد، يعني الإمكانيات المادية المتوفرة و الخروج و المطاعم و التزه و و جاؤوا إلى هنا وجدوا أنفسهم مغلقين عليهم يشعرون بالإختناق، أي أن بناتي لم يعجبهم الوضع الآن، فأنت قد سمعتها تقول لك ليتنا لو بقينا في السعودية [دار الحوار بيننا نحن الثلاث هذا المبحوث وابنته الكبرى والباحثة]، لكن ما أفكر فيه أنا ليس ما يفكر فيه أبنائي...". و هذا يطرح قضية الاندماج الأبناء بعد العودة من جهة ومن جهة أخرى يكمن هنا مكنم الاختلاف بين هذه العائلة المنحدرة من هذه البلدان (العربية) و بين العائلات المنحدرة من الدول الغربية التي تطرح إشكالية تربية الأبناء و مسائل الهوية و الإزدواج الثقافي في البلد المضيف. فكان سبب العودة عند هذه العائلة كما رأينا سابقا هو الوصول إلى سن التقاعد عند **(السيد حمادة)** إضافة إلى الظروف و المشاكل الصحية التي كان يعاني منها هذا الأخير على حد تصريح الزوجة، أي التقاء مجموعة الحوافز و العوامل التي تدعو إلى العودة و كان التقاعد المحفز الأول لذلك (أسباب خارجية).

أما **(عائلة حسان و عائلة نؤارة من الإمارات العربية)**، و التي تختلف الأسباب فيما بينهما رغم انحدارهما من نفس البلد المضيف إلا أنهما ليست لديهما الظروف نفسها. حيث كانت العودة بسبب الوصول إلى درجة الإستعداد عند العائلة الأولى و الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود من الهجرة (الأمن و تربية الأبناء لتوفر الجو و الوسط المناسب لذلك) عند العائلة الثانية، حيث كانت عودة **(عائلة نؤارة)** إلى جانب ظروف تأمين العودة النهائية و التي لم تكن بإمكان تحقيقها في البلد المضيف إلى جانب العودة من أجل دراسة البنات في بلد الأصل و سد النقائص التعليمية التي لم تستطع توفيرها في البلد المضيف (اللغة الفرنسية) كانت من بين الموارد التي أرادت العائلة تأمينها من خلال العودة: "... و الجانب الثاني من عودتي أنني كنت أخشى كثيرا على دراسة البنات، و كنت أدرك أنه عند عودتنا لن تتمكن البنات من معرفة اللغة الفرنسية. لذلك كنت أخشى على مصيرهن في المستقبل في الجامعة بعد عودتنا النهائية، فهذه بلدا رغم كل شيء، و بعدها قررت العودة على الأقل أنا مع بناتي..." (كانت عودتها من دون الزوج كما بينا ذلك آنفا).

أما العائلة الرابعة و الأخيرة من بين هذه العائلات فتكمن في **(عائلة رشيد)** و الذي بينا آنف و بالرغم من ميلاد أبنائه الأربعة في البلد المضيف و انحدار العائلة من بلد يختلف تماما عن المقومات الإجتماعية و الثقافية لهذه العائلة، إلا أنه لم يكن يعطي أهمية كبيرة لهذه المسألة و لم يكن يدرك خطورة تربية الأبناء في البلد المضيف رغم سعيه رفقة الزوجة و العمل على ترسيخ ثقافتهم و لغتهم و دينهم إلى أبنائهم، و السبب في ذلك يعود كما رأينا سابقا إلى العودة الإضطرارية للزوج بسبب انقطاع دورة الهجرة: "...أنا لم تكن لدي الفرصة أن أرى أبنائي يكبرون في البلد المضيف لأننا عدنا و أبنائنا كانوا صغارا، لكن كنا ندرك أن التربية هناك ليست بالأمر الهين و ينبغي الاعتناء و الحفاظ على هوية و ثقافة الأبناء العربية الإسلامية و كنا نعمل على ذلك أنا و زوجتي..."

وبعد هذه التصريحات و ما أكدته التعريفات النظرية للتربية و التنشئة الإجتماعية فيبدو واضحا سبب و حجة عودة هذه العائلات إلى أرض الوطن على احتمال أن يشب و يترعرع أبنائهم في وسط يحفظ لهم على الأقل

هويتهم وعدم الإنسلاخ إلى ثقافة البلد الجديد و اكتساب الهوية العربية الإسلامية الجزائرية. و بعد تحليلنا لهذا المحور (ميلاد الأبناء) و علاقته بسبب العودة عند هذه العائلات سنقوم بتحليل و بيان كيفية أخذ القرار و ماهي نقطة تحول هذه العائلات عن فكرة الإقامة الدائمة في البلد المضيف و ذلك من خلال الكشف عن متغير سن الأبناء عند العودة و ذلك في المحور الموالي من هذا المبحث.

2. تحليل محتوى سن الأبناء عند العودة وعلاقته باتخاذ القرار بالعودة:

بعد فحصنا لمتغير سن أبناء المبحوثين عند عودتهم ارتأى لنا أن معظم هذه العائلات و بالخصوص تلك التي كان سبب عودتها من أجل الأبناء (70 بالمائة)، ما يعادل سبع عائلات من بين عشر عائلات مستجوبة و التي لديها أبناء كان سن تدرس الأبناء هو الفاصل في العودة، خصوصا تلك العائلات التي اختارت أن تكون العودة قبل بداية المرحلة الأولى من الطور الابتدائي (**عائلة سعيد و عائلة علي**) أو في بداية و خلال المراحل الأولى من دراسة أبنائها أي في الطور الأول من التعليم و ذلك عند لكل من (**عائلة حسان من كندا، عائلة نبيلة و عائلة محمد**)، حيث كانت عودة هذه العائلات بعد دراسة و اجتياز أبنائها السنة الأولى و بداية السنة الثانية ابتدائي، حيث كانت تتراوح أعمارهم ما بين سن السادسة و السابعة من العمر. و قد كان سبب اختيار هؤلاء سن تدرس الأبناء من أجل العودة إدراكا منهم لدور المدرسة و أهميتها بعد الأسرة و التي تعتبر كأهم مؤسسة اجتماعية في مجال التربية، فعن طريقها يكتسب الطفل الكثير من أساليب المجتمع و المهارات المرغوبة و المعايير الاجتماعية... وهذه المعايير تتضمن صورة السلوك المتوقع من الفرد في المواقف المختلفة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يعتبر اختيار السن المناسب للأبناء من بين الإستراتيجيات للعودة و التي وضعتها معظم هذه العائلات المستجوبة، حيث اختار معظمها سن السادسة و السابعة من العمر أي بداية سن التلميذ وذلك من أجل تأمين العودة لأبنائها و بداية مرحلة التعليم في بلد الأصل عند المجموعة الأولى من هذه العائلات أو مواصلته بعد دراسة السنة التحضيرية و الأولى في البلد المضيف عند المجموعة الثانية، و ذلك تقاديا للوقوع في بعض المشاكل التربوية و التعليمية و في بعض العراقيل التي يمكن أن يتعرض لها الأبناء حيث تكون ثقافة الجماعة بما فيها من قيم و معايير و معان هي الإطار الذي يتشرب منه الأبناء صفاتهم ومقوماتهم الشخصية، إلى جانب تفادي الوقوع في مشاكل سوء إعادة إدماجهم المدرسي. و تعتبر المدرسة بعد الأسرة أهم مؤسسة اجتماعية في هذا المجال، فعن طريقها يكتسب الكثير من أساليب المجتمع والمهارات المرغوبة و المعايير الاجتماعية... وهذه المعايير تتضمن صورة السلوك المتوقع من الفرد في المواقف المختلفة.

فبعد فترة من الإقامة في دولة المهجر، يضطر أبناء المهاجرون إلى المضاهاة بين لغتين: لغة المدرسة في جانب وهي في نفس الوقت لغة وسائل الإعلام خاصة التلفزيون وعند التعامل في الشارع وفي المتاجر ولغة الأسرة في جانب آخر، والتي لا تستطيع أن تصمد وينتهي بها المطاف إلى التضاؤل والتوازي أمام اللغة الأولى السائدة. ومن النادر أن تسود لغتان في آن واحد، بل ينفي ذلك تماما أساتذة علم النفس والتربية «فيفير» رئيس قسم التربية بجامعة بوردو بفرنسا في محاضرة له سنة 1982م. حيث يقول: «إنه ابن لأبوين من المهاجرين تتنازع فيه ثقافتان وتاريخان ولغتان... فلا يجد مناصا من أن يخترع جذوره ويبتكر صلاته»¹ و في هذا المضمار تذكر لنا زوجة السيد علي (**السيدة حورية العائدة من الولايات المتحدة الأمريكية**) ما يلي: "نحن رحلنا بأولادنا و هم صغار لن يكون بإمكانهم تذكر شيئا مما عاشوه هناك". وذلك من أجل تنشئتهم في

¹ - انشراح الشال، المغترب ووسائل الاتصال، مرجع سابق، ص28

الجو الذي يساعدهم على نقل ثقافة و قيم و معايير بلدهم الأصلي و عدم تأثر الأبناء بثقافة البلد المضيف وكذلك من أجل بداية تعليمهم الابتدائي مباشرة بعد العودة إلى بلد الأصل.

ويرى « جورج فينيو » أن العائق اللغوي كثيرا ما يتفاقم بسبب غياب الدعم الأسري أو استحالة، ويذهب إلى أن نجاح الطفل المهاجر في التغلب على هذا العائق سيكون مقابل فصم داخلي لعلاقته مع البيئة الثقافية والأسرية التي لن يسعه آنذاك إلا أن يعتبرها معادية للنموذج السائد، مما قد يشكل خطورة على العلاقات الاجتماعية داخل أسرة المغترب يتمثل في تحديد سلطة الأبوين، والذي ينعكس على التوازن النفسي للأبناء الذين يحاولون التخلص من ثقافتهم الأم حتى لا يكون مختلفين عن الآخرين ولكي يجنب أنفسهم أن يكونوا ضحايا التهميش بالنسبة للزملاء في المدرسة أو بالنسبة لرفاق اللعب في الشارع. وانعدام التوافق الثقافي يؤدي بالتدريج إلى انعدام الانسجام الاجتماعي مما يضطر أبناء المهاجرين الذين هم أولا "غير شرعيين" لمجتمع يعتقدون أن لا مكان لهم فيه و وطن أصلي لم يعودوا ينتمون إليه مكانيا واجتماعيا إلى السعي إلى ذلك "الظهور" الذي كانوا يخشونه من قبل. و يقضي بهم غياب انتمائهم الاجتماعي بالضرورة إلى طريق الإنعزال الصارخ (تشكيل جماعات الأقليات) أو الرجوع الواهم إلى ثقافة أصلية لن تكون بأي حال من الأحوال ثقافة الأسرة نفسها.¹

و إلى جانب هذا، فإن حرص هؤلاء الآباء على اختيار السن المناسب لبداية مرحلة التعليم حتى لا تكون أي فجوة من شأنها تعطل السير الحسن لتعليم الأبناء و عدم الشعور بالنقص الذي قد ينتابهم في حالة ما إذا كانوا يكبرون زملائهم في الدراسة سنا هذا من جهة. و من جهة أخرى فقد كانت معظم هذه العائلات تراعي العودة قبل سن تدرس أبنائها أيضا من أجل عدم الوقوع في مشكل اللغة التي تعتبر بين من المشاكل الأولى التي تتعرض إليها الكثير من العائلات العائدة. و قد أكدت العديد من الدراسات ما لتعلم اللغة الأصلية لأبناء الجيل الثاني من أجل عدم الوقوع في مشاكل فيما بعد خصوصا عند العائلات التي تريد العودة حيث بينت الدراسة التي أجراها "حسن زهراوي"² في رسالته بعنوان: العمال الجزائريون في فرنسا" حول الأسرة الجزائرية في المهجر دراسة سوسيولوجية لبعض جوانب حياة الأسرة الجزائرية في المهجر، و قد تناول فيها الباحث الأسرة الجزائرية و مشاكلها في المهجر، و في قمة هذه المشاكل واقع الشباب الجزائري المغترب الذي ولد و ترعرع في المهجر. حيث بين أن أزمة هؤلاء الشباب يطرح أكثر من مشكل على أوليائهم وعلى المجتمع الذي يعيشون فيه في المهجر، وعلى مجتمعهم الأصلي إذا عادوا إليه. إنهم مهاجرون هنا أو هناك و يشكلون فعلا "الجيل الرفض" و تارة "الجيل المرفوض" وبسبب وضعيتهم الشاذة هذه نجدهم يرتكبون جرائم و يدخلون في صراع عنيف مع أوليائهم. و قد أكد أكثر من خبير بيداغوجي أن الحل هو تعليمهم لغتهم الوطنية من أجل إيجاد توازن بسلوكي في شخصيتهم الممزقة.

وفي هذا الصدد يقول (السيد محمد العائد من إنجلترا): "كانت فكرة العودة موجودة عندي أصلا، زائد أن ابني وصل لسن السابعة فقد كان لزاما علينا العودة خلال تلك السنة و إلا لن نتمكن من العودة أبدا، لأنه لو كبر أكثر سيعاني بعدها بسبب تَعَوُّده الدراسة باللغة الإنجليزية ثم سيواجه مشكلا بعد دراسته هنا باللغة العربية، فأنا ضد أن ترحل بطفل كبير سنا إلى هنا لأنك بهذه الطريقة ستهدمين حياته عوض أن تنقيضه، فهو لم يتعود نفس الحياة و نفس الأشياء التي كان يعيشها من قبل هناك، لأن الأطفال يتمتعون بكل شيء هناك كما هو معروف، فإما أن أعود في تلك الفترة أو لا أعود إطلاقا..." فهذا التصريح إن دل على شيء إنما يدل على عظم المسؤولية التي كانت تنتظر الآباء في البلد المضيف وتعهدها، لأن العودة لم تعد تخصهم شخصا أو من اهتمامهم فحسب، و إنما أصبحت ضرورة ملحة من أجل مستقبل الأبناء و كان لزاما عليهم التخطيط لها في

¹ - نفس المرجع، ص30

² - سعدي بزيان، الشباب الجزائري في المهجر، مرجع سابق، ص52.

الوقت المناسب أي اختيار السن الملائمة و المناسبة للأبناء. فما إن يبدأ الأبناء في الذهاب إلى المدرسة في الدولة الجديدة ويتعلمون لغتها من اتصالهم بزملائهم ويطورون هوياتهم الثقافية الثنائية، حتى يصبح الأمر أكثر صعوبة على الأهل في التفكير بالعودة إلى موطنهم الأصلي هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن هذا ما يفسر أيضا عدم أو نقص الإستعداد للعودة و الذي رأيناه خلال تحليلنا للفرضية الأولى عن درجة الإستعداد للعودة عند بعض العائلات و كانت نسبة الإستعداد ضعيفة عند معظم العائلات بسبب اختيارها للعودة قبل سن التمدرس و التي وضعت العودة من أجل الأبناء من ضمن استراتيجياتها لهذا لم تكن مستعدة بالقدر الكافي للعودة و خاصة عند كل من عائلة (عائلة حسان) و الذي فضل الإنتظار والعودة الدورية إلى بلد الأصل للتكفل بعائلته ماديا حيث كانت عودة الزوجة و الأبناء فقط من دون الزوج و الأمر كان نفسه عند (عائلة سعيد و عائلة نبيلة) أيضا.

أما (عائلة محمد و سامية) فكانت عودتها من أجل الأبناء من بين الأولويات بالرغم من نقص الإستعداد للعودة كما أخبرنا به الزوج عند سؤالنا له عن التخطيط للعودة فأجابنا: "أنا لم أضع خطة للعودة، فلو بدأت في الإنتظار و أحسب حسابي لهذا و ذاك فلن أتمكن من العودة أبدا في حياتي، فقد رتبت نفسي من أجل البيت فقط، لكن شيء آخر كالعامل مثلا بعد العودة و لا شيء، لم يكن في حوزتي المال الكثير و أستطيع القول أنني عدت في وضعية مزرية..." وتضيف الزوجة أن عودتهم تلك كانت من بين الأولويات التي وضعتها العائلة من أجل الأبناء لا غير: "لم أرى في العودة أمرا لازما في البداية وكنت أقول لزوجي لما علينا العودة فأبنائنا على ما يرام هنا [البلد المستقبل] وماذا سنفعل هناك [بلد الأصل] فكنت متخوفة من العودة كثيرا و كنت أتساءل هل كان ذلك القرار جيدا في البداية لكن فبا بعد كنت أرى أنه علينا وضع الأولويات، و كانت تربية أبنائي في وسط مسلم من بين أولوياتي و وضعت هذا الهدف أمامي و كنت أرى في أمور أخرى [المادية] أمورا ثانوية..."

أما بالنسبة (العائلة رشيد) و التي تختلف عودتها عن باقي العائلات الأخرى من حيث سبب العودة، إلا أنه لا يسعنا إلا ذكرها في هذا المجال، لأنها عائلة ذات أبناء ولدوا هم الآخرين في بلد الإقامة كما بينا ذلك سابقا، و كان سن الإبن الأكبر لا يتجاوز السادسة من العمر بعد اجتيازه لمرحلة التحضيري و بداية السنة الأولى ابتدائي. فلم يكن تفكر هذه العنلة في مستقبل تربية الأبناء في بلد الإقامة بالقدر الذي كانت تفكر فيه في تربية الأبناء في بلد الأصل لأنها كانت تدرك أن تنشئة أبنائها سيكون بعيدا عن بلد الهجرة، لكن و إلى جانب ذلك كانت هذه العائلة تدرك خطورة تربية الأبناء في المكان الذي ولوا فيه و بالخصوص بعد أن أدرك الإبن الأكبر مرحلة الطور الأول الابتدائي و بداية اندماجه داخل البلد خصوصا مع بداية تعليمه و مشاركته في الإحتفالات التي كانت تقيمها المدرسة و الخاصة بالأعياد الدينية و الثقافية لذلك البلد. لكن ذلك لم يدم طويلا بمجرد انقطاع دورة الهجرة لهذه العائلة و بداية السنة الأولى في بلد الأصل بعد العودة.

أما عن (عائلة ياسين) فقد كانت عودتها قبل ميلاد ابنه الأول و الذي اختير له أن يولد بفرنسا، و قد كان سنه عند العودة لا يتجاوز السنة من العمر. إلا أننا نستثنى هذا المبحث عن المجموعة التي كان سبب عودتها من أجل الأبناء، لأن مسألة الأبناء عنده تطرح قضية معاكسة و مختلفة تماما عما تطرحه معظم العائلات التي عادت من أجل أبنائها و هذا ما سنكشفه لاحقا خصوصا عند تحليلنا لمسألة الاندماج بعد العودة. حيث لم تكن عودة هذا المبحث من أجل الأبناء كما رأينا سابقا في الفصل السابق و إنما هو يعتبر مثالا لعودة أبناء المهاجرين الأوائل و الذين استطاع آباء الحفاظ و ترسيخ و غرس الهوية الجزائرية العربية والإسلامية فيه منذ نعومة أظفاره، الشيء الذي ساعده أساسا على التفكير في العودة منذ سن صغير (في مرحلة الثانوي) بل هو من مهد لعودة آبائه من بعده فيما بعد و كان دائما يحلم في العودة من أجل البلد

والقيام بمشاريع كثيرة من أجله لكن كانت هناك عوامل كثيرة جعلته يغير عن فكره إزاء العودة و هذا ما سنكشفه و نقوم بتحليله خلال الفصل الخاص بالعودة و الاندماج. إضافة إلى هؤلاء فهناك مجموعة أخرى من بين العائلات المستجوبة التي لديها أبناء و التي لم يكن الأبناء هم السبب في عودتها إنما أسباب أخرى والذين شكلوا نسبة (30 بالمائة) مقارنة بالمجموعة الأولى (70 بالمائة) و التي أشرنا إليها آنفا و التي تنحدر معظمها من الدول العربية مقارنة بالمجموعة الأولى و التي انحدر معظمها من الدول الغربية. فقد كان سن أبنائها كبيرا عند العودة خصوصا عند **(عائلة حسان من الإمارات العربية و عائلة حمادة)** أما **(عائلة نورة)** و التي نستثنينا ضمن هذه المجموعة لأن أبنائها كانوا من ضمن الأسباب لعودتها كما رأينا سابقا من أجل تدرس بناتها هذه المرة في بلد الأصل و ليس في البلد المضيف بل و كانت من بين استراتيجياتها من أجل تأمين العودة النهائية كما وضحنا ذلك آنفا. كما أن عودة هذه المجموعة يفسر ما طبيعة البلد المضيف كأحد عوامل العودة (أي العوامل البنوية في العودة). أما عن سن الأبناء عند العودة عند هذه العائلات فقد كان يتراوح ما بين 20 سنة و 15 سنة بالنسبة للابن الأكبر و ما بين 12 إلى 6 سنوات بالنسبة للابن الأصغر خصوصا عند **(عائلة السيد حسان من الإمارات)** والذي فضل العودة بعد اجتياز معظم أبنائه خصوصا الكبار (البنات) كل المراحل التعليمية في البلد المضيف والوصول إلى مرحلة التعليم العالي، أي بعدما وصل إلى تحقيق أهدافه من الهجرة و التي كان بسببها الأبناء أيضا أي الهجرة من أجل تأمين مستقبل الأبناء: "لما عدنا كانت البنات قد أنهت المرحلة الثانوية و كانت البنت الكبرى قد بدأت سنة أو سنتين في الجامعة. فلما عدنا إلى هنا التحقت كل البنات [بنات مقابل ولدين] إلى الجامعة مباشرة، أما الأولاد و هم الصغار فقد أكملوا دراستهم هنا. فالأول كان في مرحلة المتوسط أما الابن الأصغر فقد بدأ دراسته هنا بعدما كان قد بدأ المرحلة التحضيرية هناك، و هذا ما ساهم في تكوين شخصيته و هو الوحيد الذي ولد هناك ما عدا أبنائي الآخرين و كلهم درسوا في مدارس خاصة..."

كما أن **(عائلة حمادة)** هي الأخرى إلى جانب هذه العائلة كان أبنائها عند العودة كبيرا مقارنة بأبناء المجموعة الأولى (15-13- و 8 سنوات) حيث لم تكن هذه العائلة تعاني من مشاكل تربوية على العكس من العائلات الأخرى المنحدرة من الدول الغربية، بل يعتبر عودته تلك الخطأ الذي ارتكبه في حق الأبناء بمجرد العودة و هذا ما يدل أيضا على أن عامل السن يلعب دورا كبيرا في العودة خصوصا في الاندماج في بلد الأصل و هذا ما قمنا بتحليله و التفصيل فيه في الفصل الأخير الخاص بالعودة و الاندماج. و هذا ما يبين لنا في الأخير ما لمتغير السن من دور في عملية العودة في كلتا الحالتين سواء للمجموعة الأولى المنحدرة من الدول الغربية التي تخشى من معاناتها من مشاكل تربوية في المستقبل مع أبنائها و التي اختارت سن صغير لأبنائها من أجل العودة، و كذا بالنسبة للمجموعة الثانية التي قد يعاني أبنائها مشاكل من نوع آخر اجتماعية و سوء التكيف و الاندماج بعد العودة خصوصا إذا كان سنهم كبير و هذا ما سنكشفه لاحقا عند تعرضنا لمشاكل الاندماج عند هذه العائلات في بلد الأصل بعد العودة.

المبحث الثاني:

تحليل محتوى تأثير وعي الآباء حول تربية أبنائهم في بلد الإقامة على مشروع العودة

ومثلما أشرنا سابقا أن فكرة العودة بالرغم من وجودها بشكل نسبي عند بعض المبحوثين منذ بداية هجرتهم أو عدم وجودها على الإطلاق عند البعض الآخر، إلا أن النقطة الفاصلة بينهم كانت العودة من أجل الأبناء وهذا ما سنود الإشارة إليه بالفصل والتحليل في هذا المبحث من أجل التعرف على الجانب الثاني من مسار هجرة هذه العائلات في الدولة المضيئة والمتمثلة في الحياة الأسرية و الاجتماعية في المهجر، و ذلك من خلال معرفة أولا تصور هؤلاء المبحوثين عن التربية عموما و في بلد المهجر على وجه الخصوص حتى نستطيع فهم نقطة التحول هذه عن الإقامة الدائمة في البلد المضيف و الإتجاه نحو العودة.

ومن أجل ذلك قمنا بفحص ذلك من خلال محورين أساسيين و اللذان خصصناهما في هذا المبحث، حيث يجب المحور الأول عن معرفة تصور الآباء حول تربية الأبناء في البلد المضيف منذ البداية أي قبل ميلاد الأبناء لمعرفة أهم الإنشغالات و المشاكل أو المخاوف التي تخشى منها هذه العائلات التي لديها أبناء ولدوا في البلد المضيف قبل عودتها من المهجر و أهم ما يميز العائلة الجزائرية في المهجر على وجه الخصوص من خلال حرص الآباء على تربية أبنائهم وفقا لقيم و ثقافة بلدهم الأصلي و ذلك منذ نعومة أظافرهم وما يمكن أن تواجهه هذه الأخيرة في هذا المجال داخل ذلك المجتمع الجديد الذي يختلف كل الاختلاف عن مجتمعهم الأصلي من نواحي عديدة الدينية على وجه الخصوص و الاجتماعية و في قيمه و ثقافته و أصالته مما يسمح لهؤلاء الآباء خصوصا مع مرور الوقت من تغيير نظرهم حول هذه المسألة أي حول تربية الأبناء في ذلك المجتمع الذي يقيمون فيه و فهم ذلك التحول من فكرة الإقامة الدائمة إلى فكرة العودة. و الذي يجب عنه المحور الثاني من هذا المبحث أي فهم و تحليل أهم أبعاد و كيفية أخذ هذا القرار بالعودة لهذه العائلات فهم العوامل والأسباب و المحفزات الرئيسية التي جعلتها تقدم على فكرة العودة و التي دعتهم يغيرون اتجاههم نحو تربية أبنائهم خارج ذلك المجتمع حفاظا على هوية و قيم و أخلاق أبنائهم و أن يشبوا على الطريقة التي نشأ فيها هؤلاء الآباء أنفسهم و حفاظا على عدم ميول و انحراف الأبناء التام نحو ثقافة بلد الهجرة و التطبع بطباعه و ثقافته و بالتالي الوقوع في مشاكل لا تحمد عقباه، وذلك من خلال تحليلنا لمتغير الشبكة الاجتماعية و ما له من دور على تحريك فكرة العودة لدى هذه العائلات. و التي تعتبر "نقطة التحول" التي أدركتها معظم هذه العائلات التي كانت عودتها بسبب الأبناء و هذا ما سنقوم بالكشف والتحليل عنه في هذا المبحث.

1. تحليل محتوى تصور الآباء حول تربية الأبناء في بلد الإقامة و علاقته بالعودة:

بعدما بينا في المبحث الأول ما لدور التربية و التنشئة الاجتماعية في البلد المضيف وفق مبادئ و ثقافة و قيم الآباء أي المهاجرين من الجيل الأول و الذي يطرح فيما يطرح مسألة في غاية الأهمية و هي تنشئة جيل محافظ على هويته و أصالته و الذي يصعب كثيرا تحقيقه وسط محيط اجتماعي بعيد كل البعد عن قيم و ثقافة و أصالة و المعايير الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الآباء، مؤمنين بأن العملية التربوية و كذا التنشئة الاجتماعية لا يمكنها أن تعمل إلا في ظل محيط و وسط اجتماعي مناسب. و تعتبر الأسرة نفسها المسؤول المباشر على احترام و انتقال القيم الأخلاقية و الدينية و المتضمنة قواعد و قيم ثقافية و التي يريد الوصول إليها هؤلاء الآباء و يعملون على ترسيخها و غرسها عند الأبناء في مجتمع يختلف كل الاختلاف عن مجتمعهم في جل تلك المقومات. فالإنفصال عن المجتمع الأصلي بالنسبة للكبار الذين نشئوا في الجزائر قد لا يشكل خطرا عليهم مثلما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين نشئوا على أرض الغربة و في مدارسها و بين

أبنائها وتشبعوا بعبادات و تقاليد مجتمعاتها و مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة انقطاع أبناء المهاجر الجزائري عن وطنهم الأصلي.

وبعد فحصنا للمعطيات الميدانية التي تم جمعها بعد مقابلتنا لهؤلاء الآباء بما فيهم استجوابنا لكل من الزوج والزوجة وبعد تمحيصنا و تفرغنا لها، تبين لنا أن جل المبحوثين أكدوا على ما للمحيط و الوسط الاجتماعي من أهمية في تربية هؤلاء الأبناء و قد تمكنا من خلال ذلك باستخراج معظم المؤشرات و فئات التحليل التي توحى و تبين و تؤكد أهمية ذلك في التربية، بل والذي أكدته حتى المختصون و الخبراء في مجال التربية و علماء الاجتماع كما رأينا ذلك سابقا، وما أكدته معظم التصريحات التي أدلى بها هؤلاء المبحوثين المستجوبين خصوصا تأثير ذلك على الأبناء الذين يعيشون في المجتمعات الغربية، بل و ما دعمته أيضا العائلات المنحدرة من الدول العربية التي قمنا باستجوابها في هذا البحث (عائلة حمادة، حسان من الإمارات وعائلة نواره) والتي لم تكن تعاني أو تطرح مثل هذه المشاكل التربوية النوعية التي طرحتها العائلات الأخرى التي كانت تقيم في الدول الأوروبية و الأمريكية. لذلك كان لعودتها أسبابا وعوامل أخرى خارج هذه العوامل التربوية و التي عملنا على تفسيرها سابقا. بل يؤكد بعض المبحوثين و بالخصوص (السيد حسان العائد من الإمارات العربية) أنه عمل قبل هجرته تلك منذ البداية على اختيار الوسط و المحيط المناسب و دراسة ذلك من كل الجوانب قبل اصطحاب أبنائه معه إلى حيث كان يقيم لأن هجرته في البداية كانت بمثابة استطلاع لتقييم الوضع هناك و مدى إعجابه بالوسط الذي سينشأ فيه أبنائه، و اختياره لتلك الدولة كان مناسباً جداً كما يقول من الناحية التعليمية و التربوية و التكوين له و لأبنائه أي أنه كان مناسباً بكل المعايير على حد قوله و هذا ما ساعد عائلته على التطور من نواحي عديدة إلى حين العودة. و يعتبر هجرته تلك بمثابة استثمار حقيقي بالنسبة للأبناء: "...أنا أولادي تطوروا بشكل رهيب هناك، لأنهم في الأصل لديهم قدرات ذاتية كبيرة، لكن لم تتح لهم الفرص لتفجيرها هنا و فقد فجروها هناك. كان أولادي في كل المدارس من المتفوقات، بنتاي الكبيرتين تحضران الدكتوراه و قد تخرجت كلاهما من هناك، كانا يدرسان في مدارس خاصة، و كانت تلك المدارس تهتم بالنجباء تأخذهم و تحطهم في مدرسة حكومية لزيادة الإعتناء بهم أكثر. و كانت ابنتاي من المختارات للدراسة في المدرسة الخاصة بالتميزات و هذا ما أفادها كثيرا في الجامعة بعد عودتنا. فهما بعد عودتنا يعتبرهم الكثير في الجامعة هنا كأستاذات أي يعاملنهما معاملة خاصة و لديهما سمعة كبيرة، و هذه هي الميزة الكبيرة التي اكتسبتها هناك، يعني المكسب ثمين جدا لا يقدر بثمن هو الأبناء، و مستواهم تطور كثيرا و هذا الرصيد لم ينفذ لحد الآن و لن ينفذ أبداً لأننا لحد الآن نعيش به. تلك الأرضية، الثقافة التي اكتسبوها هناك و الثقة بالنفس و تلك الإنجازات و خاصة الإنجازات. ابنتي كانت من بين أكبر شاعرة و تحصلت على المرتبة الثانية كأحسن شاعرة على مستوى الدولة في الإمارات و كرمت من طرف ابنة محمد بن راشد...الجو كان مناسباً و مساعداً في تربية أبنائي، الجو هو الذي يربي، هناك [الإمارات] المدرسة تربي، المحيط يربي، الأسرة تربي، الشارع يربي، تذهبين إلى تلك الحدائق ما شاء الله و الناس محترمين و كذا العائلات ذلك نوع من التربية، لما ترين أن كل شيء في محله و تجدين مكان لوضع القاذورات و المكان مرتب، هذا نوع من التربية، فالولد حين يعيش في بيئة مثل هذه فهو ضمناً يتربى يعني أن البيئة تسهل المهمة كثيراً في التربية...".

لكن العائلات المنحدرة من الدول الأخرى (الغربية) كانت أكثر مساساً بموضوع تربية الأبناء في وسط غير ملائم للتربية و هي التي كانت عودتها لسبب أبناءها. حيث تبين لنا أن معظم هؤلاء الآباء كانوا يتمتعون بجانب من الوعي حول صعوبة تربية الأبناء في البلد المضيف بل و تعد مرحلة الوعي هذه كمرحلة أولى من بين المراحل التي عرفتتها هذه العائلات و التي اتبعتها مراحل أخرى، سمحت في الأخير باتخاذ القرار

بالعودة و هذا ما لاحظناه واستنتجناه من خلال تحليلنا لهذا المتغير. و تزداد مرحلة الوعي هذه خصوصا بعد ميلاد الأبناء والتي تتبعها مرحلة الإدراك وضرورة الحرص على تربية هؤلاء الأبناء ومراقبتهم اليومية كلما ازداد سنهم و وصولهم إلى سن معينة حيث يزداد احتكاكهم بالمجتمع الكبير بمؤسساته الاجتماعية بداية من المدرسة و المؤسسات التربوية الأخرى مما يجعل الآباء في تفكير مستمر في مستقبل أبنائهم في مثل تلك المجتمعات خصوصا بعد تأثرهم و ملاحظتهم لظواهر أثارت قلقهم لبعض الحالات التي تعرضت إليها بعض الأسر الجزائرية من الشبكة الاجتماعية المماثلة لهم من ثم يكون القرار بالعودة فرارا بأولادهم إلى بلد الأصل لتأمين تربيتهم في وسط ملائم أو أخف ضررا من الوسط الذي كانوا يعيشون فيه.

ومن بين المؤشرات التي استخرجناها و توصلنا إليها بعد تفرغنا لمتغير تصور الآباء حول تربية الأبناء في البلد المضيف و التي أشارت إليها و أجمعت عليها هذه العائلات والتي نالت المرتبة الأولى من بين فئات التحليل الأخرى هي **التخوف من تربية الأبناء في البلد المضيف و تليها غرس الهوية في نفس الدرجة** والتي مثلتها معظم العائلات المنحدرة من الدول الغربية (**عائلة سعيد، علي، حسان من كندا، نبيلة، محمد و رشيد**) و تأتي العائلات العائدة من الدول العربية (**عائلة حمادة، حسان من الإمارات و نورة**) لتدعيم هذا الرأي حول دور المحيط الاجتماعي في التربية و التنشئة الاجتماعية و التي لم تكن تعاني من هذا الهاجس كباقي العائلات الأخرى. لأن التربية التي يتلقاها الطفل داخل العائلة المهاجرة تختلف في العوائل الأخرى، ذلك أن أبناء الزيجات المهاجرة يجابهون ثقافتين : ثقافة الآباء من جهة وثقافة المجتمع الذين يعيشون فيه من جهة أخرى، لأنه ضمن مجتمع البلد المضيف لم ينشأ الأبناء داخل نسيج ثقافي متشابه مع الآباء. فإن الطفل يجد نفسه أمام خطر كبير يمس توازنه وبناء شخصيته. وفي هذا السياق يكتب "برونو بتليهم" حول بناء شخصية هؤلاء الأطفال ما يلي: « إذا كانت هناك محاولة لاستدخال العديد من الرسائل للأطفال، فهذا يهدد اندماج عالمهم الداخلي (نفسيتهم)، كل هذه الرسائل يمكن أن تكون مجهولة أو غير معروفة»¹. فهذا يعني أن الطفل لا يمكنه استيعاب كل ما يقدم أو يلحق له داخل مجتمع يتسم بتباين نموجه الثقافي إلا في مرحلة معينة من حياته « حيث لا يمكنه تفسير وتوضيح نماذج طفولته التي استدخلها في هذه المرحلة إلا عندما يصل إلى تحقيق نوع من النضج ويكون استقلاله الذاتي كافيا لذلك، وحينئذ فقط يمكنه القيام باختيار شخصي و المتمثل في تبني النموذج الذي يتبعه في حياته الخاصة»².

ويعد هذا من بين مجموعة الظواهر والقضايا المهمة التي طرحها هؤلاء المبحوثين و التي تعد من المشاكل التربوية التي طرحتها العديد من البحوث و الدراسات و المختصين في هذا المجال أيضا و التي تمثلت في قضية **"الإزدواج الثقافي"** للأبناء داخل المجتمع المضيف و الذي يترتب عن وجود الأبناء في المهجر إلى جانب التناقض أو الإنصهار الثقافي و الإندماج الاجتماعي. فهم يستطيعون الجمع بين عناصر ثقافة الوالدين الأصلية (بلد الأصل) من جهة و بعض عناصر ثقافة المجتمع المضيف الذي ولدوا فيه من جهة أخرى. و يترتب عن ذلك الإزدواج، كل ثقافي منسق تظهر فيه عناصر وأنماط تنتمي إلى الثقافتين معا دون الشعور بوجود صراع أو تناقض بينهما، وهذا ما أشار إليه كل من (**السيد محمد و السيد علي**) حيث أثار هذا الأخير مسألة ازدواجية الثقافة لهؤلاء الأبناء المولودين في بلد الإقامة و خطورة ذلك على فقد الهوية الأصلية لديهم قائلا: "...ينبغي للطفل أن يكون لديه هوية، لكن هناك [في الولايات المتحدة] لديه وجهين [ثقافتين] خارج البيت أمريكي و داخل البيت هو جزائري مسلم، تأخذه معه إلى المسجد فهو مسلم، لكن عندما يكون مع الأمريكيين يصبح أمريكيا، يصبح لديه وجهين عائلته مسلمة يأكل مع عائلته في طاولة واحدة يأكل أكل المسلمين و إذا كان مع الأمريكيين [يصبح مثلهم] هذا ليس كلاهما

¹ - Jean Poirier et autres, Mariage mixte, op.cit, P 33.

² - Ibid, P 81.

أنا وإنما كلام معظم المسلمين هناك حيث أصبحوا يقولون أن أولادنا أصبحوا مثل أبناء اللاتينيين المقيمين هناك [المهاجرون المنحدرين من أمريكا اللاتينية و الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية] لديهم وحين مع آبائهم و عائلاتهم هم إسبان [يلقبون بالأسبان نظرا لتكلمهم باللغة الإسبانية] وخارج البيت هم أمريكيان. لذلك يصبح الشخص منا يفكر في أبنائه، و عليه المغادرة من أجل ذلك السبب. و منذ ذلك الحين أصبحت أفكر في ذلك الأمر..."

ثم يأتي وعي هؤلاء الآباء "بوجود مشاكل تربوية في بلد الهجرة" في المرتبة الثانية و الذي طرحه كل من (سعيد، نبيلة، حسان من كندا و محمد). و"ضياح الأبناء" في المرتبة الثالثة حسب ما أدلت به (السيدة نبيلة و السيدة سهيلة و السيد محمد) بمجرد ميلاد الأبناء في المهجر أو هجرتهم في سن صغير، يمنحهم ذلك الإقتراب و محاذاة مجتمع أو حضارة التي ليست من المؤكد أعلى من حضارتهم، لكنها تعطي إغواءات كثيرة مثل الفردانية والتحرر من الوسط الاجتماعي والعائلي، الإمتيازات الشخصية، اللقاءات غير المتوقعة بل والمعاشرة الفعلية قبل الزواج إلى جانب ظواهر أخرى تختلف تماما عن ثقافة مجتمع الأصل و التي لا تمت له بصلة و بعيدة كل البعد عن ثقافة و قيم ومعايير المجتمعات العربية الإسلامية. فيصبح الأبناء لا يرون في بعض الظواهر التي يراها الآباء بعيدة عن قيمه و معتقده و دينه و يبدؤون في نزع الأفكار المسبقة التي كان يراها في الجماعة الأخرى، فيصبح الاختلاف في الطبقات الاجتماعية والدينية و الإثنولوجية ليس له أي أهمية أمام رغبتهم الشخصية في حذو الثقافة الأخرى.

ولقد قدمت لنا (السيدة نبيلة) تصورها عن التربية في المجتمع الذي كانت تقيم فيه و بعض الأمثلة لبعض السلوكات المتفشية عند أبناء المهاجرين الجزائريين المقيمين بإنجلترا حيث تقول: "...كان تصوري للتربية في إنجلترا تصورا رهيبا، كنت متخوفة جدا. كنت أرى أبنائي يضيعون مني خاصة المراهقون، فأنت لا تستطيعين الكلام معهم. كيف لكي أن تربي أبنائك في مجتمع يعلمونهم الرقم الأخضر في المدرسة الذي عن طريقه يقومون بالتبليغ عنك في الشرطة في حالة ما إذا حاول أبوك أو أمك بضربك. فالبنت إذا ما أرادت أن تكون علاقة صداقة مع شخص ما و حاول والديها منعها فبإمكانها إخبار الشرطة بذلك و يقومون حينها بمنحها بيتا بمعزل عن أسرتها أي يساعدها على ذلك و يشجعونها. فأن كثيرا ما كنت أفكر في هذا الأمر. كيف لي أن أنام و أشرب و يكون ضميري مرتاحا في هذه الحالة؟ ماذا لو مررت بنفس التجربة مع ابنتي، ماذا عساني أن أفعل؟ كيف لي أن أعالج هذا الموضوع؟ كما أن هذا الوضع تجدينه عند الكثير من الأسر، و بعد ذلك يضطرون إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة جدا. لأنهم في تلك المجتمعات يركزون على بعض الأمور و يقدمون لهم الحرية المطلقة إلى درجة أنهم يثيرون انتباه أبنائهم حول مواضيع هم في غنى عنها. لذلك تجدنيهم بين نارين [أبناء المهاجرين الجزائريين]، فهم من جهة يرون أن زملائهم بإمكانهم القيام بما يحلو لهم و على عكسهم تماما. لذلك أصبح التزويج المبكر كحل بديل لذلك. و حتى إن قاموا بتزويجهم فإن ذلك الزواج لا ينجح من عامه الأول لأنهم صغار جدا (ما بين 16 إلى 17 سنة) في مرحلة المراهقة و معظمهم يتوقفون عن الدراسة. و يقومون بتزويج كلا الجنسين الذكور و الإناث. كما أن ابنك سيطلب منك ذلك و تجدني نفسك أمام وضعية جد محرجة و صعبة لا تحسدين عليها و تبحتين عن القرار الصائب و أين لكي من هذا القرار. فحتى إن قمت بتزويجهم فأبنائك ليسوا ناضجين و لا مستعدين لفتح مسؤولية بيت و زواجهم ذلك لا ينجح. لذلك أنا أقول أن تلك المجتمعات صحيح أنها متقدمة لكنها على المستوى الاجتماعي متأخرة مئة بالمائة و لا يحسنون التربية بتاتا و بالنسبة لهم يعتبر ذلك من كامل الحرية و يفتخرون بذلك..."

وإلى جانب هذه المشاكل التي عرضتها هذه المبحوثة هناك مشاكل أخرى بإمكان الأبناء المولودين أو الذين شُبوا في مثل تلك الدول التعرض إليها، حيث استطاع هؤلاء الآباء استدراك جوانب أخرى وفهمها والتخوف منها كالوعي "**باندماج الأبناء داخل مجتمع الهجرة**" (السيد علي و السيد ياسين)، حيث أنه بمجرد وجودهم داخل ذلك المجتمع يفرض ذلك عليهم جهداً نحو الاندماج والذي يختلف حسب طبيعة شخصيتهم في حد ذاتها، وكذلك المسافة الإثنية- ثقافية بين موطنهم الأصلي ومجتمع الهجرة، حيث يمكنهم ذلك من تقبل واكتساب قيما جديدة تسعى إلى تغيير أفكارهم وطموحاتهم بل و سلوكياتهم ويشعرون بتفتح وعيهم على محيط جديد عليهم. ويحدث ذلك أكثر إذا طالت فترة الإقامة هناك، والتي تمكنهم أيضا من نسيان أو نكران بعض قيمهم الأصلية التي انحدروا منها حيث يشعرون بحرية أكثر.

ومن جهة أخرى نلاحظ الفترة السيكلوجية التي يشهدها هؤلاء، حيث يجتذبون معهم آثار نمط معيشي أو نمط تفكير الجماعة التي ينتمون إليها (الأصدقاء، الزملاء في المدرسة، الشارع...) حيث يعيشون عادات وتقاليد وأفكار ذلك المجتمع عن طريق السلوكات والأفكار اليومية من مجتمع بلد الإقامة، والوسط الذي يعيشون داخله سواء كان ذلك إراديا أو غير إراديا، حتى وإن لم يكن تغييرا جذريا لكنه على الأقل يصبح يشترك معهم في بعض الخصال والأفكار الخاصة بهم. كما يمكن أيضا أن تظهر عليهم بعض مظاهر التغيير وتأثير المجتمع عليهم في إعادة تنظيم سلوكهم سواء من الناحية الإيجابية، أو جوانب سلبية باتخاذ أنماط و أحكام و سلوكات جديدة مختلفة عن ثقافة الوالدين المنحدرين من مجتمع مختلف عن المجتمع الذي يعيش فيه هو من جهة و من جهة أخرى تأثره بالمجتمع الذي شب و كبر فيه، مما يخلق ذلك بعض الظواهر التي يعاني منها الكثير من الآباء و يصبحون في غنى عنها كظاهرة "**الصراع بين الآباء و الأبناء**" و "**عدم قدرة مراقبة الآباء لأبنائهم**" لأسباب انشغالهم خارج البيت من جهة حيث يقول (السيد سعيد) في ذلك: "...ليست القضية في التشبث بالدين أو غير ذلك فالببوت أسرار، نحن لا نعلم ما يوجد في بيوت هذه العائلات التي انحرف أبنائها و الذين شاهدنا من خلال إقامتنا في تلك الدولة، العديد من المظاهر أين يقوم الأبناء بزج آبائهم في السجن بمجرد معارضة أبنائهم لهم. فنحن في الشارع كلنا نتفنن و نظهر استقامتنا. أنا لما كنت أدرس [أبناء الجاليات المسلمة] في تلك الجمعية، كنت أعلم ما كان يجري في البيوت، فالأطفال الصغار يتكلمون و يصرحون [ما يجري لهم داخل بيوتهم]. فذات مرة أخذت كراس ابنة أحد الأشخاص الذين أعرفهم، و وجدت ورقة في كراسها تتكلم عن الصليب و الكنيسة و عن يوم الأحد و يوم الآخرة و أمور أخرى. استدعيت الأب، علما أن الكل يحترمني و عندما يروني في الشارع الكل يقدم عندي فقد كانت لدي سمعة طيبة. فعندما أخبرته بذلك و استفسرت منه عن مكان المدرسة التي يدرس فيها أبنائه، و سألته عن مدى مراقبته يوما ما بتفتيش كرايس أبنائه، سكت و لم ينطق بكلمة و قال لي أن ذلك صحيحا. و سألته: هل درست ابنتك مرة من المرات و جلست معها؟ استحي مني أخذ أموره و انصرف. فهناك آباء مهيئين لأبنائهم و يجرون وراء جمع المال، الأم تعمل و الأب يعمل و الأطفال في الروضة، و في الروضة يتعلم الأطفال كل شيء..."

ومن خلال هذا التصريح نستنتج مدى تأثير المدرسة على تربية أبنائهم أكثر من البيت رغم حرص الآباء على الحفاظ على غرس القيم و تربية أبنائهم من سن صغيرة من جهة أخرى (حسان، محمد و عائلة نبيلة). و يقول (السيد حسان العائد من كندا) في ذلك ما يلي: "...لا تستطيعين تربية أبنائك كما تشائين، أقول لكي لماذا؟ يتبنى الواحد منا أن يربي أولاده جيدا في المهجر، لكن ظروف العمل تمنعه عن ذلك. فهو سيسهر على جلب القوت لأولاده، سيحتاج إلى مدة طويلة خارج البيت من أجل ذلك. فهو في الوقت الذي يخرج هو فيه صباحا للعمل يكون الأبناء

في المدرسة، و لما يعودون إلى البيت يكونون مع أمهم و هو لا يزال في العمل، و إذا رجع من العمل يكونون يراجعون دروسهم، ثم يضطر للخروج ثانية ليقوم بعمل ثاني مثلي أنا، فحينما أرجع من عملي الثاني كمدرّب في قاعة رياضة أجدهم نائمين و لا ألتقي بهم و هكذا دواليك. من الذي يري؟ المدرسة طبعاً أكثر من البيت، فهم يمضون معظم وقتهم أكثر مما يمضونه مع أمهم. لذلك ليس من الممكن أن يقول لكي أحد أنه بإمكانه تربية أولاده هناك، فيكون الخوف عليهم هناك أكثر من هنا أكيد!... كما أن المدرسة هناك من الناحية الأكاديمية جيدة لكن من ناحية أخرى فهم يعلمونهم أشياء تمس جوانب أخرى، يعلمونهم الإباحية في كل شيء حتى و إن كانت المدرسة إسلامية فهم مجبرين على اتباع البرنامج الكندي كما لاحظت ذلك مع أصدقائي كنت أندش ما كان يدرس أبنائهم هناك..."

إلى جانب هذا، هناك الوعي و "الشعور بعظم المسؤولية" عند البعض الآخر من هؤلاء المبحوثين (عائلة علي)، و التي احتلت المرتبة الرابعة أمام جل المسائل التي طرحتها هذه العائلات و التي زادت من وعيها و تخوفها من تربية أبنائها في تلك المجتمعات و بالتالي دفعتها للتفكير في العودة، حيث يقول (السيد علي) أنها "...قضية بين الدنيا و الآخرة، مهما كانت جميع الظروف المحاطة بالجزائر لكن باستطاعتنا حماية أنفسنا و أولادنا و بإمكاننا تربية أبنائنا كما نشاء و لم يكن لدي الحرية بتربيتهم كما أشاء هناك و هذا كان من بين الأسباب التي دعاني للتفكير في العودة...". و تقول الزوجة أنها "قضية مستقبلية" لذلك لم تكن فكرة العودة جديدة عليها مثلما رأينا ذلك سابقاً وإنما كان ذلك في الحساب قبل هجرتها و كانت تنتظر فقط الوقت المناسب لذلك كما تقول: "...يحركني مبدأ المسؤولية، كلهم راع و كلهم مسئول عن رعيته، هذا هو المبدأ، آخذ معي أبنائي إلى بلدي و بلدي مسلم، و أين لهم الصواب و إذا حدث بعد ذلك شيء ما لا قدر الله سيكونون هم المسؤولون عن تصرفاتهم و لست أنا التي أخذتهم إلى مجتمع فاسد و أتحمّل عنهم المسؤولية...".

إلى جانب كل هذه التصريحات التي تبين مدى تخوف هؤلاء الأبناء من تربية أبنائهم في بلد الهجرة إلا أن ذلك لم تثره هذه العائلات منذ بداية هجرتها أو إنجابها للأولاد لكن تغيرت الفكرة و ازداد وعيها بذلك بعد سن التمدن و بعدما بدأ الأبناء يكبرون و هذا ما أثارت به بعض حالات الدراسة كحالة (السيدة ليلى) و التي لم تكن تدرك بإمكانية وجود مشاكل تربوية عند الأبناء داخل هذه المجتمعات عندما يكبرون خصوصاً بعد إحاطة وحرص الآباء على تربيتهم و غرس قيمهم و مبادئهم و تنشئتهم منذ صغرهم عليها و هذا ما يفسر رغبة العودة عند الزوج أكثر بالرغم من أنها كانت أيضاً رغبته هي الأخرى فيما بعد، و نمو الإدراك عندها بضرورة الحفاظ من ضياع و تربية الأبناء بعيداً عن مجتمع الهجرة، و هذا ما يفسر اختيار السن المناسب لهؤلاء الأبناء للعودة بهم إلى أرض الوطن قبل تأثرهم أكثر بالمدرسة و بالمجتمع الذي يعيشون فيه: "...زوجي كان يخاف كثيراً على تربية الأبناء و خصوصاً ابنتي الكبيرة فهي عنيدة، لكن البنت الوسطى هي أكثر ليونة تستطيعين تليينها بكل سهولة، لذلك خاف عليها و قال لي لو تركتها هناك سوف تربني النجوم في النهار. فالسبب هو الأبناء فلو لم أرزق بأبناء لن أفكر أبداً في العودة، و حتى زوجي أيضاً أنا أعلم أنه لن يفكر في ذلك أبداً. لكن سبب الأبناء ضحينا بذلك من أجلهم. أنا بالنسبة لي هو السبب الوحيد للعودة لا يوجد سبباً ثانياً أو آخراً لذلك هذا فقط بسبب تربية الأبناء...".

أما **(السيد علي)** فقد كان الوحيد من بين مجموع المبحوثين الذين أثاروا الجانب المادي إلى جانب البعد الروحي لتربية الأبناء في مثل تلك الدول و المتمثل أيضا في عدم قدرة الآباء على تحمل مصاريف التعليم العالي للأبناء خصوصا في مجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية. و هنا يتبين دور التنشئة الاجتماعية والتي تعمل على تجسيد التربية داخل محيط و وسط اجتماعي ملائم مثلما أشارت كل التعريفات و الآراء حول هذه المسألة و التي أشرنا إليها سابقا في هذه المسألة و أن مرحلة الوعي هذه والتي اتفق عليها معظم هؤلاء المبحوثين في الدراسة هي التي أثارت فكرة العودة في البداية لكن ما أثار القرار وتبني فعليا مشروع العودة كانت المرحلة الثانية و التي أطلقنا عليها مرحلة الإهتمام و ذلك بعد تأثر هؤلاء المبحوثين بالشبكة الاجتماعية وتجارب الآخرين في ذلك تخوفا منهم أن يصل الأمر إلى أبنائهم. وسنقوم بتحليل ذلك في المبحث الموالي عن أثر الشبكة الاجتماعية في قرار العودة.

2. تحليل محتوى دور الشبكة الاجتماعية في قرار العودة:

بعدما ازداد وعي الآباء بالمشاكل التربوية التي بإمكانها أن تلحق بأبنائهم في تلك البلدان التي هاجروا إليها و التي تختلف في قيمها وعاداتها وفي مختلف جوانبها الثقافية المتعددة، ازداد إدراك هؤلاء المبحوثين بضرورة الحرص على تربية أبنائهم ومراقبتهم اليومية لهم خصوصا عند الوصول إلى مرحلة التمدن من أجل تصحيح الأفكار التي بإمكانها أن تغرس لديهم من سن مبكرة ضمن مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتلقون فيها هذه القيم و الثقافات الغربية عن ثقافتهم و قيمهم، خصوصا بعد ملاحظتهم لبعض الظواهر التي أصابت بعض أبناء الجالية الجزائرية المقيمة معهم في تلك الدول المستقبلية والمشاكل التي تعرض إليها أبنائهم من انحراف نحو ثقافة و قيم المجتمع الجديد، مما حرك فيهم الشعور بالتخوف والقلق والتفكير عن مصير أبنائهم في المستقبل بأن يصيبهم ما أصاب غيرهم من أبناء الجماعة التي ينتمون إليها أي من نفس الشبكة الاجتماعية و حوّل تفكيرهم نحو العودة إلى بلد الأصل.

ومن هنا بدأت **المرحلة الثانية** من مراحل اتخاذ القرار بالعودة متمثلة في **مرحلة الإهتمام** التي أشرنا إليها آنفا والتفكير عن حل يمكنهم من الخروج من هذه الأزمة الحقيقية التي بدأ هؤلاء الآباء يتخبطون فيها. فمن جهة تخوفهم على أبنائهم من الانحراف و تخوفهم نحو اتخاذ قرار خاطئ يجعلهم يندمون عليه طوال حياتهم بعدوتهم إلى أرض الوطن من جهة أخرى، و بالخصوص و كما رأينا سابقا و في الفصل الأول أن بعضهم كان يعاني من عدم الاستقرار و عدم الإستعداد للعودة علما أن هؤلاء المبحوثين كانوا في مقتبل العمر عند العودة - كما رأينا سابقا- و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أنهم مقبلين على مشاريع كثيرة في البلد المضيف و بإمكانهم العمل أكثر و توفير المزيد من الإستقرار بالرغم من تحسن أوضاعهم المادية والاجتماعية، إلا أنهم لم يكونوا على أتم الإستعداد للعودة، الشيء الذي جعل من بعض العائلات أن يعود فيها أحد الأطراف متمثلة في الزوجة و الأبناء على الخصوص و بقاء الزوج في البلد المضيف من أجل استمرار إعالة العائلة بعد عودتها إلى أرض الوطن **(عائلة حسان من كندا، عائلة نبيلة، وعائلة سعيد).**

أما **(عائلة نواره)** بالرغم من أسباب عودتها تختلف عن أسباب عودة العائلات المقيمة في الدول الغربية والتي أبدت تخوفها من أجل أبنائها هي الأخرى، فقد كانت عودتها هي الأخرى مع أبنائها من دون الزوج لأسباب التي تم الفصل و التحليل فيها في الفصل السابق تأمينا لمستقبل عائلتها و كذا تدرس بناتها و توفير أحد المواد الدراسية التي كانت تفتقر إليها هذه الأخيرة و كذا صعوبة مواصلة الدراسة الجامعية للأبناء ها في مثل تلك الدول بسبب تكلفة التعليم العالي الذي لا يناسب و المستوى الاجتماعي لمثل تلك العائلات البسيطة ذات الدخل المتوسط. لذلك و بعد **مرحلة الوعي** بالأخطار و انعكاسات الهجرة على تربية الأبناء في البلد المضيف، والتي أعقبتها **مرحلة التفكير** في خطورة ذلك الوضع على الأبناء جاءت **مرحلة الإهتمام بفكرة العودة** والبحث عن معلومات أكثر من خلال الشبكة الاجتماعية المماثلة لها لتجارب عائلات أخرى

أدركت بعض الظروف و تعرضت إلى بعض المشاكل التي أفقدتها السيطرة على تربية أبنائها و التي ضاع منها أبنائها في ظل تلك المجتمعات التي تختلف مقوماتها الثقافية والفكرية والدينية عن المجتمعات الأصلية التي تنتمي إليها هذه العائلات المهاجرة. و من ثم جاءت فكرة التحول و تغيير مسار الإقامة الدائمة في تلك الدول نحو العودة إلى أرض الوطن مروراً بمرحلة التقييم التي قامت بها معظم هذه العائلات أثناء ذلك بعمل تطبيق عقلي للفكرة الجديدة على حاضرها وموقفها الذي سنتبناه مستقبلاً والتفكير لحل يبعدها عن الوقوع في مثل المشاكل التي تعرضت إليها تجارب العائلات المماثلة لها، بالرغم من الاستقرار المادي والمعنوي التي كانت تعرفه هذه العائلات آنذاك وعدم إكمال البعض لأهدافه التي هاجر من أجلها واضعين مستقبل أبنائهم نصب أعينهم و من بين أولوياتهم في حياتهم و استعدادهم من أجل التحول إلى حياة جديدة أخرى بعد الإقامة الطويلة لمعظمهم في البلد المضيف أمليين في الحفاظ على تربية أبنائهم في وسط اجتماعي يؤمن لهم تربية و تنشئة اجتماعية سليمة بعيدة عن المثيرات و الانحرافات التي قد تصيب أبنائهم أيضاً هم في غنى عنه. ولا يكون ذلك إلا بالعودة إلى بلد الأصل والتي أصبحت أحد الحلول الضرورية لذلك، مؤمنين بضرورة تغيير الوسط الاجتماعي لتربية أبنائهم و تنشئتهم وتقرير مدى فائدة قرار العودة على أبنائهم. إنها تجارب لعائلات سابقة و التي تنتمي إلى نفس الجماعة الاجتماعية و من نفس الشبكة الاجتماعية التي تنتمي إليها هذه العائلات والتي تمتلك بعض السمات التي تحدد هويتهم كأعضاء من جماعة واحدة متكافئة، ذات علاقة بين أفراد تربطهم نوع معين من العلاقة و يشبهونهم في خاصية من الخصائص الجوهرية والأحداث وعادة ما يكون التشابه هذا لغرض تحديد شبكة العلاقات فيما بينهم و يربطهم وعي مشترك و نفس الصفات وهدف مشترك في الشبكة ألا وهو الأبناء و يريدون الحفاظ على تربيتهم. و كانت هذه الشبكة من بين المحفزات والمسببات الرئيسية التي أثارت نقطة التحول هذه من الإقامة الدائمة في المهجر إلى التحول بأبنائها نحو العودة إلى بلد الأصل أمليين في تربية أبنائهم و تأمين احتمال ضياع هويتهم التي يودون الحفاظ عليها على الأقل بعد عودتهم. لذلك فإن وعي العائدين بانتمائهم إلى الشبكة، بات من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار في مسألة العودة خصوصاً عند مجموعة العائلات التي عادت من أجل أبنائها من بين العائلات الأخرى في مجتمع البحث. و قد انتهجت معظم العائلات هذه التي كانت عودتها من أجل أبنائها نفس هذه المراحل التي أشرنا إليها (مرحلة الوعي ثم الاهتمام بالتقييم والمحاولة ثم تبني وبناء مشروع العودة)، وكانت كل عائلة من هذه العائلات تقص علينا قصص أحد هذه التجارب السابقة لعائلات عرفت مشاكل عديدة من جراء انحراف أبنائها نحو ثقافة البلد المضيف و كانت هي النقطة الرئيسية التي أثارت فيهم فكرة العودة بعد التفكير و التمحيص و التخطيط لها ثم تبني و أخذ القرار بالعودة.

و بعد تفريغنا لمحتوى هذا المتغير والمتمثل في دور الشبكة الاجتماعية في قرار العودة عند هؤلاء المبحوثين، تمثل لدينا أربع فئات تحليل مهمة فسرت لنا كيفية تأثر هؤلاء المبحوثين داخل الشبكة الاجتماعية و التي عملت بدورها كأحد المتغيرات و العوامل الرئيسية لنقطة التحول التي أشرنا إليها آنفاً عن الإقامة الدائمة والتفكير في العودة كحل للمشكلة التي باتت تؤرق هذه العائلات بعد تأثرها بتجارب سابقة لعائلات من نفس الشبكة الاجتماعية مرت بتجارب مريرة مع أبنائها من جراء ما عانتها من مشاكل تربوية آلت إلى ضياع أبنائها ضمن ذلك المجتمع، مما ولد التخوف عند هؤلاء المبحوثين أن يصيبهم ما أصاب هذه العائلات. وقد مثلت هذه الفئة و بنسبة كبيرة أغلب العائلات المستجوبة ما يعادل خمس عائلات من بين سبع عائلات التي كان عودتها بسبب الأبناء (عائلة سعيد، علي، حسان من كندا، نبيلة و عائلة محمد). فبعد تأثره بأحد الأصدقاء الذين كان يعرفهم جيداً و الذي تعرض إلى حادثة مع ابنته التي كانت تبلغ الرابعة عشر من العمر محاولاً ترسيخ و غرس قيم و ثقافته الأصلية مع أبنائه لكنه سرعان ما تسببت ابنته تلك في إدخاله السجن لمدة ثلاث سنوات بعد التبليغ عنه للشرطة بسبب إغراضه عن خروجها ليلاً مع أصدقائها كانت أحد القصص المؤثرة و التي حولت تفكير (السيد سعيد) من الإقامة الدائمة نحو القرار بالعودة إلى بلد الأصل.

ونفس القصة التي أثارت **(السيد حسان العائد من كندا)** مع أحد الأصدقاء من الشبكة الإجتماعية بعد محاولة الإعراض عن سلوك ابنته و خروجها ليلا مع صديقاتها و سلوكها لبعض السلوكات البعيدة عن تقاليد آبائها و بسبب محاولته التدخل في تربية ابنته و تعديل سلوكها و منعها من الإنحراف، تمكنت من توريط أبيها بحجة الإتهام بانتهاك عرضها من أجل التخلص من سيطرة الأب عليها نهائيا و ضمان حريتها خصوصا بعد تأثرها بجماعة الرفاق وبالأفكار التي كانت تملئها عليها حولت عائلتها إلى تفكك و عدم استقرار و ضياع كبير بزج أبيها إلى السجن. و من جراء المشاكل التي تعرض لها هذا الأخير بعد فقد السيطرة على هذا الوضع كانت النتيجة محاولته الإنتحار ثم القرار بعد ذلك بالعودة إلى بلد الأصل و التخلي نهائيا عن أسرته و زوجته في البلد المضيف. وكانت قناعة **(السيدة نبيلة)** نبيلة أيضا بموافقة زوجها بالعودة لما لاحظته من تجارب لبعض العائلات من أقاربها و لبعض العائلات الجزائرية التي كانت تقيم معها بنفس البلد المضيف حيث تقول: "... لقد لاحظت حالات عديدة أمامي، أبناء خالي و كذلك أبناء الجزائريين فوافقت زوجي على العودة. كان تصوري عن تربية الأبناء هناك رهيبا بصراحة و كنت جد متخوفة، و كنت أرى أن أولادي سيضيعون و لا يستطيعون حتى التكلم معهم و منعهم. كيف لي بتربية أبنائي في مجتمع يعلمهم في المدرسة الرقم الأخضر من أجل التبليغ عن آبائهم في حالة ما تعرضوا إلى الضرب. و أما البنت إذا أرادت أن تكون علاقة صداقة مع شخص ما و في حالة منعها والديها فبإمكانها تبليغ الشرطة بذلك و في نفس الوقت تقوم الحكومة بمنحها بيتا لتعيش فيه بمعزل عن أسرته أي يساعدها على ذلك و يشجعونها. و كثيرا ما دعاني هذا الأمر في التفكير. فكيف لي بالنوم و الأكل و الشرب و أن يكون ضميري مرتاحا في حالة ما إذا مريت بنفس التجربة مع ابنتي؟ ماذا عساني أن أفعل في هذه الحالة و كيف لي معالجة هذا الموضوع؟..."

ويضيف **(السيد محمد)** ظاهرة أخرى تعرض إليها الكثير من أبناء الجالية و بالخصوص الفتيات كذلك التي يقصها علينا هذا المبحوث و التي كانت من أحد نقاط تحوله إلى فكرة و أخذ القرار بالعودة: "...أتذكر قبل عودتي بشهر أنني كنت لا أنام و كنت أفكر في العودة قبل سنوات، لكن أثارت في قصة البنت "إيمان" التي كنت أعرفها جيدا و كانت بمثابة ابنتي بكيه عليها كثيرا أثرت قصتها في كثيرا. لقد هاجرت في سن صغيرة إلى هناك رفقة والديها و لم تولد في إنجلترا، كانت جميلة و طالبة نجية، تخصصت في الهندسة و دفع أبويها أموالا طائلة من أجل تعليمها، و في الأخير أقبلت على الزواج من شخص غير مسلم من جميعا بعدما كانت تربطها علاقة فيما بينهما قبل ذلك، و اضطر أبويها بالقبول بزواجهما ذاك منه مرغمين على ذلك لأنها كانت حبلى منه. حضرت زفافها مع زوجتي، لا يمكنك تصور ذلك الوضع الرهيب، الأب يبكي كالمرأة، الزوج كان لديه ابنا من قبل و أحضره معه، و حتى الإمام رفض تزويجهم إلى أن حاولنا إقناعه من جراء ما اصطدم لما رأى شكل ذلك الزوج و أمه. هم أشخاص بعيدين عن كل البعد عن ثقافتنا و كانوا يبدون بمظهر مريع، و عندما طلب منه الإمام النطق بالشهادة أخبره أنه نسيها [دليل على نكرانه و عدم اعترافه بالدين الإسلامي] توقفت إيمان عن الدراسة بسببه و بعد سنوات طلقها بعد أن أنجبت معه أربع أطفال ضيعها و ضاع مستقبلها معه..."

لقد أثار هذا المبحوث إشكالية الزواج من غير مسلم و الذي يعتبر من المشاكل المهمة والكثيرة التي يعاني منها العائلات المهاجرة في المهجر. فنظرا لطبيعة هذه المرحلة فإن البعض من هؤلاء الأبناء لا يدركون الفرق أو لا يشعرون بالإختلاف بين زواجهم من فتاة أو فتى من جنسيتهم، أو أن زواجهم هذا يعود ربما أيضا إلى أسباب أخرى كطبيعة تواجدهم في مجتمع الهجرة أو إلى أسباب نفسية أو اجتماعية أو حتى قانونية. أما الآباء يعتقدون أن مقاومة أعضاء الجالية للزواج المختلط لأنهم سيؤدي في النهاية إلى اختفاء

الإسلام وتحول الأبناء إلى المسيحية تدريجيا. وتقص لنا **(عائلة السيد علي)** نفس القصة وقعت لأحد العائلات المسلمة و زواج ابنتها من غير مسلم و واقع عائلة جزائرية أخرى تعرض ابنتهم التي كانت في مقتبل العمر إلى حالة اغتيال بولاية "مريلا ند" الأمريكية بعد تورطها في المخدرات مع أحد المراهقين السود و يصرح **(السيد علي)** قائلا عن سبب عودته لتأثره بالشبكة الإجتماعية قائلا: "...لقد أثر فينا المحيط لملاحظتنا لأشخاص مسلمين هناك ضائعين و لدينا مثال لأحد الأسر الجزائرية التي كانت تبلغ ابنتهم سن العاشرة عند هجرتهم و التي تعرضت لحادثة اغتيال و وجدوها مرمية في أحد غابات ولاية "مريلا ند الأمريكية" بعد تورطها في قضية المخدرات بعدما كان لديها مشاكل مع أحد الشباب بسبب المال و غياب الآباء في مراقبة أبنائهم بسبب انشغالهم بالعمل و عدم اهتمامهم بتربية أبنائهم... و أبناء عائلات محترمة حريصة على تربية أبنائهم يصلون معنا في المسجد رفقة أبنائهم، و إذا برجال أمن ذلك المسجد يقومون بمراقبة أبنائهم و يخبرون العائلات أن أبنائهم لم يكونوا يصلون التراويح و إنما ذهبوا رفقة أصدقاء لهم للملاهي و إلى السينما من غير علم آبائهم، و كانوا يعرضون علينا مشاكل حقيقية بإمكانها أن تقع لنا مع أبنائنا. كما أن الشيء الذي أثار في نقطة التحول و دعاني آخذ القرار بالعودة أيضا و بالخصوص قصة أحد الأصدقاء الذي كان لديه أحد أبنائه في الجامعة كان أباه حريصا جدا على تربيته، ذات مرة ذهب أباه لزيارته في الجامعة و إذا به يراه يتعاطى الكحول رفقة أحد البنات التي كانت تسكن معه في بيته و من حينها أوشك أباه على الجنون، قصص مثل هذه تدعوك للتخوف بأن يصيبك ما أصاب هؤلاء مع أبنائك لذلك قررت الهروب من هناك لأتني أدركت أن ذلك المجتمع لا يرحمك...". وبعد هذه التصريحات لهؤلاء المبحوثين يتبين جليا تأثير المحيط الإجتماعي الكبير في ذهنية الأبناء بسبب تأثرهم و تشربهم بثقافة ذلك المجتمع الذي ولدوا و نشأوا فيه كما بينا ذلك سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل وبالتالي ميلهم إلى اتخاذهم لبعض السلوكات المغايرة لتقاليد و ثقافة آبائهم و التي تبدو واضحة جدا لسبب التغير الذي طرأ على نسق قيمهم.

أما الفئة الثانية عن تأثر هؤلاء المبحوثين في الشبكة تمثلت في الفئة التي استطاعت **جمع المعلومات عن صعوبة تربية الأبناء في البلد المضيف** من خلال ذوي الخبرة و المختصين في هذا المجال و رجال الدين وذلك بنسبة أقل من الفئة الأولى، ما يعادل ثلاث عائلات من بين العائلات التي عادت من أجل أبنائهم متمثلة في **(عائلة علي)** بالدرجة الأولى، بعد اهتمامه بفكرة العودة و بدأ في البحث عن المعلومات أكثر في مجال تربية الأبناء من المختصين والخبراء ورجال الدين الذين كان يتناقش معهم في القضية: "...كنت أتناقش مع أناس حول الموضوع، أشخاص لديهم خبرة و مدة إقامة طويلة في المهجر حوالي 20 و 50 سنة في المهجر. كما أنني كنت أتناقش مع دكاترة و أشخاص يعملون في الجامعة، مثل أحد الأصدقاء الجزائريين الذين كنت أعرفهم و كان لديهم أبناء أيضا و قد نصحوني بالعودة مع أبنائي و هم في سن صغير و ضرورة دراستهم في بلدهم، لأنهم لو درس قرابة أربع أو خمس سنوات في أمريكا سيعانون من الفارق الموجود بين البلدين [المقارنة بين أمريكا و الجزائر] و تبقى لديه دائما نظرة حول البلد الذي انحدر منه. و أدركت حينها أن الشيء الأساسي هو هوية الإنسان...أنا أتكلم بحكم كلام الأساتذة الذين أعرفهم و احتكاكي بهم و أعطوني ذلك البعد ليس بعد 2017 لكن بعد 2025، و أخبروني أنه حتى من الناحية المادية لا يمكنني توفير الدراسة لهم خصوصا إذا كان لدي ثلاثة أو أربع أبناء. فلو أراد ابنك دراسة الطب و يحتاج لذلك 30 إلى 40 ألف دولار للسنة فكيف لنا توفير ذلك لأبنائنا؟ علينا أن نكون واقعيين. فهؤلاء الأشخاص [المختصون و الخبراء] جمعوا برأيهم في ذلك الأمر بين الجانب الديني و المادي و قدموا لي الصراحة، حتى الآباء الذين تكون أبنائهم في المساجد و الذين حرصوا

على تربية أبنائهم هناك 80 بالمائة منهم ضاعوا و أنا لا أبالغ فيما أقواه و أحكي لكي الحقيقة... ". واستطاعت الزوجة أيضا أن تحتكم رأي أهل العلم كما تقول في شأن الأبناء من خلال رجال الدين مما جعلها أيضا تأخذ القرار بالعودة إلى جانب تأثرها بقصة إحدى زميلاتها في الدراسة حول زواج ابنتها من غير مسلم رغم حرص آبائها الشديد على تربيته ونقل قيمهم و ثقافتهم لابنتهم.

ويضيف **(السيد محمد)** وإلى جانب محاولته الإستفسار في قضية الأبناء قبل أخذ القرار بالعودة و تفكيره مليا في المسألة بعد تأثره بتجارب الشبكة الإجتماعية وملاحظته الشخصية والذي يمثل **الفئة الثالثة** من فئات التحليل والخاصة **بالملاحظة الميدانية، و (السيد حسان العائد من كندا)** الذي كان يلاحظ واقع هؤلاء الأبناء داخل مجتمع الهجرة من خلال خبرته المهنية خاصة تعاملهم بشكل مباشر مع الأطفال في مجال التعليم و ذلك في المجال الرياضي حيث بدأ يلاحظ طريقة التربية التي يتلقاها الأطفال في المدارس و التي كانت لا تعجبه و وعيه بتعلم هؤلاء الأبناء من خلال المدرسة و التعليم الأكاديمي الجيد ثقافة المجتمع المضيف و تعلمهم بعض القيم الغربية عن ثقافة الآباء من خلال الأعياد [عيد الحب] كالإباحية: "... التعليم أكاديميا هناك أحسن، لكن من ناحية أخرى كانوا يعلمونهم أشياء على جنب...كنت أندش ما كان أبناء أصدقائي يدرسون...".

كما أدرك كل من الزوج و الزوجة **(لعائلة السيد سعيد)**، و بحكم عملهم في الجمعية الخاصة بالمركز الثقافي الخاص بالجالية المسلمة المقيمة بإيطاليا تلك المشاكل التي كانت تواجهها بعض العائلات الجزائرية و أثر الصراع الثقافي بسبب تمسك أعضاء الجالية المغتربة بأنماط ثقافية ترجع إلى الوطن الأم، و العمل على محاربة عوامل التكيف التي ترمي إلى انصهارها في المجتمع الكبير و إلى انهيار الجالية كمجتمع محلي متميز و ذلك من خلال أبنائهم الذين كانوا يترددون على المدرسة أملين أن يتعلم أبنائهم بعضا من المقومات العربية المسلمة و بدأ يلاحظ ظواهر و مشاكل اجتماعية تعرضت إليها تلك العائلات مع أبنائهم والتي خلفها ذلك الصراع بصورة واضحة بين الآباء المهاجرين من جيل ترعرع و تربى في بيئة وطنية بعاداتها و تقاليدها يحاولون تربية أبنائهم وفق التقاليد العربية الإسلامية، و بين أبناءهم المنحدرين من جيل ولد وعاش وسط مجتمع أوروبي بعاداته و بنمط عيشه المختلف والذي خلفه واقع التباين الواضح بينهم بسبب الخلفية الاجتماعية والثقافية وأساليب الحياة وأنماط المعيشة والمقاييس والقيم والمثل الاجتماعية التي نشأ عليها كل منهم. فيشعر الأبناء عن طريق المدرسة و مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى بأنهم ينتمون إلى ذلك المجتمع و يحاولون التمسك بتقاليده مما جعل العلاقة بين الآباء و الأبناء لا يسودها الوئام على مر الأيام. فإن العلاقات بين الأب و الأبناء تعطي وظيفتها حسب درجة تتأقف الأب على الرغم من تحضره وروح التسامح الذي يتصف به فإن هذا الأخير يتخوف من أن لا ينصهر أولاده كليا داخل بلد الإقامة. وتدور محاور هذا الصراع حول حرية مصادقة الجنس الآخر عند كلى الفتيات أو الفتيان وتنظيم حفلات الرقص و خروج الفتيات ليلا رفقة أصدقائهن والشعور بشخصية مستقلة عن الأب (مثل القصص التي مرت علينا أنفا). و من الواضح أن مجابهة هذه العوائل لهذه المشكلات الخطيرة والمعقدة تجعلها أقل توافقا وتكيفا مع المجتمع الكبير الذي تعيش فيه وتتفاعل معه و تتولد من جرائه مشاكل أخرى لم تكن في الحسبان كرفع الأبناء قضايا في المحاكم و تعرض هذه العائلات إلى سلبهم أبنائهم و مراقبتهم من قبل هيئات الرعاية الاجتماعية و تعرض بعضهم إلى السجن.

و قد اتفق العديد من هؤلاء المبحوثين على وصف المشاكل والعواقب التي تعرضت إليها بعض تلك العائلات التي كانت نتيجة محاولتهم إنقاذ أبنائهم من الانحراف نحو ثقافة و قيم المجتمع الجديد و ذلك

بالتصدي ومنعهم لبعض السلوكات وكانت النتيجة السجن لبعضهم والحرمان من أولادهم عند البعض الآخر ومحاولة انتحار عند البعض الآخر و مشاكل عديدة أخرى أدت بفقدان السيطرة على الأبناء بل حتى تفكك العائلة بأكملها و ضياع الأبناء. وفي هذا المجال أدلى **(السيد سعيد)** ببعض التصريحات لبعض تجارب لبعض العائلات التي كان يعرفها أو تلك العائلات التي كانت تتردد على المركز الذي كان يترأسه و قضايا تمرد الأبناء على الآباء من خلال ملاحظته الميدانية حيث يقول: "...قبل زواجي كنت أعيش حوالي 12 سنة لوحدي تعرفت من خلالها على عائلات و مشاكلهم و على ما كان يجري بين الآباء و أبنائهم. رأيت ظواهر أين يرفع فيها الأبناء قضايا ضد آبائهم و يبلغون عنهم الشرطة. و بحكم عملي في الجمعية الخاصة بتعليم الأطفال، كان الأولياء يلجئون إلينا و يرفعون شكواهم عندنا و نقوم بالتدخل للمصالحة فيما بينهم و كانت هناك مشاكل كبيرة بين العائلات... كما أن هناك شخص أعرفه سلبوا منه ولده و لم يرجعوه إلى حد الآن و تحلى هو بدوره أيضا على ابنه، و عائلة أخرى لأم مغربية مطلقة استطعنا مساعدتها لاسترجاع أبنائها الأربعة تدخلت مصلحة الرعاية الإجتماعية لأخذ أبنائها منها من المدرسة بسبب تعرض أحدهم للضرب من طرف أبيهم، كما لاحظت أن أبناء الجزائريين الذين أعرفهم منحرفين لا أقول كلهم لكن 98 بالمائة منحرفين والأولياء غائبين عن التربية، كانوا بعيدين كثيرا على أبنائهم، يوفرون لهم الإمكانيات المادية و يتركونهم..."

وتضيف الزوجة بحم عملها و احتكاكها المباشر مع هؤلاء الأبناء و بسبب تعرض هذه العائلات إلى هذه المشاكل مع أبنائهم قامت بالتفكير في إنشاء مكاتب أسرية تطرح فيها تلك العائلات مشاكلهم الأسرية و يتعلم من خلالها طريقة تربية الأبناء تفاديا في وقوع عائلات أخرى في مثل تلك المشاكل بحكم تخصصها ودراستها في علم النفس و تدريسها لهؤلاء الأطفال، حيث تقول: "...لقد أردنا إنشاء مكاتب أسرية تحكي و تطرح فيها هذه الأسر مشاكلها الأسرية و في نفس الوقت تعليم الأولياء طريقة تربية الأبناء لأن يوم واحد في الأسبوع لا يكفي لتعليم اللغة و زرع أفكارهم فيهم [تعمل مع الأطفال كل يوم أحد و لمدة ساعتين في الأسبوع] لأن الوالدين هم الذين عليهم القيام بذلك مع أبنائهم بالدرجة الأولى و أنا ما علي إلا تكلمة المهمة، فالأصل هم الأولياء. و بقيت أركز لهم على هذه النقطة بالذات لما رأيته من كوارث، كعدم اكتراث بعضهم أن تكون لديهم شجرة المسيح في البيت مثلهم مثل غيرهم من أبناء ذلك البلد [تقبل الأولياء لاستدخال بعض التقاليد و ثقافة المجتمع المضيف مع أبنائهم] و يجدون ذلك أمرا طبيعيا و يقومون برسمها و شرائها و لا يعلمونهم شيئا من ذلك..."

وتعد **الفئة الرابعة** والأخيرة من بين الفئات المهمة الأخرى متمثلة في حالة واحدة من حالات الدراسة حيث استطاع أحد الباحثين **(السيد محمد)** إدراكها و استنتاجها من خلال تجربته الشخصية من إقامته ضمن ذلك المجتمع الذي هاجر إليه وشعوره بالتغيير الذي أصابه من خلال هيمنة العامل السوسيو ثقافي على شخصه خصوصا بعد فترة معينة من إقامته، وهذا ما يتفق عليه أيضا الكثير من الخبراء و المختصين في مجال الهجرة حول درجة اندماج المهاجرين ضمن المجتمع الذين هاجروا إليه بعد فترة زمنية معينة من الإقامة، و يكون التفاوت في درجة التأثير هذا و الاندماج داخل هذه المجتمعات عند المهاجرين حسب عوامل سيكولوجية و اجتماعية و سوسيو ثقافية تعمل كلها على التأثير عليهم بعد فترة من الإقامة، وتغيير نسق قيمهم و الذي يمس العديد من المهاجرين بشكل عام. والذي يدعى بالإمتزاج الثقافي أو عملية الإزدواج الثقافي والذي ينتج من خلال الإتصال الثقافي بين الثقافة العربية التي يحملها المغتربون العرب وثقافة البلد المضيف يجمع فيها المغترب بين بعض عناصر ثقافته الأصلية و بعض عناصر ثقافة المجتمع الجديد الذي هاجر إليه، ويترتب على ذلك الإزدواج ظهور كل ثقافي منسق تظهر فيه عناصر و أنماط

تنتمي إلى الثقافتين معا دون الشعور بوجود صراع أو تناقض بينهما. لذلك استطاع هذا المبحوث إدراك ذلك التغيير الذي أدركه في وقت من الأوقات فكيف بالذي ولدوا و نشأ و عاشوا لفترة طويلة في مثل تلك المجمعات وبالخصوص من أبناء الجيل الثاني و الثالث من المهاجرين. فمثلا الجيل الأول من المهاجرين لا يمكنهم تغيير نمط تفكيرهم وأسلوب حياتهم بسرعة نظرا للتنشئة الإجتماعية الطويلة المكتسبة من مجتمعهم الأصلي، في حين أن الجيل الثاني والثالث وبحكم تنشئتهم في مجتمع غير مجتمعهم الأصلي يستطيعون أخذ معظم خصائص الثقافة الأخرى و بشكل أكبر من المهاجرين الأوائل أنفسهم لذلك تظهر فيهم و بشكل كبير مظاهر التكيف الثقافي عند أغلبهم حيث تظهر تلك العملية بوضوح عند بعض أبناء المغتربين من أعضاء الجيل الثاني و الثالث، و يتمسك هؤلاء الأبناء بالأنماط السلوكية لثقافة بلد الإقامة. ولا جدال في أن اختلاف المظاهر الثقافية تنعكس آثارها ودلالاتها في حياة الأسرة. و تبدو أهمية الاختلافات هذه بصفة خاصة في عملية نمو الطفل.

وهكذا تختلف نظرة كل مهاجر حول نظريته للحياة خصوصا داخل الدولة المضيفة خصوصا المتمسك بثقافته و قيمه الأصلية و درجة اندماجه داخل بلد الهجرة مما سيخلق ذلك تواجد اتجاهات مختلفة خصوصا عندما يتعلق الأمر بأبنائه حيث يريد تنشئتهم وفق الثقافة الأصلية لبلد الأصل و من خلال ذلك يسعى نحو الحفاظ على ذلك لأبنائه خصوصا الذي يتمسك أكثر بقيمه وعاداته و دينه أي بمقوماته الشخصية و الثقافية على العموم. و من خلال ذلك يعمل جاهدا بكل وسعه من أجل الحفاظ و نقل الهوية التي تأصل بها إلى أبنائه وسعيه لذلك خصوصا بعد إدراكه لإمكانية فقدان ذلك مع مرور الوقت خصوصا بعد تعاقب الأجيال الأولى والثانية ومن ثم سيشعر في وقت من الأوقات أنه المسؤول على ضياع تلك الهوية و التي من الصعب الحفاظ عليها بسبب التأثيرات التي يتأثر بها الأبناء في ذلك الوسط الاجتماعي الذي تقيم فيه تلك العائلة.

ويكون الحل بالعودة إلى أرض الوطن على يقين منهم بوجود الحرية في تربية أبنائهم و نقل القيم الأخلاقية والتربوية والدينية لأبنائهم بعيدا عن الضغوطات التي تصدرها الهيئات الاجتماعية والحكومية للدولة المستقبلية من جهة، و من جهة أخرى حفاظا على هوية أبنائهم و انحلالهم ضمن ثقافة ذلك البلد و هذا الوعي والإدراك كانت الشبكة الاجتماعية التي يعيش وسطها هؤلاء المبحوثين سببا في نشر الوعي و التأثير بتجاربه مما أثار فيهم قرار العودة كما وضحنا ذلك آنفا بعدما رأينا مدى حرص هذه العوائل الشديد على تربية أبنائهم لأنها تعتبر نفسها المسؤول المباشر على احترام وانتقال القيم الأخلاقية و الدينية والثقافية لأبنائهم محاولين السيطرة و التحكم في زمام الأمور من أجل ضمان تربية سليمة لا يشوبها شيئا من تلك لظواهر التي كانوا يسمعون عنها في البلد الذي هاجروا إليه و ذلك قبل العودة.

المبحث الثالث:

تأثير حرص الآباء على غرس الهوية والمقومات الثقافية للأبناء في بلد الإقامة على مشروع العودة

نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على العائلة الجزائرية المقيمة في الخارج و مدى اهتمامها و حرصها على تربية أبنائها وفق قيم و ثقافة بلد الأصل منذ البداية أي منذ صغر سن الأبناء و خاصة بعد تلك المعلومات المكتسبة من خلال الشبكة الإجتماعية و المخاوف التي تعمل أكثر على تزويد و تكثيف مجهوداتها وبالأخص نحو غرس الهوية وفق المقومات الثقافية للآباء و تنشئة أبنائها على النحو الذي يضمن لهم عدم انحراف الأبناء فيما بعد ضمن ذلك البلد المضيف.

لذلك سنقوم بتحليل محتوى كل المؤشرات التي توحى و تؤكد هذا الحرص من جانب الآباء على تربية أبنائهم و ذلك في محور واحد من هذا المبحث لأننا سبق و أن عرجنا في المبحث السابق في تحليلنا للمتغيرات و المؤشرات التي بينها المبحوثين من خلال تصريحاتهم نحو المشاكل التربوية التي بإمكان هذه العائلات التعرض لها مع أبنائها و علاقتها مع العودة كمحفز و دافع نحو أخذ ذلك القرار و الذي يعتبر بمثابة وقاية لهذه العائلات قبل وقوعهم الفعلي في مثل تلك المشاكل التي لا نود عرضها و تحليلها في هذا المبحث لتفادي التكرار. و من ثم بيان دور النظرية البنوية في تفسير عوامل العودة و التي لا يمكننا أن نستثني من بينها عامل "العودة من أجل الأبناء" كأحد هذه العوامل المحفزة و الطاردة نحو العودة بسبب الظروف النفسية و الإجتماعية التي تتخوف منها تلك العائلات في البلد المضيف.

1. تحليل محتوى حرص الآباء على تربية الأبناء وفق ثقافة و قيم بلد الأصل:

لقد تبين لنا بعد تفريغ البيانات والمعطيات الخاصة بهذا المحور المهم بتحليل أهم الجوانب الأساسية والمجهودات التي يسخرها الآباء من أجل غرسها لأبنائهم، مدى الحرص الشديد على تربية الأبناء في البلد المضيف وفق المقومات الأساسية لبلد الأصل و ذلك عند معظم المبحوثين. بل و قد وجدنا أن هناك اتفاق وبالإجماع الحرص بالدرجة الأولى على غرس والحفاظ على الهوية للأبناء عند هؤلاء الآباء و ذلك منذ نعومة أظافرهم. و هذا ما يؤكد صدق و أهمية تلك المعطيات النظرية التي أشرنا إليها آنفا في المبحث الأول من جهة و على أهمية الوسط الإجتماعي في التربية من جهة أخرى. لهذا كان من البديهي أن يختار هؤلاء الآباء بلد الأصل من أجل تنشئة أبنائهم في وسطه بعيدين عن كل تلك المخاوف و الشكوك التي كانت تراودهم خاصة بعد التأثر بتجارب الآخرين من أمثالهم ضمن الشبكة الإجتماعية. و قد تبينت مظاهر الهوية هذه عند هؤلاء المبحوثين في بعض المؤشرات المهمة و التي تعد بدورها رمزا للمقومات الثقافية الأساسية للمجتمع الجزائري متمثلة بالدرجة الأولى و بنسبة أكبر في اللغة، ثم الدين و في الأخير في غرس الوطنية و هذا ما يتفق عليه جل المبحوثين في هذه الدراسة. فأما اللغة فقد وجدنا اهتمام معظم العائلات المستجوبة بشكل كبير بغرسها و الحفاظ عليها بل و تعتبر كأحد المتغيرات المهمة لحفاظهم على الهوية، و ذلك من خلال السعي نحو الإلتزام بالتكلم باللغة العربية أو الأمازيغية مع الأبناء خصوصا داخل البيت (السيد حسان من كندا، وعائلة سعيد): "...أنا كنت لا أُمع أبنائي من التكلم باللغة الإيطالية خارج البيت، لكن داخل البيت ممنوع..."، وهذا ما يطرح مسألة ازدواجية اللغة لأبناء المغتربين في المجتمع و الذي يعني انفصاما في بنية المجتمع اللغوية بل و النفسية أيضا. خصوصا و أن هؤلاء الذين يعيشون بعيدا عن أرض الوطن يمكن أن

يشعروا بالإغتراب خصوصا بعد العودة إلى أرض الوطن و ما أسوأ آثارها إذا لم يتواصلوا بلغة متناغمة مع أبناء بلد الأصل فوق أرضها و يشعر بهذه المشكلة من عاشها فعلا. لذلك أراد هؤلاء المبحوثين السعي نحو توفير اللغة العربية بشتى الوسائل كتوفيرها مثلا كمادة تعليمية في أحد المؤسسات الموازية كالمراكز الثقافية أو المساجد التي توفر ذلك في أيام العطل الأسبوعية لأبناء المهاجرين قصد مساعدة الآباء على الحفاظ على هذه المكتسبات التي يصعب توفيرها و تحقيقها في مثل هذه الدول. و في هذا الصدد تقول **(السيدة حورية زوجة السيد علي):** "...عند بلوغ ابنتي الرابعة من عمرها أدخلتها إلى المسجد، تعلمت الحروف، القرآن و الأدعية، و في نفس الوقت كانت تتعلم الدين...كان كل شيء عادي. لكن بمجرد أن كبرت و وصلت إلى مستوى التحضيري بدأ هاجس التفكير في العودة...و عندما بدأت ابنتي تدرس في المرحلة التحضيرية في سن الخامسة وضعنا في مدرسة خاصة إسلامية تعلمت الأخلاق و أمورا أخرى كثيرة و من ثم بدأنا في التفكير في العودة بسبب الأبناء أما عني أنا فأنا كبيرة لا أتاثر فأنا بالعكس زادتني غربي دينا أكثر...".

لكن هناك من العائلات من وجدت صعوبة في توفير المدارس الخاصة لأبنائها من أجل ضمان توفير تربية و تعليم يتفق و أهداف الأبوين في غرس هذه الهوية **(عائلة محمد)** مما جعلهم يضطرون لتعليم أبنائهم في مدارس عمومية و التي توفر جميعها نفس الأفكار و القيم التي تلقنها المدارس الكاثوليكية بما فيها القيم الدينية تقول **(السيدة سامية):** "...المدارس الكاثوليكية كانت هي أحسن المدارس في إنجلترا، و أنا بما أنني لست كاثوليكية و لا أذهب إلى الكنيسة و أنني خفت على أولادي لم أرد وضعهم في تلك المدارس و قلت أنه من الأحسن أن يكونوا مع كل الناس و انتهى و سجلتهم في مدرسة حكومية لأن المدرسة الإسلامية مكلفة ولا تقدر عليها من جهة، و من جهة أخرى فكانت بعيدة جدا علينا و لم تكن متوفرة بشكل كبير هناك لذلك لم أكن أبحث عنهم...". وهناك من العائلات من فضلت العودة مباشرة بعد وصول الأبناء لسن التمدرس كعائلة نبيلة بسبب رفض الأب تعليم الأبناء في المدارس الحكومية التي تعمل على ترسيخ مبادئ المسيحية كما وضحت الزوجة ذلك: "...كان زوجي ضد أن تدرس أبنائه في المدرسة الإنجليزية لأنهم يتعلمون فيها الديانة المسيحية منذ الصغر...".

أما بالنسبة **(السيد رشيد)** فقد كانت عائلته تسعى و منذ البداية حتى قبل الإصطدام بمشكل العودة غير المتوقعة العمل على غرس هذه القيم و الهوية للأبناء و ذلك من خلال الجهد المبذول من طرف الزوجان. وقد تضاعف ذلك المجهود أكثر عندما ظهر مشروع العودة فبدأت الزوجة بتحضير الإبن الأكبر للمدرسة في البلد المضيف من خلال تعليمه اللغة العربية في البيت حتى يكون على أتم الإستعداد و مهينا للدخول في المرحلة الابتدائية مع من كان في سنه من الأطفال في بلد الأصل و تفاديا للمشاكل التربوية و التعليمية بعد العودة. وفي هذا الصدد تقول الزوجة: "...كان ابني على أتم الإستعداد قبل عودتنا إلى بلدنا للدخول إلى المرحلة الابتدائية حتى بعد دخوله متأخرا [الفصل الثاني من العام الدراسي] و ذلك بفضل تلك المجهودات و حرصنا على تعليمه من أجل الوقاية من أية مشاكل تعترضه بعد العودة. فقد تمكنت من تعليمه و ذلك بشكل يومي المبادئ الأولى للغة العربية إلى جانب التعليم الذي كان يتلقاه في المدرسة الشيء الذي مكّنه من الاندماج بسهولة في المدرسة بعد عودتنا و استطاع التفوق أمام زملائه في المدرسة منذ البداية...".

أما بالنسبة للعائلات التي كانت تقيم في الدول العربية فلم يكن لديها الإهتمام باللغة بالقدر الذي كانت تهتم بتوفير الجانب التعليمي للأبناء لكن ذلك لا يمنع بعض العائلات منها **(عائلة السيدة نوارة)** التي كانت

تحرص و بالخصوص الزوج على الحفاظ على اللهجة الجزائرية في البيت مع الأبناء و منع الكلام بلغة أو لهجة أخرى. إلى جانب الإهتمام بتوفير اللغة الأجنبية حرصا منهم كما بينا سابقا على عدم الوقوع في مشاكل تعليمية بعد العودة كما وضحت الزوجة لنا منذ البداية. أما **(عائلة حمادة)** و بالرغم من إمكانية تعليم أبنائها في المدارس الحكومية المجانية إلا أنها فضلت تسجيل أبنائها في مدارس خاصة من أجل تعليم اللغات الأجنبية (الفرنسية و الإنجليزية) تأمينا لتوفير هذه المواد في حالة العودة: "...كانوا يدرسون في المدارس البنانية و يأخذون نصف راتبي، و أنا لست نادما على ذلك لأنهم عندما عادوا إلى الجزائر و وجدوا أنفسهم أقوى من الجزائريين أنفسهم في اللغة الفرنسية...في الحقيقة مثلا يقال "ما وراءك يا عاصم؟" كنا نقول أننا لما نرجع إلى بلدنا لا نجد أولادنا يعانون و هو السبب الذي تركني أن أفكر في أن أسجلهم في هذه المدارس، و هو أن أحضرهم..."

أما عن معالم الحفاظ على الدين و الذي يعتبر المؤشر الثاني إلى جانب اللغة و الذي اكتسب هو الآخر أهمية بالغة عند جل المبحوثين. فقد تبين ذلك و بالدرجة الأولى من خلال مؤشر الحرص على التعليم في مدارس خاصة إسلامية مثل **(عائلة السيد علي، عائلة حسان)** منذ البداية كما وضحا ذلك آنفا، و توفير ذلك من خلال التعليم في مدارس موازية للتعليم القرآني في تلك المراكز الثقافية التابعة للجالية المسلمة المقيمة في تلك الدول المضيفة كذلك والتي يتعلمون فيها اللغة العربية **(عائلة السيد محمد، و السيد رشيد)**. كما أنه وبما أن الأوامر و النواهي إذا كانت هي الطريقة المباشرة التي يكتسب بها الطفل صفات المجتمع و مثله العليا، فإن هناك طريقة أخرى غير مباشرة يقوم الآباء بتلقينها لأبنائهم و الحرص عليها وهي " التعليم بالإيحاء " من أجل تصحيح و سد الفراغ الذي يتلقاه هؤلاء من الوسط الذي يعيشون فيه. ومن أمثلة هذا الإيحاء ما ذكره "روس" في كتاب بعنوان "التعليم الديني"، اصطحاب الآباء لأبنائهم من وقت لآخر إلى أماكن العبادة (المساجد) و هذا ما تشترك فيه جل العائلات خصوصا تلك المقيمة في الدول غير العربية، و حينئذ تكون قد انطبعت في شعور الأبناء كل تفاصيل الشعائر الدينية **(السيد سعيد، علي، حسان، محمد، رشيد، ياسين)**.

كما تعمل هذه العائلات على بذل جهود أخرى محاولين تقديمها في سبيل تربية أبنائهم متمثلة في نقل القيم الأخلاقية لأبنائهم في نفس الوقت من وراء نقلها للقيم الدينية حيث تركز أساسا نحو تحويل القيم والعادات الخاصة بالأسرة التي ينتمون إليها هؤلاء الأطفال بإصدار أحكاما تقويمية تبدأ من القبول إلى الرفض ذات مضمون فكري ومزاجي نحو الأشياء وموضوعات الحياة، بل ونحو الأشخاص، وهي التي تعكس أهدافهم واهتماماتهم وحاجاتهم و النظام الاجتماعي والثقافي الذي نشأ عليه هؤلاء الآباء، و الذي يعكس المعايير والأنماط السلوكية السائدة في المجتمع الذي يقيمون فيه، ذلك أن القيم السائدة داخل الأسرة هي التي تحدد أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها الأسرة والتي تتلاءم مع ثقافتها.¹ وذلك تقاديا للصراعات التي يتخبط فيها هؤلاء الأطفال و المراهقين الناتج عن بحثهم لهويتهم الخاصة فيما بعد في مثل تلك البلدان، حيث يسعى هؤلاء الآباء بالقيام مثلما أطلق عليها علماء الاجتماع اسم "عملية اكتساب الشخصية الاجتماعية"² من خلال الوسائل التي يكتسب بها الطفل تدريجيا عادات و تصرفات و عقائد المجتمع الذي يعيش فيه و تكييف الطفل بالوسط الاجتماعي يتم بطرق مختلفة أهمها "عملية الأمر و التحريم" إذ يأخذ الوالدان على عاتقهما التلقين والتصحيح و تنبيه الطفل في كل مناسبة ما الذي يجب عليه عمله وما الذي يجب تجنبه. فالوصايا والمحرمات هي الدعائم الأساسية لكل عقيدة دينية تكون كذلك أهم دعامة في التجارب التعليمية لكل طفل. وفي هذا الصدد تصرح **(السيد سهيلة)** العائدة من إيطاليا ما يلي: "...زرعت في أولادي منذ أن كانوا صغارا قيا

¹ - عبد الفتاح محمد يوسف، الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، بيروت 1988، ص54-55.

² - محمد السيد بدوي، المجتمع و المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص115.

مثل الحقنة، كالأكل الحلال و قراءة المكونات الموجودة في المنتجات الغذائية، و عدم القرب من المحرمات كالخمر و أكل لحم الخنزير و كل هذه الأمور لما رأيته في أطفال آخرين أن حتى عبارة "لا إله إلا الله" لا يستطيعون التلفظ بها، لأنني تأثرت كثيرا بذلك من خلال تجربتي الخاصة و عملي مع أبناء الجالية...أنا أبنائي أعطيتهم القاعدة الدينية، و أعطيتهم الوازع الديني و كنت أشتغل على هذا الأساس، و كنت أرى ما زرعتهم كان يكبر و يظهر فيهم، أعطيتهم وعي و كنت كل ما أقدمه له أقوم بشرحه لهم، لذلك لم أكن خائفة على تربيتهم في ذلك المجتمع و زوجي هو الذي أدخل في ذلك الخوف و وضعت الثقة في رأيه..."

أما العامل الثالث والأخير الخاص بغرس الهوية عند هذه العائلات فقد تمثل جليا في **غرس المواطنة** لدى الأبناء والذي تمثل و بشكل كبير في **الزيارات إلى بلد الأصل** بشكل دوري أو التكلم عن الجزائر بشكل مستمر مع الأبناء و إعطاء صورة إيجابية عن البلد. و قد اشتركت جميع هذه العائلات المستجوبة في توفير ذلك بما فيها تلك العائلات العائدة من الدول العربية. حيث تعمل كل هذه العائلات على توفير لأبنائها ذلك الإحتكاك بواقع مجتمعهم، بثقافته و نمط معيشته وتفكيره، حفاظا من الإنسلاخ التدريجي للأبناء عن الثقافة الأصلية. فلا بد وأن يأتي عليهم حين من الدهر ليجدوا أنفسهم وقد أصبحوا غرباء عن وطنهم تفكيرا وأسلوبا واتجاها إذا لم يوفر الآباء ذلك منذ البداية مع أبنائهم. فالإنفصال عن المجتمع الأصلي بالنسبة للكبار الذين نشئوا في الجزائر قد لا يشكل خطرا عليهم مثلما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين نشئوا على أرض الغربية وفي مدارسها وبين أبناءها وتشبعوا بعبادات وتقاليد مجتمعاتها. و مما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، انقطاع أبناء المهاجر الجزائري عن وطنهم الأصلي و الذي غالبا ما يكون السبب في ذلك عجز المهاجر ماديا على اصطحاب أبنائه معه إلى الجزائر في كل مرة. فبعض العائلات كانت تزور الجزائر سنويا و باستمرار (**عائلة حسان و سعيد و حمادة و نورة و حسان من الإمارات و محمد**)، وعائلات أخرى لم تتمكن من الزيارات نظرا للظروف التي كانت تمنعها من ذلك مثل (**عائلة علي و نبيلة و رشيد**) حيث كانت عودتها مباشرة بعد الإقامة بشكل مستمر في البلد المضيف خاصة مع (**عائلة نبيلة و السيدة حورية**) نظرا لعدم توفرهما لوثائق الإقامة.

ونعرج في الأخير إلى (**السيد ياسين**) و الذي يعتبر أحد رموز حفاظ الأبوين على الهوية. فقد اتضحت هذه المسألة جليا عنده وجمع بين كل هذه المقومات الثقافية التي أشرنا إليها مع العائلات الأخرى، بل ويمثل هذا المبحث أحد الدلالات التي تبين أهمية غرس الهوية منذ الصغر حفاظا من الإنسلاخ عن الهوية الأصلية أو حتى من أجل تسهيل عملية العودة و الرجوع إلى الأصول مع مر السنين للأبناء. لذلك عمدنا لاختيار هذا المبحث كحالة فريدة من نوعها من بين المبحثين الآخرين و الذي يعد كأحد الأمثلة البارزة لأبناء المهاجرين والذي تمكن من العودة إلى أصوله و إلى أرض الآباء و الأجداد بمحض إرادته، و ما كان سبب ذلك هو حرص الأب الشديد على غرس و الحفاظ على تلك المقومات الثقافية ومدى تشبعه بالهوية والأصالة الجزائرية العربية الإسلامية منذ الصغر بالرغم من ميلاده و نشأته في فرنسا، مما جعله يشب و يكبر حبه للوطن والتفكير في الإقامة و الإستثمار في الجزائر بعد بلوغه سن النضج. لأن البيئة الخارجية تؤثر من وجهة نظر مختلفة على النمو السيكولوجي و الثقافي للطفل و يجد نفسه غير قادر على الاختيار، ويحاول التحليل بين القيم الجزائرية و الفرنسية التي وهبها له وسطه الأسري. فإن هاتان الخاصيتان المختلفتان جذريا في شعور و سلوك هذا الطفل و يمكن أن يدوم طوال حياته أو طوال وجوده ضمن ذلك المجتمع الذي يقيم فيه لمجرد انتمائه إلى مجتمعين، و بمجرد حملته لاسم جزائري و يقتسم ثقافتين مختلفتين (ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه و ثقافة الأسرة في البيت). هذا الإنتماء الثقافي المزدوج يمكن أن يكون حسب

الطريقة المعاشة منبع إثراء أو عدم توازن شخصية هؤلاء الأبناء المنحدرين من مجتمعين مختلفين، إما "الفرنسة" الكاملة الحتمية لهذا الإبن أو "الجزارة".

و في هذا المجال هنا بعض الدراسات التي بينت قضية اندماج الأبناء المنحدرين من الجيل الأول من المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا، فقد أسفرت الدراسة التي قام بها أحد الباحثين (اليحيائي مصطفى)¹ من خلال التحقيق الميداني الذي أجراه حول قضية اندماج المهاجرين في فرنسا خصوصا لدى الجيل الثاني من أبناء المهاجرين المولودين في البلد المضيف حيث كتب ما يلي: "يطرح الباحثون والخبراء سؤالا آخر: الزوج و الزوجة و الأطفال أيهم أكثر قبولا لفكرة الاندماج هذه و أكثر تأهيلا لنيل حق المواطنة؟ و النتيجة من خلال ما يقال و ما يكتب أن الأطفال بحكم ولادتهم و نشأتهم في فرنسا لديهم ميول فطرية للانضمام إلى المجتمع الفرنسي و الاندماج فيه و اكتساب صفات أهله و التشبه بهم قدر المستطاع، و تأتي النساء في الدرجة الثانية، إذ أن رغبتهم في الاندماج كبيرة أيضا و تأقلمهن مع ظروف حياتهن الجديدة سريع في أكثر الأحيان. أما الرجال خصوصا من جيل المهاجرين الأوائل فمزالوا يعتبرون فرنسا مجرد مرحلة من مراحل حياتهم و يعيشون على حلم العودة إلى وطن الأم. لذلك فإن قضية الاندماج في المجتمع الفرنسي هموم الأول، بل أن خبراء شؤون الهجرة يرون فيهم السبب الأول و الرئيسي في عرقلة الجهود، لأن الرجل مازال صاحب السلطة و الأمر و النهي في الأسرة و هو قادر في أغلب الأحيان على توجيهها في الاتجاه الذي يريده." و يبدو رأي هذا المبحوث (السيد ياسين) واضحا حول هذه المسألة (الاندماج) من خلال تجربته الشخصية في فرنسا مع أبناء الجالية الجزائرية، حيث لاحظ أن الآباء الذين لم يتمكنوا من ترسيخ الهوية لأبنائهم هم أبناء "الحركة" (المعارضين للثورة ضد الإستعمار الفرنسي إبان الثورة) أي الذين تمكنوا من الاندماج داخل المجتمع الفرنسي. و يقول أن أبنائهم يشعرون بالصراع و بتمزق الهوية لا هم يشعرون بانتمائهم إلى المجتمع الفرنسي الذي لا يريد تقبلهم و احتوائهم و لا هم يشعرون بانتمائهم إلى المجتمع الجزائري بسبب فقدانهم لهويتهم و أصالتهم و في ذلك يقول:

«... L'Algérie a toute sa fierté de mon père de toute manière là où vous allez. Après nous (al hamdoulillah) quand vous trouvez des algériens en tant que voisins, dans les écoles eux manquent de nationalisme c'est les enfants de harkis, eux ne peuvent pas donner le nationalisme à leur enfants et leurs enfants en souffrent... »

ويبين رأيه بصراحة حول مسألة غرس الهوية إلى جانب عوامل أخرى التي عملت على الحفاظ على المقومات الثقافية التي تمس الشخصية العربية المسلمة و هذا ما جعله في آخر المطاف و بحكم تشيئه بهذه القيم التفكير في الهجرة إلى بلد الآباء و الأجداد بعد بلوغه سن النضج و أخذ القرار بمحض إرادته الإقامة في الجزائر بل و كان المحرك الأول لعائلته والمتمثلة في عودة الأب إلى بلد الأصل بعد سنوات عدة و بعد دخول الإبن إلى الجزائر. و منها تعليم اللغة العربية من سن مبكرة و منع الكلام بلغة أخرى في البيت ما عدا اللغة العربية، إضافة إلى تعليم الدين والوطنية من خلال المشاركة مع أبيه في الجمعيات الثقافية التي كان منخرطا فيها و تجربة الهجرة مع العائلة إلى سوريا عندما كان صغيرا كمحاولة للحفاظ على تلك الهوية العربية الإسلامية من جانب الأب. كلها عوامل ساعدت على غرس تلك الهوية الجزائرية فيه و حبه للجزائر و بالتالي التفكير في الإقامة في الجزائر:

«...malgré être né en France, malgré voir mon père qui était très jeune, malgré tout sa, voir en moi juste l'arabe, ça aussi ma poussé comme même à renforcer mon identité algérienne ; et la carence

¹ - مصطفى اليحيائي، "الفرنسيون العرب..عرب أم فرنسيون"، "مرجع سابق".

identitaire c'est le mot vraiment qu'il faut retenir, c'est que voila on a la carence en quelques part on s'accroche, on s'accroche, et en France ils font tout comme ils vous écarte on a envie de s'accrocher en quelques part, alors on finit de s'accrocher par l'Algérie...mon père nous a fait attacher à l'Algérie et chaque été on passe les vacances en Algérie, moi les meilleures expériences de vie, d'enfance je les ai vécu ici ...ce qui ma fait vraiment aimer le pays c'est que je pouvais faire tout les bêtises que je ne pouvais pas faire en France... »

وهذا و بعد كل هذه الأمثلة السابقة التي ذكرناها و التي ترمي في تنوعها إلى توضيح حقيقتين أساسيتين: الأولى: أثر الثقافة العميق في شخصية الإنسان، و الثانية تباين الطبيعة الإنسانية من مجتمع إلى آخر وتشكلها بشكل الثقافة التي تسود في كل مجتمع لذلك كان من الطبيعي أن يحرص هؤلاء الآباء على نقل تراثهم الثقافي و معتقداتهم و ديانتهم و ثقافتهم إلى أبنائهم بشتى الطرق في وقت و في مكان يصعب فيه ذلك بسبب الاختلاف العميق بينهم و بين البلد الذي كانوا يقيمون فيه و حفاظا على مستقبل أبنائهم على المدى البعيد. و في هذا دليل واضح على صعوبة القيام بذلك و نقل القيم و الثقافة الخاصة بهم لذلك كان الحل الوحيد أمامهم و في ظل كل المخاوف و الشكوك التي كانت تراودهم كانت العودة إلى بلد الأصل المنفذ الوحيد لذلك.

المبحث الرابع: نتائج الفرضية الثانية

اهتمت الفرضية الثانية بدراسة و تحليل أحد أسباب العودة و التي تلخصت في العودة من أجل الأبناء، وقد قمنا بتحليل و شرح كيفية أخذ هذا القرار عند هؤلاء المبحوثين و الذي بين لنا كما رأينا في الفرضية الأولى اختلاف الأسباب عندهم واستطعنا استنتاج و فهم أسباب العودة عند كل حالة من هذه الحالات. وتعتبر العودة من أجل الأبناء أحد الأسباب الأولى التي قامت بتفسير ظاهرة العودة عند هذه العائلات المستجوبة في الدراسة و التي شكلت نسبة معتبرة من مجتمع البحث، (50 بالمائة أي ما يعادل ست عائلات من بين 12 عائلة من عائلات الدراسة). بيد أن عوامل العودة تختلف حسب الحالة الاجتماعية للعائلات العائدة، حيث أن سبب العودة عند العائلات من دون أبناء تختلف عنها مقارنة بالعائلات التي لديها أبناء ولذلك عمدنا على أخذ كل الحالات والمتغيرات لهذه العائلات المهاجرة حتى نتمكن من معرفة أهم الأسباب و العوامل التي تتحكم و تفسر عملية العودة عندها. و بما أن تجربة الهجرة هي التي تعكس و تحدث قرار العودة كما رأينا سابقا بعد تحليلنا و فحصنا لتجربة و مسار الهجرة عند هؤلاء المبحوثين، تمكنا من فهم قرار العودة عندهم. فإن فهم العودة يتطلب فيما يتطلب أولا فهم مسار العودة و التي تبدأ بمعرفة مسار الهجرة من البداية عند هذه العائلات، ثم فهم أهم التغيرات والأسباب التي جعلتها تصنع هذا القرار بالعودة. إذ هناك بعض المتغيرات و المعطيات التي لا يمكن للمهاجر معرفتها إلا بعد خوضه في التجربة واحتكاكه بذلك المجتمع فيما بعد، والذي أصبح جديدا عليه وكذا حسب الوضعية الاجتماعية و كل العوامل البنيوية المحاطة به طوال مدة إقامته تلك في المهجر. لذلك، فقد كان تصور هؤلاء المبحوثين في البداية بعدم العودة. أي أن تجربة الهجرة للعيش في بلد آخر غالبا ما تؤول إلى تعديل في الخطط الأصلية، وأن نوايا المهاجرين في وقت الرحيل لا تنبئ بالفعل عن سلوكهم الفعلي. أي أن قرار العودة هو قرار فردي لكن تتدخل فيه عوامل بنيوية أخرى تغير مساره نحو الهجرة أو العودة. و نفس الشيء بعد العودة هذه العوامل هي التي تحدد مساره أيضا نحو استمرار العودة أو إعادة الهجرة أيضا و هذا ما قد قمنا باستنتاجه خلال البحث عن أسباب العودة عند هؤلاء المستجوبين منذ البداية كما وضحنا ذلك آنفا في الفصل السابق. فعندما تتغير هذه العوامل

و المعطيات بعد دخول عناصر جديدة لم تكن في الحسبان يتغير الاتجاه و الفكرة نحو العودة، بوجود الأبناء مثلا عند الكثير من المستجوبين (**عائلة السيد علي، عائلة السيد سعيد و عائلة السيد حسان من كندا وعائلة السيد محمد و عائلة السيدة نبيلة**) وأحد الأسباب عند (**السيدة نواره**). و هذه العائلات هي التي شكلت النسبة المستهدفة في تحليلنا لهذه الفرضية هذه المرة.

فقد برهنت الوضعية الإجتماعية لهؤلاء المبحوثين قبل و بعد الهجرة خصوصا الذين كانت عودتهم بسبب الأبناء، أنه لم تكن لديهم أدنى فكرة عن الحياة الإجتماعية مع الأبناء في البلد المضيف. وهذا دليل أن هذه النقطة بالذات هي التي أثارت لديهم فكرة العودة فيما بعد أي بعد زواجهم و الحصول على الأبناء، بل ويعتبر قرارا مفاجئا عند معظم المبحوثين خصوصا بعد التأثر بتجارب الآخرين الذين ينتمون إلى نفس الشبكة الإجتماعية كما بيننا في التحليل. كما أن الشيء الذي يبين عودة هؤلاء من أجل الأبناء السن الصغير لمعظم هؤلاء المبحوثين و الذي يبدو كدليل من البداية على انقطاع دورة الهجرة عند معظمهم بسبب ما أثارته فكرة تربية الأبناء في البلد المضيف بالرغم من تحسن الوضعية المادية و الإجتماعية و الذي كان هدف أغلب هؤلاء المبحوثين في الهجرة. كما أنه يبدو كدليل على إصرار و عزم هذه العائلات على العودة و التي كانت من بين الأولويات و من بين الأهداف من أجل توفير الظروف المناسبة لتربية أبنائهم في وسط ملائم (هدف) و الفرار بهم للحفاظ عليهم و عدم الخضوع للعيش في البلد المضيف. بل و أصبحت توفير الماديات بالنسبة لهذه العائلات من الأهداف الثانوية كما صرحت به أحد المبحوثات (**السيدة سامية**) عن أهمية العودة بالرغم من عزوف الإبن عن ذلك و فرارا بأولادهم إلى بلد الأصل لتأمين تربيتهم في وسط ملائم أو أخف ضررا من الوسط الذي كانوا يعيشون فيه حيث تقول: "...لقد أبي ابني العودة معنا في البداية، و كان يبكي بشدة، فقد وصل سن السابعة من العمر و اعتاد الحياة هناك، تأثر زوجي بردة فعلة تلك معنا و تردد هو الآخر عن العودة، لكنني قلت له: "يبكي هو الآن أحسن من أن يبكي نحن في المستقبل..."". لذلك فإن أهم ما استنتجناه هذه المرة و من خلال تحليلنا و فحصنا لهذه الفرضية أن قرار العودة عند هذه العائلات مر بمراحل متعددة ولم يكن بصفة مباشرة أو لدفعة واحدة و إنما سبقه وجود محفزات ومسببات قمنا من خلالها بتفسير و تحليل كيفية أخذ هذا القرار و التي أطلقنا عليها مصطلح "**نقطة التحول عن الهجرة**" أي تغيير مسار الهجرة نحو العودة و تمثلت تلك المراحل في:

1- مرحلة الوعي: ومع زيادة مدة البقاء في الغربة يبدأ المهاجرون في تقييم حياتهم في هذا البلد الجديد. وتزداد مرحلة الوعي هذه خصوصا بعد ميلاد الأبناء والتي تتبعها مرحلة الإدراك و ضرورة الحرص على تربية هؤلاء الأبناء و مراقبتهم اليومية كلما ازداد سنهم و وصولهم إلى سن معينة حيث يزداد احتكاكهم بالمجتمع الكبير و بمؤسساته الإجتماعية بداية من المدرسة و المؤسسات التربوية الأخرى مما يجعل الآباء في تفكير مستمر في مستقبل أبنائهم في مثل تلك المجتمعات، و تبدأ هذه العائلات بمعرفة بعض الأخطار وانعكاسات الهجرة على تربية أبنائها في البلد المضيف. و ترتبط هذه العملية خاصة في أسلوب التفكير وفي أوضاع أولاد المهاجرين. فإن جل المبحوثين و بالخصوص هذه العائلات التي كانت عودتها من أجل الأبناء كانت مثالا لذلك وعلى درجة كبيرة من الوعي الإجتماعي و الثقافي و بدورهم كآباء و بمسؤوليتهم تجاه مستقبل أبنائهم في البلد المضيف و بتلك المشاكل التربوية التي أصابت بعض أبناء الجالية من نفس الشبكة الإجتماعية و التي كانت من بين الأسباب الطاردة للعودة عند هذه العائلات.

ويمكن فحوى هذا الوعي والإدراك حول صعوبة تربية الأبناء في مثل تلك المجتمعات أولا بسبب هيمنة وتأثير المجتمع على شخصيتهم، و بوجود مشاكل تربوية في بلد الهجرة ثانيا و"ضياح الأبناء" في مثل تلك البلدان بشكل عام. و بالإزدواج الثقافي" للأبناء داخل المجتمع المضيف و الذي يترتب عن وجود الأبناء

في المهجر إلى جانب الثقافة أو الإنصهار الثقافي و **الاندماج الاجتماعي للأبناء ثالثا**. لذلك فقد بدا واضحا ومنذ البداية حرص الآباء على تربية الأبناء وفق ثقافة و قيم بلد الأصل و ذلك من خلال عدة متغيرات والتي تمثلت في: **الحرص على الحفاظ و غرس الهوية للأبناء**، وقد تبينت مظاهر الهوية هذه عند هؤلاء الباحثين في بعض المؤشرات المهمة و التي تعد بدورها رمزا للمقومات الثقافية الأساسية للمجتمع الجزائري متمثلة بالدرجة الأولى و بنسبة أكبر في اللغة، ثم في الدين و في الأخير في غرس المواطنة لدى الأبناء و الذي تمثل و بشكل كبير في الزيارات إلى بلد الأصل بشكل دوري أو التكلم عن الجزائر بشكل مستمر مع الأبناء و إعطاء صورة إيجابية عن البلد. و هذا ما يتفق عليه جل الباحثين في هذه الدراسة. أضف إلى نقل القيم الأخلاقية لأبنائنا في نفس الوقت من وراء نقلها للقيم الدينية.

2- ثم تنتقل إلى مرحلة الإهتمام: حيث تصبح العائلة مهتمة بالفكرة بعد وجود مصدر المعلومات من خلال الشبكة الاجتماعية المماثلة لها لتجارب عائلات أخرى أدركت بعض الظروف و تعرضت إلى بعض المشاكل التي أفقدتها السيطرة على تربية أبنائها و ضاع منها أبنائها في ظل مجتمعات تختلف مقوماتها الثقافية والفكرية و الدينية عن مجتمعاتها الأصلية التي تنتمي إليها و انحدرت منها هذه العائلات المهاجرة. وتكون الشبكة الاجتماعية إذن المحفز و المثير الرئيسي الأول في اتخاذ القرار بالعودة عند هذه العائلات. لكنها هذه المرة لعبت دورا مغايرا لما هو متعارف عنه عند نظريات الهجرة عموما و التي عملت على تفسير عملية التنقل و إبراز دور الشبكة الاجتماعية في ذلك. فإن الموقف النظري للشبكات كما هو معلوم عند أنصار هذه النظرية، يعتبر أن الروابط الاجتماعية تعكس تجربة الهجرة التي يمكن أن تكون مساعدا كبيرا لمبادرات العودة إلى بلد الأصل. فدور الشبكة هذه المرة لم يتح الموارد اللازمة لتأمين العودة إلى الوطن و الذي ينبع من المتعارف عليه من خلال أنماط العلاقات الشخصية التي قد تستمد من التجارب السابقة للعائدين من الهجرة في بلد الأصل أو من تجارب الآخرين في البلد المضيف. لكنه عمل بشكل مختلف عما هو مألوف. فقد أدى بروز دور الشبكة بقوة في تغيير الاتجاه، من الإقامة الدائمة في البلد المضيف نحو العودة إلى بلد الأصل عند هؤلاء الذين كان موقفهم معاديا للعودة في البداية، بسبب المعلومات التي جمعها هؤلاء الباحثين من خلال تجارب لعائلات سابقة تنتمي إلى نفس الجماعة و من نفس الشبكة الاجتماعية و التي مرت بتجارب و تعرضت إلى مشاكل تربوية مع أبنائها الذين انصرفوا عن ثقافة مجتمعهم الأصلي و تأثروا بثقافة المجتمع الجديد و الذين تعرض آباؤهم لمشاكل مع أبنائهم و مع الهيئات الرسمية ضمن ذلك البلد المضيف. أي أن الشبكة جاءت كمصدر للمعلومات و كانت أحد الدوافع للعودة عند هذه العائلات المستجوبة.

إلى جانب الشبكة الاجتماعية، فقد تمكن هؤلاء الباحثين من جمع المعلومات أيضا من خلال ذوي الخبرة و المختصين في هذا المجال و رجال الدين ثانيا وعن طريق الملاحظة الميدانية عند بعض العائلات ثالثا من خلال تجربتها مع بعض الظواهر لأبناء بعض العائلات لجزائرية من نفس الشبكة الاجتماعية إلى جانب التجربة الشخصية لأحد الباحثين رابعا (تجربة السيد محمد)، و الذي جعل من تجربته تلك كدليل على تأثير المحيط الاجتماعي على التربية من خلال ذلك الشعور بالتغيير الذي أصابه بعد هيمنة العامل السوسيو- الثقافي على شخصه خصوصا بعد فترة إقامة طويلة، أي هذا ما يطرح قضية اندماج المهاجرين ضمن المجتمع الجديد بعد تلك الفترة، والتي تمكنهم أيضا من نسيان أو نكران بعض قيمهم الأصلية التي انحدروا منها حيث يشعرون بحرية أكثر. حيث أنه بمجرد وجودهم داخل ذلك المجتمع يفرض ذلك عليهم جهدا نحو الاندماج والذي يختلف حسب طبيعة شخصيتهم في حد ذاتها، وكذلك المسافة الإثنو- ثقافية بين موطنهم الأصلي ومجتمع الهجرة. و يمكنهم ذلك من تقبل واكتساب قيما جديدة تسعى إلى تغيير أفكارهم وطموحاتهم بل و سلوكياتهم ويشعرون بتفتح وعيهم على محيط جديد عليهم. و يكون التفاوت في درجة

التأثر هذا و الاندماج داخل هذه المجتمعات عند المهاجرين حسب عوامل سيكولوجية و اجتماعية و سوسيو- ثقافية تعمل كلها على التأثير عليهم بعد فترة من الإقامة، و تغيير نسق قيمهم فكيف إذن بالذين ولدوا و نشؤوا وترعرعوا في مثل تلك المجتمعات و خاصة من خلال تعاقب الأجيال. أما عن تلك **المعلومات** التي جمعها هؤلاء المبحوثين و **المشاكل التربوية** التي بإمكان التعرض إليها مع الأبناء ضمن ذلك المجتمع و التي كانت مصدرها الشبكة الاجتماعية فتمثل فيما يلي:

- اكتساب الحرية الزائدة والمطلقة للأبناء من جراء تمتعهم و إعطائهم الحقوق بصفة مفرطة والتي تظهر عليهم بشكل خاص في مرحلة المراهقة و التي تجعل هؤلاء الأبناء يشعرون بدون إرادتهم أنهم يتخلون ويتلاشى فيهم انتمائهم إلى هويتهم و هذا ما تكرر تردده كثيرا عند جل المبحوثين. مما يسهل ذلك على عملية الاندماج داخل تلك المجتمعات و بالتالي تلاشي الهوية عبر الأجيال و الذي يثير مشاكل واصطدام بثقافة الآباء التقليدية والبعيدة كل البعد عن نمط تفكير و ثقافة البلد المستقبل. و يتولد من جراء ذلك صراعا بين الآباء والأبناء إلى جانب مشاكل اجتماعية أخرى وإفلات التربية من أيدي الآباء بسبب هيمنة وتأثير المجتمع على الأبناء فيصبح الأبناء لا يرون في بعض الظواهر التي يراها الآباء بعيدة عن قيمه و معتقده ودينه و يبدؤون في نزع الأفكار المسبقة التي كان يراها في الجماعة الأخرى، فيصبح الاختلاف في الطبقات الاجتماعية والدينية و الإثنولوجية ليس له أي أهمية أمام رغبتهم الشخصية في حذو الثقافة الأخرى. و يتولد من جراء ذلك تفكك وضياح الأسرة بكاملها خصوصا بعد عدم قدرة مراقبة الآباء لأبنائهم و فقدانهم السيطرة عليهم و تعرضهم لمشاكل قضائية هم في غنى عنها كبيروقراطية الرعاية الاجتماعية و متابعة الشرطة لهم.

- اكتساب أفكار و ثقافة مغايرة لثقافة بلد الأصل (التفتح الكبير، العهر و السلوك المنحرف و خاصة بعد المراهقة، ومن مظاهره التخنث و الإنحلال و الإباحية، تفشي ظواهر غريبة و بعيدة عن ثقافة بلد الأصل المحافظة مثل زواج الفتيات من غير مسلم...).

3- مرحلة التقييم: و تمر هذه العائلات بعد ذلك بمرحلة التقييم من خلال القيام بعمل تطبيق عقلي للفكرة الجديدة على حاضرها وموقفها الذي ستنبأه مستقبلا والتفكير في حل يبعدها عن الوقوع في مثل تلك المشاكل التي تعرضت إليها تجارب تلك العائلات المماثلة لها، و تكون العودة إلى بلد الأصل أحد الحلول البديلة نحو توفير الجو و المحيط المناسب لتنشئة الأبناء وفق ثقافة و تربية مجتمع الأصل. بعد الوعي باكتساب و تكوين شخصية و ثقافة الطفل التي لا تكون داخل الأسرة فحسب، و إنما يتدخل المجتمع بجميع و بمختلف مؤسساته الاجتماعية من أجل تنشئته و قولبته وفق المجتمع الذي يعيش فيه و احترام القوانين الاجتماعية السائدة فيه، لذلك بات من الضروري توفير بيئة ملائمة من أجل تنشئته على الوجه الذي يلاءم ثقافة و القوانين الاجتماعية لهؤلاء الآباء.

لذلك استنتجنا أن الوسط الاجتماعي يعتبر من بين المتغيرات الأساسية لتفسير عوامل العودة عند هذه العائلات، حيث كشف لنا اختلاف هذه العوامل حسب طبيعة البلد المضيف و هذا ما أكدته أسباب العودة عند العائلات المقيمة في الدول الغربية و تلك المقيمة في الدول العربية و التي لم تكن تعاني من التخوف من المشاكل التربوية للأبناء كغيرها من العائلات الأخرى. فقد أكد جل المبحوثين عن أهمية المحيط و الوسط الاجتماعي في تربية الأبناء و بصفة خاصة المدرسة و التي لها الأثر الكبير على الأطفال بسبب الوقت الكبير الذي يمضيه الطفل فيها مقارنة مع البيت و وسط أسرته من جهة، و بسبب الطرق التربوية الناجعة التي توفرها المؤسسات التربوية في مثل تلك الدول و التي تفتقر إليها مجتمعاتنا من خلال التأثير السيكولوجي على الأبناء و بالتالي احتوائهم و اجتذابهم إليها. و كانت نتيجة ذلك التفكير في تغيير مكان

الإقامة نحو العودة إلى بلد الأصل لتهيئة الظروف المناسبة لتنشئة الأبناء وفق ثقافة وقيم مجتمع الأصل الذي ينتمي إليه هؤلاء الآباء. بل و هذا ما أكدته تجربة **(السيد حسان العائد من الإمارات العربية)** و التي تعتبر تجربة رائدة في هذا الموضوع إيماناً منه باختيار الوسط الاجتماعي المناسب للهجرة تأميناً لمستقبل أبنائه من البداية الشيء الذي ساعده على نجاح تجربة هجرته و تحقيق أهدافه من وراء هجرته تلك و التي كانت هي الأخرى من أجل الأبناء: "...تأكدت أن ذلك المكان كان مناسباً لأولادي بكل المعايير و بكل المواصفات و من ثم قررت الهجرة و أخذهم إلى هناك...". كما أكدت **(السيدة نورة)** أن مثل تلك الدول توفر الأرضية المناسبة لتربية الأبناء على العكس من الدول الأوروبية و الغربية على العموم.

4- و تأتي مرحلة المحاولة: حيث تستخدم فيها هذه العائلات التجديد و أخذ القرار بالعودة لتقرير مدى فائدة ذلك على أبنائها.

5- و أخيراً مرحلة التبنى: و الإقبال على مرحلة التجديد والتنفيذ و بناء مشروع العودة و إرغام نفسها على استعمال ذلك الحل و الخيار من خلال تحديد عدة عوامل عملت على الإسراع في عملية تبني الفكرة وذلك من خلال الاستعداد و التخطيط لكيفية تحقيق العودة، إلى أن تجد نفسها في مجتمعها الأصلي و الذي غادرته منذ سنوات محاولة التأقلم و التكيف و الاندماج ضمن الظروف الجديدة التي أملتتها عليها الهجرة في حد ذاتها.

وقد بينت النظرية البنيوية أن ظروف الاستعداد للعودة بدأ بعد أخذ القرار بالعودة و ليس قبله كما وضحناه في الفصل السابق. وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن عوامل العودة عند هذه العائلات جاء بعد توفر الظروف لذلك و الذي تمثل في تأثير الشبكة الاجتماعية و المعلومات التي كانت تقدمها نحو تربية الأبناء في البلد المضيف. فقد تبين لنا أن ظروف الاستعداد كان مؤهلاً و مساعداً للعودة ليس إلا و ليس محفزاً لها. وهذا ما أكدته لنا تجارب هذه العائلات التي قمنا بتحليلها في هذا الفصل والتي بينت أن درجة الاستعداد هذه تبقى عاملاً محفزاً و عاملاً رئيسياً في تجسيد عملية العودة في حد ذاتها. إذ في غياب الاستعداد تصبح العودة مجرد فكرة يصعب تحقيقها بالرغم من وجود المسببات و المحفزات لذلك، بل و في غياب الاستعداد تصبح العودة مكروهة و اضطرارية كما رأينا ذلك مع حالة **(عائلة السيد رشيد)** و الذي كان يحتاج إلى قدر من الوقت من أجل جمع و تحقيق قدراً من الإكتفاء و الاستعداد من أجل العودة. كما أنه و إلى جانب عوامل الاستعداد هذه أيضاً و على وجه الخصوص الاستعداد المادي (كما وضحنا سابقاً)، يعتبر متغير سن الأبناء هذه المرة و عند هذه العائلات بالذات و التي اختارت أن تكون عودتها من أجل الأبناء، كأحد المؤشرات والإستراتيجيات للعودة مع أبنائها في سن مبكرة و بالخصوص قبل بداية سن تدرس الأبناء (ما بين السادسة والسابعة من العمر عند معظم هذه العائلات)، خصوصاً عند العائلات التي كانت تقيم في الدول غير العربية، وذلك بسبب ظروف ما بعد العودة للأبناء تأميناً لظروف تدرس الأبناء وما يمكن أن يصاحبها من مشاكل تعليمية لديهم في بلد الأصل (مشاكل اللغة و المناهج التعليمية المختلفة بين البلدين) من جهة، وكذلك من أجل غرس الهوية فيهم. إلى جانب صعوبة عملية العودة في حالة ما كان الأبناء كبار السن والذين يصعب ويتلقون مشاكل الاندماج داخل بلد الأصل بعد العودة من جهة أخرى، إدراكاً منهم لدور المدرسة وأهميتها بعد الأسرة و التي تعتبر كأهم مؤسسة اجتماعية في مجال التربية، فعن طريقها يكتسب الطفل الكثير من أساليب المجتمع والمهارات المرغوبة والمعايير الاجتماعية. وهذه المعايير تتضمن صورة السلوك المتوقع من الفرد في المواقف المختلفة هذا من جهة، و من جهة أخرى كلما كان سن الأبناء صغيراً تسهل عملية العودة و العكس و هذا ما التمسناه في حالة **(عائلة حمادة)** والتي أصبح أبنائها يعانون بعد عودتهم لأنهم عادوا في سن كبيرة (عودة الأبناء في سن المراهقة عند البنين (13-15) والسنة الثامنة عند

الابن الأصغر) وهذا ما خلق لديهم سوء الاندماج بعد العودة. فالعودة لم تعد تخص الآباء في حد ذاتهم أو من اهتمامهم فحسب وإنما أصبحت ضرورة ملحة من أجل مستقبل الأبناء و كان لزاما عليهم التخطيط لها في الوقت المناسب أي اختيار السن الملائمة و المناسبة للأبناء فما إن يبدأ الأبناء في الذهاب إلى المدرسة في الدولة الجديدة ويتعلمون لغتها من اتصالهم بزملائهم ويطورون هوياتهم الثقافية الثنائية، حتى يصبح الأمر أكثر صعوبة على الأهل في التفكير بالعودة إلى موطنهم الأصلي هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن هذا ما يفسر أيضا عدم أو نقص الاستعداد للعودة و الذي رأيناه خلال تحليلنا للفرضية الأولى عن درجة الاستعداد للعودة عند بعض العائلات و كانت نسبة الاستعداد ضعيفة عند معظم العائلات بسبب اختيارها للعودة قبل سن التمدرس و التي وضعت العودة من أجل الأبناء من ضمن استراتيجياتها لهذا لم تكن مستعدة بالقدر الكافي للعودة. و هذا ما يبين لنا في الأخير ما لمتغير السن من دور في عملية العودة في كلتا الحالتين سواء للمجموعة الأولى المنحدرة من الدول الغربية التي تخشى من معاناتها من مشاكل تربوية في المستقبل مع أبنائها و التي اختارت سن صغير لأبنائها من أجل العودة، أو بالنسبة للمجموعة الثانية التي قد يعاني أبنائها مشاكل من نوع آخر اجتماعية و سوء التكيف و الاندماج بعد العودة خصوصا إذا كان سنهم كبير وهذا ما سنكشفه لاحقا عند تعرضنا لمشاكل الاندماج عند هذه العائلات في بلد الأصل بعد العودة.

ومن بين النتائج الأخرى التي تمكنا من استخلاصها في هذه الفرضية أن معظم العائلات المستجوبة تعتبر من **العائلات المحافظة** التي تسعى للحفاظ على قيمها و ثقافتها و دينها و الحرص على تربية أبنائها والتخوف من مستقبلهم في ذلك الوسط الجديد عليهم لدليل كاف على ذلك بل و حتى أن الحياة المادية التي تركوها ورائهم لم تعد تهمهم أما حياة أبنائهم التي أصبحت تهدد شخصيتهم و تربيتهم، بل كان حرصهم واضح منذ البداية أي قبل قرار العودة و التأثير بالشبكة الاجتماعية من خلال الحرص على ترسيخ الهوية الثقافية فيهم كما بينا ذلك في المبحث الأخير من هذا الفصل. بل كانت نقطة انطلاق حياتهم الاجتماعية من البداية حيث توضح ذلك من خلال تفضيل اختيار زوجة من بلد الأصل و عدم الزواج من البلد المضيف اختيارا لنطفهم في المستقبل و التفكير في بناء أسرة سوية بعيدة عن الصراعات و المشاكل التي بإمكانها أن تنجم من خلال المحاولة بالزواج المختلط داخل البلد المضيف من جهة، و التفكير في مستقبل تربية الأبناء من جهة أخرى. لذلك فقد سلكت معظم هذه العائلات المستجوبة عموما طريقة لم الشمل العائلي بعد الزواج في بلد الأصل وجلب الزوجة فيما بعد إلى رفقة الزوج والعيش مع بعض في البلد المضيف و من ثم الحصول على أبناء و ميلادهم في دولة الهجرة. و من أجل ذلك تغيرت فكرة الإقامة الدائمة لهؤلاء المبحوثين بمجرد دخول متغيرات و مؤشرات جديدة تنصب كلها في مصير و مستقبل الأبناء فيما بعد داخل الدولة المستقبلية. أي أن طبيعة شخصيتهم لها واقعها أيضا في مسألة القرار في العودة، والتي عملت بدورها على تغيير نمط حياتهم بمجرد الحصول على الأبناء و من ثم تغيير وجهة نظرهم في أمور عديدة خصوصا فيما يتعلق بحياتهم مع عائلته ضمن مجتمع كبير له مقومات اجتماعية مختلفة تختلف تماما عن ثقافة و مقومات وطنهم الأصلي بشكل عام. ففكرة العودة ماهي إلا تجسيد لواقع تفكيرهم و طبيعة شخصيتهم المحافظة بل و حتى اختيارهم للمجالات و الأوساط الجغرافية التي كانوا يودون العيش فيها في البلد المضيف (في أماكن تكثر فيها الجالية المسلمة **كعائلة السيد علي، حسان، رشيد سعيد**) مع أبنائهم كان كدليل على حرصهم الشديد على تربية أبنائهم وفق مبادئ تربوية إيجابية.

وفي الأخير وبشكل عام يمكننا الإستنتاج أيضا، أن كل هذه العائلات المستجوبة تتفق في نفس الدوافع للعودة و بالرغم من اختلاف هذه الدوافع عندها و التي نلخصها في توفر العوامل النفسية و البنيوية عند بعضها (**عائلة نواره و عائلة حسان**) و توفر ظروف الاستعداد للعودة و التقاعد عند (**عائلة السيد حمادة**) و التي تم الفصل و التحليل فيها في الفصل السابق، هذا ما يبين صدق الفرضيات التي وضعناها في هذه الدراسة

والتي تعمل النظرية البنيوية على تفسيرها كأحد عوامل العودة بالرغم من اختلاف أسباب عوامل العودة عند هذه العائلات إلا أنها تصب كلها في مصب واحد وهو توفر الظروف والدوافع النسقية والتي كانت بمثابة عوامل محفزة للعودة. وهذا ما أشارت إليه النظرية البنيوية للعودة والتي لا ترجع عوامل العودة إلى التجربة الشخصية للمهاجر العائد فقط (والتي أشارت إليها نظرية الاستعداد للعودة)، وإنما تخضع إلى عوامل اجتماعية بنيوية سواء في بلد المنشأ (توفير الظروف الملائمة للعودة) أو في البلد المضيف (العوامل الطارئة من دول الهجرة)، فالعودة هي مسألة نسق وهذا ما توصلنا إليه من خلال ما رأيناه وكشفت عنه تجارب هذه العائلات التي قمنا بدراستها في هذا التحقيق الميداني، بل وهذا ما رأيناه أيضا مع العائلات الأخرى التي لم يكن لديها أبناء أي لم يكن عودتها من أجل الأبناء وإنما كانت لأسباب بنيوية دافعة نحو تغيير مكان الإقامة بعد شعورها لعدم انتمائها إلى تلك البلدان وتعرضها لضغوطات مكنتها في الأخير إلى أخذ القرار بالعودة (تجربة حسين العائد من إيرلاندا مع زوجته الأجنبية). فمعظم هذه العائلات كانت عودتها بعد وجود الأسباب والمحفزات وظروف معينة هي التي وجهت تفكيرهم وتوقعهم نحو تغيير مكان إقامتهم وبالتالي العودة إلى بلد الأصل، كما بينا سابقا مع تحليلنا للفرضية الأولى (حالة حسين، العائلات المقيمة في الدول العربية كعائلة نواره وبحسان مع درجة استعداده من جهة وتوفر الظروف البنيوية سواء في البلد المضيف أو المنشأ، وكذا معظم العائلات العائدة من أجل الأبناء).

الخلاصة:

إن البحث في موضوع العائلات وبالأخص في مجال تربية الأبناء، مكنتنا من الإقتراب ولو بشكل طفيف إلى الحياة الأسرية والاجتماعية في المهجر وأهم الإنشغالات والمشاكل أو المخاوف التي تعيشها بعض العائلات في المهجر وذلك من خلال المتغيرات التي وضعناها في هذه الفرضية وكذا معرفة الحياة الاجتماعية والثقافية والأوضاع على اختلاف أشكالها لهؤلاء المهاجرين بشكل عام والعائلات بشكل خاص وذلك في مختلف المجالات الجغرافية وفي مختلف الدول المضيئة (الأوروبية والأمريكية والعربية) الشيء الذي مكننا من معرفة الفروق بينهم من خلال الخوض في طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في مثل تلك الدول. وهذا ما يبين دور النظرية البنيوية لتفسير الهجرة عامة والعودة بصفة خاصة وتأثير المحيط والنسق الاجتماعي على أخذ مثل هذه قرارات. وكذا دور الشبكة الاجتماعية التي كانت كأحد الدوافع والعوامل الرئيسية التي حركت قرار العودة هذا وبالخصوص عند العائلات التي عادت من أجل أبنائها. لكن ظروف ما بعد العودة هذا ما يهمننا معرفته والكشف عنه في الفرضية الثالثة والأخيرة من هذا البحث والتي تمكنا من الكشف عن أسرار العودة ومدى اندماج هذه العائلات بعد العودة داخل مجتمعاتها الأصلية ومدى ديمومتها تحت تأثير العوامل البنيوية والنسقية هي الأخرى في مجتمع الأصل.

الفصل الرابع

تحليل محتوى الفرضية الثالثة:

درجة الاندماج في بلد الأصل بعد العودة

(نحو الإتجاه في العودة الدائمة أو التفكير في إعادة الهجرة)

تمهيد

بعد عرضنا المفصل لأهم عوامل العودة إلى بلد الأصل على ضوء العرض التحليلي لتجارب العائلات العائدة المستجوبة في الدراسة واستخلاص أهم النتائج التي فسرت ذلك متمثلة في العوامل الخارجية بالخصوص و على درجة الإستعداد في الدولة المضيفة على وجه العموم، سنخرج في هذا الفصل للكشف عن مستويات الاندماج لديها داخل مجتمع الأصل، خصوصا بعد فترة زمنية من الإقامة في البلد المضيف. ويتم ذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف المتغيرات التي تساعدنا فهم و تفسير الأبعاد الخفية لظاهرة الهجرة عموما و العودة على وجه الخصوص، و من ثم معرفة مدى مصداقية الفرضيات التي وضعناها في هذا البحث و بالتالي تحديد الأفاق التي تفتحها هذه الدراسة كموضوع بحث لدراسات معمقة أخرى و الكشف عن جوانب ربما تكون بداية لدراسات أخرى بإمكانها الوصول إلى بعض الخفايا و الجوانب التي لم نتمكن الوصول إليها و الكشف عنها في بحثنا هذا نظرا لتعقد الظاهرة. فلا يكفي أن ندرس العودة من دون دراسة الاندماج هذا من جهة، و من جهة أخرى لا يمكننا فهم الاندماج من دون فهم مسار الهجرة في حد ذاتها كما بينا ذلك سابقا. ذلك أن العودة مثلها مثل الهجرة، تعتبر نوعا من التنقل و الذي يفرض على الفرد نوعا من التغيرات التي تطرأ على مستوى السلوك و الأفكار و المعتقدات و التي كانت أحد انعكاسات الهجرة في حد ذاتها و التي من شأنها أن تغير وتعديل من مستوى قراراتها واتجاهاتها أيضا نحو إعادة الهجرة أو الإستمرار في العودة.

لذلك فقد أتى هذا الفصل ليكتنف اللبس و الغموض لدواعي فهم ظاهرة العودة في حد ذاتها و مدى ديمومتها. فقد اهتمت بحوثات كثيرة لفهم الاندماج عند المهاجرين في البلد المضيف لكن الدراسات حول هذا الجانب بعد العودة إلى بلد الأصل تعتبر نادرة، بالرغم من اقتران هذه الإشكالية مع حركة الهجرة والتي تعتبر في حد ذاتها أحد انعكاساتها، ما عدا بعض البحوث الحديثة التي استطاعت تسليط الضوء على هذا الموضوع. ومن أجل ذلك سنقوم في هذا الفصل بالبحث و التحري عن هذه العوامل التي تتحكم في عملية الاندماج هذه والتي بالرغم من أن معظم العائلات كانت عودتها اختيارية و مقررّة كما بينا ذلك آنفا (ما عدا عائلة واحدة) والذي كان من بين اهتماماتنا في هذا البحث من أجل بيان علاقة العودة الاختيارية بالاندماج من جهة ومدى صدق الفرضية التي بينت أن العودة الإلزامية وحدها هي سبب في عدم الاندماج من جهة أخرى (كاسارينو 2004). و فقد وضعنا في هذا الفصل بعض المتغيرات التابعة والتي بإمكانها تحليل و الكشف عن بعض مستويات الاندماج هذه و التي جاءت على شكل مباحث رئيسية يجيب فيها كل مبحث عن طبيعة و دواعي هذا الاندماج عند هؤلاء المبحوثين.

وتعتبر **المتغيرات المتعلقة ببناء مشروع الهجرة** من أولى هذه المتغيرات، و التي وضعناها على رأس هذه المباحث متمثلة في **المبحث الأول** و الذي عمل على الكشف عن علاقة **المدة الزمنية للإقامة في البلد المضيف** ومستوى الاندماج لدى هؤلاء المبحوثين في المحور الأول، و يليها **طبيعة تجربة الهجرة فيما بعد** عند هؤلاء و ما مدى توافق تحقيق الفوائد المتوقعة من الهجرة و طبيعة الاندماج في المحور الثاني. أما **المبحث الثاني**، فقد اهتم بتلك **المتغيرات المتعلقة بالعودة إلى بلد الأصل** عند هؤلاء المبحوثين و علاقتها بالاندماج، و تأتي **طبيعة العودة** على رأسها من جهة ثم **مدة العودة** في بلد الأصل من جهة أخرى. و في **المبحث الثالث** فقد عمدنا للكشف عن **علاقة الاندماج بدرجة الإستعداد للعودة** و مدى توفر الموارد الملموسة وغير الملموسة والتي بينها في الفصل الأول و معرفة علاقة ذلك بالاندماج، و قد وضعنا من أجل ذلك مؤشرات عديدة تعمل كلها على الكشف عن جوانب هذا الاندماج عند هذه العائلات العائدة و التي جاءت على شكل محاور أساسية: توفير الرأسمال المادي قبل العودة، توفر الرأسمال البشري و توقع الفائدة بعد

العودة و في الأخير الرأسمال الاجتماعي و مدى وقعه على الاندماج. أما **المبحث الرابع** فقد خصصناه لفهم **طبيعة الحياة العائلية بعد العودة و علاقتها بمستوى الاندماج داخل بلد الأصل و ذلك من خلال المؤشرات التالية:**

- درجة التماسك الأسري بعد العودة و بالخصوص بعد غياب أحد الأطراف داخل الأسرة و أثر ذلك على الاندماج. حيث يعتبر هذا الجانب بمثابة تقييم للحياة العائلية و الاجتماعية لهذه العائلات بعد العودة. - الحياة العائلية مع الأبناء بعد العودة (مدى تحقيق الهدف من العودة لأجل الأبناء و علاقة ذلك بالاندماج).

والمبحث الخامس يهتم بدراسة و تحليل **طبيعة العلاقات مع المحيط الاجتماعي و المحيط الواسع داخل بلد الأصل وعلاقته بالاندماج بعد العودة و ذلك من خلال معرفة و تحليل مستويات التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد العودة عند مجتمع البحث في المحور الأول، ثم معرفة مدى تطابق كفة التصورات و التوقعات مع كفة الواقع المعاش بعد العودة عند هؤلاء العائدين و أثر ذلك على الاندماج. و المحور الثاني** يجيب عن أحد عناصر الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و المتمثلة في **ديمومة العودة أو الاتجاه نحو إعادة الهجرة و ذلك من خلال معرفة دور العلاقة المستدامة مع البلد المضيف بعد العودة بالاتجاه نحو مشروع المستقبل العودة الدائمة أو الهجرة مجددا.**

والمبحث الأخير نستخلص فيه كافة **النتائج المترتبة عن تحليلنا لفرضيتنا الثالثة** من هذه الدراسة والتي اعتمدنا فيها على كافة هذه المباحث المتعددة و التي جاءت لتعكس طبيعة الموضوع المعقدة و المتشعبة التي فرضتها الهجرة في حد ذاتها، إذ لا تقل الواحدة منها أهمية عن الأخرى و ذلك من أجل فهم كل الجوانب المتعلقة بطبيعة الاندماج عند هؤلاء العائدين على كافة المستويات المادية و البشرية و الاجتماعية، و من ثم يمكننا فهم **الاتجاهات نحو الإستمرارية في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في إعادة الهجرة.**

المبحث الأول: تحليل محتوى تأثير بناء مشروع الهجرة على طبيعة الاندماج في بلد الأصل بعد العودة

1. تحليل محتوى المدة الزمنية للإقامة في البلد المضيف وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة:

وتعتبر أقدمية الإقامة في المهجر من العوامل المحددة لمدى الإنعزال أو الاندماج سواء داخل البلد المضيف أو حتى في بلد الأصل بعد العودة. فطول الإقامة يعطي المزيد من الفرص للإحتكاك و الإشتراك في المناشط و المناسبات الاجتماعية المختلفة عند الأول. كما يعطي تلك الجماعات الوافدة من العائدين فرصة تفهم القيم و التقاليد التي تنظم المجتمع الأصلي الذي يعتبر أعضاؤه مدى الإلتزام بتلك القيم و التقاليد أساسا لتقبل أو تمثيلهم بعد العودة¹. و لقد بينت بعض الدراسات أن المهاجر الجزائري المتواجد في فرنسا على وجه الخصوص و المقيم مع أسرته يقوي أو يوطد سلوكاته و يراعي تقاليد و طقوس الوسط الذي كان يعيش فيه أكثر من المهاجر الذي يعيش لوحده. حيث أن السلوكات و المواقف الأصلية في مثال المهاجر مع أسرته تتسم بالمرونة داخل المجتمع الجديد بعكس في مثال المهاجر الذي يعيش لوحده حيث ينحرف عن تجاربه اليومية و الاجتماعية الأصلية. إن هذا الأخير يعيش فترة سيكولوجية عندما يبقى وحيدا في المهجر، فهو يكتسب سلوكات جديدة: سلوكات بإمكانها الإختفاء نهائيا أو جزئيا و بإمكانها أن تبقى حية أيضا مع عودته إلى وطنه). و توضح الفترة السيكولوجية عن طريق الثقافة الذي يشهده هذا المهاجر (المغترب) و كذا عن طريق طبيعة الفرد داخل الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه. لكن إلى جانب هذا حتى مع المهاجر في المثال

¹ - مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص308.

الأول أي أن هذا الوضع لا يكون دائما مع المهاجر الذي يعيش وحيدا في المهجر بل حتى مع وجوده ضمن عائلة التي تمتص شعوره بالإحساس بالإغتراب و اللجوء نحو استدخال أفكار و سلوكات و قيم جديدة تجعله غريبا داخل مجتمعه الأصلي بعد العودة، أي أنه بإمكان المهاجر الذي يعيش مع أسرته أن ينتابه نفس التغيير و نفس الاتجاه الذي يشعر به المهاجر الذي يعيش لوحده لكن يكون ذلك بدرجات متفاوتة، حيث يؤدي به ذلك أيضا إلى الشعور بالإغتراب بعد العودة خصوصا بعد فترة زمنية طويلة في بلد الإقامة. "كما أنها تعتبر فترة مجزئة مع الوقت وهي مطابقة لمفهوم آثار التأصيل الثقافي و دليل على نظام عريق و آثار استئصال ثقافي، علامات التأثير الثقافي اللغوية اللباس السلوكات الأخلاقية و الإثنولوجية الأجنبية التي عانى منها أو يتكفل هو بإحداثها بوعي منه أو بواسطة إكراه اجتماعي. و يجتذب المهاجر معه آثار نمط معيشي أو نمط تفكير الجماعة التي ينتمي إليها أو العكس، يجلب معه آثار سلوكات و مواقف الجماعة المرجعية السوسيو- مهنية لبلد المهجر".¹

ولعل **لعامل السن** أيضا دورا كبيرا في زيادة من احتمال التأثر داخل البلد المضيف بعد مدة زمنية معينة، وبالخصوص إذا علمنا و كما بينا سابقا، أن معظم المبحوثين في هذه الدراسة هاجروا في سن مبكرة وعند عودتهم كان سنهم يتراوح ما بين (29- 47 سنة)، أي كانوا في مرحلة الشباب، ما يعادل 80 بالمائة من الحالات المستجوبة، ما عدا حالتين اثنتين من بين هذه الفئة حيث كان متوسط عمرها يتراوح ما بين (52 و 60 سنة) كحالة **(السيد حسان العائد من الإمارات و السيد حمادة العائد من السعودية)**. خصوصا إذا ما قارناه بين متوسط عمر هؤلاء المبحوثين عند الهجرة فقد كان يتراوح ما بين (16 - 34 سنة) عند الرجال و(17- 35 سنة) عند النساء. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الهجرة في سن مبكرة عند جل المبحوثين مما يؤكد المرحلة التي هاجر فيها معظم المهاجرون الجزائريون في فتراتهم الأولى من تاريخ الهجرة الجزائرية التي كان معروفا عليها أن هجرتهم كانت في مقتبل العمر لا تتجاوز 25 سنة بسبب ما كانت تقتضيه الظروف آنذاك للبحث عن فرص العمل في الدولة المستقبلية،² و نفس الشيء أصبح يحدث دائما حتى مع الأزمنة الأخيرة إذ أن وضع أولئك المبحوثين كما بينا سابقا كان شبيها نوعا ما بأسباب الهجرة في القديم من أجل البحث عن فرص أفضل في البلد المضيف. لكن ما يهمنا الآن لسنا بصدد البحث عن الأسباب و المتوسط العمري لهؤلاء المبحوثين عند الهجرة أو العودة بالقدر الذي يهم هو أن بيان ذلك إنما كان على سبيل المقارنة و التحليل مع الفترة الزمنية التي قضاها هؤلاء في المهجر و التي كانت في مرحلة الشباب عند جل المبحوثين والتي هي معروفة عنها أنها الفترة الحساسة و التي يتأثر فيها المهاجرون بكثرة بعد هجرتهم نظرا للإحتكاك الكبير مع المجتمع بسبب العمل من جهة، و خصوصا بعد الفترة الطويلة التي قضاها معظمهم في البلد المضيف من جهة أخرى. خصوصا بعدما تبين لدينا أن معدل مدة الإقامة عند هؤلاء المبحوثين يتراوح ما بين (37 سنة كأقصى حد و التي مثلتها حالة **(السيد حمادة)** و 3 سنوات عند **(السيد ياسين)** من الجيل الثاني لأبناء المهاجرين و التي تعتبر نفسها العودة إلى الأصول حيث كانت عودته في البداية دورية إلى أن استطاع الإستقرار بالجزائر من أجل إطلاق مشروعه الإستثماري و ذلك سنة 2015، بعد عشر سنوات من الذهاب و الإياب بين الجزائر و فرنسا. أما بالنسبة للزوجات فيتراوح هذا المعدل عندها ما بين (26 و 15 سنة كأقصى حد) عند كل من **(السيدة فاطمة و السيدة كريمة)** و من (7 إلى 8 سنوات) عند باقي الزوجات. و هذا ما يبين أيضا أن معدل مدة الإقامة في المهجر عند الأزواج تفوق نسبة عند الزوجات ما عدا حالة **(السيد ياسين)** و **(السيد توفيق)** بسبب إنهاء لفترة الدراسة و العودة من

¹ -Boutefnouchet (Mostefa), *système et changement social en Algérie*, opcit , p105

² - عمار بوحوش، *العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون تاريخ، ص302*

أجل الإستثمار. ويرجع الفارق الزمني الموجود بين كلا الجنسين أولاً، أن الأزواج يعتبرون الأوائل في الهجرة كما بينا ذلك سابقاً في الفصل الأول، حيث استطاعوا الزواج بعد هجرتهم و القيام بجلب أزواجهن عن طريق التجمع العائلي هذا من جهة، و من جهة أخرى يعود إلى انقطاع دورة الهجرة في مرحلة مبكرة عند الزوجات بسبب تغيير الإتجاه المفاجئ نحو العودة لأجل الأبناء. و ذلك بمعدل 6 زوجات من مجموع الزوجات و التي مثلتها كل من: (السيدة سهيلة، حورية، ليليا، نبيلة، سامية و نوار) و بسبب العودة المكروهة و الإضطرابية عند كل من (السيدة فاطمة) في الحالة الأولى و (السيدة سميرة) في الحالة الثانية. و بعد هذا الوصف عن مدة الإقامة عند هؤلاء المستجوبين، نحاول تحليل و تفسير علاقة ذلك بمستويات الإدماج عندهم و تحليل ذلك من خلال التعليقات التي صرح بها هؤلاء المستجوبين. فقد تبين بعد تفريغ البيانات و المؤشرات المتعلقة بعلاقة الإدماج و المدة الزمنية للهجرة ما يلي:

- بالنسبة للمدة الطويلة في المهجر (ما بين 37 – 15 سنة) و التي مثلتها كل من الحالات التالية: (السيد حمادة 37 سنة) و زوجته (فاطمة 26 سنة) في المرتبة الأولى، ثم يليها (السيد علي 19 سنة) في المرتبة الثانية، و (السيد سعيد 18 سنة)، ثم (السيدة كريمة 15 سنة) و (السيد حسين 15 سنة) في المرتبة الأخيرة. و لنا في تعليق (السيد علي) خير مثال في وصف حالته و وضعيته بعد العودة حيث يعرج قائلاً: "...أصبحت وضعيتي في الجزائر تتغير إلى الأسوأ، ليس من حيث الماديات، لكن من ناحية الإيمان و الروحانيات، فيلاني لا يصعد و لا ينزل أي هو في سكون، فأنا أذهب إلى الصلاة و أرجع إلى البيت، آكل و أشرب، و لدي حياة يومية عادية أشتري هذا و أقوم بذلك، فحياقي لم تعد مثل حياقي في أمريكا فأنا عرفت تحسناً كبيراً هناك، فأنا لو بقيت هناك الآن لما أصبحت لدي تجارة كبيرة أخرى و متطورة و صرت في شيء أكبر من ذلك فأنا هنا العكس أصبحت أعيش و أعمل في فوضى..."

ففي هذه المرحلة لدينا ما يعادل (6 حالات من مجموع المبحوثين) و الذين تبين لديهم سوء الإدماج بعد الهجرة و الذي كان ناتجاً عن المدة الطويلة من جهة، وبالتالي يتولد من جراء ذلك معاناة سيكولوجية، كما أن عدم تكيفهم أو اندماجهم داخل المجتمع، ناتج عن التناقضات التي يواجهها هؤلاء العائدين نظراً لانتمائهم إلى حقلين ثقافيين، الثقافة المكتسبة من بلد الإقامة من جهة، وثقافة بلد الأصل التقليدية من جهة أخرى. مثلاً يحدث تماماً بعد الهجرة في المرحلة الأولى من الهجرة، حيث أن هذا التنازع ينطبق أيضاً على الانفصال النسبي لهذا المهاجر بين الوسط الأسري الذي ينقل ثقافة الموطن الأصلي والوسط الاجتماعي الجديد في المهجر. و كان ذلك من بين الأسباب التي كانت عاملاً من بين العوامل التي جعلت هؤلاء يشعرون بالإغتراب بعد العودة. خصوصاً مع (السيد حسين والسيد سعيد) بسبب ما كانا يعانيه من عدم فهم المجتمع بعد فترة طويلة من إقامتهما في البلد المضيف و الإصطدام بالتغير الذي أصاب مجتمعهما خلال الفترة التي كانا غائبان عنها إلى جانب نقص الرأسمال الاجتماعي لكليهما خصوصاً مع نقص الزيارات عند الأول بعد فترة من الإقامة في المهجر. و في هذا يعلق (السيد سعيد) قائلاً: "...أنا لم أستطع العيش هنا في الجزائر بعد عودتي و لم أستطع التأقلم. فأنا بقيت منذ 1992 إلى غاية 2010 مدة 18 سنة في المهجر، كما أن عودتي لم تكن نهائية، عدت مرة واحدة بقيت فيها سنة و نصف فقط، و أنا في الآونة الأخيرة ذهبت إلى ألمانيا و بقيت هناك مدة 6 أشهر ثم رجعت إلى إيطاليا بقيت فيها لمدة 3 أشهر ثم عدت إلى هنا [الجزائر] مرة أخرى و مكثت خلال شهرين، فأنا هنا لم أستطع الإدماج..."

و من خلال هذا التعليق نستطيع استنتاج أن المدة الزمنية الطويلة ليست كافية لوحدها لتفسير سوء الإدماج عند مثل هؤلاء المبحوثين و إنما هناك عوامل أخرى تتداخل فيما بينها لتفسير ذلك و هذا يدل على أن قضية الإدماج بعد العودة لم تعد مسألة بسيطة و إنما هي مسألة جد معقدة و تحتاج في تفسيرها إلى عدة متغيرات

و دراسات. أما **(السيدة كريمة)** فكانت تعاني هي الأخرى من حالة استئصال ثقافي بسبب التغير الذي أصابها بعد هجرتها في سن مبكرة مما أثر ذلك في هويتها، زيادة إلى افتقارها إلى عائلة تحميها و تعزز فيها ذلك الانتماء الثقافي و الاجتماعي الذي يحتاج إليه كل مهاجر يغادر وطنه، مما جعلها تضع هويتها داخل مجتمع تشعر فيه أيضا بعدم الانتماء مما جعلها تعيش حالة تمزق ثقافي كما أشار إليه "صياد" وسنقوم بتفسير و تحليل ذلك لاحقا في المباحث اللاحقة مع متغيرات أخرى لأكثر فهم لهذه المسألة.

أما **(السيد حمادة)** و الذي يعتبر الحالة الوحيدة التي عرفت أطول مدة إقامة في المهجر ناهيك عن مجمل تلك السفريات و التنقلات التي كان يقوم بها و التي بدأت معه من سن مبكرة (16 سنة) أصبح يشعر بعد كل تلك المدة بالهوة بين الفترة التي تركها في سنوات السبعينات و تلك التي عرفتها مرحلة الألفية الجديدة بالرغم من ارتباطه و حبه الكبير للوطن وبالرغم كذلك من تلك الزيارات و الاتصالات التي كان يقوم بها من حين إلى آخر، إلى أنه وقع فريسة عدم إمكانيته إدراك و فهم ذلك التغير الاجتماعي الذي أصاب مجتمعه بعد كل تلك الفترة الزمنية الطويلة التي كان غائبا فيها عن بلده الأصلي و التي كانت سببا لتعرضه إلى مشاكل اجتماعية و بيروقراطية كان في غنى عنها و بسبب نقص الاستعداد الاجتماعي، إلى جانب أسباب أخرى سنخرج عليها من خلال تحليلنا للمتغيرات الأخرى التي كانت سببا في عدم الاندماج عند هؤلاء الباحثين. و نجده يعلق في ذلك قائلا: "...أنا من يوم هجرتي إلى يوم عودتي بقيت لمدة 37 أو 38 سنة لأتي عدت مرة بقيت فيها لمدة سنة ثم هاجرت مرة أخرى، لكن مدة هجرتي كلها يمكن القول أنها دامت 37 سنة، بقيت لمدة 12 سنة تقريبا بفرنسا، مدة 7 سنوات بأمريكا و 17 سنة بالسعودية...فلو كان بإمكانني الإستقرار بأمريكا لما خرجت منها، لماذا؟ لأني دخلت بتأشيرة تبادل بين الجامعات أي بين "جامعة تولوز الفرنسية" و "جامعة كانزاس الأمريكية" و كانت عندي منحة لمدة 3 سنوات و أضفت عليها أنا قليلا بعض الوقت و اشتغلت خلالها و بما أتي لم يكن لدي عمل دائم و لم يكن يدفع لي راتب كأستاذ مساعد دائم لأني لم يكن لدي البطاقة الخضراء [وثائق الإقامة الدائمة] فكان لزاما علي الخروج بعد انتهاء مدة تأشيرتي، و في خلال تلك الفترة ساعدني الطلاب الذين كنت أدرسهم كانوا من جنسية سعودية و خليجية تكلموا مع المستشار الثقافي السعودي و كانوا هم سببا في تسهيل عملية الإنتقال إلى السعودية و كنت أدرس بها لمدة 17 سنة كأستاذ مساعد في التحكم الآلي..."

- أما بالنسبة **لمدة الهجرة المتوسطة** (ما بين 7-8 سنوات) و التي مثلتها معظم الزوجات كما بينا آنفا، فقد عرفت سوء اندماج خلال السنتين الأوليتين من الهجرة ثم بدأت تشهد نوعا من الإستقرار و **الاندماج النسبي** و الذي يمكن أن نطلق عليه نوع من التقبل للوضع الجديد خصوصا بعد وضوح السبب من العودة و التي تتفق جل هذه المجموعة العائدة على أنها تضحية من أجل الأبناء و التي تعتبرها بمثابة تقديم الأولويات على حساب استمرار بقائها في البلد المضيف. و فقد مثلت هذه الفئة كل من **(السيدة نبيلة، السيدة سامية)**.

أما **(زوجة السيد حسين الأجنبية)** فكان موقفها من هجرتها مع زوجها مخالفا مما كان يعيشه الزوج ربما يرجع ذلك للاختلاف الموجود بينهما و شعورها بنقص الضغوطات و المطاردات التي كانت تعاني منها في إيرلاندا رفقة زوجها و أصبحت هجرتها إلى الجزائر رغم كل ما تشعر به بعد هجرتها يكسبها ذلك الشعور أكثر بالأمن و الراحة من ناحية حرية ممارسة دينها و نظرة المجتمع لها هذا من جهة، و من جهة أخرى أصبحت تعيش هي الأخرى من اندماج نسبي بسبب عدم فهمها للمجتمع الجزائري و الذي أصبح غريبا عنها بسبب الاختلاف الاجتماعي و الثقافي بين مجتمعها الذي انحدرت منه و بين البلد الذي هاجرت إليها يعطيها و ككل مهاجر غريب عن وطنه ذلك الشعور بنقص التكيف و الاندماج و لا يكون الحل إلا من خلال

عزلها السوسيو- مهني الذي اختارته ملجأ لها خلال فترة إقامتها في الجزائر من خلال ذلك المشروع الإستثماري الذي أنشأته رفقة زوجها.

أما بالنسبة **(السيدة ليلى، السيدة سهيلة والسيدة سميرة)** و بالرغم من مدة إقامتها بالبلد المضيف لفترة متوسطة إلا أنها كانت تعاني من سوء الاندماج و الرغبة الملحة في إعادة الهجرة عند الحالة الأولى بالخصوص، و ذلك لأسباب عدم إمكانية إعادة إدماجها داخل المجتمع إلى جانب نقص الموارد الضرورية للإستعداد قبل العودة من جهة أخرى، و هذا ما سنحاول كشفه و تحليله مع المؤشرات الأخرى التي تعمل على نزع ذلك اللبس و الكشف عن درجة الاندماج عند هؤلاء المبحوثين في المباحث اللاحقة. أما بالنسبة لكل من **(السيدة حورية و السيدة نواره و السيد حسان)** والذي يعتبر الوحيد من بين المبحوثين من جنس الرجال الذين عرفت مدة إقامته فترة متوسطة فكانت هذه المجموعة تتمتع بمستوى من الاندماج خصوصا مع هذا المبحث الأخير الذي اجتمعت فيه كل عوامل الاندماج المادية و البشرية و الإجتماعية و درجة استعداد مرتفعة كما وضحنا ذلك سابقا في الفصل الأول من الدراسة.

- وبالنسبة **للمدة القصيرة** في البلد المضيف و التي تمثلت في حالة واحدة عند **(السيد توفيق 5 سنوات)** و**(السيد ياسين 3 سنوات)** و الذي أدرجنا عودته ضمن المهاجرين إلا أنه يعتبر عودته إلى الأصول والجزور بمثابة هجرة حقيقية إلى الجزائر لأنه ما يزال يشعر بالإنتماء إلى البلدين (الجزائر و فرنسا). فقد عرفت هذه المرحلة بحالة اندماج عند الحالة الأولى بسبب الفترة القصيرة في الهجرة، و بفترة عدم الاندماج عند الحالة الثانية و سنقوم بتفسير و تحليل سبب ذلك لاحقا مع مؤشرات أخرى لطبيعة الاندماج. وبعد هذا الوصف الدقيق لمدة الإقامة لمجتمع البحث، لعله يبدو و للوهلة الأولى علاقة المدة الزمنية بالاندماج بصفة نسبية و كأحد العوامل و المؤشرات التي تفسر نوعا ما مستويات الاندماج لكنها لم تعد تكفي وحدها لتعليل ذلك أمام عوامل أخرى تعتبر هي الأخرى ذات أهمية لتفسير هذه العوامل عند هؤلاء المبحوثين، و التي ستقوم متغيرات و مؤشرات أخرى بفهمها و إعطائها دلالات سوسيولوجية و ذلك من خلال تعرجنا في المباحث اللاحقة و التي من شأنها توضيح مستويات الاندماج من جهة و إعطاء تفسير وتحليل أكثر لظاهرة العودة في حد ذاتها و من ثم فهم الاتجاه نحو البقاء في بلد الأصل و الإستمرار في العودة أو التفكير في إعادة الهجرة من جهة أخرى.

2. تحليل محتوى طبيعة تجربة الهجرة في بلد الإقامة وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة:

بعدما قمنا بتفسير علاقة المدة الزمنية للإقامة في البلد المضيف بمستويات الاندماج بعد العودة والتي أعطت صورة نسبية لفهم ذلك عند حالات الدراسة، فقد بات من الضروري تقصي و توضيح ذلك من خلال متغيرات أخرى حتى يتسنى لنا استنتاج أهم العوامل الحقيقية التي تفسر عملية الاندماج عموما و عند حالات الدراسة على وجه الخصوص وذلك هذه المرة من خلال متغير **طبيعة تجربة الهجرة** كما دلت عليه بعض نظريات العودة. فمن خلال فهمنا لحياة و ظروف هذا العائد أثناء الهجرة يمكننا فهم علاقة تلك الظروف بنظرة و طبيعة الاندماج في بلد الأصل بعد العودة. فكلما كان فهمنا لمسار الهجرة واضحا كلما كانت رؤيتنا واضحة لفهم مسار العودة و بالتالي فهم طبيعة الاندماج. وذلك من خلال ربط عوامل التغير التي سيدركها ذلك العائد فيما بعد استقراره في موطنه الأصلي خصوصا بعد الغياب لفترة طويلة في البلد المضيف. و لعل درجات التغير هذه كان بالإمكان إدراكها من خلال بعض المؤشرات و المتغيرات التي أصابت هؤلاء العائدين في البلد المضيف خصوصا مؤشرات **درجة الإستعداد للعودة** إلى بلد الأصل الثلاث و المتمثلة في الإستعداد المادي و البشري و الإجتماعي و التي أشرنا إليها سابقا، و من خلال أيضا **الوضعية الإجتماعية**

التي كان يعيشها ذلك المهاجر في البلد المضيف أو مدى تعرضه إلى مشاكل من شأنها أن تكون سببا ودافعا للعودة في حد ذاتها. فإذا كانت الهجرة سببا في تحقيق الفوائد ومن ثم إمكانية العودة كما تعتبرها بعض نظريات الهجرة (لاري سجاستد) ففي هذه الحالة تعتبر الهجرة كاستثمار يزيد في إنتاجية الموارد البشرية ككل استثمار يتضمن تكاليف و يجلب أيضا فوائد وتكون العودة بمثابة استثمار كنتيجة للهجرة. فهذا يعني أنه ثمة علاقة بين تجربة الهجرة في البلد المضيف و الاندماج بعد العودة. و هذا ما قد سبق و أن قمنا بالكشف عنه من خلال تحليلنا لمتغير درجة الإستعداد قبل العودة عند هؤلاء المبحوثين في الفصل الأول من هذا الجانب الميداني. حيث توصلنا إلى نتيجة مفادها أن معظم هؤلاء المبحوثين تميزت تجربة هجرتهم بالنجاح و أن نسبة كبيرة من هؤلاء المبحوثين العائدين قد ساهمت هجرتهم بصفة كبيرة على تحسين مستواهم المادي و الاجتماعي بعدما كان معظم هؤلاء يعيشون وضعية مادية غير مرضية قبل هجرتهم. والتي كانت رغبتهم منذ البداية في تحسين ظروف حياتهم بعد الهجرة كما بينا ذلك سابقا. لذلك كان من الطبيعي أن نجد هذا التحسن عندهم و تمكنوا من توفير قدرا من الإستعداد للعودة. حتى أن البعض منهم، تمكنوا بفضل مرتباتهم المحترمة من تحسين مكانتهم الاجتماعية وانتقالهم من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الاجتماعية الوسطى و التي مكنتهم من تحسين وضعيتهم و بالتالي الإستعداد للعودة حينما قرروا ذلك و التي لم تكن هي الدافع للعودة كما بينا سابقا.

لكن وبعد التقصي و البحث و التحليل في علاقة تجربة الهجرة بالاندماج بعد العودة عند هؤلاء المستجوبين وبالرغم من أهمية ذلك باعتبارها وسيلة لإنجاح عملية الاندماج السوسيو مهني بالخصوص، فقد تبين لنا أن تجربة الهجرة الناجحة في البلد المضيف ليست كفيلة لوحدها لتفسير درجات و مستويات الاندماج بعد العودة خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي. إذ أنه و بعد تفريغنا للمعطيات التي لها علاقة بهذا المؤشر، تبين أنه بالرغم من وجود تجربة هجرة ناجحة عند معظم المبحوثين لكن ذلك لم يمنع من الشعور بعدم الاندماج بعد العودة و ذلك عند أغلب المبحوثين و خاصة في السنوات الأولى من العودة. و يعني هذا أن هناك عوامل أخرى أكثر إثارة و تأثير على ذلك. إذ تبين لنا أن هناك اعتبارات أخرى جد مهمة تساعد على محاولة فهم كيف و لماذا تختلف أنماط إعادة اندماج المهاجرين العائدين إلى أوطانهم، و ذلك بسبب تداخل عوامل أخرى لم تكن في الحسبان عند هؤلاء قبل العودة. فقد تبين أن ظروف ما بعد العودة الخاصة بالسياق الاجتماعي والبنوي والسياسي لبلد المنشأ هي التي عكست أيضا على درجة الاندماج، بل و هو ما كان له تأثير أكثر في ذلك عند أغلب المبحوثين المستجوبين. فقد وجدنا تغير نظرة العودة لهؤلاء العائدين بعد عودتهم مقارنة بنظيرتها قبل العودة، وذلك بسبب مشاكل عدم الاندماج و بمجرد التفكير في هجرة جديدة، مما تولد لديهم الشعور بعدم الرضا و خيبة الأمل الإحباط.

وهذا ما يدعونا لتفسير سبب ذلك أكثر و كما فسرتة المقاربة البنوية، و التي ترى أن العودة لا يمكن تحليلها فقط بالرجوع إلى التجربة الشخصية للمهاجر فحسب، ولكنها أيضا ترجع إلى عوامل اجتماعية بنوية لبلدان المنشأ. أي أن العودة هي مسألة نسق. وهذا ما يتلاءم مع أحد التصنيفات التي وضعها "سيزار"¹ للعائدين، محاولا إظهار بوضوح أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية و النسقية لبلدان المنشأ كشرط أساسي لتحديد ما إذا كانت تجربة العودة ناجحة أو فاشلة. فالفضل يعود لأنصار هذه النظرية، حيث أنه لم يعد ينظر إلى العودة باعتبارها حصرا على تجربة هجرة الفرد في الدول المضيفة، كما بينه "لويس" و"وليامس" في مقالهم حول العائدين البرتغال. حيث أنه مهما كان مستوى التوقعات من العائدين، فإن هذه الأخيرة تؤكد أن العائدين هم في كثير من الأحيان الذين لم يستطيعوا تعديل الواقع

¹ - أنظر تحليل النظرية البنوية في تفسير عوامل العودة و الاندماج في الجانب النظري للدراسة.

المعاش. وأنه نظرا لقوة المصالح الخاصة التقليدية في البلدان الأصلية، فإن هؤلاء لديهم تأثير محدود نحو الابتكار في مجتمعاتهم الأصلية، كما أنها تؤكد أنه إذا لم يحدث التأقلم، فإن العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد. ففي النهاية، فإن العائدين يفشلون في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم لأنهم كانوا بعيدين عن "طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" بمجرد بقائهم لمدة أطول في الخارج من جهة، و من جهة أخرى و نظرا لنقص بعض جوانب الاستعداد المهمة و التي أشرنا إليها سابقا متمثلة في الرأسمال الاجتماعي و ما له دور في فهم أهم التحولات و التغيرات التي تصيب المجتمع بعد فترة الغياب التي قضاها هذا العائد بعيدا عن مجتمعه الأصلي، حيث أن ذلك يجعلهم يفقدون شبكة علاقاتهم الاجتماعية ومن ثم يفقدون السيطرة و الإدراك و فهم التغيرات التي أصابت مجتمعهم بعد ذلك الغياب الطويل عنه.

لكن إلى جانب ذلك فقد التمسنا علاقة "تجربة الهجرة الفاشلة" في المهجر على الاندماج خاصة عند هؤلاء الذين أجبروا على العودة أكثر من الذين قرروا لها. و التي مثلتها أحد العائلات المستجوبة و التي بينها منذ البداية و المتمثلة في حالة (عائلة رشيد) بسبب عودتها الإضرطارية، و هذا ما يبين صحة النظرية القائلة بتأثير تجربة هؤلاء المبحوثين الذين صنفوا ضمن هذه المجموعة التي لم تعرف كسابقتها تطورا معتبرا في وضعيتها المادية رغم تحسنها كثيرا بعد الهجرة و ذلك بسبب الانقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و التي لم تمكنه من إنهاء و الإستمرار في تطوير نفسه بما فيه الكفاية من أجل تأمين المخاطر التي سينكبدها بعد عودته بل أنها كانت من الأسباب الرئيسية لعودته و عدم تمكنه من متابعة دورة الهجر بسبب تعرضه لظروف غير ملائمة و التي غيرت مسار هجرته و مشاريعه كلها و لم يتمكن من الإستعداد الجيد للعودة فقد كانت ظروفه تسير عكس ما كان يخطط له. و هذا يعني أنه سواء كانت تجربة الهجرة ناجحة أو فاشلة فهذا لا يعني مقدارا من الاندماج بعد العودة في بلد الأصل لكنها تعتبر أحد العوامل التي تمكن لهذا المهاجر العائد من تجاوز بعض مراحل عدم الاندماج خصوصا إذا كانت درجة الإستعداد كبيرة و هذا ما سنحاول الإشارة إليه بكثير من التحليل في المباحث اللاحقة. لكن تعد العوامل البنائية من أهم عوامل الإستعداد المشار إليها آنفا. أي أن مسألة الاندماج عند بعض المبحوثين لم تعد تتعلق بتجربة الهجرة الناجحة أو الفاشلة بالقدر الذي تتمثل في تغيير نظرة المهاجر العائد إلى مجتمعه و ملاحظة الهوية بين الفترة التي تركها قبل هجرته و تلك التي عرفها بعد العودة و إدراك التغير الاجتماعي الرهيب و تصادم قوى المصالح التقليدية في بلد الأصل مع القيم الجديدة التي اكتسبها في المجتمع المضيف و الذي بقي فيه لمدة طويلة، بل و هذا ما التمسناه عند أغلب المبحوثين الذين يشتركون كلهم في مؤشر طبيعة الهجرة الناجحة و الذين عرفوا مدة إقامة طويلة في المهجر. أي لا يزال تأثير عامل مدة الإقامة الطويلة في المهجر (ما عدا حالة السيدة سهيلة و السيدة ليليا التي كانت مدة إقامتهما متوسطة) إلى جانب طبيعة الهجرة الناجحة حول عملية سوء الاندماج بعد العودة و ذلك عند الحالات التي شكلت أكبر نسبة عند مجتمع البحث (45 بالمائة) والتي مثلها كل من: (السيد حسين، سعيد، علي، ياسين، حمادة، السيدة فاطمة و كريمة)، و الذين شكلوا الفئة الأولى من فئات الدراسة. و لعل تجربة (السيد حسين) خير دليل على ذلك والذي بالرغم من كل عوامل الإستعداد للعودة المادية منها و المعنوية و وجود حياة مستقرة بعد العودة مع استثمار لكن ذلك لم يساعده في الاندماج بعد عودته حيث كان يعيش حياة اجتماعية و نفسية جد مضطربة: "...أنا لم أتأقلم و لا أريد التأقلم، لم أندمج و لا أريد الاندماج. أنا هنا في الجزائر في صراع، شخصيتي عتيبة إذا أردت القيام بشيء ما سأقوم به و لا أحد يمنعني. لا أحد يستطيع أن يرجعني من بلدي لكن في بعض الأحيان أحتاج الخروج من بلدي لأنني أشعر بالإختناق، فإذا أردت التنفيس عن نفسي علي بالذهاب إلى هناك [إيرلاندا] حيث توجد الحياة، أما هنا في الجزائر لا يوجد حياة و الله لا يوجد و ليست موجودة لا نكذب على أنفسنا... أنا أعاني كل دقيقة أعيشها هنا مع الجزائريين، كلما عشت معهم كلما أزيد كرها لهم...أنا ضائع فالشخص بعد غربته تظهر له الصورة بوضوح...زوجتي تقول

لي خذ أمتعتك و انصرف، تقول لي أنا أبقى هنا و أنت إرحل من هنا. لم أستطع تقبل الإعوجاج لا أقدر و لن أقدر و لن أتقبل ذلك..."

أما تجربة **(السيدة كريمة)** في الهجرة و التي تعتبر حالة فريدة من نوعها من بين حالات الدراسة جمعت فيها طبيعة هجرة اضطرارية بسبب الظروف التي كانت تعيشها عائلتها في بلد الأصل (الظروف الأمنية و اغتيال أختها و وفاة الوالدين) و **هجرتها في سن مبكرة و إقامتها لفترة طويلة** في المهجر، أصبحت تعاني بعد كل هذه الفترة التي قضتها في البلد المضيف بعدم انتمائها إليه و لا إلى المجتمع الأصلي بعد عودتها بسبب مشاكل التكيف النفسية التي تعرضت إليها في بلد الأصل و بسبب نشأتها في البلد المضيف و تشربها بالثقافة الفرنسية و ضياع أحد مقومات هويتها الجزائرية (الإسلام) التي سببتها وضعيتها الاجتماعية التي كانت تعيشها في المهجر إلى جانب التثاقف و الإنصهار ضمن المجتمع الفرنسي أفقدها الشعور بالتوازن لا هي تشعر بالانتماء إلى البلد المضيف و لا إلى بلد الأصل، و هذا ما عبر عنه "صياد" **"بالغياب المزدوج"** أحد عوامل **"التمزق الثقافي"** الذي يعيشه بعض المهاجرين الذين غابوا لفترة طويلة في المهجر أو هاجروا في سن صغير و كانت علاقتهم بالمجتمع الأصلي ضعيفة مما ولد لديهم الشعور بعدم الانتماء و الضياع لا إلى هذا و لا إلى ذاك (مجتمع الهجرة و المجتمع الأصلي). و نلخص تجربة هجرتها و مستوى اندماجها بعد العودة من خلال هذه العبارات التي صرحت بها أثناء المقابلة: "...أنا كنت مهاجرة منفية و لم أكن مهاجرة بمعنى الكلمة لأن الهجرة تعني الإختيار، أنا لم أقرر شيئا بل قُدر ذلك في مكاني، أرادت أختي التي كانت مقيمة في فرنسا التكفل و الإعطاء بنا أنا و أخي، كان علي البقاء هناك و لم أكن أرغب في ذلك و كنت دائما واضحة في الحسبان أنني سأعود يوما كنت حينها صغيرة، واجهت صعوبات في البداية، أختي كانت صغيرة هي الأخرى و كان اندماجها أيضا صعبا ماديا و اجتماعيا و وجدت صعوبة من أجل التكفل بنا، كان سني حينها لا يسمح للعمل في البداية، بدأت العمل من سن العشرين و كنت أدرس في نفس الوقت و كنا نعيش مراحل إيجابية و سلبية خلال تلك المرحلة توفي أخي [انتحار] ثم توقفت عن الدراسة و بعدها بدأت في الرسم و كان هو الشيء الذي ساعدني على الخروج من تلك المرحلة الصعبة، ثم التحقت بمدرسة الفنون . لم يكن لدي صعوبات في الاندماج كان علي العيش هناك فقط لم أكن سعيدة هناك كانت دائما أشياء تنقصني كنت أشعر أنني لست في بلدي إلى أن دبرت أموري، كنت في وضعية صعبة و كنت أشعر بالإغتراب. كان ذلك البلد بلد عبور و انتهى..."

أما عن فقدانها للهوية تقول: "...أنا لست مسلمة أصلا أنا جزائرية غير مسلمة كل شيء نفسه بالنسبة لي حتى أنا لم أكن أهتم بالناس إذا كانوا مسلمين أو غير مسلمين، كل هذه الأمور ليست معيارا للحياة، المهم أن تكون لدينا شيء من الإنسانية الخير، القلب الطيب، هذه الأمور هي التي تهمني أما الدين فذلك أمر شخصي..." إلى جانب غياب بعض المفاهيم و المعايير و العادات عند المبحوثة عندما سئلت عن مدى حفاظها و تمسكها ببعض العادات و التقاليد في البلد المضيف أجابت: "...ماهي العادات الكسكسي و كل هذه الأمور؟ المهم أنني أشعر أنني جزائرية بالرغم من كوني غير مسلمة، أما بالنسبة للعادات هو ما ورثته من أبي هو عمل الخير عدم الكذب و عدم السرقة و كل هذه الأمور، فإذا كان هذا من العادات فأنا أنتمي إلى هذه العادات فهذا كله مصدره إنساني لأن الإنسانية وجدت قبل وجود الدين..."

أما عن اندماجها بعد العودة تقول: "... أنا لست مندجة و لا متكيفة أبدا و لن يتحقق ذلك أبدا [تسكت] و لا أنتمي إلى هذا البلد...أنا لا أشعر بالراحة أنا متضجرة..." ذلك هو الشعور بالشتات و فقدان الهوية و بعض المفاهيم و المعايير إلى جانب العزلة عن المجتمع بعد مكوثها داخل بيتها لفترات طويلة و عدم خروجها منه بسبب التخوف الذي أصابها بعد عودتها من المجتمع، أصبحت تعيش حالة نفسية جد صعبة و التي كانت نتاجها أيضا تجربتها السابقة طوال مسار الهجرة. هو الشعور بالضياع و بتمزق الهوية عدم الانتماء لا إلى ذلك البلد و لا إلى ذاك و كان نتيجة ذلك الشعور بالإغتراب في كلا البلدين و الإنعزال الذي أصبح أقصى درجات الإغتراب لديها.

لكن (السيد ياسين) وعلى النقيض من التجربة السابقة و على الرغم من ميلاده و نشأته في المجتمع الفرنسي، إلا أن تجربته تختلف عن التجربة السابقة بسبب ذلك **الإنتماء الثقافي المزدوج** الذي من خلال تشربه بالثقافة الأصلية منذ نعومة أظافره من خلال التحليل بين القيم الجزائرية و الفرنسية التي وهبها له وسطه الأسري. و هاتان الخاصيتان المختلفتان جذريا في شعور و سلوك هذا المبحوث استطاعت أن تدوم طوال حياته بمجرد انتمائه إلى مجتمعين و بمجرد حمله لاسم جزائري و اقتسامه لثقافتين مختلفتين، ثقافة ذلك المجتمع الذي ولد و نشأ فيه و ثقافة الأسرة في البيت. و هذا الإنتماء المزدوج يمكن أن يكون حسب الطريقة المعاشة منبع إثراء أو عدم توازن الشخصية خصوصا أولئك الأبناء المنحدرين من مجتمعين مختلفين إما الفرنسية أو الجزائرية الكاملة لهذا الإبن. لهذا كان من البديهي أن نجد انعكاس غرس ثقافة و قيم و مبادئ مجتمع الأصل و بالتالي نقص ذلك الشعور بعدم الإنتماء الذي كان موجودا عند المبحوثة السابقة والشعور على العكس من ذلك بالإنتماء المزدوج إلى مجتمعين، خصوصا بعد تجربته في العودة. لكن و على الرغم من ذلك فهذا لا يعني الشعور بالاندماج بعد العودة، و ذلك بسبب الظروف التي واجهها بعد عودته و عدم قدرته على فهم النسق الاجتماعي إلى جانب تعرضه لمشاكل مختلفة بعد عودته مما أدى ذلك إلى تغيير نظرته للمجتمع بعد استقراره في بلد الأصل:

« ...je portais une idée positive sur l'Algérie, trop peut être, on est dans l'illusion, on voit l'Algérie de l'été, l'Algérie des vacances, l'accueil des familles etc.. et comme on est là-bas de manière festive on a une idée d'une Algérie qui est peut être une idée différente celle de l'Algérie qui est maintenant que je suis installé ici...bon maintenant j'ai du recule, la j'ai vécu pendant 1 an et demi donc j'ai une autre vision, j'ai du rester 3 ans c'étais des allées retours mais je restais un peu, je partais je revenais, mais avant de revenir pour moi c'était le paradis, j'allais aller chez moi, j'allais voir tout le monde, la fierté algérienne, la terre où le sang a coulé pour la libération, c'était vraiment ça. C'était l'image qu'on a de l'Algérie. Donc c'est ça que représentais avant l'Algérie pour moi, mais si vous me posez la question pour maintenant ça va être le contraire... »

أصبح هو الآخر يعيش حالة تمزق و غياب مزدوج¹ بين المجتمع المضيف و مجتمع الأصل و ذلك بسبب الثقافة المزدوجة التي اكتسبها من جهة و بعد احتكاكه بمجتمعه الأصلي من جهة أخرى و خصوصا بعد تلك المشاكل التي تعرض لها أصبح يشعر بالإنتماء إلى المجتمع الفرنسي أكثر و لم يعد يفهم المجتمع بعد إقامته فيه و كانت تبدو له بعض السلوكيات غريبة بسبب أنه كان يشعر بالإغتراب تجاه الثقافة الأصلية بسبب عدم إدراكه و فهمه للمجتمع الأصلي:

« ...on ne sais pas qui on est réellement, à la fin je me suis fais une raison, et maintenant je me dit je suis un citoyen du monde voilà, où je me sens bien c'est là où je suis, c'est vrais on le ressent souvent parce qu'on comprend pas tout, il ya des choses qui peut vous paraître naturelle chez vous qui n'on pas l'être chez moi parce que vous aurez grandis là dans le pays, et moi non, donc j'ai même la double culture et en même temps j'ai un manque aussi sur certains points, il ya des choses qu'ils sont tabous ici qui ne va pas être tabou là-bas pour moi forcément, mais c'est avec le temps que j'ai compris qu'il ya des choses qu'on pouvait faire d'autres non et tous, donc c'étais vraiment ça... »

¹ - Sayad, A, la double absence, opcit.

أما **الفئة الثانية** التي كانت نسبة الإدماج فيها متوسطة أو درجة تقبل اجتماعي بعد العودة فقد تمثلت في الحالات التي عرفت مدة إقامة متوسطة بالدرجة الأولى و **تجربة ناجحة** في البلد المضيف و التي شكلت نسبة (25 بالمائة) من مجتمع البحث و ذلك عند كل من: **(السيدة نبيلة، سامية، و زوجة حسين الأجنبية)**، باستثناء **(السيد محمد و السيد حسان من كندا)** الذي كانت مدة إقامتهما طويلة في المهجر و بتجربة ناجحة في البلد المضيف إلا أنه لم يكنا يعانين من سوء الإدماج مقارنة مع الذين كانوا يشتركون معهما في نفس الخصائص (الفئة الأولى) و الذين أصبحوا يعانون سوء الإدماج الاجتماعي بعد العودة. و يفسر ذلك بسبب إصرارهما على البقاء بعد عودتهما تلك و في بلد الأصل نظرا للأهداف التي وضعها كل منهما من وراء عودتهما و تشترك في ذلك معهما بالخصوص تلك العائلات التي كانت عودتها بسبب الأبناء و الذين يعتبرون عودتهم بمثابة تضحية من أجلهم و من بين الأولويات في حياتهم على استمرار بقائهم في المهجر بالرغم من الإستقرار الذي كانوا يتمتعون به قبل العودة في بلد الإقامة. أما **(الزوجة الأجنبية للسيد حسين)** و بالرغم من عدم انتماها إلى المجتمع الجزائري لكن مستوى اندماجها في المجتمع بعد هجرتها رفقة زوجها يعتبر أحسن اندماجا مقارنة بزوجها الذي لم و لا يريد الإدماج داخل مجتمعه و يفسر ذلك بربط نوايا المهاجرين للعودة و دوافعهم للعودة كما يبين ذلك "جورج جملش" حول تحديد عوامل الإدماج. أي أن سبب العودة عندها نظرا لتجربة هجرة صعبة في البلد الذي كانت تقيم فيه مع الزوج و تعرضها للعنصرية كان أحد العوامل التي عملت على تخفيف عبء سوء الإدماج مقارنة مع الوضعية الاجتماعية التي كانت تعيشها في بلد الإقامة: "...أنا قبل ارتدائي الحجاب لم أجد أي سبب يجعلني أرحل من مكاني أو تغيير وضعيتي، كنت أحب عملي و أحببت المكان الذي كنت أقيم فيه، لكن بعدما أصبح الأمر صعبا فيما بعد و مضايقات و أصبح الوضع غير مقبول بالنسبة لي و كنت أعيش في وضعية قلق مستمر. حتى و إن وددت الذهاب إلى وطني لزيارة أبي أحتاج لساعات في المطار من أجل الإجابة على أسئلة كثيرة مع شرطة الحدود، لكن لو لم يكن لدي حجاب على رأسي سيجعلني أمر بسلام كأن شيئا لم يحدث. كما أن هذا الشيء لم يحدث لي لأنا شخصا و إنما حدث للكثير من الأشخاص الذين كانوا يواجمون أسئلة غريبة معهم، يتعبونك بالأسئلة إضافة إلى تعب السفر و يتركوك تغادرين...كان الناس في بريطانيا يشعرونك بأنك عدوة لهم بمجرد رؤيتهم لي بالحجاب مقارنة معي هنا، فقد أصبحت جد مقبولة كشخص هذا ما جعلني أشعر بالراحة أكثر و كنت أشعر أنني لست أجنبية و لم يكن المجتمع ينظر إلي بنظرة غريبة بارتدائي للحجاب..."

أما **الفئة الثالثة** لمستويات الإدماج بعد العودة و التي مثلت نسبة (10 بالمائة) تمثلت عند أولئك الذين عرفت تجربة هجرة ناجحة إلى جانب مدة إقامة متوسطة في البلد المضيف و ذلك عند كل من **(السيد حسان من الإمارات العربية، و السيدة حورية)** التي كانت لديها نية العودة منذ البداية (قبل الهجرة): "...كنت خائفة أن أتعرض إلى مشاكل بعد العودة، من هذه الناحية فقط [نظرا لتعرضها من قبل لمشاكل عائلية مع عائلة الزوج قبل هجرتها] لكن الفكرة بحد ذاتها كنت متقبلة لها، و كنت منذ البداية متحمسة لها، فقد كان لابد من ذلك، أنا مبدي بقي نفسه لم يتغير، و كان السبب الرئيسي في ذلك هو الأبناء، و بعد عودتنا كان كل شيء جديد علينا، و اندمجت بسرعة و الحمد لله و لم يكن عندي مشكل اندماج و لم أندم على ذلك، و كنت أتكلم مع زوجي حول سلبات المجتمع و أقول مثلاً يقال في الأغنية "مهما كان بلدي أحبك (بنغيك)" بسليباتك أعود إلى بلدي...". أما **(السيدة نوار و السيد رفيق)** و بالرغم من مرور تجربة هجرة صعبة نوعا ما في البلد المضيف عند الأولى و هجرة من أجل الدراسة عند الحالة الثانية، إلى جانب مدة هجرة قصيرة إلا أنها لم تكن تعاني من سوء اندماج بالقدر الذي عرفته باقي الحالات إلا في الفترة الأولى من عودتها و الذي يبدو شيئا طبيعيا، و ذلك بسبب الهدف من العودة من جهة (لأجل سد النقائص التي كانت

العائلة تعاني منها) و طبيعة بلد الإقامة التي عادت منها الحالة الأولى من جهة أخرى و هي التي شكلت **الفئة الرابعة** من حالات الدراسة بنسبة (10 بالمائة).

و بهذا و بعد فحصنا في كل مرة لأهم عوامل الاندماج الممكنة عند حالات الدراسة و التي تتفق عليها أيضا معظم نظريات العودة و الاندماج، و تعتبر تجربة الهجرة أحدهم، سنقوم بقياس كل عامل من هذه العوامل على حداء، من ثم يمكننا الإستنتاج في الأخير أي هذه العوامل أكثر تأثيرا على الاندماج بعد العودة.

المبحث الثاني:

تحليل محتوى تأثير ظروف بناء مشروع العودة وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل

بعد البحث والتقصي في المبحث الأول عن متغيرات الهجرة وعلاقتها بالاندماج و التي تمثلت في مدة الإقامة في البلد المضيف من جهة و طبيعة تجربة الهجرة من جهة أخرى و مدى انعكاسها على حياة هؤلاء العائدين في بلد الأصل، تبين لنا أنه ثمة عوامل أخرى تحتاج إلى البحث والتحليل، خصوصا و أننا توصلنا إلى حقيقة مفادها أن متغيرات الهجرة هذه لم تعد كافية لوحدها لتفسير و فهم عملية الاندماج عند هؤلاء المبحوثين العائدين بالرغم من أهميتها إلا أنها كان لها تأثير على ذلك بشكل نسبي. لهذا فقد بات من الضروري الفحص و التعمق في هذه المسألة بأكثر تحليل و تفصيل من خلال متغيرات أخرى تعمل على الكشف عن عوامل الاندماج هذه و من ثم يتسنى لنا في النهاية فهم استراتيجيات العودة من جهة ومكانيزمات الاندماج بعد العودة من جهة أخرى، و فهم أيضا مختلف الاتجاهات التي سيتخذها هؤلاء العائدين في النهاية حول استمرارية الإقامة في بلد الأصل أو التفكير في إعادة الهجرة خصوصا في حالة عدم الاندماج. لذلك و من خلال هذا المبحث سنحاول أن نبين علاقة الاندماج هذه المرة من خلال متغيرات العودة في حد ذاتها. إذ يتمثل المتغير الأول في معرفة **طبيعة العودة** الإختيارية و الدائمة من جهة والإضطرابية أو القسرية و المؤقتة من جهة أخرى و مدى تأثير ذلك على اندماج هذه العائلات داخل بلد الأصل بعد العودة و ذلك في **المحور الأول**.

أما **المحور الثاني** فيجب عن **متغير مدة العودة** داخل بلد الأصل و ما لها من أهمية لفهم انعكاسات ذلك على عملية الاندماج، و من ثم الكشف عن ماهي أهم و أكثر العوامل التي لها فعالية على عرقلة عملية الاندماج هذه بعد العودة؟ و هل للعودة الطويلة المدى من علاقة و دور في فهم و تقبل الوضع الجديد وبالخصوص بعد فترة الإقامة الطويلة في المهجر؟ و هذا ما سيدعونا إلى أكثر مقارنة بين المدة الطويلة في المهجر مع مدة العودة القصيرة المدى في بلد الأصل وعلاقة ذلك على عملية الاندماج بعد العودة. أي محاولة الكشف و التحليل عن مدى قدرة هؤلاء العائدين على تعديل الواقع المعاش بعد العودة و التكيف مع الوضع الجديد بعد فترة طويلة من العودة أو اتخاذ سلوكات معاكسة لعملية الاندماج من خلال العزلة عن المجتمع نظرا لقوة المصالح الخاصة التقليدية في بلد الأصل.

1. تحليل محتوى طبيعة العودة وعلاقتها بالاندماج في بلد الأصل:

تعتبر العودة قرارا مهما ضمن مشروع الهجرة، لكن يبدو موضوع العودة و الاندماج أكثر تعقيدا من العودة نفسها، فكلما كان الحديث عن العودة إلا و اصطحب معه الحديث عن الاندماج في بلد الأصل خصوصا بعد فترة من الإقامة في البلد المضيف. لذلك نود هذه المرة فحص درجة الاندماج هذه من خلال الإشارة أولا إلى عملية العودة المقررة منها و الإضطرابية من جهة، ثم فحص علاقة نية العودة في البداية الدائمة منها أو المؤقتة من جهة أخرى، و من ثم فهم أهم التغيرات في هذه القرارات التي يتخذها العائدين عموما و

هؤلاء المبحوثين على وجه الخصوص بعد فترة من الإقامة في بلد الأصل و ماهي أهم العوامل التي تعمل على هذا التغيير. و علينا الإشارة أولا و كما بينا منذ البداية من خلال عرضنا لأهم الخطوات المنهجية لإجراء هذا البحث، أننا تعمدنا على اختيار هذه العينة التي كانت عودتها اختيارية و المقررة. و بالفعل وبعد عملية التقصي و التحليل من خلال تفريغ البيانات الخاصة بهذا المتغير، تم الوصول إلى نتيجة مفادها أن معظم المبحوثين في هذه الدراسة كانت عودتهم مختارة و مقررة لكن بعد وجود العوامل المحفزة لها كما بينا ذلك في الفصول السابقة عن أسباب العودة عند هذا العائلات. حيث توصلنا إلى استنتاج أن العودة المختارة لم تأتي بالصدفة أو بغتة و إنما كانت هناك عوامل أحدثتها و من ثم جاء بعدها التفكير و أخذ القرار بذلك من خلال مراحل قمنا بتفسيرها في المباحث السابقة. كما أننا من خلال تحليلنا لهذا المتغير من جهة و اختيارنا للعينة الغرضية منذ البداية (العودة المختارة) من جهة أخرى، مكننا ذلك من فهم ما إذا كانت ثمة علاقة حقيقية بين العودة المختارة والاندماج كما كشفت عن ذلك بعض الدراسات عن العودة (كاسارينو 2004)، أم أنه و على العكس من ذلك لم تعد طبيعة العودة المختارة تشكل معيارا أو مقياسا حقيقيا لمسألة الاندماج. معنى هذا أن هناك عوامل أخرى أقوى و أكثر تأثيرا من طبيعة العودة المقررة. ومن أجل ذلك سنقوم بكشف هذه العلاقة من خلال وصفنا أولا عن طبيعة العودة المختارة منها والإضطرارية من جهة عند هؤلاء المبحوثين، ثم نعرض بعد ذلك لمعرفة نية العودة منذ البداية الدائمة منها والمؤقتة من جهة أخرى و من ثم نقوم بمقارنة هذه المتغيرات بدرجة الاندماج بعد العودة عند مجتمع البحث.

وبعد تفرغنا لمتغير طبيعة العودة، فقد تبين لنا أن معظم المبحوثين في هذه الدراسة كانت عودتهم مختارة ومقررة بالفعل، ما يعادل 16 حالة من بين 4 حالات من مجتمع البحث كانت عودتهم إضطرارية و قسرية (ما يعادل 80 بالمائة مقابل 20 بالمائة)، و نستنتي بذلك (عائلة السيد رشيد) وعودته الإضطرارية بسبب انقطاع دورة الهجرة، و(السيدة فاطمة و السيدة نبيلة) وعودتهما المكروهة و القسرية والتي كانت بسبب مرافقة الزوج عند الأولى حيث كان سبب عودته تراكم الأسباب لديه الصحية منها و وصوله إلى سن التقاعد كما كانت رغبته للعودة منذ البداية. أما الحالة الثانية فكانت عودتها بعد إقناع الزوج لها بالعودة من أجل الأبناء. كما تميزت نية هذه العودة الإضطرارية على أنها كانت منذ البداية مؤقتة والذي يبدو شيئا بديهيًا منذ البداية بسبب صعوبة التأقلم و الاندماج بعد العودة لنقص الإستعداد عند العائلة الأولى (عائلة رشيد) وعدم الرغبة في العودة عند الحالتين الأخيرتين. لكن سرعان ما تغير واقع هذه الحالات إلى عودة دائمة بعد تغير بعض المعطيات التي سنقوم بالكشف عنها من خلال التحليل سواء في هذا المحور أو من خلال المحاور اللاحقة و التي تكشف لنا عن مستويات الاندماج من جهة و عن أسباب التغيرات التي شهدتها الكثير من هذه العائلات من جهة أخرى. و بما أن تجربة الهجرة هي التي تعكس و تحدث قرار العودة كما رأينا سابقا بعد تحليلنا و فحصنا لتجربة و مسار الهجرة عند هؤلاء المبحوثين، فهذا ما مكننا من فهم قرار العودة عندهم. فبعد التقصي في عوامل العودة تبين لنا أن نوايا المهاجرين في وقت الرحيل لا تنبئ بالفعل عن سلوكهم الفعلي. أي أن قرار العودة هو قرار فردي لكن تتدخل فيه عوامل بنوية أخرى تغير مساره نحو الهجرة أو العودة. و نفس الشيء بعد العودة، فهذه العوامل هي التي تحدد مساره أيضا نحو استمرار العودة أو إعادة الهجرة أيضا. لذلك و كما بينا سابقا و بالرغم من الطبيعة المختارة لعودة هذه العائلات و التي تبدو منذ الوهلة الأولى كما بينا آنفا، إلا أن قرارها هذا بالعودة يعتبر قرار مفاجئا خصوصا بعد التأثر بتجارب الآخرين الذين ينتمون إلى نفس الشبكة الإجتماعية عند البعض كما بيننا في الفصل السابق و بالخصوص عند العائلات التي كانت عودتها من أجل الأبناء: (عائلة السيد علي، عائلة السيد

سعيد و عائلة السيد حسان من كندا و عائلة السيد محمد و عائلة السيدة نبيلة)، و أحد الأسباب عند (السيدة نؤارة). أو بسبب دوافع خارجية و بشكل عام، حيث توصلنا أيضا إلى أن كل هذه العائلات المستجوبة تتفق في نفس الدوافع للعودة و بالرغم من اختلافها و التي تعمل النظرية البنيوية على تفسيرها كأحد عوامل العودة بالرغم من اختلاف أسباب هذه العوامل، إلا أنها تنصب كلها في مصب واحد و هو توفر الظروف والدوافع النفسية و التي كانت بمثابة عوامل محفزة للعودة. و تعتبر العودة من أجل الأبناء أحد الأسباب الأولى التي قامت بتفسير ظاهرة العودة المختارة هذه عند العائلات المستجوبة في الدراسة كما وضحنا ذلك في الفصل السابق و التي شكلت نسبة معتبرة من مجتمع البحث، (50 بالمائة أي ما يعادل ست عائلات من بين 12 عائلة من عائلات الدراسة). ومنها من كانت عودتها لأسباب خارجية و هذا ما رأيناه مع العائلات الأخرى التي لم يكن لديها أبناء أي لم تكن عودتها من أجل الأبناء بعد شعورها بعدم انتمائها إلى تلك البلدان و تعرضها لضغوطات مكنتها في الأخير إلى أخذ القرار بالعودة (تجربة حسين العائد من إيرلندا مع زوجته الأجنبية). فمعنى هذا أن معظم هذه العائلات كانت عودتها بعد وجود الأسباب و المحفزات و ظروف معينة هي التي وجهت تفكيرهم و توقعهم نحو تغيير مكان إقامتهم و بالتالي العودة إلى بلد الأصل كما بينا سابقا مع تحليلنا للفرضية الأولى و الثانية (حالة حسين، العائلات المقيمة في الدول العربية كعائلة نؤارة و حسان مع درجة استعداد مرتفع من جهة و توفر الظروف البنيوية سواء في البلد المضيف أو المنشأ، وكذا معظم العائلات العائدة من أجل الأبناء). ونفهم من هذا أنه و بالرغم من وجود العودة المقررة إلا أنها تعتبر مشروعا يتطلب إعدادا نفسيا واجتماعيا واقتصاديا كبيرا. لذلك ينبغي الإشارة إلى هذه العوامل أيضا إلى جانب طبيعة العودة من أجل فهم مستويات الاندماج عند هؤلاء العائدين. أي أن فهم ذلك لا يتطلب معرفة طبيعة العودة فحسب بالقدر الذي ينبغي الإشارة إلى عوامل أخرى بعد هذا الاختيار والقرار أي فهم ما إذا كان هناك ثمة استعداد أي أن يتخذ هذا القرار بعد تفكير و إعداد مسبق و الحاجة إلى البحث عن المعلومات الضرورية للعودة والتي تمثل أحد المتغيرات الرئيسية لأخذ هذا القرار و هذا ما سنكشفه لاحقا في الفصل اللاحق.

ونفهم من هذا أن طبيعة العودة هذه و بالخصوص المقررة لم تعد معيارا أساسيا للاندماج بعد العودة و هذا ما توصلنا إليه بعد فحصنا لدرجة الاندماج عند هؤلاء الباحثين الذين قرروا العودة بمحض إرادتهم (أي بعد توفر الدوافع لذلك). حيث وجدنا أن معظم هؤلاء و الذين كانت عودتهم مختارة كانوا يعانون سوء الاندماج بعد العودة (8 حالات من مجموع 16 حالة من مجتمع البحث) و ذلك عند كل من: (السيد حسين، سعيد، و السيد علي) و الذين كانوا يعانون من الشعور بالإغتراب لأنهم كانوا يتعرضون بصفة دائمة بعد هجرتهم إلى التعرف على قيم وثقافات جديدة في البلد المضيف، ثم بعد عودتهم يبدؤون في ملاحظة تغيرات إجتماعية و ثقافية و التي جعلتهم يعيشون صدمة ثقافية قيمية، وتكمن هذه التغيرات في مواجهة هؤلاء قيما جديدة لم يألفوها من قبل، كما أنها لا تتناسب مع مقومات شخصيتهم وقيمهم التي طبعوا عليها قبل الهجرة أو التي اكتسبوها خلال الفترة التي كانوا مقيمين فيها في البلد المضيف والتي كان سببها التغير الإجتماعي بحد ذاته و الذي شهده المجتمعات و لاسيما في الفترة الأخيرة. إلى جانب أيضا تغير هذا المهاجر العائد في حد ذاته من جراء استدخاله لبعض القيم التي تعلمها و تأثر بها بعد إقامته في البلد المضيف. وعندما يتوجب عليهم تقبل هذه التغيرات حينها فقط يحدث خلا في تفكيرهم. ولعل أزمة الإغتراب هذه، والتي أصبح يعاني منها المهاجرون أكثر من غيرهم عموما كانت أقصى درجات عدم الاندماج بعد العودة عند البعض. بل وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات الإجتماعية إلى أن الأمراض النفسية تزداد عند المهاجرين الذين يتعرضون لصراع القيم بين قيم الموطن الأصلي وموطن الهجرة، وعندما يتعرض هذا المهاجر إلى

الإستسلام إلى القيم الجديدة تتولد لديه الرغبة في سلك سلوكيات جديدة وغريبة من أجل البحث عن التكيف والاندماج داخل مجتمع الهجرة، و تتولد نفس الأزمة بعد العودة أيضا. و يقول العالم النفساني "لوندستد" في ذلك: " يحدث سوء التوافق في الشخصية كرد فعل للفشل المؤقت في محاولة للتكيف مع ما يحيط بالمرء من طرائق جديدة و قيم جديدة" وعندما يحدث ذلك يعاني المرء كما يقول: "إحساسا ذاتيا بالضيق و شعور بالعزلة و الوحدة، و عندما يتحرق شوقا إلى بيئة يكون فيها إشباع حاجاته المادية والنفسية متوقعا و أكثر وثوقا". و يتابع "لوندستد" "ثم بعد ذلك يصبح قلقا و مضطربا و تغلب عليه مظاهر البلادة". و يعتبر **(السيد حسين)** بالخصوص مثالا لذلك حيث تقدم لنا زوجته صورة معاناته و عدم اندماجه بعد العودة قائلة: "... لم يعد زوجي الشخص نفسه بعد عودته إلى هنا فقد تغير كثيرا و أصبح يبدو لي شخصا آخر، فهو يبدو قلقا ومنزعجا في أغلب الأحيان، ليس بإمكانه الاندماج أبدا، لم يتقبل تغير المجتمع الكبير بعد فترة غيابه، لم يعد المجتمع نفسه قبل هجرته، لم يتقبل الذهنيات الجديدة للأشخاص لذلك فهو يغضب كثيرا على تصرفات أولئك غير المبالين بالدين و لا بالمعايير الإجتماعية، حيث كان الإحترام سائدا في المجتمع و تفشت المساواة في المجتمع، و يقول أنهم ليسوا نفس الأشخاص الذين تركهم من قبل و يريد تغييرهم...". و كذلك **(السيد ياسين، السيد حمادة، السيدة ليليا، و سهيلة السيدة كريمة)**، أيضا ممن كانوا يعانون سوء الاندماج ما يعادل 40 بالمائة من مجموع الذين كانت عودتهم مختارة.

أما المجموعة الثانية التي لم تكن تعاني من سوء الاندماج ماعدا في السنة الأولى من العودة و الذي يبدو بديها عند معظم العائدين و ذلك عند كل من **(السيد حسان من الإمارات، والسيدة نواره، توفيق، سامية، والسيدة حورية)**، أما **(السيد محمد و زوجة حسين الأجنبية)**، يمكن القول أنهما بالرغم من الإختلاف والتغير الكبير الذي شهدته حياتهما بعد العودة إلا أنهما يبديان نوعا من التقبل للمجتمع و ليس الاندماج وذلك لسبب شخصية كل منهما و مدة الهجرة الطويلة عند الأول من جهة، وعدم إدراك ومعرفة المجتمع من قبل عند الثانية بالرغم من كونها أجنبية لكن كفة التوازن بين شعورها بالحرية من حيث ممارسة دينها و بين نظرة المجتمع و المشاكل التي تعرضت إليها بسبب زوجها من جهة و إسلامها من جهة أخرى أصبحت تولي الأولوية للبقاء في البلد الجديد و تقبلها له رغم كل السلبيات و الشعور بالتناقضات الموجودة فيه بعد الإقامة و الإستقرار فيه رفقة زوجها.

و نفهم من ذلك أنه ثمة عوامل أخرى تدخل في فهم عوامل الاندماج هذه عند هؤلاء المبحوثين وهذا ما يلغي الفرضية القائلة أن العودة المقررة كفيلة لتفسير مستويات الاندماج. بل وما يؤكد ذلك هو تغيير نوايا هؤلاء العائدين قبل عودتهم التي كانت تنبئ بالعودة الدائمة منذ البداية، لكنها في الحقيقة سرعان ما تغيرت إلى عودة مؤقتة عند البعض والتفكير في إعادة الهجرة عند البعض الآخر. أي أن تجربة العودة للعيش في بلد الأصل هذه المرة غالبا ما تؤول إلى تعديل في الخطط الأصلية، وهكذا و كما أشارت إليه دراسة "جورج جملش" الذي شدد على ضرورة ربط نوايا المهاجرين و دوافعهم للعودة من أجل فهم عوامل الاندماج. فإن نوايا المهاجرين في وقت الرحيل لا تنبئ بالفعل عن سلوكهم الفعلي. أي أن العوامل الظرفية و البنيوية لها تأثير معين على قرار العودة. فحسب "جملش"، فإن قرار العودة لا يمكن التخطيط له بصفة صحيحة لأن المهاجرين سيقومون بتقييم العوامل الظرفية لاحقا (جملش 1980)¹. أي أن قرار العودة هو قرار فردي لكن تتدخل فيه عوامل بنيوية أخرى تغير مساره نحو الهجرة أو العودة. و نفس الشيء بعد

¹ - Jean Pierre Cassarino, «Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p258

فالمقال الذي كتبه "فرانسيسكو سيرا" حول العائدين الإيطاليين من الولايات المتحدة الأمريكية يقدم العديد من الأمثلة الرمزية لتعدد العلاقات بين توقعات العائدين و السياق الإجتماعي و الإقتصادي (مثل) الواقع في بلد المنشأ.

العودة هذه العوامل هي التي تحدد مساره أيضا نحو استمرار العودة أو إعادة الهجرة أيضا. و هذا ما قد قمنا باستنتاجه خلال البحث عن أسباب العودة عند هؤلاء المستجوبين منذ البداية كما وضحنا ذلك آنفا في الفصل السابق. إذ تتغير نظرة العودة للمهاجرين العائدين بعد عودتهم مقارنة بنظيرتها قبل العودة، وذلك بسبب مشاكل عدم الاندماج و بمجرد التفكير في هجرة جديدة، مما يتولد لديهم الشعور بعدم الرضا و خيبة الأمل الإحباط سواء عند هؤلاء الذين أجبروا أو قرروا على العودة. لذلك يبدو بديهي أن نجد منذ البداية و بمجرد اختيار العودة المقررة أن يصطحب ذلك النية في الإقامة الدائمة و ذلك عند معظم الذين اختاروا العودة لكن سرعان ما تغيرت هذه النوايا إلى خصوصا عند الذين كانوا يعانون سوء الاندماج بسبب الصور النمطية التي واجهوها في بلد الأصل فإن الصعوبات التي واجهتهم بالقيام بدور فعال في المجتمعات الأصلية، أو صعوبة التكيف في الدول الأصلية بعد العودة كان قويا بما يكفي للتحفيز للتفكير في إعادة الهجرة: **(السيد سعيد و زوجته سهيلة، السيدة ليليا).** أما **(السيد سعيد)** و بالرغم من عودته المقررة بل و كان هو صاحب القرار في العودة إلا أنه تحول عن قراره من عودة دائمة في البداية إلى عودة دورية في آخر المطاف إلى حين إيجاد حل لإمكانية إعادة هجرته مرة أخرى، و ذلك بسبب سوء اندماجه بعد العودة نظرا للمشاكل التي تعرض إليها و المتمثلة في نقص الاستعداد للعودة من جهة و المشاكل الاجتماعية التي تعرض إليها سواء من قبل العائلة الكبيرة أو من قبل نظراته للمجتمع الكبير: "...أنا لم أستطع العيش هنا في الجزائر بعد عودتي، لم أستطع التأقلم من 1992 إلى غاية 2010، بقيت مدة 18 سنة، أنا لم تكن عودتي نهائية إلى الجزائر، عدت مرة واحدة بقيت فيها سنة و نصف فقط، و أنا في الآونة الأخيرة بقيت في ألمانيا مدة 6 أشهر، ثم في إيطاليا لمدة 3 أشهر، ثم عدت إلى هنا مرة أخرى بقيت لمدة شهرين، و أنا هنا لم أستطع الاندماج...أنا طوال حياتي منتظمة لكن هنا لا يوجد لا قانون و لا عباد، أنا لا أتكلم على البلد كبلد، الأرض مثل إيطاليا مثل أي بلد آخر، لكن الناس أصبحوا لا يطاقون بعد أن عاشتهم، عنف و سيوف يتشاجرون لأنهم الأسباب...". و حتى زوجته هي الأخرى أصبحت معاناتها تزداد أكثر فأكثر بسبب تلك المشاكل الاجتماعية و المادية التي أصبحت تؤثرها بسبب نقص الاستعداد المادي بعد العودة من جهة، و رؤيتها لمعاناة زوجها من جراء سوء اندماجه من جهة أخرى، و كذا تأثير غياب الزوج عنها مما زاد من عنائها لكثرة المسؤوليات و تغير دورها الاجتماعي كأم داخل البيت مع أبنائها و تقمص دور الأب بعد غياب الزوج مما أدى إلى معاناة نفسية كبيرة سواء بالنسبة لها أو لزوجها و الذي انعكس ذلك حتى على أبنائها مما يمكن أن يكون تأثير ذلك فيما بعد على التماسك الأسري.

و تشارك **(السيد ليليا)** نفس المعاناة مع **(السيدة سهيلة)** وبالخصوص بعد عودتها لوحدها من دون الزوج رفقة أبنائها و شعورها بعدم الاندماج بعد العودة بالرغم من عودتها المقررة و بالرغم من الاستعداد الاجتماعي من خلال كل تلك الزيارات المتكررة التي كانت تقوم بها إلى بلد الأصل، إلا أن نظرة العائد قبل العودة لا تمكنه من فهم التحولات و التغيرات التي شهدتها المجتمع و تلك النقائص التي أصبحت تعاني منها هذه المبحوثة بعد عودتها مقارنة مع ما كانت تتمتع به في البلد المضيف خصوصا فيما يخص تعليم و تربية أبنائها في المجتمع الأصل نظرا لاحتكاكها الكبير معه بعد العودة و اكتشاف ما كانت تجهله عن حقيقة ذلك المجتمع من قبل. لكن و بالرغم من هذا كله، هناك من بين هؤلاء المبحوثين من يصر على الإقامة في بلد الأصل بالرغم من مشاكل سوء الاندماج بعد العودة و ذلك من أجل الأهداف التي وضعوها والتي كانت هي الأخرى سببا في عودتهم و نخص أولئك الذين كانت عودتهم من أجل الأبناء: **(عائلة السيد محمد)** حيث يقول: "...كنت واضعا في الحسبان أن عودتي ستكون نهائية و دائمة من البداية، هي كذلك في الحقيقة تقولين في البداية أن نجرب ذلك لكنها بالنسبة لي كانت نهائية، و لما إذن كل تلك الإجراءات التي قمنا بها من أجل العودة إذا كانت العودة فقط للتجريب... فالسبب في

العودة كان الأبناء وإلا لن أبقى أبدا هنا..." وتضيف الزوجة قائلة: "...أنا كنت خائفة صراحة، كنت أقول في نفسي أنني سأقوم بخطوة في حياتي وأخشى من المستقبل، و بعد ذلك كان عندي هدف هو الذي لم يدعني أن أرجع إلى الورا، وهذا ما كان يعطيني القوة والحافز الذي تركني أتقدم إلى الأمام، أن أعود من أجل حماية أولادي، ولكي يعيش أولادي في بلد مسلم، وأن الله سيجعل لي مخرجا و كانت هذه هي قناعاتي..."

أما **(عائلة السيدة نبيلة)** رغم عودتها المكروهة و **(عائلة السيد علي)** وبالرغم من سوء اندماجه و تفضيله للعيش في أمريكا إلا أنه اختار العودة من أجل أبنائه: "... لكي أكون صريحا معك أفضل الرجوع إلى أمريكا و لا أود العيش هنا، لماذا أعود إلى الهجرة ثانية فقط بسبب النظام في بلادنا، لكن عندما أنظر إلى أولادي أترث و أعيد التفكير ليس من سبيل آخر، فمن أجل أبنائك عليك أن تضحي مثلاً ضحيت أنا من أجلهم عند عودتي إلى هنا..." و **(السيد حسان)** أيضا بالرغم من عدم التفكير نهائيا في العودة ثم عودة مؤقتة في البداية من أجل الدعم العائلي و الوقوف على مشروعه الإستثماري في البلد المضيف، أصبحت إقامته في بلد الأصل أكثر من إقامته في البلد المضيف فقط من أجل الأبناء. و هناك من يفضل العودة الدورية من أجل التنفيس عن نفسه من حين لآخر من جراء الإختناق الذي أصبح يعيشه بعد العودة من جهة **(السيد حسين و زوجته)** و من أجل السبب نفسه و إلى جانب توفير مزيد من الإستعداد من أجل القيام بمشاريع مستقبلية استثمارية عند **(السيدة كريمة و زوجها)**.

وهناك من العائلات و التي بالرغم من العناء الذي واجهته بعد العودة إلا أنها غير متأكدة من ديمومتها في بلد الأصل أو تغيير الاتجاه نحو الهجرة بسبب المشاكل و سوء الاندماج الذي تتعرض إليه هذه العائلات بعد عودتها وعدم اليقين هذا نجده عند العائدين الذين قرروا العودة و الذي يرتبط ارتباطا بدوافع هجرة جديدة أو نحو عودة مؤقتة أو نحو تخطيط آخر في حياتهم، و ذلك عند كل من عائلة **(السيد حمادة و السيد ياسين)**. ومعنى هذا أن سوء التوافق يمكن أن يكون مصدره تعرض هؤلاء العائدين إلى المشكلات الإجتماعية والثقافية التي يكون سببها الرئيسي المجتمع الكبير كضعف أو عدم توفير هذا الأخير بعض التسهيلات الإجتماعية و الاقتصادية لهذه العوائل كما أن العائدين أنفسهم يتسببون في عدم التكيف مع المجتمع الكبير خصوصا عندما تزيد هذه العائلات على الحفاظ على بعض أنماط حياتها الخاصة وممارستها اليومية ومثلها وقيمها ومواقفها السلوكية. أي أن هناك ثمة أسباب دائما هي التي تحرك و تغير هذه النوايا و التي يصعب من الأول تحديدها نظرا لقوة العوامل الخارجية و البنوية لهذه العائلات و هذا ما يفسر دائما دور النظرية البنوية في تفسير سواء عوامل العودة من جهة و عوامل الاندماج من جهة أخرى. و على النقيض من نظرية الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة والأطر النظرية للإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة، فإن النظرية البنوية لعودة الهجرة، تركز على مدى قدرة العائدين على التأثير على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة. و هذا ما يجعلنا نستنتج أنه لا يوجد علاقة بن العودة الاختيارية و طبيعة العودة الدائمة، فدرجة الاندماج بعد العودة كفيلا وحده بتفسير ذلك، حيث يتم تغيير الاتجاه نحو العودة الدائمة أو المؤقتة بمجرد شعور هؤلاء العائدين بسوء الاندماج من جهة أو الإرغام على البقاء بسبب الأهداف من العودة و الإصرار عليها رغم كل الظروف خاصة عند العائلات التي كانت عودتها بسبب الأبناء، أو تلك التي لا تفضل البقاء الدائم في كلا البلدين فتختار العودة الدورية من أجل التنفيس من حدة عناء سوء الاندماج من جهة، و من أجل إنهاء مشاريعها المستقبلية من جهة أخرى **(كعائلة توفيق و زوجته كريمة)**.

فقد بينت دراسات عديدة من تغير نوايا العائدين عند العودة أو عند الهجرة أيضا كما بينا ذلك آنفا في نية الهجرة عند هؤلاء المبحوثين سواء قبل أو في بداية الهجرة، سواء تغيير الاتجاه نحو العودة المؤقتة عند البعض ثم تغيير الاتجاه نحو العودة الدائمة عند البعض الآخر **(عائلة رشيد و السيد حسان من كندا)** و

الرغبة في إعادة الهجرة بسبب سوء الاندماج بسبب انقطاع دورة الهجرة من جهة ثم تغير بعض المتغيرات في بلد الأصل بعد العودة عند العائلة الأولى و بسبب الدعم العائلي و القيام على المشروع الإستثماري في البلد المضيف عند الحالة الثانية.

كما أنه ثمة ملاحظة أخرى تم التوصل إليها بعد تفريغنا لطبيعة العودة هذه، أن معظم القرارات للعودة كانت من جانب الزوج أولاً ثم محاولة مناقشة ذلك مع الزوجة و التي كانت هي الأخرى عاملاً رئيساً في اتخاذ المبادرة لذلك خصوصاً عند العائلات التي كانت عودتها من دون الزوج في البداية من أجل تسهيل عملية العودة خصوصاً من أجل تلمس الأبناء كما رأينا ذلك في الفصل السابق. لذلك كان بديهاً أن نجد أن مستوى الاندماج عند الزوجات كان أكثر من الأزواج و هذا ما يفسر أيضاً مدى عزوف الزوجات عن العودة أكثر من الأزواج لكن كانت قوة الهدف من أجل الحفاظ على تربية الأبناء و تسطير الأولويات لذلك عند البعض كان أقوى من رغبتهم في البقاء في البلد المضيف و هذا يبين أيضاً مدى حرص الآباء من الجيل الأول من المهاجرين على الحفاظ على المقومات الثقافية الأصيلة الخاصة ببلد الأصل هذا من جهة، لكن و من جهة أخرى يبدو سوء الاندماج أكثر عند الأزواج مقارنة بالزوجات كما بينا ذلك في المبحث السابق نظراً للمدة الطويلة في المهجر عند البعض بسبب إدراك و العزوف عن التغير الإجتماعي الذي أصاب المجتمع و تصادم قوى الأفكار الجديدة مع القوى التقليدية لبلد الأصل.

2. تحليل محتوى علاقة مدة العودة في بلد الأصل بالاندماج:

بعدما توصلنا إلى أن طبيعة العودة و بالخصوص تلك العودة المختارة، و التي لم تعد كفيلة لوحدها لتفسير درجة الاندماج بالرغم من قرار العودة الإرادي عند هؤلاء المبحوثين، نود في هذا المحور أن نبين علاقة المدة الزمنية للعودة بعملية الاندماج داخل بلد الأصل، أي معرفة مدى تأثير ذلك على تغيير موقف العائدين بالخصوص الذي كانوا يعانون من سوء الاندماج في البداية، و ما مدى تأثير فترة إقامتهم في بلد الأصل على تغيير اتجاهاتهم التقويمية حول البلد من جهة، ثم حول إمكانية استمرارية الإقامة فيه بالرغم من كل الصعوبات و العراقيل التي بإمكانهم مواجهتها بعد العودة من جهة أخرى.

وانطلاقاً من بعض الدراسات، وبالخصوص التي عالجت موضوع اندماج العائدين بعد مدة معينة من الهجرة، فقد بينت ما لمدة العودة من أهمية في تفسير عملية الاندماج، لكنها أشارت إلى ذلك من زاوية مادية أي تلك المتعلقة بالقدرة على الإستعداد قبل العودة. فالمدة التي قضاها المهاجر في الخارج تمثل متغيراً واحداً و الذي أشارت إليه معظم هذه الدراسات و التي تفسر بمدى إمكانية اكتساب المهاجرين خبرة كافية من أجل إطلاق مشاريع استثمارية بعد العودة إلى بلدانهم الأصلية أي مدى قدرتهم على استخدامها في مشروع الحداثة بعد عودتهم. وهذا ما بينته دراسة "ميرام" المشار إليها آنفاً، حيث بينت الدراسة أن الفترة التي قضاها المهاجرون في الخارج و التي تتراوح ما بين 4 إلى 13 سنة كانت مثمرة أكثر بعد عودتهم. لكننا في دراستنا هذه و من أجل قياس مستوى الاندماج و علاقته بالفترة الزمنية بعد العودة لا نود دراسته من زاوية واحدة و المادية على وجه الخصوص بالرغم من أهميتها، و إنما من جميع النواحي و لا سيما الناحية الإجتماعية. فالعودة ليست مسألة فردية فحسب و إنما هي عملية تتدخل فيها عوامل أخرى نسقيه إلى جانب عامل الزمن. فالمدة الزمنية بعد العودة تلعب دوراً كبيراً و رئيساً في فهم عملية الاندماج و التي من شأنها أن تسبب في مشاكل أخرى تعمل على تغيير الاتجاهات إما العودة الدائمة و الإستمرار في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في هجرة جديدة. بل و هذا ما أشارت إليه النظرية البنوية كما بينا سابقاً حيث ترى أن العودة لا يمكن تحليلها فقط بالرجوع إلى التجربة الشخصية للمهاجر، ولكنها أيضاً ترجع إلى عوامل إجتماعية بنوية لبلدان المنشأ. فإن المقال الذي كتبه "فرانيسكو حول العائدين الإيطاليين من الولايات

الأمريكية المتحدة يقدم العديد من الأمثلة بين العلاقات¹ سيراز" الرمزية لتعقد توقعات العائدين و واقع السياق الاجتماعي و الاقتصادي في بلد المنشأ. أي أن العودة في الواقع هي مسألة نسق.

معنى هذا و كما يبدو و للوهلة الأولى أن علاقة المدة الزمنية بالاندماج يبدو تأثيرها بصفة نسبية و كأحد العوامل و المؤشرات التي تفسر نوعا ما مستويات الاندماج أي أنها لم تعد تكفي لوحدها لتعليل ذلك أمام عوامل أخرى تعتبر هي الأخرى ذات أهمية لتفسير درجة الاندماج عند هؤلاء المبحوثين، و التي ستقوم متغيرات و مؤشرات أخرى بفهمها. و هذا ما حاولنا كشفه من خلال متغير مدة الإقامة في البلد المضيف وبالرغم من أهميته في تفسير مستويات الاندماج و الذي أشرنا إليه في المبحث السابق، إلا أنه لم يكن كفيلا لوحده لفهم مستويات الاندماج بعد العودة عند هؤلاء المبحوثين. لكننا و بعدما ربطنا ذلك بمتغير مدة العودة، وجدنا ثمة علاقة كبيرة في فهم درجات الاندماج بعد العودة. و يفسر ذلك نظرا بزيادة تقييم هذا المهاجر العائد طوال مدة إقامته في بلده الأصلي و نظرتة للتغيرات و الهياكل المستحدثة في بلده الأصلي مما يزيد من عدم تقبله للواقع، إلا أنه ثمة عوامل أخرى تزيد من الشعور بعدم الاندماج بل و إلى أقصى مستوياته وهو العزلة أو التفكير في إعادة الهجرة. إذ تعتبر أنماط إعادة الاندماج هذه، انعكاسا لتجربة الهجرة التي عاشها المهاجرون من قبل في بلد الهجرة من جهة، وتعكس أيضا ظروف ما بعد العودة الخاصة بالسياق الاجتماعي والبنوي والسياسي لبلدان المنشأ. فهي اعتبارات جد مهمة تساعد على فهم محاولة فهم كيف و لماذا تختلف أنماط إعادة اندماج المهاجرين العائدين إلى أوطانهم.

فقد تبين لنا بعد تفرغنا لمتغير مدة العودة في بلد الأصل مدى تأثير مدة الإقامة الطويلة بالمهجر على سوء الاندماج بعد العودة بالرغم من المدة المتوسطة التي قضاها هؤلاء المبحوثين في بلدهم الأصلي (ما بين 3 إلى 9 سنوات) و الذين شكلوا نسبة 30 بالمائة من مجتمع البحث أي ما يعادل 6 حالات من حالات الدراسة (السيد حسين) و بعد تدمره من تغير القيم و المعايير الاجتماعية أصبح غير متقبلا لواقعه بعد عودته إلى أن زوجته أصبحت تتذمر من وضعيته التي آل إليها بعد عودته و أصبحت تطلب منه الرجوع إلى حيث كان يقيم: "...زوجتي تقول لي خذ أمتعتك و انصرف، تقول لي أنا أبقى و أنت إرحل من هنا. أنا لم أستطع تقبل الإعوجاج الذي أصاب مجتمعا، لا أقدر على هذا و لن أقدر و لن أتقبل ذلك...أنا ضائع...أنا أعاني كل دقيقة أعيشها مع الجزائريين، كلما عشت معهم كلما زاد كرههم لهم..." حتى أن زوجته أقرت لنا بأن زوجها تغير كثيرا بعد عودته و لم يصبح الشخص نفسه قبل عودته حيث تقول: "... أنا أفضل العودة إلى حيث أتينا لأن زوجي لم يصبح الشخص نفسه الذي كان عليه من قبل..."

و(السيد علي) و الذي يعاني من نفس مشاكل سوء الاندماج الاجتماعي خصوصا بعد تضارب و تصارع الأفكار الجديدة المكتسبة في البلد المضيف مع قوة الأفكار التقليدية لبد الأصل: "...علاقتي مع أفراد المجتمع كانت صعبة في البداية، نحن الذين تغيرنا و هم بقوا يمشون على نفس النظام القديم، فنحن تعلمنا النظام، فبإمكانك رفع قضية على شخص إذا لم يقدم لك خدمة جيدة و لم يعجبك عمله كالبناء أو الدهان و تمضي معه تعاهد، لكن هنا مع من تشتكي أمرك لا تجدن آذانا صاغية ليس لنا دولة، و أنا أعني بذلك كل المجالات، فلو كنت تسيرين في الطريق بسيارتك و أوقفك شرطي بحجة مخالفة إشارة المرور و أنت لم تتوقفي عند إشارة المرور و يعطيك مخالفة حجز رخصة السياقة و أنت مهاجرة و لا تدركين بعض السلوكات لكنك لا تستطيعين أن تقولين له أين هي هذه الإشارة ليس لنا من نشتي أمرنا، هم تعودوا على هذا النظام، لكن أنا لا أعيشه، فأنا مثلا في الخارج إذا ظلمني شرطي بإمكانني

¹ - Jean Pierre Cassarino, opcit , pp257.

أن أرفع عليه قضية في المحكمة و حدث ذلك معي عدة مرات...فانا بعد 10 و 15 سنة أصبحت مثلهم أمشي وفق ذلك النظام، و عندما ألاحظ نقصا ما أشتكى ذلك الأمر، أي أنني انطبعت بطباعهم و تربيت على نظامهم أي أنا اندمجت معهم، لهذا السبب لم أقدر العيش هنا، و لا أقول لكي أنهم أحسن منا لكنهم وضعوا نظاما تشعرين أنك ترتقين من خلاله لكن هنا يوجد نظام يجعلك تنزلين في المستوى..."

أما **(السيدة كريمة)** و بسبب هجرتها في سن مبكرة و طول إقامتها في المهجر إضافة إلى اندماجها في المجتمع الفرنسي كان سببا في شعورها بالإغتراب و العزلة بعد عودتها بسبب عدم قدرتها على تفهم المجتمع و الوضع الجديد بالرغم من عودتها لمدة 6 سنوات: "... يا إلهي، صادفتني الكثير من المشاكل. كنا محاطين بأشخاص سيئين، كنت طيبة كثيرا و كانوا يستغلون طيبي، و لم تكن تلك المرحلة مثمرة إطلاقا، فبطنونك الناس أنك غنية بمجرد أنهم يعرفون أنك قادمة من فرنسا، ثم ازدادت الوضعية سوءا عندما كنا نبحت عن عمل و لم تتمكن من ذلك، كانت الوضعية جد صعبة لكنها مع مرور الوقت تغيرت الذهنيات شيئا فشيئا، كان لدي مشكل ثقافي لم أفهم هذا المجتمع...كان ينقصني ما كنت أعيشه هناك ف فرنسا كنت أعاني حالة عدم استقرار، لم يكن لدي ما كنت أتمتع به هناك، حتى أن أمارس سباق الدراجة في الشارع لا يمكنني ذلك، "الخروج" أو تغيير الجو، كان كل شيء صعب كل ذلك كان له علاقة خارج البيت، لكن بعد ذلك أصبحت أعيش كثيرا في الداخل..." و هذا يعني أقصى درجات الإغتراب و هو العزلة عن المجتمع.

أما **(السيدة فاطمة)** و مشكلتها أيضا مع العالم الخارجي (المجتمع) مما زاد من عدم اندماجها إلى جانب مدة هجرتها الطويلة و طبيعة عودتها القسرية و مدة عودتها القصيرة كلها عوامل توحى بعدم الاندماج بعد العودة حيث تقول: "... أنا عمري ما كنت أشعر بالغربة و أنا في السعودية، لكن أنا هنا أشعر بالغربة لأنني كلما أتيت إلى هنا تصادفني مشكل من أهلي و من أهله [الزوج]، أنا كنت واطعة في الحسبان أنني لن أعود أبدا إلى الجزائر، فمن يوم عودتي و أنا أبكي...لم أستطع الاندماج لا أنا و لا أولادي، تغيرت حالتي و وضعيتي بعد العودة إلى الأسوأ، كنت أنغير من الأحسن إلى الأحسن أما الآن انتقلت من الأسوأ إلى الأسوأ فأنا في كل مرة أرجع إلى الورا..."

ثم **(السيد ياسين و السيد حمادة)** أيضا. بل و هذا ما أكدته علاقة متغير مدة العودة نفسها بالاندماج. حيث توصلنا إلى أنه كلما زادت مدة العودة في بلد الأصل كلما أدى ذلك إلى سوء الاندماج و التي وجدناها عند نفس هؤلاء المبحوثين ما عدا **(السيد حمادة و السيد ياسين)** اللذان مثلا أقصر مدة عودة (3 و 4 سنوات) لكن مقارنتها بمدة الإقامة في البلد المضيف تعد أطول مدة عند الأول و الذي أصبح يشعر بعد كل تلك المدة بالهوية بين الفترة التي تركها في سنوات السبعينات و تلك التي عرفتتها مرحلة الألفية الجديدة بالرغم من ارتباطه و حبه الكبير للوطن و بالرغم كذلك من تلك الزيارات و الإتصالات التي كان يقوم بها من حين إلى آخر، إلى أنه وقع فريسة عدم إمكانيته إدراك و فهم ذلك التغير الاجتماعي الذي أصاب مجتمعه بعد كل تلك الفترة الزمنية الطويلة التي كان غائبا فيها عن بلده الأصلي و التي كانت سببا لتعرضه إلى مشاكل اجتماعية و بيروقراطية كان في غنى عنها: "... أنا صدمت بما تعرضت له من سرقة بعد عودتي، ثانيا وجدت أن الناس كلهم محتالين، أصبحت أعيش 40 سنة إلى الورا، فالشخص الذي سرقني لم يكن الوحيد الذي سرقني لكن هناك الكثير في أشياء أقل منها، وجدت أن الإنسان تغير في الجزائر، و نسينا عاداتنا و تقاليدنا و اتبعنا الماديات و المهم أن تضحك على غيرك و تأخذ حقه المهم إشباع الرغبة الذاتية..."

ويفسر عدم الاندماج عند المبحوث الثاني و الذي اعتبر من الجيل الثاني للمهاجرين المقيمين بفرنسا وبسبب احتكاكه الكبير بعد العودة أصبح لا يفهم الفرق بين الواقع الذي أصبح يعيشه بعد العودة مع تلك النظرة الإيجابية التي كان يحملها لهذا البلد قبل عودته و الجزائر التي كان يعيشها أوقات العطل:

« ...Il n'ya pas de recette, au début j'étais naïf je ne le sais pas, mais maintenant je le sais...au début c'est vrais que je faisais des gaffes mais maintenant je l'ai fais pas...c'est dure ! les gents ne restaient pas calme, après j'ai peur que leurs comportements puissent être aperte sur le mien, parce que je ne pouvais pas dire de gros mots, d'être vulgaire, comme là si je ne suis pas partie, je voyais que je suis fatigué il fallait que je parte, donc je suis partie pour 10 jours en France pour respirer c'est arrivé au bon moment ca ma fait du bien , j'ai eu cette chance et quand on est confronté à la réalité c'est dure dé fois...et maintenant je me protège beaucoup... »

و على العموم يفسر سوء الاندماج هذا و الذي كان ناتجا عن مدة هجرة طويلة، والذي تولد من جراء ذلك معاناة سيكولوجية عند هؤلاء المبحوثين، و الذي كان ناتجا عن تلك التناقضات التي كانوا يواجهونها بعد عودتهم، نظرا لانتمائهم إلى حقلين ثقافيين، الثقافة المكتسبة من بلد الإقامة من جهة، وثقافة بلد الأصل التقليدية من جهة أخرى. مثلما يحدث تماما بعد الهجرة في المرحلة الأولى من الهجرة، حيث أن هذا التنازع ينطبق أيضا على الانفصال النسبي لهذا المهاجر بين الوسط الأسري الذي ينقل ثقافة الموطن الأصلي والوسط الاجتماعي الجديد في المهجر. و كان ذلك من بين الأسباب التي كانت عاملا من بين العوامل التي جعلت هؤلاء يشعرون بالإغتراب بعد العودة. و هذا ما يفسر علاقة المدة القصيرة للعودة مقارنة مع المدة الطويلة في البلد المضيف و التي بينت أيضا أنها أحد عوامل عدم الاندماج بعد العودة نظرا لعدم وجود القدرة على تفهم النسق بسبب التغير الاجتماعي الذي أصاب المجتمع الأصلي، خصوصا بع الغياب الطويل في الخارج. و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أن مدة العودة ببلد الأصل ليست كافية لوحدها لفهم واقع الاندماج عند هؤلاء المبحوثين، و إنما إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى متداخلة مع بعضها تعمل كلها على التأثير على عملية الاندماج.

أما (السيدة سهيلة- السيدة ليليا) و بالرغم من مدة إقامتهما المتوسطة في بلد الأصل (5 و 9 سنوات)، إلا أن ذلك لم يكن عاملا للاندماج و هذا يدل على أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثير من مدة العودة و تمثل ذاك عندهما بسبب معاناتهما بعد عودتهما مع الأبناء من دون مرافقة الزوج و هذا ما زاد من مسؤولياتهما بعد العودة بالرغم من طبيعتهما المقررة، إلا أن ذلك لم يكن عاملا للاندماج بسبب معاناتهما خلال غياب الزوج ذلك ما أدى إلى صعوبة الاندماج بعد العودة بل و حتى بعد عودة الزوج الدورية خصوصا مع (السيدة سهيلة)، إلا أن ذلك لا يعني أن معاناتها قد خفت بل استمرت في أداء الواجبات ذاتها، و لكن من دون الدعم المالي الكافي بسبب عدم قدرة الزوج على إيجاد عمل بعد العودة. و هذا ما يؤدي بنا إلى أكثر توضيح في المباحث اللاحقة حول معاناة المرأة العائدة مع أبنائها بعد غياب الزوج.

أما بالنسبة للفترة الطويلة في بلد الأصل بعد العودة و التي شكلت نسبة 20 بالمائة و ما يعادل 4 حالات من مجتمع البحث، و التي مثلتها كل من (السيدة نواره و السيد نبيلة) بأطول مدة عودة مقارنة بالمبحوثين الآخرين (12 سنة)، ثم تأتي (عائلة رشيد) في المرتبة الثانية بمدة 10 سنوات، و بالرغم من سوء اندماجها في البداية إلا أنها تمكنت من الاندماج بعد فترة إقامتها في بلد الأصل حيث كانت تلك المدة كافية من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف و من سد تلك النقائص التي كانت تعاني منها هذه العائلات و بالخصوص عند

(عائلة رشيد) و بالرغم من طبيعة عودتها القسرية، إلا أنها استطاعت الخروج من تلك الأوضاع المزرية عند عودتها بسبب نقص الاستعداد للعودة كما رأينا سابقا من خلال تحليلنا للفرضية الأولى. حيث شهدت هذه العائلة تغيير و تحسن في الوضعية المادية و بالخصوص القدرة على توفير السكن خلال تلك الفترة، وتمكن الزوجة أيضا بالاندماج السوسيو مهني و هذا ما أدى بهذه العائلة بالتكيف و التوافق مع الوضع الجديد بعد العودة. أما **(السيدة نواره و السيدة نبيلة)** هي الأخرى تمكنتا من تحقيق الأهداف المرجوة من العودة: دراسة البنات ثم توفير أحد عوامل الإستعداد للعودة النهائية (البناء و توفير السكن) و التي كانت سببا للعودة عند الأولى **(السيدة نواره)**، و توفير الجو المناسب للتعليم و التربية عند العائلة الثانية **(السيدة نبيلة)**، و التي كما أخبرتنا بذلك أثناء المقابلة أنها أصبحت ترى ثمار عودتها من خلال نجاح أبنائها بعد العودة بالرغم من العودة المكروهة و صعوبة الاندماج في البداية إلا أن الزمن كان كفيلا أن يغير من أوضاع هذه العائلات و بالتالي الاندماج ضمن مجتمع الأصل. و هذا ما يؤدي بنا أيضا إلى مقارنة ذلك أيضا من خلال عوامل الاندماج الأخرى و التي سنقوم بالإشارة إليها بأكثر تحليل في المباحث اللاحقة.

وإلى جانب متغير مدة الإقامة الطويلة بالخارج ينبغي الإشارة أيضا ما لعلاقة طبيعة العودة بالاندماج عند بعض المبحوثين و بالخصوص الذين كانت عودتهم دورية و غير دائمة كما بينا ذلك في المحور السابق، حيث أن الفترة التي كانا يقيمان فيها خلال عودتهما لم تكن كافية من أجل فهم ما يجري في المجتمع من تغير هذا من جهة و كذلك بسبب عدم تمكنهم من التكيف بسبب المشاكل الاجتماعية و النفسية و الشخصية والعائلية لدى عودتهم و ذلك بالنظر إلى فقدهم لوظائفهم و إلى ضرورة التكيف مع انخفاض دخولهم وانخفاض مستوى سكنهم (وضعية السيد سعيد على وجه الخصوص). حيث كان ذلك أيضا أحد العوامل التي أثر على عملية الاندماج بعد عودته إلى جانب عوامل عدم القدرة على الإستقرار في البلد الأصل بسبب نقص الإستعداد أو عدم قدرته على توفير الموارد الضرورية الملموسة بعد العودة، و بسبب ما كان يعانيه من عدم فهم المجتمع بعد الفترة الطويلة من إقامتهما في البلد المضيف و الإصطدام بالتغير الذي أصاب المجتمع خلال الفترة التي كان غائبا عنها إلى جانب نقص الرأسمال الاجتماعي خلال تلك الفترة من الإقامة في الخارج. أما **(السيد حسان من كندا)** و بالرغم من عودته الدورية إلا أنه لم يكن يعاني سوء الاندماج بعد العودة و ذلك نظرا لتوفر دواعي الإستقرار في بلد الأصل أكثر من المبحوث السابق و التي كانت هي التي شكلت نقطة الاختلاف بينهما بل و كان ذلك سببا لتلك العودة الدورية نفسها أي نظرا لعدم وجود الاستعداد الكلي للعودة و هذا أحد العوامل الرئيسية للاندماج و هذا ما أوليناه اهتماما كبيرا لتحليل و تفسير عوامل الاندماج هذه في المبحث اللاحق.

إلى جانب مقارنتنا إلى كل أنماط و فترات العودة القصيرة و المتوسطة و الطويلة المدى، نود الإشارة أيضا وبالخصوص بعد تفرغنا لهذا المتغير أنه و مهما كانت درجات و مستويات الاندماج هذه، إلا أن جل المبحوثين يشتركون و بالإجماع على أن أقصى فترات سوء الاندماج عندهم كانت خلال السنتين الأوليتين، بل و هذا ما تتفق عليه بعض الدراسات التي أشارت إلى علاقة الاندماج مع المدة الزمنية بعد العودة¹ و ذلك نظرا لتغير موقف العائدين بعد العودة من جهة و خاصة بمجرد أن يستقر العائدون في بلدانهم الأصلية ويصبحون قادرين على تقديم معلومات حقيقية عن ظروفهم و قراراتهم و خبراتهم بعد العودة، و هذا لم يكن ممكنا في الأشهر أو السنوات القليلة الأولى التي تلت عودتهم. و من جهة أخرى يزول الشعور بحدة عدم الاندماج و هذا ما رأيناه عند البعض **(السيد توفيق- السيدة نبيلة- عائلة رشيد- السيد محمد و زوجته-**

¹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاجتماعية، "الهجرة العائدة: ملامحها و أثرها و استيعابها في البلدان الأصلية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص56.

السيدة نؤارة- السيدة كريمة- السيد حسين و زوجته الأجنبية) بعد انقضاء فترة التكيف والتي تعمل على رفع مستوى مركزهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطبيق الخبرات والمهارات التي اكتسبوها في الخارج إذا شجعته البيئة الاقتصادية على ذلك. كما أن أثر التنمية هذا الاجتماعي و الاقتصادي لهؤلاء لا يمكن تقييمه إلا بعد أن يستقر العائدون و يصبحون متوائمين مع الحقائق الجديدة و مع التركيب الاقتصادي و الاجتماعي لبلد الأصل و الذي يمر هو نفسه بمرحلة أولى، و فترة التكيف هذه قد تستغرق عامين قبل أن يكون المهاجر العائد قادرا على تنظيم موارده و على أن يصبح منتجا من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية. لكن إلى جانب هذا وبالرغم من تجاوز فترة التكيف هذه إلا أن هذا لا يعني مقدارا من الاندماج الاجتماعي، و بالخصوص عند أولئك الذين سبقت الإشارة إليهم و الذين يعانون سوء الاندماج و ذلك نظرا لتدخل عوامل أخرى كانت أقوى من البحث على الاندماج الاقتصادي. و يعود ذلك إلى مرورهم بصعوبات أدت بهم للميل إلى فقدان الصبر و التذمر و الإنتقاد، الأمر الذي زاد من اتساع الفجوة النفسية بينهم وبين غير المهاجرين من أبناء بلدهم الأصلي، و هذا يعني بصورة عامة أنه من المتوقع أن تكون عمليتا التكيف و الإستيعاب صعبتين للغاية بالنسبة لهؤلاء العائدين غير المندمجين. **(فالسيدة كريمة)** مثلا و بسبب عدم التخطيط و الإستعداد الجيد للعودة مرت بمرحلة جد صعبة في البداية و خاصة السنتين الأوليتين، إلا أنها و بعد مرور فترة من عودتها استتبّت الأمور لديها خصوصا بعد فتحها لمشروعها الإستثماري و بداية عملها حيث تقول: "... المرحلة الأولى كانت جد صعبة انتهت كل أموال التي أحضرناها معنا، لم نجد عملا كانت الوضعية كارثة و مخيفة..."

كما أن تفسير اندماجهما أو بالأحرى تقبل الوضع الجديد خلال السنتين الأوليتين خصوصا بعد وضوح السبب من العودة و التي تتفق جل هذه المجموعة العائدة على أنها تضحية من أجل الأبناء و التي تعتبرها بمثابة تقديم الأولويات على حساب استمرار بقائها في البلد المضيف خصوصا عند **(السيدة نبيلة)**. و في الأخير نود الإشارة إلى أن معظم المراحل التي عاد فيها هؤلاء المبحوثين كانت خلال الألفية الثانية و هذا يفسر أيضا إلى طبيعة تلك المرحلة التي عرفت فيها الجزائر ظروف أمنية و سياسية و اجتماعية ملائمة و بداية مرحلة جديدة بدأ فيها إقبال العائدين إليها خصوصا بعد سنة 2003 التي عرفت فيها الجزائر سياسة الوئام الوطني. لذلك يبدو واضحا من خلال قراءتنا للسنوات التي عاد فيها معظم هؤلاء العائدين كان منذ سنة 2004 على الترتيب بدءا من **(حسان من الإمارات ، السيدة نؤارة (2005)، نبيلة (2006)، عائلة رشيد و زوجته (2008)، عائلة سعيد (2009) للزوجة و (2010) للزوج، و عائلة محمد وعائلة حسين (2010)، ، عائلة علي (2011)، عائلة توفيق و زوجته (2012) عائلة حسان من كندا (2013)، عائلة حمادة (2014)، و أخيرا السيد ياسين (2015))**.

وبعد هذا التحليل لتفسير درجات الاندماج عند هؤلاء المبحوثين و الذي أدركنا من خلالها استنتاج أن المدة الزمنية سواء الطويلة أو المتوسطة و القصيرة للعودة و رغم أهميتها إلا أنها ليست كفيلة لوحدها لتفسير مستويات الاندماج عند مثل هؤلاء العائدين يتمثل في الأبعاد الشخصية و الذاتية التي تتسم بها تجربة عودة المهاجرين و مدى قدرتهم على التكيف و الذي يتراوح بين رفض و تقبل هؤلاء تبعا لطبيعة ونموذج العودة و شخصية هؤلاء و مدة العودة¹، إلى جانب عوامل أخرى اجتماعية و اقتصادية و سياسية و إعادة إدماجهم السوسيو مهني والعائلي و الاجتماعي. حيث تلعب المؤسسات الحكومية و المجتمع المدني دورا مهما لمساعدة هؤلاء من أجل تفادي الشعور بالإنسحاب و التهميش الاجتماعي والمهني. و تتداخل كل هذه

¹ - Jean Poirier et autre, op.cit,P 30.

العوامل فيما بينها لتفسير ذلك، و هذا يدل على أن قضية الاندماج بعد العودة لم تعد مسألة بسيطة و إنما هي مسألة جد معقدة و تحتاج في تفسيرها إلى عدة متغيرات و دراسات.

المبحث الثالث: تحليل محتوى درجة الاستعداد للعودة و علاقتها بالاندماج في بلد الأصل

نقوم في هذا المبحث بتحليل أحد المتغيرات المهمة لفهم عوامل الاندماج بعد العودة عند هذه العائلات العائدة إلى بلدنا الأصلي و المتمثلة في متغيرات درجة الاستعداد الثلاث، المادي و البشري و الاجتماعي و التي تم التقصي و البحث فيها من قبل في الفصل الأول، بعد أن أدركنا أن وجود هذه المستويات في حد ذاتها لم تعد كافية لوحدها بالتحكم أو أحد أسباب العودة، و إنما تفسر بقدرة العائدين على جمع الموارد المادية والمعنوية عندما قرروا العودة بمحض إرادتهم بعد وجود المحفزات و المسببات لذلك من أجل تأمين المخاطر المرتبطة عن غياب سوق تأمين فعال و تهيئة ظروف ما بعد العودة في بلد الأصل. و بعبارة أخرى و بعد أن استنتجنا أن العودة لم تعد نتيجة طبيعية لتجربة ناجحة في الخارج و التي اجتمعت خلالها أهداف المهاجرين و التي بينها من خلال تحليلنا للوضعية المادية لهؤلاء العائدين المستجوبين (دخل عال و ادخار ثم تحويل الأموال بغية تقليص المخاطر في بلد المنشأ)، فقد كان تحقيق تلك الأهداف كوسيلة لإنجاح عملية اندماجهم في بلد الأصل بعد العودة أكثر من كونها محفزا لها. أي أنه لم تعد تلك العوامل تكفي لوحدها بفهم عوامل العودة مثلما جاء عند بعض نظريات هجرة العودة (كالنظريات الكلاسيكية) و إنما أصبح ذلك ضرورة من أجل تأمين و تسهيل العودة. أي أنها أصبحت تعمل لصالح الاندماج بعد العودة أكثر من كونها عوامل للعودة.

فإنجاح تجربة الهجرة يعمل على تسهيل عملية العودة من خلال الاستعداد الجيد لها من أجل نقل تلك الموارد المحققة إلى بلد الأصل و من ثم تحقيق الاندماج و هذا ما سنود توضيح مدى صدق ذلك من خلال تحليلنا لهذه الفرضية الثالثة الخاصة بالعودة و الاندماج. فمن خلال مقارنة هذه المستويات الثلاث للاستعداد للعودة، نقوم باستنتاج مدى قدرة هذه العائلات على الاندماج داخل بلد الأصل فيما بعد، بعد كشفنا عن حقيقة إمكانية تحويلها و بشكل نسبي لهذه الموارد الملموسة و غير الملموسة بعد عودتها إلى بلد الأصل و التي كما بينا سابقا كانت تتراوح بدرجات متفاوتة بين هؤلاء الباحثين، و من ثم قدرتهم على الاندماج داخل المجتمع فيما بعد و ذلك بعد التقصي في مسار العودة عندهم. فمن خلال فهمنا لمسار الهجرة و العودة نتمكن من فهم عوامل الاندماج و من ثم فهم التصورات و الاتجاهات لما بعد العودة إما العودة الدائمة أو التفكير في إعادة هجرة جديدة و التي تعد في حد ذاتها أقصى مستويات سوء الاندماج.

و بعبارة أخرى، و بما أن الاستعداد يعتبر السبيل و الوسيلة لتأمين العودة على كافة المستويات، فهل يعتبر ذلك كفيلا بتحقيق الاندماج بعد العودة فعلا فيما بعد داخل مجتمع الأصل؟ أي هل كلما كانت قدرة العائدين على تحضير أو تجهيز الموارد بشكل مستقل يؤدي ذلك إلى العودة و بالتالي يزيد من إمكانية الاندماج فيما بعد داخل بلد الأصل كما أشارت إليه نظرية الاستعداد، أو أنه ثمة عوامل خارجية أخرى تعمل على تعطيل هذا الاندماج أمام هذه الرغبة في العودة الدائمة -كما رأينا سابقا- عند أغلب العائدين ؟ و من أجل ذلك و بعد مقارنة و تحليل وضعية هؤلاء العائدين المادية و المعنوية بعد العودة وعلاقتها بمستويات الاستعداد الثلاث (المادية منها و البشرية و الاجتماعية) و التي قمنا بالكشف عنها سابقا، سنقوم بتحليل علاقة كل نوع من أنواع الاستعداد هذه على حدا من خلال محاور ثلاث رئيسية، يقوم كل محور بفهم العلاقة بينه و بين

مستويات الاندماج عند هؤلاء المبحوثين من أجل الوصول في النهاية إلى استنتاج أي هذه العوامل أكثر تأثيراً على الاندماج بعد العودة.

1. تحليل محتوى علاقة الرأسمال المادي بالاندماج بعد العودة:

سنقوم بالكشف أولاً عن مدى تأثير الرأسمال المادي على الاندماج في المجتمع بعد العودة عند هؤلاء المبحوثين و الذي تبين لنا منذ البداية و بالخصوص بعد تحليلنا لعلاقة هذا المتغير بالعودة، أن جل هؤلاء المبحوثين تغيرت وضعيتهم المادية و استطاعوا تحقيق فوائد بعد مدة معينة من الهجرة. فمنهم من كان على درجة عالية من الاستعداد للعودة و منهم من كان يحتاج إلى وقت أكثر من أجل ذلك، لكن كانت الضرورة والحاجة إلى العودة بعد كشفنا لأهم التغيرات والمعطيات الجديدة التي حولت و غيرت اتجاه تفكير هذه العائلات نحو الإقامة الدائمة في البلد المضيف واتخاذ القرار بالعودة و بالخصوص العودة من أجل الأبناء والتي كانت من الأولويات للعودة بالرغم من نقص الاستعداد. و لذلك سنود في هذا المحور فحص علاقة درجة هذا الاستعداد بالاندماج داخل بلد الأصل و هل كلما توفرت ظروف الاستعداد أكثر كلما كان الاندماج داخل المجتمع. و لعل جمع و توفير أهم الموارد الضرورية الملموسة و التي تتلخص في تأمين الرأسمال المادي كان من أولى هذا الاستعداد، باعتباره أحد المتغيرات الأساسية التي تمكن من تفسير عوامل العودة من جهة، و درجة أو مستويات اندماجها بعد ذلك داخل بلد المنشأ من جهة أخرى. كما أن هذا المتغير يشكل مؤشراً على نجاح الهجرة على الصعيد الإقتصادي (المادي) وعلى صعيد الرأسمال البشري. و بعدما تمكنا من معرفة مستوى هؤلاء المبحوثين المادي و الاجتماعي من خلال فهم الوضعية المهنية لهؤلاء أثناء الهجرة و مدى قدرتهم على الاستثمار و التي ستغنيهم عن البحث عن عمل و عن البطالة و ضمان الاندماج السوسيو- مهني بعد العودة، و كذا قدرتهم على تحويل الأموال و أملاك أخرى إضافة إلى إمكانية الإدخار و تأمين المسكن في بلد الأصل. كل هذه المؤشرات مكنتنا من معرفة مدى قدرة هذه العائلات العائدة على سد كل المتطلبات الضرورية من أجل تأمين و نجاح عودتها تلك لتحقيق الاستقرار في بلد الأصل و بالتالي انعكاس ذلك على الاندماج بعد العودة. لذلك و بعد مقارنة مستويات الاستعداد المادي عند هؤلاء المبحوثين و ذلك في الفصل الأول تبين لنا أن هناك ثلاث فئات من الاستعداد:

وتشير الفئة الأولى، فئة العائدين اللذين لهم مستوى عال من الاستعداد، بحيث أتاحت لهم الفرصة وبشكل مستقل بتنظيم عودتهم عن طريق تجهيز ونقل الموارد اللازمة لضمان عودتهم و تمكنا من جمع القدر الكافي من الموارد الملموسة و غير الملموسة لتحقيق مشاريعهم في بلدانهم الأصلية. كما أنهم أيضاً اكتسبوا إلى جانب ذلك، مهارات و معارف و التي من شأنها أن تشكل عنصراً معتبراً وإضافة هامة لمبادراتهم. و قد شكلت هذه الفئة نسبة (30 بالمائة من مجموع العائلات) ما يعادل 4 عائلات من عائلات الدراسة: (عائلة حسين، عائلة حسان من الإمارات، عائلة حمادة، و السيد ياسين من فرنسا). فمنهم من تمكن إلى جانب توفير السكن الإدماج السوسيو مهني من خلال إنشاء مشاريع استثمارية و التي مكنتهم من توفير سوق فعال يغنيهم عن البحث و الدخول في سوق العمل، (عائلة حسين وعائلة حسان من الإمارات)، و منهم من لم يتمكن من ذلك (السيد حمادة و السيد ياسين) أمام ظروف اجتماعية قاهرة جعلت من هؤلاء يتضامرون من جراء تدخل عوامل خارجية و بنىوية أعاقت اندماجهم بعد العودة. و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه و على الرغم من أن توفير السكن و القدرة على الاستثمار لهما أهمية بالغة في تحقيق الاندماج، إلا أنه لم يكن السبب المباشر لذلك عند بعض حالات الدراسة. فانطلاقاً من الحالة الأولى (السيد حسين و زوجته الأجنبية من إيرلندا) والتي تعتبر مثلاً على ذلك الحراك العمودي و استعداده الكبير للعودة من خلال ما تمكن هذا الأخير تحقيقه بعد هجرته و تأسيس أحد المشاريع الناجحة في بلده الأصلي بعد العودة (مشروع

مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية بالجزائر العاصمة) برفقة زوجته و التمكن من توفير السكن و الذي يعتبر أيضا من أحد الإستثمارات المهمة التي استطاع تحقيقها قبل عودته و إلى جانب الإستثمار في البلد المضيف حيث استطاع تحقيقه من خلال شراء بيت بمساعدة زوجته و الذي يعتبر انجازا مهما يمكنه الإستقرار المادي بعد العودة بل و حتى تأمين عودته أيضا إلى البلد المضيف في حالة فشل مشروع العودة إلى بلد الأصل، إلا أن اندماجه الإجتماعي يعتبر جد ضعيفا و بالرغم من هذا الإستقرار المادي الذي يزخر به و ذلك نظرا لنقص الإستعداد الإجتماعي وعدم حفاظه على الروابط الإجتماعية مع بلده الأصلي، أدى ذلك بخيبة أمل كبيرة بعد عودته و فشله في سعيه نحو تحقيق مصالحه لأنه كان "بعيدا عن طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" بمجرد بقاءه لمدة أطول في الخارج، و افتقاده لشبكة علاقاته الإجتماعية. كما أننا توصلنا إلى أنه بالرغم من توفر القدرة على الإستثمار بصفة كبيرة عند البعض الآخر، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاندماج و هذا ما يدعونا للإستنتاج أنه لا يعني دائما متى توفرت لدى المهاجر أسباب الإستثمار يمكنه الاندماج، فهذا لا يعتبر دائما صحيحا. و ما حالة (السيد ياسين) و (السيد حمادة) إلا مثالا لذلك، حيث تمكن هذا الأخير من الإستثمار إلا في مجال العقار و هذا يدل على أن هناك أسباب أخرى حالت دون تحقيق ذلك، و المتمثلة في تعرضه لبعض المشاكل الإجتماعية (التعرض إلى نصب و احتيال من خلال الرغبة في شراء البيت) و البيروقراطية بعد العودة و التي عملت على عرقلة مشاريعه تلك و كانت سببا في تعكير صفو حياته و حياة عائلته و التي أثرت على الاندماج فيما بعد. و هذا يعتبر مناقضا أمام النظريات الإقتصادية الأولى للهجرة و التي تقوم بربط العلاقة بين الأسباب و النتائج (التكاليف والأرباح أي عودة للإستثمار) من خلال ربط العوامل الفردية أكثر من العوامل الإجتماعية من أجل العودة و الاندماج. إلى جانب الحالة الأخرى الموازية لحالة السيد حمادة و المتمثلة في حالة (السيد ياسين) أيضا و الذي تمكن هو الآخر من فتح مشروعه ذاك الخاص بالعلاج الفيزيائي أو الطبيعي و الذي دام مدة من الزمن لكنه سرعان ما ألغى المشروع لجملة من الأسباب نفسها عند الحالة السابقة: مشاكل كثيرة تبدأ منذ دخوله إلى أرض الوطن، لم يجد أي تشجيع من قبل الهيئات الرسمية و غير الرسمية و إنما عراقيل أعاقته طريقه نحو إنشاء مشاريع كثيرة كان يود إنجازها بل و كانت أحد الأسباب الرئيسية للعودة:

« ...je me disais quand j'étais en France, les efforts que je faisais en Algérie vont m'aider à aider le pays et le malheur, je suis là et je me dit ; tous les efforts que je suis entrain de faire, si j'arrive en faire le tiers en France à ce moment là, j'aurais pu faire quelques choses de grands, par ce que c'est vraiment beaucoup ce que je fais et que j'ai fait déjà au niveau administratif et tout le projet de Djelfa j'ai dû soulever des montagnes et moi tout seul je n'avais le soutien de personne...mais je faisais beaucoup d'ennemies alors que je faisais du bien. Pour moi je voulais ouvrir un centre pour aider les gens, j'allais gagner ma vie correctement là- bas, mais les gens te déteste, ca veut dire le fait de vouloir ouvrir ton centre (جاء البارح) alors qu'aujourd'hui regarde se qu'il a ; ils ne veulent pas de te donner ta feuille alors que c'est ton droit !... »

ويقصد بذلك عراقيل بيروقراطية و إدارية من أجل سير مؤسسته من جهة، إلى جانب تعرضه لمشاكل اجتماعية من قبل العائلة الكبيرة في بلد الأصل و أفراد المجتمع، بما فيهم مشاكل في العمل و عدم وجود الدعم و المساعدات و التسهيلات من أجل الإستثمار وعدم وجود الإعترافات بكل ما كان يقدمه من مجهودات بالرغم من الإحتياج الكبير لذلك التخصص الذي كان يقوم به و بالخصوص بمنطقة الجلفة. و لم يجد أي اعتبار أو أهمية أو سند من قبل السلطات المعنية مثله مثل الكفاءات الأخرى (التي سنخرج بالتحليل

فيها في المحور الثاني من هذا المبحث) لما تقدمه من مشاريع معتبرة من أجل البلد، و الدليل على ذلك أن معظم هذه الكفاءات تعاني من الظلم و الإحتقار في المجتمع بعد عودتها:

«... je travaille dans un cabinet de kiné, moi mon projet c'est vraiment de faire un centre de rééducation, et je crois même si j'ai les moyens je ne pense pas que j'aurai reprendre le même truc par ce que je sais comment ca se passe, on a des employés, on ne sait pas quand et est ce qu'ils viennent et quand ils partent, ca manque vraiment de sérieux, c'est un investissement, moi comme je suis sérieux j'attends la même chose des gens, et les gens ici ils sont plus brouillons on va dire. ce n'est pas pareille bizarrement les enceints qui ont vécu pendant la période coloniale avec la France, ceux qui sont à l'étranger et qui sont revenus, mais le problème c'est vraiment avec les gens d'ici, je ne généralise pas mais c'est avec eux qu'on peut trouver de difficultés, c'est bisard oui !...il n ya pas de plateforme, il n ya rien qui vous aide, mon travaille c'est le destin qui me fait travailler...il ya toujours de problèmes ca c'est jamais passé comme prévue, quand je me disais c'est bon je vais demander mon agrément où quelques choses comme ca, c'est là où ils me faisaient des problèmes, alors que c'était des choses où le quel j'avais le droit , comme pour avoir la carte d identité algérienne, tout ce qui administratif j'ai trouvé de problèmes... »

معنى هذا أن توفير الرأسمال المادي بعد العودة لم يعد كافيا لفهم عوامل الاندماج داخل بلد الأصل و إنما هناك عوامل أخرى خارجية تعمل إما على تعزيز هذا الإستثمار و الوصول إلى أهداف هؤلاء العائدين أو أنها تعمل كعقبات و مسببات على تعطيل و توقيف هذه المشاريع و تحقيق ذلك الربح الثلاثي الذي أشار إليه الخبراء.

أما (السيد حسان من الإمارات العربية المتحدة) يعتبر من الحالات المختلفة و الوحيدة و التي عرفت اندماجا معتبرا بعد العودة نظرا لأسباب عدة و معطيات كثيرة، استعداد معتبر قبل العودة منذ البداية حيث كانت وضعيته الإجتماعية و المادية جيدة قبل هجرته هذا من جهة، و من جهة أخرى لم تزد الهجرة إلا تطورا و استعدادا للعودة خلال طول مدة إقامته في البلد المضيف، و التي استغلها في اكتساب مختلف المعارف و الخبرات و المهارات و الحصول على رأسمال بشري معتبر في البلد المضيف، حيث مكنه ذلك من إنشاء مشروع آخر إلى جانب المشروع الذي كان قد بدأه و الذي لا يزال قائما و مواصلا فيه حتى بعد عودته و المتمثل في مشروع شركة الإتصالات السلكية و اللاسلكية و التي أطلقها منذ زمن بعيد في الجزائر و المواصله فيه في البلد المضيف بعد الهجرة. كما استطاع هو و عائلته إلى جانب تحقيق أحد أكبر المشاريع الإستثمارية بعد العودة متمثلة في "المركز الأكاديمي الجزائري للتنمية البشرية" و العلاج بالطاقة و الطب البديل. إلى جانب ذلك فقد كانت عودته أيضا مدروسة و محسوبة و مخططة، مما أدى ذلك به إلى اختيار الوقت و الظروف المناسبة للعودة، إلى جانب وجود الرأسمال الإجتماعي و بحكم عمله كانت لديه علاقات مستمرة ببلد الأصل على الدوام لذلك كان ملما بجميع أحوال البلد و المجتمع مما سهل له ظروف العودة له و لعائلته و بعبارة أخرى كان مثالا لتحقيق عوامل الإستعداد الثلاث (المادي و البشري و الإجتماعي) لذلك تمكن من تحقيق الاندماج بعد العودة: "... هنا الحمد لله لم يكن لدي و لا لعائلي أي مشكل، الكثير من الناس كانوا يعيشون في ظروف مزرية، فعندما يذهبون إلى الخارج يجدون راحتهم هناك. هذه النقطة مهمة جدا و خاصة في الغرب. وفروا لهم راحة مادية و عندما يقدمون أثناء العطلة إلى هنا يقدمون على مضض، يعني يقلقون و يعيدون تذكر الظروف المزرية التي كانوا يعيشونها فيها، و يفضلون عدم

زيارة البلد و لا يريدون تذكر الماضي الأليم. لكن نحن بالعكس كنا في وضعية جيدة، مسكن واسع و مريح، و كان أولادي يأتون إلى هنا براحتهم، و عندهم ذكريات طيبة عن الجزائر. و كانوا أيضا يشتاقون كثيرا إلى أحوالهم لأنهم مرتبطين بهم كثيرا و كانوا يفرحون دائما عندما يأتون للعطلة، أي أنهم كانوا ينتظرون تلك الأيام بشغف...". لكن ما يدفعنا للتساؤل و كشف الاعتقاد الذي يطرحه الإطار النظري للاندماج عن مدى مساهمة وجود تجربة ناجحة أو فاشلة في المهجر دليل على مستوى الاندماج بعد العودة أمام تحقيق هذه الفوائد المادية، لكنها ساهمت أكثر من خلال وجود وضعية جيدة أيضا في بلد الأصل مما ساهم أكثر على إتاحة فرص الاندماج بعد العودة عند هذا المبحوث.

أما الفئة الثانية من فئة هؤلاء العائدين كان لديها مستوى استعداد متوسط لكن ليس بالقدر الذي وصلت إليه المجموعة الأولى و هي التي تشكل الأغلبية الساحقة من بين كل المبحوثين و ذلك بنسبة 45 بالمائة، ما يعادل 5 عائلات بحيث تمكنوا من تجهيز بعض الموارد المادية قبل العودة لكنهم أخفقوا في تجهيز موارد أخرى و التي مثلها كل من (عائلة السيد حسان من كندا، عائلة السيد سعيد، عائلة السيد علي، عائلة السيد محمد، وعائلة السيدة نبيلة). و ذلك بسبب أن تجربة الهجرة للعيش في بلد آخر غالبا ما تؤول إلى تعديل في الخطط الأصلية، بعد أن أدركنا أن أغلبية المستجوبين كان عزوفهم منذ البداية عن فكرة العودة إلا بعد وجود الأسباب المحفزة و التغيرات التي طرأت على هؤلاء أثناء الهجرة و التي عدلت من سلوكهم نحو القرار بالعودة. على عكس الاتجاه الأول (الفئة الأولى) والذي جاء من وجهة نظر معاكسة لتجربة هجرة قد عملت على المساهمة في التغيير الإيجابي لهؤلاء المهاجرين من الناحية المادية و أيضا تشكيل فرص احتمال البقاء في مجتمع المقصد، كل هذا يجعلنا نفهم مستويات استعدادهم قبل العودة من جهة و إمكانية الاندماج فيما بعد من جهة أخرى. فقد كان اتجاه هذه الفئة يميل أكثر نحو تأمين السكن عند معظمهم بعد ما توفرت لديهم الأسباب للعودة و ليس من أجل إطلاق مشاريع استثمارية، أي بعد وجود عوامل و حوافز جعلت من هؤلاء يفكرون في ضرورة توفير السكن قبل بناء مشروع العودة. حيث ظل العقار القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين من خلال ما كشفنا عنه في الدراسة، و كان تأمين السكن من أولى الأولويات و أولى الإستعدادات التي قام بها معظم هؤلاء المبحوثين، حيث بدؤوا المباشرة بإنجاز وتحقيق ذلك المشروع بعد أخذهم القرار بالعودة، فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة لهم مصدرا للإستقرار والأمن. لكن أمام عراقيل ومشاكل لم تكن في الحسبان لم يتمكن (السيد سعيد) على وجه الخصوص بتوفير السكن وضياح كل ماله في الإيجار الشيء الذي انعكس على حياته و حياة عائلته سلبا إلى جانب عدم تمكنه من العمل رغم المحاولات و التخطيطات التي كان يقوم بها و التي لم تكن لصالحه و ذلك بسبب نقص معرفته واستعداده الإجتماعي من جهة و بسبب عدم فهمه و إدراكه للتغيير الإجتماعي الكبير الذي صادفه بعد عودته نظرا للمدة الطويلة في المهجر و هذا ما كان أحد الأسباب أيضا لسوء الاندماج بعد العودة بعد مواجهة هذه العائلة صعوبات وعراقيل منعتها و كانت عائقا نحو تحقيق أهدافه: "... عدنا إلى منطقة الصفر و المال الذي كان بجوزتنا لم يكن كافيا و أصبحت الأمور تصعب علينا شيئا فشيئا، أصبحنا نستأجر و ضاع مالنا في الإيجار و بعدها لم يجهز البيت في المدة التي كنا نخطط لها (3 سنوات)..." و تصور الزوجة الوضعية المزرية التي آلت إليها عائلتها بعد زوال كل أسباب الإستعداد قبل العودة و بالتالي صعوبة الاندماج في بلد الأصل: "... كانت أختي تقول لي أن الله لم يشأ أن يكون لديك بيت هنا بالرغم أننا كان وفرنا المال لذلك، و لا تتصورين كل تفاصيل تلك المنازل التي وجدناها من أجل شرائها. فكانت تقول لي لم تتمكنوا من توفير البيت و العمل، فالله لم يقدر لكم رزقكم هنا و لديكم جهة أخرى الله وحده يعلم مكانها سواء في إيطاليا أو في جهة أخرى، ليس لديكم مكان هنا. و نحن نعيش و نرى ذلك، ليس لأننا لم نتقبل الوضع أو شيء من هذا القبيل، فأنا جئت من قبل و عشت أسوأ مما أنا عليه الآن. فالآن أنا في 3 غرف لكن كنت في وضعية أسوأ من هذه. أولادي مرضوا بالربو و أصبحوا يستعملون المضخة الخاصة بالربو

بسبب الوضعية التي كنت أعيشها (الرتوبة)، و صبرت لكل شيء، صبرت، صبرت، و صبرت أيضا لعدم وجود المال. و عندما مر زوجي بأزمة أوشك على الجنون عندما ضاع منه المال، وقفت إلى جانبه و باعت الذهب الذي كنت أملكه و أختي باعت ذهبها لكي تساعدني على الإيجار، و بدأ يسترجع أفاسه. و عندما يفقد الشخص كل شيء و لا يجد حتى من أين يشتري الخبز فكانت فترة جد قاسية و صعبة. فبقدر المعاناة التي كنت أعيشها إلى درجة أنني طبعت عليها. حتى سد نفسي عن الأكل و عن كل شيء، و كان أولادي أكثر ما كنت أشفق عليهم... لم يكن لديهم حتى الحرية بأن يشتروا هذا أو ذاك إلى درجة أنهم يسألوني إذا كان بإمكانهم شراء مثلجات، إلى درجة أنني في وقت ما ضغت عليهم لأنهم تعودوا في بداية الأمر أن يكون لديهم كل شيء، لكن بعد ذلك تغير الوضع و كنت أشرح لهم ذلك إلى درجة أنهم أصبحوا لوحدهم و في سنهم يسحبون أنفسهم و يطلبون مني أن لا نذهب إلى الحديقة أو لمكان أين ندفع فيه المال و كنت أتضجر لذلك و كنت أقول كيف لطفل في الثامنة و العشرة سنوات أن يفهم و يدرك الوضع بهذا الشكل ؟ ..."

أما (السيد حسان من كندا) لا يزال مشروعه في السكن في ترقب لكنه تمكن من شراء قطعة أرض من أجل البناء و هو في انتظار الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على رخصة البناء و توفير السكن بعد ذلك. و بالخصوص العمل فهو فضل العودة الدائرية من أجل الدعم العائلي إلى حين الإستعداد الكامل للعودة النهائية وهذا دليل على نقص الإستعداد للعودة عند هذه العائلة لذلك تعاني و بالخصوص زوجته من هذا الجانب نظرا لعدم وجود الزوج إلى جانبها و هذا ما خصصنا له محورا بحد ذاته من أجل فهم و الإلمام بكل عوامل الاندماج الضرورية بعد العودة. و أما (السيد محمد) و نظرا لتعرضه إلى ظروف نسقية حالت دون تمكنه من الإستثمار في العديد من المرات (مشاكل اجتماعية و بيروقراطية في بلد الأصل)، إلى أن انتهى في الأخير إلى إطلاق مشروعه و المتمثل في فتح وكالة سفر بالجزائر العاصمة. و (السيدة نبيلة) التي تعتبر أن استثمارها في أولادها يعد أكبر استثمار وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن عائلتها لم تحقق مشروعا استثماريا ماديا بعد العودة بقدر ما استطاعوا تحقيق مشروعاتهم المعنوية الذي عادوا من أجله و هو الأبناء. و (السيد علي) و الذي فضل الإستثمار في السكن لكنه لم يتمكن من الدخول في سوق العمل بسبب صراعه مع الذهنيات التي أصبحت تؤرقه من خلال معاملاته اليومية مع أفراد المجتمع بالرغم من العروض الكثير للعمل إلا أنه لم يأبى إلا بالعمل الحر من خلال التجارة في العقار: "...لم أستطع العمل، عرض علي الكثيرون ذلك لكنني لم أستطع، هناك من عرض علي العمل و بدأت معهم في التجارة لكن بعد ذلك انسحبت، لأنني مع ذهني لا أستطيع التعامل مع الناس، فأنا أصبحت أتاخر في العقار..."

أما المجموعة الثالثة و الأخيرة فقد مثلت نسبة 25 بالمائة ما يعادل 3 عائلات من عائلات الدراسة، و التي عرفت تحسنا هي الأخرى قبل العودة، لكنها كانت تحتاج إلى مزيد من الوقت من أجل الإستعداد للعودة، و كان ذلك سببا وعائقا للاندماج. وتمثلت هذه المجموعة في: (عائلة السيد رشيد) وعدم قدرته على الإستثمار بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة و التي تعرض إليها خلال هجرته و التي لم تمكنه من جمع الموارد الضرورية الملموسة من أجل عودته، لذلك فقد واجهت عائلته صعوبات في إعادة الاندماج بعد عودتها و بالخصوص عدم التمكن من تأمين المسكن إلا بعد مدة طويلة من الإستقرار في بلد الأصل (9 سنوات). إلى جانب تمكن و بالخصوص الزوجة من التوظيف في قطاع التعليم مما زاد من تحسن وضعية هذه العائلة بعد فترة طويلة من عدم الإستقرار وعدم الاندماج. و هذا ما بينته النظريات حول العودة ما لأهمية الإستعداد للعودة من أجل تحقيق مستوى معين من الاندماج من جهة و إلى أهمية المدة الطويلة للعودة و التي تعتبر أحد العوامل لتوفير التكيف و تغيير الأوضاع بعد فترة معينة من الإستقرار في بلد الأصل من جهة أخرى. إلى جانب أهمية الإختيار في عملية العودة و مدى تجهيز الموارد اللازمة للعودة من أجل الاندماج، و يبدو أن حالة المهاجرين العائدين الذين قاموا باستثمارات منتجة لخلق فرص عمل عند عودتهم إلى البلد يعتبرون

مثالا لذلك. أما **(عائلة السيدة نواره من الإمارات العربية المتحدة)**، و التي جعلت من عودتها تلك أحد الوسائل التي تمكنها من الإستثمار للعودة النهائية فيما بعد اقتناعها أنه لا أمان و ليس بإمكان للعائلة تأمين عودتها من خلال الهجرة، فقد استطاعت من خلال عودتها تلك من تأمين المسكن وبناء البيت من أجل العودة النهائية إلى بلد الأصل، إلى جانب ذلك أيضا الإستثمار في أحد المشاريع الإستثمارية الصغيرة و المتمثلة في شراء عقار (محل للإيجار) تأمينا للتقاعد بعد العودة النهائية، لكنها لم تعرف سوء اندماج بعد العودة نظرا للعلاقات المستدامة مع بلد الأصل إلا خلال السنة الأولى من العودة و التي كشفت فيها تلك النقائص التي كانت تبدو ضرورية من أجل الإستقرار بعد العودة النهائية. أما **(السيد توفيق و السيدة كريمة)** كانا يحتاجان إلى تخطيط أكثر من أجل الإستعداد و بالتالي إلى الاندماج بعد العودة و الذي احتاج مدة أطول للإندماج بعد العودة إلى أن استقرت الأمور المادية عندهم لكن الزوجة كانت تعاني من سوء الاندماج الإجتماعي الكبير بعد العودة نظرا للأسباب التي قمنا بتفسيرها و التحليل فيها في المباحث السابقة. و بعد هذا العرض عن علاقة الإستعداد المادي و الاندماج تبين لنا أن هذا الأخير لم يعد كفيلا لوحده لفهم و تحقيق الاندماج أمام الإستعداد البشري و الإجتماعي اللذان يعتبران في حد ذاتهما مهمان أيضا. لكن هل يعد ذلك ممكنا أمام الواقع الجزائري ؟ و هذا ما سندركه عند تحليلنا لعلاقة الإستعداد البشري و الاندماج بعد العودة.

2. تحليل محتوى علاقة الرأسمال البشري بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة:

بعدما وضحنا في الفصل الثاني عند تحليلنا للفرضية الأولى لهذه الدراسة الميدانية، أن المساهمة المالية للعائدين ليست كفيلا لوحدها في عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى بلد الأصل، إذ تعتبر الموارد غير الملموسة و المتمثلة في الخبرات و المعارف و المهارات المكتسبة في المهجر و التي تعرف تحت اسم التحويلات الإجتماعية أحد مكونات و متغيرات درجة الإستعداد للعودة والتي تعتبر هي الأخرى ضرورية و موارد تكميلية ينبغي أخذها بعين الاعتبار. إذ تعتبر تجربة الهجرة مكسبا و عاملا إيجابيا في تحسين مستوى معيشة المهاجر و تثمين قدراته على المستوى الإقتصادي و على مستوى الرأسمال البشري و الإجتماعي، و تعمل على المساهمة في التغيير الإيجابي للمهاجرين من الناحية المادية و تشكيل الرأسمال البشري أيضا و الذي يعمل بدوره على المساهمة في الاندماج بعد العودة. لذلك سنحاول في هذا المحور الكشف عن علاقة الرأسمال البشري و قدرة هؤلاء العائدين لنقل هذه الموارد البشرية و التي لا يمكن رؤية ثمارها بشكل ملموس و قياس أثرها و أبعدها إلا من خلال قدرة هؤلاء على استثمارها أو من خلال الاندماج السوسيو مهني بعد العودة. حيث توصلنا و كما رأينا سابقا في بحثنا هذا (الفصل الثاني) إلى أن كل هذه المعارف و المهارات المكتسبة من التكوين و الدراسة إلى جانب الرأسمال المادي هي التي مكنتهم من تدعيم و تسهيل عملية الإستعداد من أجل العودة و بالتالي إمكانية الإستثمار: **(السيد حسين و زوجته، السيد حسان من كندا، السيد حسان من الإمارات، السيد توفيق و زوجته كريمة)** حيث تحصلت فئة أصحاب المشاريع الإستثمارية هذه على المرتبة الثانية من الفئات السوسيو مهنية بعد فئة البطالين (كما رأينا سابقا)، و في المرتبة الثالثة فئة العمال و أخيرا و في المرتبة الرابعة فئة الأحرار أي الذين يعملون لحسابهم الخاص كتجار **(السيد علي)**. معنى هذا أن المهاجر العائد، كونه عائد فهذا يعني أن عودته تلك تزيد من احتمالية وجود دخل في بلده الأصلي و تقلل من فكرة عدم وجود ذلك بعد العودة. لكن هذا لا يتحقق إلا من خلال الإستثمارات أو الأعمال الحرة التي يقوم بها هؤلاء العائدين بعد عودتهم أي العمل على حسابهم الخاص، وذلك من خلال تمكنهم من جمع الموارد الضرورية المادية قبل عودتهم تلك، واضعين في الحسبان أن العمل و القيام بنشاط مهني على حسابهم الخاص يسمح لهم بالقيام باستثمارات مهمة في مجال تخصصهم من

خلال المهارات و الخبرات المكتسبة من خلال الدراسة أو التكوين الذي حصلوا عليه في الخارج بعد هجرتهم تلك.

ويعود سبب تفضيل معظم هذه الحالات المستجوبة للعمل على حسابها الخاص أو فتح أبواب الإستثمار في البلد الأصل، إلى صعوبة إدماجهم السوسيو مهني بعد العودة من جهة (السيد توفيق و السيد محمد)، وصعوبة التكيف والتوافق داخل النسق الإجتماعي لهؤلاء (السيد علي) و الذي أصبح جديدا عليهم من جهة أخرى. أي صعوبة التكيف مع الأفكار والمعايير و القيم التي تفرضها طريقة العمل في بلد الأصل واحتمال تعرضهم لمشاكل كثيرة في هذا المجال. و هذا ما نود أن نبينه في هذا المحور، أي درجة التكيف و التوافق ضمن النسق الإجتماعي و الإقتصادي لهؤلاء بعد عودتهم و وجود التناقض المستمر بين ما اكتسبه هؤلاء العائدين من معارف و خبرات في البلد المضيف و صعوبة تطبيقها على أرض الواقع بعد عودتهم (طريقة العمل و المفاهيم المغلوطة في ميدان العمل سواء في القطاع العام أو الخاص). لذلك فضلوا العمل من أجل تحقيق حريتهم تلك، كما أن طريقة العمل هذه تمكنهم أيضا من الربح أكثر من أي طريقة أخرى كالحصول على وظيفة مثلا سواء في القطاع العام أو الخاص. كما أن معطيات الهجرة عموما تفرض من البداية تحسين الوضعية الإجتماعية بعد العودة لكل مهاجر ينوي اختيار الهجرة. فبعد تفريغنا لمحتوى المتغير الخاص بعلاقة الرأسمال البشري بالاندماج بعد العودة و بالخصوص القدرة على الإستثمار، تبين لنا أن هناك ثلاث فئات لهذه العلاقة بين الإستعداد البشري و الاندماج:

الفئة الأولى هي فئة الذين لديهم استعداد عال و توفر رأسمال بشري معتبر، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاندماج، بسبب تدخل عوامل ظرفية و بنيوية أعاقت بعضهم على القدرة على التكيف والتوافق داخل النسق الإجتماعي وعدم القدرة على استيعاب التغيير الذي شهده المجتمع بعد فترة من الإقامة لمدة طويلة في المهجر، و مثالنا في ذلك حالة (السيد حسين) والذي قمنا بالتفصيل في وضعيته تلك بعد العودة وبالخصوص عدم اندماجه الإجتماعي، بالرغم من قدرته على الإستثمار من خلال الخبرات و المعارف المكتسبة من البلد المضيف و التي تمكن من القيام بذلك التكوين بعد أخذ القرار بالعودة أي كانت عودته عملية مخططة و محسوبة قبل العودة، لكن و بالرغم من كل هذا لم يتمكن من الاندماج بعد العودة بسبب التغيرات في أنساق الأفكار المتعلقة بأنواع متباينة من المعتقدات و القيم و المعايير، أي أنه كان ينقصه المزيد من الاندماج الاجتماعي أكثر من الجانب المادي (الإستثمار) بعد العودة. لأن عدم الاندماج هذا يعد في الأخير أحد أسباب نتائج التغيير الإجتماعي والثقافي الذي حدث في المجتمع و الذي كان هذا العائد بعيدا عنه لفترة من الزمن و الذي كانت نتيجته عدم إدراك و فهم ذلك التغيير. معنى هذا أن سوء التوافق يمكن أن يكون مصدره تعرض تلك العائلات إلى المشكلات الإجتماعية و الثقافية التي يكون سببها الرئيسي المجتمع الكبير إلى جانب عدم توفير هذا الأخير بعض التسهيلات الإجتماعية و الإقتصادية لهذه العوائل كما أن العائدين أنفسهم يتسببون في عدم التكيف مع المجتمع الكبير خصوصا عندما تزيد هذه العائلات على الحفاظ على بعض أنماط حياتها الخاصة وممارستها اليومية ومثلها وقيمها ومواقفها السلوكية.

أما المجموعة الثانية التي كانت تعاني سوء الاندماج بعد العودة، تمثلت في تلك الكفاءات العائدة و التي في كثير من الأحيان ما تُهدر بسبب القيود البنيوية الكامنة في الإقتصاد المحلي، و بسبب عدم تثمين قدراتهم و خبراتهم و معارفهم بعد العودة أي عدم استيعاب الكفاءات العائدة وعدم الاعتراف بهم و تسهيل مهامهم داخل المجتمع، الشيء الذي أعاق عملية الإستثمار على وجه الخصوص بعد عودتهم إلى بلد الأصل رغم تمكنهم من تحقيق عوامل الإستعداد المادية و البشرية بشكل كبير و بسبب تدخل قوى و عوامل خارجية حالت دون تحقيق ذلك. و تمثل هذه المجموعة تلك الفئة من العائدين الأكثر ديناميكية في تصنيف

سيراز 1974" في تحليله لعوامل الاندماج من خلال النظرية البنوية و التي أطلق عليها مفهوم "عودة الابتكار"، و التي تشير إلى الذين هم على استعداد كبير للاستفادة من جميع الوسائل و المهارات الجديدة التي اكتسبوها خلال خبراتهم في المهجر بغية تحقيق أهدافهم في بلدانهم الأصلية، والتي حسب معتقدتهم بمثابة فرص لتلبية توقعاتهم و يرون أنفسهم على أنهم مبدعين لأنهم يعتقدون أن تلك المهارات التي اكتسبوها في الخارج و كذلك مدخراتهم، سوف تحولهم إلى "ناقلات التغيير". لكن سرعان ما يحدث الإصطدام بالواقع بعد العودة رغم كل هذا الإستعداد و لا يتمكن هؤلاء من تحقيق طموحاتهم بعد العودة. لذلك، و كما يرى "سيراز" فإن هؤلاء العائدين لن يتمكنوا من أن يكونوا عوامل تغيير في وطنهم الأصلي بسبب مقاومة علاقات قوية و مصالح خاصة تمنع أي مبادرة من قبلهم و التي بإمكانها أن تخلّ بالوضع القائم و البنية التقليدية في المجتمع الأصلي. و من أمثال هؤلاء: (السيد حمادة) و الذي يعتبر أحد الكفاءات العائدة و المعتبرة في عينة دراستنا، حيث استطاع أن يحقق استثمارا بشريا معتبرا خلال مدة إقامته بالمهجر و أن يكون ثروة كبيرة مكنته من الإستعداد للعودة إلى أرض الوطن بكل سهولة من أجل الإستثمار. و لديه خبرة في التعليم في مجال "التحكم الآلي" و في المختبرات العلمية السعودية و التي تدرب عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وأراد استثمارها بعد عودته لأنها غير منتشرة و غير معروفة في الجزائر وبالضبط في تخصص البرمجة الصورية أو تقنية (اللابفيو)، إلى جانب إصداراته و منشوراته العلمية التي تعود بالفائدة الكبيرة على طلابنا الجامعيين، واستطاع بخبرته الطويلة أن يخرج عشرات الكوادر في السعودية و هذا ما يود تحقيقه بعد عودته إلى الجزائر. لكن الأمر لا يكمن في درجة الإستعداد بحد ذاتها من أجل تحقيق الإستثمار و بالتالي الاندماج، و إنما في القدرة على تحقيق نوايا و رغبات مثل هؤلاء على و الاستفادة من خبراتهم و معارفهم. و أمام رغبته الشديدة نحو إدخال و إطلاق مشروعه، فقد واجه هذا الأخير عوائق كثيرة مشاكل اجتماعية تعرضت طريقه و منعت من تحقيق أهدافه من العودة و أصبح عاجزا عن التفكير أو القيام بتغيير واقعه أمام مشكلته في القضاء. و هذا ما يفسر قوة و تأثير العوامل الخارجية و النفسية في نجاح تجربة العودة: "... حاولنا اتباع الخطوات التي أمرنا باتباعها، فأول شيء لابد لنا أن تمر على التعليم العالي، وعندما ذهبنا إلى هذه الوزارة طلبوا مني إحضار شهادة البكالوريا و التي أخذت معي سنة كاملة للحصول عليها و بقيت أنتظر و أجري وراء العرقلة الإدارية. فهل البكالوريا تشفع لمن له دكتوراه؟ عرقلة قانونية. و من بعد الدكتوراه يسألونك من أين تحصلت عليها و من أي جامعة، اتركنا لنبحث عنها و هل هي مصنفة، ثم يسألونني هل لدي منشورات، هذا فقط من أجل أن يعطوني المعادلة لشهادتي، "تهى عن المنكر و تفعل مثله". أنا اليوم مشغول بالكتب التي كتبتها، أنل لست من الذين يبحثون عن المناصب ، فهم لا يحبون مصلحة البلد، أنا أستطيع أن أخرج لهم عشرات من الكوادر مثلما فعلت في السعودية، فهم معترفون بنا و لا يزالون، أنا لا أبكي على المناصب. أصبحت لما أذهب إلى الوزارة يستقبلوننا كأننا لاجئين، أنا طلبة هو فتح مختبر في جامعة تيبازة و لم أجد ردا على ذلك، اتصلوا بي من سوق أهراس و من جامعة بومرداس فقط و لكنني لا أستطيع التنقل و لا يوجد التسهيلات لذلك.. مهما كان هذه بلادنا أحب من أحب و كره من كره و يمكن قد يأتي يوم و يعترفون رجال بمجهوداتنا..."

ويعتبر (السيد ياسين) أيضا من أمثال تلك الكفاءات التي تعرضت هي الأخرى إلى مشاكل وعراقيل بيروقراطية، مكنته من إلغاء مشروعه الذي بدأه قبل العودة النهائية (مشروع مركز إعادة التأهيل الحركي بمدينة الجلفة). فلا يكون الأثر الذي يقوم به مثل هؤلاء داخل وسطهم الاجتماعي والسياسي أكبر كثافة إلا إذا وفر له هذا الوسط الضمانات الضرورية. لكنه و بالرغم من محاولة كسره من القاعدة إلا أنه لم يستسلم و فضل الانتقال إلى العاصمة من أجل ممارسة و مواصلة العمل في العلاج الفيزيائي من خلال فتح مكتب يديره رفقة زوجته. و يعتبر هذا المبحوث مثالا لبعض المعاناة التي يعاني منها العائدون إلى مجتمعاتهم

الفصل الرابع: تحليل محتوى الفرضية الثالثة : درجة الاندماج في بلد الأصل بعد العودة (نحو الإتجاه في العودة الدائمة أو التفكير في إعادة الهجرة)

الأصلية وبالخصوص استنزاف الكفاءات. وأمام كل تلك المشاكل و الصعوبات التي يعانون منها مثل هؤلاء العائدين، سرعان ما تجعلهم يعدلون عن قراراتهم و اتجاهاتهم و توقعاتهم بعد العودة لعدم وجود التسهيلات من أجل الاستثمار و كذا غياب دعم الدولة للعائد في بلد المنشأ، و الذي يعتبر هو الآخر من بين العوامل الأساسية أيضا لتسهيل الإستثمار في البلد ومن ثم يؤدي ذلك إلى الاندماج. حيث تلعب عوامل عدة تجعل من العائد قادرا على الإستثمار في بلده و ذلك حسب ظروف العودة، درجة الاقتصاد الحر، الإنفتاح الإقتصادي على الإستثمار الخاص، الهياكل التنظيمية والقانونية للمبادرات الفردية و عوامل أخرى ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار. كما يختلف ذلك أيضا حسب تقييم المهاجر العائد و نظراته للتغيرات و الهياكل المستحدثة في بلده الأصلي. و يصور لنا هذا المبحث معاناته بعد العودة قائلا:

«...mon projet a duré 4 ans, je faisais des allées retours après c'était peut être 6 mois intensif à Djelfa là où j'ai eu tous les problèmes, j'ai réussi à subir tout, c'est quand la famille a commencé à rentrer dans le projet où il ya eu de problèmes c'est là où j'ai abandonné...ils voulaient pas que j'ouvre par jalousie seulement où bien je ne comprends pas jusqu'à maintenant je ne comprends pas ; ils vous mettent des battons dans les rouilles ils freinent ton travail alors ils parlent aux ouvriers en les laissant monter contre toi...après quand je me suis retrouvé dans le bureau (bureau du wali) tout le monde était choqué pour quoi il est ici, qu'est ce qu'il fait là, parce que tout le monde venaient pour demander du logement pour des choses qui les embêter, alors que moi je suis venus pour quelques choses qui vient aider le pays ...alors au niveau de l'état il n'ya personne genre un soutien, il n'ya rien...je me suis dit un moment de travailler à la clinique des brulés de Douira , quand ils vous voit travailler sa énervent les gens, alors qu'ils y'en a qui vous encourage et les autres vous bloquent ; moi c'était un médecin qui disait à l'agent de ne pas me trouver une place à mon véhicule comme ca si j'arrive en retard il peut me reprocher quelques choses, comme on venaient faire le cours je savais que tout ce qu'il disait il était tout contre indiqué et il n'a pas accepté que je lui dise, il ma fait des problèmes avec le professeur chef de service... »

و إلى جانب هؤلاء، هناك من المبحوثين الذين لم يتمكنوا من استثمار تلك المعارف و الخبرات أيضا بعد العودة بالرغم من التكوين و الدراسة التي اكتسبوها وتلقوها في الخارج، بسبب عدم الإعتراف بالشهادات المكتسبة من البلد المضيف من جهة، و من جهة أخرى تعرضهم إلى مشاكل بيروقراطية أعاقت طريقهم نحو تحقيق الطموح في إنشاء مشروع استثماري في بلد الأصل. و مثالنا في ذلك (السيدة ليلى) تابعت دراستها بجامعة مونتريال في نفس التخصص الذي بدأته في الجزائر (القانون الدولي) و حصلت على "شهادة في الدراسات العليا للتخصصات المعقدة"، إلى جانب خبرتها في العمل كمربية أطفال و أخذ بعض التكوينات في ذلك المجال الذي أرادت الإستثمار فيه بعد العودة إلى أرض الوطن و فتح مشروعها و المتمثل في تأسيس روضة على حسابها الخاص إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب بعض الشروط المفروضة عليها و التي أعاققتها تحقيق ذلك: "...لم أستطع العمل أو تأسيس مشروع الذي كنت أود تأسيسه إلى حد الآن لم أستطع إيجاد منصب في الجامعة و لم أتمكن من فتح الروضة و أن أضع مفهومها لها، لكن هذا ليس سهلا أيضا و لم أرد الدخول في شراكة مع أحد أن تفتح مثلا باسمها و يكون العمل علي فهذا لا أقبله لأن تخصصي لا يمكنني من ذلك لأنه ينبغي أن يكون التخصص في مجال التعليم أو علم النفس أو في الصحة، فأنا مضطرة للدخول في شراكة مع شخص ما ليفتح بشهادته لا أريد الدخول في صراع مع أحد لا أعرف علاقتي معه كيف

ستكون، كما أنهم لا يعترفون بالشهادات التي جلبتها معي من الخارج، و هذه بالنسبة لي عقدة و ليس شيئا آخر لأنه لا يستطيع فهم ماذا درست و ماذا أفعل. فأنا أبحث عن مجال يمكنني الحصول من خلالها على اعتماد، و أنا الآن وجدت فقط عمل كمرية لكن أنا لا أريد ترك أولادي و العمل عند الناس كمرية أنا أود فتح مشروع خاص بي..."

أما (السيد توفيق و زوجته كريمة) و على الرغم من عدم قدرتهم على توفير رأسمال مادي كبير عند العودة إلا أنهما استطاعوا تحقيق وإنشاء مؤسستهما المصغرة و ذلك كان عن طريق التمويل الذاتي و من خلال تحويل الرأسمال البشري الذي اكتسبه كل منهما في البلد المضيف. و أمام خيبة الأمل التي واجهها مع مدير البحث العلمي في الجزائر حول عدم الرد على طلبه حول إدخال تخصصه في الفيزياء النووية و التي واصل دراسته فيها في فرنسا، إلا أن محاولته تلك باءت بالفشل و تمكن بعد ذلك من تغيير تخصصه نحو التعليم من خلال الخبرة التي تحصل عليها في البلد المضيف و التي مكنته من فتح مشروعه أمام رغبة (الزوجة كريمة) أيضا و اللذان تمكنا من فتح مؤسستهما المصغرة و اهتمت هي بالمجال نفسه الذي كانت تقوم به قبل العودة في الرسم التشكيلي عبر شبكة الإنترنت لكنها و بعد مواجهتها لمشاكل هي الأخرى في مجال عملها مع الزبائن الذين لا يثمنون و لا يقدرّون عملها مقارنة مع عملها من قبل في البلد المضيف وعنائها بسبب المنافسة والتهميش في عملها و الذي أصبح محصورا إلا على الذين تخرجوا من مدرسة الفنون الجميلة بالجزائر، جعلها ذلك تغير اتجاه عملها نحو العمل هذه المرة مع فئة المراهقين عبر تلك المدرسة من خلال تقديم ورشات فنية علاجية معهم و حتى مع أوليائهم في بعض الأحيان. و في هذا الصدد يعلق الزوج قائلا: "لقد وجدت أن فكرة تشجيع الكفاءات على العودة ليست صحيحة و لا يوجد إرادة سياسية ولا يسهلون لهم العودة، وحاكيتي مع مدير البحث العلمي و الرسالة التي وصلتني في بريدي الإلكترونية [نداء لمساعدة الكفاءات المهاجرة نحو العودة] فهمت من خلالها الواقع لذلك كنت أبحث عن الطريقة التي يمكنني العودة من خلالها، أي البحث عن الفرصة و العودة من خلالها، لكن في الحقيقة لا يوجد أي فرصة... فقد كان لدي ذلك الإقبال على التغير و كان لدي منذ البداية فكرة أن أهاجر وأرجع معرفة وأحقق شيئا بعد عودتي. مثل هذا المشروع الذي أنشأته، فأنا فعلا ذهبت و تحصلت على معارف كثيرة، لكن ليست تلك المعرفة التي اكتسبتها هي التي استثمرت فيها. فتلك المعرفة مكنتني من تحضير شيئا إضافيا للمجتمع، كمساعدة هؤلاء المراهقين للخروج من مشاكلهم الدراسية لتغيير هذا النظام التربوي معهم، كل هذه تعد مساهمات أردت من خلالها إضافة تغيير، و القيام بشيء أقدر عليه...لكن بالنسبة لكرمة كان اندماجها صعبا أكثر مني خصوصا فيما يخص العمل هنا و العلاقة مع الناس، فهي تعلمت مسألة النظام و الانضباط و كانت تتعرض إلى بعض التصرفات التي كانت تزججها كعدم احترام المواعيد و لا يتصل بك و لا يعتذر مثلا، فهي تعودت على العمل المنضبط و بعد تجربتها هنا أصبحت منزعة قليلا من العقلية في العمل و نظرة الجزائري في العمل..."

وهذه الأمثلة تفسر عناء هذه الكفاءات بالرغم مما يمكنها تقديمه لصالح بلدها الأصلي بعد العودة و بالرغم من كل تلك الإمكانيات البشرية إلا أنهم لم يكن لديهم القدرة على التأثير على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة وهذا ما تركز عليه النظرية البنوية لعودة الهجرة، على النقيض من الأطر النظرية الكلاسيكية الأخرى (نظرية الإقتصاديات الكلاسيكية الجديدة و الإقتصادية الجديدة لهجرة اليد العاملة). فحسب هذه النظرية هناك أمرين محسوبين لفشل العائد المبتكر، يتمثل العامل الأول في اقتصاد البلدة التي عاد إليها هذا العائد، و الثاني في علاقات القوة بين الطبقات المختلفة التي تشكل هذه المجتمعات" (Cerase 1974).¹ فإن هذه المقاربة تؤكد أن العائدين هم في كثير من الأحيان، و مهما كان مستوى توقعاتهم، إلا أنهم لن يتمكنوا

¹ - Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p261.

من تعديل الواقع المعاش نظرا لقوة المصالح الخاصة التقليدية في البلدان الأصلية، و يكون لديهم تأثير محدود نحو الابتكار في مجتمعاتهم الأصلية، كما أنها تؤكد أنه إذا لم يحدث هذا التأقلم عندهم، فإن العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد. أي أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية والنسقية لبلدان المنشأ كشرط أساسي لتحديد ما إذا كانت تجربة العودة ناجحة أو فاشلة. و هذا ما أضافه " جملش"، فإن قرار العودة لا يمكن التخطيط له بصفة صحيحة لأن المهاجرين سيقومون بتقييم العوامل الظرفية فيما بعد (لاحقا) "جملش 1980"¹

أما الفئة الثالثة و الأخيرة فتمثلت في فئة الذين كان لديهم نقصا في الرأسمال البشري قبل العودة إلى جانب عوامل أخرى قمنا بتوضيحها حسب كل حالة من خلال المحاور السابقة و تمثلت هذه الفئة عند كل من: (السيد سعيد، زوج السيدة نبيلة و السيد علي)، حيث فضل هذا الأخير التجارة الحرة في العقار كما بينا أنفا نظرا لعلاقاته مع القوى التقليدية و تغير القيم و المعايير بعد العودة. و (السيد محمد) و الذي استطاع تأسيس مشروعه بعد ثلاث محاولات فاشلة لتأسيس مشاريع اقتصادية اضطر إلى الانسحاب عنها نظرا لقيم الفساد في العمل و البيروقراطية زيادة على الحاجة إلى المال الكبير من أجل الدخول في مثل تلك المشاريع. أما (السيدة نواره) بالرغم من وجود الخبرة في مجال الصحافة من قبل سواء في بلد الأصل أو البلد المضيف إلا أنها لم تجد مكانتها ضمن الحياة السوسيو- مهنية بعد العودة أمام التغيرات التي شهدتها النظام الإقتصادي المحلي و درجة الإقتصاد الحر، الإنفتاح الإقتصادي على الإستثمار الخاص، الهياكل التنظيمية والقانونية و المبادرات الفردية و عوامل أخرى خارجية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار، كل هذه العوامل جعلت صعوبة إيجاد عمل إلا في القطاع الخاص إلى جانب عدم وجود التسهيلات في القيام بالمهام كصحفي محترف كالتي كانت تتمتع بها أثناء عملها في البلد المضيف: "...حاولت العمل، لكن جو العمل الآن يختلف عن السابق، كان الصحفي يوفرون له السيارة [وسيلة النقل]، الهاتف و ظروف عمل حسنة و أصبح الصحفي هو الذي يهتم بتوفيرها بوسائله الخاصة إلى جانب المشكل الكبير و هو الزحمة في الطرقات و تحتاجين إلى النقاط الأخبار بسرعة، و لكن لا يمكنك ذلك لأنه ينبغي أن تكون الطريق مفتوحة فكيف يمكنك العمل أمام هذه الظروف؟ و لما أصبح وجود تعدد وسائل الإعلام الخاصة و العمومية أصبح لا يوجد فرص عمل كبيرة مثل السابق، فكثر القطاع الخاص و كثر الصحفيين بكثرة في هذا القطاع، المئات من الصحفيين، و أصبح الصحفي لا يجد الفرصة للعمل حتى و إن كان لديه خبرة، كما أن مجال العمل في الجزائر أصبح عن طريق الوساطة في كل المجالات لذلك لا تجدين مكاتك، حتى أن الصحفيين الآن يعملون بصعوبة، و كان الصحفي في السابق محترم أما الآن عكس ذلك، و أنا لا أحب العمل في ظل هذه الأجواء كما أنني لست مستقرة أذهب كل صائفة إلى الإمارات و أعود في فصل الشتاء....".

و في الأخير وبعد عرضنا لكل هذه الحالات والمبادرات و المحاولات نحو الإستثمار و أمام كل المحاولات من أجل الاندماج بعد العودة، إلا أن ذلك لم يتحقق و ذلك عند معظم المبحوثين و بدرجات متفاوتة الشيء الذي يبين مدى قدرة العوامل النسقية على الابتكار، فلم يعد يقتصر الأمر على وجود الرأسمال المادي أو البشري و الذي يتمثل في الخبرات و المهارات المكتسبة من المهجر، بالقدر الذي يتمثل في العلاقات مع السلطة المحلية، التقاليد و القيم في البلدان الأصلية و التي أصبح لديها تأثير قوي على قدرة العائدين لاستثمار خبراتهم التي اكتسبوها من المهجر داخل بلدانهم الأصلية. أي مدى تأثير هؤلاء العائدين على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة و ما قامت المقاربة النظرية لعودة الهجرة بتفسيره يعد أمر ضروري لإظهار علاقة المبادرات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في التغيير مع قوة المصالح الخاصة التقليدية في بلد

¹ - Ibid, p258.

الأصل و يصبح لديها تأثير محدود نحو الابتكار و بالتالي تعيق في نهاية الأمر الطريق نحو الاندماج، كما أنها تؤكد أنه إذا لم يحدث التأقلم، فإن العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد.

3. تحليل محتوى الرأسمال الاجتماعي وعلاقته بالاندماج في بلد الأصل بعد العودة:

بعد فحصنا للعامل الثالث من عوامل الإستعداد للعودة في الفصل الثاني من هذه الدراسة الميدانية من ضمن الموارد المهمة لتأمين العودة و نجاح مبادرات و مشاريع العائدين بعد عودتهم من أجل تحقيق الاندماج، إلى جانب الموارد الأخرى (المساهمة المادية و البشرية) والتي تحتاج إليها أي مبادرة للعودة و التي تسبق عملية التحضير لها من خلال هذه المستويات الثلاث كما وضحت نظريات العودة، فقد تبين لنا أنها لم تمكن كفيلة لوحدها لعملية الاندماج عند أغلب هؤلاء العائدين المبحوثين لأسباب عديدة متداخلة فيما بينها، لذلك كان من دواعي فحص العامل الثالث لعوامل الإستعداد هذه و المتمثل في قياس الرأسمال الاجتماعي و الذي يعتبر هو الآخر مهما لفهم عوامل الاندماج بعد العودة، لأن استعداد المهاجرين للعودة لا يعتمد فقط على تجربة المهاجرين في الخارج بل أيضا على التصورات التي يتوقعونها من تغير في النسق الإقتصادي والسياسي والاجتماعي في بلد الأصل و الذي يحتاج إلى تجهيز الموارد الاجتماعية أو المعلومات الكافية والتي ينبغي على العائد توفيرها قبل مغادرتهم البلد المضيف من أجل فهم بعض هذه التغيرات و التحولات و المستجدات التي مست المجتمع الأصلي في غيابهم و التي ستساهم مساهمة كبيرة في تحقيق عملية الاندماج فيما بعد داخل المجتمع. كل هذه العوامل تجيب عن مدى استعداد هؤلاء المبحوثين للعودة و من ثم معرفة ما إذا كانت هي العامل الأول في ذلك أم أن هناك عوامل أخرى تفسر مستوى الاندماج عندهم. وبعد فحصنا لمستوى الإستعداد الاجتماعي عند هؤلاء المبحوثين تبين لنا أنه و بالرغم من وجود التواصل الاجتماعي عند هؤلاء المبحوثين سواء من خلال الزيارات المتكررة و الشبكات الاجتماعية في بلد الأصل، إلا أن ذلك لم يكن له تأثير مباشر حول جمع المعلومات الكافية من أجل العودة. و قد ساهمت الشبكة الاجتماعية بنسبة ضعيفة جدا في جمع المعلومات من أجل العودة مقارنة بالزيارات المتكررة.

و بعد قياس هذه العوامل كلها، توصلنا إلى أن هؤلاء المهاجرين العائدين " لم يكونوا على استعداد كاف من أجل العودة" و ذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب و عي أفضل للتغيرات الاجتماعية و الإقتصادية والسياسية والتي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية بالرغم من الإستعداد المادي و البشري النسبي عند البعض و الذي كان سببا في عدم تحقيق الاندماج بعد العودة إلى بلد الأصل. و يعود سبب ذلك إلى أن معظم تلك المعلومات التي استطاع هؤلاء المبحوثين جمعها كانت من خلال العلاقة المباشرة مع بلد الأصل و التي مكنتهم من الحصول على صورة مبدئية و تقريبية عن الوضع في البلد و ذلك حسب معدل الزيارات و مدة الإقامة في بلد الأصل و التي لم تكن كافية من أجل فهم النسق الاجتماعي خصوصا عند الذين كان لديهم مدة إقامة طويلة في البلد المضيف، أو بسبب إهمال هؤلاء العائدين أثناء هجرتهم لجمع المعلومات لأحد الجوانب دون الأخرى والمهمة و التي لا تكفي الزيارات المتكررة لفهما، و كذلك حسب الهدف من جمع تلك المعلومات سواء من أجل الإستعداد و التحضير للعودة و بالخصوص تلك المتعلقة بالتأمين المادي. كما أنه ينبغي الإشارة إلى أن أنماط تجهيز هذه الموارد أيضا كانت متفاوتة حسب تجارب الهجرة للعائدين و كذلك حسب خلفياتهم الاجتماعية أو أن هناك أسباب أخرى عملنا على تفسيرها من قبل في المباحث السابقة.

و لقد شكلت هذه الفئة المجموعة الأولى من علاقة الإستعداد الاجتماعي بمستوى الاندماج و التي شكلت (نسبة 35 بالمائة)، (عائلة حسين، سعيد و زوجته، نورة، كريمة و حسان من الإمارات). إذ لم تساهم زيارتها في جمع المعلومات و الكشف عن بعض مخططاتها و الترتيب المسبق للعودة و التي تساهم بدورها

فيما بعد على إعادة إدماجهم مهنيًا، لكن وبالرغم من ذلك التواصل المستمر مع بلد الأصل إلا أنها لم تساهم بالقدر الأوفر على الاندماج الاجتماعي بعد عودتهم لذلك كانوا بعيدين عن فهم النسق الاجتماعي من جهة لذلك كانوا يعانون التهميش والإغتراب من جهة أخرى. فقد ساهمت الزيارات التي كان يقوم بها **(السيد حسين زوجته)** في تغيير الوضع المادي والأمني لديه لكن لم تساهم في فهم الوضع الاجتماعي إلا بعد العودة مما أدى به بعد ذلك بالإصطدام بالواقع. وبسبب الظروف التي كان يعيشها في بلد الأصل ساهم ذلك أيضا على عرقلة الاندماج بعد العودة: "... أنا لم أكن مشتاقا للبلد، كنت آتي مرة كل سنتين أو مرة في السنة على الأقل، و ما بقيت فيها أبدا أكثر من 17 يوم. لا أستطيع، كنت أقلق بل أكثر من القلق، كنت أقطع، لم تكن الذهنية تعجبي، الطقس كان يغلبني، لا أحب الحرارة، عندي مشكل في عيني و أتضرر منها كثيرا لأن الجو في سكوتلاندا بارد. أتذكر لما كنت آتي إلى هنا كنت في حرب مع أي لأتي كنت ألبس نصف الكم و هو كان يأمرني على لبس الملابس الخاصة بفصل الشتاء..."

و نستنتج ضمن هذه المجموعة حالة **(السيد حسان من الإمارات)**، و بعد تمتعه بكامل أنواع الاستعداد المادي والبشري الكبيرين إلى جانب الاستعداد الاجتماعي و بحكم عمله الذي كان يستدعي التنقل بصفة مستمرة و بشكل دوري إلى بلد الأصل، حيث ساعده ذلك التواصل المستمر بمعرفة المستجندات، بعد وضعه للميزان من خلال فحص الظروف المواتية في بلد الأصل و الظروف المحفزة بالبلد المضيف جاء القرار بالعودة و بالتالي لم يكن يعاني سوء الاندماج ما عدا عنائه لبعض المشاكل المتعلقة بتمدرس الأبناء، و التي فصلنا فيها في المبحث الموالي عند الإشارة إلى الحياة الاجتماعية بعد العودة. فتعتبر هذه العائلة من ضمن الحالات الفريدة من نوعها التي ساهمت فيها مجمل أنواع الاستعداد التي ذكرناها في عملية الاندماج، ونظرا للتخطيط المسبق والاستعداد الجيد للعودة إلى جانب توفر الظروف الجيدة و الملائمة في بلد الأصل قبل العودة جعلت من عملية الاندماج بالأمر اليسير على كل العائلة، وهذا أيضا يعد من العوامل المهمة في عملية الاندماج بل و ذلك ما سهل العودة أكثر على عكس المبحوثة العائدة من نفس البلد المضيف **(السيدة نواره)** إلا أن عودتها تلك كانت من بين الخطوات التي أرادت تلك العائلة انتهاجها من أجل تحقيق التأمين والاستقرار بعد العودة و الذي كانت **(عائلة السيد حسان)** تستغني عنه قبل العودة. حيث مكنتها فترة العودة الأولى المؤقتة و التي فرضتها الظروف غير الملائمة في البلد المضيف من جمع المعلومات الخاصة بسد تلك النقائص التي كانت تحتاجها من أجل العودة النهائية و التي كانت سببا في عودتها هذه المرة أيضا من أجل تنفيذ تلك المخططات الخاصة بتأمين العودة النهائية إلى بلد الأصل (العودة من أجل البناء و توفير المسكن الواسع و كذا تحقيق مشروع استثماري لتعويض التأمين الاجتماعي الذي لا توفره الدولة المضيقة للمهاجرين المقيمين فيها) و سرعان ما تمكنت من الاندماج بعد السنتين الأوليتين من العودة و لم يكن التأثير واضحا بالعودة عند هذه العائلة مقارنة مع تلك العائلات المنحدرة من البلدان غير العربية ربما لطبيعة البلد المضيف الذي عادت منه هذه العائلة في حد ذاته. أما **(السيدة سهيلة)** و قد ساهمت زياراتها المتكررة قبل العودة أيضا و خاصة عودتها الأولية و الدورية على أخذ التدابير الأولى من أجل تأمين العودة من أجل البحث عن شراء مسكن و الذي يعد أحد عوامل الاستقرار و الاندماج بعد العودة، لكن لم يكن ذلك كافيا من أجل تحقيق الاندماج بالرغم من السعي الكبير وراء تحقيق الاستقرار إلا أن الظروف الخارجية كانت أقوى من ذلك الاستعداد مما أدى بالعائلة إلى الشعور بخيبة أمل و إحباط كبير بعد كل تلك المحاولات بل و القرار في إعادة الهجرة من جديد: "... هناك في بعض الأحيان أشخاص ينصحونك في البداية أن تفعل كذا و كذا و لكن في الأخير لا يقفون معك، فالمصدر الذي تعاملنا معه كان خاطئا لا أعلم إذا كان ذلك عن جهل أو جاء بالصدفة، فكان الناس يشيرون علينا ما يجب فعله و نحن لم نكن نعرف شيئا، كنا مثل الأعمى لا يبصر و عندما يمشي يصطدم بالحائط، هكذا كنا نحن..." و هذا دليل على نقص

المعلومات و نقص الاستعداد الاجتماعي قبل العودة إلى جانب نقص العامل البشري كما بينا سابقا بالرغم من توفر الاستعداد المادي إلا أن ذلك لم يضمن لهم الاندماج بعد العودة. و يصرح الزوج **(السيد سعيد)** قائلا: "... لما أتيت إلى هنا كنت كالمغفل..." وهذه العبارة دليل على نقص المعلومات من أجل العودة ما عدا بعض الزيارات التي كان يقوم بها في بعض الأحيان إلى بلد الأصل والتي مكنته من معرفة و تتبع الأوضاع الأمنية فقط في البلد و لم تكن لديه نظرة واضحة و كافية عن البلد و هذا دليل على نقص الاستعداد الاجتماعي، كما يعود ذلك و إلى جانب ذلك أيضا لسبب مدة الإقامة الطويلة في المهجر بالخصوص و إلى جانب طبيعة العودة الدورية كما بينا ذلك سابقا في المبحث الثاني من هذا الفصل، مما أدى ذلك إلى سوء اندماج كبير بعد عودته. أي هناك جملة من العوامل ساهمت إلى جانب نقص الاستعداد الاجتماعي عند هذه العائلة مما أدى في النهاية إلى سوء الاندماج.

أما (السيدة كريمة)، فقد ساعدتها الزيارات التي كانت تقوم بها قبل عودتها من أجل العمل مع بعض الجمعيات على الإهتمام بالاستقرار في الجزائر العاصمة بعد الانطباعات الإيجابية نحوها، لكن زياراتها تلك لم تكن كافية من أجل فهم الواقع مما أدى بها إلى الإصطدام بالواقع بعد العودة لعدم قدرتها على فهم النسق الاجتماعي و نظرا لذلك الغياب المزدوج الذي كانت تعاني منه بعد عودتها كما بينا ذلك في السابق (لأسباب التي قمنا بالتفصيل فيها في المحاور السابقة و التي تعد من جملة الأسباب الأولى في رأينا عن عدم قدرة هذه المبحوثة في الاندماج بعد العودة): "... لم أعي بأي تغيير في هذا المجتمع لم أكن واعية بهذا التغيير، لكن هذا راجع أنني لم أكن أعرف الجزائر إلا بعد عودتي منذ 2004 [المررة الأولى لزيارتها إلى بلد الأصل بعد ستة سنوات من الهجرة آنذاك] كما أنني و حتى بعد زيارتي التي كنت أقوم بها كثيرا إلا أنني لم أعي تلك التغيرات إلا التغيرات الكبرى، لأنني لما كنت صغيرة كنت محمية [قبل وفاة الوالدين]..." و هذا دليل على ذلك الغياب المزدوج الذي تعاني منه هذه المبحوثة بعد اندماجها و ثقافتها الكبيرين في البلد المضيف بعد الهجرة. أما **(السيد ياسين)،** فقد مكنته العودة الأولى الدائرية بين الجزائر و فرنسا من أجل التكوين في العلاج الطبيعي (الكيني) الإعجاب بالبلد، و إطلاق مشروعه الأول بالجلفة و تحول ذلك التنقل فيما بعد إلى الاستقرار في بلد الأصل. و هذا ما أشارت إليه نظرية الحدود الوطنية و التي ترى أنه بإمكان تعلق المهاجرين ببلدانهم التي ولدوا فيها، عندما يبقون مرتبطين في نفس الوقت عاطفيا بمناطقهم الأصلية و العكس صحيح. فهي تعتبر أن تصورات المهاجرين الذاتية للوطن و إلى هويتهم الشخصية، لديها تأثير على قرارهم للعودة و على عملية إعادة إدماجهم، لأنها ذات معنى و لأن ذلك له خلفية اجتماعية و تاريخية، لكننا وجدنا أنه بدأ يعاني سوء الاندماج و بالخصوص بعد استقراره النهائي في بلد الأصل و كان يشككي من بعض السلوكات من العائلة الكبيرة على وجه الخصوص، إضافة إلى مشكلة عدم فهم النسق بسبب الهوية المزدوجة، مما أدى به بعد ذلك إلى الشعور بالإغتراب و الإنعزال عن المجتمع.

أما المجموعة الثانية الخاصة بوجود هذا الضعف في الاستعداد الاجتماعي و التي شكلت (نسبة 30 بالمائة) فقد كان ذلك بسبب أن هذه الأخيرة لم تكن تهتم بجمع المعلومات و لم تساهم زيارتها تلك في التأثير على العودة و تغيير مخططاتها على ذلك، نظرا لقوة الهدف من العودة بالنسبة لها و التي تمثلت في ترتيب الأولويات والأهداف من العودة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمستقبل و مصير الأبناء مهما كانت تلك المعلومات التي كانت لديها و الظروف في بلد الأصل، إلى أن ذلك لم يمنعها في العودة من أجل توفير الأرضية المناسبة لتربية الأبناء أي العودة من أجل الأبناء. و قد مثلت هذه المجموعة كل من: **(عائلة محمد - عائلة السيد حسان من كندا - و عائلة السيد علي)،** إلى جانب مدة الهجرة الطويلة و التي كانت عاملا

آخر للتأثير وعدم القدرة على فهم النسق بعد العودة عن كثب و الزيارات القليلة إلى بلد الأصل، لم يتمكن **(السيد حمادة)** من معرفة الأوضاع بكل تفاصيلها في البلد إلا ما كان يستقيه من خلال بعض وسائل الإعلام: "... عندما يكون الإنسان مقبلاً في الخارج و يأتي مرة ثم يغادر يرى الجزائر جنة، أما لما يستقر فيها و يستقر و يلاحظ بعض النقائص و بالتالي يصطدم بالواقع...". أما **(زوجته فاطمة)** فلم يكن للزيارات إلى بلد الأصل من علاقة في فهم مستوى الاندماج عندها و إنما بسبب **طبيعة العودة القسرية** و التي حالت دون اندماجها بعد العودة. كما يعتبر الاتفاق بين الزوجين أيضاً كما رأينا سابقاً ذو أهمية كبيرة و الذي أصبح من الموارد الضرورية التي ينبغي على العائد توفيرها و أخذها بعين الاعتبار قبل العودة و الذي كان أحد العوائق من أجل الاندماج عند هذه العائلة، خصوصاً بعدما يكون الأبناء أيضاً في سن كبيرة يشاركون هم أيضاً في اتخاذ القرارات مع العائلة لأنهم يتأثرون هم أيضاً بنتائج ذلك القرار و ذلك التحول. و بالنسبة لعائلة **(السيد حسان من كندا وزوجته)** فقد كان لديهما معلومات عامة و شاملة عن بلد الأصل و ذلك من خلال الزيارات السنوية للزوج و الزيارات العديدة و المتكررة للزوجة و الإقامة الطويلة في بلد الأصل، إلا أن ذلك لم يكن كافياً من أجل فهم التغير بعد العودة و ذلك راجع من جهة إلى أن هذه الزيارات ليست كافية لفهم الواقع الاجتماعي بعد العودة، ومن جهة أخرى فإن الإحتكاك المباشر للمجتمع هو الذي يعطي الصورة الحقيقية للمجتمع خصوصاً و بعد التغيرات الاجتماعية التي عرفتتها هذه العائلة فيما يتعلق بدراسة الأبناء بعد بلوغ سن التمدرس (بعد العودة). حيث كان الأبناء صغاراً عندما كانت الزوجة تتردد على البلد و لم تكن هناك نفس المعطيات التي كانت عليها هذه العائلة من قبل. أضف إلى ذلك أن معاملة المجتمع لهؤلاء المهاجرين تختلف عنها بعد العودة وهذا ما سنراه و نقوم بالكشف عنه في هذا الفصل مع المباحث اللاحقة من خلال تحليلنا لتجارب العديد من المبحوثين: و توضح الزوجة أحد عوامل سوء الاندماج هذا قائلة: "... عندما تأتين في العطلة تعلمين أنك ستعودين إلى حيث أتيت و تتنفسين الصعداء هناك، لكن عندما تبقيين هنا و تعلمين أنك ستبقيين لمدة سنة كاملة و تلاحظين بعض الأمور هنا و هناك فقط ستشعرين بالاختلاف...".

وقد شكلت **المجموعة الثالثة** نسبة (25 بالمائة)، عن أسباب سوء الاندماج و بالخصوص في المراحل أو السنوات الأولى من العودة و تمثلت في الفئة التي كان لديها مستوى استعداد اجتماعي ضعيف أي التي لم يكن لها دور في جمع المعلومات قبل العودة بسبب غياب الزيارات إلى بلد الأصل أثناء الهجرة و ذلك عند كل من **(السيدة حورية)**، و التي لم تسمح لها ظروف إقامتها في المهجر من الحصول على وثائق الإقامة مما أعاق ذلك زيارتها لبلد الأصل. أما **(السيدة سميرة)** فكانت هي الأخرى تفتقر إلى الزيارات إلى بلد الأصل بمعدل زيارة واحدة قبل العودة و ذلك بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الزوج و التي أعاقَت حركتها قبل العودة النهائية. و **(السيدة نبيلة)**، لم تكن لديها المعلومات عن العودة و لم تفكر حتى أنه ينبغي عليها توفيرها من أجل العودة، خصوصاً أن عودتها كانت مكروهة و مع قلة زيارتها لبلد الأصل ما عدا زيارة واحدة بعد الحصول على الوثائق الإقامة، إلى جانب عودتها بمفردها مع الأبناء من دون الزوج كل تلك العوامل عرقلت الاندماج خصوصاً في السنة الأولى من العودة. و بما أن العودة المقررة هي مشروع يتطلب إعداداً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً كبيراً و الذي يتخذ بعد تفكير و إعداد مسبق. حيث يتوقف هذا المشروع إذا ما كانت العودة مكروهة. فقد كانت تحتاج عائلة **(السيد رشيد)** إلى البحث عن المعلومات الضرورية للعودة والتي تمثل أحد المتغيرات الرئيسية لأخذ هذا القرار. لذل فقد عملت طبيعة عودته القسرية من جهة و مدة هجرته الطويلة إضافة إلى وجود زيارات قليلة في الفترة الأخيرة من هجرته و التي زادت من نقص المعلومات عن بلد الأصل عنده من جهة و نقص الاستعداد المادي بالخصوص مما زاد من تعقيد وضعيته بعد العودة. فإن طبيعة العودة لها تأثير كبير على درجة اندماج المهاجرين العائدين بعد

عودتهم. حيث تلعب العائلة والأصدقاء دورا كبيرا في دعم عملية العودة و على عملية إعداد المهاجرين لها، بينما نجد ذلك غائبا عند هذه العائلة و ذلك بسبب المقاطعة لمسيرة الهجرة الفجائي وعدم وجود الوقت الكافي لذلك. و الجدير بالملاحظة و ما يشهد على هذه المجموعة أن نقص الإستعداد الإجتماعي قبل العودة لم يكن عائقا مباشرا على التأقلم و تقبل الواقع فيما بعد و كانت مدة العودة الطويلة تلك كفيلا بتغيير وضعيته و سببا في إحداث التغير الكبير و بالخصوص عند هذه العائلة الأخيرة و التي شهدت وضعيتها المادية تغيرا كبيرا بعد العودة بعد صعوبة الاندماج في البداية و هذا ما وضحناه في المبحث الثاني من هذا الفصل والخاص بمتغيرات العودة و علاقتها بالاندماج.

أما الفئة الرابعة والأخيرة من هذه الفئات و التي شكلت نسبة (5 بالمائة)، فقد وجدنا أنها لم تبدي أي اهتمام لجمع المعلومات من أجل العودة و التي مثلها كل من: **(السيد توفيق)**، و الذي كانت مدة هجرته قصيرة بما يكفي لفهم و معرفة و المجتمع بعد عودته كما أنه لم يكن يعاني من مشكلة الاندماج بعد العودة و ما كان ينقصه إلا التأقلم مع الوضع الجديد بعد العودة و التعود على نظام و عادات جديدة كان يفتقدها بعد عودته. وبعد هذا العرض و التحليل عن علاقة الإستعداد الإجتماعي مع الاندماج توصلنا إلى أنه و بالرغم من ما أشارت إليه نظرية تخطي الحدود الوطنية و نظرية الشبكة الإجتماعية، على أهمية الحفاظ على الروابط القوية مع الأماكن التي أقاموا فيها من قبل، فإنه من الصعب تقييم نظريا و بوضوح التأثير الخاص لهذه الموارد على مبادرات المهاجرين و أن ذلك لا يكفي ذلك لإحداث الاندماج فيما بعد و فهم كيف أنه بمجرد الحفاظ على علاقات وثيقة مع جماعات المهاجرين في الخارج أو مع الزيارات و العلاقات المستمرة مع بلد الأصل يسمح ذلك للعائدين التعامل بشكل أفضل مع المصالح التقليدية المكتسبة والضغوطات الإجتماعية التي تميز مجتمعهم الأصلي نظرا لتدخل عوامل أخرى خارجية و التي تعمل على التأثير على إحداث الاندماج و البقاء أكثر في بلد الأصل.

المبحث الرابع:

تحليل محتوى طبيعة الحياة العائلية بعد العودة و علاقتها بمستوى الاندماج داخل بلد الأصل

نهتم في هذا المبحث بتحليل بعض المتغيرات الهامة في دراستنا هذه والتي لا تقل أهمية عن المتغيرات الأخرى، إذ يستدعي اختيارنا لفئة العائلات العائدة دراسة الجانب الإجتماعي لديها و التي فرضتها الهجرة بحد ذاتها. أي نهتم بالمبحث والتقصي عن تلك الآثار التي خلفتها هذه الأخيرة و التي انعكست على الحياة الأسرية خاصة بعد العودة إلى أرض الوطن. فنتناول في المحور الأول بتحليل أثر العودة على العلاقة الزوجية و خاصة بعد القرار المشترك للزوجين، و من ثم انعكاس ذلك على عملية الاندماج الإجتماعي داخل المجتمع. أي تقييم الحياة الإجتماعية و الوضع الإجتماعي عند هذه الأسر و مدى تغييرها بعد العودة وبالأخص ذلك الأثر الذي يحدثه غياب أحد الطرفين في الأسرة (عودة الزوجة مع الأبناء من دون الزوج) وانعكاس ذلك الغياب على التماسك الأسري و بالأخص على الزوجة بالدرجة الأولى ثم الأبناء، في حين يضطر الزوج للبقاء في البلد المضيف من أجل إعالة أسرته و الإستمرار في الهجرة من أجل الإستعداد للعودة النهائية هذا من جهة، و من جهة أخرى مدى انعكاس ذلك على الاندماج الإجتماعي بعد العودة. إلى جانب هذا نتناول أيضا بعض الآثار الإجتماعية الذي يحدثه سوء الاندماج الإجتماعي لبعض العائدين في حد ذاته و الذي يعمل هو الآخر على التأثير على العلاقة الزوجية داخل هذه الأسر العائدة،

سواء في حالة العودة المختارة و المقررة أو العودة الإضطرارية. حيث يؤثر العيش تحت تلك الظروف الاجتماعية و المادية و الثقافية الجديدة و المغيرة في بلد الأصل بعد العودة على تغيير أواصر العلاقة الودية بين الزوجين أيضا. أما في **المحور الثاني**، فنهتم بفحص الجانب الثاني من أثر العودة على الأبناء، أي تحليل مدى تطابق و تحقيق التصورات و الهدف من العودة من أجل تربية الأبناء و التي وضعها هؤلاء الآباء و بالأخص تلك العائلات التي كانت عودتها من أجل الأبناء و مقارنتها مع التوقعات و الواقع المعاش بعد العودة، و هذا ما سيؤدي بنا إلى معرفة و اكتشاف أهم المعوقات و المشاكل و العراقيل التي تتعرض إليها هذه العائلات العائدة مع أبنائها بعد العودة و بالأخص اندماج الأبناء الذين عادوا في سن كبيرة. أي معرفة مدى تطابق كفة التصورات و التوقعات من العودة عند هذه العائلات مع كفة الواقع المعاش بعد عودتهم و بالخصوص ذلك الجانب الاجتماعي لتربية الأبناء.

1. تحليل محتوى أثر العودة على التماسك الأسري وعلاقته بالاندماج:

إن الآثار الاجتماعية للهجرة لها أهمية لأن نتائجها طويلة الأجل تؤثر على نمط حياة المجتمع، و ذلك خلافا للتحويلات التي تفقد قيمتها بمجرد إنفاقها. و علاوة على ذلك فإن النتائج الاجتماعية تؤثر على المجتمع مباشرة بأكمله و قد يمتد أثرها في بعض الأحيان لتشمل المجتمع بكامله. و لدى استعراض الأدبيات المتعلقة بأثر الهجرة في البلدان المرسله لليد العاملة يتضح أن معظم الدراسات التي تركز على ما للهجرة من أثر سلبي على الهيكل الاجتماعي فيما يتعلق بالأدوار و العلاقات الاجتماعية. إلى جانب هذه الدراسات، فإننا وفي دراستنا هذه نهتم بالكشف عن علاقة و أثر العودة على العلاقات الاجتماعية و بالأخص داخل هذه العائلات العائدة. فقد تبين لنا و بعد فحصنا لهذا المتغير مدى تأثير العودة على التماسك الأسري عند هذه العائلات المستجوبة، و ذلك بدرجات متفاوتة.

واستطعنا استخلاص عدة ملاحظات جد مهمة و التي لا تقل أهمية عن دراسة العودة في حد ذاتها. حيث توصلنا ما للعودة من أثر كبير على بعض العائلات العائدة سواء كان تأثيرها على العلاقة الزوجية من جهة و على العلاقة الأسرية بشكل عام. و ذلك حسب بعض المؤشرات التي لا تقل أهمية عن الأخرى و التي تعمل على فهم سبب أثر العودة على تلك العلاقات بشكل عام و ذلك من خلال طبيعة العودة من جهة (الاختيارية أو الإضطرارية)، و حسب القرار المشترك بين الزوجين، و كذلك حسب نوع العودة خصوصا عند غياب أحد الطرفين في العودة و هذا ما بينته أيضا بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال (الدراسات التي أجريت على العائدين اليمنيين من دول الخليج)¹، و التي بينت بعض المشاكل الاجتماعية التي كان يعاني منها هؤلاء العائدين، و التي أكدت أن غياب الزوج يقلل من دوره و أثره على أطفاله و يزيد من مسؤوليات زوجته. و لعل أول ملاحظة استطعنا استنتاجها في هذا المحور و من خلال دراسات الحالة التي قمنا بها في هذه الدراسة، تبين لنا بوضوح تام الأعباء الاجتماعية و النفسية لتلك الظروف التي فرضت على الأسر بفعل العودة إلى الوطن.

والجدير بالذكر أن وهن الروابط بين الزوجين أشد خطرا على التماسك الأسري من ضعف العلاقات بين الوالدين و الأبناء. ذلك لأن الخلافات و الصراعات و التوترات بين الزوجين تكون أوسع و أعمق و بالتالي قد تؤدي إلى الطلاق. كما اتضح لنا أثر العودة بشكل كبير عند الزوجات أكثر من الأزواج و ذلك حسب وضعية كل عائلة من هذه العائلات. حيث أصبحت هذه الأسر تعيش في ظل ظروف إجتماعية مرهقة و أن الآثار السلبية لتلك الظروف ظهرت بوضوح عند النساء. و قد تمثلت النسبة عندهن ب (35 بالمائة) أي ما

¹ - اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، "الهجرة العائدة ملامحها و أثرها و استيعابها في البلدان الأصلية"، مرجع سابق، ص 41.

يعادل 7 زوجات من مجتمع البحث، مقابل (15 بالمائة) من معدل الرجال، أي ما يعادل 3 أزواج من مجتمع البحث و الذين تأثرت حياتهم الزوجية و الأسرية أيضا بعد العودة. كما أننا وجدنا أن درجة معاناة هذه الزوجات تختلف حسب وضعية كل منها و بشكل خاص عند الزوجات اللواتي كانت عودتهن من دون الزوج و الذي كان له الأثر الكبير على سوء الاندماج بعد العودة بل إلى درجة التفكير في إعادة الهجرة من جديد من جراء تلك المشاكل و الضغوطات التي فرضتها نوعية العودة في حد ذاتها من جهة، و غياب الزوج و صعوبة الحياة و تحمل المسؤولية لوحدهن من جهة أخرى. إلى جانب أثر العوامل الخارجية النفسية غير الملانمة بعد العودة عليهن أيضا (حالة السيدة ليليا). و هذا ما أكدته بعض الدراسات عن ما لدور الهجرة في تمزيق شمل الأسرة و نشوء جيل متذبذب بسبب غياب الأب و رعايته لأبنائه، كما حدث ذلك في تاريخ الهجرة الجزائرية في وقت مضى عندما كان يهاجر الزوج تاركا ورائه عائلته كلها تحت رعاية الأم وحدها مما أثر ذلك على الزوجة من جهة و على الأبناء من جهة أخرى. بل و قد أكد بعض علماء النفس (لمبروز)¹ " أن العزلة التي يفرضها الزوج على زوجته في بعض الأحيان أشد و أقوى ضررا من الاستبداد و العنف في المعاملة اللذان ينكرهما الناس و يرفضونهما، أما الهجر فعذاب مرير لا يتصوره العقل، يسمم ساعات اليوم و يملأ الحياة بالتعاسة و الشقاء، لكونه يقطع الأمل و لا حياة بدون أمل. و من نتائجه تثبيط الهوة و بعثرة الجهود و الأهداف حتى تصبح الأيام قاسية شديدة يصعب علاجها ثقيلة الوقع على النفس إلى أبعد الحدود و الغايات". فطالما أن القاعدة المادية للمجتمع تشهد تغيرات و تحولات مستمرة، فإن الأسرة لن تختفي و لن تُدمر أو تنهار بل ستكتسب باستمرار معاني جديدة لأنها ستبقى هي الملاذ النهائي و الوحيد للفرد من الإغتراب².

و لنا في كل من (السيدة سهيلة، السيدة ليليا، و السيدة نبيلة) مثالا لذلك الإختلال الذي أصاب دور المرأة بعد العودة من دون الزوج، لما كانت مسؤولياتها قد ازدادت خلال غياب أزواجهن إلى جانب المعاناة من جراء نقص الإستهلاك المادي و بالخصوص عند (السيدة سهيلة) كما بينا ذلك سابقا، و حتى عند عودة الزوج لفترة من الفترات فذلك لا يعني أن معاناتها خفت أو مسؤولياتها قلت، بل على العكس من ذلك فإنها استمرت في أداء الواجبات ذاتها و لكن بدون الدعم المالي الكافي الآن، بعد غياب أو نقص أهم مقومات الأسرة الصالحة و التي يتوقف توافقها الإجتماعي على تكامل هذه المقومات، والتي تتمثل في توفير المستوى المعيشي المناسب و أسباب الاستقرار العائلي مما يسمح لها بإشباع حاجاتها الأساسية من حيث المأوى و موارد الدخل و نظام الأمن العام. فهي تكافح لتنظيم أمور الأسرة بما يوفره الزوج من موارد محدودة للغاية (إذا تمكن الحصول على عمل) وعليها أن تقوم بمسؤولياتها إزاء البيت و رعاية أبنائها و الرعاية الطبية: "... كنت أعاني حينما يمرض أبنائي و أطلب من أخي لمساعدتي لأخذهم إلى المستشفى ليلا و زوجي غائب. لعبت دور الرجل و كنت أقوم بكل شيء، كان لزاما علي إخراجهم للزهوة، أن أشتري لهم، أن أقف بجانبهم يوم العيد، كنت أود أن يعيش أولادي ميسوري الحال و في جو رائع، لم أود أن يشعروا بنقص الأب لكنني تعبت. فعندما يعمل الإنسان أكثر من مجهوده و تلعب دور الآخر [تعدد الأدوار عند الزوجة عند غياب الزوج] فأنت امرأة و هو رجل تصلين إلى درجة فقد الكثير من خصوصياتك، لكن رغم ذلك بقينا ملحين على أن نبقي هنا... وبعدها كبر الأبناء بدأت أشعر أن دوره كأب اختفى [غياب صورة الأب] و لم يعد لديهم صورته كأب في البيت، هو فقدناها و لم يصدقني على أنه عليه استردادها. بدأنا نشعر بأهمية ذلك و أنه ينبغي أن يتربى أولاده معه، و نحن لحد الآن ندفع ثمن ذلك. و عندما كنت أسحب دور الأب الذي كنت أعبه لأنك له ذلك، أصبحت الأمور تغيب عني و كنت أضطر لأن أتدخل في

¹ - مسعود طقطاف، أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري، مرجع سابق، ص 95.

² - زهير حطاب، تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1976، ص 274.

بعض الأحيان حتى و هو موجود و لم أستطع تحمل ذلك، فالأمر لم يعد كقضية معطف تلبسينه ثم تعودين إلى لبسه ثانية، هذا هو أبوم و لست أنا. كما أن أولادي أصبحوا حتى في وجود أبيهم و عندما يودون الخروج يستأذنون مني و ليس منه، تعودوا على ذلك و أنا لا أستطيع منعهم بالقوة تعودنا على غيابه...." وبعد كل هذا العناء كان ينبغي لمثل هذه الزوجات الحاجة إلى سلامة الصحة النفسية من أجل مواجهة أزمات الحياة و التفاعل الإيجابي مع المواقف المختلفة، و إلى علاقات إجتماعية سليمة تحقق لها القدرة على تخطي العقبات التي تحول بين إقامة التعاون و الود محل الصراع والتوتر. وهي فوق كل ذلك كانت تحتاج إلى التمسك بسياج من القيم الدينية التي كانت تزكي من خلالها تلك التضحية والإيثار من أجل الحفاظ على أسرتها. و في غياب أحد هذه المكونات يحدث التوتر، ونجده تنقص حدته حسب طبيعة شخصية الزوجة و بالخصوص تلك التي تكون أكثر تفهما للوضع الجديد و أكثر تنازلا عن الكثير من حقوقها في سبيل إرساء حياة أسرية مستقرة بعيدة عن التوترات التي تكون نتيجتها التفكك العائلي: "...عندما أشاهد الفيديوها التي التقطناها أثناء إقامتنا هناك كنت لا أصدق أننا كنا نعيش تلك الحياة، كان رأسي يؤلمني لمشاهدة ذلك و كأننا لم نعش تلك الحياة الرغيدة قط، تُعاودني الذاكرة و أسأل نفسي و أتألم، كنت أسأل نفسي كيف للإنسان أن يغمس غمسة واحدة في الجنة و ينسى كل ذلك العذاب و كأنه لم يعيش في النار قط. هكذا أنا نسيت كل ما عشته في إيطاليا، كنت أعيش الخير كله بكل معانيه و تقبلت حياتي هكذا الآن، لا أدري ممكن لأتني درست علم النفس و شخصية الإنسان و شيء من هذا القبيل و أنا صبورة و لا أتأثر، فأنا عندي هدف و لا أتأثر لأنني لو تأثرت سيتأثر أولادي معي، فأنا لا أريد أن يرو ذلك الضعف مني لكي أقوى لديهم شخصيتهم....".

أما **(السيدة نؤارة)** فقد كانت تعاني في البداية ذلك الفراق الذي تركه الزوج إيزاء بقائه في البلد المضيف والإستمرار في الهجرة من أجل الدعم المادي لأسرته، و سرعان ما تعودت الزوجة و الأبناء على ذلك و بقيت تسهر لوحدها على تربية و تعليم بناتها إلى حين عودتها مرة أخرى إلى الهجرة ثانية بعد انقضاء المدة التي كانت تحتاجها بناتها من أجل إنهاء دراستهن. كما أن ذلك الفراق و على العكس من ذلك تحول إلى توثيق العلاقة الزوجية نظرا لذلك الإعتراف من قبل الزوج لدور الزوجة في العودة: "... كانت علاقتنا عبر الإنترنت [الإنترنت] [الاتصالات اللاسلكية] لكن علاقتنا أصبحت أقوى من ذي قبل، فأنا بمجرد أن تغربت عنه و عدت إلى هنا كان زوجي يعاملني معاملة خاصة خصوصا عندما أذهب لزيارته كانت فترة رائعة، كما أن الفترة التي غبت فيها عنه اعتبرتها عقوبة له، تحسنت علاقتنا الآن بكثير من تلك الفترة الأولى التي بقيت فيها من قبل معه، كانت هناك مشاكل كثيرة ربما بسبب الضغط و مشاكل العمل، لا أدري شعرت أن عودتي تلك كانت بمثابة عقوبة له و أنها كانت بمثابة مرهم لعلاقتنا الزوجية و كل واحد منا أدرك قيمة الآخر و فهم أن دوري في العودة لم يكن سهلا ...".

إلى جانب ذلك لاحظنا أن سوء التوافق عند بعض الأزواج العائدين والذي كان مصدره التعرض إلى المشكلات الإجتماعية و الثقافية و التي كان سببها الرئيسي المجتمع الكبير، و أن الأزواج أنفسهم يتسببون أيضا في عدم التكيف مع المجتمع الكبير خصوصا عندما تزيد هذه العائلات على الحفاظ على بعض أنماط حياتها الخاصة و ممارستها اليومية ومثلها وقيمها ومواقفها السلوكية. و قد كانت **(السيدة كريمة)** مثالا لذلك، الشيء الذي أثر أيضا على حياتها الزوجية و التي أصابها ركود بسبب الوضعية النفسية و العزلة التي كانت تعيشها هذه الأخيرة حيث أصبحت تعيش إلا في الداخل و لا تخرج من البيت إلا نادرا: "... بما أننا لا نخرج كثيرا ولا نتحرك وأصبحنا معظم الوقت في البيت، فينبغي للحفاظ على الحياة الزوجية القيام بمجهودات كبيرة من أجل الحفاظ على الحيوية لكن الأمر أصبح صعبا، لكننا لا نزال نحب بعضنا بعضا..."

وإلى جانب هذا، لاحظنا أيضا دور سوء الاندماج الذي يحدثه تغير النسق بعد العودة عند أحد الطرفين من تأثير على هذه العلاقة الاجتماعية بين الزوجين بل و الذي يشكل في النهاية أحد القرارات و الاتجاهات نحو التفكير في إعادة الهجرة بعد ذلك (كما سنرى ذلك في المبحث الأخير من هذا الفصل)، حيث اتضح أن الإغتراب يمس أساسا القيم الذي تسببه أساسا التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة حيث تجعل الإنسان يعيش صدمة ثقافية قيمية وتكمن هذه التغيرات في مواجهة هذا الإنسان قيما جديدة لم يألفها من قبل كما أنها لا تتناسب مع مقومات شخصيته وقيمه الأصلية وعندما يتوجب عليه تقبلها حينها فقط يحدث خلا في تكيفه و من المرجح أن تؤدي هذه الصعوبات إلى ميل العائدين إلى فقدان الصبر والتذمر والانتقاد، الأمر الذي سيزيد من اتساع الفجوة النفسية بين هذه المجموعة و بين غير المهاجرين: **(السيد ياسين و السيد حسين)** مثلا. و هذا ما سبب تدمير زوجة هذا الأخير من جراء تلك الوضعية التي آل إليها الزوج من تعصب و تدمير طوال الوقت من جراء عدم تكيفه مع الوضع الجديد الذي أصابه التغير الاجتماعي الكبير والذي بدأ يؤثر على حياتهما الزوجية لدرجة التفكير في عدم الاستمرار في البقاء في بلد الأصل إذا استمر الوضع كذلك: "...أظن أنه حتى وإن أراد زوجي الإستمرار في البقاء في البلد أنا التي سأدفعه الهجرة من جديد ، لأنني لا أود رؤيته قلعا في معظم الوقت، ليس من أجله هو فحسب ولكن من أجلنا نحن معا. لا أتمتع عند رؤيته غاضبا طيلة اليوم. فبالنسبة لي فالعودة إلى حيث كنا أظن أنها أحسن قرار من أجل الحفاظ على علاقتنا كزوجين. فإن علاقتي الزوجية تغيرت و كنا قريبين من بعضنا البعض في إيرلندا أكثر من هنا. و هذا ما خلق مسافة بيننا و أصبح بقلقه ذاك لا يتكلم و لا يتحاور كثيرا معي، و أحاول تغيير الأمور و الكلام معه، لكن سرعان ما يخرج إلى الخارج و عند احتكاكه بالمجتمع يصبح كما كان من قبل و هذا ما يحدث له كل يوم..."

وإلى جانب هذا أيضا، يتوقع بعض الباحثين أن ما سيزيد من احتمال معانات بعض المهاجرين من مشاكل اجتماعية ونفسية وشخصية (عائلية) لدى عودتهم و ذلك بالنظر إلى فقدهم لوظائفهم و إلى ضرورة التكيف مع انخفاض دخولهم و انخفاض مستوى سكنهم **(السيد سعيد)** إلى جانب **(السيد حمادة)** الذي أصبح يعاني سوء اندماج أبنائه بعد العودة بسبب عودتهم في سن كبيرة بعد أن ولدوا و نشأوا داخل ذلك البلد المضيف وألفوا الحياة فيه و لم يستطيعوا التكيف ضمن المجتمع الذي أصبح جديدا عليهم بسبب تغير أسلوب الحياة التي كان يعيشها هؤلاء في البلد المضيف - ارتفاع مستويات المعيشة و إمكانية الحصول على الكماليات بسهولة- إلى جانب تعرضه إلى مشاكل اجتماعية بعد عودته مباشرة بسبب عدم فهمه للنسق الاجتماعي بعد غياب طويل في المهجر (حوالي 37 سنة) كما بينا آنفا (قضية النصب و الإحتيال التي تعرض إليها عند محاولته لشراء البيت) و كان ذلك السبب في تعكير صفو حياته الزوجية، حيث أصبحت زوجته تعاني هي الأخرى سوء الاندماج بعد العودة بسبب العودة القسرية و أصبحت تلقي اللوم على زوجها إزاء كل تلك المشاكل التي تعرضا لها بحجة أن قراره في العودة كان خاطئا و كان سببا في كل تلك المتاعب التي تعاني منها الأسرة: "...لم يكن بيدي حيلة، كان زوجي هو سبب عودتي، وصلت إلى درجة أنني كنت أفكر في الطلاق لم يكن لدي خيار في العودة و لم يكن ذلك بإرادتي، كنت مثل التي تتزوج مرغمة، قلت لزوجي خذ أبنائك معك و أنا أبقى هنا... كما أننا أصبحنا في مشاكل خصوصا بعد مشكل النصب و الإحتيال الذي تعرضنا له بعد عودتنا و وصل بنا الأمر إلى أنه رفع يده ليضربني، فهو لم يقم بذلك في حياته معي قط إلا بسبب تلك المشاكل..."

أما **المجموعة الثالثة** من مجتمع البحث فقد تمثلت في المجموعة التي لم تتأثر علاقتها الزوجية وكذا الأسرية إلى نوع من التغيير و التأثير بسبب العودة و التي شكلت النسبة المتبقية (35 بالمائة ما يعادل 4 عائلات)، و التي تمثلت خصائصها في تلك العائلات التي كانت أهدافها من العودة أكبر و أسمى من أي تغيير و كان التماسك الأسري عندها يزيد عندما كانت الأهداف المشتركة و الإهتمامات المتبادلة بين

الزوجين و ابتعدت عن طغيان النزاعات الفردية فيها. و ذلك بسبب أنه كلما زادت فيها المجهودات التعاونية المحافظة على بناء الأسرة، كلما كانت الحياة الأسرية مرتبطة أشد الارتباط خصوصا عند العائلة التي سببت عودتها أعنف اهتزاز بسلامة حياتها الأسرية، لكن الهدف من الحفاظ على تلك العلاقة الزوجية والأسرة كان أكبر من ذلك، لذلك كان النجاح نحو الحفاظ على كيان الأسرة رغم كل تلك المشاكل و العراقيل التي لم تكن في الحسبان و التي تعرضت إليها عائلة (رشيد و زوجته).

و هنا يجدر بنا الإشارة وبالخصوص إلى الدور الذي لعبته المرأة في العودة، نظرا لتفهمها للوضع الذي آلت إليه أسرتهما، و هذا ما ساعدهما على بلوغ الهدف و نسيان كل تلك المشاكل والعراقيل التي سببتها العودة في حد ذاتها. فكلما كان اشتراك الزوجين في الأهداف المشتركة كلما كان بإمكانهما تحقيق التكيف المتبادل عند شخصين تتعارض وجهات نظرهما و فلسفتهما في الحياة. و في هذا يرى (ألبرت مول) أن الرابطة بين الزوجين تقوى وتتوثق حين تجد المرأة نفسها قادرة على مساعدة زوجها في عمله و حين تكون هذه المساعدة بناءة مثل هذه الحالات تخلق الزواج السعيد و الحياة الأسرية المستقرة¹. وفي هذا الصدد تقول (الزوجة سميرة): "... الحفاظ على كيان أسرتي و أبنائي هي أقصى أهدافي، لذلك كان لزاما علي أن أضحى و أتجاوز كل المشاكل والعراقيل التي كانت أمامي، كانت العودة درس لي لا أنساه أبدا و كانت نعمة عظيمة أدركت فيها أن الحياة العائلية أسمى و أثن من كل الماديات، أسرتي لا تساوي أمريكا و لا كندا و لا أي دولة كانت على هذه الأرض كما أن زوجي يساوي عندي حياتي كلها و قفّت إلى جانبه و هو بدوره قدر دوري و عرف قدرتي عنده و الحمد لله نحن نعمل جنبا إلى جنب من أجل الخروج من تلك الأزمة التي تخطيناها بأعجوبة إلا من خلال عملنا و هدفنا المشترك...". فكلما كان التكامل في الأسرة من حيث توحيد الإتجاهات و المواقف بين عناصر و أفراد الأسرة الواحدة كلما كان التماسك و التضامن في الوظائف و العمل المشترك و الإتجاه نحو غايات و أهداف واحدة. فهناك عدد من العوامل و التي تؤدي إلى استقرار الحياة الأسرية من جهة، و من جهة أخرى قد تؤثر هذه العوامل بطريقة عكسية و ينتج عنها الفشل و اضطراب الحياة الزوجية. و من بين هذه العوامل نجد نمو الميول و القيم إلى تقوية الروابط و الوحدة أو قد تتجه نحو الاختلافات و الصراع. وقد تمثلت هذه المجموعة عند تلك العائلات التي لم تتأثر بالعودة و بالتغيير الذي أصابها بعد ذلك، بسبب العودة المشتركة و التي كان فيها الإتفاق فيما بينها على ذلك و كان لديها نفس الإتجاه في التفكير نحو الهدف من العودة، و الإصرار على البقاء في بلد الأصل بالرغم من كل السلبيات التي كان يعاني منها و بالخصوص الأزواج (عائلة السيد علي) إلى جانب الوضعية المادية المستقرة نوعا ما عند البعض (كالسيد محمد) و بدرجة أكبر عند (السيد حسان من الإمارات). فإن ديناميات الحياة الزوجية تعتبر أكثر من مجرد نمو الروابط الودية، فالزواج يعني المشاركة في اتخاذ القرارات و تكامل وجهات النظر من خلال الإهتمامات المشتركة. و في مثل هذه العملية لا يعني الزواج قيام الأفراد باتخاذ قرارات مستقلة و لكن الزوجين يفكران معا و يقرران معا وهذا ما يؤدي إلى تكامل الحياة الزوجية أما إذا تمت القرارات بطريقة أوتوقراطية أو فردية فإنها تضعف الزواج. و يساعد هذا التكيف الزواجي على مواجهة المواقف المتغيرة بنجاح على الرغم من الجوانب المتناقضة في كل من شخصية الزوج و الزوجة و التي تبدو و تكشف عن نفسها في المواقف الزوجية من جهة و مواقف الحياة المتغيرة².

¹ - نفس المرجع، نفس الصفحة.

² - محمود حسن ، الأسرة و مشكلاتها، مرجع سابق، ص 192.

2. تحليل محتوى عن مدى تحقيق التصورات والهدف من العودة من أجل تربية الأبناء وعلاقته بالاندماج:

إن هذا المحور له علاقة وطيدة بمسألة العودة من أجل الأبناء والتي قمنا بطرحها من قبل في الفرضية الثانية. إذ نود هذه المرة قياس درجة تطابق نوايا و تصورات هؤلاء المبحوثين العائدين قبل عودتهم حول تربية أبنائهم في بلد الأصل مع الواقع المعاش بعد العودة. أي تحليل مدى فعالية ذلك القرار و تحقيق الهدف من العودة من أجل الأبناء مع مستوى الاندماج في بلد الأصل بعد العودة. و يتم من خلال ذلك معرفة أهم عوامل الاندماج التي لها تأثير و انعكاس حول قرار العودة في حد ذاته على حياة هذه العائلات. و في هذا المضمار استطعنا استخراج العديد من المؤشرات بعد تفريغنا لهذا المتغير، و التي مكنتنا من قياس تطابق التصورات مع التوقعات بعد العودة عند هؤلاء المبحوثين، و كذلك تبين لنا من خلالها عدة أسباب وعوامل جعلت من هذه المسألة تبدو نسبية على المدى القصير، و اتضح لنا أنه مع مرور الوقت يبدو ما لعنصر الزمن من دور في تغيير عدة عناصر وقرارات يتحول العائد من خلالها عن قراره، إما الإستمرار في البقاء في أرض الوطن أو إعادة الهجرة من جديد، ليس من أجله هذه المرة و إنما من أجل أبنائه كما فعل ذلك في السابق حينما قرر العودة من أجلهم أيضا. لهذا سنباحول تحليل بعض هذه المؤشرات و القيام بتفسير أهمها خصوصا تلك التي يشترك فيها معظم هؤلاء المبحوثين، و التي تعد هي الأخرى أحد العوامل المهمة التي لا تقل أهمية من بين العوامل الأخرى لفهم عملية اندماج هذه العائلات فيما بعد. و من بين أولى هذه العوامل والمؤشرات الإشارة إلى أولى اهتمامات هذه العائلات و التي كانت تشتكي منها بعد العودة و التي تمثلت في التعليم:

1.2. ظروف تعليمية غير ملائمة في بلد الأصل بعد العودة:

و قد اتفق عليها معظم المبحوثين و التي تعد أحد عوامل سوء الاندماج ومن بين أولى المشاكل التي كانت تعاني منها معظم هذه العائلات مع أبنائهم بعد العودة، (7عائلات من مجتمع البحث). و قد طرحت من خلالها هذه العائلات عدة مسائل و قضايا و مشاكل مهمة عكست فيها معاناة الحياة التعليمية في بلد الأصل من جهة، و نفور هذه العائلات منها مقارنة مع الوضعية التعليمية في البلد المضيف، الشيء الذي كان يؤرق العديد من هؤلاء الآباء بعد اصطدامهم بالواقع. و قد تلخصت معاناة هؤلاء في مسائل تعليمية عديدة تخص سواء تقييمهم للمستوى التعليمي الضعيف بالدرجة الأولى من حيث صعوبة و كثافة البرنامج التعليمي من جهة (السيدة نبيلة)، أو من حيث النظام التربوي التقليدي الذي يعتمد على الحفظ و يتفق العديد من هذه العائلات أيضا في ذلك (السيد سعيد، علي، رشيد، ليليا و سميرة) و كما أدلت به أحد المبحوثات بعد مقارنتها للمناهج التربوية الحديثة المعتمدة في أوروبا (السيدة سامية) حيث تقول: "...هناك أشياء كثيرة لا تعجبني هنا، فالجانب التربوي لا يعجبني و لا يوجد أي تطور في هذا المجال، أبدأها من الضرب في المدرسة، و كما أخبرني إحدى الإنجليزيات المقيمت هنا إذ دخل الكثير من هذه الأجنيبات مع أزواجهن إلى هنا و لديهم صفحة على شبكة التواصل الإجتماعي و بينوا فيها سبب دخولهم إلى هنا مع أبنائهم، حيث قالت لي أننا نستعمل طريقة تربوية مضى عليها قرن من الزمن و أن نظامنا التربوي يعتمد على الحفظ فقط و ليس على الذكاء، و هذه المرأة اتصلت بصديقتها المتواجدة في إنجلترا و التي تعمل في المجال التربوي لكي تقدم لها البرامج التعليمية المتواجدة هناك، و كلما تبعت لها بطريقة من هذه الطرق التربوية تطلب منها أن تنزل المستوى أكثر، لذلك اصطدمت تلك المختصة التربوية بالمستوى الذي وصلنا إليه نحن و أخبرتها أننا للأسف نتبع نظام تربوي قديم خاصة و أن أبنائنا ينتمون إلى جيل التكنولوجيا، و أنه لو وضعت محرك قديم في سيارة "فراري" مثلا لا يمكنها أن تتحرك و هذا الشيء نفسه الذي يحصل مع أبنائنا...".

و إلى جانب تقييم المستوى التعليمي فقد تم أيضا تقييم وسائل و ظروف التمدرس داخل بلد الأصل و الذي أصابه الخلل هو الآخر، الشيء الذي كانت تعاني منه الكثير من هذه العائلات مع أبنائها خصوصا الذين تغير اتجاههم نحو العودة بعد الإقامة في بلد الأصل بعد الإحتكاك بالواقع و الذي عمل أيضا على إعاقة عملية الاندماج في بلد الأصل فيما بعد. و لعل أولى هذه النقائص و المشاكل التي كان يعاني منها هؤلاء والتي يتفق عليها معظم هؤلاء المبحوثين، طبيعة المدرسة التعليمية و صعوبة اختيار وإيجاد المؤسسات التعليمية المناسبة لأبناء الجالية الجزائرية العائدة و التي تعد أحد أهم العوامل التي تعمل على المساعدة على العودة في حد ذاتها خصوصا عند أولئك الأبناء الذين باثروا و بدئوا مسيرتهم التعليمية في البلد المضيف، الشيء الذي يستلزم العودة لهذه العائلات مع الأبناء في سن مبكرة من أجل عدم الوقوع و الإصطدام بمثل تلك المشاكل التعليمية فيما بعد. و هذا ما جعل معظم هذه العائلات في البداية تتجه نحو اختيار المؤسسات التعليمية الخاصة ثم تغيير الإتجاه نحو القطاع العام نظرا لتسجيل بعض النقائص في القطاع الخاص والذي لا يتماشى مع طبيعة مفهوم "خصوصية التعليم" بحد ذاته كما بين ذلك أحد المبحوثين **(السيد محمد):** "... حين أردت تسجيل ابني في البداية اصطدمت بمديرة المدرسة التي أغلقت علي كل الأبواب و لم تود تسجيله لسبب أنه لا يعرف اللغة العربية، وعندما خرجت من تلك المدرسة كنت أفكر حينها بأن أعود إلى إنجلترا، لكن سرعان ما التقيت بمدير مدرسة أخرى كان أمامي و أخبرني أنه هو الآخر مر بنفس المشاكل التي كنت أمر بها و كان حينها يتكلم إلا اللغة الفرنسية، لذلك أراد مساعدتي و قام بتسجيله في مؤسسته التربوية و أصبح يتكفل به و سجلت باقي أبنائي عنده. فكرت في البداية وضعهم في مدرسة خاصة لكن لم يعجبني نظامها كنت أتطلع إلى مدرسة تحافظ على المبادئ الإسلامية و لم أجد ذلك لذلك وضعتهم في مدرسة عمومية و علينا مراقبتهم، فبالنسبة لي لا يوجد هناك مدرسة خاصة بمعنى الحقيقي للكلمة هنا، فقد وضعت أبنائي الصغار في فترة من الفترات فيها و كانوا يمارسون الرياضة في المطبخ، فليس من المنطقي أن تكون مدرسة بهذا المعيار و لا تكون لها أرضية لكرة القدم مثلا، فمدرسة خاصة هي كلمة كبيرة و ليس فقط أن لا يكون فيها إضراب أو أنها أصبحت في نظرنا و كأنها روضة تضع أبنائك فيها في الصباح و نستلمهم على الساعة الرابعة، أي أنك تدفعين مقابل أمنهم فقط في الداخل و الخارج مثلها مثل الروضة، أو أنك تدفع لهم مقابل الدراسة و تزيد فوق ذلك تكاليف دروس الدعم، فأنا ضد هذا، فأنا سعيد مع المدرسة العمومية خصوصا مع أولادي الصغار رفقة ذلك المدير..." ولهذا فقد سجلنا تفضيل اختيار القطاع الخاص عند ثلاث عائلات فقط من بين هذه العائلات العائدة و التي وصل أبنائها إلى سن التمدرس و ذلك لأسباب شخصية نظرا لما توفره المدارس الخاصة لبعض التسهيلات التي كانت تتطلع إليها بعض تلك العائلات: **(عائلة نبيلة، عائلة حسان من كندا و عائلة حسان من الإمارات العربية المتحدة):** "... أنا افتقدت المعين، المدرسة، المعين هي المدرسة و هي الجامعة، يصبح الإنسان يبدل المجهود الذي لم يكن يبذله أصلا هناك، فهنا يصبح الفرد منا يراقب ويبحث عن من يوصل له ابنه إلى المدرسة و يخاف عليه الذهاب من البيت إلى المدرسة و يخاف عليه داخل المدرسة أيضا، يعني يبقى الإنسان دائما في مراقبة مستمرة و تحت ضغط له و لأبنائه، و الدليل على هذا أن المشكل لم يكن مطروحا مع بناتي في الجامعة لأنهن وصلن إلى مرحلة النضج و نجحن في دراستهن و الفضل يعود إلى ذلك الرصيد الذي لم ينفذ و الفائدة التي اكتسبناها في الإمارات، أما الأبناء الصغار فقد عانينا كثيرا معهم و الدليل على ذلك أننا كل مرة نغير لهم المدرسة و هذا ما كان يعيق تكيف الأبناء مع المدرسة و مع زملائه نظرا لذلك التغيير الدائم لها..."

و إلى جانب هذا، هناك من بين هذه العائلات من طرحت أيضا مسألة افتقار المؤسسات التعليمية الجزائرية إلى بعض المعايير و القيم الضرورية من أجل توفير مناخ تعليمي مناسب لهؤلاء الأبناء العائدين مثل: **(السيد علي)** الذي سجل وجود تناقض كبير فيما يخص التربية بمعناها الواسع من جهة و التربية بمعناها الضيق: "... أنا اصطدمت في التعليم، أنا ابني أشفق عليه كثيرا أشفق عليه من ناحية التربية و من ناحية التعليم، وضعته في مدرسة

عمومية لأنني علمت أنه في المدرسة الخاصة يضحون لهم النقاط، لم أود وضعه في تلك المدرسة وأدفع مقابل تعليمه و أنا أعلم أن ابني ضعيف، كما أتني أرى أن الأبناء المتفوقين هنا هي هبة من الله و ليس لسبب أن أوليائهم تمكنوا من تدريسهم، و الذي يقول ذلك فهو كاذب، كما أتني واجهت مشاكل كثيرة فيما يخص تربية الأبناء لذلك فكرت مرارا في البحث عن منطقة محافظة لتأمين تربية أبنائي بالمنطقة ساعدتني كثيرا في ذلك فأنت تغرسين قبا معينة لأبنائك و تجربينهم بأننا عدنا من أجل أن نجد تلك القيم في بلدنا و إذا بهم يصطدمون بعكس ما يرنه في المجتمع من قيم بعيدة عن ما كنا نتصوره قبل العودة..."

- الإفتقار إلى ظروف تعليمية مناسبة (توفير المرافق و الوسائل و التسهيلات المناسبة: كالنقل، ونقص المرافق التعليمية المناسبة و الضرورية للتعليم، وسائل الترفيه الضرورية، و بيروقراطية التعليم...) والتي يتفق عليها كل من (السيد ياسين، و السيدة ليليا و السيد حسان من الإمارات).

- غياب بعض القيم التعليمية الضرورية داخل المؤسسات التعليمية (العنف في المدارس، المحسوبية، سوء المعاملة للتلميذ...)، و يشترك في ذلك كل من: (السيدة سهيلة، السيد علي، السيدة سامية، نبيلة، ليليا و السيد ياسين). و إلى جانب هذه العائلات التي تشتكي ضعف المستوى التعليمي في بلد الأصل هناك عائلتين من بين هذه العائلات التي تفضل التعليم في الجزائر على التعليم في البلد المضيف و هي العائلات العائدة من دول الخليج العربي (الإمارات العربية) و التي مثلتها (السيدة نؤارة) و التي كان التعليم من بين أسباب عودتها إلى أرض الوطن كما بينا سابقا، و عائلة (السيدة فاطمة) التي ترى في التعليم في الجزائر أفضل خصوصا من حيث افتقار النظام التربوي السعودي إلى بعض المواد التعليمية المهمة (العلمية على وجه الخصوص).

2.2. أهمية تشكيل الهوية في بلد الأصل بعد العودة:

و قد اتفق عليها كل من السيد (علي، محمد، حورية سميرة والسيد سعيد) خصوصا بعد عدم قدرة هذا الأخير على الوصول إلى إدراك أهدافه مما انتابه شعور بالأسى و خيبة الأمل التي أصابته بعد العودة لأسباب كثيرة بينها سابقا (سوء الاندماج المادي والإجتماعي بعد العودة) و التي جعلته و أمام رغبته في إعادة الهجرة بعد كل تلك الظروف التي أصبح يعيشها من جراء عدم التمكن من تطابق مستوى التصورات مع مستوى التوقعات بعد العودة حتى على مستوى تعليم و تربية الأبناء، الشيء الذي جعل تفكيره يكتفي بالإهتمام بتحقيق غرس الهوية للأبناء بعد العودة على الأقل و من ثم إمكانية إعادة الهجرة فيما بعد، حيث تكون ثقافة الجماعة بما فيها من قيم و معايير ومعان هي الإطار الذي يتمكن فيه أبناء مثل هؤلاء العائدين أن يتشرب منه صفاتهم و مقوماتهم الشخصية على الأقل من خلال التنشئة الاجتماعية التي تمكن هؤلاء التكوين فيها و تشكيل هويتهم عن طريق ثقافة المجتمع الذي عاشوا فيه خلال تلك الفترة التي بقوا فيها في بلد الأصل بعد العودة: "... أصبحت أقول أن هدفي هو أن يتعلم أبنائي اللغة العربية و يكون باستطاعتهم التكلم بها بطلاقة ويتعلمونها كجزائريين... و الحمد لله حتى الأبناء أصبحوا يحفظون القرآن أكثر من جزأين، و حتى عندما تسألينهم عن أمر الدين بإمكانهم إجابتك..." وهذا يعني أنه و بعد ضمان اكتساب الهوية عند الأبناء في نظر هذه العائلة، فبإمكانهم أن يعيدوا تجربة الهجرة بعد تلك الظروف غير الملائمة في بلد الأصل و خصوصا بعد فشل تجربة العودة و عدم إمكانية الاندماج. و يتفق معه أيضا (السيد علي) على ذلك حيث أصبح يهتم أكثر بغرس الهوية للأبناء ثم إمكانية تعلم القراءة و الكتابة و بالتالي بإمكان الأبناء مواصلة الدراسة فيما بعد في البلد المضيف.

و هذا يجعلنا نستنتج أن الاتجاه نحو الإكتفاء بتحقيق غرس الهوية على الأقل عند هؤلاء، كان بسبب نقص أو سوء الاندماج و بالخصوص بعد خيبة الأمل الكبيرة بعد العودة من جراء عدم إمكانية هذه العائلات

الوصول إلى الأهداف المرجوة بعد العودة. و عدم تحقيق أحد هذه الأهداف يصنع لهؤلاء حجج مقنعة على مدى توصلهم إلى تحقيق هذه الهوية المرجوة من العودة في حد ذاتها من جهة و من ثم إمكانية إعادة الهجرة مرة ثانية بسبب سوء الاندماج الاجتماعي.

3.2. مشاكل اندماج الأبناء بعد العودة:

و يعتبر هذا الموضوع أحد اهتمامات الكثير من الأبحاث خصوصا موضوع "الجيل الثاني" و التي لا تزال مجهولة سواء حالة أولئك الأبناء الذين بقوا في بلدان المنشأ أو الذين عادوا بعد أن عاشوا في الخارج و التي تستدعي إلى دراسات أخرى في هذا الموضوع فعادة ما تكون الصعوبات التي يواجهها الأطفال والمراهقون في وقت العودة هي نفسها في جميع بلدان المنشأ¹: ضعف المعرفة باللغة، وفقدان القيم التقليدية، والجهل بواقع بلد المنشأ، والشعور بالإغتراب، وصعوبة في إقامة العلاقات، والحنين إلى الهجرة. و تعتبر هذه المشاكل في الواقع ثلاثية لكن نتائجها متقاربة: و لقد أثّرت هذه المسألة عند كل من **(السيد حمادة، السيد حسان من الإمارات، و السيدة نوار)** و الذين عاد معظم أبنائهم في سن كبيرة مما جعل منهم الشعور بصعوبة الاندماج بعد عودتهم و بالخصوص في السنوات الأولى من العودة، و قد سجل ذلك بكثرة عند **(عائلة السيد حمادة)** نظرا لميلاد و نشأة الأبناء في البلد المضيف و هذا ما كان انعكاسه صعبا على الأبناء بالرغم من الزيارات المتعددة لبلد الأصل إلا أن ذلك لم يعد كافيا بعد الإحتكاك الكبير للمجتمع من جهة وإلى نقص المرافق و الإفتقاد إلى الحياة التي تعود عليها هؤلاء في بلد الإقامة². إلى جانب ذلك أيضا، فيعتبر بلد المنشأ بالنسبة لهم بعيد عن الواقع من حيث الانتماء إلى مجتمع أو ثقافة ما، ولذلك فمن المرجح أن يكون إعادة إدماجهم صعبا، خاصة على الصعيد السيكولوجي والسوسيولوجي وعلى الجانب الثقافي. وعلى العكس من الآباء و الذين على الرغم من هجرتهم فإنهم احتفظوا بجذورهم هناك. و إلى جانب هذا و كما بينا في المبحث السابق أصبحت معاناة السيكولوجية للأبناء حيال غياب الأب و الذي أصبح يخلق و في معظم الأحيان فراغا لا يمكن إصلاحه أو تخفيفه و القضاء على آثاره. إذ لا يستطيع الأبناء الحزن على آباءهم بسبب التعود على غيابهم من جهة و إعادة تكوين شخصيتهم الأسطورية، و هذه الحالة تجعلهم في وضعية غير واقعية ولا تفضي إلى بناء هوية ثابتة: فتأخر الأب أو مغادرته وعودته المستمرة تبقي الطفل في انتظار دائم و الذي يتسبب في منع تطوره النفسي والعاطفي (Illic, Cvetanovic et Sagic-Gluhak) (1979)² التي تجعله في وضعية تشعر الأب بالذنب أو العدوان بسبب ذلك الغياب المستمر، و حتى ومع فهمه للأسباب لكنه لا يتقبلها بعمق دائما.

وهناك العديد من المقالات المنشورة التي عكست قلق هذا الانفصال والرغبة في جمع شمل الأسرة لدى الأبناء و لعل حالة **(حالة عائلة السيد سعيد)** تعد مثالا لتلك المعاناة: "... بدأ الأبناء يشكون هذا الوضع [غياب الأب] في كل مرة: "كل الأطفال آباءهم معهم إلا نحن". أصبح هذا الأمر يؤرقني و بدأت أتعب و سئمت هذه الحياة. بدأت الأمور تصعب علي شيئا فشيئا و بدأت أفكر أن هذا ليس هو الحل المناسب خاصة و أن زوجي لم يتمكن من الاندماج في هذا المجتمع بعد العودة..." كما أنه إذا كان الشعور بهذا الغياب كبيرا، فإن السبب الرئيسي في ذلك أن الطفل لا يجد تعويضا عاطفيا كافيا من أمه، و السبب في ذلك انعكاس وضعية هذا الانفصال في كثير من الأحيان على الأم نفسها حيث تستخدم ابنها بوعي أو من غير وعي للتعبير عن ضيقها أو إحباطها العاطفي. و في حالات أخرى، تتبنى موقفا

¹ - poirier jean et autres, opcit, p 81.

² -Charbit Yves et Bertrand Catherine, « Les enfants de migrants restés ou revenus dans les pays d'origine du bassin méditerranée, opcit, p92

تربويا متذبذبا بين وضع قيود معينة أو استقالة عن دورها بدلا من ذلك. و في هذا الصدد تقول **(السيدة سهيلة)** في ذلك للتعبير عن معاناتها إزاء ذلك: "... أصبح أولادي يخرجون إلى الشارع و يتعلمون كل شيء و أصبح ابني يتكلم كلاما واضح منه أنه تعلمه في الشارع و يسمع بالمخدرات و بكذا و كذا.. هل أنا أستطيع مقابلة إذا جرى لهم شيئا لا قدر الله ؟ و هل بإمكانني مقابلة الرجال ؟ هل تتصورين ذلك ؟ آه.. لا أستطيع، فأنا لم يعد لدي خيار و أنا أصبحت أخاف عليهم من الإنحراف..."

4.2. مدى تطابق مستوى التصورات مع التوقعات بعد العودة:

لقد تبين لنا ما لصحة بعض النظريات في العودة حول مدى نجاح أو فشل عملية الاندماج و الذي لا يعتمد على تجربة المهاجرين في الخارج أو تلك المجهودات الشخصية المعتبرة من جانب العائدين فقط (درجة الإستعداد للعودة) بل أيضا على التصورات التي يتوقعونها من تغير في كافة المستويات و إلى مدى وجود الإعانات و الجو المناسب و كذا التسهيلات على الصعيد السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي، وهذه العوامل لها تأثير على كيفية الإستعداد لنقل هذه الموارد و استخدامها بعد العودة. أي أن استعداد العائدين يتشكل حسب الظروف المتاحة في البلدان المضيفة و في بلد المنشأ، أي ظروف ما قبل وبعد العودة. و هذا ما أدى إلى وجود اتجاهات عديدة حول مدى بلوغ الأهداف عند هذه العائلات بعد العودة و بالخصوص من جانب الأبناء، الشيء الذي أثر فيما بعد على الاتجاه نحو مدى الإستمرار في البقاء أو إعادة الهجرة بعد عدم إمكانية الاندماج في بلد الأصل. ومعنى هذا أن سوء الاندماج هذا يمكن أن يكون مصدره تعرض هذه العائلات إلى مشكلات إجتماعية و ثقافية التي كان سببها الرئيسي المجتمع الكبير، كضعف أو عدم توفير هذا الأخير بعض التسهيلات الإجتماعية و الإقتصادية لهذه العوائل كما أن بعض العائدين أنفسهم كانوا يتسببون في عدم التكيف مع المجتمع الكبير خصوصا عندما يزيد الحفاظ على بعض أنماط حياتهم الخاصة وممارستهم اليومية ومثلهم وقيمهم ومواقفهم السلوكية.

فحينما يكون مستوى التوقعات غير موازيا مع مستوى التصورات قبل العودة حين لا يستطيع هؤلاء العائدين تعديل واقعهم المعاش نظرا لقوة المصالح الخاصة التقليدية في البلدان الأصلية نظرا لتأثيرهم المحدود نحو الابتكار في مجتمعهم الأصلي، لذلك أصيب بعضهم بخيبة أمل كبيرة نتيجة اصطدامهم بذلك الواقع بعد العودة بالرغم من طبيعة العودة الاختيارية عند **(السيدة ليليا)** مثلا من جراء تعرضها إلى عدة مشاكل اجتماعية و عراقيل في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها من أجل تعليم أبنائها. كما أنه تأكد أنه إذا لم يحدث التأقلم، فإن مثل هؤلاء العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد، أي حينما لا ينجح المهاجرون في الموازنة بين التصورات و التوقعات بعد العودة، و هذا ما أكدته "بورتاس" حول التأثير الحقيقي للواقع في بلد الأصل على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي والسياسي، و الذي قد يؤدي إلى ظهور وتعزيز الهويات العابرة للحدود الوطنية والتي تعيد تشكيل سلوكيات وتوقعات العائدين **(السيد علي، السيدة ليليا، السيد سعيد و زوجته، السيد ياسين)**. أما البعض الآخر من هذه العائلات و بالخصوص **(عائلة السيد محمد)** فقد كان يرى أن ثمار عودته لم تظهر بعد نظرا لصغر سن الأبناء من جهة و كذلك تبدو التربية في البلد الأصل سواء له و لزوجته أقل خطورة منها في البلد المضيف بسبب نقل الهوية للأبناء من جهة و كذلك بسبب طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ و بالرغم من التغير الإجتماعي الذي أصاب القيم و المعايير في الفترة الأخيرة إلا أنه لم يصل بعد إلى مستوى تعدي الخطوط الحمراء على حد تعبير **(السيدة سامية)**.

أما **(السيدة نبيلة)** و بعد مدة العودة الطويلة (كما وضحنا آنفا) فقد ترى أن عودتها أثمرت ثمارا ناجحة على المستوى التعليمي و التربوي للأبناء و كانت المدرسة السبيل الأساسي (المدرسة السعودية الخاصة بالجزائر

العاصمة) و المساعد نحو الوصول إلى ذلك النجاح الذي وصلت إليه عائلتها، حتى بعد غياب الأب لكن المجهود المعتبر الذي قام به كل منهما (المبادرات الشخصية) و بالخصوص ذلك الدور الذي لعبته الزوجة في ذلك مكن من الوصول لتحقيق تلك النتائج المعتبرة بعد العودة. و إلى جانب ذلك تمكنت (السيدة نؤارة) من تحقيق أهدافها و نجاح تجربة عودتها فيما يخص تعليم بناتها بعد العودة إلى جانب التمكن أيضا من تحقيق أهداف مادية أخرى كما بينا ذلك سابقا (تحقيق السكن). أضف إلى التجربة الخاصة (السيد حسان من الإمارات) و التي كان سبب نجاح عودته نتيجة ثمرة تلك المجهودات و ذلك الإستثمار البشري الكبير في الأبناء خلال مدة الإقامة في المهجر: "... أعتبر تجربتي هذه تجربة ناجحة، مشينا [هاجرت] غمنا و عدنا بالغنية و الحمد لله، غانين سالمين. أظن أن تجربتي خاصة و خاصة مع الأولاد هم الذين استفادوا من هذه الهجرة أستطيع القول مائة بالمائة، كما أتني أنا الآخر و زوجتي استفدنا أيضا لكن أبنائنا استفادوا كثيرا. أصبح لديهم رصيد و أصبح هذا الرصيد وكأنه وقود يعيشون به كل حياتهم، مستحيل أن تمحي تلك المرحلة من ذاكرتهم. المهم أن ربنا يسر لنا و نحن يسرنا عليهم و كانت النتائج إيجابية و الحمد لله...".

المبحث الخامس:

تحليل محتوى طبيعة العلاقات مع المحيط الاجتماعي و المحيط الواسع داخل بلد الأصل و علاقته

بالاندماج بعد العودة

و يعد هذا المبحث الأخير أحد المباحث المهمة من هذا الفصل و الذي نسعى من خلاله تحليل و تفسير أحد متغيرات عوامل الاندماج عند هذه العائلات العائدة، والكشف عن أهم المتغيرات والعوامل التي أثرت على العائدين بعد العودة و التي كانت سببا في تغيير اتجاه البعض حول مدى الإستمرار في البقاء في بلد الأصل نظرا للظروف النسقية غير الملائمة وعدم التمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة بعد العودة عند البعض الآخر، و بسبب هيمنة قوى المصالح التقليدية و التي كانت أقوى من المبادرات من أجل الابتكار التي حاول هؤلاء العائدين القيام بها، بعد اصطدامهم بالواقع و خيبة الأمل الكبيرة التي أصابت بعضهم، وبالتالي ولد ذلك الاتجاه نحو التفكير في هجرة جديدة أو اللجوء إلى العودة الدورية كحل من أجل التنفيس عن أنفسهم من تلك الضغوطات التي أصابت بعضهم و سد النقائص التي كانوا يعانون منها بعد العودة.

ولقد قمنا بتحليل كل هذا من خلال محورين أساسيين، يجيب المحور الأول عن أهم عوامل الاندماج الاجتماعي بعد العودة أي مدى تكيف هؤلاء العائدين مع الأوضاع الجديدة داخل بلد الأصل و معرفة أهم العوامل الظرفية و النسقية التي كانوا يعانون منها، ومعرفة أيضا مدى تطابق كفة التصورات مع كفة التوقعات والواقع المعاش بعد العودة. أما المحور الثاني و الذي ودنا أن نختم به هذا الفصل فقد كان بمثابة الإجابة عن أحد التساؤلات التي طرحناها في إشكالية الدراسة و المتمثلة في مشروع المستقبل و معرفة مدى الإستمرار في العودة عند هؤلاء العائدين بعد كل تلك الظروف التي آل إليها هؤلاء بعد عودتهم و بالتالي فهم و استخلاص أهم النتائج المتحكمة في الظاهرة.

1. تحليل محتوى مدى التكيف مع الأوضاع الجديدة و تأثير العوامل الظرفية و النسقية في بلد الأصل بعد العودة وعلاقتها بالاندماج:

نشير في هذا المحور إلى أهم الأوضاع التي آل إليها هؤلاء العائدين بعد عودتهم و درجة تكيف هؤلاء مع الأوضاع الجديدة في بلد الأصل و التي قد أشرنا إلى بعضها من قبل مع متغيرات أخرى من هذا الفصل، حيث أشرنا إلى ما للوسط الاجتماعي من أهمية في تحديد درجة الاندماج بعد العودة من خلال متغيرات

الهجرة والعودة على السواء و من خلال درجة الاستعداد للعودة إلى جانب مدى الوصول إلى تحقيق الهدف من العودة و بالخصوص مع العائلات التي كانت عودتها بسبب الأبناء. كل هذه المؤشرات و مؤشرات أخرى عملت كلها مجتمعة في نتيجة واحدة وهي صعوبة الاندماج عند البعض بل و سوء الاندماج عند البعض الآخر. و من أجل تحليل مدى التكيف هذا مع الأوضاع الجديدة بعد العودة عند هؤلاء، قمنا بتقسيم درجة الاندماج هذه على ثلاث مستويات: معرفة أولا أهم الأوضاع التي آلت إليها هذه العائلات بعد العودة خصوصا بعد تصادم قوة المصالح التقليدية في مجتمع الأصل مع الأفكار الجديدة للعائدين المكتسبة من مجتمع الهجرة، أي مدى توافق ذهنية هؤلاء العائدين مع الذهنيات التقليدية في بلد الأصل و قياس درجة تقبل هذا الوضع الجديد بنقاطه الإيجابية والسلبية. و في المستوى الثاني قمنا بتحليل أهم العوامل الظرفية والنسقية بعد العودة خصوصا أنها أصبحت أحد الأسباب التي أعاققت عملية الاندماج عند هؤلاء العائدين. وفي المستوى الثالث والأخير قمنا بتحليل مدى تطابق كفة التصورات مع كفة التوقعات بعد العودة و التي تم من خلالها قياس مدى نجاح أو فشل تجربة العودة.

1.1. التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد العودة داخل بلد الأصل:

لقد تبين لنا بعد تفريغنا لهذا المتغير أن معظم المبحوثين كانوا يعانون أوضاعا جد صعبة خصوصا في بداية العودة مثلما بينا آنفا عند تحليلنا لمتغير المدة الزمنية و ما لها من أثر على عملية الاندماج سواء تلك المتعلقة بالمدة الطويلة في المهجر على وجه الخصوص، حيث كانت نسبة المعاناة بعد العودة أكبر من الذين كانت مدة هجرتهم قصيرة أو متوسطة. حيث وجدنا أن هؤلاء العائدين اكتسبوا قيما سلوكية أسهمت في تحسين حياتهم و قد أثرت تلك التغيرات السلوكية و التي اختلفت بالنسبة لعدد السنوات التي قضيت في الخارج، أي أن التأثير كان أكبر بالنسبة للمهاجرين الذين قضوا فترات طويلة في الخارج، و ربما كان ضئيلا بالنسبة لمن عاشوا في الخارج لعدد محدود من السنوات، و لذلك فإنه من الممكن لمن هاجر لفترة طويلة أن يجد نفسه غير مرتاح في بيئته الأصلية و قد يفضل الاستقرار في مناطق تكون فيها طريقة الحياة أقرب لطريقة الحياة التي مارسها في الخارج و حيث يمكن للمهاجر أن يستخدم مهارته بمزيد من الفعالية، و قد التمسنا ذلك عند كل من (السيد حسين، سعيد، علي، حمادة). إلى جانب ذلك لقد أثرت أسباب خارجية أيضا على عملية الاندماج عند هؤلاء و التي تمثلت في قوة النسق أو العوامل الظرفية و النسقية داخل مجتمع الأصل والذي عملت بدرجة أكبر من العوامل الأخرى للوصول بهؤلاء المبحوثين إلى مرحلة الشعور بالإغتراب (والتي بناها في المباحث السابقة) والتي سنقوم بالتعرض لها بأكثر تحليل و تفصيل في هذا المحور.

أما بالنسبة للنساء (الزوجات)، فكان سبب عدم اندماجهم أيضا له أسباب مختلفة و الذي يتراوح بين المدة الطويلة في المهجر من جهة لكنها أسهمت بدرجات متفاوتة بين المبحوثات، إلى جانب أسباب تأثير النسق أيضا عليهن و التي أسهمت أكثر في عملية الاندماج، منها تلك المتعلقة بالتمزق الثقافي و آثار الإستئصال الثقافي التي كانت تعاني منه (السيدة كريمة) مثلا و التي أصابها هي الأخرى نوع من الإغتراب الثقافي والإجتماعي بعد وجودها في صراع بين الثقافة الأوروبية (الغربية) والمجتمع الأصلي مما جعلها لا تستطيع التكيف و بذلك ظهر عليها نوع من العزلة وعدم الانتماء داخل مجتمعها الأصلي. أو بسبب طبيعة العودة القسرية عند (السيدة فاطمة)، و غياب الزوج و تحمل أعباء المسؤولية لوحدهن عند كل من (السيدة سهيلة، ليلى و نبيلة). أما (السيد ياسين) أيضا فقد أصابه نوع من التمزق الثقافي بسبب شعوره بعد الانتماء إلى المجتمعين (المجتمع الأصلي و بلد الإقامة). إلى جانب التراكمات و الأوضاع غير المناسبة للإستقرار في بلد الأصل من جراء نقص الإستعداد و هيمنة النسق والوضعية الإجتماعية الصعبة رغم كل المحاولات من أجل تأمين العودة عند (عائلة سعيد و عائلة رشيد) على وجه الخصوص.

كما أن تجربة العائدين أثناء المراحل الأولى من العودة لعبت دورا هاما في تحديد تطلعاتهم و خططهم المستقبلية، أي ما إذا يستوجب عليهم البقاء أو القيام بالإستثمار أو الهجرة مرة أخرى. و أيضا من الأهمية- الإشارة إلى تلك النخبة من الكفاءات العائدة من أهل الفكر والرأي والعلم والخبرة، والتي أشرنا إلى معاناتها من قبل بعد العودة و ذلك عند كل من **(السيد حمادة و السيد ياسين و السيدة ليليا)** والتي كما حاول الدكتور "عبد الرزاق مخادمي"¹ وصفها و "التي لم يسعفها الحظ أن تساهم بقدر من الإستثمار أو الظهور على الساحة الإجتماعية، حيث أن وجودهم في بلادهم لا يعني دائما الإستفادة منهم، بالتالي فالصورة العامة لهم، إما السخط والكبت والشعور بالإحباط واليأس وإما الإنحراف أو يصابون بالعدوى مع الأمراض الإجتماعية الشائعة في بلادهم على حد تعبير **(السيد ياسين)** مثلا. فهم لا يستفيدون من ثقافتهم وقيمهم الحياتية ولا يفيدون، وإما أن يلجئوا إلى نوع آخر من الهجرة، وهو الهجرة الداخلية، والإنغلاق على أنفسهم فهم موجودون في بلادهم، وغير موجودين بأجسامهم وبعملهم الروتيني اليومي ومشاكل حياتهم اليومية الصغيرة، ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية، متفرجون سلبيون. يرون الأحداث تمر أمامهم، وأحيانا بإيقاعات تراجيدية، ولكنهم عاجزون عن المحاولة أو إبداء الرأي، أو يشيخون بوجودهم عن الأمر كله. يعيشون في مجردات ومطلقات، لا صلة لها بضجيج الحياة من حولهم".

و قد شكلت نسبة عدم الاندماج عند هذه الحالات المستجوبة ب (70 بالمائة) من مجتمع البحث أي أنهم شكلوا الأغلبية، و لعل السبب في ذلك يعود إلى قوة المصالح التقليدية في بلد الأصل إلى درجة الوصول إلى مرحلة الإغتراب و الإكتئاب مما يجعلهم يختارون الإنعزال عن المجتمع كحل بسبب عدم قدرتهم على تعديل واقعهم المعاش بعد العودة من أجل القدرة على الإستمرار في البقاء من أجل أبنائهم و تحقيق أهدافهم من العودة بالدرجة الأولى. و هذا ما يقودنا في تفسير أسباب عدم الاندماج هذا من خلال ما قامت بتفسيره "النظرية البنوية" في العودة و الاندماج - و التي أشرنا إليها آنفا في المباحث السابقة- و التي أشار إليها "سيراز" أيضا، حيث بين أن هؤلاء العائدين لا يمكنهم أن يكونوا عوامل تغيير في وطنهم الأصلي بسبب مقاومة علاقات قوية و المصالح الخاصة التي تمنع أي مبادرة من قبلهم و التي بإمكانها أن تخلّ بالوضع القائم و البنية التقليدية للسلطة. إلى جانب هؤلاء، وجدنا أن هناك من استطاع من بين هؤلاء الذين لم يتمكنوا من الاندماج، تجاوز و التغلب على تلك المرحلة من خلال القدرة و التغلب على مشاعرهم وتقبل الوضع الجديد وهذا طبعا حسب طبيعة شخصية هؤلاء العائدين أنفسهم من جهة و شدة الموقف في حد ذاته وكذا حسب درجة وعيهم وتمسكهم في طباعهم من أجل تفادي المشاكل مع الآخرين واحترام الصراع من جهة أخرى، كحالة **(السيد محمد و زوجته سامية، و السيد رشيد و زوجته سميرة، السيدة حورية، و السيدة نواره و السيد توفيق)** و الذين شكلوا نسبة (35 بالمائة) من مجتمع البحث إلى جانب حالة واحدة من عرفت اندماجا كبيرا بسبب توفر ظروف الإستعداد للعودة الثلاث التي تم الفصل فيها سابقا **(حالة السيد حسان من الإمارات)**.

و إلى جانب هذا كله، فقد ساهمت مدة العودة الطويلة في تفهم الأوضاع في المجتمع الأصلي بعد العودة وبالتالي كانت درجة تقبل التغير أكبر من الذين كانت عودتهم قصيرة، حيث أصبحوا أكثر تواؤما مع الحقائق الجديدة و مع التركيب الإقتصادي و الإجتماعي للبلد الذي مر هو الآخر بمراحل عديدة، و قد استغرقت مرحلة التكيف هذه كما بينا آنفا مدة سنتين على الأقل و من ثم أصبح العائد أكثر قدرة على تغيير وضعه إما بتقبل الوضع الجديد و بالتالي الإستمرار في البقاء في بلد الأصل خصوصا لهيمنة و قوة

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 124

الأهداف من العودة (من أجل الأبناء بالخصوص)، أو الضجر و الوصول إلى أقصى مراحل عدم التكيف والتأقلم و الوصول إلى مرحلة الإغتراب عند البعض الآخر.

2.1. العوامل الظرفية و النسقية بعد العودة:

لقد كان سبب سوء التوافق بعض تلك العائلات العائدة مصدره التعرض إلى المشكلات الاجتماعية والثقافية التي كان سببها الرئيسي المجتمع الكبير كضعف أو عدم توفير هذا الأخير بعض التسهيلات الاجتماعية والإقتصادية لهذه العوائل كما أن العائدين أنفسهم تسببوا في عدم التكيف مع المجتمع الكبير خصوصا عندما زادت هذه العائلات الحفاظ على بعض أنماط حياتها الخاصة وممارستها اليومية ومثلها وقيمها ومواقفها السلوكية. إذ يكون التوافق حسب طبيعة العلاقة القائمة بين العائد وبين وسطه الاجتماعي. فبقدر ما تكون العلاقة إيجابية بين الطرفين يزداد التوافق وإذا حدث العكس يصطدم بمواقف عدم التوافق أو عدم التكيف بالتالي تتعرض حياته كلها إلى مشاكل، و كذلك تتعرض حياته النفسية أيضا إلى صدمات و حياة يسودها عدم الاستقرار. ولعل ما يسبب ذلك و كما أشرت وما بينته النظرية البنوية إلى أن العائدين يفشلون في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم لأنهم كانوا بعيدين عن "طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" بمجرد بقائهم لمدة أطول في الخارج من جهة، كما أنهم يفقدون شبكة علاقاتهم الاجتماعية في بلد الأصل بعد عودتهم. و لعل سبب هذه المواقف التي نتكلم عنها والتي كان يتعرض لها هؤلاء العائدين يوميا تتمثل في مواقف التوافق و التكيف مع البيئة الاجتماعية التي يعيشون داخلها و في مجال مشكلات حياتهم مع الآخرين و التي ترجع لعلاقتهم بأسرهم ومجتمعهم ومعايير بيئتهم الإقتصادية والسياسية والخلقية. وتظهر أهمية هذا الجانب السيكولوجي في حياة هؤلاء العائدين في أن كل مواقف الحياة في جميع مجالاتها والتي تثير سلوكياتهم تتطلب منهم التوافق. و شخصية الفرد والتي تعد بمثابة نتاج خبرته بهذه المواقف هي التي تدرك وتستجيب بتوافق أو عدم التوافق.

ولعل سبب التعرض إلى مثل تلك المواقف سببها التغير الاجتماعي في حد ذاته و الذي أصاب مجتمعنا الجزائري في الآونة الأخيرة خصوصا بعد الألفية الثانية، و الذي صاحب معه تغيرات على كافة الأصعدة وهذا ما أحدث الخلل على مستوى النسق الثقافي أيضا و الذي أصاب تغيير القيم والمعايير والأفكار، الشيء الذي أثار انتباه الكثير من العائدين حيث شهدوا بعد عودتهم فترة مغايرة لتلك الفترة التي عاشوها قبل هجرتهم الشيء الذي زاد من عدم تقبل الوضع الجديد و السخط عليه هذا من جهة. و من جهة أخرى و إلى جانب التغير الاجتماعي هذا، هناك سبب آخر لا يقل هو الآخر عن أسباب عدم الاندماج عند هؤلاء العائدين والذي تمثل في التغير الذي أصاب العائدين أنفسهم هم أيضا بعد كل تلك الفترة التي قضوها في المهجر وهذا ما شكل صراعا حادا بين قوى المصالح التقليدية في بلد الأصل مع تلك الأفكار الجديدة المكتسبة لهؤلاء العائدين خلال تواجدهم لفترة في المهجر وعندما عادوا وجدوا أنفسهم في صراع مع المجتمع التقليدي خصوصا عند عجزهم عن تحقيق أهدافهم و الشعور بعدم وجود المقاييس، أي غالبا ما كانوا يشعرون بأنه يجب عليهم عدم التصرف بموجب المقاييس المتعارف عليها اجتماعيا وأخلاقيا، الشيء الذي آل بعد ذلك بهم إلى اختيار العزلة و الإغتراب أو شبيها بما أطلق عليه دوركايم "بالأنوميا" التي ترجع إلى تخلف القواعد و النظم أو الهوة الثقافية. إذ يعتقد هذا الأخير أن سعادة الإنسان يمكن إشباعها بصورة مرضية فقط إذا كانت الحاجات متناسبة مع الوسائل التي يملكها لإشباعها، أما إذا كانت وسائله أقل من حاجته أو تشبع بطريقة مخالفة لرضاه فإنه يشعر بالألم و خيبة. وبهذا يتضح أن الإغتراب يمس أساسا القيم الذي تسببه أساسا التغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة حيث تجعل الإنسان يعيش صدمة ثقافية قيمة وتكمن هذه التغيرات في مواجهة هذا العائد قيما جديدة لم يألفها من قبل كما أنها لا تتناسب مع مقومات

شخصيته وقيمه المكتسبة، وعندما يتوجب عليهم تقبلها حينها فقط يحدث خلا في تفكيرهم. و هذا ما جعلهم يتعرضون إلى مشاكل كثيرة عرقلت مسيرتهم نحو الاندماج و بلوغ أهدافهم من العودة: **(السيد حسين، سعيد، علي، حمادة، ياسين، كريمة)** ويذكر أن هؤلاء العائدين أيضا اكتسبوا قيما سلوكية أسهمت في تحسين حياتهم و أصبحت لا تتماشى والقيم السائدة في مجتمع الأصل مما زاد الشعور بالهوية في أوساط هؤلاء بين أفكارهم التي اكتسبوها في البلد المضيف بعد عدد تلك السنوات التي قضيت في الخارج و تأثير تلك التغيرات السلوكية و بين القيم السائدة في المجتمع الأصلي. و من بين تلك القيم التي ذكرت: تقدير قيمة العمل و الوقت والإدخار و القدرة على تحمل المسؤولية الإحترام و التي تقابلها قيم الفساد الغش الرشوة المحسوبية السرقة والتي سادت في المجتمع مما زاد من نفور و عدم تقبل هؤلاء للوضع وبالتالي اللجوء إلى العزلة والإغتراب. وفي ذلك يقول أحد علماء النفس "تسيفن لوندستد"¹ ما يلي: " يحدث سوء التوافق في الشخصية كرد فعل للفشل المؤقت في محاولة للتكيف مع ما يحيط بالمرء من طرائق جديدة و قيم جديدة" وعندما يحدث ذلك يعاني المرء "إحساسا ذاتيا بالضيق و شعور بالعزلة و الوحدة، و عندما يتحرق شوقا إلى بيئة يكون فيها إشباع حاجاته المادية و النفسية متوقعا و أكثر وثوقا". و يتابع "لوندستد" "ثم بعد ذلك يصبح قلقا و مضطربا و تغلب عليه مظاهر البلادة".² الشيء الذي يؤدي بهؤلاء نحو اتخاذ حلولاً بديلة أخرى من أجل تفادي الصراع و التنفيس عن أنفسهم من أجل القدرة على الإستمرار في البقاء في بلد الأصل و المتمثل في العودة الدورية أو السفر إلى البلد المضيف و أخذ نفس جديد من أجل استرجاع طاقاتهم و إكمال مسيرتهم في العودة.

3.1. مدى تطابق كفة تصورات العائدين مع كفة التوقعات بعد العودة:

لقد تمثل التصور في البداية عند هؤلاء المبحوثين في تحقيق أهم أسباب العودة و التي تمثلت كما بينهاها سابقا في العودة من أجل الأبناء بالدرجة الأولى عائلة **(سعيد، علي، حسان من كندا، نورة، محمد و السيدة نبيلة)** و تحقيق مشاريع استثمارية و الشعور بالانتماء و الرغبة في العودة عند البعض الآخر **(السيدة كريمة والسيد ياسين و السيد توفيق)** و ظروف خارجية قاهرة عند كل من **(السيد حمادة و عائلة حسين ورشيد)** و تحقيق الفوائد من الهجرة عند **(السيد حسان من الإمارات)**. لهذا و بعد تفريغنا لهذا المؤشر تبين لنا أن كفة التصورات لم تكن متوازية مع كفة التوقعات بنسبة (45 بالمائة) عند معظم المبحوثين الذين كانوا يعانون عدم الاندماج و الإغتراب عند العودة حيث كان عدم القدرة على تحقيق الفوائد المرجوة من العودة أحد عوامل سوء الاندماج و بالتالي اتجاه البعض نحو التفكير في إعادة الهجرة: **(عائلة سعيد، السيد علي، السيدة ليليا و السيد حمادة)**، أو الإتجاه نحو العودة الدورية كحل مؤقت للإستمرار في البقاء في بلد الأصل: **(السيد حسين و زوجته، السيد ياسين، السيد توفيق و زوجته السيدة كريمة)**.

وهناك نسبة قليلة جدا ممن توصلوا إلى تحقيق أهدافهم من الهجرة و التي تميزت عودتهم تلك بالنجاح وذلك بعد المبادرات الشخصية التي قاموا بها في سبيل ذلك عند كل من **(عائلة نورة، ونبيلة)** و التي حققت أهدافها مع الأبناء و تحقيق بعض أسباب تأمين العودة النهائية عند العائلة الأولى **(نورة)** (السكن و تعليم البنات)، أما عائلة **(السيد محمد و الزوجة سامية)** فإن تجربة عودتهم تميزت بالطريق إلى النجاح رغم عدم إكمالها لسبب صغر الأبناء لذلك و بالرغم كل العراقيل و الأوضاع الإجتماعية و بالخصوص في مجال العمل عند الزوج إلا أن هذه العائلة لا تزال مصرة و متمسكة بأهدافها نحو البقاء في بلد الأصل و ذلك لا

¹ - محمد علي محمد، دراسات في التغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص58.
² - علي وطفة"، "الثقافة و أزمة القيم في الوطن العربي" مرجع سابق، 1995.

لشيء واحد وهم الأبناء. وتعد تجربة **(السيد حسين مع زوجته و كذلك عائلة السيد توفيق و زوجته)** تجربة رائدة هي الأخرى في سبيل تحقيق بعض الفوائد من العودة بالرغم من سوء الاندماج عندهم: **(السيد حسين و السيدة كريمة)** على وجه الخصوص إلا أن نجاحهم في إطلاق مشاريعهم الإستثمارية مكنهم ذلك من الإستمرار في البقاء في بلد الأصل و اختيار العودة الدورية للتنفيس عن أنفسهم في حالة الإختناق والرغبة في التغيير. و قد تميزت تجربة السيد **(حسان من الإمارات العربية)** بالنجاح وعرفت تجربة فريدة من نوعها و كانت مثالا حقيقيا للتوازن بين ظروف الإستعداد الثلاث التي عبرت عنها نظرية الإستعداد للعودة **(الإستعداد المادي، البشري والإجتماعي)** و هذا ما كانت نتيجتها نجاح تجربة العودة من جهة وتحقيق الاندماج من جهة أخرى، أما ظروف تعليم الأبناء التي كان يعاني منها فقد تمكن من تجاوزها بعد المبادرات الشخصية التي قام بها وبسبب قوة الإستعداد المادي و البشري الذي اكتسبه من البلد المضيف الذي ساعده على تجاوز الصعاب والوصول إلى حل كل مشاكله و مشاكل أبنائه.

أما تجربة **(عائلة السيد رشيد و زوجته السيدة سميرة)** والتي تعد هي الأخرى تجربة فريدة من نوعها تمكنت هذه العائلة من تحقيق أحد أهم عوامل الإستقرار والتمثل في السكن بعد فترة طويلة من الإنتظار والتحدي إلى جانب الاندماج السوسيو مهني عند الطرفين و بالخصوص التحدي من أجل تأمين ظروف أحسن و تجاوز كل تلك العراقيل التي سببتها العودة القسرية عند الزوجة و ضمان سلم اجتماعي ملائم بعد التمكن من الدخول إلى سوق العمل في وسط ملائم مكنها من الخروج من متاعب نقص الإستعداد للعودة. وبالتالي صنفنا تجربتهم من بين التجارب الناجحة للعودة و لو بشكل نسبي و ذلك بسبب مبادرات هؤلاء الفاعلين و في غياب أدنى دعم من الهيئات الحكومية و السياسية في سبيل إعادة إدماج العائدين سواء الذين أرادوا العودة بمحض إرادتهم أو الذين كانت لديهم فرص الإستثمار بعد العودة لكن قوى المصالح التقليدية والتعرض إلى مشاكل اجتماعية و بيروقراطية أ حالت دون الوصول إلى تحقيق أهدافهم. أما حالات الفشل والندم على العودة فقد عرفت هي الأخرى طريقها عند أولئك الذين واجهوا صعوبات من أجل تحقيق ذواتهم وأهدافهم من العودة و بالخصوص عند **(السيد ياسين)** و أمام طموحاته الكبيرة "لتغيير العالم" على حد تعبيره، إلا أنه أصيب بخيبة أمل كبيرة بعد عودته و بعد كل المشاكل التي تعرض لها من خلال مشروعه الإستثماري الذي كان يود تحقيقه و **(السيد سعيد)** الذي أصابه إحباط كبير بعد العودة خصوصا بعد الفشل في تحقيق أهدافه. أما **(السيدة سهيلة و ليليا و السيد علي)** أصيبوا هم أيضا بخيبة أمل كبيرة و الندم على العودة، لكن هدفهم من أجل أبنائهم كان أقوى مما جعلهم يستمرون في البقاء في بلد الأصل إلى أجل غير معلوم و بالخصوص بعد فترة تجاوز مرحلة الخطر عند الأبناء أي بلوغ سن النضج و بالتالي إمكانية إعادة الهجرة معهم و إمكانية مواصلة دراستهم في البلد المضيف. أما **(السيدة ليليا)** فهي لا تزال تتخبط أمام رغبة الزوج في البقاء من أجل الأبناء و رغبتها في إعادة الهجرة بسبب احتكاكها الكبير مع المجتمع وتعرضها لأسباب عم الاندماج و بالخصوص بعد غياب زوجها مما جعل الاختلاف باديا مع زوجها. إلى جانب **(عائلة حمادة)**، الذين أصابته خيبة الأمل الكبيرة التي أصابتهم بعد العودة و **(السيدة كريمة)** بعد فشلها في الاندماج الإجتماعي أيضا.

2. تحليل محتوى مشروع المستقبل (تصورات ما بعد العودة: الإتجاه نحو الإستمرار في الإقامة في بلد الأصل أو إعادة الهجرة)

ويأتي هذا المحور في الأخير للإجابة عن كل ما ورد في هذه الدراسة الميدانية والذي يعد من بين التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث والتمثلة في ماهية وإشكالية العودة في حد ذاتها، أي التساؤل عن مدى وجود عودة فعلية بالمعنى الحقيقي للمفهوم، أم أنها مجرد حركة انتقال أو أحد مراحل الهجرة الخارجية

في حد ذاتها. لذلك وددنا في هذا المحور أن نبين أهم اتجاهات و تصورات هؤلاء العائدين الذين اعتمدنا عليهم في الدراسة و توقعات مدى استمرارهم في العودة أو إعادة الهجرة، ومن أجل مقارنة ذلك أيضا مع نظريات العودة من جهة و مع الدراسات السابقة التي اهتمت بهجرة العودة أيضا. حيث درس أنصار هذه النظريات هذه الظاهرة بشكل واف، خصوصا مع نظرية تخطي الحدود الوطنية و كذا نظرية الشبكات الاجتماعية وعلى مدى أكثر من عقد من الزمن، حيث بينت كلاهما أن العودة تمثل إلا مرحلة من مراحل عملية الهجرة و لا يوجد عودة بمعنى الحقيقي للمفهوم، و إنما هي حركات ذهاب و إياب يقوم بها المهاجر من أجل بلوغ أهدافه، وعندما لا يجد السبيل نحو تحقيق تلك الأهداف و الوصول إلى طريق مسدود نحو الإدماج في بلد الأصل بعد خيبة الأمل و فشل مشروع العودة، خصوصا بعد تصادم قوى المصالح التقليدية مع الأفكار المكتسبة خلال مدة الإقامة في المهجر، يصل حينها إلى منفذ آخر وهو التفكير ثانية في إعادة الهجرة من أجل تجاوز الصعوبات النفسية التي خلفتها العودة في حد ذاتها.

فإن تجربة العائدين أثناء المراحل الأولى من العودة تلعب دورا هاما في تحديد تطلعاتهم و خططهم المستقبلية، أي ما إذا سيتوجب عليهم البقاء أو القيام بالاستثمار أو الهجرة مرة أخرى. فإن التأثير الحقيقي للواقع في بلد الأصل على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي على حد رأي "بورتاس (1999)"¹، هو الذي يؤدي إلى ظهور وتعزيز الهويات العابرة للحدود الوطنية في بعض الأحيان، و الذي يعيد تشكيل سلوكيات و توقعات العائدين في الموازنة بين تكاليف و فوائد العودة و لذلك كان من الواجب أخذ هذه الجوانب في الاعتبار. و قد اعتبر معظم المبحوثين في دراستنا هذه مثالا لذلك، حيث وجدنا أن معظمهم كان يميل إلى التفكير في إعادة الهجرة، إن لم يكن ذلك من أجلهم فسيكون ذلك من أجل أبنائهم. لهذا فقد كان يبدو واضحا و بديهيا ذلك السعي نحو الحفاظ على علاقات مستدامة مع البلد المضيف عند معظم المبحوثين حتى بعد عودتهم، و قد سمحت تلك النقلة التكنولوجية و الثقافية المرتبطة بالعولمة لهؤلاء المهاجرين بالحفاظ على علاقات واتصالات وثيقة و دائمة مع دولهم الأصلية و الدول المضيضة كما ذكرته نظرية تخطي الحدود الوطنية، وهذا ما يطرح أحد التناقضات الموجودة بين نظريتنا تخطي الحدود الوطنية والنظرية البنوية، و التي تكمن في حقيقة مفادها أنه حسب النظرية الأولى، فإنها ترى أن العائدين يُعدّون العدة من أجل إعادة إدماجهم في بلد المنشأ من خلال الزيارات الدورية و المنتظمة في بلدانهم الأصلية، ويحتفظون بصلات قوية مع هذه الأخيرة، و ذلك من خلال عدة طرق، سواء بطريقة مباشرة من خلال الزيارات التي كانوا يقومون بها من حين لآخر، أو بطريقة غير مباشرة و ذلك من خلال العلاقات الاجتماعية و الاتصالات السلوكية و غير السلوكية التي بقي هؤلاء محافظين عليها سواء مع العائلة أو الأصدقاء. حيث تشكلت هذه النسبة (80 بالمائة) من مجتمع البحث. و يعتبر ذلك دليلا على رغبتهم في تأمين إعادة الهجرة من جهة في حالة فشل مشروع العودة. حيث تبين لنا و بعد تفريغنا لهذا المتغير (العلاقات المستدامة مع البلد المضيف)، أن جل المبحوثين الذين كانوا يرغبون في إعادة الهجرة كانوا على اتصال دائم مع البلد المضيف أو أنهم كانوا يقومون بزيارات مستمرة من حين لآخر من أجل التنفيس عن أنفسهم بعد الوصول إلى الشعور بالإغتراب و الإختناق (على حد تعبير بعض هؤلاء المبحوثين) و الشوق إلى ذلك الجو الذي افتقدوه بعد فترة من الإقامة في بلد الأصل و بالخصوص عند أولئك الذين كانوا يعانون سوء الإدماج (السيد حسين و زوجته، السيد علي، السيدة كريمة، و السيد ياسين). أو لمجرد وجود أحد أفراد العائلة في البلد المضيف و بالخصوص تواجد الزوج في المهجر: (عائلة السيدة نواره و السيدة

¹ - Jean Pierre Cassarino, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », opcit, p262.

نبيلة)، أو لمجرد العمل عبر الحدود الوطنية عند **(السيدة كريمة و السيد حسان من الإمارات)** أو لمجرد الزيارة بسبب وجود أحد الأقارب أو الأصدقاء في البلد المضيف **(السيدة سامية و السيد توفيق).**

كما تبين لنا أيضا أن بعض العائلات كانت تود الحفاظ على العلاقات المستدامة هذه بالبلدان المستضيفة تأمينا لمستقبل أبنائها فيما بعد (الرغبة في إكمال الدراسة في البلد المضيف بعد بلوغ سن النضج عند الأبناء) و ذلك بشتى الطرق من خلال وضع خطط مستقبلية بما فيها تفضيل بعض هذه العائلات أن يولد مولودها الجديد في البلد المضيف عوضا عن بلد الأصل بالرغم من العودة الدائمة للعائلة مثل **(عائلة حسان و ليليا من كندا)،** و محاولة عائلة **(السيد سعيد)** بذلك لكنها باءت بالفشل هي الأخرى و كان عكس ما كان مخططا له بأن يولد مولوده الجديد في بلد الأصل. و هذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى ارتباط هذه العائلات بالبلد المضيف من جهة و على وجود و تعزيز الهويات العابرة للحدود من جهة أخرى، خصوصا و أن الزوج بحد ذاته و في كلا الحالتين كانا يتمتعان بعودة دورية (مؤقتة) و لم تكن عودتهما بصفة نهائية خلال إجراننا للمقابلة معهما خصوصا مع **(السيد حسان من كندا).** و تعد تلك الصور النمطية التي واجهها هؤلاء العائدين و كذا صعوبة التكيف في المجتمع الأصلي و الصعوبات التي واجهتهم بالقيام بدور فعال بعد العودة، كان ذلك كله قويا بما يكفي للتحفيز للتفكير في إعادة الهجرة و ذلك عند معظم المبحوثين والذين شكلوا نسبة 80 بالمائة من مجتمع البحث، حيث كانت تتراوح اتجاهاتهم في ذلك بين **إعادة الهجرة بشكل فعلي** (التخطيط لها بشكل فعلي) و هي التي شكلت **المجموعة الأولى** و ذلك بنسبة (20 بالمائة) والتي مثلتها عائلة **(السيد سعيد)** بالدرجة الأولى خصوصا بعد استنفاد كل الحلول لديه من أجل الاستقرار في البلد المضيف و تحقيق مستوى معيشي معتبر يتوافق مع وضعية إجتماعية ملائمة والبعيدة عن التهميش، بالرغم من كل محاولات الاستعداد المادي للعودة، لكن الظروف الإجتماعية و الظروف النفسية في بلد الأصل آلت دون تحقيق تلك الأهداف و كانت أقوى من كل استعداد، لذلك كانت الدافع نحو التفكير في إعادة الهجرة الذي أصبح الحل و المنفذ الوحيد من أجل الخروج من تلك الحلقة المفرغة التي كان تعاني منها هذه العائلة، و إيماننا منها أنه لا مستقبل في بلد المنشأ: "... أنا في الفترة التي عدت فيها لم أتمكن من التأقلم، كنت أفكر أن أغير بلد آخر، إما إلى ألمانيا أو بلجيكا، و بالخصوص بعد فشل السعي وراء تحقيق المسكن و العمل، حاولت أن أفصح دكان لبيع الملابس التي كنت أحضرها لكن لم أستطع بيعهم... كما أنني عندما أتيت إلى هنا رأيت كل شيء، فأنا عندما عدت للمرة الأولى عدت بمالي، و مع مرور الزمن بدؤوا ينسحبون و يهربون مني و أنا بقيت أنظر و أكتشف، فبعدما فهمت، و لو سمحت لي الفرصة ثانية للهجرة ثم العودة لا يستطيع أحد أن يحتال علي. و بعدها فكرت مليا و حتى أبنائي بدؤوا يقولون لي هذا ليس بلد نعيش فيه، ثم غادرت من جديد لكن إلى ألمانيا... أنا في بعض الأحيان أفكر و أقول في نفسي لو كان عندي البيت و ظروف الاستقرار لا أفكر في الهجرة ثانية، لكن كنت أقول ربما هناك شيء آخر ينتظري، فنحن أخذنا بكل الأسباب من أجل البقاء لكن الله لم يسر لنا الأمور حتى نبقي..." كما أن الزوجة أيضا بينت سبب إعادة الهجرة و بصريح العبارة هو عدم إمكانية توفير ظروف الاستقرار إذ تقول: "...أنا أرى أن إعادة الهجرة أصبحت هي الحل و هذه رغبتني و رغبتني [الزوج] و رغبة الأبناء، لكن يبقى ما قدره لنا الله، و بالرغم من أنا الآن لا زلت أتصل بتلك المرأة المغربية التي نزعوها منها الأبناء و أن أبنائها أصبحوا يبيتون في الشارع، بالرغم من ذلك لم أستطع الرجوع إلى الورا لأتني ليس لي بديل، فأبؤهم غير موجود، ليس لي بيت و هذا البيت يريد أخي إخراجي منه [تسكن بيت أخيها]..."

كما كان الاتجاه نحو إعادة الهجرة عند **(السيد ياسين)** لكن هذه المرة بسبب الرغبة و تفضيل تربية و تعليم ابنه في بلد الإقامة و ذلك بعد إدراكه بمدى افتقار عوامل و الظروف المناسبة و المرافق الضرورية لتربية و تثقيف و تعليم الأطفال أيضا على حد تعبيره: "...أنا أود العودة إلى فرنسا أكثر فأكثر، فلم يعد الأمر متعلق بي أو بزوجتي،

ولكن الأمر يتعلق بابننا...". إلى جانب سوء الاندماج بعد العودة و عدم وجود التوازن في بلد الأصل لكن ما كان يشده للبقاء أكثر هو العمل و بالخصوص الميدان الخصب الذي وجدته في الجزائر و هو العلاج الفيزيائي أو الطبيعي:

«...le déséquilibre est trop important, parce que je souffre vraiment ce moment d'ici, comme ici j'ai travaillé un an je suis parti sa ma fait du bien, mais c'est vrais que le comportement des gens il commence à me peser un peu, c'est que c'est plus facile à s'adapter dans un endroit bien organisé que d'arriver dans l'anarchie, ce qui me tire moi c'est le kiné vraiment, si je n'avais pas le kiné je serai parti là vraiment .. Enfin ce qui me retient c'est bien mon métier...»

إلى جانب هذا المبحوث تعتبر إعادة الهجرة ضرورة في حد ذاتها عند بعض المبحوثين أيضا: (السيدة نبيلة) خصوصا بسبب مواصلة التعليم العالي عند أبنائها بداية مع البنت الكبرى و التي هاجرت رفقة الأب من أجل مواصلة تعليمها في بريطانيا حيث لم يتمكن استيعابها في المجتمع بعد تخرجها من الثانوية العامة بسبب افتقار الأبناء للغة الفرنسية بمجرد تعليمهم في المدرسة السعودية، لذلك كان لزاما على هذه العائلة نهج نفس المنوال مع باقي الأبناء بعد تخرجهم من تلك المدرسة: "... بعدما تخرجت ابنتي من الثانوية العامة، بدأت دراستها في الهندسة في مدرسة التجارة بالجزائر لكنها لم تستطع مواصلة الدراسة هنا ولم تتمكن من ذلك بسبب اللغة الفرنسية فكانت تدرس باللغة العربية و الإنجليزية بالمدرسة السعودية و هذا هو الشيء السلبي فيها، حاولت أن أضيف لها تكوينا في اللغة لكنها لم تتمكن من الموازنة بين الدراسة و التكوين، لذلك سجلناها في الجامعة البريطانية، و سنقوم بالتابع نفس الخطوات مع الإبن الثاني بعد تخرجه كما أن التخصص الذي يود إتباعه لا يوجد هنا (تصميم السيارات) و بعد سنتين سيتخرج ابني الثالث ثم يبقى ابن الصغير و نضطر للرحيل مرة أخرى، فرض علي واقع آخر من أجل دراسة أبنائي لأن تعليمهم هناك أحسن من تعليمنا للأسف و من أجل لم شمل العائلة أيضا لأنني تعبت من هذا الفراق، كما أن الإنسان عندما يكبر يتعب و عندما ينهون دراستهم هناك حينها سنقرر إما أن نبقى أو نعود حسب الأقدار...".

أما (السيدة نواره) أيضا و كما بينا سابقا، تعتبر عودتها هذه مرحلة عبور من أجل تأمين عودتها النهائية التي لم تتمكن العائلة من تأمينها إلا من خلال اجتياز مرحلة "العودة المؤقتة" رفقة بناتها و ما هي إلا عينة من بين الحالات لكثير من المهاجرين الذين يعيشون نفس الوضعية في بعض دول الخليج وبعض الدول الآسيوية و التي نجد فيها قوانين حقوق الإنسان ضعيفة نسبيا، بعدما تبين أنه من الصعب علي هذه الدول تطبيق أنظمة العمالة الزائرة مثل الدول الديمقراطية، لأن الدستور والنظم القانونية يضمن الحقوق الأساسية للجميع. لهذا استمرت أنظمة عقود العمل المؤقتة في دول الخليج النفطية و كان من السهل عليها فرض خطر على جمع شمل العائلة و على الإقامة الدائمة.¹ و كان من البديهي إذن أن نرى معاناة مثل هذه العائلات خصوصا ذات الدخل الضعيف أو المتوسط تأمين مستقبلها و مستقبل أبنائها و تأمين العودة النهائية إلا من خلال العودة المؤقتة إلى بلد الأصل و التي كانت بمثابة حل وسيط يتمكن من خلالها العائدون توفير و تحقيق بعض الأهداف التي لم يتمكنوا من تحقيقها في البلد المضيف خصوصا بعد غياب فرص التأمين الاجتماعي في هذه الدول، مما يفرض على مثل هذه العائلات الهجرة الدائرية و ذلك من أجل تسوية وضعيتهم الاجتماعية مع تدرس الأبناء أولا ثم تحقيق فرص الضمان الاجتماعي (التقاعد) من أجل العودة النهائية بتحقيق مشروع اقتصادي قبل العودة النهائية. من أجل توفير ذلك العجز الذي لا يتوفر في تلك الدولة المضيضة: "...لو وجدت مثلا هناك أسلوب حياة يوفر لنا ظروف ما بعد مرحلة الشيخوخة عندما أكبر و أصبح عاجزة

¹ - ستيفن كاستل و مارك ميللر، مرجع سابق، ص 70.

وهناك من يوفر لي أسباب العيش ممكن، فهناك لا يتركوك تعيشين، مرغم أخوك لا بطل، أي بلد عربي و مسلم، أو وجدت الظروف مهيئة لن أعود، ليس لأنني لا أود العودة إلى بلدي، لكن لأن الظروف غير مهيئة، فمن ناحية العمل لزوجي بعد العودة، من ناحية أننا ليس لدينا تأمين للعودة، فإذا لا يوجد ما ترغيبين فيه فإنه من المؤكد أن لا ترغيبين في الإستمرار في البقاء في ذلك البلد، فليس بإمكانك شراء مسكن ولا يمكنك القيام بأي شيء، فلو تركونا نعيش هناك ما بقيت هنا، فالقاعدة الرئيسية في العودة بصراحة هي أنهم هم الذين لا يودون منا ان نبقي هناك، فعندما يبلغ زوجي سن الستين من العمر سيزيدون في سعر الإقامة و تدفعين أكثر مما كنت تدفعينه من قبل، هي بلد تحتاجك للعمل عندها فقط و عندما تكبرين لا تحتاج إليك ليس مثل أمريكا و كندا و فرنسا..." هي سياسة العمالة الزائرة لكن مقابل عدم احترام حقوق العمال و قوانين الضمان الإجتماعي و قوانين الهجرة الدورية المعمول بها في الدول الغربية.

وقد كانت **المجموعة الثانية** من هؤلاء المستجوبين العائدين الذين كانوا يودون إعادة الهجرة مثالا لدينامية الحفاظ على روابط الهجرة المنتظمة بين البلدان المضيفة و دول المنشأ، فكان اتجاههم نحو الحل في العودة الدورية و الذين شكلوا أيضا نفس النسبة مع المجموعة الأولى (20 بالمائة) و كان سبب ذلك يعود إلى **نجاحهم في إطلاق مشاريعهم الإستثمارية** في بلد الأصل مما فرض عليهم الحفاظ على علاقات مستمرة مع بلد الأصل. لكن أمام ظروف عدم التأقلم و التكيف بعد العودة اضطروا للإستمرار في الحفاظ أيضا على علاقاتهم بالبلد المضيف كمنفذ للتنفيس عن أنفسهم من جهة و سد النقائص التي كانوا يعانون منها بعد العودة من جهة أخرى. فمنهم من تمكن من توفير و شراء مسكن بالبلد المضيف وهذا لدليل واضح على عدم وجود فكرة العودة من أساسها لولا الظروف القاهرة التي كان يعيشها في البلد المضيف **(السيد حسين و زوجته من إيرلاندا)**، إلى جانب **ظروف الزواج المختلط** الذي يفرض أيضا على بعض العائدين العودة الدائرية و ذلك بسبب انتماء الزوجة للدولة المضيفة من جهة و ضرورة تأمين العودة في حد ذاتها عند احتمال فشل تجربة العودة من جهة أخرى.

و إلى جانب هذه التجربة الأخيرة، نجد أيضا تجربة عائلة **(السيد توفيق و السيدة كريمة)** التي أبت إلا أن تستمر في المحافظة على علاقتهما مع البلدين نظرا للظروف نفسها مع السيد حسين **(ظروف الإستثمار في المدرسة التي قاموا بتأسيسها بعد العودة)** من جهة، و من جهة أخرى بسبب ظروف العودة للعمل ثانية في البلد المضيف مع **(السيدة كريمة) و الدراسة عند (السيد توفيق)** بعد قراره في إكمال دراسته العليا (تحضير رسالة الدكتوراه في ميدان علوم التربية) رغبة منه في استثمار معارفه من أجل مشروعه ذاك والذي بدأه رفقة زوجته في بلد الأصل بعد العودة. و هذا يدل أنه من الصعوبة على هذه الهويات العابرة للحدود من استمرار حياتها ضمن بلد الأصل لوحده نظرا للتقسيم و الانفصال الثقافي المستمر الذي كانت الهجرة في حد ذاتها أحد أسباب **التمزق الثقافي** الذي أصبحت تعيشه بعض الحالات سواء التي ولدت أو التي نشأت في البلد المضيف على السواء كالحالة التي أمامنا **(السيدة كريمة)** أو حالة **(السيد ياسين)** أيضا اللذان أصبحا يعيشان فقدان الإنتماء إلى البلدين رغم حبهما لبلد الأصل و تلك الوطنية التي غرست فيهما من سن مبكرة لكن الظروف النسقية كانت أقوى من كل تلك الرغبات لذلك كانت العودة الدورية الحل والمنفذ الوحيد أمام هذه الوضعية. فإن هذا المزيج يؤدي إلى نمو "هوية مزدوجة" بدلا من ظهور هويات متناقضة (متصارعة). و يُنظر للمهاجرين، على أن لديهم القدرة للتفاوض على مكانتهم في المجتمع سواء في البلدان المضيفة أو في بلدان المنشأ، بسبب أنه يعد طرفا منه. وهو الذي سمح بوجود تناقض بين النظرية البنوية لعودة الهجرة، التي تركز على مدى قدرة العائدين على التأثير على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة.

أما **المجموعة الثالثة** من هذا الإتجاه في إعادة الهجرة و الذي يبدو القيام به على المدى البعيد و التي شكل نسبة (25 بالمائة) من مجتمع البحث، فقد كان خصوصا بسبب تأمين مستقبل الأبناء بعد وصولهم لسن مناسب (مرحلة النضج) و بالخصوص بعد الوصول إلى مرحلة التعليم العالي، إيماننا من هذه العائلات أنه لا مستقبل في بلد الأصل و بالخصوص بعد الإمتيازات التي أصبح يتمتع بها هؤلاء الأبناء بعد في من جهة و انتمائهم للدولة المضيفة بمجرد ميلادهم فيها مما يسمح دائما بوجود ذلك الإرتباط و الإلتواء المزدوج أيضا بدول الهجرة و دول الأصل مهما بلغت المدة الزمنية للعودة. و قد مثلت هذه المجموعة كل من **(عائلة السيد علي، عائلة السيد محمد، عائلة حسان من كندا)** وهي العائلات التي بقيت متشبثة بفكرة العودة و الإستمرار في البقاء في بلد الأصل رغم الصعوبات و مشاكل سوء الإندماج التي تعرض لها هؤلاء بعد العودة، لكن الأهداف من وراء العودة كانت أقوى من كل الرغبات الأخرى و بالتالي تجاوز مرحلة الإندماج هذه و التفكير نحو اجتياز مرحلة "الخطر" التي عاد من أجلها هؤلاء و التي كانت تتمثل أساسا في تشكيل و تمثين الهوية عند الأبناء.

و أمام الرغبة الملحة في إعادة الهجرة بعد فشل محاولات الإندماج في بلد الأصل عند كل من **(السيدة ليلى)** بسبب عدم وجود التسهيلات التي تعودت عليها في البلد المضيف و الخاصة بتعليم الأبناء على وجه الخصوص إلى جانب التراكمات و المعاناة الطويلة التي أصبحت تعيشها هذه الأخيرة في غياب الزوج بعد العودة، إلى جانب العودة القسرية **(للسيدة فاطمة)** التي فرضت عليها الإنتظار بشغف عودتها إلى بلد الإقامة، و كذلك الإختيار الوحيد الذي بقي عند **(السيد حمادة)** أمام رغبة العائلة و بالخصوص الأبناء في ذلك بسبب ميلادهم و تعودهم على سهولة الحياة في البلد المضيف من جهة و الرغبة في مواصلة دراستهم في الخارج من جهة أخرى، فكان من الضروري النزول أمام رغبة الأبناء من أجل توفير سعادتهم، لكن تحقيق ذلك لم يعد بالأمر السهل نظرا لصعوبة إعادة الهجرة بعد الوصول إلى مرحلة التقاعد من جهة عند هذا الأخير و حتى أنه و بالرغم من إمكانية إعادة المحاولة مع دول الخليج الأخرى أو مع الولايات المتحدة، لكن المشاكل الإجتماعية غير المتوقعة في بلد الأصل كانت أقوى أمام كل تلك الرغبات في إعادة الهجرة نظرا لعدم الوصول إلى الحلول لمشكلته في القضاء التي تعرض إليها بعد عودته كما رأينا ذلك سابقا.

أما **المجموعة الرابعة** و الأخيرة من مستويات الإتجاه في إعادة الهجرة لدى مجتمع البحث فتمثل في نحو **الإتجاه في عدم الهجرة** و هي نسبة قليلة مقارنة مع سابقتها من المجموعات الأخرى، و سبب ذلك يعود من جهة إلى نجاح تجربة الهجرة و العودة على السواء و توفر كل أسباب الإستعداد للعودة التي أشارت إليها نظرية الإستعداد التي قمنا بتحليلها و تفسيرها من قبل و التي كانت أيضا محور فرضيتنا الأولى، و قد مثلتها حالة **(عائلة السيد حسان)**، بسبب الوصول إلى مرحلة التقاعد (و ذلك خلال المرحلة التي قمنا بها بالإستجواب مع هذا المبحث) و إلى تعزيز فكرة خدمة بلد الأصل و عدم تشجيع أبنائه للهجرة ثانية بعد كل النجاحات التي توصل إليها الأبناء خصوصا من تأسيس مشاريعهم الإستثمارية بعد العودة. أما الحالة الأخرى فقد تمثلت في وضعية **(عائلة السيد رشيد)** خصوصا صعوبة إعادة الهجرة في الوقت الراهن و ذلك بسبب ضياع وثائق الإقامة من جهة عند الزوج، لكن يبقى احتمال دائما مفتوحا خصوصا مع الأبناء بسبب ازدواجية الهوية العابرة للحدود و حتى مع الزوجة أيضا و الذي سيجتاز الفرصة لهم من أجل إعادة الهجرة بعد بلوغ سن النضج.

المبحث السادس: نتائج الفرضية الثالثة

و تمثل فحوى هذه الفرضية في الكشف عن مستويات الاندماج بعد العودة عند عينة البحث داخل مجتمع الأصل من خلال تسليط الضوء على مختلف المتغيرات و العوامل التي تتحكم في عملية الاندماج هذه والتي ساعدتنا على فهم و تفسير الأبعاد و الآثار الخفية لظاهرة العودة على وجه الخصوص والهجرة بشكل عام، و فهم كذلك كل الجوانب المتعلقة بطبيعة الاندماج عند هؤلاء العائدين على كافة المستويات المادية والبشرية والاجتماعية، ومن ثم فهم اتجاهات المبحوثين نحو الإستمرارية في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في إعادة الهجرة. و لعل تلك الحاجة إلى عدة متغيرات و مؤشرات من أجل فهم العلاقة بين العودة و الاندماج لدليل على طبيعة الموضوع المعقدة و المتشعبة و التي فرضتها الهجرة في حد ذاتها والتي احتاجت في تفسيرها وتحليلها إلى عدة متغيرات من أجل الوصول إلى أهم النتائج المستخلصة في هذه الفرضية و هي كالتالي:

1- المدة الطويلة في المهجر لا تساعد على الاندماج بعد العودة: لقد كان لمدة الهجرة الطويلة دورا أساسيا و مقدارا من سوء الاندماج بعد العودة، إلا أنها لم تكن كفيلة لوحدها لتفسير عوامل الاندماج عند هؤلاء المبحوثين أمام عوامل أخرى متداخلة فيما بينها، بعد تأثيرها النسبي على بعض العائدين (بمعدل 25 بالمائة من مجتمع البحث). و قد كانت أحد أسباب الوقوع في صراع دائم في أوساط هؤلاء بين الأفكار الجديدة المكتسبة من بلد الإقامة و الأفكار التقليدية لمجتمع الأصل إلى درجة الشعور بالإغتراب و الذي اعتبر أقصى مؤشرات سوء الاندماج عند هؤلاء العائدين (حالة حسين، سعيد، علي، حمادة، كريمة)، حيث كانوا بعيدين عن "طرق التفكير التقليدية النابعة من المجتمع الأصلي" والذي كانت نتيجته عدم إدراك وفهم المجتمع بعد العودة، و فشلهم في السعي نحو تحقيق مصالحهم لأنهم كانوا يفقدون شبكة علاقاتهم الاجتماعية. كما لعب عامل السن دوره أيضا إلى جانب فترة الهجرة الطويلة للإقامة داخل بلد الأصل في الزيادة من احتمال التأثير داخل البلد المضيف، و بالخصوص بعدما وجدنا أن معظم المبحوثين في هذه الدراسة هاجروا في سن مبكرة وعند عودتهم كان سنهم لا يتجاوز الأربعينيات، أي كانوا في مرحلة الشباب، (ما يعادل 80 بالمائة من حالات الدراسة)، و هي الفترة التي يتأثر فيها المهاجرون بكثرة بعد هجرتهم نظرا للإحتكاك الكبير مع المجتمع، و هذا ما زاد أيضا في الوقوع في عدم الاندماج بعد العودة بسبب تغير هذا المهاجر العائد بحد ذاته. أما بالنسبة لمدة الإقامة القصيرة (وهي الفترة التي مثلت 5 سنوات أو أقل)، فقد سمحت بتقبل الوضع الجديد بعد العودة بسبب عدم الغياب الطويل عن بلد الأصل و بالتالي أدى ذلك إلى الاندماج بسرعة لكنها لم تشكل نسبة كبيرة إلا حالة واحدة فقط من أوساط هؤلاء المبحوثين و التي تمثلت في (السيد توفيق). و لقد عرفت المدة المتوسطة للإقامة (وهي الفترة التي شملت أقل من 10 سنوات ما بين 7-8 سنوات) سوء اندماج خلال السنتين الأوليتين من الهجرة ثم بدأت تشهد نوعا من الإستقرار و الاندماج النسبي و هي النسبة التي مثلتها معظم الزوجات، و الذي يمكن أن نطلق عليها نوع من "التقبل للوضع الجديد" خصوصا بعد وضوح السبب من العودة، و التي تتفق جل هذه المجموعة العائدة على أنها تضحية من أجل الأبناء و اعتبارها بمثابة تقديم الأولويات الذي كان يفوق رغبتهم في الإستمرار في الإقامة في البلد المضيف. كما كانت نسبة معدل مدة الإقامة في المهجر عند الزوجات أقل من الأزواج، و يعود السبب في ذلك إلى أن هؤلاء كانوا هم الأوائل في الهجرة، و من ثم استطاعوا القيام بلم الشمل العائلي بعد الزواج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لانقطاع دورة الهجرة في مرحلة مبكرة عند الزوجات بسبب تغيير الإتجاه المفاجئ نحو العودة لأجل الأبناء.

2- تجربة الهجرة الناجحة في البلد المضيف ليست كفيلاً لوحدها لتفسير درجات و مستويات الإدماج بعد العودة خاصة فيما يتعلق بالإندماج الاجتماعي. و بالرغم من أهميتها لنجاح عملية الإدماج السوسيو مهني بالخصوص، لكن ذلك لا يعني أن طبيعة تجربة الهجرة الناجحة أو الفاشلة تعتبر مقداراً من الإدماج بعد العودة في بلد الأصل، لكنها تعتبر أحد العوامل التي تمكن لهذا المهاجر العائد من تجاوز بعض مراحل عدم الإدماج خصوصاً إذا كان مستوى الاستعداد عال (المادي و البشري بالخصوص)، و الذي شكل نسبة قليلة من الباحثين في الدراسة (25 بالمائة من مجموع العائلات). فإن هذه الفئة و بالرغم من تجربة هجرتها الناجحة إلا أنها كانت تعاني من الإستقرار و الإدماج أمام ظروف اجتماعية و تدخل عوامل خارجية وبنوية أعاق اندماجهم بعد العودة، و التي تمثلت في ظروف ما بعد العودة الخاصة بالسياق الاجتماعي والبنوي والسياسي لبلد المنشأ والتي انعكست أكثر على درجة الإدماج عند أغلب الباحثين المستجوبين. لكن إلى جانب هؤلاء، استطعنا التماس علاقة "تجربة الهجرة الفاشلة" بالإندماج عند عائلة واحدة فقط من العائلات المستجوبة و المتمثلة في حالة (عائلة رشيد) بسبب عودتها الإضطرابية، و انقطاعها المفاجئ لدورة الهجرة و التي لم تمكنها من الإستعداد للعودة بما فيه الكفاية من أجل تأمين المخاطر بعد العودة والتي أثرت على اندماجها فيما بعد.

3- طبيعة العودة المقررة (الإختيارية) و بالرغم من أهميتها إلا أنها ليس لها تأثير على الإدماج بعد العودة و لم تعد معياراً أساسياً لذلك، حيث شكلت نسبة 40 بالمائة من مجتمع البحث، ماعدا عائلة (عائلة السيد رشيد) و حالة (السيدة فاطمة) اللذان كانت طبيعة العودة عندهما القسرية (المكرهه) سبب عدم اندماجها في بلد الأصل. و هذا ما يعكس الفرضية القائلة بأن طبيعة العودة المختارة تشكل معياراً أو مقياساً حقيقياً لمسألة الإدماج (كاسارينو 2004). معنى هذا أن هناك عوامل أخرى أقوى و أكثر تأثيراً من طبيعة العودة المقررة. و الدليل على ذلك هو تغير موقف و نوايا العائدين بعد العودة و التي كانت تنبئ بالعودة الدائمة منذ البداية، لكنها في الحقيقة سرعان ما تغيرت إلى عودة مؤقتة عند البعض والتفكير في إعادة الهجرة عند البعض الآخر. و هذا ما أشارت إليه دراسة "جورج جملش" الذي بين أن تجربة العودة للعيش في بلد الأصل غالباً ما تؤول إلى تعديل في الخطط الأصلية. أي هناك ثمة أسباب أخرى هي التي عملت على تغيير هذه النوايا و التي يصعب من الأول تحديدها نظراً لقوة العوامل الخارجية و البنوية لمجتمع الأصل. و هذا ما قامت النظرية البنوية بتفسيره من خلال العوامل نفسها (العوامل النسقية) بالنسبة لعوامل العودة أو عوامل الإدماج، و التي بينت مدى قدرة العائدين على التأثير على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة و الذي يمكن أن يكون مصدره تعرض هؤلاء العائدين إلى المشكلات الاجتماعية و الثقافية التي يكون سببها الرئيسي المجتمع الكبير كضعف أو عدم توفير هذا الأخير بعض التسهيلات الاجتماعية والاقتصادية لهذه العوائل، كما أن العائدين أنفسهم يتسببون في عدم التكيف مع المجتمع الكبير خصوصاً عندما تزيد هذه العائلات الحفاظ على بعض أنماط حياتها الخاصة وممارستها اليومية ومثلها وقيمها ومواقفها السلوكية. أو بسبب نقص الإستعداد المادي أو الاجتماعي من جهة أخرى، و كذا تأثير عوامل أخرى قمنا بتفسيرها في المتغيرات الأخرى من هذا البحث.

4- تؤثر المدة الزمنية للعودة على عملية الإدماج و لكن بصفة نسبية، و لم تعد تكفي لوحدها لتعليل الإدماج أمام عوامل أخرى تعتبر هي الأخرى ذات أهمية لتفسير ذلك، و التي تتمثل في الأبعاد الشخصية والذاتية التي تتسم بها تجربة عودة المهاجرين و مدى قدرتهم على التكيف و الذي يتراوح بين رفض وتقبل هؤلاء تبعاً لطبيعة ونموذج العودة و شخصية هؤلاء و مدة العودة. إلى جانب عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية و القدرة على إعادة إدماجهم السوسيو مهني و العائلي و الاجتماعي. و قد بدا لنا تأثير

علاقة مدة العودة بالاندماج واضحة أكثر بمقارنتها بعامل مدة الإقامة بالمهجر. أي كلما زادت مدة العودة في بلد الأصل و مدة طويلة في المهجر، كلما أدى ذلك إلى سوء الاندماج، حيث يسبب ذلك في مشاكل أخرى تعمل على تغيير الاتجاهات مع مرور الوقت، إما في العودة الدائمة و الإستمرار في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في هجرة جديدة. و إلى جانب ذلك كان اقتران المدة القصيرة للعودة مع المدة الطويلة في البلد المضيف إلى عدم الاندماج بعد العودة عند البعض الآخر، نظرا لعدم وجود القدرة على تفهم النسق بسبب التغير الاجتماعي الذي أصاب المجتمع الأصلي، وهذا ما أشرنا إليه في البداية.

أما الفترة المتوسطة للإقامة في المهجر مقارنة بمدة العودة الطويلة (12 و 10 سنوات) فقد ساعدت بما يكفي لتحقيق الأهداف و الفوائد المرجوة من العودة، الشيء الذي أدى ذلك إلى الاندماج لكنه أيضا كان تأثيره نسبي (20 بالمائة من مجتمع البحث) و الذي مثله كل من (السيدة نؤارة و السيد نبيلة) و (عائلة رشيد). وإلى جانب ذلك أدت طبيعة العودة الدورية و غير الدائمة (السيد سعيد) إلى عدم فهم ما يجري في المجتمع من تغير و عدم التمكن من التكيف بسبب المشاكل الاجتماعية و النفسية و الشخصية و العائلية بعد العودة. و يشترك جل المبحوثين و بالإجماع على أنه مهما كانت درجات و مستويات الاندماج عندهم، إلى أن أقصى فترات سوء الاندماج عندهم كانت خلال السنتين الأوليتين، حيث يزول الشعور الأول بحدة عدم الاندماج و هذا ما رأيناه عند البعض (السيد توفيق- السيدة نبيلة- عائلة رشيد- السيد محمد و زوجته- السيدة نؤارة- السيدة كريمة- و زوجة السيد حسين الأجنبية) و ذلك بعد انقضاء فترة التكيف و التي عملت على رفع مستوى مركزهم الاجتماعي و الإقتصادي من خلال تطبيق الخبرات و المهارات التي اكتسبوها في الخارج ، بعد الإستعداد المادي و البشري للعودة. فإن أثر التنمية هذا الاجتماعي و الإقتصادي لهؤلاء لا يمكن تقييمه إلا بعد أن يستقر العائدون و يصبحون متوائمين مع الحقائق الجديدة و مع التركيب الإقتصادي و الاجتماعي لبلد الأصل و الذي يمر هو نفسه بمرحلة أولى، و فترة التكيف هذه التي قد تستغرق عامين قبل أن يكون المهاجر العائد قادرا على تنظيم موارده و على أن يصبح منتجا من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية. وهذا ما تتفق عليه بعض الدراسات التي أشارت إلى علاقة الاندماج مع المدة الزمنية بعد العودة و ذلك نظرا لتغير موقف العائدين بعد العودة من جهة و خاصة بمجرد أن يستقر العائدون في بلدانهم الأصلية و يصبحون قادرين على تقديم معلومات حقيقية عن ظروفهم و قراراتهم و خبراتهم بعد العودة، وهذا لم يكن ممكنا في الأشهر أو السنوات القليلة الأولى التي تلت عودتهم.

5- غياب أحد متغيرات الإستعداد للعودة يحدث خلا في الاندماج: فبعد مقارنة المستويات الثلاث للاستعداد (المادي و البشري و الاجتماعي) توصلنا إلى أنه في غياب أحد هذه المستويات يحدث عدم التوازن بعد العودة و بالتالي سوء الاندماج عند هؤلاء المبحوثين. أي أنه يبقى الإستعداد للعودة ضروري من أجل إحداث التوافق في بلد الأصل، إلا أن العوامل النفسية و الخارجية تبقى أقوى من أي استعداد كما توضح لدينا عند تحليلنا لكل متغير من عوامل الاندماج التي قمنا بتفسيرها و تحليلها في هذه الدراسة. كما أننا توصلنا أيضا إلى أن نقص أحد متغيرات و عوامل الاندماج هذه أدى بالمبحوثين إلى التفكير في إعادة الهجرة بسبب سوء الاندماج. أما عن نتائج علاقة مستوى الإستعداد بالاندماج فقد بيناها كالتالي:

أ- إن توفير الرأسمال المادي بعد العودة لم يعد كافيا و عاملا لوحده لفهم عوامل الاندماج داخل بلد الأصل أمام عوامل أخرى خارجية و التي تعمل إما على تعزيز ذلك الإستثمار و الوصول إلى أهداف هؤلاء العائدين بعد العودة، أو أنها تعمل كعقبات و مسببات على تعطيل و توقيف هذه المشاريع و تحقيق ذلك الربح الثلاثي الذي أشار إليه الخبراء. فقد بينت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين تمكنوا من توفير هذا الإستعداد المادي، و بدرجات متفاوتة. وقد شكلت الفئة ذات الإستعداد المتوسط الأغلبية الساحقة

عند كل المبحوثين و ذلك بنسبة 45 بالمائة، لأن ميول الأغلبية كان يتجه نحو توفير السكن أكثر و ليس من أجل إطلاق مشاريع استثمارية أو توفير موارد أخرى. و يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود النية المسبقة للعودة إلا بعد ما توفرت لديهم الأسباب و الحوافز لذلك و ظل توفير السكن بشكل أخص من بين الموارد الهامة للاستعداد قبل بناء مشروع العودة. لذلك وجدنا أن العقار هو القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين، فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة لهم مصدرا للأمن الإستقرار. كما أثرت ظروف الإستعداد المتوسطة هذه على الإستقرار عند البعض خصوصا في مجال السكن مثل (السيد سعيد و السيد حسان من كندا) على وجه الخصوص، و على الاندماج السوسيو مهني عند البعض الآخر (السيد محمد و زوج السيدة نبيلة و السيد علي) أي بنسبة 30 بالمائة.

أما عن فئة الإستعداد العال للعودة، والتي شكلت نسبة قليلة بالمقارنة مع الفئة الأولى (25 بالمائة من مجموع العائلات)، فقد كانت تعاني هي الأخرى من الإستقرار والاندماج بعد العودة، نظرا لتدخل عوامل خارجية و بنوية أعاقت اندماجها بعد العودة. والتي تمثلت في التعرض إلى مشاكل اجتماعية و بيروقراطية و إدارية بعد العودة و عدم وجود الدعم و المساعد والتسهيلات من أجل الإستثمار و الإعترافات بالمبادرات المقدمة من طرفهم، و كل ذلك عملت على عرقلة إنشاء تلك المشاريع و بالتالي أثر ذلك على الاندماج فيما بعد. كما أن نقص أحد أنواع الإستعداد الأخرى (الاجتماعي و عدم الحفاظ على الروابط الإجتماعية مع بلد الأصل عند البعض زاد من صعوبة الاندماج بسبب عدم القدرة على فهم النسق عند هؤلاء. و قد عرف الإستعداد الضعيف عند المجموعة الثالثة و الأخيرة و التي مثلت نسبة 25 بالمائة (ما يعادل 3 عائلات من عائلات الدراسة) طريقه نحو صعوبة الاندماج أيضا، مما كان ذلك عائقا على الاندماج (عائلة السيد رشيد، عائلة السيدة نواره، السيد توفيق و السيدة كريمة).

ب- بالرغم من توفر الرأسمال البشري بشكل كبير (45 بالمائة)، إلا أن العوامل النسقية في بلد الأصل أعاققت القدرة على الابتكار عند معظم المبحوثين و بدرجات متفاوتة أمام المبادرات نحو الإستثمار و أمام كل المحاولات من أجل الاندماج بعد العودة. فلم يعد يقتصر الأمر على وجود الرأسمال المادي أو البشري من أجل الاندماج عند هؤلاء المبحوثين ، بالقدر الذي كان يتمثل في العلاقات مع السلطة المحلية، التقاليد والقيم في بلد الأصل و التي أصبح لديها تأثير قوي على قدرة العائدين على استثمار خبراتهم التي اكتسبوها من المهجر من أجل التأثير على مجتمعاتهم الأصلية بمجرد العودة. و قد تمثلت هذه الفئة بالخصوص عند تلك الكفاءات العائدة والتي في كثير من الأحيان ما كانت تُهدر بسبب القيود البنوية الكامنة في الإقتصاد المحلي و أي عدم استيعاب هذه الكفاءات العائدة، بسبب عدم تثمين قدراتها و خبراتها و معارفها بعد العودة وعدم الإعتراف بها و بشهاداتها المكتسبة من البلد المضيف (كالسيدة ليليا)، وتسهيل مهامهم داخل المجتمع. الشيء الذي أعاق عملية الإستثمار على وجه الخصوص بعد عودتهم إلى بلد الأصل رغم تمكنهم من تحقيق عوامل الإستعداد المادية و البشرية بشكل كبير و بسبب تدخل قوى و عوامل خارجية حالت دون تحقيق ذلك (السيد حمادة و السيد ياسين و السيدة كريمة و السيد توفيق). و هذا ما أشارت إليه و قامت المقاربة النظرية لعودة الهجرة بتفسيره أيضا و أظهرت علاقة المبادرات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في التغيير مع قوة المصالح الخاصة التقليدية في بلد الأصل و التي أصبح لديها تأثير محدود نحو الابتكار مما أعاق الطريق في نهاية الأمر نحو الاندماج. كما أنها أكدت أيضا أنه إذا لم يحدث التأقلم، فإن العائدين قد يفكرون في إعادة الهجرة فيما بعد و هذا ما حدث بالفعل مع هؤلاء المبحوثين في الدراسة. لكن إلى جانب هؤلاء فقد عملت عوامل الإستعداد البشري و المادي عند البعض على تجاوز صعوبات الاندماج الإجتماعي

بالتمكن من تحقيق الإستثمار بعد العودة (السيد حسين و زوجته) و بالرغم من ضعف الإستعداد المادي عند (السيد توفيق و السيدة كريمة).

ج- لقد أثر نقص الإستعداد الإجتماعي على الاندماج بعد العودة، و التي مثلت نسبة (35 بالمائة) من مجتمع البحث، بالرغم من ذلك التواصل المستمر مع بلد الأصل إلا أنها لم تساهم بالقدر الأوفر على الاندماج الإجتماعي بعد عودتهم، لذلك كانوا بعيدين عن فهم النسق الإجتماعي و التي زادت مدة الهجرة الطويلة في ذلك من جهة، الشيء الذي أدى إلى معاناة التهميش و الإغتراب. إلى جانب هذه المجموعة، فيعود السبب أيضا إلى أن هناك من لم يكن يهتم بجمع المعلومات و لم تساهم زيارتهم تلك في التأثير على العودة و تغيير مخططاتها على قرار العودة و حتى الإستمرار في البقاء في بلد الأصل، نظرا لقوة الهدف من العودة لديها و ترتيب الأولويات، خصوصا عندما تعلق الأمر بمستقبل و مصير الأبناء و الذي كان أقوى من تلك المعلومات التي كانت لديهم و الظروف التي واجهوها في بلد الأصل. و قد شكلت هذه الفئة نسبة (30 بالمائة) والتي مثلتها كل من (عائلة محمد – عائلة السيد حسان من كندا – و عائلة السيد علي).

و قد أثر سوء الاندماج و بالخصوص في المراحل أو السنوات الأولى من العودة بشكل قليل عند الفئة التي كان لديها مستوى استعداد اجتماعي ضعيف (25 بالمائة) أي التي لم يكن لها دور في جمع المعلومات قبل العودة بسبب غياب الزيارات إلى بلد الأصل أثناء الهجرة. إلى جانب ذلك و بالرغم من توفر الإستعداد الإجتماعي للعودة و ما أشارت إليه نظرية تخطي الحدود الوطنية و نظرية الشبكة الإجتماعية، على أهمية الحفاظ على الروابط القوية مع الأماكن التي أقام فيها هؤلاء العائدين من قبل، إلا ذلك لم يكن كافيا لإحداث الاندماج بعد العودة. و ذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب و عي أفضل للتغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و التي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية، و ذلك نظرا لتدخل عوامل أخرى خارجية و التي عملت على التأثير على إحداث الاندماج و البقاء أكثر في بلد الأصل. كما أنه و بالرغم من تلك المعلومات التي تم معظم هؤلاء المبحوثين جمعها، كانت من خلال العلاقة المباشرة مع بلد الأصل إلا أنها مكنتهم من الحصول على صورة مبدئية و تقريبية عن الوضع في البلد و لم تكن كافية من أجل فهم النسق الإجتماعي خصوصا عند الذين كان لديهم مدة إقامة طويلة في البلد المضيف. أي أن الإحتكاك المباشر للمجتمع هو الذي يعطي الصورة الحقيقية للمجتمع خصوصا و بعد التغيرات الإجتماعية التي عرفها المجتمع مؤخرا، أو بسبب إهمال هؤلاء العائدين أثناء هجرتهم لجمع المعلومات لأحد الجوانب دون الأخرى و المهمة و التي لا تكفي الزيارات المتكررة لفهما. و كذلك حسب الهدف من جمع تلك المعلومات سواء من أجل الإستعداد و التحضير للعودة و بالخصوص تلك المتعلقة بالتأمين المادي.

6- لقد تبين الأثر الكبير للعودة على التماسك الأسري عند هذه العائلات المستجوبة، سواء في العلاقة الزوجية أو على العلاقة الأسرية بشكل عام. حيث تبين لنا بوضوح تمام الأعباء الإجتماعية و النفسية لتلك الظروف التي فرضت على بعض الأسر بفعل العودة إلى الوطن، و أصبحت هذه الأسر تعيش في ظل ظروف إجتماعية مرهقة و أن الآثار السلبية لتلك الظروف ظهرت بوضوح عند النساء. أي أن أثر العودة اتضح لنا بشكل كبير عند الزوجات أكثر من الأزواج و ذلك حسب وضعية كل عائلة من هذه العائلات، والذي شكل نسبة (35 بالمائة). وقد اختلفت درجة معاناة هذه الزوجات حسب وضعية كل منها، وبشكل خاص بسبب غياب الزوج أولا والتي مثلتها (السيدة سهيلة، ليليا، و النبيلة) والذي كان له الأثر الكبير على سوء الاندماج بعد العودة و صعوبة الحياة و تحمل المسؤولية لوحدهن بسبب الإختلال الذي أصاب دور المرأة بعد العودة من دون الزوج. و يجدر بنا الإشارة و بالخصوص إلى الدور الذي لعبته المرأة في

العودة، نظرا لتفهمها للوضع الذي آلت إليه أسرته، و هذا ما ساعدهما على بلوغ الهدف و نسيان كل تلك المشاكل والعراقيل التي سببتها العودة في حد ذاتها (الحالات السابقة ودور السيدة نوار في العودة). وإلى جانب هذا، لاحظنا أيضا سوء الاندماج الذي أحدثه تغير النسق بعد العودة عند أحد الطرفين من تأثير على العلاقة الاجتماعية بين الزوجين بل و الذي يشكل في النهاية أحد القرارات و الإتجاهات نحو التفكير في إعادة الهجرة بعد ذلك أيضا (عائلة حسين و عائلة حمادة و السيد ياسين).

أما المجموعة التي لم يلحق علاقتها الزوجية أي نوع من التغيير و التأثير بسبب العودة و التي شكلت نسبة (35) بالمائة ما يعادل 4 عائلات من مجتمع البحث: (عائلة علي، عائلة محمد و عائلة رشيد)، فقد تمثلت خصائصها في تلك العائلات التي كانت أهدافها من العودة أكبر و أسمى من أي تغيير، و كان التماسك الأسري يزداد عندها عندما بعدما كانت الأهداف مشتركة و الإهتمامات متبادلة بين الزوجين وابتعدت عن طغيان النزاعات الفردية فيها. فكلما كان اشتراك الزوجين في الأهداف و كان التكامل في الأسرة و توحدت الإتجاهات والمواقف بين عناصر و أفراد الأسرة الواحدة كلما كان بإمكانهما تحقيق التكيف المتبادل والتماسك والتضامن في الوظائف و العمل المشترك و الإتجاه نحو غايات و أهداف واحدة، الشيء الذي ساعد حتما على تقبل الوضع الجديد بعد العودة. فهناك عدد من العوامل و التي تؤدي إلى استقرار الحياة الأسرية من جهة، و من جهة أخرى قد تؤثر هذه العوامل بطريقة عكسية و ينتج عنها الفشل و اضطراب الحياة الزوجية و بالتالي اضطراب في عملية الاندماج.

7- لقد تلخصت مؤشرات وعوامل سوء الاندماج التي كانت تعاني منها معظم هذه العائلات مع أبنائها بعد العودة في أحد أولى المشاكل و المتمثلة:

أ- ظروف تعليمية غير ملائمة في بلد الأصل بعد العودة والتي نوجزها في المشاكل و النقائص التعليمية التالية:

- النفور و الإفتقار إلى ظروف تعليمية مناسبة في بلد الأصل مقارنة بالبلد المضيف
- تقييم وسائل و ظروف التمدرس و الذي أصابه الخلل.
- التذمر من نوعية المدارس التي وجدت نفسها هذه العائلات فيها بعد العودة (الخاصة و الحكومية) وصعوبة اختيار و إيجاد المؤسسات التعليمية المناسبة لأبناء الجالية الجزائرية العائدة.
- افتقار المؤسسات التعليمية الجزائرية إلى بعض المعايير و القيم الضرورية من أجل توفير مناخ تعليمي مناسب لهؤلاء الأبناء العائدين، و هيمنة بعض القيم السلبية داخل المؤسسات التعليمية (العنف في المدارس، المحسوبية، سوء المعاملة للتلميذ...). أما العائلات العائدة من دول الخليج العربي، (عائلة حمادة و السيدة نوار)، فقد فضلت و ثمنت التعليم في الجزائر على التعليم في البلد المضيف بسبب توفر بعض المواد العلمية التي كانت تفتقر إليها المدارس السعودية و الإماراتية.

ب- يميل اتجاه بعض العائلات العائدة نحو الإكتفاء بتشكيل و تحقيق غرس الهوية في بلد الأصل بعد العودة و بالخصوص بعد خيبة الأمل الكبيرة عند بعض الآباء من جراء عدم إمكانية هذه العائلات الوصول إلى الأهداف المرجوة من العودة و من جراء عدم التمكن من تطابق مستوى التصورات مع مستوى التوقعات بعد العودة حتى على مستوى تعليم و تربية الأبناء. وعدم تحقيق أحد هذه الأهداف يصنع لهؤلاء حجج مقنعة على مدى توصلهم إلى تحقيق هذه الهوية المرجوة من العودة في حد ذاتها من جهة و من ثم

إمكانية إعادة الهجرة مرة ثانية بسبب سوء الاندماج الإجتماعي. و قد تمثل هذا الإتجاه عند (السيد علي والسيد سعيد و زوجته، السيد محمد).

ج- تمثلت مشاكل اندماج الأبناء بعد العودة، في ضعف المعرفة باللغة عند بعض الأبناء الذين عادوا من إنجلترا (عائلة محمد)، و كندا (عائلة السيد حسان)، وفقدان القيم التقليدية، والجهل بواقع بلد المنشأ، والشعور بالإغتراب، وصعوبة في إقامة العلاقات، والحنين إلى الهجرة، و كان هذا الإتجاه عند الذين عاد معظم أبنائهم في سن كبيرة وميلاد و نشأة أبناء أحد العائلات في البلد المضيف (عائلة السيد حمادة) مما أدى بالشعور بصعوبة الاندماج و بالخصوص في السنوات الأولى من العودة، إلى جانب نقص المرافق والإفتقاد إلى الحياة التي تعود عليها هؤلاء في بلد الإقامة. و إلى جانب هذا وجدنا المعاناة السيكلوجية للأبناء حيال غياب الأب و الذي أصبح يخلق و في معظم الأحيان فراغا لا يمكن إصلاحه أو تخفيفه و القضاء على آثاره (عائلة السيد سعيد).

د- إن مستوى التصورات لم يتطابق مع مستوى التوقعات بعد العودة عند الكثير من العائلات خصوصا في مجال الدراسة، بسبب تعرض بعض العائلات إلى عدة مشاكل اجتماعية وعراقيل في سبيل الوصول إلى تحقيق أهدافها من أجل تعليم أبنائها (السيدة ليليا، السيد علي، السيد سعيد، السيد حسان من الإمارات) لذلك فضلت بعض العائلات (السيدة نبيلة) اختيار أحد المدارس الخاصة بأبناء الجالية المقيمة بالخارج و التي تمثلت في (المدرسة السعودية). في حين يبدو تصور التربية في البلد الأصل أقل خطورة منها في البلد المضيف عند البعض الآخر بسبب نقل الهوية للأبناء من جهة و كذلك بسبب طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ الذي لم يصل بعد إلى مستوى الخطر الموجود في البلدان الأوروبية (عائلة السيد محمد و السيدة نبيلة).

8- يعتبر الوسط الاجتماعي في بلد الأصل من بين العوامل الأساسية في تحديد درجة الاندماج بعد العودة و الذي اعتبر كنتيجة نهائية و خلاصة لكل الظروف و العوامل التي كان يعاني منها هؤلاء العائدين بعد العودة، و الذي توصلنا إليه من خلال كل المتغيرات و عوامل الاندماج التي قمنا بتحليلها من قبل (متغيرات الهجرة و العودة على السواء و من خلال درجة الإستعداد للعودة إلى جانب مدى الوصول إلى تحقيق الهدف من العودة و بالخصوص مع العائلات التي كانت عودتها بسبب الأبناء). كل هذه المؤشرات و مؤشرات أخرى عملت كلها مجتمعة في نتيجة واحدة وهي صعوبة الاندماج عند البعض بل و سوء الاندماج عند البعض الآخر. و ذلك من خلال قياس درجة التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد العودة داخل بلد الأصل، والتي كان سببها الفترة الطويلة التي قضاها هؤلاء العائدين في المهجر على وجه الخصوص، حيث كانت نسبة المعاناة بعد العودة أكبر من الذين كانت مدة هجرتهم قصيرة أو متوسطة. و لقد شكلت نسبة عدم الاندماج عند أغلبية الحالات المستجوبة (70 بالمائة من مجتمع البحث)، و لعل السبب في ذلك يعود إلى قوة العوامل الظرفية و النسقية المصالح التقليدية في بلد الأصل و الوصول إلى مرحلة الإغتراب مما جعلهم يختارون الإنعزال عن المجتمع كحل بسبب عدم قدرتهم على تعديل واقعهم المعاش بعد العودة من أجل القدرة على الإستمرار في البقاء و بالخصوص من أجل أبنائهم و تحقيق أهدافهم من العودة بالدرجة الأولى. لكن هناك من استطاع تجاوز والتغلب على مرحلة عدم الاندماج هذه، من خلال التغلب على مشاعرهم و تقبل الوضع الجديد و هذا طبعا حسب طبيعة شخصية هؤلاء العائدين أنفسهم من جهة، و شدة الموقف في حد ذاته، وكذلك حسب درجة وعيهم وتمسكهم في طباعهم من أجل تفادي المشاكل مع الآخرين واحترام الصراع من جهة أخرى. وقد شكلت هذه الفئة نسبة (35 بالمائة من مجتمع البحث) ما عدا حالة واحدة و التي عرفت اندماجا كبيرا بسبب توفر ظروف الإستعداد للعودة الثلاث التي تم الفصل فيها سابقا

(حالة السيد حسان من الإمارات). كما ساهمت مدة العودة الطويلة في تفهم الأوضاع عند البعض الآخر ولكن بنسبة قليلة. و قد كان سبب التعرض إلى مثل مواقف عدم الاندماج هذه، الشعور بالتغير الاجتماعي بعد العودة و الذي أصاب مجتمعنا الجزائري في الآونة الأخيرة، والسبب الثاني فقد تمثل في التغير الذي أصاب العائدين أنفسهم بعد الفترة الطويلة التي قضاوها في المهجر، و هذا ما شكل صراعا حادا بين قوى المصالح التقليدية مع الأفكار الجديدة المكتسبة في المهجر خصوصا عند عجزهم عن تحقيق أهدافهم والشعور بعدم وجود المقاييس، والذي آل بهم بعد ذلك إلى اختيار العزلة والإغتراب أو شبيها بما أطلق عليه دوركايم "بالأنوميا" التي ترجع إلى تخلف القواعد و النظم أو الهوية الثقافية. وقد ساهم عدم تطابق كفة تصورات العائدين مع كفة التوقعات بعد العودة بنسبة (45 بالمائة) عند معظم المبحوثين والذي سبب عدم الاندماج و الإغتراب عند العودة أيضا بسبب عدم القدرة على تحقيق الفوائد المرجوة من العودة و بالتالي اتجاه البعض نحو التفكير في إعادة الهجرة. و هناك نسبة قليلة جدا ممن توصلوا إلى تحقيق أهدافهم من الهجرة و ذلك بسبب المبادرات الشخصية التي قاموا بها في سبيل ذلك (60 بالمائة)، هناك (25 بالمائة) منهم من كانوا راضين عن إنجازاتهم أما الباقي تمكنوا من تحقيق الجانب المادي فقط (الإستثمار) لكنهم لم يكونوا راضين عن جانبهم الاجتماعي بعد العودة و الذين بلغت نسبتهم (35 بالمائة). و هناك حوالي (40 بالمائة) من حالات الندم على العودة وذلك بعد خيبة الأمل الكبيرة التي أصابتهم بعد العودة مما جعلهم يفكرون في إعادة الهجرة من جديد.

9- لقد كان السعي نحو الحفاظ على علاقات مستدامة مع البلد المضيف عند معظم المبحوثين بعد عودتهم، و التي شكلت نسبة (80 بالمائة) من مجتمع البحث. و يعتبر ذلك دليلا على رغبتهم في تأمين إعادة الهجرة من جهة في حالة فشل مشروع العودة. و قد تمثلت أسباب ذلك من أجل التنفيس عن أنفسهم من خلال بعض الزيارات المستمرة من حين لآخر عند البعض، أو لمجرد وجود أحد أفراد العائلة في البلد المضيف و بالخصوص تواجد الزوج في المهجر، أو لمجرد العمل عبر الحدود الوطنية عند (السيدة كريمة و السيد حسان من الإمارات) أو بسبب الرغبة في تأمين مستقبل الأبناء فيما بعد من أجل الدراسة بالخصوص بعد بلوغ سن معينة، أو بوضع بعض الخطط المستقبلية كتفضيل بعض العائلات ميلاد أبنائها في البلد المضيف بعد العودة عوضا عن بلد الأصل بالرغم من عودتهم الدائمة، و هذا ما يدل على تعزيز الهويات العابرة للحدود. كما شكلت صعوبة التكيف في المجتمع الأصلي و الصعوبات التي واجهتهم بالقيام بدور فعال بعد العودة، حافزا قويا بما يكفي للتفكير في إعادة الهجرة و ذلك عند معظم المبحوثين والذين شكلوا (نسبة 80 بالمائة) من مجتمع البحث. و كانت تتراوح اتجاهاتهم في ذلك بين إعادة الهجرة بشكل فعلي بنسبة (20 بالمائة) خصوصا بعد استنفاد كل الحلول عند البعض من أجل الإستقرار في البلد المضيف، و التي كانت الظروف الاجتماعية و الظروف النفسية في بلد الأصل حائلا دون تحقيق تلك الأهداف. أو أن إعادة الهجرة أصبحت ضرورة في حد ذاتها عند بعض المبحوثين، بسبب مواصلة الدراسة في الخارج عند الأبناء (حالة عائلة نبيلة)، أو من أجل تأمين العودة النهائية عند عائلة (نؤارة). وهناك من وجد الحل في العودة الدورية والذين شكلوا نسبة (20 بالمائة) وكان سبب ذلك يعود إلى نجاحهم في إطلاق مشاريعهم الإستثمارية في بلد الأصل (حسين و زوجته). وأمام ظروف عدم التأقلم و التكيف بعد العودة اضطروا للإستمرار في الحفاظ أيضا على علاقاتهم بالبلد المضيف كمنفذ للتنفيس عن أنفسهم من جهة وسد النقائص التي كانوا يعانون منها بعد العودة من جهة أخرى. أو بسبب ظروف العودة للعمل ثانية في البلد المضيف (حالة كريمة) أو من أجل الدراسة (حالة توفيق). كما شكلت نسبة (25 بالمائة) ممن أرادوا إعادة الهجرة مستقبلا بسبب تأمين مستقبل الأبناء بعد اجتياز مرحلة "الخطر" التي عاد من أجلها هؤلاء و التي كانت تتمثل أساسا في تشكيل

و تمتين الهوية عند الأبناء و الوصول إلى سن مناسب و بالخصوص إلى مرحلة التعليم العالي، إيماننا من هذه العائلات أنه لا مستقبل في بلد الأصل، إلى جانب الإمتيازات التي أصبح يتمتع بها هؤلاء الأبناء بعد العودة من جهة و انتمائهم للدولة المضيفة بمجرد ميلادهم فيها، مما سمح بوجود ذلك الارتباط و الانتماء المزدوج أيضا بدول الهجرة و دول الأصل مهما بلغت المدة الزمنية للعودة، و أمام الرغبة الملحة في إعادة الهجرة بعد فشل محاولات الاندماج في بلد الأصل عند البعض الآخر (السيدة ليليا) العودة القسرية (السيدة فاطمة) و كذلك المنفذ الوحيد الذي بقي عند (السيد حمادة) أمام رغبة العائلة و بالخصوص الأبناء في ذلك. أما النسبة المتبقية و القليلة جدا مقارنة مع سابقتها من المجموعات فكانت تسير في الاتجاه نحو عدم الهجرة، وسبب ذلك يعود من جهة إلى نجاح تجربة الهجرة و العودة على السواء و توفر كل أسباب الإستعداد للعودة ، و قد مثلتها حالة (عائلة السيد حسان)، بسبب الوصول إلى مرحلة التقاعد و (عائلة السيد رشيد) بسبب صعوبة إعادة الهجرة و ضياع وثائق الإقامة عند الزوج، لكن يبقى احتمال ذلك دائما مفتوحا خصوصا مع الأبناء بسبب ازدواجية الهوية العابرة للحدود و الذي سيتيح الفرصة لهم من أجل العودة إلى بلد الإقامة بعد بلوغ سن النضج من أجل الدراسة.

الخلاصة

وبهذا يمكننا القول أن قضية العودة تبقى دائما إشكالية مطروحة أمام عوامل عديدة و معقدة تجعل منها ذلك حسب المعطيات الميدانية التي وصلنا إليها و كما بينت ذلك العديد من النظريات، أنها لا تشكل نهاية دورة الهجرة و هذا يعتبر أحد الأفكار المهمة بل و الركائز الأساسية التي تعتمد عليها نظرية تخطي الحدود الوطنية. فإن مسار الهجرة مستمر، و أن الهجرة العائدة هي جزء لا يتجزأ من نظام دائري للعلاقات الإجتماعية و الإقتصادية، و التبادلات التي تقوم بتسهيل عملية إعادة إدماج المهاجرين عن طريق تحويل المعارف و المعلومات و الأفراد كما تبين لنا ذلك بعد دراستنا و تحليلنا لحالات الدراسة هذه. و يرتبط هذا حسب الأبعاد الشخصية والذاتية التي تتسم بها تجربة عودة المهاجرين من جهة و مدى قدرتهم على التكيف و إعادة إدماجهم السوسيو مهني والعائلي و الإجتماعي. حيث تلعب المؤسسات الحكومية و المجتمع المدني دورا مهما لمساعدة هؤلاء من أجل تفادي الشعور بالإنسحاب و التهميش الإجتماعي و المهني. إذ يعتبر حسن سير النظام التربوي و التعليمي ومنح فرص، عناصر بإمكانها أن تعزز عملية إعادة إدماج المهاجرين و هو الشيء الذي كان يعاني منه هؤلاء العائدين الذين استعنا بهم من أجل فهم عوامل العودة والاندماج بعد العودة في هذه الدراسة.

خلاصة الجانب الميداني:

و أخيراً، وددنا أن نختم هذا الجانب الميداني من دراستنا هذه انطلاقاً مما توصلت إليه دراستنا حول موضوع عودة العائلات المهاجرة إلى بلد الأصل، من خلال ما استخلصه هؤلاء الباحثون أنفسهم بعد نهاية المقابلات الميدانية التي أجريت معهم، حيث تمكنا من خلالها جمع بعض الآراء و المواقف و الإتجاهات عن وجهة نظرهم من خلال تجاربهم الخاصة و تصوراتهم سواء في الهجرة أو العودة و عن بلد الأصل (الجزائر)، و التي مكنتنا من استنتاج بعض الملاحظات المهمة عن الدراسة التي قمنا بها و التي عكست أيضاً فرضيات البحث في حد ذاتها، حيث لاحظنا من الباحثين من يعتبر أن العودة قرار صائب و مهم، وهناك من كان يعزز العودة رغم كل الصعوبات المواجهة في بلد الأصل.

وقد شكل الإتجاه نحو ضرورة الإستعداد والتخطيط للعودة أولى هذه الإتجاهات و المواقف و الذي شكل 65 بالمائة من إجابات الباحثين: "...العودة بمشروع.." (السيد حمادة)، "...وضع الميزان بين كفة العودة و كفة الإستمرار في الإقامة بالمهجر.." (السيد حسان من الإمارات)، "...عودتنا تجربة ذكية لم نود أن نكون ضحايا العودة مثل تجارب الآخرين.." (السيدة نورة)، "...يجب وضع حزام الأمان قبل العودة.." (السيد رشيد). و تليها في الدرجة الثانية العودة من أجل الأبناء بنسبة 45 بالمائة، و باعتبارها السبيل و ضرورة لتحقيق بعض الأهداف عند المهاجرين و بخاصة تلك المتعلقة بالأبناء و التي شكلت نسبة 20 بالمائة، حيث اعتبرها البعض بمثابة "النجدة و الإنقاذ من ورطة كبيرة" على حد تعبير (السيدة نبيلة)، أو أنها بمثابة "تضحية" عند البعض الآخر للسبب نفسه: "...لم يكن لدينا الخيار.." (السيد محمد). و يعتبر هذا دليل على أن العودة اختيار مفروض عليهم و لم يكن بوسعهم تغييره بسبب تأثير الوسط الإجتماعي سواء في بلد الأصل بعد العودة بعد تأثير النسق على اندماجهم من جهة، أو في بلد الإقامة بسبب إمكانية تعرضهم إلى مشاكل مع أبنائهم من جهة أخرى، الشيء الذي عكس مدى الإصرار على البقاء في بلد الأصل. و بين هذا و ذاك لم يبقى لهؤلاء الإختيار سوى "التضحية" من أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة عندهم بسبب أبنائهم. أما البعض الآخر خصوصاً أولئك الذين كانت عودتهم لسبب غير الأبناء فقد اعتبروا العودة مثلها مثل الهجرة "حركة بديهية و انتقال" يمر بها الشخص حسب تجربته الخاصة (السيد توفيق و السيدة كريمة)، و "ضرورة اقتران العودة بالشخصية القوية من أجل تحمل الصعاب بعد العودة" حسب رأي (زوجة حسين الأجنبية)، و هذا ما يعكس الصورة عن الإتجاهات نحو الإندماج بعد العودة.

كما سجلنا بعض الآراء و المواقف نفسها عن الهجرة و التي اقترنت بالعودة عند هؤلاء الباحثين، حيث أجمع معظمهم أنه ينبغي أن تكون الهجرة لهدف (بنسبة 60 بالمائة) و عدم الإندفاع لها و أن تكون مؤقتة: "...الهجرة وسيلة وليست غاية، ينبغي وجود نية العودة دائماً، الحياة ليست ماديات فقط..." حسب اتجاه (السيدة سميرة)، "...يجب تمين الهجرة، ينبغي أن تكون الهجرة لسبب يكون فيها المهاجر في مهمة ثم يعود، التكوين ثم العودة، الهجرة ملاذ استثنائي للضرورة و ليست قاعدة..." حسب التجارب الناجحة لهؤلاء الباحثين (السيد حسان من الإمارات)، "...فالهجرة لها سلباتها أيضاً و لا ينبغي التركيز على الإيجابيات فقط..." (السيدة ليلى)، "...يجب وضع نية الهجرة المؤقتة منذ البداية..." (السيد رشيد). و هناك من اعتبرها إشكال بحد ذاته خصوصاً إذا ما قورن انعكاسها على العودة: "...الهجرة لهدف و لا ينبغي الإندفاع نحوها، فالهجرة و العودة اختيار صعب..." (السيدة سامية)، "...تربطك الهجرة برباط يصعب فكه مع مرور الوقت..." (السيدة سميرة)، "...الهجرة هي التي تسبب الهوية و الصراع بين المجتمعين [بلد الإقامة و بلد الأصل]..." (السيد علي)، "...الهجرة تجعلك ممزق، لست هنا و لا هناك، تعمل طوال حياتك من أجل مساعدة الآخرين و تنتهي بوجودك لوحده..." (السيد

محمد)، "...الهجرة هاجس كبير و حلقة مفرغة، يبقى المهاجر العائد معلقاً..." (السيدة حورية). "...الهجرة تشبه تلك البالوعة يصعب عليك الخروج منها..." **(السيدة نبيلة).** وهناك من يرى في الهجرة على أنها تجربة رائعة و إيجابية (4 حالات من حالات الدراسة): "...الهجرة تجربة رائعة: اكتشاف، دراسة، حياة، تعلم..." **(السيد حمادة)، "...الهجرة منقذة،** تمكننا من تحقيق ما عجزنا عن تحقيقه في بلد الأصل..." **(السيدة نواره)، "...الهجرة رصيد إضافي في الحياة..." (السيد رشيد).** كما سجلنا مواقف واتجاه نحو ترسيخ و الحفاظ على الهوية الوطنية بالرغم من كل تلك المعاناة و تلك النقائص والصعوبات و المشاكل المواجهة بعد العودة، إلا أن معظمهم أبدى حبه و احترامه للوطن و أظهروا عدم نكرانهم لجميل الوطن خصوصا عند **(السيد حمادة).**

وتبقى إذن إشكالية الهجرة و العودة دائما مطروحة، و التي كانت الهجرة بحد ذاتها سببا في إحداثها، ويصبح العائد فيها على ارتباط دائم بها مهما بلغت فترة إقامته في بلد الأصل، و كما أنه و بمجرد حفاظه على وثائق الإقامة يسمح له ذلك أكثر من غيره بالتفكير في الهجرة، فإن لم يكن ذلك معه سيكون من أجل أبنائه خصوصا بعد وصولهم إلى سن معينة بل و ذريته من بعده. وتبقى مسألة العودة غامضة و تحتاج إلى دراسات متعددة للكشف عن ذلك الغموض. كما تبقى أيضا عوامل الاندماج هذه التي تم الفصل فيها في دراستنا هذه لتفسير هذه العودة و الإستمرار فيها و ذلك حسب الزمان و المكان و طبيعة شخصية العائد و طبيعة النسق داخل بلد الأصل و مدى تحقيق الأهداف من العودة.

النتائج النهائية

لدراسة هجرة العودة عند العائلات الجزائرية ومدى
اندماجها في بلد الأصل

يعتبر موضوع هجرة العودة من المواضيع الجديدة و المتجددة التي يتناولها بالدراسة والتحليل الكثير من المفكرين و الباحثين الإجتماعيين، وباعتبار أن الجزائر من البلدان المتأثرة بالهجرة والعودة خصوصا في هذه السنوات الأخيرة حيث عرفت تحولات و تغيرات كثيرة في جميع المجالات. و بين هذا و ذاك جاءت دراستنا حول العودة لدى العائلات المهاجرة لرصد أهم العوامل و الأسباب للعودة ومدى اندماجها فيما بعد أمام رغبتها و قرارها ذاك في العودة.

وبعد محاولتنا في هذه الدراسة تبين لنا أن الظاهرة المراد دراستها بدت فريدة من أوجه عديدة، و قد بدا موضوع عودة العائلات المهاجرة موضوع معقد و متشابك، ويحمل في طياته جوانب عديدة و مواضيع متشابهة و مركبة متداخلة فيما بينها مما زاد في تعقده، فمن جهة فهو يحوي موضوع الهجرة وموضوع العودة وعواملها، ومن و من جانب آخر يهتم بالبحث عن تفسير موضوع الاندماج بعد العودة في بلد الأصل. و بين موضوع الهجرة و العودة، و التي تعد مواضيع مستقلة بحد ذاتها ومحاور دراسة كبيرة يحتاج فهمها إلى عدة دراسات، عملت متغيرات و مفاهيم عديدة على تفسير الظاهرة، كذلك المفاهيم المتعلقة بمفهوم التغير الاجتماعي و الإغتراب، و مفاهيم التمزق و الإستئصال الثقافي والتنشئة الاجتماعية.

كما أننا و نظرا لاختيارنا لمجال العائلات، فهذا معناه مزيدا من البحث في مسألة أثر الهجرة على الأسر المهاجرة و بخاصة الأبناء و معرفة الحياة الاجتماعية والأوضاع التي يعيشها المهاجرون في دول الهجرة باختلافها أنواعها العربية منها و الأوروبية و الأمريكية و التي مكنتنا من معرفة الفروق فيما يتعلق بتأثير الوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه تلك العائلات على حياتها الاجتماعية و الإقتصادية و السياسية، و هذا ما يحيلنا إلى النظرية البنوية في تفسير الهجرة بصفة عامة و العودة بصفة خاصة و الكشف عن بعض مزايا الهجرة الخاصة بالدول العربية (دول الخليج).

كما أن دراسات الحالة هذه و التي قمنا بها، بينت لنا بوضوح تمام الأعباء الاجتماعية و النفسية لتلك الظروف التي فرضت على هذه الأسر بفعل العودة إلى الوطن. فنحن إلى جانب العودة قمنا بدراسة الاندماج الذي يعتبر هو الآخر من المواضيع المعقدة، و احتجنا في تفسيره إلى عدة متغيرات و مؤشرات لا تقل الواحدة منها أهمية عن الأخرى من أجل الوصول في النهاية إلى استنتاج أن كل تلك العوامل التي قمنا بتحليلها، تعتبر مهمة لتفسير درجة الاندماج عند هؤلاء المبحوثين و الذي أظهرت سوء الاندماج والذي بدا واضحا عند أغلبية المبحوثين. و بالرغم من ذلك إلا أن البعض منهم بقي مصرا على مواصلة تحقيق أهدافه من وراء عودته تلك بالخصوص من أجل الأبناء. أما الذين اختاروا العودة الدورانية فهي الجماعة التي حققت مشاريع استثمارية بعد العودة، و التي من شأنها تمكنهم من ضمان الحفاظ على العلاقات العابرة للحدود الوطنية بين البلدين عوضا عن وضع القطيعة خصوصا مع بلد الأصل، على أمل تغير الأوضاع إلى الأحسن في المستقبل.

وتعتبر تلك المشاريع الإستثمارية دليل واضح على مدى ارتباط هؤلاء بمجتمعهم الأصلي و ترسيخ تلك الوطنية لديهم، لكن الظروف النسقية و ذلك النظام السائد في بلد الأصل كان أقوى من رغبتهم في البقاء ودافعا نحو التفكير في إعادة الهجرة من أجل تغيير وضعهم بعد العودة. و الدليل على ذلك أنه خلال كل مراحل الإستجواب التي قمنا بها مع عينة البحث أبدا معظمهم و منذ البداية الرغبة في العودة إلى الوطن بصفة نهائية، لذلك كانت العودة الدورانية سبيل نحو الحفاظ على العلاقات مع بلد الأصل عوضا عن الإنقطاع الكلي عنه خصوصا أولئك الذين كانوا يعانون سوء الاندماج. وبعد هذه النتائج العامة وبعد تمحيص و تحليل كل المتغيرات التي قمنا بتحليلها و التي قامت بتفسير عوامل العودة و الاندماج عند هذه العائلات المستجوبة العائدة، توصلنا إلى النتائج التالية و التي قسمناها بين النتائج المتعلقة بتفسير عوامل العودة ثم معرفة مستويات و درجة الاندماج عند المبحوثين العائدين في الدراسة:

1 - فحص عوامل العودة عند المبحوثين في الدراسة: و ذلك من خلال الفرضية الأولى و الثانية و التي توصلنا من خلالهما إلى نتيجة عامة تمثلت في:

أ- مسار الهجرة يكشف عن عوامل العودة عند المبحوثين:

فبعد فهم وفحص تجربة ومسار الهجرة عند هذه العائلات، تمكنا من فهم أهم التغيرات والأسباب التي خلفتها تجربة الهجرة في حد ذاتها في البلد المضيف وعلاقتها بصنع القرار بالعودة. فبالرغم من اختلاف أسباب عوامل العودة عند هذه العائلات إلا أنها كانت تنصب كلها في مصب واحد و هو **توفر الظروف و الدوافع النفسية و التي كانت بمثابة عوامل محفزة للعودة**. وهذا ما أشارت إليه النظرية البنيوية للعودة و التي لا ترجع عوامل العودة إلى التجربة الشخصية للمهاجر العائد فقط (والتي أشارت إليها نظرية الإستعداد للعودة)، و إنما تخضع إلى عوامل اجتماعية بنيوية سواء في بلد المنشأ (توفير الظروف الملائمة للعودة) أو في البلد المضيف (العوامل الطاردة من دول الهجرة)، **فالعودة هي مسألة نسق و هذا ما توصلنا إليه من خلال ما رأيناه و كشفت عنه تجارب هذه العائلات التي قمنا بدراستها في هذا التحقيق الميداني، بل و هذا ما رأيناه أيضا مع العائلات الأخرى التي لم يكن لديها أبناء أي لم يكن عودتها من أجل الأبناء و إنما كانت لأسباب بنيوية دافعة نحو تغيير مكان الإقامة بعد شعورها لعدم انتمائها إلى تلك البلدان و تعرضها لضغوطات مكنتها في الأخير إلى أخذ القرار بالعودة**.

إذ بينت الدراسة أن معظم المبحوثين كان تصورهم في البداية و أثناء الهجرة ينبئ بعدم العودة. و الدليل على ذلك أن نية العودة لم تكن واردة من قبل و ذلك بنسبة 75 بالمائة، أي أن تجربة الهجرة قامت بتعديل في الخطط الأصلية، و أن نوايا المهاجرين في وقت الرحيل لم تكن تنبئ عن سلوكهم الفعلي كما بينه أنصار النظرية البنيوية للعودة. و لم يعد قرار العودة قرارا فرديا، بعد وجود ثمة أسباب أخرى و تدخل عوامل بنيوية قامت بتغيير مسار هجرتهم تلك في البداية بل و حتى مشروعهم بعد العودة، و الشيء نفسه وقع بعد العودة. فمعظم هذه العائلات كانت عودتها بعد وجود الأسباب و المحفزات و ظروف معينة هي التي وجهت تفكيرهم و توقعهم نحو تغيير مكان إقامتهم و بالتالي العودة إلى بلد الأصل، هذا ما يبين **صدق الفرضية الثانية و نسبية الفرضية الأولى** التي وضعناها في هذه الدراسة و التي تعمل النظرية البنيوية على تفسيرها كأحد عوامل العودة. فبعد دخول عناصر ومعطيات جديدة كمعامل محفزة لم تكن في الحسبان تغير الإتجاه و الفكرة نحو العودة: **بوجود الأبناء** مثلا عند الكثير من المستجوبين بمعدل 50 بالمائة من مجتمع البحث، وهذا ما يبين **صدق الفرضية الثانية** من هذه الدراسة. أو **بوجود ظروف غير متوقعة و غير مواتية والتي عكست تجربة الهجرة التي عاشها هذا المهاجر في البلد المضيف والتي كانت عاملا كبيرا في مبادرات العودة إلى بلد الأصل، والتي غيرت حينها من تصورات و اتجاهات هذا المهاجر نحو العودة**. لكن إلى جانب ذلك اعتبر قرار العودة **اضطراريا** عندما حولته بعض الظروف الخارجية على عدم إمكانية الإستمرار في الهجرة و ضرورة العودة حينها و ذلك ما شاهدناه عند حالة (عائلة رشيد) بسبب انقطاع دورة الهجرة المفاجئ. كما أن هذا الإتجاه تغير نحو العودة بسبب توفر معطيات أخرى **كوجود استثمار أي إتاحة الفرص في بلد الأصل أي بمجرد توفر الظروف خاصة الإستعداد الجيد للعودة و إتاحة كل الفرص ليكون قرار العودة إيجابيا مثل ما حدث عند (السيد ياسين)**.

ب- درجة أو مستويات الإستعداد و علاقته بالعودة:

و التي مثلتها الفرضية الأولى من البحث، من أجل قياس درجة الإستعداد للعودة عند العائلات الجزائرية العائدة المستجوبة وعلاقتها بقرار العودة، و من ثم استنتاج مدى علاقته كعامل من عوامل العودة، و ذلك من خلال أربع مستويات متمثلة في معرفة طبيعة الأسباب الحقيقية للهجرة أولا، ومحاولة الكشف عن

تأمين العودة من خلال درجات الإستعداد الثلاث، المادي و الرأسمال البشري و مدى مساهمته في القدرة على الإستثمار من أجل ضمان الاندماج السوسيو- مهني بعد العودة، و قياس الرأسمال الإجتماعي و معرفة مدى قدرة هذه العائلات على جمع المعلومات الكافية من أجل العودة من خلال الشبكة الإجتماعية لتسهيل و تأمين عودتها. وكل هذه العوامل أجابت على درجات الإستعداد للعودة عند مجتمع البحث و التي نلخصها كالتالي:

بعدما تبين لنا أن جل العائلات المستجوبة كان الإستعداد و التخطيط للعودة عندها بعد أخذ القرار للعودة بعد تلك وجود الحوافز التي أشرنا إليها آنفا، لم تعد درجة الإستعداد هي العوامل المباشرة لها، لكنها تعتبر أساسية، إذ أنه لم يكن تحقيق ذلك سهلا من دون ذلك الإستعداد. أو بعبارة أخرى فإن **ظروف الإستعداد الجيد هذه المكتسبة في الخارج أثرت في احتمالية العودة** و اعتبرت كعامل مساعد لها، و كان فيها هذا المهاجر أكثر قابلية للعودة من غيره، لكن عند تحديده لفكرة العودة في حد ذاتها و ليس قبلها. أي أنه في غياب الإستعداد و غياب ظروف التأمين لا يمكن تحقيق العودة. إلى جانب توفر بعض المعطيات التي عززت العودة عند هؤلاء من خلال الإستعداد المادي و البشري إلى جانب تراكم كل هذه الظروف مجتمعة معا لتكون العودة إلى بلد الأصل كنتيجة نهائية عند هؤلاء المبحوثين. و هذا يدل على أن **الفرضية الأولى** التي وضعناها في هذه الدراسة **تحققت بشكل نسبي** و ذلك أن درجة الإستعداد للعودة لم تكن السبب المباشر للعودة و إنما كانت أحد العوامل المساعدة لها. كما تبين لنا أيضا و من خلال تحليلنا للوضعية المادية لهؤلاء العائدين المستجوبين (دخل عال و ادخار بغية تحقيق التأمين في بلد المنشأ)، أنه **لم تعد العودة نتيجة طبيعية لتجربة ناجحة في الخارج** اجتمعت خلالها أهداف المهاجرين، و إنما كان تحقيق تلك الأهداف كوسيلة لإنجاح عملية اندماجهم أكثر في بلد الأصل بعد العودة أكثر من كونها محفزا للعودة.

أما عن **درجات الإستعداد هذه للعودة** فقد تبين لنا من خلال دراستنا هذه أن معظم المبحوثين أظهرنا الإستعداد للعودة من خلال ثلاث مستويات (المادي و البشري و الإجتماعي) لكن بدرجات متفاوتة، إلى جانب تغلب مستوى على آخر عند معظم المبحوثين. و بالرغم من أن **معظم العائدين في هذه الدراسة شهد تحسنا ماديا معتبرا و مروا بتجربة هجرة ناجحة** و شهدوا تطورا و تحسنا في وضعيتهم خلال مدة إقامتهم في البلد المضيف، لكن ذلك لا يعتبر دليل على الإستعداد للعودة بعدما تبين لنا أن نسبة الإستعداد هذه وصلت إلى 25 المائة و ليست عند معظم المبحوثين. و هذا لدليل واضح على أن درجة الإستعداد هذه لم تكن هي السبب و العامل المباشر للعودة (كما وضحنا ذلك آنفا) لكنها تعتبر أحد مكونات و متغيرات درجة الإستعداد للعودة. كما أنه و بعدما حاولنا الكشف عن مستوى الإستعداد من خلال القدرة على الإستثمار عند هؤلاء المبحوثين، تبين لنا أنه بالرغم من توفر أسباب الإستثمار لكن لا يعني إمكانية ذلك دائما، أمام التعرض إلى ظروف نسقية حالت دون تحقيق مشاريع استثمارية عند بعض المبحوثين (مشاكل اجتماعية وبيروقراطية في بلد الأصل). أي أن القدرة على الإدخار لم تعد تكفي وحدها لإنجاز المشاريع الإستثمارية من أجل تأمين العودة عند هؤلاء المبحوثين، و إنما هناك عوامل أخرى خارجية عملت كمعوقات و مسببات على تعطيل و توقيف تلك المشاريع. كما أن القدرة على الإستثمار لم تعد عاملا لوحده لتفسير الإستعداد للعودة، أمام مشروع و تأمين السكن و الذي كان من بين المشاريع الإستثمارية و من أولى الأولويات وأولى الإستعدادات التي أراد هؤلاء المبحوثين تحقيقها عموما و التي بدؤوا المباشرة بإنجاز و تحقيقها بعد أخذهم القرار بالعودة. أي ظل العقار هو القطاع المهيمن على استثمارات المهاجرين من خلال ما كشفنا عنه في الدراسة. و هذا لدليل آخر على **نسبية علاقة الإستعداد كعامل للعودة** و إنما جاء ذلك بعد القرار بالعودة من أجل عودة آمنة و مستقرة.

- لقد ساهم الرأسمال البشري بشكل كبير على القدرة على الإستثمار عند بعض المبحوثين و بدرجات متفاوتة، حيث تبين لنا أن معظم الذين تمكنوا من إطلاق هذه المشاريع الإستثمارية بعد عودتهم هم الذين كان لديهم مستوى رأسمال بشري عالي بعد الحصول على خبرات و مهارات و معارف مكتسبة من التكوين خصوصا، ثم الدراسة و الخبرة و التي اكتسبوها في البلد المضيف بعد مدة من الإقامة الطويلة و التي توضح لنا درجة الإستعداد قبل العودة عند هؤلاء المبحوثين. لكننا توصلنا إلى أن الرأسمال المادي ساهم إلى جانب الرأسمال البشري بشكل كبير في تحقيق هذه المشاريع الإستثمارية عند البعض، و هناك نسبة قليلة جدا ممن تمكنوا من تحقيق ذلك إلا من خلال الرأسمال البشري و الذي اعتبر أحد العوامل المهمة للإستثمار و أحد مكونات و متغيرات درجة الإستعداد للعودة. إلى جانب وجود مشروع استثماري من قبل في الدولة المضيضة فإن المهاجر لديه إمكانية أكثر للإستثمار في بلده الأصلي بعد العودة من الذي لم يسبق له ذلك. وأمام توفر الجانب المعرفي و المهني و في غياب الرأسمال المادي الكبير لدى البعض، إلا أن ذلك لم يساهم في تحقيق الإستثمار أو حتى على الإندماج السوسيو مهني و الدخول في سوق العمل بعد العودة إلا من خلال القطاع الخاص و ذلك بسبب الإنقطاع المفاجئ لدورة الهجرة والذي يعيق القدرة على تحويل الموارد الضرورية المادية قبل العودة (حالة السيد رشيد).

- لقد ساهم الإستعداد الإجتماعي بنسبة ضئيلة جدا مقارنة بالإستعداد المادي و البشري من أجل الإستعداد للعودة عند جل المبحوثين بالرغم من الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها بعض المستجوبين من أجل جمع المعلومات لأغراض أخرى (الكشف عن بعض المخططات من أجل الإستعداد للعودة من أجل تأمين السكن و الإستثمار بعد العودة). و الذي أصبح عاملا من عوامل عدم الإندماج بعد العودة عند معظم المبحوثين، حيث تسبب في عدم فهم النسق الإجتماعي و التغيرات الإجتماعية التي عرفها المجتمع في الآونة الأخيرة خصوصا بعد مدة الإقامة الطويلة في البلد المضيف، و كان سببا في إحداث الصراع بين القيم التقليدية لمجتمع الأصل مع القيم الجديدة لبعض هؤلاء العائدين، مما ولد بعد ذلك نوعا من الإغتراب و التهميش في المجتمع. فإن معظم المعلومات التي استطاع هؤلاء المبحوثين جمعها كانت من خلال العلاقة المباشرة مع بلد الأصل والتي مكنتهم من الحصول على صورة مبدئية و تقريبية عن الوضع في البلد و ذلك حسب معدل الزيارات و مدة الإقامة في بلد الأصل. و لقد ساهمت الشبكة الإجتماعية بنسبة ضعيفة جدا في جمع المعلومات من أجل العودة مقارنة بالزيارات المتكررة. و بعد قياس عوامل الإستعداد هذه كلها عند عينة البحث، استنتجنا أن هذه العائلات العائدة " لم تستعد للعودة جيدا" و ذلك لسبب أنه من الصعب بالنسبة إليهم الإلمام بالمعلومات الكافية من أجل تأمين عودتهم واكتساب وعي أفضل للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والتي وقعت في غضون ذلك في بلدانهم الأصلية. ويبدو ذلك جليا بسبب نقص الإستعداد الإجتماعي عندهم و الذي شكل نسبة (60 بالمائة) مما أدى في النهاية إلى صعوبة فهم النسق الإجتماعي خصوصا بعد المدة الطويلة في المهجر و لم يكن كافيا للإندماج أمام أنماط الإستعداد الأخرى (المادي و البشري). كما أن نسبة الإستعداد الضعيفة عند معظم العائلات كانت بسبب اختيارها للعودة قبل سن التمدرس و التي وضعت العودة من أجل الأبناء من ضمن استراتيجياتها لهذا لم تكن مستعدة بالقدر الكافي للعودة. و في الأخير فقد لخصنا درجة الإستعداد للعودة عند هؤلاء المبحوثين في الجدول التالي:

طبيعة الإستعداد	الإستعداد المادي	الإستعداد البشري	الإستعداد الإجتماعي
النسبة	25%	45%	40 %
درجة الإستعداد	استعداد عال	استعداد متوسط	استعداد ضعيف
عدد العائلات	عائلة واحدة	7 عائلات	4 عائلات
النسبة	5%	60 %	35%

أما الفرضية الثانية والتي تمثلت في العودة من أجل الأبناء و التي اعتبرت أحد الأسباب الأولى التي قامت بتفسير ظاهرة العودة عند هذه العائلات المستجوبة في الدراسة و التي شكلت نسبة معتبرة من مجتمع البحث، (50 بالمائة أي ما يعادل ست عائلات من بين 12 عائلة من عائلات الدراسة). و هذا ما يمثل صدق هذه الفرضية. فالعودة لم تعد تخص الآباء في حد ذاتهم أو من اهتمامهم فحسب و إنما أصبحت ضرورة ملحة من أجل مستقبل الأبناء و كان لزاما عليهم التخطيط لها في الوقت المناسب أي اختيار السن الملائمة و المناسبة للأبناء، و التي قمنا باستنتاج أهم العناصر و أسباب ذلك عند هذه العائلات المستجوبة.

2- عوامل الاندماج بعد العودة:

والتي مثلتها الفرضية الثالثة من فرضيات البحث، حيث أظهرت الدراسة أنه لا يوجد اندماج عند المبحوثين و إنما هناك فهم للواقع أكثر و تقبل و الإصرار على البقاء بسبب الهدف من بلوغ الأهداف من العودة (الأبناء و التي تعتبر تضحية عند الآباء ثم بسبب الإستثمار). و هذا يعتبر دليل قاطع على أن سبب العودة كان من أجل الأبناء و الإستمرار و الإصرار على البقاء مرهون أيضا بالأبناء. كما أن مسألة الاندماج هذه لم تعد تتعلق بمدى تجربة الهجرة الناجحة أو الفاشلة بالقدر الذي تمثل ذلك في تغيير نظرة المهاجر العائد إلى مجتمعه و ملاحظة الهوة بين الفترة التي تركها قبل الهجرة و بعد العودة و إدراك التغير الإجتماعي الرهيب الذي تركها قبل الهجرة و بعد العودة و تصادم الأفكار الجديدة المكتسبة في بلد الإقامة مع المصالح التقليدية لبلد الأصل. حيث تبين لنا أن التغير الإجتماعي لعب دور كبير في إحداث ذلك الصراع بين القيم و المعايير في المجتمع و التي طرأ عليها التغير و الذي شهده العائد بعد عودته، مما جعله يشعر بعدم الانتماء بسبب عدم توافق قيمه و أهدافه مع تلك التي أصبح يقوم عليها مجتمعه بعد عودته. و من النتائج العامة التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا لعوامل الاندماج عند هؤلاء المستجوبين العائدين، أن مستوى الاندماج هذا أو التكيف داخل بلد الأصل بعد العودة عرف أو مر بمراحل مختلفة و ليس بدفعة واحدة:

أولا مرحلة الإكتشاف والإنطباعات السلبية الأولى عن المجتمع والذي تبعه سوء اندماج خلال السنتين الأوليتين على وجه الخصوص، حيث كان فيها ذلك العائد غريبا و مستنكرا لأوضاع المجتمع الذي أصبح غريبا عنه خصوصا عند فترة الغياب الطويلة، و هذا ما بينته أيضا بعض الدراسات حول الاندماج عموما أن العائد أو المهاجر على السواء يحتاج من أجل تأقلمه مع الوضع الجديد إلى سنتين منذ بداية إقامته في المجتمع الذي أصبح جديدا عليه ثم يتغير مستوى الاندماج عنده بعد ذلك. ثم مر إلى **مرحلة الفهم** و إدراك سبب ذلك التحول و التغير الذي أصاب المجتمع في فترة غيابه **كمرحلة ثانية**، و ذلك لأن نظرة أفراد المجتمع إلى قيم الأشياء تتغير تبعا لتغير ثقافتهم. و أخيرا **مرحلة إيجاد الحل للوضع الجديد** إما بتقبل الوضعية الجديدة بعد العودة و تقبل المجتمع بسلبياته و إيجابياته و الإستمرار في البقاء فيه رغم كل العراقيل، أو الشعور بالإغتراب الإجتماعي بعد فقد التعامل و التفاعل مع قيم مجتمعه بسبب فقدانه الثقة بمؤسساته و ما تحمله من قيم ومعايير خاطئة و بالتالي الشعور بالإقصاء و التهميش و العزلة عن المجتمع

والإنطواء على نفسه و مجتمعه الصغير (أسرته) و بالتالي الرغبة في الابتعاد عن مجتمعه و التفكير في إعادة الهجرة من جديد عند نفاذ كل الحلول و عدم القدرة على الإستمرار للعيش ضمن مجتمعه الأصلي (سعيد). أو العودة الدورية من أجل التنفيس عن نفسه من حين لآخر (حسين و زوجته و علي) من أجل الإستمرار في البقاء داخل المجتمع.

- لقد وجد هناك تشابه كبير حول مشاكل الإدماج بين الباحثين و أهم الملاحظات التي قدمها هؤلاء عن نظرتهم حول المجتمع بعد العودة و التي تمثلت خصوصا في: اشتراك معظم الباحثين في نظرة واحدة للمجتمع بعد عودتهم: التغيير الاجتماعي – تغير القيم و المعايير- عدم فهم ذلك التغيير بسبب المدة الطويلة في المهجر – الشعور بالإغتراب و العزلة عن "التغيرات في أنساق الأفكار المتعلقة بأنواع متباينة من المعتقدات و القيم و المعايير: الإتجاهات القيمية للمجتمع تغيرت حيث أصبح يعني بالجوانب المادية والمصلحية والمظاهر الخارجية أكثر من مقاييس أخرى التي كانت معروفة من قبل من أخلاق ودين- التذمر من نوعية المدارس و التعليم في بلد الأصل عند هذه العائلات العائدة وافتقار الأبناء إلى النشاطات الترفيهية و إلى نفس مستوى المعيشة التي اعتادوها- اتجاه نحو إعادة الهجرة أو العودة الدورية- الإصرار على البقاء عند البعض رغم الظروف (التضحية). و لقد توصلنا أيضا إلى أن درجة الإدماج هذه لا تفسر من خلال متغير واحد فقط و إنما كل هذه المتغيرات و عوامل متداخلة فيما بينها هي التي شكلت في الأخير عدم القدرة على الإدماج و التي تلخصت في الجدول التالي:

عوامل الإدماج	طبيعة الإدماج	مدة إقامة طويلة في البلد المضيف	طبيعة تجربة الهجرة (الناجحة)	طبيعة العودة المقررة	مدة عودة طويلة	درجة الإستعداد المادي	الإستعداد البشري	للعودة الإستعداد الاجتماعي	التماسك الأسري و الإدماج	تحقيق التصورات من العودة لأجل الأبناء	تأثير الوسط الاجتماعي على الإدماج
اندماج			5%	5%		5%	10%	5%	35%	5%	5%
اندماج نسبي		15%	10%	20%	20%		10%	15%		20%	25%
سوء اندماج		30%	45%	45%	30%		25%	20%	65%	45%	50 %
المجموع		45%	70%	70%	50%	5%	45%	40%	100%	70%	80%

- لقد لعب التماسك الأسري دورا فعالا في نجاعة الإدماج بعد العودة و مواجهة كل الصعوبات التي واجهتها تلك العائلات بعد العودة و ذلك بنسبة 35 بالمائة من مجتمع البحث، ما يعادل 4 عائلات مستجوبة، نظرا لأهمية الإشتراك في الأهداف و الإهتمامات متبادلة بين الزوجين و الابتعاد عن طغيان النزاعات الفردية فيها الشيء الذي ساعد حتما على تقبل الوضع الجديد بعد العودة (العودة من أجل الأبناء). كما بينت الدراسة جليا تأثير العودة على التماسك الأسري لدى هذه العائلات مما زاد من نسبة سوء الإدماج بعد العودة (65 بالمائة).

- و يأتي الإستعداد البشري في الدرجة الثانية (20 بالمائة) و هذا ما بيناه في التحليل إذ أنه بالرغم من نقص الإستعداد المادي عند بعض الباحثين إلا أنهم تمكنوا من تحقيق بعض المشاريع الإستثمارية المهمة،

مكنتهم من الإستغناء للدخول في سوق العمل العمومي أو الخاص كما مكنهم ذلك من الإستمرار في البقاء في بلد الأصل أو اللجوء إلى العودة الدورية من أجل الحفاظ على مشاريعهم تلك في بلد الأصل و التنفيس عن أنفسهم بالذهاب إلى البلد المضيف بعد نفاذ طاقة الإندماج في بلد الأصل.

- تظهر معاناة **الكفاءات العائدة** جليا في هذا الجدول **(بنسبة 25 بالمائة)** و تليها نقص الإستعداد الإجتماعي الذي لعب دورا حاسما إلى جانب مدة الإقامة الطويلة في البلد المضيف و الذي أدى إلى عرقلة الإندماج بسبب تدخل العوامل الخارجية و صراع الأفكار الجديدة للعائد بالأفكار التقليدية لبلد الأصل و الذي أعاق الابتكار أيضا إلى جانب سوء الإندماج.

- لقد عملت **طبيعة تجربة الهجرة الناجحة و طبيعة العودة المقررة** بنفس النسبة **(45 بالمائة)** على سوء الإندماج بشكل كبير بعد العودة و هذا يدل على أن هذان العاملان بالرغم من أهميتهما إلا أنهما لم يعدان يشكلان تأثير و عطلا لمشروع الإندماج بعد العودة، نظرا لهيمنة العوامل الخارجية و تأثير النسق في بلد الأصل كما رأينا في التحليل. فالفرضية القائلة أنه كلما زادت قدرة العائدين على تحضير أو تجهيز الموارد بشكل مستقل كلما أدى ذلك إلى العودة و بالتالي زاد من إمكانية الإندماج فيما بعد، عملت بشكل نسبي عند هذه العائلات العائدة بسبب هيمنة هذه العوامل النسقية بعد العودة. لكن **نجاح تجربة الهجرة** عمل على تسهيل عملية العودة من خلال الإستعداد الجيد لها عند البعض من أجل نقل تلك الموارد المحققة إلى بلد الأصل و من أجل تأمين العودة و تحقيق الإندماج. أما العودة المقررة فكانت لها علاقة بالإستعداد للعودة و ليس بالإندماج، لكن كان ذلك بعد القرار للعودة و ليس هو العامل الرئيس في ذلك كما وضحناه أيضا في الفرضية الأولى. فوجود تلك الرغبة و الإرادة ليست وحدها التي تتحكم في مستوى **الاندماج بعد العودة**، لكنها تفسر قدرة العائدين على جمع الموارد المادية و المعنوية عندما قرروا العودة بمحض إرادتهم.

- لقد زادت **مدة الإقامة الطويلة في المهجر (30 بالمائة)** من شدة سوء الإندماج بعد العودة إلى جانب هذه العوامل السابقة مما عمل على اتخاذ سلوكيات أخرى عند هؤلاء العائدين كتفشي الشعور بالإغتراب و العزلة و التهميش بل إلى درجة أنه أدى إلى التفكير في إعادة الهجرة بعد ذلك عند البعض. إذ تمثل المدة التي قضاها المهاجر في الخارج متغيرا واحدا و الذي يفسر مدى إمكانية بعض هؤلاء المهاجرين على الإستثمار من أجل إطلاق مشاريع استثمارية بعد العودة إلى بلدانهم الأصلية بعد الخبرة المكتسبة لهؤلاء المهاجرين في المهجر، و لم يكن عاملا للإندماج الإجتماعي بعد العودة كما رأينا سابقا، بسبب عدم قدرة المبحوثين العائدين فهم النسق الإجتماعي الذي شهد هو الآخر تغيرا اجتماعيا ملحوظا مما أدى إلى تواجد صراع بين هؤلاء العائدين و الأفكار التقليدية لبلد الأصل. و يبدو تأثير الوسط الإجتماعي على الإندماج جليا في الجدول السابق بنسبة **(50 بالمائة)** و هذا ما فسرناه في تحليلنا للفرضية الأخيرة من هذه الدراسة.

- لقد ساهمت **مدة العودة الطويلة بنسبة قليلة جدا على الإندماج و التكيف مع الوضع الجديد (20 بالمائة)** و هذا يدل على نسبية العلاقة بينهما و قد فسر سبب المدة الطويلة في العودة كضرورة حتمية و توضحية عند البعض بسبب الأبناء و بسبب العودة القسرية عند البعض الآخر **(عائلة رشيد)**. لكن إلى جانب هذا و بعد فترة من الإقامة في بلد الأصل يصبح العائد قادرا على فهم المجتمع أكثر من ذي قبل و من ثم يزداد وعيه وإدراكه لأسباب التغير الاجتماعي الذي أصاب المجتمع، و من ثم تبدأ تتلاشى لديه أزمة عدم التأقلم خصوصا بعد السنتين الأوليتين و هذا ما أثبتته المختصين و الخبراء، و من ثم يضع حلا بينه و بين عدم تقبله لذلك الواقع الجديد و لذلك المجتمع الذي لا يرغب الإنصهار و الإندماج فيه من خلال الإنعزال كلية عن المجتمع بعد الشعور بالإغتراب الذي ينتابه فيجعله غير قادر على تغيير الوضع الاجتماعي الذي يتفاعل معه.

- كما فسرت مستويات الاندماج أيضا عند البعض، ليس فقط من خلال المتغيرات و العوامل السابقة فحسب، و إنما بسبب نوعية العودة الفردية للزوجة و الأبناء فقط بعد غياب الزوج، و هذا ما شكل عائقا كبيرا للتكيف و الاندماج بعد العودة عند بعض الزوجات، نظرا للأعباء و الأدوار المتعددة التي أصبحت تثقل كاهل الزوجة بعد العودة بمواجهتها لوحدها ظروف ما بعد العودة خصوصا مسؤوليتها تجاه الأبناء. ولهذا فقد بدا دور المرأة في العودة واضحا، كما علمناه من قبل في الهجرة، خصوصا من أجل بلوغ الأهداف من العودة عند هذه العائلات التي كان الأبناء سبب في عودتها، و الذي اعتبرته تضحية من جانبهم، على الرغم من كل تلك العراقيل والمشاكل التي تكبدتها الزوجة في ذلك خصوصا بعد غياب الزوج و تحمل تعدد الأدوار و التي اعتبرت مواصلة لنفس المعاناة التي كانت تعاني منها العائلات الجزائرية بعد الإستقلال بعد هجرة العديد من الجزائريين إلى فرنسا تاركين ورائهم أسرهم و زوجاتهم اللواتي تحملن نتائج تلك الهجرة مع أبنائهم.

أما عن مشاكل الاندماج بعد العودة فهي كثيرة و التي تلخصت كالآتي:

- مشاكل تدرس الأبناء بالدرجة الأولى عند العائلات التي كان كانت عودتها لأجل الأبناء - مشاكل توفير السكن، مشاكل عائلية و اجتماعية - صعوبات إعادة الإدماج- الشعور بالإغتراب - نقص الرفاهية و المرفق الضرورية للأبناء - مشاكل إدارية (بيروقراطية) خصوصا عدم تقديم التسهيلات للعائدين من أجل إرساء مشاريعهم الإستثمارية - عدم وجود سياسة عودة من أجل جذب العائدين أو حل بعض المشاكل التي يعاني منها العائدون و عائلاتهم، أي غياب أدنى إجراءات فعالة من أجل العودة و التنمية و التي أصبحت موضوع الساعة عند بعض الدول المستقبلية و التي أصبحت تهتم بتحقيقها في البلدان المرسله من أجل التخفيف بالأخص من حدة الهجرة غير الشرعية.

مشروع المستقبل:

و في الأخير و بعد الدراسة الإستقصائية لعودة العائلات الجزائرية إلى البلد الأصل وتمكن التحاليل الميدانية الوصول إلى تحديد العوامل و الأسباب التي دعت هؤلاء للتفكير في هجرة جديدة و التي دعتنا إلى استنتاج أنه لا يوجد علاقة بن العودة المقررة (الإختيارية) و طبيعة العودة الدائمة، فدرجة الاندماج بعد العودة كفيل وحده بتفسير ذلك، حيث تم تغيير الإتجاه نحو العودة الدائمة أو المؤقتة بمجرد شعور هؤلاء العائدين بسوء الاندماج من جهة أو الإرغام على البقاء بسبب الأهداف من العودة و الإصرار عليها رغم كل الظروف خاصة عند العائلات التي كانت عودتها بسبب الأبناء، أو تلك التي لا تفضل البقاء الدائم في كلا البلدين فتختار العودة الدورية من أجل التنفيس من حدة عناء سوء الاندماج من جهة، و من أجل إنهاء مشاريعها المستقبلية من جهة أخرى. كما سمحت المحافظة على وثائق الإقامة باعتبارها أحد الوسائل للحفاظ على الروابط مع البلد المضيف لتأمين إعادة الهجرة في حالة عدم الاندماج بعد العودة في بلد الأصل و الحصول على امتيازات أخرى و كذا من أجل الأبناء في المستقبل.

وفي النهاية تبقى الهجرة العائدة و كما بينت نظرية تخطي الحدود الوطنية و كذا نظرية الشبكات الاجتماعية جزء لا يتجزأ من نظام دائري للعلاقات الاجتماعية و الإقتصادية، و التبادلات التي تقوم بتسهيل عملية إعادة إدماج المهاجرين عن طريق تحويل المعارف و المعلومات و الأفراد كما تبين لنا ذلك بعد دراستنا و تحليلنا لحالات الدراسة هذه. و أن العودة لا تشكل نهاية دورة الهجرة و لا يوجد عودة بمعنى الحقيقي للمفهوم، و إنما هي حركات ذهاب و إياب يقوم بها المهاجر من أجل بلوغ أهدافه، وعندما لا يجد السبيل نحو تحقيق تلك الأهداف و الوصول إلى طريق مسدود نحو الاندماج في بلد الأصل بعد خيبة الأمل و فشل مشروع العودة، و يرتبط هذا حسب الأبعاد الشخصية و الذاتية التي تنسم بها تجربة عودة المهاجرين

من جهة و مدى قدرتهم على التكيف و إعادة إدماجهم السوسيو مهني و العائلي و الإجتماعي من جهة أخرى. وهذا يعتبر أحد الأفكار المهمة بل و الركائز الأساسية التي تعتمد عليها نظرية تخطي الحدود الوطنية. إذ هناك دينامية الحفاظ على روابط الهجرة المنتظمة بين البلدان المضيقة و دول المنشأ لهؤلاء المستجوبين العائدين.

الخاتمة

و أمام هذه النتائج التي أسفرت عليها هذه الدراسة، لم يبق لنا القول إلا أن "إشكالية العودة" والتي خلفتها الهجرة في حد ذاتها لا تزال مطروحة، بسبب ذلك الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع الأصلي، خصوصا بعد مضي فترة طويلة في المهجر، أو لسبب عدم وجود التسهيلات الضرورية من أجل تحقيق الاندماج و إيجاد ذلك الجو المناسب من أجل ضمان الرغبة في البقاء. حيث يبقى العائد يتخبط بين الإختيار المزدوج و الصعب إما البقاء مكرها في بلده الأصلي إلى غاية تحقيق الأهداف من وراء العودة، أو الهجرة ثانية كمنفذ وحيد له و لأولاده للتخلص من مشاكل عدم الاندماج تلك خصوصا بعد عدم تكيفه و تقبله لذلك النظام الجديد و لتلك الأفكار التي أصابها التغيير بعد فترة زمنية طويلة من الهجرة، إلى جانب تغييره هو أيضا و تغيير نظرتة للأشياء من خلال الأفكار التي اكتسبها في الموطن الجديد بعد فترة إقامته الطويلة، ذلك الصراع بين الماضي و الحاضر و المستقبل ذلك ما خلفته الهجرة على مر الأزمان. تلك هي إذن الإشكالية المطروحة دائما عند هذا العائد و التي ستتكرر مع أبنائه أيضا بمجرد عدم توقف حركة الذهاب و الإياب هذه سواء من أجله (بسبب عدم الاندماج) من جهة، أو من أجل أبنائه (من أجل تكوين مستقبلهم الدراسي و المهني) من جهة أخرى، و هذا ما بدا واضحا حسب العبارات التي ردها أحد العائدين الذين كانوا يعانون من هذه الإشكالية الكبيرة و لم يتمكن من الاندماج بسبب ارتباطه بالمجتمع المضيف و بأفكاره و الذي يعتبر نفسه ضحية هذا الإختيار الصعب و شعوره بعدم الانتماء إلى بلد الأصل بعد عودته حيث يقول: "... ليتني لم أعرف الهجرة و لم أدرك هذا الفرق بين هذين المجتمعين لما تمكنت الآن من العيش مثل باقي الجزائريين...".

و بهذا تعتبر العودة و ظروف ما بعد العودة، فعلا أحد مخلفات و كنتيجة نهائية للهجرة في حد ذاتها فلولاً الهجرة لما طرحت إشكالية الاندماج بحد ذاتها. و يبدو انعكاس الهجرة و العودة واضحا على الأسرة الجزائرية المقيمة في الخارج، وخاصة المحافظة منها و بالرغم من محاولة البلدان المستقبلة إدماج هؤلاء المهاجرين خاصة في أجيالهم الثانية و الثالثة، و رغم تقبل هؤلاء لبعض سلوكات مجتمعات تلك البلدان فإن المهاجرون ليسوا مقتنعين باندماجهم من جهة في البلد المضيف نتيجة نظرتهم إلى أنفسهم و نظرة أبناء تلك المجتمعات لهم، فهم بذلك منفصلون عن المجتمعات الأوروبية و يمثلون هوامش هذه المجتمعات، وهم أيضا ليسوا مندمجين في وطنهم الأصلي و لا يعمل هذا الوطن أي جهد لإدماجهم، فإنهم **مهاجرون ممزقون نفسيا و مدمرو الهوية**. إذ أصبح المهاجر العائد يعاني بنوع من الرفض سواء من قبل مجتمعه الأصلي الذي ينظر إليه نظرة نقص أو من قبل مجتمع الهجرة الذي ينظر إليه نظرة استعلاء كأجنبي و كعرب وكمسلمين، و كل هذا يؤدي حقيقة إلى انكماش و تهميش مما ضاعف من تعقيد هاجس العودة إلى الوطن و الاندماج في المجتمع الأصلي. كما يمكننا القول في الأخير و بعد دراستنا هذه، أن موضوع العودة و التنمية يكاد غائبا في الجزائر، فالفكرة بحد ذاتها موجودة لكن تجسيدها على أرض الواقع بات مستحيلا، إذ لاحظنا المبادرات الفردية من قبل العائدين أنفسهم من خلال مشاريعهم الإستثمارية المبتكرة من دون وجود التسهيلات من قبل السلطات المعنية و عدم احتوائها و استيعابها لتلك القدرات و المبادرات المقدمة من قبل العائدين و ذلك ما زاد من الشعور بالإحباط لديهم و خيبة آمالهم الكبيرة بعد العودة مما أعاق الاندماج فيما بعد. فحين تتم الهجرة في نفس الوقت التي تتم فيه التحسينات في مجال الحكم و إنشاء مؤسسات فعالة و بناء البنية التحتية و ظهور مناخ ودي و سليم للإستثمار، حينذاك يمكن أن تكون الهجرة جزءا من الحل. و قد أبنينا إلا أن نختم دراستنا هذه ببعض التوصيات و الإقتراحات في سبيل عودة إيجابية ناجحة تعود بالنفع على المهاجرين العائدين أنفسهم و على بلدانهم الأصلية خصوصا بعد كل ما توصلنا إليه و ما سجلناه من نقائص و معاناة هذه الأسر العائدة بعد عودتها و التي نوجزها فيما يلي:

- ضرورة وضع هدف الإنطلاقة الأولى للهجرة، الهجرة لهدف و ليس الهجرة من أجل الهجرة.
- ضرورة الإستعداد الجيد (توفير الموارد الملموسة و غير الملموسة) و وضع تخطيط مسبق للعودة من قبل المهاجرين الذين ينوون العودة، و هذا ما تتفق عليه نظريات العودة و ما صادق عليه معظم المبحوثين في الدراسة.
- العودة عبر مراحل و ليس بدفعة واحدة من أجل تهيئ لظروف ما بعد العودة و كذا الإستعداد الإجتماعي و الذي أصبح ضرورة ملحة بل من دواعي الإدماج بعد العودة من أجل فهم أفضل للواقع الإجتماعي عوضا عن الإصطدام بالواقع فيما بعد.
- الحرص على إنشاء مشاريع استثمارية من أجل ضمان إعادة الإدماج السوسيو مهني.
- اختيار الوقت و السن المناسب للعودة مع الأبناء (قبل سن التمدرس) و الذي من شأنه يقلل من حدة العناء بعد العودة في بلد الأصل خصوصا من ناحية تمدرس الأبناء.
- التخلي عن المقارنة بين مجتمع الأصل و مجتمع الإقامة لضمان اندماج خال من التناقضات و الصراعات بين الحداثة و التقليد
- ضمان وجود سياسة تعتمد على أجهزة متخصصة لوضع تخطيط مدروس لتحقيق عودة أفضل و إدماج أنسب للمهاجرين داخل وطنهم.
- ضرورة القيام بدور إيجابي و فعال من قبل الهيئات الخاصة من أجل توفير و تأمين العودة لأبناء الجالية المقيمة في الخارج و إعادة إدماجها فيما بعد، خصوصا فيما يخص التعليم بتوفير مدارس أو برامج خاصة من أجل تسهيل و مساعدتهم على الإدماج في بلد الأصل و ضمان انتمائهم إلى حضارة بلادهم.
- منح ضمانات اجتماعية و تشجيعية كالعمل و التعليم و منح فرص الإستثمار و الإستغلال و تقديم خدمات اجتماعية مجانية.
- إنشاء صندوق تدعيم و تسهيل سبل الإستثمار و إقامة بعض التعاونيات السكنية و تحقيق بعض الإجراءات عند عودة المهاجرين الدورية في الحدود و كذا اهتمام متواضع بالهوية الثقافية و التأكيد على المهاجر للمحافظة على علاقات جيدة مع بلدان التشغيل بهدف ضمان توفير العملة الصعبة و هو ما يترجم التناقض بين إمكانية توفير حوافز للعودة و تهيئة ظروف الإستقبال و تحقيق المتطلبات التي يستدعيها الواقع الإقتصادي و السياسي.
- تحقيق فرص مواتية للعمل على سوق للشغل من خلال خلق مشاريع إنتاجية موحدة مع الدول المغاربية أو العربية أو الإسلامية، مما سيشجع على العودة و تسهيل الإدماج تحسين سلطات التعامل مع المهاجرين وتحسيسهم بالتقدير الإعراف لهم بالمساهمة في تحسين الوضعية الإقتصادية لبلادهم.
- هذا، و تبقى النتائج المتوصل إليها لا ترقى إلى التعميم و تحتاج إلى دراسات أخرى من شأنها الكشف عن أي غموض و التباس أو نقص لم نتمكن من الوصول إليه، و هل ستبقى قصة العودة مع الأبناء مستمرة مع مرور الأجيال أم أنها ستتوقف عند الجيل الأول من المهاجرين؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الجولاني فادية عمر، التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997.
- الحسن إحسان محمد، مشكلات الزواج المختلط و العوائل المختلطة (دراسة ميدانية في علم الاجتماع الأثليات في العراق) دار الطليعة للطباعة و النشر، ط1، بيروت، 1993.
- المخادمي عبد القادر رزيق، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربية و حلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- السعاتي سامية حسن، الثقافة و الشخصية (بحث في علم الاجتماع الثقافي)، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط2، 1983.
- السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- السيد محمد بدوي، المجتمع و المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
- الشال إنشراح، المغترب ووسائل الإتصال، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987.
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة نحو الجزائر وانطلاقا منها وعبرها: من أجل رؤية إنسانية لظاهرة الهجرة، النمسا، ديسمبر 2013.
- المرسي سرحان منير، في اجتماعيات التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1973.
- بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث، وكالة المطبوعات، الطبعة 03، الكويت، 1977.
- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، بدون تاريخ.
- بزيان سعدي، الشباب الجزائري في المهجر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- حسن محمد، الأسرة و مشكلاتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.
- حطب زهير، تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية لقضاياها المعاصرة، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، 1976.
- سرحان منير المرسي، في اجتماعيات التربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1973.
- صفوت محمد محمود، الإحصاءات الحيوية في الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1967.
- عفيفي محمد الهادي، التربية و التغير الثقافي، مكتبة الأنجلو- مصرية، ط2، 1964.
- كاستلز ستيفن، ميلر مارك، عصر الهجرة، ترجمة الدروبي منى، المركز القومي للترجمة، العدد 1993، الطبعة الأولى، 2013.
- مطاوع إبراهيم عصمت، أصول التربية، دار الشروق، ط1، جدة، 1982.
- محمد علي محمد، دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية، بدون تاريخ.

- يوسف عبد الفتاح محمد، الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، بيروت 1988

المراجع باللغة الأجنبية:

- Boulhabel, Yeza Villac, « Les familles immigrées et l'intégration », chapitre 30, la famille l'état des savoirs, Desingly, François et autres, édition la découverte, Paris, 1991.
- Boutefnouchet Mostafa, Système et changement social en Algérie, office de publications Universitaire, Alger sans date
- Blais Mireille, Stéphane Martineau, "L'analyse inductive générale : description d'une démarche visant à donner un sens à des données brutes, recherches qualitatives" / vol. 26 (2).
- Cassarino, Jean Pierre, « Theorizing return migration: the conceptual approach to return migrants revisited », International journal of multicultural societies (IJMS), managing migration and diversity in the Asia pacific region and Europe, vol, 6 no2, 2004
- Chaker Abdelkader, La jeunesse algérienne en France, société nationale d'édition et de la diffusion, Alger, 1977.
- Delaporte Jacques, Immigration le cœur et la raison, édition désolée de Brouwer, Paris, 1990.
- Dumont, Jean- Christophe, et Spielvogel, Gilles, « Les migrations de retour: un nouveau regard », chapitre 2, Perspectives des migrations internationales, PARTIE III, SOPEMI – Édition, OCDE 2008
- Gautier Benoit, Recherche sociale, de la problématique à la collecte des données, presse de l'université du Québec 5^e Ed, Québec, Canada, 2009.
- Khandriche Mohamed, Développement et réinsertion : l'exemple de l'émigration algérienne, Ed OPU, Alger, 1982
- Piché Victor, Les théories de la migration, les manuels série des textes fondamentaux, Ined, paris, 2013.
- Poirier jean et autres, Mariage mixte, l'imprimerie aubin paris, sans date.
- Schnapper Dominique ,Qu'est ce que l'intégration ?, édition Gallimard, 2007
- Sayad, A, La double absence, du seuil, Paris, 1999

المعاجم و القواميس

- بدوي أحمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
- بارسا رولان ، معجم مصطلحات الديموغرافيا، ترحلا نوفل رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت، 1990
- دينكين ميشال، معجم عام الاجتماع ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، بيروت، 1986
- سهل إدريس، المنهل، الطبعة التاسعة، أيلول سبتمبر، 1986
- معتوق فريدريك، معجم العلوم الاجتماعية (انكليزي- فرنسي- عربي)، أكاديميا، بيروت، ط1، 1993
- M, Abdel Fatah, Dictionnaire des termes juridiques, économiques et commerciaux, deuxièmes partie, Beit el hikma, Tunis, 2005.

-Sans auteur, International migration law, Glossary on migration, International Organization for Migration (IOM), 2004.

الرسائل الجامعية

- شاشوة حكيمة، الإغتراب الاجتماعي و الهجرة لدى الشباب الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، جوان 2016-2017.
- طفطاف مسعود، أثر الهجرة الخارجية على التماسك الأسري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، جوان 1985.
- فوشان عبد القادر، الدين و الاندماج الاجتماعي عند الشباب، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع الأديان و الممارسات الدينية، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2010/2011
- قاسمي وهيب، ظاهرة زواج المغتربين الجزائريين بالأجنبيات و مدى التوافق بينهم، دراسة حالة المغتربين الجزائريين المقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية و زواجهم من أمريكيات، رسالة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 02، 2008.
- Musette, Mohamed Saib, Etude sociologique des transferts entre migrants et non migrants d'Algérie (1962-2008), analyse des comportements des « remiseurs » Algériens , projet en vue d'obtention d'un doctorat en sociologie, département de sociologie, université d'Alger 2, 2010- 2011

المقالات في المجالات و الدوريات و الجرائد:

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا "الهجرة العائدة: ملامحها و أثرها و استيعابها في البلدان الأصلية، شعبة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة"، نيويورك، 1993.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الهجرة الدولية و التنمية في شمال إفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، 2007.
- الفلق عبد اللطيف، "الهجرة و الهوية بين هاجس العودة و مشكلات الاندماج"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ندوة عقدتها اللجنة الأكاديمية التابعة للمملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 12-13 مايو 2000، ص 199
- اليحيوي مصطفى، "الفرنسيون العرب..عرب أم فرنسيون"، المجلة، الشركة السعودية للأبحاث و التسويق البريطانية المحدودة، شركة المدينة المنورة للطباعة و النشر، العدد 931، 14-20 ديسمبر 1997.
- بلعباس عبد الله، "ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، "إنسانيات"، العدد 62، أكتوبر-ديسمبر 2013
- بلعباس عبد الله، "عبد المالك صياد (1933-1998) سوسيولوجية الهجرة: من الغياب المزدوج إلى الحضور المزدوج"، مجلة الفكر المتوسطي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، مكتبة سليمان، الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر، 2015
- بدون مؤلف، "عودة المغتربين الجزائريين تجلب أملا جديدا لمستقبل البلد"، جريدة الشروق، (15 أكتوبر 2008)
- بوخرص فوزي، "الاندماج الاجتماعي و الديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، قسم الدين و قضايا المجتمع الراهنة، يناير 2015
- حسين عبد اللاوي، "ملاحظات أولية لدراسة الحراك الدولي للكفاءات الجامعية الجزائرية"، دفاتر مخبر التغير الاجتماعي، مخبر التغير- الاجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007.
- خليفة عبد القادر، سالمى فاطمة، "دور المؤسسة التربوية في إدماج الفرد في المجتمع"، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 15، جوان، 2014.

- دليو فضيل، "معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية و الكيفية"، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 19 ديسمبر 2014
- عميرة جوييدة، "السياق التاريخي والديموغرافي لهجرة الجزائريين"، دفاثر مخبر التغير الإجتماعي، مخبر التغير- الإجتماعي، جامعة الجزائر، العدد 1، 2007.
- لعربي يونس، منيغد أحمد، "واقع الإدماج الإجتماعي لطلبة السنة الأولى جامعي"، دراسة حالة لقسم العلوم الإجتماعية بجامعة جيجل، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
- مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، "هجرة المغاربة إلى الخارج"، ندوة عقدتها اللجنة الروحية والفكرية التابعة لأكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 12-13 مايو 2000، ص 166-167-169 168.
- مالكي أحمد، "الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، 31/30 مارس، 2013
- منتدى نشر الأبحاث والدراسات، موضوع الإدماج الإجتماعي، المنتدى العربي للعلوم الإجتماعية والإنسانية، مكتبة العلوم الإنسانية والإجتماعية، الثلاثاء مارس 10، 2015، 11:42
- وطفة علي، "الثقافة و أزمة القيم في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 192، فبراير 1995
- Charbit Yves et Bertrand Catherine, « Enfants, familles, migrations dans le bassin méditerranéen », In: Population, Présentation d'un Cahier de l'INED, 41^e année n°1, 1986. pp. 123-129.
- Charbit Yves et Bertrand Catherine, « Les enfants de migrants restés ou revenus dans les pays d'origine du bassin méditerranée », In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 1, n°1, Septembre 1985. pp. 81-102. doi : 10.3406/Remi.1985.967
- Direction de la documentation et des publications, "L'émigration Algérienne", (dossier documentaires) imprimerie société national, annasre presse, 1er faxicule،Constantine،Mai 1970
- Forest Domenic et Meunier Jean-Guy, « Classification et catégorisation automatiques : application à l'analyse thématique des données textuelles », JADT 2004 : 7^{es} Journées internationales d'Analyse statistique des Données Textuelles, Québec – Canada.
- Karim, Khaled, « Les retours de l'intelligentsia diasporique algérienne », Hommes et migrations [En ligne], 1300 | 2012, mis en ligne le 31 décembre 2014, consulté le 02 octobre 2016. URL : <http://hommesmigrations.revues.org/915>; DOI : 10.4000/hommes migrations.915
- Les conférences ministérielles euro-africaines sur la migration et le développement, «Une approche du retour orientée vers le développement», Rabat, juillet, 2006/Nov. 2006
- Loch Dietmar et Barou Jacques, Editorial : « Les migrants dans l'espace transnational : permanence et changement », Revue Européenne des Migrations Internationales, 28/ 1/ 2012
- Moulin Jean, «Algériens en France », hommes et migrations, document N° 115 1er trimestre, 1970, PP 81.
- Musette, Mohamed Saib, «Transfert des migrants: un mirage pour le développement économique de l'Afrique ? », Revue Naqd, Migrants Migrance El harga, n 26/27, 2009, pp 281.

- Sayad, Abdelmalek, « Les trois âges de l'émigration algérienne en France », actes de la recherche en sciences sociale, n° 15, juin 1977.
- Scagnetti, Jean Charles, « Une marginalisation singulière, les migrants algériens hors des retours (1973- 1983) », cahiers de la méditerranée, vol 69, 1990
- Sans auteur, « Une approche du retour orienté vers le développement » (les conférences ministérielles euro-africaine sur la migration et le développement), Rabat, juillet, 2006\nov. 2006
- Wanlin Philippe, « L'analyse de contenu comme méthode d'analyse qualitative d'entretiens : une comparaison entre les traitements manuels et l'utilisation de logiciels, recherches qualitatives » – Hors Série – numéro 3, Actes du colloque, bilan et perspectives de la recherche qualitatives, 2007 .

التقارير:

- Cassarino, Jean-Pierre, "La migration de retour au Maghreb réintégration et enjeux de développement", projet Mirem, (Migration de retour au Maghreb), rapport général, institut universitaire Européen, Florence Robert Schuman center for Advanced studies, Italie, 2007.
- Cassarino, Jean- Pierre, « Mesurer la migration de retour et évaluer le degré de réintégration socio-professionnelle », Projet MIREM, (Migration de retour au Maghreb), Institut Universitaire Européen, Centre Robert Schuman, ITC-ILO, Turin, 25 février 2010
- Cassarino, Jean Pierre « Patterns of circular migration in the euro-Mediterranean Area: implication for policy-making” Carim analytic and synthetic notes, 2008/29
- Cassarino, Jean-Pierre « Modes de réintégration des migrants de retour, Réintégration socioprofessionnelle des migrants de retour dans les pays du Maghreb : Vers des propositions concrètes Socio-Professionnel", European University Institute Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 3 - 4 novembre 2008.
- Cisse Marame, « Migration de circulation, retour et participation au développement des pays d'origine : cas des migrants Sénégalais qualifiés », les cahiers du Cread, No 98- 99 /2011- 2012, pp131- 132.
- Colloque internationale MCE, « L'immigration qualifiée et développement des pays d'origine : enjeux et réalités », La Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestions de l'université de Bejaia, en collaboration avec le CREAD, 24/25 octobre 2017.
- Cora Leonie, Mezger Kveder, « Temporary Migration: A Review of the literature », document de travail 188, Ined & University of Sussex.
- El-Mouaatamid Brahim, « Migration circulaire constructions empiriques pour les pays du sud et de l'est de la méditerranée", Carim, Mediterranean migration report, Robert Schuman centre for Advanced studies, European University Institute ,2008-2009
- Fargue Philippe, "Migrations méditerranéennes", Mediterranean Report, Carim, Shuman center of Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European university institute, 2009
- Hammouda, Nacer-Eddine, « Migration circulaire : cas de l'Algérie », séries sur la migration circulaire, module démographie et économie, Carim AS no 2008/41, Robert Schuman centre for Advanced Studies, Institut universitaire européen, 2008, pp 2- 10.

- Hammouda Nacer-Eddine, « La dimension démographique et économique des migrations », Fargue Philipe, migrations méditerranéenne, Carim, Schuman center of Advanced Studies, European University Institute, San Domenico di Fiesole (FI), 2009—
- Joffe George, Britain and Algeria: problem of return, Mirem project AR 2007/03, (migration de retour au Maghreb), European institute Robert Schuman Center for Advanced Studies University, Italy, 2007
- Jouant Nathalie, « Migration(s) circulaires(s) et l'espace euro-méditerranéen: une perspective institutionnelle et juridique », Carim, Mediterranean migration report, Robert Schuman centre for Advanced studies, European University Institute ,2008-2009.
- Khachani, Mohamed, "Statistiques sur les migrants de retour au Maroc", projet Mirem (migration de retour au Maghreb), Robert Schuman for Advanced Studies, juin 2006
- Khachani Mohamed, «Les migrants de retour au Maroc », projet Mirem, (migration de retour au Maghreb), chapitre3, rapport générale, institut universitaire Européen, Florence Robert Schuman center for Advanced studies, Italie, 2007
- Labdelaoui Hocine, « La politique algérienne en matière d'émigration et d'immigration », CARIM-AS2005/13 note d'analyse et de synthèse,.
- Lahlou Mehdi, « Migration de retour au Maroc : une approche socio-économique et institutionnelle», Projet MIREM, Institut National de Statistique et d'Economie Appliquée (INSEA), Octobre 2006.
- Musette, Mohamed Saib, « Migrant de retour en Algérie, une nouvelle stratégie en perspective ? », Mirem Project, (Migration de retour au Maghreb), rapport d'analyse, MIREM- AR/ 01.
- Musette Mohamed, Hammouda Nacerddine, Labdelaoui Hocine, Belhouari Djamila, « statistiques sur les migrants de retour », rapport Cread- Mirem- EUI, 2006.
- Venturini Alessandra, « Circular migration as a possible employment strategy for sending countries », Fargue (Philippe), Mediterranean migration report, Robert Schuman centre for advanced studies, European University Institute, 2008-2009.

المواقع الإلكترونية

- Benattig Rachid. Le devenir des Algériens rentrés avec l'aide à la réinsertion. In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 4, n°3,1988. pp. 97-113. doi : 10.3406/Remi.1988.1181
http://www.persee.fr/doc/remi_0765-0752_1988_num_4_3_1181 Document généré le 19/10/2015
- Benattig Rachid." Les retours assistés dans les pays d'origine : une enquête en Algérie". In: Revue européenne des migrations internationales, vol. 5, n°3,1989. pp. 79-102. doi : 10.3406/Remi.1989.1210
http://www.persee.fr/doc/remi_0765-0752_1989_num_5_3_1210 Document généré le 19/10/2015.
- Charbit. Y, Pechevis M. Les enfants de travailleurs migrants restés dans les pays d'origine. In: Enfance, tome 33, n°4-5, 1980. Congrès international de psychologie de l'enfant. pp. 216-218. doi : 10.3406/enfant.1980.3353
http://www.persee.fr/doc/enfan_0013-7545_1980_num_33_4_3353
Document généré le 24/09/2015

- Labdelaoui, H. (2012), « *L'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et dans le monde, Hommes et migrations* [En ligne], 1298 | 2012, mis en ligne le 31 décembre 2014, consulté le 21 mars 2016. URL : <http://hommesmigrations.revues.org/1872>
- Loch Dietmar et Barou Jacques, « Éditorial : Les migrants dans l'espace transnational : permanence et changement », *Revue européenne des migrations internationales* [En ligne], vol. 28 - n°1 | 2012, mis en ligne le 25 juillet 2012, consulté le 01 janvier 2016. URL : <http://remi.revues.org/5714>, Université de Poitiers
- www.Mirem.EUI:Return migration and development platform, European university institute, Robert Schuman center for advanced studies.
- <http://hommesmigrations.revues.org>
- <http://remi.revues.org>
- <http://www.persee.fr>

الملاحق

ودليل المقابلة

جامعة الجزائر 02

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل مقابلة لدراسة سوسيولوجية حول عودة الهجرة في الجزائر

تحضير شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التربوي و الثقافي بعنوان:

عودة العائلات الجزائرية المهاجرة إلى بلد الأصل و مدى اندماجها داخل المجتمع

إعداد الطالبة: قاسمي وهيبة

تحت إشراف الدكتور: عبد اللاوي حسين

لأن مصداقية و ثراء أي بحث علمي من البحوث لا يتم إلا من خلال إستوفائه على قدر كافي من المعطيات و المعلومات التي تمكننا من تفسير و فهم الظاهرة التي أماننا، لذلك كان لزاما علينا إجراء بعض المقابلات مع بعض العينات التمثيلية لعائلات جزائرية مهاجرة خاضت تجربة العودة إلى البلد الأصل بعد مدة معينة من الإقامة في المهجر و التي نتمكن من خلالها الوصول إلى بعض الحقائق التي تفسر لنا هذه الظاهرة لفهم لماذا يعود المهاجرون الجزائريون و خاصة العائلات إلى بلد الأصل و هل سيتمكنون من الاندماج بعد العودة؟ و نظرا لطبيعته كموضوع بحث كفي، يستدعي منا إجراء هذه المقابلات التي نهدف من ورائها جمع المعطيات الكيفية حول الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة من أجل تحديد الإشكاليات الرئيسية لهذا الموضوع و كشف جوانب العودة و الاندماج من خلال تنويع عينة البحث: عائلات بأبناء، عائلات من دون أبناء، عائلة مختلطة، عائلات عائدة مع غياب الزوج (عودة دائرية). لذلك نرجو من المبحوثين الإجابة على أسئلة المقابلة بكل صدق و موضوعية و حرية تامة و الأخذ في الاعتبار مدى مساهمتهم في إثراء موضوع البحث من خلال إجاباتهم هذه، مع العلم أن كل هذه المعلومات المصرح بها لا تستخدم إلا في إطار البحث العلمي الأكاديمي.

محور البيانات العامة لأفراد عينة البحث (الزوج/ الزوجة):

السن- مكان الميلاد- عدد الأبناء- الجنسية الحالية- المستوى الثقافي- المهنة الحالية- سنة الهجرة (أول هجرة)- مدة الهجرة في البلد المضيف- تاريخ العودة النهائية إلى الجزائر- نوع العودة (دائمة- مؤقتة- دائرية).

المحور الأول: درجة الإستعداد للعودة وعلاقته بقرار العودة

و يتمثل هذا المحور في فهم عوامل العودة من خلال فهم مسار الهجرة عند هذا العائد و التي قسمناها إلى مراحل أساسية: فهم أولا **وضعية العائد قبل الهجرة كمرحلة أولى**، (الشخصية، الإجتماعية و المادية) في بلد الأصل، لفهم سبب الهجرة و من ثم فهم غرض العودة بعد ذلك. و فهم مدى وجود فكرة العودة منذ البداية كنتيجة لظروف و عوامل خارجية في البلد المضيف، أو أنها نتيجة لتوفر ظروف الإستعداد للعودة وبالتالي التحقق من الفرضية الأولى. و **كمرحلة ثانية فهم الوضعية أثناء الهجرة**، و بناء مشروع الهجرة، والتي نتمكن من خلالها فهم من جهة: مدى وجود الرغبة أو فكرة أولية عن العودة من قبل و علاقة توفر عوامل الإستعداد الثلاث (المادي و البشري و الإجتماعي) و أثره في اتخاذ القرار للعودة. أو أن هناك ثمة عوامل أخرى خارجية هي من أحدثت و سببت ذلك القرار، متمثلة في العوامل البيئية و الظروف التي كان

يعيشها المهاجر العائد قبل عودته في البلد المضيف، أي الكشف عن العوامل الحقيقية للعودة و مدى تأثير العوامل البنيوية الخاصة بالبلد المضيف و دور الشبكات الإجتماعية في اتخاذ القرار بالعودة.

المرحلة الأولى: وضعية العائد قبل الهجرة

1- طبيعة أسباب الهجرة:

وصف الظروف الخاصة بك قبل الهجرة في شتى المجالات، سبب الهجرة، تأثير المحيط الإجتماعي والعائلي في اتخاذ القرار بالهجرة - أثر الشبكة الإجتماعية (تجارب الآخرين) في اتخاذ هذا القرار - مدى توفر المعلومات الكافية عن الهجرة، و عن البلد المضيف- نية الهجرة في بداية الأمر (دائمة - مؤقتة - العودة واردة قبل الهجرة) - مدى الحصول على إعانات ومساعدات من أجل الهجرة- أهم الصعوبات والمشاكل المتعرض من أجل الوصول إلى البلد المضيف.

المرحلة الثانية: الوضعية أثناء الهجرة

و تمثل هذه المرحلة أحد الأدوات التي تساعدنا للتحقق من الفرضية الأولى المتعلقة بفهم عامل و ظروف الإستعداد وعلاقته بالعودة و ماهي الإستراتيجية المحسوبة من أجل العودة و ذلك من خلال مستويات الإستعداد الثلاث: المادي و البشري و الإجتماعي، و الذي سيساعدنا بدوره في فهم مستويات الاندماج بعد العودة عند هؤلاء المبحوثين فيما بعد. و قد قسمناه بدوره إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- تأمين الرأسمال المادي:

فهم الوضعية المهنية للمبحوثين (نوع الوظائف التي شغلوها طوال مدة الإقامة في البلد المضيف إلى حين العودة) - القدرة على الإستثمار: مدى تحقيق مشروع استثماري في البلد المضيف - توفير الإدخار أو جمع المال من أجل العودة و مدى تحويل الأموال و أملاك أخرى- مدى توفر المسكن قبل العودة.

2- تأمين الرأسمال البشري:

الدراسة و التكوين في بلد الإقامة - الخبرة المهنية و المهارات المكتسبة في بلد الإقامة و التي بإمكانها المساعدة في الإستثمار بعد العودة (الخبرة المضافة من خلال الوظيفة التي كان يمارسها في الخارج).

3- تأمين الرأسمال الإجتماعي:

نحاول من خلاله معرفة كيفية بناء قرار العودة و هل كان للشبكات الإجتماعية دور في جمع المعلومات عن العودة قبل الخوض في التجربة وهذه المرحلة أيضا تعتبر جد مهمة من أجل فهم عوامل الاندماج بعد العودة، من أجل الإستعداد الجيد للعودة من جهة و معرفة ما للمحيط الإجتماعي من وقع على أخذ القرار للعودة و التأثير بتجارب الآخرين. و قد قسمناه بدوره إلى:

1.3. جمع المعلومات الكافية من أجل العودة من خلال العلاقات المستدامة مع بلد الأصل والشبكة الإجتماعية:

أ. العائلة و الأقارب: القيام باتصالات مع الأقارب و الأصدقاء في الجزائر أثناء الهجرة- و ماهي وسيلة الإتصال معهم.

ب. الزيارات المتكررة إلى بلد الأصل أثناء الهجرة: وصف تلك الزيارات إلى الجزائر و معرفة المعدل السنوي لهذه الزيارات.

ج. دور وسائل الإعلام في نشر المعلومات عن بلد الأصل: الجرائد المقروءة؟ (تلك المتعلقة ببلد الأصل أو بالبلد المضيف، أو كلاهما معا) - القنوات المشاهدة (القنوات الجزائرية، أو قنوات البلد المضيف) - المواقع الإلكترونية التي يتردد عليها المهاجرون- دور وسائل الإعلام في جمع المعلومات عن بلد الأصل و هل كانت عوامل مساعدة في اتخاذ القرار بالعودة- - مدى وجود فكرة عن المعلومات التي كان ينشرها الإعلام حول العودة و العائدون في الجزائر.

د. مصادر أخرى لجمع المعلومات: مدى وجود معرفة كاملة عن الأوضاع في الجزائر (الاجتماعية، الإقتصادية و السياسية، و أهم التغيرات التي طرأت عليها قبل اتخاذ القرار بالعودة- طرق و سبل جمع المعلومات حول بلد الأصل- هل قرار العودة جاء بعد التأثر بتجارب الآخرين في العودة (الأصدقاء أو الأقارب)؟

2.3. الاتفاق العائلي في قرار العودة:

مدى مناقشة مشروع العودة في المهجر قبل تحققه - من هم أطراف النقاش (الزوج (ة)، العائلة الكبيرة، الأقارب، الأصدقاء في بلد الإقامة أو في الجزائر، مع نفسه) - أثر العائلة و كذا المحيط الواسع سواء في الجزائر أو في البلد المضيف حول قرار العودة، و كيف تم ذلك - من هو صاحب القرار في العودة (الزوج (ة)، كلاهما معا، العائلة الكبيرة (الممتدة)، ظروف خارجية أخرى)- مدى صعوبة أو سهولة الإقناع للعودة لكلا أو أحد الزوجين- هل تعتبر العودة بمثابة حل للمشاكل و الصعوبات التي تعترض لها المهاجرون أو عائلته على المستوى الاجتماعي أو المادي، أو المهني، أو السياسي، و الأمني...؟

3.3. التخطيط للعودة أو استيراثية العودة:

مدى رسم و وجود خطة أو استيراثية معينة للعودة وكيف تم ذلك- تفسير كيف جاء القرار بالعودة- مدى وجود تجارب عودة سابقة أم أنها أول تجربة - شرح كيفية الإستعداد للعودة- مدى وجود إعانات أو مساعدات من أجل العودة سواء من قبل بلد الإقامة (العائلة، أو الأقارب أو أحد الأصدقاء أو من هيئة حكومية، جمعيات، جهات أخرى...)- الوضعية أو ظروف الإنطلاق من بلد الإقامة إلى بلد الأصل (ظروف السفر)- نقل بعض الممتلكات الخاصة أو وسائل مادية معينة عند العودة إلى بلد الأصل (سيارة، أدوات كهرو منزلية، أثاث...)- مدى توفر السكن قبل العودة.

المحور الثاني: العودة من أجل الأبناء

و تأتي هذه الخطوة كمرحلة ثالثة من مسار العودة و التي أطلقنا عليها في دراستنا هذه **بنقطة التحول** أو مرحلة الانتقال من الإقامة الدائمة إلى مرحلة التفكير في العودة، و التي عالجناها في الفرضية الثانية من البحث و التحقق عن مدى تأثير هذا العامل على العودة، و ذلك من خلال المتغيرات التالية:

1. سن الأبناء أثناء العودة و مكان ميلادهم: مكان و ميلاد سن الأبناء عند العودة .

2. درجة وعي الآباء حول تربية أبنائهم في بلد الإقامة: كيف كان تصور الآباء عن تربية أبنائهم خلال فترة تواجدهم في المهجر؟

3. حرص الآباء على غرس الهوية الثقافية للأبناء في البلد المضيف:

طبيعة المؤسسات التعليمية التي التحق بها الأبناء في بلد الإقامة (مدرسة حكومية لذات البلد، مدرسة خاصة، مدرسة إسلامية، أخرى...) الحرص على تعليم الأبناء اللغة العربية أو الأمازيغية، خلال فترة

2.4. التماسك الأسري بعد العودة و أثره على الإدماج: عودة العائلة كلها أو غياب أحد أطراف العائلة (الزوج) - مدى تغير الحياة الاجتماعية بعد العودة (تقييم الوضع الاجتماعي الحالي بعد العودة)- درجة إقناع الزوج (ة) على الإستمرار في البقاء في الوطن أو التفكير في إعادة الهجرة من جديد- طبيعة العلاقة الزوجية بعد العودة.

3.4. تحقيق التصورات و الهدف من العودة من أجل تربية الأبناء:

سن الأبناء عند العودة- تصور تربية الأبناء بعد العودة إلى أرض الوطن- وضعية تعليم الأبناء بع العودة- طبيعة المؤسسات التعليمية لمتدرس الأبناء في بلد الأصل (مؤسسات عمومية، خاصة، أخرى...) - الإجهاد في توفير مواد تعليمية أخرى إلى جانب التعليم المدرسي الرسمي من أجل رفع المستوى التعليمي لدى الأبناء- الحرص على الحفاظ على اللغة المكتسبة من البلد المضيف للأبناء بعد العودة- اللغة المستعملة في البيت- المشاكل و الصعوبات فيما يخص تربية و تعليم الأبناء بعد العودة إلى أرض الوطن- أهم النقائص المسجلة فيما يخص تربية الأبناء مقارنة مع البلد المضيف و مقارنة الأمور المكتسبة في هذا المجال بعد العودة- الحرص على اختيار الصحبة الصالحة للأبناء حتى في البلد الأصلي- مدى التخوف و الخشية على تربية الأبناء في أرض الوطن أكثر منه في البلد المضيف- مدى تسجيل النقائص بعد العودة في مجال الترفيه و التسلية (كيفية قضاء أوقات الفراغ مع الأبناء في بلد الأصل)- التفكير في إعادة إرسال الأبناء إلى مكان ميلادهم بعد الوصول إلى سن معينة و السبب في ذلك.

5. طبيعة العلاقات مع المحيط الاجتماعي و المحيط الواسع داخل بلد الأصل و علاقته بالإندماج بعد العودة:

1.5. التكيف مع الأوضاع الجديدة بعد العودة داخل مجتمع الأصل: الإنطباعات حول مجتمع الأصل بعد فترة من العودة- مدى التكيف و الإدماج في المجتمع الجزائري من جديد بعد الغياب الطويل في المهجر.

2.5. العوامل الظرفية و النسقية بعد العودة: المشاكل المتعرض لها منذ العودة إلى بلد الأصل- الحلول المتوصل إليها- مدى وجود القدرة على تعديل الواقع المعاش غير المرضي بعد فترة من العودة وفق ما كان يعيشه و ما اكتسبته و تعلمه في المجتمع المضيف.

3.5. مدى تطابق كفة التصورات و التوقعات عن العودة مع الواقع المعاش في بلد الأصل بعد العودة: مدى التمكن من تحقيق كفة التصورات قبل العودة مع الواقع المعاش بعد العودة- الشعور بالندم على العودة و ماهو سبب ذلك الشعور- التصور و رأي العائد حول العودة- رأيه حول الجزائر- تقييم تجربة العودة (فاشلة، ناجحة، صعبة، سهلة...).

6. مدى الإستمرار في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في هجرة جديدة:

1.6. العلاقة المستدامة مع البلد المضيف بعد العودة (العودة عبر الحدود الوطنية): الحفاظ على العلاقات المستدامة مع البلد المضيف بعد العودة إلى أرض الوطن- طبيعة هذه العلاقات- مدى الإتصال مع البلد المضيف (العائلة، الأقارب، الأصدقاء...) - مدى الحفاظ على دخل معين أو مشروع استثماري في البلد المضيف بعد العودة و كيفية ذلك- الزيارات المتكررة إلى البلد المضيف بعد العودة و معدل هذه الزيارات.

2.6. مشروع المستقبل: الإستمرار في العودة أو إعادة الهجرة: مدى وجود الرغبة في الإستمرار في البقاء في بلد الأصل أو التفكير في إعادة الهجرة من جديد- تغيير الإتجاه نحو بلد ثالث- توضيح المشاريع المستقبلية المزعم إنجازها سواء في بلد الأصل أو البلد المضيف.

الإقامة في المهجر- اللغة المستعملة مع الأبناء في البيت (اللغة الأم، لغة البلد المضيف، اللغتان معا)-
الحرص على تعليم الأبناء شيئاً من تعاليم الدين الحنيف – الحرص على اصطحابهم إلى المسجد- الكلام مع
الأبناء حول الجرائز قبل العودة- مدى مرافقة الآباء لأبنائهم أثناء زياراتهم إلى الجرائز- الحرص على
اختيار الآباء الصلبة الصالحة لأبنائهم في البلد المضيف.

4. المشاكل المواجهة في تربية الأبناء في البلد المضيف:

المشاكل أو الصعوبات المواجهة فيما يخص تربية الأبناء خلال الإقامة في المهجر- مدى وجود الحرية في
تربية الأبناء في البلد المضيف- إضافات أخرى فيما يتعلق بتربية الأبناء.

**المحور الثالث: طبيعة الاندماج داخل بلد الأصل بعد العودة (نحو اتجاه الإستمرار في العودة أو التفكير في إحداه
المجرة):**

و تعتبر المرحلة الرابعة لمسار العودة و هي مرحلة بناء و تحقيق مشروع العودة و مرحلة الكشف عن
ظروف ما بعد العودة و مدى الاندماج داخل بلد الأصل و فهم مدى تطابق مستوى التصورات و التوقعات
مع الواقع المعاش بعد العودة عند المبحوثين، و ذلك من خلال المتغيرات التالية:

1. متغيرات الهجرة و علاقتها بالاندماج بعد العودة:

1.1. المدة الزمنية للهجرة: فترة الإقامة في بلد الإقامة- الإنطباعات الأولى عند الوصول إلى بلد الأصل-
المشاكل و العراقيل المواجهة في بداية العودة إلى بلد الأصل- الحلول المتوصل إليها- القدرة على التكيف
والاندماج في المجتمع الأصلي من جديد بعد الغياب الطويل عنه.

2.1. فشل تجربة الهجرة (الوضعية أثناء الهجرة): و التي تم طرحها مسبقاً في المرحلة الثانية من مراحل
تقسيم دليل المقابلة لكننا وضعناها مع محور الاندماج ترتيباً لفرضيات الدراسة التي اعتمدنا عليها لفهم
علاقة فشل تجربة الهجرة و مدى تأثيرها على الاندماج بعد العودة: شرح و تفسير الظروف الخاصة أثناء
الهجرة- المشاكل والعراقيل و الصعوبات المواجهة في البلد المضيف- مدى وجود بعض المعاناة لبعض
الظروف الأمنية و أو الإجراءات التعسفية خلال الإقامة في المهجر- أهم الآراء و الإتجاهات و الإنطباعات
حول البلد المضيف و حول وضعية المهاجرين عموماً و المسلمين خصوصاً في ذلك البلد- مدى تغير
وضعية الإقامة القانونية بعد الهجرة و ماهي الوسيلة لذلك.

2- متغيرات العودة و علاقاتها بالاندماج في بلد الأصل:

1.2. طبيعة العودة: السبب والمحفز الحقيقي و الرئيسي لقرار العودة- تصور طبيعة العودة في البداية
(دائمة، مؤقتة، دورية)

2.2. مدة العودة: مدة العودة- الشرح بالتفصيل كيف كانت ظروف الحياة الإجتماعية و المادية و النفسية
منذ العودة إلى بلد المنشأ إلى حد الآن.

3- درجة الإستعداد للعودة وعلاقتها بالاندماج بعد العودة:

انصب الإهتمام إلى معرفة كيفية الإستعداد و التحضير للعودة، أو ما يسمى في بعض نظريات العودة
"باستراتيجية العودة" و التي تعد أحد العناصر المهمة لفهم و الإجابة على صدق الفرضية الأولى الخاصة
بالإستعداد للعودة كعامل من عوامل العودة من جهة، و أثرها على عملية الاندماج من جهة أخرى، و الذي
تم قياسه من خلال مستويات الإستعداد الثلاث:

1.3. مدى توفر الرأسمال المادي قبل العودة:

أ. ظروف الحياة المادية في بلد الأصل بعد العودة: مدى تغير الوضع المادية بعد الوصول إلى أرض الوطن مقارنة مع الوضعية السابقة في البلد المضيف.

ب. الحياة المهنية و المادية بعد العودة، و القدرة على الإستثمار: أهم الإجراءات المتخذة من أجل الحصول على عمل حين العودة- مدى سهولة أو صعوبة ذلك- أقصى مدة للحصول على عمل بعد العودة- نوع المهن و الوظائف التي شغلها العائد منذ العودة إلى بلد الأصل.

ج. المشاريع الإستثمارية بعد العودة: مصادر التمويل لهذه المشاريع (تمويل شخصي، قرض بنكي، قرض من الأقارب، إيداع...)- مجال الإستثمار- المشاكل والصعوبات المتعرض لها في سبيل إطلاق هذه المشاريع، و الحلول المتوصل إليها- مدى وجود دعم المؤسسات الحكومية و غير الحكومية (العائلة أو الأقارب و الأصدقاء) في ذلك- رأي العائدين حول مدى توفير الدولة الجزائرية مناخا ملائما للإستثمار بعد العودة- أهم أسباب عدم القدرة على تحقيق مشاريع استثمارية بعد العودة.

د. وضعية السكن بعد العودة: وضعية السكن حين العودة- كيفية الحصول عليه- طبيعة السكن (سكن خاص، إيجار، آخر...)- نوعية السكن- ظروف و تغيير المسكن بعد العودة- الأحياء التي سكنها المهاجر العائد بعد عودته- أهم التغيرات التي طرأت على ظروف السكن بعد العودة- أهم المشاكل المتعلقة بالسكن- الحلول المتوصل إليها.

2.3. مدى توفر الرأسمال البشري بعد العودة: مدى مواصلة الدراسة أو الإلتحاق بأحد المعاهد من أجل الدراسة بعد العودة و لماذا- مدى الإلتحاق بأحد مراكز التكوين بعد العودة إلى أرض الوطن- مدى الإعتراف بالشهادات المتحصل عليها من بلد الإقامة بعد العودة.

3.3. مدى تأثير الرأسمال الإجتماعي بعد العودة:

أ. دور الرأسمال الثقافي و الشبكة الإجتماعية في الإدماج بعد العودة: أثر جمع المعلومات قبل العودة من خلال الشبكة الإجتماعية أو الزيارات المتكررة لبلد الأصل على فهم المجتمع بعد العودة - طبيعة العلاقة مع العائلة و الأقارب و الأصدقاء و المحيط الواسع عند عودة في مختلف نواحي الحياة الإجتماعية.

ب. تصادم قوى المصالح التقليدية في مجتمع الأصل بعد العودة مع الأفكار الجديدة للعائد المكتسبة من مجتمع الهجرة: أهم التغيرات الإجتماعية الملاحظة التي لدى العائد بعد عودته و مدى تأثيرها على اندماجه في مجتمعه الأصلي - أهم النقائص المسجلة و التي تفتقد إليها هذه العائلات بعد العودة و التي كنت تتمتع بها في البلد المضيف.

4. طبيعة الحياة العائلية بعد العودة:

1.4. أثر مناقشة مشروع العودة قبل تحقيقه- صاحب القرار في العودة (الزوج (ة)، كلاهما معا، العائلة الكبيرة (الممتدة)، ظروف خارجية أملت لها (درجة الإستعداد، الظروف الطاردة في البلد المضيف أو الملائمة و الجاذبة في بلد الأصل)- درجة إقناع أحد الطرفين الزوج (ة) من أجل العودة (سهل أم صعب)- مدى اعتبار العودة بمثابة حل للمشاكل و الصعوبات التي تعرضت إليها العائلة على كافة المستويات في البلد المضيف.

أجوبة حرة:

إضافات أخرى انطلاقاً من التجربة الخاصة المعاشة في الجزائر بعد العودة، مواقف و آراء، مشاكل،
طموحات مستقبلية، و أي إضافة فيما يخص مشروع العودة.

شكر و امتنان.